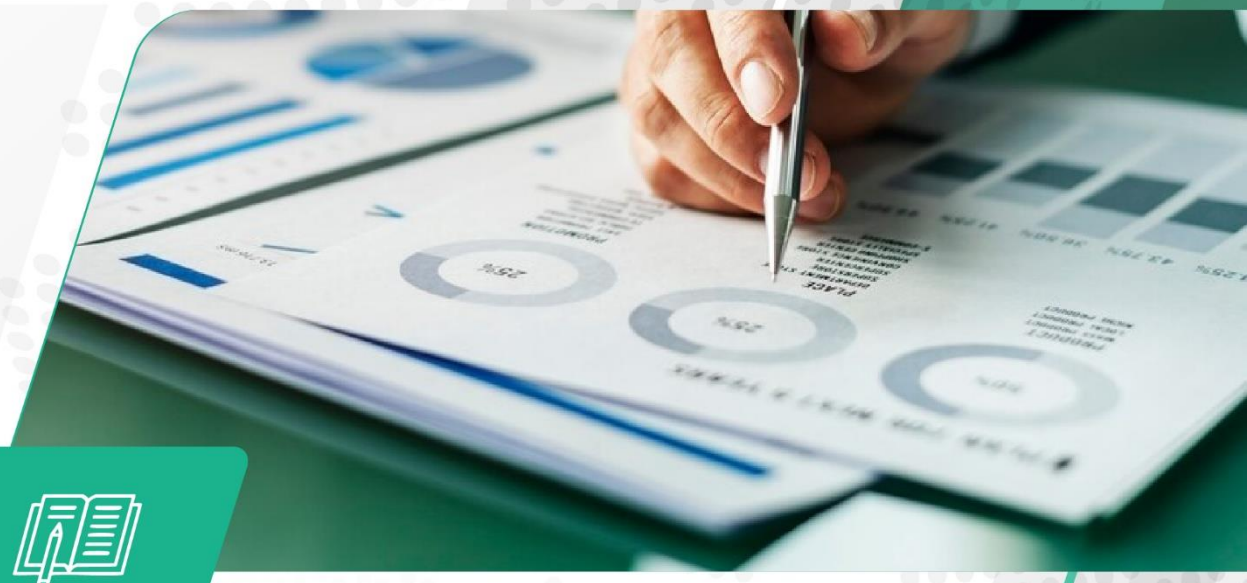
التقرير الاقتصادي العربي الموحد

2024



العدد 44

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
ميدان التحرير
الرقم البريدي 11642
القاهرة- جمهورية مصر العربية
www.lasportal.org

صندوق النقد العربي
ص.ب 2818
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
www.amf.org.ae

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي
ص.ب 21932 - الصفاة
13080 الكويت
الكويت - دولة الكويت
www.arabfund.org

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
ص.ب 20501 - الصفاة
13066 - الكويت
الكويت - دولة الكويت
www.oapecorg.org

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقرير أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من المؤسسات الأربعة المُعِدّة للتقرير، إلا في حالات الاقتباس القصير مع وجوب ذكر المصدر.

© الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل
صندوق النقد العربي

ص.ب 2818 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 552 6171-2-971+
فاكس: 6454 632-2-971+
البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae
www.amf.org.ae

نبذة تاريخية

كانت اللجنة السباعية لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قد أوصت، عند اجتماعها في فبراير 1980، بأن يتولى صندوق النقد العربي مسؤولية إعداد تقرير سنوي موحد يتناول التطورات الاقتصادية في الوطن العربي بالتنسيق والتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بغية الحد من تعدد الجهود التي تبذل من جانب كل من المنظمات في إعداد مثل هذا التقرير، ولتوفير قاعدة موحدة من البيانات والمعلومات عن إقتصادات الوطن العربي، بحيث يوفر التقرير الموحد خلفية تمكن السادة وزراء المال والاقتصاد العرب ومحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال اجتماعاتهم الدورية، وغيرهم من المهتمين بالشؤون الاقتصادية العربية، من مناقشة أهم القضايا التي تواجه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق بالعلاقات بين الأقطار العربية، أو فيما يتصل بالعلاقات بينها وبين دول العالم الخارجي.

صدر العدد الأول من التقرير الاقتصادي العربي الموحد في أغسطس 1980 وكان ذلك العدد ثمرة للتعاون بين صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ثم انضمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لهذا الجهد المشترك منذ العدد الثاني، كما انضمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول منذ العدد الثالث.

تأمل الجهات الأربع المشاركة في التقرير أن تكون قد وفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منه، وعملت على توصيف الواقع الاقتصادي العربي بصورة علمية وموضوعية دقيقة وحيّدة تامة، في إطار متماسك يعكس أهم أبعاد مسارات الاقتصادات العربية، وأن تكون بذلك قد قدمت ما يفيد ويعين المسؤولين والباحثين المهتمين بالشؤون الاقتصادية وتطورها في المنطقة العربية. كما تأمل أن يظل هذا الجهد موضع تطور مستمر، بفضل ما يثيره من تحليلات وتعليقات، وأن يصبح أحد محاور الارتكاز في متابعة تطورات الاقتصاد العربي، وعاملاً مساعداً في وضع السياسات الاقتصادية التي تحقق التنمية والاستقرار في أرجاء الوطن العربي، وتدعم مسيرة التعاون والعمل العربي المشترك.

والله من وراء القصد،،،

علي بن إبراهيم المالكي
الأمين العام المساعد
رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية
الأمانة العامة
لجامعة الدول العربية

بدر السعد
المدير العام
رئيس مجلس الإدارة
الصندوق العربي للإنماء
الاقتصادي والاجتماعي

فهد بن محمد التركي
المدير العام
رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد
العربي

جمال عيسى اللوغاني
الأمين العام
منظمة الأقطار العربية
المصدرة للبترول
(الأوابك)

تقديم

يتناول **العدد الرابع والأربعون من التقرير الاقتصادي العربي الموحد** الصادر عام 2024 التطورات الاقتصادية في الدول العربية خلال عام 2023. يعتبر التقرير الاقتصادي العربي الموحد نموذجاً للتعاون المثمر بين مؤسسات العمل العربي المشترك، حيث يشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك). في إطار هذا الجهد المشترك تقوم الجهات الأربع بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام، ويتولى صندوق النقد العربي مهام تحرير التقرير وإصداره. يُعرض التقرير في صورة أولية محدودة التداول للمناقشة وإبداء الدول الأعضاء ملاحظاتها، وذلك خلال اجتماعات مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورة سبتمبر من كل عام، وفي ضوء تلك الملاحظات يقوم صندوق النقد العربي، بالتنسيق مع المؤسسات المشاركة الأخرى بتحرير الصيغة النهائية من التقرير وإصداره قبل نهاية العام.

حرصت المؤسسات المشاركة في إعداده على أن يعكس التقرير بصورة موضوعية وعلمية أوضاع الاقتصادات العربية سواء من ناحية البيانات والمعلومات المتاحة، أو ما يتضمنه من منهجية في إعداده وتطويره. من ناحية البيانات والمعلومات، يعتمد القائمون على إعداد مواد التقرير على الحصول على البيانات والمعلومات من المصادر الوطنية الموثوقة، وإجراء التقديرات لما لا يستطيعون الحصول عليه، لإنجاز مادة التقرير في الوقت المحدد. تبذل الجهات الرسمية في الدول العربية جهوداً مقدرة في الاستجابة لطلبات استكمال الاستبيان الخاص بالتقرير، ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه الإيجابي حتى يتمكن المسؤولون عن إعداد مواد التقرير من إعطاء صورة متكاملة لمختلف جوانب الاقتصادات العربية.

من ناحية منهجية إعداد التقرير وتطويره، تحرص المؤسسات المشاركة على أن تتضمن فصول التقرير تحليل التطورات الاقتصادية في الدول العربية باستخدام المؤشرات الرئيسة، وتصنيف الدول العربية حسب الموضوع قيد الدراسة لتسهيل عملية التحليل المقارن. في سبيل ذلك، تم احتساب البيانات المتعلقة بالتطورات الاقتصادية في الدول العربية بالدولار الأمريكي حسب أسعار صرف العملات الوطنية المستقاة من البيانات التي توفرها الدول لأغراض التقرير. وأخيراً، يتناول التقرير فصلاً خاصاً كل عام يشكل محوراً حول أحد المواضيع الاقتصادية الهامة بحيث تعكسه الفصول الأخرى كلما أمكن ذلك.

نرجو أن يكون هذا العدد من التقرير الاقتصادي العربي الموحد كالأعداد السابقة مرجعاً للمسؤولين والمحللين لأحوال الاقتصادات العربية.

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2023

المساحة		
المساحة الكلية	13.2	مليون كم² (1.4 مليار هكتار)
نسبتها إلى العالم	9.6	في المائة
السكان والعمالة		
عدد السكان	456	مليون نسمة
نسبة السكان إلى سكان العالم	5.7	في المائة
نسبة القوى العاملة (من إجمالي السكان (15+)) (2022)	49.4	في المائة
معدل البطالة	11.0	في المائة
الناتج المحلي الإجمالي		
القيمة بالأسعار الجارية	3,369	مليار دولار أمريكي
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي السنوي (بالأسعار الجارية)	5.5-	في المائة
معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي السنوي (بالأسعار الثابتة)	0.7	في المائة
متوسط نصيب الفرد من الناتج (بالأسعار الجارية)	7,697	دولار أمريكي
نسبة مساهمة القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج	4.6	في المائة
فجوة الغذاء	49.5	مليار دولار أمريكي
نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الناتج	25.4	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج	11.7	في المائة
نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الناتج	47.4	في المائة
النفط		
نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياطي العالمي	54.4	في المائة
نسبة احتياطي الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي	26.7	في المائة
إنتاج النفط الخام	23.8	مليون برميل يومياً
نسبة إنتاج النفط الخام إلى الإنتاج العالمي	27.0	في المائة
نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق إلى الإنتاج العالمي	15.1	في المائة
عوائد الصادرات النفطية (تقديرات بالأسعار الجارية)	548.4	مليار دولار أمريكي
التجارة		
الصادرات السلعية (فوب)	1,228	مليار دولار أمريكي
نسبة الصادرات إلى الصادرات العالمية	5.2	في المائة
الواردات السلعية (سيف)	966	مليار دولار أمريكي
نسبة الواردات إلى الواردات العالمية	4.0	في المائة
إجمالي الصادرات العربية البينية	121.2	مليار دولار أمريكي
نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية	9.9	في المائة
الاحتياطيات الخارجية الرسمية		
قيمة الاحتياطات الخارجية الرسمية	1,102.5	مليار دولار أمريكي
متوسط تغطية الاحتياطيات الرسمية للواردات العربية (فوب)	13.9	شهراً
السيولة المحلية والودائع المصرفية		
النمو في السيولة المحلية	13.0	في المائة
إجمالي الودائع المصرفية	2,559.2	مليار دولار أمريكي

الرموز المستخدمة في التقرير

الرمز	معناه
...	البيان غير متوفر أو لا ينطبق
-	القيمة أو النسبة تعادل الصفر
(%)	نسبة مئوية
ج	جرام
كم	كيلو متر
كم²	كيلو متر مربع
كج/كجم	كيلو جرام
مل	ملليلتر (1000/1 لتر)
ملم	ملليمتر
ملم³	ملليمتر مكعب
م³	متر مكعب
ب/ي	برميل نفط يومياً
ب م ن	برميل مكافئ نفط
ب م ن/ي	برميل مكافئ نفط يومياً
ط م ن	طن مكافئ نفط
و ح ب	وحدة حرارية بريطانية
أوبك	منظمة الدول المصدرة للبترول
أوابك	منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
ك.و.	كيلووات
م.و.	ميجاوات
ج.و.	جيجاوات
ك.و.س.	كيلواوت ساعة
م.و.س.	ميجاوات ساعة
ج.و.س.	جيجاوات ساعة

قائمة المحتويات

نبذة تاريخية ---------- أ

تقديم ---------- ب

مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام 2023 ---------- ج

الرموز المستخدمة في التقرير ---------- د

قائمة الأشكال البيانية ---------- م

قائمة الجداول ---------- ع

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2023 ---------- 1

أداء الاقتصاد العالمي ---------- 1

أداء الاقتصادات العربية ---------- 2

التطورات الاقتصادية ---------- 2

التطورات الاجتماعية ---------- 4

التطورات القطاعية ---------- 4

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية ---------- 16

نظرة عامة ---------- 17

1. نمو الاقتصاد العالمي ---------- 19

1.1. أداء الاقتصاد العالمي ---------- 19

2.1. النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة ---------- 20

3.1. النمو في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة ---------- 23

2. أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية العالمية ---------- 25

1.2. التضخم ---------- 25

2.2. البطالة ---------- 26

3.2. أسعار الفائدة ---------- 26

4.2. التجارة والمدفوعات ---------- 27

5.2. الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ---------- 28

6.2. الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى ---------- 29

7.2. أسعار الصرف ---------- 30

8.2. أسواق الأسهم الدولية ---------- 31

9.2. التطورات في أسواق النفط العالمية ---------- 31

3. انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية ---------- 32

1.3. النمو الاقتصادي بالدول العربية ---------- 33

2.3. المالية العامة للدول العربية ---------- 33

3.3. التضخم بالدول العربية ---------- 34

4.3. البطالة بالعالم العربي ---------- 34

5.3. التجارة الخارجية ---------- 35

6.3. أسواق الأسهم العربية ---------- 35

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية ---------- 37

نظرة عامة ---------- 38

1. الأداء الاقتصادي العام ---------- 40

2. الخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية ---------- 43

1.2. تطور البيئة المؤسسية والأسواق والهيكل الاقتصادي ---------- 43

2.2. تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي ---------- 43

3. النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية ومساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج ------- 45

1.3. نمو أهم القطاعات الاقتصادية ---------- 45

2.3. مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي ---------- 45

4. الأسعار والتضخم وتطور أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي ---------- 46

1.4. الأسعار والتضخم ---------- 46

2.4. تطور أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي ---------- 47

3.4. الصادرات والواردات من السلع والخدمات وفجوة الموارد ---------- 49

5. واقع اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في الدول العربية ---------- 51

1.5. تطور اقتصاد المعرفة ---------- 51

2.5. واقع التنمية المستدامة ---------- 52

6. التطورات الاجتماعية ---------- 54

1.6. السكان ---------- 54

2.6. المؤشرات التعليمية ---------- 55

3.6. الأمية ---------- 58

4.6. الأوضاع الصحية ---------- 59

5.6. العمالة ---------- 62

6.6 . البطالة ---------- 63

7.6. تطور أوضاع الفقر وعدم المساواة ---------- 67

الفصل الثالث: قطاع الزراعة والمياه ---------- 74

نظرة عامة ---------- 75

1. الموارد الزراعية في الدول العربية ---------- 77

1.1. الأراضي الزراعية ---------- 77

2.1. المراعي الطبيعية ---------- 78

3.1. الغابات ---------- 79

2. الموارد المائية ---------- 81

1.2. المياه المتاحة واستغلالها ---------- 81

2.2. الفجوة المائية: العرض والطلب ---------- 81

3.2. النظرة المستقبلية ---------- 82

3. الموارد البشرية ---------- 83

1.3. سكان الريف ---------- 83

2.3. تنمية الريف ---------- 84

3.3. القوى العاملة في الزراعة ---------- 84

4.3. نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي ---------- 85

4. الناتج والإنتاج الزراعي ---------- 85

1.4. الناتج الزراعي ---------- 85

2.4. الإنتاج النباتي ---------- 86

3.4. الإنتاج الحيواني ---- 88
4.4. الإنتاج السمكي ---- 88
5. البحوث الزراعية والتقانة الحديثة ---- 90
6. التجارة الزراعية العربية ---- 91
1.6. الصادرات الزراعية العربية ---- 91
2.6. الواردات الزراعية العربية ---- 91
3.6. الصادرات العربية من السلع الغذائية ---- 92
4.6 الواردات العربية من السلع الغذائية ---- 93
5.6. التجارة الزراعية العربية البينية ---- 93
7. الأمن الغذائي العربي ---- 94
1.7. الفجوة الغذائية وأزمة الغذاء العالمي ---- 94
2.7. الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ومحدداته ---- 96
3.7. دور السياسات الزراعية العربية في تحسين مستوى الأمن الغذائي ---- 96
4.7. آفاق التعاون العربي في ظل تحديات الأمن الغذائي ---- 97
الفصل الرابع: القطاع الصناعي ---- 99
نظرة عامة ---- 100
1. الناتج الصناعي العربي ---- 101
1.1. القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ---- 101
2.1. القيمة المضافة للصناعات التحويلية ---- 101
2. القوى العاملة والإنتاجية في القطاع الصناعي ---- 102
3. تطور الصناعات الاستخراجية ---- 102
4. الصناعات الهيدروكربونية ---- 103
1.4. صناعة التكرير ---- 103
2.4. الصناعات البتروكيماوية ---- 104
3.4. صناعة الإثيلين ---- 105
4.4. صناعة الغاز الطبيعي المسال ---- 105
5. تطور الصناعات التحويلية ---- 106
1.5. صناعات مواد البناء والتشييد ---- 106
2.5. صناعة الحديد والصلب ---- 106
3.5. صناعة الإسمنت ---- 107
4.5. صناعة زيت الزيتون ---- 107
5.5. صناعة الألبان ---- 109
6. تنافسية الصناعات التحويلية ---- 110
1.6. مساهمة الدول العربية في الناتج الصناعي الإجمالي العالمي ---- 110
2.6. صادرات الصناعات التحويلية العربية ---- 111
3.6. مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعات التحويلية العربية ---- 111
7. قضايا التنمية الصناعية ---- 115
1.7. تحديات الصناعات التحويلية العربية وأهم الصعوبات التي تواجهها ---- 115
2.7. تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في تطوير القطاع الصناعي ---- 116
8. التعاون العربي في الصناعة ---- 118

الفصل الخامس: التطورات في مجال الطاقة ---- 121

نظرة عامة ---- 122

1. الوضع العام للاستكشافات والاحتياطيات ---- 124

1.1. النشاط الاستكشافي والتطويري ---- 124

2.1. الاحتياطيات ---- 125

2. الإنتاج ---- 126

1.2. النفط والغاز الطبيعي ---- 126

2.2. مصادر الطاقة الأخرى ---- 128

3. الطلب على الطاقة ---- 129

1.3. الطلب العالمي ---- 129

2.3. الطلب على الطاقة في الدول العربية ---- 130

3.3. كثافة الطاقة في الدول العربية ---- 131

4. الطلب على الطاقة بالدول العربية وفق المصدر ---- 131

1.4. الغاز الطبيعي ---- 132

2.4. المنتجات البترولية ---- 133

3.4. الطاقة الكهرومائية ---- 133

4.4. الفحم ---- 134

5. آفاق مزيج الطاقة المستهلكة عالمياً[0] وعربياً[0] ---- 134

6. المخزون النفطي ---- 138

7. الأسعـار ---- 138

1.7. أسعار النفط الخام ---- 138

2.7. الأسعار الفورية للمنتجات النفطية ---- 140

3.7. أسعار الشحن ---- 142

الفصل السادس: تطورات المالية العامة ---- 151

نظرة عامة ---- 152

1. الإيرادات العامة والمنح ---- 153

2.الإيرادات البترولية ---- 154

3. الإيرادات الضريبية ---- 156

4. الإنفاق العام ---- 159

1.4. الإنفاق الجاري ---- 161

2.4. الإنفاق الرأسمالي ---- 162

5. الوضع الكلي للموازنات العامة ---- 163

6. تطورات الدين العام ---- 165

الفصل السابع: التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال العربية ---- 169

نظرة عامة ---- 170

1. التطورات النقدية ---- 172

1.1. توجهات السياسة النقدية ---- 172

2.1. مستجدات أدوات السياسة النقدية ---- 173

1.2.1. أسعار الفائدة ---- 173

2.2.1. نسبة الاحتياطي الإلزامي ---- 174

3.1. التفاعل ما بين السياسة النقدية والاحترازية الكلية ---- 174
2. السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها ---- 174
1.2. التغير في السيولة المحلية ---- 174
2.2. مكونات السيولة المحلية ---- 174
3.2. العوامل المؤثرة في السيولة المحلية ---- 175
1.3.2. صافي الموجودات الأجنبية ---- 175
2.3.2. صافي الائتمان المحلي ---- 175
3.3.2. صافي البنود الأخرى ---- 175
3. التطورات المصرفية ---- 176
1.3. تطور الودائع المصرفية ---- 176
1.1.3. تطور الودائع المصرفية بالعملات المحلية ---- 176
2.1.3. تطور نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي ---- 178
2.3. النشاط الاقراضي ---- 178
3.3. القواعد الرأسمالية ---- 179
4.3. مؤشرات السلامة المصرفية ---- 179
5.3. مؤشرات الربحية ---- 180
6.3. تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية ---- 181
7.3. التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية ---- 182
4. التطورات في أسواق المال العربية ---- 185
1.4. أداء الأسواق الثانوية ومؤشرات الأسعار ---- 185
2.4. نشاط التداول ومؤشرات السيولة ---- 186
3.4. تطورات تعاملات المستثمرين الأجانب في أسواق المال العربية ---- 187
4.4. التطورات التنظيمية والتشريعية في أسواق المال العربية ---- 188
الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية ---- 191
نظرة عامة ---- 192
1. التجارة الخارجية السلعية الإجمالية ---- 194
1.1. أداء التجارة الخارجية السلعية ---- 194
2.1. اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية ---- 196
3.1. الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية ---- 197
2. تنافسية الصادرات السلعية العربية ---- 198
3. التجارة البينية السلعية العربية ---- 200
1.3. أداء التجارة البينية السلعية ---- 201
2.3. مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية للدول العربية ---- 201
3.3. تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية ---- 203
4.3. التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية ---- 204
5.3. اتجاهات التجارة البينية السلعية ---- 206
4. تجارة الخدمات في الدول العربية ---- 206
1.4. أداء تجارة الخدمات بالدول العربية ---- 206
2.4. هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية ---- 209
بند النقل ---- 210
بند السفر ---- 210

الفصل التاسع: موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف ---------- 211

نظرة عامة ---------- 212

1. موازين المدفوعات ---------- 213

1.1. الموازين التجارية ---------- 213

الموازين التجارية للدول العربية مجموعة ---------- 213

الموازين التجارية لمجموعات الدول العربية ---------- 213

2.1. موازين الخدمات والدخل الأولي والثانوي ---------- 214

3.1. موازين الحسابات الخارجية الجارية ---------- 216

4.1. موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية ---------- 217

5.1. الاحتياطيات الخارجية الرسمية ---------- 218

2. تطورات الدين الخارجي ---------- 219

1.2. رصيد الدين الخارجي للدول العربية ---------- 219

2.2. خدمة الدين العام الخارجي بالدول العربية ---------- 220

3.2. أعباء المديونية الخارجية للدول العربية ---------- 221

3. تطورات أسعار الصرف بالدول العربية ---------- 222

1.3. نظم الصرف في الدول العربية ---------- 222

2.3. التطورات في أسعار صرف العملات العربية() ---------- 223

الفصل العاشر: دور التقنيات الرقمية في تحقيق النمو الصناعي بالدول العربية ---------- 228

نظرة عامة ---------- 229

1. التقنيات الرقمية في ظل الثورة الصناعية الرابعة ---------- 231

2. التكنولوجيا الرقمية واستخداماتها ---------- 232

1.2. تعريف التكنولوجيا الرقمية ---------- 232

2.2. استخدامات التقنيات الرقمية في أهم القطاعات ---------- 233

3. واقع التقنيات الرقمية في الدول العربية ---------- 235

1.3. مدى تطور التكنولوجيا الرقمية في الدول العربية من خلال أهم المؤشرات العالمية ---------- 235

2.3. تجارب الدول العربية وأهم المبادرات والاستراتيجيات في مجال تطوير وتطبيق التقنيات الرقمية ---------- 238

4. دور التقنيات الرقمية في تطوير الصناعات التحويلية وتعزيز نموها ---------- 243

1.4. مجالات تطبيق التقنيات الرقمية في قطاع الصناعات التحويلية ---------- 243

2.4. دور التقنيات الرقمية في زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية التحويلية ---------- 245

3.4. دور التقنيات الرقمية في دفع الصادرات وتطويرها ---------- 248

5. دور التقنيات الرقمية في التحولات الطاقية في الدول العربية ---------- 249

1.5. دور التقنيات الرقمية في تعزيز إنتاج واستكشاف النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية ---------- 249

2.5. دور التقنيات الرقمية في تعزيز القيمة المضافة لصناعة التكرير والبتروكيماويات ---------- 250

6. واقع القطاع الصناعي في الدول العربية ---------- 255

1.6. تطور القطاع الصناعي في الدول العربية ---------- 255

2.6. الصناعات الاستخراجية ---------- 257

3.6. الصناعات التحويلية ---------- 258

7. تأثير التقنيات الرقمية من خلال سوق العمل في القطاع الصناعي ---------- 259

8. واقع وآفاق التعاون العربي في مجال تطبيق التقنيات الرقمية في القطاع الصناعي ---------- 261

الخلاصة والتوصيات ---------- 262

الفصل الحادي عشر: العون الإنمائي العربي ---------- 265
نظرة عامة ---------- 266
1. حجم العون الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق[0] ---------- 267
1.1. عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2023 ---------- 267
1.1.1. التوزيع الجغرافي ---------- 267
مجموعة الدول العربية ---------- 267
مجموعة الدول الأفريقية ---------- 267
مجموعة الدول الآسيوية ---------- 267
مجموعة دول أمريكا اللاتينية ---------- 268
2.1.1. التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق ---------- 268
2.1. عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2019 - 2023 ---------- 268
1.2.1. القطاعات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2019 - 2023 ---------- 269
2.2.1. الجهات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2019 - 2023 ---------- 270
2. مساهمات مؤسسات مجموعة التنسيق في أفريقيا ---------- 273
1.2. تأثير المساعدات الإنمائية لمؤسسات مجموعة التنسيق في أفريقيا ---------- 273
3. دور مؤسسات مجموعة التنسيق في تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة "عقد الشركات لتحقيق الأهداف" ---------- 278
4. المساعدات الإنمائية الدولية ---------- 278
1.4. أهم تطورات المساعدات الإنمائية وتوزيعها ---------- 278
2.4. حصة الدول العربية من المساعدات الدولية من جميع المصادر ---------- 279
الفصل الثاني عشر: التعاون العربي في مجال تسهيل التجارة ---------- 282
نظرة عامة ---------- 283
1. ماهية تسهيل التجارة ---------- 285
2. الأثار الاقتصادية لتسهيل التجارة على اقتصادات الدول ---------- 286
1.2. الأثر على تكاليف التجارة الدولية ---------- 286
2.2. الأثر على سلاسل الإمداد العالمية GVC ---------- 287
3.2. الأثر على النمو الاقتصادي ---------- 288
3. التوجه العالمي نحو تسهيل التجارة ---------- 291
1.3. على الصعيد الدولي - اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية ---------- 291
2.3. واقع تطبيق الدول العربية لاتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية ---------- 292
4. التعاون العربي في مجال تسهيل التجارة ---------- 294
1.4. ملحق تسهيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ---------- 294
2.4. مؤشرات أداء الدول العربية في مجال تسهيل التجارة ---------- 295
مؤشر الأداء اللوجيستي (LPI) ---------- 296
5. انعكاسات تطور أداء تسهيل التجارة على مستويات التبادل التجاري العربي ---------- 298
6. رؤية مستقبلية لتحسين مؤشرات الدول العربية في مجال تسهيل التجارة ---------- 299
الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني ---------- 301
نظرة عامة ---------- 302
1. أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية ---------- 303
1.1. عدد السكان ---------- 303

2.1. سوق العمل والبطالة والفقر ---- 303
3.1. الناتج المحلي الاجمالي ---- 304
4.1. الاستهلاك والاستثمار ---- 305
5.1. القطاعات الاقتصادية ---- 306
6.1. المؤشرات المالية والنقدية ---- 307
7.1. القطاع الخارجي والدين العام ---- 308
2. الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: ---- 311
3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعدوان الإسرائيلي ---- 313
1.3. ارتفاع معدلات البطالة والفقر ---- 313
2.3. تفاقم الفجوة الغذائية وانعدام الامن الغذائي ---- 313
3.3. انهيار القطاعات الاقتصادية ---- 314
4.3. تدهور الوضع الإنساني ---- 314
5.3. حجم المباني المدمرة ---- 315
6.3. خسائر الاقتصاد الفلسطيني ---- 315
7.3. العدوان الإسرائيلي على المياه والبيئة ---- 316
8.3. العدوان الإسرائيلي على العملية التعليمية الفلسطينية ---- 317
9.3. تدمير القطاع الصحي الفلسطيني ---- 318
10.3. تدمير قطاع الاتصالات الفلسطيني ---- 319
خاتمة ---- 320
المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في التقرير ---- 322
الملاحق الإحصائية ---- 334

قائمة الأشكال البيانية

شكل (1- 1): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول الناشئة النامية 2019-2023 19
شكل (1- 2): الناتج المحلي الإجمالي لأكبر 10 اقتصادات بالعالم 2023 (تريليون دولار) 20
شكل (1- 3): معدل النمو بالاقتصادات الكبرى بمنطقة اليورو (2022 -2023) 21
شكل (1- 4): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية 2019- 2023 25
شكل (1- 5): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة 2019- 2023 27
شكل (1- 6): معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 2019-2023 27
شكل (1- 7): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2019- 2023) 30
شكل (1- 8): مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2019 - 2023) 30
شكل (1- 9): تطور مؤشر أسواق الأوراق المالية عامي 2022 و2023 31

شكل (2- 1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2013 - 2023) 40
شكل (2- 2): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2005 - 2023) 41
شكل (2- 3): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار (2022 - 2023) 42
شكل (2- 4): تطور البيئة المؤسسية والأسواق و الهيكل الاقتصادي في الدول العربية 43
شكل (2- 5): ترتيب البلدان العربية حسب مؤشر التعقيد الاقتصادي لعام 2021 44
شكل (2- 6): معدلات نمو أهم القطاعات بالأسعار الثابتة في الدول العربية 2023 46
شكل (2- 7): مُعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (2022 - 2023) 48
شكل (2- 8): معدلات نمو أهم بنود الإنفاق بالأسعار الثابتة في الدول العربيّة، 2023 48
شكل (2- 9): فائض الادخار المحلي: الفرق بين نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي 49
شكل (2- 10): نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية (2022 و 2023) (نسبة مئوية) 50
شكل (2- 11): تطور مقومات اقتصاد المعرفة في الدول العربية من خلال مؤشر المعرفة العالمي لعام 2023 51
شكل (2- 12): واقع الدول العربية فيما يخص مقومات اقتصاد المعرفة لعام 2023 (الرتبة على 133) 52
شكل (2- 13): التقدم المحرز للدول العربية خلال عام 2023 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 53
شكل (2- 14): التغير المحقق خلال عام 2023 في تحقيق الدول العربية لمختلف أهداف التنمية المستدامة 53
شكل (2- 15): معدلات القيد الإجمالية للدول العربية في مختلف مراحل التعليم (2022) 57
شكل (2- 16): نسبة الأمية بين الفئات العمرية في الدول العربية (2022) 58
شكل (2- 17): الخدمات الصحية في الدول العربية (2022) 60
شكل (2- 18): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (2022) 61
شكل (2- 19): نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم (2022) 62
شكل (2- 20): معدلات البطالة في الدول العربية في أعوام 2019 و 2022 و 2023 64
شكل (2- 21): متوسط نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في الدول العربية 65
شكل (2- 22): دليل الفقر المتعدد الأبعاد ومساهمة الأبعاد في الدليل (%) على المستوى الإقليمي 69

شكل (3- 1): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية (2022-2023) 87
شكل (3- 2): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية 2010 و 2020 - 2023 89
شكل (3- 3): الصادرات والواردات الزراعية العربية 2010 و2015 و2020-2022 (مليار دولار) 92
شكل (3- 4): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية 95

شكل (4- 1): نسبة مساهمة الناتج الصناعي والصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) خلال عام 2023 101
شكل (4- 2): توزيع نسب الطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية خلال عام 2023 104
شكل (4- 3): توزيع نسب الطاقة الإنتاجية الأسمية للغاز الطبيعي المسال في الدول العربية (2023) 106
شكل (4- 4): الطاقات الإنتاجية وإنتاج واستهلاك الإسمنت في الدول العربية (2023) 108

شكل (4- 5): صناعة زيت الزيتون في الدول العربية خلال الفترة 2015-2023 109
شكل (4- 6): قيمة الصادرات والواردات الصناعية العربية من الألبان ومشتقاتها 110
شكل (4- 7): توزيع صادرات الصناعة التحويلية حسب الدول العربية عام 2023 112
شكل (4- 8): نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات عام 2023 112
شكل (4- 9): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية 113

شكل (5- 1): احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2023 125
شكل (5- 2): احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2023 126
شكل (5- 3): تطور إنتاج النفط الخام عربياً، (2019-2023) (ألف برميل/يوم) 127
شكل (5- 4): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، (2019 - 2023) 129
شكل (5- 5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية (2019 - 2023)، (مليون ب م ن/ي) 130
شكل (5- 6): مؤشر كثافة استهلاك الطاقة في المجموعات الدولية الرئيسية عام 2023 (برميل مكافئ نفط/ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية 2011) 132
شكل (5- 7): مقارنة الحركة الشهرية لأسعار سلة أوبك (2022 - 2023)، (دولار/برميل) 139
شكل (5- 8): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية، (2019 - 2023) 149

شكل (6- 1): نمو عناصر الإيرادات العامة (2021-2023) 153
شكل (6- 2):نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية (2022-2023) 154
شكل (6- 3): نمو الإنفاق العام في الدول العربية (2022-2023) 161
شكل (6- 4): نسبة الفائض /العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 164
شكل (6- 5): إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 167

شكل (7- 1): أسعار فائدة السياسة النقدية 172
شكل (7- 2): معامل نمو السيولة المحلية إلى نمو الناتج المحلي (2022-2023) (%) 172
شكل (7- 3): معدل تغير السيولة المحلية على أساس سنوي (2022-2023) 174
شكل (7- 4): التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية (2019-2023) 176
شكل (7- 5): تطور تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية (مليون دولار) 188
شكل (7- 6): صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية (2023) بالمليون دولار أمريكي 188
شكل (7- 7): مكونات الصناعة المالية الإسلامية وهيكلها (2023) 190
شكل (7- 8): إصدارات صكوك دعم رأس المال (حسب النوع) 190
شكل (7- 9): إصدارات صكوك دعم رأس المال بحسب الدول 190

شكل (8- 1): نسبة التغير في قيمة التجارة الإجمالية للدول العربية عام (2022-2023) 196
شكل (8- 2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2023 197
شكل (8- 3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية 2023 198
شكل (8- 4): مؤشرا التركز والتنوع للدول العربية مقارنة ببعض الدول خلال عامي 2018 و2022 200
شكل (8- 5): التغير النسبي في التجارة البينية للدول العربية 2023 (%) 202
شكل (8- 6): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية 2023 203
شكل (8- 7): حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات وواردات التجمعات العربية (2021-2023) 205
شكل (8- 8): المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية (2019-2023) 207
شكل (8- 9): نسبة التغير في تجارة الخدمات للدول العربية 2023 208
شكل (8- 10): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية 2023 209

شكل (9- 1): تطور الميزان التجاري للدول العربية (2019-2023) 213
شكل (9- 2): تطور نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2019-2023) 213

شكل (9- 3): تطور الموازين التجارية للدول العربية حسب المجموعات (2019-2023) (بالمليار دولار) 214
شكل (9- 4): نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2023) 215
شكل (9- 5): نسبة فائض الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2019-2023) 216
شكل (9- 6): نسب رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2023) 217
شكل (9- 7): تطور موازين مدفوعات الدول العربية خلال الفترة (2019-2023) 218
شكل (9- 8): التغيرات في أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي (%) عام 2023 223
شكل (9- 9): التغيرات في أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو (%) 224

شكل (10- 1): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال مراحل الثورات الصناعية 231
شكل (10- 2): مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية بالدول العربية لعام 2022 237
شكل (10- 3): العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية ومؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية خلال عام 2023 248
شكل (10- 4): قيمة صادرات الصناعات التحويلية وعلاقتها بمؤشري الجاهزية الشبكية وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب بعض الدول العربية 250
شكل (10- 5): تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية (2010 - 2023) 256
شكل (10- 6): تطور الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للصناعة الاستخراجية العربية ومتوسط سعر النفط العالمي خلال الفترة (2010-2023) 257
شكل (10- 7): مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حسب الدول العربية 258

شكل (11- 1): توزيع العمليات التمويلية وفقا لمصادر تمويلها للفترة (2019 - 2023) 269
شكل (11- 2): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للفترة (2019 - 2023) 270
شكل (11- 3): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة للفترة (2019 - 2023) 270
شكل (11- 4): المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (إلى نهاية 2023) 272
شكل (11- 5): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق (إلى نهاية 2023) 272
شكل (11- 6): تدخلات مؤسسات مجموعة التنسيق في الدول الافريقية منذ تأسيسها حتى نهاية 2023 274
شكل (11- 7): تدخلات مؤسسات مجموعة التنسيق في الدول الأفريقية حتى نهاية عام 2023 275
شكل (11- 8): التوزيع القطاعي لتمويلات مؤسسات مجموعة التنسيق في الدول الأفريقية حتى نهاية عام 2023 275
شكل (11- 9): تطور المساعدات الانمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر ونصيب الفرد الواحد منها (2021-2022) 280
شكل (11- 10): المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب) 1990 - 2022 (مليون دولار أمريكي) 281

شكل (12- 1): فوائد تسهيل التجارة 290
شكل (12- 2): القيود التي تحول دون تدفق التجارة العربية البينية 297

شكل (13- 1): معدل البطالة حسب المنطقة، 2019- 2023 304
شكل (13- 2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2023 307
شكل (13- 3): نسبة مجموع الدين العام الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في فلسطين، 2019- 2023 309

قائمة الجداول

جدول (1- 1): تطور مؤشر أسواق الأوراق المالية خلال الفترة 2019-2023 31

جدول (2- 1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2022 و2023)..... 42
جدول (2- 2): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2010 و2015 و2021-2023 44
جدول (2- 3): هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الانفاق 2010 و2015 و2021-2023..... 50
جدول (2- 4): اتجاهات مؤشرات الفقر الإقليمية..... 67
جدول (2- 5): اتجاهات الفقر متعدد الأبعاد إقليمي 2023 (%)..... 68
جدول (2- 6): بيانات الفقر الجغرافية المكانية - المناطق دون الوطنية المتأثرة بأعلى وأدنى مستويات الفقر..... 71
جدول (2- 7): الفقر متعدد الأبعاد حسب المناطق الحضرية أو الريفية..... 72

جدول (3- 1): المساحات الزراعية (2022 و 2023) (مليون هكتار)..... 77
جدول (3- 2): المساحات الزراعية الكلية بحسب الأقاليم في عام 2023 (مليون هكتار)..... 78
جدول (3- 3): مساحات المراعي الطبيعية حسب الأقاليم (2022 و 2023) (مليون هكتار)..... 78
جدول (3- 4): مساحات الغابات حسب الأقاليم (2022 و 2023) (مليون هكتار)..... 79
جدول (3- 5): استخدامات المياه في القطاعات الرئيسية..... 81
جدول (3- 6): مستويات الإجهاد المائي في الدول العربية..... 81
جدول (3- 7): الكفاءة العامة لاستخدام المياه في الدول العربية..... 82
جدول (3- 8): مستويات التقدم المحرز في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية..... 83
جدول (3- 9): القوى العاملة في القطاع الزراعي حسب مجموعات الدول (2023) (مليون نسمة)..... 85
جدول (3- 10): تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الثابتة 86
جدول (3- 11): نسب التغير في الإنتاج الزراعي 2022 - 2023 (نسبة مئوية)..... 87
جدول (3- 12): تطور الإنتاج الحيواني في الدول العربية لعامي 2022 و 2023 (ألف طن)..... 88
جدول (3- 13): الصادرات والواردات الزراعية العربية (2010 و2015 و2020- 2022) (مليون دولار أمريكي) 92
جدول (3- 14): نسبة التغيُّر في الواردات من السلع الغذائية الرئيسة (2021-2022) 93

جدول (4- 1): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي 2023..... 112

جدول (5- 1): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2019-2023) (مليون ب/ي) 130
جدول (5- 2): الطلب على الطاقة في الدول العربية (2019-2023) (ألف برميل مكافئ نفط/يوم) 132
جدول (5- 3): التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية، عام 2023..... 133
جدول (5- 4): أسعار بعض النفوط العربية (2022-2023) (دولار / برميل)..... 140
جدول (5- 5): متوسط الأسعار الفورية للمنتجات النفطية المختلفة في بعض الأسواق العالمية..... 141
جدول (5- 6): تطور أسعار المنتجات البترولية في بعض الدول العربية، عامي 2022 و2023 142
جدول (5- 7): أسعار شحن النفط الخام وفقاً للإتجاه (2019 - 2023) (دولار/ طن)..... 143
جدول (5- 8): أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة (2017-2023)..... 146
جدول (5- 9): الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق (2022 - 2023) (مليون برميل في اليوم) 146
جدول (5- 10): صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2022 - 2023) (مليار متر مكعب) 148

جدول (6- 1): الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2022-2023)..... 154
جدول (6- 2): البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية (2019-2023) (بالمليار دولار أمريكي)..... 158
جدول (6- 3): الإنفاق العام في الدول العربية (2022-2023)..... 162
جدول (6- 4): عجز/فائض الموازنة العامة في الدول العربية (2019-2023)..... 166
جدول (6- 5): إجمالي الدين العام في عدد من الدول العربية (2022-2023)..... 167

جدول (7- 1): تطور ودائع القطاع الخاص لدى المصارف العربية (مليار دولار أمريكي)..... 177
جدول (7- 2): تطور القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية العربية (مليار دولار أمريكي)..... 178
جدول (7- 3): تطور بعض مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2022 - 2023)..... 180
جدول (7- 4): مؤشرات ربحية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2022-2023)..... 181
جدول (7- 5): تطور معدلات العائد على الأصول وحقوق المساهمين في بعض الدول العربية (2022-2023) 181
جدول (7- 6): أداء مؤشرات الأسعار المحلية للبورصات العربية مقارنة مع الأسواق العالمية والناشئة (2023) 187

جدول (8- 1): التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2019-2023)..... 195
جدول (8- 2): تنافسية الصادرات العربية مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية 199
جدول (8- 3): أداء التجارة العربية البينية (2019 - 2023) 201
جدول (8- 4): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2019-2023)..... 203
جدول (8- 5): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2019-2023) 205
جدول (8- 6): حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية في إجمالي تجارة الخدمات العالمية 208

جدول (9- 1): إجمالي الدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات 219
جدول (9- 2): مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المتوفرة عنها بيانات عامي 2022 و2023..... 221

جدول (10- 1): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي 2023 237
جدول (10- 2): تطور أهمية القطاع الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) (2010-2023)..... 255

جدول (11- 1): توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها (2019-2023) (مليون دولار أمريكي)..... 268
جدول (11- 2): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للفترة (2019 - 2023) (مليون دولار أمريكي)..... 269
جدول (11- 3): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة للفترة (2019 - 2023) (مليون دولار أمريكي)..... 270
جدول (11- 4): أكبر الدول المانحة* للمساعدات الإنمائية خلال عام 2023 279
جدول (11- 5): الدول التي انخفضت فيها المساعدات الإنمائية الرسمية المقدم للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب) (2021-2022)..... 279
جدول (11- 6): الدول التي زادت فيها المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب) (2021-2022)..... 280

جدول (12- 1): مستويات تطبيق الدول العربية لالتزاماتها في اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية..... 293
جدول (12- 2): تصنيف الدول العربية في مؤشرات الأداء اللوجيستي (2023)..... 297

جدول (13- 1): الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي السابع من أكتوبر 2023، وحتى نهاية ديسمبر..... 312
جدول (13- 2): أعداد المباني المتضررة في قطاع غزة منذ بدء الحرب على غزة حسب نوع المبنى ونوع الضرر 315
جدول (13- 3): خسائر القطاعات الاقتصادية الفلسطينية..... 316

نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2023

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2023. يبدأ التقرير باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية حيث يتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة. يستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصـرف. يتناول التقرير في فصل المحور أحد الموضوعات الراهنة وهو موضوع "**دور التقنيات الرقمية في تحقيق النمو الصناعي بالدول العربية**"، وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للعون الإنمائي العربي، وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي، يتناول تقرير هذا العام فصلاً عن "التعاون العربي في مجال "**تسهيل التجارة**"، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

شهد العالم خلال عام 2023 عددا من التطورات الدولية شملت استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وتراجع أسعار النفط والغاز، وتراجع أسعار السلع الغذائية ما ترتب عنه تحسن مستوى الأمن الغذائي العالمي، وتراجع موجة التضخم العالمية باقتصادات الأسواق الناشئة، والدول المتقدمة في ظل انتهاج سياسات نقدية متشددة، ثم الحرب على غزة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تبعتها أزمة ممرات الملاحة العالمية. كل تلك الأزمات المتتالية ساهمت في تغير خارطة الاقتصاد العالمية، وزيادة حالة عدم اليقين، وهو ما انعكس بشكل مباشر على معدل نمو الاقتصاد العالمي، وتباطؤ النمو في أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي.

في ضوء التطورات السابقة، شهد **نمو الاقتصاد العالمي** تراجعاً في عام 2023، حيث سجل نحو 3.2 في المائة في عام 2023 مقارنة بنسبة 3.5 في المائة لعام 2022. في اقتصادات الدول المتقدمة انخفض معدل النمو خلال عام 2023 لنحو 1.6 في المائة مقابل 2.6 في المائة عام 2022، وبالنسبة للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، فقد ارتفع معدل النمو بشكل محدود ليبلغ نحو 4.3 في المائة عام 2023 مقابل نحو 4.1 عام 2022 وذلك في ضوء تحسن أداء الاقتصاد الصيني وتحقيقه معدلات نمو تفوق معدلات النمو المستهدفة.

فيما يخص تطورات **معدل التضخم العالمي** عام 2023، فقد أتت السياسات التي اتبعتها العديد من البنوك المركزية حول العالم ثمارها، حيث انخفضت معدلات التضخم العالمي، وكان الانخفاض أكثر وضوحاً في الدول المتقدمة، من نحو 7.3 بالمائة في عام 2022 إلى حوالي 4.6 في المائة عام 2023، وكان تراجع التضخم في الدول النامية محدوداً حيث بلغ 8.3 في المائة عام 2023 مقابل نحو 9.8 في المائة عام 2022، وقد ساهم في هذا الانخفاض تراجع أسعار النفط خلال عام 2023، والذي صاحبه انخفاض محدود في أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية، وعلى الرغم من هذا الانخفاض فإن التضخم ما يزال يعتبر مرتفعا.

انعكس تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي والتطورات الجيوسياسية على تعطيل سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، ومن ثم فقد تراجع **معدل نمو التجارة الدولية** عام 2023، وتراجع معدل نمو التجارة في السلع ليبلغ نحو 0.3 في المائة عام 2023 مقابل 11 في المائة و5.6 في المائة عامي 2021 و2022 على التوالي.

فيما يتعلق **بالمديونية الخارجية**، فإن ارتفاع تكاليف الاقتراض في ظل ارتفاع أسعار الفائدة لمستويات قياسية، وكذلك التطورات الدولية غير المواتية أدى إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 12.2 تريليون دولار عام 2023 مقابل حوالي 11.8 تريليون دولار عام 2022.

وانعكست التطورات الدولية المشار إليها على **أداء اقتصاد المنطقة العربية**، وكان لها تأثيرات متباينة على اقتصادات الدول العربية منفردة، ولكنها بصفة عامة أدت إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي بدول المنطقة، حيث تراجع **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية** ليبلغ نحو 0.7 في المائة عام 2023 مقابل نسبة 5.7 في المائة عام 2022، ويخفي هذا المعدل تبايناً كبيراً في معدل نمو الدول العربية فرادى، ففي الوقت الذي حققت فيه الدول النفطية تراجعاً ملحوظاً في النمو عام 2023 على إثر تراجع إنتاج النفط، كان تأثر الدول غير النفطية أقل حدة، لاستفادتها من تراجع فاتورة النفط.

انعكس أداء الاقتصاد العالمي والتطورات الجيوسياسية بالمنطقة العربية على **أوضاع المالية العامة في الدول العربية**، حيث شهدت تراجعاً خلال عام 2023 في ظل الظروف غير المواتية التي واجهتها الدول العربية. بالنسبة لجانب الإيرادات، فقد ساهمت عدد من العوامل في تراجع الإيرادات العامة يأتي في مقدمتها تراجع الإيرادات البترولية في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية خلال عام 2023، وكذلك التخفيض الطوعي للإنتاج في ظل اتفاق أوبك+، أما بالنسبة لجانب النفقات، فقد شهدت ارتفاعاً خلال عام 2023، مقارنة بعام 2022. جاء ذلك نتيجة لارتفاع النفقات الجارية، نظرا لتأثير ارتفاع معدلات التضخم على المصروفات التشغيلية، وتأثير ارتفاع أسعار الفائدة على مدفوعات خدمة الدين.

تراجعت **التجارة السلعية الإجمالية العربية** خلال عام 2023 بنحو 9 في المائة عن عام 2022، انعكاساً لانخفاض الصادرات العربية الإجمالية بحوالي 213.4 مليار دولار بنسبة انخفاض 14.8 في المائة، كما شهد أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية انخفاضاً في عام 2023 لتبلغ ما قيمته 966 مليار دولار مقارنة مع نحو 970 مليار دولار عام 2022 بنسبة انخفاض بنحو 0.4 في المائة.

كما تظافرت عدة عوامل أثرت على **أداء أسواق الأسهم بالدول العربية** عام 2023، حيث سجلت تسع بورصات عربية تحسناً، مع ارتفاع مؤشرات أحجام التداول، ومواصلة نشاط الطروحات الأولية، كما ساهم ارتفاع مؤشرات قطاعات البنوك والاتصالات والخدمات والنقل والاتصالات، في تحسن مؤشرات أداء عدد من البورصات العربية في نهاية عام 2023، وانخفض في المقابل مؤشر ثمانية بورصات عربية.

أداء الاقتصادات العربية

التطورات الاقتصادية

شهد عام 2023 اندلاع الحرب على قطاع غزة في فلسطين، واستمرار الأزمة الروسية-الأوكرانية، وانخفاض أسعار النفط، وتواصل الأسعار المرتفعة للسلع الغذائية رغم تراجعها مقارنة بعام 2022، إلى جانب التطورات الجيوسياسية في عدد من الدول العربية، وتعثر التجارة الدولية في البحر الأحمر ابتداءً من شهر نوفمبر، ووقوع كوارث طبيعية في سورية والصومال وليبيا والمغرب وتواصل الجفاف في عدة دول. وتأثرت اقتصادات الدول العربية بالعوامل الداخلية والصدمات الخارجية المتعدّدة كلٌّ حسب درجة تعرّضها لها ومدى صلابتها وتنوع نسيجها الاقتصادي. فقد أدّت الحرب على غزة إلى خسائر بشرية فادحة وانهيار البنية التحتية وغياب المقومات الأساسية للعيش الكريم لأكثر من مليونين من سكان قطاع غزة الذي شُلّت فيه مقومات النشاط الاقتصادي. وامتدت آثار تلك الحرب وما صاحبها من توترات في جنوب لبنان والبحر الأحمر إلى اقتصادات الدول المجاورة، من خلال تقلص التجارة الخارجية وانكماش القطاع السياحي وتأثر الإنتاج الزراعي في كثير من المناطق. كما كان

لتراجع أسعار النفط وخفض الإنتاج، الأثر السلبي على البلدان العربية المصدرة للنفط، رغم نمو الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات بها، نتيجة لتطور القطاع الخاص.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة شهدت أغلب اقتصادات الدول العربية خلال عام 2023 تباطؤاً في أدائها بعد انتعاشها خلال عامي 2021 و2022 وتعافيها النسبي من آثار جائحة كوفيد-19. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية في عام 2023 بنحو 0.7 في المائة فقط، بعد أن بلغ نموه حوالي 5.7 في المائة في عام 2022. وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة إلى حوالي 3,368.9 مليار دولار عام 2023 بعد أن كان حوالي 3,564.4 مليار دولار خلال عام 2022. وانخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بنسبة 7.4 في المائة، أي من حوالي 8,314 دولاراً في عام 2022 إلى حوالي 7,697 دولاراً عام 2023. وتراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات في 13 دولة عربية مقابل تحسنها في 8 دول، وكان ذلك التراجع مرتفعاً في غالبية الدول المصدرة للنفط.

وتباينت **معدلات النمو بالأسعار الثابتة** بين مختلف القطاعات في الدول العربية في عام 2023. فقد تراجع نمو قطاع الزراعة بنسبة 5.2 في المائة، نظراً إلى الظروف المناخية غير المناسبة في اقتصادات عدد من الدول، والنزاعات والظروف الداخلية غير الملائمة في دول أخرى. أما بالنسبة إلى قطاع الصناعات الاستخراجية فقد تراجع بنسبة 3.7 في المائة نتيجة لانخفاض الإنتاج في عدد من الدول العربية. كما انخفض ناتج قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة بنسبة 1.5 في المائة، مدفوعاً بانكماشه في 8 دول عربية. وشهد قطاع التجارة تواصلاً للنمو المُحقق خلال عامي 2021 و2022 حيث نما بنسبة 5.9 في المائة خلال عام 2023. وشهد الناتج في قطاع التمويل نموّاً بنسبة 7.0 في المائة. وتراجعت معدلات التضخم في معظم الدول العربية في عام 2023 عمّا كانت عليه في عام 2022، نتيجة لاستقرار أسعار السلع الأساسية ومنها المواد الغذائية (مثل القمح والذرة والزيوت النباتية)، بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته خلال عام 2022، ونتيجة كذلك لتواصل السياسة النقدية التقييدية التي ساهمت في التحكم في الضغوط التضخمية. ورغم ذلك، زادت معدلات التضخم في ستّ دول عربية، خاصة نتيجة تراجع قيمة صرف عملاتها الوطنية.

وتمكنت بعض الدول العربية من تنويع نسيجها الاقتصادي وزيادة حصة القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية خلال العشرية الأخيرة على إثر البدء في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية وتحفيز المشاريع وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر. وقد ساهم ذلك التجديد في الهيكل الاقتصادي في التخفيض من المساهمة السلبية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي. ولكن معظم الاقتصادات العربية مازالت في حاجة ماسة إلى إصلاحات اقتصادية هيكلية تعيد التوازنات المالية الكبرى وتجدد محركات النمو الاقتصادي عن طريق رفع كفاءة القطاع العام، وتشجيع الاستثمارات الخاصة في القطاعات المجددة والمستديمة والمرتكزة على رأس المال البشري العربي والتكنولوجيات الحديثة. ويتطلب ذلك الإسراع في تحسين كفاءة الأسواق وتطوير البيئة المؤسسية ومنظومات التعليم والتكوين والبحث العلمي، والمنظومة الصحية من أجل تطوير القطاع الخاص وخلق فرص للشباب العربي الذي يعاني من استفحالَ آفة البطالة. فنشاط القطاع الخاص لايزال ضعيفاً في معظم الدول العربية، ولم يتمكن من زيادة استثماراته لتعويض انخفاض الاستثمار العمومي المُكبّل بتقلّص الحيز المالي وزيادة خدمة الدين العام في أغلبها. ويعتبر حشد التمويل الأخضر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الأخضر ضرورياً لكي تسرّع الدول العربية من تقدمها نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة. ويبرز تقرير التنمية المستدامة لعام 2023 وجود تونس فقط في الثلث الأول من ترتيب 166 دولة مشمولة بمؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما بالنسبة إلى عدّة دول عربية، فالوضع ينذر بعدم قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 حتى بالنسبة إلى الاحتياجات الرئيسية، خاصة بالنظر إلى زيادة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي في ظل التغيرات المناخية وشح المياه وارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي.

التطورات الاجتماعية

شهدت المنطقة العربية ارتفاعاً في معدل الفقر مقارنة بالسنوات ما قبل جائحة كوفيد-19 من 31.5 في المائة في عام 2019 إلى 35.4 في المائة في عام 2023. وأدّت الحرب على غزة إلى وضع كارثي من الفقر المتعدد الأبعاد بالنسبة إلى جميع سكانه وهم حوالي 2.3 مليون فلسطيني، حيث تشير التقديرات إلى إمكانية ارتفاع معدل الفقر من 38.8 في المائة قبل الحرب إلى 60.7 في المائة بعد مرور تسعة أشهر من الحرب. ولاتزال تعاني بعض الدول العربي من التفاوت الواضح بين الإناث والذكور في التنمية البشرية. ويبقى الإنفاق الاجتماعي في المنطقة العربية قليل الكفاءة. ففي حين يتساوى متوسط نسبة الإنفاق بالدول العربية مع المتوسط في الدول متوسطة الدخل، تبقى جودة التعليم ضعيفة في غالبية الدول العربية، بالرغم من وجود بعضها في المراتب الأولى لتصنيف مؤشر دافوس لقياس مؤشر التعليم. أمّا بالنسبة إلى الإنفاق على الصحة فهو يقل بكثير عن المتوسط العالمي. وتواجه معظم الدول العربية ضعفاً في جودة الخدمات الصحية خاصة منها في المصحات والمستشفيات العمومية، ونقصاً في الكوادر الطبية. كما تواجه بعض البلدان العربية نقصاً حاداً في أسرّة الاستشفاء. وعلى الرغم من هذه السمة العامّة، إلاّ أن المنظومة الصحية شهدت تطورًا في بعض الدول العربية.

التطورات القطاعية

الزراعة والمياه

على الرغم من تراجع أسعار السلع الزراعية والغذائية في عام 2023 مقارنة بعام 2022، إلا أنها ظلت عند **مستويات مرتفعة**. فلم تتمكن العديد من الدول العربية التي تعاني عجزاً كبيراً في الميزانية وارتفاع مستوى الدين العام من زيادة دعمها للمواد الغذائية، وحلت ثلاث دول عربية بين الدول العشر التي سجلت أعلى تضخم في أسعار الغذاء على مستوى العالم في كانون الثاني (يناير) 2024. ففي لبنان وسورية ارتفعت أسعار السلع الغذائية بنسبة حوالي 138 في المائة و106 في المائة على التوالي، بينما بلغ تضخم أسعار الغذاء في مصر 48 في المائة. وحيث إن ارتفاع الأسعار لا يؤثر بالضرورة على قيمة الناتج بالأسعار الثابتة، فقد انخفضت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية بالأسعار الثابتة من حوالي 171.6 مليار دولار عام 2022 إلى حوالي 162.6 مليار دولار عام 2023 بنسبة انخفاض بلغت حوالي 4.8 في المائة بالرغم من زيادة نسبة المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية بحوالي 0.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2022 حيث بلغت 76.8 مليون هكتار.

كما ازداد عدد سكان الريف في عام 2023 بنسبة حوالي 1.2 في المائة وهي أقل من نسبة نمو عدد السكان في الدول العربية التي بلغت حوالي 2.1 في المائة. وانعكس ذلك في تواصل ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن لأسباب عديدة، مما أدى إلى انخفاض نسبة سكان الريف من إجمالي السكان من حوالي 44.8 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 39.7 في المائة في عام 2023.

وبلغ عدد السكان الزراعيين حوالي 91.8 مليون نسمة في عام 2023 ليشكلوا بذلك حوالي 50.7 في المائة من عدد سكان الريف، وشكلت القوى العاملة بالزراعة عام 2023 حوالي 17.5 في المائة من حجم العمالة الكلية بعد أن كانت حوالي 22.2 في المائة عام 2022. ويعد تراجع نسبة القوى العاملة بالزراعة أمراً ملحوظاً في أغلب دول العالم، ولكن تختلف أسباب هذا التراجع من دولة لأخرى، ففي أغلب الدول العربية يمثل ضعف عوامل الجذب (الدخل، الخدمات والأمان الاجتماعي) للعمل بالقطاع الزراعي أهم أسباب العزوف عن العمل به. فقد بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 6,289 دولار في عام 2023، وهو ما يمثل نصف القيمة المماثلة في الدول النامية الأخرى. هذا بالإضافة إلى أثر الميكنة الزراعية في الاستغناء عن عدد كبير من القوى العاملة غير الماهرة في القطاع الزراعي.

تحصل الدول العربية سنوياً على ما متوسطه حوالي 260 مليار متر مكعب (م^3) من المياه المتجددة، يرد نصفها تقريباً (حوالي 129 مليار م^3) من دول الجوار في صورة مياه مشتركة من أنهار وخزانات جوفية مشتركة، بينما ينشأ النصف الآخر (حوالي 131 مليار م^3) من أنهار داخلية المنشأ ومياه جوفية متجددة. وحيث إن عدد سكان الدول العربية في عام 2023 قد بلغ حوالي 456 مليون نسمة فإن معدل نصيب الفرد من هذه المياه يُقدّر بحوالي 570 م^3 في السنة، وهو يمثل حوالي 10 في المائة من متوسط حصة الفرد في العالم والذي بلغ في نفس العام حوالي 5,732 م^3 للفرد.

وانعكس تزايد الطلب وتراجع إنتاج أغلب السلع الزراعية في الدول العربية على تجارة المنتجات الزراعية، فقد واصلت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي اتجاهها التصاعدي لتصل إلى حوالي 104.8 مليار دولار في عام 2022 ليبلغ معدل النمو السنوي لهذا العجز خلال الفترة 2010-2022 حوالي 5.2 في المائة.

وبالمقارنة مع عام 2022، فقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية من السلع الرئيسة في الدول العربية بنسبة 13 في المائة لتصل قيمتها في عام 2023 إلى حوالي 49.5 مليار دولار. والزيادة المتواصلة في قيمة الفجوة الغذائية هي النمط السائد في تغيرات قيمة الفجوة الغذائية من عام إلى آخر، فمنذ عام 2015 ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية بمعدل سنوي بلغ حوالي 4.5 في المائة، وكذلك أظهرت نسب الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية اتجاهاً نحو الانخفاض في عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022، حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأرز والذرة الشامية والسكر والزيوت والشحوم والخضروات والألبان ومنتجاتها والبيض بنسب متفاوتة، بينما ارتفعت نسب الاكتفاء الذاتي من باقي السلع بشكل طفيف.

الصناعة

يعكس الأداء الصناعي العربي مدى تأثره بعوامل تغير إنتاج النفط وأسعاره العالمية والتقلبات الإقليمية والدولية. لقد سجل القطاع خلال عام 2023 تراجعًا بنسبة بلغت حوالي 15.5 في المائة مقارنة بعام 2022، بعد عامين تميز فيهما بتحقيق أعلى قيمة من حيث الناتج ونسبة النمو بالأسعار الجارية. ويرجع هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انكماش ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية بحوالي 18.6 في المائة نتيجة تراجع كميات الإنتاج النفطي بمعظم الدول العربية المنتجة للنفط بنحو 5.2 في المائة وتراجع أسعاره العالمية بحوالي 17 في المائة. كما يردّ ذلك بدرجة أقل إلى تراجع ناتج قطاع الصناعات التحويلية بحوالي 7.8 في المائة بين عامي 2022 و2023.

ورغم هذا التراجع، فقد حافظ قطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والتحويلي على دوره المحوري في الاقتصاد العربي وذلك بفضل أهمية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العربي، حيث يمثل القطاع الصناعي المكوّن الأكبر فيه بنسبة تبلغ حوالي 37.1 في المائة خلال عام 2023، وبفضل أهمية دوره في سوق العمل حيث ساهم في توفير فرص العمل لنحو 24.4 في المائة، من إجمالي القوى العاملة العربية خلال نفس العام.

وأظهرت مؤشرات التعدين استقرار مؤشرات الاحتياطي والإنتاج من خام الحديد، والزنك، والنحاس والكبريت، والألمنيوم الأولي، والذهب، والفضة، والجبس والملح، مقابل تطور أنشطة الصناعات التحويلية بدرجات متفاوتة. فلقد حقق قطاع البناء والتشييد تطوراً بلغ حوالي 3.6 في المائة، وتطور إنتاج الحديد والصلب بحوالي 2.2 في المائة. وفي المقابل تراجع إنتاج الدول العربية من الإسمنت في عام 2023 بنسبة طفيفة بلغت 0.5 في المائة. ومن جانب آخر سجلت صناعة تكرير النفط العربية تحسناً ملحوظاً خلال عام 2023، حيث ارتفع إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط بنحو 595 ألف برميل يومياً مقارنة بمستواه المسجل في عام 2022، ليصل إلى حوالي 10.6 مليون برميل يومياً، فيما حافظ إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين والغاز الطبيعي المسال على مستواهما المسجل خلال عام 2022.

التطورات في مجال الطاقة

شهد سوق النفط العالمي تقلبات ملحوظة خلال عام 2023، متأثراً بالعديد من العوامل، أبرزها التعافي البطيء وغير المتوازن للاقتصادات العالمية من أثر تداعيات جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، إلى جانب الاضطرابات الحادة في القطاع المصرفي الأمريكي على الرغم من تحقيق الاقتصاد الأمريكي معدل نمو أعلى من التوقعات خلال عام 2023. وكان لتصاعد الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال الربع الرابع من العام 2023 تأثيراً سلبياً على سلاسل الإمدادات وحركة تجارة النفط العالمية. أما على الجانب الإيجابي، فقد ساهم إنتهاء سياسة Zero Covid في الصين، بشكل رئيسي في ارتفاع الطلب العالمي على النفط ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 102.2 مليون ب/ي.

وفي إطار استمرار الجهود المبذولة نحو تحقيق الاستقرار والتوازن في سوق النفط العالمي، وتماشياً مع النهج الناجح المتمثل في اتخاذ اجراءات استباقية، اتخذت مجموعة دول **أوبك+** عدداً من القرارات الهامة التي ساهمت بشكل كبير في الحد من التأثير السلبي للتقلبات على سوق النفط العالمي. قد شهد عام 2023 ارتفاعاً في إجمالي الإمدادات النفطية العالمية إلى حوالي 101.5 مليون ب/ي، حيث ارتفعت الامدادات من الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك بحوالي 2.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالعام السابق، مسجلة نحو 67.9 مليون برميل/يوم. في حين، انخفضت امدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية في عام 2023 بحوالي 0.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالعام السابق مسجلة 33.6 مليون برميل/يوم، على خلفية تعديل دول أوبك+ لمستويات إنتاجها بالخفض، والخفض الإضافي الطوعي الذي أجرته المملكة العربية السعودية على الإنتاج من النفط الخام والبالغ مقداره 1.5 مليون ب/ي.

من جانب أخر، تحقق ارتفاع طفيف في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبته 0.7 في المائة و0.3 في المائة على التوالي، تزامناً مع تأثر الانفاق العالمي على نشاط الاستكشاف بالتعافي البطيء وغير المتوازن للاقتصادات العالمية.

وانخفضت أسعار النفط الخام في عام 2023، مسجلة أول خسائر لها منذ عام 2020، ليصل متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى حوالي 83 دولار للبرميل، متأثرة بالتذبذبات الملحوظة التي شهدتها اتجاهاتها، لا سيما في الأسواق الآجلة، في ظل عدم استقرار التعافي الاقتصادي، وحالة عدم اليقين بشأن موعد انتهاء السياسات النقدية التشددية من قبل البنوك المركزية الرئيسة، فضلاً عن قرارات مجموعة دول أوبك+، وحركة مخزونات النفط الأمريكية.

فيما يخص نشاط الاستكشاف في الدول العربية، فقد تم تحقيق 11 اكتشافاً نفطياً و14 اكتشافاً للغاز خلال عام 2023، واستحوذت الدول العربية على نحو 54.4 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 26.7 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية، واستأثرت بنسبة 27 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق 15.1 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2023. وفي المقابل، ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2023 بنحو 238 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم أي بنسبة 1.5 في المائة ليصل إلى نحو 15.9 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية إحتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً نحو 97.6 في المائة من إجمالي المصادر، مع استمرار دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في المزيج المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

وقد شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسة في الدول العربية، انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2023 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 14.9 و20.6 في المائة، مما كان له دور رئيسي إلى جانب انخفاض الإنتاج، في تراجع قيمة صادراتها النفطية بشكل ملحوظ مقارنة بالعام السابق.

تطورات المالية العامة

شهدت **أوضاع المالية العامة في الدول العربية** تراجعاً خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022. يُعزَى ذلك إلى تراجع الإيرادات العامة والمنح، مع ارتفاع النفقات العامة.

جاء تراجع **الإيرادات العامة** مدفوعاً بتراجع الإيرادات البترولية في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية خلال عام 2023. كذلك تراجعت حصيلة الإيرادات الضريبية على خلفية تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في ظل التحديات المتنوعة التي شهدتها المنطقة العربية، متضمناً ذلك تداعيات التطورات الجيوسياسية، واستمرار الارتفاع النسبي لمعدلات التضخم في عدد من الدول، مع ارتفاع أسعار الفائدة في ضوء استمرار تشديد السياسة النقدية، وتراجع الإنتاج الزراعي في بعض الدول نتيجة لتصاعد موجات الجفاف، إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الخارجي إثر النمو غير المتكافئ بين الدول.

بالنسبة **للنفقات العامة**، فقد شهدت ارتفاعاً خلال عام 2023، مقارنة بعام 2022. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع مستوى النفقات الجارية والرأسمالية. يُعزى ارتفاع النفقات الجارية، وإن كان بصورة طفيفة، إلى تأثير ارتفاع معدلات التضخم (الذي بقي في مستويات مرتفعة رغم تراجعه) على المصروفات التشغيلية، وتأثير ارتفاع أسعار الفائدة على مدفوعات الفائدة، مصحوبة بارتفاع كلفة الدعم الحكومي لحماية الشرائح الضعيفة في ظل ارتفاع مستويات الأسعار. كذلك ارتفعت النفقات الرأسمالية في عدد من الدول جراء التوسع في الخطط التنموية وفقاً للرؤى الاستراتيجية التي تتبناها عدد من الدول.

تراجع **إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة** بحوالي 9.6 في المائة ليصل إلى حوالي 976 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، ما يمثل حوالي 29.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. جاء ذلك كمحصلة لتراجع الإيرادات البترولية (بحوالي 13.4 في المائة)، والإيرادات الضريبية (بحوالي 1.7 في المائة) خلال العام المذكور.

بالمقابل، **سجل إجمالي الإنفاق العام للدول العربية مجتمعة** ارتفاعاً بحوالي 6.6 في المائة، ليصل إلى حوالي 1,036.5 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 30.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2023، مقارنة بحوالي 972.7 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 27.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2022. وهو ما جاء كمحصلة لارتفاع الإنفاق الجاري بنسبة 5.2 في المائة، والإنفاق الرأسمالي بنسبة 13.9 في المائة خلال عام 2023.

كمحصلة للتطورات في جانبي **الإيرادات والنفقات العامة** سجلت الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية عجزاً بلغ حوالي 60.5 مليار دولار أمريكي، (تُمثل حوالي 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2023، مقارنةً بفائضٍ بلغ حوالي 106.7 مليار دولار أمريكي، (تُمثل حوالي 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2022. جاء ذلك كمحصلة لتسجيل الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة عجزاً بحوالي 32.5 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وتسجيل الدول العربية المصدّرة الرئيسة للنفط عجزاً بحوالي 28.1 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2023.

بالنسبة **لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية** المتوفرة عنها بيانات، فقد ارتفع بحوالي 141.1 مليار دولار أمريكي ليصل إلى حوالي 1,322.5 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 58 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام 2023، مقارنة بحوالي 1,181.4 مليار دولار (تُمثل حوالي 47.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام 2022.

التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال العربية

ركزت **البنوك المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية** خلال عام 2023 جهودها على تعزيز مرونة القطاع المالي في ظل التحديات الداخلية والخارجية، وواصلت معظم البلدان العربية اعتماد سياسات نقدية تقييدية من خلال رفع أسعار الفائدة لمكافحة ارتفاع معدلات التضخم وضغوط العملات. ومع ذلك، كان هناك تراجعًا ملحوظًا في درجة التشديد النقدي مقارنة بعام 2022. قامت البنوك المركزية في الدول العربية المصدرة للنفط، والتي ترتبط عملاتها بالعملات الاحتياطية الدولية، بمواءمة أسعار الفائدة المحلية مع الاتجاهات العالمية، خاصة تلك التي حددها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فيما واصلت البلدان التي تتمتع بأسعار صرف مرنة رفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، فقد كان التشديد النقدي في عام 2023 أقل صرامة مما كان عليه في عام 2022، بهدف دعم التعافي الاقتصادي وتخفيف الضغوط على قطاعات الإنتاج الرئيسة، وركزت السلطات النقدية على تحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز مرونة القطاعات المالية في مواجهة الصدمات من خلال تطوير الأدوات الاحترازية الكلية.

شهد **معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية** ارتفاعاً طفيفاً من 12.95 بالمئة عام 2022 إلى 13.04 بالمئة عام 2023، وزادت الأهمية النسبية لشبه النقد (المدخرات والودائع لأجل والودائع بالعملة الأجنبية) لتصل إلى 50.50 بالمئة من الإجمالي عرض النقود في عام 2023، وقد دعمت المساهمات الإيجابية لكل من صافي الأصول الأجنبية وصافي الائتمان المحلي نمو السيولة المحلية، في حين أثرت البنود الصافية الأخرى سلباً على نمو السيولة.

انخفض **إجمالي الودائع المصرفية في الدول العربية** بشكل طفيف بنسبة 0.4 بالمائة إلى ما يقرب من 2.56 تريليون دولار أمريكي في عام 2023، كما ارتفعت الودائع بالعملات المحلية في معظم الدول العربية باستثناء عمان وقطر. وانخفض إجمالي الائتمان المقدم من البنوك العربية بنسبة 2.2 في المائة، ليصل إلى 2.59 تريليون دولار بنهاية عام 2023. ونما الائتمان للقطاع الخاص بنسبة 2.1 بالمائة، بينما انخفض الائتمان للقطاع العام بنسبة 11.1 بالمائة. وتحسنت **القواعد الرأسمالية للبنوك العربية** بنسبة 8.3 بالمائة لتصل إلى 544.8 مليار دولار في عام 2023. وظلت نسب كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل وهو 10.5 بالمائة، على الرغم من أن القروض المتعثرة ظلت مرتفعة في الجزائر وتونس. وتباينت الربحية، حيث شهدت بعض البلدان نمواً في صافي الأرباح وشهدت بلدان أخرى انخفاضاً. تمثل الصناعة المالية الإسلامية في الدول العربية حوالي 55 بالمائة من الصناعة المالية العالمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، واستمرت الجهود التنظيمية في التوافق مع متطلبات بازل 3 مع معالجة التحديات الخاصة بالبنوك الإسلامية.

نفذت السلطات الإشرافية العربية إصلاحات مختلفة لتعزيز مرونة واستقرار القطاع المصرفي، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. تشمل الإصلاحات المهمة اعتماد معايير بازل 3، ومعالجة مخاطر تغير المناخ، وتحسين الأمن السيبراني، وتعزيز الابتكارات المصرفية الرقمية. وبشكل عام، اعتمدت البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول العربية سياسات وإصلاحات مختلفة للحفاظ على الاستقرار المالي، وتعزيز السيولة، ودعم النمو الاقتصادي المستدام في جميع أنحاء المنطقة، ولعب التطور المستمر في الخدمات المصرفية الإسلامية والتقدم التنظيمي دورًا مهماً في هذه الجهود.

وعلى **صعيد أسواق المال العربية**، ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية بنسبة 12.6 في المائة لتصل إلى ما يقارب 4,554.7 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، وذلك رغم انخفاض أحجام التداول بنسبة 13.4 في المائة. وارتفعت أنشطة الاستثمار الأجنبي، وحافظت على صافي التدفقات الوافدة الإيجابية للعام السادس على التوالي. ومع ذلك، تراجعت السيولة وأحجام التداول في الأسواق المالية العربية مما يعكس حذر

المستثمرين وسط حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمية والتوترات الجيوسياسية، مع انخفاض إجمالي القيمة المتداولة للأسهم بنسبة 13.4 في المائة إلى 659.6 مليار دولار في عام 2023.

التجارة الخارجية للدول العربية

بلغت **التجارة السلعية الإجمالية العربية** خلال عام 2023 ما قيمته 2,194 مليار دولار مقارنة 2,411 مليار دولار عام 2022 محققة نسبة انخفاض بلغت نحو 9 في المائة عن العام السابق، حيث شهدت معدلات التبادل التجاري في الدول العربية انخفاضاً نسبياً، فالصادرات العربية الإجمالية انخفضت لتصل إلى قيمة 1,228مليار دولار عام 2023 مقارنة بحوالي 1,441.4 مليار دولار في عام 2022 محققة نسبة انخفاض بلغت حوالي 14.8 في المائة. كما شهدت أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية انخفاضاً في عام 2023 لتبلغ ما قيمته 966 مليار دولار مقارنة مع نحو 969.7 مليار دولار عام 2022 بنسبة انخفاض 0.4 في المائة.

وبالنسبة **لاتجاهات التجارة العربية** خلال عام 2023 فقد أظهرت البيانات تغيرات محدودة إلى حد ما في حصص الشركاء التجاريين، فقد سجلت الصادرات البينية العربية 9.9 في المائة بارتفاع عن العام السابق الذي قد حقق 8.9 في المائة في عام 2022، كما تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات العربية من نحو 10.2 في المائة في عام 2022 إلى 10 في المائة في عام 2023، بينما انخفضت حصة الولايات المتحدة الأمريكية عن العام السابق إلى ما نسبة 3.4 بالمائة مقارنة بنحو 4 في المائة عن العام السابق من إجمالي الصادرات العربية. كذلك انخفضت الصادرات لدول آسيا لتحقق نسبة 43.9 بالمائة مقارنة بنسبة 45.4 في المائة عن العام السابق محتفظة بالنسبة الأكبر بين الشركاء التجاريين.

وفيما يتعلق **بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين** خلال عام 2023، شهدت حصص جميع الشركاء التجاريين تغيرات ملحوظة، حيث سجلت الواردات العربية البينية نسبة 12.1 بالمائة بانخفاض عن عام 2022 الذي سجل 13.5 في المائة، كما انخفضت نسبة الولايات المتحدة لتبلغ نحو 8 في المائة بعد أن كانت 9.7 في المائة عام 2022، وانخفضت نسبة الواردات من دول آسيا بشكل محدود لتبلغ 31.8 في المائة مقارنة بنحو 32.3 في المائة العام السابق، كذلك تراجعت نسبة الواردات السلعية من الاتحاد الأوروبي لتسجل نسبة 19.6 في المائة مقابل 20 في المائة.

وبالنسبة **للهيكل السلعي للتجارة السلعية العربية** مازالت تستأثر فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية على الرغم من انخفاضها لتسجل ما نسبته 62.9 في المائة عام 2023 مقارنة بنسبة 66.4 في عام 2022. فقد سجلت المصنوعات ارتفاعاً لتسجل ما نسبته 27 في المائة مقارنة بنسبة 25.3 في المائة عام 2022، بينما انخفضت حصة السلع الزراعية لتبلغ 7.7 في المائة مقارنة بنسبة 7.9 في المائة من إجمالي الصادرات العام السابق، بينما سجلت السلع غير المصنفة ارتفاعاً لتسجل نسبة 2.5 في المائة في عام 2023 مقارنة بنسبة 0.4 في المائة عن العام السابق. وفيما يتعلق بالواردات فتشير البيانات أن المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية بنسبه 62 في المائة عام 2023 مقارنة بنسبة 56.4 العام السابق، في حين سجلت السلع الزراعية انخفاضاً ملحوظ لتسجل نسبة 20 في المائة مقارنة بنسبة 25.4 في المائة من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2022. كما انخفضت فئة الوقود والمعادن حيث سجلت نسبة 14.5 في المائة عام 2023 مقارنة بنسبة 15.6 في المائة عام 2022، بينما ارتفعت حصة السلع غير المصنفة من إجمالي الصادرات العربية السلعية حيث سجلت ما نسبته 3.5 في المائة عام 2023 مقارنة بنسبة 2.7 في المائة في عام 2022.

وفيما يتعلق **بالتجارة العربية البينية**، فقد شهد متوسط التجارة السلعية البينية في الدول العربية تراجعاً خلال عام 2023 بنسبة 7.9 بالمائة، حيث بلغت نحو 119.2 مليار دولار مقابل نحو 129.4 في عام 2022. حيث تراجعت الصادرات البينية بنحو 5.1 بالمائة وشهدت الواردات البينية للدول العربية انخفاضاً خلال عام 2023 بنسبة بلغت 10.6 بالمائة، ليصل كل منهما الى 121.2 مليار دولار و117.3 مليار دولار على الترتيب. وبلغت مساهمة السعودية

والإمارات ومصر وقطر بما يقرب من 72 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية البينية العربية المحققة في عام 2023، حيث ساهمت السعودية والإمارات بحصة متساوية بلغت 26.9 في المائة. بينما بلغت مساهمة هذه الدول الأربع نحو 53.8 في المائة في إجمالي الواردات السلعية البينية العربية في ذات العام، وكانت أكبر مساهمة للإمارات بنحو 23.8 في المائة، وساهمت السعودية بنحو 17.2 في المائة.

على الجانب الآخر، شهدت **المدفوعات الخـدميـة** للـدول العـربيـة كمجموعة خلال عام 2023 تراجعاً بنحو 0.3 في المائة لتسجل نحو 349.8 مليار دولار، مقابل حوالي 348.8 مليار دولار محققة في عام 2022، بينما ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال ذات العام بنسبة بلغت 4.5 في المائة لتسجل نحو 281.4 مليار دولار، مقابل حوالي 269.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2022.

ورغم الجهود التي بذلت من أجل تحقيق التعافي الاقتصادي والعودة الى ما قبل جائحة كورونا، إلا أن السياسات النقدية المتشددة التي اتبعتها معظم دول العالم من أجل مواجهة التضخم، والتوترات الجيوسياسية أثرت بشكل كبير على حركة التجارة الدولية، حيث شهدت تجارة الدول النامية انخفاضا بنحو 4 في المائة، بينما واجهت البلدان المتقدمة انخفاضا أكبر بنحو 6 في المائة، والذي جاء كنتيجة مباشرة لانخفاض معظم الصناعات في القيمة التجارية، مع استثناءات مثل الأدوية ومعدات النقل والسيارات. بالإضافة إلى تعطيل تدفقات التجارة الدولية نتيجة أزمات العبور في الممرات الدولية (أزمة البحر الأحمر)، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الموردين الأقرب جغرافيًا ، الأمر الذي انعكس على محاولات جادة للتكيف مع سلاسل التوريد إقليمية لضمان استمرار تدفق البضائع عبر الحدود.

موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

انخفض فائض **الميزان التجاري للدول العربية** بنسبة 36 في المائة ليصل إلى نحو 343.9 مليار دولار، مقارنة بنحو 537.2 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق، نتيجة لتراجع الصادرات السلعية بنسبة 8.5 في المائة لتسجل 1,299.1 مليار دولار أمريكي، وزيادة الواردات السلعية بنسبة 8.2 في المائة لتبلغ حوالي 955.2 مليار دولار أمريكي. تُعزى هذه التغيرات بشكل أساسي إلى انخفاض متوسط أسعار النفط العالمية بنحو 17.1 بالمائة خلال عام 2023. تراجع فائض الميزان التجاري في 2023 لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 29 في المائة ولمجموعة الدول الأخرى المصدرة للنفط بنسبة 46 في المائة، أما الدول العربية المستوردة للنفط فقد شهدت انخفاضًا في العجز التجاري بنسبة 8.6 في المائة.

تحسن عجز **ميزان الخدمات للدول العربية** بنسبة 11.6 في المائة ليصل إلى حوالي 68.4 مليار دولار، مقابل عجز قدره 77.4 مليار دولار مسجل خلال عام 2022، نتيجة لتلاشي تأثيرات جائحة كوفيد-19. وانخفض العجز في ميزان الخدمات لمجموعة دول مجلس التعاون بنسبة 3.4 في المائة وارتفع العجز في الدول الأخرى المصدرة للنفط بنسبة 14.7 في المائة أما الدول المستوردة للنفط فقد شهدت زيادة في الفائض بنسبة 39.2 في المائة.

وفيما يتعلق بميزان المعاملات الجارية للدول العربية، فقد انخفض الفائض المسجل بنسبة 49.1 في المائة ليبلغ نحو 194.1 مليار دولار، مقابل فائض بلغ حوالي 381.3 مليار دولار محققة خلال عام 2022، نتيجة لتراجع الفائض في ميزان المعاملات الجارية لمجموعة دول مجلس التعاون بنسبة 44.1 في المائة، والدول الأخرى المصدرة للنفط بنسبة 55.6 في المائة، بالنسبة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فقد تراجع العجز في ميزانها الجاري كمجموعة ليصل إلى حوالي 29.8 مليار دولار أمريكي، مقابل عجز قدره 37.3 مليار دولار مسجل خلال عام 2022.

تحول صافي التدفق في **الحسابات الرأسمالية للدول العربية** من تدفق للداخل بقيمة 0.3 مليار دولار في 2022 إلى تدفق للخارج بقيمة 3.7 مليار دولار في 2023. انخفض صافي التدفق للخارج في الحسابات المالية بنسبة 57.8 في المائة ليصل إلى 131.9 مليار دولار في 2023 مقارنةً بنحو 312.3 مليار دولار في 2022، نتيجة لانخفاض التدفقات الخارجة في مجموعة دول مجلس التعاون والدول الأخرى المصدرة للنفط.

ارتفع إجمالي **الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية** في عام 2023 بنسبة 5.5 في المائة ليصل إلى حوالي 1,102.5 مليار دولار تغطي نحو 13.9 شهراً من الواردات السلعية، مقارنة مع احتياطيات قدرها 1,045.1 مليار دولار محققة في 2022، تغطي نحو 14.2 شهراً من الواردات السلعية في ذلك العام.

وقد ارتفع **إجمالي رصيد الدين الخارجي للدول العربية** المتوفرة عنها بيانات بنهاية عام بنسبة 19.5 في المائة ليصل إلى حوالي 634.3 مليار دولار أمريكي يمثل نحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في هذا العام، مقارنةً بحوالي 524 مليار دولار في 2022 بنسبة 21.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وزادت **تكاليف خدمة الدين الخارجي للدول العربية** بحوالي 7.7 مليار دولار أمريكي، من نحو 39.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022 إلى حوالي 47.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023. وارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات السلعية والخدمية بحوالي 3 نقاط مئوية لتصل إلى حوالي 14.6 في المائة بنهاية عام 2023، مقارنة بنسبة بلغت نحو 11.6 في المائة بنهاية عام 2022.

دور التقنيات الرقمية في تحقيق النمو الصناعي بالدول العربية

تلعب التقنيات الرقمية دوراً مهماً وأساسياً في دفع النمو الاقتصادي والاجتماعي وتطوير جميع القطاعات، ومن ضمنها القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، من خلال تحسين الانتاجية وتخفيض التكلفة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية وتحقيق مرونة أفضل وكفاءة أكثر في مختلف المجالات والعمليات الإنتاجية. ومن شأن اعتماد هذه التقنيات تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية هامة لمختلف الدول العربية التي شهد عدد منها تطوراً سريعاً وملحوظاً فيما يتعلق بالبنية التحتية الرقمية واستخدام التقنيات الرقمية، التي باتت أمراً ضرورياً ليس فقط لمواكبة التطورات العالمية وتفادي تعميق الفجوة مع الدول المتقدمة، بل أيضاً لمواجهة عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تجابهها هذه الدول لا سيما تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة وتخفيض مستويات الفقر والبطالة. وتشير التقديرات أن الاعتماد الكامل للتقنيات الرقمية يمكن أن يساهم في الترفيع في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأكثر من 46 في المائة على مدى 30 عاماً، ويمكن أن تصل إلى حدود 71 في المائة على الأقل في البلدان العربية ذات الدخل المنخفض. من جانب آخر، يمكن لزيادة قدرها 10 نقاط مئوية في انتشار خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض المتنقل في الدول العربية أن تؤدي إلى ارتفاع قدره 1.81 نقطة مئوية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فيما تبلغ نفس الزيادة بالنسبة للنطاق العريض للإنترنت الثابت حوالي 0.71 نقطة مئوية.

وتبذل بعض الدول العربية مجهودات هامة لتسريع تطوير التكنولوجيا الرقمية وجعلها محركاً للتنمية الصناعية والاقتصادية نتيجة ما تتيحه من فرص واسعة للتحول إلى اقتصاد رقمي متطور ومستدام. لكن واقع التكنولوجيا الرقمية يعاني فجوة كبيرة بين الدول العربية بعضها بعضاً، والعديد منها لا سيما الأقل نموا، لم تشهد تطوراً كبيراً في بنيتها التحتية الرقمية وما تزال غير جاهزة، وبعيدة عن إنتاج واستغلال تلك التقنيات، حيث يغلب على هيكل قطاعها الصناعي الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض والتقادم التكنولوجي لخطوط الإنتاج، ولا تزال العديد من مؤسساتها الصناعية محدودة من حيث اعتمادها على التقنيات الرقمية الحديثة في سلاسل القيمة.

وعلى مستوى دراسة أثر التقنيات الرقمية على القطاع الصناعي أظهرت مختلف التجارب ومعظم النتائج والدراسات التي أُجريت في المجال على أهمية التقنيات الرقمية في تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية ومواجهة العديد من التحديات التي تواجه عدداً من الصناعات خاصة على مستوى جودة المدخلات التصنيعية والاستدامة الكربونية، إذا استُخدمت استخداماً صحيحاً، وتوفر لها الدعم المناسب، والبيئة المناسبة للتطبيق. حيث يمكن أن تساهم في التقليل من وقت توقف الآلات بمعدلات تتراوح بين 30 و50 في المائة، وتحسين إنتاجية العمال بنسبة تتراوح بين 15 و30 في المائة، وزيادة الإنتاج بنسبة تتراوح بين 10 و30 في المائة. كما تشير بعض التقديرات أن استخدام التقنيات الرقمية يمكن أن يساهم في خفض تكاليف إنتاج النفط والغاز الطبيعي بنسبة تتراوح ما بين 10 إلى 20 في المائة، وخفض معدل استهلاك الطاقة في العمليات الإنتاجية بحوالي 7-12 في المائة، فضلاً عن إدارة المكامن بشكل أكثر فاعلية، والتقليل من مشاكل الحفر مما يساهم في تحقيق الإنتاج الأمثل خاصة من الحقول التي لم تكن ذات جدوى اقتصادية وتلبية الطلب العالمي المتنامي وزيادة الأرباح.

وعلى الرغم مما تتيحه التقنيات الرقمية من فرص واسعة إلا أن لها العديد من التداعيات على أسواق العمل في القطاع الصناعي بطرق مختلفة وعديدة، فمن ناحية يمكن أن تساهم في ظهور وظائف ومهن جديدة وخلق فرص عمل حديثة، مثل الوظائف في مجال التكنولوجيا نفسها، ومن ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي أيضًا إلى فقدان العديد من الوظائف الحالية، وبصفة خاصة الوظائف والأعمال الروتينية والمتكررة وذات المهارات المنخفضة حيث يمكن للآلات والروبوتات تنفيذ المهام بكفاءة أكبر وتكلفة أقل في العديد من الصناعات.

ولا يكمن التحدي الحقيقي للبلدان العربية في مجرد جلب التكنولوجيا ذاتها والانتفاع بها، وإنما في تطويرها بالقدر الذي يمكنها من تنمية قدراتها الصناعية وتجنب آثارها الجانبية السلبية وتقليل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة حتى يتسنى لها البقاء في سوق المنافسة على المستويين المحلي والدولي، خاصة في ظلِّ ما يشهده العالم من تكتلات اقتصادية بين الدول الصناعية الكبرى. ويمثل التعاون والتكامل بين الدول العربية في مجالات مثل تطوير البنية التحتية الرقمية، وتطوير التطبيقات والبرمجيات والأجهزة، والابتكار التقني والبحث العلمي في مجال التقنيات الحديثة خطوة مهمة نحو تطوير صناعات عربية تنافسية عالية التقنية وذات مستوى متطور، وخلق فرص نمو جديدة وواعدة، استناداً إلى الميزات النسبية والفرص المتاحة لكل دولة من قدرات بشرية عالية وموارد مالية وصناعات مختلفة.

العون الإنمائي العربي

يتمثل العون الإنمائي العربي في تقديم الدعم للدول لتنفيذ خططها الإنمائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها مع احترام استقلالية هذه الدول في تحديد أهدافها وترتيب أولوياتها الإنمائية واختيار مشاريعها. ويشكل العون الإنمائي العربي مصدراً هاماً من مصادر المساعدات الإنمائية الدولية وأحد عناصر التعاون التي تقدمها الدول العربية المانحة للعون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تقدم المساعدات الإنمائية العربية عبر قنوات متعددة ومختلفة أهمها المساعدات الحكومية الثنائية، ومساهمات الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون، إضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الوطنية والإقليمية والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية. وتعتبر مؤسسات التنمية العربية "**مؤسسات مجموعة التنسيق**" من القنوات الرئيسة التي تقدم من خلالها حكومات الدول العربية المانحة للمساعدات الميسرة للدول المستفيدة، حيث تعمل من خلال مسارين هما المؤسسات متعددة الأطراف الدولية والإقليمية وهي البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي، والمسار الثاني من خلال الصناديق الوطنية وهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق قطر للتنمية.

سجلت المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق في عام 2023 حوالي 16.9 مليار دولار مقابل 15.8 مليار دولار في عام 2022. وبذلك بلغ المجموع التراكمي من بداية نشاط مؤسسات المجموعة إلى نهاية عام 2023 حوالي 286.2 مليار دولار.

تغطي عمليات مؤسسات المجموعة كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يوضح التوزيع القطاعي لعملياتها لعام 2023 الاهتمام المتواصل بتمويل مشاريع البنى التحتية، مثل الطاقة والكهرباء والمياه، والنقل والاتصالات، إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشاريع حوالي 5.9 مليار دولار وهو ما يشكل حوالي 35.3 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال عام 2023.

تم خلال الاجتماعات الدورية الأخيرة لمؤسسات مجموعة التنسيق التأكيد على ضرورة تطوير الأسلوب المتبع في تبادل المعلومات بين مؤسسات المجموعة، من خلال وضع نظام متكامل يستخدم التقنيات والبرامج الحديثة. هذا النظام من شأنه السماح بتبادل المعلومات بشكل آلي بحيث يمكن متابعة وتحديث أنشطة مؤسسات المجموعة وعملياتها وكذلك إعداد التقارير اللازمة عند الطلب. كما يوفر النظام قواعد البيانات للمشاريع القائمة ونشرها. وتم الاتفاق على استحداث منصة رقمية لتبادل المعلومات بين أعضاء المجموعة لمتابعة تنفيذ المشاريع والتواصل بين الخبراء.

وقد تم اعتماد هذا التوجه من قبل رؤساء مؤسسات المجموعة حيث أوصوا بإنشاء منصة إلكترونية تُعنى بجمع وتحليل وإبراز العمل المشترك للمجموعة واخراجه في تقارير دورية حول فعالية التنمية، والمبادرات والتحديات وغير ذلك من تقارير مشابهة تصدرها المؤسسات الرائدة في عالم التنمية. وأطلقت مؤسسات مجموعة التنسيق في عام 2022 هوية وشعار محدثين يعكسان القيم والاهداف المشتركة للمجموعة، إذ يجسد الشعار الجديد القيم المشتركة للتعاون، والتميز، والثقة، والاستدامة. وسيعمل الموقع الالكتروني الجديد على التعريف بمجموعة التنسيق وابراز أنشطتها وبالتالي تعميق تأثيرها وأثرها، وسوف تكون المنصة الرقمية التي تقرر استحداثها تابعة للموقع الالكتروني الجديد للمجموعة.

التعاون العربي في مجال تسهيل التجارة

يعد مفهوم **تسهيل التجارة** جديداً نسبياً في أدبيات التجارة الدولية، فنظريات التجارة الدولية التقليدية كانت تفترض عدم وجود تكلفة لنقل السلع أو فحصها ولم تكن تهتم بالبعد الزمني لانتقال السلعة ولا بالإطار المؤسسي والتشريعي المحيط بعملية تبادل السلع عبر الحدود، كما لم يكن هذا المفهوم مطروحاً بوضعه الحالي ضمن أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) 1947. ولكن في محاولة لصياغة أداة دولية لمساعدة الدول في إزالة الحواجز التجارية التي تعوق تدفق التجارة الدولية، تم التوافق لأول مرة حول اتفاق لتسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية وذلك في 7 ديسمبر 2013 بجزيرة بالي الأندونيسية والتي دخلت حيز النفاذ اعتباراً من 2017/2/22، وذلك بعد تصديق ثلثي أعضاء المنظمة، ليكون بذلك أول اتفاقية تجارية متعددة الأطراف يتم التوافق حولها منذ جولة أوروغواي. وقد تميزت الاتفاقية في كونها ذات بنيان مختلف ونهج أكثر مرونة في تطبيق الالتزامات على النحو الذي يراعى أوضاع الدول النامية والأقل نمواً، حيث سمحت باشتراط الحصول على المساعدة الفنية لتطبيق الالتزام، وهو ما منح خصوصية لهذا الاتفاق والذي انعكس بشكل إيجابي على خارطة التجارة العالمية. وقد قدرت منظمة التجارة العالمية أن تطبيق اتفاقية تسهيل التجارة يمكن أن يحقق تخفيض للتكاليف التجارية بحوالي 14.5 في المائة للدول ذات الدخل المنخفض و10 في المائة للدول ذات الدخل المرتفع.

تكمن **أهمية تسهيل التجارة** في كونها تحقق مزيد من التحرير للتجارة ومزيد من تدفق المنتجات إلى الأسواق العالمية، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليل زمن وتكلفة عمليات التبادل التجاري بين الدول، خاصة في ظل استحواذ التجارة الدولية على أكثر من 30 في المائة من الناتج المحلي العالمي، مما يجعلها إحدى

محددات التنمية. كما أن معايير تسهيل التجارة لها أثر كبير على زيادة التنافسية ومنح الفرصة لمزيد من الاندماج في الأسواق العالمية واجتذاب الاستثمارات المباشرة، حيث يمكن تحقيق وفر كبير في التكاليف من خلال تسهيل التجارة ومن ثم زيادة مساهمة التجارة في حجم الناتج العالمي. إذ قُدر أن كل تخفيض بنسبة نقطة مئوية واحدة في تكاليف التجارة العالمية يساعد في رفع مستوى الناتج العالمي بمقدار يصل إلى 40 مليار دولار أمريكي.

وعلى صعيد الدول العربية، فقد قطعت الدول العربية شوطاً كبيراً في تحسين وتطوير السياسات الهادفة إلى تحسين مستويات تجارتها الخارجية، وقد أسهم قيام **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** بين 19 دولة عربية في التحرير الكامل للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وذلك منذ عام 2005. وبالرغم مِن ذلك فحجم التجارة البينية العربية ما زال مُتواضعًا إلى حد كبير، وهو ما يلفت النَّظر إلى وجود عوامل أخرى بخلاف إزالة الرُّسوم الجمركية قد تلعب دورًا هامًّا في تدفق التجارة بين الدول العربية. ويعد ارتفاع تكاليف التجارة أحد أهم العوائق التي تحول دون انسياب التجارة العربية البينية. كما يجدر الإشارة إلى التباين الكبير في مستويات تسهيل التجارة بين الدول العربية، فنجد دول عربية تحتل مراكز متقدمة في مؤشرات تسهيل التجارة، ودول عربية أخرى تتذيل القائمة الدولية. كما تنقسم الدول العربية إلى دول منضمة إلى منظمة التجارة العالمية ولديها التزامات دولية في إطار انضمامها إلى اتفاقية تسهيل التجارة في إطار المنظمة مما يجعلها ملتزمة بالعديد من الإصلاحات وفقاً لتوقيتات زمنية ملزمة، ودول أخرى غير منضمة لمنظمة التجارة العالمية لكنها اتخذت مسارات إصلاح وتحسين للإجراءات الجمركية ولكن بوتيرة أبطأ، كنتيجة حتمية لعدم الالتزام بتواقيت زمنية لتطوير منظومتها الجمركية، وكذلك عدم توفير الدعم الفني اللازم لإحداث هذا التطور.

الاقتصاد الفلسطيني

تظهر إحصاءات السكان وسوق العمل أن عدد السكان الفلسطينيين يبلغ حوالي 14.6 مليون نسمة (5.5 مليون نسمة منهم داخل فلسطين)، مع ارتفاع معدل البطالة إلى نحو 30.7 بالمائة وهو أكثر وضوحًا بين الشباب، وقد أدى هذا إلى انتشار الفقر على نطاق واسع.

يعتمد هيكل الاقتصاد الفلسطيني، الذي يشمل الزراعة والصناعة والخدمات، بشكل كبير على المساعدات الخارجية. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 2,854 دولار عام 2023 مقارنة بنحو 3,100 دولار أمريكي للفرد عام 2022، مما يعكس القدرة الإنتاجية المقيدة والوصول المحدود إلى الموارد.

لقد أثرت السياسات والإجراءات الإسرائيلية بشدة على الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة. وقد أدت الحرب على القطاع منذ عام 2023 إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية القائمة، مما أدى إلى أضرار كبيرة للبنية التحتية ورأس المال البشري. ويُظهر تدمير عشرات الآلاف من المنازل والشركات والمدارس التأثير الواسع النطاق للعمليات العسكرية الإسرائيلية. ويستمر الحصار، الذي دخل عامه السابع عشر الآن، في خنق النشاط الاقتصادي، والحد من فرص التجارة والاستثمار والتوظيف، والمساهمة في انكماش الاقتصاد الفلسطيني، وبشكل خاص في غزة.

لقد تأثر القطاع الزراعي، الذي يساهم بنحو 5.6 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي (عام 2023) بشدة بتدمير آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية وتدمير الموارد المائية، وقد أدى هذا إلى انخفاض كبير في الناتج الزراعي، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وبدوره شهد القطاع الصناعي، الذي يساهم بنسبة 11.8 بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي، انخفاضًا حادا بسبب تدمير المصانع وانقطاع سلسلة التوريد. وتأثر قطاع الخدمات، الذي يشكل 78.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بشدة، وخاصة في السياحة والتعليم والرعاية الصحية.

وفي القطاع الخارجي، لا يزال العجز التجاري كبيرا، حيث بلغت الواردات من السلع والخدمات 11.6 مليار دولار، وهو ما يتجاوز الصادرات من السلع والخدمات والتي بلغت 3.4 مليار دولار، مما أدى إلى عجز قدره 8.2 مليار

دولار. ويؤدي الاعتماد على السلع والخدمات الإسرائيلية، التي تمثل نسبة معتبرة من إجمالي الواردات، للحد بشدة من تنمية الصناعات المحلية ويؤدي إلى تفاقم اختلال الميزان التجاري. وارتفع حجم الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية إلى نحو 2.2 مليار دولار أمريكي، مما يفرض ضغوطا إضافية على الاقتصاد الذي يعاني بالفعل من محدودية الحيز المالي والاعتماد الشديد على التمويل من المانحين.

لقد تدهورت الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بشكل كبير بسبب الحرب. فقد أدى تدمير مئات المنازل والمدارس والمستشفيات إلى ترك نحو 1.2 مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، كما أن الظروف المعيشية مزرية، والجزء الأكبر من مياه غزة غير صالحة للاستهلاك البشري، كما أن الوصول للطاقة صعب جدا، ونظام الرعاية الصحية على وشك الانهيار، مع نقص حاد في الأدوية والإمدادات الطبية.

وتشمل التأثيرات البيئية تلوث موارد المياه وتدمير الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تدهور بيئي طويل الأمد. إن هذا يشكل مخاطر جسيمة على الصحة العامة، حيث يعاني العديد من الأطفال في غزة من التقزم بسبب سوء التغذية. وفي قطاع التعليم، يواجه مئات الآلاف من الطلاب إما الانقطاع عن الدراسة أو تحديات مثل الفصول الدراسية المكتظة، ونقص الموارد، والصدمات النفسية الناجمة عن الصراع المستمر.

إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراع تؤكد على الحاجة إلى التنمية المستدامة، كما أن الدعم الدولي ضروري لإعادة بناء الاقتصاد، واستعادة البنية الأساسية، وتوفير الخدمات الأساسية. يعد رفع الحصار عن غزة وتخفيف القيود المفروضة على الحركة والوصول من الخطوات الضرورية لتحقيق بعض التعافي الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين.

الفصل الأول:
التطورات الاقتصادية الدولية

نظرة عامة

شهد العالم خلال عام 2023 عددا من التطورات الدولية شملت استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وتراجع أسعار النفط والغاز، وتراجع أسعار السلع الغذائية ما ترتب عنه تحسن مستوى الأمن الغذائي العالمي، وتراجع نسبي في موجة التضخم العالمية باقتصادات الأسواق الناشئة، والدول المتقدمة في ظل انتهاج سياسات نقدية متشددة، ثم الحرب على غزة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تبعتها أزمة ممرات الملاحة العالمية. كل تلك الأزمات المتتالية ساهمت في تغير خارطة الاقتصاد العالمية، وزيادة حالة عدم اليقين، وهو ما انعكس بشكل مباشر على معدل نمو الاقتصاد العالمي، وتباطؤ النمو في أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الأوروبي.

في ضوء التطورات السابقة، شهد **نمو الاقتصاد العالمي** تراجعاً في عام 2023، حيث سجل نحو 3.2 في المائة في عام 2023 مقارنة بنسبة 3.5 في المائة لعام 2022. في اقتصادات الدول المتقدمة انخفض معدل النمو خلال عام 2023 لنحو 1.6 في المائة مقابل 2.6 في المائة عام 2022، وبالنسبة للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، فقد ارتفع معدل النمو بشكل محدود ليبلغ نحو 4.3 في المائة عام 2023 مقابل نحو 4.1 عام 2022 وذلك في ضوء تحسن أداء الاقتصاد الصيني وتحقيقه معدلات نمو تفوق معدلات النمو المستهدفة.

فيما يخص تطورات **معدل التضخم العالمي** عام 2023، فقد آتت السياسات التي اتبعتها العديد من البنوك المركزية حول العالم ثمارها، حيث انخفضت معدلات التضخم العالمي، وكان الانخفاض أكثر وضوحاً في الدول المتقدمة، من نحو 7.3 بالمائة في عام 2022 إلى حوالي 4.6 في المائة عام 2023، وكان تراجع التضخم في الدول النامية محدوداً حيث بلغ 8.3 في المائة عام 2023 مقابل نحو 9.8 في المائة عام 2022، وقد ساهم في هذا الانخفاض تراجع أسعار النفط خلال عام 2023، والذي صاحبه انخفاضاً محدوداً في أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية.

انعكس تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي والتطورات الجيوسياسية على تأثر سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج، وتقييد تدفق السلع والخدمات وحركة رأس المال، ومن ثم فقد تراجع **معدل نمو التجارة الدولية** عام 2023، وتراجع معدل نمو التجارة في السلع ليبلغ نحو 0.3 في المائة عام 2023 مقابل 11 في المائة و5.6 في المائة عامي 2021 و2022 على التوالي.

فيما يتعلق **بالمديونية الخارجية**، فإن ارتفاع تكاليف الاقتراض في ظل ارتفاع أسعار الفائدة لمستويات قياسية، وكذلك التطورات الدولية غير المواتية أدى إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 12.2 تريليون دولار عام 2023 مقابل حوالي 11.8 تريليون دولار عام 2022.

وانعكست التطورات الدولية المشار إليها على **أداء اقتصاد المنطقة العربية**، وكان لها تأثيرات متباينة على اقتصادات الدول العربية منفردة، ولكنها بصفة عامة أدت إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي بالدول العربية، حيث تراجع **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية** ليبلغ نحو 0.8 في المائة عام 2023 مقابل نسبة 5.7 في المائة عام 2022، ويخفي هذا المعدل تبايناً كبيراً في معدل نمو الدول العربية فرادى، ففي الوقت الذي حققت فيه الدول النفطية تراجعاً ملحوظاً في النمو عام 2023 على إثر تراجع أسعار النفط، كان تأثر الدول غير النفطية أقل حدة، لاستفادتها من تراجع فاتورة النفط.

انعكس أداء الاقتصاد العالمي والتطورات الجيوسياسية بالمنطقة العربية على **أوضاع المالية العامة في الدول العربية**، حيث شهدت تراجعاً خلال عام 2023 في ظل الظروف غير المواتية التي واجهتها الدول العربية. بالنسبة لجانب الإيرادات، فقد ساهمت عدد من العوامل في تراجع الإيرادات العامة يأتي في مقدمتها تراجع

الإيرادات البترولية في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية خلال عام 2023، وكذلك التخفيض الطوعي للإنتاج في ظل اتفاق أوبك+، أما بالنسبة لجانب النفقات، فقد شهدت ارتفاعاً خلال عام 2023، مقارنة بعام 2022. جاء ذلك نتيجة لارتفاع النفقات الجارية، نظرا لتأثير ارتفاع معدلات التضخم على المصروفات التشغيلية، وتأثير ارتفاع أسعار الفائدة على مدفوعات خدمة الدين.

تراجعت **التجارة السلعية الإجمالية العربية** خلال عام 2023 بنحو 9 في المائة عن عام 2022، انعكاساً لانخفاض الصادرات العربية الإجمالية بحوالي 213.4 مليار دولار بنسبة انخفاض 14.8 في المائة، كما شهد أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية انخفاضاً في عام 2023 لتبلغ ما قيمته 966 مليار دولار مقارنة مع نحو 970 مليار دولار عام 2022 بنسبة انخفاض بنحو 0.4 في المائة.

كما تظافرت عدة عوامل أثرت على **أداء أسواق الأسهم بالدول العربية** عام 2023، حيث سجّلت تسع بورصات عربية تحسناً، مع ارتفاع مؤشرات أحجام التداول، ومواصلة نشاط الطروحات الأولية، كما ساهم ارتفاع مؤشرات قطاعات البنوك والاتصالات والخدمات والنقل والاتصالات، في تحسن مؤشرات أداء عدد من البورصات العربية في نهاية عام 2023، وانخفض في المقابل مؤشر ثمانية بورصات عربية.

1. نمو الاقتصاد العالمي

1.1. أداء الاقتصاد العالمي

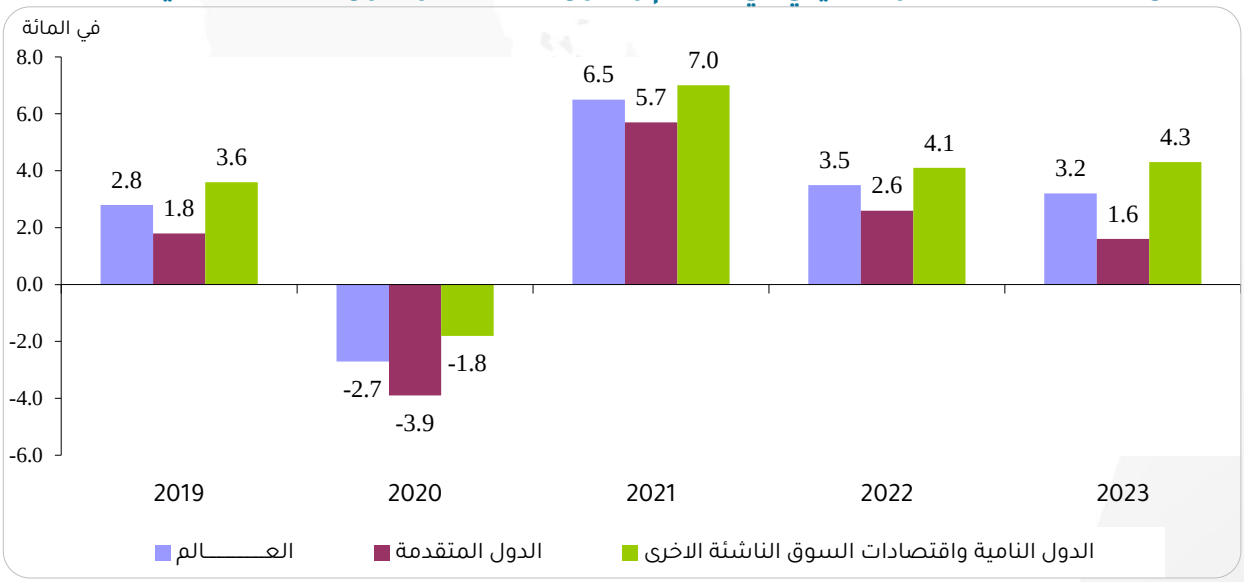
شهد الاقتصاد العالمي عام 2023 تراجعاً محدوداً في معدل النمو، على عكس التوقعات في بداية العام، حيث توقع العديد من خبراء الاقتصاد حدوث ركود معتدل في الولايات المتحدة الأمريكية، وركود أعمق في أوروبا، إلا أن الاقتصاد الأمريكي أثبت قوته وعاد إلى التسارع مُقارنة بعام 2022، حيث فاق اتجاهه طويل الأجل البالغ 2 بالمائة، وذلك على الرغم من استمرار الاحتياطي الفيدرالي في تشديد السياسة النقدية خلال العام، ما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى مستوى 5.5 بالمائة. فيما يتعلق بمِنطقة اليورو، فقد تجنبت اقتصادات المنطقة الركود العميق، بعد أن أصبحت أزمة الطاقة أقل حدة مما كان مُتوقعًا في السابق، وذلك بسبب اعتدال فصل الشتاء، وآليات توفير الطاقة الأكثر فاعلية، وتراكم مخزونات كبيرة من الطاقة منذ الصيف السابق. كما أن السياسات المالية العامة ظلت مُيسرةً لزيادة الدعم والتحويلات المُباشرة إلى القطاعات والأسر والمناطق الأكثر ضعفًا. بدورها تجنبت الصين السياسات المالية والنقدية التقييدية، وإجراءات التضييق على القطاع العقاري.

هذه العوامل مجتمعة ساهمت في تحقيق الاقتصاد العالمي نمواً خلال عام 2023 بنحو 3.2 في المائة مقابل نحو 3.5 في المائة عام 2022. وكان تراجع النمو أكثر حدة في الاقتصادات المتقدمة، فقد سجلت نمواً بنحو 1.6 في المائة عام 2023 مقابل نحو 2.6 في المائة عام 2022، وقد حققت كل دول المجموعة تراجعاً في النمو خلال عام 2023، باستثناء الولايات المتحدة واليابان اللتان حققتا معدل نمو فاق ما تحقق عام 2022.

بالنسبة لاقتصادات الدول النامية والأسواق الناشئة، والتي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد العالمي، فقد سجلت نمواً بنحو 4.3 في المائة خلال عام 2023، مقابل نمو بنحو 4.1 المائة خلال عام 2022، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسية المذكورة، الملحق (1/1) والشكل (1-1).

خلال عام 2023، استحوذت أربع دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وألمانيا، واليابان على أكثر من نصف حجم الاقتصاد العالمي البالغ حوالي 104.79 تريليون دولار أمريكي[1]، وكان الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لنحو 170 دولة. هذا

شكل (1- 1): معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول الناشئة النامية 2019-2023

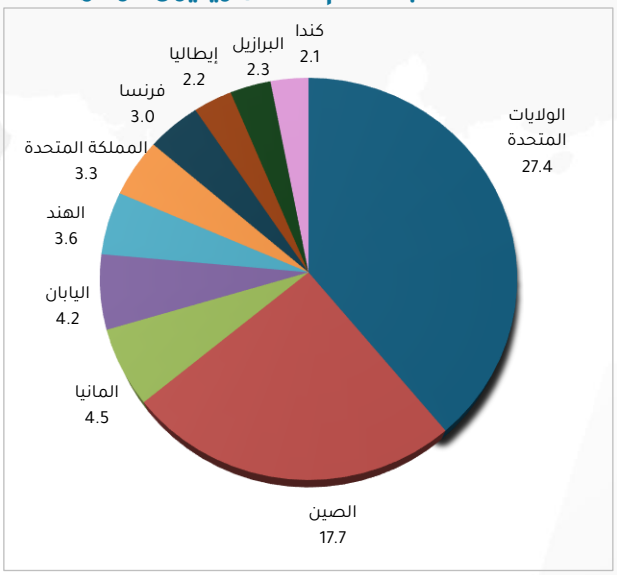


المصدر: الملحق (1/1).

[1] صندوق النقد الدولي، قاعدة البيانات، ابريل 2024.

يفسر تحقيق الاقتصاد العالمي معدل نمو تجاوز 3 في المائة رغم تراجع معدل النمو في معظم الاقتصادات المتقدمة. كما شهدت خريطة الاقتصاد العالمي تغيّراً خلال هذا العام، حيث تجاوزت ألمانيا اليابان في حجم الناتج المحلي لتحتل المركز الثالث عالمياً، كما قفزت الهند مركزين من السابع عالمياً عام 2022 إلى الخامس عام 2023، متخطية بذلك كلاً من المملكة المتحدة وفرنسا، وكذلك دخلت البرازيل نادي العشرة الكبار لتحتل المركز التاسع عالميا بناتج بلغ نحو 2.3 تريليون دولار وذلك على حساب كوريا الجنوبية (شكل 1-2).

شكل (1- 2): الناتج المحلي الإجمالي لأكبر 10 اقتصادات بالعالم 2023 (تريليون دولار)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة البيانات، أبريل 2023.

2.1. النمو الاقتصادي في الاقتصادات المتقدمة

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول والمجموعات الفرعية للاقتصادات المتقدمة[1]، فقد حققت جميع اقتصادات الدول المتقدمة تراجعاً في معدل النمو عام 2023 مقارنة بعام 2022 باستثناء الولايات المتحدة واليابان. وقد تراجع معدل نمو المملكة المتحدة خلال عام 2023 ليبلغ نحو 0.1 في المائة، مقابل نحو 4.3 في المائة خلال عام 2022، كما سجلت منطقة اليورو نموا بلغ 0.4 في المائة عام 2023 مقابل نحو 3.4 في المائة عام 2022، ونما الاقتصاد الكندي بنحو 1.1 في المائة مقابل نمو بحوالي 3.8 في المائة عام 2022، في حين بلغ معدل النمو في الولايات المتحدة 2.5 في المائة مقابل نحو 1.9 في المائة عام 2022، كما حقق الاقتصاد الياباني معدل نمو بلغ نحو 1.9 في المائة عام 2023 مقابل نحو 1 في المائة عام 2022، في حين تراجع معدل النمو في الدول المتقدمة الأخرى لنحو 0.7 في المائة مقابل نحو 3.5 في المائة عام 2022.

بالنسبة **للولايات المتحدة الأمريكية**، فقد حققت معدل نمو مرتفع على الرغم من استمرار الاحتياطي الفيدرالي في تشديد السياسة النقدية خلال مُعظم عام 2023، ما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى نحو 5.5 بالمائة. وقد ساعدَ الاستهلاكُ القوي، على وجه الخصوص، والذي يمثل نحو 70 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، في الأداء الاقتصادي الجيد للولايات المُتحدة، ولا تزال الأسر الأمريكية تستفيد من الميزانيات القوية، والمستويات المُرتفعة من المدخرات المالية المتاحة للإنفاق، والنمو الجيد للدخل. كما يتميز الاقتصاد الأمريكي بمتانة سوق العمل بما في ذلك انخفاض معدلات تسريح العمال وزيادة الأجور، وهو ما يدعم الإنفاق الاستهلاكي. في ضوء ذلك ارتفع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي عام 2023 ليبلغ نحو 2.5 في المائة مقابل 1.9 المائة عام 2022، وهذا يشير إلى أن تدخّل الاحتياطي الفدرالي من خلال تشديد السياسة النقدية بهدف الحد من التضخم لم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي عام 2023، علما أنه رفع سعر الفائدة 4 مرات خلال عام 2023. وساهمت صناعة التمويل والتأمين والعقارات والإيجارات بأعلى قدر من القيمة في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في عام 2023 وذلك بنسبة 20.7 في المائة، فيما ساهم قطاع البناء بحوالي 4 بالمائة، وقد ساهم في تحسن معدل النمو ارتفاع إنفاق حكومات الولايات والحكومات المحلية، وإنفاق

[1] تشمل الدول المتقدمة في "آفاق الاقتصاد العالمي: إبريل 2024" الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة، وكندا، والدول المتقدمة الأخرى.

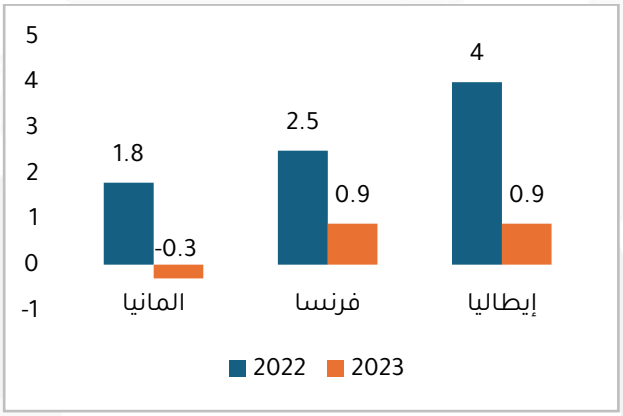
الحكومة الفيدرالية، كما ساهم تحسن أداء التجارة الخارجية في تحقيق هذا المعدل.

بالنسبة لمنطقة اليورو، تجنب اقتصاد المنطقة الركود عام 2023، حيث بلغ معدل نموه حوالي 0.4 في المائة عام 2023 مقابل نحو 3.4 في المائة عام 2022، بعد أن ثبت أن أزمة الطاقة أقل حدة مما كان مُتوقعًا بسبب اعتدال الطقس خلال فصل الشتاء، وآليات توفير الطاقة الأكثر فاعلية، وتراكم مخزونات كبيرة من الطاقة منذ صيف عام 2022. كما أن السياسات المالية العامة ظلت مُيسرةً لزيادة الدعم والتحويلات المُباشرة إلى القطاعات والأسر والمناطق الأكثر ضعفًا. علاوة على ذلك، واصل البنك المركزي الأوروبي سياسته ذات الشقين المُتمثلة في تشديد أسعار الفائدة لمُكافحة التضخم مع إعادة تخصيص الأدوات الكَمية لتوفير الدعم للدول المُثقلة بالديون في منطقة اليورو، وخاصة في الجزء الجنوبي من القارة الأوروبية.

يُعزى تراجع معدل النمو في منطقة اليورو بصفة أساسية إلى خسارة اقتصاد المنطقة للقدرة التنافسية للمنتجات الأوروبية على خلفية التغيرات الهيكلية منذ الحرب في أوكرانيا وأزمة الطاقة، حيث أدت إلى إضعاف قطاعات صناعية بأكملها، مثل قطاعات المواد الكيميائية والمعادن، وكان هذا التحدي أكثر وضوحاً في ألمانيا التي تراجع قطاع الصناعات التحويلية فيها بشكل كبير، خاصة في ظل قيام الشركات الأوروبية برفع الأجور بوتيرة بطيئة، الأمر الذي أدى إلى تحفيز المستهلكين على الادخار بدلاً من الإنفاق. وبالرغم من تراجع التضخم، إلا أن الزيادات في الأجور أدت إلى ارتفاع تكاليف الشركات المصنعة. ويخفي النمو الطفيف تباينات حادة بين الدول العشرين التي تشترك في العملة الموحدة، وكذلك تأثّر النمو سلباً بأسعار الفائدة المرتفعة التي فرضها البنك المركزي الأوروبي لتهدئة التضخم في أعقاب الحرب في أوكرانيا وارتفاع أسعار الطاقة جراءها، وتراجع القوة الشرائية للأسر، وتراجع دعم بعض الحكومات لحرصها على تحسين أوضاع المالية العامة.

ورغم الأداء المتواضع لمنطقة اليورو إلا أن الدَّين العام قد تراجع، حيث بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 88.6 في المائة في منطقة اليورو في نهاية عام 2023، مقارنةً بنحو 90.8 في المائة عام 2022، وفي الاتحاد الأوروبي إلى 81.7 في المائة عام 2023 مقابل 83.4 في المائة في عام 2022، وقد حققت الاقتصادات الكبرى بمنطقة اليورو أداء ضعيفاً عام 2023 مقارنة بعام 2022، الشكل(1-3):

شكل (1- 3): معدل النمو بالاقتصادات الكبرى بمنطقة اليورو (2022 -2023)



المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، ابريل 2024.

انكمش **الاقتصاد الألماني** بنسبة 0.3 في المائة عام 2023 مقابل نمو بنحو 1.8 في المائة عام 2022، حيث عانى قطاع التصنيع في البلاد من ارتفاع تكاليف الطاقة، رغم انخفاضها عالمياً مقارنة بعام 2022، وضعف الطلب العالمي على الآلات والمعدات التي تشكل القوة التقليدية لألمانيا، في حين خفض المستهلكون إنفاقهم بسبب ارتفاع الأسعار وتكاليف الاقتراض. كما عانى الاقتصاد الألماني من ضغوط بسبب التشديد الحاد للسياسة المالية للحد من حجم الديون الجديدة التي يمكن إصدارها والتي تم تعليقها منذ بدء جائحة كوفيد-19.

وسجل **الاقتصاد الإيطالي** نمواً بلغ نحو 0.9 في المائة خلال عام 2023، مقابل نمو بنحو 4 في المائة عام 2022، وهو أقل من النمو المستهدف البالغ 1.5 في المائة. يرجع تراجع النمو هذا لتظافر مجموعة من العوامل، فبالإضافة إلى انخفاض الأنشطة الصناعية والتجارية، مرَّ قطاع الخدمات بانتكاسة، كما أن مواصلة البنك المركزي الأوروبي رفع أسعار

الفائدة أدى إلى تراجع الائتمان والسيولة، مع استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة في ضوء الأزمة الأوكرانية. ومع تراجع الطلب الأجنبي، وفي ضوء هذا الأداء الضعيف، تم تأجيل هدف عجز ميزانية الاتحاد الأوروبي حتى عام 2026، في وقتٍ تكافح فيه من أجل تجنب السقوط في الركود.

في **فرنسا**، حقق الاقتصاد عام 2023 نمواً بلغ نحو 0.9 في المائة مقابل نحو 2.5 بالمائة عام 2022. وواجه الاقتصاد الفرنسي عدة تحديات في عام 2023 أثرت على النمو أهمها بقاء معدل التضخم مرتفعاً، حيث بلغ ذروته في أوائل عام 2023، قبل أن يتراجع باقي شهور العام، مع ارتفاع حجم الديون بشكل غير مسبوق، بالإضافة إلى استمرار أزمة الطاقة في ظل استمرار الحرب الأوكرانية الروسية. وتجنب الاقتصاد الفرنسي الركود بفعل الأداء الجيد له في الربع الثاني من العام والذي حقق نموا بنحو 0.7 في المائة، مقابل معدلات صفرية في باقي الفصول بفضل ارتفاع إنفاق الأسر. ويمكن تفسير تراجع معدل النمو عام 2023 بتراجع معدل نمو الاستهلاك الخاص حيث بلغ نحو 0.7 في المائة عام 2023 مقابل نحو 2.1 في المائة عام 2022، كما تراجع الاستهلاك الحكومي عام 2023 لنحو 0.5 في المائة مقابل 2.65 في المائة عام 2022، أما الصادرات فقد تراجع معدل نموها ليبلغ 1.5 في المائة عام 2023 مقابل نحو 7.4 في المائة عام 2022.

أما في **المملكة المتحدة،** فبعد معدلات النمو الاقتصادي القوية نسبيًا خلال فترة التعافي الاقتصادي، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.7 في المائة في عام 2021، و4.3 في المائة في عام 2022 توقف الانتعاش إلى حد ما في عام 2023، حيث نما اقتصاد المملكة المتحدة بنحو 0.1 في المائة. وقد عانى الاقتصاد البريطاني في ربعين متتاليين من النمو السلبي نهاية العام، مما يعني أن المملكة المتحدة كانت رسميًا في حالة ركود مع دخولها عام 2024. ويرجع توقف التعافي الاقتصادي في المملكة المتحدة بعد جائحة كوفيد-19 في المقام الأول إلى ارتفاع التضخم الذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي. وقد أضاف الغزو الروسي لأوكرانيا في عام 2022 ضغوطاً تصاعدية إضافية على أسعار الطاقة والغذاء، مما أدى إلى ارتفاع التضخم لمستويات أعلى. وعلى الرغم من أن سوق العمل في المملكة المتحدة كان قوياً بشكل عام منذ جائحة كوفيد-19، إلا أن الأسعار ارتفعت بشكل أسرع من الأجور لفترة طويلة امتدت 20 شهرا بين عامي 2021 و2023. وتفسر بعض المؤشرات الاقتصادية التراجع في معدل النمو عام 2023، حيث تراجع معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي للأسر ليبلغ 0.2 في المائة عام 2023 مقابل نحو 4.8 في المائة عام 2022، كما تراجع معدل نمو الإنفاق الحكومي ليبلغ نحو 0.5 في المائة مقابل نحو 2.3 في المائة عام 2022، وتراجع الاستهلاك الثابت لنحو 2.2 في المائة مقابل 8 في المائة عام 2022، أما الصادرات فقد تراجعت عام 2023 بنحو 0.5 في المائة مقابل نمو بنحو 9 في المائة عام 2022.

في **اليابان**، نما الاقتصاد بنسبة 1.9 في المائة عام 2023 مقارنة بنحو 1 في المائة عام 2022. واجتاز الاقتصاد الياباني مشهدًا مليئًا بالتحديات عام 2023 بعد انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.2 في المائة على أساس سنوي في الربع الثالث، وتجنبت البلاد الركود بصعوبة عندما نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.4 في المائة في الربع الأخير من العام. وكان استهلاك الأسر والحكومة ضعيفاً بشكل ملحوظ، في حين انتعش الاستثمار التجاري في نهاية عام 2023، وفي الوقت نفسه، أدى سعر الصرف الضعيف إلى الحفاظ على نمو الصادرات بقوة، وهو ما ساهم في ارتفاع معدل النمو، حيث ارتفعت الصادرات بنحو 2.8 في المائة عام 2023 مقارنة بعام 2022 لتبلغ نحو 680 مليار دولار، في حين انخفضت الواردات بنحو 7 في المائة نظراً لانخفاض أسعار الغاز والنفط، واقترن التعافي الاقتصادي المتواضع باليابان بانخفاض قوي في قيمة الين الياباني، والذي كان أحد أسباب تراجع اليابان من ثالث إلى رابع أكبر اقتصاد في العالم من حيث القيمة بالدولار الأميركي بعد الولايات المتحدة، والصين، والآن ألمانيا، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 نحو 4.2 تريليون دولار أمريكي. وفي عام 2023، بلغ متوسط معدل التضخم في اليابان 3.3 في المائة، وهو أعلى معدل تضخم منذ ما يقرب من عقد من الزمن. ومع

ذلك، لا يزال هذا الرقم منخفضًا جدًا مقارنة بمعظم الاقتصادات الكبرى الأخرى.

بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى[1]، فقد حققت نمواً بنحو 0.7 في المائة عام 2023، مقابل نحو 3.5 في المائة عام 2022 وهو ما يتماشى مع أداء الاقتصاد العالمي، كما أن تراجع النمو في دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة انعكس على أداء هذه المجموعة باعتبارهم السوق الرئيسي لصادراتهم، لذا فقد حققت معظم دول المجموعة معدلات نمو سالبة أو نمو دون الثلاثة في المائة باستثناء هونج كونج وايسلندا.

3.1. النمو في الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة

اتسم الأداء الاقتصادي بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بكونه أفضل من أداء اقتصادات الدول المتقدمة، واستفادت بعض دول المجموعة من تراجع أسعار النفط خلال عام 2023، حيث تتضمن المجموعة الصين كأكبر مستورد للنفط في العالم. وقد ساهم في تحسن أداء هذه المجموعة استمرار الهند في تحقيق أعلى معدل نمو بين الاقتصادات الرئيسة بالعالم ، وكذلك الأداء الجيد للاقتصاد الصيني وتحقيقه معدلات نمو أكبر من المستهدفة. كما أن تحسن أداء الاقتصاد الصيني ساهم في تحسن الأداء في عدد من الاقتصادات الناشئة لكون السوق الصيني يعد وجهة لصادرات العديد من أعضاء تلك المجموعة، وكانت تلك المجموعة مرشحة لتحقيق معدلات نمو أفضل لولا معاناة بعض دول المجموعة من التوترات الجيوسياسية التي أثرت على أدائها الاقتصادي، كما أن بعض دول المجموعة يعاني من أزمات هيكلية أثرت على أدائه. كما يلاحظ تباين أداء المجموعات الفرعية، حيث تأتي الدول النامية الآسيوية[2] كأفضل المجموعات من حيث معدل النمو، بين كافة المجموعات الفرعية بالعالم وليس بين المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة فحسب، كما أنها تعد وحدها مسئولة عن نصف معدل نمو الاقتصاد العالمي.

حقق **الاقتصاد الصيني** عام 2023 معدل نمو أعلى من المستهدف من قبل الحكومة والبالغ نحو 5 في المائة، حيث نما بمعدل 5.2 في المائة عام 2023 مقابل 3 في المائة عام 2022، ليصل إلى إجمالي 17.66 تريليون دولار أمريكي. ولولا الأزمة التي واجهها القطاع العقاري بالصين عام 2023، لحقق الاقتصاد معدل نمو أعلى. وحققت القطاعات الرئيسة مثل التصنيع والخدمات والاستهلاك، انتعاشاً قوياً بعد رفع قيود كوفيد-19 في بداية العام، مع تسارع نمو التجارة الخارجية واستثمارات القطاع الخاص، ونمت القيمة المضافة لقطاع الصناعة بنسبة 4.7 في المائة عام 2023، وكان هذا النمو في كافة القطاعات الفرعية (ارتفعت القيمة المضافة لصناعة المعدات بنسبة 6.8 في المائة، ولصناعة التعدين بنسبة 2.3 في المائة، للصناعة التحويلية بنسبة 5 في المائة، وصناعة إنتاج وتوريد الكهرباء والتدفئة والغاز والمياه بنسبة 4.3 في المائة).

من ناحية أخرى شهدت المنتجات المرتبطة بالطاقة المتجددة عامًا جيدًا بشكل خاص، حيث شهدت العديد من قطاعات المنتجات، مثل الخلايا الشمسية ومركبات الطاقة الجديدة ومجموعات المولدات، نموًا مزدوج الرقم عام 2023؛ فقد ارتفعت القيمة المضافة للخلايا الشمسية بنسبة 54 بالمائة، وارتفعت القيمة المضافة لمركبات الطاقة الجديدة بنسبة 30.3 في المائة؛ وارتفعت القيمة المضافة لمجموعات المولدات بنسبة 28.5 بالمائة. وحافظت قطاعات التصنيع التقليدية مثل إنتاج السيارات والإلكترونيات على نمو قوي على مدار العام، على الرغم من التباطؤ الطفيف في ديسمبر، كما حقق قطاع الزراعة واستخراج المواد الخام عام 2023 نموا بنسبة 4.1 في المائة مقارنة بعام 2022. من ناحية أخرى سجلت القيمة المضافة لقطاع الخدمات أعلى معدل نمو بين قطاعات الصناعة

[1] تشمل الدول المتقدمة الأخرى في "آفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2024" مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا.

[2] الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلاديش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، أندونيسيا، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تونكا، فانواتو، فيتنام.

الثلاثة، بزيادة 5.8 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 9.65 تريليون دولار أمريكي. وقد بدأت قطاعات الخدمات التي تأثرت بشدة بجائحة كوفيد-19 في التعافي بشكل جدي في عام 2023، فقد نمت القيمة المضافة لقطاع الضيافة والمطاعم بنسبة 14.5 في المائة على أساس سنوي. كما شهدت القيمة المضافة للعديد من قطاعات الخدمات الأساسية الأخرى نموًا سريعًا (نمت خدمات نقل المعلومات والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة 11.9 في المائة، وخدمات التأجير والأعمال بنسبة 9.3 في المائة، وخدمات النقل والتخزين والبريد بنسبة 8 في المائة، الخدمات المالية بنسبة 6.8 في المائة، وخدمات الجملة والتجزئة بنسبة 6.2 في المائة).

وشهدت التجارة الخارجية للصين نمواً ضئيلاً في عام 2023. فبعد أن بدأ العام بداية قوية، مع ارتفاع إجمالي حجم التجارة بنسبة 4.8 في المائة على أساس سنوي في الربع الأول، تباطأ نمو العام بأكمله إلى 0.2 في المائة فقط. وبلغ إجمالي التجارة الخارجية 8.86 تريليون دولار أمريكي، مع نمو الصادرات بنسبة 0.6 في المائة إلى 3.3 تريليون دولار أمريكي. وانخفضت الواردات بنسبة 0.3 في المائة إلى 2.5 تريليون دولار أمريكي، حيث أدى ارتفاع التضخم وأزمة تكاليف المعيشة في الأسواق الخارجية الرئيسة وفي المقام الأول الولايات المتحدة وأوروبا إلى انخفاض الطلب على السلع الصينية المستوردة في عام 2023.

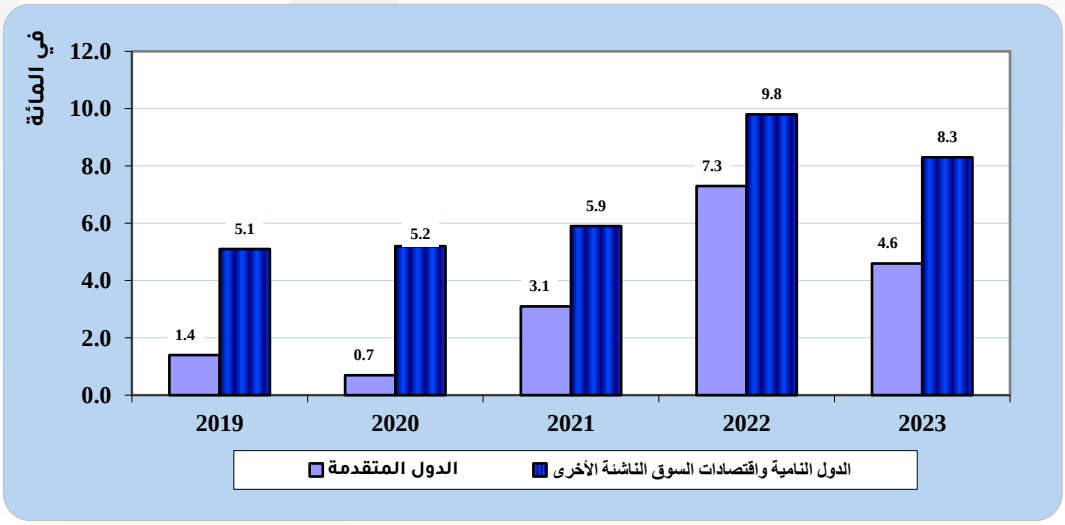
بالنسبة لأداء الاقتصاد الهندي، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7.8 في المائة عام 2023 مقابل نحو 7 في المائة عام 2022، لتكون الهند بذلك أسرع الاقتصادات الرئيسة بالعالم نمواً للعام الثاني على التوالي. ولعل انخفاض أسعار النفط عام 2023 ساهم في تحقيق معدل نمو أعلى من المستهدف، حيث تعد الهند ثالث أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم بعد كل من الولايات المتحدة والصين، ومن ثم تعد أحد أهم اللاعبين في المشهد الاقتصادي العالمي. ولا تزال جاذبية البلاد كوجهة استثمارية قوية، نظرًا لحجم العمليات التي تقدمها للشركات العالمية، ووفرة المواهب الماهرة، والبراعة في التكنولوجيا والابتكار. وقد شهد قطاع التصنيع دفعة كبيرة، حيث اجتذب عمالقة التكنولوجيا العالمية الحريصين على توسيع شبكات الموردين الخاصة بهم داخل الهند. ويتم دعم هذا الزخم بشكل أكبر من خلال تنفيذ السياسات الصناعية للدولة التي تكمل خطط الحوافز الخاصة بقطاعات محددة. وفي الوقت نفسه، تم إنفاق استثمارات كبيرة في تطوير الخدمات اللوجستية والبنية التحتية، بما في ذلك بناء الطرق الداخلية والطرق السريعة وخطوط السكك الحديدية الجديدة، والتزام الحكومة بتعزيز هذا القطاع الحيوي. ويعد التركيز الاستراتيجي للهند على خفض تكاليف الخدمات اللوجستية أمرًا محوريًا لطموحها في أن تصبح لاعبًا رئيسيًا في سلاسل التوريد العالمية. ويبلغ إجمالي الناتج المحلي للهند نحو 3.57 تريليون دولار أمريكي، وهي خامس أكبر اقتصاد في العالم، وتستهدف الحكومة الهندية أن تصل إلى 5 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2027 على خلفية التطورات في القطاع المالي والنمو الاقتصادي في البلاد، ليحتل المرتبة الثالثة بين اقتصادات العالم، متخطية كلاً من اليابان وألمانيا.

وتأثر **الاقتصاد البرازيلي** على مدار السنوات الماضية بعوامل مختلفة منها السلبي والإيجابي، فالأوضاع التنظيمية والجيوسياسية والتضخم وأسعار الفائدة وتشديد الأوضاع النقدية، وضعف التجارة العالمية، والأحداث المناخية المعاكسة قاد الاقتصاد إلى حالة من عدم اليقين. ورغم ذلك فقد حقق معدل نمو عام 2023 فاق التقديرات الصادرة عن المؤسسات الدولية، والتي كانت تتوقع معدل نمو بنحو 0.8 في المائة عام 2023، ليصل النمو في 2023 إلى 2.9 بالمائة مقابل معدل نمو بلغ 3 بالمائة خلال 2022. ويرجع ذلك جزئيًا إلى برامج الإنفاق الحكومي التي دفعها الرئيس آنذاك جائير بولسونارو وسط محاولته لإعادة انتخابه، وكذلك التحسن في إنتاج البرازيل القياسي من فول الصويا والذرة ساعد في تحقيق النتائج الإيجابية؛ حيث ساهمت الزراعة بحوالي ثلث إجمالي نمو الاقتصاد البرازيلي عام 2023.

ويعتمد الاقتصاد البرازيلي وهو أكبر اقتصاد في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على

مجموعة متنوعة من القطاعات، وعلى رأسها الخدمات والزراعة التي تعتبر مصدراً للدخل وفرص العمل والنقد الأجنبي في البلاد. ويصل حجم الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل إلى نحو 2.13 تريليون دولار متفوقاً على روسيا وكندا. وقد ساهمت التجارة الخارجية في تحقيق هذا المعدل في النمو، حيث حققت البرازيل فائضاً تجارياً بقيمة 98.8 مليار دولار خلال 2023 (بلغت صادرات البرازيل 339.7 مليار دولار مقابل 240.8 مليار دولار من الواردات)، ليصبح فائض عام 2023 أكثر بنسبة 60.6 بالمائة من عام 2022 والبالغ نحو 61.5 مليار دولار.

شكل (1- 4): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية 2019- 2023



المصدر: الملحق (1/ 2).

أما **دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**[1]، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنحو 2 في المائة عام 2023، مقابل نمو بنحو 5.3 في المائة عام 2022، حيث شهدت أكبر تراجع في النمو من بين المناطق الجغرافية عام 2023. وتسببت الحرب على غزة في صدمة إضافية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأنتجت معاناة إنسانية هائلة، مع تفاقم حالة عدم اليقين والتحديات التي تشهدها الاقتصادات المجاورة لمنطقة الصراع. وإجمالاً، تتمثل أهم العوامل المؤثرة على النمو الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تأثير الصراع، وتخفيضات إنتاج النفط في إطار اتفاق أوبك+، واستمرار التشديد في السياسة النقدية في عدد من الاقتصادات لمواجهة موجة التضخم، وتصاعد الاضطرابات الاجتماعية في بعض دول المنطقة.

2. أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية العالمية

1.2. التضخم

شهد عام 2023 تراجعا ملحوظاً في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، ليصل إلى 4.6 في المائة، مقابل 7.3 في المائة عام 2022، وذلك بسبب تراجع أسعار النفط والمواد الأولية وكذلك السياسات النقدية المتشددة التي اتبعها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ومعظم البنوك المركزية بالعالم.

[1] يشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول العربية التالية: البحرين، مصر، العراق، الأردن، فلسطين، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات واليمن، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، إضافة لكل من إيران وباكستان وأفغانستان.

على صعيد المجموعات الفرعية، فقد انخفض المستوى العام للأسعار المحلية في مختلف المجموعات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ 4.1 في المائة عام 2023 مقابل 8.0 في المائة عام 2022. أما منطقة اليورو، وكندا والدول المتقدمة الأخرى فقد انخفض المستوى العام للأسعار المحلية بها، ليبلغ 5.4 في المائة، 3.9 في المائة، 4.9 في المائة على الترتيب عام 2023 مقابل 8.4 في المائة، 6.8 في المائة، 6.5 في المائة، على الترتيب عام 2022.

وبالنسبة لمعدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفض ليبلغ 8.3 في المائة عام 2023، مقابل 9.8 في المائة عام 2022، حيث انخفضت معدلات التضخم بشكل ملحوظ في كل من الدول النامية الأوروبية الذي كان أكثر حدة، والدول النامية الأسيوية بنسبة 19.4 في المائة و 2.4 في المائة على الترتيب لعام 2023، مقابل 27.8 في المائة، 3.9 في المائة على الترتيب لعام 2022. في حين استمر ذلك المعدل في الارتفاع في كل من دول إفريقيا جنوب الصحراء، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي ليصبح 16.2 في المائة، 16.0 في المائة، 14.4 في المائة على الترتيب لعام 2023 مقابل 14.5 في المائة، و14.3 في المائة، و14.0 في المائة على الترتيب عن عام 2022. الملحق (2/1) والشكل (1-4).

2.2. البطالة

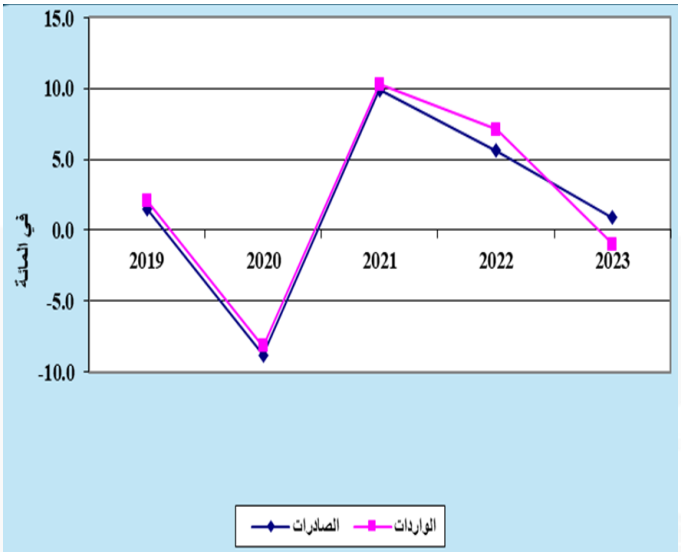
شهد عام 2023 انخفاض معدل البطالة في الدول المتقدمة وهذا يرجع لضيق المعروض من العمالة في البلدان المرتفعة الدخل، ليصبح 4.4 في المائة مقابل 4.5 في المائة عام 2022، حيث انخفض المعدل في كل من منطقة اليورو، وكندا ليسجل 6.5 في المائة و5.4 في المائة لعام 2023 على الترتيب، مقابل 6.7 في المائة، و5.3 في المائة لعام 2022. يعد معدل البطالة في منطقة اليورو أقل نسبة بطالة منذ عام 1998، وذلك بفضل الانتعاش الاقتصادي القوي الذي تبع فترة جائحة كوفيد-19. في حين استقر معدل البطالة في كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان عام 2023 عند 3.6 في المائة و2.6 في المائة على الترتيب، وهي نفس النسبة لعام 2022، في حين ارتفع في المملكة المتحدة من 3.9 في المائة عام 2022 إلى 4 في المائة عام 2023.

بالنسبة لمعدل نمو الوظائف، فقد شهد هذا المعدل انخفاضا في النمو في كافة الدول المتقدمة ماعدا اليابان، وهذا أمر متوقع في ظل السياسات المتشددة التي اتبعتها البنوك المركزية من أجل مواجهة التضخم. حيث انخفض من 2.6 في المائة عام 2022 ليبلغ 1.4 في المائة عام 2023. وكانت الولايات المتحدة وألمانيا وكندا أبرز الدول المتقدمة انخفاضا في معدل التوظيف، فقد بلغ 1.7 في المائة، 0.1- في المائة و2.4 في المائة عام 2023 مقابل 3.7 في المائة، 2.0 في المائة و4.0 في المائة عام 2022 على الترتيب، وذلك بسبب الإضرابات المتتالية التي خاضها العمال في بعض القطاعات مما أدى إلى عزوف الشركات عن التوظيف، كما كان انخفاض القوى العمالة في ألمانيا سببا رئيسيا في انخفاض معدل التوظيف، (الملحق 3/1).

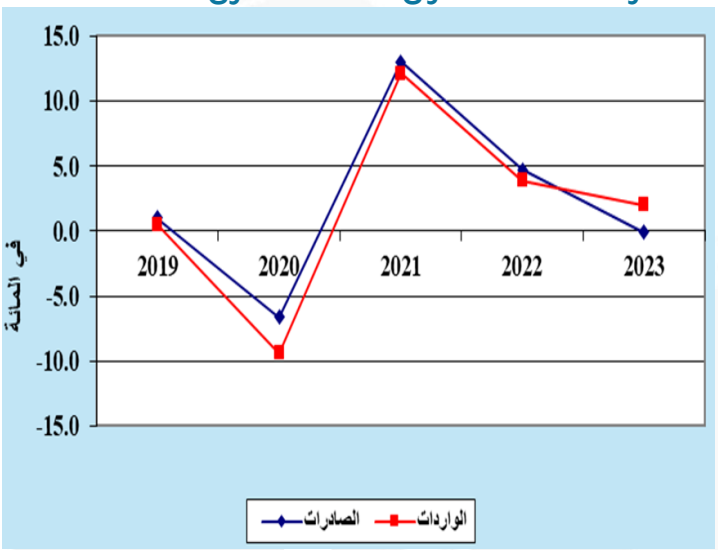
3.2. أسعار الفائدة

في ظل استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، وحالة عدم اليقين التي سادت الاقتصاد العالمي، ومعدلات التضخم المرتفعة، سارعت العديد من الدول إلى رفع أسعار الفائدة، وفي مقدمتها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث قام برفع سعر الفائدة أربع مرات متتالية عام 2023 في فبراير، ومارس، ومايو، ويوليو، لترتفع أسعار الفائدة من 4.5 بالمائة الى نحو 5.5 بالمئة مع نهاية العام، وقد اتخذت هذا التوجه معظم البنوك المركزية بالعالم مما ترتب عليه تراجع معدل التضخم عام 2023. كما تم رفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل الأمريكية من 2.228 في المائة عام 2022 لتصبح 5.178 في المائة عام 2023 وكذلك في منطقة اليورو، والمملكة المتحدة وكندا، حيث ارتفعت في عام 2023 لتصبح 3.431 في المائة، و4.961 في المائة، و5.021 في المائة على الترتيب، وتم رفع أسعار الفائدة طويلة الأجل في معظم الدول المتقدمة للأسباب ذاتها، حيث ارتفعت في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وكندا. الملحق (4/1).

شكل (1- 5): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة 2019- 2023



شكل (1- 6): معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى 2019-2023



المصدر: الملحق (5/1).

4.2. التجارة والمدفوعات

تعد التجارة الدولية انعكاساً مباشراً لحالة الاقتصاد العالمي، فحجم التجارة يتقلب وفقاً لدورات التوسع والانكماش في الاقتصاد العالمي، وهي تعتبر من أهم المؤشرات المفيدة لأوضاع الاقتصاد الكلي. والمراجع لتطور نمو التجارة الدولية خلال السنوات الماضية يلاحظ أنها شهدت تقلبات كبيرة، فبعد التراجع الحاد في أحجام التجارة العالمية في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، كان الانتعاش القوي في التجارة خلال عام 2021 عاملاً رئيساً في التعافي من الجائحة. ومع ذلك، شهد عام 2022 تراجع النمو في التجارة الخارجية، حيث لم تتجاوز معدلات النمو نصف تلك المحققة عام 2021، وذلك في ظل تصاعد أسعار الفائدة، وارتفاع معدلات التضخم، وتزايد الحمائية. كما كان نمو التجارة مخيباً للآمال بدرجة أكبر عام 2023 في ظل استمرار تبني سياسات متشددة من أجل الحد من التضخم ومن ثم استمرار البنوك المركزية في رفع أسعار الفائدة وكذلك التطورات الجيوسياسة غير المواتية، حيث انخفضت معدلات نمو حجم التجارة الدولية إلى نسبة 0.3 في المائة عام 2023 مقارنة بمعدل نمو بلغ 5.6 في المائة عام 2022. وقد جاء هذا الانخفاض مصحوباً بتراجع نسب التضخم على المستوى العالمي، فحسب بيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة تراجعت أسعار السلع الغذائية خلال عام 2023 بنحو 13.7 في المائة مقارنة بعام 2022، وكان الانخفاض بنحو 15.4 في الحبوب، وخاصة في القمح والذرة، في حين ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأرز بنسبة 21 في المائة خلال هذه الفترة، وشهدت الزيوت النباتية أكبر انخفاض في الأسعار بنسبة 32.7 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022.

وفى ضوء ذلك انخفض معدل نمو حجم صادرات الدول المتقدمة إلى نسبة 0.9 في المائة في عام 2023 مقارنة بنسبة 5.6 في المائة عام 2022، وكذلك تراجع قيمة الواردات بنسبة 1 في المائة مقارنة بمعدل نمو بلغ 7.1 في المائة في عام 2022. وكذلك الحال بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى التي شهدت تراجعا في قيمة صادراتها بنحو 0.1 المائة مقارنة بنمو بنحو 4.7 في المائة عام 2022، كما شهدت وارداتها ارتفاعاً بنحو 2 في المائة عام 2023 مقارنة بنحو 3.9 في المائة عام 2022. وساهم انتعاش التجارة الخارجية في دول شرق آسيا في النصف الثاني من عام 2023 في تحسن نمو التجارة العالمية. الملحق (5/1) والشكلان (1-5) و(1-6).

فيما يخص **شروط التبادل التجاري**، الذي يقاس بنسبة متوسط أسعار الصادرات إلى متوسط أسعار الواردات، فقد تراجعت للدول النامية

واقتصادات السوق الناشئة في عام 2023، حيث تراجع ليبلغ نحو -1.1 في المائة مقابل 1.1 في المائة عام 2022، وهو ما يعزى في جانب منه إلى انخفاض أسعار البترول والمواد الأولية، حيث تعد الدول النامية مصدراً صافيا لها. بينما ارتفع هذا المعدل في الدول المتقدمة ليسجل في عام 2023 ما نسبته 0.7 في المائة مقارنة بنسبة -1.8 في المائة عام 2022. الملحق (5/1).

بالنسبة **لموازين المدفوعات**، أدى السياق الاقتصادي والجيوسياسي العالمي، والتضخم المرتفع، وتراجع أسعار الطاقة والسلع الأساسية إلى تغير ملحوظ في أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات في دول العالم، حيث تحول العجز في ميزان مدفوعات الدول المتقدمة والذي بلغ نحو 193.9 مليار دولار عام 2022 لفائض في عام 2023 بنحو 286.8 مليار دولار. جاء ذلك في ظل تراجع عجز ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة لنحو 812.7 مليار دولار في عام 2023 مقارنة بنحو 971.6 مليار دولار عام 2022، في ظل تحسن وضع الميزان التجاري للولايات المتحدة، حيث انكمش العجز التجاري خلال عام 2023 بنسبة 18.7 في المائة إلى 773.4 مليار دولار، أو 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كان يمثل نحو 3.7 في المائة في 2022.

وحققت منطقة اليورو أداءً جيدًا عام 2023، حيث تحول العجز في الميزان الجاري من 77.6 مليار دولار عام 2022 لفائض بنحو 289.2 مليار دولار عام 2023. بفضل فائض الميزان التجاري للاتحاد الأوروبي في الربعين الأخيرين من عام 2023 بعد فترة من العجز امتدت خلال الفترة من الربع الرابع من عام 2021 إلى الربع الثاني من عام 2023. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تراجع عجز الطاقة نظراً لتراجع أسعار النفط، كما أن هذا العجز تم تعويضه في فئات المنتجات الأخرى. وانخفض فائض الحساب الجاري لليابان ليبلغ 41.1 مليار دولار في عام 2023 مقارنة بفائض قدره 84.4 مليار دولار عام 2022، كما حققت مجموعة الدول المتقدمة الأخرى تراجعا هي الأخرى في الفائض المحقق في حسابها الجاري عام 2023 ليسجل بنحو 551.2 مليار دولار مقارنة بنحو 600 مليار دولار عام 2022.

بالنسبة **لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة**، فإن تراجع أسعار النفط والمواد الأولية أدى إلى تراجع فوائض حسابها الجاري، حيث سجل الحساب الجاري فائضا بلغ نحو 277.1 مليار دولار في عام 2023 مقارنة بنحو 648.6 مليار دولار عام 2022. ويرجع الجزء الأكبر في التراجع إلى تراجع فائض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث بلغ فائض الحساب الجاري لها نحو 200.6 مليار دولار مقارنة بحوالي 390.3 مليار دولار عام 2022 أي بانخفاض نسبته 49.7 في المائة، كما تحول الفائض في الدول النامية الأوروبية في رصيد الحساب الجاري والبالغ 127.9 مليار دولار عام 2022 لعجز بنحو 23 مليار دولار عام 2023، وكذلك الدول النامية الأسيوية التي تراجع الفائض لديها من نحو 294.9 مليار دولار عام 2022 لنحو 241.1 مليار دولار عام 2023. بينما ارتفع العجز لدول أفريقيا جنوب الصحراء بشكل محدود ليبلغ نحو 53.8 مليار دولار عام 2023 مقارنة بنحو 40.3 مليار دولار في عام 2022، في حين تراجع العجز لدول أمريكيا اللاتينية والكاريبي ليسجل نحو 72.9 مليار دولار عام 2023 مقارنة بحوالي 76.6 مليار دولار عام 2022. الملحق (6/1).

5.2. الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة

تحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً باحتياطيات خارجية قدرها 3.4 تريليون دولار أمريكي فيما تأتي اليابان وسويسرا في المراتب التالية بعدها. وبالنظر للعلاقة الطردية بين فائض الميزان الجاري وتطور الاحتياطيات الخارجية، فإن انتعاش التجارة الخارجية وتحسن شروط التبادل التجاري للدول النامية تؤدي غالبا لزيادة احتياطاتها. لذا ففي ظل تراجع معدل التغير في شروط التبادل التجاري للدول النامية بسبب تراجع أسعار النفط والمواد الأولية تتجه احتياطاتها الخارجية للانخفاض. وتشير تحركات حجم الاحتياطيات الخارجية لمعظم مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في عام 2023

إلى الانخفاض لتبلغ نحو 8374.9 مليار دولار في عام 2023 مقارنة بنحو 8663.1 مليار دولار في عام 2022.

فيما يخص **تطور حجم الاحتياطات الخارجية للمجموعات الفرعية**، فقد كان النصيب الأكبر للارتفاع في الاحتياطات الخارجية في الدول النامية الأسيوية التي حققت في عام 2023 ما قيمته 5403 مليار دولار مقارنة بحوالي 5378.6 مليار دولار عام 2022، وذلك مدفوعا بالتحسن الذي حققته الصين. وحققت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسنا حيث سجلت نحو 1139.7 مليار دولار عام 2023 مقارنة بنحو 1071.1 مليار دولار عام 2022، وكذلك حققت مجموعة دول وسط وشرق أوروبا ارتفاعا حيث سجلت 784.8 مليار دولار عام 2023 مقارنة بنحو 727.6 مليار دولار عام 2022، وسجلت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي 938.6 مليار دولار في عام 2023 مقارنة بحوالي 917.7 مليار دولار في عام 2022، في حين سجلت مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء تراجعا في الاحتياطات الخارجية لتسجل نحو 204.7 مليار دولار عام 2023 مقارنة بحوالي 215.2 مليار دولار في عام 2022، الملحق (7/1).

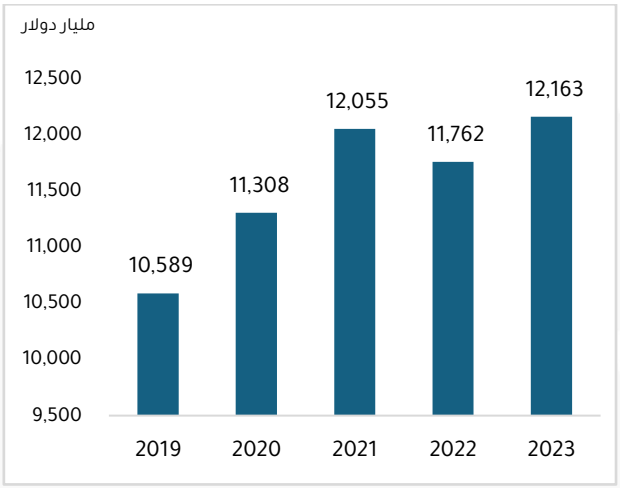
6.2. الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى تفاقم المخاطر المتعلقة بالدين في معظم البلدان النامية، ففي السنوات الثلاث الماضية وحدها، تخلف 18 بلدا ناميا عن سداد ديونه السيادية. إن نحو 60 في المائة من البلدان منخفضة الدخل في خطر كبير يهدد بلوغها مرحلة المديونية الحرجة أو أنها بلغت هذه المرحلة بالفعل، فمدفوعات الفائدة تستهلك نسبة كبيرة ومتزايدة من عائدات صادرات البلدان منخفضة الدخل، كما أن أكثر من ثلث ديونها الخارجية لها أسعار فائدة متغيرة يمكن أن ترتفع فجأة. وتواجه العديد من هذه البلدان عبئا إضافيا يتمثل في تراكم أصل الدين والفائدة والرسوم التي تكبدتها نظير حصولها على امتياز تعليق مدفوعات خدمة الدين بموجب مبادرة مجموعة العشرين لتعليق مدفوعات خدمة الدين. وعلى مدى العقد الماضي، تضاعفت مدفوعات الفائدة التي تسددها هذه البلدان أربع مرات، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 23.6 مليار دولار في عام 2022. كما تضخمت التكاليف الإجمالية لخدمة الدين في أفقر 24 بلدًا في عامي 2022 و2023 بنسبة تصل إلى 39 في المائة.

من ناحية أخرى يؤدي ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي إلى المزيد من الصعوبات التي تواجه تلك البلدان، وهو ما يزيد من تكلفة سداد المدفوعات. وفي ظل هذه الظروف، يمكن أن يدفعها المزيد من الارتفاع في أسعار الفائدة أو الانخفاض الحاد في إيرادات التصدير إلى حافة التعثر. لقد وضعت مستويات الدين القياسية وأسعار الفائدة المرتفعة العديدَ من البلدان على طريق الأزمة، وهي بذلك تواجه معضلة الاختيار بين خدمة دينها العام أو الاستثمار في الصحة العامة والتعليم والبنية التحتية. كما أن تبني معظم تلك الدول سياسات تصحيحية بتوجيه من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، صاحبه تخفيض قيم عملتها وهو ما يزيد المشكلة تعقيدا.

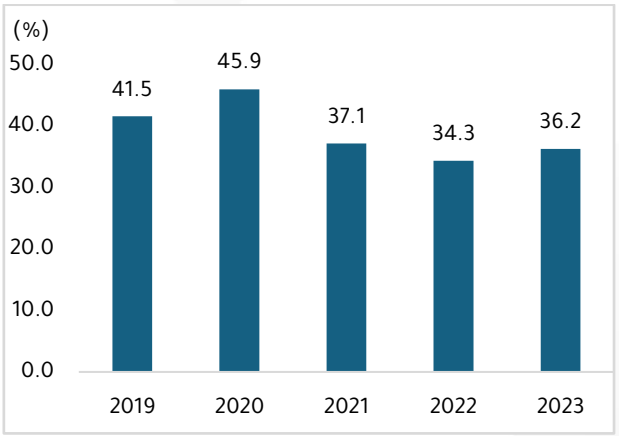
في ضوء ذلك بلغ إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية نحو 12,163.3 مليار دولار عام 2023 مقارنة بحوالي 11,762.2 مليار دولار في عام 2022. وقد جاء هذا الارتفاع في حجم الدين العام الخارجي، في كافة المجموعات الفرعية، وكان أكثر وضوحا في الدول النامية الأوروبية لتسجل نحو 1,926.4 مليار دولار عام 2023 مقارنة بحوالي 1,868.4 مليار دولار عام 2022، وكذلك في مجموعة الدول النامية الآسيوية حيث سجلت نحو 4,617.1 مليار دولار عام 2023 مقابل 4,437.1 مليار دولار عام 2022. كما شهدت باقي مجموعات الدول ارتفاعا بنسب متفاوتة في حجم الديون الخارجية، حيث سجلت مجموعة دول أفريقيا وجنوب الصحراء ارتفاعاً في الديون الخارجية لتسجل 805.5 مليار دولار في عام 2023 مقابل 788.1 مليار دولار عام 2022، كما ارتفع إجمالي الديون الخارجية لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ارتفاعاً طفيف ليسجل نحو 1,776.1 مليار دولار في عام 2023 في مقابل 1,702.5 مليار دولار في عام 2022. وكذلك ارتفعت في أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث بلغت 2,649.3 مليار دولار عام 2023 في مقابل 2,580.2 في عام 2022. الملحق (8/1) والشكلان (1-7)، و(1-8).

شكل (1- 7): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2019- 2023)



المصدر: ملحق 8/1.

شكل (1- 8): مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2019 - 2023)



المصدر: ملحق 8/1.

ويظهر الشكلان (1-7)، و(1-8) حجم المديونية الخارجية للدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، ونسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات، على الترتيب. ارتفعت نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية لتسجل ما نسبته 36.2 في المائة في عام 2023 في مقابل 34.3 في المائة في عام 2022، في حين أنها بلغت نحو 45.9 في المائة عام 2020 وهو ما قد يشير إلى تحسين قدرة دول المجموعة على توليد مصادر جارية تكفل خدمة الديون المتزايدة، الأمر الذي انعكس بصورة إيجابية على مستوى خدمة الدين، وكذلك تحسن حركة التجارة الدولية في بداية عام 2022.

وعلى مستوى المجموعات الفرعية، ارتفع نسبة مدفوعات خدمة الدين منسوبة للصادرات من السلع والخدمات خلال عام 2023 في كافة مجموعات الدول، فيما عدا مجموعة الدول النامية الأسيوية التي انخفضت بشكل طفيف حيث بلغت 40.3 في المائة في عام 2023 مقارنة 40.4 في المائة عام 2022. بينما ارتفعت في دول أمريكا اللاتينية، حيث بلغت نحو 38.7 في المائة لعام 2023 مقابل 36.6 في المائة عام 2022، كما ارتفعت في الدول النامية الأوروبية إلى نسبة 38 في المائة عام 2023 في مقابل 33.2 في المائة عام 2022. واستمرت مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات في الارتفاع بالنسبة لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، حيث بلغت نحو 18.8 في المائة عام 2023 مقابل 17.4 في المائة وكذلك ارتفعت في دول أفريقيا جنوب الصحراء إلى نسبة 33.2 في عام 2023 مقارنة بنسبة 20.8 في عام 2022.

7.2. أسعار الصرف

وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي الصادرة في أبريل 2024، فقد تراجعت حصة الدولار من الاحتياطيات الرسمية الدولية، ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الدولار الأمريكي من الاحتياطيات العالمية مع سعي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى التنويع في تكوين احتياطي العملات لديها، وكذلك توجهات العديد من الدول بتبادل العملات الوطنية لإتمام المبادلات التجارية بعيدا عن سطوة العملات الدولية ومنها الدولار واليورو.

في المقابل، شهد سعر صرف الجنية الإسترليني ارتفاعا أمام الدولار الأمريكي عام 2023، فبعد أن كان الجنيه الإسترليني يعادل 1.237 دولار أمريكي عام 2022، ارتفعت قيمته عام 2023 ليعادل 1.243 دولار، كما ارتفع سعر صرف اليورو مقابل الدولار من 1.054 دولار عام 2022 إلى 1.082

دولار عام 2023، بينما شهد سعر صرف الين مقابل الدولار انخفاضا عام 2023 ليعادل الين 0.007 دولار مقابل 0.008 في المائة العام 2022، ملحق (9/1).

جدول (1- 1): تطور مؤشر أسواق الأوراق المالية خلال الفترة 2019-2023

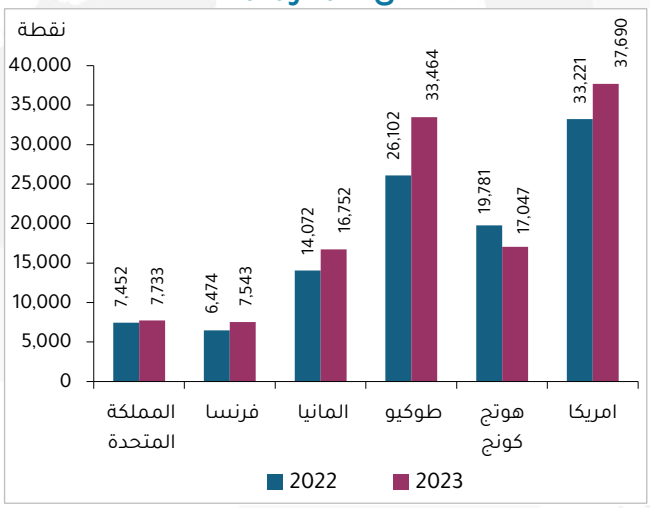
السوق	المؤشر	قيمة المؤشر نهاية العام					معدل التغير % (2023-2022)
		2019	2020	2021	2022	2023	
المملكة المتحدة	FTSE 100	7,645	6,461	7,385	7,452	7,733	3.77%
فرنسا	CAC 40	6,037	5,551	7,153	6,474	7,543	16.51%
المانيا	DAX 30	13,337	13,719	15,884	14,072	16,752	19.04%
طوكيو	Nikkei 225	23,656	27,444	28,792	26,102	33,464	28.20%
هونج كونج	Hang Seng	28,225	27,231	23,398	19,781	17,047	-13.82%
أمريكا	Dow Jones	28,645	30,606	36,338	33,221	37,690	13.45%

المصدر: المواقع الإلكترونية للأسواق.

8.2. أسواق الأسهم الدولية

رغم التوترات الجيوسياسية غير المواتية والتي تتمثل في استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وكذلك الاعتداء الاسرائيلي على غزة إلا أن أسواق الأسهم سجلت في 2023 أقوى أداء لها منذ عام 2019 بعد ارتفاع كبير وسط رهانات المستثمرين على أن البنوك المركزية الكبرى انتهت من رفع أسعار الفائدة وستخفضها بشكل سريع في العام المقبل. وكانت المكاسب مدفوعة بالتحول الكبير في توقعات أسعار الفائدة في أعقاب انخفاض التضخم بشكل أسرع من المتوقع في الاقتصادات الغربية. كما أدى الإجماع المتزايد على أن تكاليف الاقتراض (أسعار الفائدة) ستنخفض بشكل حاد في عام 2024 إلى ارتفاع سوق السندات، مما جذب المستثمرين إلى الأسهم في سعيهم لتحقيق عوائد أعلى. وعزز بنك الاحتياطي الفيدرالي (المركز الأمريكي) هذا الاتجاه في منتصف ديسمبر/ كانون الأول عندما أشارت توقعات سياسته إلى تخفيضات كبيرة في أسعار الفائدة في العام المقبل، حيث حققت كل البورصات العالمية الرئيسة مكاسب عام 2023 مقارنة بعام 2022 باستثناء بورصة هونج كونج، حيث حققت بورصة طوكيو أعلى معدل نمو في قيمة مؤشرها عام 2023 من بين البورصات العالمية، حيث بلغ نحو 28.2 في المائة، تلاها بورصة المانيا بمعدل نمو بلغ نحو 19 في المائة، ثم بورصة فرنسا بنحو 16.5 في المائة فبورصة أمريكا بمعدل نمو بلغ نحو 13.5 في المائة. أما بورصة المملكة المتحدة فحققت معدل نمو في قيمة مؤشرها بنحو 3.8 في المائة فقط، وهذا ما يتضح من جدول (1-1)، شكل (1-9).

شكل (1- 9): تطور مؤشر أسواق الأوراق المالية عامى 2022 و2023



المصدر: الجدول (1-1).

9.2. التطورات في أسواق النفط العالمية

أنهت أسعار النفط عام 2023 تقريباً عند مستوى أسعاره الذي بدأت به من عام 2022 حول سعر 80 دولاراً للبرميل، لكن أسواق النفط وإن شهدت تذبذباً في الأسعار على مدار 2023، هبطت خلاله إلى حاجز 75 دولاراً للبرميل أو ما دون ذلك واقتربت ارتفاعاً من حاجز 100 دولار للبرميل، إلا أنها كانت أقل تذبذباً من عام 2022 الذي شهد بداية الحرب في أوكرانيا وسلسلة حزم العقوبات الغربية على روسيا. ففي ذلك العام بلغ التذبذب في الأسعار ما بين 140 دولاراً للبرميل بعد أسبوع من بدء الحرب ثم انخفض بنحو النصف ليرتفع مجدداً بعد فرض العقوبات النفطية على روسيا صيف العام 2022 إلى 125 دولاراً للبرميل.

استمر تأثير الحرب الأوكرانية على قطاع الطاقة مع بدء تنفيذ عقوبات سقف السعر للنفط الروسي مطلع عام 2023، ظلت الأسعار في نطاق 80 - 85 دولاراً للبرميل. وحافظت سياسة خفض الإنتاج التي أقرها تحالف "أوبك+" بقيادة السعودية وروسيا في خريف 2022 على استقرار الأسواق مع توازن العرض والطلب وظل تذبذب الأسعار في نطاق ضيق إلى حد كبير.

وبالرغم من توقعات الاقتصاديين بتحقيق انتعاش كبير في الاقتصاد الصيني، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، عقب رفع قيود الإغلاق التي صاحبت جائحة كوفيد-19 إلا أن أسعار النفط هبطت لمستوى 70 دولاراً للبرميل. ومن بين أسباب الهبوط وقتها موجة بيع هائلة للعقود الآجلة من قبل المضاربين في أسواق النفط مع الرهان على خفض الأسعار أكثر في ظل استمرار البنوك المركزية في تشديد السياسة النقدية لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم.

ومع نهاية الربع الأول من عام 2023، أثارت أزمة إفلاسات البنوك الإقليمية في الولايات المتحدة الأمريكية مخاوف السوق مجدداً، وضغط ذلك بشدة على أسعار النفط. لكن بحلول الربع الثاني من العام كانت مخاوف انتشار عدوى انهيارات البنوك وانتقالها إلى أوروبا قد تراجعت، وشهدت المخزونات النفطية الأميركية انخفاضاً واضحاً مما وفر دعماً للأسعار. لكن تأثير سحب الولايات المتحدة كميات كبيرة من مخزونها الاستراتيجي وطرحها في السوق لخفض الأسعار أثر على معادلة العرض والطلب بزيادة المعروض من الخام أكثر من حاجات الاستهلاك. كذلك أسهم عدم انهيار الإنتاج والصادرات الروسية، بعدما وجدت موسكو سبلاً مختلفة للالتفاف على العقوبات، في بقاء العرض أعلى من الطلب.

كما شهد عام 2023 تراجعا ملحوظاً في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) في ضوء قرارات أوبك+ بخفض مستويات إنتاجها وسحب الولايات المتحدة من مخزوناتها الاستراتيجية. ومن ناحية أخرى ارتفاع الطلب العالمي على النفط رغم تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، ليصل إجمالي المخزونات النفطية العالمية 8.979 مليار برميل في نهاية عام 2023، ويمثل ذلك انخفاضا بنحو 164 مليون برميل، أي بنسبة 1.8 في المائة بالمقارنة بنهاية عام 2022.

وقد ارتفعت الاحتياطات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي لتبلغ نحو 1335 مليار برميل عام 2022، بنسبة ارتفاع بلغت 0.7 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2022. وتمثل احتياطات الدول العربية نسبة 54.4 في المائة من الاحتياطي العالمي عام 2023 كما ارتفع احتياطي الغاز الطبيعي عام 2023 بنسبة 0.3 في المائة ليبلغ نحو 212.7 ترليون متر مكعب في نهاية العام، وقد ارتفعت مساهمة احتياطات الدول العربية مجتمعة في الاحتياطي العالمي عام 2023 لتبلغ نسبة 26.65 في المائة من الاحتياطات العالمية.

3. انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية

انعكست التطورات الاقتصادية الدولية على أداء اقتصادات الدول العربية[1]، فلقد انعكس استمرار الحرب الروسية الأوكرانية على أداء اقتصادات الدول العربية، من حيث تأثيرها على أسعار النفط والغاز وكذلك تعويض بعض الدول العربية نقص صادرات الغاز الروسي لأوروبا. كما أن الحرب الهمجية **للكيان الصهيوني** على غزة مارست تأثيرها ليس على الاقتصاد العربي فحسب بل على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تأثيرها على حركة التجارة العالمية وتكاليف النقل والتأمين. علاوة على أن انتهاج سياسات نقدية متشددة في ظل رفع سعر الفائدة من قبل الفيدرالي الأمريكي عدة مرات انعكست هي الأخرى على الدول العربية. من ناحية أخرى كان لتحسن نمو الاقتصاد الصيني، أكبر مستورد للنفط بالعالم والذي له روابط تجارية مع معظم الدول العربية، عام 2023، تأثير إيجابي على أداء اقتصادات الدول العربية عام 2023. وفي الواقع فإن حصيلة

[1] تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بشكل تفصيلي.

تلك العوامل اختلف درجة واتجاه تأثيرها في اقتصادات الدول العربية، وذلك لاختلاف الهياكل الإنتاجية للدول العربية، ومن ثم اختلاف اتجاه التأثير لارتفاع أسعار النفط والغاز، وكذلك قرب الدول العربية أو بعدها عن مناطق الصراع، والإضرابات الجيوسياسية في بعض دول المنطقة. لذا فسوف يتناول التحليل انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الدول العربية باعتبارهم مجموعتين، **الأولى**: الدول المصدرة للنفط[1]، **والثانية**: الدول المستوردة الصافية للنفط وهي الدول التي قد يكون لديها إنتاج من النفط إلا أنه لا يكفي احتياجاتها منه مما يجعلها تغطي باقي احتياجاتها عن طريق الاستيراد[2]، وسوف نتعرض بإيجاز لأهم الانعكاسات على اقتصادات الدول العربية على النحو التالي:

1.3. النمو الاقتصادي بالدول العربية

بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، بالرغم من ارتفاع معدل النمو في الاقتصاد الصيني، أكبر مستورد للنفط في العالم، إلا أن تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، والمخاطر الأمنية المتعلقة بالبحر الأحمر ومن ثم تأثيرها على تكاليف التجارة والشحن، واتفاق أوبك+ ومن ثم التخفيضات الطوعية التي لجأت إليها بعض الدول النفطية أدى إلى تراجع العائدات النفطية بسبب انخفاض الأسعار وكذلك الكميات المصدرة من النفط. ولم يتمكن النمو في الصناعات التحويلية من تعويض هذا الانخفاض، في ظل أن تلك المجموعة لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات النفط والغاز التي تزيد نسبتها على 70 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية في الكويت وقطر والسعودية وعُمان، وعلى العائدات النفطية التي تقارب 70 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية في الكويت وقطر وعُمان والبحرين، وذلك رغم التغير الكبير في مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج. ومن ثم فقد حققت دول المجموعة معدل نمو لم يتجاوز 0.7 في المائة، ولولا النمو القوي للقطاع غير الهيدروكربوني المدفوع بالمنافع المستمرة المتحققة من الإصلاحات الرامية إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية، والطلب المحلي المرتفع، وإجمالي التدفقات الرأسمالية الداخلة لعانت دول المجموعة من الركود الاقتصادي، في ضوء تلك القوى حققت دول المجموعة نموا دون 1 في المائة رغم التباين الكبير في الدول النفطية بشكل فرادى.

أما الدول المستوردة الصافية للنفط، فقد واجهت عدة تحديات أثرت بالسلب على أداؤها الاقتصادي خلال عام 2023، أهمها التطورات الجيوسياسية في السودان وفلسطين، تأثير الصراع الدائر في المنطقة على تكاليف التجارة والشحن بقناة السويس، والتي يمر بها نحو 12-15 في المائة حجم التجارة العالمية ويتعرض اقتصاد مصر (أكبر اقتصاد بالمجموعة) على وجه الخصوص إلى التحديات التي تنطوي عليها هذه الاضطرابات، لاسيما وأنها حققت بفضل رسوم عبور قناة السويس في عام 2023/2022 نحو 2.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في شكل عائدات ميزان المدفوعات السنوية - أكثر من 700 مليون دولار شهريا. ورغم تلك المتغيرات فقد سجلت معظم دول المجموعة معدلات نمو جيدة، في حين عانت بعض دول المجموعة من تراجع في الناتج بسبب الجفاف مثل تونس بالإضافة إلى أثر الحرب على غزة على قطاع السياحة في كل من الأردن ولبنان ومصر، وتوقف الإنتاج تقريبا في فلسطين. كما أن تراجع الحيز المالي في ظل ارتفاع الدين العام أثر بالسلب على الاستثمارات العمومية، ومن ثم حقق الناتج نموا محدودا في تلك المجموعة، ومن المتوقع تراجع معدل النمو في تلك المجموعة عام 2024 في ظل العوامل السلبية في تلك الدول.

2.3. المالية العامة للدول العربية

انعكس أداء الاقتصاد العالمي والتطورات الجيوسياسية في المنطقة على أوضاع المالية العامة في الدول العربية، فقد شهدت أوضاع

[1] تتألف من (10) دول هي: الجزائر، البحرين، العراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، الإمارات، واليمن.

[2] البلدان العربية المستوردة للنفط (12) دولة هي: جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، سوريا وتونس والقمر وفلسطين.

المالية العامة في الدول العربية تراجعاً خلال عام 2023، وهذا في ظل الظروف غير المواتية التي واجهتها الدول العربية، مما أثر على جانبي الإيرادات والإنفاق. فبالنسبة لجانب الإيرادات، ساهمت عدد من العوامل في تراجع الإيرادات العامة يأتي في مقدمتها تراجع الإيرادات البترولية في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية خلال عام 2023، وكذلك التخفيض الطوعي للإنتاج في ظل اتفاق أوبك+. كما تراجع معدل النمو الاقتصادي، خاصة في الدول غير النفطية، أدى إلى تراجع الإيرادات الضريبية في ظل تداعيات التطورات الجيوسياسية، واستمرار الارتفاع النسبي لمعدلات التضخم في عدد من الدول، مع ارتفاع أسعار الفائدة في ضوء استمرار تشديد السياسة النقدية. كما ساهم تراجع الإنتاج الزراعي في بعض الدول نتيجة لتصاعد موجات الجفاف، إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الخارجي.

وبالنسبة لجانب النفقات فقد شهدت ارتفاعاً خلال عام 2023، مقارنة بعام 2022. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع النفقات الجارية، نظرا لتأثير ارتفاع معدلات التضخم على المصروفات التشغيلية، وتأثير ارتفاع أسعار الفائدة على مدفوعات خدمة الدين، كما أن ارتفاع معدل التضخم أدى إلى ارتفاع كلفة الدعم الحكومي لحماية الشرائح الضعيفة في ظل ارتفاع مستويات الأسعار. كذلك ارتفعت النفقات الرأسمالية جراء التوسع في الخطط التنموية وفقاً للرؤى الاستراتيجية التي تتبناها عدد من الدول.

3.3. التضخم بالدول العربية

تماشيا مع الاتجاهات العالمية، تراجع معدل التضخم في معظم الدول العربية عام 2023، وهو ما يعكس تأثير تشديد السياسة النقدية وانخفاض أسعار السلع الغذائية والمواد الأولية، حيث بدأ التضخم الكلي في معظم الدول العربية المصدرة للنفط والدول ذات الناتج المتنوع يرجع للمتوسطات التاريخية. على الرغم من هذا استمر التضخم عند مستويات مرتفعة في بعض الدول العربية. وجدير بالذكر أن الضغوط التضخمية تُعد انعكاسا لنقص واردات الغذاء والطابع التيسيري للمالية العامة والسياسة النقدية في الجزائر؛ ونقص النقد الأجنبي وتراجع قيمة الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكي في مصر؛ وفي لبنان ظل التضخم مرتفعا، إلا أن إنهاء التمويل النقدي من المصرف المركزي، الذي فرض ميزانية متوازنة وسعر صرف ثابت، قد ساعد على تخفيف الضغوط التضخمية منذ منتصف عام 2023. ويواجه السودان مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي ويمثل ذلك أحد المخاوف المنتشرة على نطاق واسع في ظل التطورات الجيوسياسية التي يمر بها.

4.3. البطالة بالعالم العربي

قدرت منظمة العمل الدولية أن 17.5 مليون شخص في المنطقة يريدون العمل ولكنهم لم يتمكنوا من العثور على وظيفة، مما أدى إلى ارتفاع معدل فجوة الوظائف لتبلغ 23.7 في المائة، ومن ثم بقي معدل البطالة في المنطقة مرتفعاً عند 11 بالمائة في عام 2023، أي أعلى من مستويات ما قبل جائحة كوفيد - 19، مما يعكس عوامل مختلفة تؤثر على أسواق العمل في المنطقة، منها التجزئة، وعدم الاستقرار السياسي، والصراعات، والأزمات الاقتصادية، وضعف القطاع الخاص، والضغوط الديموغرافية، فتعافي سوق العمل بعد الجائحة يبقى متخلفًا عن التعافي الاقتصادي، ولا تزال الوظائف اللائقة للقوى العاملة المتنامية نادرة في عام 2023.

ومع مواجهة الدول العربية للتحدي المزدوج المتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل اللائق لقوتها العاملة المتنامية، هناك حاجة لتكثيف الجهود لتنويع الاقتصاد، لا سيما في الدول النفطية والمعرضة لتقلبات أسعار النفط، والعمل على خلق فرص عمل جديدة في القطاعات الأكثر مرونة، وخاصة في البلدان المتضررة من الصراعات. وفي الواقع أنه يعمل أكثر من نصف العمال في الدول العربية في وظائف غير منظمة وغير آمنة، دون حماية اجتماعية ودون العديد من المزايا الأخرى. وفي عام 2023، أثر فقر العمل على 7.1 مليون عامل، أو 12.6 في المائة من إجمالي العمالة.

بالإضافة إلى ذلك يوجد تحديات كبيرة على جانب العرض، فعدم ملاءمة أنظمة التعليم وتنمية المهارات أدت إلى عدم التوافق بين المهارات التي يحتاجها أصحاب العمل وتلك التي يمكن للعمال

تقديمها. وقد ساهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة، حتى بين ذوي مستويات التعليم العالي. كذلك لا يزال الشباب والنساء والعمال المهاجرين محرومين بشكل خاص في سوق العمل، وزاد من حدة المشكلة أزمة اللاجئين في المنطقة، والتي تشكل تحد كبير لأسواق العمل. وكذلك فإن تصاعد حالات النزوح الداخلي الناجمة عن الصراعات مثيرة للقلق. وتواجه سوريا واليمن والعراق والأرض الفلسطينية المحتلة أزمات نزوح داخلي كبيرة.

5.3. التجارة الخارجية

لم تؤدِّ التجارة حتى الآن دورها المرتقب في تعزيز النمو والتنمية المستدامين في المنطقة العربية مقارنةً بمناطق أخرى في العالم. فلا زال تحتاج غالبية الدول العربية لتطوير البنية التحتية واللوجستية للتجارة من أجل حصد فوائد التجارة في الخدمات والتجارة الرقمية، وتتأثّر التجارة في المنطقة العربية بشكلٍ كبير بسوق النفط، حيث شكّلت صادرات النفط في المتوسّط 70 في المائة من إجمالي صادرات السلع مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 12 في المائة عام 2023. كما أن جميع الدول العربية هي بلدان مستوردة صافية للأغذية، حيث تشكل الواردات الغذائية نحو 12 في المائة من إجمالي الواردات في المتوسط، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 8.5 في المائة. وعلى الرغم من الإمكانيات الكامنة وغير المستغلّة التي تمتلكها البلدان العربية في مجال تجارة الخدمات (مثل السياحة والنقل)، فإنّ تجارة الخدمات لم تشكّل حصّة كبيرة من تجارتها. وتشير الاحصاءات إلى أنّ تجارة السلع كانت مهيمنة في معظم الدول العربية. كما أن المراجع لسلاسل القيمة العالمية يجد أن الدول العربية ليست منخرطة بشكلٍ كبير في سلاسل القيمة العالمية. كما أن الاندماج المحدود للاقتصادات العربية في سلسلة القيمة العالمية، والغياب النسبي لسلسلة قيمة إقليمية عربية، يدعو إلى ضرورة اعتماد نظام جديد في ضوء تعطّل سلاسل القيمة العالمية التي حدثت أبان جائحة كوفيد-19.

والملفت للنظر أنه بالرغم من أن الدول العربية أعضاء في العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية، إلا أن أغلب هذه الاتفاقيات ظلّت مقتصرة على إزالة التعريفات الجمركية، ولم تتعامل مع قضايا التدابير القائمة وراء الحدود. وهذا يمكن أن يفسّر الدور المحدود لاتفاقيات التجارة التفضيلية في تعزيز التجارة بين الدول العربية. كما أن الدول العربية بحاجة إلى الاستثمار في لوجستيات التجارة، وكذلك مزيد من الاهتمام للتجارة الرقمية نظراً للدور المتوقّع الذي من المرجّح أن تلعبه في السنوات المقبلة، لاسيما مع الدور المركزي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات والبنية التحتية الرقمية التي تنمو عليها.

وقد بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2023 ما قيمته 2,194 مليار دولار مقارنة بنحو 2,411 مليار دولار عام 2022 محققة بذلك نسبة انخفاض بلغت نحو 9.3 في المائة عن العام السابق. حيث شهدت معدلات التبادل التجاري في الدول العربية انخفاضاً نسبياً، فالصادرات العربية الإجمالية انخفضت لتصل إلى قيمة 1,228 مليار دولار عام 2023 مقارنة بنحو 1,441 مليار دولار في عام 2022 محققة نسبة انخفاض بلغت حوالي 14.8 في المائة. كما شهد أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية انخفاضاً في عام 2023 لتبلغ ما قيمته 966 مليار دولار مقارنة مع نحو 970 مليار دولار عام 2022 بنسبة انخفاض 0.4 في المائة.

6.3. أسواق الأسهم العربية

سجلت مؤشرات أداء البورصات العربية مع نهاية عام 2023 أداءا إيجابيا تماشياً مع التحسن المسجل في عدد من الأسواق المالية العالمية الأمريكية منها والأوروبية والأسواق الناشئة، المدعوم بقرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الصادرة خلال شهري نوفمبر وديسمبر من عام 2023 التي نتج عنها تثبيت أسعار الفائدة. علاوة على التوقعات المتعلقة بالتوجه لخفض أسعار الفائدة خلال عام 2024، الأمر الذي عزز توقعات المستثمرين المتعلقة بتحسن أداء الشركات المدرجة، مما رفع من أداء الأسواق في عدد من البورصات العربية عام 2023.

جاء أداء مؤشرات الأسعار الرسمية للبورصات العربية بنهاية عام 2023 إيجابياً بشكل عام، حيث ارتفعت مؤشرات أسعار البورصات في غالبية الأسواق المالية العربية، وقد سجل مؤشر الأسعار في بورصة دمشق أكبر ارتفاع بنحو 99 في المائة ليبلغ في نهاية 2023 نحو 60,172.3 نقطة مقابل نحو 30,244.7 نقطة نهاية 2022، تلاها بورصة مصر بارتفاع بلغ نحو 70.5 في المائة ليبلغ قيمة المؤشر 24,894.3 نقطة نهاية 2023 مقابل نحو 14,598.5 نقطة نهاية 2022. كما شهدت مؤشرات أسعار بورصات كل من بيروت، ودبي، والسعودية، والدار البيضاء، والجزائر، ارتفاعات بنحو 41.5، 21.7، 14.2 و12.8 و10.9 في المائة على الترتيب. من جانب آخر، تراجعت مؤشرات الأسعار في بورصات عمّان وأبوظبي والكويت ومسقط وفلسطين بنسبة 2.8 و6.2 و6.5 و7.1 و8.0 في المائة على الترتيب.

الفصل الثاني:
التطورات الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية

نظرة عامة

شهد عام 2023 اندلاع الحرب على قطاع غزة في فلسطين، واستمرار الأزمة الروسية-الأوكرانية، وانخفاض أسعار النفط، وتواصل الأسعار المرتفعة للسلع الغذائية رغم تراجعها مقارنة بعام 2022، وصعوبة حصول الدول العربية المقترضة كغيرها من الدول النامية على التمويلات الخارجية، إلى جانب التطورات الجيوسياسية في عدد من الدول العربية، وتعثر التجارة الدولية في البحر الأحمر ابتداءً من شهر نوفمبر، ووقوع كوارث طبيعية في سورية والصومال وليبيا والمغرب وتواصل الجفاف في عدة دول. وتأثرت اقتصادات الدول العربية بالعوامل الداخلية والصدمات الخارجية المتعدّدة كلٌّ حسب درجة تعرّضها لها ومدى صلابتها وتنوع نسيجها الاقتصادي. فقد أدّت الحرب على غزة إلى خسائر بشرية فادحة وانهيار البنية التحتية وغياب المقومات الأساسية للعيش الكريم لأكثر من مليونين من سكان قطاع غزة الذي شُلّت فيه مقومات النشاط الاقتصادي. وامتدت آثار تلك الحرب وما صاحبها من توترات في جنوب لبنان والبحر الأحمر إلى اقتصادات الدول المجاورة، من خلال تقلص التجارة الخارجية وانكماش القطاع السياحي وتأثر الإنتاج الزراعي في كثير من المناطق. كما كان لتراجع أسعار النفط وخفض الإنتاج، الأثر السلبي على البلدان العربية المصدرة للنفط، رغم نمو الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات بها، نتيجة لتطور القطاع الخاص.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة شهدت أغلب اقتصادات الدول العربية خلال عام 2023 تباطؤاً في أدائها بعد انتعاشها خلال عامي 2021 و2022 وتعافيها النسبي من آثار جائحة كوفيد-19. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية في عام 2023 بنحو 0.7 في المائة فقط، بعد أن بلغ نموه حوالي 5.7 في المائة في عام 2022. وتراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة إلى حوالي 3,368.9 مليار دولار عام 2023 بعد أن كان حوالي 3,564.4 مليار دولار خلال عام 2022. وانخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بنسبة 7.4 في المائة، أي من حوالي 8,314 دولاراً في عام 2022 إلى حوالي 7,697 دولاراً عام 2023. وتراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات في 13 دولة عربية مقابل تحسنها في 8 دول، وكان ذلك التراجع مرتفعاً في غالبية الدول المصدرة للنفط.

وتباينت معدلات النمو بالأسعار الثابتة بين مختلف القطاعات في الدول العربية في عام 2023. فقد تراجع نمو قطاع الزراعة بنسبة 5.2 في المائة، نظراً إلى الظروف المناخية غير المناسبة في اقتصادات عدد من الدول، والنزاعات والظروف الداخلية غير الملائمة في دول أخرى. أما بالنسبة إلى قطاع الصناعات الاستخراجية فقد تراجع بنسبة 3.7 في المائة نتيجة لانخفاض الإنتاج في عدد من الدول العربية. كما انخفض ناتج قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة بنسبة 1.5 في المائة، مدفوعاً بانكماشه في 8 دول عربية. وشهد قطاع التجارة تواصلاً للنمو المُحقق خلال عامي 2021 و2022 حيث نما بنسبة 5.9 في المائة خلال عام 2023. وشهد الناتج في قطاع التمويل نموّاً بنسبة 7.0 في المائة. وتراجعت معدلات التضخم في معظم الدول العربية في عام 2023 عمّا كانت عليه في عام 2022، نتيجة لاستقرار أسعار السلع الأساسية ومنها المواد الغذائية (مثل القمح والذرة والزيوت النباتية)، بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته خلال عام 2022، ونتيجة كذلك لتواصل السياسة النقدية التقييدية التي ساهمت في التحكم في الضغوط التضخمية. ورغم ذلك، زادت معدلات التضخم في ستّ دول عربية، خاصة نتيجة تراجع قيمة صرف عملاتها الوطنية.

وتمكنت بعض الدول العربية من تنويع نسيجها الاقتصادي وزيادة حصة القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية خلال العشرية الأخيرة على إثر البدء في تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية وتحفيز المشاريع وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر. وقد ساهم ذلك التجديد في الهيكل الاقتصادي في التخفيض من المساهمة السلبية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي. ولكن معظم الاقتصادات العربية مازالت في حاجة ماسة إلى إصلاحات اقتصادية هيكلية تعيد التوازنات المالية

الكبرى وتجدد محركات النمو الاقتصادي عن طريق رفع كفاءة القطاع العام، وتشجيع الاستثمارات الخاصة في القطاعات المجددة والمستديمة والمرتكزة على رأس المال البشري العربي والتكنولوجيات الحديثة. ويتطلب ذلك الإسراع في تحسين كفاءة الأسواق وتطوير البيئة المؤسسية ومنظومات التعليم والتكوين والبحث العلمي، والمنظومة الصحية من أجل تطوير القطاع الخاص وخلق فرص للشباب العربي الذي يعاني من استفحال آفة البطالة. فنشاط القطاع الخاص لايزال ضعيفاً في معظم الدول العربية، ولم يتمكن من زيادة استثماراته لتعويض انخفاض الاستثمار العمومي المُكبّل بتقلّص الحيز المالي وزيادة خدمة الدين العام في أغلبها. ويعتبر حشد التمويل الأخضر وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد الأخضر ضرورياً لكي تسرّع الدول العربية من تقدمها نحو إنجاز أهداف التنمية المستدامة. ويبرز تقرير التنمية المستدامة لعام 2023 وجود تونس فقط في الثلث الأول من ترتيب 166 دولة مشمولة بمؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. أما بالنسبة إلى عدّة دول عربية، فالوضع ينذر بعدم قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 حتى بالنسبة إلى الاحتياجات الرئيسية، خاصة بالنظر إلى زيادة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي في ظل التغيرات المناخية وشح المياه وارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي.

وقد شهدت المنطقة العربية ارتفاعاً في معدل الفقر مقارنة بالسنوات ما قبل جائحة كوفيد-19 من 31.5 في المائة في عام 2019 إلى 35.4 في المائة في عام 2023. وأدّت الحرب على غزة إلى وضع كارثي من الفقر المتعدد الأبعاد بالنسبة إلى جميع سكانه وهم حوالي 2.3 مليون فلسطيني، حيث تشير التقديرات إلى إمكانية ارتفاع معدل الفقر من 38.8 في المائة قبل الحرب إلى 60.7 في المائة بعد مرور تسعة أشهر من الحرب. ومازالت بعض الدول العربية تعاني التفاوت الواضح بين الإناث والذكور في التنمية البشرية. ويبقى الإنفاق الاجتماعي في المنطقة العربية قليل الكفاءة. ففي حين يتساوى متوسط نسبة الإنفاق بالدول العربية مع المتوسط في الدول متوسطة الدخل، تبقى جودة التعليم ضعيفة في غالبية الدول العربية، بالرغم من وجود بعضها في المراتب الأولى لتصنيف مؤشر دافوس لقياس مؤشر التعليم. أمّا بالنسبة إلى الإنفاق على الصحة فهو يقل بكثير عن المتوسط العالمي. وتواجه معظم الدول العربية ضعفاً في جودة الخدمات الصحية خاصة منها في المصحات والمستشفيات العمومية، ونقص في الكوادر الطبية. كما تواجه بعض البلدان العربية نقصاً حاداً في أسرّة الاستشفاء. وعلى الرغم من هذه السمة العامّة، إلاّ أن المنظومة الصحية شهدت تطورًا في بعض الدول العربية.

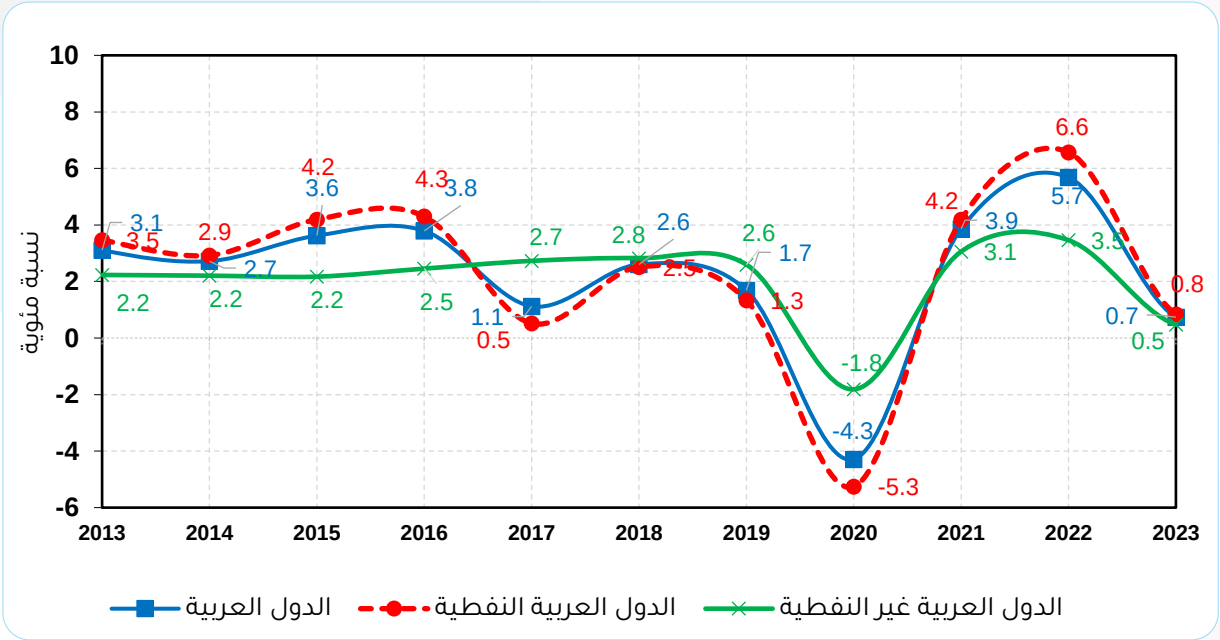
1. الأداء الاقتصادي العام

تباطأ النمو الاقتصادي في الدول العربية بشدة في عام 2023 بعد سنتين متتاليتين من الانتعاش الاقتصادي تبعاً للانكماش الكبير الذي خلفته جائحة كوفيد-19 في عام 2020. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية عام 2023 بنحو 0.7 في المائة فقط عقب نموه بحوالي 5.7 في المائة في عام 2022، (الشكل (2-1)).

وتأثرت البلدان العربية المصدرة للنفط بتراجع قطاع النفط على إثر تراجع الأسعار وخفض الإنتاج، رغم نمو الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات بها، وأدّت الحرب على قطاع غزة إلى توقف النشاط الاقتصادي فيه، وتراجع الإنتاج الزراعي في جنوب لبنان، وضعف النشاط السياحي في البلدان المجاورة. وأدّت اضطرابات التجارة الدولية عبر البحر الأحمر إلى انخفاض حجم التجارة الدولية في الأردن والسعودية واليمن ومصر التي تراجعت عائداتها من الرسوم على التجارة عبر قناة السويس.

وكان نشاط القطاع الخاص ضعيفاً في معظم الدول العربية، ممّا أدّى إلى نموّ اقتصادي متدنّي في ظل ضعف الاستثمار العمومي نتيجة لضعف الحيز المالي وزيادة الدين العام في أغلبها. ونتيجة لذلك تراجعت نسبة النمو الاقتصادي في الدول العربية

شكل (2- 1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية (2013 - 2023)



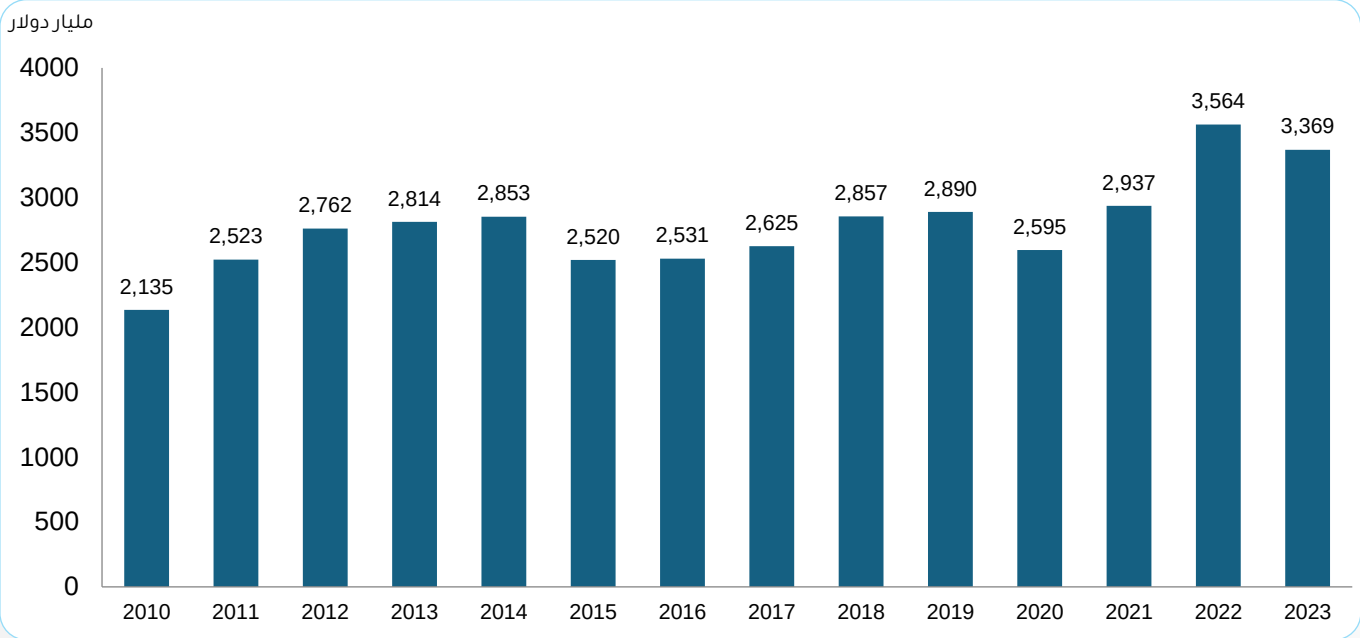
المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات معدّي التقرير بناء على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القطري بالعملات الوطنية وبالأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس (2015) وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس.

مدفوعة بالإصلاحات الرامية إلى تنويع الهيكل الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص. وقد انخفض نمو ناتجها المحلي الإجمالي من 6.6 في المائة عام 2022 إلى 0.8 في المائة في عام 2023، وارتفع الناتج في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن نفس المجموعة، بنسبة 0.6 في المائة فقط في عام 2023 مقابل 7.2 في المائة في عام 2022.

غير النفطية، من حوالي 3.5 في المائة في عام 2022 إلى 0.5 في المائة في عام 2023.

وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة حوالي 3,369 مليار دولار عام 2023 بعد أن كان حوالي 3,564 مليار دولار خلال عام 2022، أي مسجلاً تراجعاً بحوالي 5.5 في المائة، (الملحق (2/2) والشكل (2-2)).

شكل (2- 2): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية (2010 - 2023)



المصدر: الملحق (2/2).

وعلى مستوى النمو بالأسعار الثابتة في الدول العربية فرادى، تبرز ليبيا وجيبوتي والمغرب كدول ارتفعت فيها نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 18.5 و3.0 و1.9 نقطة مئوية على التوالي، مدفوعة بتوسع الإنتاج النفطي في ليبيا وبتحسن نشاط عدد من القطاعات الاقتصادية في الدول الأخرى كالقطاع الزراعي في المغرب. أما الدول التي عرفت تراجعاً هامًا لنشاطها الاقتصادي بالمقارنة مع عام 2022 فهي السودان بحوالي 15.8 نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي وفلسطين والكويت (9.5 نقطة مئوية)، والعراق (9.0 نقاط مئوية)، والسعودية (8.5 نقطة مئوية)، وعُمان (8.3 نقطة مئوية)، والإمارات (3.9 نقطة مئوية). وفيما عدا السودان وفلسطين المتعرضتين لتأثيرات النزاع الداخلي والحرب على قطاع غزة تباعاً، فإن تراجع النمو الاقتصادي في باقي الدول المذكورة سابقاً يعود خاصة لتراجع القطاعات الاستخراجية. وقد شهدت ليبيا، وجيبوتي، والجزائر وموريتانيا أعلى معدلات نمو للناتج في عام 2023 بنسب 10.2، و6.9، و4.1، و4.1 في المائة تباعاً، (الجدول (2-1)).

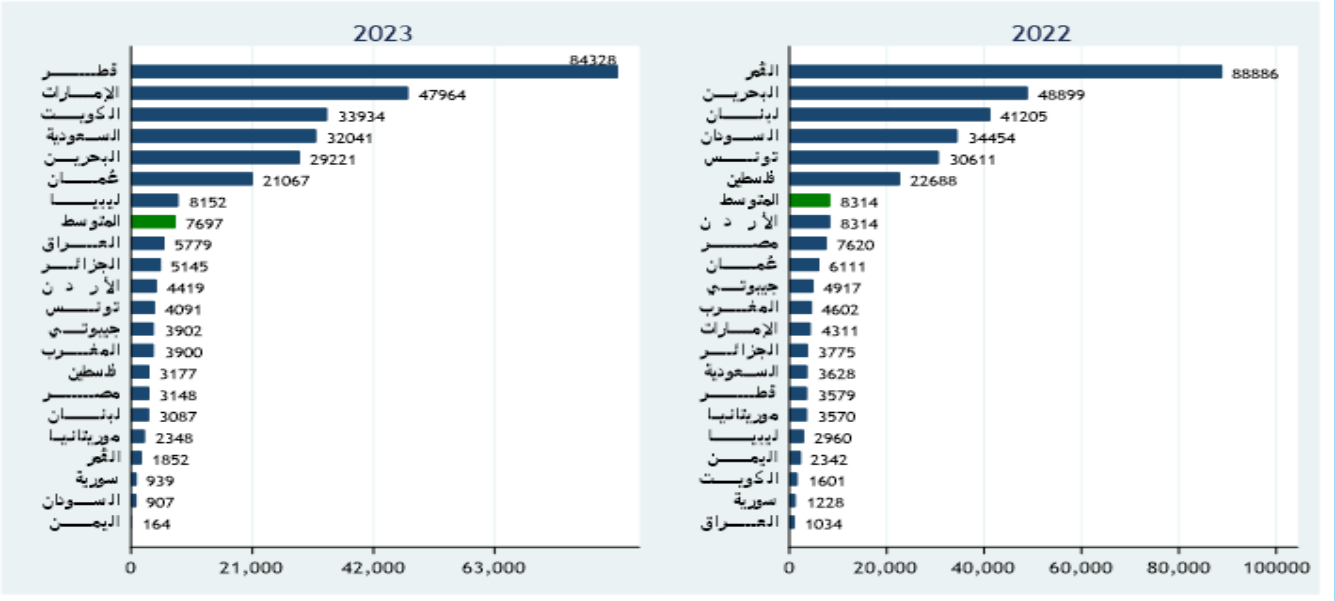
وانخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية بنسبة 7.4 في المائة، من حوالي 8,314 دولاراً في عام 2022 إلى حوالي 7,697 دولاراً عام 2023 (الشكل (2-3)). وتراوحت قيمته في عام 2023 بين حوالي 84.3 ألف دولار للفرد في قطر وحوالي 164 دولاراً للفرد في اليمن. وانخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة خلال عام 2023 في الدول العربية كمجموعة بحوالي 2.0في المائة، بعد ارتفاعه في عام 2022 بحوالي 4.4 في المائة. وشهدت السودان أعلى نسبة تراجع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 21 في المائة يليها الكويت وفلسطين بنسبة 10.8 في المائة و7.7 في المائة على التوالي (الجدول رقم (2-1)).

جدول (2- 1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2022 و2023)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار		معدل نمو الناتج المحلي للفرد	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022	2023
الأردن	2.4	2.6	5.1	4.4	5.1	4.4	0.2	0.7
الإمارات	7.5	3.6	21.1	2.3	21.1	2.3	3.2	0.7-
البحرين	4.5	3.0	14.3	1.3-	14.3	-1.3	3.1	-0.4
تونس	2.6	0.4	5.8	8.9	-4.8	8.6	2.2	0.2
الجزائر	3.6	4.1	27.3	1.7	20.9	6.4	1.8	2.4
جيبوتي	3.9	6.9	8.5	8.8	8.5	8.8	2.7	5.7
السعودية	7.5	-0.8	26.8	-3.7	26.8	-3.7	3.0	-4.3
السودان	-2.5	-18.3	114.8	-9.6	59.6	-24.2	-5.0	-21.0
سورية	-0.9	-4.0	103.0	112.0	61.1	-7.0	-3.3	-6.4
العراق	7.0	-2.0	32.9	-12.0	32.9	-3.0	4.4	4.6-
عُمان	9.6	1.3	28.2	-2.8	28.2	-2.8	0.6	3.3-
فلسطين	4.1	-5.4	5.8	-9.1	5.8	-9.1	1.6	7.7-
قطر	4.9	1.6	31.5	-3.5	31.5	-3.5	8.2	0.1-
القمر	2.6	3.0	13.8	14.0	1.2	17.8	0.7	1.2
الكويت	5.9	-3.6	25.8	-10.7	23.9	-11.0	9.7	-10.8
لبنان	-2.7	-2.6	86.3	184.7	-3.4	1.7	0.8-	0.1-
ليبيا	-8.3	10.2	28.2	9.0	20.2	8.8	10.1-	8.5
مصر	6.6	3.8	17.7	29.5	12.3	-30.6	5.0	2.3
المغرب	1.5	3.4	4.2	10.0	-7.8	10.3	0.6	2.5
موريتانيا	6.4	4.1	8.7	6.9	11.4	2.7	4.0	1.7
اليمن	-4.5	-4.9	2.1	2.0	-2.2	-36.8	9.6-	7.2-

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2024، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

شكل (2- 3): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار (2022 - 2023)



المصدر: الملحقان (2/2) و(8/2).

2. الخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية

1.2. تطور البيئة المؤسسية والأسواق والهيكل الاقتصادي

تلعب كفاءة الأسواق وتطور المؤسسات دوراً مهمّاً في تحفيز الاستثمار وتجديد الهيكل الاقتصادي، والرفع من كفاءته وقدرته على المنافسة محلّياً وفي الأسواق العالمية. واستناداً إلى مؤشر الابتكار العالمي لعام 2023 يظهر أن غالبية الدول العربية الثلاث عشرة المشمولة بالإحصاءات، تعاني من ضعف تطور المؤسسات والأسواق كما يتوضح ذلك من الشكل (2-4)-ب. فقد حصلت كل من الإمارات وقطر والبحرين والسعودية والأردن وعُمان، على أعلى من 50 من مائة تباعاً حسب ترتيب مؤشر تطور المؤسسات. أمّا فيما يخصّ تطور الأسواق، فما عدا الإمارات التي حصلت على 51.6 من مائة، سجل مؤشر باقي الدول العربية أقل من 27 من مائة. وكما هو متوقع اقترن مدى تطور الأسواق والمؤسسات في الدول العربية بمدى تطور الهيكل الاقتصادي، وهو ما تبينه العلاقة الإحصائية القوية البارزة في الشكل (2-4)-أ.

وحلت الإمارات والسعودية في طليعة الدول العربية ذات الهيكل الاقتصادي المتطور. وبالمقارنة مع مستوى تطور الأسواق والمؤسسات لباقي الدول العربية، يمكن لموريتانيا والجزائر أن تعزز تطور هيكلهما الاقتصادي بسرعة أكبر والالتحاق بمتوسط بقية الدول العربية.

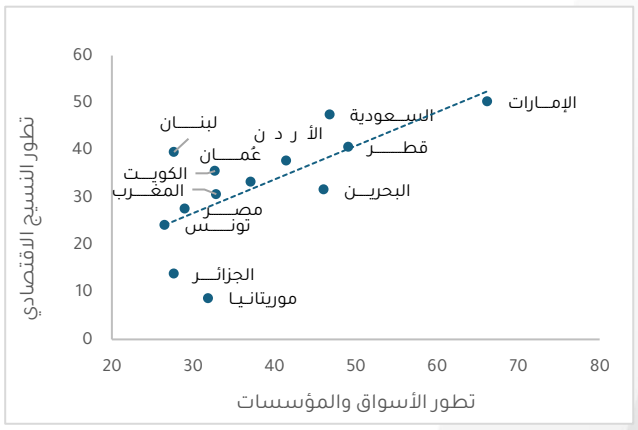
2.2. تطور الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

يُمكّن مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic Complexity Index)[1] من قياس مدى تطور اقتصادات الدول العربية من حيث القيمة المضافة ومدى اعتمادها على المعارف المتراكمة. ويبين الشكل (2-5) وجود سبع دول عربية (السعودية، والبحرين، وتونس، ولبنان، والكويت، والإمارات، والأردن) من بين خمس عشرة دولة عربية، في النصف الأول من جملة الدول 133 المشمولة بالمؤشر لعام 2021 وهو ما يدل على تنوع نسيجها الاقتصادي وتطور هيكله بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى.

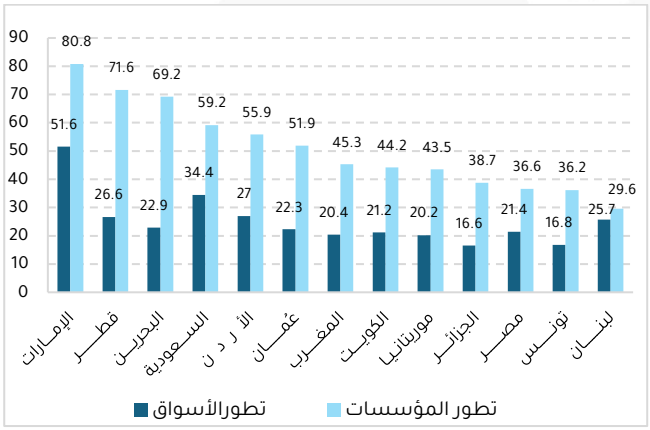
وعلى مستوى مجمل الدول العربية، اقترن التحسن النسبي في تطور الهيكل الاقتصادي من حيث

شكل (2- 4): تطور البيئة المؤسسية والأسواق و الهيكل الاقتصادي في الدول العربية

(أ)



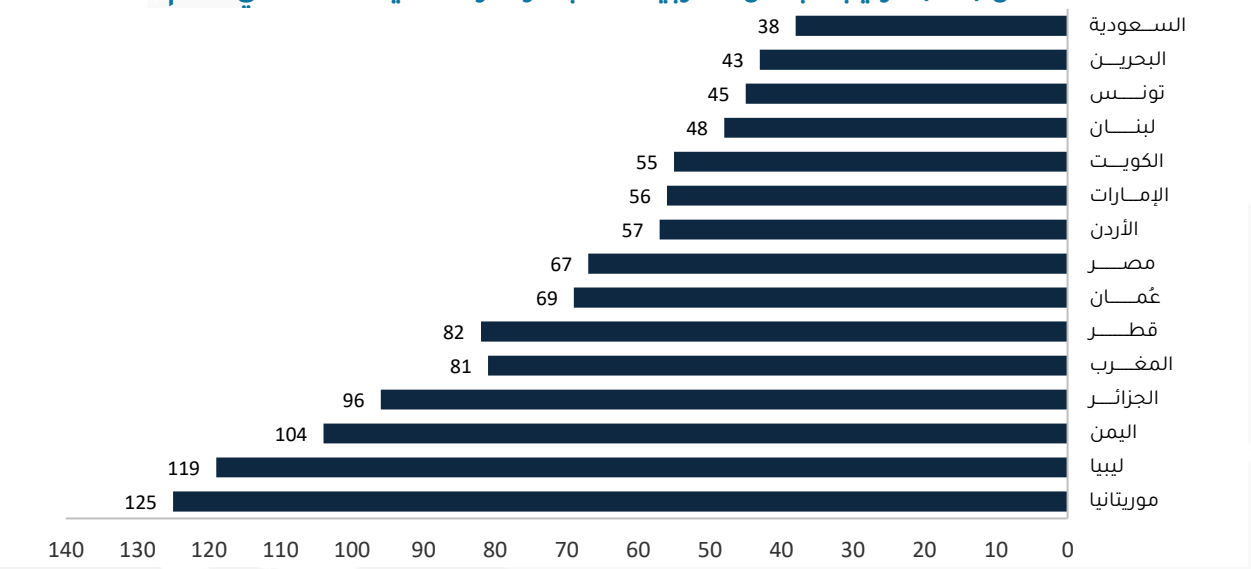
(ب)



المصدر: معدّو التقرير اعتمادا على مؤشرات تقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام 2023 (Global Innovation Index).

[1] https://atlas.cid.harvard.edu/glossary يتم حساب قيمة مؤشر التعقيد لدولة ما على أنها المتوسط المرجح لتعقيد السلع التي تتمتع بميزة تفاضلية والتي تصدرها تلك الدولة.

شكل (2- 5): ترتيب البلدان العربية حسب مؤشر التعقيد الاقتصادي لعام 2021



المصدر: معدّو التقرير بالاعتماد على قاعدة البيانات The Atlas of Economic Complexity.

القيمة المضافة من 2010 إلى 2021، مع تراجع هيمنة الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي، حيث انخفضت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية من 32.6 في المائة عام 2010 إلى 22.4 في المائة عام 2021، الجدول (2-2). وأدى تذبذب أسعار النفط وعوائده، ارتفاعاً ثم انخفاضاً، إلى ارتفاع تلك الحصة إلى 29.5 في المائة عام 2022 قبل أن تعاود التراجع إلى 25.4 في المائة في عام 2023. وفي المقابل، نلاحظ ارتفاعاً طفيفاً لحصة الصناعات التحويلية من 10.1 في المائة في عام 2010 إلى 12 و11.7 في المائة على التوالي خلال عامي 2022 و2023. وفي نفس الوقت، تراجعت حصة القطاع الزراعي من 6.1 في المائة في عام 2010 إلى 4.6 في المائة خلال عامي 2022 و2023، نتيجة خاصة للظروف المناخية غير الملائمة، وضعف السياسات الزراعية الكفيلة بمواجهة آثارها السلبية وتطوير القطاع الزراعي. أما بالنسبة إلى قطاع الخدمات، فقد ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل من 42.9 في المائة في عام 2010 إلى 47.4 في المائة في عام 2023.

جدول (2- 2): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2010 و2015 و2021-2023

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي					معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية *		
	2010	2015	2021	2022	2023	2015-2010	2022-2021	2023-2022
قطاعات الإنتاج السلعي منها:	**56.5**	**46.5**	**47.8**	**54.1**	**50.4**	**0.6-**	**37.7**	**12.0-**
الزراعة	6.1	6.0	5.1	4.6	4.6	2.8	11.0	6.0-
الصناعات الاستخراجية	32.6	20.7	22.4	29.5	25.4	5.7-	60.3	18.6-
الصناعات التحويلية	10.1	10.8	11.4	12.0	11.7	4.9	28.0	7.8-
باقي قطاعات الإنتاج	7.7	9.0	8.9	8.0	8.7	6.8	8.5	2.8
إجمالي قطاعات الخدمات، منها:	**42.9**	**52.8**	**49.3**	**44.0**	**47.4**	**7.8**	**8.7**	**1.8**
الخدمات الحكومية	10.1	12.7	12.3	10.7	11.7	8.4	5.9	3.0
صافي الضرائب غير المباشرة	**0.6**	**0.7**	**2.9**	**1.9**	**2.3**	**8.3**	**15.8-**	**9.8**
الناتج المحلي الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**3.4**	**21.7**	**5.5-**

المصدر: الملحقان (3/2) و (4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

3. النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية ومساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج

1.3. نمو أهم القطاعات الاقتصادية

تباينت معدلات النمو بالأسعار الثابتة بين مختلف القطاعات في الدول العربية في عام 2023، (الشكل (2-6)). فقد تراجع نمو قطاع الزراعة بنسبة 5.2 في المائة في الدول العربية، نظراً إلى الظروف المناخية غير المناسبة في اقتصادات عدد من الدول كتونس والعراق وسورية، والنزاع الدائر في السودان، والحرب على فلسطين الدائرة في قطاع غزة والتي أثرت كذلك على القطاع الزراعي في جنوب لبنان الذي يحتوي ما يقارب خمس الأراضي الزراعية للدولة. وتراوحت معدلات التراجع في ثماني دول عربية بين 1.0 في اليمن و41.0 في المائة في السودان. ونما القطاع الزراعي في باقي الدول بنسب تراوحت بين 1.6 في المائة في المغرب و7.6 في المائة في قطر.

أما قطاع الصناعات الاستخراجية فقد تراجع بنسبة 3.7 في المائة. فمن ناحية شهد هذا القطاع انكماشاً في أغلب الدول العربية المصدرة للنفط كالسعودية بنسبة 9.0 في المائة والعراق بنسبة 4.5 في المائة والكويت بنسبة 4.3 في المائة نظرا لانخفاض أسعار النفط والتخفيض الطوعي للإنتاج في إطار اتفاق أوبك+. ومن ناحية أخرى، نما قطاع الصناعات الاستخراجية في 10 دول عربية بنسب تراوحت بين 0.4 في المائة في عُمان و17.5 المائة في ليبيا بعد استئناف إنتاج عدد من الحقول المتعطلة فيها في العام السابق. كما انخفض ناتج قطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة بنسبة 1.5 في المائة، مدفوعاً بانكماشه في 8 دول عربية، وخاصة في السودان بنسبة 41.0 في المائة وموريتانيا بنسبة 13.3 في المائة[1]. وشهد قطاع التجارة استمرار وتيرة النمو المُحقق عامي 2021 و2022 حيث نما بنسبة 5.9 في المائة، نتيجة لارتفاع ناتجه بالأسعار الثابتة في 16 دولة عربية بنسب نمو تراوحت بين حوالي 1.0 في المائة في لبنان و12.0 في المائة في مصر. ويرجع النمو المهمّ في مصر إلى انتعاش القطاع السياحي وتأثيره الإيجابي على قطاع التجارة والمطاعم. وفي المقابل تراجع قطاع التجارة في باقي الدول وخاصة في اليمن بنسبة 13.3 في المائة وسورية بنسبة 6.5 في المائة. وشهد الناتج في قطاع التمويل ارتفاعاً بالأسعار الثابتة بنسبة 7.0 في المائة، نتيجة لنموه في 17 دولة عربية، بمعدلات تراوحت بين 0.9 في المائة في السودان و14.3 في المائة في الإمارات، وتراجع ناتجه في ولبنان واليمن وسورية والكويت بنسب تراوحت بين 0.7 في المائة و6.0 في المائة. كما سجل قطاع الخدمات الاجتماعية تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.4 في المائة. ففي حين نما في 12 دولة عربية بنسب تراوحت بين 0.3 في المائة في ليبيا و7.7 في المائة في جيبوتي، تراجع في باقي الدول بنسب كانت أدناها 10.0 في المائة في سورية.

2.3. مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في النمو الاقتصادي

تراجعت المساهمة السلبية للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج[2] في النمو الاقتصادي للدول العربية إلى 0.1 في المائة في عام 2023 وهو ما يعد تطوراً لافتاً بالمقارنة مع متوسط مساهمتها "بالسالب" البالغ حوالي 2.8 في المائة خلال الفترة 2010-2022. وتشير تقديرات قاعدة البيانات The Conference Board إلى أن مساهمتها كانت إيجابية خلال تلك الفترة في بلدين عربيين فقط وهما مصر بنسبة 0.3 في المائة والإمارات العربية المتحدة بنسبة 0.1 في المائة. أما بالنسبة إلى عام 2023، فأشارت التقديرات لشهر أبريل 2023، أن مساهمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كانت إيجابية في 9 بلدان من البلدان العربية السبعة عشر المشمولة بقاعدة البيانات. وكانت أعلى مساهماتها بليبيا بنسبة 15.3 في المائة تليها الإمارات بنسبة 2.2 في المائة. أما

[1] يبين فصل القطاع الصناعي أهم العوامل التي أثرت في مختلف الصناعات التحويلية في البلدان العربية، ومن أهمها تأثير الأزمة الروسية-الأوكرانية على سلاسل الإمداد العالمية، وعلى أسعار الطاقة والمواد الأولية.

[2] يمثل تطور الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أحد أهم محركات النمو الاقتصادي وهو يرتكز على تحسين كفاءة استعمال عوامل الإنتاج وكذلك على الابتكار التكنولوجي.

شكل (2- 6): معدلات نمو أهم القطاعات بالأسعار الثابتة في الدول العربية 2023



المصدر: قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

مساهماتها السلبية في النمو في باقي الدول العربية، فتراوحت بين 7.7 في المائة في سورية و0.3 في المائة في مصر.

4. الأسعار والتضخم وتطور أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي

1.4. الأسعار والتضخم

شهد متوسط معدل ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين[1] تراجعًا طفيفًا في الدول العربية في عام 2023 حيث بلغ 18.3 في المائة مقابل 18.5 في المائة في عام 2022، نتيجة لاستقرار أسعار السلع الأساسية ومنها المواد الغذائية (مثل القمح والذرة والزيوت النباتية) في عام 2023، بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته خلال عام 2022. كما ساهم رفع أسعار الفائدة خلال عام 2023 من التحكم في الضغوط التضخمية. ولكن هذا لا يعكس زيادة وتيرة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في 6 دول وخاصة في لبنان والسودان ومصر وسورية بزيادة بلغت حوالي 50.1 و32.7 و15.9 و13.8 نقطة مئوية على التوالي. ومن بين أهم العوامل التي أدت إلى ذلك، تراجع قيمة صرف العملات الوطنية مقابل الدولار في عدد من الدول العربية. ويشار إلى أن الدعم الحكومي للمواد الغذائية ارتفع في الجزائر والعراق وليبيا، وفي المقابل انخفض في غالبية باقي الدول العربية نتيجة لتراجع أسعار المواد الغذائية بالمقارنة مع مستواها القياسي الذي شهدته في عام 2022. وتسعى تونس والمغرب إلى تحسين كفاءة الدعم الحكومي بتوجيهه إلى مستحقيه من الفئات الضعيفة.

[1] المرجح بحصص الدول في الاستهلاك العائلي.

وشهدت معدلات التضخم خلال عام 2023 مستويات مرتفعة خاصة في كل من لبنان (221.3 في المائة) والسودان (171.5 في المائة)، وسورية (116.2 في المائة) واليمن (25.3 في المائة)، في ظل الصعوبات والظروف التي تمر بها هذه الدول، وفي مصر (24.4 في المائة) في ظل التراجع الحادّ لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار. وباستبعاد الدول الخمس المذكورة أعلاه، فإن متوسط معدلات التضخم في باقي الدول العربية في عام 2023 بلغ حوالي 3.5 في المائة بالمقارنة مع متوسط قُدر بنحو 4.5 في المائة خلال السنة السابقة. وتراوحت معدلات التضخم بين 0.1 في المائة في البحرين، وحوالي 9.3 في المائة في كل من تونس والجزائر، (الشكل (2-7)).

2.4. تطور أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي

تباين نمو أهم بنود الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المحلية الثابتة[1] في عام 2023 في الدول العربية، نتيجة للاختلافات في هيكلة اقتصاداتها وميزانيات حكوماتها، (الشكل (2-8)).

الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي

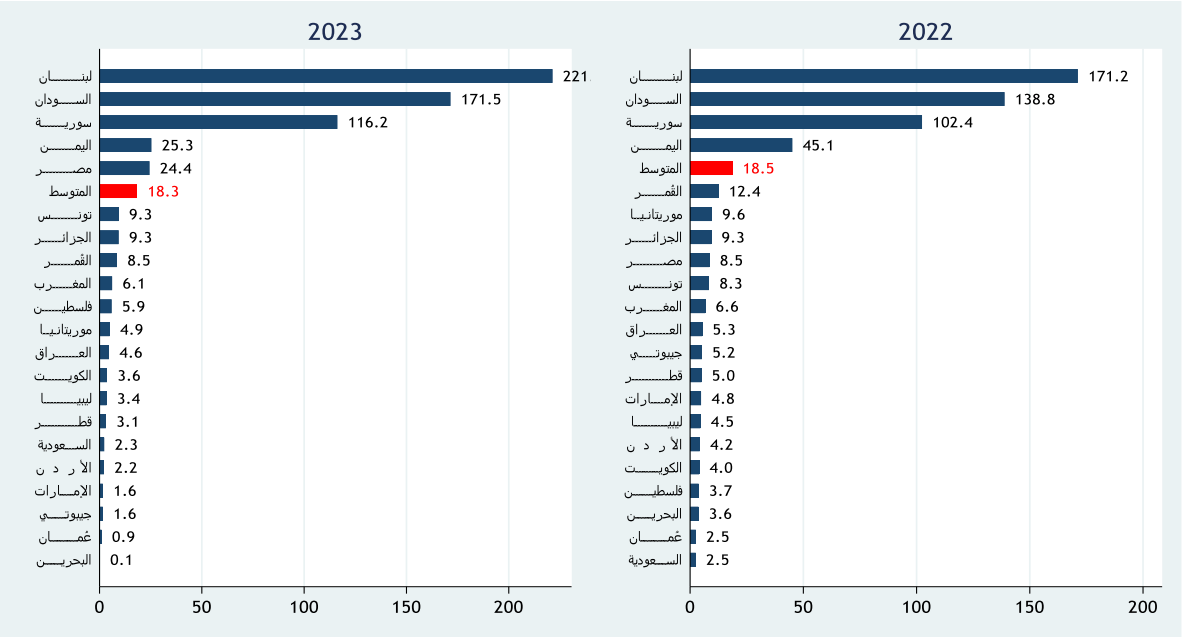
سجل الاستهلاك العائلي نمواً موجباً في 15 دولة، حيث تراوح بين 0.1 في المائة في الكويت و7.5 في المائة في قطر. وفي المقابل، تراجع بنسبة 66.7 في المائة في السودان، وفي اليمن بنسبة 17.3 في المائة، وفي لبنان بنسبة 9.7 في المائة، والعراق بنسبة 0.7 في المائة. ومثل الاستهلاك العائلي حوالي 73.2 في المائة من إجمالي الاستهلاك بالنسبة لمجمل الدول العربية في عام 2023. أما بقية النسبة البالغة 26.8 في المائة فكانت للاستهلاك الحكومي الذي ارتفع في 11 دولة عربية. وسجلت قطر أعلى نسبة نمو بلغ نحو 17.6 في المائة، تليها ليبيا بحوالي 15.9 في المائة. وفي المقابل تراجع الاستهلاك الحكومي بشكل واضح في السودان بنحو 27.4 في المائة، يليه سورية وفلسطين بحوالي 15.3 في المائة و7 في المائة على التوالي.

الاستثمار والادخار

تواصل تعثر نمو الاستثمار في أغلب الدول العربية بل وعرف تراجعاً في 9 دول وكان ذلك في أغلبها نتيجة لانكماش الاستثمار الحكومي في ظل ضيق الحيز المالي وارتفاع مستوى الدين العام. وشهد الاستثمار انخفاضاً بالأسعار الثابتة خلال عام 2023 في العراق بحوالي 76.3 في المائة، وفي السودان ولبنان وتونس ومصر و واليمن وفلسطين وجيبوتي والمغرب بنسب تراوحت بين 1.5 في المائة و 65.7 في المائة بعد أن كان تراجع في 10 منها خلال عام 2022.

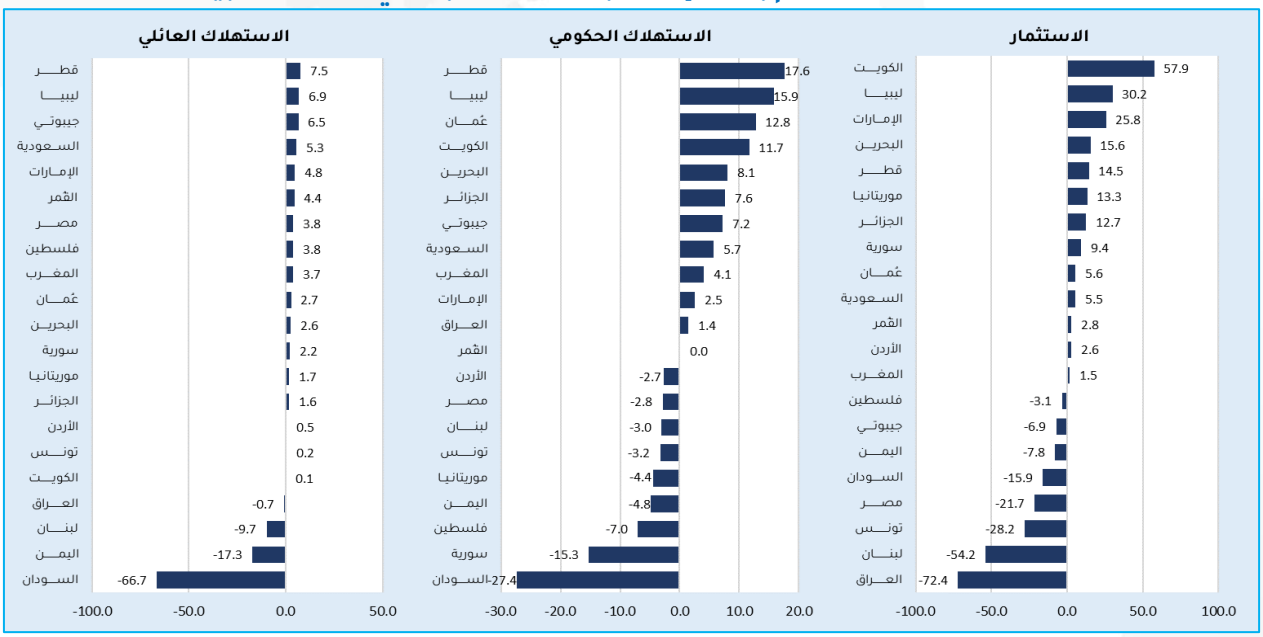
[1] لتقدير القيم بالأسعار الثابتة المحلية، تم تخفيض الاستهلاك العائلي باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين، وتخفيض الاستهلاك الحكومي والاستثمار، باستخدام مخفض الناتج.

شكل (2- 7): مُعدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (2022 - 2023)



المصدر: النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

شكل (2- 8): معدلات نمو أهم بنود الإنفاق بالأسعار الثابتة في الدول العربيّة، 2023

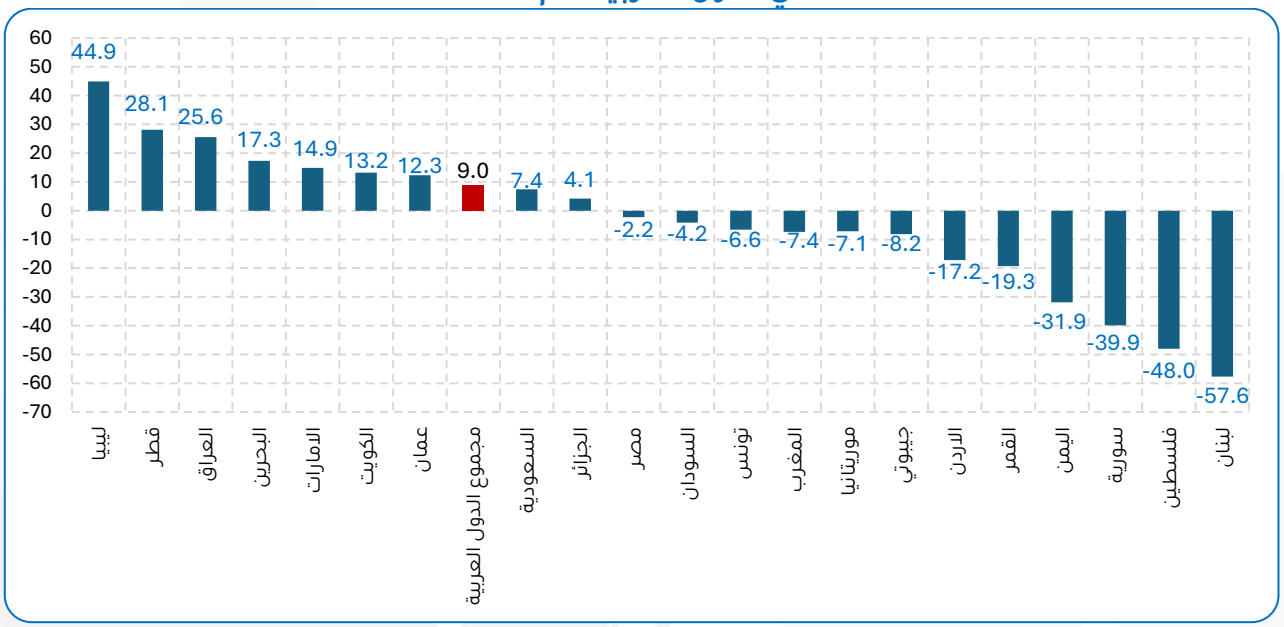


المصدر: قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

في المقابل حققت ليبيا أعلى نسبة نمو للاستثمار بنحو 24.6 في المائة تليها الكويت والبحرين بحوالي 20.9 في المائة، و 15.0 في المائة على التوالي.

وبلغ متوسط معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) في الدول العربية خلال عام 2023 حوالي 25.6 في المائة. وتراوحت المعدلات القصوى بين حوالي 37.7 في المائة في الجزائر، و1.3 في المائة في ليبيا، مع معدل استثمار أقل من المتوسط في 12 دولة عربية.

شكل (2- 9): فائض الادخار المحلي: الفرق بين نسبة الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2023



المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحق (5/2).

وبلغ متوسط معدل الادخار (نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي) في الدول العربية خلال عام 2023 حوالي 34.5 في المائة. وتراوحت معدلات فائض الادخار المحلي بين حوالي 44.9 في المائة في ليبيا، وسالب 57.6 في المائة في لبنان، مع معدل ادخار أقل من المتوسط البالغ 9.0 في المائة، في 14 دولة عربية، وهي دول غير نفطية، ما عدا السعودية التي بلغ فائض الادخار بها 7.4 في المائة (الشكل (2-9)). ويعكس فائض الادخار السالب في 12 دولة عربية احتياجها للتمويل الخارجي من أجل سد فجوة الموارد.

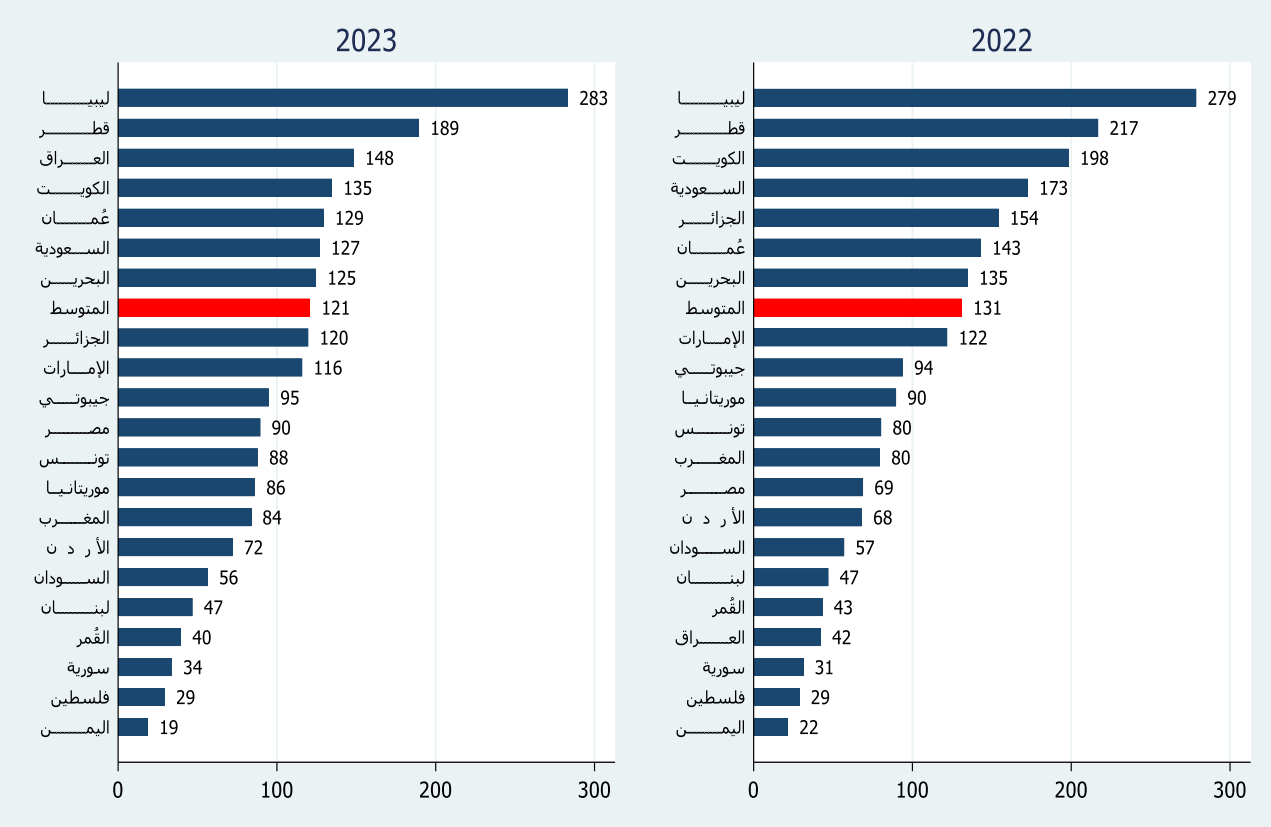
3.4. الصادرات والواردات من السلع والخدمات وفجوة الموارد

تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات في 12 دولة عربية بينما شهدت تحسنها في 9 دول. وغالبية الدول التي شهدت تراجعاً مهماً هي الدول المصدرة للنفط، ما عدا ليبيا والعراق، نتيجة لانخفاض أسعارهما وعوائد صادراتهما (الشكل 2-10). وارتفعت قيمة صادرات السلع والخدمات بالأسعار الجارية من حوالي 1,674.8 مليار دولار في عام 2022 إلى حوالي 1,746.4 مليار دولار في عام 2023. وفي المقابل، ارتفعت قيمة الواردات خلال نفس الفترة من حوالي 1,277.7 مليار دولار إلى حوالي 1,444.8 مليار دولار. ونتيجة لذلك، انخفض متوسط نسبة تغطية الصادرات العربية إلى إجمالي الواردات العربية من السلع والخدمات من حوالي 131.1 في المائة في عام 2022 إلى حوالي 120.9 في المائة في العام 2023.

ويُشار إلى أن الحرب على قطاع غزة والتوترات في البحر الأحمر أثرت على حركة التجارة الخارجية للدول العربية انطلاقاً من نوفمبر 2023، فتقلص حجم تجارة البضائع في الموانئ المطلة على البحر الأحمر كميناء العقبة في الأردن وميناء جدة في السعودية.

وانخفضت حصة صافي الصادرات من السلع والخدمات إلى الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (فجوة الموارد)، بالمقارنة مع عام 2022، حيث بلغت نحو 9.0 في المائة مقابل 11.1 في المائة في عام 2022. كما تراجعت بصفة طفيفة حصة الاستثمار الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي من 26.5 في المائة إلى 25.6 في المائة خلال نفس الفترة، واقترن ذلك بارتفاع حصة الاستهلاك النهائي (الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي) من 62.3 في المائة إلى 65.5 في المائة. الجدول (2-3).

شكل (2- 10): نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية (2022 و 2023) (نسبة مئوية)



المصدر: النسب المحسوبة من بيانات الملحقين (5/2) و (6/2).

جدول (2- 3): هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الانفاق 2010 و2015 و2021-2023

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي						معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية *		
	2010	2015	2021	2022	2023	2010-2015	2021-2022	2022-2023
الاستهلاك النهائي:	59.8	71.2	69.1	62.3	65.5	7.0	9.8	0.7-
الاستهلاك العائلي	44.3	51.4	51.2	46.3	48.0	6.5	10.2	2.1-
الاستهلاك الحكومي	15.5	19.8	17.9	16.0	17.5	8.5	8.6	3.2
الاستثمار الإجمالي	27.8	28.8	24.2	26.5	25.6	4.1	33.7	9.0-
فجوة الموارد	12.4	0.0	6.7	11.1	9.0	**	**	**
صادرات السلع والخدمات	50.1	41.4	43.6	47.0	51.9	0.5-	31.1	4.3
واردات السلع والخدمات	37.7	41.4	36.9	35.8	42.9	5.3	18.2	13.1
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	3.4	21.7	-5.5

المصدر: الملحقان (5/2) و (6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

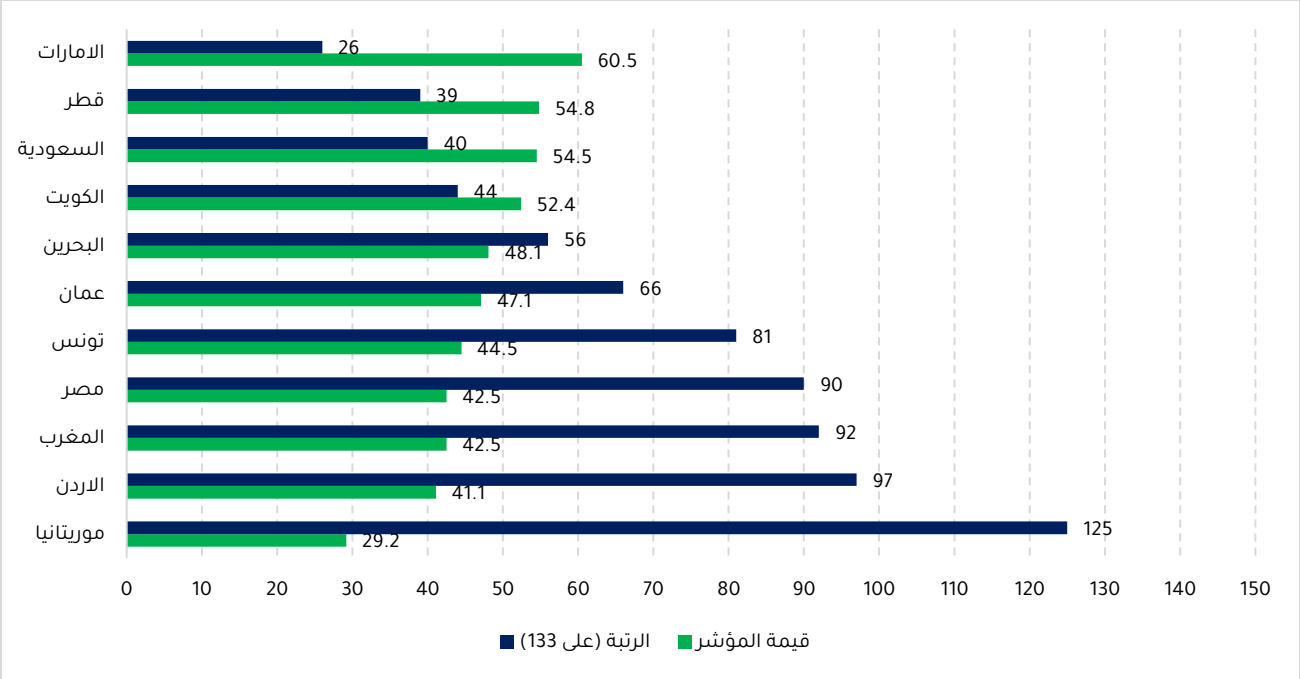
* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

5. واقع اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة في الدول العربية

1.5. تطور اقتصاد المعرفة

يمكن تبين أوضاع الاقتصادات العربية فيما يخص مقوّمات اقتصاد المعرفة[1] بالاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي لعام 2023[2] والذي شمل 11 دولة عربية. ويُستنتج من الشكل (2-11) تقدم الإمارات، ووجود باقي دول مجلس التعاون الخليجي في النصف الأول من الترتيب العالمي، برتب تتراوح بين 26 و66 من بين 133 دولة مدرجة بالمؤشر. بينما تتراوح رتب الدول الخمس الأخرى والمشمولة بالمؤشر بين الرتبة 81 لتونس والرتبة 125 لموريتانيا. كما يبين الشكلين (2-12-أ و2-12-ب) ترتيب الدول العربية فيما يخص المكونات الرئيسية للمؤشر والتي تعكس أهم مقومات اقتصاد المعرفة. ويتبين وجود عدد من الدول العربية في مراتب متقدمة فيما يخص مكوني "التعليم ما قبل الجامعة" و"التعليم التقني والتدريب المهني" و"تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" و"الاقتصاد". وفي المقابل تأخرت غالبية الدول العربية فيما يخص مكون "البيئة التمكينية"، بينما مازال تطور مقوّم "البحث والتطوير والابتكار" غير كافٍ في غالبية الدول العربية ومقوّم "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" ضعيف التطور في العديد منها.

شكل (2- 11): تطور مقومات اقتصاد المعرفة في الدول العربية من خلال مؤشر المعرفة العالمي لعام 2023



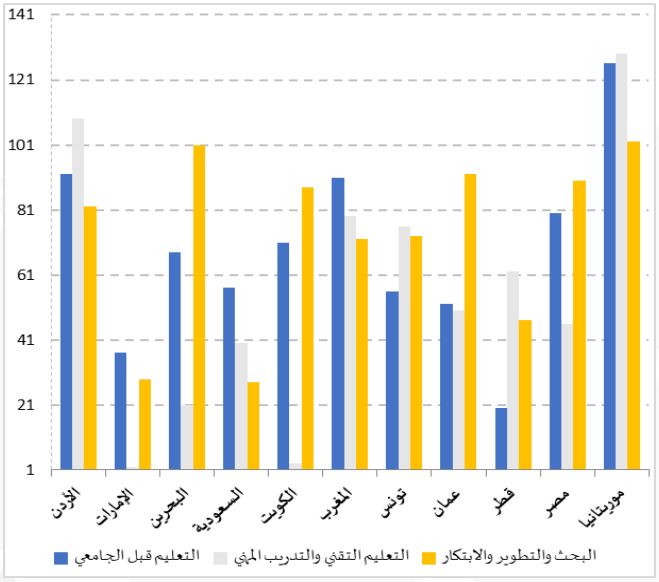
المصدر: مؤشر المعرفة العالمي لعام 2023.

[1] يعتبر الاقتصاد القائم على المعرفة والمنتج للتكنولوجيا من خصائص المرحلة الثالثة من التطور الاقتصادي. فالاقتصادات تصنف حسب ثلاث مراحل للتطور. في المرحلة الأولى يرتكز الاقتصاد على الموارد الطبيعية ويكون القطاع الخاص ضعيفاً، ويمثل تراكم عوامل رأس المال المادي والعمل، المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. أما في المرحلة الثانية، فيتطور القطاع الخاص، ويتحسن أداء الأسواق، ويتطور النظام المالي، وينفتح الاقتصاد على الأسواق العالمية محفّزا الفرص التجارية والاستثمارية (تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2008).

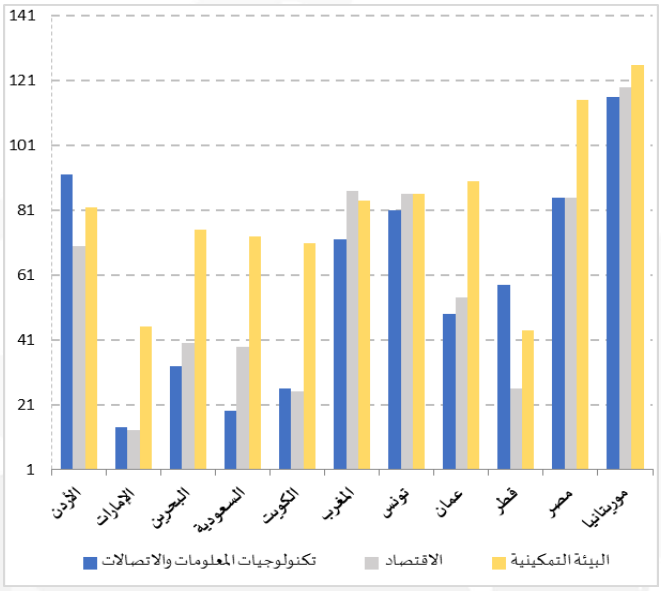
[2] المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المكتب الإقليمي للدول العربية، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة (2023). مؤشر المعرفة العالمي 2023. https://www.knowledge4all.com .

شكل (2- 12): واقع الدول العربية فيما يخص مقومات اقتصاد المعرفة لعام 2023 (الرتبة على 133)

(أ)



(ب)

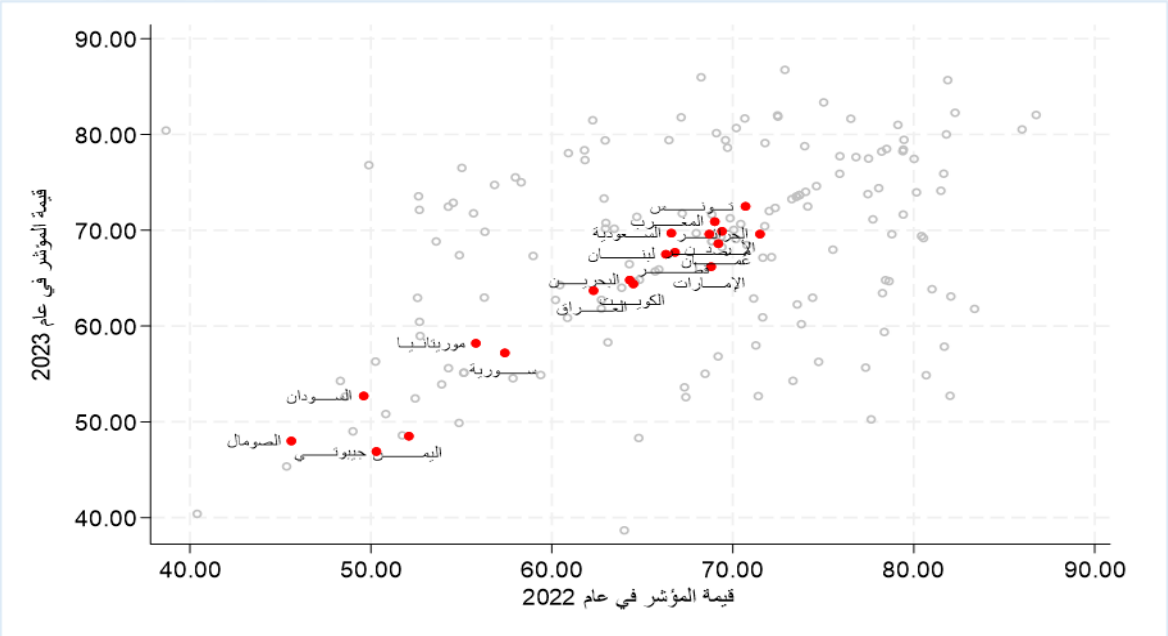


المصدر: معدّو التقرير بالاعتماد على مؤشر المعرفة العالمي لعام 2023.

2.5. واقع التنمية المستدامة

تحسّن مؤشر التنمية المستدامة لعام 2023 بالمقارنة مع عام 2022 بالنسبة إلى 11 دولة عربية من بين الـ 19 مشمولة بالمؤشر كما يبينه الشكل (2-13). وعلى الرغم من ذلك، يبرز تقرير التنمية المستدامة لعام 2023 وجود دولة عربية واحدة في الثلث الأول من ترتيب 166 دولة مشمولة بمؤشر تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي تونس (58). وجاءت الدول التالية في الثلث الثاني من الترتيب وهي على التوالي المغرب (70)، والجزائر (71)، والأردن (77) والإمارات (79) ومصر (81) وعُمان (90) والسعودية (94) ولبنان (95) وقطر (100) والعراق (105) والكويت (108) والبحرين (111). بينما حلّت باقي الدول العربية في المراكز الخمسة عشر الأخيرة من الترتيب، وتأخرت خاصة الدول التي تعاني من أوضاع داخلية غير مواتية على غرار اليمن (163) والصومال (162) والسودان (160) وجيبوتي (154). وللمساهمة في معاضدة جهود الدول العربية الساعية إلى الإسراع في إنجاز أهداف التنمية المستدامة أطلقت في عام 2023، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع اتحاد المصارف العربية، مبادرة تمويل تهدف إلى حشد تريليون دولار لدعم التحولات الرئيسية في ست مجالات وهي: الحماية الاجتماعية، والطاقة، والتعليم، والنظم الغذائية، والتحول الرقمي، والتنوع البيئي، والحفاظ على الطبيعة. ويبين الشكل (2-14) مستوى الجهود المبذولة خلال عام 2023 من طرف الدول العربية لتحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة، حيث يُستنتج أن أكبر الجهود وجِّهت في المنطقة نحو تحقيق الأهداف 12 و9 وهي الخاصّة بـ "الاستهلاك والإنتاج المسؤولان"، و " الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية". وفي المقابل، تراجعت الجهود من أجل تحقيق الأهداف 15 و16 التي تخصّ "الحياة في البرّ" و" السلام والعدل والمؤسسات القوية".

شكل (2- 13): التقدم المحرز للدول العربية خلال عام 2023 في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمقارنة مع عام 2022



المصدر: معدّو التقرير بالاعتماد على تقريري التنمية المستدامة لعامي 2022 و2023[1].

شكل (2- 14): التغير المحقق خلال عام 2023 في تحقيق الدول العربية لمختلف أهداف التنمية المستدامة

	الرتبة من بين 166 دولة	قيمة المؤشر الاجمالي	القضاء على الفقر	القضاء التام على الجوع	الصحة الجيدة والرفاه	التعليم الجيد	المساواة بين الجنسين	المياه النظيفة والنظافة الصحية	طاقة نظيفة وأسعار معقولة	العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	الحد من أوجه عدم المساواة	مدن ومجتمعات محلية مستدامة	الاستهلاك والانتاج المسؤولان	العمل المناخي
الأردن	77	69.9													
الإمارات	79	69.7													
البحرين	111	63.7													
تونس	58	72.5													
الجزائر	71	70.8													
جيبوتي	150	52.7													
السعودية	94	67.7													
السودان	160	48.5													
سورية	130	58.2													
الصومال	162	48													
العراق	105	64.8													
عمان	90	68.6													
فلسطين															
قطر	100	66.2													
القمر	154	51.7													
الكويت	108	64.4													
لبنان	95	67.5													
ليبيا															
مصر	81	69.6													
المغرب	70	70.9													
موريتانيا	133	57.2													
اليمن	163	46.9													



المصدر: معدّو التقرير بالاعتماد على تقرير التنمية المستدامة لعام 2023.

[1] Sustainable Development Report (sdgindex.org).

6. التطورات الاجتماعية

1.6. السكان

حجم السكان ومعدل النمو السكاني

تبدو الكثافة السكانية في المنطقة العربية ضعيفة نسبياً بالمقارنة مع سائر الأقاليم الأخرى في العالم، كما يغلب عليها تشتت التجمعات السكانية الريفية وصغر حجمها. ويساهم ذلك في ارتفاع كلفة توفير الخدمات الاجتماعية وإنشاء البنى التحتية الضرورية، كما يحد من توفر اليد العاملة بأجور تنافسية على مستوى الدول النامية الأمر الذي يصعب معه جلب الاستثمارات الخارجية كما حصل في بعض مناطق العالم كالصين والهند وباقي الدول النامية في شرق وجنوب آسيا.

وصل إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2023 إلى حوالي 456 مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي بلغ بحوالي 2 في المائة خلال الفترة (2013-2023)، ويعتبر هذا المعدل، مرتفعاً نسبياً بالمقارنة مع مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسة، عدا أفريقيا جنوب الصحراء[1]. وقد حققت الكويت أعلى معدل نمو سكاني بين الدول العربية بين عامي 2022 و2023 بنحو 8.1 في المائة، كما ارتفع معدل النمو السكاني خلال ذات الفترة في عمان والإمارات والسعودية والبحرين والصومال عن 3.0 في المائة، بينما حققت بعض الدول العربية مثل السودان وسورية والعراق وفلسطين وموريتانيا واليمن معدلات نمو أقل بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الأسرة، حيث تراوح النمو السكاني فيها بين حوالي 2.3 و 2.6 في المائة. وتراوح بين 1.2 في المائة و1.9 في المائة في كل من جيبوتي ومصر وليبيا والجزائر وقطر والقُمر والأردن، ووصل إلى أدنى مستوياته في تونس والمغرب، حيث بلغ حوالي 0.2 و 1.0 في المائة على التوالي، (الملحق (8/2)).

ويعود ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية ككل، بشكل أساسي، إلى ارتفاع مستوى معدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، حيث بلغ معدل الخصوبة أكثر من ثلاثة مواليد لكل امرأة في سن الإنجاب في كل من السودان والعراق وفلسطين والقُمر والصومال واليمن وموريتانيا عام 2023، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والظروف المعيشية الأخرى. أما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فتعود معدلات النمو السكاني المرتفعة، بالأساس، إلى ارتفاع معدلات صافي الهجرة الخارجية.

التوزيع العمري للسكان

تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية النشطة اقتصادياً (15 - 65 سنة) بلغت في العام 2022 حوالي 65.0 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية، بينما بلغت 62.0 في المائة في العام 2010. ولا تزال نسبة الفئة العمرية (15 سنة فأقل) تمثل حوالي ثلث سكان المنطقة، بالرغم من تراجع معدل الخصوبة على مستوى الدول العربية الذي انخفض من 4 أطفال لكل امرأة في سن الإنجاب عام 2000 إلى حوالي 2.6 طفل لكل امرأة عام 2022[2]. ويتفاوت مستوى نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية، إذ يتجاوز 40.0 في المائة في كل من اليمن وموريتانيا والصومال والسودان، (الملحق (9/2)).

ويفرض هذا الواقع الديموغرافي على المنطقة العربية مجموعة من التحديات، أهمها الضغوط على المنظومة التعليمية المتمثلة في تحسين الولوج إلى التعليم مع الارتقاء بنوعيته وتنويع المؤسسات التعليمية، لتشمل التخصصات الفنية والتقنية لتوفير فرص تعليمية تواكب متطلبات أسواق العمل وتقلل من مستويات إقصاء من هم في سن التعليم والتكوين. كما يؤدي اتساع حجم الفئة العمرية (15 سنة فأقل) من السكان إلى زيادة الحاجة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتوسع في برامج رعاية الشباب وخلق فرص العمل الملائمة

[1] البنك الدولي، (2024). "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية".

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023) "تقرير التنمية البشرية"، وقاعدة بيانات البنك الدولي 2024.

لهم، مع توفير السكن اللائق وسائر الخدمات الاجتماعية الأخرى.

التوزيع الجغرافي، الكثافة السكانية، التوزيع الحضري والريفي

تشير البيانات المتاحة لعام 2023 إلى تفاوت كبير في عدد السكان بين الدول العربية، حيث ارتفع في مصر إلى حوالي 105 ملايين نسمة، وبلغ في كل من السودان والجزائر والعراق والمغرب حوالي 48 و 47 و 43 و 37 مليون نسمة على التوالي، بينما قلّ عدد سكان القُمر عن مليون نسمة.

وبلغ متوسط الكثافة السكانية عام 2023، حوالي 33 نسمة في كل كم^2، وتبقى هذه الكثافة السكانية ضعيفة نسبياً إذا ما قورنت بنفس المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية (37 نسمة/ كم^2)، الصين (152 نسمة/ كم^2)، الهند (475 نسمة/ كم^2)، ألمانيا (239 نسمة/كم^2)[1]. وتعتبر الكثافة السكانية الضعيفة إحدى معوقات التنمية في الدول العربية نظراً إلى ارتفاع كلفة الخدمات والبنى الأساسية الناتج عن ذلك. وتتميز البحرين بأعلى كثافة سكانية بين الدول العربية، حيث بلغت في العام 2023 حوالي 2061 نسمة/ كم^2، تليها لبنان 512 نسمة/ كم^2، ثم القُمر 458 نسمة/ كم^2، بينما لا يتجاوز هذا المؤشر في كل من موريتانيا وليبيا حوالي 4 نسمة/ كم^2 لكل منهما.

وبلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2022 حوالي 60 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة مع مثيلاتها، في العام ذاته، على المستوى العالمي والبالغة حوالي 57 في المائة. وفي الدول النامية ودول أفريقيا جنوب الصحراء تبلغ نسبة سكان المناطق الحضرية حوالي 36 في المائة و 42 في المائة على التوالي[2]. وتشير البيانات المتاحة إلى غلبة سكان الحضر على التركيبة السكانية في كل الدول العربية، عدا اليمن ومصر والقُمر والصومال والسودان، (الملحق (9/2)). وتجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان سجلت انخفاضا في كل الدول العربية، عدا مصر وسورية واليمن حيث بقيت تلك النسبة ثابتة منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي. وهو ما يفسر أن المدن في غالبية الدول العربية تعاني الاكتظاظ السكاني، وندرة فرص العمل، وارتفاع معدلات الفقر، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية، وعدم كفاية وملاءمة البنى التحتية.

2.6. المؤشرات التعليمية

يكمن أحد أهم التحديات في مسار التنمية في المنطقة في تواضع نوعية التعليم رغم تعميمه في جميع الدول العربية وارتفاع الإنفاق عليه. ولا يزال ارتفاع نسبة الأمية في العديد من الدول العربية عائقاً أمام زيادة الإنتاجية والتحول نحو اقتصاد المعرفة. كما أن النظم التعليمية تواجه مجموعة من التحديات المجتمعية، أهمها عدم القدرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة من التعليم للأجيال الجديدة. ولذلك، تصطدم النظم التعليمية في مختلف الدول العربية بتحديات الواقع الديموغرافي وضرورة التوازن بين النمو السكاني وتوفير فرص تعليمية جيّدة. وتتفاقم هذه التحديات في ضوء النمو المتواصل للفئات العمرية الصغيرة والشابة، خاصةً في البلدان العربية الأقل ثراءً والتي تقف عاجزة عن تحقيق الاستثمارات الكبيرة، المتعددة والضرورية لتلبية الطلب المتسارع على الخدمات التعليمية ذات النوعية الجيّدة.

ولقد ركزت السياسات التعليمية في الدول العربية بالدرجة الأولى على توفير فرص تعليمية في المستويات الأساسية، إلا أنها لم تنجح حتى اليوم في نقل هذه الإنجازات إلى المستويات التعليمية المتوسطة والثانوية والفنية والتقنية. فقد شهدت هذه المستويات تراجعاً في فرص التعليم فيها مقارنة بالتعليم الابتدائي، وذلك تحت تأثير النمو الديمغرافي، على الرغم من توسع استثمارات الدول في مجال التعليم في السنوات الأخيرة.

كما أن قدرة المؤسسات التعليمية على الاستيعاب لا تزال محدودة في مرحلة التعليم العالي في العديد

[1] البنك الدولي (2024). "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية".

[2] البنك الدولي (2024). المرجع السابق ذكره.

من بلدان المنطقة، إذ لا يتجاوز عدد الطلاب في هذه المرحلة من التعليم عُشر الشريحة العمرية المعنية في جيبوتي والقُمر والعراق وموريتانيا واليمن. أما في الإمارات والبحرين والجزائر والسعودية وسورية وعُمان وفلسطين والكويت وليبيا والمغرب فينعم الشباب بفرص تعليمية جامعية أوسع، إذ يستطيع أكثر من 40 في المائة منهم مواصلة دراستهم في الجامعات. وهذا التفاوت، الذي يتأثر بنسبة الفئات الشابة في التركيبة السكانية، يجد تفسيره أيضاً في حجم الموارد المتاحة، ومدى وجود سياسات تعليمية فعالة، إضافة إلى هجرة كثير من أصحاب التخصصات العلمية والمهنية النادرة واللازمة لتنفيذ خطط التطوير في الدول العربية.

القيد في مرحلة التعليم الأساسي

يتبين من خلال البيانات المتوفرة أن التعليم الابتدائي قد تم تعميمه بالفعل في كل الدول العربية، عدا الصومال وجيبوتي وسورية والسودان، حيث لم يتجاوز فيها معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي، سنة 2022، حوالي 8 في المائة و64 في المائة و 74 في المائة و 78 في المائة على التوالي، (الملحقين (10/2- أ)، و(10/2- ب)، والشكل (1-15)). كما يلاحظ الاتجاه التصاعدي في معدلات القيد الصافي[1]. في الفترة (2010-2022) في معظم الدول العربية، حيث بلغ في الإمارات ومصر والمغرب حوالي 100 في المائة، وأكثر من 90 في المائة في تونس والجزائر والسعودية وقطر والبحرين والعراق وفلسطين.

القيد في مرحلة التعليم الثانوي

تجاوز معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في عام 2022، حوالي 80 في المائة في كل من الإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، وليبيا، ومصر والمغرب، بينما تراوح هذا المعدل بين حوالي 50 في المائة و71 في المائة في الأردن والعراق والقُمر ولبنان واليمن وأقل من 50 في المائة في جيبوتي والسودان وسورية والصومال وموريتانيا. أما بالنسبة إلى معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي في العام ذاته، فقد كان اتجاهه تصاعدياً في معظم الدول العربية بالمقارنة مع السنوات الماضية، (الملحقين (10/2- أ)، و(10/2- ب).

ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي إلى تساوي أو تجاوز معدلات قيد البنات معدلات قيد البنين في المرحلة الثانوية من التعليم في كل الدول العربية، عدا البحرين وجيبوتي والسعودية والعراق وعُمان وقطر ولبنان ومصر والمغرب واليمن، الملحق ((13/2- ج)).

القيد في مرحلة التعليم العالي

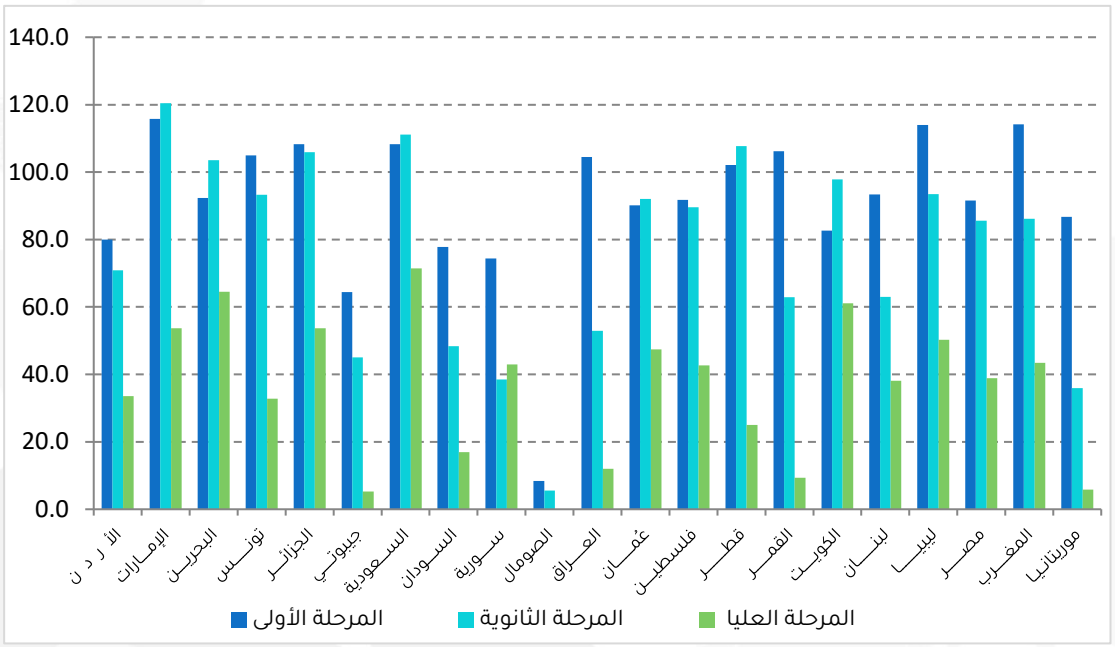
حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة (2010-2022)، في معظم الدول العربية، عدا الأردن، وتونس، والعراق، وفلسطين، ولبنان، وليبيا.

وتتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، وتتصدر السعودية قائمة الدول العربية في مؤشر القيد في التعليم العالي، حيث بلغ معدلها حوالي 71.4 في المائة، تليها البحرين والكويت بحوالي 64.5 في المائة، و 61.1 في المائة على التوالي. ومن جهة أخرى، لا تزال مؤشرات موريتانيا والقُمر وجيبوتي واليمن لا تتعدى مستوى 10 في المائة، الملحق (10/2- أ)). وكما هو الحال في مرحلة التعليم الثانوي، توجد فجوة كبيرة في القيد في التعليم العالي لصالح الإناث في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك في الأردن، وتونس، والجزائر، والسودان، وسورية، وفلسطين، ومصر، والمغرب، (الملحق (10/2- ج)).

وحسب تصنيف شنغهاي لعام 2023 تواجدت 6 جامعات سعودية ضمن أفضل 500 جامعة على مستوى العالم وجامعة واحدة من مصر.

[1] يعرف معدل القيد الصافي أنه عدد الطلبة المقيدين في أحد مستويات التعليم في سن التعليم الرسمي لتلك المرحلة.

شكل (2- 15): معدلات القيد الإجمالية للدول العربية في مختلف مراحل التعليم (2022)



المصدر: الملحق (10/2-أ).

التمدرس ونسب التسرب

تشير البيانات المتاحة لعام 2022 إلى تطور متوسط مستويات التمدرس في غالبية الدول العربية مقارنة بعام 2010، حيث بلغ هذا المتوسط حوالي 12 سنة مقارنة بحوالي 9.8 سنة في عام 2010 في إجمالي الدول العربية. هذا الاتجاه التصاعدي في معدل سنوات التمدرس يشير إلى تحسن مستوى التعليم وتكوين رأس المال البشري في الدول العربية. وتقدر سنوات التمدرس في عام 2022 بحوالي 17 سنة في الإمارات، وحوالي 16 سنة في البحرين والجزائر، والكويت، وحوالي 15 سنة في تونس والسعودية والمغرب، وحوالي 14 سنة في ليبيا وحوالي 13 سنة في الأردن وعُمان وفلسطين وقطر والقُمر ومصر، وحوالي 12 سنة في العراق ولبنان، وحوالي 8 سنوات أوأقل في كل من جيبوتي وسورية والصومال وموريتانيا واليمن، (الملحق (11/2)).

وفيما يتعلق بمعدل التسرب من التعليم، تشير البيانات المتاحة إلى أنه ما زال مرتفعاً في بعض الدول العربية حيث بلغ 33.5 في المائة في جيبوتي و 32.9 في المائة في السودان و 27.6 في المائة و 23.1 في المائة و 20.5 في المائة في سورية وموريتانيا والأردن على التوالي. ويرجع ارتفاع هذا المؤشر في بعض الدول العربية إلى ارتفاع تكلفة الدراسة والظروف الاقتصادية الصعبة، بينما نجد أن معدل التسرب من التعليم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منخفضٌ ولا يتعدى 3 في المائة، (الملحق (11/2)).

الإنفاق على التعليم والبحث العلمي

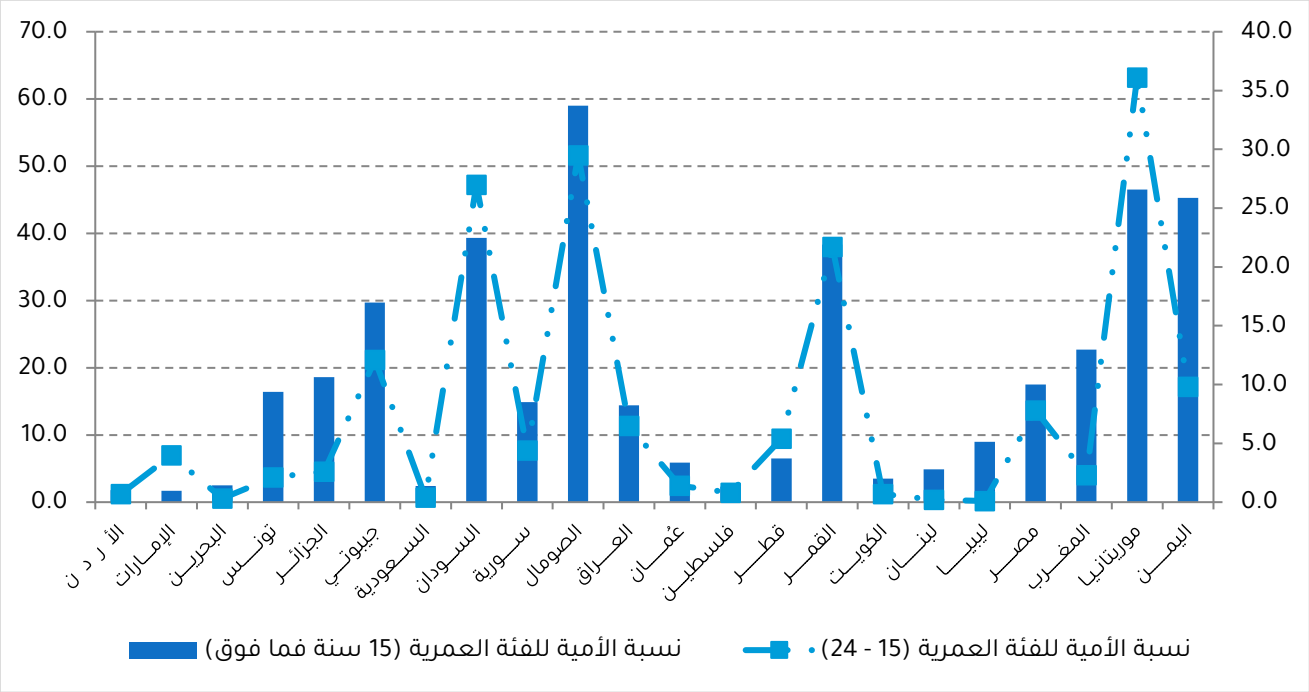
بلغت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في الدول العربية مجتمعة حوالي 3.5 في المائة في العام 2022 وهي نسبة تقل عن نسبة الإنفاق على التعليم في دول العالم مجتمعة حيث بلغت 4.2 في المائة، وتتساوى مع نسبة الدول ذات الدخل المتوسط. فعلى مستوى الدول العربية فرادى، بلغت في العام ذاته في الكويت والجزائر حوالي 6.6 في المائة و 6.3 في المائة على التوالي، وفي المغرب حوالي 5.8 في المائة، وحوالي 5.4 في المائة في فلسطين و 5.1 في المائة للسعودية، و5 في المائة في عمان، 4.9 في المائة لسورية، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها في الدول النامية ودول أفريقيا جنوب الصحراء ودول شرق آسيا حيث بلغت حوالي 3.2 في المائة، (الملحق (12/2)).

ومع ذلك يبقى الإنفاق على التعليم في الدول العربية أقل فاعلية، حيث لم يقترن مع ارتفاع ترتيب الدول العربية في مؤشر الإنفاق على البحث العلمي والتطوير. فبحسب البيانات المتوفرة فإن نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير كانت بحوالي 0.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في جل الدول العربية في عام 2022 مقارنة بنفس العام في دول العالم ككل، ودول شرق آسيا والمحيط الهادي، حيث بلغت 2.7 في المائة لكل منهما[1]، وفي دول الاتحاد الأوروبي بلغت هذه النسبة 2.3 في المائة. وبالنسبة لجودة التعليم فيعد مؤشر "دافوس" العالمي واحداً من أهم المؤشرات التي يُعتمد عليها بشكل كبير لقياس جودة التعليم في العالم، ويُستخدم هذا المؤشر لرصد المعايير العالمية وخطط التطوير للمناهج الدراسية في الدول المشاركة. وهناك معايير محددة يمكن من خلالها قياس مدى جودة المنظومة التعليمية لدى الدول منها جودة المناهج والمقررات التعليمية، وكفاءة الموارد البشرية، مدى استفادة المتعلمين من الخدمات التعليمية، وجودة البنية التحتية، والتوظيف الآمن للموارد البشرية داخل المنظومة التعليمية. وقد احتلت قطر المرتبة الرابعة عالمياً والأولى عربياً حسب هذا التصنيف لعام 2022، تلتها الإمارات بالمرتبة العاشرة عالمياً، ثم لبنان والأردن بالمرتبة 25 و45 عالمياً على التوالي، جاءت السعودية وتونس والكويت والمغرب في المراتب 54 و 84 و 97 و 101 على التوالي، تلتها عُمان في المرتبة 107 والجزائر في المرتبة 119 ثم موريتانيا ومصر في المرتبة 134 والمرتبة 139[2] على التوالي.

3.6. الأمية

قدّرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية، سنة 2022، بحوالي 24.8 في المائة، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع أقاليم العالم، باستثناء إقليم أفريقيا جنوب الصحراء والدول ذات الدخل المنخفض (32.3 في المائة و 38.1 في المائة على التوالي). ولا يزال معدل الأمية بين البالغين، في العام ذاته، يصل إلى مستويات

شكل (2- 16): نسبة الأمية بين الفئات العمرية في الدول العربية (2022)



المصدر: الملحق (2/13-أ).

[1] مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي، (قاعدة البيانات - 2024).

[2] تصنيف مؤشر دافوس لقياس مؤشر التعليم.

تقارب أو تفوق 30 في المائة في كل من السودان والصومال واليمن والقُمر وموريتانيا وجيبوتي، في حين انخفض هذا المعدل إلى 2.5 في المائة أو أقل في الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وفلسطين، (الملحق (13/2-أ)).

وتصل نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية: 15-24 سنة) إلى حوالي 7.3 في المائة. بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في ذات الفئة العمرية حوالي 8.5 في المائة. ومن الواضح أن خطط التوسع في نشر التعليم الأساسي ورفع نسب التمدرس أدت إلى انخفاض ملحوظ في هاتين النسبتين عما كانتا عليه عام 2010، إذ كانتا تُقدّران بحوالي 10.4 في المائة و 13 في المائة على التوالي. وبلغت نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق)، في العام 2022، حوالي 32.2 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية. ووصل معدل الأمية للإناث البالغات إلى مستويات تزيد عن 40 في المائة في السودان والصومال والقُمر واليمن وموريتانيا، وهو ما يعتبر عائقاً قوياً أمام تسريع وتيرة التطوير في هذه الدول ونجاح خطط مكافحة الفقر ورفع الإنتاجية فيها، (الشكل (2-16)).

4.6. الأوضاع الصحية

نطاق الخدمات الصحية

تمكَّنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في اتجاه تعميم الخدمات الصحية، حيث زادت نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية، في عام 2022، على 95 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وفلسطين وقطر والكويت وليبيا. بينما تراوحت هذه النسبة بين حوالي 71 في المائة و94 في المائة في تونس والجزائر وسورية ولبنان والعراق ومصر والمغرب. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية بشكل كبير، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، (الملحق (14/2)).

وتواجه معظم الدول العربية، وفي مقدمتها اليمن وموريتانيا والمغرب والقُمر والصومال والسودان وجيبوتي، ندرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة، ما بين 4 إلى 70 طبيباً وما بين 6 إلى 165 ممرضة، وهو ما يقل كثيراً عن المتوسط العالمي الذي بلغ 170 طبيباً و 370 ممرضة لكل مائة ألف نسمة، ويزيد عن المعدل في الدول النامية الذي بلغ 24 طبيباً و 128 ممرضة لكل مائة ألف نسمة. كما تواجه بعض البلدان العربية نقصاً حاداً في أسرّة الاستشفاء، حيث يصل عدد السكان مقابل كل سرير حوالي 2,555 و 1,788 شخص في موريتانيا واليمن على التوالي، و 1,436 و 1,109 شخص في السودان والصومال (الملحق (14/2) والشكل (2-17)). وترجع ندرة الكوادر الطبية وأسرّة الاستشفاء إلى عوامل عديدة منها ضعف الاستثمار في التكوين والبنى التحتية الصحية، وهجرة الطواقم الطبية بسبب المرتبات غير المجزية.

المؤشرات الصحية في الدول العربية

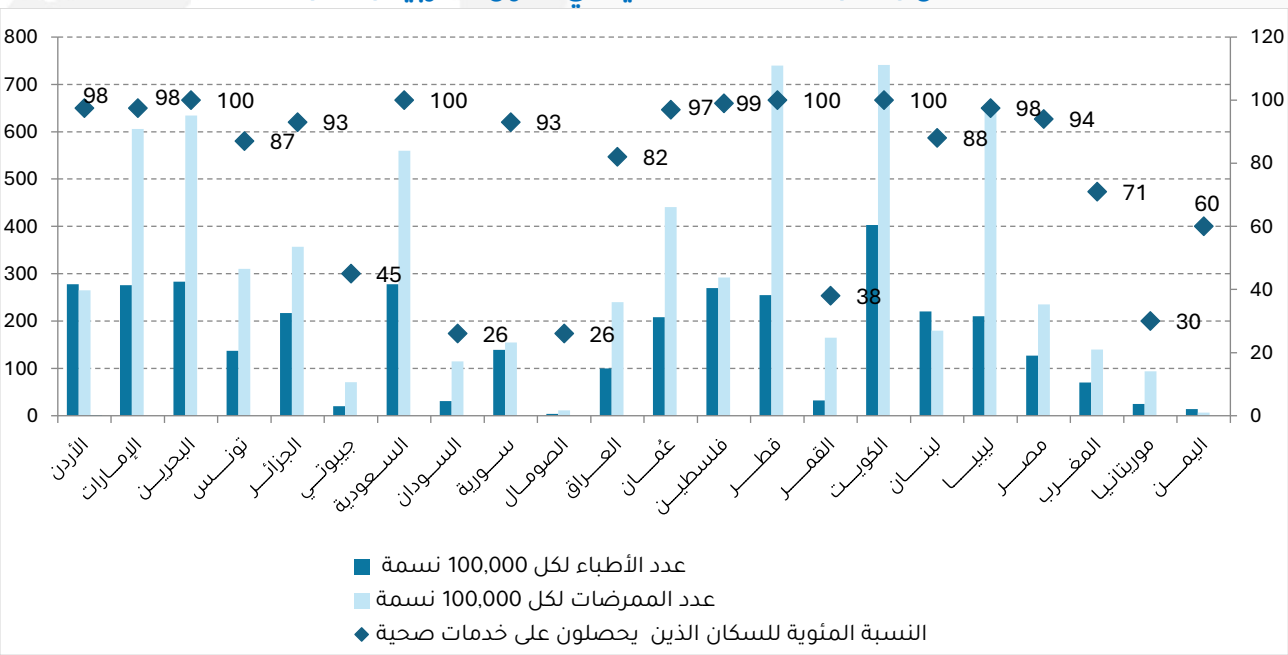
حققت غالبية الدول العربية نجاحات في مجال تعميم الرعاية الصحية، ممّا أدّى إلى زيادة متوسط العمر المتوقع عند الولادة. وحسب مؤشر الرعاية الصحية لعام 2022، جاءت قطر على رأس القائمة العربية في هذا المؤشر فقد حققت 73.5 نقطة والمرتبة 18 عالمياً، وبذلك تكون قد سبقت ألمانيا وكندا والولايات المتحدة التي حققت 73.3 و 71.3 و 69.1 نقطة على التوالي. وحلت الإمارات في المرتبة الثانية عربياً و 34 عالمياً بنحو 68.7 نقطة، في حين حلت الأردن في المرتبة الثالثة عربياً و 45 عالمياً ولبنان والسعودية والكويت وعُمان وتونس ومصر والمغرب والعراق بنحو 62.3 و 60.9 و 59.4 و 58.2 و 56.5 و 47.0 و 46.7 و 44.6 نقطة على التوالي.

ومع ذلك مازالت الدول العربية تسعى جاهدة لتوفير التكنولوجيا الطبية (تكنولوجيا الهاتف المحمول في مجال الصحة، الخطوط الساخنة، المساعدة عبر الإنترنت، الذكاء الاصطناعي والروبوتات، الأدوية العلاجية المتطورة، السجلات الصحية الإلكترونية)، والتي تعد من أهم المقومات الحديثة لتطوير الموارد الصحية لأفراد المجتمع كافة. وكذلك من المشاكل الجوهرية في النظام الصحي في الدول العربية تلك التي تتعلق بالموارد البشرية مثل النقص في الكوادر الطبية والطبية المساعدة، والتوزيع الجغرافي غير المتوازن

للعاملين بالقطاع الصحي مع الهجرة للمدن الكبرى التي تتمركز بها المستشفيات، والذي أدى بدوره إلى زيادة الطلب على المعدات والمرافق الصحية المتخصصة. فضلاً عن مشاكل الدعم الاقتصادي والمالي للخدمات الصحية في القطاع العام والتي غالباً ما تكون أدنى مما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات الصحية للمجتمع، ومن ثّم تفاقم العجز. ويشار هنا إلى أهمية التقليل من الفجوة بين الخدمات الصحية في القطاع العام والقطاع الخاص لتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الصحية والحصول عليها بين أفراد المجتمع مهما كان الدخل والمكانة.

الأقاليم النامية في العالم التي بلغت حوالي 39.5 في المائة. ولا يزال القطاع الحكومي يتولى المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 11 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين حوالي 50.1 في المائة في جيبوتي وحوالي 90.3 في المائة في عُمان. (الملحق (14/2)). ومن شأن ذلك، حسب الدراسات المتخصصة، أن يُحسن من الولوج إلى الخدمات الطبية دون أن يضمن بالضرورة كفاءتها وجودتها. وبالفعل، لايزال النظام الصحي في الدول العربية غير فعّال، بمعنى أن ارتفاع

شكل (2- 17): الخدمات الصحية في الدول العربية (2022)



المصدر: الملحق (14/2).

الإنفاق على الصحة

يشمل الإنفاق على الصحة الاستثمار في الإطارات الطبية وشبه الطبية وفي المعدات والأجهزة والأبنية والخدمات. وقد بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2021 حوالي 5.6 في المائة، وقلّت هذه النسبة كثيراً عن المتوسط العالمي الذي بلغ في العام ذاته حوالي 9.8 في المائة. (الملحق (14/2)). بينما بلغت، في العام ذاته، نسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية حوالي الثلثين، وهي بذلك تزيد عن مثيلتها في باقي

الإنفاق لا تُقابله زيادة في نوعية وجاذبية المصحات والمستشفيات الموجودة، حيث يضطر العديد من المواطنين العرب الميسورين أو المكفولين ببعض التأمينات الاجتماعية إلى المعالجة في المصحات الخاصة أو السفر إلى الخارج للاستشفاء.

وفيات الأطفال

يعكس مؤشر معدل وفيات الأطفال مدى كفاءة الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال أشهره الأولى، كما يدل على مستوى فعالية النظام الصحي في البلد المعني. وقد بلغ معدل وفيات الأطفال

الرضع في الدول العربية مجتمعة في عام 2022 نحو 18 حالة وفاة لكل ألف مولود حي. وتعتبر هذه النسبة أقل من نظيرتيها في دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول العالم ككل في العام نفسه. وتوجد أقل المعدلات العربية لوفيات الأطفال الرضع في الإمارات والبحرين والسعودية وقطر، حيث لا يزيد فيها المعدل المذكور عن 6 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2022.

كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في الدول العربية مجتمعة نحو 22 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2022. وقد تجاوز هذا المعدل 50 حالة وفاة في كل من جيبوتي والسودان والقُمر ليرتفع ويصل إلى حوالي 112 حالة وفاة في الصومال، (الملحق (15/2) والشكل (2-18)).

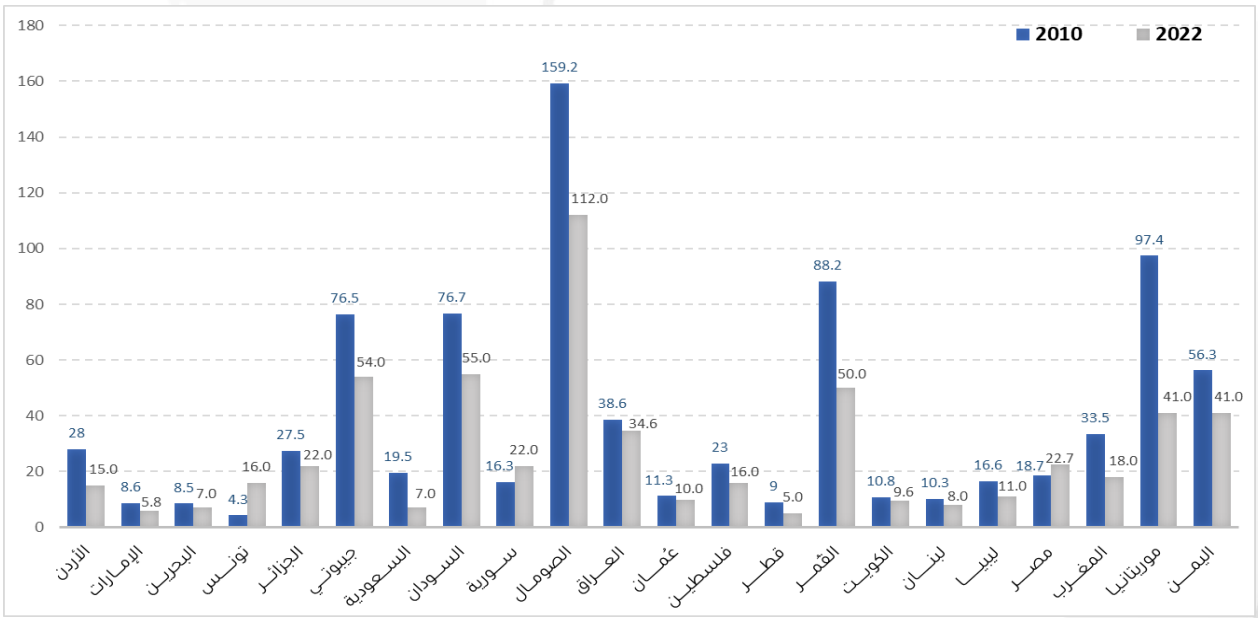
العمر المتوقع عند الولادة

يعتبر متوسط العمر المتوقع عند الولادة مؤشراً مركّباً له معطيات متعددة تتعلق بكفاءة النظام الصحي ومستوى الظروف المعيشية للسكان. وقد بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية مجتمعة في العام 2023 حوالي 71 سنة بالمقارنة مع 45 سنة في عام 1960. ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة قد قارب أو زاد على 70 سنة في جميع الدول العربية، عدا موريتانيا والسودان التي بلغ فيها هذا المتوسط 65 و 66 سنة على التوالي، لينخفض في اليمن والقُمر إلى حوالي 64 سنة، وجيبوتي والصومال 63 سنة و 56 سنة على التوالي، الملحق (15/2).

المياه والصرف الصحي

تشير البيانات المتاحة إلى التفاوت الكبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلّا أن المتوسط العربي يبين نجاح البلدان العربية كمجموعة في تحقيق إنجاز أفضل مما حققته الدول النامية ككل، حيث بلغ هذا المؤشر، في عام 2022، حوالي 89 في المائة في الدول العربية مجتمعة، مقارنة بحوالي 65 في المائة في الدول النامية ودول أفريقيا جنوب الصحراء وتكاد تقترب من إجمالي دول العالم مجتمعة حيث بلغت 91 في المائة[1]. ولا تزال الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على مياه الشرب الآمنة كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في المدن حوالي 95

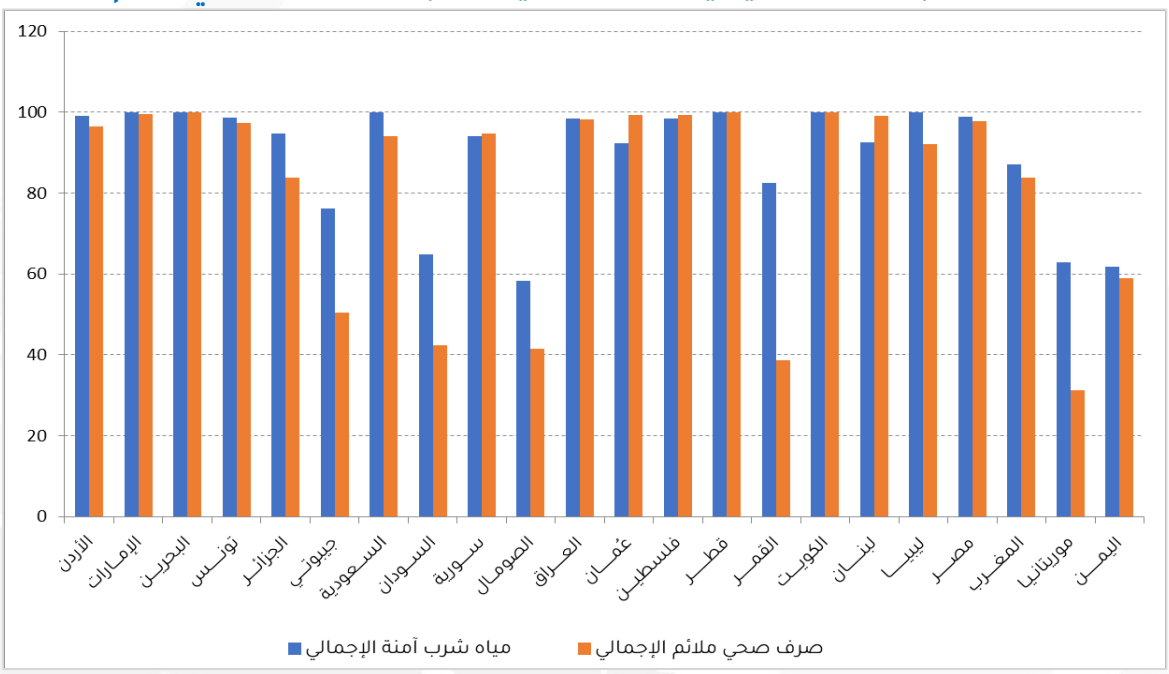
شكل (2- 18): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (2022)



المصدر: الملحق (15/2).

[1] البنك الدولي (2024). "قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الدولية".

شكل (2- 19): نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم (2022)



المصدر: الملحق (16/2).

في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 80 في المائة، سنة 2022.

وبالنسبة إلى توفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فُرادى، تشير البيانات المتاحة لعام 2022 إلى أنها تتوفر لأكثر من 90 في المائة من جميع السكان في كلّ الدول العربية، باستثناء جيبوتي والسودان والصومال والقُمر والمغرب وموريتانيا واليمن، (الملحق (16/2) والشكل (2-19)).

وفيما يخص توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه رغم الفوارق الكبيرة بين هذه الدول في توفير خدمات الصرف الصحي الملائم لسكّانها، إلا أنها قد استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية وكذلك مقارنة بالمستوى العالمي (79 في المائة)، حيث بلغ المتوسط العربي نحو 87 في المائة في العام 2022، وبلغ هذا المتوسط في الدول النامية ودول أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 37 و 36 في المائة[1] على التوالي. ويلاحظ التفاوت الكبير في توفر خدمة الصرف الصحي الملائم بين سكان الحضر وسكان الريف، حيث بلغ المعدل العربي لتوفر هذه الخدمة لسكان الحضر حوالي 94 في المائة سنة مقارنة بحوالي 80 في الريف في نفس العام، (الملحق (16/2)).

5.6. العمالة

حجم القوى العاملة ومعدل نموها

تشير تقديرات منظمة العمل العربية إلى أن معدلات نمو القوى العاملة تتجه نحو الارتفاع خلال العقد الحالي. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بعاملين: تغيير الهرم العمري للسكان، وزيادة مساهمة المرأة في أسواق العمل رغم وجود فجوة كبيرة لصالح الرجال.

ومن الملاحظ أن التقسيم القطاعي للقوى العاملة في الدول العربية لايزال يدل على عدم تنوع اقتصاداتها وعدم ولوجها بصفة كافية حقل اقتصاد المعرفة، وكذلك إلى وجود اختلالات تحد من كفاءة المؤسسات التعليمية وقدرتها على تكوين ما يكفي

[1] منظمة الأمم المتحدة للأمومة والطفولة (اليونيسيف)، (2023). "تقرير وضع الأطفال في العالم"، وقاعدة بيانات البنك الدولي (2024).

من الأجيال المؤهلة لمواجهة المنافسة الدولية بجدارة.

ويقدر عدد القوى العاملة في الدول العربية مجتمعة، في عام 2022، بحوالي 145 مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي 49 في المائة من إجمالي عدد السكان في نفس السنة. ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة، وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة.

ويتراوح المعدل السنوي لنمو القوى العاملة، خلال الفترة (2015 - 2022)، على صعيد الدول العربية فرادى، ما بين حوالي 0.1 في المائة في تونس و3.7 في المائة في الأردن، ويزيد عن 3 في المائة في كل من السعودية والسودان وسورية والصومال واليمن، بينما تراجعت القوى العاملة بنحو 3.4 و0.5 في المائة في لبنان وعُمان على الترتيب. ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة في الدول العربية ككل إلى استمرار النمو السكاني وزيادة معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء، وهو ما يتطلب توفير فرص أكبر للعمل وإلا فسوف تتزايد معدلات البطالة عن أوضاعها المخيفة الحالية، (الملحق (17/2)).

تطور مساهمة الإناث في أسواق العمل

لا تزال مشاركة المرأة العربية في أسواق العمل منخفضة، إذ لا تتجاوز حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية مجتمعة حوالي 19.6 في المائة سنة 2022. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم، حيث بلغ المتوسط العالمي نحو 47.8 في المائة وفي دول أفريقيا جنوب الصحراء والدول النامية 60.5 في المائة و52 في المائة على التوالي[1]. ويمكن إرجاع بعض مسببات هذا التدنّي إلى عوامل تاريخية واجتماعية، وكذلك إلى منهجية إنتاج الإحصائيات المتوفرة التي لا تأخذ في الاعتبار بالضرورة جميع جوانب مشاركة المرأة العربية في الأنشطة الاقتصادية. تدنّت حصة مشاركة المرأة في أسواق العمل، في العام 2022، بشكل كبير في اليمن حيث لم تتجاوز حوالي 5 في المائة، بينما ارتفعت إلى حوالي 63.7 في المائة في قطر وحوالي 54.1 في المائة في الإمارات، وحوالي 47.4 في المائة و 40.9 في المائة في الكويت والبحرين على التوالي، وحوالي 35 في المائة و 34.2 في المائة في السعودية وليبيا على التوالي، وحوالي 25 في المائة وزادت قليلاً عن الربع في السودان وتونس ولبنان وموريتانيا.

التوزيع القطاعي للقوى العاملة

استحوذ قطاع الخدمات، في العام 2022، على النسبة الأكبر من القوى العاملة العربية بحوالي 58.1 في المائة من إجماليها، يليه قطاع الصناعة بنسبة حوالي 24.4 في المائة، بينما استوعب القطاع الزراعي حوالي 17.5 في المائة. ويعكس تدنّي حصة القطاع الزراعي من القوى العاملة في الدول العربية هجرة السكان من الريف إلى المدن وعزوف الأيدي العاملة عن العمل في القطاع الزراعي، بحثاً عن فرص أفضل في المدن وخاصة في القطاعين الخدمي والصناعي.

6.6 . البطالة

تطور مؤشرات البطالة

قُدّر متوسط معدل البطالة في الدول العربية[2] في عام 2023 بحوالي 11.0 في المائة مقابل 10.7 في المائة خلال عام 2022. ويُمثل مجموع عدد العاطلين في كل من السودان ومصر والعراق والجزائر واليمن حوالي 61.2 في المائة من إجمالي عدد العاطلين في الدول العربية الذي بلغ حوالي 15.9 مليون عاطلٍ خلال عام 2023. وتتصدر الترتيب من حيث معدلات البطالة فلسطين (30.7 في المائة)، وجيبوتي (26.3 في المائة)، والسودان (20.8 في المائة)، والصومال (19.2 في المائة)، والأردن (19.1 في المائة)، (الشكل 2-20). وتراجعت البطالة خلال عام 2023 بالمقارنة بعام 2022 في 10 دول عربية وخاصة في القمر وليبيا

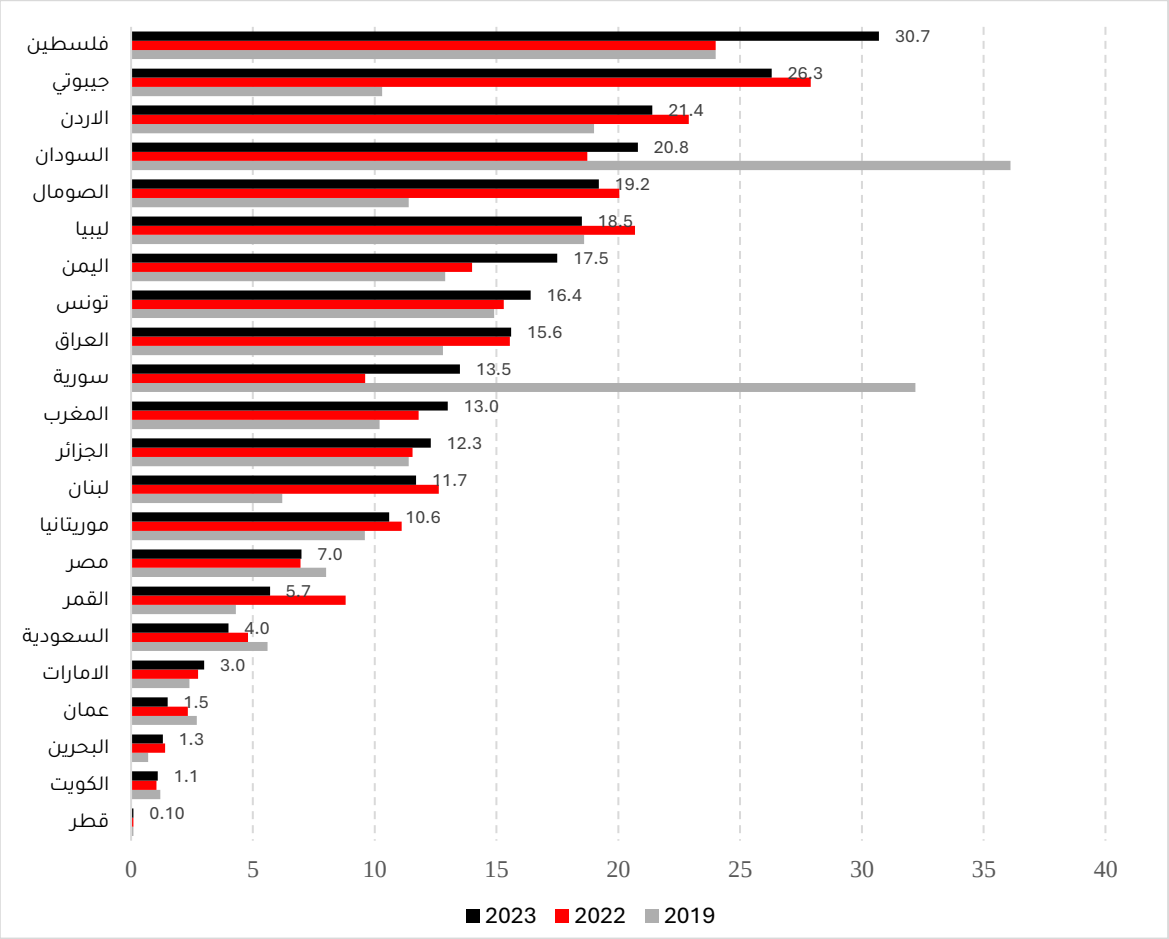
[1] مؤشر التنمية الدولية، قاعدة بيانات البنك الدولي 2024.

[2] محتسب كمجموع عدد العاطلين على مجموع القوة العاملة في البلدان العربية.

بنسب بلغت 3.1 نقطة مئوية و2.2 نقطة مئوية على الترتيب.

معدل بطالة الإناث حوالي 19.5 في المائة، في حين بلغ متوسط البطالة عند الذكور حوالي 10.1

شكل (2- 20): معدلات البطالة في الدول العربية في أعوام 2019 و 2022 و 2023



المصدر: الملحق رقم (18/2).

الشباب العربي: العاطلون عن العمل والمتواجدون خارج قوة العمل والتعليم والتدريب (NEET)

تتميز البطالة في الدول العربية بارتفاعها لدى الشباب، حيث بلغ متوسط حصة فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا بحوالي 34.2 في المائة من إجمالي العاطلين في الدول العربية في عام 2023. كما أن البطالة أعلى بكثير لدى الإناث منها لدى الذكور، فقد بلغ متوسط

في المائة في نفس العام. بالإضافة إلى ذلك فإن بطالة المتحصلين على شهادة جامعية عالية تعتبر مشكلة هيكلية في غالبية الدول العربية، حيث مثلوا في عام 2023 حوالي ثلث العاطلين عن العمل (الملحق 18/2). وبلغ متوسط نسبة الشباب خارج قوة العمل أو التعليم أو التدريب (NEET) (أي الذين لا يعملون، ولا يتلقون أي تعليم أو تدريب، ومن ضمنهم المتسربون من المؤسسات التعليمية والعازفون عن سوق العمل[1]) حوالي 29 في

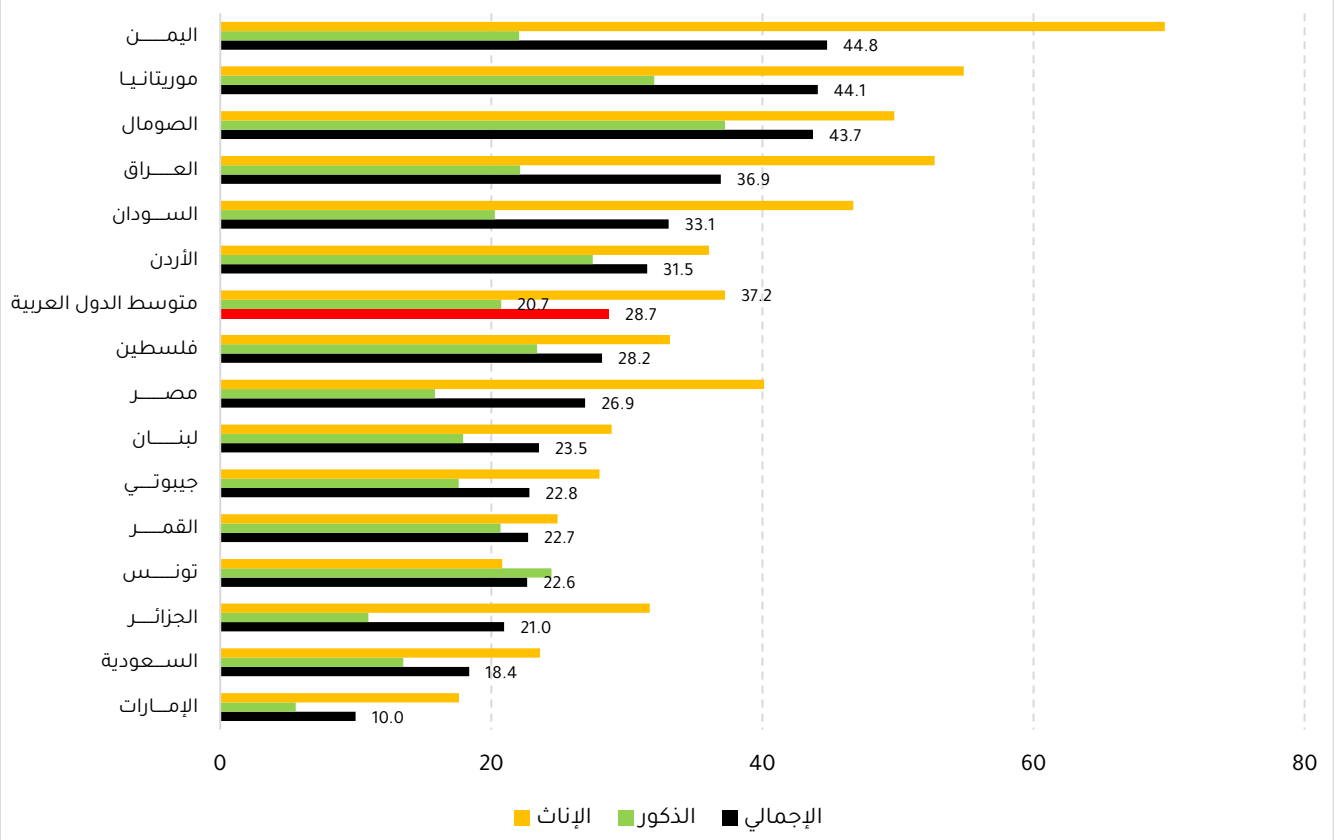
[1] ILO (2015) " What does NEETs mean and why is the concept so easily misinterpreted? Technical Brief No.1.

المائة من جملة الشباب العربي ويتراوح بين 10 في المائة في الإمارات، و 44.8 في المائة في اليمن. ويبلغ متوسط نسبة الشباب من الإناث غير الملتحقات بالعمل أو التعليم أو التدريب حوالي ضعفي متوسط النسبة للذكور. وترتفع حصة الإناث إلى أكثر من ثلاثة أضعاف حصة الذكور في اليمن والإمارات (3.2) والجزائر (2.9) ومصر (2.5)، وتتراوح في بقية الدول الأخرى بين 0.9 في تونس و 2.4 ضعف في العراق (الشكل 2-21).

ويشار إلى أن منظمة العمل العربية قامت في عام 2023 بتحديث الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني التي صدرت نسختها الأولى في الرياض في عام 2010.

شكل (2- 21): متوسط نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب في الدول العربية

(وفق آخر بيانات متوافرة لكل دولة) (نسبة مئوية)



المصدر: معدو التقرير بناء على بيانات قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.

إطار (2-1): رأب الفجوة الرقمية في أسواق العمل الدول العربية

نتجت البطالة الهيكلية في غالبية الدول العربية عن عدة عوامل تتعلق بقلة التنويع الاقتصادي، وضعف القطاع الخاص وتركزه في قطاعات اقتصادية غير مجددة وذات قيمة مضافة متدنية، وتدني تطور البيئة المؤسسية لأسواق الشغل وضعف ارتباطها بالمنظومة التعليمية. وتتطلب معالجة هذه المعضلة القيام بإصلاحات هيكلية متكاملة من أجل معالجة العوائق المستفحلة في أسواق العمل، والمتعلقة بجانبي الطلب والعرض وبالبيئة المؤسسية المصاحبة لتيسير التوافق بينهما[1].

وفي ظل الثورة الرقمية ظهرت في أسواق العمل عوامل جديدة تؤثر على خاصيات العرض والطلب. فالذكاء الاصطناعي الذي يمثل أحد أهم محركات الثورة الرقمية، يطور من أنظمة الإنتاج والخدمات ويُمكّن من تحسين الإنتاجية وتبسيط العمليات مما يعزّز من كفاءة المؤسسات والشركات.ولكن يتطلب من الشركات توفير موارد بشرية تتقن التكنولوجيات الرقمية. ونتيجة لذلك برزت في بعض البلدان فجوة رقمية بين مهارات الباحثين عن العمل والوظائف الرقمية المستحدثة في مختلف المجالات. حيث يتطلب استخدام التقنيات الحديثة مهارات جديدة تركز على التفاعل مع التكنولوجيا والقدرة على تحليل البيانات والابتكار، وتتطلب الوظائف الحديثة قدرات عقلية عالية مثل التحليل وحل المشكلات والتفكير النقدي. وعلى المدى البعيد يتوقع أن يزيد تأثير الذكاء الاصطناعي على أسواق العمل، ومن المتوقع ظهور تطبيقات جديدة ومبتكرة في مختلف المجالات مما من شأنه أن يفتح آفاقاً جديدة للابتكار وتحسين مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وللتقليل من الفجوة الرقمية في أسواق العمل العربية من ناحية والاستفادة من الفرص المتاحة من ناحية أخرى، من الضروري أن تواكب البرامج التعليمية والتدريب والتكوين على مدى الحياة المتطلبات الجديدة للوظائف المعتمدة على التكنولوجيا الرقمية، بتطوير قدرة الشباب العربي على استيعاب التكنولوجيات الرقمية والابتكار فيها وتوظيفها لتطوير الهيكل الاقتصادي العربي. ومن شأن السياسات العمومية النشطة في هذا المجال والمتناغمة مع استراتيجيات تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، أن تقلص من البطالة الهيكلية لدى الشباب العربي. ومن الضروري في نفس الوقت، مرافقة العمال ذوي المهارات المنخفضة من أجل تقليص الأمية الرقمية لديهم ومحاولة تثبيتهم في وظائفهم. أما بالنسبة إلى أولئك الذين سيفقدون وظائفهم لا محالة، والذين من المتوقع أن يقع تعويضهم بالآلات والروبوتات والبرمجيات الذكية، فلا بدّ من إدماجهم في أنشطة اقتصادية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[2] وتكوينهم في مجال التجارة الرقمية لما لها من دور في تسهيل ولوج منتوجات صغار الحرفيين والفلاحين إلى الأسواق وتحسين علاقاتهم التعاقدية مع الوسطاء.

[1] لمزيد الاطلاع على أهم الإصلاحات الضرورية يمكن الرجوع إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023.

[2] يعتبر الاقتصاد التضامني أو الاجتماعي القطاع الاقتصادي الثالث إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص، وهو يعتمد خاصة على الجمعيات، والتعاونيات، والتعاضديات التي تدار في إطار ديمقراطي وتشاركي بين منخرطيها (صوت لكل عضو). ويسخر هذا الاقتصاد إمكانياته لخدمة غايات اجتماعية في المقام الأول بدلاً من التركيز على تحقيق الأرباح. وعلى سبيل المثال يوجد في البرازيل أكثر من 22 ألف مؤسسة من مؤسسات الاقتصاد التضامني يعمل فيها أكثر من 1.7 مليون شخص (لمزيد من التفاصيل، يمكن الاطلاع على "الاقتصاد الاجتماعي التضامني: أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية"، سلسلة السياسات العامة، العدد 4، الإسكوا، 2014).

7.6. تطور أوضاع الفقر وعدم المساواة

أوضاع الفقر في الدول العربية

أدّت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الفقر المدقع في العالم، وفقاً لخط الفقر الدولي البالغ 2.15 دولار في اليوم، من 8.9 في المائة في عام 2019 إلى 9.7 في المائة في عام 2020[1] وهي من أعلى نسب الفقر العالمي منذ عقود[2]، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى 8.97 في المائة في عام 2022.

وبلغت هذه النسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 4.7 في المائة[3]، وهو ما يمثل ثالث أعلى معدل بعد جنوب آسيا بنسبة 9.7 في المائة ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (36.7 في المائة. الجدول (2-4).

المائة في عام 2025[4]. وفي المقابل تشير توقعات نفس المنظمة إلى تعافي معدلات الفقر في البلدان متوسطة الدخل تدريجياً من ذروتها خلال سنوات الجائحة، لتنخفض من 24.4 في المائة في عام 2022 إلى ما يقدر بنحو 24.1 في المائة بحلول عام 2025. أمّا في البلدان العربية المنخفضة الدخل والبلدان المتأثرة بالصراعات، قفزت معدلات الفقر من 56.7 و45.5 في المائة على التوالي في عام 2019، إلى 63.5 و50.3 في المائة في عام 2023. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسب أكثر بحلول عام 2025 إلى 63.7 في المائة و50.4 في المائة على التوالي. وجرّت الحرب على قطاع غزة جميع سكانه وهم حوالي 2.3 مليون فلسطيني، إلى نسب قياسية من الفقر المتعدد الأبعاد. وتشير التقديرات في أحدث تقرير مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الإسكوا

جدول (2- 4): اتجاهات مؤشرات الفقر الإقليمية

المنطقة	نسبة الفقر (%)	فجوة الفقر (%)	شدة الفقر (%)	مؤشر واتس	السكان الذين يعيشون في فقر (مليون)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4.73	1.29	0.53	0.02	19.07
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1.05	0.22	0.08	0.00	22.35
أوروبا وآسيا الوسطى	0.46	0.14	0.07	0.00	2.25
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	3.67	1.27	0.68	0.02	24.01
جنوب آسيا	9.74	1.90	0.58	0.02	186.85
أفريقيا جنوب الصحراء	36.66	13.59	6.94	0.20	411.15
شرق وجنوب أفريقيا	42.77	17.18	9.21	0.26	277.89
غرب ووسط أفريقيا	27.26	7.97	3.34	0.11	123.86
العالم	8.97	2.85	1.36	0.04	713.27

*خط الفقر 2.15 دولار.

المصدر: قاعدة بيانات PIP، البنك الدولي 2024، أحدث بيانات متوفرة.

ووفقاً لتقديرات منظمة الإسكوا، شهدت المنطقة العربية ارتفاعاً في معدل الفقر مقارنة بالسنوات ما قبل جائحة كوفيد-19، من 31.5 في المائة في عام 2019 إلى 35.4 في المائة في عام 2023، ومن المتوقع أن ينخفض بشكل طفيف إلى 35.1 في

إلى أن من المتوقع أن يرتفع معدل الفقر من 38.8 في المائة إلى 60.7 في المائة إذا امتدت الحرب إلى تسعة أشهر، وسيزيد عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر بمقدار 1.86 مليون شخص إضافي[5]. وينذر ما صاحب تلك الحرب من عدوان

[1] وفقًا لتقديرات البنك الدولي الحديثة.

[2] Aguilar et. al. (March 2024). Global poverty update from the World Bank: first estimates of global poverty until 2022 from survey data. World Bank Blogs.

[3] أحدث بيانات متوفرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب تقديرات البنك الدولي، هي لعام 2018.

[4] UN ESCWA Arab Region Data and Policy Support Hub, 2022 data.

[5] ESCWA & UNDP (April 2024). Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine Update.

إسرائيلي على المنطقة الجنوبية من لبنان إلى ارتفاع مستويات الفقر بين سكانه. وفي البلدان العربية المرتفعة الدخل، من المتوقع أن ينخفض معدل الفقر من 11.4 في المائة في عام 2019 إلى 10.3 في المائة في عام 2023 و9.7 في المائة في عام 2025. وتنعكس اتجاهات الفقر المتباينة هذه في المنطقة أيضاً مع تطور مستويات عدم المساواة[1].

إلى ارتفاع معدل الفقر خاصة بين النازحين الداخليين (Internally Displaced People (IDP))، حيث يعيش أكثر من 3 من كل 4 نازحين داخليين على أقل من 1.90 دولار في اليوم. ويعاني أكثر من نصف الأسر من الجوع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 24.0 في المائة من الأسر الريفية المعرضة بشدة للجفاف هي أكثر عرضة للفقر ومواجهة الجوع[3].

جدول (2- 5): اتجاهات الفقر متعدد الأبعاد إقليمي 2023 (%)

المنطقة	مؤشر الفقر متعدد الأبعاد	شدة الحرمان[4]	عدد السكان في فقر متعدد الأبعاد شديد	عدد السكان المعرضين للفقر متعدد الأبعاد	السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (1.9 دولار في اليوم)
الدول العربية	15.1	48.9	6.9	9.0	4.7
شرق آسيا والمحيط الهادئ	5.1	42.4	0.9	14.4	0.8
أوروبا وآسيا الوسطى	1.2	37.1	0.1	2.5	0.7
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	5.6	43.1	1.5	6.5	4.9
جنوب آسيا	20.5	44.6	6.9	17.9	9.2
أفريقيا جنوب الصحراء	49.5	52.9	27.9	18.6	37.4

المصدر: تقرير مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي 2023، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أمّا بالنسبة إلى البيانات الخاصة بكل بلد[2]، تبقى الصومال الدولة العربية التي لديها أعلى معدل فقر (2.15 دولار في اليوم) بنسبة 70.7 في المائة، تليها اليمن بنسبة 19.8 في المائة، وجيبوتي بنسبة 19.1 في المائة، وجزر القمر بنسبة 18.6 في المائة، والسودان بنسبة 15.3 في المائة (الملحق 7/2). علاوة على ذلك، وفقًا لتقييم البنك الدولي للفقر والهشاشة (poverty and vulnerability assessment) في الصومال، أصبح تأمين سبل العيش صعباً للغاية حيث يعيش حوالي 69 في المائة من السكان في حالة فقر، ويرجع ذلك إلى الصراعات المسلحة والعديد من الأزمات الإنسانية والظروف المناخية الصعبة مثل الجفاف، مما أدى

الفقر المتعدد الأبعاد

وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، يعاني 15.1 في المائة من سكان الدول العربية الفقر متعدد الأبعاد، وهو ما يمثل ثالث أعلى معدل بعد أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 49.5 في المائة، وجنوب آسيا بنسبة 20.5 في المائة. علاوة على ذلك، تواجه الدول العربية ثاني أعلى معدل لشدة الحرمان بنسبة 48.9 في المائة، بعد أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 52.9 في المائة. الجدول (2-5).

وتوضح بيانات دليل الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية أن بُعد "مستويات المعيشة" يساهم بأكبر نسبة قدرها 39.7 في المائة، يليه بُعد "التعليم"

[1] Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2022-2023, ESCWA, April 2024.

[2] وفقاً إلى أحدث البيانات المتاحة.

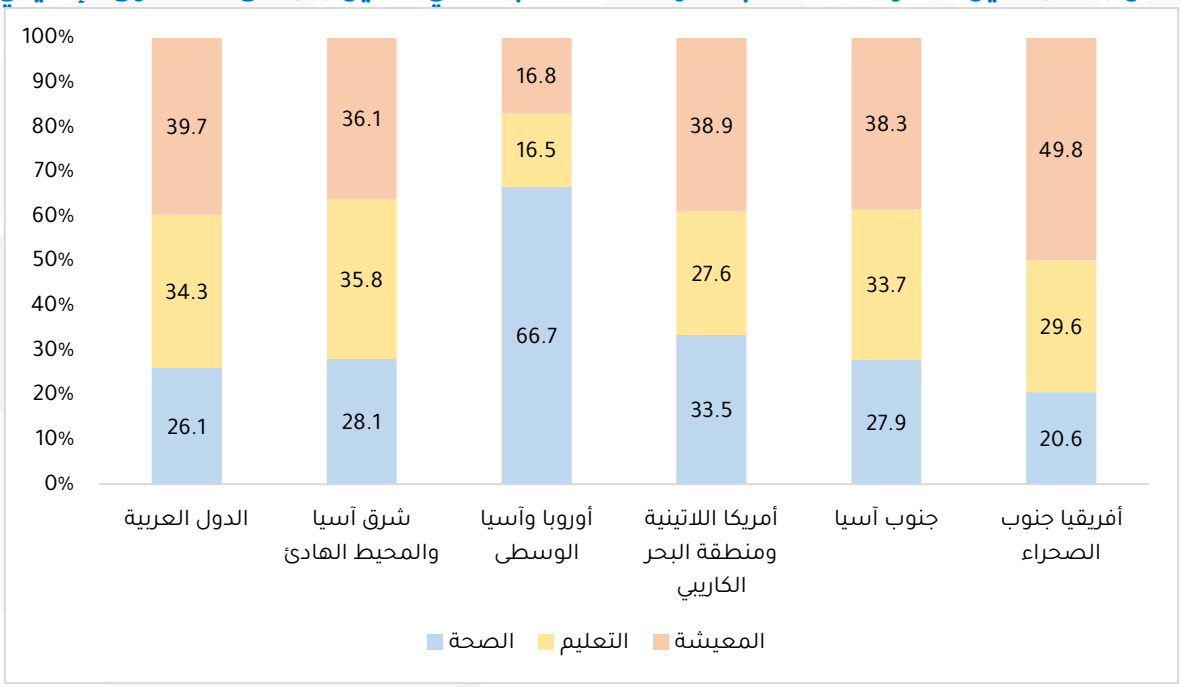
[3] World Bank Group (2019). "Somali Poverty and Vulnerability Assessment: Findings from Wave 2 of the Somali High Frequency Survey". World Bank.

[4] متوسط درجة الحرمان التي يعانيها الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، ويغطي الحرمان في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة.

بنسبة 34.3 في المائة، وبُعد "الصحة" بنسبة 26.1 في المائة. ويمثل بُعد "مستويات المعيشة" ثاني أعلى مساهم في معدل الفقر متعدد الأبعاد على مستوى العالم، بعد أفريقيا جنوب الصحراء، والتي يساهم ذلك البُعد فيها بنسبة 49.8 في المائة. الشكل (2-22).

وعند دراسة مستويات عدم المساواة داخل كل دولة (Disaggregated subnational regional inequality)، يُتبين وجود فوارق كثيرة. تبدو مستويات عدم المساواة أعلى في المدن الرئيسية، فعدم المساواة تبدو أعلى في المدن الرئيسية، حيث إن التفاوت في الدخل غالباً ما يكون أكثر وضوحاً ويتم

شكل (2- 22): دليل الفقر المتعدد الأبعاد ومساهمة الأبعاد في الدليل (%) على المستوى الإقليمي



المصدر: تقرير مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي 2023، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تطور مؤشرات عدم المساواة في الدخل

وفقاً لتقديرات البنك الدولي، تمثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطقة الأكثر تفاوتاً في الدخل في العالم[1]، حيث قدر مؤشر جيني الإقليمي الإجمالي بنسبة 32 في المائة في عام 2023. ويوجد تباين لمؤشر جيني ضمن المنطقة العربية، حيث تعاني البلدان المنخفضة الدخل عدم المساواة بنسبة 33.8 في المائة، والبلدان المتوسطة الدخل بنسبة 30.7 في المائة، والبلدان المرتفعة الدخل بنسبة 37 في المائة، والبلدان المتأثرة بالصراعات بنسبة 32 في المائة[2].

الإبلاغ عنه على نطاق أوسع مقارنة بالمناطق الأقل نمواً[3].وبلغ مؤشر جيني في المنطقة الحضرية حوالي 39 في المائة مقارنة بحوالي 27 في المائة في المنطقة الجنوبية في مصر، وفي الأردن يقدر مؤشر جيني بحوالي 37 في المائة وبحوالي 27 في المائة في عمّان مقارنة في المنطقة الشمالية. أما بالنسبة إلى المغرب، تتصف الرباط بأعلى مؤشر جيني بنحو 44 في المائة مقابل حوالي 35 في المائة لمراكش. وفي تونس، تتصف تونس الكبرى بأعلى مؤشر جيني بنسبة 32 في المائة بينما بلغ المؤشر للمنطقة الجنوبية الغربية نسبة 26 في المائة. وفي السودان بلغ مؤشر جيني أعلى مستوى في الخرطوم بحوالي

[1] Chancel, L., Piketty, T., Saez, E., Zucman, G. et al. World Inequality Report 2022, World Inequality Lab wir2022.wid.world.

[2] تقديرات منظمة الإسكوا، 2024.

[3] قاعدة بيانات Subnational Poverty and Inequality Database (SPID)، البنك الدولي 2024، أحدث بيانات متوفرة.

41 في المائة مقارنة بأدنى مستوى بحوالي 27 في المائة لمنطقة النيل الأزرق[1].

ويُتوقّع أن تساهم الآثار السلبية للتغير المناخي في ارتفاع معدلات عدم المساواة في التنمية البشرية وخاصة في الدول النامية. ومن المتوقع أن تؤدي إلى زيادات حادة في معدلات الوفيات في الدول العربية وجنوب آسيا ومناطق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[2]. أما بالنسبة إلى عدم المساواة بين الجنسين، فقد كان للدول العربية ثاني أعلى مستوى لمؤشر عدم المساواة بين الجنسين (Gender Inequality Index (GII) في عام 2022 بنحو 0.52، بعد إفريقيا جنوب الصحراء بحوالي 0.57. وفي المقابل حققت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى أقل مستوى لذلك المؤشر بحوالي 0.22. كما شهدت المنطقة العربية تفاوتاً أكبر في التنمية البشرية بين الإناث والذكور. فبناءً على بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2022، بلغ مؤشر التنمية بين الجنسين ((Gender Development Index (GDI حوالي 0.88 في الدول العربية مقابل حوالي 0.85 بجنوب آسيا. وبلغت المناطق الأكثر مساواة في التنمية بين الجنسين في شرق آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقدر بحوالي 0.96 وحوالي 0.99 على التوالي[3]

[1] أحدث بيانات متوفرة لكل دولة، وهي البيانات للسنوات التالية: مصر لعام 2019، والأردن لعام 2010، والمغرب لعام 2013، وتونس لعام 2015، والسودان لعام 2014.

[2] UNDP (United Nations Development Programme). 2024. Human Development Report 2023-24: Breaking the gridlock: Reimagining cooperation in a polarized world. New York.

[3] تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023.

إطار (2-2): معالجة الفقر الريفي في المنطقة العربية

تحليل بيانات الفقر المصنفة (Disaggregated Poverty Data)

إن تصنيف بيانات الفقر حسب المنطقة دون الوطنية والفئة العمرية والمناطق الريفية والحضرية يسلط الضوء على أوجه عدم المساواة داخل البلدان، ويظهر أهمية تجاوز المؤشرات التقليدية لتحديد التباينات بين السكان، وهو أمر بالغ الأهمية عند تحليل السياسات لمكافحة الأسباب الجذرية للحرمان في منطقة ما. فعلى سبيل المثال، يبلغ معدل انتشار الفقر في أفقر دولة عربية حوالي 52 في المائة، مع وجود 20 منطقة يتعدّى معدل انتشار الفقر فيها 83 في المائة. ويؤكد التصنيف حسب المنطقة دون الوطنية أن الأماكن التي تعاني أعلى معدلات انتشار الفقر يعاني فيها كذلك كلّ شخص فقير عناصر حرمان متداخلة (overlapping deprivations). وقد قام كل من البنك الدولي والأمم المتحدة بتطوير قواعد بيانات شاملة تتضمن بيانات إقليمية دون وطنية لعدد من البلدان العربية، حيث أطلق برنامج البنك الدولي المعني بالفقر وعدم المساواة (PIP) بوابة الفقر الجغرافية المكانية (Geospatial Poverty Portal)، والتي تعرض معدلات الفقر الإقليمية داخل كل بلد، من خلال أطلس الفقر العالمي دون الوطني ((Global Subnational Atlas of Poverty (GSAP)[1].

وتكشف البيانات عن تباينات كبيرة داخل المناطق دون الوطنية. فبالنسبة إلى جيبوتي مثلاً، يبلغ معدل الفقر في عاصمتها 9.4 في المائة مقارنة بنسبة 60 في المائة في تاجوراء. ويبلغ معدل الفقر في موروني عاصمة جزر القمر 10.2 في المائة مقابل أكثر من ضعف المعدل في نزواني بحوالي 27.5 في المائة. وفي السودان يبلغ معدل الفقر حوالي 46.1 في المائة في دارفور الوسطى مقابل حوالي 4.6 في المائة في المنطقة الشمالية. الجدول (2-6)[2]

جدول (2- 6): بيانات الفقر الجغرافية المكانية - المناطق دون الوطنية المتأثرة بأعلى وأدنى مستويات الفقر

الدولة	المنطقة دون الوطنية	معدل الفقر وفق خط الفقر 2.15 دولار (PPP 2017، التقديرات المتوقعة لعام 2019)
جيبوتي	جيبوتي	9.43
	تاجوراء	60.19
مصر	القاهرة	0.00
	سوهاج	5.56
العراق	بغداد	0.00
	واسط	0.28
الأردن	عمّان	0.00
	المنطقة الجنوبية	0.22
المغرب	الدار البيضاء الكبرى	0.19
	درعة - تافيلالت	5.46
تونس	تونس الكبرى	0.00
	المنطقة الشمالية الغربية	0.32
جزر القُمر	موروني	10.20
	نزواني	27.46
موريتانيا	تيرس زمور	0.04
	كيدي ماغة	16.96
السودان	المنطقة الشمالية	4.60
	دارفور الوسطى	46.09

[1] تشمل البيانات المتوفرة في المنطقة 12 دولة عربية وهي: الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والعراق، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، وتعتمد على خط الفقر الدولي 2.15 دولار في اليوم (القوة الشرائية لعام 2017)، مع تقديرات لسنة 2019.

[2] World Bank. (2023). Geospatial Poverty Portal. World Bank Group. www.pipmaps.worldbank.org. Accessed {May 2024}.

كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI)، بتجميع مجموعة بيانات تدرس معدلات الفقر متعدد الأبعاد، مصنفة حسب عدة مجموعات سكانية مختلفة ويشمل ذلك التصنيف حسب الفئات العمرية والمناطق الريفية والحضرية والمناطق دون الوطنية وجنس المسؤول في الأسرة[1]. وتوضح البيانات أنه في جميع البلدان تقريباً، تكون مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد أعلى في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. وتؤكد البيانات أن حوالي 84 في المائة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية[2]. وعند دراسة نسبة عدد السكان الذين يعيشون في حالة فقر متعدد الأبعاد، تبين وجود أكبر التفاوتات في المغرب والسودان واليمن، حيث تُقّدر المعدلات في المناطق الريفية بأكثر من ضعف المعدلات في المناطق الحضرية. علاوة على ذلك، فإن مستويات الحرمان بين الفقراء هي الأكثر تبايناً بين المناطق الريفية والحضرية في الجزائر والمغرب والسودان واليمن (الجدول (2-7)).

جدول (2- 7): الفقر متعدد الأبعاد حسب المناطق الحضرية أو الريفية

الدولة	المنطقة	مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (0 إلى 1)	نسبة عدد السكان: السكان في حالة فقر متعدد الأبعاد (% من السكان)	شدة الحرمان بين الفقراء (النسبة المئوية المتوسطة لحالات الحرمان المرجحة)	نسبة السكان المعرضين للفقر	نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع
الجزائر	الحضرية	0.002	0.64	36.35	2.01	0.05
	الريفية	0.011	2.64	40.34	6.33	0.47
مصر	الحضرية	0.012	3.41	35.74	1.39	0.37
	الريفية	0.024	6.31	38.15	8.85	0.71
العراق	الحضرية	0.025	6.87	36.67	3.16	0.91
	الريفية	0.050	12.63	39.32	9.95	2.21
الأردن	الحضرية	0.001	0.35	35.50	0.64	0.00
	الريفية	0.004	1.13	35.09	1.14	0.00
ليبيا	الحضرية	0.007	2.01	37.14	11.14	0.09
	الريفية	0.007	1.89	37.12	13.00	0.09
المغرب	الحضرية	0.005	1.42	35.62	3.95	0.07
	الريفية	0.062	14.34	43.00	22.04	3.61
فلسطين	الحضرية	0.002	0.48	34.22	1.23	0.00
	الريفية	0.004	1.14	36.92	1.55	0.04
السودان	الحضرية	0.122	26.34	46.13	20.28	9.99
	الريفية	0.351	64.03	54.75	16.48	40.28
تونس	الحضرية	0.001	0.27	33.68	0.73	0.00
	الريفية	0.007	1.91	37.34	5.95	0.19
اليمن	الحضرية	0.076	17.51	43.62	27.89	4.09
	الريفية	0.319	62.04	51.45	19.83	33.24

المصدر: Alkire, S., Kanagaratnam, U., and Suppa, N. (2023). The global Multidimensional Poverty Index (MPI) 2023 disaggregation results and methodological note. OPHI MPI Methodological Note 56, Oxford Poverty and Human Development Initiative, University of Oxford.

[1] تشمل قاعدة البيانات 9 دول عربية: الجزائر، مصر، العراق، الأردن، ليبيا، المغرب، فلسطين، السودان، تونس، واليمن.

[2] UNDP and OPHI (2023). **Global Multidimensional Poverty Index 2023: Unstacking global poverty - Data for high-impact action**, United Nations Development Programme (UNDP), and Oxford Poverty and Human Development Initiative (OPHI), University of Oxford.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لتقديرات منظمة الإسكوا، فإن الفجوة بين معدلات الفقر في المناطق الريفية والحضرية تبلغ أعلى مستوياتها في موريتانيا بنسبة 47.5 نقطة مئوية، تليها اليمن بنسبة 44.5 نقطة مئوية، والسودان بنسبة 37.7 نقطة مئوية. كما أن الفجوة في شدة الفقر في المناطق الريفية والحضرية هي الأعلى في موريتانيا بنسبة 33.3 نقطة مئوية، يليها السودان بنسبة 30.3 نقطة مئوية واليمن بنسبة 29.1 نقطة مئوية. كما يبرز فقر الأطفال متعدد الأبعاد أيضاً في الغالب بصفة جلية أكبر في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية. فالمغرب مثلاً يواجه أكبر فجوة في معدلات فقر الأطفال متعدد الأبعاد بين المناطق الحضرية والريفية بحوالي 34.5 في المائة، وذلك بسبب الفروقات في البنية التحتية للإسكان والمياه والصحة والتعليم[1].

إن التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية أمر بالغ الأهمية، وتوضح دراسة للبنك الدولي[2] أن الاستثمار في القطاع الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية غالباً ما يسهّل من القضاء على الفقر في المناطق الريفية. ولكن في المنطقة العربية التي تعد واحدة من أكثر المناطق في العالم التي تعاني محدودية الأراضي وندرة المياه، قد لا يكون الاعتماد على القطاع الزراعي كافياً للتغلب على هذه التحديات وتقليل مستويات الفقر. وعليه، فإن التنويع الاقتصادي خارج الزراعة إلى الأنشطة غير الزراعية (non-farm activities) في المناطق الريفية مهم للحد من الفقر، خاصة وأن حصة العمالة غير الزراعية في المناطق الريفية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتفعة، بالذات في الأردن وجيبوتي حيث حصة العمالة غير الزراعية تبلغ حوالي 95 و90 في المائة، على التوالي. فضلاً عن ذلك، تشير بيانات المسح الأسري إلى أن الأفراد ذو المؤهلات التعليمية الأعلى يشاركون بشكل أكبر في الأنشطة الريفية غير الزراعية بالمقارنة مع الزراعة، مما يبرز الحاجة الماسة إلى تحسين فرص التعليم لتعزيز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للأنشطة الريفية غير الزراعية. وقد استثمر البنك الدولي حوالي 46.5 مليار دولار بين عامي 2004 و2014 لدعم الأنشطة الريفية غير الزراعية[3].

[1] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and others (2023). Second Arab Multidimensional Poverty Report. E/ESCWA/CL2.GPID/2022/4. Beirut.

[2] Atamanov & Tandon (July 2019). Rural non-farm activities in the Middle East and North Africa: a path to poverty reduction. World Bank Blogs.

[3] *Growing the rural non-farm economy to alleviate poverty - an IEG evaluation of World Bank Group support 2004-2014 (Approach Paper) (English).* Independent Evaluation Group (IEG) approach paper Washington, D.C.: World Bank Group.

الفصل الثالث:
قطاع الزراعة والمياه

نظرة عامة

على الرغم من تراجع أسعار السلع الزراعية والغذائية في عام 2023 مقارنة بعام 2022، إلا أنها ظلت عند مستويات مرتفعة. فلم تتمكن العديد من الدول العربية التي تعاني عجزاً كبيراً في الميزانية وارتفاع مستوى الدين العام من زيادة دعمها للمواد الغذائية، وحلت ثلاث دول عربية بين الدول العشر التي سجلت أعلى تضخم في أسعار الغذاء على مستوى العالم في كانون الثاني (يناير) 2024. ففي لبنان وسورية ارتفعت أسعار السلع الغذائية بنسبة حوالي 138 في المائة و106 في المائة على التوالي، بينما بلغ تضخم أسعار الغذاء في مصر 48 في المائة.

وحيث إن ارتفاع الأسعار لا يؤثر بالضرورة على قيمة الناتج بالأسعار الثابتة، فقد انخفضت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية بالأسعار الثابتة من حوالي 171.6 مليار دولار عام 2022 إلى حوالي 162.6 مليار دولار عام 2023 بنسبة انخفاض بلغت حوالي 5.2 في المائة بالرغم من زيادة نسبة المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية بحوالي 0.2 في المائة بالمقارنة مع عام 2022 حيث بلغت 76.8 مليون هكتار.

كما ازداد عدد سكان الريف في عام 2023 بنسبة حوالي 1.2 في المائة وهي أقل من نسبة نمو عدد السكان في الدول العربية التي بلغت حوالي 2.1 في المائة. وانعكس ذلك في تواصل ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن لأسباب عديدة، مما أدى إلى انخفاض نسبة سكان الريف من إجمالي السكان من حوالي 44.8 في المائة في عام 2010 إلى حوالي 39.7 في المائة في عام 2023.

وبلغ عدد السكان الزراعيين حوالي 91.8 مليون نسمة في عام 2023 ليشكلوا بذلك حوالي 50.7 في المائة من عدد سكان الريف، وشكلت القوى العاملة بالزراعة عام 2023 حوالي 17.5 في المائة من حجم العمالة الكلية بعد أن كانت حوالي 22.2 في المائة عام 2022. ويعد تراجع نسبة القوى العاملة بالزراعة أمراً ملحوظاً في أغلب دول العالم، ولكن تختلف أسباب هذا التراجع من دولة لأخرى، ففي أغلب الدول العربية يمثل ضعف عوامل الجذب (الدخل، الخدمات والأمان الاجتماعي) للعمل بالقطاع الزراعي أهم أسباب العزوف عن العمل به. فقد بلغ نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية حوالي 6,289 دولار في عام 2023، وهو ما يمثل نصف القيمة المماثلة في الدول النامية الأخرى. هذا بالإضافة إلى أثر الميكنة الزراعية في الاستغناء عن عدد كبير من القوى العاملة غير الماهرة في القطاع الزراعي.

تحصل الدول العربية سنوياً على ما متوسطه حوالي 260 مليار متر مكعب ($م^3$) من المياه المتجددة، يرد نصفها تقريباً (حوالي 129 مليار $م^3$) من دول الجوار في صورة مياه مشتركة من أنهار وخزانات جوفية مشتركة، بينما ينشأ النصف الآخر (حوالي 131 مليار $م^3$) من أنهار داخلية المنشأ ومياه جوفية متجددة. وحيث إن عدد سكان الدول العربية في عام 2023 قد بلغ حوالي 456 مليون نسمة فإن معدل نصيب الفرد من هذه المياه يُقدّر بحوالي 570 $م^3$ في السنة، وهو يمثل حوالي 10 في المائة من متوسط حصة الفرد في العالم والذي بلغ في نفس العام حوالي 5,732 $م^3$ للفرد.

وانعكس تزايد الطلب وتراجع إنتاج أغلب السلع الزراعية في الدول العربية على تجارة المنتجات الزراعية، فقد واصلت قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي اتجاهها التصاعدي لتصل إلى حوالي 104.8 مليار دولار في عام 2022 ليبلغ معدل النمو السنوي لهذا العجز خلال الفترة 2010-2022 حوالي 5.2 في المائة.

وبالمقارنة مع عام 2022، فقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية من السلع الرئيسة في الدول العربية بنسبة 13 في المائة لتصل قيمتها في عام 2023 إلى حوالي 49.5 مليار دولار. والزيادة المتواصلة في قيمة الفجوة الغذائية هي النمط السائد في تغيرات قيمة الفجوة الغذائية من عام إلى آخر، فمنذ عام 2015 ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية بمعدل سنوي بلغ حوالي 4.5 في المائة، وكذلك أظهرت نسب الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع

الغذائية الرئيسية اتجاهاً نحو الانخفاض في عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022، حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الأرز والذرة الشامية والسكر والزيوت والشحوم والخضروات والألبان ومنتجاتها والبيض بنسب متفاوتة، بينما ارتفعت نسب الاكتفاء الذاتي من باقي السلع بشكل طفيف.

1. الموارد الزراعية في الدول العربية

1.1. الأراضي الزراعية

يُقدّر إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية بحوالي 197 مليون هكتار، تشكل حوالي 14.7 في المائة من مساحتها الكلية البالغة حوالي 1339 مليون هكتار. فيما قُدّرت المساحة الزراعية الكلية عام 2023 بحوالي 76.8 مليون هكتار، وهي تشكل حوالي 39 في المائة من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وحوالي 5.7 في المائة من المساحة الكلية للدول العربية. وتنقسم المساحة الزراعية الكلية إلى أراضي مزروعة فعلياً بلغت مساحتها في عام 2023 حوالي 63.1 مليون هكتار، وأراضي متروكة (بور) بلغت مساحتها حوالي 13.7 مليون هكتار.

سجلت المساحة الزراعية الكلية في عام 2023 زيادة طفيفة بالمقارنة مع عام 2022 بلغت حوالي 0.1 مليون هكتار. بينما شهدت المساحة المزروعة فعلياً في عام 2023 نقصاً يقدر بحوالي 139 ألف هكتار بالمقارنة مع عام 2022، أي حوالي 0.2 في المائة، الجدول (3-1).

التراجع في مساحة أراضي الزراعة المطرية الموسمية بين عامي 2022 و 2023، والبالغة حوالي 552 ألف هكتار، يساوي تقريباً أكثر من نصف مساحة الأراضي المتروكة بين عامي 2022 و2023، وهذا يعود لقلة الأمطار في عام 2023، (الملحق رقم (1/3)).

أمّا على مستوى أقاليم المنطقة، فنجد أن معظم المساحات المزروعة بصورة مستديمة (مطرية ومروية) في عام 2023 تركزت في إقليم المغرب العربي بمساحة حوالي 8.7 مليون هكتار (64.5 في المائة من إجمالي المساحة الزراعية المستديمة)، وأن معظم المساحات المزروعة بصورة موسمية (مطرية ومروية) في عام 2023 كانت في إقليم الوسط بمساحة بلغت حوالي 20.4 مليون هكتار أي بنسبة 32.2 في المائة من إجمالي المساحة الزراعية الموسمية، كما تركزت أيضاً معظم الأراضي البور بمساحة حوالي 9.1 مليون هكتار أي بنسبة 66.5 في المائة من إجمالي المساحة البور في هذا الإقليم أيضاً، الجدول (3-2).

جدول (3- 1): المساحات الزراعية (2022 و 2023) (مليون هكتار)

	2022	2023	معدل النمو (%)
المساحة الزراعية الكلية	**76.652**	**76.770**	**0.2**
1) الأراضي الزراعية المستديمة	**13.500**	**13.481**	**0.1-**
أ) الزراعة المطرية	9.317	9.179	1.5-
ب) الزراعة المروية	4.183	4.302	2.9
2) الأراضي الزراعية الموسمية	**63.152**	**63.289**	**0.2**
أ) الزراعة المطرية	36.685	36.133	1.5-
ب) الزراعة المروية	13.056	13.488	3.3
ج) الأراضي المتروكة (بور)	13.411	13.668	1.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023.

ويلاحظ من هذه البيانات أن معظم المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية (82.4 في المائة) هي أراضٍ موسمية، وأن الشطر الأكبر من المساحة المزروعة فعلياً في عام 2023 هي أراضي الزراعة المطرية (المستديمة والموسمية) والتي بلغت حوالي 45.3 مليون هكتار (أي بنسبة 71.8 في المائة من المساحة المزروعة فعلياً). كما يلاحظ أيضاً أن

جدول (3- 2): المساحات الزراعية الكلية بحسب الأقاليم في عام 2023 (مليون هكتار)

الإقليم	الأراضي الزراعية المستديمة		الأراضي الزراعية الموسمية		
	المطرية	المروية	المطرية	المروية	البور
المشرق العربي (الأردن، سوريا، العراق، فلسطين ولبنان)	1.70	0.61	5.84	3.13	1.35
شبه الجزيرة العربية (دول مجلس التعاون الخليجي واليمن)	0.36	0.66	0.62	1.98	0.16
الوسط (مصر، السودان، جيبوتي، الصومال والقمر)	0.22	1.21	14.62	5.76	9.09
المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا)	6.90	1.82	15.05	2.62	3.07
الإجمالي	9.18	4.30	36.13	13.49	13.67

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023.

من جهة أخرى، تقدر حصة الفرد من المساحة المزروعة فعلياً في الدول العربية في عام 2023 بحوالي 0.14 هكتار، تمثل حوالي 25 إلى 50 في المائة من المساحة التي يحتاج إليها الفرد لإنتاج حاجته من الطعام في السنة والتي تقدر بحوالي 0.2 إلى 0.4 هكتار، ولعل هذا هو أحد أهم أسباب الفجوة الغذائية في الدول العربية. جدير بالذكر أن السودان هو الدولة العربية الوحيدة ضمن الدول العشرين الأعلى من حيث حصة الفرد من المساحة الزراعية الكلية حيث يحتل المرتبة 12 بحصة فرد تقدر بحوالي 0.55 هكتار. بينما تضم قائمة الدول العشرين الأقل في حصة الفرد من المساحة الزراعية الكلية تسع دول عربية، هي: الأردن، الإمارات، البحرين، جيبوتي، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، وموريتانيا، وتحول طبيعة الظروف المناخية وانخفاض حجم الاستثمار الزراعي ومحدودية الموارد المائية دون التوسع في استغلال مزيد من المساحة الصالحة للزراعة.

وتواجه الأراضي الزراعية في الدول العربية العديد من التحديات التي تحد من قدرتها على إنتاج حاجتها من السلع الزراعية، ومن أهمها محدودية المساحات ذات التربة الجيدة، بالإضافة إلى تردي جودة الأراضي بسبب التملح والممارسات الزراعية الخاطئة، وفقدان مساحات من هذه الأراضي بسبب الزحف العمراني أو بسبب التصحر نتيجة زحف الرمال أو نتيجة الانجراف والتعرية بالرياح والمياه.

2.1. المراعي الطبيعية

تشغل المراعي الطبيعية حوالي 30.9 في المائة من إجمالي مساحة الدول العربية. وقد انخفضت مساحتها في عام 2023 بشكل طفيف بالمقارنة مع عام 2022، من حوالي 414.7 مليون هكتار إلى حوالي 414.4 مليون هكتار، وتقع النسبة الأكبر من أراضي المراعي في إقليم شبه الجزيرة العربية بنسبة 48.2 في المائة، يليه إقليما الوسط والمغرب العربي بنسبتي 24.4 و 24 في المائة على التوالي، ثم إقليم المشرق العربي بنسبة 3.4 في المائة، (الجدول (3-3)).

وتستحوذ خمس دول على أكثر من 85 في المائة من مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية، وهي السعودية (46.0 في المائة)، والسودان (13.0 في المائة)، والصومال (11.0 في المائة)، والجزائر (9.0 في المائة)، المغرب (7.0 في المائة).

جدول (3- 3): مساحات المراعي الطبيعية حسب الأقاليم (2022 و 2023) (مليون هكتار)

الإقليم	2022	2023
المشرق (الأردن، سوريا، العراق، فلسطين ولبنان)	14.00	14.00
شبه الجزيرة العربية (دول مجلس التعاون الخليجي واليمن)	199.68	199.80
الوسط (مصر، السودان، جيبوتي، الصومال والقمر)	100.92	100.99
المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا)	100.08	99.62
الإجمالي	**414.68**	**414.41**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023.

تتعرض المراعي الطبيعية في الدول العربية للعديد من العوامل الطبيعية والاجتماعية التي تسهم في تفاوت مساحتها من عام لآخر وتناقصها على المدى الطويل، منها تكرار موجات الجفاف، والرعي الجائر، والتصحر والزحف العمراني. وتعتمد أعداد كبيرة من

القوى العاملة في القطاع الزراعي على المراعي الطبيعية لتوفير جزء كبير من الموازنة العلفية للماشية، إلا أن تدني كثافة الأعشاب المستساغة للماشية في تلك المراعي وتدني قيمتها الغذائية يحدان من معدل إنتاج اللحوم الحمراء منها، والذي لا يتجاوز حوالي 5 كيلوجرام للهكتار، أي ما يعادل حوالي 20 في المائة من المعدل العالمي. وعليه، يمكن تقدير حجم مساهمة المراعي الطبيعية في إنتاج اللحوم الحمراء في الدول العربية بحوالي 20-25 في المائة من الإنتاج العالمي.

3.1. الغابات

تقدر مساحة الغابات في العالم بأكثر من 4 مليارات هكتار تشكل أكثر من 30 في المائة من إجمالي مساحة اليابسة. في المقابل، قُدّرت مساحة الغابات في الدول العربية في عام 2023 بحوالي 38.2 مليون هكتار وهي تمثل حوالي 2.8 في المائة فقط من إجمالي مساحة الدول العربية. ويقع حوالي 60 في المائة من هذه المساحة في إقليم الوسط وحوالي 27 في المائة في اقليم المغرب العربي، (الجدول (3-4).

جدول (3- 4): مساحات الغابات حسب الأقاليم (2022 و 2023) (مليون هكتار)

الإقليم	2022	2023
المشرق (الأردن، سوريا، العراق، فلسطين ولبنان)	1.66	1.53
شبه الجزيرة العربية (دول مجلس التعاون الخليجي واليمن)	3.60	3.57
الوسط (مصر، السودان، جيبوتي، الصومال والقمر)	22.52	22.93
المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا)	10.19	10.18
الإجمالي	**37.97**	**38.21**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2023.

إطار (3-1). مكافحة التصحر في الدول العربية: التحديات والاستراتيجيات المستقبلية

يُعرّف التصحر بأنه عملية تدهور الأراضي الجافة وتحولها إلى صحارى غير خصبة، وهو يُعد من أبرز التحديات البيئية التي تواجه الدول العربية. ولعل من أهم أسباب حدوث التصحر تغير المناخ وتأثيره على نمط الأمطار، ونقص الموارد المائية، وتدهور جودة المياه، والزراعة غير المستدامة، والاستغلال الزراعي الجائر، وتجارة الأخشاب غير المستدامة، والتآكل البيئي الناجم عنها، والتعديات على الأراضي، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية.

ويترتب عن التصحر تأثيرات سلبية على البيئة تتمثل في نقص التنوع البيولوجي وتدهور التربة وتحول الأراضي الخضراء إلى صحاري قاحلة وجافة. كما أن للتصحر تأثيرات سلبية على المجتمع تتمثل في نقص الموارد المائية وتدهور الظروف المعيشية ونقص فرص العمل. وتواجه الدول العربية تحديات عديدة في سعيها لمكافحة التصحر منها القيود المالية ونقص التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع البيئية، وضعف البنية التحتية البيئية والتقنية للتصدي لظاهرة التصحر والتحديات الاجتماعية والاقتصادية. ولعل من أهم الاستراتيجيات التي من الممكن أن تساعد على مكافحة التصحر في الدول العربية تعزيز التوعية والتثقيف البيئي في المجتمعات المحلية، وتنمية تقنيات الري المستدامة، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتطوير وسائل الحصاد المائي، واستصلاح المياه من مصادرها المختلفة، وتشجير المناطق الجافة، وزراعة الأشجار المتكيفة مع ظروف الجفاف، وتحسين التقنيات الزراعية، واستخدام الزراعة العضوية المتكاملة، والتشجيع على استخدام الطاقة المتجددة، وتطوير تقنيات الطاقة الشمسية، ومكافحة مصادر التلوث بأشكاله المختلفة الضوضائي والضوئي والكيميائي.

إن استخدام تقنيات المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد لرصد وتحليل المناطق المعرضة للتصحر وتطوير تقنيات الإدارة الذكية للموارد المائية والتربة واستخدام التكنولوجيا في أنظمة الري الذكي وتحسين توزيع المياه واستخدامها بكفاءة عالية وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وتحسين خصوبة التربة باستخدام تقنيات البيوتكنولوجي والميكروبيولوجي، والتعاون الدولي وتبادل المعرفة والتجارب لتطوير حلول مبتكرة وفعالة، كل هذه الابتكارات والتقنيات من شأنها أن تساعد في تحقيق تقدم في مجال مكافحة التصحر.

وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إحدى المعاهدات الثلاث الرئيسة المعروفة باسم اتفاقيات ريو - إلى جانب تغير المناخ والتنوع البيولوجي. فلا يمكن وقف أزمة المناخ اليوم، وفقدان التنوع البيولوجي غداً، وتدهور الأراضي في اليوم التالي، لهذا يجب معالجة كل هذه القضايا معاً للوصول إلى أهداف المناخ والطبيعة والتنمية المستدامة. وقد تقرر عقد الدورة السادسة عشر لمؤتمر الأطراف (COP16) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) في الرياض، المملكة العربية السعودية في الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2024.

وتتعلق أهداف المؤتمر بمكافحة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي والاستدامة البيئية، كما يهدف المؤتمر إلى تعزيز التعاون الدولي للحد من تدهور الأراضي وتحسين إدارتها. يشمل ذلك تطور استراتيجيات للتكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز الأنظمة البيئية والزراعة المستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. الموارد المائية

1.2. المياه المتاحة واستغلالها

يُقدّر حجم المياه المتجددة سنوياً التي تحصل عليها الدول العربية بحوالي 260 مليار م^3، تمثل حوالي 0.6 في المائة من إجمالي حجم المياه المتجددة سنوياً في العالم والمقدر بحوالي 46.4 ترليون م^3. يضاف إلى ذلك كميات مياه التحلية التي تقدر بحوالي 57 مليون م^3 في اليوم (حوالي 20.8 مليار م^3 في السنة). ويبين الجدول أدناه استخدامات هذه المياه في القطاعات الرئيسية الثلاثة، (الجدول (3-5)).

جدول (3- 5): استخدامات المياه في القطاعات الرئيسية

الوصف	الاستخدامات الزراعية	الاستخدامات البلدية	الاستخدامات الصناعية	الإجمالي
حجم الاستخدام القطاعي سنوياً (مليار م^3)	205.1	35.7	14.5	255.3
الاستخدام القطاعي	%80.3	%14	%5.7	%100

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023 - قاعدة بيانات الموارد المائية.

وعليه فإن الدول العربية تستهلك في المتوسط حوالي 98 في المائة من مواردها المائية المتجددة، مما يجعل هذه الدول تصنف من بين الدول التي تعاني الإجهاد المائي الشديد (water stress)[1]. علماً بأن المعدل العالمي للإجهاد المائي بلغ 18 في المائة في عام 2018[2].

2.2. الفجوة المائية: العرض والطلب

تواجه الدول العربية عدة تحديات في مجال الموارد المائية، من أهمها:

1- الفجوة المتنامية بين العرض شبه الثابت من المياه المتجددة سنوياً، والطلب المتنامي على المياه للاستخدامات المختلفة البلدية والزراعية والصناعية، حيث يتنامى هذا الطلب سنوياً مدفوعاً بالنمو السكاني الذي يبلغ حوالي 2 في المائة، والتغير في أنماط المعيشة نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة، وتغير أنماط استهلاك الماء والغذاء.

2- ارتفاع الإجهاد المائي عن نسبة 50 في المائة وذلك في 4 دول (بيانات عام 2020)، بينما لم يقل الاجهاد المائي عن 50 في المائة إلا في 5 دول فقط (جيبوتي، والصومال، وفلسطين، والقُمر، وموريتانيا). كما يزيد الاجهاد عن 100 في المائة (أي أن كمية الاستهلاك أكثر من الكمية المتجددة سنوياً) في 13 دولة (الأردن والجزائر والسودان وسورية وليبيا ومصر واليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية). ويتم مواجهة الفارق بين الاستهلاك والوارد السنوي إما بالضخ الجائر من خزانات المياه الجوفية واستنزافها، أو من خلال تحلية مياه البحر، (الجدول (3-6)).

3- تدني الكفاءة العامة لاستخدام المياه[3]. حيث بلغ المعدل العالمي لهذه الكفاءة في عام

جدول (3- 6): مستويات الإجهاد المائي في الدول العربية

الإجهاد (%)	عدد الدول	الدول العربية
أقل من 50 في المائة **اجهاد غير شديد**	5	جيبوتي، والصومال، وفلسطين، والقُمر، وموريتانيا
أكثر من 50 في المائة **إجهاد مائي شديد**	4	تونس، والعراق، ولبنان، والمغرب
أكثر من 100 في المائة **استنزاف و/أو تحلية**	13	الأردن، والجزائر، والسودان، وسورية، وليبيا، ومصر، واليمن، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021.

[1] تعتبر الدولة في حالة اجهاد مائي شديد عندما تزيد فيها نسبة المياه المستخدمة سنوياً الى المياه المتجددة عن 50 في المائة.

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023، حالة الموارد من الأراضي والمياه للأغذية والزراعة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

[3] تقاس الكفاءة العامة لاستخدام المياه بمتوسط العائد المحقق من استخدام المتر المكعب من المياه في قطاعات الاستخدام الرئيسية الثلاثة (الزراعي والبلدي والصناعي).

2018[1] حوالي 18.9 دولار أمريكي لكل م^3، بينما لم يتجاوز هذا المعدل إلا في 9 دول عربية هي الأردن، وفلسطين، والقُمر، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الجدول رقم (3-7))، ويتجاوز هذا المعدل 40 دولار لكل م^3 في ست من هذه الدول وهي البحرين، والقُمر، والكويت، وعُمان، وقطر، والإمارات.

جدول (3- 7): الكفاءة العامة لاستخدام المياه في الدول العربية

الكفاءة العامة لاستخدام المياه ($/ م^3)	عدد الدول	الدول العربية
أكثر من 18.9 دولار/م^3	9	البحرين، القُمر، الأردن، الكويت، عُمان، فلسطين، قطر، السعودية، الأمارات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2021.

وكذلك تدني كفاءة الري نتيجة انتشار الري بالغمر ومحدودية استخدام تقنيات الري الحديثة (الري بالرش والتقطير والري تحت السطحي)، حيث يقدر أن هذه الكفاءة لا تتجاوز 40 في المائة، بمعنى أنه يتم فقد أكثر من نصف المياه المستخدمة في الري، والحاجة لتطوير آليات مناسبة للزراعة في ظل شح المياه[2].

4- التهديدات التي يشكلها التغير المناخي حيث تشير الدراسات[3]، [4] إلى أنه سوف يزيد من حدة الجفاف في المنطقة مما يعني نقصاً في موارد المياه وكذلك زيادةً في الطلب على مياه الري خصوصاً، نتيجة ارتفاع درجات الحرارة.

5- عدم كفاية الوعي بما تحققه الاستثمارات في خدمات المياه والصرف الصحي من عائدات اجتماعية كبيرة، من خلال ما تدره من منافع على الصحة والتعليم والتشغيل واستقرار السكان والسلم الاجتماعي، حيث يقدر أن 10 في المائة من حركة الهجرة العالمية مرتبطة بنقص المياه[5].

6- محدودية نجاح المنظومة المؤسسية المعنية بإدارة المياه في تحقيق التكامل في برمجة وتخطيط وتمويل عمليات التنمية القطاعية على النحو الذي يكفل مواجهة هذه التحديات والمضي نحو تنمية مستدامة. وتقاس مستويات الإنجاز في تحقيق الإدارة المتكاملة من خلال قياس مدى التقدم المحرز باتجاه المتطلبات أو المرتكزات الأربعة للإدارة المتكاملة، وهي: 1) البيئة المواتية (السياسات والقوانين والخطط)، و 2) الإطار المؤسسي وإشراك أصحاب المصلحة، و 3) الأدوات اللازمة للإدارة، ويشمل ذلك الإطارات/ الكفاءات البشرية المؤهلة ومنظومات جمع البيانات، و 4) التمويل اللازم.

3.2. النظرة المستقبلية

إن تعدد استخدامات المياه ودورها في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتنوع التحديات التي تواجهها قطاعات المياه في الدول العربية، تقتضي اتباع نهج متكامل في إدارة هذه الموارد بما يحقق التوازن بين مختلف فئات المجتمع وقطاعات الاقتصاد للحصول على المياه بالكميات والجودة التي تحقق غايات تلك الفئات والقطاعات، دونما إخلال باستدامة النظم الإيكولوجية الحيوية.

ويشكل الهدف السادس (SDG 6) من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة"، خارطة الطريق المعتمدة عالمياً لمواجهة هذه التحديات بصورة شاملة ونظامية.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2021 . Progress on change in water-use efficiency Global status and acceleration needs for SDG indicator 6.4.1 . SDG6_Indicator_Report_641_Progress-on-Water-Use-Efficiency_2021_ENGLISH_pages-1.pdf (unwater.org)

[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2023. حالة الموارد من الأراضي والمياه للأغذية والزراعة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. تقرير تجميعي .القاهرة. (https://doi.org/10.4060/cc1173ar)

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. الأمم المتحدة 2017. https://www.unescwa.org/publications/riccar-arab-climate-change-assessment-report

[4] تقرير التنمية العربية. تغير المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية. المعهد العربي للتخطيط. الإصدار السابع 2023. (https://www.arab-api.org/APIPublicationDetails.aspx?PublicationID=834)

[5] تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام 2024 الماء من أجل الرخاء والسلام الملخص التنفيذي UNESCO Digital Library.

وقد تفاوتت الدول العربية في مستويات التقدم الذي أحرزته في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في إطار الهدف (SDG 6). ويبين (الجدول رقم (3-8)) حالة الإدارة المتكاملة على مستوى العالم وفي الدول العربية وذلك في كل مستوى من مستويات التقدم. وعلى الرغم من أن توزيع عدد الدول العربية في كل مستوى يتناسب مع توزيع عدد الدول في كل مستوى عالمياً، إلا أنه سيتعذر تحقيق الهدف السادس من أهداف الألفية للتنمية المستدامة (SDG 6) بحلول عام 2030 مالم يتم مضاعفة معدل التقدم السنوي في تطوير مرتكزات الإدارة المتكاملة والمتمثلة في تطوير البيئة المواتية، وبناء الإطار المؤسسي وتطوير أدوات الإدارة وزيادة التمويلات المخصصة لذلك.

جدول (3- 8): مستويات التقدم المحرز في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية

(الهدف رقم 6.5 من أهداف التنمية المستدامة) بين عامي 2020-2017

مستوى التقدم المحرز في تنفيذ الإدارة المتكاملة	على مستوى العالم[1]	في الدول العربية[2]	الدول العربية
منخفض جداً (10-0)	0	0	--
منخفض (30-11)	23	3	الصومال، القُمر، لبنان
متوسط الانخفاض (50-31)	64	6	العراق، البحرين، اليمن، مصر، السودان، موريتانيا
متوسط الارتفاع (70-51)	54	6	السعودية، الأردن، سورية، ليبيا، تونس، الجزائر
مرتفع (90-71)	35	4	قطر، الإمارات، عُمان، المغرب
مرتفع جداً (100-91)	9	1	الكويت
لا توجد بيانات	2	2	جيبوتي، فلسطين

ويتطلب تحقيق هذا التقدم ما يأتي:

- التوعية من أجل تعزيز الإرادة والحصول على الدعم والقناعة من أعلى مستويات الإدارة بأهمية الإدارة المتكاملة، والبناء على الأجندات التنموية العالمية المقرة في هذا المجال، مثل البرنامج العالمي للتنمية المستدامة (2016-2030)، والاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2010-2030)[3]، وذلك من أجل ضمان تخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة لإنجاز التطوير اللازم للمرتكزات الأربعة.
- التنسيق بين التمويلات المخصصة للمشاريع والاستفادة من التمويلات المخصصة على المستوى الدولي للتغير المناخي.
- تعزيز الحوكمة سواءً في إطار القطاعات المعنية أو فيما بينها.
- تطوير منظومات جمع المعلومات والبيانات وتحسين فرص النفاذ إلى المعلومات والبيانات اللازمة للإدارة المتكاملة.
- بناء القدرات البشرية وتطوير منظومة الدراسات والبحوث.
- العمل على الاستفادة من الابتكارات والتقنيات الجديدة التي تلبي احتياجات الدول العربية، في مجالات الري والمحاصيل والأرصاد وجمع المعلومات وإعادة استخدام المياه المعالجة والتحلية، إلخ.

3. الموارد البشرية

1.3. سكان الريف

ارتفع عدد سكان الريف في الدول العربية في عام 2023 إلى حوالي 180.9 مليون نسمة بزيادة بلغت حوالي 1.2 في المائة عن عام 2022. وبلغت نسبة

[1] United Nations. UN Water. 2021. Progress on Integrated Water Resources Management - 2021 Update (https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/2021-implementation-integrated-water-resources-management-arab-region-english_0.pdf)

[2] الاستراتيجية العربية للأمن المائي في المنطقة العربي لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة (2010-2030). نسخة محدثة نوفمبر 2020. جامعة الدول العربية.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. 2021. Status report on the implementation of integrated water resources management in the Arab region (https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/2021-implementation-integrated-water-resources-management-arab-region-english_0.pdf)

السكان الزراعيين من إجمالي السكان الريفيين حوالي 50.7 في المائة. ويقدر عددهم بحوالي 91.8 مليون نسمة محققاً نسبة نمو بلغت حوالي 1.0 في المائة عن العام السابق، (الملحق (2/3)). وكانت نسبة نمو كلٍّ من السكان الريفيين والسكان الزراعيين أقل من نسبة نمو عدد السكان الإجمالي في الدول العربية التي بلغت حوالي 2.1 في المائة. ويرجع تدني نسبة نمو السكان الريفيين والزراعيين إلى عدة عوامل لعل من أبرزها ضعف البيئة الاقتصادية في الريف وتدني مستوى الخدمات، ومنها الخدمات الصحية والاجتماعية والمنشآت التعليمية بالمقارنة مع جاذبية المدن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والذي أدى بدوره إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن. كما يلعب الفارق الكبير بين دخل الفرد في قطاع الزراعة مقارنةً مع القطاعات الاقتصادية الأخرى دوراً كبيراً في هجرة الزراعة كحرفة للكثير من العمال، أضف إلى ذلك أن مقارنة تعدد وتنوع القطاعات الاقتصادية في المدن يجعل هناك متسعاً لاستيعاب الأيدي العاملة في الزراعة وأيضاً إعطائها مزية الاختيار بين القطاعات بالمقارنة مع تناقص الطلب على الأيدي العاملة في الزراعة بسبب توسع استخدام التقانة الزراعية في الإنتاج.

أثبتت التجارب في بعض الدول أن برامج التنمية الريفية المتكاملة تُعد من أهم الوسائل التي لها دور في الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن. وتهدف برامج التنمية الريفية المتكاملة إلى استقرار السكان الزراعيين والمجتمع الريفي بتحسين ظروفهم المعيشية (توفير السكن، فتح الطرق والمسالك، العلاج، الدراسة، الأمن...) والذي من المتوقع أن يؤدي إلى عودة الأفراد إلى خدمة الأرض من خلال تحسن دخولهم. ومن ثَمَّ يساهم في ازدهار الزراعة من قبل صغار المزارعين (تربية الحيوانات، زراعة الفواكه، حرف محلية...).

2.3. تنمية الريف

أشار التقرير العربي للتنمية الريفية المستدامة لعام 2023[1] إلى أن التحديات الرئيسية للتنمية الريفية في الدول العربية تتمثل في التحيز لصالح الحضر على حساب الريف في السياسات وتخصيص الموارد، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وارتفاع معدلات الأمية، وارتفاع معدلات عمالة الأطفال، وارتفاع معدلات البطالة بين الريفيين، وتزايد معدلات الفقر الريفي، بالإضافة إلى ضعف وتهالك البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية الريفية. أضف إلى كل ما سبق ضعف وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة بريف معظم دول المنطقة العربية. كما شكل التغير المناخي في السنوات الأخيرة تحدياً صعباً لبعض المناطق في الدول العربية. وعلى سبيل المثال، فقد شهدت تونس جفافاً ممتداً لثلاث سنوات متتالية، وكان عام 2023 الأكثر جفافاً منذ 53 عاماً جراء التغيرات المناخية التي تشهدها تونس، حيث غابت الأمطار وفاقت درجات الحرارة المعدلات العادية لأشهر الخريف، وأدى ذلك إلى توقف الأنشطة الزراعية في العديد من المناطق التي تعتمد على الأمطار بصفة أساسية في الزراعة والإنتاج الحيواني.

ولعل التشابك والترابط بين التحديات التي تواجه تنمية الريف في الدول العربية، يشير إلى أن الحلول والاستراتيجيات يجب أن تكون متكاملة في طبيعتها لتقدم حلولاً تشمل عدة قطاعات كالتعليم والصحة والبنية الأساسية والدعم الفني والمالي لمشاريع الأسر الريفية المنتجة والإرشاد الزراعي.

3.3. القوى العاملة في الزراعة

بلغ حجم القوى العاملة في الزراعة في عام 2023 حوالي 25.4 مليون نسمة أي بنسبة 17.5 في المائة من إجمالي القوى العاملة، وهي النسبة الأقل بالمقارنة مع مجموعة الدول النامية الأخرى كما هو موضح في الجدول (3-9). وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في الدول العربية، فهناك مجموعة من الدول العربية تتجاوز فيها هذه النسبة الربع وهي السودان والقُمر واليمن والمغرب وموريتانيا والصومال بنسب بلغت حوالي 40.2 و34.9 و32.8 و29.3 و28.6 و 26.2 في المائة في عام

[1] الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

جدول (3- 9): القوى العاملة في القطاع الزراعي حسب مجموعات الدول (2023) (مليون نسمة)

الدول العربية	عدد السكان	السكان الزراعيون	السكان الريفيون	القوى العاملة في الزراعة	السكان الزراعيون من إجمالي السكان (%)	السكان الريفيون من إجمالي السكان (%)
الدول العربية	455.9	91.8	180.9	25.4	20.1	39.7
الدول النامية	1125.5	604.3	721.9	267.4	53.7	64.1
الدول الأقل نمواً	563.8	320.4	383.7	135.9	56.8	68.1
الاتحاد الأوروبي	447.3	20.8	109.3	15.2	4.7	24.4
آسيا	4722.6	2159.5	2242.9	1068.0	45.7	47.5
العالم	7975.1	2904.3	3416.8	1380.6	36.4	42.8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الإنتاج الزراعي، مايو 2024.

2022 على التوالي. وهناك مجموعة أخرى بلغت فيها نسبة القوى العاملة في الزراعة أقل من 5.0 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية، وهي الأردن، والإمارات، والبحرين، وجيبوتي، والسعودية، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، (الملحق (17/2)).

4.3. نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي

شهد عام 2023 تراجعاً في نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية بنسبة حوالي 7.1 في المائة بالمقارنة بالعام السابق، حيث انخفض إلى حوالي 6,289 دولار أمريكي. والتفاوت الكبير الذي تشهده الدول العربية في طبيعة الإنتاج الزراعي وأساليب الإنتاج الزراعية ومدى اعتماد الإنتاج الزراعي على التقنيات الحديثة ينعكس بطبيعة الحال على نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي. ففي حين بلغ أعلى نصيب للعامل الزراعي من الناتج الزراعي حوالي 55,849 دولار في السعودية، بلغ أدناه حوالي 863 دولار في ليبيا. وكذلك تباينت حصة العامل الزراعي في عام 2023 في الدول العربية ذات الموارد الزراعية، مثل المغرب، ومصر، وتونس، والسودان، وسورية، والجزائر، والعراق بين 2,643 دولار و17,740 دولار. وعلى الرغم من تطوره في بعض الدول العربية، إلا أن متوسط نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في الدول العربية مازال متدنياً للغاية عند مقارنته بنصيب العامل الزراعي في الدول النامية. وأسباب هذا التدني تنقسم إلى عوامل طبيعية، وهيكلية وتقنية. وتشمل العوامل الطبيعية الظروف المناخية غير المواتية مثل تذبذب سقوط الأمطار وعدم انتظامها وموجات الجفاف، أما العوامل الهيكلية فتشمل ضعف البنى الأساسية وخدمات الإرشاد والتسويق، وضعف الاستشارات الزراعية. وكذلك فإن عدم التوسع في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة في عدد من الدول العربية الغنية نسبياً بالموارد الزراعية، يمثل أحد العوامل المعيقة لنمو متوسط نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في الدول العربية، (الملحق (3/3)).

4. الناتج والإنتاج الزراعي

1.4. الناتج الزراعي

قدّر متوسط نمو الناتج الزراعي للدول العربية مجتمعة بالأسعار الثابتة (لسنة الأساس 2015) بحوالي 1.1 في المائة خلال الفترة 2015-2023. وشهد عام 2023 تراجعاً للناتج الزراعي للدول العربية مجتمعة بالأسعار الثابتة ليصل إلى حوالي 162.6 مليار دولار أمريكي، أي بانخفاض يقدر بحوالي 5.2 في المائة عن قيمته في عام 2022. ويمكن تفسير أسباب التراجع في قيمة الناتج الزراعي في عدد من الدول العربية إلى النزاعات والحروب بالإضافة إلى الظروف الطبيعية غير المواتية، فقد تراجع الناتج الزراعي في السودان بنسبة حوالي 41.0 في المائة نتيجة للنزاع الدائر بين الأطراف السودانية منذ نيسان (أبريل) 2023، وكذلك تسببت الحرب على غزة في تراجع الناتج الزراعي في فلسطين بنسبة حوالي 11.5 في المائة، أما الجفاف المستمر لمدة ثلاث سنوات في تونس فقد أدى إلى تراجع الناتج الزراعي

بنسبة حوالي 11.0 في المائة. كما تراجع الناتج الزراعي في كل من العراق، وسورية، ولبنان، وموريتانيا، واليمن بنسب تراوحت بين 7.6 في المائة و1.0 في المائة. في حين سجل الناتج الزراعي في كل من عُمان، والأردن، والجزائر، ومصر والمغرب زيادة بلغت حوالي 6.9 و5.8 و3.3 و4.1 و 1.6 في المائة على التوالي، (الجدول (3-10) والملحق (4/3).

العربية في عام 2023 انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في العام ذاته، ليصل إلى حوالي 371.0 دولار أمريكي بنسبة بلغت حوالي 7.2 في المائة. ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية إذ يبلغ 696 دولار أمريكي في السعودية ويتراوح بين و325 دولار أمريكي و500 دولار أمريكي في الجزائر، وعمان، ومصر، والإمارات، والقُمر، وموريتانيا، والسودان، وتونس، ولبنان، والمغرب، وسورية. وفي مجموعة الدول التي يتضاءل فيها نصيب الفرد من الناتج الزراعي، تراوحت قيمته بين 45 دولار

جدول (3- 10): تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الثابتة (2015 و2020-2023) (2015 سنة الأساس) (مليون دولار أمريكي)

	2015	2020	2021	2022	2023	نسبة التغيُّر (%)	
						2023-2015	2023-2022
الناتج المحلي الإجمالي	2,466,082	2,589,065	2,687,571	2,839,435	2,858,939	1.8	0.7
الناتج الزراعي	149,305	172,337	174,042	171,558	162,565	1.1	5.2-
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.1	6.7	6.5	6.0	5.7		

المصدر: الملحق (4/3).

ولتنوع البنيان الاقتصادي للدول العربية أثره في تفاوت الأهمية النسبية لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح فيما بينها. ويتضح ارتفاع الأهمية النسبية لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية ذات الموارد الزراعية الأوفر نسبياً ولا تتسم اقتصاداتها بدرجة عالية من التنوع الاقتصادي مثل سورية والقمر والسودان واليمن وموريتانيا، حيث تراوحت تلك النسبة بين 21.4 في المائة في موريتانيا و36.7 في المائة في سورية. كما شكلت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي أهمية ملحوظة، ولو بدرجة أقل، في عدد آخر من الدول التي تتسم اقتصاداتها بدرجة مرتفعة نسبياً من التنوع الاقتصادي مثل الجزائر والمغرب ومصر وتونس والأردن، حيث تراوحت تلك النسبة بين 4.9 في المائة في الأردن و12.3 في المائة في الجزائر.

وعند النظر إلى مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي والذي يعكس أهمية الناتج الزراعي في النظام الاقتصادي على مستوى الأفراد، فإننا نجد أنه مع الانخفاض في الناتج الزراعي في الدول

أمريكي و209 دولار أمريكي في ليبيا، جيبوتي، البحرين، اليمن، الكويت، فلسطين، العراق، الأردن، وقطر، (الملحق (4/3)).

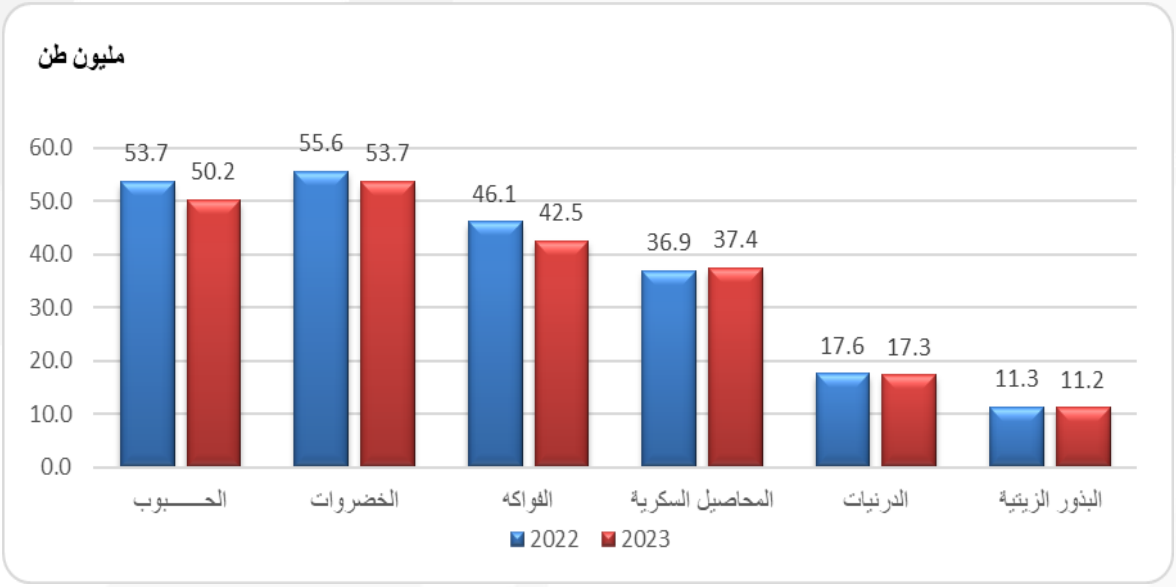
2.4. الإنتاج النباتي

سجل الإنتاج النباتي عام 2023 تراجعاً بنسبة 3.9 في المائة بالرغم من تراجع المساحة المحصولية بنسبة 0.5 في المائة فقط. وسجل إنتاج الحبوب، الذي احتل حوالي 54 في المائة من المساحة المحصولية في الدول العربية عام 2023، انخفاضاً بنسبة 6.5 في المائة نظراً إلى تراجع الغلة (الإنتاجية) بنسبة 6.6 في المائة، نتيجة انخفاض إنتاج الأرز بنسبة 36.8 في المائة وتراجع مساحته المحصولية بنسبة 10.8 في المائة، وانخفض إنتاج الشعير والذرة الشامية بنسبة 29.3 و 13.9 في المائة على التوالي نتيجة لانخفاض المساحة المحصولية بنسبة 8.4 في المائة و 23.4 في المائة على التوالي. وبالمقابل ارتفع إنتاج الذرة الرفيعة والدخن بنسبة 31.9 في المائة نتيجة زيادة الغلة بنسبة 30.3 في المائة. وتشير تقديرات الإنتاج

جدول (3- 11): نسب التغير في الإنتاج الزراعي 2022 - 2023 (نسبة مئوية)							
المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	6.5-	0.04	6.6-	البذور الزيتية	0.9-	3.3-	2.5
(القمح)	0.6	7.7	6.6-	الخضروات	3.5-	6.0-	2.6
(الشعير)	29.3-	8.4-	22.8-	الفواكه	7.8-	3.5	11.0-
(الذرة الشامية)	13.9-	23.4-	12.5	الألياف	23.4	29.3	4.6-
الدرنيات	1.8-	1.7-	0.1-	المحاصيل السكرية	1.4	0.1	1.3
البقوليات	5.1	12.9	6.9-				

المصدر: الملحق (5/3).

شكل (3- 1): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية (2022-2023)



المصدر: الملحق (5/3).

الزراعي لعام 2023 أن معظم محاصيل الحبوب قد سجلت انخفاضاً بالمقارنة مع العام السابق. وشهدت المحاصيل المروية تطورات متباينة عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022، إذ سجلت الخضروات والفواكه والبذور الزيتية تراجعاً في إنتاجها بنسب 3.5 في المائة و 7.8 في المائة و 0.9 في المائة على التوالي، نظراً إلى تراجع المساحة المحصولية بنسبة 6.0 في المائة للخضروات و 3.3 في المائة للبذور الزيتية وتراجع الغلة بنسبة 11.0 في المائة للفاكهة. ويعود سبب الأداء السلبي الذي سجله الإنتاج الزراعي خلال عام 2023 للتغير المناخي الذي يلعب دوراً أساسياً في سوء الأحوال الجوية والظروف المناخية غير المواتية.

ويوضح الجدول (3-11) والملحق (5/3) والشكل (3-1) نسب التغير في الإنتاج الزراعي والمساحة المحصولية ومتوسط الغلة لمجموعة المحاصيل الرئيسية في الدول العربية خلال عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022.

يتضح مما تم استعراضه أن الإنتاج الزراعي في عام 2023 لم يُلبِّ الاحتياجات الأساسية نظراً إلى التحديات التي واجهته، وفي مقدمتها كيفية التعامل مع الظروف المناخية وآثارها السلبية. ويتطلب حسن التعامل مع هذه التحديات تطوير أدوات وأساليب رصد الظواهر المناخية والمحافظة على الموارد المائية ورفع كفاءة استغلالها، واستخدام

البذور المحسنة ذات الإنتاجية العالية والمقاومة للجفاف والحرارة. ويعتبر ذلك ضرورة مستعجلة في ظل ضعف الكثافة المحصولية (تقدر بنحو 70 في المائة موزعة بصورة تقريبية وسطية بين 60 في المائة في الأراضي المطرية و 110 في المائة في الأراضي المروية)، وانخفاض إنتاجية الأرض المزروعة (تتراوح بين 25 في المائة و 50 في المائة من الطاقة الإنتاجية الممكنة لها) وتدهور الأراضي الزراعية بفعل عوامل التملح والانجراف، وتآكل بعض أجود الأراضي الزراعية بفعل التوسع العمراني العشوائي. كما تعاني بعض الأراضي الزراعية من تجزئة الملكيات والحيازات وتحويلها إلى حيازات صغيرة مما يضعف كفاءة الاستغلال الزراعي.

3.4. الإنتاج الحيواني

يتميز نشاط تربية واقتناء الثروة الحيوانية في الدول العربية بالتنوع. ويسود النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الزراعية التقليدية الصغيرة واسعة الانتشار، إلى جانب النظم التربوية الحديثة والإنتاج المكثف الذي يستخدم التقانات الحديثة ويحقق نتائج اقتصادية ذات مردود جيد. وقد أسهم هذا الأخير في تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم بشقيها الأبيض والأحمر وكذلك البيض. وتسهم تربية الثروة الحيوانية في توفير فرص العمل بوجه خاص في الريف وفي أوساط النساء. وبلغ حجم الثروة الحيوانية (أبقار، جاموس، أغنام، ماعز، إبل) حوالي 363.2 مليون رأس في عام 2023 أي بتراجع نسبته 1.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2022، (الملحق (6/3)). وانخفض عدد الأبقار والجاموس والأغنام والماعز بنسبة 1.1 في المائة لكل منهما، بينهما انخفض عدد الإبل بنسبة حوالي 1.8 في المائة. وسجل الإنتاج الحيواني (اللحوم والألبان والبيض) في الدول العربية انخفاضاً طفيفاً بلغت نسبته حوالي 0.3 في المائة عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022، حيث سجلت المنتجات الحيوانية تطورات متباينة، فقد انخفض إنتاج اللحوم في عام 2023 بنسبة 2.5 في المائة (اللحوم الحمراء بنسبة 3.0 في المائة واللحوم البيضاء بنسبة 2.1 في المائة) عما كانت عليه في عام 2022، بينما سجلت مجموعة الألبان والبيض تطورات إيجابية متواضعة بلغت 0.5 في المائة و 0.9 على التوالي لنفس الفترة، (الملحق (6/3) والجدول (3-12).

وتتجاوز إنتاجية الأغنام والماعز المستويات العالمية بحوالي 35 في المائة نظراً إلى الأصناف المحلية ذات الجودة العالية في إنتاج الحليب وفي عدد المواليد، وملاءمة المنطقة العربية لتربية الأغنام والماعز، بينما لا تتجاوز إنتاجية اللحوم والألبان حوالي ثلث مستوى الإنتاجية في أستراليا، وحوالي ربع مستواها في أمريكا، وحوالي خمس مستواها في أوروبا. ويعود سبب ضعف هذا الأداء إلى أساليب الإنتاج والرعاية الصحية التقليدية، وعدم تحسين التراكيب الوراثية للأصناف المحلية لزيادة الإخصاب وإكثار الأصناف المحسنة ذات الإنتاجية المرتفعة في اللحوم، إلى جانب ضعف الإدارة المتكاملة. فضلاً عن الظروف المناخية غير المواتية والجفاف وما يترتب عنها من نفوق في الأصول الحيوانية.

جدول (3- 12): تطور الإنتاج الحيواني في الدول العربية لعامي 2022 و 2023 (ألف طن)

	2022	2023	معدل النمو % 2023-2022
الأبقار والجاموس[1]	55,833	55,230	1.1-
الأغنام والماعز[1]	292,911	289,687	1.1-
الإبل[1]	18,623	18,292	1.8-
اللحوم	10,724	10,461	2.5-
(لحوم حمراء)	4,546	4,409	3.0-
(لحوم بيضاء)	6,179	6,052	2.1-
الألبان	27,444	27,578	0.5
البيض	2,500	2,524	0.9

المصدر: الملحق (6/3).

[1] بالألف رأس.

4.4. الإنتاج السمكي

يلعب قطاع الثروة السمكية دوراً حيوياً بوصفه مصدراً للتغذية والأمن الغذائي في الدول العربية، كما يسهم الإنتاج السمكي في الدخل القومي لبعض الدول العربية كالمغرب وموريتانيا. وتتنوع مصادر الثروة السمكية بسبب امتداد المصادر البحرية التي تمتد على السواحل العربية التي يبلغ طولها حوالي 23 ألف كم، والمسطحات المائية الداخلية والبحيرات والمزارع السمكية. ويتميز عدد

من الدول العربية مثل السعودية وعُمان واليمن والمغرب وموريتانيا ومصر بمخزون سمكي وفير. وبالرغم من تأرجح الإنتاج السمكي وتفاوته بين دولة وأخرى، إلا أنه في ارتفاع مستمر بشكل عام حيث ارتفع إجمالي إنتاج الأسماك من حوالي 3.1 مليون طن عام 2010 إلى حوالي 6.4 مليون طن عام 2023 أي بزيادة سنوية قدرها 5.7 في المائة. كما سجل إجمالي إنتاج الأسماك ارتفاعاً بنسبة 3.4 في المائة عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022، ويمثل هذا الإنتاج حوالي 3 في المائة من الإنتاج العالمي للأسماك وحوالي 65 في المائة من حجم المخزون السمكي العربي. وبلغت نسبة مساهمة كل من المغرب ومصر وموريتانيا وعُمان نحو 87.1 في المائة من إجمالي الإنتاج السمكي للدول العربية عام 2023 تليها تونس والسعودية واليمن والعراق والجزائر والإمارات مجتمعة بنسبة 10.0 في المائة. وسجل الإنتاج السمكي تراجعاً في بعض الدول العربية، متراوحاً بين 1.3 في المائة في الإمارات و 14.1 في المائة في لبنان، (الملحق (7/3) والشكل (3-2)).

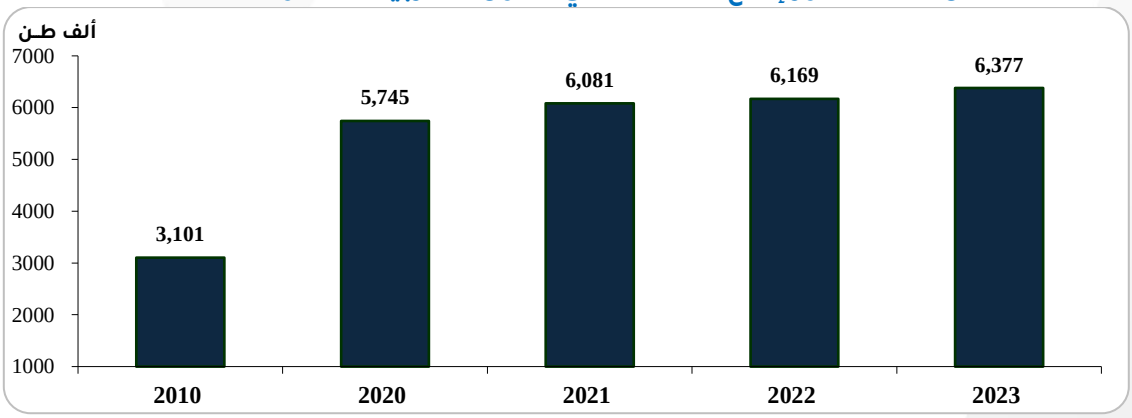
ارتفع متوسط استهلاك الفرد من الأسماك في الدول العربية عام 2023 ليصل إلى حوالي 14 كيلوغرام في السنة مقارنة بحوالي 9 كيلوغرام في عام 2010. وقد تفاوت متوسط حصة الفرد السنوية من الإنتاج السمكي بين الدول العربية، إذ بلغ حوالي 209 كيلوغرام في موريتانيا وحوالي 42 كيلوغرام في المغرب. وتراوح هذا المتوسط بين 5 و 33 كيلوغرام في كل من القُمر والسعودية وليبيا وقطر والإمارات والبحرين وتونس ومصر في حين تراجع إلى ما دون 3 كيلوغرام في كل من سورية والأردن والكويت وفلسطين ولبنان والعراق وجيبوتي واليمن والصومال والجزائر والسودان.

وتمتلك مصر أكبر مشاريع الاستزراع السمكي في الدول العربية، حيث يمثل هذا النشاط أكثر من نصف إنتاجها السمكي، ونحو 90 في المائة من إجمالي كمية الأسماك المستزرعة في الدول العربية. ويمثل الاستزراع السمكي حلاً أكثر استدامة، إلا أن له محاذير تتعلق باحتمالية تهديده للصحة العامة في حال وجود معادن سامة أو تلوث بيولوجي.

ويعد الصيد الجائر أحد المعوقات الكبيرة لاستدامة المخزون السمكي، وهو نتيجة لعدة عوامل، أهمها تزايد الطلب على الأسماك عالمياً، بالإضافة إلى تقنيات الصيد التقليدية والإدارة غير الملائمة للموارد السمكية وتدهور الشُعَب المرجانية نتيجة التلوث البحري والتغير المناخي، مما يسهم في تناقص أعداد بعض أنواع الأسماك، الأمر الذي يهدد بعض المجتمعات الساحلية والاقتصادات الوطنية التي تعتمد على صيد الأسماك مصدراً رئيسياً للدخل.

تتطلب المحافظة على الثروة السمكية ووقف أسباب تدهورها وضع وتطبيق تشريعات أكثر صرامة تنظم عمليات الصيد، ومزاولة الممارسات الصحيحة الخاصة بالمحافظة على البيئة وإدارتها بهدف الاستثمار الأمثل لهذه الموارد والتغلب على مشكلتي استنزاف المخزون السمكي والصيد الجائر. بالإضافة إلى مراجعة اتفاقيات التجارة والترخيص للسفن الأجنبية بصورة دورية لضمان الحفاظ على المخزون السمكي، وتطوير مراكز

شكل (3-2): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية 2010 و 2020 - 2023



المصدر: الملحق (7/3).

الأبحاث ومنع الصيد في فترات التكاثر، ومراقبة أساطيل الصيد التجارية في أعالي البحار وقرب السواحل لضمان التزامها بالاتفاقيات التجارية والمعاهدات الدولية، ومعالجة قضايا تلوث البيئة الساحلية والبحرية، ورفع كفاءة المصائد الطبيعية وتطوير قدرات الكوادر العاملة في مجال الصيد البحري، وتوفير الدعم للصيادين فنياً ومالياً.

5. البحوث الزراعية والتقانة الحديثة

من المسلّم به أن التقانات والعلوم والبحوث والابتكارات الجديدة هي محركات قوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة، على النحو المبين في خطة الأمم المتحدة للتنمية عام 2030. وقد أدى ذلك إلى قيام عدد متزايد من الدول العربية بدمج العلوم والتكنولوجيا والابتكار في جداول أعمال التنمية الوطنية. ومع ذلك، لم يتمكن سوى عدد قليل نسبياً من الدول العربية حتى الآن من الاستفادة من المخزون الحالي من المعرفة لزيادة مستويات الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

فبالإضافة إلى ما يمكن أن تساهم به التقانات والعلوم والبحوث والابتكارات الخاصة بأساليب الإنتاج وانتقاء الأصناف والسلالات ذات الإنتاجية العالية والأكثر مواءمة للظروف المناخية غير الملائمة، تتمتع التقنيات الرقمية المتقدمة بالقدرة على تحقيق تأثيرات إيجابية كبيرة عبر سلاسل القيمة الغذائية.

فالزراعة الرقمية تساعد على تحسين المحاصيل، وخفض فقد الأغذية وهدرها، ومساعدة المزارعين على الحصول على أجور عادلة مقابل ما ينتجونه. وذلك لأنه عندما يحصل المزارعون على المعلومات التي يحتاجون إليها في الوقت المناسب، يمكنهم ضمان إرسال الأغذية إلى السوق المناسبة وبيعها بسعر عادل. فالتكنولوجيا الرقمية وما تجلبه من تبادل للمعرفة بشكل شبه فوري يمنحهم تلك المعلومات، مما يؤدي إلى كسر عدم تناسق المعلومات مع خفض تكاليف المعاملات وزيادة قدرتهم التفاوضية.

ويمكن للتقنيات الرقمية أن تقلل بشكل كبير من تكاليف ربط البائعين والمشترين؛ والحد من عدم المساواة في الوصول إلى المعلومات والمعرفة والتقنيات والأسواق؛ ومساعدة المزارعين على اتخاذ قرارات أكثر دقة بشأن إدارة الموارد من خلال توفير ومعالجة وتحليل كمية متزايدة من البيانات بشكل أسرع؛ واحتمال خفض وفورات الحجم في الزراعة، مما يجعل صغار المنتجين أكثر قدرة على المنافسة.

كما يمكن للتقانات الرقمية أن تحفز اعتماد البذور والأسمدة المحسنة من خلال تسهيل وصول المزارعين إلى المعلومات حول نطاق ما هو متاح وكيف ومتى وأين يمكن استخدامه بشكل جيد. ويمكن أن تساعد نفس التقنيات في تحسين تتبع المنتجات من المزرعة إلى المستهلك، مما يمكن أن يعزز سلامة الأغذية وكذلك مساعدة المشترين على معرفة البصمة البيئية والقيمة الغذائية لما يشترونه. وتعزيز ثقتهم في المنتجات من خلال تحسين إمكانية التتبع من المزرعة إلى المائدة. ويمكنها أن تقلل من فقدان الغذاء وهدره من خلال السماح للسوق بالمساعدة في اختيار ما يزرعه المزارعون.

ويمكن للتحول الرقمي أن يكون مفيدًا للبيئة أيضاً من خلال تحسين الموارد واستعمال أدوات مثل الزراعة الدقيقة. فتجعل النظم الغذائية أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأكثر مرونة في مواجهة تغير المناخ، وتحرير الجينات وحماية المحاصيل على أساس بيولوجي. وزيادة القدرة على مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخي على الإنتاج الزراعي.

هناك مجموعة من التقنيات الرقمية في النظام الغذائي تؤدي إلى جعل المستهلكين والمنتجين أكثر اطلاعا ومشاركة، والمزارع أكثر ذكاءً (smart farms)، وتقديم خدمات أكثر جودة. وتتراوح هذه التقنيات من المقاطع الرقمية المصورة للخدمات الإرشادية والتعليمية البسيطة للمزارعين إلى الأنظمة المعقدة مثل تقنيات التطبيقات الرقمية المخصصة لتتبع سلسلة القيمة وبعض أشكال الزراعة الدقيقة.

ولكن تظل هناك عوائق أمام تبني هذه التقانات الرقمية، فبدون وجود بنية تحتية تكنولوجية قوية متاحة للجميع على قدم المساواة، من الممكن أن

تؤدي التغييرات التي نوقشت هنا إلى تعميق الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون وسائل التواصل التكنولوجي. وسيكون للمزارعين الذين لديهم الوسائل والأموال اللازمة للاستثمار في التكنولوجيا الجديدة قدرة أكبر على الوصول إلى المعلومات والأسواق المهمة.

6. التجارة الزراعية العربية

1.6. الصادرات الزراعية العربية

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية في عام 2022 مقارنة بعام 2021 من حوالي 39.2 مليار دولار إلى حوالي 41.6 مليار دولار وبنسبة نمو تقدر بحوالي 6.1 في المائة. وتعتبر هذه النسبة أعلى من متوسط نسبة نموها السنوي خلال الفترة من 2015 إلى 2022 والتي تقدر بحوالي 5.6 في المائة. والدول العربية هي مستورد صافٍ للسلع الزراعية، إذ تبلغ الواردات الزراعية أكثر من ثلاثة أضعاف الصادرات الزراعية، (الملحق (8/3)).

كانت نسبة نمو قيمة الصادرات الزراعية في عام 2022 أقل من عام 2021، نظراً إلى أنّ عام 2021 شهد ارتفاعاً كبيراً لقيمة الصادرات الزراعية بسبب ارتفاع الأسعار في عام 2021 والذي كان نتيجة لتعثر سلاسل الإمداد الغذائي التي صاحبت التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19. وقد تصدرت الإمارات الدول العربية في حجم صادراتها تليها مصر والمغرب والسعودية والسودان. وقد تراوحت قيمة صادرات هذ الدول بين 2.1 مليار دولار و17.8 مليار دولار وبلغ إجمالي صادراتها حوالي 33.9 مليار دولار وهو ما يمثل حوالي 81.5 في المائة من إجمالي الصادرات الزراعية للدول العربية.

2.6. الواردات الزراعية العربية

شهدت قيمة الواردات الزراعية العربية ارتفاعاً كبيراً من حوالي 128.1 مليار دولار في عام 2021 إلى حوالي 146.4 مليار دولار في عام 2022 وبنسبة نمو قدرها 14.3 في المائة، وذلك مقابل نسبة نمو بلغت 3.7 في المائة على أساس سنوي للفترة (2015-2022). واستحوذت السعودية على النسبة الأكبر من الواردات الزراعية العربية، تليها الإمارات ومصر والعراق والجزائر والمغرب والكويت، حيث تراوحت قيمة وارداتها ما بين 5.0 مليار دولار في الكويت و25.0 مليار دولار في السعودية. وبلغ إجمالي واردات هذه الدول مجتمعة حوالي 102.9 مليار دولار تمثل حوالي 70.3 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية.

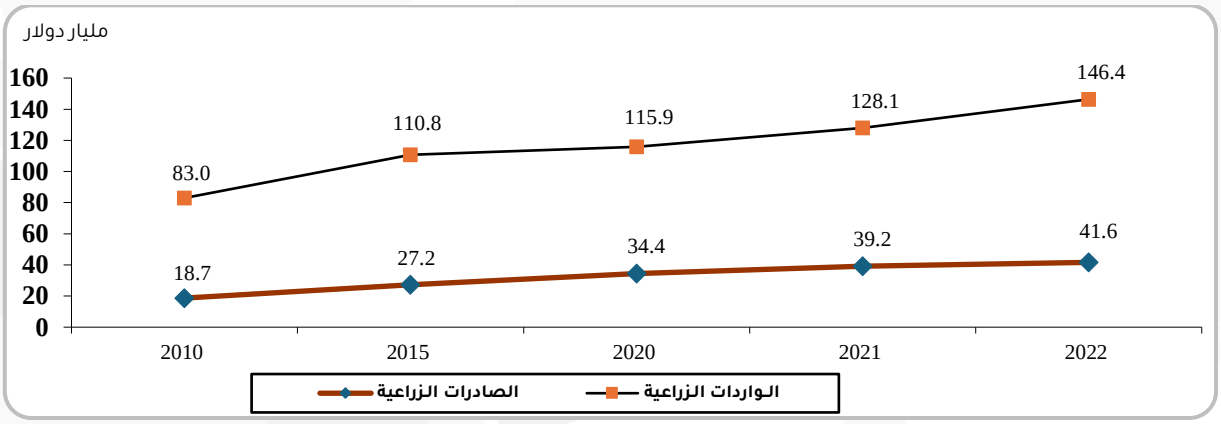
ترجع الارتفاعات المتوالية في فاتورة الواردات الزراعية العربية بصفة أساسية للعجز المتزايد بين جانبي العرض والطلب على المنتجات الزراعية. إن قلة الموارد الزراعية الطبيعية في الدول العربية وعدم الاستغلال الأمثل للمتاح منها يمثلان تحدياً لإمكانية زيادة المعروض من المنتجات الزراعية. ويعتبر ارتفاع نسبة النمو السكاني، وارتفاع مستوى الدخول في بعض البلاد العربية أهم الأسباب للزيادة المتلاحقة في الطلب على المنتجات الزراعية، إلى جانب تأسيس بعض الدول لمراكز تجارية دولية للسلع الزراعية تعتمد على الاستيراد وإعادة التصدير كما هو الوضع في الإمارات، بالإضافة إلى استمرار الارتفاع في أسعار السلع الأساسية التي تستوردها الدول العربية. وقد نتج عن هذا الوضع وجود حالة دائمة من العجز الغذائي في الدول العربية مجتمعة نتيجة ارتفاع صافي الواردات بشكل حاد، حيث ارتفع هذا العجز من حوالي 83.6 مليار دولار في عام 2015 إلى حوالي 104.8 مليار دولار في عام 2022 وهو ما يعادل أكثر من ضعفي قيمة الصادرات الزراعية العربية لعام 2022، وقد تراوح نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية بين 22 دولاراً في السودان و1,662 دولاراً في جيبوتي، ولم تحقق أي دولة من الدول العربية فائضاً في ميزانها التجاري الزراعي، (الملحق (8/3) والجدول (3-13) والشكل (3-3).

جدول (3- 13): الصادرات والواردات الزراعية العربية (2010 و2015 و2020- 2022) (مليون دولار أمريكي)

	الصادرات والواردات الزراعية					معدل التغيُّر (%)	
	2010	2015	2020	2021	2022	2022-2010	2022-2021
الصادرات	18,677	27,203	34,440	39,218	41,621	6.9	6.1
الواردات	82,977	110,808	115,910	128,069	146,371	4.8	14.3
صافي الواردات (العجز)	64,300	83,605	81,470	88,851	104,750	4.1	17.9
نسبة الصادرات إلى الواردات (%)	22.5	24.5	29.7	30.6	28.4		

المصدر: الملحق (8/3).

شكل (3- 3): الصادرات والواردات الزراعية العربية 2010 و2015 و2020-2022 (مليار دولار)



المصدر: الملحق (8/3).

3.6. الصادرات العربية من السلع الغذائية

ارتفعت قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسة في عام 2022 بنسبة 3.7 في المائة عند مقارنتها بقيمتها في عام 2021، وشكلت حوالي 56.6 في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية. فارتفعت كميتها بنسبة 8.7 في المائة في نفس الفترة. وانعكس تغير أسعار صادرات السلع الغذائية بين عامي 2021 و2022 على التغيرات في كميات صادرات السلع الغذائية. ولكن في حين ارتفعت كمية الصادرات من الحبوب والدقيق والسكر الخام والأغنام والماعز الحية والبيض، إلا أن قيمة الصادرات من هذه السلع الغذائية انخفضت مقارنة بعام 2021. وكذلك انعكس التباين السابق في صادرات البذور الزيتية، ففي حين انخفضت كمية الصادرات منها بحوالي 31.9 في المائة، ارتفعت قيمتها بحوالي 31.8 في المائة. وشهدت بعض الصادرات الزراعية ارتفاعاً في كمياتها وقيمتها في عام 2022 مقارنة بعام 2021، حيث ارتفعت قيمة وكمية صادرات البطاطس والخضروات والفواكه والأبقار والجاموس الحية واللحوم والألبان ومنتجاتها والأسماك بنسب تراوحت بين 3.5 و71.0 في المائة في الكميات، وبين 2.9 و88.2 في المائة في القيمة. في حين انخفضت قيمة وكمية الصادرات من الزيوت النباتية. (الملحق رقم (9/3)).

وبقاءُ أغلب الدول العربية كمستورد صافٍ للغذاء لسنوات عديدة، لا يمنع، بل يستوجب، دراسة سبل تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة الصادرات العربية من السلع الغذائية الزراعية. وتمثل النجاحات المحققة في بعض الدول العربية ذات الموارد المالية المطلوبة للاستثمار في الإنتاج الزراعي والغذائي، مثل السعودية والإمارات، دافعاً لدراسة عوامل نجاح هذه التجارب. ويأتي التخطيط والاستثمار طويل الأجل في مشاريع الإنتاج الزراعي والغذائي كأبرز مقومات لنجاح التجارب العربية حتى في ظل عدم وفرة الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج الزراعي، حيث مكّن الاستثمار طويل الأجل من استخدام التقانات الحديثة التي ساعدت على توفير ظروف مناسبة لعمليات الإنتاج الزراعي.

كما تقودنا التجارب العربية السابقة إلى التعرف على مقومات التعاون العربي المشترك من أجل دعم الإنتاج الزراعي والغذائي وزيادة الصادرات الزراعية، حيث يجب أن يعتمد التعاون العربي المشترك بصفة أساسية على التخطيط وتوفير الموارد المالية للاستثمار طويل الأجل للمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمالية في الدول العربية التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية التي تلائم الإنتاج الزراعي. ويحظى التعاون العربي بشقيه، الثنائي ومتعدد الأطراف، باحتمالات النجاح العالية إذا ما تمت إدارته بطرق الإدارة الحديثة وبفاعلية إدارة القطاع الخاص للمشاريع.

ويكمن الاستثمار طويل الأجل في تطوير سلاسل الإمداد الغذائية العربية بكامل مراحلها من الحقل وصولاً إلى موائد المستهلكين ويشمل ذلك مراحل الإنتاج الأولية ومراحل ما بعد الحصاد، والاستغلال الأمثل للميزات النسبية التي تتمتع بها الدول العربية، وتوفير سبل الدعم المختلفة للسلع الزراعية العربية لتقليل الفجوة الغذائية أو زيادة الصادرات الزراعية.

4.6 الواردات العربية من السلع الغذائية

ارتفعت قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسة من حوالي 83.5 مليار دولار في عام 2021 إلى حوالي 94.8 مليار دولار في عام 2022 أي بنسبة 13.5 في المائة في حين ازدادت كمياتها بنسبة 3.8 في المائة. وازداد متوسطا كمياتها وقيمتها بنسبتي 2.1 و4.8 في المائة على التوالي خلال الفترة 2010-2022. وبلغت نسبة واردات السلع الغذائية الرئيسية من إجمالي الواردات الزراعية حوالي 63.1 في المائة.

وباستثناء البذور الزيتية والزيوت النباتية والفواكه التي انخفضت كميات الواردات منها بنسب حوالي 16.4 و2.4 و1.6 في المائة على التوالي، فقد ارتفعت كميات الواردات مع باقي جميع السلع الغذائية بنسب تتروح بين حوالي 0.9 في المائة للحوم و28.5 في المائة للبيض. وكذلك شهدت قيمة أغلب الواردات من السلع الغذائية ارتفاعاً في عام 2022 ما بين حوالي 0.4 في المائة للبذور الزيتية و 38.8 في المائة للبقوليات، في حين شهدت قيمة الواردات من البيض والأغنام والماعز والفواكه انخفاضاً بنسبة بلغت حوالي 14.1 و8.1 و3.4 في المائة على التوالي. (الجدول (3-14) والملحق (9/3).

5.6. التجارة الزراعية العربية البينية

شهدت التجارة الزراعية العربية البينية ارتفاعاً بحوالي 3.5 في المائة في عام 2022، حيث ارتفعت من حوالي 45.7 مليار دولار في عام 2021 إلى حوالي 47.3 مليار دولار في عام 2022، في حين كانت قد حققت ارتفاعاً بحوالي 4.1 في المائة خلال الفترة 2015-2022.

وقد بلغت قيمة صادرات كل من الإمارات والسعودية ومصر حوالي 73.4 في المائة من إجمالي الصادرات البينية. كما شكلت قيمة واردات كل من السعودية والإمارات والعراق وعُمان حوالي 51 في المائة من إجمالي قيمة الواردات البينية في عام 2022، (الملحق (10/3)).

درج البعض على أن يُرجع تدني قيم وكميات التجارة الزراعية العربية البينية إلى التشابه في وجود الظروف غير الملائمة للزراعة في أغلب الدول العربية، وعليه فإن أغلب الدول العربية هي مستورد صافٍ للسلع الزراعية والغذائية التي تنتجها دول غير

جدول (3- 14): نسبة التغيُّر في الواردات من السلع الغذائية الرئيسة (2021-2022)

السلعة	الكمية	القيمة	السلعة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	5.1	14.5	البذور الزيتية	16.4-	0.4
البطاطس	11.7	20.7	الأبقار والجاموس (حية)	2.0	16.5
الخضروات	1.6	12.8	اللحوم	0.9	24.2
الفواكه	1.6-	3.4-	الألبان ومنتجاتها	8.5	18.0
السكر الخام	12.6	23.8	البيض	28.5	14.1-
البقوليات	19.0	38.8	الأغنام والماعز (حية)	12.9	8.1-
الزيوت النباتية	2.4-	14.1	الأسماك	18.1	5.2

المصدر: الملحق (9/3).

عربية، هذا بالإضافة إلى تدني مستويات البنية التحتية الزراعية والنظم الإنتاجية الزراعية في الدول العربية التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية الزراعية. ولكن البيانات الحالية ترفض قبول التفسير السابق، فخلال العقد الأخير تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وهما دولتان ليست لديهما وفرة في الموارد الطبيعية الزراعية، حركة التجارة الزراعية العربية البينية لأسباب عديدة منها خطط الأمن الغذائي الوطنية القائمة على التوسع في إنتاج وتصنيع وتجارة الغذاء، والاستثمار في توطين النظم الحديثة في الإنتاج الزراعي والغذائي. ولعل النموذج السابق يقود إلى استنتاج أن ضعف الموارد المالية المخصصة في الاستثمار الزراعي العام والخاص بالإضافة إلى عدم فاعلية خطط التنمية الزراعية قد يكون من أهم أسباب ضعف التجارة الزراعية العربية البينية.

كما أن استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية للأمن الغذائي 2051 تعزز الاستنتاج السابق. حيث هدفت الاستراتيجية إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على أسس تمكين إنتاج الغذاء المستدام، وتحدد عناصر سلة الغذاء الوطنية، التي تتضمن 18 نوعاً رئيساً، بناء على ثلاثة معايير رئيسة، تشمل معرفة حجم الاستهلاك المحلي لأهم المنتجات، والقدرة على الإنتاج والتصنيع، والاحتياجات التغذوية.

تضمنت الاستراتيجية، 38 مبادرة رئيسة قصيرة وطويلة المدى، ضمن رؤية عام 2051، وأجندة عمل لعام 2021، وتعمل من خلال خمس توجهات استراتيجية تركز على: تسهيل تجارة الغذاء العالمية، تنويع مصادر استيراد الغذاء، وتحديد خطط توريد بديلة، تشمل من ثلاثة إلى خمسة مصادر لكل صنف غذائي رئيس.

7. الأمن الغذائي العربي

1.7. الفجوة الغذائية وأزمة الغذاء العالمي

كان طبيعياً أن تؤدي كل المعطيات السابقة مثل تزايد الطلب على الغذاء وتراجع الإنتاج من السلع الزراعية وتواصل ارتفاع الأسعار إلى ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية بنسبة كبيرة بلغت 13.0 في المائة، من حوالي 43.8 مليار دولار إلى حوالي 49.5 مليار دولار بين عامي 2022 و2023. ويظهر النمو المطّرد للفجوة الغذائية عند النظر إليها على مدى فترة زمنية أطول، حيث ارتفعت خلال الفترة 2015-2023 من حوالي 34.8 مليار دولار إلى حوالي 49.5 مليار دولار بنسبة نمو سنوي تقدر بحوالي 4.5 في المائة.

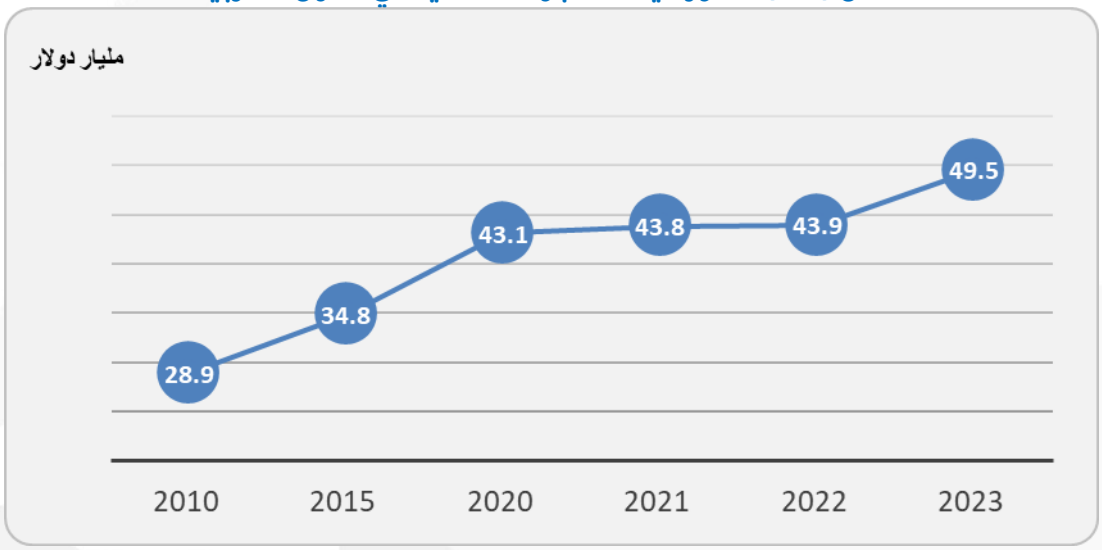
وكان لمجموعة السلع الأساسية النصيب الأكبر في الفجوة الغذائية، حيث تمثل مجموعة الحبوب والدقيق حوالي 47.7 في المائة من قيمة الفجوة، وبلغت قيمة فجوة القمح حوالي 47.1 في المائة من إجمالي قيمة فجوة الحبوب وحوالي 22.5 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية. أما فجوة اللحوم فقد بلغت 16.7 في المائة، والألبان ومنتجاتها حوالي 14.7 في المائة والزيوت والشحوم حوالي 10.8 في المائة والسكر حوالي 3.7 في المائة والبقوليات حوالي 2.9 في المائة من قيمة الفجوة الإجمالية، (الملحق (11/3) والشكل رقم (3-4)).

والفجوة الغذائية في الدول العربية هي محصلة للظروف الخاصة بالدول العربية ولأزمة غذاء عالمية. فقد قدر برنامج الغذاء العالمي[1] أن أكثر من 333 مليون شخص - في 78 دولة تتوفر بها البيانات - واجهوا مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي في عام 2023، وشكّل هذا ارتفاعاً بنحو 200 مليون شخص مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

ومن المتوقع أن يواجه ما لا يقل عن 129,000 شخص المجاعة في بوركينا فاسو ومالي والصومال وجنوب السودان. علاوة على ذلك، فإن أي تقدم هش تم إحرازه بالفعل في خفض المجاعة قد يضيع، بسبب فجوات التمويل وما ينتج عن ذلك من

[1] WFP, Global Operational Response Plan, November 2023.

شكل (3- 4): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية



المصدر: الملحق (11/3)

تخفيضات في المساعدات. ويجب على المؤسسات الدولية والحكومات وخاصةً في الدول المتقدمة أن تسعى إلى تخفيف هدف إنهاء الجوع بحلول عام 2030، من خلال مقاومة العوامل المسببة في أزمة الجوع ومن أهمها:

- الصراعات وهي المحرك الأكبر للجوع، حيث يعيش 70 في المائة من جياع العالم في مناطق تعاني من الحروب والعنف. ففي غزة، تسببت الحرب على غزة في تعرض 1.11 مليون فرد إلى انعدام الأمن الغذائي الكارثي حتى شهر مارس 2024 (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل). حيث تفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد في قطاع غزة. كما مثلت الأحداث في أوكرانيا دليلاً آخر على الكيفية التي يغذي بها الصراع الجوع، حيث يجبر الناس على ترك منازلهم، ويمحو مصادر دخلهم، ويدمر اقتصادات الدول.
- الآثار الناجمة عن التغير المناخي وهي أحد الأسباب الرئيسة للارتفاع الحاد في معدلات الجوع في العالم. حيث تدمر الصدمات المناخية الأرواح والمحاصيل وسبل العيش والممتلكات، وتقوّض قدرة الناس على إطعام أنفسهم. ومن المتوقع أن يخرج الجوع عن نطاق السيطرة إذا فشل العالم في اتخاذ إجراءات فورية للحماية من التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على الدول، خاصة الفقيرة.
- ارتفاع أسعار الأسمدة العالمية بسرعة أكبر من أسعار المواد الغذائية، التي ظلت عند أعلى مستوياتها منذ عشر سنوات. وقد أدت آثار الحرب في أوكرانيا، ومن ضمنها ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، إلى مزيد من تعطيل الإنتاج العالمي للأسمدة وصادراتها - مما أدى إلى انخفاض الإمدادات وارتفاع الأسعار والتهديد بتخفيض المحاصيل. وقد ساهم ارتفاع أسعار الأسمدة في تحويل أزمة القدرة على تحمل تكاليف الغذاء الحالية إلى أزمة توافر الغذاء، مع انخفاض إنتاج الذرة والأرز وفول الصويا والقمح في عام 2022.

ويتطلب تخفيض قيمة الفجوة الغذائية نمو الإنتاج الزراعي بوتيرة أكبر من نمو عدد السكان. ولكي تتحقق هذه النتيجة في ظل الموارد الطبيعية الزراعية المحدودة، لابد من عمل عربي متعدد الأطراف للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والاستثمار في التقنيات الحديثة الخاصة بجميع مراحل الإنتاج الزراعي، بداية من اختيار السلالات إلى أساليب الزراعة والري والحصاد والنقل والتخزين والتصنيع الزراعي.

2.7. الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ومحدداته

مثّل النمو المتزايد للطلب على السلع الزراعية والغذائية في الدول العربية، في ظل محدودية -وفي بعض الأحيان تناقص- الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج الزراعي، التحدي الدائم والأكبر للمحاولات العديدة لزيادة نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية، وظلت مساهمة كلٍّ من خطط وبرامج التنمية الزراعية والتقانات الزراعية الحديثة أقل من أن تلاحق النمو المتزايد للطلب على السلع الزراعية والغذائية، ومن ثَمَّ فإنه، باستثناء السكر والألبان ومنتجاتها والأسماك، لم تشهد نسب الاكتفاء الذاتي تحسناً ملحوظاً خلال العقدين الأخيرين. فخلال الفترة 2018-2022، بلغت نسب اكتفاء مجموعة سلع العجز الرئيسة (التي تشمل الحبوب والدقيق والقمح والسكر الخام والبذور الزيتية) 39.6 و40.6 و31.6 و62.3 في المائة على التوالي. وحققت مجموعة سلع الاكتفاء العالي والتي تشمل الخضروات والفاكهة والبطاطس، نسب اكتفاء تصل إلى 95.9 و96.4 و95.0 في المائة على التوالي. وحققت مجموعة الاكتفاء المتوسط التي تشمل اللحوم والألبان ومنتجاتها، نسبة اكتفاء بلغت حوالي 80.6 و80.5 في المائة على التوالي. وفي المقابل حققت الأسماك فائضاً وإن ظل أقل من الطاقات والموارد المتاحة، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها حوالي 107.3 في المائة. ويبين الملحق (12/3) أوضاع الإنتاج والاستهلاك والفجوة ونسبة الاكتفاء في الدول العربية، والصعوبات التي تواجه تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي العربي.

وبالرغم من المحددات الطبيعية مثل توافر التربة والمياه والمناخ المناسبين للإنتاج الزراعي إلا أنها تشير إلى صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب في المدى القصير (5 سنوات) في الدول العربية. في هذا الإطار يمكن للتعاون العربي المشترك المبني على التخطيط السليم واستخدام التقانات الحديثة وحشد الموارد المالية لتنفيذ خطط الاستثمار طويل الأجل في الدول العربية التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية الزراعية، أن يؤدي إلى ارتفاع نسب الاكتفاء الذاتي بصورة كبيرة.

3.7. دور السياسات الزراعية العربية في تحسين مستوى الأمن الغذائي

تلعب السياسات العامة دوراً حاسماً في الأمن الغذائي من خلال التأثير على جوانب مختلفة من النظام الغذائي. ويمكن للسياسات الفعالة أن تستهدف طلب المستهلكين على الغذاء، وتؤثر على حصول المستهلكين على الغذاء، وتساعد في تعزيز إنتاج الغذاء. فعلى سبيل المثال، يمكن للسياسات أن تؤثر على التفضيلات الغذائية، ومعرفة سلوك المستهلك لتشكيل طلب المستهلك على الغذاء. وبوسعها أيضاً أن تعمل على تهيئة بيئات سوقية عادلة، وبنية أساسية، وسياسات لتحقيق الاستقرار لتحسين قدرة المستهلكين على الحصول على الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للسياسات العامة أن تدعم تطوير البنية التحتية الريفية، والبحث والتطوير الزراعي، وإدارة الموارد، والمدخلات الزراعية لتعزيز إنتاج الغذاء. ومع ذلك، فإن فعالية سياسات الأمن الغذائي تعتمد على اختيار أفضل مجموعة من أدوات السياسة الملائمة للدول العربية، فضلاً عن فهم المفاضلات بين مختلف أدوات السياسة لتجنب العواقب غير المقصودة، واختيار ما من شأنها أن تقدم حلولاً لتحسين حالة مستوى الأمن الغذائي في الدول العربية. ويجب أن تستفيد السياسات الجديدة من دراسة تقييم الخطط والبرامج الزراعية المتبعة، وتعتمد على توفير حوافز مجزية للقطاع الخاص في مجال الاستثمار الزراعي. وتمثل المبادرة التي أطلقها قادة من أفريقيا والشرق الأوسط Supporting Access for Everyone (SAFE) للشراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 10 مليارات دولار خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين أحد نماذج العمل الإقليمي التي تعمل على تحسين مستويات الأمن الغذائي. إذ تهدف المبادرة إلى تحويل النظم الغذائية لملايين الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الناجم عن المناخ، حيث ترتب على أزمة المناخ بالفعل تأثيرات حقيقية على المجتمعات في أفريقيا والشرق الأوسط، ومن ذلك الأحداث المناخية القاسية، والجفاف والفيضانات، وتلوث الهواء، والاضطرابات الزراعية.

وسوف تعمل مبادرة SAFE على تعبئة ما لا يقل عن 10 مليارات دولار لتنفيذ ممارسات زراعية ذكية مناخياً مثل الزراعة المتجددة، والإدارة المتكاملة لخصوبة التربة، والري بالطاقة الشمسية. وتهدف المبادرة إلى تعبئة الاستثمارات الاستراتيجية من المستثمرين من القطاعين العام والخاص لمعالجة قضايا الأمن الغذائي، وتحسين سبل العيش، وخلق فرص عمل خضراء.

كذلك العمل على تحقيق المنافسة في الأسواق الخارجية من خلال التركيز على الميزة النسبية لكل دولة. وتحديداً فإن من أهم السياسيات التي كان لها أثر إيجابي في التجارب الدولية:

- تحسين كفاءة الري بإدخال أساليب حديثة منها (الري بالرش والتنقيط) لأجل المحافظة على المياه والتقليل من الفجوة المائية التي تعانيها المنطقة، فضلاً عن إنشاء قنوات ري مبطنة للتقليل من حجم الفاقد المائي عن طريق الرشح أو التسرب.
- العمل على اتباع سياسة سعرية تعمل على دعم أسعار المنتج لتقارب الأسعار العالمية وذلك لتحفيز الفلاحين والمزارعين على الاستثمار وزيادة الإنتاج، ولا سيما المحاصيل الاستراتيجية التي تدخل من ضمن الأمن الغذائي للفرد.
- الاعتماد على الزراعة العضوية من خلال التخصيب بالأسمدة العضوية المصنعة من المخلفات الزراعية، وعدم فقد العناصر الغذائية من التربة الزراعية وتحسين خصوبة التربة، وتشجيع وتعزيز الدورات البيولوجية داخل النظام الزراعي.
- التوسع في مشاريع البيوت المحمية فهي توفر الأجواء الملائمة لنمو المزروعات في غير مواسمها.
- التوسع في الزراعة المائية (الزراعة دون تربة).
- فتح المدارس الزراعية لتدريب المزارعين ورفع المستوى الثقافي للمزارع بما يسهم في توجيه المزارعين وتثقيفهم في الشؤون الزراعية وإطلاعهم على التقنيات العلمية الحديثة في المجال الزراعي، ويمكن لوسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات التكنولوجية أن تسهل تبادل الخبرات بين المزارعين.
- تحسين نوعية البذور التي لها صفات جيدة، حيث إن البذور الجيدة تساهم بشكل كبير في زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية، ومن ثَمَّ في تعزيز الأمن الغذائي، والتقنيات الحديثة، كتقنية الهندسة الوراثية، تعزز التوسع في مجال إنتاج البذور المهجنة والسلالات الحيوانية ذات الإنتاجية العالية والمقاومة للآفات والأمراض.
- فتح مراكز تسويقية للتبادل الزراعي وتمكين المزارعين من تصريف إنتاجهم الزراعي والحيواني.
- التوسع في تمويل خطط التكيف مع المتغيرات المناخية.
- إعطاء الأولوية لتحفيز وتنفيذ المشروعات الخضراء.

4.7. آفاق التعاون العربي في ظل تحديات الأمن الغذائي

تعد قضية الأمن الغذائي من القضايا المهمة التي لاقت اهتماماً كبيراً على المستويين العربي والعالمي، وذلك نظراً إلى تأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الدول، وقد ظهرت على الساحة الدولية خلال الربع الأخير من القرن العشرين قضية "الأمن الغذائي" وأثارت جدلاً بين الباحثين والمفكرين. وبدأت هذه القضية عام 1973 نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية وبخاصة الحبوب، ولم تعد الأزمة مقتصرة على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ولكن شملت أيضاً الجانب السياسي.

ولذلك كان على الدول العربية أن تقوم بتعزيز قدراتها فيما يخص الجانب الاقتصادي وذلك من خلال دعم المشروعات التنموية لحماية أمنها الغذائي، وتعزيز أواصل التكامل الاقتصادي بينها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث إن تحقيق فائض غذائي من خلال زيادة الإنتاج سوف يحقق نوعاً من التوازن في ميزان المدفوعات، ويرفع من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الخارجية الإقليمية أو الدولية. ولعل أهم وأبرز سبل التعاون العربي هو الاتفاق على بناء سياسة مناسبة

لاستثمار الموارد العربية الزراعية والبشرية والمالية. ويأتي حشد بعض الموارد المالية العربية لدعم الاستثمار في زيادة مستوى الأمن الغذائي كأبرز أهم العوامل لتحقيق تقدم ملموس، والذي من دونه يصعب بدرجة كبيرة جداً تخيل إمكانية التقدم في تحسن مستوى الأمن الغذائي في الدول العربية.

وسوف يُساعد حشد الموارد المالية على تضافر وتنسيق الجهود للاستفادة من تكامل الموارد الزراعية المتوفرة سواء الأراضي الزراعية أو المياه من أجل تعزيز الاستفادة من المزايا الهائلة التي تحققها من أجل التغلب على الصعوبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق التكامل الزراعي العربي وأهمها، عدم توفر سياسات ملائمة لإدارة القطاع الزراعي في الدول العربية، واعتمادها على السياسات والبرامج الوطنية فقط، مما يحرمها من تكامل الإمكانات وتبادل الخبرات والإنجازات العلمية والبحثية، إضافة إلى ضعف بنية البحوث الزراعية.

وفي ظل أوضاع الأمن الغذائي الحالية وتأثيراتها الضاغطة والمتزايدة في الدول العربية، أصبح من الضرورة تعزيز التنسيق المشترك مع كلّ المنظمات المعنية بالتنمية الزراعية في الوطن العربي والعالم، وفي مقدمتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (إيفاد)، وبرنامج الغذاء العالمي، من أجل الاستفادة من طاقاتها وبرامجها في مجالات تعزيز الأمن الغذائي، والتمويل المشترك للمشاريع، والدراسات القطاعية، وتطوير المؤسسات البحثية العربية والإقليمية، والاتفاق على الأولويات في جميع المجالات التي تعزز جهود الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي.

وعلى الرغم من الجهود الحثيثة في هذا الصدد، لا يزال الأمن الغذائي مصدر قلق مستقبلي كبير في المنطقة العربية، حيث لا تزال الإنتاجية المادية والاقتصادية للموارد الطبيعية منخفضة نسبياً، ولا تزال المنطقة تتأثر إلى حد كبير بتقلبات أسعار أسواق الأغذية العالمية، إلا أن التوقعات البديلة لآفاق 2030 تشير إلى مستقبل أفضل بعض الشيء للإنتاج المحلي. لكن ستظل المنطقة تعتمد اعتماداً كبيراً على واردات الأغذية من الأسواق العالمية ما لم يتم تنفيذ استراتيجيات وبرامج مبتكرة، واعتماد سياسات سليمة لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المنطقة العربية، وتوجد بالفعل مجموعة واسعة من النُّهُج المبتكرة القائمة في المنطقة العربية وخارجها، ويمكن لاعتماد وتوسيع نطاق هذه التكنولوجيات أن يدعم بشكل كبير تعزيز الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ما سبق هنالك ضرورة للعمل على تعزيز وتفعيل التعاون مع مؤسسات التنمية العربية والإقليمية والدولية، لتنفيذ مشروعات رائدة لتخزين المياه، واستصلاح الأراضي، وتوطين التقانة وحرية انتقال الأيدي العاملة بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

الفصل الرابع:
القطاع الصناعي

نظرة عامة

يعكس الأداء الصناعي العربي مدى تأثره بعوامل تغير إنتاج النفط وأسعاره العالمية والتقلبات الإقليمية والدولية. لقد سجل القطاع خلال عام 2023 تراجعًا بنسبة بلغت حوالي 15.5 في المائة مقارنة بعام 2022، بعد عامين تميز فيهما بتحقيق أعلى قيمة من حيث الناتج ونسبة النمو بالأسعار الجارية. ويرجع هذا التراجع بشكل رئيسي إلى انكماش ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية بحوالي 18.6 في المائة نتيجة تراجع كميات الإنتاج النفطي بمعظم الدول العربية المنتجة للنفط بنحو 5.2 في المائة وتراجع أسعاره العالمية بحوالي 17 في المائة. كما يردّ ذلك بدرجة أقل إلى تراجع ناتج قطاع الصناعات التحويلية بحوالي 7.8 في المائة بين عامي 2022 و2023.

ورغم هذا التراجع، فقد حافظ قطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والتحويلي على دوره المحوري في الاقتصاد العربي وذلك بفضل أهمية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العربي، حيث يمثل القطاع الصناعي المكوّن الأكبر فيه بنسبة تبلغ حوالي 37.1 في المائة خلال عام 2023، وبفضل أهمية دوره في سوق العمل حيث ساهم في توفير فرص العمل لنحو 24.4 في المائة، من إجمالي القوى العاملة العربية خلال نفس العام.

وأظهرت مؤشرات التعدين استقرار مؤشرات الاحتياطي والإنتاج من خام الحديد، والزنك، والنحاس والكبريت، والألمنيوم الأولي، والذهب، والفضة، والجبس والملح، مقابل تطور أنشطة الصناعات التحويلية بدرجات متفاوتة. فلقد حقق قطاع البناء والتشييد تطوراً بلغ حوالي 3.6 في المائة، وتطور إنتاج الحديد والصلب بحوالي 2.2 في المائة. وفي المقابل تراجع إنتاج الدول العربية من الإسمنت في عام 2023 بنسبة طفيفة بلغت 0.5 في المائة. ومن جانب آخر سجلت صناعة تكرير النفط العربية تحسناً ملحوظاً خلال عام 2023، حيث ارتفع إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط بنحو 595 ألف برميل يومياً مقارنة بمستواه المسجل في عام 2022، ليصل إلى حوالي 10.6 مليون برميل يومياً، فيما حافظ إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين والغاز الطبيعي المسال على مستواهما المسجل خلال عام 2022. ويستعرض هذا الفصل تنافسية الصناعات التحويلية العربية والمزايا النسبية للمنتجات العربية، فيما يتناول في جوانبه التحليلية تحديات الصناعات التحويلية العربية وأهم الصعوبات التي تواجهها، ويتناول موضوع دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير القطاع الصناعي تكاملاً مع فصل المحور. كما يستعرض هذا الفصل أوجه التعاون العربي في المجال الصناعي وآفاق تطويره. ويخصّص الفصل نافذة حول تداعيات الكوارث الطبيعية على القطاع الصناعي بعد الزلزال المدمر الذي أصاب كلاً من المغرب وشمال سوريا والفيضانات التي ضربت مدينة درنة الليبية.

1. الناتج الصناعي العربي

بلغ ناتج القطاع الصناعي العربي في العام 2023 حوالي 1,249.9 مليار دولار مقابل حوالي 1,479.5 مليار دولار في العام 2022 متراجعاً بنسبة 15.5 في المائة. ويعود هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض الكميات المنتجة من النفط بنسبة 5.2 في المائة وتراجع أسعار النفط العالمية، حيث بلغ متوسط سعر البرميل في عام 2023 حوالي 83 دولاراً للبرميل مقابل متوسط سعر قدره حوالي 100 دولار للبرميل في عام 2022.

وبلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في الدول العربية في العام 2023 حوالي 37.1 في المائة مقارنة بنسبة 41.5 في المائة عام 2022، وتفاوتت تلك النسبة على مستوى الدول بحيث كانت أعلى المساهمات في العراق، والكويت، وقطر، وليبيا، وعمان، والسعودية، (الشكل 4-1).

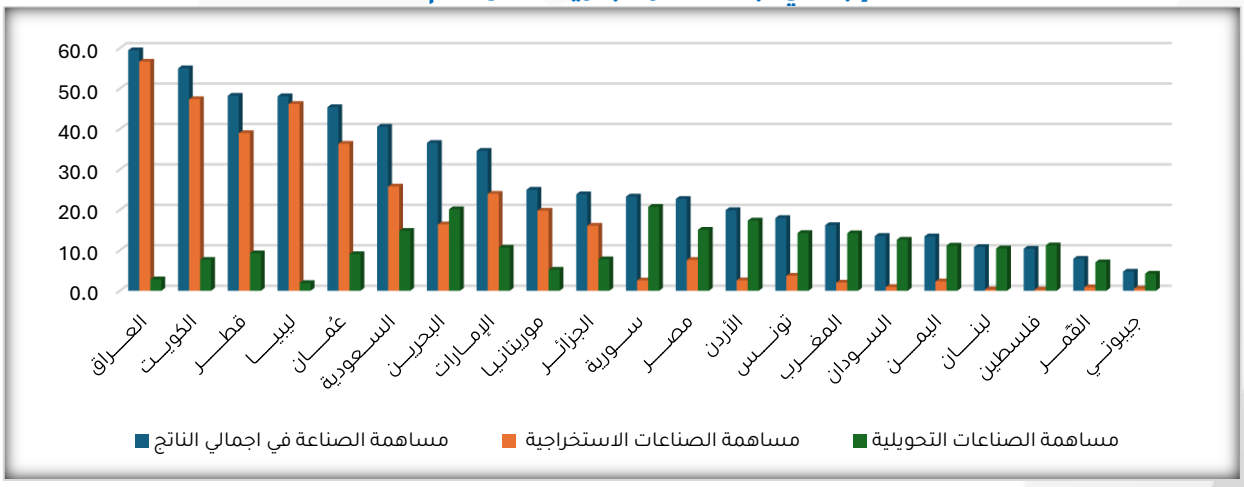
1.1. القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية

تراجعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية للدول العربية من حوالي 1,052.5 مليار دولار عام 2022 إلى حوالي 856.2 مليار دولار في العام 2023، بانخفاض بلغ حوالي 18.6 في المائة. ومرد هذا الانخفاض يعود أساساً إلى تراجع إنتاج النفط بواقع 1.3 مليون برميل في اليوم، وتراجع أسعاره العالمية بنحو 17 في المائة، نتيجة عدم استقرار التعافي الاقتصادي، وحالة عدم اليقين بشأن موعد إنهاء السياسات النقدية التشددية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فضلاً عن قرارات مجموعة دول أوبك+ بتخفيض مستويات إنتاجها وحركة مخزونات النفط الأمريكية. وتراجعت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي في العام 2023 إلى حوالي 25.4 في المائة، وهي أقل من مستواها في العام السابق الذي بلغ حوالي 29.5 في المائة، وكانت أعلاها على مستوى الدول في العراق، الكويت، ليبيا، قطر، عمان، السعودية والإمارات، (الملحقان (1/4) و(3/4)).

2.1. القيمة المضافة للصناعات التحويلية

بلغت القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية في العام 2023 حوالي 393.7 مليار دولار، بتراجع بلغت نسبته حوالي 7.8 في المائة عن عام 2022 الذي بلغت فيه حوالي 427 مليار دولار. وكانت أعلى مستويات القيمة المضافة للصناعات التحويلية على مستوى الدول العربية فرادى في كل من السعودية، والإمارات، ومصر، وقطر، والمغرب،

شكل (4- 1): نسبة مساهمة الناتج الصناعي والصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) خلال عام 2023



المصدر: الملحق (3/4).

والجزائر. كما بلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي 11.7 في المائة، وتوزعت حسب الدول بتفاوت، فكانت أعلاها في سورية، البحرين، الأردن، مصر، السعودية، المغرب وتونس، (الملحقين ((2/4) و(3/4)).

رغم أهمية الدور الذي يضطلع به قطاع الصناعة التحويلية في اقتصاديات الدول العربية، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال متواضعة ولا تعكس الفرص الواسعة المتاحة فيه للاستثمار والعمل. فالقطاع لايزال يعاني العديد من الصعوبات والتحديات من حيث الرؤى والسياسات بعيدة المدى، وفي الأداء والتنظيم المؤسسي، وفي توفير البنى الأساسية والخدمات اللازمة، وفي كفاءة قوة العمل، والنفاذ إلى الأسواق.

2. القوى العاملة والإنتاجية في القطاع الصناعي

لاتزال الصناعة العربية بعيدة عن مستوياتها في الدول الصناعية والناشئة، فقد بلغت نسبة العمالة الصناعية حوالي 24.4 في المائة من إجمالي القوى العاملة العربية. وتفاوتت هذه النسبة من دولة لأخرى، حيث تراوحت بين 6.1 في المائة في جيبوتي و54 في المائة في قطر، كما هو مبين في الملحق (17/2). وبلغت مساهمة العامل العربي في النشاط الصناعي في القيمة المضافة للنشاط الصناعي في عام 2023 حوالي 36.6 ألف دولار مقابل 44.7 ألف دولار في عام 2022، وبلغت أعلى مستوياتها في السعودية بحوالي 146.6 ألف دولار وأدناها في اليمن بإنتاجية قدرها 814 دولار.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعي العربي في العام 2023 حوالي 2,855.8 دولار مقارنةً بحوالي 3,450.7 دولار في العام السابق نتيجة التراجع الذي عرفه الناتج الصناعي خلال هذا العام، وبلغ أعلاه في قطر بحوالي 40.7 ألف دولار للفرد وأدناها في اليمن بحوالي 22 دولار للفرد.

كما شهد مؤشر الكفاءة الاقتصادية[1] للإنتاج الصناعي العربي تراجعاً خلال عام 2023 حيث بلغ 1.5 في المائة على المستوى العربي مقارنة بنحو 1.7 في المائة في العام 2022، نتيجة تراجع مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى مستوى الدول تراوح هذا المؤشر بين 0.4 في المائة في القمر و2.8 في المائة في العراق. ومن أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية للقطاع الصناعي لا بدّ من تطوير القوى العاملة الصناعية الحالية وتعزيز قدراتها من خلال تأهيلها وتدريبها لإكسابها مهارات جديدة بما يتلاءم مع مختلف التقنيات المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية، (الملحق 4/4).

3. تطور الصناعات الاستخراجية

تتمتع الدول العربية بقدر كبير من احتياطي النفط والغاز الطبيعي، وتعد من أكبر المساهمين في الإنتاج العالمي للنفط والغاز الطبيعي. وقد بلغت الاحتياطيات المكتشفة في المنطقة العربية من النفط حوالي 726.5 مليار برميل تشكل نسبة 54.4 في المائة من إجمالي الاحتياطي العالمي المستكشف من النفط. وقد بلغ إجمالي إنتاج الدول العربية من النفط الخام في العام 2023 حوالي 23.8 مليون برميل في اليوم، مثلت حوالي 27 في المائة من الإنتاج العالمي من النفط الخام. وشكلت حصة كل من السعودية والإمارات والعراق حوالي 70.2 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي. وبلغت احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية خلال عام 2023 حوالي 56.7 مليار متر مكعب وهو ما يقارب 26.7 في المائة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي. وقد بلغ إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي في عام 2023 حوالي 614.3 مليار متر مكعب مثلت حوالي 15.1 في المائة من الغاز الطبيعي المسوّق عالمياً. وشكلت حصة كل من قطر والسعودية والجزائر

[1] تقاس الكفاءة الاقتصادية عبر احتساب نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

حوالي 64.6 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي، (الملحق (5/4)).

وفي مجال التعدين، أظهرت الإحصاءات المتاحة للنشاط التعديني في الدول العربية تحقيق إنتاج خام الحديد حوالي 9.3 مليون طن خلال عام 2021، تركز في ست دول عربية. وظلت موريتانيا في مقدمة الدول المنتجة لخام الحديد بحوالي 8.2 مليون طن تليها الجزائر، السعودية، مصر، تونس والمغرب. أما بالنسبة إلى خام الزنك فقد بلغ الإنتاج العربي حوالي 63.4 ألف طن، توزعت بين المغرب والسعودية والجزائر، وبلغت مساهمة هذه المعادن من الإنتاج العالمي حوالي 0.5 في المائة فقط.

وبلغ إنتاج خام النحاس حوالي 144.3 ألف طن تم إنتاجه على التوالي في السعودية، المغرب، وموريتانيا، وبحصة 0.7 في المائة من الإنتاج العالمي. وبلغ إنتاج الدول العربية من الكبريت حوالي 15.9 مليون طن، وتركز في إحدى عشرة دولة عربية شكلت حصة السعودية منها حوالي 41.5 في المائة. وبلغ إنتاج الدول العربية من الألمنيوم الأولي حوالي 6.4 مليون طن، شكل حوالي 9.5 في المائة من الإنتاج العالمي، تركز في 6 دول عربية أعلاها في الإمارات ثم البحرين، فالسعودية، قطر، عمان، ومصر.

وبلغ إنتاج الدول العربية من الذهب حوالي 81.7 طن، أعلاها إنتاجاً كانت على التوالي في السودان ومصر والسعودية وموريتانيا والمغرب والجزائر. وبلغ إنتاج الدول العربية من الفضة حوالي 202.3 طن، شكلت حصة المغرب منها حوالي 96 في المائة من الإنتاج العربي، وتوزع الباقي بين السعودية والسودان والجزائر، وبلغت مساهمة الدول العربية من الإنتاج العالمي حوالي 5.7 في المائة بالنسبة إلى الذهب و2.2 في المائة بالنسبة إلى الفضة.

وبلغ إجمالي الدول العربية من الكاولين حوالي 958.7 ألف طن، وبحصة بلغت 2.2 في المائة من الإنتاج العالمي، محققاً زيادة بحوالي 54.9 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وقد تم إنتاجه على التوالي في عمان، مصر، السعودية، الجزائر، السودان والأردن. ووصل إنتاج الدول العربية من الجبس حوالي 23.3 مليون طن، مثل حوالي 13.5 في المائة من الإنتاج العالمي، وقد تم إنتاجه في 12 دولة عربية كان أعلاها في عُمان، والسعودية، والجزائر، والعراق، وتونس.

وبلغ إنتاج الدول العربية من الملح حوالي 5.8 مليون طن (2.1 في المائة من الإنتاج العالمي) بتراجع بلغ 25 في المائة بالمقارنة مع إنتاج العام السابق، توزع في 14 دولة عربية أعلاها إنتاجاً كانت على التوالي في السعودية، تونس، مصر، العراق، المغرب، والسودان، (الملحق (5/4)).

ورغم تواضع أداء قطاع التعدين وعدم تطوره بالمقارنة مع الثروات المعدنية التي تزخر بها العديد من الدول العربية، غير أنه يبقى من القطاعات الحيوية التي تمتلك إمكانات واعدة للتطور. ويعتبر قطاع التعدين أحد أهم فرص الاستثمار المستقبلية في الدول العربية، خاصة مع تطبيق تقنيات التكنولوجيا الرقمية والتي تمكن من تحسين الإنتاجية والتقليل من المخاطر من خلال استخدام الروبوتات في المناجم لتنفيذ العمليات الخطرة والمعقدة، وأجهزة الاستشعار عن بعد لتطوير عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف، ولقياس متوسط كمية المعادن الموجودة في الخامات المعدنية في وقتها الفعلي، مما يجعل عملية الحفر والاستكشاف أكثر فعالية، كما يمكن استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي من تحليل العينات والحصول على رواسب معدنية عالية الجودة.

4. الصناعات الهيدروكربونية

1.4. صناعة التكرير

شهدت صناعة تكرير النفط العربية خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً نتيجة إنشاء عدد من المصافي الجديدة وتطوير الأداء التشغيلي للمصافي القائمة، وتحسين مرونتها لتكرير أنواع مختلفة من النفط الخام، مع توجه بعض الدول العربية نحو تنفيذ مشاريع خفض الانبعاثات الكربونية الناتجة عن عمليات التكرير من خلال إنشاء منظومات احتجاز وخزن واستعمال غاز ثاني أوكسيد الكربون.

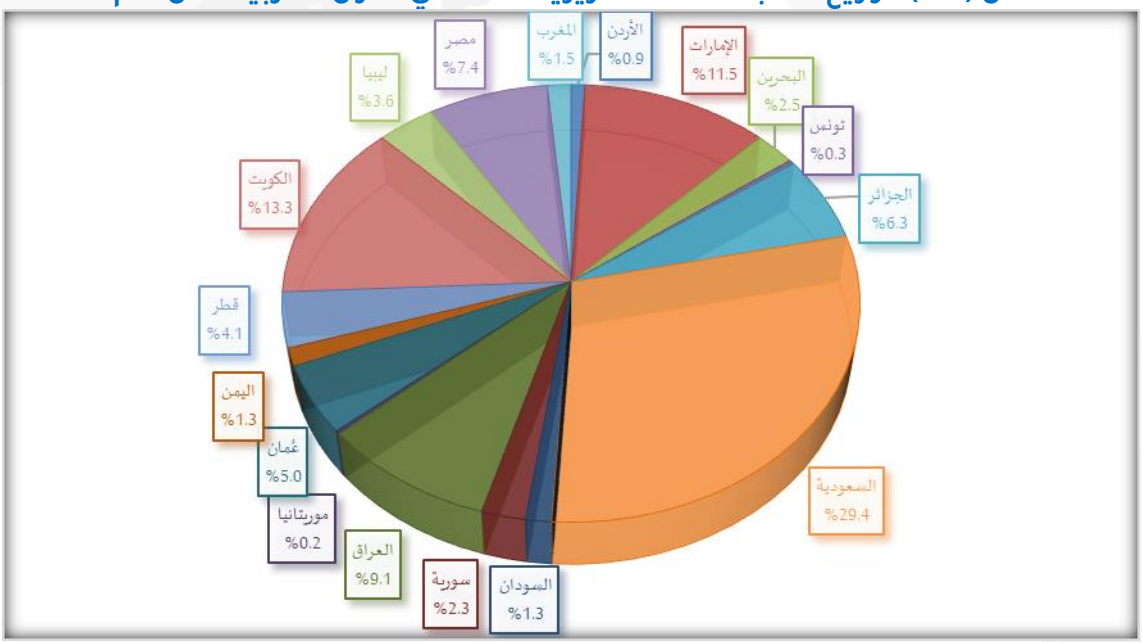
وارتفع إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط في الدول العربية بنحو 595 ألف برميل يومياً خلال عام 2023 مقارنة بمستواه المسجل في عام 2022، ليصل إلى حوالي 10.6 مليون برميل يومياً، وهو ما يمثل نسبة حوالي 11.1 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية البالغة 96.0 مليون برميل يومياً. ويعود سبب هذا الارتفاع، نتيجة تشغيل مصفاة الدقم في سلطنة عُمان لكامل طاقتها التكريرية البالغة 230 ألف برميل يومياً ورفع الطاقة التكريرية لمصفاة الزور الجديدة في دولة الكويت إلى الطاقة التصميمية البالغة 615 ألف برميل يومياً.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، جاءت السعودية في المرتبة الأولى بنسبة 29.4 في المائة من إجمالي الطاقة التكريرية في الدول العربية عام 2023، تليها الكويت بنسبة 13.3 في المائة، ثم الإمارات بنسبة 11.5 في المائة، فالعراق بنسبة 9.1 في المائة، الشكل (4-2)، الملحق (6/4).

السنوات الماضية، ولا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث أصبحت تضم كبرى الشركات العاملة في هذا القطاع، مما عزز من مكانتها كمصدر أساسي للمنتجات البتروكيماوية الأساسية في الأسواق العالمية، مما ساهم في ارتفاع إيرادات صناعة الكيماويات في هذه الدول لتتجاوز 100 مليار دولار خلال عام 2023، مع وصول الإنتاج إلى أكثر من 155 مليون طن[1].

وعلى صعيد متصل، تعمل الدول العربية على تطوير قدراتها الإنتاجية، والتوسع في مشروعات إنتاج البتروكيماويات، بالإضافة إلى توجهها نحو تنمية مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر والهيدروجين الأزرق وتعزيز استخداماته في قطاع البتروكيماويات. وفي هذا الإطار شهد عام 2023 التوقيع على عدد من الاتفاقيات وتنفيذ عدد من المشروعات في صناعة البتروكيماويات، حيث وقعت شركة بترول أبوظبي الوطنية، اتفاقيتين مع

شكل (4- 2): توزيع نسب الطاقة التكريرية للنفط في الدول العربية خلال عام 2023



المصدر: الملحق (6/4).

2.4. الصناعات البتروكيماوية

أضحت الصناعات البتروكيماوية أحد أهم الأنشطة الصناعية التحويلية في الدول العربية خلال

شركات يابانية لتوسيع سلسلة قيمة الهيدروجين منخفض الكربون. وفي الجزائر، أعلنت وزارة الطاقة والمناجم عن خطط للتعاون في مشروعات لإنتاج

[1] قاعدة بيانات الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات "جيبكا".

البتروكيماويات مع قطر، بهدف البدء في شراكة مع شركة النفط الحكومية سوناطراك. وفي السعودية، أعلنت شركة "أرامكو السعودية"، وشركة "توتال إنيرجيز"، عن ترسية عقود الهندسة والمشتريات والبناء بقيمة 11 مليار دولار لمجمع "أميرال" الذي يهدف إلى ضم واحدة من أكبر الوحدات في منطقة الخليج العربي لتكسير اللقيم المختلط بطاقة إنتاجية تبلغ 1.650 مليون طن من الإيثيلين سنويا. كما أعلنت الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" عن تشغيل مشروع إنتاج البولي كاربونيت الجديد، بالتعاون مع شركة سينوبك الصينية. وفي العراق، تم الإعلان عن خطط لتنفيذ مشروع مجمع "نبراس للصناعات البتروكيماوية" في البصرة، والذي يضم مصفاة بطاقة تكريرية تبلغ حوالي 300 ألف برميل في اليوم ومجمع لإنتاج البولي إيثيلين بطاقة 2 مليون طن سنوي، ويعد المشروع أول وأكبر مشروع للبتروكيماويات في العراق منذ مطلع التسعينيات.وفي قطر، أعلنت شركة" قطر للطاقة"، وشركة شيفرون فيليبس للكيماويات، عن مشروع مجمع "راس لفان للبتروكيماويات"، بطاقة حوالي 2.08 مليون طن سنوياً من الإيثيلين، حيث يحتوي المشروع على وحدتي إنتاج بولي إيثيلين عالي الكثافة بطاقة إجمالية تبلغ 1.68 مليون طن سنوياً، بكلفة إجمالية تناهز حوالي 6 مليار دولار. وفي الكويت، أعلنت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة "كيبيك"، قائمة الشركات المؤهلة لتقديم عطاءات الحزم الرئيسة الثلاث لمشروع "مجمع الزور للبتروكيماويات" بتكلفة استثمارية تصل إلى حوالي 10 مليار دولار. وفي مصر، أعلنت شركة "فيرتيغلوب" الإماراتية، عن تسليم أول شحنة من الأمونيا الخضراء المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة في العالم وفقاً لمعيار الشهادة الدولية للاستدامة والكربون، والتي أنتجت بمنشآت الشركة في مصر. كما تم الإعلان عن تأسيس الشركة المصرية للصودا آش، بطاقة 600 ألف طن سنوياً، بتكلفة استثمارية تصل إلى حوالي 500 مليون دولار أمريكي.

3.4. صناعة الإثيلين

يعد الإثيلين من أهم المنتجات الأساسية في الصناعات البتروكيماوية، حيث يستخدم لإنتاج البلاستيك والألياف والكيمياويات العضوية التي تستخدم في أغراض صناعية واستهلاكية متعددة.

استقر إجمالي إنتاج الإيثيلين في الدول العربية في عام 2023 عند نفس المستوى المحقق خلال العام السابق البالغ حوالي 27.8 مليون طن/السنة، مما أدى إلى انخفاض حصة إنتاج الدول العربية من الإيثيلين من الإجمالي العالمي البالغ 228 مليون طن سنوياً إلى نحو 12.2 في المائة، مقارنة بحصة بلغت حوالي 13 في المائة في عام 2022.

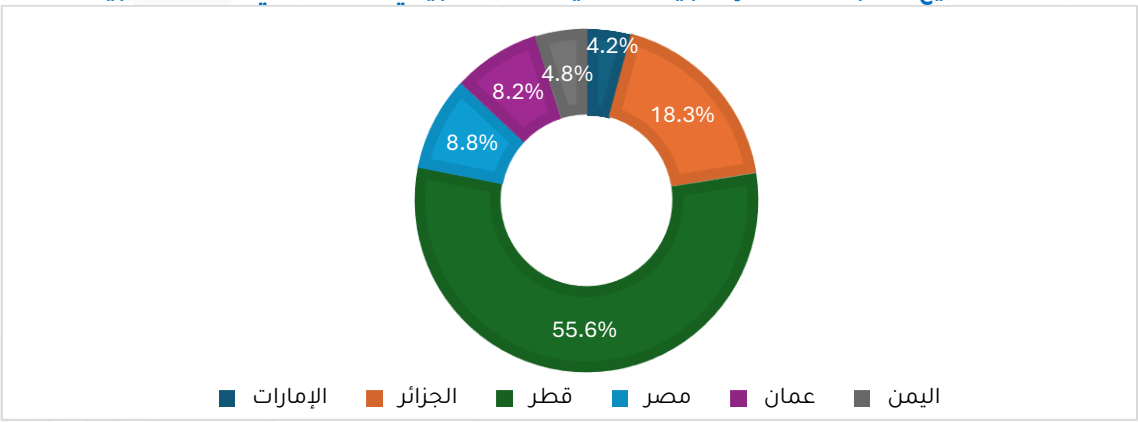
وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تحتل السعودية المرتبة الأولى بحصة 65.5 في المائة من إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين في الدول العربية خلال عام 2023، تليها الإمارات بحصة 12.6 في المائة، ثم قطر بحصة 10.9 في المائة، فيما بلغ إجمالي كل من الكويت ومصر وليبيا والجزائر والعراق 11 في المائة. ويشهد عدد من الدول العربية تنفيذ مشاريع هامة من شأنها أن تعزز الطاقات الانتاجية المستقبلية خلال المرحلة القادمة، مع تطوير وتطبيق المواصفات القياسية المتوافقة مع المواصفات الدولية، مما يمكن الشركات من تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية بسهولة ويسر.

4.4. صناعة الغاز الطبيعي المسال

بلغت الطاقة الإنتاجية الاسمية للغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال عام 2023 حوالي 476.8 مليون طن/السنة بزيادة بلغت نحو 3.8 مليون طن/السنة مقارنة بعام 2022، فيما استقر إجمالي الطاقة الإنتاجية الإسمية للغاز الطبيعي المسال في الدول العربية خلال عام 2023 عند نفس مستوى العام السابق البالغ حوالي 138.4 مليون طن/السنة، ومن ثم تراجعت حصتها من الإجمالي العالمي بشكل طفيف ليبلغ 29 في المائة، مقارنة بنسبة 29.3 في المائة في عام 2022.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تحتل قطر المرتبة الأولى بحصة 55.6 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية في الدول العربية، تليها الجزائر بحصة 18.3 في المائة، ومصر بحصة 8.8 في المائة، وعُمان بنسبة 8.2 في المائة، ثم اليمن بحصة 4.8 في المائة وأخيراً الإمارات بحصة 4.2 في المائة، الشكل (4-3).

شكل (4- 3): توزيع نسب الطاقة الإنتاجية الأسمية للغاز الطبيعي المسال في الدول العربية (2023)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) تقرير الأمين العام السنوي 2023.

5. تطور الصناعات التحويلية

1.5. صناعات مواد البناء والتشييد

يشهد قطاع البناء والتشييد خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً نتيجة التوسع العمراني المستمر وتزايد الاستثمار في قطاع العقارات والتي تشمل المباني السكنية والتجارية والمصانع والمنشآت العامة والخدمات الاجتماعية. وكان لذلك الأثر الإيجابي على نمو صناعات واسعة كصناعة الإسمنت، والحديد، والألمنيوم. كما يعد قطاع البناء والتشييد من أهم القطاعات التي تسهم في نمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل، حيث ساهم خلال عام 2023 بنسبة 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت قيمته حوالي 225.9 مليار دولار مقابل 218.1 مليار دولار في العام 2022 وبمعدل نمو بلغ حوالي 3.6 في المائة. وسجلت أعلى مستويات ناتج قطاع البناء والتشييد في السعودية بحوالي 56.0 مليار دولار، ثم الإمارات بحوالي 41.3 مليار دولار، تلتها الجزائر بناتج بلغ حوالي 30.9 مليار دولار، ثم قطر بناتج بلغ حوالي 28.8 مليار دولار، ومصر بحوالي 26 مليار دولار، والعراق بحوالي 12.1 مليار دولار. وساهم قطاع البناء والتشييد بناتج تراوح بين 1.3 مليار دولار و8.1 مليار دولار في كل من المغرب، وعمان، والكويت، والبحرين، وليبيا، والأردن، والسودان، وبلغت مساهمة القطاع في الناتج في بقية الدول العربية أقل من مليار دولار. (الملحق (7/4)).

ويعد قطاع البناء والتشييد من أكثر القطاعات التي استفادت من التكنولوجيا الرقمية واستخداماتها خلال السنوات الأخيرة حيث تلعب تكنولوجيا الواقع الافتراضي والواقع المعزز دوراً مهماً في مختلف مراحل التصميم والتنفيذ والبناء من خلال عرض رسومات ثلاثية الأبعاد تساهم في تبسيط عمليات البناء وتعزز دقة التخطيط وتقلل من الأخطاء والتكاليف الناجمة عنها، كما تتيح التكنولوجيا ثلاثية الأبعاد إظهار مميزات التصميم العقاري بشكل أكثر وضوحا لكل من المخططين والمستثمرين، وتعزز القدرة على الاستجابة لمتطلبات البناء بمرونة وسرعة أكبر ووضع البدائل المختلفة للتصميم والمفاضلة بينها.

2.5. صناعة الحديد والصلب

بلغ إنتاج الدول العربية من الحديد والصلب خلال عام 2023 حوالي 39.2 مليون طن مقارنةً بحوالي 38.4 مليون طن خلال عام 2022. وقد بلغ معدل النمو حوالي 2.2 في المائة، شكل 2.1 في المائة فقط من الإنتاج العالمي البالغ 1,849.7 مليون طن.

وتصدرت مصر مقدمة الدول العربية المنتجة للحديد بكمية بلغت حوالي 10.3 مليون طن، وبمعدل نمو بلغ حوالي 5.4 في المائة، تلتها السعودية بحوالي 9.9 مليون طن، ثم الجزائر بحوالي 4.4 مليون طن، والإمارات بحوالي 3.2 مليون طن، والعراق بحوالي 2.7 مليون طن، وعمان بحوالي 2.4 مليون طن، ثم المغرب بحوالي 1.4 مليون طن. أما

في بقية الدول العربية فقد تراوح الإنتاج بين 70 ألف طن وحوالي 1.2 مليون طن. (الملحق (8/4)).

وبلغت حصة الفرد العربي من إنتاج الحديد والصلب خلال العام 2023 حوالي 110.9 كجم للفرد مقابل 110.7كجم للفرد خلال العام 2022، في حين بلغت حصة الفرد على المستوى العالمي نحو 230.6 كجم للفرد خلال عام 2023.

وعلى الرغم من توفر الطلب والقدرات الإنتاجية في العديد من الدول العربية، يبقى الإنتاج الكلي من الحديد والصلب محدوداً نتيجة ما تواجهه هذه الصناعة من تحديات تفاقمت خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من ارتفاع كبير في أسعار المواد الأولية التشغيلية والخامات مما ساهم في ارتفاع تكلفة المنتج النهائي وعدم قدرته على المنافسة في الأسواق المحلية مع الصلب المستورد، بحيث أصبحت أسواق الدول العربية ملاذاً للصادرات الأجنبية المماثلة من منتجات الحديد والصلب، بحكم الفوارق السعرية التي لا يخلو بعضها من تدني معايير الجودة.

ومن أبرز التحديات التي تواجهها صناعة الحديد والصلب أيضاً تقادم معدات الإنتاج والتجهيزات واستخدامها لتكنولوجيات قديمة لا تتماشى مع التطور الحاصل، مما يستدعي ضرورة الاستثمار الأمثل لتجديد هذه المعدات ولتثمين مناجم خام الحديد المتوافرة في الكثير من الدول العربية لتغطية احتياجات مصانع الصلب والتقليص من استيراد خامات صناعة الصلب المعتمدة من الخارج بالعملة الصعبة. كما يتطلب تطوير هذه الصناعة توظيف تقنيات التكنولوجيا الحديثة المتطورة لتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية والجودة. ومن بين التقنيات تقنية التحكم العددي بالحاسوب لإنتاج الأجزاء الدقيقة والتي تمكّن من التحكم الدقيق بعمليات التصنيع باستخدام أجهزة حاسوبية متقدمة تقوم بإعداد برامج تحكّم دقيقة لآلات التصنيع مثل القواطع والمخارط والمطاحن، مما يسهم في توحيد الإنتاج وتقليل الهدر.

3.5. صناعة الإسمنت

بلغ إنتاج الدول العربية من الإسمنت في عام 2023 حوالي 232.5 مليون طن بتراجع طفيف بلغ حوالي 0.5 في المائة بالمقارنة مع عام 2022. وقد مثل ذلك حوالي 52.1 في المائة من إجمالي الطاقة الإنتاجية لمصانع الإسمنت في الدول العربية البالغ 446.4 مليون طن وساهم في تغطية إجمالي الاستهلاك العربي الذي بلغ حوالي 231.6 مليون طن خلال عام 2023 مقابل 233.6 مليون طن خلال عام 2022. وتظهر البيانات أن أكثر الدول العربية إنتاجاً للإسمنت هي مصر بنسبة حوالي 22.2 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي للإسمنت تليها السعودية بنسبة حوالي 21.3 في المائة فالعراق بنسبة حوالي 15.2 في المائة، وحوالي 7.7 في المائة في الجزائر وحوالي 5.7 في المائة في الإمارات وحوالي 5.4 في المائة بالمغرب. كما تظهر البيانات أن مصر هي أكثر الدول العربية استهلاكاً للإسمنت بكميات بلغت حوالي 48.6 مليون طن، تليها السعودية بحوالي 47.8 مليون طن، والعراق بحوالي 35.3 مليون طن، ثم الجزائر 17.4 مليون طن، والمغرب بحوالي 12.6 مليون طن، والإمارات بحوالي 11.4 مليون طن. وتوزعت كميات الاستهلاك المتبقية بين بقية الدول العربية، (الملحق (9/4)، الشكل (4-4).

ومع أن الطاقة الإنتاجية لمصانع الإسمنت القائمة في الدول العربية تغطي كامل الطلب العربي على الإسمنت تقريباً، إلا أن مؤشرات الإنتاج والاستهلاك والقدرات التصميمية لصناعة الإسمنت تظهر وجود طاقة تصميمية عاطلة وغير مستغلة في مصانع الإسمنت القائمة، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وتقادم المعدات التشغيلية بالمنشآت الصناعية وعدم انتظام توفير المواد الأولية الخام فضلاً عن المخاطر الصحية والبيئية نتيجة التلوث. ويعد تطوير هذا القطاع بتكنولوجيا متطورة لاستخدام الوقود البديل في الإنتاج وخفض انبعاثات الكربون، السبيل الأمثل لتعزيز القطاع مما يرفع قدرته التنافسية ويقلص تكلفة الإنتاج.

4.5. صناعة زيت الزيتون

تعتبر صناعة زيت الزيتون من الصناعات الغذائية الداعمة للقطاع الصناعي في عدد من الدول العربية، حيث تشهد خلال السنوات الأخيرة إقبالاً متزايداً بالأسواق المحلية والعالمية نظراً إلى قيمته الغذائية وإلى فوائده الصحية الكبيرة.

بلغ إنتاج الدول العربية من زيت الزيتون خلال عام 2023 حسب بيانات المجلس الدولي للزيتون حوالي 506.5 ألف طن مقابل 654.5 ألف طن خلال عام 2022 وتمثل هذه الكمية حوالي 19.7 في المائة من الإنتاج العالمي خلال عام 2023. وقد تصدرت تونس قائمة الدول العربية المنتجة بإنتاج بلغ حوالي 180.0 ألف طن، وحلت بالترتيب الخامس عالمياً، ثم المغرب والجزائر ومصر بإنتاج بلغ حوالي 107.0 و75.5 و40.0 ألف طن على التوالي.

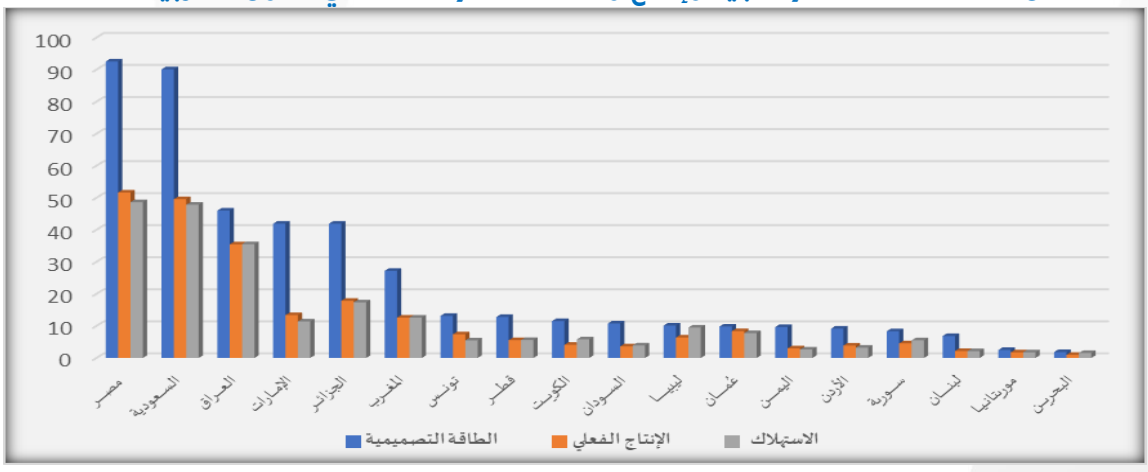
وبلغ الاستهلاك الإجمالي للدول العربية من زيت الزيتون، حوالي 384.0 ألف طن في عام 2023 مقابل 449.5 ألف طن خلال سنة 2022. حيث احتلت المغرب المرتبة الأولى في قائمة الدول العربية المستهلكة تلتها الجزائر ومصر باستهلاك بلغ 130 ألف طن و75 ألف طن و45 ألف طن على التوالي. أما على مستوى متوسط استهلاك الفرد الواحد من زيت الزيتون في الوطن العربي فلم يتجاوز 1.2 لتر سنوياً وهي حصة ضعيفة مقارنة باستهلاك الفرد في الدول الأوروبية والمقدر بحوالي 2.7 لتر سنوياً بالرجوع إلى القيمة الغذائية الهامة لهذا المنتج ولأهمية الإنتاج العربي منه.

أما على مستوى التصدير فقد شهدت صادرات الدول العربية من زيت الزيتون تراجعاً طفيفاً خلال عام 2023 لتبلغ حوالي 215.0 ألف طن مقابل 218.0 ألف طن خلال سنة 2022 نتيجة تراجع الإنتاج، حيث شكلت صادرات تونس خلال هذه السنة حوالي 79 في المائة من إجمالي كمية الصادرات العربية لتحتل المرتبة الأولى عربياً والثالثة عالمياً بعد اسبانيا وايطاليا، وتشكل صادراتها حوالي 16.1 في المائة من الصادرات العالمية.

وتبقى الواردات العربية من زيت الزيتون محدودة حيث لم تتجاوز 35 ألف طن خلال عام 2023 مقابل 46.5 ألف طن خلال عام 2022، وقد مثلت حصة السعودية النصيب الأكبر، إذ بلغت حوالي 75.7 في المائة من إجمالي الواردات العربية رغم جهودها الحثيثة لإنتاج زيت الزيتون محلياً. (الملحق (10/4) والشكل (4-5)).

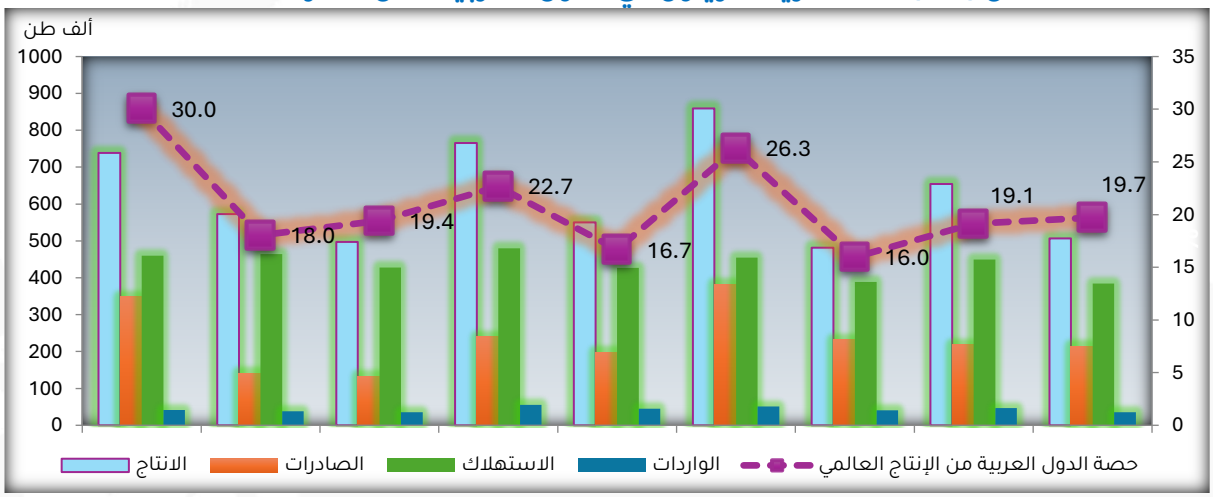
وتعد صناعة زيت الزيتون من أكثر الصناعات التي تتعرض للمخاطر المناخية وتقلبات السوق حيث بلغت الأسعار خلال عام 2023 مستويات قياسية نتيجة انخفاض إنتاجه عالمياً، وزيادة الطلب عليه، وهو ما يمكن أن يمثل فرصة أمام الدول العربية المنتجة لتبوّؤ مكانة أفضل في الأسواق العالمية المستهلكة مما سيرفع من مداخيل العملة الصعبة المتأتية من التصدير. ولمزيد تطوير هذه الصناعة لا بدّ من اعتماد سياسات حكومية محفزة ومشجعة للقطاع الخاص ودفع المشاريع الاستثمارية في مجال إنتاج العبوات الزجاجية المناسبة للتعبئة لمزيد تثمينه وإضفاء القيمة المضافة عليه عبر تعليبه، وتجديد معدات المعاصر من خلال توظيف التقنيات والتكنولوجيات المتطورة لاستخلاص الزيت والترفيع من إنتاجيته وتحسين جودته.

شكل (4- 4): الطاقات الإنتاجية وإنتاج واستهلاك الإسمنت في الدول العربية (2023)



المصدر: ملحق (9/4).

شكل (4- 5): صناعة زيت الزيتون في الدول العربية خلال الفترة 2015-2023



المصدر: المجلس الدولي للزيتون، فبراير 2024.

5.5. صناعة الألبان

يعد قطاع الألبان ومشتقاته واحداً من أبرز القطاعات الرئيسة في مجال الصناعات الغذائية العربية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتلبية الطلب المتزايد محلياً على هذه المادة خلال السنوات الأخيرة خاصة في ظل وجود فجوة واضحة بين العرض والطلب، الأمر الذي دفع بالكثير من الدول العربية إلى الاعتماد على الاستيراد لسد هذه الفجوة.

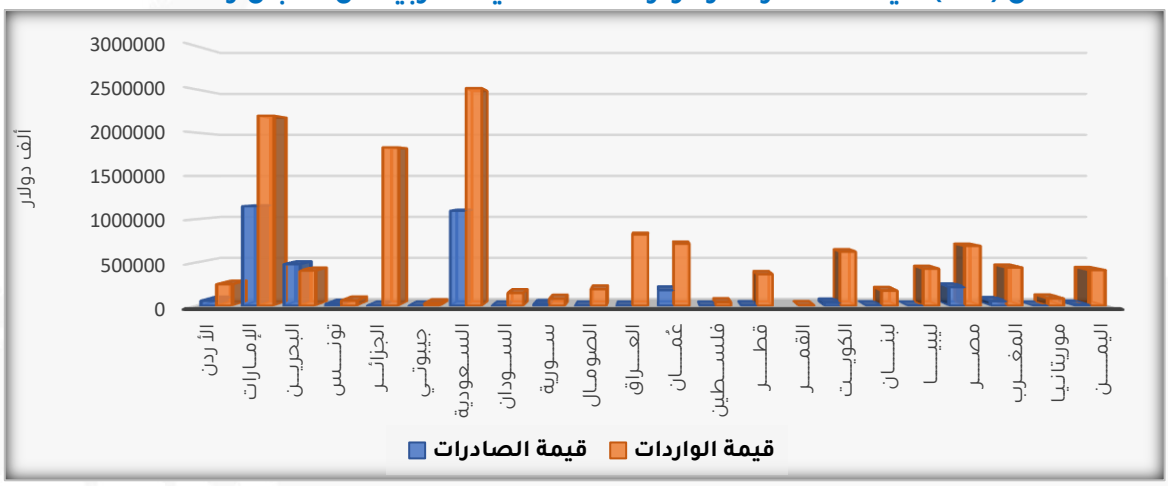
وقد قُدّر إنتاج الألبان في الدول العربية بنحو 27.3 مليون طن[1] خلال عام 2022 بزيادة طفيفة قُدّرت بنحو 0.3 في المائة عن إنتاج عام 2021. وشكلت حصة مصر منها حوالي 19.6 في المائة، تليها السودان والجزائر والسعودية والمغرب والصومال وتونس بحوالي 16.9 في المائة و11.9 في المائة و10.6 في المائة و9.4 في المائة و7.9 في المائة و5.3 في المائة، على التوالي.

وتُعدّ صناعة الجبن وصناعة الزبدة من أهم منتجات صناعة الألبان في الدول العربية، حيث بلغ إنتاج الجبن في الدول العربية خلال عام 2022 حوالي 1066.0 ألف طن أي بنسبة 4.1 في المائة من الإنتاج العالمي. وقد شكلت حصة مصر منها حوالي 55.6 في المائة من إجمالي الإنتاج العربي، تليها السعودية بحوالي 11.9 في المائة ثم سوريا والسودان بحوالي 10 لكل منهما. أما فيما يتعلق بصناعة الزبدة فقد بلغ إجمالي الإنتاج في الدول العربية حوالي 199.8 ألف طن مثل حوالي 1.6 في المائة فقط من الإنتاج العالمي. وقد مثلت حصة مصر النصيب الاكبر أيضاً حيث ساهمت بحوالي 48.9 في المائة من اجمالي الإنتاج العربي، تليها المغرب بنسبة 18.7 في المائة ثم سوريا بنسبة 8.6 في المائة.

وبلغت قيمة الصادرات الصناعية العربية من الألبان ومشتقاتها خلال عام 2022 حسب بيانات مركز التجارة الدولي حوالي 3.3 مليار دولار. وشكلت حصة الإمارات النصيب الأكبر حيث بلغت حوالي 34.4 في المائة وتوزعت بقية الصادرات على بقية الدول كانت أعلاها في السعودية، البحرين، مصر، عُمان، الأردن، المغرب، الكويت، تونس، سوريا، اليمن، قطر، لبنان، السودان، الجزائر، فلسطين، العراق، الصومال، ليبيا، جيبوتي، وموريتانيا. ولتغطية العجز بين الإنتاج والاستهلاك، بلغ إجمالي واردات الدول العربية من الألبان ومشتقاتها خلال نفس العام حوالي 12.5 مليار دولار كانت أعلاها في السعودية، الإمارات، الجزائر، العراق، عمان، مصر، الكويت، المغرب، ليبيا، (الشكل (4-6)).

[1] المصدر: التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي 2022 الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

شكل (4- 6): قيمة الصادرات والواردات الصناعية العربية من الألبان ومشتقاتها



المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولي، فبراير 2024.

وعلى الرغم مما تزخر به العديد من الدول العربية من ثروة حيوانية هامة وعدد كبير من مصانع ومراكز تجميع الحليب ومشتقاتها، يبقى الإنتاج محدوداً حيث لم يتعدّ حوالي 3 في المائة فقط من الإنتاج العالمي خلال عام 2022، فيما تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي للألبان ومشتقاتها حوالي 82.1 في المائة. وتعاني صناعة الألبان جملةً من الصعوبات والتحديات خاصة لدى صغار المنتجين والمصنعين، على غرار المعوقات التسويقية والتصنيعية المتمثلة في بُعد مناطق الإنتاج عن مناطق التجميع والتصنيع، وتقادم التجهيزات والآلات مما ساهم في تراجع الإنتاجية وارتفاع التكاليف التصنيعية، وتدني الجودة نتيجة عدم التزام المصنعين والمسوقين بالمواصفات القياسية والشروط الصحية المتعلقة بإنتاج وتسويق الألبان ومنتجاتها. كل هذه التحديات، بالإضافة إلى تزايد طلب الأسواق على المنتجات ذات الجودة العالية، فرضت ضرورة ترسيخ أسس استدامة سلاسل الإنتاج وتطويرها، باعتماد الحلول التكنولوجية المتطورة والملائمة لتحسين الكفاءة الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية. فاستخدام الأتمتة والتحكم الآلي مثلاً يساهم في تحسين جودة التعبئة وتقليل الفاقد والمهدر من الألبان ومنتجاتها خلال سلاسل الإمداد، والتي تبلغ في الدول العربية حوالي 5.4 مليون طن منها 2.3 مليون طن خلال عمليات التوزيع و2 مليون طن خلال مرحلتي الإنتاج والتخزين و0.6 مليون طن خلال مرحلة التصنيع و0.5 مليون طن خلال مرحلة الاستهلاك[1]. كما يمكن استخدام تقنية تكنولوجيا النانو في تحسين جودة المنتجات اللبنية وتوليف مواد تغليف جديدة وعوامل استشعار حيوية للحماية من التلف والقضاء على الميكروبات المرضية في الألبان ومنتجاتها بما يتلاءم مع متطلبات السوق ويساعد في طول فترة تخزينها.

6. تنافسية الصناعات التحويلية

1.6. مساهمة الدول العربية في الناتج الصناعي الإجمالي العالمي

من خلال توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم تبقى مساهمة الدول العربية محدودة حيث لم تتجاوز حوالي 2.0 في المائة خلال عام 2023 وهو نفس المستوى المسجل تقريباً خلال عام 2022 وطيلة السنوات الخمس الأخيرة. كما تبلغ مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العربي حوالي 11.6 في المائة خلال نفس العام وهو يعتبر منخفضاً نسبياً بالقياس إلى مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي على المستوى العالمي البالغة 16.7

[2] تقرير حول إنتاج وتسويق الألبان ومشتقاتها في الدول العربية المعوقات والحلول، الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

في المائة، والمتوسط المماثل على مستوى الدول متوسطة الدخل البالغ 21.4 في المائة[1]. لذلك لا بدّ من دعم القطاع والرفع من مردوديته وتحسين نوعية وتنافسية منتجاته عبر الاستثمار في التكنولوجيا وتبني التقنيات الرقمية المتطورة والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.

2.6. صادرات الصناعات التحويلية العربية

بلغت صادرات الصناعات التحويلية في الدول العربية في عام 2023 حوالي 364.3 مليار دولار بعد أن كانت حوالي 362.3 مليار دولار في العام 2022. وشكلت صادرات الصناعة التحويلية حوالي 29.7 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية خلال عام 2023، مقارنة بحوالي 25.1 في عام 2022. ويعود هذا الارتفاع إلى تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية نتيجة انخفاض إنتاج النفط وتراجع أسعاره في الأسواق العالمية مما ساهم في تراجع عائدات الصادرات منها.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى فقد شكلت حصة كل من الإمارات والسعودية والمغرب ومصر حوالي 77.8 في المائة من إجمالي قيمة صادرات الصناعات التحويلية العربية، مع تسجيل تطور ملحوظ خلال السنوات الأخيرة بفضل التطور الهام في مجال إعادة التصدير. وفي المقابل تبقى مساهمة بقية الدول العربية محدودة بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة، (الشكل 4-7). أما من حيث أهمية صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات لكل دولة من الدول المشمولة، فتتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت صادراتها التحويلية حوالي 76.6 في المائة من إجمالي صادراتها تليها الأردن بحوالي 66.5 في المائة، ففلسطين بحوالي 65.8 في المائة، ثم المغرب بحوالي 61.7 في المائة، (الشكل (8)، الملحق (4 /11)).

وتبقى مساهمة الدول العربية في إجمالي قيمة صادرات الصناعات التحويلية العالمية محدودة حيث لم تتجاوز حوالي 1.9 في المائة فقط خلال عام 2023. أما فيما يخص الصناعات التكنولوجية المتقدمة فإن حصة الصادرات العربية في السوق العالمية ضئيلة جداً، ولم تشهد تطوراً ملحوظاً بالمقارنة مع ما شهدته مناطق أخرى من العالم. ويستدعي ذلك ضرورة تطوير وزيادة صادرات الدول العربية من التكنولوجيا المتقدمة والمنتجات ذات الكثافة التكنولوجية العالية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأجهزة الحاسوب، والأجهزة الكهربائية.

3.6. مؤشرات قياس تنافسية منتجات الصناعات التحويلية العربية

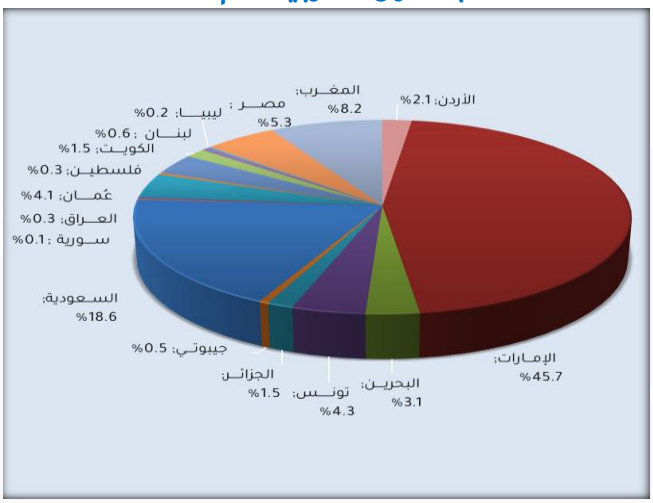
1.3.6. مؤشر تنافسية الأداء الصناعي

أظهر مؤشر تنافسية الأداء الصناعي[2] لعام 2023 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والذي يرصد الأداء الصناعي لـ 150 دولة منها 17 دولة عربية، تصدُّر الإمارات الدول العربية بعد أن احتلت المرتبة التاسعة والعشرين عالمياً، في حين حلت السعودية في المركز الثاني عربياً والخامس والثلاثين عالمياً. وجاءت قطر في المركز الثالث عربياً والخمسين عالمياً. وشهدت دول الخليج بوجه عام تحسناً في ترتيبها العام، نتيجة لزيادة تنويع الأنشطة الصناعية، وزيادة حجم الصادرات الصناعية من إجمالي صادراتها. وتعتبر السعودية الأكثر تحسناً في هذا العام حيث تقدمت بسبعة مراكز عن العام السابق، فيما تقدمت الكويت بخمسة مراكز والإمارات وعمان وليبيا بمركزين. في ذات الوقت، شهدت كل من المغرب ومصر والأردن والجزائر تراجعاً نسبياً عن العام الماضي، فيما حافظت بقية الدول العربية على ترتيبها، (الجدول (1-4).

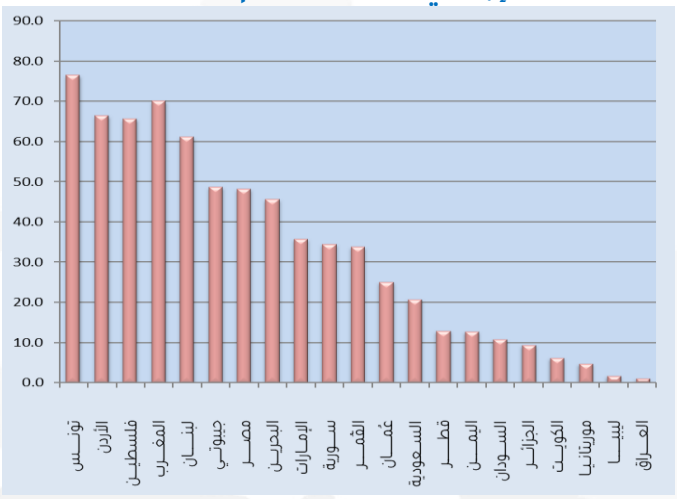
[1] قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لعام 2023.

[2] يستند هذا المؤشر إلى قياس وتقييم أربعة عوامل أساسية وهي نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، ونصيب الفرد من الصادرات المصنعة، والكثافة الصناعية، ومستوى جودة الصادرات، حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر دلّ ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.

شكل (4- 7): توزيع صادرات الصناعة التحويلية حسب الدول العربية عام 2023



شكل (4- 8): نسبة صادرات الصناعات التحويلية إلى إجمالي الصادرات عام 2023



المصدر: الملحق (11/4).

يمكّن هذا المؤشر من تقييم وقياس القدرة التنافسية الصناعية لاقتصادات الدول من خلال تقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي للقطاع الصناعي ومدى قدرته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية، حيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلّ ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة. ومن خلال تجزئة هذا المؤشر إلى مؤشراته الفرعية التي بُني عليها نتبين محدودية

جدول (4- 1): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر تنافسية الأداء الصناعي 2023

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب		ترتيب العام السابق 2022	↑ ↓
		عربياً	دولياً		
الإمارات	0.11905	1	29	31	↑
السعودية	0.09168	2	35	42	↑
قطر	0.04977	3	50	50	----
البحرين	0.04887	4	51	51	----
عمان	0.04589	5	56	58	↑
الكويت	0.03743	6	62	67	↑
المغرب	0.03513	7	66	64	↓
مصر	0.03497	8	68	65	↓
تونس	0.03007	9	70	70	----
الأردن	0.02493	10	75	74	↓
الجزائر	0.01276	11	99	96	↓
لبنان	0.01077	12	105	105	----
فلسطين	0.00906	13	111	111	----
سوريا	0.00741	14	118	118	----
ليبيا	0.00709	15	120	122	↑
العراق	0.00001	16	150	150	----
اليمن	0.00001	17	150	150	----

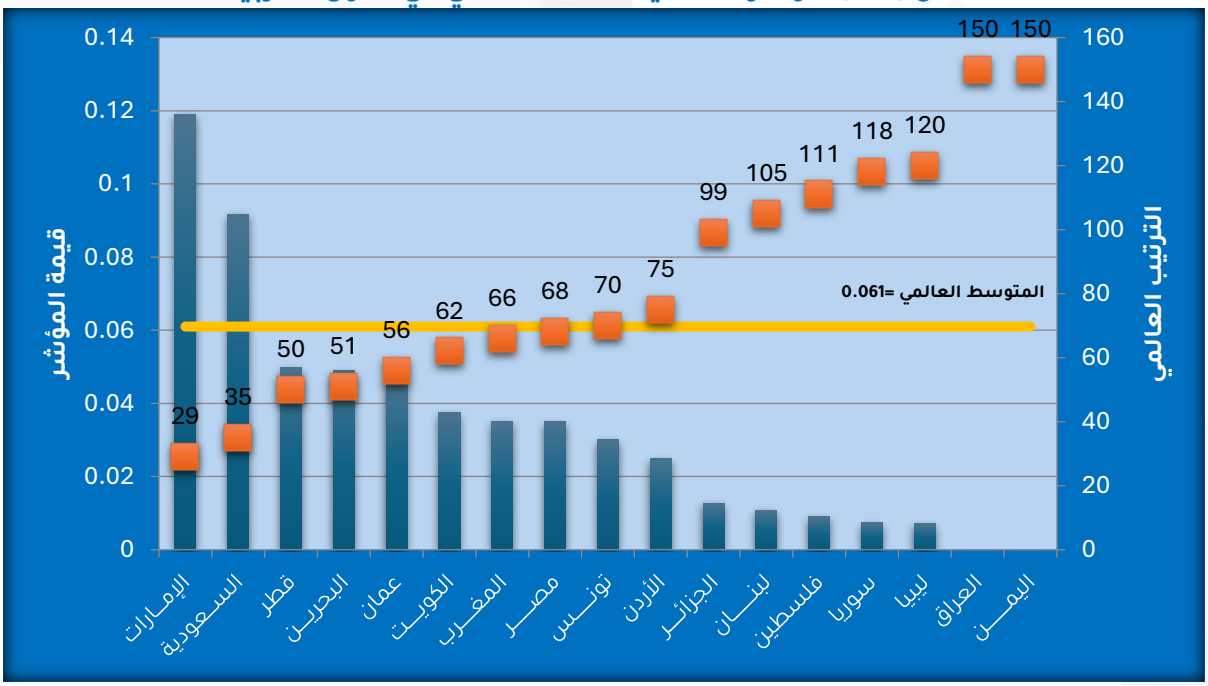
المصدر: تقرير الأداء التنافسي الصناعي (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2023).

مساهمة المكون التقني في الصناعة التحويلية العربية ومحدودية القدرات الإنتاجية لديها حيث تتركز على صناعات ذات تكنولوجيات ضعيفة، على عكس صناعات الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة التي تتجه نحو صناعات كثيفة المعرفة والتقنيات العالية. كما نلاحظ أيضا ضعف حصة هذه الصناعات من حيث القيمة المضافة ومساهمة الصادرات إلى إجمالي الصادرات العالمية مع وجود تفاوت كبير في تنافسية الأداء الصناعي بين الدول العربية. لذلك هنالك ضرورة لرفع القدرات التنافسية للدول العربية المتأخرة في الترتيب ومزيد تحسين الإنتاجية ودعم الابتكار وزيادة تصنيع المنتجات عالية التقنية، (الشكل (4-9)).

2.3.6. معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة[1]

من خلال استخدام هذا المؤشر يتبين أن خمس عشرة دولة عربية تميزت بتنافسية في عدد من المنتجات الصناعية خلال عام 2022، وهي منتجات الألمنيوم في الأردن والإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر، والمنتجات البلاستيكية في الإمارات والسعودية وعمان وقطر والكويت، والمنتجات الحديدية في البحرين والجزائر وعمان وليبيا، والمنتجات الأسمنتية في مصر وعمان، والملابس الجاهزة في الأردن وتونس وسوريا ومصر والمغرب، والمنتجات الجلدية والأجهزة الإلكترونية ومنتجات الزيوت والشحوم في تونس، والأسمدة في الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمغرب، والكيماويات العضوية في البحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت، والكيماويات غير العضوية في الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسعودية وقطر وليبيا ومصر، (الملحق (12/4)).

شكل (4- 9): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الدول العربية



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2023.

[1] يقيس هذا المؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج، فإذا كان المؤشر موجباً فهذا يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج، ويتم احتسابه على النحو التالي: $\frac{\text{الصادرات}-\text{الواردات}}{\text{الواردات}+\text{الصادرات}}*100$.

3.3.6. الميزة النسبية للمنتجات العربية[1]

لقياس مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية، يستخدم أيضاً مؤشر الميزة النسبية، حيث تشير النتائج المتحصل عليها إلى أن قيمة المؤشر شهدت تغيرات ملحوظة بالنسبة إلى منتجات عدد من الدول العربية، فبالنسبة إلى صناعة الألمنيوم ارتفعت قيمة هذا المؤشر في الإمارات حيث بلغت 2.9 عام 2022 مقابل 1.8 عام 2021. أما المؤشر الخاص بصناعة الأسمدة في عمان ولبنان فقد بلغ على التوالي 11.4 و5.5 خلال عام 2022 مقابل 9.3 و4.4 خلال عام 2021. وبالنسبة إلى الملابس الجاهزة فقد بلغت قيمة المؤشر في تونس 4.6 خلال عام 2022 مقابل 2.6 خلال عام 2021. ويشير ذلك إلى تحسن القدرة التنافسية لتلك البلدان في هذه المنتجات. بالمقابل شهد هذا المؤشر انخفاضاً بالنسبة إلى عدد من المنتجات أهمها صناعة المنتجات البلاستيكية في السعودية ومصر حيث بلغت قيمة المؤشر على التوالي 1.75 و1.62 خلال عام 2022 مقابل 2.4 و1.79 خلال عام 2021، والكيماويات غير العضوية في الأردن والمغرب وتونس والجزائر وقطر حيث بلغت قيمة المؤشر على التوالي 11.1 و6.1 و3.1 و2.6 و1.2 خلال عام 2022 مقابل 15.3 و8.4 و4.2 و3.3 و1.4 خلال عام 2021، وصناعة المنتجات الصيدلية في الأردن حيث بلغت قيمة المؤشر 1.5 خلال عام 2022 مقابل 1.7 خلال عام 2021، مما يدل على تراجع درجة التنافسية في هذه المنتجات بهذه البلدان. (الملحق (4/13)).

4.3.6. الحصة السوقية لبعض صادرات الدول العربية من إجمالي واردات العالم[2]

تنوعت الحصص السوقية للصادرات الصناعية التحويلية العربية إلى الأسواق العالمية، حيث ارتفعت حصة صادرات منتجات الألمنيوم في الأسواق العالمية بالنسبة إلى الإمارات والبحرين حيث بلغت 3.7 و2.5 في المائة عام 2022 مقابل 3.4 و1.9 في المائة عام 2021، وحصة صادرات الأسمدة في السعودية وعمان ومصر حيث بلغت 4.5 في المائة و3.3 في المائة و1.5 في المائة عام 2022 مقابل 3.6 في المائة و1.5 في المائة و1.4 في المائة عام 2021 على التوالي، مما يدل على تحسن نسبي في الوضع التنافسي وفي القدرة على منافسة المنتجين واقتحام الأسواق في هذه المنتجات. وفي مقابل ذلك انخفضت الحصة السوقية لصناعة البلاستيك وصناعة الكيماويات غير العضوية في السعودية حيث بلغت حصتهما 2.7 في المائة و1.2 في المائة خلال عام 2022 مقابل 2.9 في المائة و1.3 في المائة خلال عام 2021 على التوالي، وحصة صادرات صناعة الأسمدة في المغرب والبحرين وقطر والأردن حيث بلغت 5.1 في المائة و3.5 في المائة و2.3 في المائة و1.1 في المائة عام 2022 مقابل 5.8 في المائة و4.5 في المائة و2.5 في المائة و1.3 في المائة عام 2021 وذلك نتيجة نمو الواردات العالمية بمعدل أكبر من معدل الصادرات.

تبين دراسة جملة هذه المؤشرات أن رفع القدرة التنافسية لاقتصادات الدول العربية يعتبر أحد التحديات المستعجلة في ظل تسارع الدول المتقدمة والناشئة في الرفع من قدرتها التنافسية للوصول إلى معدلات نمو أعلى. ولمجابهة هذه التحديات هناك ضرورة لتطوير الإنتاج وتحسين نوعيته والرفع من جودته بما يتناسب مع المواصفات الدولية، وزيادة تصنيع المنتجات الصناعية الذكية التي تعتمد على التطور التقني وتكنولوجيا المعلومات، وإيجاد آليات جديدة لتعزيز القدرات التصديرية لمواجهة المنافسة الأجنبية وتيسير التصدير في اتجاه الأسواق الدولية.

---

[1] يعادل هذا المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد X_{ik}/X_{it}، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم X_{wk}/X_{wt}. فإذا كانت قيمة المؤشر أكبر من واحد فيدل ذلك على أن الدولة تتمتع بميزة نسبية في صادرات ذلك المنتج. ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي: $RCA_{ik} = \frac{X_{ik}/X_{it}}{X_{wk}/X_{wt}}$ حيث إن x: قيمة الصادرات، i: البلد، k: السلعة، t: يفيد إجمالي القيمة وw: مؤشر نسبة إلى العالم.

[2] يقيس هذا المؤشر حصة صادرات الدولة من منتج معين إلى الأسواق العالمية من إجمالي واردات العالم من نفس المنتج.

7. قضايا التنمية الصناعية

1.7. تحديات الصناعات التحويلية العربية وأهم الصعوبات التي تواجهها

رغم التطور الذي شهده قطاع الصناعات التحويلية خلال السنوات الأخيرة في العديد من الدول العربية، تبين مؤشرات الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية للنشاط الصناعي وتنافسية المنتجات الصناعية، أن هذا القطاع لايزال بعيداً عن المستويات المنشودة خاصة بالمقارنة مع الدول الصناعية والناشئة. ولم يتمكن بعد من لعب دور كبير في دفع عجلة التنمية حيث لم تتطور مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بشكل يذكر، وبقيت في حدود 10 في المائة كمعدل سنوي خلال السنوات العشر الأخيرة وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي على المستوى العالمي البالغة 16.7 في المائة، وعلى مستوى الدول متوسطة الدخل البالغ 21.4 في المائة[1].

ويُعزى هذا التطور المحدود إلى الصعوبات والتحديات التي تواجه الصناعات التحويلية في الدول العربية والتي تتفاوت حدتها من دولة الى أخرى، ومنها محدوديّة البنى الأساسية الصناعيّة ومن ضمنها المناطق الصناعيّة التي تعاني معوقات عديدة تحول دون تحقيقها للأهداف المنشودة التي من أجلها أنشئت. ومن بين تلك المعوقات عدم مراعاة معايير اختيار مواقع هذه المناطق وافتقادها للكثير من أسس التخطيط والتصميم والخدمات المساندة والمساعدة لها وبُعدها عن شبكات النقل والموانئ، فضلاً عن تعدد الجهات المشرفة عليها، وعدم إدماج البعد البيئي في مخططات تحديد هذه المناطق الصناعية، مما أضعف مردودها التنموي.

كما تواجه عمليات الإنتاج العديد من المشاكل التي تؤثر على الكفاءة الإنتاجية وجودة المنتجات، حيث تعاني أغلب المصانع تقادم وسائل وخطوط الإنتاج من آلات وتجهيزات وانخفاض كفاءتها واعتماد الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تستهلك طاقة أكثر من الآلات الحديثة، مما يتسبب في ارتفاع التكاليف التشغيلية وضعف الإنتاجية في أغلب المصانع القائمة. كما يعد التزود بالمواد الأولية الأساسية من أهم الصعوبات التي تعترض عمليات الإنتاج بالمؤسسات الصناعية حيث تتأثر غالبية القطاعات المتخصصة في تصنيع مواد البناء والصناعات الغذائية، بسبب صعوبة الحصول على المواد الخام الناتجة عن تعطل سلسلة التوريد، على غرار ما حصل نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية وأزمة البحر الأحمر الأخيرة وما نتج عنها من اضطرابات في سلاسل الإمداد وارتفاع تكلفة الشحن ومختلف تكاليف الإنتاج، مما أدخل العديد من الصناعات في حالة اضطراب وعدم يقين.

أما من الجانب التمويلي فتعد صعوبة الحصول على التمويل من أهم المعوقات التي تواجهها الشركات الصناعية، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، لاستيراد المكائن والمعدات لتطوير الخطوط الإنتاجية وتحديثها، وذلك بسبب ضعف الضمانات المتوفرة لديها وعزوف البنوك والمؤسسات المالية عن تقديم التسهيلات والقروض المالية للمصانع بمزايا تشجيعية بالإضافة إلى تعقد الإجراءات الإدارية وارتفاع أسعار الفائدة مما يحد من نسق بعث المشاريع الصناعية.

من جهة أخرى، تواجه الصناعة التحويلية العربية مثلها مثل أي صناعة أخرى منافسة حادة وغير متكافئة على الصعيدين المحلي والخارجي. فالصناعات المحلية تواجه منافسة سلع أجنبية معروفة للمستهلك المحلي منذ عقود طويلة في سوق محلية مفتوحة على السلع الأجنبية. كما تواجه أيضاً الصناعات التصديرية العربية منافسة حادة وغير متكافئة في الأسواق الخارجية، خاصة مع تزايد الاهتمام بتوحيد المعايير والمواصفات القياسية الخاصة بالجودة والصحة والبيئة والتي تعتبر شرطاً ضرورياً لدخولها إلى الأسواق العالمية.

وتواجه الصناعة العربية التحدي التكنولوجي نتيجة التحولات السريعة في التكنولوجيا الصناعية، مما

[1] المصدر: قاعدة بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لعام 2023.

يلقي على عاتق الدول العربية حملاً ثقيلاً يتطلب منها بذل الكثير من الجهد والعمل من أجل التحول من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الحديثة، لا سيما وأن العديد منها ما تزال غير جاهزة لاغتنام العديد من الفرص الناشئة عن التكنولوجيا المتطورة. ولا تزال العديد من الشركات الصغيرة في هذه البلدان محدودة من حيث مشاركتها الرقمية في سلاسل القيمة الصناعية، الأمر الذي يعكس تدنياً في الإنتاجية والجودة والمهارات والكفاءات والقدرات العالية في المؤسسات. ومن خلال دراسة تفكيك مؤشر تنافسية الأداء الصناعي الذي يقوم بتقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي ومدى قدراته على إنتاج وتصدير السلع المصنعة بصورة تنافسية، نتبين ضعف مساهمات الصناعات التحويلية ذات التقنيات المتوسطة والعالية، سواء حصتها من أنشطة القيمة المضافة، أم من حيث الصادرات، على عكس صناعات الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة التي تتجه نحو صناعات متطورة عالية التقنية. ويعكس ذلك محدودية مساهمة المكون التقني في الصناعة التحويلية العربية. ولعل التحدي الحقيقي لمختلف الأقطار العربية ليس في مجرد جلب التكنولوجيا ذاتها والانتفاع بها، وإنما يكمن في استيعابها وتطويرها بالقدر الذي يمكنها من تنمية قدراتها التكنولوجية وتقليل الفجوة الصناعية بينها وبين الدول المتقدمة حتى يتسنى لها البقاء في سوق المنافسة المحلية خاصة والدولية عامة.

ومن جانب آخر، يعد دمج الاقتصاد الدائري في القطاع الصناعي أحد أهم التحديات التي تعترض الصناعة في العالم العربي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحفاظ على البيئة، في ظل التعهدات الدولية للحد من انبعاثات الكربون، وفي ظل النمو المتزايد لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والغازات الضارة من المصانع، حيث تفتقر جلّ الصناعات إلى آليات آمنة للتخفيض من هذا التأثير، وخاصةً مع قرب المصانع من المناطق السكنية ومصادر المياه والزراعة. وبالرجوع إلى المعايير البيئية الجديدة المعلنة والمعتمدة من قبل بعض البلدان على غرار بلدان الاتحاد الأوروبي والتي وضعت سقفاً للبصمة الكربونية كشرط للنفاذ لأسواقها، أصبحت الدول العربية المصدرة مطالبة أكثر من أي وقت مضى، بدعم الصناعات الخضراء الصديقة للبيئة للضغط على انبعاثات الكربون والتقليص من البصمة الكربونية حتى يتسنى لها تصدير منتجاتها الصناعية لهذه الدول واقتحام أسواقها وتفادي الأداءات التي سيتم فرضها في صورة عدم الانخراط في هذا المسار.

كذلك يعتبر نقص الموارد البشرية المؤهلة ولاسيما المواكبة للتطور التقني والتكنولوجي من التحديات التي تواجه قطاع الصناعات التحويلية، في ظل نقص الخبرات الفنية والتكنولوجية وانخفاض مستويات الدعم الحكومي لمؤسسات البحث، مما يجعل من دعم أنشطة مراكز البحوث والتطوير التكنولوجي والربط بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الصناعية من الأولويات والعوامل الهامة في جعل الصناعة العربية أكثر تنافسية على الصعيد العالمي، ولزيادة القدرة على تحويل المبتكرات إلى منتجات صناعية وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وتصدير المنتجات الصناعية عالية القيمة.

ولتجاوز هذه الصعوبات والتحديات يستوجب على الدول العربية انتهاج خطط واستراتيجيات تحديثية وتطويرية، من ذلك تحديث نوعية التعليم والتدريب والتكوين لتطوير الطاقات البشرية العمالية وليتماشى مع التطورات التقنية والتكنولوجية، وإعطاء أولويّة لاستخدام التكنولوجيا الصناعيّة الرقمية الحديثة والمتطوّرة. بالإضافة إلى ذلك لا بدّ من دعم أساليب الإنتاج الحديثة التي تضمن تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الجودة. ومن الضروري كذلك زيادة الإنفاق على البحث والتطوير لتعزيز فرص الابتكار والإنتاج المعرفي، ودعم التعاون والتكامل في الصناعات العربية، لبناء تكتل عربي قوي قادر على مواجهة التحديات الإقليمية الحالية والمستقبلية.

2.7. تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في تطوير القطاع الصناعي

تعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي واحدة من أكثر التقنيات الرقمية تطورًا وانتشارًا في العالم حيث يمكن استخدامها في مختلف القطاعات، ومن أهمها القطاع الصناعي الذي يعد من أوائل القطاعات التي استفادت من استخداماتها المتعددة، ويتزايد استغلالها يومًا بعد يوم ليتجاوز

كونها أداة اختيارية للاستخدام، لتصبح مكوناً أساسياً في جميع الصناعات لتحسين وتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية ودعم آفاق التطوير.

ويشمل الذكاء الاصطناعي العديد من التقنيات مثل تعلم الآلة وتحليل البيانات ومعالجتها والتطبيقات الذكية، والشبكات العصبية والتعرف على الصوت والصورة، والتحكم الآلي، وغيرها من التقنيات الحديثة والمتطورة. ويساهم الذكاء الاصطناعي في اختصار الوقت، وتحقيق مرونة أفضل وكفاءة أكثر في العمليات الإنتاجية، وتخفيض التكلفة، في كل المجالات والعمليات والقطاعات الصناعية المختلفة. كما أن الذكاء الاصطناعي يعدّ فرصة لتحسين الكفاءات التشغيليّة واستهداف قطاعات التصنيع الأعلى قيمة من خلال المصانع الذكية والصيانة التنبؤيّة التي تعتمد على البيانات الضخمة وأجهزة الاستشعار عن بعد، إذ تستطيع الآلات المزوّدة بالذكاء الاصطناعي مراقبة أدائها ذاتيًا، وتقليل فترات التعطل من خلال الكشف عن العيوب على خطوط الإنتاج وجدولة مواعيد الصيانة عند الحاجة. كما يساعد الذكاء الاصطناعي المؤسسات الصناعية في إيجاد الحلول للتحديات المرتبطة بإيجاد طرق للتعامل مع القيود على الطاقة والموارد والبيئة والآثار الاجتماعية والاقتصادية وضمان الاستدامة، حيث كلما كان الإنتاج ذكياً كان استهلاك الطاقة أقل، وهو ما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتقليل الهدر والنفايات ومختلف المواد المضرة بالبيئة.

وتعد **صناعة البناء** من الصناعات الرئيسة التي استفادت بشكل كبير من تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال استخدام تطبيقات متنوعة مثل التصميم الذكي، وتحليل البيانات، وتحسين العمليات، وتكامل التقنيات، حيث تتيح النمذجة ثلاثية الأبعاد المتطورة لمشاريع الإسكان إظهار مميزات التصميم بشكل أكثر وضوحاً لكل من المهندسين والمصممين والمستثمرين، وتوفر مراقبة معلومات البناء إمكانات كبيرة للحد من تجاوز المشاريع للموازنات المالية والمدة الزمنية المخصصة لتنفيذها والمواصفات والتصاميم المحددة. كما يتم استخدام هذه التقنيات في تصميم المباني بطريقة تُحسّن استخدام الموارد المتاحة من حديد وإسمنت، وتحدد مواد مستدامة تساهم في التقليل من النفايات والتلوث، مما يساعد على تحقيق الأهداف المستدامة للمشروع العمراني.

أما **صناعة النفط والغاز** فقد باتت تقنيات الذكاء الاصطناعي تلعب دورًا مهماً في جميع عملياتها، حيث مكّنت من اعتماد آليات جديدة تمكن من جمع وتخزين كميات كبيرة من البيانات والتعامل معها حول التشكيلات الصخرية والخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية لمناطق التنقيب ومواقع وجود النفط والغاز على بعد أميال تحت سطح الأرض، في المناطق التي من الصعب رصدها. كما تساعد هذه التقنيات من التشغيل الآلي عبر انتشار الأجهزة الذكية والمتصلة في أماكن الآبار وتشغيلها عن بعد مما يحد من مخاطر وجود العمال بهذه الأماكن، مع دراسة كل البيانات المرتبطة بأجزاء المعدات مثل المضخات والصمامات والوقت الذي من المحتمل أن تتعطل فيه، مما يسمح بإصلاحها أو استبدالها قبل تعطلها مما يساهم في تقليل أوقات التعطل ويرفع من الكفاءة والإنتاجية.

وفي مجال **الصناعات الغذائية** تم توظيف الذكاء الاصطناعي لتحسين سلامة الأغذية ومراقبة الجودة وابتكار وتحسين تصميم العبوات وتقليل النفايات من خلال التنبؤ بكيفية أداء مواد التغليف والتحقق من صحتها في ظل تعرضها لظروف مختلفة، كما يتم استخدام الذكاء الاصطناعي أيضاً لتطوير وتصميم منتجات غذائية جديدة تناسب أذواق المستهلكين من خلال إنشاء نكهات ومواد جديدة لا يمكن إنشاؤها باستخدام الطرق التقليدية. على سبيل المثال، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي لإنتاج حليب خالٍ من منتجات الألبان ويكون مذاقه مثل الحليب الحقيقي تماماً. كما يتم استعماله في إنتاج منتجات اللحوم المصنوعة من البروتينات النباتية بحيث تكون أكثر نفعاً من منتجات اللحوم التقليدية وصديقة للبيئة.

وفي **صناعة المنسوجات والملابس والأحذية** يقدم الذكاء الاصطناعي مجموعة من التطبيقات والتقنيات لإنشاء أنماط وتصميمات جديدة حسب

الطلب تتطابق مع احتياجات المستهلكين من خلال تحليل البيانات لتحديد استراتيجيات التسويق ومعرفة الاتجاهات السابقة وتفضيلات المستهلك مما يساعد في تقليل مخاطر إنتاج تصميمات غير مطلوبة. كما يمكن استخدام أدوات التصميم الافتراضية من القيام بتغيرات سريعة لنماذج الملابس مما يساهم في توفير المواد والطاقة وزيادة الكفاءة والابتكار وتحسين النوعية.

كما تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي أيضًا في تطوير **صناعة السيارات**، من خلال تحليل بيانات الاستشعار المختلفة، مثل الرادار والكاميرات لتصوير البيئة المحيطة بالمركبة في أثناء حركتها، لتسجيل جميع البيانات المتعلقة بظروف الطريق والسرعة والزوايا ودرجة الرؤية والمناخ العام لتمكين السيارة من إدراك محيطها وتفسيره والتفاعل معه في الوقت الفعلي مما يمكنها من القيام بمزيد من المهام بشكل ذاتي، مثل الكشف عن المخاطر على الطريق وتنبيه السائق بشكل فوري، وتعديل سرعتها بناء على ظروف الطريق والحركة المرورية، وحتى قيادة نفسها بشكل تلقائي، مما يجعل القيادة أكثر ذكاءً وأماناً.

كما شكل استخدام الذكاء الاصطناعي في **صناعة الأدوية** تحولًا هائلاً في هذه الصناعة، بعد ما أظهرته جائحة كوفيد-19 من حاجة ملحة لتبني تلك التقنيات في جميع مراحل تطوير الأدوية واللقاحات، حيث يساعد في اكتشاف الأدوية الجديدة بشكل أكثر كفاءة وسرعة من خلال تحليل البيانات الضخمة وتوجيه الأبحاث الدوائية، وتحديد المركبات اللازمة لمكافحة الأمراض المستهدفة والتنبؤ بالتفاعلات الجزئية للتّركيبات الكيميائية وبمدى فاعلية الدواء وقدرته على الوصول بأمان لمستقبلاته بجسم الإنسان من خلال المرحلة السريريّة، وهي أصعب المراحل وأطولها، مما يوفر وقتًا وجهدًا ثمينين في عملية التصنيع والتطوير الدوائي.

إن دمج الذكاء الاصطناعي في مختلف العمليات الصناعية يمثل استثماراً في المستقبل، وسيسهم في تعزيز التنافسية وتحسين الجودة والاستدامة، وسيكون خلال السنوات القليلة القادمة محركا للتقدم والنمو والازدهار. غير أن العديد من البلدان العربية لا سيما الأقل نمواً، ما تزال صناعاتها محدودة من حيث دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف العمليات الإنتاجية، خاصة وأن تطبيق هذه التقنيات في مختلف المصانع يتطلب وجود شبكات متصلة بعضها ببعض، قادرة على أخذ البيانات من خطوط الإنتاج وفرق التصميم والهندسة ومن قسم مراقبة الجودة، لتشكيل عملية ذكية متكاملة. ويستدعي ذلك ضرورة الاستثمار الأمثل لدمج وتوظيف هذه التقنيات الحديثة لتحسين الأداء الصناعي وزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة.

8. التعاون العربي في الصناعة

في ظل ما يشهده القطاع الصناعي من تحديات وصعوبات تتفاوت حدتها من دولة عربية إلى أخرى، خاصة مع تزايد التكتلات والتحالفات والشراكات الإقليمية الأخرى على مستوى العالم في مختلف المجالات الصناعية، يعد زيادة التعاون العربي أحد أهم السبل المثلى لمواجهة التحديات الحالية والمخاطر المستقبلية واستغلال ما تزخر به المنطقة العربية من موارد طبيعية وثروات معدنية واحتياطات أولية هائلة ومنتجات صناعية متنوعة.

ومن أوجه التعاون العربي، مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية التي تم إطلاقها خلال عام 2022 بين كل من الإمارات ومصر والأردن والبحرين فيما انضمت إليها المغرب خلال عام 2024. وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق نمو مستدام في القطاع الصناعي، من خلال التكامل في الموارد والصناعات، وتعزيز الشراكة في 5 مجالات صناعية واعدة تشمل الأسمدة، والأدوية، والمنسوجات، والمعادن، والبتروكيماويات والاستفادة من المزايا التنافسية في كل دولة من الدول الأعضاء بما يسهم في خفض تكاليف الإنتاج، وتأمين سلاسل الإمداد، وخلق المزيد من فرص العمل، وتعزيز النمو والتنافسية الصناعية. كما يهدف هذا التحالف إلى خلق نواة صناعية إقليمية قادرة على مواجهة التحديات المشتركة والأزمات العالمية، وخاصة التحديات التي يفرضها التحول الرقمي والتكنولوجي لضمان الاستفادة منها ومن ثمّ خلق فرص نمو

جديدة وواعدة، إلى جانب التحديات البيئية عبر تطوير واعتماد تقنيات صديقة للبيئة.

وقد تم خلال عام 2024 التوقيع على 5 مشاريع بقيمة تصل إلى 2.2 مليار دولار، حيث وقعت شركتا حديد البحرين وحديد الإمارات اتفاقيةً لتوريد كريات خام الحديد عالية الجودة لمدة 5 سنوات بما يقارب 2 مليون طن / سنة، وتوقيع مذكرتي تفاهم لتوريد مواد خام لشركة ألمنيوم البحرين "ألبا"، الأولى لتوريد مادة فلوريد الألومنيوم من "شركة مناجم الفوسفات" الأردنية، والأخرى مع "مجموعة المناصير" الأردنية لتوريد مادة السيليكا. كما تم الإعلان عن توقيع اتفاقية شراكة بين شركة "نيوتن موتورز" الإماراتية و"مجموعة المناصير" الأردنية لإنشاء مصنع للسيارات الكهربائية في الأردن بقيمة استثمار 80 مليون دولار.

وتمثل هذه الشراكة الصناعية التكاملية نموذجاً فاعلاً وناجحاً لبقية الدول العربية وإطاراً للتعاون والتكامل لتعزيز النمو والتطور الصناعي والاقتصادي المستدام، والاستفادة من مزايا كل دولة خاصة على مستوى الموارد الطبيعية والمعدنية والمواد الأولية، وذلك من خلال دفع الاستثمار في القطاع الصناعي وإقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة مستدامة تعتمد بالأساس على التكنولوجيا الرقمية والتقنيات الحديثة المتطورة وتوفير الآليات التمويلية الكفيلة بشراكة صناعية عربية تكاملية متجانسة فيما بينها وقادرة على مجابهة مختلف التحديات سواء الحالية أو المستقبلية.

كما تعد مؤسسات التمويل العربية أيضاً من أبرز أوجه التعاون العربي في مجال النشاط الاستثماري البيني. وقد بلغ في هذا الإطار إجمالي الاستثمارات الصناعية الممولة من مؤسسات التمويل العربية في الدول العربية خلال عام 2023 حوالي 1,366.1 مليون دولار مقابل حوالي 1,736.2 مليون دولار خلال عام 2022. وقد حازت الاستثمارات الموجهة لقطاع الطاقة على النصيب الأكبر حيث بلغت قيمتها 1,036.1 مليون دولار تركزت بالأساس في مشاريع الطاقات المتجددة، فيما بلغت قيمة الاستثمارات الموجهة للصناعات التحويلية 330 مليون دولار. أما خلال كامل الفترة (1974-2023) فقد بلغ المجموع التراكمي لمساهمات مؤسسات التمويل العربية في تمويل الاستثمارات الصناعية في الدول العربية حوالي 52.3 مليار دولار، مثلت حوالي 36.4 في المائة من إجمالي الاستثمارات الممولة من مؤسسات التمويل العربية في الدول العربية، منها 43.1 مليار دولار إجمالي استثمارات خُصصت لقطاع الطاقة و9.2 مليار دولار إجمالي استثمارات خُصصت لقطاع الصناعات التحويلية. وقد توزعت جملة الاستثمارات على 22 دولة عربية، حيث بلغت حصة مصر حوالي 32.8 في المائة تلتها تونس بحوالي 10.5 في المائة، فالمغرب والأردن بحوالي 7.1 في المائة ثم سورية بحوالي 6.6 في المائة، تلتها السودان بحوالي 5.0 في المائة، ثم موريتانيا بحوالي 4.8 في المائة فالجزائر بحوالي 3.7 في المائة.

إطار (4- 1): تداعيات الكوارث الطبيعية على القطاع الصناعي في الدول العربية

تسببت الزلازل المدمرة التي أصابت كلاً من المغرب وشمال سوريا والفيضانات التي ضربت مدينة درنة الليبية في تضرر العديد من القطاعات الاقتصادية، ومنها القطاع الصناعي الذي يُعتبر من أهم القطاعات تضرراً، حيث توقفت العديد من المصانع والورش عن العمل، إما بسبب تهدم أو تصدع المباني أو بسبب نزوح العمال وتعطل سلاسل التوريد والتزود بالمواد الأولية خاصة إمدادات الغاز والكهرباء، فضلاً عن تضرر البنية التحتية المهمة مثل الطرق والجسور والمطارات.

ويتفاوت الضرر الاقتصادي والصناعي من منطقة إلى أخرى، ففي المغرب أدّى الزلزال الذي يعد الأعنف منذ حوالي قرن، إذ بلغت قوته حوالي 7 درجات على مقياس ريختر، إلى انهيار وتصدُّع آلاف الأبنية، إذ هُدّمت أحياء وقرى بكاملها وتَلفت معالم سياحية هامة مثل المباني التاريخية والأماكن السياحية المعروفة خاصة وأن مدينة مراكش تتميز بصناعة السياحة ويعتمد العديد من سكانها على السياحة والصناعات التقليدية مصدراً رئيسياً للدخل. وانعكس الانخفاض الحاد في الحركة السياحية على العديد من القطاعات الصناعية المرتبطة بالسياحة على غرار الصناعات التقليدية والحرفية والمنتجات اليدوية على غرار صناعة المصوغات والحلي وصناعة الفخار والخزف، والمواد البلورية، وصناعة النسيج والسجاد، فضلاً عن صناعة المنتجات والأواني النحاسية جرّاء تراجع الطلب السياحي.

أما في الشمال السوري فقد تسبب الزلزال المدمّر الذي بلغت قوته حوالي 7.5 على مقياس ريختر، في انهيار وتصدّع آلاف الأبنية، وتصدع الأسواق، وإلحاق الضرر المباشر وغير المباشر بالمصانع، حيث توقفت أكثر من حوالي 40 في المائة من المشاريع الصناعية والخدمية بشكل كلي في بعض مناطق الشمال السوري، بينما توقفت الورش الصناعية عن العمل بسبب تراجع الطلب وتوقف إمدادات الغاز والكهرباء ونزوح عدد كبير من الأيدي العاملة حيث تُعرف المناطق المنكوبة بصناعة مواد البناء وصناعة الألبان والصناعات الجلدية والأحذية والألبسة. وتوقفت معظم المشاريع خصوصاً مشاريع مواد البناء بعد إرسال معظم الآليات ومشاريع المقاولين لإزالة الركام وانتشال العالقين تحت الأنقاض. كما تسبب غياب الكهرباء في إلزام المصانع والورش الصناعية على العمل على مولدات الديزل، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الصناعة بشكل كبير.

وتسبب الفيضان الذي أصاب شرقي ليبيا، في الحاق دمار كبير بكل معالم المدينة فضلاً عن انهيار شبكة الطرق والجسور فيها حيث قدّرت مصلحة الطرق والجسور نسبة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في المناطق المنكوبة شرق ليبيا بنحو 70 بالمئة، بالإضافة إلى انهيار 11 جسراً وتدمير سدين اثنين في مدينة درنة. وتُعرف المناطق المنكوبة بالصناعات الصغرى كالصناعات الغذائية والخشبية والمعدنية ومواد البناء والتي تضررت بشكل كبير نتيجة تدفّق كميات ضخمة من المياه محمَّلة بالطين الأمر الذي ضاعف من قدرتها التدميرية.

وضمن المساعي الدولية للمساهمة في إعادة الإعمار، قدّم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ثلاث معونات طارئة، كل منها بمبلغ 3 ملايين دينار كويتي.. الأولى للإسهام في تغطية تكاليف إغاثة السكان الذين تضرروا من الزلزال في شمال سورية، والثانية للإسهام في تغطية تكاليف إغاثة السكان الذين تضرروا من الزلزال في المملكة المغربية، والثالثة لتغطية تكاليف إغاثة السكان المتضررين من الإعصار الذي أصاب شرقي ليبيا، وذلك وفي إطار سعي الصندوق العربي لإغاثة السكان الذين تضرروا وتحسين أوضاع المتضررين في المناطق المنكوبة

الفصل الخامس:
التطورات في مجال الطاقة

نظرة عامة

شهد سوق النفط العالمي تقلبات ملحوظة خلال عام 2023، متأثراً بالعديد من العوامل، أبرزها التعافي البطيء وغير المتوازن للاقتصادات العالمية من أثر تداعيات جائحة كورونا والتوترات الجيوسياسية العالمية والتوترات في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب الاضطرابات الحادة في القطاع المصرفي الأمريكي على الرغم من تحقيق الاقتصاد الأمريكي معدل نمو أعلى من التوقعات خلال عام 2023، وحالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات النقدية من قبل البنوك المركزية الرئيسية التي واصلت تشديد تلك السياسات في النصف الأول من عام 2023، قبل أن تتخذ قرارات أقل تشدداً، مما كان له دور في تسجيل الدولار الأمريكي لأول خسارة سنوية له مُنذ عام 2020. وكان لتصاعد الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال الربع الرابع من العام 2023 تأثير سلبي على سلاسل الإمدادات وحركة تجارة النفط العالمية. أما على الجانب الإيجابي، فقد ساهم إنتهاء سياسة Zero Covid في الصين، بشكل رئيسي في ارتفاع الطلب العالمي على النفط ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 102.2 مليون ب/ي.

وفي إطار استمرار الجهود المبذولة نحو تحقيق الاستقرار والتوازن في سوق النفط العالمي، وتماشياً مع النهج الناجح المتمثل في اتخاذ اجراءات استباقية، اتخذت مجموعة دول **أوبك+** عدداً من القرارات الهامة التي ساهمت بشكل كبير في الحد من التأثير السلبي للتقلبات على سوق النفط العالمي. قد شهد عام 2023 ارتفاعاً في إجمالي الإمدادات النفطية العالمية إلى حوالي 101.5 مليون ب/ي، حيث ارتفعت الامدادات من الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك بحوالي 2.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالعام السابق، مسجلة نحو 67.9 مليون برميل/يوم. في حين، انخفضت امدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية في عام 2023 بحوالي 0.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالعام السابق مسجلة 33.6 مليون برميل/يوم، على خلفية تعديل دول أوبك+ لمستويات إنتاجها بالخفض، والخفض الإضافي الطوعي الذي أجرته المملكة العربية السعودية على الإنتاج من النفط الخام والبالغ مقداره 1.5 مليون ب/ي.

ومن جانب أخر، تحقق ارتفاعًا طفيفًا في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي بنسبة 0.7 في المائة و0.3 في المائة على التوالي، تزامناً مع تأثر الانفاق العالمي على نشاط الاستكشاف بالتعافي البطيء وغير المتوازن للاقتصادات العالمية.

وانخفضت أسعار النفط الخام في عام 2023، مسجلة أول خسائر لها منذ عام 2020، ليصل متوسط أسعار سلة خامات أوبك إلى حوالي 83 دولار للبرميل، متأثرة بالتذبذبات الملحوظة التي شهدتها اتجاهاتها، لا سيما في الأسواق الآجلة، في ظل عدم استقرار التعافي الاقتصادي، وحالة عدم اليقين بشأن موعد إنتهاء السياسات النقدية التشددية من قبل البنوك المركزية الرئيسية، فضلاً عن قرارات مجموعة دول أوبك+، وحركة مخزونات النفط الأمريكية.

فيما يخص نشاط الاستكشاف في الدول العربية، فقد تم تحقيق 11 اكتشافاً نفطياً و14 اكتشافاً للغاز خلال عام 2023، واستحوذت الدول العربية على نحو 54.4 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ونحو 26.7 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية، واستأثرت بنسبة 27 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق 15.1 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2023. في المقابل، ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2023 بنحو 238 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم أي بنسبة 1.5 في المائة ليصل إلى نحو 15.9 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية إحتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً نحو 97.6 في المائة من إجمالي المصادر، مع استمرار دخول الطاقات المتجددة بشكل ملحوظ في مزيج الوقود المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية.

وقد شهدت المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسة في الدول العربية، انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2023 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 14.9 و20.6 في المائة، مما كان له دوراً رئيسياً إلى جانب انخفاض الإنتاج، في تراجع قيمة صادراتها النفطية بشكل ملحوظ مقارنة بالعام السابق.

1. الوضع العام للاستكشافات والاحتياطيات

استمر تأثر الصناعة البترولية في عام 2023 إلى حد كبير بعدة عوامل من أهمها متغيرات الاقتصاد الكلي مثل ارتفاع أسعار الفائدة وتطور السياسات واللوائح التنظيمية، وظهور تقنيات جديدة في مختلف المجالات. وربما كان العامل الأبرز هو صدمة الأسواق التي تسببت بها الأزمة الروسية الأوكرانية، وألقت بظلالها على السياسات العالمية فيما يخص الصناعة البترولية، إذ شهد عام 2023 سعياً حثيثاً من العديد من دول العالم نحو دعم نشاطات الاستكشاف وما يرتبط بها من أعمال مختلفة، وتجلى ذلك في محاولات تسريع عمليات إرساء التراخيص الاستكشافية.

1.1. النشاط الاستكشافي والتطويري

شهدت الصناعة البترولية في الدول العربية نشاطات متنوعة خلال عام 2023. فعلى سبيل المثال وضمن خطط التطوير في **الإمارات،** تعمل شركة بترول أبو ظبي الوطنية "أدنوك" على تنفيذ مشروع يعتبر الأول من نوعه في العالم، لاحتجاز نحو 18 ألف طن سنوياً من غاز ثاني أكسيد الكربون ضمن طبقات كربونية حاملة للمياه المالحة، ويأتي هذا المشروع ضمن خطة عمل الشركة التي خصصت لها 15 مليار دولار أمريكي لخفض الانبعاثات من عملياتها، ولدعم هدفها بخفض الانبعاثات بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2030 وتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. وفي **البحرين**، تم إطلاق مشروع "تحول الطاقة" وهو مشروع تركز شركة "بابكو للطاقة" بموجبه على الأبعاد التنموية والمستقبلية بهدف تلبية احتياجات الطاقة بشكل مستدام، من خلال تنويع مزيج الطاقة، وضمان الإيفاء بالتزامات المملكة تجاه التغير المناخي. وفي **العراق،** تم التوقيع على مسودة مشروع استثمار غاز حقل "نهر بن عمر" بمحافظة البصرة الذي تقدر طاقته الإنتاجية بنحو 8.5 مليون م3/ي. كما تم التوصل لاتفاق تشكيل ائتلاف مكون من شركة TotalEnergies وشركة "نفط البصرة" وشركة "قطر للطاقة"، لتنفيذ مشروع "نمو الغاز المتكامل الذي تقدر قيمته بنحو 27 مليار دولار. وفي **ليبيا**، تم توقيع اتفاقية بقيمة 8 مليار دولار مع شركة Eni لتطوير حقلي غاز قبالة السواحل الليبية، حيث من المتوقع إنتاج 750 - 800 مليون متر مكعب/يوم من الغاز من الحقلين اعتباراً من عام 2026، ولمدة 25 عاماً. ويتضمن المشروع أيضاً بناء منشأة لالتقاط الكربون وتخزينه (CCS). وفي **مصر**، تم التخطيط لاستثمار 1.8 مليار دولار لحفر آبار غاز جديدة كجزء من عمليات التنقيب البحري في البحر الأبيض المتوسط ودلتا النيل، وذلك ضمن برنامج يهدف إلى حفر 35 بئراً غازية استكشافية حتى يوليو 2025. كما تم توقيع عدد كبير من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مختلف المجالات المرتبطة بالصناعة البترولية، وطرح 23 قاطعاً استكشافياً لجولة عطاء حدد موعدها النهائي في فبراير 2025. وفي **المغرب،** وقع "المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن" اتفاقية بترولية وعقد شراكة مع شركة Genel Energy للاستكشاف في ترخيص "الكزيرة" الذي يمتد ضمن أعماق تتراوح بين 200-1200 م تحت مياه المحيط الأطلسي.

فيما يخص **نشاط الحفر الاستكشافي والتطويري،** فقد شهد عدد الحفارات العاملة في مختلف أرجاء العالم ارتفاعاً من 1,748 حفارة عام 2022 إلى 1,813 حفارة عام 2023، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 3.7 في المائة. وتشير أحدث البيانات المتاحه إلى أنه خلال عام 2023 قد توفرت بيانات عن 122 اكتشافاً جديداً على المستوى العالمي. ومن ضمن تلك الاكتشافات هناك 25 اكتشافاً جديداً في الدول العربية، منها 11 اكتشافاً للنفط و14 اكتشافات للغاز الطبيعي.

ومن الأمثلة على تلك الاكتشافات الجديدة، في **السعودية،** أعلنت شركة "أرامكو" عن اكتشاف حقل "الحيران" للغاز الطبيعي، بمعدل تدفق بلغ 30 مليون قدم مكعب يومياً، و1,600 برميل من المتكثفات من مكمن "حنيفة" في بئر (الحيران - 1)، واكتشاف مكمن "الجلة" بحقل عسيكرة الواقع في الربع الخالي، بمعدل تدفق للغاز 46 مليون قدم مكعب يومياً. وفي **مصر**، اكتشفت شركة فينترسال ديا الألمانية حقل جديد للغاز في شرق دمنهور

بمنطقة دلتا النيل الساحلية، وتصل ذروة كمية إنتاجه إلى نحو 15 مليون قدم مكعب يومياً. وفي **الجزائر**، اكتشفت شركة سوناطراك مكامن للنفط في حوض أمقيد مسعود، كما تم اكتشاف بئرين في حوض بركين، وكذلك مكمن للغاز في منطقة أوهانت بحوض إليزي، واكتشاف بئر في حوض واد ميا الواقع بالجنوب الشرقي لحقل حاسي الرمل. وفي **المغرب**، عثرت شركة إس دي إكس إنرجي (SDX Energy plc) البريطانية على رمال مشحونة بالغاز بعد حفر بئر كية إس آر-21 بامتياز سبو البري في حوض الغرب، بمعدل تدفّق خلال الاختبار بلغ 4 مليون قدم مكعب يومياً.

2.1. الاحتياطيات

ارتفعت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط على الصعيد العالمي بشكل طفيف في نهاية عام 2023، لتصل إلى 1,335 مليار برميل، أي بنسبة ارتفاع 0.7 في المائة بالمقارنة مع مستويات العام السابق. وبالنسبة للدول العربية، فقد استقرت تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط الخام عند نفس المستوى المسجل في نهاية العام السابق البالغ 726.5 مليار برميل. تتركز نسبة 92.9 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في الدول العربية في خمس دول هي السعودية التي استأثرت بحصة 36.8 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، يليها العراق بنسبة 19.8 في المائة، والإمارات بنسبة 15.6 في المائة، والكويت بنسبة 14 في المائة، وليبيا بنسبة 6.7 في المائة. وقد شكلت احتياطيات الدول العربية نسبة 54.4 في المائة من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، كما يوضح الملحق (1/5) والشكل (5-1).

شكل (5- 1): احتياطيات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2023



المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2023.

كما ارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي عالمياً عند نهاية عام 2023 بنسبة 0.3 في المائة لتصل الى 212.7 تريليون متر مكعب. أما فيما يتعلق باحتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية لعام 2023، فقد استقرت عند نفس المستوى المسجل في نهاية عام 2022 البالغ نحو 56.7 تريليون متر مكعب. والجدير بالذكر أن نسبة 73.3 في المائة من الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي في الدول العربية تتركز في ثلاث دول عربية وهي قطر التي استأثرت بحصة 42 في المائة من إجمالي احتياطيات الدول العربية، يليها السعودية بنسبة 16.8 في المائة، والإمارات بنسبة 14.5 في المائة. وقد ساهمت الدول العربية مجتمعة بحصة 26.7 في المائة من إجمالي الاحتياطيات العالمية من الغاز الطبيعي. الملحق (2/5) والشكل (5-2).

شكل (5- 2): احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية وفق المجموعات الدولية في نهاية عام 2023



المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2023.

ومن ناحية أخرى، استقرت **تقديرات احتياطي العالم المؤكدة من الفحم الحجري** لعام 2023 عند نفس مستوى العام السابق البالغ نحو 1074 مليار طن. ولم تحدث في الدول العربية تطورات تذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه. الجدير بالذكر أن الفحم الحجري يستهلك بشكل رئيسي في قطاع توليد الكهرباء وعمليات التسخين الصناعية، ويلعب الفحم الحجري دوراً هاماً في مجال الطاقة في العالم بسبب توفر مصادره في عدد كبير من دول العالم، إضافة إلى سهولة نقله واستيراده وتصديره.

أما فيما يخص القدرات المتاحة من الطاقات المتجددة عالمياً فقد ارتفعت في عام 2023 بنسبة 13.9 في المائة مقارنة بعام 2022 لتصل إلى نحو 3870 جيجاواط. استحوذت الطاقة الشمسية على حصة 35.5 في المائة من الإجمالي، يليها الطاقة الكهرومائية بحصة 35.2 في المائة وطاقة الرياح بحصة 25.5 في المائة، وباقي الطاقات المتجددة بحصة 3.8 في المائة. وبالنسبة للدول العربية، فقد ارتفعت قدراتها المتاحة من الطاقات المتجددة في عام 2023 بنسبة 20.9 في المائة مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 33.1 جيجاواط، أي ما يمثل حوالي 0.9 في المائة فقط من الإجمالي العالمي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع قدرات توليد طاقة الرياح في كل من المغرب ومصر والإمارات وموريتانيا، وارتفاع توليد الطاقة الشمسية في كل من الامارات والسعودية وتونس ومصر وموريتانيا والأردن وعُمان ولبنان والبحرين والمغرب وليبيا، إلى جانب ارتفاع توليد الطاقة الحيوية في الامارات ومصر.

2. الإنتاج

1.2. النفط والغاز الطبيعي

شهد إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية ارتفاعاً بنحو 1.4 مليون ب/ي في عام 2023، أي بنسبة 1.4 في المائة مقارنة بالعام السابق ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ نحو 101.5 مليون ب/ي. فقد ارتفع إنتاج الدول المنتجة للنفط من خارج أوبك بنحو 2.1 مليون ب/ي أي بنسبة 3.2 في المائة مقارنة بعام 2022، ليصل إلى 67.9 مليون ب/ي في عام 2023. وقد كان المصدر الرئيسي لهذا الارتفاع هو زيادة الإمدادات النفطية من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا الجنوبية.

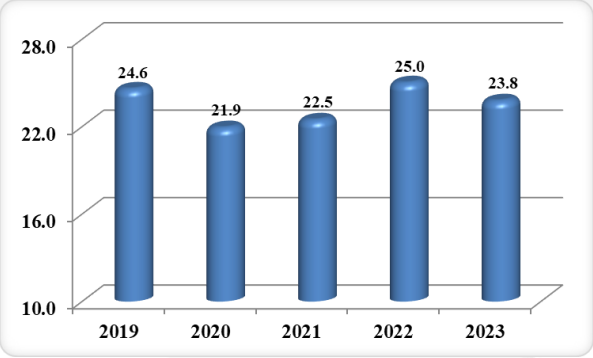
يذكر في هذا السياق، أن إنتاج النفط (بما في ذلك المتكثفات) في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 12.9 مليون ب/ي في عام 2023، وهو مستوى قياسي جديد على المستوى المحلي والعالمي. شكل النفط الصخري نحو 73.6 في المائة من الإجمالي، حيث ارتفع متوسط إنتاجه بحوالي 730 ألف ب/ي أو بنسبة 8.3 في المائة مقارنة بالعام السابق ليصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق وهو نحو 9.5 مليون ب/ي. يأتي ذلك تزامناً مع توجه شركات الطاقة الأمريكية لرفع إنتاجها لتجنب نقص الإمدادات وارتفاع الأسعار المحلية الذي سببته الأزمة الروسية الأوكرانية خلال العام السابق، والزيادة الملحوظة في عمليات الإندماج والاستحواذ بين هذه الشركات بسبب اقتصاديات الحجم مما ساهم في جني المزيد من الأرباح من إنتاج النفط. فضلاً عن تعزيز كفاءة عمليات الحفر من خلال التركيز على المواقع الأكثر احتمالاً لتواجد النفط بها وحفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام وهو ما كان له دور في الحد من التأثير السلبي لتراجع عدد منصات الحفر بنسبة 19.5 في المائة عام 2023. في حين حد من

ارتفاع الإنتاج الأمريكي، انخفاض أسعار النفط الخام، وقيود الطاقة التكريرية، واستمرار توجه المنتجين نحو استخدام رأس المال لزيادة توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم بدلاً من الاستثمار في إنتاج جديد، مع تركيزهم على تأمين المعدات والعمالة المحدودة استجابة لمعدل التضخم المرتفع وما يرتبط به من زيادة ملحوظة في تكاليف التشغيل وزيادة الضغط على سلاسل التوريد لحقول النفط. كما ارتفعت الإمدادات النفطية لدول أمريكا الجنوبية خلال عام 2023 بدعم من ارتفاع الإمدادات في البرازيل في ظل زيادة الإنتاج من منصة P-71 FPSO في حقل Itapu النفطي، وبدء الإنتاج من بعض الحقول الجديدة، وانتعاش الإنتاج من منطقة ما قبل الملح "Pre - salt"، وزيادة كفاءة الإنتاج في المنصات، وانخفاض عمليات الصيانة، ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 4.4 مليون ب/ي في شهر نوفمبر 2023. فضلاً عن ارتفاع إمدادات النفط الخام من غويانا تزامناً مع بدء الإنتاج من مشروع Payara. أما فيما يخص الإمدادات النفطية الروسية، فقد انخفضت متأثرة بدخول الحظر الأوروبي على صادرات المنتجات النفطية الروسية المنقولة بحراً حيز التنفيذ في فبراير 2023، وقيام مجموعة دول أوبك+ بخفض مستوى إنتاجها، فضلاً عن قرار روسيا إجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها من النفط وخفض صادراتها النفطية.

وانخفضت الإمدادات النفطية لدول أوبك في عام 2023 بنحو 700 ألف ب/ي، أي بنسبة 2 في المائة، لتصل إلى 33.6 مليون ب/ي، على خلفية تعديل دول أوبك+ لمستويات إنتاجها بالخفض. ويذكر أن دول أوبك العربية قد بذلت جهوداً مكثفة ضمن مجموعة أوبك+ بغية الحفاظ على توازن واستقرار السوق النفطية العالمية خلال عام 2023، لاسيما في ظل الاضطرابات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي التي كان لها دوراً في حدوث التقلبات التي شهدتها السوق النفطية العالمية. حيث قررت بعض دول مجموعة أوبك+ إجراء خفض إضافي طوعي للإنتاج بلغ إجماليه حوالي 1.7 مليون ب/ي، ابتداء من مايو 2023 (استحوذت الدول العربية على نحو 65 في المائة من هذا الخفض)، وأجرت السعودية خفض إضافي طوعي جديد مقداره 1 مليون ب/ي ابتداء من يوليو 2023، بهدف تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها مجموعة أوبك+ لدعم استقرار وتوازن سوق النفط العالمية.

بلغ معدل إنتاج الدول العربية مجتمعة من النفط الخام حوالي 23.8 مليون ب/ي في عام 2023، بانخفاض بلغ 1.2 مليون ب/ي بالمقارنة مع عام 2022، أي بنسبة تراجع بلغت 5.2 في المائة. وساهمت الدول العربية مجتمعة بنسبة 27 في المائة من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام عام 2023، مقارنة بنسبة بلغت 28.5 في المائة خلال العام السابق، الملحق (5/ 3) والشكل (5-3).

شكل (5- 3): تطور إنتاج النفط الخام عربياً، (2019-2023) (ألف برميل/يوم)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2023.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، انخفض إنتاج النفط الخام خلال عام 2023 في عشر دول، حيث انخفض في السعودية بنسبة 9.3 في المائة ليصل إلى 9.6 مليون ب/ي، وفي العراق بنسبة 7.5 في المائة ليصل إلى 4.1 مليون ب/ي، وفي الإمارات بنسبة 3.9 في المائة ليصل إلى نحو 2.9 مليون ب/ي، وفي الكويت بنسبة 4.3 في المائة ليصل إلى حوالي 2.6 مليون ب/ي، وفي الجزائر بنسبة 4.7 في المائة ليصل إلى نحو 973 ألف ب/ي، وفي البحرين بنسبة 3.7 في المائة ليصل إلى حوالي 183 ألف ب/ي، وفي عُمان بنسبة 0.4 في المائة ليصل إلى 816 ألف ب/ي، وفي سورية بنسبة 16.7 في المائة ليصل إلى 15 ألف ب/ي، وفي تونس بنسبة 0.1 في المائة ليصل إلى نحو 33 ألف ب/ي، وفي السودان بنسبة 33.3 في المائة ليصل إلى 40 ألف ب/ي. بينما ارتفع إنتاج

النفط الخام خلال عام 2023 في أربع دول عربية، حيث ارتفع في ليبيا بنسبة 21.1 في المائة ليصل إلى 1.2 مليون ب/ي، وفي مصر بنسبة 20.9 في المائة ليبلغ 565 ألف ب/ي، وفي قطر بنسبة 2.6 في المائة ليصل إلى 636 ألف ب/ي، وفي اليمن إلى 51 ألف ب/ي مقارنة بنحو 49 ألف ب/ي في العام السابق.

أما الإنتاج العالمي من سوائل الغاز الطبيعي[1]، فقد ارتفع بنسبة 4 في المائة ليصل إلى نحو 13.8 مليون برميل/يوم. وبلغ **إنتاج الدول العربية** نحو 4.9 مليون برميل/يوم، لتستأثر بنحو 34 في المائة من الإجمالي العالمي. وتشير التوقعات إلى تأثر الإمدادت النفطية العالمية في عام 2024 باتفاق دول أوبك+ الذي يقضي بتمديد كل من التخفيضات الطوعية البالغة 1.65 مليون ب/ي حتى ديسمبر 2025، والتخفيضات الإضافية الطوعية البالغة 2.2 مليون ب/ي حتى سبتمبر 2024. وسيكون لارتفاع الإمدادات من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والبرازيل دوراً في دعم إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام.

فيما يخص **الغاز الطبيعي المسوق**[2] **على المستوى العالمي**، ارتفعت الكميات المسوقة منه خلال عام 2023 بحوالي 0.2 في المائة لتصل إلى نحو 4059 مليار متر مكعب، أي بارتفاع قدره 10 مليار متر مكعب. شكلت حصة الدول العربية مُجتمعة نحو 15.1 في المائة من الإجمالي العالمي، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق. يُذكر أن إجمالي الغاز المسوق في الدول العربية قد ارتفع من نحو 612.8 مليار متر مكعب في عام 2022 إلى نحو 614.3 مليار متر مكعب في عام 2023، أي بارتفاع قدره 1.5 مليار متر مكعب، ما يُشكل 0.2 في المائة. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت الكميات المسوقة في قطر بنسبة 1.4 في المائة لتصل إلى 181 مليار متر مكعب، وفي العراق بنسبة 6.5 في المائة لتصل إلى نحو 9.9 مليار متر مكعب، وفي الكويت بنسبة 2.3 في المائة لتصل إلى 13.5 مليار متر مكعب، وفي ليبيا بنسبة 11.6 في المائة لتصل إلى 16.3 مليار متر مكعب، وفي عُمان بنسبة 2.6 في المائة لتصل إلى 43.2 مليار متر مكعب، وفي الإمارات بنسبة 2.6 في المائة لتصل إلى 55.6 مليار متر مكعب، وفي الجزائر بنسبة 4 في المائة لتصل إلى 101.5 مليار متر مكعب، وفي سورية بنسبة 3.4 في المائة لتصل إلى 3 مليار متر مكعب. في المقابل انخفضت الكميات المُسوقة من الغاز الطبيعي في السعودية بنسبة 2.2 في المائة لتصل إلى 114.1 مليار متر مكعب، وفي مصر بنسبة 11.5 في المائة لتصل إلى 57.1 مليار متر مكعب، وفي البحرين بنسبة 0.6 في المائة لتصل إلى 16.6 مليار متر مكعب. واستقرت الكميات المسوقة من الغاز في كل من تونس واليمن والأردن والمغرب عند نفس المستويات المحققة خلال العام السابق، الملحق (4/5).

2.2. مصادر الطاقة الأخرى

ارتفع الإنتاج العالمي من الفحم ليصل إلى نحو 4,281.1 مليون طن مكافئ نفط عام 2023 مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 3 في المائة مُقارنةً بعام 2022. وقد جاءت الصين في طليعة الدول المنتجة، حيث وصل إنتاجها خلال عام 2023 إلى حوالي 2224 مليون طن مكافئ نفط، أي ما يعادل 51.9 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. أما في الدول العربية، فلم تحدث تطورات تُذكر في مجال صناعة الفحم واستخراجه، حيث لا يتعدى إنتاجه مليون طن مكافئ نفط. وفيما يخص الطاقة النووية، فقد بلغ إنتاجها العالمي ما يعادل 586.8 مليون طن مكافئ نفط في عام 2023 مُسجلةً ارتفاعاً بنسبة 1.8 في المائة مقارنةً بعام 2022. وبالنسبة لإنتاج الطاقة من المصادر المائية، فقد تم إنتاج 947.1 مليون طن مكافئ نفط في عام 2023، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 2.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2022. وتستغل العديد من الدول العربية، التي تتوفر لديها مصادر مائية، الطاقة الكهرومائية في توليد الكهرباء، خاصةً مصر والعراق والجزائر وسورية ولبنان وتونس والمغرب

[1] سوائل الغاز الطبيعي هي تلك الأجزاء من الغاز التي تُستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشتمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

[2] الغاز الطبيعي المسوق هو الغاز المُنتج باستثناء الغاز المحروق والغاز المُعاد حقنه في المكامن أو الفاقد.

والسودان. أما فيما يتعلق بالإنتاج العالمي من مصادر الطاقة المتجددة الأخرى[1] فقد ارتفع بنسبة 12.1 في المائة ليصل إلى 1,094.8 مليون طن مكافئ نفط في عام 2023.

3. الطلب على الطاقة

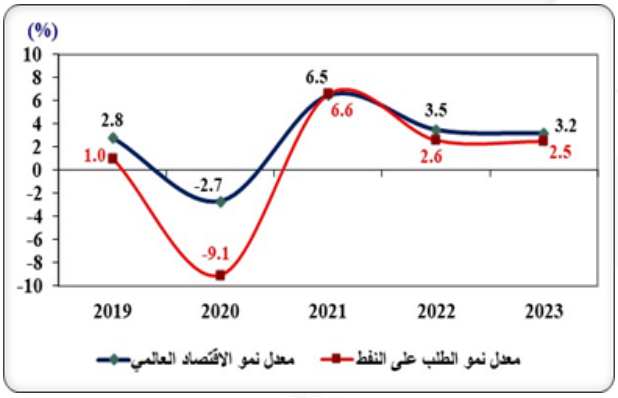
1.3. الطلب العالمي

بلغ الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2023 نحو 14.8 مليار طن مكافئ نفط (ما يعادل حوالي 297.2 مليون برميل مكافئ نفط يومياً)، أي بنسبة ارتفاع حوالي 2 في المائة بالمقارنة مع عام 2022. استأثرت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحصة 37.1 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل 62.9 في المائة لبقية دول العالم. شكل الطلب على النفط حوالي 34.4 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام 2023، وبلغت حصة الفحم 26.0 في المائة، والغاز الطبيعي 22.8 في المائة، والطاقة الكهرومائية 5.9 في المائة، والطاقة النووية 3.4 في المائة، والطاقة المتجددة 7.5 في المائة.

ارتفع الطلب العالمي على النفط في عام 2023 بمعدل 2.5 في المائة مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ حوالي 102.2 مليون ب/ي. هذا وقد تباين معدل نمو الطلب على النفط ما بين المجموعات الدولية، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التعافي غير المتوازن لأداء اقتصاداتها من أثر تداعيات جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية، على خلفية الاضطرابات الحادة التي شهدها القطاع المصرفي الأمريكي، وأزمة القطاع العقاري في الصين، رغم تحقيق الاقتصادين الأمريكي والصيني نمواً أعلى من التوقعات. فضلاً عن حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات النقدية لا سيما مع مواصلة البنوك المركزية تشديد تلك السياسات خلال النصف الأول من عام 2023، قبل أن تتخذ قرارات أقل تشدداً بعد ذلك. وكذلك التأثير السلبي الملحوظ لتصاعد الاضطرابات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال الربع الأخير من العام على سلاسل الإمدادات وحركة التجارة العالمية.

ارتفع نمو الاقتصاد الأمريكي بخلاف التوقعات في بداية العام بحدوث ركود، وشهد اقتصاد منطقة اليورو نمواً هو الأضعف مُنذ عام 2008، تزامناً مع انكماش الاقتصاد الألماني. بينما ارتفع أداء الاقتصاد الياباني، وانتعش نمو أداء اقتصاد دول وسط وشرق أوروبا، لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى تعافي أداء الاقتصاد الروسي. وحقق الاقتصاد الصيني نمواً خلال عام 2023، وجاء الجزء الأكبر من هذا النمو خلال الربع الأول من العام. وارتفع معدل نمو الاقتصاد في الهند. بينما تباطأ معدل نمو أداء اقتصادات دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، لأسباب تعزى بشكل رئيسي إلى انكماش الاقتصاد في الأرجنتين وتراجع نمو الأداء الاقتصادي في المكسيك وفنزويلا. وشهدت مجموعة دول الشرق الأوسط ووسط آسيا أكبر تراجع في نمو الأداء الاقتصادي بين المجموعات الدولية خلال عام 2023. وتراجع معدل نمو الأداء الاقتصادي في مجموعة الدول الأفريقية جنوب الصحراء، الشكل (5-4).

شكل (5- 4): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط، (2019 - 2023)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، 2023.

ووفقاً للمجموعات الدولية الرئيسة، ارتفع مستوى الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 0.1 مليون ب/ي فقط خلال عام 2023 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى

[1] تشمل طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، الطاقة الجوفية، طاقة الكتلة الحيوية والنفايات.

حوالي 45.8 مليون ب/ي. كما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بشكل ملحوظ بلغ نحو 2.4 مليون ب/ي، ليصل إلى حوالي 56.4 مليون ب/ي.

وعلى وقع تغير مستويات الطلب لكل مجموعة، اختلفت حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2023 عن العام السابق، إذ انخفضت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 44.8 في المائة، بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم إلى 55.2 في المائة، الجدول (5-1).

هذا وتشير التوقعات إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2024 بحوالي 2.3 مليون ب/ي، ليصل إلى نحو 104.5 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى نحو 46.1 مليون ب/ي، كما يتوقع ارتفاع طلب بقية دول العالم إلى نحو 58.4 مليون ب/ي. وتخضع التوقعات لحالة من عدم اليقين مرتبطة بمجموعة من الشكوك والمخاوف، أهمها: تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، واستمرار تشديد السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية الرئيسية المرتبط بالتضخم، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا.

2.3. الطلب على الطاقة في الدول العربية

تعتمد الدول العربية اعتماداً شبه كامل على النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلباتها من الطاقة حيث شكل هذان المصدران حوالي 97.6 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2023 نظراً لمحدودية المصادر الأخرى المُتمثلة بالطاقة الكهرومائية والفحم، وعدم الاستغلال الأمثل للطاقات المتجددة الأخرى مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وارتفع الطلب على الطاقة في الدول العربية في عام 2023 إلى نحو 15.9 مليون (ب م ن/ي) بالمقارنة مع نحو 15.7 مليون (ب م ن/ي) في عام 2022، أي بمعدل نمو 1.5 في المائة، وهو مستوى أقل بشكل ملحوظ عن العام السابق، ويعزى ذلك إلى تراجع النمو الاقتصادي، الشكل (5-5).

شكل (5- 5): تطور الطلب على الطاقة في الدول العربية (2019 - 2023)، (مليون ب م ن/ي)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2023.

جدول (5- 1): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2019-2023) (مليون ب/ي)

	2019	2020	2021	2022	2023[1]
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	47.7	42	44.8	45.7	45.8
التغير السنوي (%)	0.1-	-11.9	6.7	2	0.2
دول العالم الأخرى[2]	52.6	49.2	52.4	54	56.4
التغير السنوي (%)	2	6.4-	6.5	3.1	4.4
إجمالي العالم	100.3	91.2	97.2	99.7	102.2
الزيادة السنوية (%)	1	9.1-	6.6	2.6	2.5

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2023.
(1) بيانات تقديرية. (2) تضم كلاً من الدول النامية والاقتصادات الناشئة.

جاء الارتفاع بصورة رئيسية من ست دول عربية وهي: السعودية بمقدار 55.4 ألف ب م ن/ ي، الجزائر بمقدار 41.3 ألف ب م ن/ ي، ومصر بمقدار 36.2 ألف ب م ن/ ي، والإمارات بمقدار 22.8 ألف ب م ن/ ي، وقطر بمقدار 19.1 ألف ب م ن/ ي، والبحرين بمقدار 11.3 ألف ب م ن/ي. ويمثل حجم استهلاك السعودية نحو 30.6 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2023، يليها مصر بنسبة 12.4 في المائة، ثم الإمارات بنسبة 10 في المائة. ويُعزى التباين في استهلاك الطاقة ضمن الدول العربية إلى العديد من العوامل التي تتمثل بصورة أساسية في اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تعكسه من اختلاف درجات عملية التصنيع من ناحية، ودرجات الرفاه المتباينة التي وصلتها الدول العربية من ناحية أخرى. ويتجلى هذا العامل بصورة تقريبية في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى عدد السكان وحجم ما تمتلكه الدول العربية من الاحتياطيات الهيدروكربونية ودرجة استغلالها. ومن ناحية متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية، فقد ارتفع في عام 2023 إلى 13.8 ب م ن مقارنة بالمتوسط المحقق في العام السابق البالغ 13.6 ب م ن. ويخفي هذا المتوسط التباين الكبير فيما بين الدول العربية فرادى، حيث يتراوح ما بين 4.2 ب م ن في سورية و 120.6 ب م ن في قطر. وعند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسية الأخرى في العالم، نلاحظ أن الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قل متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية لعام 2023 عن نظيره في أمريكا الشمالية وأوروبا وكومنولث الدول المستقلة وهي المجموعات التي ارتفع فيها متوسط استهلاك الفرد عن المتوسط العالمي والمقدر بنحو 13.4 برميل مكافئ نفط، جاء متوسط استهلاك الفرد من الطاقة بمجموعة الدول العربية مرتفعاً عن نظيره في دول آسيا المحيط الهادي وأمريكا الجنوبية والوسطى.

3.3. كثافة الطاقة في الدول العربية

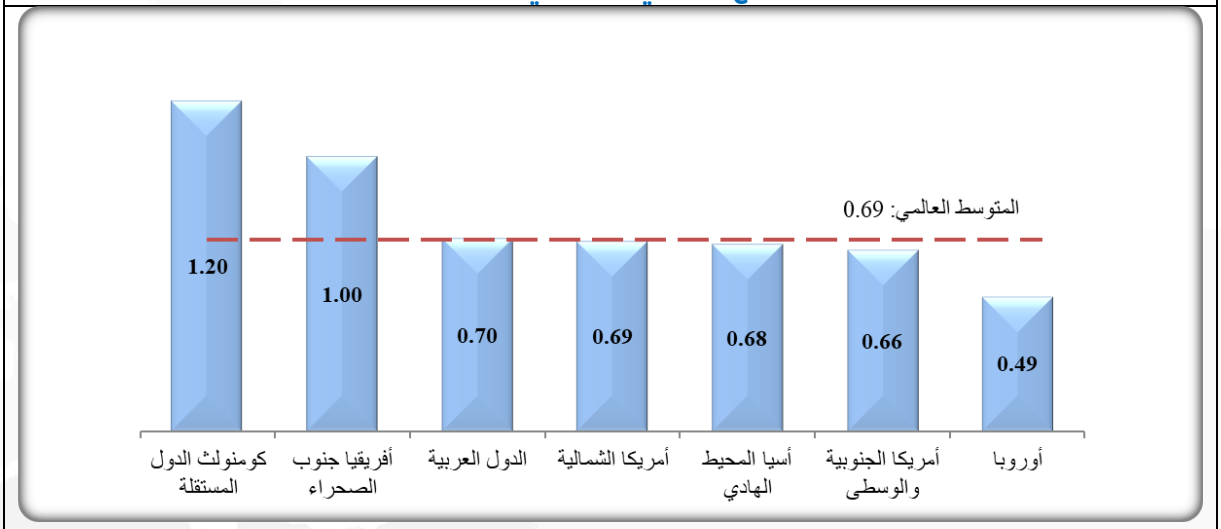
من المؤشرات الهامة المستخدمة في قياس كفاءة ترشيد الطاقة في جميع الدول هو مؤشر كثافة الطاقة Energy Intensity الذي يعبر عن إجمالي استهلاك الطاقة لكل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي، ويدل انخفاض هذا المؤشر على التحسن في كفاءة ترشيد استهلاك الطاقة. والجدير بالذكر أن الدول العربية أولت اهتماماً متزايداً لمجال تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها من خلال وضع مجموعة من البرامج والاستراتيجيات المستقبلية، وقد أدى الارتفاع في الناتج المحلى الإجمالي المقاس بتعادل القوة الشرائية بوتيرة أكبر بشكل ملحوظ من الارتفاع في إجمالي استهلاك الطاقة بالدول العربية في عام 2023، إلى انخفاض مؤشر كثافة الطاقة، حيث بلغ حوالي 0.70 برميل مكافئ نفط / ألف دولار في عام 2023 مقارنة بنحو 0.73 برميل مكافئ نفط / ألف دولار في العام السابق.

وعند المقارنة مع المجموعات الدولية الرئيسية، نلاحظ أن الدول العربية تتوسط تلك المجموعات، فبينما قلَّ مؤشر كثافة الطاقة في الدول العربية عن نظيره في كومنولث الدول المستقلة ومجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء، جاء مؤشر كثافة الطاقة بمجموعة الدول العربية أعلى من المتوسط العالمي المقدر بنحو 0.69 برميل مكافئ نفط / ألف دولار، ومرتفعاً عن نظيره في مجموعة أمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا الجنوبية والوسطى ومجموعة دول آسيا المحيط الهادي، الشكل (5-6).

4. الطلب على الطاقة بالدول العربية وفق المصدر

يتسم الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي لتغطية احتياجات الطاقة فيها، وبخاصة في قطاع توليد الكهرباء، حيث يلبي 51.5 في المائة من إجمالي استهلاكها في عام 2023. ويأتي النفط في المركز الثاني بحصة بلغت نحو 46.1 في المائة من إجمالي الاستهلاك، ويتركز بشكل رئيسي في قطاع النقل. بينما تقوم مصادر الطاقة الأخرى (الفحم والطاقة الكهرومائية) بلعب دور ثانوي إذ لا تتجاوز حصتها معاً 2.4 في المائة خلال عام 2023، الجدول (5-2).

شكل (5- 6): مؤشر كثافة استهلاك الطاقة في المجموعات الدولية الرئيسية عام 2023 (برميل مكافئ نفط/ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية 2011)



المصدر: مشتق عن بيانات الناتج المحلي الإجمالي في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2024 لصندوق النقد الدولي وبيانات استهلاك الطاقة تقديرية بناء على بيانات التقرير الإحصائي السنوي 2024 لمعهد الطاقة.

جدول (5- 2): الطلب على الطاقة في الدول العربية (2019-2023) (ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

	2019	2020	2021	2022		*2023	
				الكمية	(%)	الكمية	(%)
الغاز الطبيعي	7,940	7,809	7,850	8,076	51.5	8,213	51.5
المنتجات البترولية **	6,892	5,983	6,619	7,238	46.1	7,339	46.1
الطاقة الكهرومائية	128.5	120	126.7	126.9	0.8	126.9	0.8
الفحم	275.2	196.2	216.8	254.8	1.6	254.8	1.6
إجمالي المصادر	15,236	14,108	14,813	15,696	100	15,934	100
نسبة التغير (%)		7.4-	5.0	5.9		1.5	

* بيانات تقديرية، وقد لا تتوافق المجاميع نظراً للتقريب.

** المنتجات البترولية تشتمل على النفط الخام المستخدم كوقود في محطات الكهرباء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2023.

1.4. الغاز الطبيعي

يأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى من حيث تغطية متطلبات الطاقة في الدول العربية التي بذلت جهوداً كبيرة للتوسع في استغلاله وزيادة الاعتماد عليه في سد إحتياجاتها من الطاقة. وأدت هذه الجهود إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي خلال الأعوام الأخيـرة (باستثناء عام 2020 بسبب جائحة فيروس كوفيد 19)، ليصل إلى نحو 8.2 مليون ب م ن/ ي في عام 2023 أي بمعدل نمو 1.7 في المائة مقارنة بالعام السابق. ورغم ذلك الارتفاع فقد حافظ الغاز الطبيعي على أهميته النسبية في مزيج الطاقة عند حدود 51.5 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية في عام 2023.

يُستهلك الغاز الطبيعي بشكل أساسي في خمس دول عربية، وهي: السعودية، والإمارات، ومصر، والجزائر، وقطر. واستحوذت هذه الدول على 74.1 في

المائة من إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في الدول العربية في عام 2023. واستهلكت الدول العربية 11.9 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي في عام 2023، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 44.7 في المائة، مقابل 43.4 في المائة لباقي دول العالم.

2.4. المنتجات البترولية

شهد استهلاك المنتجات البترولية بالدول العربية في عام 2023 ارتفاعاً بنسبة 1.4 في المائة ليصل إلى 7.3 مليون ب م ن/ ي بالمقارنة مع حوالي 7.2 مليون ب م ن/ ي في عام 2022. جاء الجزء الأكبر من الارتفاع في حجم الاستهلاك العربي من المنتجات في عام 2023 بشكل أساسي من ثلاث دول، وهي: مصر التي بلغ حجم الارتفاع فيها 33.4 ألف ب م ن/ ي، والسعودية 20.6 ألف ب م ن/ ي، والجزائر بنحو 9.8 ألف ب م ن/ ي. يُذكر أن مجموع استهلاك الدول الثلاث سالفة الذكر من المنتجات البترولية يشكل 54.4 في المائة من إجمالي استهلاك الدول العربية في عام 2023، حيث استحوذت السعودية على 37.1 في المائة من الإجمالي العربي، تليها العراق بحصة 12.1 في المائة، ومصر بحصة 11.4 في المائة، والجزائر بحصة 5.9 في المائة.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية في عام 2022 يحتل منتج زيت الغاز/الديزل المرتبة الأولى حيث بلغت حصته 31.4 في المائة من الإجمالي، يليه منتج الغازولين في المرتبة الثانية بحصة وصلت إلى 28.3 في المائة، ثم منتج زيت الوقود بنسبة 22.8 في المائة، ثم منتج غاز البترول المُسال بحصة وصلت 8 في المائة، ومنتج وقود الطائرات بنسبة 4.6 في المائة، ومنتج الكيروسين بحصة 0.7 في المائة. وبلغت حصة المنتجات الأخرى 4.2 في المائة من إجمالي استهلاك المنتجات البترولية خلال العام، الجدول (5-3).

جدول (5- 3): التوزيع النسبي لاستهلاك المنتجات البترولية في الدول العربية، عام 2023

(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)

المنتج	الكمية	الحصة من الإجمالي (في المائة)
زيت الغاز/الديزل	2,303.2	31.4
الغازولين	2,078.5	28.3
زيت الوقود	167,4.1	22.8
غاز البترول المسال	585.4	8.0
وقود الطائرات	338.0	4.6
الكيروسين	51.6	0.7
منتجات أخرى	308.6	4.2
الإجمالي	**7,339.4**	**100.0**

* المنتجات الأخرى تشمل النافثا والأسفلت وزيوت التزييت.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول، "التقرير الاحصائي السنوي"، 2023.

بلغت حصة الدول العربية نحو 7.2 في المائة من إجمالي استهلاك النفط في العالم في عام 2023، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو 45.6 في المائة، مقابل 47.2 في المائة لباقي دول العالم.

3.4. الطاقة الكهرومائية

تُساهم الطاقة الكهرومائية مساهمةً محدودةً جداً في مزيج الطاقة المستهلكة في الدول العربية، وتوجد إمكانيات لتوليد الطاقة الكهرومائية في عدد من الدول العربية، وهي: مصر، العراق، المغرب، السودان، سورية، لبنان، الجزائر، وتونس. وقد بلغ حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول نحو 126.9 ألف ب م ن/ ي في عام 2023. ولم تشكل حصتها في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية سوى 0.8 في المائة. واستهلكت الدول العربية 0.6 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية في عام 2023، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 32.4 في المائة، مقابل 67 في المائة لباقي دول العالم.

وتسعى الدول العربية إلى تطوير إنتاجها من مصادر الطاقة المتجددة بما يضمن الاستدامة البيئية ويساهم في توفير مصادر أخرى للطاقة أكثر كفاءة. وفي هذا السياق، ارتفع إجمالي القدرات المتاحة

لتوليد الطاقات المتجددة في الدول العربية خلال عام 2023 بنسبة 20.9 في المائة مقارنة بعام 2022 ليصل إلى نحو 33.1 جيجاواط، أي ما يمثل 0.9 في المائة فقط من الإجمالي العالمي البالغ 3,870 جيجاواط خلال نفس العام. استحوذت القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الشمسية على حصة تقدر بنحو 52.9 في المائة من إجمالي القدرات المتاحة في الدول العربية، يليها القدرات المتاحة لتوليد الطاقة الكهرومائية بحصة 29.7 في المائة، ثم القدرات المتاحة لتوليد طاقة الرياح بحصة 16.1 في المائة، والقدرات المتاحة لتوليد الطاقة الحيوية بنسبة 1.3 في المائة.

4.4. الفحم

تُعتبر مساهمة الفحم محدودة في مزيج الطاقة المستهلكة عربياً، وفي عدد قليل من الدول هي الإمارات ومصر والسعودية والجزائر والكويت والمغرب وعُمان، ويقدر إجمالي استهلاكها بنحو 254.8 ألف ب م ن/ ي في عام 2023 أي ما يعادل 1.6 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في الدول العربية. واستهلكت الدول العربية نحو 0.3 في المائة من إجمالي استهلاك العالم من الفحم في عام 2023، وبلغت حصة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 17.9 في المائة، مقابل 81.8 في المائة لباقي دول العالم.

5. آفاق مزيج الطاقة المستهلكة عالمياً[1] وعربياً[2]

يتوقع ارتفاع الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية بمعدل نمو 0.9 في المائة سنوياً حتى عام 2045. وتتسم تطورات مزيج الطلب العالمي على الطاقة الأولية حتى عام 2045، بخمس سمات رئيسية وهي: **أولاً،** توقع انخفاض حصة النفط من 31.2 في المائة عام 2022 إلى 29.5 في المائة عام 2045، ورغم ذلك، سيظل النفط محتفظاً بأعلى حصة في مزيج الطاقة العالمي. **ثانياً،** توقع استحواذ الغاز الطبيعي على ثاني أكبر حصة في مزيج الطاقة العالمي بحلول عام 2030، بدعم من ارتفاع الطلب عليه في جميع القطاعات، ليحل محل الفحم والطاقة العضوية، حيث سترتفع حصته من 23.1 في المائة عام 2022 إلى 24.2 في المائة عام 2045. **ثالثاً،** الفحم هو مصدر الطاقة الوحيد الذي يتوقع أن يشهد انخفاضاً بمعدل 1.4 في المائة سنوياً، لتتراجع حصته من 26.1 في المائة عام 2022 إلى 15.1 في المائة عام 2045. **رابعاً،** سترتفع حصة الطاقة النووية من 5.2 في المائة عام 2022 إلى 6.6 في المائة عام 2045، بدعم من الطلب المتزايد على الطاقة منخفضة الكربون. **خامساً،** مصادر الطاقة المتجددة (لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) هي الفئة الأسرع والأكبر نمواً في مزيج الطاقة العالمي، حيث يتوقع ارتفاع حصتها من 2.7 في المائة عام 2022 إلى 11.7 في المائة عام 2045.

وفيما يخص آفاق مزيج الطاقة المستهلكة في الدول العربية، يتوقع أن تستمر هيمنة النفط والغاز الطبيعي على مزيج الطاقة في الدول العربية خلال الفترة الممتدة حتى عام 2045. حيث يتوقع استحواذ الغاز الطبيعي على حصة تبلغ 52.1 في المائة من مزيج مصادر الطاقة الأولية المستهلكة حتى عام 2045، بينما ستبلغ حصة النفط 35.4 في المائة، يليها الطاقات المتجددة بحصة 10.8 في المائة، والطاقة النووية بحصة 0.8 في المائة، والفحم بحصة 0.9 في المائة، وفقاً لسيناريو الإشارة. في حين تشير توقعات مزيج الطاقة المستهلكة في الدول العربية وفقاً لسيناريو الأهداف الوطنية في مجال الطاقة المتجددة والنووية إلى تراجع حصة الغاز الطبيعي لتبلغ 41.2 في المائة، وحصة النفط إلى 28.2 في المائة، بينما سترتفع حصة الطاقات المتجددة إلى 28.1 في المائة، يليها الطاقة النووية بحصة 1.6 في المائة، والفحم بحصة 0.9 في المائة.

هذا ويتوقع أن يتجاوز النمو في الطلب على النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية المعدل العالمي وكذلك نظيره في أغلب المجموعات الدولية الأخرى حتى عام 2045. بينما يتوقع أن يحقق الطلب على

[1] تقرير "آفاق النفط العالمية 2023" لمنظمة أوبك.

[2] دراسة بعنوان "تطور استهلاك مصادر الطاقة الأولية فيالدول العربية حتى عام 2045"، مقدمة ضمن جلسات مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر، دولة قطر، 11 - 12 ديسمبر 2023.

الطاقات المتجددة أسرع معدلات النمو بين المصادر الأولية الأخرى للطاقة في الدول العربية خلال الفترة الممتدة حتى عام 2045، يصل إلى نحو 15 في المائة وفقاً لسيناريو الإشارة، وحوالي 20.1 في المائة وفقاً لسيناريو الأهداف الوطنية في مجال الطاقة المتجددة والنووية. وسيأتي الجزء الأكبر من هذا النمو من المغرب ومصر والسعودية والجزائر والإمارات والكويت. إلا أنه من المتوقع أن تكون مساهمة الدول العربية في الزيادة في إجمالي الطلب العالمي على مصادر الطاقة المتجددة حتى عام 2045 ضئيلة مقارنة بالمجموعات الدولية الرئيسة الأخرى نظراً للأساس المتدني في حصة الدول العربية من إجمالي الاستهلاك العالمي.

إطار (5- 1): دور النفط والغاز في تحولات الطاقة

لعبت صناعة النفط والغاز دوراً هاماً فى دفع النمو الاقتصادى العالمى على مدى العقود الماضية، وعلى الرغم من تزايد الضغوط التى تتعرض لها الصناعة من قبل بعض الدول والحكومات نفسها التى كانت تدعمها من قبل، إلا أنه من المؤكد استمرار هذا الدور فى المستقبل، لا سيما وأن صناعة النفط والغاز بدأت بالفعل فى الاستجابة للتوجهات العالمية المرتبطة بخفض الانبعاثات الكربونية والوصول إلى صافى انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، من خلال الاستثمار والابتكار والتطوير المستمر فى التقنيات النظيفة مثل تقنية احتجاز الكربون وتخزينه (CCS) ورفع كفاءة استخدام الطاقة، مما يجعلها أكثر استدامة وموثوقية لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وضمان أمن الطاقة والحصول عليها بأسعار معقولة وخفض الانبعاثات. وفى هذا السياق، تشير معظم توقعات منظمات الطاقة العالمية إلى أن الطلب على النفط والغاز سيظل مستحوذاً على الحصة الأكبر فى مزيج الطاقة العالمى، تبلغ حوالى 53.7 فى المائة، حتى عام 2045، رغم توقع ارتفاع حصة الطاقة المتجددة (لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) بأسرع وأكبر وتيرة بين مصادر الطاقة المختلفة خلال نفس الفترة، نتيجة التطورات التكنولوجية التي قد تشهدها، وما يرتبط بها من انخفاض في تكاليف الإنتاج.

تمثل الدعوات التى تنادى بالتخلى عن الوقود الأحفورى والانتقال إلى الطاقة المتجددة والمستدامة، أحد المخاطر الرئيسة التى تمثل معضلة كبيرة ليس فقط للدول العربية التى تعتمد على النفط والغاز كمورد أساسى لدخلها القومى، ولكنها تزيد من معضلة الطاقة العالمية المتمثلة فى تحقيق أمن إمدادات الطاقة واستداماتها والقدرة على تحمل تكاليفها. وفى هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن فكرة التحول من الوقود الأحفورى ليست بجديدة بل ظهرت منذ فترة طويلة، غير أن العمل على تطبيقها على أرض الواقع ليس بالأمر السهل، لا سيما فى ظل عدم كفاية مصادر الطاقة البديلة الأخرى لتلبية الطلب العالمى المتنامى، وهو ما ظهر جلياً فى ظل الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث سعت دول أوروبا بشكل مكثف للبحث عن مصادر بديلة للنفط والغاز الروسى، ولم تكن مصادر الطاقة البديلة - بما فى ذلك الطاقة المتجددة - كافية لتلبية احتياجات السوق الأوروبية، وارتفعت أسعار الطاقة العالمية بشكل حاد.

وقد أشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أن انقطاع إمدادات النفط من الممكن أن يسبب ضرراً اقتصادياً كبيراً ويكون له تأثيرا سلبيا كبيراً على حياة الشعوب. كما أن التوقعات المستقبلية لمنظمة أوبك تشير إلى أن النفط سيظل محور مزيج الطاقة العالمى بحصة تبلغ 29.5 فى المائة من هذا المزيج حتى عام 2045. ويبلغ إجمالى استثمارات صناعة النفط المطلوبة لتلبية هذا الطلب حوالى 14 تريليون دولار، أى ما يعادل نحو 610 مليار دولار سنوياً، وهو ما يضع الدول المنتجة والمصدرة للنفط وعلى رأسها الدول العربية أمام تحدى كبير للقيام بدورها المؤمل فى توفير تلك الاحتياجات من خلال ضخ استثمارات بمستويات غير مسبوقة من أجل تلبية ذلك النمو المتوقع فى الطلب على النفط، وضمان أمن الطاقة، لا سيما وأن نقص الاستثمارات العالمية سيؤدى إلى تباطؤ نمو الاحتياطيات العالمية، وقد يؤثر على توافر الإمدادات الكافية لتلبية الطلب المتزايد، في الوقت المناسب.

ويُعد موضوع "**أمن الطاقة**" من أهم المواضيع التى تهتم بها العديد من الجهات ذات العلاقة بالنفط والطاقة والصناعة سواء فى الدول المنتجة أو المستهلكة. ومفهوم أمن الطاقة بالنسبة للدول المستهلكة يركز فقط على أمن الامدادات وضرورة استمراريتها وتدفقها ووصولها إلى مراكز استهلاكها دون انقطاع وبشكل آمن. وتتفق الدول المنتجة والمصدرة للطاقة والنفط والغاز تماماً مع هذا المفهوم من حيث ضرورة استمرارية وصول الإمدادات إلى مراكز استهلاكها دون انقطاع للحفاظ على استقرار السوق النفطية الدولية وتوازنها وعدم تأثر الاقتصاد العالمى بأية هزات قد تؤثر على نموه، إلا أنه من الضرورى أن يشمل مفهوم أمن الطاقة، الوجه الآخر له وهو أمن الطلب. ولكى تقوم الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز باستثمار مليارات الدولارات فى مشروعات الطاقة بمختلف قطاعاتها

الأمر الذى يجب أن يصـــاحبه ضـــمان للطلب عليهما كذلك. وقد أدركت الأطراف المختلفة المعنية بالطاقة من الدول المصـدرة والمسـتهلكة ضـرورة الحاجة إلى التعاون والحوار البناء فى التعامل مع موضوع أمن الطاقة بشقيه العرض والطلب. وفى هذا السياق، يجب التأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين المنظمات والمؤسسات الدولية المتخصصة فى مجال الطاقة من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما فى ذلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، وتكنولوجيا الوقود الأحفورى المتقدمة والأنظف، وتشـجيع الاسـتثمار فى البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمسـتدامة للجميع. وهذا دون شـك سـيقود الى تحقيق أمن الطاقة العالمي بشقيه أمن الطلب وأمن الامدادات.

كما يجب التأكيد على أن تحولات الطاقة" هو المصـطلح الصـحيح الواجب اسـتخدامه، وليس "تحول الطاقة"، لإن ما يشكل تحول الطاقة فى أوروبا، أو الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن يختلف بشكل كبير عن مناطق أخرى من العالم، وفقاً للمصـــالح والموارد المتاحة لدى كل دولة. كما إن فهم كيفية تفاعل المكونات المختلفة لنظام الطاقة والتكاليف التى تنطوى عليها تحولات الطاقة يُعد أمر حيوى، حيث أن مواجهة مشـــهد الطاقة العالمى المعقد الذى يتشـــابك فيه أمن الطاقة، وحماية البيئة، والكفاءة الاقتصـادية، يتطلب أن تعكس سـياسـات الطاقة العالمية تنوع الظروف، وأن تقدم حلولاً مبتكرة، وتوازن بين الأهداف الطموحة والواقع العملي.

تحولات الطاقة ليسـت مجرد اسـتبدال بسـيط لمصـادر الطاقة التقليدية، ومن الضـرورى فهم أنها عملية تدريجية، وليست تغييراً فورياً - مثلما دعا إليه صناع السياسات فى الماضى والذين أدركوا هذا الخطأ مع مرور الوقت، لكن لا يزال هناك بعض صناع القرار الذين يروا غير ذلك. والعامل الرئيسى فى عملية تحولات الطاقة هو ضـمان أن هذه التحولات ليسـت ناجحة فحسـب، بل مسـتدامة أيضـاً من المنظورين الاقتصادي والبيئي.

بشكل عام، لا يمكن تخيل وضع الاقتصاد العالمى بدون المحرك الرئيسى له وهو صناعة النفط والغاز على المدى القريب، التى تُعد أيضاً أحد أهم الركائز الأساسية التى تبنى عليها العلاقات الاقتصادية بين الدول، وتوفر الملايين من الوظائف على مسـتوى العالم. وأن مجرد التفكير فى توقف الدول المنتجة عن إنتاج النفط والغاز استجابة لنشطاء المناخ، وهو أمر مستبعد حدوثه نهائياً، يعنى عودة الحياة إلى شكلها البدائى. حيث ستشهد شبكات الكهرباء انقطاعات واسعة النطاق، وستضطر المصانع إلى الإغلاق، ولن يكون أمام التجارة العالمية واسـعة النطاق خيار آخر سـوى التوقف، فى ظل عدم وجود الوقود الذى من شأنه أن يعيق سلاسل الإمدادات المعتمدة بشكل أساسى على النقل بالشاحنات والسـكك الحديدية والنقل البحرى - بما فى ذلك سـلاسـل الغذاء، وسـينهار النظام الصـحى العالمى الذى لا يعتمد على النفط والغاز لتشـغيل المسـتشـفيات ونقل المرضـى فحسـب، بل يمتد لتصـنيع الأدوية والمعدات والمستلزمات الطبية، وبشكل عام سيغرق الاقتصاد العالمى فى كساد اقتصادى عميق.

6. المخزون النفطي

شهد عام 2023 انخفاضاً في **إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية)** على وقع قرارات مجموعة دول أوبك+ بشأن خفض مستويات إنتاجها، وإجراء المملكة العربية السعودية خفضاً إضافياً طوعياً على إنتاجها، فضلاً عن سحب الولايات المتحدة الأمريكية من مخزوناتها الاستراتيجية خلال النصف الأول 2023 لتشهد بدورها انخفاضاً في مستوياتها، ليصل إجمالي المخزونات النفطية العالمية إلى 8.979 مليار برميل في نهاية عام 2023، ويمثل ذلك انخفاضاً بنحو 164 مليون برميل، أي بنسبة 1.8 في المائة بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2022.

يذكر أن المخزونات النفطية في البحر قد بلغت نحو 1.438 مليار برميل في نهاية عام 2023 منخفضة بنحو 108 مليون برميل بالمقارنة مع نهاية عام 2022. وكان لتغير مسار التدفقات التجارية إلى مسافات أطول في ظل استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية والتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، دوراً في الحد من انخفاض المخزونات العابرة في الموانئ والمخزونات العائمة بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسة.

وقد بلغ **المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** نحو 2.773 مليار برميل في نهاية عام 2023، وهو مستوى منخفض بنحو 23 مليون برميل على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى أن الوصول بالمخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة (2018-2022)، يُعد من أهم أهداف مجموعة دول أوبك+. وفي هذا السياق انخفضت تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة بمقدار 18 مليون برميل في نهاية فبراير 2023، وتوسع العجز بعد ذلك ليصل إلى 138 مليون برميل في نهاية يوليو، تزامناً مع السحب من المخزونات الأمريكية. قبل أن يتقلص مجدداً ويصل إلى نحو 80 مليون برميل في نهاية عام 2023.

يُذكر أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية عام 2023 قد بلغت حوالي 60.8 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أقل بشكل طفيف من المسجل في نهاية العام السابق البالغ 60.9 يوم من الاستهلاك.

فيما يخص **المخزون الاستراتيجي الأمريكي** فقد انخفض في نهاية النصف الأول من عام 2023 إلى نحو 347 مليون برميل، وهو أدنى مستوى له مُنذ منتصف أغسطس 1983، ويأتي ذلك على خلفية إعلان وزارة الطاقة الأمريكية في منتصف شهر فبراير 2023 عن عزمها بيع 26 مليون برميل من مخزوناتها النفطية الاسترتيجية. يأتي ذلك قبل أن تعلن وزارة الطاقة الأمريكية عن إعادة شراء النفط الخام لملء المخزونات الاستراتيجية، تم تسليمها في شهري أغسطس وسبتمبر 2023 وخلال الفترة من أواخر نوفمبر وحتى نهاية العام، لتصل إلى 354 مليون برميل، الملحق (5/5).

7. الأسعـار

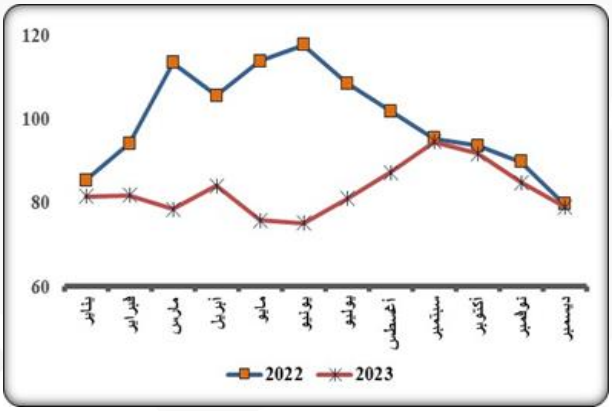
1.7. أسعار النفط الخام

انخفضت أسعار النفط الخام العالمية خلال عام 2023، مسجلة أول خسائر لها منذ عام 2020، متأثرة بالتذبذبات الملحوظة التي شهدتها اتجاهاتها، لا سيما في الأسواق الآجلة، في ظل عدم استقرار التعافي الاقتصادي، وحالة عدم اليقين بشأن موعد إنهاء السياسات النقدية التشددية من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فضلاً عن قرارات مجموعة دول أوبك+ وحركة مخزونات النفط الأمريكية. حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك إلى نحو 83 دولار للبرميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بلغ حوالي 30.2 دولار/برميل، أي ما يعادل انخفاض نسبته نحو 17.1 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2022.

أما بالنسبة لحركة المعدلات الفصلية لأسعار النفط الخام، فقد انخفض متوسط أسعار سلة خامات أوبك خلال الربع الأول من عام 2023 بنحو 7 دولار/ برميل، أي ما يعادل 8 في المائة بالمقارنة مع الربع الرابع 2022 ليصل إلى نحو 80.7 دولار/برميل، ثم واصل انخفاضه خلال الربع الثاني ليصل إلى 78.4

دولار/برميل وهو أدنى مستوى له مُنذ الربع الثالث من عام 2021، قبل أن يرتفع خلال الربع الثالث ليصل إلى نحو 87.7 دولار/ برميل، وعاود متوسط أسعار سلة خامات أوبك انخفاضه ليبلغ نحو 85.2 دولار/برميل خلال الربع الأخير من عام 2023، الشكل (5-7).

شكل (5- 7): مقارنة الحركة الشهرية لأسعار سلة أوبك (2022 - 2023)، (دولار/برميل)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي"، 2023.

يذكر أن حركة أسعار النفط العالمية تتأثر بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة. ومن العوامل الرئيسة التي أدت إلى الاضطرابات الحادة التي شهدتها إتجاهات أسعار النفط الخام ما بين الارتفاع والانخفاض خلال عام 2023، ما يلي:

- تحسن الطلب على النفط في الصين على خلفية إلغاء قيود جائحة كورونا وإصدار وزارة التجارة الصينية دفعة ثانية من حصص استيراد مصافي التكرير للنفط الخام لعام 2023، وارتفاع هوامش أرباح التكرير في جميع المراكز الرئيسة (خاصة في أوروبا وساحل الخليج الأمريكي) كان له دوراً في ارتفاع الأسعار في يناير 2023. كما ساهمت قوة أساسيات سوق النفط الخام في حوض الأطلسي وشرق السويس بدعم من الطلب القوي من الصين، في ارتفاع الأسعار في شهر فبراير، رغم تأثرها سلباً بتزايد عمليات البيع في أسواق العقود الآجلة وارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية وتراجع هوامش التكرير.
- تزايد عمليات البيع في أسواق العقود الآجلة في النصف الأول من شهر مارس 2023، ووفرة الإمدادات من النفط الخام - تحديداً في حوض الأطلسي، وضعف طلب المصافي الأوروبية تزامناً مع إضرابات المصافي في فرنسا، تسبب في انخفاض أسعار النفط الخام. فضلاً عن ارتفاع مخزونات النفط الخام الأمريكية في النصف الأول من الشهر، مع توقع إطلاق النفط الخام من المخزونات الاستراتيجية في الربع الثاني من عام 2023. وقد حد من انخفاض الأسعار، التوقعات بشأن تراجع إمدادات النفط الروسية على المدى القريب، والتوقف المؤقت لبعض صادرات النفط الخام من ميناء جيهان التركي.
- ارتفاع أسعار العقود الآجلة وتراجع عمليات البيع من قبل المستثمرين في أسواق العقود الآجلة، واحتمالية خفض إمدادات التحميل الفوري في أوروبا وسط تجدد الطلب على النفط الخام بعد انتهاء إضرابات مصافي التكرير والموانئ الفرنسية، والانخفاض الكبير في مخزونات النفط الخام الأمريكية، واستمرار تعطل بعض صادرات النفط الخام من ميناء جيهان التركي، ساهم في ارتفاع أسعار النفط خلال أبريل 2023.
- زيادة عمليات البيع من قبل المستثمرين في أسواق عقود النفط الآجلة، ووفرة الإمدادات من النفط الخام في شمال غرب أوروبا، وتوقعات الطلب غير المؤكدة، مع تراجع عمليات الشراء من العديد من مصافي التكرير الآسيوية، وسط تجدد المخاوف بشأن التباطؤ الاقتصادي والمخاوف بشأن القطاع المصرفي الأمريكي، تسببت في انخفاض أسعار النفط الخام في مايو 2023. كما تسبب استمرار المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي وتوقعات نمو الطلب (تحديداً في الصين) وتشديد السياسات النقدية في الاقتصادات الرئيسة خلال شهر يونيو، في انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها منذ شهر ديسمبر 2021.
- ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث 2023، بدعم من زيادة أسعار العقود الآجلة وقوة أساسيات العرض والطلب على النفط

الخام، بالتزامن مع الارتفاع في استهلاك مصافي التكرير، والطلب القوي من المشترين الآسيويين، فضلاً عن ارتفاع هوامش تكرير المنتجات النفطية في كافة المراكز الرئيسة، وانخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية.

- انخفاض أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع من 2023، متأثرة بتزايد عمليات البيع في أسواق العقود الآجلة وسط تقلبات متزايدة، وقد لعب المضاربون دوراً رئيسياً في هذا الاتجاه. وكانت ديناميكية سوق النفط مدفوعة بالمخاوف المبالغ فيها بشأن نمو الطلب على النفط التي أثرت سلباً على أوضاع السوق النفطية. ذلك إلى جانب ارتفاع إمدادات النفط في شمال غرب أوروبا - لا سيما الإمدادات من ساحل الخليج الأمريكي، والارتفاع الكبير في المخزونات النفط الخام الأمريكية - بما في ذلك الموجودة بمركز التخزين الرئيسي (Cushing) بولاية أوكلاهوما، وتراجع عمليات الشراء في السوق الفورية وسط انخفاض هوامش التكرير - خاصة في أوروبا وساحل الخليج الأمريكي، فضلاً عن توافر الشحنات سريعة التحميل مما ساهم في انخفاض الأسعار الفورية للنفط الخام.

جدول (5- 4): أسعار بعض النفوط العربية (2022-2023) (دولار / برميل)

أنواع الخامات	متوسط عام 2022	2023				متوسط عام 2023	نسبة الانخفاض (2022 / 2023)
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
العربي الخفيف السعودي	101.6	82.5	80.2	89.8	87.3	84.9	16.7-
خام مربان الإماراتي	98.9	81.8	78.4	87.3	84.0	82.9	16.0-
خليط الصحراء الجزائري	104.2	82.7	79.0	87.4	85.6	83.6	20.6-
خام التصدير الكويتي	101.2	82.0	79.8	89.0	86.4	84.3	16.6-
السدرة الليبي	101.3	80.0	77.9	86.8	84.4	82.2	19.1-
البصرة العراقي	97.3	77.2	76.0	85.8	83.9	80.7	16.7-
البحري القطري	101.8	81.3	78.8	87.0	85.1	83.1	18.8-
خام عُمان	93.9	81.5	81.3	76.8	89.7	79.9	14.9-

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي" 2023.

تجدر الإشارة إلى أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ نحو 17.1 دولار/ برميل يزيد عن الانخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2005 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة حيث انخفض بنحو 15.2 دولار/برميل أي بنسبة بلغت 20.4 في المائة ليصل متوسطها إلى حوالي 59 دولار/برميل في عام 2023، الملحق (6/5).

2.7. الأسعار الفورية للمنتجات النفطية

انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام على المتوسط السنوي لأسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال عام 2023 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج. فقد بلغ معدل **سعر الغازولين الممتاز** في سوق الخليج الأمريكي حوالي 117.2 دولار/ برميل في عام 2023، منخفضاً بنحو 17.4 دولار/ برميل، أي بنسبة 12.9 في المائة مقارنة بعام 2022. وفي سوق روتردام وصل معدل السعر إلى 126 دولار/برميل، بانخفاض بلغ نحو 10.3 دولار/برميل، أي بنسبة 7.6 في المائة. وفي سوق البحر المتوسط وصل معدل السعر خلال عام 2023 إلى 101.8 دولار/برميل، بانخفاض بلغ 18.2 دولار/ برميل، بما يشكل نسبة تراجع 15.2 في المائة. أما بالنسبة لسوق سنغافورة، فقد وصل معدل السعر إلى 98.6 دولار/برميل، بانخفاض قدره 16.4 دولار/ برميل، بما يمثل حوالي 14.3 في المائة مقارنة بمستوى عام 2022، الجدول (5-5).

جدول (5- 5): متوسط الأسعار الفورية للمنتجات النفطية المختلفة في بعض الأسواق العالمية، (2019 - 2023) (دولار/برميل)

المنتجات	الأسواق	2019	2020	2021	2022	2023[1]
الغازولين الممتاز	سوق سنغافورة	72.5	46.6	80.3	115.0	98.6
	سوق روتردام	79.6	51.3	85.9	136.3	126.0
	سوق البحر المتوسط	71.4	45.4	80.5	120.0	101.8
	سوق الخليج الأمريكي	79.7	51.9	91.4	134.6	117.2
زيت الغاز	سوق سنغافورة	77.8	49.2	77.4	134.9	106.0
	سوق روتردام	79.5	49.2	78.3	142.3	111.2
	سوق البحر المتوسط	79.1	48.6	77.7	135.9	109.1
	سوق الخليج الأمريكي	74.6	44.9	73.9	122.1	78.6
زيت الوقود	سوق سنغافورة	57.3	39.6	75.7	129.7	102.3
	سوق روتردام	60.2	40.9	69.1	88.8	74.3
	سوق البحر المتوسط	63.4	43.6	70.5	94.5	78.8
	سوق الخليج الأمريكي	52.6	34.7	59.8	76.8	68.1

بيانات أولية.

المصدر: منظمة أوابك، "تقرير الأمين العام السنوي" 2023.

شهد عام 2023 انخفاضاً في المتوسط السنوي **لأسعار زيت الغاز** بشكل عام في كافة الأسواق الرئيسية مقارنة بالعام السابق. وقد استأثر سوق روتردام بأعلى أسعار لزيت الغاز الذي بلغ 111.2 دولار/برميل مشكلاً انخفاض بنسبة 21.9 في المائة مقارنة بمعدل عام 2022، تلتها سوق البحر المتوسط بمعدل سعر بلغ 109.1 دولار/برميل أي بنسبة انخفاض 19.7 في المائة، ثم سوق سنغافورة بمعدل سعر 106 دولار/برميل وبنسبة انخفاض 35.6 في المائة، وأخيراً سوق الخليج الأمريكي بأدنى الأسعار بواقع 78.6 دولار/ برميل خلال عام 2022 وبنسبة انخفاض 21.5 في المائة مقارنة بالعام السابق.

انخفضت **أسعار زيت الوقود** خلال عام 2023 في جميع الأسواق، حيث وصل معدلها في سوق سنغافورة إلى 102.3 دولار/برميل، بانخفاض 21.1 في المائة بالمقارنة مع عام 2022، وفي سوق البحر المتوسط وصل إلى 78.8 دولار/برميل بانخفاض 16.6 في المائة بالمقارنة مع العام السابق، ووصل إلى 74.3 دولار/برميل في سوق روتردام بانخفاض قدره 16.3 في المائة بالمقارنة مع عام 2022. أما في سوق الخليج الأمريكي، فقد وصل معدل السعر إلى حوالي 68.1 دولار/برميل خلال العام بانخفاض بلغ 11.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق.

فيما يخص **أسعار المنتجات النفطية في السوق المحلية في الدول العربية خلال عام 2023**، فقد قام عدد من الدول العربية بتعديل أسعار بعض المنتجات البترولية في أسواقها المحلية وبنسب متفاوتة مقارنة بالعام السابق. هذا وتجدر الإشارة إلى قيام بعض الدول العربية بتحرير أسعار الوقود خلال الأعوام الأخيرة عبر ربطها بالأسعار العالمية، حيث يتم تحديد معايير أسعار الوقود وفقاً لمتوسط الأسعار العالمية للنفط الخام ارتفاعاً أو انخفاضاً، وهو ما إنعكس بشكل إيجابي على الجانب الاقتصادي بهذه الدول، الجدول (5-6).

جدول (5- 6): تطور أسعار المنتجات البترولية في بعض الدول العربية، عامي 2022 و2023 (لتر/دولار أمريكي)

الدولة	غازولين ممتاز		غازولين عادي		الكيروسين المنزلي		زيت الغاز/ الديزل		غاز البترول المسال*	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022	2023	2022	2023
الأردن	1.86	1.85	1.30	1.29	1.21	0.87	1.26	1.06	9.87	9.87
الإمارات	0.90	0.81	0.85	0.75	...	...	1.02	0.87	10.01	10.01
البحرين	0.63	0.63	0.37	0.37	...	...	0.48	0.48	3.19	3.19
تونس	0.92	0.92	0.64	0.81	...	...	...	...	2.84	2.83
الجزائر	0.32	0.34	0.31	0.32	0.15	0.16	0.20	0.21	0.76	0.79
السعودية	0.62	0.62	0.58	0.58	0.22	0.22	0.17	0.20	5.03	5.03
سورية	1.91	1.57	1.77	1.30	...	...	1.08	0.88	1.13	0.49
العراق	0.45	0.49	0.31	0.34	0.28	0.11	0.24	0.57	3.58	3.94
قطر	0.58	0.58	0.54	0.52	...	...	0.56	0.56	4.12	4.12
الكويت	0.77	0.81	0.28	0.28	0.38	0.37	0.38	0.37	2.45	2.44
ليبيا	0.03	0.03	...	...	0.02	0.02	0.02	0.03	0.31	0.31
مصر	0.65	0.41	0.49	0.33	0.44	0.24	0.44	0.27	3.95	2.45

(*) للأسطوانة عبوة 12.5 كجم. (**) للأسطوانة عبوة 25 رطل.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك)، "تقرير الأمين العام السنوي 2022، 2023".

تم التحويل إلى الدولار الأمريكي باستخدام أسعار الصرف لمتوسط السنة.

3.7. أسعار الشحن

انخفضت أسعار شحن النفط الخام خلال عام 2023 مقارنة بالمستويات المرتفعة المسجلة في عام 2022، حيث لم يكن الطلب المتزايد على الناقلات، وانخفاض تكاليف الوقود، والمسارات الأطول في ظل الأزمة الروسية الاوكرانية، كافياً للتغلب على أثر كل من، تخفيضات إنتاج النفط الخام من قبل مجموعة أوبك+، وخفض روسيا لصادراتها النفطية، وعدم اليقين بشأن الآفاق الاقتصادية للصين، وتكيف السوق مع الاضطرابات التجارية، فضلاً عن ضعف نمو أسطول ناقلات النفط الخام عالمياً خلال عام 2023 مقارنة بالعام السابق.

والجدير بالذكر، أن تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، تسبب في ارتفاع أسعار شحن النفط الخام في نهاية عام 2023، حيث أوقفت العديد من الشركات حركة ناقلاتها عبر البحر الأحمر، وأعادت توجيها عبر طرق أطول حول أفريقيا.

وبشكل عام، وصل معدل سعر الشحن خلال عام 2023 لشحنات النفط المتجهة من موانئ الشرق الأوسط إلى الشرق (للناقلات الكبيرة VLCC بحمولة 280-230 ألف طن ساكن) إلى نحو 15.3 دولار/طن، بارتفاع مقداره 1.6 دولار/طن، بنسبة تمثل 11.7 في المائة مقارنة بمعدل سعر الشحن لعام 2022. كما طرأ أيضاً ارتفاعاً في أسعار الشحن للشحنات المتجهة من الشرق الأوسط إلى الغرب (270-285 ألف طن ساكن)، فقد وصل معدلها إلى 13 دولار/طن، بارتفاع مقداره 2.7 دولار/طن، أي بنسبة 26.2 في المائة مقارنة بعام 2022. أما بالنسبة لأسعار الشحن للشحنات ضمن منطقة البحر الأبيض المتوسط وبالناقلات الصغيرة أو متوسطة الحجم (85-80 ألف طن ساكن) فقد وصل استقر معدلها عام 2023 عند 13.8 دولار/طن، وهو نفس المستوى المسجل خلال عام 2022 كما يوضح الجدول (5-7).

جدول (5- 7): أسعار شحن النفط الخام وفقاً للإتجاه (2019 - 2023) (دولار/ طن)

من/ إلى	2019	2020	2021	2022	2023
الشرق الأوسط/ الشرق	13	14.0	6.9	13.7	15.3
الشرق الأوسط/ الغرب	7.8	11.6	5.6	10.3	13.0
البحر المتوسط/ البحر المتوسط	7.9	6.5	6.3	13.8	13.8

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

إطار (5- 2): التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساتها على تجارة الطاقة العالمية

تسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط - بما في ذلك استهداف بعض السفن التجارية العابرة للبحر الأحمر منذ شهر نوفمبر 2023 - في تحول مسارات التجارة العالمية، حيث بدأت السفن تتجنب المرور عبر مضيق باب المندب - وهو نقطة عبور هامة للنفط والغاز الطبيعي، حيث استحوذ خلال النصف الأول من عام 2023 نحو 12 في المائة من تجارة النفط المنقولة بحراً و8 في المائة من تجارة الغاز الطبيعي المسال. كما أضطرت بعض السفن التجارية - بما في ذلك ناقلات النفط والغاز - التي تعبر بين قارتي أوروبا وآسيا عبر قناة السويس إلى تغيير مسارها الذي كان يتم عبر مضيق باب المندب - الذي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن، لتسلك مسارات أضافت وقتاً أطول وأعلى تكلفة كمرورها عبر طريق رأس الرجاء الصالح، اعتماداً على وجهة هذه السفن. فعلى سبيل المثال، كانت السفن التجارية تقطع مسارها من الخليج العربي إلى مركز تجارة النفط (Amsterdam-Rotterdam-Antwerp) عبر قناة السويس في نحو 19 يوماً، وعندما تسلك السفن طريق رأس الرجاء الصالح، تستغرق الفترة الزمنية نحو 35 يوماً للوصول إلى نفس الوجهة. وبالنسبة لشحنات المنتجات النفطية التي تغادر ساحل الخليج الأمريكي وتتجه نحو آسيا، فقد كانت السفن تمر عادة عبر قناة بنما في رحلة تستغرق شهر تقريباً، وبسبب الجفاف المستمر في قناة بنما، بدأت ناقلات الغاز الكبيرة جداً (VLGCs) التي تحمل البروبان والبيوتان في المرور عبر قناة السويس لترتفع الفترة الزمنية إلى حوالي 44 يوم إلى ميناء Chiba في اليابان، وفي حال سلكت تلك الناقلات طريق رأس الرجاء الصالح، فإنها تستغرق وقتاً أطول يصل إلى حوالي 48 يوم.

وعلى وقع تلك المعطيات، تباطأت تدفقات النفط الخام والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي التي تمر عبر مضيق باب المندب منذ شهر نوفمبر 2023، حيث تراجعت تدفقات النفط الخام عبر مضيق باب المندب في شهر ديسمبر 2023 بحوالي 18 في المائة مقارنة بمتوسط تدفقاتها خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2023، كما انخفضت أيضاً تدفقات المنتجات النفطية عبر مضيق باب المندب بنسبة 30 في المائة خلال نفس الفترة، وتم تداول كميات أقل بنسبة 24 في المائة من الغاز الطبيعي المسال.

أدى التغيير في مسار طرق التجارة العالمية إلى حدوث ضغوط تصاعدية على أسعار الشحن بالناقلات بسبب ارتفاع تكاليف الوقود ونقص عدد الناقلات المتاحة، كما يتوقع أن يكون له عواقب اقتصادية وتحديات لوجستية على شركات الشحن في المدى المتوسط. فعلى سبيل المثال، تستهلك ناقلة الغاز الكبيرة جداً (VLGC) ما يقرب من 30 إلى 35 ألف دولار من الوقود يومياً، في حالة استخدام وقود السفن عالي الكبريت بمتوسط أسعار عام 2023. وبالإضافة إلى تكاليف الوقود، تتطلب الرحلة الأطول المزيد من السفن للحفاظ على نفس جدول التسليم، كما أن العدد القليل من السفن المتاحة ساهم بشكل كبير في ارتفاع أسعار الناقلات وتكاليفها. شهدت أسعار الشحن لناقلات المنتجات النفطية للمسارات التي تعبر مضيق باب المندب وقناة السويس ارتفاعاً في شهر ديسمبر 2023 بسبب التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في البحر الأحمر، وفقًا لشركة Argus Freight، حيث بلغ متوسط الزيادة في أسعار الناقلات التي تمر عبر البحر الأحمر حوالي 20 في المائة مقارنة بالشهر السابق. وكانت ناقلات المنتجات النفطية المتجهة من الساحل الغربي للهند إلى المملكة المتحدة هي الأكثر زيادة بنسبة 23 في المائة، بينما كانت الناقلات المتجهة من الخليج الشرق الأوسط إلى المملكة المتحدة هي الأقل زيادة بنسبة 16 في المائة. في حين لم تتغير أسعار الشحن لناقلات النفط الخام عن الأسعار المرتفعة في شهر نوفمبر 2023.

ويتوقع أن تضيف أي أقساط تأمين جديدة يتم إصدارها لطرق البحر الأحمر نحو 1 دولار للبرميل أو أكثر إلى تكاليف الشحن، وفقًا لشركة S&P. مما قد يؤدي إلى توسيع الفروقات في أسعار النفط بين المناطق المختلفة. ويذكر أن معدلات التأمين كانت تصل إلى 0.6 في المائة من قيمة الشحن قبل تصاعد التوترات الجيوسياسية، ارتفعت إلى 2 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، تفرض شركات التأمين على البضائع ضريبة إضافية على مخاطر الحرب، مما يزيد من تكاليف الشحن عبر قناة السويس.

تجدر الإشارة إلى أن أسعار النفط الخام الآجلة قد تأثرت بشكل محدود بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، حيث شهدت ارتفاعاً لفترة زمنية قصيرة، ولكن سرعان ما تراجعت الأسعار. وعلى الرغم من أنه من غير المتوقع أن تؤدي التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط إلى تغيير دائم لمسارات حركة تجارة الطاقة العالمية، إلا أنها تمثل تهديداً لتدفقات النفط والغاز الطبيعي العالمية، خاصة إذا ما امتدت تلك التوترات إلى مضيق هرمز - الذي مر عبره حوالي 20.5 مليون برميل من النفط يومياً في المتوسط خلال الفترة من شهر يناير إلى شهر سبتمبر 2023، أي ما يعادل 20 في المائة من إجمالي الطلب العالمي على النفط، وفقاً لشركة Vortexa، حيث ستكون التداعيات على الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي كبيرة، وستضطر مصافي تكرير النفط الخام إلى الاعتماد على الإمدادات المحلية كل ما كان ذلك ممكناً.

حذر صندوق النقد الدولي من أن تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية يمكن أن يتعرض للخطر بسبب التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر، التي قد تؤدي إلى تكرار اضطرابات سلاسل الإمدادات العالمية ويغذي التضخم مرة أخرى، حيث تسببت التوترات الجيوسياسية في تأخيرات للمصنعين وتجار التجزئة في مختلف أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، أعلن مصنع تسلا للسيارات الكهربائية في ألمانيا عن إغلاق معظم إنتاجه لمدة أسبوعين، بسبب نقص في المكونات ناتج عن تأخر في عمليات التسليم جراء التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر. ومع ذلك، فإن التأثير الأكبر على الأسعار سيكون بالنسبة للسلع ذات القيمة المنخفضة التي تعتمد على الشحن منخفض التكلفة. كما حذر صندوق النقد الدولي من أنه في حال تفاقم تلك التوترات الجيوسياسية، يمكن أن ترتفع المخاطر المحيطة بطرق التجارة الأخرى، ولا سيما شرق البحر الأبيض المتوسط، وقد تمتد إلى الشحن الجوي، كذلك يمكن تشديد العقوبات أو القيود التجارية الأخرى، مما يؤدي إلى مزيد من الاضطرابات في تدفقات التجارة وسلاسل الإمداد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تشهد تكلفة الشحن ارتفاعاً إضافياً حال استمرار الاضطرابات وقيام شركات الشحن بتحويل جزء كبير من تجارتها إلى طرق بديلة ذات مسافة أطول، مما سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوقود وتكاليف التشغيل.

أسعار الغاز الطبيعي

شهد عام 2023 تراجعاً ملحوظاً في الأسعار العالمية للغاز الطبيعي، سواءً المنقول بواسطة خطوط الأنابيب أو الغاز الطبيعي المسال. ففيما يخص الغاز المنقول بواسطة خطوط الأنابيب، انخفض سعره في مركز هنري في الولايات المتحدة بنسبة 60.3 في المائة ليصل إلى 2.5 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي بلجيكا بنسبة 59 في المائة ليبلغ 12.7 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي بريطانيا بنسبة 49.9 في المائة ليبلغ 12.3 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي هولندا بنسبة 65.3 في المائة ليبلغ 12.9 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية. وفيما يتعلق بالغاز المسال، انخفض سعره الواصل إلى كوريا الجنوبية بنسبة 25.9 في المائة ليصل إلى حوالي 14.8 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي اليابان بنسبة 22.1 في المائة ليبلغ 13.2 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وفي الصين بنسبة 22.3 في المائة ليبلغ 12.1 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، الجدول (5-8).

جدول (5- 8): أسعار الغاز الطبيعي بنوعيه في بعض المناطق المختلفة (2017-2023) (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

	الغاز الطبيعي المنقول بواسطة الأنابيب				الغاز الطبيعي المسال		
	بلجيكا	بريطانيا	الولايات المتحدة	هولندا	اليابان	الصين	كوريا
2017	5.66	5.78	2.96	5.71	7.87	7.33	7.84
2018	7.84	7.97	3.12	7.88	9.78	9.43	9.96
2019	4.39	4.46	2.51	4.46	9.70	9.15	9.58
2020	3.07	3.17	1.99	3.13	7.65	6.73	7.41
2021	15.57	15.45	3.84	15.67	9.93	10.66	10.5
2022	30.96	24.55	6.38	37.09	16.98	15.59	20.00
2023	12.69	12.30	2.53	12.87	13.22	12.11	14.82

* 5.8 مليون وحدة حرارية بريطانية تعادل برميل نفط واحد.

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي، معهد الطاقة، 2024.

الصادرات النفطية

بلغ إجمالي الصادرات العالمية من النفط الخام ومنتجاته نحو 68.1 مليون ب/ي في عام 2023، منخفضة بحوالي 273 ألف ب/ي أي بنسبة حوالي 0.4 في المائة مقارنةً بالعام السابق. وقد استأثرت منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحصة 42 في المائة من إجمالي تلك الصادرات تلتها دول أمريكا الشمالية وكومنولث الدول المستقلة بحصة 22.3 و13.1 في المائة تباعاً، ثم دول آسيا والمحيط الهادئ بحصة 11.2 في المائة. وشكلت الصادرات النفطية من الدول العربية حوالي 33.2 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية العالمية، إذ قدرت بنحو 22.6 مليون ب/ي في عام 2023، بانخفاض 3.4 في المائة مقارنة بحجم صادراتها لعام 2022. والجدير بالذكر أن أربع دول عربية وهي الإمارات والسعودية والعراق والكويت قد استحوذت على نحو 90 في المائة من إجمالي الصادرات النفطية للدول العربية خلال عام 2023، الجدول (5-9).

جدول (5- 9): الصادرات النفطية العالمية حسب المناطق (2022 - 2023) (مليون برميل في اليوم)

	2022	2023
أمريكا الشمالية	14.4	15.2
أمريكا اللاتينية والوسطي	2.8	3.4
الدول الأوروبية	2.6	2.3
كونولث الدول المستقلة	9.9	8.9
الشرق الأوسط وأفريقيا، ومنها:	29.7	28.6
الدول العربية	23.4	22.6
دول آسيا الهادئ	7.0	7.6
باقي دول العالم	2.0	2.1
الإجمالي العالمي	**68.4**	**68.1**
حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي (في المائة)	**34.2**	**33.2**

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي، معهد الطاقة، 2024

صادرات الغاز الطبيعي

انخفض إجمالي الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي بنوعيه (غاز الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) خلال عام 2023 بحوالي 2.7 في المائة ليبلغ 1,226.2 مليار متر مكعب مقارنة بحوالي 1,260.8 مليار متر مكعب في عام 2022. فقد انخفضت الكميات المصدرة بواسطة الأنابيب بنسبة 5.8 في المائة لتصل إلى 677 مليار متر مكعب في عام 2023، مشكلة حصة 55.2 في المائة من إجمالي صادرات الغاز العالمية في عام 2023 مقارنة بحصة 57 في المائة في عام 2022. بينما ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسيل بواسطة الناقلات بنسبة 1.3 في المائة لتبلغ 549.2 مليار متر مكعب مستأثرة بحصة 44.8 في المائة من إجمالي الصادرات العالمية خلال عام 2023 مقارنة بحصة 43 في المائة خلال عام 2022.

وشهدت كميات الغاز الطبيعي المصدرة من الدول العربية بشكل عام (أي إجمالي صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسيل) إلى الأسواق العالمية انخفاضاً في مستوياتها خلال عام 2023 لتصل إلى حوالي 211.7 مليار متر مكعب مقابل 218.1 مليار متر مكعب في عام 2022، أي بنسبة اتخفاض 2.9 في المائة، مستحوذة على نسبة 17.3 في المائة من الإجمالي العالمي. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين الدول العربية بصادرات بلغت 127.9 مليار متر مكعب أي ما نسبته 60.4 في المائة من إجمالي الصادرات العربية في عام 2023، تلتها الجزائر في المرتبة الثانية حيث بلغ إجمالي صادراتها نحو 53.5 مليار متر مكعب بحصة بلغت 25.3 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، ثم عُمان بحصة 7.2 في المائة، والامارات بحصة 3.7 في المائة ومصر بحصة 2.3 في المائة، وأخيراً ليبيا بحصة بلغت 1.1 في المائة.

انخفضت صادرات الغاز الطبيعي العربي عبر الأنابيب من 58.1 مليار متر مكعب عام 2022 الى 56.4 مليار متر مكعب عام 2023، مُشكلةً ما نسبته حوالي 26.6 في المائة من إجمالي الصادرات العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه ونسبة 8.3 في المائة من الإجمالي العالمي لصادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب. كما انخفضت صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل على ظهر الناقلات من 160 مليار متر مكعب في عام 2022 إلى 155.3 مليار متر مكعب عام 2023 مُشكّلةً بذلك ما نسبته 73.4 و28.3 في المائة من إجمالي صادرات الغاز بنوعيه للدول العربية وصادرات الغاز المسيل العالمية لعام 2023 على الترتيب. وتستأثر الجزائر بالجزء الأكبر أي بنحو 61.2 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب، في حين، تُشكّل صادرات قطر الجزء الأكبر من إجمالي صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسيل المصدر على متن الناقلات وبنسبة حوالي 69.8 في المائة، الجدول (5-10).

جدول (5- 10): صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي بنوعيه (2022 - 2023) (مليار متر مكعب)

	2022			2023		
	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي	عبر الأنابيب	على ظهر الناقلات	الإجمالي
الجزائر	35.5	14.4	**49.9**	34.5	19.0	**53.5**
عُمان	-	15.0	**15.0**	-	15.3	**15.3**
ليبيا	2.5	-	**2.5**	2.4	-	**2.4**
مصر	-	8.9	**8.9**	-	4.9	**4.9**
قطر	20.1	114.1	**134.2**	19.5	108.4	**127.9**
الإمارات	-	7.6	**7.6**	-	7.7	**7.7**
إجمالي الدول العربية	**58.1**	**160.0**	**218.1**	**56.4**	**155.3**	**211.7**
الاجمالي العالمي	**718.4**	**542.4**	**1260.8**	**677.0**	**549.2**	**1226.2**
حصة الدول العربية من الإجمالي (%)	**8.1**	**29.5**	**17.3**	**8.3**	**28.3**	**17.3**

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي معهد الطاقة يونيو 2023 ويونيو 2024.

قيمة صادرات النفط الخام[1] وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية

كان لكلٍّ من الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام خلال عام 2023 بالمقارنة مع مستويات عام 2022، وانخفاض مستويات الإنتاج على خلفية قرارات مجموعة دول أوبك+ انعكاساً سلبياً واضحاً على قيمة الصادرات النفطية التي تُعد الداعم الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المُنتجة للنفط، والمصدر الرئيس لاحتياطيات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها. حيث تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض إجمالي قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول العربية في عام 2023 إلى نحو 548.4 مليار دولار، بالمقارنة مع نحو 687.9 مليار دولار في عام 2022، أي بانخفاض قدره 139.5 مليار دولار، ما يُعادل 20.3 في المائة، نتيجة انخفاض أسعار النفط الخام إلى نحو 83 دولار/برميل عام 2023 مقارنة بنحو 100.1 دولار/برميل عام 2022. إضافة إلى انخفاض كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول العربية من 19.7 مليون ب/ي في عام 2022 إلى 16.5 مليون ب/ي في عام 2023، أي بنحو 16.2 في المائة.

وتعطي البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط وقيمة صادرات النفط الخام المُقدرة للدول العربية للفترة (2019 - 2023) صورة واضحة للآثار التي نجمت عن تغير الأسعار خلال الأعوام الأخيرة، الشكل (5-8).

أما بالنسبة للمعدلات ربع السنوية لقيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية، فقد انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بالربع السابق على قيمة الصادرات النفطية للدول العربية خلال نفس الفترة لتنخفض إلى 142.2 مليار دولار، وواصلت قيمة الصادرات انخفاضها خلال الربع الثاني بنسبة 4.1 في المائة لتصل إلى نحو 136.3 مليار دولار متأثرة باستمرار انخفاض أسعار النفط الخام وإجراء بعض

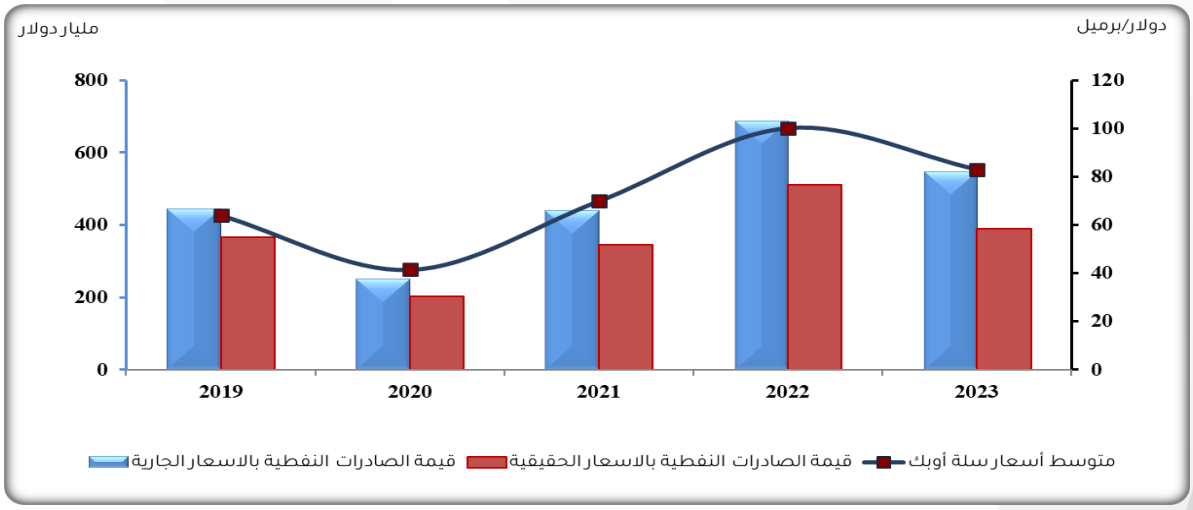
[1] تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية على النحو التالي: تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول العربية وذلك بطرح الاستهلاك السنوي من الإنتاج السنوي، وبعد ذلك تم احتساب المعدل السنوي للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل السنوي للسعر في كمية صادرات النفط الخام السنوية، تم تقدير قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية.

دول مجموعة أوبك+ (من ضمنها ست دول عربية) خفض إضافي طوعي على إنتاجها بلغ إجماليه 1.7 مليون ب/ي في شهري مايو ويونيو 2023. قبل أن ترتفع خلال الربع الثالث من العام إلى 141.1 مليار دولار وهو أول ارتفاع فصلي منذ الربع الثاني 2022 بدعم من ارتفاع أسعار النفط الخام، على الرغم من إجراء السعودية خفض إضافي طوعي على إنتاجها بلغ 1 مليون ب/ي بدأ من يوليو 2023، وقيام الجزائر بإجراء خفض إضافي طوعي على إنتاجها بلغ مقداره 20 ألف ب/ي خلال أغسطس، بهدف تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها مجموعة أوبك+ في إطار سعيها لدعم الاستقرار والتوازن في أسواق النفط العالمية. وعاودت قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية انخفاضها خلال الربع الرابع متأثرة بانخفاض أسعار النفط الخام، وتمديد السعودية الخفض الإضافي الطوعي على إنتاجها، رغم ارتفاع كمية الصادرات بسبب انخفاض الطلب المحلي عقب انتهاء موسم العطلات الصيفي لتبلغ 139.2 مليار دولار. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تباينت نسبة انخفاض قيمة صادرات النفط الخام المقدرة من دولة لأخرى، حيث تراوحت ما بين 8.2 في المائة في العراق و42.7 في المائة في مصر، باستثناء ليبيا التي ارتفعت قيمة صادراتها النفطية بنسبة 2.3 في المائة بدعم من تعافي إنتاجها النفطي في عام 2023. يُذكر أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الحقيقية لعام 2005 بعد تعديلها وفق مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، قد انخفضت من 510.2 مليار دولار عام 2022 إلى 390.3 مليار دولار في عام 2023، ما يُمثل انخفاضاً بنسبة 23.5 في المائة، الملحق (7/5).

وقد انعكس انخفاض قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية سلباً على مستويات أدائها الاقتصادي خلال عام 2023، حيث انخفضت الإيرادات البترولية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى 16.9 في المائة عام 2023 مقارنة بنسبة بلغت 18.5 في المائة عام 2022. كما انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى 57.7 في المائة عام 2023 مقارنة بنحو 60.2 في المائة عام 2022.

يشير صندوق النقد الدولي إلى أن القرارات الطوعية لدول أوبك+ بشأن إنتاج النفط أثرت على النمو الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام 2023. حيث تعرضت دول مجلس التعاون الخليجي لتباطؤ كبير في نمو القطاع النفطي على وقع تلك القرارات، ليشهد نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في هذه الدول تباطؤاً حاداً، على الرغم من النمو القوي للقطاعات غير النفطية بدعم من الأداء

شكل (5- 8): المعدلات السنوية لأسعار النفط وقيمة الصادرات النفطية للدول العربية بالأسعار الجارية والأسعار الحقيقية، (2019 - 2023)



المصدر: الملحق (7/5).

الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي الجاري تنفيذها والهادفة لدعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والطلب المحلي المرتفع، وإجمالي التدفقات الرأسمالية الداخلة. وبافتراض تراجع حدة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وتخفيف السياسات النقدية التشديدية خلال عام 2024، يتوقع تحسن النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيما في ظل تراجع معدلات التضخم اتساقاً مع الاتجاهات العالمية.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى استفادة الدول المصدرة للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التحول في أنماط التجارة، حيث قام الاتحاد الأوروبي باستبدال بعض إمدادات النفط والغاز الروسية، وارتفع نصيب المنطقة من الواردات النفطية للاتحاد الأوروبي من 2.3 في المائة خلال الربع الأول من عام 2022 إلى 5.8 في المائة خلال الربع الرابع من عام 2023 (استحوذت السعودية والجزائر على الجزء الأكبر هذه الزيادة).

بشكل عام، تباين تأثير انخفاض أسعار النفط على خطط التنمية بالدول العربية، فقد تضررت الدول العربية المصدرة للنفط من انخفاض أسعار النفط من خلال تراجع عائدات الصادرات وموازين التجارة والمالية العامة، مما كان له انعكاس سلبي على النشاط النفطي بشكل خاص. وفي المقابل مثل انخفاض أسعار النفط أحد أبرز الجوانب التي خففت من الضغوط على الموازنات العامة للدول العربية المستوردة للنفط، حيث شهدت غالبيتها زيادة في مستويات استهلاك الطاقة بنسب متباينة.

الآفاق المستقبلية للهيدروجين منخفض الكربون في الدول العربية

تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بظروف وموارد مواتية لإنتاج هيدروجين منخفض الكربون بتكلفة منخفضة نسبياً، بفضل مزيج من الإمكانات العالية للطاقة المتجددة، والمساحات الكبيرة من الأراضي المتاحة، وفرصة الاستفادة من البنية التحتية الحالية للنفط والغاز الطبيعي، والقرب الجغرافي من الأسواق الرئيسة، وهو ما قد يمكنها من الاستحواذ على حصة كبيرة من اقتصاد الهيدروجين المستقبلي. حيث تمتلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا القدرة على إنتاج ما يصل إلى نحو 1088 مليون طن سنوياً من الهيدروجين، وهو ما يعادل نحو 27 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي. وعلى الرغم من أن الإمكانات التقنية والاقتصادية الفعلية قد تكون مقيدة في الواقع العملي بمجموعة متنوعة من العوامل، مثل جاذبية مناخ الاستثمار، فإنه من المرجح أن تكون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ذات قدرة تنافسية عالية لإنتاج وتصدير الهيدروجين منخفض الكربون. وسيساهم ذلك في حفاظ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على دورها المهيمن في اقتصاد الطاقة العالمي، لا سيما في ظل توقع ارتفاع الطلب العالمي على الهيدروجين بحوالي أربعة أضعاف بحلول عام 2050.

تجدر الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمتع بموقع استراتيجي مميز يتيح لها تلبية احتياجات الإنتاج لحصة كبيرة من الطلب العالمي المتوقع على الهيدروجين عبر أسواق متعددة، أبرزها أوروبا وآسيا. كما تمتلك المنطقة العديد من المزايا في سلسلة قيمة الهيدروجين منخفض الكربون، ما في ذلك توافر الموارد والبنية التحتية القائمة والأسواق المحلية، مما يؤهلها لبناء صناعة الهيدروجين منخفضة الكربون. وأشار المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن هناك ست دول عربية ستقود عملية تطوير الهيدروجين منخفض الكربون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي كل من السعودية والإمارات ومصر وقطر وعُمان والمغرب، وتتمتع جميع هذه الدول بظروف حالية مواتية لتطوير إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون، بما في ذلك توافر مستوى جيد من البنية التحتية القائمة للبناء عليها، ووفرة القوى العاملة الناشئة.

الفصل السادس:
تطورات المالية العامة

نظرة عامة

شهدت **أوضاع المالية العامة في الدول العربية** تراجعاً خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022. يعزى ذلك إلى تراجع الإيرادات العامة والمنح، مع ارتفاع النفقات العامة.

جاء تراجع **الإيرادات العامة** مدفوعاً بتراجع الإيرادات البترولية في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية خلال عام 2023. كذلك تراجعت حصيلة الإيرادات الضريبية على خلفية تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في ظل التحديات المتنوعة التي شهدتها المنطقة العربية، متضمناً ذلك تداعيات التطورات الجيوسياسية، واستمرار الارتفاع النسبي لمعدلات التضخم في عدد من الدول العربية، مع ارتفاع أسعار الفائدة في ضوء استمرار تشديد السياسة النقدية، وتراجع الإنتاج الزراعي في بعض الدول نتيجة لتصاعد موجات الجفاف، إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الخارجي.

بالنسبة **للنفقات العامة**، فقد شهدت ارتفاعاً خلال عام 2023، مقارنة بعام 2022. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع مستوى النفقات الجارية والرأسمالية. يُعزى ارتفاع النفقات الجارية، وإن كان بصورة طفيفة، إلى تأثير ارتفاع معدلات التضخم (الذي بقي في مستويات مرتفعة رغم تراجعه) على المصروفات التشغيلية، وتأثير ارتفاع أسعار الفائدة على مدفوعات الفائدة، مصحوبة بارتفاع كلفة الدعم الحكومي لحماية الشرائح الضعيفة في ظل ارتفاع مستويات الأسعار. كذلك ارتفعت النفقات الرأسمالية في عدد من الدول جراء التوسع في الخطط التنموية وفقاً للرؤى الاستراتيجية التي تتبناها عدد من الدول.

تراجع **إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة** بحوالي 9.6 في المائة ليصل إلى حوالي 976 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، ما يمثل حوالي 29.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. جاء ذلك كمحصلة لتراجع الإيرادات البترولية (بحوالي 13.4 في المائة)، والإيرادات الضريبية (بحوالي 1.7 في المائة) خلال العام المذكور.

بالمقابل، **سجل إجمالي الإنفاق العام للدول العربية مجتمعة** ارتفاعاً بحوالي 6.6 في المائة، ليصل إلى حوالي 1,036.5 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 30.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2023، مقارنة بحوالي 972.7 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 27.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2022. وهو ما جاء كمحصلة لارتفاع الإنفاق الجاري بنسبة 5.2 في المائة، والإنفاق الرأسمالي بنسبة 13.9 في المائة خلال عام 2023.

كمحصلة للتطورات في جانبي **الإيرادات والنفقات العامة** سجلت الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية عجزاً بلغ حوالي 60.5 مليار دولار أمريكي، (تُمثل حوالي 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2023، مقارنةً بفائضٍ بلغ حوالي 106.7 مليار دولار أمريكي، (تُمثل حوالي 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2022. جاء ذلك كمحصلة لتسجيل الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة عجزاً بحوالي 32.5 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وتسجيل الدول العربية المصدّرة الرئيسة للنفط عجزاً بحوالي 28.1 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2023.

بالنسبة **لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في ذمة الدول العربية** المتوفرة عنها بيانات، فقد ارتفع بحوالي 141.1 مليار دولار أمريكي ليصل إلى حوالي 1,322.5 مليار دولار أمريكي (تُمثل حوالي 58 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام 2023، مقارنة بحوالي 1,181.4 مليار دولار (تُمثل حوالي 47.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) بنهاية عام 2022.

1. الإيرادات العامة والمنح

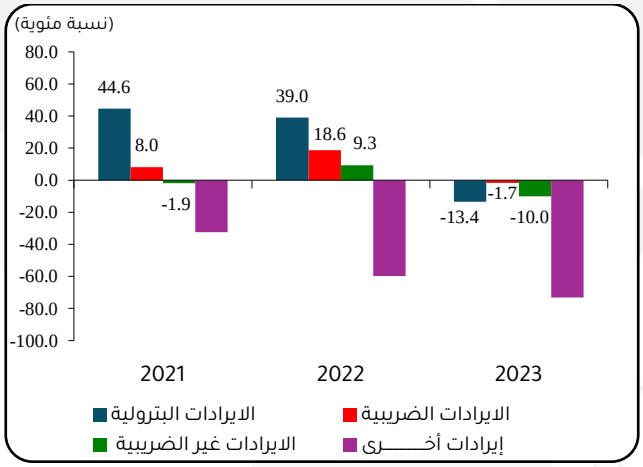
تراجع إجمالي **الإيرادات العامة والمنح** للدول العربية مجتمعة بنسبة 9.6 في المائة ليصل إلى حوالي 976 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، مقارنة بحوالي 1,079.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022. كما تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 30.4 في المائة خلال عام 2022 إلى حوالي 29.1 في المائة في عام 2023، الجدول (6-1) والملحق (1/6).

يُعزى تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى انخفاض الإيرادات البترولية بنسبة 13.4 في المائة ليصل إلى حوالي 563.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، في ظل انخفاض أسعار النفط العالمية بحوالي 17 في المائة خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022. كما يُعزى إلى تراجع الإيرادات الضريبية بنسبة 1.7 في المائة لتصل إلى حوالي 329.8 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023. كذلك شهدت الإيرادات غير الضريبية انخفاضاً بنسبة 10 في المائة لتصل إلى حوالي 79.8 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، ما ساهم في تراجع الإيرادات العامة خلال العام المذكور. بالنسبة للمنح الخارجية، فقد تراجعت بنسبة بلغت 2.7 في المائة لتصل إلى حوالي 2.6 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، مقابل 2.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022، الشكل (6-1) والجدول (6-1).

بالقيمة الحقيقية، انخفضت الإيرادات البترولية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 1.5 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي 16.8 في المائة خلال عام 2023، بينما ارتفعت الإيرادات الضريبية بحوالي 0.3 نقطة لتسجل 9.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بالنسبة للإيرادات غير الضريبية، فقد تراجعت بمقدار 0.1 نقطة لتسجل 2.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. فيما يتعلق بإيرادات الدخل من الاستثمار والمنح الخارجية، فقد سجلت كل منهما نسبة أقل من 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023.

فيما يخص **هيكل الإيرادات العامة**، فقد مثّلت الإيرادات البترولية حوالي 57.7 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2023، وبلغت مساهمة الإيرادات الضريبية حوالي 33.8 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، ومساهمة الإيرادات غير الضريبية حوالي 8.0 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح، بينما لم تتجاوز مساهمة دخل الاستثمار والمنح الخارجية 0.3 في المائة من هيكل الإيرادات الحكومية خلال عام 2023، جدول (6-1).

شكل (6- 1): نمو عناصر الإيرادات العامة (2021-2023)



(*) إيرادات أخرى تشمل دخل الاستثمار والإيرادات الرأسمالية.
المصدر: الملاحق (1/6) إلى (4/6).

بالنسبة **لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فُرادى**[1]، فقد سجلت جميع الدول العربية البترولية[2] انخفاضاً بدرجات متفاوتة في إجمالي الإيرادات العامة في عام 2023 مقارنة بعام 2022 (بنسب تراوحت بين 4.4 في المائة إلى 49.7 في المائة)، باستثناء الجزائر حيث ارتفع بحوالي 32.9 في المائة.

[1] السنة المالية في قطر والكويت تبدأ في الأول من أبريل/ نيسان، وفي مصر تبدأ في الأول من يوليو/ تموز.

[2] تشمل الدول العربية البترولية (المصدرة للنفط) دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والعراق، والجزائر، وليبيا، واليمن. وتشمل مجموعة الدول العربية غير البترولية الدول العربية الأخرى.

جدول (6- 1): الإيرادات الحكومية في الدول العربية (2022-2023)

البنـد	الإيرادات الحكومية			هيكل الإيرادات (%)		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير				
	2022	2023*		2022	2023*	2022	2023*
الإيرادات البترولية	650.5	563.2	**-13.4**	60.3	57.7	18.3	16.8
الإيرادات الضريبية	335.5	329.8	-1.7	31.1	33.8	9.5	9.8
الإيرادات غير الضريبية	88.7	79.8	-10.0	8.2	8.0	2.5	2.4
دخل الاستثمـار **	2.4	0.6	-73.1	0.2	0.1	0.1	0.02
إجمالي الإيرادات العـامة	**1077.1**	**973.5**	**-9.6**	**99.8**	**99.7**	**30.4**	**29.0**
المنح	2.3	2.5	7.9	0.2	0.3	0.1	0.08
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	**1079.4**	**976.0**	**-9.6**	**100.0**	**100.0**	**30.4**	**29.1**

المصدر: الملاحق (1/6)، (4/6)، (2/2)

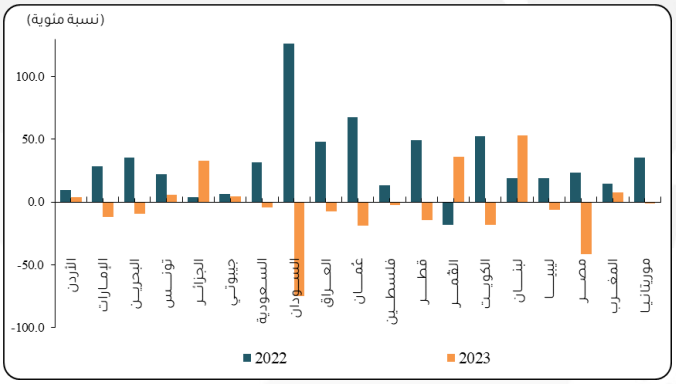
* بيانات فعلية أولية.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

أما بالنسبة للدول العربية غير البترولية، فقد ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2023 في لبنان والقمر بنسب بلغت حوالي 53.4 في المائة و36 في المائة على الترتيب، ذلك بسبب زيادة الإيرادات الضريبية في لبنان بنسبة 40.6 في المائة، وزيادة المنح للقمر بنسبة 89 في المائة خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022. كذلك ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الأردن وجيبوتي وتونس والمغرب بنسب تراوحت بين 3.6 و7.4 في المائة.

في المقابل، انخفض إجمالي الإيرادات العامة والمنح بشكلٍ كبير في السودان ومصر بنسب بلغت 75.1 في المائة و41.5 في المائة. تجدر الإشارة أنّ تطورات إجمالي الإيرادات العامة في مصر تعكس تراجع سعر الصرف خلال عام 2023، حيث ارتفعت الإيرادات العامة (بالعملة المحلية) بحوالي 18 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022. بالنسبة لفلسطين وموريتانيا، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بصورة طفيفة، بحوالي 2.5 و0.9 في المائة بين العامين المذكورين، الشكل (6-2)، والملحق (1/6).

شكل (6- 2):نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية (2022-2023*)



المصدر: الملحق (1/6).

2.الإيرادات البترولية

بلغت الإيرادات البترولية للدول العربية مجتمعة حوالي 563.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بحوالي 650.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022، أي بانخفاض بنسبة بلغت حوالي 13.4 في المائة. كما تراجعت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من حوالي 18.3 في المائة في عام 2022 إلى حوالي 16.8 في المائة في عام 2023.

يعود ذلك إلى التطورات التي شهدتها أسواق النفط العالمية خلال عام 2023، حيث انخفض المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بنسبة بلغت حوالي 17 في المائة ليسجل حوالي 83 دولار أمريكي للبرميل في عام 2023، مقابل حوالي 100 دولار أمريكي للبرميل في عام 2022. أيضاً يُعزى ذلك

إلى تراجع إنتاج النفط الخام لمجموعة الدول العربية بحوالي 5.2 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022. ترتباً عن ذلك، انخفضت قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية مجتمعة بحوالي 20.3 في المائة لتصل إلى حوالي 548.7 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقابل حوالي 688.2 مليار دولار أمريكي في عام 2022، ما أدى إلى تراجع تخصيصات الإيرادات البترولية في الموازنات العامة[1].

بالنسبة **للدول العربية فُرادى**، وفيما يتعلق بمجموعة الدول العربية المُصدّرة الرئيسة للنفط والغاز (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا)، فقد تراجعت الإيرادات البترولية في كل هذه الدول باستثناء الجزائر، خلال عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022.

سجّلت **عُمان** أكبر نسبة انخفاض في الإيرادات البترولية ضمن مجموعة الدول العربية المُصدّرة الرئيسة للنفط والغاز، بلغت حوالي 23.9 في المائة، لتصل الإيرادات البترولية إلى حوالي 22.1 مليار دولار أمريكي في عام 2023 مقارنة بحوالي 29.1 مليار دولار أمريكي في عام 2022. يعود ذلك إلى تراجع قيمة صادرات النفط الخام بنسبة بلغت حوالي 16 في المائة لتصل الى حوالي 25.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023، في ظل تراجع الإنتاج النفطي بحوالي 0.4 في المائة، وكذلك انخفاض أسعار النفط العالمية المشار اليه آنفاً.

أيضاً تراجعت الإيرادات البترولية في **الإمارات** بنسبة بلغت حوالي 18.8 في المائة خلال عام 2023 لتصل إلى حوالي 53.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بحوالي 65.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022، ما يعكس أثر التطور غير المواتِ على الميزانية العامة جراء تراجع الصادرات النفطية من حوالي 99.1 مليار دولار أمريكي في عام 2022 إلى حوالي 79.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023 (أي بانخفاض بنسبة بلغت حوالي 20 في المائة). ويعود تراجع قيمة الصادرات النفطية إلى تراجع الإنتاج النفطي بحوالي 3.7 في المائة خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، وكذلك إثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

كما انخفضت الإيرادات البترولية في **البحرين** بنسبة بلغت حوالي 17.1 في المائة لتصل إلى حوالي 5.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023 مقابل حوالي 6.4 مليار دولار أمريكي في عام 2022، في ظل تراجع الإنتاج النفطي بحوالي 1.7 في المائة، ما ساهم في انخفاض قيمة الصادرات النفطية بحوالي 18.6 في المائة لتصل إلى حوالي 4.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023 مقابل حوالي 5.9 مليار دولار أمريكي في عام 2022، هذا إلى جانب تأثير تراجع الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2023.

كذلك انخفضت الإيرادات البترولية بنسب متفاوتة في دول أخرى ضمن مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط شملت **الكويت وقطر والسعودية والعراق وليبيا**، في عام 2023 مقارنة بعام 2022 بنسب بلغت حوالي 19.6 في المائة، و16.5 في المائة، و12 في المائة، و9.7 في المائة، و6.4 في المائة، على الترتيب. يعود ذلك للأسباب المشار إليها سابقاً المتمثلة في تراجع قيمة الصادرات النفطية بسبب الخسائر على صعيد انخفاض متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2023، وتراجع إنتاج النفط الخام في هذه الدول (باستثناء قطر وليبيا).

في المقابل، ارتفعت الإيرادات البترولية في **الجزائر**، بنسبة بلغت حوالي 25.6 في المائة، لتصل إلى حوالي 28.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023 مقارنة بحوالي 22.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022، في ضوء ارتفاع "الجباية البترولية" بحوالي 6 في المائة عام 2023، المتمثلة في الضرائب على امتيازات التنقيب والضرائب المباشرة على أرباح الأنشطة البترولية. علماً أن إيرادات صادرات النفط والغاز قد تراجعت بحوالي 25.6 في المائة خلال عام 2023 بسبب تراجع أسعار النفط عالمياً، مع الإشارة أن الضرائب البترولية يتم إدراجها ضمن الإيرادات البترولية.

[1] يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال النفط والطاقة.

بالنسبة للدول العربية الأخرى المنتجة والمُصدرة للنفط (**السودان واليمن ومصر وتونس**)، فقد تراجعت الإيرادات البترولية في عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022، بنسب بلغت حوالي 98.2 في المائة، و68.6 في المائة، و38.4 في المائة، و33.1 في المائة، في هذه الدول على الترتيب. تعكس تطورات الإيرادات البترولية في هذه الدول ذات الأسباب المشار إليها سابقاً، المتمثلة في انخفاض أسعار النفط العالمية، وتراجع الإنتاج النفطي، إضافة إلى التحديات الأمنية والجيوسياسية (السودان واليمن)، ما أثّر بشكلٍ مباشر على عائدات صادرات النفط والغاز، وبالتالي ساهم في تقليص الإيرادات البترولية في الموازنة العامة.

وتُمثّل الإيرادات البترولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في الدول العربية كمجموعة، رغم تراجع أهميتها خلال الأعوام الماضية، في ظل جهود تنويع الإيرادات الحكومية، حيث بلغت نسبة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة حوالي 57.7 في المائة في عام 2023، مقابل حوالي 60.2 في المائة في عام 2022. بالنسبة للدول العربية فرادى، تجاوزت نسبة الإيرادات البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح 90 في المائة في ليبيا والعراق والكويت خلال عام 2023. وتراوحت بين 62.2 و 83.1 في المائة في قطر، وعُمان، والبحرين، والسعودية. وبلغت حوالي 42 و37.1 و29.7 في المائة في كلٍ من الجزائر والإمارات واليمن، على الترتيب.

وشكّلت الإيرادات البترولية نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في مصر والسودان وتونس خلال عام 2023، حيث بلغت حوالي 6.3 و1.6 و1.4 في المائة في الدول المذكورة، على الترتيب.

3. الإيرادات الضريبية

تراجعت حصيلة الإيرادات الضريبية للدول العربية مجتمعة بحوالي 1.7 في المائة لتصل إلى حوالي 329.8 مليار دولار أمريكي في العام 2023 مقارنة بحوالي 335.5 مليار دولار أمريكي في عام 2022. وهو ما جاء على خلفية تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في ظل التحديات المتنوعة التي شهدتها المنطقة العربية، متضمناً ذلك التطورات الجيوسياسية في المنطقة خلال الربع الرابع من عام 2023 وتداعياتها على الأنشطة الاقتصادية وتدفق التجارة الخارجية، واستمرار الارتفاع النسبي لمعدلات التضخم في عدد من الدول، وتراجع الإنتاج الزراعي في بعض الدول جراء موجات الجفاف، إضافة إلى ضعف الطلب المحلي. كذلك تأثرت معدلات النمو في الدول العربية بتراجع الطلب الخارجي في عدد كبير من الدول العربية مما أدى إلى تراجع الصادرات السلعية والخدمية.

من حيث الأهمية النسبية، شكلت الإيرادات الضريبية للدول العربية مجتمعة حوالي 33.8 في المائة من الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2023. كما بلغت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 9.8 في المائة خلال العام المذكور.

بالنسبة للتطورات على صعيد مكونات الإيرادات الضريبية، فقد سجلت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح للدول العربية مجتمعة ارتفاعاً بحوالي 1.3 في المائة، لتصل إلى حوالي 59.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بحوالي 58.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022. فيما تراجعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بحوالي 3.5 في المائة، لتصل إلى حوالي 138.8 مليار دولار أمريكي في عام 2023 مقارنة بحوالي 143.8 مليار دولار أمريكي في عام 2022. كذلك ارتفعت إيرادات الرسوم الجمركية على التجارة بحوالي 3.0 في المائة، لتصل إلى حوالي 65.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بحوالي 63.3 مليار دولار أمريكي في عام 2022. فيما يتعلق بعائدات الرسوم والضرائب الأخرى، فقد تراجعت بحوالي 4.7 في المائة، لتبلغ حوالي 66.4 مليار دولار أمريكي في عام 2023 مقارنة بحوالي 69.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022، الجدول (6-2) والملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).

فيما يتعلق بتطور **الإيرادات الضريبية للدول العربية فُرادى**، فقد سجلت حصيلتها ارتفاعاً في إحدى عشرة دولة وتراجعت في تسع دول خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022. بالنسبة للدول التي ارتفعت لديها الإيرادات الضريبية، فقد سجلت **العراق** أعلى نسبة ارتفاع بلغت حوالي 66.6 في

المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022 رغم تراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2 في المائة خلال عام 2023. جاء ذلك مصحوباً بفرض ضرائب جديدة على السلع والخدمات إضافة إلى ضرائب على عوائد مبيعات العديد من الشركات، كما جاء في جزء منه بسبب ترفيع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

كما ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية في كلٍ من لبنان والجزائر وجزر القُمر والسعودية وتونس وجيبوتي والمغرب وليبيا والبحرين والأردن في عام 2023 مقارنة بعام 2022 بنسب بلغت حوالي 40.6 في المائة، و27.0 في المائة، و14.8 في المائة، و10.4 في المائة، و7.3 في المائة، و6.2 في المائة، و5.4 في المائة، و5.2 في المائة، و5 في المائة، و3.7 في المائة، على التوالي.

جاء ارتفاع الإيرادات الضريبية في عدد من الدول العربية خلال عام 2023 مصحوباً بجملة من التطورات على صعيد التدابير والسياسات تضمنتها برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تم تبنيها أو المواصلة في تنفيذها في عدد من الدول العربية ضمن عدة سياسات وتدابير لتحسين وضع المالية العامة.

وفي **العراق** تم إطلاق الميزانية متعددة السنوات (ما سمي بالميزانية الثلاثية للأعوام 2023، 2024، 2025)، تم ضمن ذلك فرض ضرائب جديدة على السلع والخدمات، إضافة إلى ضرائب على عوائد مبيعات العديد من الشركات، وزيادة الإيرادات غير البترولية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتقليل الإعفاءات الضريبية وإدخال ضرائب جديدة والعمل على تحسين التحصيل الضريبي عن طريق تعزيز الإدارة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي.

قي **لبنان** أدت التدابير التي اتخذتها السلطات إلى زيادة الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية، حيث تم تعديل سعر الدولار الجمركي (سعر الصرف الذي يتم بموجبه تقييم الواردات عند تحصيل الرسوم الجمركية) حسب سعر الصرف في السوق، كما تم فرض ضرائب جديدة، مثل الضرائب على المواد الخام المصدرة خارج لبنان وضرائب على الممتلكات العقارية وضرائب على الإيرادات للأفراد والشركات المقيمين بالخارج وضرائب انتقائية على المشروبات الغازية والكحولية، إضافة إلى زيادة رسوم المعاملات العامة والقضائية.

بالنسبة **للجزائر** فقد تضمن قانون المالية لسنة 2023 عدداً من التدابير الضريبية الهادفة إلى دعم الاستثمار وتبسيط الإجراءات الجبائية ورقمنة الإجراءات وتوسعة الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي. كما شهد قطاع الضرائب تسريعاً في رقمنة إجراءات التحصيل الضريبي، حيث تم إطلاق تطبيقي "جبايتك" و"مساهمتك" لتسهيل دفع الرسوم والضرائب عن بُعد، بما يساهم في الحد من التهرب الضريبي.

أما على صعيد الدول التي تراجعت لديها حصيلة الإيرادات الضريبية خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، فقد سجل كلٍ من السودان ومصر وليبيا وقطر واليمن والكويت والإمارات وفلسطين وموريتانيا وعُمان نسب تراجع بلغت حوالي 71.1 في المائة، و31.9 في المائة، و21.6 في المائة، و21.4 في المائة، و5.5 في المائة، و1.3 في المائة، و1.3 في المائة، و1.1 في المائة، و0.7 في المائة على الترتيب.

جاء تراجع الإيرادات الضريبية في عدد من الدول العربية خلال عام 2023 في جزءٍ منه كانعكاس لتباطؤ النمو الاقتصادي، إلى جانب التطورات الجيوسياسية العالمية وفي المنطقة.

ففي **السودان**، أثرت التطورات الداخلية غير المواتية على النشاط الاقتصادي مما أدى إلى تعطيل جل الأنشطة الإنتاجية وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي مع ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع قيمة العملة الوطنية وضعف الوضع المالي الخارجي، وبروز تحديات الأمن الغذائي.

بالنسبة **لمصر**، فقد أظهرت بيانات الإيرادات الضريبية مقومة بالدولار الأمريكي تراجعاً، وهو ما جاء كمحصلة لتراجع قيمة الجنيه المصري في سياق التوجه نحو تعويم سعر الصرف. حيث أن الإيرادات الضريبية بالعملة المحلية، سجلت ارتفاعا بنسبة بلغت 27.1 في المائة خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، وهو ما جاء كانعكاس للسياسات

والإجراءات والتدابير الإصلاحية الهادفة إلى تعبئة الموارد، مضمناً ذلك العمل على توسيع القاعدة الضريبية من خلال تبسيط إجراءات التحصيل، والعمل على تحديث وتنفيذ استراتيجية الإيرادات وزيادة الحصيلة الضريبية بحوالي 0.5 في المائة سنوياً، إضافة إلى التوجه نحو تقليص الإعفاءات الضريبية والجمركية واستبدالها بحوافز تضمن تحقيق الاستدامة وزيادة الإنتاجية.

في **قطر** وفي ظل عدم وجود ضرائب على السلع والخدمات، تعتمد حصيلة الإيرادات الضريبية بشكل كبير على الرسوم الجمركية على التجارة والضرائب الأخرى، وقد سجلت أحجام التجارة تراجعاً في عام 2023.

على صعيد **مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة**، فتُعتبر الإيرادات الضريبية أحد المصادر الرئيسة للإيرادات الحكومية في الدول العربية غير النفطية، حيث تخطت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة نسبة 80 في المائة في كل من تونس وفلسطين والمغرب ومصر خلال عام 2023، بينما تجاوزت نسبة 60 في المائة في لبنان والأردن وجيبوتي وموريتانيا خلال في نفس العام. أيضاً تراوحت مساهمتها في كلٍ من السودان وجزر القمر بين 40 و60 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة. يجدر ذكره أن عدداً من الدول العربية قد توجهت نحو التحول الرقمي لتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة تحصيلاً وإنفاقاً، (الإطار 1).

بالنسبة للدول العربية المُصدّرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي، ارتفعت مساهمة الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الإيرادات العامة في عدد من هذه الدول نتيجة للجهود المبذولة لتنويع الإيرادات والاستفادة من التطور التقني في تعزيز الحصيلة الضريبية لمواجهة التقلبات في أسعار النفط والغاز. (الإطار 1). حيث بلغت مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 2023 حوالي 59.8 في المائة، و39.5 في المائة، و33.1 في المائة، و29.4 في المائة، و23.9 في المائة، في كلٍ من الإمارات والجزائر واليمن والسعودية والبحرين، على التوالي. كما شكلت مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة في كل من عُمان وقطر نسباً بلغت حوالي 14.9 في المائة و11.6 في المائة على الترتيب خلال عام 2023. أما في العراق وليبيا والكويت، فقد ساهمت الإيرادات الضريبية حوالي 4.4 في المائة و3.2 في المائة و2.3 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة، على الترتيب.

على الرغم من أن الضرائب في الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسة للنفط تقتصر في الأغلب على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، فقد قامت دول مثل عُمان بتطبيق ضريبة الدخل الشخصي، وقامت الإمارات بفرض ضرائب على أرباح الشركات بخلاف قطاعي النفط والمصارف بدءاً من منتصف عام 2023، مع الأخذ في الاعتبار تطبيق بعض (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متضمنة السعودية والإمارات والبحرين) ضريبة القيمة المضافة.

بالنسبة **لهيكل الإيرادات الضريبية في الدول العربية** خلال عام 2023، فيعكس تبايناً من دولة لأخرى في ضوء تباين الأنشطة الاقتصادية

جدول (6- 2): البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية (2019-2023) (بالمليار دولار أمريكي)

البند	2019	2020	2021	2022	2023	نسبة التغير (2022- 2023)
الإيرادات الضريبية وهي:	**283.6**	**261.4**	**282.4**	**335.5**	**329.8**	**1.7-**
الضرائب على الدخل والأرباح	44.3	48.4	58.1	58.7	59.4	1.3
الضرائب على السلع والخدمات	109.3	99.7	133.1	143.8	138.8	3.5-
الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	56.0	46.2	43.9	63.3	65.2	3.0
ضرائب ورسوم أخــرى	74.1	67.1	47.3	69.7	66.4	4.7-

المصدر: الملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).

والأنظمة الضريبية في هذه الدول. في هذا السياق، فقد شكلت ضرائب الدخل والأرباح أعلى نسب مساهمة في الإيرادات الضريبية في بعض الدول العربية، متضمنةً العراق والجزائر وتونس ومصر وعُمان، بنسب بلغت حوالي و83.3 في المائة، و44.5 في المائة، و42.1 في المائة، و35.5 في المائة، و30.5 في المائة، على الترتيب، خلال العام المذكور (أنظر للملحق (5/6)).

بينما مثلت حصة الضرائب على السلع والخدمات النسبة الأعلى من إجمالي الإيرادات الضريبية في كلٍ من السودان والبحرين والسعودية والأردن ولبنان والمغرب ومصر وجيبوتي وموريتانيا واليمن خلال عام 2023، بنسب بلغت حوالي 87.0 في المائة و77 في المائة، و73.6 في المائة، و66.3 في المائة، و50.8 في المائة، و48.3 في المائة، و45.1 في المائة، و44.6 في المائة، و43.9 في المائة، و43.7 في المائة، على الترتيب.

أما في فلسطين والكويت وجزر القُمر والإمارات، فمثلت الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية المصدر الأهم للإيرادات الضريبية خلال عام 2023، بنسب مساهمة بلغت حوالي 73.7 في المائة، و64.4 في المائة، و54.3 في المائة، و50.3 في المائة، على الترتيب.

بالمقابل، اتسم الهيكل الضريبي في عدد من الدول العربية بالتنوع خلال عام 2023، من حيث توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسة للضرائب، وعدم تركزها في مصدرٍ واحد.

4. الإنفاق العام

سجل **إجمالي الإنفاق العام** للدول العربية مجتمعة ارتفاعاً بنسبة بلغت حوالي 6.6 في المائة ليصل إلى حوالي 1,036.5 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مُقارنة بحوالي 972.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022. بالتوازي، ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3.5 نقطة مئوية لتصل إلى 30.9 في المائة في عام 2023، مقارنة بحوالي 27.4 في المائة في عام 2022. يُعزى ارتفاع الإنفاق العام في الدول العربية في جزءٍ منه إلى بقاء معدلات التضخم مرتفعة جرّاء التطورات الدولية غير المواتية (رغم تراجعها مقارنة بعام 2022) وانعكاسات ذلك على أوجه الإنفاق الجاري المختلفة خصوصاً الدعم الحكومي، مع ارتفاع مدفوعات الفوائد في ظل استمرار ارتفاع أسعار الفائدة العالمية جرّاء تشديد السياسة النقدية. يُضاف إلى ذلك التوسع في الإنفاق الرأسمالي في عدد من الدول العربية متضمنة الجزائر، والعراق، والإمارات، والسعودية، والمغرب، والأردن تنفيذاً للبرامج التنموية الداعمة لتنويع الاقتصاد ونموه الشامل والمستدام.

بالنسبة للإنفاق العام من حيث التصنيف الاقتصادي، فقد سجل **الإنفاق الجاري** ارتفاعاً بحوالي 5.2 في المائة ليصل إلى حوالي 861.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بحوالي 819 مليار دولار في عام 2022، مع ارتفاع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.6 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 25.7 في المائة في عام 2023، مقارنة بحوالي 23.1 في المائة في عام 2022.

أما بالنسبة **للإنفاق الرأسمالي**، فقد سجل ارتفاعاً بنحو 13.9 في المائة ليصل إلى حوالي 175 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بحوالي 153.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022. بالتوازي ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.9 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 5.2 في المائة في عام 2023، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 4.3 في المائة في عام 2022.

فيما يتعلق **بهيكل الإنفاق العام**، فقد تراجعت حصة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق العام بحوالي 1.1 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 83.1 في المائة في عام 2023 مقارنة بحوالي 84.2 في المائة في عام 2022. مقابل ذلك ارتفعت حصة الإنفاق الرأسمالي من إجمالي الإنفاق العام من حوالي 15.8 في عام في عام 2022 إلى حوالي 16.9 في المائة في عام 2023، الجدول (3-6) والملاحق (6/6) و(7/6) و(8/6).

بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام على صعيد الدول العربية فُرادى، فقد شهد ارتفاعاً في غالبية الدول العربية في عام 2023، بالمقارنة عام 2022، مع تفاوت مستويات الارتفاع من دولة لأخرى، فيما

سجلت بعض الدول العربية تراجعاً في مستوى الانفاق العام خلال العام المذكور.

بالنسبة للدول العربية التي سجلت ارتفاعاً في مستوى الإنفاق العام خلال عام 2023، فقد تراوحت نسب الارتفاع بين 34.2 و54.9 في المائة في كل من العراق، والقُمر، ولبنان، والجزائر. وتراوحت بين 5 في المائة و16.2 في المائة في كل من الكويت، وجيبوتي، والأردن، والمغرب، والبحرين، وتونس، والسعودية، وموريتانيا، فيما سجلت الإمارات، وقطر ارتفاعاً بنسبة بلغت 1.2 في المائة. بالنسبة للدول العربية التي سجلت انخفاضاً في مستوى الإنفاق العام خلال عام 2023، فقد تراوحت نسب الانخفاض لديها بين 19.2 و61 في المائة، في كل من عُمان، واليمن، ومصر، والسودان، وأن كان بدرجات متباينة، فيما سجلت فلسطين تراجعاً بحوالي 7.1 في المائة، وليبيا بحوالي 1.8 في المائة.

جاءت **الجزائر** في مقدمة الدول التي سجلت ارتفاعاً في الإنفاق العام بنسبة 54.9 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022. وذلك كمحصلة لارتفاع غالبية النفقات العامة خصوصاً الإنفاق الرأسمالي.

في لبنان، سجل الإنفاق العام ارتفاعاً بحوالي 45 في المائة[1] في عام 2023 مقارنة بعام 2022، كمحصلة للزيادة في بنود الانفاق العام المختلفة. بالنسبة **للعراق**، فقد ارتفع الإنفاق العام بحوالي 34.2 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022، كمحصلة لزيادة الإنفاق العام خصوصاً الانفاق الرأسمالي.

سجلت **موريتانيا** ارتفعاً في الإنفاق العام بحوالي 16.2 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022، وهو ما جاء كمحصلة لزيادة الإنفاق الجاري خصوصاً الرواتب والأجور (حوالي 19 في المائة)، ومدفوعات الفائدة (حوالي 25 في المائة)، إضافة إلى زيادة مصروفات السلع والخدمات والنفقات الرأسمالية جراء التوسع في الإنفاق على البنية التحتية بإطار تنفيذ الخطة الخمسية الثانية للفترة (2021-2025) من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشتركة.

بالنسبة **للسعودية**، فقد ارتفع إجمالي الإنفاق العام بحوالي 11.1 في المائة في عام 2023، مقارنة بعام 2022، في ضوء استمرار جهود الحكومة في تحقيق مستهدفات التوجه التنموي على المستوى القطاعي والمناطقي ضمن رؤية 2030، مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 30 في المائة خلال العام المذكور.

سجلت **تونس** ارتفاعاً في الإنفاق العام (جاري ورأسمالي) بحوالي 6.3 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022، على خلفية زيادة الصرف على دعم المواد الأساسية رغم تراجع دعم المحروقات نتيجة تراجع أسعار النفط من ناحية والجهود المبذولة للتحكم في هذه النفقات عبر تفعيل آلية التعديل الآلي لأسعار المحروقات.

بلغ نمو الإنفاق العام خلال عام 2023 في **البحرين** حوالي 6.5 في المائة مدفوعاً بارتفاع مدفوعات الفائدة خصوصاً على الدين الخارجي في ظل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، حيث ساعدت سياسات الضبط المالي في إطار برنامج التوازن المالي الذي تتبناه البحرين في احتواء النفقات الأخرى.

أما بالنسبة للدول التي سجلت انخفاضاً في إجمالي الإنفاق العام، فقد جاء **السودان** في مُقدمتها بنسبة انخفاض بلغت حوالي 61 في المائة في عام 2023، مقارنة بعام 2022 في ضوء تراجع الإيرادات العامة بحوالي 75.1 في المائة بسبب الأوضاع الداخلية غير المواتية.

في **مصر** انخفض مستوى الانفاق العام بحوالي 36.1 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022. جاء ذلك بسبب تأثير تراجع قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكي، حيث أن إجمالي النفقات بالجنيه قد ارتفع بحوالي 20.6 في المائة في عام 2023، كمحصلة لارتفاع النفقات الجارية بحوالي 26.9 في المائة،

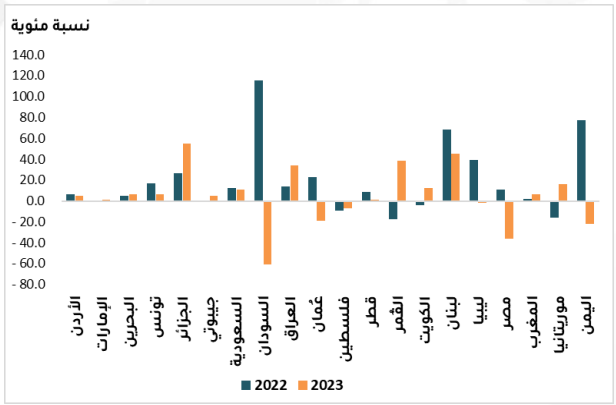
[1] بالنسبة للبنان، بيانات الانفاق الرأسمالي هي تقديرات تأسيساً على توقعات تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي 2023.

مقابل تراجع النفقات الرأسمالية بحوالي 9.1 في المائة خلال العام المذكور.

سجلت **اليمن** انخفاضاً في إجمالي الإنفاق العام بحوالي 22.2 في المائة في عام 2023، مقارنة بعام 2022 على خلفية تراجع الإيرادات العامة نتيجة استمرار توقف تصدير النفط منذ شهر أكتوبر 2022، مع ضعف حصيلة الإيرادات غير الضريبية وتوقف التمويل الخارجي.

بالنسبة **لعُمان**، فقد انخفض إجمالي الإنفاق العام بحوالي 19.2 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022 كمحصلة لسياسات الضبط المالي ضمن برنامج خطة التوازن المالي متوسطة المدى (2020-2024) (6-3).

شكل (6- 3): نمو الإنفاق العام في الدول العربية (2023-2022)



المصدر: الملحق (6/6).

1.4. الإنفاق الجاري

ارتفع **الإنفاق الجاري للدول العربية** مجتمعة بحوالي 5.2 في المائة ليصل إلى حوالي 861.6 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بحوالي 819 مليار دولار أمريكي في عام 2022. كما ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.6 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 25.7 في المائة في عام 2023، مقارنة بحوالي 23.1 في المائة في عام 2022. بالمقابل، تراجعت حصة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق العام بحوالي 1.1 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 83.1 في المائة في عام 2023 مقارنة بحوالي 84.2 في المائة في عام 2022. جاء ارتفاع الإنفاق الجاري خلال عام 2023 في بعض الدول العربية مصحوباً بزيادة الرواتب والأجور، والدعم الاجتماعي لحماية الشرائح الضعيفة في ظل ارتفاع معدلات التضخم، مع ارتفاع الأسعار العالمية للسلع خصوصاً القمح والمحروقات.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، فقد شهد الإنفاق الجاري ارتفاعاً في غالبيتها، ولكن بمعدلات متفاوتة، بينما سجل تراجعاً في بعض الدول في عام 2023، مُقارنة بعام 2022. بالنسبة للدول التي ارتفعت مستويات إنفاقها الجاري خلال عام 2023، فقد سجلت كل من العراق، والقُمر، ولبنان، والجزائر نسب ارتفاع تراوحت بين 27.8 و52.9 في المائة. وسجلت كل من البحرين، والسعودية، وموريتانيا، وليبيا، والكويت نسب ارتفاع تراوحت بين 5.6 و15.9 في المائة، بينما سجلت كل من تونس، وجيبوتي، والأردن، وفلسطين، والمغرب، ارتفاعاً بنسب أقل من 5 في المائة.

بالمقابل تراجع الإنفاق الجاري خلال عام 2023 بنسب تراوحت بين 17.8 و55.1 في المائة في كل من عُمان، واليمن، ومصر، والسودان، بينما تراجع بنسب أقل 3 في المائة في كل من قطر، والإمارات، الملحق (7/6).

بخصوص الدول التي سجلت ارتفاعاً في الإنفاق الجاري، فقد جاءت **الجزائر** في مُقدمتها بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 52.9 في المائة خلال عام 2023، مقارنة بعام 2022، على خلفية ارتفاع نفقات الرواتب والأجور (حوالي 67.6 في المائة). وفي **لبنان** ارتفع الإنفاق الجاري بحوالي 44 في المائة في عام 2023، مقارنة بعام 2022، مصحوباً بارتفاع فاتورة الرواتب والأجور (حوالي 21 في المائة)، والإعانات (حوالي 75.7 في المائة)، إضافة إلى مدفوعات الفائدة. كما سجل **العراق** ارتفاعاً في مستوى الإنفاق الجاري بحوالي 27.8 في المائة في عام 2023، مقارنة بعام 2022. كذلك ارتفع الإنفاق الجاري في ليبيا بحوالي 15.9 في المائة، وفي كل من موريتانيا، والسعودية والبحرين بحوالي 9.4 و8.4 و5.6 في المائة على الترتيب، فيما ارتفع بنسب أقل من 5 في المائة في كل من تونس وجيبوتي، والأردن، وفلسطين، والكويت، والمغرب بين عامي 2022 و2023.

أما بالنسبة للدول التي سجلت تراجعاً في مستوى الإنفاق الجاري، فقد جاء **السودان** في مُقدمتها بنسبة انخفاض بلغت حوالي 55.1 في المائة في عام 2023، مقارنة بعام 2022 كمحصلة لتطورات الأوضاع غير المواتية كما أشير إليه سابقاً. كما انخفض الإنفاق الجاري في **مصر** بحوالي 32.4 في المائة ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى تراجع قيمة الجنيه المصري على خلفية سياسة سعر الصرف التي تم تطبيقها خلال عام 2023. كذلك انخفض الإنفاق الجاري في كل من **اليمن**، **وعُمان** بنسب أقل بلغت حوالي 21.3 و17.8 على الترتيب، وانخفض بنسب أقل من 3 في المائة في قطر، والإمارات في عام 2023.

2.4. الإنفاق الرأسمالي

شهد الإنفاق الرأسمالي **للدول العربية مجتمعة** ارتفاعاً بحوالي 13.9 في المائة، ليصل إلى حوالي 175 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنة بحوالي 153.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022. كما ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.9 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 5.2 في المائة في عام 2023، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 4.3 في المائة في عام 2022. بالتوازي ارتفعت حصة الإنفاق الرأسمالي من إجمالي الإنفاق العام من حوالي 15.8 في عام 2022 إلى حوالي 16.9 في المائة في عام 2023، ذلك في ضوء توسع عدد من الدول العربية في خططها التنموية خلال عام 2023.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، فقد سجل الإنفاق الرأسمالي ارتفاعاً في غالبيتها، ولكن بمعدلات متفاوتة في عام 2023 مقارنة بعام 2022. ففي **موريتانيا** شهد الإنفاق الرأسمالي ارتفاعاً بحوالي 127.5 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022 في ضوء زيادة التوسع في الإنفاق على البنية التحتية بإطار تنفيذ الخطة الخمسية الثانية للفترة (2021-2025) من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشتركة كما أشير إليه سابقاً. في **لبنان** ارتفع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 103.4 في المائة[1] في عام 2023 مقارنة بعام 2022. في **الجزائر** ارتفع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 63 في المائة، وفي **العراق** بحوالي 47.3 في المائة، وفي **الإمارات** بحوالي 35.3 في المائة، وفي **البحرين** ارتفع بحوالي 18.9 في المائة، وفي **قطر** بحوالي 9.7 في المائة، مدعوماً بالتأثير الإيجابي للإيرادات النفطية (رغم تراجعها عن مستواها المسجل في عام 2022)، وهو ما أدى إلى التوسع في الصرف الرأسمالي لصالح المشاريع التنموية.

في **السعودية** ارتفع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 30 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022، في ظل التوسع في مشاريع البنية التحتية على المستوى القطاعي والمناطقي، متضمناً ذلك تنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية (على سبيل المثال مشاريع تطوير الخدمات العامة، توطين قطاع الصناعات العسكرية، إيصال الخدمات

جدول (6- 3): الإنفاق العام في الدول العربية (2022-2023)

البنـد	الإنفاق العام القيمة (مليار دولار أمريكي)			هيكل الإنفاق العام (%)		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	2022	*2023	نسبة التغير (2023)	2022	*2023	2022	*2023
الإنفاق الجاري	819.0	861.6	5.2	84.2	83.1	23.1	25.7
الإنفاق الرأسمالي	153.7	175.0	13.9	15.8	16.9	4.3	5.2
إجمالي الإنفاق العام	**972.7**	**1036.5**	**6.6**	100.0	100.0	**27.4**	**30.9**

المصدر: الملاحق (6/6)، (7/6)، (8/6)، و(2/2).

(*) بيانات فعلية أولية.

[1] بالنسبة للبنان، بيانات الانفاق الرأسمالي هي تقديرات تأسيساً على توقعات تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي 2023.

لمشروع "نيوم"، علاوة على ارتفاع الصرف على هيئات تطوير المدن المختلفة). يُضاف إلى ذلك الصرف على الحماية الاجتماعية، والمنح الخارجية لدعم المجالات الإنسانية والتنموية على المستويين العالمي والإقليمي.

في **المغرب** ارتفع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 18.5 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث يُعزى ذلك للتوسع في الصرف على المشاريع التنموية متضمناً ذلك، تمويل الإجراءات الطارئة لاحتواء تدهور وضعية الموارد المائية بسبب عجز تساقط الأمطار، وتمويل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية (2017-2023)، وتنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة، إضافة إلى انطلاق الأعمال المتعلقة بإنجاز خطوط السكك الحديدية فائقة السرعة.

في **الأردن**، فقد سجل الإنفاق الرأسمالي ارتفاعاً بحوالي 15.2 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022. جاءت هذه الزيادة في ظل التوجهات الحكومية نحو تنفيذ مشاريع جديدة بنظام عقود الشراكة مع القطاع الخاص، إضافة إلى تنفيذ برنامج أولويات الحكومة.

بالنسبة **لتونس** ارتفع الإنفاق الرأسمالي بحوالي 20 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022، في ضوء الإنفاق على المشاريع والبرامج ضمن المخطط التنموي (2023-2025)، مع إعطاء الأولوية للمشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العامة، ومشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف المعيشية، وتدعم التنمية.

أما بالنسبة للدول التي سجلت تراجعاً في مستوى الإنفاق الرأسمالي، فقد جاء **السودان** في مُقدمتها بنسبة انخفاض بلغت حوالي 95.2 في المائة في عام 2023، مقارنة بعام 2022، كمحصلة لتطورات الأوضاع غير المواتية كما أشير إليه سابق. وانخفض في **مصر** بحوالي 53 في المائة ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى تراجع قيمة الجنيه المصري كما أشير إليه سابقاً. وفي **عُمان** بنحو 31.6 في المائة في سياق الضبط المالي بإطار تحقيق التوازن المالي. كذلك تراجع الإنفاق الرأسمالي في **ليبيا** بحوالي 72.8 في المائة، وفي **الكويت** بحوالي 15.3 في المائة، في عام 2023، مقارنة بعام 2022.

على صعيد ا**لتوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري**، فتُشير البيانات المتوفرة لبعض الدول العربية كمجموعة إلى ارتفاع حصة نفقات الأمن والدفاع بحوالي 6.2 نقاط مئوية، لتصل إلى حوالي 24.9 في المائة في عام 2023 مقارنة بحوالي 18.6 في المائة في عام 2022. كما ارتفعت حصة نفقات الخدمات الاجتماعية بحوالي 11.3 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 40.6 في المائة في عام 2023 مقارنة بحوالي 29.3 في عام 2022. كذلك ارتفعت حصة الشؤون الاقتصادية بحوالي 3.2 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 13.9 في المائة في عام 2023 مقارنة بحوالي 10.7 في عام 2022.

بالمقابل تراجعت حصة نفقات الخدمات العامة من إجمالي الإنفاق الجاري من حوالي 37.3 في المائة في عام 2022 إلى حوالي 17.3 في المائة في عام 2023. كما تراجعت حصة النفقات الأخرى من حوالي 4.1 في المائة في عام 2022 إلى حوالي 3.2 في المائة في عام 2023، الملحق (9/6).

5. الوضع الكلي للموازنات العامة

شهد الوضع الكلي للموازنة العامة المُجمّعة تراجعاً بتحول الفائض المسجل في عام 2022، إلى عجز في عام 2023 كمحصلة لتراجع الإيرادات العامة للدول العربية كمجموعة في ظل تراجع الإيرادات النفطية على خلفية تراجع أسعار النفط وتراجع الإيرادات غير النفطية، مع ارتفاع النفقات العامة في ضوء ارتفاع نفقات الأجور، والدعم الاجتماعي لحماية الشرائح الضعيفة في ظل ارتفاع معدلات التضخم، إضافة إلى التوسع في الإنفاق الرأسمالي.

في ضوء التطورات في جانبي الإيرادات، سجلت الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية كمجموعة عجزاً بلغ حوالي 60.5 مليار دولار أمريكي (حوالي 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2023، مقارنة بفائض بلغ حوالي 106.7 مليار دولار أمريكي (حوالي 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022، الجدول (6-4) والملحقان (10/6) و(2/2).

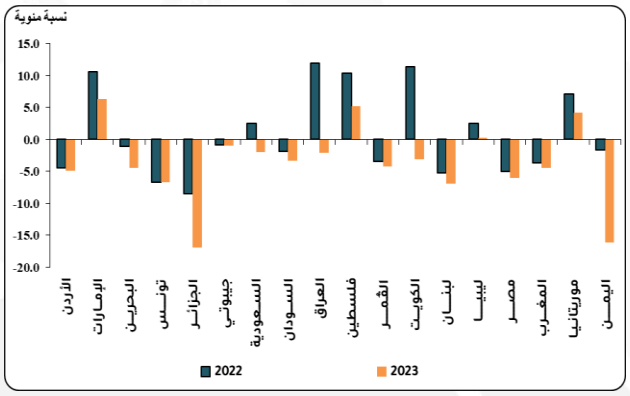
تراجع الوضع المالي للدول العربية مجتمعة في عام 2023، نتيجة لتسجيل الدول العربية النفطية كمجموعة عجزاً بحوالي 28.1 مليار دولار أمريكي (تُمثل 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المذكور، مقارنة بفائضٍ بلغ حوالي 142 مليار دولار أمريكي (تُمثل 5.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022. جاء تسجيل العجز في الدول العربية النفطية كمجموعة خلال عام 2023 مدفوعاً بشكل رئيس بتراجع الإيرادات النفطية بحوالي 11 في المائة مع ارتفاع النفقات العامة خلال العام المذكور.

كذلك سجلت الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً كمجموعة عجزاً بلغ حوالي 32.5 مليار دولار أمريكي (تُمثل 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2023 مقارنة بعجزٍ بلغ حوالي 35.2 مليار دولار أمريكي (تُمثل 4.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2022. جاء تسجيل العجز في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً كمجموعة خلال عام 2023 مدفوعاً بتراجع حصيلة الإيرادات الضريبية بحوالي 1.7 في المائة، مع ارتفاع النفقات العامة خلال العام المذكور.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، فقد سجل غالبيتها عجزاً في موازناتها، في حين سجل عدد قليل من الدول العربية فائضاً في موازناتها خلال عام 2023. بالنسبة للدول التي سجلت عجزاً خلال عام 2023، فقد جاءت **الجزائر** في مُقدمتها بعجز بلغ (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) حوالي 17 في المائة، **واليمن** حوالي 16.1 في المائة، **ولبنان** حوالي 6.9 في المائة **وتونس** حوالي 6.7 في المائة، **ومصر** حوالي 6 في المائة، **والأردن** حوالي 4.9 في المائة، **والبحرين** حوالي 4.4، **والقُمر** حوالي 4.2 في المائة، **والسودان** حوالي 3.4 في المائة، **والمغرب** حوالي 4.4 في المائة، **والكويت** حوالي 3.1 في المائة، **والعراق** حوالي 2.1 في المائة، **والسعودية** حوالي 2 في المائة، إضافة إلى **جيبوتي** حوالي 1 في المائة.

أما بالنسبة للدول التي سجلت فائضاً في موازنتها خلال عام 2023، فقد جاءت الإمارات في المقدمة بحوالي 6.4 في المائة، وقطر حوالي 5.2 في المائة، وموريتانيا حوالي 4.2 في المائة، وعُمان وفلسطين حوالي 2.4 في المائة، وليبيا حوالي 0.2 في المائة، الشكل (6-4) والملحق (10/6).

شكل (6- 4): نسبة الفائض /العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في (2022-2023)



المصدر: الملحق (10/6).

بالنسبة **لتمويل عجز الموازنة العامة**، فقد تباينت مصادر التمويل بالنسبة للدول العربية التي سجلت عجزاً خلال عام 2023 بين الاقتراض من مصادر داخلية وخارجية، ومن خلال أدوات تمويل متنوعة، قصيرة وطويلة الأجل، وكذلك القروض المباشرة.

في **الأردن** بلغ إجمالي الاقتراض حوالي 2 مليار دينار أردني خلال عام 2023، بلغ حجم التمويل المحلي منها حوالي 1.4 مليار دينار أردني (2 مليار دولار أمريكي)، والتمويل الخارجي حوالي 600 مليون دينار أردني (846 مليون دولار أمريكي).

بالنسبة **للسعودية**، فقد بلغ إجمالي الاقتراض لعام 2023 حوالي 189 مليار ريال سعودي (50.4 مليار دولار أمريكي)، منها إصدارات محلية تُمثل بنحو 46.5 في المائة، وإصدارات خارجية تُمثل نحو 53.5 في المائة. شملت أدوات التمويل إصدارات محلية للصكوك الحكومية بحوالي 82 مليار ريال سعودي (21.9 مليار دولار أمريكي)، وإصدارات دولية بحوالي 60 مليار ريال سعودي (16 مليار دولار أمريكي)، ضمن برنامجي السندات والصكوك الدولية، كما رتُبت اتفاقيات تمويل دولية بقيمة 41 مليار ريال سعودي (10.9 مليار دولار أمريكي)، إضافة إلى اتفاقيات تمويل محلية بقيمة 6 مليار ريال سعودي

(1.6 مليار دولار أمريكي) لتمويل عـدد مـن المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، بصفتها جزءاً من قناة التمويل الحكومي البديل.

في **البحرين** بلغ إجمالي التمويل خلال عام 2023 حوالي 2.8 مليار دينار بحريني (7.4 مليار دولار أمريكي)، حيث بلغ حجم الإصدارات المحلية منها حوالي 700 مليون دينار بحريني (1.9 مليار دولار أمريكي)، فيما بلغت الإصدارات الخارجية حوالي 2.1 مليار دينار بحريني (5.5 مليار دولار أمريكي).

بالنسبة **لتونس**، بالنسبة لتونس، فتقدر القروض الخارجية خلال عام 2023 بحوالي 5.6 مليار دينار تونسي (1,855.7 مليون دولار أمريكي)، منها 3,366.6 مليون دينار تمت تعبئتها من خلال مختلف البرامج متعددة الأطراف لدعم الميزانية، المبرمة مع البنك الدولي (316.6 مليون دينار تونسي) والوكالة الفرنسية للتنمية (32.9 م. د) وصندوق النقد العربي (59.8 م.د) والبنك الافريقي للاستيراد والتصدير (1,466 م.د)، فضلا عن برنامج دعم ثنائي الاطراف مع العربية السعودية (1,257.7م.د).

في **المغرب** بلغ التمويل خلال عام 2023 حوالي 72.1 مليار درهم مغربي (7 مليار دولار أمريكي)، حيث بلغ حجم التمويل المحلي منها حوالي 37.2 مليار درهم مغربي (3.7 مليار دولار أمريكي)، والتمويل الخارجي حوالي 34.9 مليار درهم مغربي (3.4 مليار دولار أمريكي).

في **مصر** بلغ التمويل خلال عام 2023 حوالي 1,688.6 مليار جنيه مصري (55 مليار دولار أمريكي). بلغ حجم التمويل المحلي حوالي 1,542.2 مليار جنيه مصري (50.3 مليار دولار أمريكي)، فيما بلغ التمويل الخارجي حوالي 146.4 مليار جنيه مصري (4.7 مليار دولار أمريكي).

6. تطورات الدين العام

شهدت غالبية الدول العربية المتوفر عنها بيانات ارتفاعاً في إجمالي رصيد الدين العام القائم في ذمتها خلال عام 2023.

إجمالاً، ارتفع رصيد الدين العام القائم في ذمة الدول العربية المتوفر عنها بيانات بحوالي 141.4 مليار دولار أمريكي ليصل إلى حوالي 1,326.3 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، مقارنة بنحو 1,184.9 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022، ليسجل بذلك نمواً قدره حوالي 11.9 في المائة، الجدول (6-5).

كمحصلة لذلك، بلغت نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المتوفر عنها بيانات حوالي 58.1 في المائة نهاية عام 2023، مقارنة بحوالي 47.5 في المائة بنهاية عام 2022.

بالنسبة **للدول العربية فرادى**، فقد ارتفع إجمالي الدين العام مقوماً بالدولار الأمريكي بنهاية عام 2023 في كل الدول التي تتوفر لديها بيانات، باستثناء عُمان ومصر.

يأتي **السودان** في مقدمة الدول التي ارتفع لديها رصيد الدين العام، حيث سجل ارتفاعاً بحوالي 194.2 مليار دولار أمريكي ليصل لحوالي 255.7 مليار دولار بنهاية عام 2023، مقارنة بحوالي 61.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022.

بالنسبة **للبنان**، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام بحوالي 22.6 مليار دولار أمريكي ليصل لحوالي 84.2 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، مقارنة بحوالي 61.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022.

وفي **السعودية** ارتفع إجمالي الدين العام بحوالي 16.0 مليار دولار ليصل إلى حوالي 280.1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، مقارنة بحوالي 264.0 مليار دولار أمريكي نهاية عام 2022.

وارتفع إجمالي الدين العام في **المغرب** بمقدار 6.1 مليار دولار بين عامي 2022 و2023، جاءت هذه الزيادة بشكل أساسي نتيجة ارتفاع الدين العام الداخلي.

كما ارتفع إجمالي الدين العام في كل من **الأردن والبحرين وتونس** بقيم تراوحت بين 2.3 مليار دولار و3.8 مليار دولار، بينما ارتفع في **موريتانيا وفلسطين والعراق** بمقدار أقل بلغ نحو 103 و240 و431 مليون دولار على الترتيب.

جدول (6- 4): عجز/فائض الموازنة العامة في الدول العربية (2019-2023)

مليار دولار أمريكي

البيان	2019	2020	2021	2022	2023*
الدول العربية	**-60.5**	**-216.2**	**-67.1**	**106.8**	**-60.5**
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	2.1-	8.4-	2.3-	3.0	1.8-
الدول العربية النفطية	**-24.2**	**-166.8**	**-21.3**	**142.0**	**-28.1**
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	1.1-	9.0-	1.0-	5.2	1.0-
الدول العربية غير النفطية	**-36.2**	**-49.4**	**-45.8**	**-35.2**	**-32.5**
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	5.5-	6.9-	6.1-	4.3-	4.9-

المصدر: الملحقان (10/6) و(2/2).

(*) بيانات فعلية أولية.

في **مصر** تراجع رصيد إجمالي الدين العام بحوالي 102.5 مليار دولار ليصل إلى حوالي 309 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، مقارنة بحوالي 411.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، ذلك كمحصلة لتراجع قيمة الدين العام الداخلي بحوالي 104.7 مليار دولار أمريكي، مع ارتفاع قيمة الدين العام الخارجي. ويُعزى تراجع إجمالي الدين العام الداخلي إلى تراجع قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، حيث يُظهر إجمالي الدين العام الداخلي بالجنيه المصري ارتفاعاً بحوالي 1,465.3 مليار جنيه بنهاية عام 2023 مقارنة بنهاية عام 2022.

بالنسبة **لعمان**، انخفض إجمالي الدين العام بحوالي 5.0 مليار دولار أمريكي ليصل إلى حوالي 40.8 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، مقارنة بحوالي 45.8 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022.

فيما يتعلق بتطور نسبة **إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي** خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، فقد تفاوتت بين الارتفاع والانخفاض في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات.

فقد ارتفعت هذه النسبة بما يزيد عن 100 نقطة مئوية في كل من **السودان** و**لبنان**، حيث بلغت على الترتيب حوالي 587.1 في المائة و509.3 في المائة خلال عام 2023، مقابل حوالي 107 في المائة و378.7 في المائة بنهاية عام 2022، ذلك لذات الأسباب التي أُشير إليها سابقاً. في **البحرين** ارتفعت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 10.4 نقاط مئوية لتبلغ حوالي 110.6 في المائة بنهاية عام 2023، مقابل حوالي 100.2 في المائة بنهاية عام 2022.

في **مصر**، ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7 نقاط مئوية، من نحو 86.3 في المائة بنهاية عام 2022 إلى حوالي 93.3 في المائة بنهاية عام 2023. وفي **السعودية**، ارتفع إجمالي الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 23.8 في المائة بنهاية عام 2022 إلى حوالي 26.2 في المائة بنهاية عام 2023.

كما شهدت **العراق** كذلك زيادةً في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 43.9 في المائة بنهاية عام 2022 إلى نحو 45.4 في المائة بنهاية عام 2023. كما ارتفعت بشكل طفيف في **الأردن** لتصل إلى حوالي 89.4 في المائة بنهاية عام 2023، مقابل حوالي 88.7 في المائة بنهاية عام 2022.

انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من **عُمان والمغرب** من حوالي 40.9 في المائة و71.5 في المائة على الترتيب بنهاية عام 2022 إلى نحو 37.5 في المائة و69.5 في المائة على الترتيب بنهاية عام 2023.

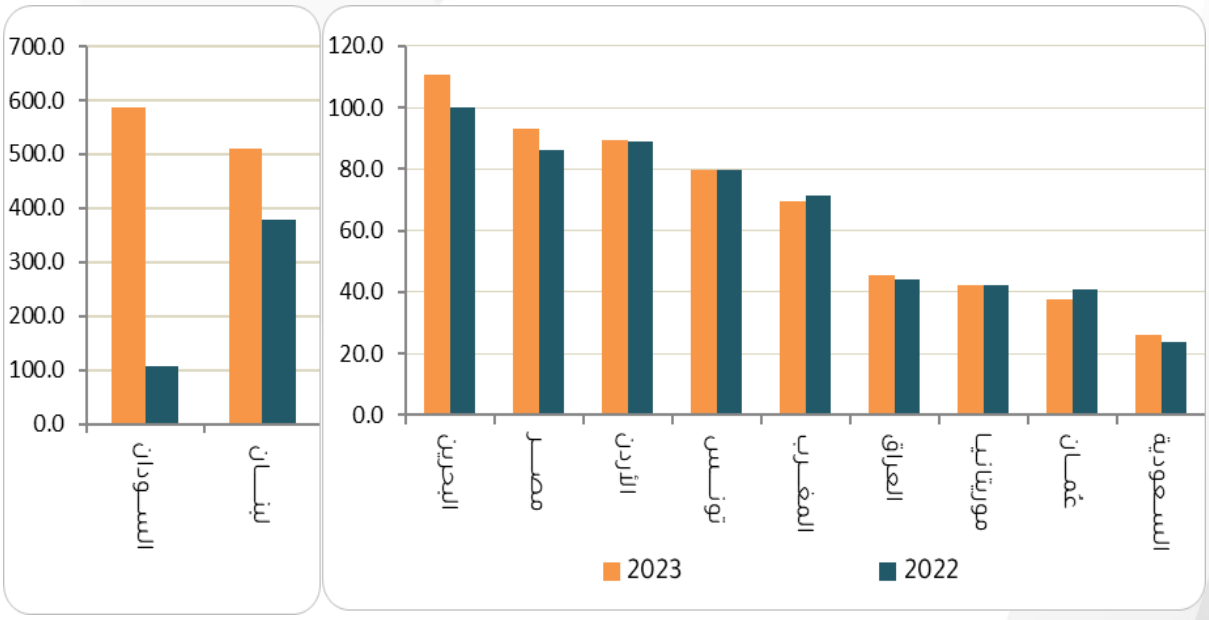
أما بالنسبة **لموريتانيا وتونس**، فقد شهدتا استقراراً نسبياً في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت في موريتانيا حوالي 42.3 في المائة بنهاية عام 2023 مقابل نحو 42.4 في المائة بنهاية عام 2022، وبلغت في تونس نحو 79.8 في المائة بنهاية عام 2023 مقابل نحو 79.9 في المائة بنهاية عام 2022، الجدول (6-5)، والشكل (6-5).

جدول (6- 5): إجمالي الدين العام في عدد من الدول العربية (2022-2023)

الدول	الدين العام الإجمالي* (مليون دولار أمريكي)		الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	2022	*2023	2022	*2023
الأردن	43,222	45,506	88.7	89.4
البحرين	44,492	47,577	100.2	110.6
تونس	37,703	41,511	79.9	79.8
السعودية	264,022	280,075	23.8	26.2
السودان	61,498	255,717	107.0	587.1
العراق	113,287	113,718	43.9	45.4
عُمان	45,779	40,775	40.9	37.5
فلسطين	3,543	3,782	18.5	21.7
لبنان	61,541	84,179	378.7	509.3
مصر	411,543	308,970	86.3	93.3
المغرب	93,956	100,065	71.5	69.5
موريتانيا	4,343	4,446	42.4	42.3
المجموع	**1,184,929**	**1,326,321**	**47.5**	**58.1**

المصدر: مصادر وطنية ودولية.
* فقط للدول العربية التي تتوفر حولها بيانات عن الدين الداخلي والخارجي.

شكل (6- 5): إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2022 - 2023)، (%)



المصدر: الجدول (6-5).

إطار (6- 1): رقمنة مالية الحكومة

أحدثت التطور التقنى الرقمى تحولاً كبيراً فى كيفية عمل الحكومات بشكل عام، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بسياسات الضرائب والإنفاق، وإدارة المالية العامة، وتوصيل الخدمات العامة. تكمُن مكاسب المالية العامة جراء الاتجاه نحو رقمنة العمليات على صعيد الإيرادات والنفقات فى كونها تساعد الحكومات على الحصول على كم هائل من المعلومات عن دافعى الضرائب، والمستفيدين من التحويلات الحكومية، بجانب توفير آليات أكثر كفاءة وشفافية فى تحصيل الموارد العامة وإدارتها، مع تحقيق استهداف أفضل للمستفيدين من التحويلات الحكومية. كما توفر للمواطنين طريقاً أفضل للحصول على المعلومات حول أنشطة الحكومة وتُعزز الشفافية والثقة وتساعد على تحسين كفاءة القطاع العام.

على صعيد إدارة الإيرادات العامة يُساعد التحول الرقمى على زيادة كفاءة الضرائب والإنفاق العام كأداة للسياسة المالية، كما يُساعد على رفع كفاءة إدارة الموارد الحكومية تحصيلاً وانفاقاً. ذلك بتوسيع القاعدة الضريبية، وتحسين تحصيل الإيرادات الضريبية وتعزيز مستوى الامتثال الضريبى، حيث أصبح بمقدور الحكومات جمع معلومات دقيقة وفورية عن دافعى الضرائب، فضلاً عن تقليل الزمن وتيسير عملية الإلتزام بالإقرارات الضريبية على المكلفين. فى هذا السياق، تُساعد التقنية الرقمية على جمع معلومات فورية ودقيقة حول مبيعات الشركات، وحركة المبيعات فى منافذ البيع ودعم عملية التحصيل الآلى لضريبية القيمة المضافة فى كل مرحلة من مراحل الإنتاج، بما يُمكن من تدقيق الإقرارات الضريبية ويحد من التهرب الضريبى. أما على صعيد النفقات العامة، فقد أصبح بمقدور الحكومات إدارة سجلات العاملين وجمع معلومات فورية عنهم بما يُعزز كفاءة وشفافية مدفوعات الرواتب والأجور. كما تدعم التقنية الرقمية إنشاء قواعد بيانات أكثر دقة للمؤهلين للدعم الحكومى بما يؤدى إلى تحقيق استهداف أفضل للفئات المستحقة وتوجيه التحويلات النقدية إليهم عبر طرق آمنة وسريعة للدفع مثل المحافظ الإلكترونية وغيرها من قنوات الدفع، وهذا بدوره يرفع من كفاءة برامج الحماية الاجتماعية. كذلك تُساعد رقمنة المشتريات الحكومية فى تحقيق وفورات ملموسة على صعيد التكلفة، علاوة على زيادة المنافسة، إضافة إلى تعزيز الشفافية فيما يتعلق بعمليات الشراء الحكومى. بجانب ذلك تُساعد التقنية الرقمية على رفع كفاء الاستثمارات العامة من خلال توظيفها فى انشاء نظم معلومات إدارة الاستثمارات العامة وقواعد البيانات، بما يُسهل من عملية اتخاذ القرار بشأن ترتيب أولويات الانفاق على المشاريع الحكومية ويُعزز الكفاءة والشفافية والمساءلة فى عملية إدارة الاستثمار العام بشكل عام. حيث تُساعد نظم معلومات إدارة الاستثمارات العامة فى إدارة كم هائل من المعلومات المعقدة طالما إدارة الاستثمارات العامة كمسار تتقاطع مع العديد من مسارات الموازنة متضمناً ذلك التخطيط والصياغة والتنفيذ.

بالرغم من تفاوت تجارب الدول العربية من حيث التحول الرقمى فى عملية الموازنة، فقد أبدت غالبيتها، ضمن خططها القومية ومساعيها للإصلاح المالى، اهتماماً بالتحول الرقمى على صعيد عمليات الموازنة العامة، حيث حقق العديد من هذه الدول نجاحات يُمكن البناء عليها فى توسيع نطاق رقمنة عمل الحكومات. ضمن تجارب التحول الرقمى، فيما يلى رصد لبعض النماذج.

فى الأردن، يتمكن الممولون بفضل التحول الرقمى من السداد الإلكترونى للضريبة على الدخل وضريبة المبيعات، حيث تم اعتماد نظام الفوترة الإلكترونية. كما تم تطبيق أنظمة تدقيق إلكترونى قائمة على الذكاء الاصطناعى للإقرارات الضريبية. كذلك تم ادخال خدمة "إى فواتيركم" التى تُمكن الأفراد والشركات والحكومة من الاستعلام وتسديد الفواتير بشكل فورى. فى تونس، تم الاستفادة من التقنيات الحديثة فى التحكم فى نفقات الدعم عبر تطبيق أنظمة مراقبة استهلاك الوقود فى القطاع العمومى، وتفعيل برامج التوعية لترشيد استهلاك المواد البترولية، إضافة إلى تطوير التطبيقات التقنية المخصصة للتحكم فى دعم المواد الأساسية. فى الإمارات، تبنت وزارة المالية منظومة من البرمجيات وبوابات الدفع الرقمية بوسائط الاتصال المختلفة لتحصيل إيرادات رسوم خدمات الحكومية الإتحادية ببطاقات خاصة مسبقة الدفع. فى السعودية، تم تطوير منصة "سداد" للدفع الإلكترونى ضمن الخدمات الأخرى التى تقدمها المنصة بما يخدم الأفراد والشركات والقطاع الحكومى، حيث تتيح هذه المنصة سداد ضريبة القيمة المضافة إلكترونياً. فى السودان تم تطبيق نظام التحصيل الإلكترونى باستخدام نظام "أرونيك 15 الإلكترونى" حيث يتيح النظام المذكور للأفراد والشركات إمكانية سداد رسوم الخدمات الحكومية، والالتزامات الضريبية، وغيرها من الاستحقاقات المالية الحكومية. فى مصر، تبنت وزارة المالية منظومة لنشر الدفع والتحصيل الإلكترونى من خلال الاستفادة من الربط بين نظام الخزانة الموحد ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية حيث يتم من خلال هذه الأنظمة تحويل أوامر الدفع المختلفة التى تنفذها الوحدات المحاسبية الحكومية مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمتعاملين مع الحكومة.

بشكل عام، من المؤكد أن التوجه نحو التقنيات الرقمية يُساعد الدول العربية في مواجهة تحديات إدارة المالية العامة، وتحسين إدارة القطاع العام، وتعزيز النمو الاقتصادي، ذلك بالاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في تطوير أنظمة إدارة مالية عامة أكثر مرونة وفعالية.

الفصل السابع:
التطورات النقدية والمصرفية والتطورات في أسواق المال العربية

نظرة عامة

ركزت **المصارف المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية** خلال عام 2023 جهودها على تعزيز مرونة القطاع المالي في ظل التحديات الداخلية والخارجية، وواصلت معظم البلدان العربية اعتماد سياسات نقدية تقييدية من خلال رفع أسعار الفائدة لمكافحة ارتفاع معدلات التضخم وضغوط العملات. ومع ذلك، كان هناك تراجعًا ملحوظًا في درجة التشديد النقدي مقارنة بعام 2022. قامت البنوك المركزية في الدول العربية المصدرة للنفط، والتي ترتبط عملاتها بالعملات الاحتياطية الدولية، بمواءمة أسعار الفائدة المحلية مع الاتجاهات العالمية، خاصة تلك التي حددها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فيما واصلت البلدان التي تتمتع بأسعار صرف مرنة رفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم، فقد كان التشديد النقدي في عام 2023 أقل صرامة مما كان عليه في عام 2022، بهدف دعم التعافي الاقتصادي وتخفيف الضغوط على قطاعات الإنتاج الرئيسة، وركزت السلطات النقدية على تحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز مرونة القطاعات المالية في مواجهة الصدمات من خلال تطوير الأدوات الاحترازية الكلية وتحسين المواءمة بين السياسات النقدية والمالية.

شهد **معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية** ارتفاعاً طفيفاً من 12.95 بالمئة عام 2022 إلى 13.04 بالمئة عام 2023، وزادت الأهمية النسبية لشبه النقد (المدخرات والودائع لأجل والودائع بالعملة الأجنبية) لتصل إلى 50.50 بالمئة من الإجمالي عرض النقود في عام 2023، وقد دعمت المساهمات الإيجابية لكل من صافي الأصول الأجنبية وصافي الائتمان المحلي نمو السيولة المحلية، في حين أثرت البنود الصافية الأخرى سلبا على نمو السيولة.

انخفض **إجمالي الودائع المصرفية في الدول العربية** بشكل طفيف بنسبة 0.4 بالمائة إلى ما يقرب من 2.56 تريليون دولار أمريكي في عام 2023، كما ارتفعت الودائع بالعملات المحلية في معظم الدول العربية باستثناء عمان وقطر. وانخفض إجمالي الائتمان المقدم من البنوك العربية بنسبة 2.2 في المائة، ليصل إلى 2.59 تريليون دولار بنهاية عام 2023. ونما الائتمان للقطاع الخاص بنسبة 2.1 بالمائة، بينما انخفض الائتمان للقطاع العام بنسبة 11.1 بالمائة. وتحسنت **القواعد الرأسمالية للبنوك العربية** بنسبة 8.3 بالمائة لتصل إلى 544.8 مليار دولار في عام 2023. وظلت نسب كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى الذي حددته لجنة بازل وهو 10.5 بالمائة، على الرغم من أن القروض المتعثرة ظلت مرتفعة في الجزائر وتونس. وتباينت الربحية، حيث شهدت بعض البلدان نمواً في صافي الأرباح وشهدت بلدان أخرى انخفاضاً. تمثل الصناعة المالية الإسلامية في الدول العربية حوالي 55 بالمائة من الصناعة المالية العالمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، واستمرت الجهود التنظيمية في التوافق مع متطلبات بازل 3 مع معالجة التحديات الخاصة بالبنوك الإسلامية.

نفذت السلطات الإشرافية العربية إصلاحات مختلفة لتعزيز مرونة واستقرار القطاع المصرفي، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. تشمل أهم الإصلاحات اعتماد معايير بازل 3، ومعالجة مخاطر تغير المناخ، وتحسين الأمن السيبراني، وتعزيز الابتكارات المصرفية الرقمية. وبشكل عام، اعتمدت البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول العربية سياسات وإصلاحات مختلفة للحفاظ على الاستقرار المالي، وتعزيز السيولة، ودعم النمو الاقتصادي المستدام في جميع أنحاء المنطقة، ولعب التطور المستمر في الخدمات المصرفية الإسلامية والتقدم التنظيمي دورًا مهماً في هذه الجهود.

وعلى **صعيد أسواق المال العربية**، ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية بنسبة 12.6 في المائة لتصل إلى ما يقارب 4,554.7 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، وذلك رغم انخفاض أحجام التداول بنسبة 13.4 في المائة. وارتفعت أنشطة الاستثمار الأجنبي، وحافظت على صافي التدفقات الوافدة الإيجابية للعام السادس على التوالي. ومع ذلك، تراجعت السيولة وأحجام التداول في الأسواق المالية العربية مما يعكس حذر

المستثمرين وسط حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمية والتوترات الجيوسياسية، مع انخفاض إجمالي القيمة المتداولة للأسهم بنسبة 13.4 في المائة إلى 659.6 مليار دولار في عام 2023.

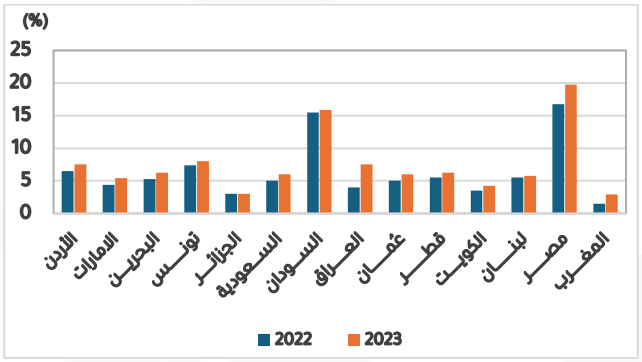
1. التطورات النقدية

1.1. توجهات السياسة النقدية

تشير التغيرات في أسعار الفائدة الرسمية[1] خلال عام 2023 على اعتبارها أحد أهم المؤشرات السعرية والكمية التي ترصد وضعية السياسة النقدية في الدول العربية إلى استمرار الموقف التقييدي للسياسة النقدية في غالبية الدول، ما عدا الجزائر. في هذا الصدد، واصلت البنوك المركزية في الدول العربية المصدرة للنفط والتي ترتبط عملتها بعملة احتياط دولية أو بسلة من هذه العملات رفع أسعار الفائدة المحلية تماشياً مع رفع أسعار الفائدة الرسمية في الاقتصادات المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. من ناحية أخرى، واصلت البنوك المركزية العربية التي تتبنى نظم أسعار صرف مرنة رفع أسعار الفائدة خلال عام 2023 بهدف السيطرة على ما تبقى من ضغوط تضخمية بفعل تعافي مستويات الطلب الكلي والتحديات التي واجهت سلاسل الإمداد العالمية خلال الفترة السابقة، الشكل (7-1).

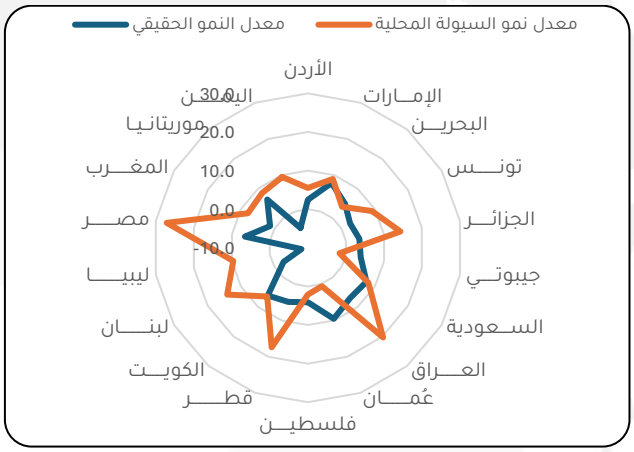
جدير بالملاحظة، تراجع درجة التشديد النقدي في معظم الدول العربية خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، في ضوء محاولة الحكومات والمصارف المركزية العربية دعم تسريع تعافي النشاط الاقتصادي وتخفيف الضغوط على بعض القطاعات الإنتاجية الهامة.

شكل (7- 1): أسعار فائدة السياسة النقدية (2023-2022)



المصدر: صندوق النقد العربي (2024) والمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

شكل (7- 2): معامل نمو السيولة المحلية إلى نمو الناتج المحلي (2022-2023) (%)



المصدر: الملحق (1/7) والفصل الثاني.

يعتبر معامل الاستقرار النقدي مفيداً في إظهار وضعية السياسة النقدية في الدول العربية، حيث يقارن بين معدل نمو السيولة المحلية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة[2]. وفق هذا المؤشر، يتضح استمرار سيطرة الموقف الانكماشي على السياسة النقدية في أغلب الدول

[1] يُشير مصطلح "سعر الفائدة" إلى السعر المرجعي للسياسة النقدية الذي تعتمده البنوك المركزية في الدول العربية لتوجيه السياسة النقدية وإدارة السيولة. يختلف مسمى هذا السعر من بلد إلى آخر، حيث يُعرف مثلاً باسم "معدل إعادة التمويل" أو "سعر الخصم" أو "معدل اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو)" أو "سعر الإيداع والإقراض لليلة واحدة"، أو معدل المرابحة للبنك المركزي في حالة الأنظمة القائمة على التمويل الإسلامي كما في حالة السودان.

[2] يستند حساب هذا المعامل إلى معادلة كمية النقود للاقتصادي إرفنج فيشر، والتي تستخدم في العديد من الدراسات التطبيقية للوقوف على وضعية السياسة النقدية Monetary Policy Stance بافتراض ثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير. ويتم حساب هذا المعامل عبر قسمة معدل نمو السيولة المحلية على معدل نمو الناتج الحقيقي. وتشير قيم المعامل القريبة من الواحد إلى الاستقرار النقدي وانتفاء الضغوط التضخمية، فيما تشير القيمة التي تفوق الواحد بهامش كبير إلى سياسات نقدية توسعية تعمل على زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي. وتشير القيم الأقل من الواحد إلى سياسات نقدية انكماشية تسهم في خفض الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي.

العربية خلال عام 2023، امتداداً للسياسات التقييدية في عام 2022، وذلك على خلفية التدخلات من جانب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للسيطرة على معدلات نمو السيولة المحلية، الملحق (1/7) والشكل (7-2).

انعكس النجاح الذي حققته العديد من المصارف المركزية بالاقتصادات المتقدمة خلال عام 2023 في احتواء الضغوطات التضخمية، على توجهات السياسة النقدية في الدول العربية في ظل تبني عدد كبير منها لأنظمة سعر الصرف الثابت مقابل الدولار الأمريكي، حيث من المتوقع خلال عام 2024، أن تهدأ وتيرة السياسات التقييدية التي غلبت على توجهات السياسة النقدية في الدول العربية خلال عامي 2022 و2023، فضلاً عن التوقعات بحدوث تحول مماثل في توجهات السياسات النقدية في الدول العربية التي تتبنى أنظمة مرنة لأسعار الصرف، مع توجهها نحو تثبيت أو تخفيف درجة رفع أسعار الفائدة. يأتي ذلك على خلفية التوقعات بتراجع شدة الضغوط التي تواجه أسواق الصرف الأجنبي بالعديد من الأسواق الناشئة، نتيجة توقع عودة رؤوس الأموال الأجنبية إلى تلك الأسواق مرة أخرى مع بداية تثبيت أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة.

2.1. مستجدات أدوات السياسة النقدية

1.2.1. أسعار الفائدة

خلال عام 2023، لجأت العديد من المصارف المركزية العربية المتبنية لترتيبات أسعار الصرف الثابتة إلى رفع أسعار الفائدة للمحافظة على جاذبية الأصول المقومة بالعملة المحلية وبما ينسجم مع رفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي.

على سبيل المثال، قام **البنك المركزي السعودي** برفع سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء أربع مرات خلال عام 2023، أولها في فبراير وآخرها في يوليو، ليصل إلى 6.0 بالمائة في نهاية العام مقارنة بنسبة 5.0 بالمائة في أوله. كما رفع **مصرف الإمارات المركزي** سعر الفائدة بواقع نقطة مئوية كاملة، ليرتفع من 4.4 بالمائة إلى 5.4 بالمائة خلال عام 2023. كذلك قام كل من **مصرف البحرين المركزي والبنك المركزي العُماني** برفع سعر الفائدة الرئيسي بواقع 100 نقطة أساس على أربع مرات ما بين فبراير ويوليو، ليصل سعر الفائدة في كل من عُمان والبحرين إلى نحو 6.0 بالمائة و6.25 بالمائة في نهاية العام، على التوالي، الشكل (7-1).

وفي **قطر** تم رفع سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء من 5.5 بالمائة إلى 6.25 بالمائة على ثلاث مرات خلال عام 2023. وقد قامت **الكويت** برفع سعر الفائدة من 3.5 بالمائة إلى 4.25 بالمائة على مرتين خلال نفس العام. أما **العراق**، فقد تم رفع سعر الفائدة بواقع 350 نقطة أساس من 4.0 إلى 7.5 بالمائة في يونيو 2023.

من جانب آخر، واصلت بعض البنوك المركزية المتبنية لأنظمة أسعار الصرف المرنة رفع أسعار الفائدة خلال عام 2023 للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية. على سبيل المثال، قامت لجنة السياسة النقدية **بالبنك المركزي المصري** برفع أسعار الفائدة الرئيسة مرتين خلال عام 2023 بواقع 300 نقطة أساس ليصل سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة، وسعر العملية الرئيسة للبنك المركزي عند مستوى 19.25، 20.25، و19.75 في المائة على الترتيب، وكذلك سعر الائتمان والخصم عند مستوى 19.75 في المائة. وقد أكدت اللجنة في بياناتها الصحفية التي تصدرها على ارتباط قراراتها بالتطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وعزمها الاستمرار في استخدام كافة أدواتها النقدية من أجل السيطرة على توقعات التضخم واحتواء الضغوط التضخمية من جانب الطلب والآثار الثانوية لصدمات العرض التي قد تؤدي إلى انحراف التضخم عن المعدلات المستهدفة.

فيما قررت بعض البنوك المركزية العربية الإبقاء على أسعار الفائدة بدون تغيير في عام 2023 مثل **بنك الجزائر** الذي أبقى على سعر الفائدة في حدود 3 في المائة. كذلك أبقى كل من **مصرف ليبيا المركزي ومصرف لبنان والبنك المركزي اليمني** على أسعار الفائدة دون زيادة ملموسة خلال عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022، الشكل (7-1).

2.2.1. نسبة الاحتياطي الإلزامي

قامت بعض البنوك المركزية العربية بتغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي بهدف السيطرة على التضخم أو إدارة السيولة أو تحقيق استقرار القطاع المالي. على سبيل المثال، قام البنك المركزي العراقي بخفض نسبة الإحتياطي الإلزامي إلى 10.0 بالمائة بدلاً من 13.0 بالمائة في نوفمبر 2023.

في هذا السياق، يعتبر عدد كبير من الدول العربية سوق ما بين البنوك (الإنتربنك) ركيزة أساسية يمكن التعويل عليها في إدارة السيولة، بما يساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي، ويمكن من خلاله تمرير توجهات السياسة النقدية.

3.1. التفاعل ما بين السياسة النقدية والاحترازية الكلية

مع استمرار، بل وتنامي التداعيات الاقتصادية للتطورات الجيوسياسية على الساحتين العالمية والإقليمية، كثفت غالبية السلطات الرقابية في البنوك المركزية العربية خلال عام 2023 جهودها الرامية لتعزيز منعة القطاعات المالية والمصرفية تجاه الصدمات، من خلال تطوير وتفعيل ورفع كفاءة الأدوات الاحترازية الجزئية والكلية، وتعزيز أطر المواءمة بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية من جهة، ومع السياسة المالية من جهة أخرى بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي ودعم التعافي الاقتصادي، أخذا بعين الاعتبار أوضاع السيولة المحلية عند تحديد كيفية تمويل الفجوة التمويلية وكذلك أخذ مخرجات وتوجهات السياسة النقدية بعين الاعتبار عند تحديد مستويات الأدوات الاحترازية الكلية.

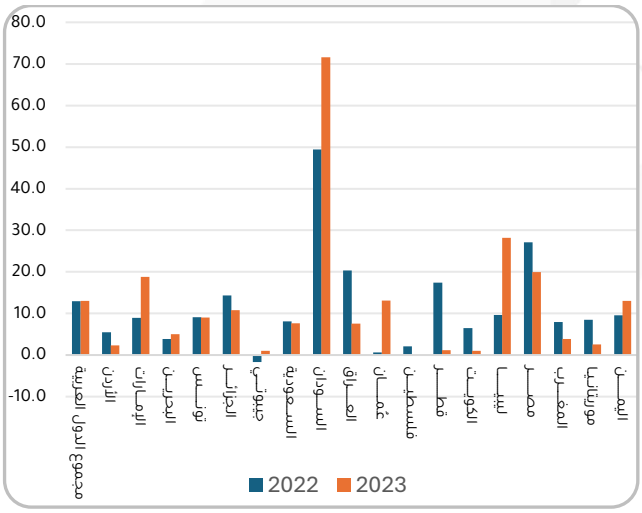
2. السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها

1.2. التغير في السيولة المحلية

سجَّل معدل نمو السيولة المحلية على مستوى الدول العربية كمجموعة، ارتفاعاً طفيفاً من حوالي 12.95 في المائة عام 2022 إلى نحو 13.04 في المائة في عام 2023، نتيجة التوسع في السيولة المحلية في كل الدول العربية باستثناء فلسطين التي سجلت انكماشاً في مستوى السيولة المحلية سنة 2023. سجل كل من الاقتصاد اللبناني والسوداني معدلات نمو عالية في السيولة المحلية، فارتفعت في لبنان بنحو 407.1 بالمائة و بنحو 71.6 بالمائة في السودان نتيجة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي يشهدها البلدان، ويُعزى جانب منها إلى الإصدار النقدي من قبل البنوك المركزية لتغطية عجز الموازنة العامة.

فيما يتعلق بمعدلات نمو السيولة المحلية على مستوى الدول فرادى، سجلت معظم الدول العربية معدلات نمو معتدلة في السيولة المحلية بين عامي 2022 و2023، حيث لم تتجاوز معدلات نمو السيولة حاجز الخمسة بالمائة في كل من الأردن، وجيبوتي، وقطر، والكويت، والمغرب، وموريتانيا، بينما لم يتجاوز نمو السيولة في كل من البحرين، والسعودية، وتونس، والعراق نسبة العشرة بالمائة، في حين سجلت الإمارات، والجزائر، وعمان، وليبيا، ومصر نسبة نمو سيولة تقل عن 30 في المائة، الملحق (1/7)، والشكل (7-3).

شكل (7- 3): معدل تغير السيولة المحلية على أساس سنوي (2022-2023)



المصدر: الملحق (1/7). بيانات السعودية والمغرب تمثل M3.

2.2. مكونات السيولة المحلية

ارتفعت الأهمية النسبية لكتلة أشباه النقود (الودائع غير الجارية، والودائع الآجلة والودائع بالعملات الأجنبية) على مستوى الدول العربية

كمجموعة، لتصل إلى مستوى 50.50 في المائة من إجمالي الكتلة النقدية للدول العربية في عام 2023، مقابل 50.05 في المائة في عام 2022. فيما مثلت كتلة النقود نحو 49.50 في المائة في عام 2023، مقابل 49.95 في المائة في عام 2022.

على مستوى الدول العربية فرادى، يُلاحظ استمرار الأهمية النسبية المرتفعة لكتلة أشباه النقود في بعض الدول العربية التي تتسم بتطور القطاع المالي وتطور وسائل الدفع بشكل ملحوظ مثل الأردن، والبحرين، وعُمان، وقطر، ولبنان، ومصر. في المقابل، يُشار إلى الأهمية النسبية المرتفعة لكتلة النقود في ست دول عربية هي الجزائر، والعراق، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، واليمن حيث تمثل ما يتراوح بين 63.35 في المائة في اليمن، 97.19 في المائة في ليبيا. فيما تقاربت الأهمية النسبية لكل من كتلة النقود وكتلة أشباه النقود في الإمارات، وتونس، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، وفلسطين، الملحق (2/7).

3.2. العوامل المؤثرة في السيولة المحلية

1.3.2. صافي الموجودات الأجنبية

انعكست التغيرات في صافي الموجودات الأجنبية بصورة إيجابية على معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية خلال عام 2023، بواقع 3.0 نقطة مئوية، حيث سجل صافي الموجودات الأجنبية ارتفاعاً عام 2023 في أربعة عشر دولة عربية، مقارنة بالمستويات المُسجلة في عام 2022، تصدرتها لبنان واليمن بارتفاع زادت نسبته عن 100 في المائة، في حين سجلت موريتانيا أقل نسبة ارتفاع بنحو 0.3 في المائة. في المقابل، شهد صافي الموجودات الأجنبية تراجعاً في خمسة دول عربية بما يعكس انخفاض الموجودات الأجنبية بالخارج أو الارتفاع الكبير للموجودات الأجنبية المملوكة لغير المقيمين بالداخل أو الأمرين معاً، الملحقان (3/7) و(4/7).

2.3.2. صافي الائتمان المحلي

كان للتغيرات في صافي الائتمان المحلي أثر إيجابي على معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية خلال عام 2023 بواقع 11.8 نقطة مئوية مقارنة بمساهمة بلغت 8.6 نقطة مئوية خلال عام 2022. شهد صافي الائتمان المحلي ارتفاعاً، خلال عام 2023، في سبعة عشر دولة عربية، وذلك على خلفية التوسع في تقديم التسهيلات الائتمانية لتسريع التعافي الاقتصادي بعد الجائحة، وتواصل الزيادة في مستويات الائتمان الممنوح للحكومات العربية لدعم النشاط الاقتصادي وتمويل العجوزات في الموازنات العامة، والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات منذ عام 2021، الملحقان (3/7) و(4/7).

تجدر الإشارة إلى أن صافي الائتمان المحلي قد سجل أثراً توسعياً على معدل نمو السيولة المحلية في ستة عشر دولة عربية، جاء على رأسها كل من لبنان، ومصر والإمارات بمعدلات مساهمة لصافي الائتمان المحلي خلال العام تراوحت بين 20.9 نقطة مئوية في الإمارات ونحو 372 نقطة مئوية في لبنان، بما يعكس النمو الكبير للائتمان الممنوح للقطاع الخاص في هذه الدول. الملحق (4/7).

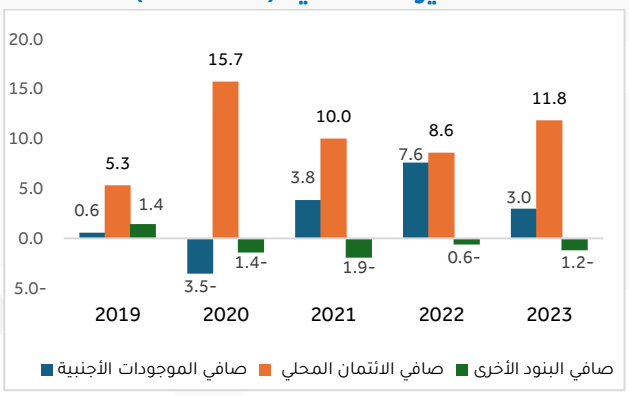
في المقابل، كان لصافي الائتمان المحلي أثر انكماشي على نمو السيولة المحلية في ثلاثة دول عربية هم ليبيا، والسودان، والأردن، حيث سُجل أعلى أثراً انكماشياً في ليبيا، حيث كان لصافي الائتمان المحلي مساهمة سلبية في معدل نمو السيولة المحلية بلغت سالب 127.7 نقطة مئوية في ظل الأوضاع الاستثنائية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال العام، الملحقان (3/7) و(4/7).

3.3.2. صافي البنود الأخرى

يتضمّن صافي البنود الأخرى جميع العناصر في ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف التجارية التي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والإجماليات النقدية، بما يتضمن رأس المال والاحتياطيات، والمقابل لتخصيصات حقوق السحب الخاصة، والأصول الثابتة والأصول والخصوم الأخرى غير المصنفة والحسابات المعلقة والحسابات تحت التسوية وتعديلات التقييم.

أثّرت التغيرات في صافي البنود الأخرى سلباً على معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية خلال عام 2023 بواقع سالب 1.2 نقطة مئوية مقارنة بمساهمة بلغت سالب 0.6 نقطة مئوية خلال عام 2022. تم تسجيل آثار انكماشية لهذا البند في عشر دول عربية خلال عام 2023، الملحق (4/7)، والشكل (4-7).

شكل (7- 4): التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية (2019-2023)



المصدر: الملحق (4/7).

3. التطورات المصرفية

على الرغم من مساهمة تطور وزيادة درجة التعقيد في نماذج أعمال القطاعات المصرفية، التي تعمل ضمن بيئة مليئة بالمخاطر والتحديات، في تحسين الأداء وتعزيز متانتها وقدرتها على التصدي للأزمات والتحديات، إلا أن ذلك يتطلب بالضرورة قيام المصارف المركزية بالمراجعة المنتظمة والمستمرة لمنظومة إدارة الأزمات لديها وحوكمتها، وتطوير خطط الإنعاش، إضافةً إلى التطبيق الكامل لمتطلبات بازل 3 وتعديلاتها.

كذلك، لم يعد خياراً أمام البنوك المركزية، بل بات ضرورة ملحة مواصلة تقييم المخاطر وانعكاساتها على أداء القطاع المصرفي، واتخاذ السبل التي من شأنها الحد من تلك المخاطر سواء على صعيد الرقابة المصرفية أم على صعيد السياسة الاحترازية الكلية، خصوصاً المخاطر الجيوسياسية، ومخاطر تغيرات المناخ، والمخاطر السيبرانية، ومخاطر ارتفاع مديونية الحكومات وانعكاس ذلك على استثماراتها في تلك الديون، ومخاطر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها. من هذا المنطلق، تبرز أهمية تعزيز القواعد التنظيمية الداعمة لجهود تطوير التحول الرقمي، وتشجيع البنوك التجارية على تنفيذ العمليات المالية الرقمية واستخدام التقنيات المالية الحديثة والذكاء الاصطناعي، مع التأكد من وجود إجراءات وتدابير وأطر واضحة لتعزيز الأمن السيبراني وأمن المعلومات، وتوفير البنية التحتية الملاءئة وتوفير الدعم التقني المناسب، إضافة إلى مواصلة تقييم المخاطر النظامية ودراسة الارتباطات المحتملة المباشرة وغير المباشرة بين التطورات العالمية الراهنة والاستقرار المالي، واستخدام ما يلزم من أدوات السياسة الإحترازية إذا اقتضى الأمر. كما تبرز أهمية التنبه المستمر للتفاعلات بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية تجنباً لحدوث تعارض بين أهدافهما أو الحد منه بأكبر قدر ممكن.

تبرز في هذا السياق، أهمية دور إدارتي الاستقرار المالي والرقابة المصرفية لدى المصارف المركزية بالتحقق المستمر من فاعلية إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي، ومواصلة تطبيق ومراجعة اختبارات أوضاع ضاغطة جزئية وكلية تقيس المخاطر بكافة أشكالها، وكذلك المخاطر الاقتصادية والمخاطر الأخرى المستجدة وأثرها على مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول.

فيما يلي استعراض لتطورات بعض المؤشرات التي تعكس مدى متانة القطاعات المصرفية العربية كمجموعة، وعلى المستوى الفردي، وبما يعكس قدرتها على مواجهة الأزمات والتغلب على التحديات، واستدامة قيامها بالدور الحيوي والفعال في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، من خلال دورها كوسيط مالي وشريان حياة لكافة الأنشطة الاقتصادية. الملحق (4/7)

1.3. تطور الودائع المصرفية

1.1.3. تطور الودائع المصرفية بالعملات المحلية

بلغت الودائع المصرفية في الدول العربية كمجموعة (من واقع بيانات الميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية) حوالي 2.56 تريليون

دولار أمريكي في عام 2023، بتراجع طفيف عن مستواها خلال عام 2022، بنسبة 0.4 بالمائة.

يعكس الانخفاض النسبي في حجم الودائع المصرفية في الدول العربية كمجموعة خلال عام 2023، مقارنة بالعام السابق التراجع في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من جهة، وارتفاع مستويات التضخم، الأمر الذي أثر على الإنفاق الخاص بالارتفاع على حساب الادخار، الجدول (1/7)، و(الملحق 6/7).

جدول (7- 1): تطور ودائع القطاع الخاص لدى المصارف العربية (مليار دولار أمريكي)

	2022	2023	التغير (%)
الودائع الادخارية والآجلة للقطاع الخاص	1,335	1,341	0.4
الودائع الجارية للقطاع الخاص	908	1,000	10.1
إجمالي الودائع للقطاع الخاص	2,243	2,341	4.4
إجمالي الودائع للقطاعين العام والخاص	2,568	2,559	0.4-
إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	**72.5**	**76.4**	

المصدر: الملحق (6/7)

على صعيد متصل، سجلت إجمالي الودائع المصرفية (بالعملات الوطنية)، ارتفاعاً لدى المصارف في جميع الدول العربية باستثناء المصارف في عُمان، وقطر. على مستوى الدول العربية فرادى سجلت المصارف اللبنانية بنهاية عام 2023 أعلى زيادة في حجم الودائع بالعملة المحلية حيث ارتفعت بحوالي ستة أضعاف مستواها بنهاية عام 2022، وهو ما يعكس عودة الثقة لدي المواطنين في النظام المصرفي اللبناني، واتخاذ مصرف لبنان المركزي لترتيبات تهدف لإعادة الثقة في القطاع المصرفي من بينها إصدار التعميم رقم 165 الصادر في أبريل 2023 وتعديلاته وبدأ العمل به خلال شهر يونيو من ذات العام، حيث تم بموجبه السماح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدّداً في العمليات التجارية والمالية. من جانب آخر، سجل صافي الموجودات الخارجية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية اللبنانية ارتفاعاً بنهاية ديسمبر 2023 بحوالي 591 مليون دولار، نتجت عن ارتفاع كلّ من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة 132 مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة 460 مليون دولار .

كما سجلت الودائع المصرفية في البنوك السودانية بالعملة المحلية ثاني أعلى ارتفاع خلال الفترة (2022 - 2023)، على خلفية المجهودات التي بذلها البنك المركزي خلال النصف الثاني من عام 2023، والتي تكللت باستئناف بعض المصارف لنشاطها عبر فروعها بالولايات، ونجاح التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لمعالجة المشاكل والمعوقات التي نتجت عن الظرف الاستثنائي الذي تمر به السودان، حيث تم إعادة ربط 22 مصرفاً بشبكة البنك المركزي، وإيقاف العمل بالنظام الورقي بعد أن تم استرجاع بيانات النظام المصرفي وتشغيل التطبيقات وإطلاق العمل بالنظام في كافة فروع البنك العاملة في الولايات غير المتأثرة بالأحداث، ووتعزيز قدرة البنوك وجاهزيتها لإطلاق نظام المقاصة الإلكترونية بعد اكتمال كافة الترتيبات التقنية والمصرفية. كذلك، تم استكمال إجراء الاختبارات اللازمة والتأكد من جاهزية نظام سويفت تقنياً استعداداً لإطلاقه بعد التأكد من اكتمال الترتيبات المصرفية اللازمة. على صعيد متصل، تم عودة التطبيقات الإلكترونية للمصارف للعمل وهي تطبيق بنك أم درمان الوطني، وبنك الخرطوم، وبنك فيصل وبنك النيلين.

فيما يخص البلدان العربية الأخرى، فقد ارتفعت الودائع المصرفية بالعملات المحلية في مصارفها بنسب تفاوتت بين 1.0 و18.3 في المائة، (ملحق 6/7).

فيما يتعلق بالأهمية النسبية للودائع المصرفية، مثلت الودائع (مقومة بالدولار الأمريكي) لدى المصارف التجارية في السعودية أعلى حصة من إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف العربية في نهاية عام 2023، بلغت نسبتها 25.8 في المائة من إجمالي الودائع المصرفية العربية، تليها مصارف الإمارات بنحو 24.5 في المائة من إجمالي الودائع، ثم مصارف كل من مصر وقطر والكويت بنحو 12.8،

و8.7، و5.4 في المائة على الترتيب. وشكلت ودائع هذه الدول الخمس ما نسبته 77.2 في المائة من إجمالي الودائع المصرفية العربية. ملحق (6/7)

2.1.3. تطور نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي

على الرغم من تراجع الودائع المصرفية بالدول العربية خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، إلا أن نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ارتفعت لتبلغ نحو 76.4 في المائة بنهاية 2023 مقارنة مع 72.5 في المائة للعام 2022. يعزى ذلك إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بمعدل يفوق معدل تراجع إجمالي الودائع المصرفية (الجدول 7-1).

على صعيد الدول العربية فرادى، تظهر البيانات ارتفاع حجم الودائع المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول العربية، وخاصة الدول العربية التي ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي، وذلك على خلفية محدودية الارتفاع في مستوى التضخم لديها. على صعيد الدول العربية فرادى، فاقت الودائع المصرفية حجم الناتج المحلي الإجمالي في ثلاث دول هي الإمارات، وفلسطين، والأردن، وتراوحت بين 19.6 و99.3 في المائة في باقي الدول العربية.

بالنسبة لإجمالي ودائع القطاع الخاص شبه النقدية (الإدخارية والآجلة) في الدول العربية فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته 0.45 بالمئة، في نهاية عام 2023 مقارنة بالرصيد المسجل في نهاية العام السابق له، ليصل إلى حوالي 1.34 تريليون دولار أمريكي.

سجَّلت قيمة الودائع الجارية للقطاع الخاص نمواً بنحو 10.1 في المائة خلال العام 2023، مقارنة بالعام 2022، لتبلغ نحو تريليون دولار أمريكي، في حين كان الارتفاع طفيف (0.4 في المائة) في حجم الودائع الادخارية والآجلة، خلال فترة المقارنة، لتصل إلى نحو 1.3 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2023. إجمالاً شهدت الودائع لدى القطاع المصرفي من القطاعين العام والخاص تراجعاً طفيفاً خلال فترة المقارنة (- 0.4 في المائة)، جدول (7-1).

2.3. النشاط الاقراضي

شهد عام 2023 تراجعاً في إجمالي حجم الائتمان المقدم من القطاعات المصرفية العربية للاقتصادات (مقوماً بالدولار الأمريكي) مقارنة بعام 2022، بلغت نسبته -2.2 بالمائة. بهذا الصدد، بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية للمصارف العربية كمجموعة بنهاية عام 2023، نحو 2.594 تريليون دولار أمريكي، مقابل نحو 2.653 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2022.

بلغ رصيد إجمالي الائتمان والتسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف العربية بنهاية عام 2023، نحو 1.827 تريليون دولار أمريكي، مسجلاً بذلك نمواً سنوياً بلغ نحو 2.1 في المائة. في المقابل سجل إجمالي الائتمان والتسهيلات المقدمة للقطاع العام تراجعاً بنحو 11.1 في المائة عن مستواه خلال عام 2022، جدول (2/7).

بلغت نسبة الائتمان المقدم من المصارف العربية إلى إجمالي الائتمان خلال عام 2023، لكل من القطاعين العام والخاص، حوالي 30 و70 في المائة على الترتيب، مقارنة بنسب بلغت 32.5 و67.5 في المائة على الترتيب خلال عام 2022. في السياق نفسه، ارتفعت نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة بنهاية عام 2023، لتبلغ نحو 54 في المائة، مقارنة مع نسبة 50 في المائة خلال عام 2022، جدول (7-2).

جدول (7- 2): تطور القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية العربية (مليار دولار أمريكي)

	2022	2023	التغير (%)
رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع العام	863	767	11.1-
رصيد إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص	1,790	1,827	2.1
رصيد إجمالي الائتمان المقدم للاقتصادات العربية	2,653	2,594	2.2-
نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان	67.5	70	
نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	50	54	

المصدر: الملحقان (7/7) و (8/7).

فيما يخص رصيد التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص من قبل المصارف (بالعملات المحلية)، فقد سجل خلال عام 2023، نمواً في جميع الدول العربية باستثناء الأردن وقطر. سجلت كل من لبنان والسودان ومصر أعلى نسب ارتفاع في التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص بلغت 299.2، و60، و22.8 في المائة على الترتيب، في حين كانت أقل نسبة ارتفاع في البحرين، واليمن والمغرب بلغت 0.2، و0.3، و1 في المائة على الترتيب. تراوحت نسب الزيادة في التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص في الدول العربية الأخرى بين 2.4 و11.7 في المائة، ملحق (8/7)، وجدول (7-2).

3.3. القواعد الرأسمالية

تؤكد لجنة بازل للرقابة المصرفية على أهمية إيلاء القواعد الرأسمالية للبنوك (وخاصة الشريحة الأولى والثانية) اهتماماً خاصاً نظراً لدورها الهام في تحديد مدى قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الخسائر ومواجهة المخاطر والتحديات التي تنشأ خلال فترات الأزمات داخلية النشأة أو الخارجية منها.كما أولت اللجنة اهتماماً خاصاً ببسط نسبة كفاية رأس المال (الشريحتان الأولى والثانية)، وأطلقت على مكوناته الأموال الذاتية (Own Funds) التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها، وعرفت الأموال الذاتية على أنها ما يتم الاعتداد به للحكم على مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر، وتعد من أهم الأدوات الرقابية لقياس منعة ومتانة البنوك والقطاع المصرفي ككل.

إضافة إلى ذلك، تؤكد متطلبات لجنة بازل للرقابة على أهمية قيام البنوك المركزية بالتأكد من جودة واتساق مكونات رأس المال المحاسبي بمفهومه الشامل (رأس المال العادي - الاحتياطيات - الأرباح المحتجزة) باعتباره المكون الأساسي للشريحة الأولى للقاعدة الراسمالية للبنك وخاصة رأس المال العادي الذي يشكل عنصراً محورياً وهاماً من عناصر الشريحة الأولى. من الجدير بالذكر أن الحفاظ على درجة عالية من الشفافية من شأنه ضمان إجراء تقييم ومراقبة كفؤة وفعالة لمدى جودة العناصر المكونة لرأس مال البنك.

سجلت القواعد الرأسمالية للمصارف العربية كمجموعة تحسناً خلال عام 2023، وإن كان بوتيرة أقل مقارنة بعام 2022، حيث نمت خلال فترة المقارنة بحوالي 8.3 في المائة، مقارنه بارتفاع بلغ 8.6 في المائة خلال عام 2022.

تشير البيانات أن إجمالي القواعد الرأسمالية للمصارف العربية مقومةً بالدولار الأمريكي قد بلغت حوالي 544.8 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، مقارنة بنحو 503.1 مليار دولار أمريكي عام 2022، بارتفاع بلغت نسبته 8.3 في المائة، الملحق (9/7).

على مستوى الدول العربية فرادى، شهد عام 2023 ارتفاع القاعدة الرأسمالية للمصارف التجارية العربية بالعملات الأجنبية في أربعة عشر دولة، في حين تراجعت في خمسة دول بنسب متباينة. سجلت المصارف في كل من الإمارات والعراق أعلى معدلات زيادة في القواعد الرأسمالية بالعملات الأجنبية. الملحق (9/7).

فيما يتعلق بالأهمية النسبية، فتشكل القاعدة الرأسمالية (مقومة بالدولار الأمريكي) لدى المصارف في الإمارات أكبر حصة في إجمالي القواعد الرأسمالية لدى المصارف العربية بنهاية عام 2023، حيث بلغت نحو 161 مليار دولار أمريكي، ما نسبته 29.5 في المائة من إجمالي القواعد الرأسمالية للمصارف العربية، تلتها مصارف السعودية بقيمة 144.3 مليار دولار تمثل نحو 26.5 في المائة، في حين مثلت القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية في كل من قطر، ومصر، والكويت حوالي 9.6، و8.8، و 8.6 في المائة، على الترتيب، من إجمالي القواعد الرأسمالية للمصارف العربية، الملحق (9/7).

4.3. مؤشرات السلامة المصرفية

استمرت معدلات كفاية رأس المال للمصارف في غالبية الدول العربية، باستثناء المغرب، عند مستويات جيدة خلال عام 2023، تفوق بهامش جيد الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة. تراوحت نسب كفاية رأس المال في مصارف الدول العربية التي توفرت بياناتها لعام 2023، ما بين 12 و21 في المائة، وكان أعلى معدل لكفاية رأس المال بالجزائر بنسبة 20.9

بالمائة، تليها السعودية بمعدل 20.1 في المائة، ثم عُمان بنسبة 20 بالمائة، فالبحرين بمعدل 19.7 بالمائة. فيما يخص المغرب بقيت نسبة كفاية رأس المال للمصارف المغربية كمتوسط عند مستوى 9.22، و9.47 على الترتيب خلال عامي 2022، و2023، الجدول (7-3).

على صعيد متصل، سجلت نسبة القروض غير المنتظمة (القروض المتعثرة) إلى إجمالي القروض، مستويات مرتفعة نسبياً خلال عام 2023 في كل من الجزائر وتونس، حيث بلغت نحو 19.8 و14.2 في المائة على الترتيب، وإن شهدت تحسناً في الجزائر مقارنة بعام 2022، حيث بلغت النسبة 20.3 في المائة، في حين ارتفعت النسبة في تونس بحوالي 1.6 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

تباين تطور نسبة القروض غير المنتظمة (القروض المتعثرة) إلى إجمالي القروض بين الدول العربية الأخرى، خلال عام 2023، مقارنة بالعام السابق له حيث سجلت ارتفاعاً في الأردن وعمان وفلسطين، بينما انخفضت بنسب متفاوتة خلال فترة المقارنة، في كل من البحرين، والسعودية، والعراق، وليبيا، ومصر، في حين استقرت النسبة في المغرب، والكويت. في نفس السياق، حافظت المصارف في غالبية الدول العربية على نسبة مقبولة من مخصصات القروض غير المنتظمة (المتعثرة) إلى إجمالي القروض غير المنتظمة، بلغت نحو 312 في المائة في الكويت، و151 في المائة في السعودية، و120 في المائة في فلسطين، في حين لم تتجاوز النسبة 60 في المائة في كل من البحرين والجزائر وتونس، الجدول (7-3).

جدول (7- 3): تطور بعض مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2022 - 2023)

الدولة	معدل كفاية رأس المال (%)		القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%)		مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة (%)	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023
الأردن	17.4	17.4	4.6	5.0	83.4	78.9
الإمارات	17.4	17.9	6.6	5.3	60.9	60.4
البحرين	19.5	19.7	3.0	2.9	68.5	59.8
الجزائر	21.5	20.9	20.3	19.8	48.3	50.5
تونس	14.0	13.9	12.6	14.2	55.1	54.5
السعودية	19.9	20.1	1.8	1.6	146.5	155.1
العراق	12.0	12.0	8.4	6.3	45.2	-
عُمان	20.2	20.0	4.4	5.0	68.7	69.0
الكـويت	19.2	18.3	1.4	1.4	308.5	311.9
فلسطين	16.3	16.2	4.3	4.5	95.9	120.0
ليبيـا	15.7	-	21.0	-	79.8	-
المغرب	9.5	9.2	8.4	8.4	68.4	68.9
مـصـر	18.9	18.6	3.3	3.0	91.9	88.6

المصدر: المصارف المركزية العربية.

5.3. مؤشرات الربحية

تظهر البيانات الخاصة بمؤشرات ربحية المصارف في عدد من الدول العربية، تبايناً واضحاً في أداء المصارف. فيما يتعلق بصافي أرباح المصارف العربية (مقومة بالدولار الأمريكي)، فقد ارتفعت قيمة الأرباح (مقومة بالدولار الأمريكي) في عام 2023 مقارنة بالعام السابق له في كل من الإمارات، والبحرين، والسعودية، والعراق، وعمان، والكويت، والمغرب. حيث حققت المصارف الإماراتية أعلى نسبة نمو في الأرباح خلال فترة المقارنة بلغت 56.4 في المائة، تليها المصارف المغربية بنسبة 21 في المائة، والمصارف العراقية بنسبة بلغت 20.2 في المائة، وتراوحت معدلات نمو الأرباح خلال فترة المقارنة بين 8.1 و15.6 بالمائة في كل من عمان والسعودية والبحرين والكويت. بينما سجلت المصارف في فلسطين أعلى نسبة تراجع في الأرباح، حيث انخفضت أرباح المصارف خلال الفترة بما نسبته 15.9 في المائة، جدول (7- 4).

جدول (7- 4): مؤشرات ربحية القطاع المصرفي في بعض الدول العربية (2022-2023)

الدولة	صافي أرباح المصارف (مليون دولار أمريكي)		نسبة النمو في الأرباح	معدل العائد على الأصول* لعام 2023	معدل العائد على حقوق المساهمين لعام 2023
	2022	2023			
الأردن	-	-	-	1.2	10.2
الإمارات	13,283.8	20,777.9	56.4	2.0	14.8
البحرين	3,541	4,094	15.6	1.3	9.3
الجزائر	3472.5	-	-	1.7	13.5
تونس	-	-	-	-	10.0
السعودية	18,472.6	20,639.2	11.7	2.2	12.8
العراق	1456.2	1749	20.2	1.3	10.0
عُمان	1,206.7	1,305.1	8.1	1.3	8.6
فلسطين	228.2	169.4	15.9-	1.2	7.6
الكويت	3353.6	3878.3	15.6	1.5	11.1
ليبيا	176.6	176.6	00	0.6	9.9
المغرب	1034.4	1251.3	21.0	0.7	8.0

*تم احتساب معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين وفق منهجية (IMF 2006).
المصدر: المصارف المركزية العربية.

بالنسبة لتطور معدلات العائد على كل من الأصول وحقوق المساهمين بين عامي 2022 و2023، فقد سجلت تحسناً نسبياً في عدد من الدول العربية، التي يتوفر بيانات حولها، حيث سجلت السعودية أعلى عائد على الأصول وكذلك على حقوق المساهمين، الجدول (7-5).

جدول (7- 5): تطور معدلات العائد على الأصول وحقوق المساهمين في بعض الدول العربية (2022-2023)

الدولة	العائد على الأصول (%)		العائد على حقوق المساهمين (%)	
	2022	2023	2022	2023
الأردن	1.0	1.2	8.8	10.2
البحرين	1.2	1.3	8.4	9.3
الجزائر	1.7	1.7	13.4	..
تونس	0.9	...	10.0	...
السعودية	2.1	2.2	12.5	12.8
العراق	1.1	1.3	12.0	10.0
عُمان	1.2	1.3	7.9	8.6
فلسطين	1.5	1.2	10.9	7.6
الكويت	1.3	1.5	10.8	11.1
المغرب	0.7	0.7	6.9	8.0

المصدر: المصارف المركزية العربية.

6.3. تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول العربية

بحسب البيانات المتوفرة لدى صندوق النقد العربي، يمثل حجم المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة في الدول العربية ما يقرب من 55 في المائة من حجم المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة على مستوى العالم، وتستحوذ المصارف العربية المتوافقة مع الشريعة على النسبة الغالبة من تلك المعاملات.

جدير بالذكر، أن البنوك العربية الإسلامية تمثل أهمية نظامية محلية ضمن القطاع المصرفي في كل من الإمارات والسعودية، والسودان، وقطر، والبحرين، والكويت، والأردن، وهو ما يفسر الاهتمام المتزايد في تلك الدول لمساعدة هذه البنوك في التغلب على التحدي الرئيسي الذي قد يواجهها، والمتمثل في الوفاء بالمتطلبات الرقابية الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، خاصة ما يتعلق منها بنسب كفاية رأس المال، حيث أن كثيراً من الأدوات والمنتجات المالية التي طورتها الصناعة المالية التقليدية لدعم رأسمال البنوك لا تستوفي في الغالب المتطلبات الشرعية، ما يحول دون إمكانية استخدامها من طرف البنوك الإسلامية.

كما أن كثيرا من الأدوات والمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة لا تستوفي شروط اعتبارها جزءا من رأس المال الأساسي أو التكميلي، ما يشير إلى أهمية قيام البنوك الإسلامية بالبحث عن أدوات مبتكرة تستوفي الجانبين الشرعي والفني لدعم قواعدها الرأسمالية.

بهذا الصدد، تبدو في الأفق بادرة أمل لمواجهة التحدي المشار إليه والذي قد تواجهه الجهود المبذولة لتنمية وتعظيم فرص استفادة الاقتصادات العربية من المصارف الإسلامية، ألا وهو إمكانية تعزيز الاستفادة من الهندسة المالية في تطوير صكوك موجهة لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية، وتستوفي كل الشروط الضرورية لكي يتم تضمينها ضمن مكونات رأس المال، خاصة في ظل الخصائص التي تتمتع بها الصكوك،

باعتبارها أدوات مالية تتميز بالكفاءة والمرونة، فضلاً عن توافقها مع متطلبات الشريعة.

في ذات السياق، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الصكوك تتمتع بخاصية التنوع بحسب تنوع عقود التمويل الإسلامي لتشمل صكوك المرابحة، وصكوك الإجارة، وصكوك السلم، وصكوك الاستصناع، وصكوك المضاربة، وصكوك المشاركة، وصكوك الوكالة بالاستثمار، فضلاً عن الصكوك الهجينة التي تجمع أكثر من عقد واحد في هيكلة الصك، مثل صكوك المرابحة مع الوكالة أو صكوك المرابحة مع المضاربة، لكن لا تتناسب كل أنواع الصكوك لاستخدامها لدعم القاعدة الرأسمالية، ذلك أن تلبية كل متطلبات إدراج الأداة المالية ضمن رأس مال المصرف (الشريحة الأولى أو الشريحة الثانية) قد تكون صعبة في بعض أنواع الصكوك، لذا أصدرت مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية أدلة توجيهية تساعد البنوك الإسلامية في تحديد هياكل صكوك تتواءم مع متطلبات بازل، والتي تستوجب بطبيعة الحال امتصاص الخسائر.

عطفاً على ما سبق، تشير البيانات المتوفرة لدى صندوق النقد العربي، إلى تنامي صناعة الصكوك في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تمثل ما نسبته 25 في المائة من حجم الصناعة المالية الإسلامية العالمية، ويتوقع أن يستمر هذا النمو خلال السنوات القادمة، فضلاً عن القبول الواسع الذي باتت تحظى به إصدارات الصكوك الموجهة لدعم القاعدة الرأسمالية للبنوك الإسلامية، خاصة تلك العاملة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تستحوذ على النسبة الأكبر من تلك الإصدارات، إضافة إلى نجاح تجربة إصدار صكوك المضاربة المتوافقة مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، بما في ذلك آليات التحوط والضمانات المقدمة لحملة الصكوك، والتصرف بالعوائد والتعامل مع حالات الإعسار أو التصفية.

7.3. التطورات التشريعية والرقابية والتنظيمية

إدراكاً من السلطات الإشرافية على القطاع المصرفي في الدول العربية لأهمية مواكبة التطورات المتسارعة التي تشهدها الصناعة المصرفية والمالية العالمية، وفي إطار الحرص على تعزيز وترسيخ دور القطاع في التنمية الاقتصادية، فقد دأبت على ضمان اعتماد أفضل الممارسات المصرفية المعمول بها عالمياً، وتعزيز أطر التعاون مع مختلف الشركاء الاستراتيجيين لمواصلة البرامج والمبادرات من أجل التطوير المستمر للقطاع المصرفي. تركزت الإصلاحات الجوهرية التي قامت بها السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2023 على تلك التي تسهم في تعزيز منعة القطاع المصرفي، وتعزيز ثقة المتعاملين معه داخلياً وخارجياً، وضمان توافق المعايير والأنظمة المتبعة من جانب المصارف العربية مع تلك المعمول بها عالمياً.

بهذا الصدد، واصلت السلطات الإشرافية والرقابية بالدول العربية خلال عام 2023 جهودها في تحديث وتطوير منظومة الأنظمة والقرارات والإجراءات المتبعة والتعاميم الصادرة منها، بما ينسجم مع التطورات الدولية، وبما يعزز الاستقرار المالي، خاصة تلك المتعلقة بتطبيق معايير بازل 3، المتعلقة بمخاطر تغير المناخ، والمتعلقة بأمن المعلومات للقطاع المصرفي في ضوء التقدم التقني المتسارع وزيادة الهجمات السيبرانية، والتوجه نحو ترخيص البنوك الرقمية.

كذلك، اهتم عدد من السلطات الرقابية العربية بالقضايا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب الاهتمام بإصدار تعليمات إدارة مخاطر التشغيل، وتحفيز البنوك للمساهمة في رؤوس أموال صناديق الاستثمار التي تستثمر في الشركات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام البيانات البديلة للتقييم الائتماني، وذلك من خلال نماذج التقييم الرقمية، وتعزيز قواعد الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية العربية. كما استمرت جهود البنوك المركزية العربية بتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي، واتخاذ الخطوات اللازمة لاستيعاب وتطوير خدمات التقنيات المالية الحديثة.

على مستوى الدول العربية فرادى، ومن واقع الاستبيان السنوي للتقرير حول الاستقرار المالي في الدول العربية، الذي يصدره صندوق النقد العربي،

فقد كان من أبرز الإصلاحات التي قام بها **بنك المغرب**، تطبيق نظام تقييمي جديد للبنوك SREP (Supervisory Review and Evaluation Process)، حيث يتمتع هذا النظام برؤية استشرافية، ويركز بشكل أكبر على تقييم مدى مناسبة نماذج الأعمال التي تتبعها البنوك، وجودة تخطيطها لرأس المال الخاص بها، وقدرتها على الصمود أمام الأزمات، وإمكانية تعاملها مع الصدمات المستقبلية المحتملة.

فيما أطلق **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي**، وحدة "سندك"، التي تعد أول وحدة مستقلة متخصصة في تسوية المنازعات المصرفية والتأمينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من شأنها تعزيز ثقة المستهلك في القطاع المالي والمصرفي، وتضمن حقوقه بكفاءةٍ وفاعلية، فضلاً عن دورها في توفير أفضل السبل لعملاء المصارف لحل أي شكاوى أو نزاعات تتعلق بالمصارف وشركات التأمين المرخصة من المصرف المركزي في الدولة بنزاهة وعدالة وشفافية، الأمر الذي يعزز من قدرة العملاء على الحصول على خدمات مصرفية سلسة وآمنة تلبي أعلى المعايير الدولية.

بالنسبة لمصر، فقد أصدر **البنك المركزي المصري**، تعميماً بالسماح للبنوك بإدراج صافي الأرباح/ الخسائر المرحلية ضمن رأس المال الأساسي المستمر بالشريحة الأولي بدلاً من رأس المال الإضافي، فضلاً عن الإجراء المتعلق بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFR9)، حيث تم مد العمل بالتعديل المؤقت الخاص بمعاملة القروض غير المنتظمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بتعليمات المعيار لتصبح 180 يوم بدلا من 90 يوم. من جانب آخر أصدر البنك المركزي المصري خلال عام 2023 القواعد المنظمة لخدمات ترميز البطاقات على تطبيقات الأجهزة الإلكترونية، كما تم إصدار قواعد ترخيص البنوك الرقمية والرقابة والاشراف عليها.

من أبرز الإصلاحات التنظيمية التي قام بها **البنك المركزي الأردني**، تأسيس قسم متكامل بدائرة الاستقرار المالي يُعنى بإدارة الأزمات ويعمل على تحديث وتطوير منهجية إدارة الأزمات المصرفية، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وذلك بالتنسيق مع دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي والدوائر الأخرى ذات العلاقة. كما تم تأسيس لجنة إدارة الأزمات المصرفية بالمشاركة مع وزارة المالية ومؤسسة ضمان الودائع. جدير بالذكر، أن إدارة الأزمات بالبنك المركزي الأردني بدأت في إعداد توصيات بشأن البنوك التي قد تواجه مخاطر التعثر، فضلاً عن العمل على إعداد خطط الحل للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (DSBs)، ومن المخطط تطوير خطتين لبنكين من هذه البنوك على الأقل خلال ثلاث سنوات، كما تقوم الإدارة أيضاً بعمل وتحديث مذكرات التفاهم مع مؤسسة ضمان الودائع والسلطات الرقابية المضيفة لتواجدات البنوك الأردنية في الخارج ومع السلطات الرقابية الأم لفروع البنوك الأجنبية العاملة في الأردن، وبحيث يتم تضمين هذه المذكرات ما يعزز التعاون في مجال إدارة الازمات المصرفية والعمل على تنظيم تجربة لإجراء محاكاة لأزمة مصرفية وكيفية حلها (Resolution Simulation).

أما بالنسبة لأبرز الإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي قام بها **البنك المركزي السعودي** خلال عام 2023، فقد كان في مقدمتها التطبيق الرسمي لإصلاحات بازل (3) الأخيرة في البنوك المحلية السعودية ابتداءً من أول يناير 2023، إضافة إلى استكمال البنك المركزي السعودي للمسودة الأولى من مشروع تحديث مراقبة البنوك ونشرها لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية والقطاع الخاص، تمهيداً لعكس الملاحظات الواردة على النظام. تجدر الإشارة إلى أن المادة الثانية من النظام حددت أهدافه والتي يكمن أحدها بـ"استقرار ونمو القطاع البنكي، وتحفيز الاستثمار فيه، والمساهمة في الاستقرار المالي". من جانب آخر، تم استحداث وكالة جديدة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك، معنية بالاستقرار النقدي والمالي، ويندرج تحتها إدارة الاستقرار المالي. على صعيد متصل، تم خلال عام 2023، تعديل المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل، فضلاً عن الانتهاء من المسودة الأولى من مشروع تحديث

مراقبة البنوك ونشرها على منصة استطلاع لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية والقطاع الخاص. أيضًا تم تحديث آلية احتساب نسبة القروض إلى الودائع اعتبارًا من شهر يونيو 2023، من خلال تطبيق أوزان على الديون طويلة الأجل بالإضافة إلى الودائع وذلك بهدف تعزيز مصادر التمويل لدى البنوك ودعم الإقراض.

فيما يخص **بنك الجزائر** فقد كان من أبرز الإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي قام بها خلال عام 2023، تعديل قانون النقد والقرض بإصدار القانون رقم (23-09)، الذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي، الذي يضمن تعزيز حوكمة بنك الجزائر من خلال عدة أحكام تشمل أساسا اعتماد نظام العهدة لممارسة وظيفة محافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ. يركز القانون أيضاً على تطوير وسائل الدفع من خلال إنشاء لجنة وطنية مسؤولة عن وضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع ومراقبة تنفيذها بعد اعتمادها من السلطات العمومية بهدف تعزيز التعاملات المصرفية والشمول المالي. يستحدث القانون لجان جديدة، تستهدف تعزيز آليات المراقبة والمتابعة، لاسيما لجنة الاستقرار المالي المكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات والتي تقوم بإعداد تقرير سنوي حول أنشطتها وتقدمه إلى رئيس الجمهورية. يدرج القانون إمكانية إطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي التي يطورها بنك الجزائر، ويصدرها، ويسيرها ويراقبها، وتسمى "الدينار الرقمي الجزائري"، علاوة على إنشاء إطار قانوني لممارسة النشاط المتعلق بالصيرفة الإسلامية، الذي يكرس على وجه الخصوص إمكانية اعتماد بنوك ومؤسسات مالية تمارس عمليات متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصراً. من جانب آخر، تم تحديث النظام المتعلق بالمعايير الاحترازية بإضافة المعايير المتعلقة بالتمويل الإسلامي وسيتم نشره وتطبيقه خلال 2024، وتعديل النظام المتعلق بتقييم ومحاسبة العمليات على الأوراق المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية بالأخذ بعين الإعتبار المعيار المحاسبة الدولية (IFR9) و هو قيد النشر.

بالنسبة للإصلاحات التي قام بها **بنك المغرب** خلال عام 2023، فقد كان من أبرزها إضافة شركات التمويل التعاوني إلى الجهات التي تخضع لرقابة البنك المركزي. وفقًا للإطار القانوني المعمول به حالياً يخضع نشاط التمويل التعاوني لإشراف الهيئة المغربية لسوق الرساميل وبنك المغرب.

بالنسبة لمجهودات **البنك المركزي التونسي** في مجال الإصلاحات التنظيمية والتشريعية خلال عام 2023، فقد كان من أبرزها مراجعة هيكله التنظيمي بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية وتوضيح المسؤوليات والأدوار من خلال تكوين مجموعة من الأقطاب من ضمنها قطب الاستقرار المالي الذي يضم الإدارات العامة المسؤولة عن السياسة الاحترازية الجزئية والكلية ووحدة مركزية المعلومات، وإحداث آلية صندوق الابتكار (SANDBOX EXPRESS) مخصصة لإجراء تجارب متعلقة بالمنتجات والخدمات للبنوك والمؤسسات المالية المرخصة، فضلاً عن إصدار منشور إلى البنوك والمؤسسات المالية برقم (2 لسنة 2023) مؤرخ في 24 فبراير 2023 يتعلق بتقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات، ومنشور آخر يتعلق بوضع إطار ترتيبي لإحداث منصات التمويل التشاركي عبر القروض.

فيما يخص **البنك المركزي العراقي،** فقد أصدر خلال عام 2023 ضوابط خدمة تسجيل الزبائن إلكترونياً، فضلاً عن إعداد سيناريوهات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضوابط إصدار البطاقات مسبقة الدفع، فضلاً عن ضوابط ملزمة تتعلق بالتعامل، أو الترويج لأي شركة، أو مؤسسة أو كيان، تتسق مع الترخيص الممنوح لها من الجهة القطاعية المسؤولة عن نشاطها.

وتمثلت أبرز الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية والتشريعية التي قام بها **مصرف البحرين المركزي** خلال عام 2023 في إصدار المصرف في مارس 2023 فصل الحوكمة المنقح للبنوك التقليدية والإسلامية من المجلد الأول والثاني من مجلد توجيهات المصرف والتعديلات ذات الصلة في فصل التقارير والإبلاغ وفصل إدارة المخاطر

التشغيلية وفصل متطلبات الإفصاح العام. هذا بالإضافة إلى إصدار ورقة استشارية تتضمن تعديلات مختلفة على مخاطر الائتمان في فصل كفاية رأس المال من مجلد توجيهات المصرف الأول للبنوك التقليدية وملاحقه، وذلك ضمن مبادرات المصرف لتعزيز الإطار الرقابي والالتزام بمعايير (بازل 3) الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، فضلاً عن إصدار تعديلات على فصل إدارة مخاطر الائتمان لجميع بنوك التجزئة وشركات التمويل.

تضمنت تلك التعديلات إضافة وتصنيف التعرضات المشتراة أو ذات التصنيف الائتماني المخفض (POCI)كجزء من التعرضات المتعثرة وغير منتظمة السداد ويمكن إعادة تصنيفها إلى قروض منتظمة السداد، فضلاً عن تعديلات أخرى بخصوص ضمانات التخلف عن سداد الائتمان الممنوحة من قبل "تمكين" كأحد عوامل تخفيف مخاطر الائتمان المؤهلة. كما أصدر المصرف في سبتمبر 2023 تعديلات على فصل الأصول المشفرة-Crypto) Assets Module)، تتضمن إضافة فصل جديد للممارسات السيبرانية الآمنة واستخدام متطلبات المصادقة. كذلك، تم إصدار لائحة تحديد أنواع الأوراق المالية التي يجوز طرحها للتداول وأساليب إصدارها والتعامل فيها والتزامات الأطراف المعنية بعملية إصدار كل نوع منه. على صعيد آخر أصدر مصرف البحرين المركزي في ديسمبر 2023 متطلبات جديدة في فصل أخلاقيات العمل والسوق، والقرار رقم (2) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام لائحة في شأن نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة الصادرة بالقرار رقم (34) لسنة 2010.

4. التطورات في أسواق المال العربية

على صعيد الأسواق المالية العربية، واصلت مؤشرات البورصات العربية في عام 2023 أدائها الإيجابي الذي شهدته في العام السابق عليه. حيث شهدت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي ارتفاعاً بنحو 509.9 مليار دولار، فيما تراجعت قيمة التداولات بنحو 13.4 في المائة. على صعيد الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية، ارتفعت قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب خلال فترة المقارنة، كما سجلت هذه التعاملات صافي تدفق موجب للعام السادس على التوالي خلال عام 2023 بنحو 3,629.2 مليون دولار أمريكي. ملحق (10/7-أ) وملحق (10/7-ج).

1.4. أداء الأسواق الثانوية ومؤشرات الأسعار

جاء أداء أسواق المال العربية إيجابياً بشكل عام خلال عام 2023، حيث ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال العربية بنحو 12.6 في المائة، أي ما يقارب 509.9 مليار دولار أمريكي لتصل إلى نحو 4,554.7 مليار دولار في نهاية عام 2023، مقارنة بنحو 4,044.8 مليار دولار في نهاية عام 2022. جاء هذا الارتفاع في القيمة السوقية لمجموع البورصات العربية عن عام 2023 بشكل رئيس نتيجة ارتفاع مؤشرات قطاعات البنوك، وخدمات المستهلك، والتقنية، والعقارات، والطاقة، وتحسن نشاط الاستثمار الأجنبي بشقيه الفردي، والمؤسسي، علاوة على مواصلة حركة إدراجات الشركات الجديدة، والطروحات في الأسواق المالية العربية، خاصة في أسواق الإمارات والسعودية. ملحق (10/7-أ)

بهذا الصدد، تم طرح 8 شركات في السوق المالية السعودية للاكتتاب العام خلال عام 2023، ليصل إجمالي عدد الشركات المدرجة بالسوق بنهاية العام إلى 231 شركة، وبلغت متحصلات الاكتتاب خلال العام 2023، نحو 11.9 مليار ريال (3.2 مليار دولار أمريكي) حيث تم طرح 476.1 مليون سهم لجميع شركات الاكتتابات الأولية. وفي نهاية عام 2023، بلغت القيمة السوقية للشركات التي تم طرحها وإدراجها بالسوق خلال العام نحو 63.1 مليار ريال سعودي (16.8 مليار دولار أمريكي) أي ما نسبته 0.56 في المائة من إجمالي القيمة السوقية للسوق.

وفي الإمارات، بلغت الاكتتابات العامة التي شهدتها الأسواق المالية الإماراتية (دبي وأبوظبي) 8 طروحات عامة خلال عام 2023، 2 منها في سوق دبي المالي، و6 في سوق أبوظبي للأوراق المالية، كان أبرزها الانتهاء من أكبر طرح عام أولي على الإطلاق

في سوق أبوظبي للأوراق المالية لشركة أدنوك للغاز بقيمة 9.1 مليارات درهم (2.5 مليار دولار أمريكي)، بينما تم إدراج شركة واحدة إدراجاً مباشراً في سوق أبوظبي وشركتين في سوق دبي المالي.

على صعيد أداء الأسواق المالية العربية فرادى، وفيما يخص القيمة السوقية، لا زالت السوق المالية السعودية وسوق أبو ظبي للأوراق المالية تستحوذ على الحصص السوقية الأكبر في المنطقة العربية، إذ شكلت القيمة السوقية لهما في نهاية عام 2023 حوالي 65.9 في المائة و 17.7 في المائة على التوالي (أي يشكلان معاً حوالي 83.6 في المائة من القيمة السوقية للأسواق المالية العربية)، هذا وقد تصدرت سوق دمشق البورصات العربية على مستوى التغير في القيمة السوقية بارتفاع بنحو 124.7 في المائة[1]، نتيجة ارتفاع مستويات السيولة وحجم التداولات، علاوة على تحسن سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية، تلتها بورصة الجزائر وبورصة بيروت بنحو 62.6 و40.9 في المائة على الترتيب. كما شهدت القيمة السوقية ارتفاعاً في بورصات كل من مصر ودبي والدار البيضاء والسعودية وأبوظبي، نتيجة زيادة نشاط الاكتتابات العامة التي شهدتها الأسواق العربية في عام 2023 بنحو 21.0 و18.1 و18.0 و14.9 و12.9 في المائة على التوالي الملحق (10/7 - أ).

ارتفعت كذلك القيمة السوقية لبورصات كل من فلسطين، وقطر، وتونس، ومسقط بنسب تراوحت بين 0.3 و4.0 في المائة. في المقابل، انخفضت القيمة السوقية لبورصات كل من البحرين والكويت وعمّان بنحو 32.0 و14 و5.9 في المائة على التوالي بنهاية عام 2023. كما تجدر الإشارة إلى أن بورصات كل من السعودية، وأبوظبي، ودبي قد سجلت أعلى مستوى تغير في القيمة السوقية بقيم بلغت 390.3 و92.4 و28.8 مليار دولار أمريكي على التوالي الملحق (10/7 - أ).

في ضوء ما تقدم، جاء أداء مؤشرات الأسعار الرسمية للبورصات العربية بنهاية عام 2023 متبايناً، غلب عليه الأداء الايجابي بشكل عام، حيث ارتفعت مؤشرات أسعار البورصات في غالبية الأسواق المالية العربية. في هذا الصدد، سجل مؤشر الأسعار في بورصات كل من دمشق، ومصر، وبيروت، ودبي أكبر الارتفاعات خلال العام المذكور بنحو 99.0 و70.5 و41.5 و21.7 في المائة على التوالي، كما شهدت مؤشرات أسعار بورصات كل من السعودية، والدار البيضاء، والجزائر، ارتفاعاتٍ بنحو 14.2 و12.8 و10.9 في المائة على التوالي، كذلك سجلت مؤشرات أسعار بورصات كل من تونس والبحرين وقطر ارتفاعاتٍ بنسب بلغت عن 7.9 و4.0 و1.4 في المائة على التوالي. من جانب آخر، تراجعت مؤشرات الأسعار في بورصات عمّان وأبوظبي والكويت ومسقط وفلسطين بنسبة 2.8 و6.2 و6.5 و7.1 و8.0 في المائة على الترتيب، الملحق (10/7 - ب)، والجدول (7-6).

في سياق متصل، عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة، تلك التطورات الإيجابية في مؤشرات الأسعار وسجل ارتفاعاً بنحو 0.3 في المائة بنهاية العام 2023، مقابل ارتفاعه بنسبة 1.6 في المائة عن العام السابق.

على مستوى مؤشرات أسعار الأسواق العالمية، ارتفع مؤشري "نيكاي 225" (NIKKEI225) الياباني، و"داكس" (DAX) الألماني و"كاك 40" الفرنسي (CAC 40) و"داو جونز" (DJI) الأمريكي بنحو 32.79 و19.07 و16.51 و13.45 في المائة على الترتيب. فيما شهد مؤشر "ستاندرد أند بورز" (S&P-500) تراجعاً بنحو 15.87 في المائة.

2.4. نشاط التداول ومؤشرات السيولة

ساهمت حالة الحذر التي اتسمت بها تعاملات المستثمرين في تأثر مستويات السيولة وحجم التداول في عدد من أسواق المال العربية في عام 2023، ذلك جرّاء تنامي توقعات تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، نتيجةً لعدم وضوح المدى الزمني للتخلي عن سياسات التشديد النقدي التي بدأ

[1] مع الأخذ في الإعتبار صغر حجم سوق دمشق للأوراق المالية مقارنةً مع البورصات العربية الأخرى، إذ تشكل أقل من 0.1 في المائة من إجمالي القيمة السوقية للأسواق المالية العربية مجتمعة (نهاية 2023).

انتهاجها على المستوى العالمي منذ شهر مارس 2022. حيث قام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمواصلة رفع أسعار الفائدة لأربع مرات خلال عام 2023 ومن ثم قام بتثبيتها أربعة مرات في العام ذاته، علماً أن أسعار الفائدة تعد الأعلى منذ عام 2001، وما تبعه من قرارات متصلة من عدد من البنوك المركزية العربية. علاوة على التأثر بحالة عدم اليقين حيال الأوضاع الجيوسياسية في العالم ومنطقة الشرق الأوسط والتوترات بالبحر الأحمر، والتي ساهمت في تراجع معدلات السيولة في الأسواق المالية العربية واالعالمية بصورة عامة.

اتصالاً بما سبق، شهدت الأسواق المالية العربية مجتمعةً خلال عام 2023 تراجعاً في السيولة، للعام الثاني على التوالي، ذلك كما تعكسه مؤشرات التداول، حيث انخفضت قيمة الأسهم المتداولة في عام 2023 بنحو 13.4 في المائة مقارنة مع العام السابق، وبلغت هذه القيمة نحو 659.9 مليار دولار، مسجلة بذلك تراجعاً بنحو 102.3 مليار دولار بالمقارنة مع القيمة المسجلة في عام 2022. يُعزى ذلك بشكل أساسي، إلى التراجع الملموس في مستويات السيولة في البورصة السعودية، التي انخفضت فيها قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا العام بنحو 100 مليار دولار، كما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة في بورصات كل من أبوظبي، والكويت، وقطر بنحو 35.6 و14 و9.6 مليار دولار على التوالي. كما سجلت بورصات عمّان، وتونس، وفلسطين، والجزائر تراجعاتٍ بلغت 630.5 و433.1 و141.8 و1.5 مليون دولار على التوالي. في المقابل، سجلت بورصات مصر، والدار البيضاء، ودبي، ارتفاعاتٍ بنحو 51.8 و3.3 و2.3 مليار دولار أمريكي على التوالي. كما شهدت مسقط، والبحرين، وبيروت، ودمشق ارتفاعات طفيفة في قيم التداول تقل عن 321 مليون دولار.

أما من حيث نشاط الأسواق بشكل فردي، فقد تصدرت البورصة المصرية قائمة الأسواق المالية العربية الأكثر نشاطاً بمعدل دوران للأسهم بلغ 229.5 في المائة، تلتها بورصات الكويت وقطر، ودبي، والسعودية، وأبوظبي، والدار البيضاء بمعدلات بلغت 26.5 و20.1 و14.3 و10.8 و10.4 في المائة على التوالي. كما سجلت بورصات عمّان، وتونس، وفلسطين، ومسقط نحو 8.6 و7.2 و6.8 و4.2 في المائة على الترتيب. كذلك سجلت بورصات بيروت، والبحرين، ودمشق نحو 2.9 و2.7 و2.2 في المائة على الترتيب. فيما كانت بورصة الجزائر الأقل نشاطاً هذا العام بمعدل دوران بلغ 0.7 في المائة، الملحق (10/7) - ج.

جدول (7- 6): أداء مؤشرات الأسعار المحلية للبورصات العربية مقارنة مع الأسواق العالمية والناشئة (2023)

البورصة	نسبة التغير السنوي 2023	اتجاه التغير السنوي 2023
سوق دمشق للأوراق المالية	98.95	↑
البورصة المصرية	70.53	↑
بورصة بيروت	41.46	↑
NIK 225	32.79	↑
(MSCI-E.EUROPE)	25.22	↑
(MSCI-L.AMERICA)	25.12	↑
سوق دبي المالي	21.69	↑
DAX	19.07	↑
CAC 40	16.51	↑
السوق المالية السعودية	14.21	↑
DJI	13.45	↑
بورصة الدار البيضاء	12.80	↑
بورصة الجزائر	10.91	↑
بورصة تونس	7.90	↑
(MSCI-ASIA)	5.57	↑
بورصة البحرين	4.02	↑
بورصة قطر	1.40	↑
صندوق النقد العربي	0.30	↑
بورصة عمّان	-2.81	↓
سوق أبوظبي للأوراق المالية	-6.20	↓
سوق الكويت - السوق العام	-6.51	↓
سوق مسقط للأوراق المالية	-7.07	↓
بورصة فلسطين	-7.98	↓
S&P 500	-15.87	↓

المصدر: صندوق النقد العربي، تقارير أداء أسواق المال العربية، والملحق (7-10).

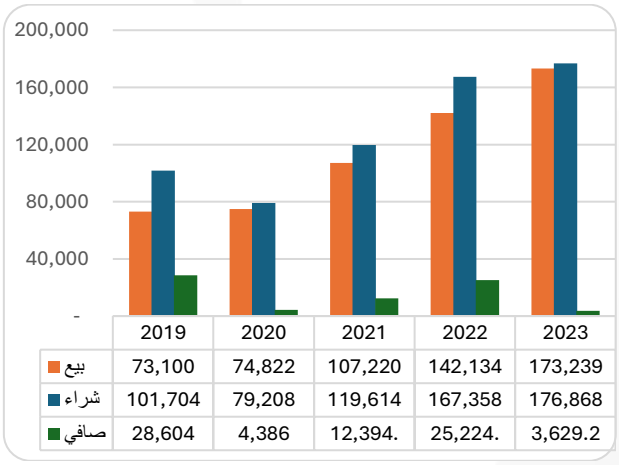
3.4. تطورات تعاملات المستثمرين الأجانب في أسواق المال العربية

بلغ إجمالي قيمة مبيعات الأجانب في البورصات العربية مجتمعة خلال عام 2023، حوالي 173.2 مليار دولار، أي ما نسبته 26.2 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصات العربية خلال نفس

العام. ويشكل ذلك زيادةً في قيمة مبيعات الأجانب بنحو 31.1 مليار دولار عن إجمالي مبيعاتهم في البورصات من الأسهم العربية خلال عام 2022، والبالغة نحو 142.1 مليار دولار. في المتوسط، قفزت نسبة تعاملات الأجانب في البورصات العربية لتبلغ نحو 26.3 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2023، مقابل ما نسبته 20.3 و13.7 في المائة عن عامي 2022 و2021 على الترتيب.

في نفس السياق، حقق صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية للعام 2023 صافي تدفق موجب (صافي شراء)، وذلك للعام السادس على التوالي. حيث سجلت صافي تعاملات الأجانب (المشتريات مطروحاً منها المبيعات)، صافي تدفق موجب بنحو 3.6 مليار دولار، وذلك لمجموع البورصات العربية عن عام 2023، بالمقارنة مع صافي تدفق موجب أيضاً بنحو 25.2 مليار دولار عن عام 2022، الشكل (7-5).

شكل (7- 5): تطور تعاملات الأجانب في أسواق المال العربية (مليون دولار)

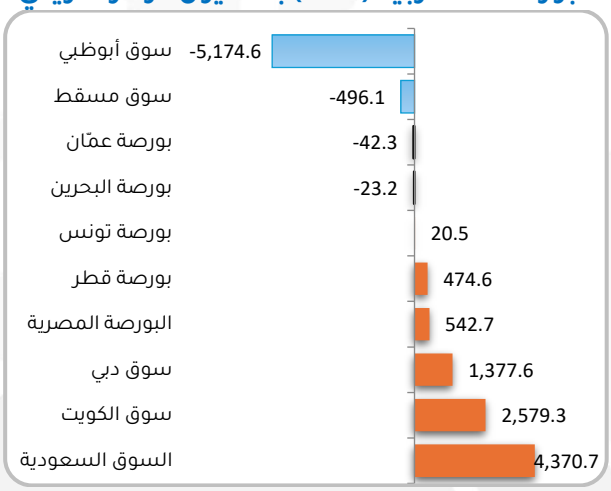


	2019	2020	2021	2022	2023
بيع	73,100	74,822	107,220	142,134	173,239
شراء	101,704	79,208	119,614	167,358	176,868
صافي	28,604	4,386	12,394.	25,224.	3,629.2

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق المال العربية، والملحق (10/7) - ج.

هذا، وقد سجل صافي الشراء لتعاملات الأجانب عن عام 2023 في بورصات السعودية، والكويت، ودبي نحو 4.4 و2.6 و1.4 مليار دولار أمريكي على الترتيب، كما سجلت بورصات كل من مصر، وقطر، وتونس نحو 542.7 و474.6 و20.5 مليون دولار على التوالي. في المقابل، سجلت سوق أبوظبي للأوراق المالية صافي تدفق سالب بنحو 5.2 مليار دولار. كما شهدت الأسواق المالية في كل من مسقط، وعمّان، والبحرين صافي تدفق سالب بنحو 496.1 و42.3 و23.2 مليون دولار على الترتيب، الملحق (10/7 - ج) والشكل (7-6).

شكل (7- 6): صافي تعاملات الأجانب في البورصات العربية (2023) بالمليون دولار أمريكي



المصدر: صندوق النقد العربي، تقارير أداء أسواق المال العربية، والملحق (10/7) - ج.

فيما يتعلق بحجم تعاملات الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية في نهاية عام 2023، فقد تصدرت بورصات كل من أبوظبي، ودبي، وقطر، والبحرين، ومسقط، والسعودية البورصات العربية، حيث تراوحت قيمة تعاملات الأجانب فيها (بما في ذلك مواطني الدول العربية الأخرى) بين 23.4 و61.4 وفي المائة على التوالي من إجمالي قيم التعاملات، يليها بورصات الكويت وعمّان ومصر وتونس بنسب لا تتجاوز 20 بالمئة.

4.4. التطورات التنظيمية والتشريعية في أسواق المال العربية

على صعيد التطورات التنظيمية والتشريعية والرقابية المتعلقة بأسواق المال العربية خلال عام 2023، استمرت الجهات ذات الصلة في الدول العربية في تعزيز مساعيها نحو تطوير البنية التشريعية والتنظيمية لأسواق المال العربية، ورفع مستويات السيولة من خلال مواكبة التطورات المتعلقة بأحدث المعايير والمبادئ الدولية، والعمل على تطوير وتحديث منظومة التشريعات التي من شأنها أن ترفع مستويات الإفصاح والشفافية وحماية المتعاملين.

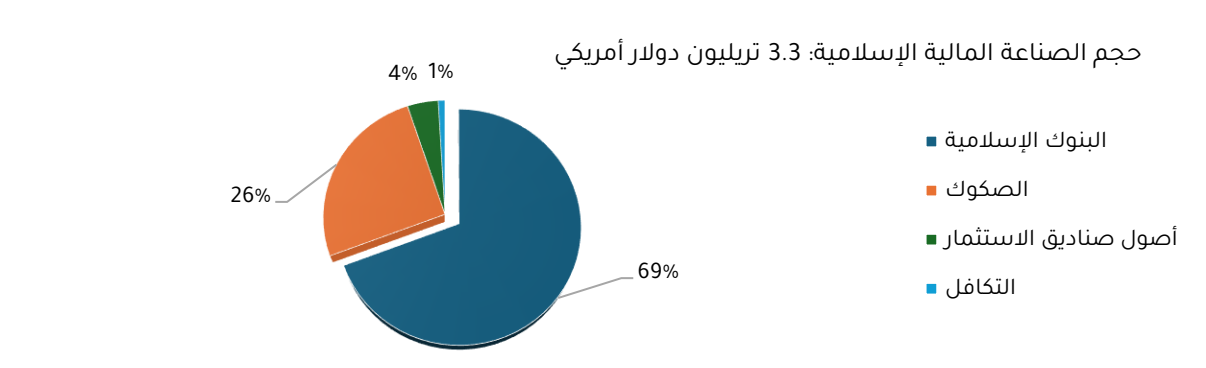
في هذا الإطار، واصلت البورصات العربية مساعيها نحو توسعة قاعدة الأسواق الرئيسة، وبورصات الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال عمليات الإدراج الجديدة التي تمت خلال عام 2023، مما أسهم في دعم البورصات العربية ورفع مستويات السيولة في عدد منها. في ذات الإطار، أعلن عدد من البورصات العربية عن تسجيل صناع جدد للأسواق (Market Makers) في خطوة تستهدف رفع مستوى السيولة الاستثمارية وزيادة قيم وأحجام التداول، لجذب شرائح جديدة من المستثمرين إلى الأسواق المالية العربية. كما سعى بعضها إلى تعزيز الاستفادة من التحول التقني في مجال أسواق المال من خلال تنظيم أنشطة إصدار وتداول الأصول المشفرة، والترخيص لبعض منصات التمويل الجماعي. كما واصلت البورصات العربية خلال عام 2023 جهودها نحو متابعة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وتنظيم سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق مؤشرات جديدة، وتطوير أسواق الصكوك والسندات، ورفع مستوى الوعي لدى المستثمرين، وإطلاق أسواق المشتقات المالية، وتنظيم عمليات البيع على المكشوف، وتنويع المنتجات مثل الصناديق الاستثمارية المتداولة.

كما عملت البورصات العربية على إطلاق مبادرات لتعزيز السيولة وجذب المستثمرين الأجانب، والاهتمام بقضايا أمن المعلومات التقنية (الأمن السيبراني)، ودعم جهود تعزيز التحول الرقمي، من خلال استخدام التقنيات المالية الحديثة. كما استمرت البورصات العربية في تدعيم الثقافة المالية من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل للطلاب وغير المختصين لتمكينهم من معرفة آليات وطرق عمل البورصات والتدريب على الاستثمار في محافظ الأوراق المالية.

إطار (7- 2): صكوك دعم القاعدة الرأسمالية للبنوك

واصل قطاع الصكوك نموه برغم الظروف الاقتصادية العالمية المتقلبة، وحتى خلال الجائحة التي عرفت تراجع معظم النشاطات الاقتصادية، فقد حقق معدل نمو سنوي بنحو 20 بالمائة، وواصل زخم النمو في الأسواق التقليدية (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجنوب شرق آسيا) وفي الأسواق الحديثة (تركيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء). لا تزال حصة أصول البنوك الإسلامية من إجمالي الصناعة المالية الإسلامية هي الأعلى، حيث تمثل ما يقرب من 70 بالمائة من حجم الصناعة، في حين تكتسب الصكوك زخما متزايدا للسنة السادسة توالياً، تجاوزت ربع حجم الصناعة (ما قيمته 776 مليار دولار أمريكي)، (شكل 7-7).

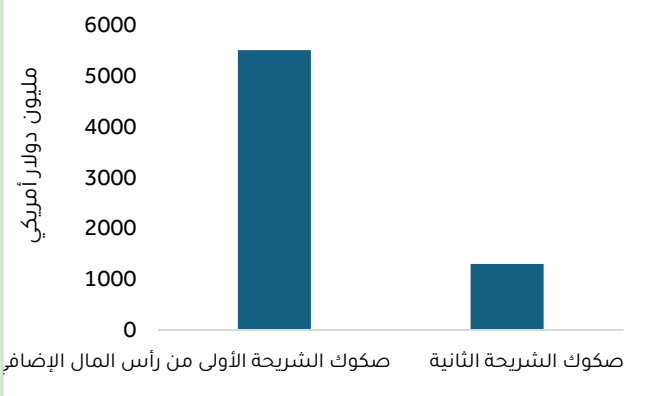
شكل (7- 7): مكونات الصناعة المالية الإسلامية وهيكلها (2023)



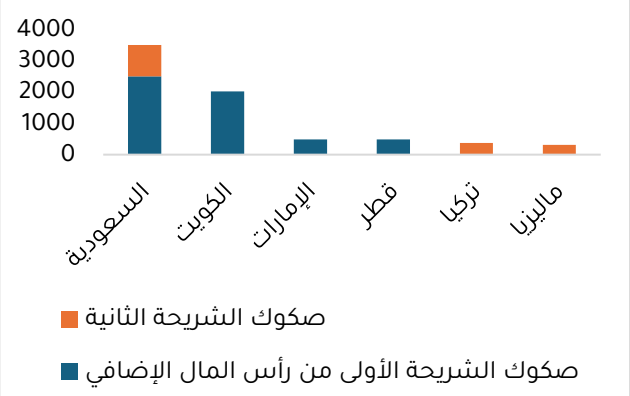
المصدر: استناد إلى بيانات (Islamic Financial Services Board 2022)

تاريخياً، يعزى الأداء القوي لصناعة الصكوك إلى الإصدارات السيادية القوية في أسواق التمويل الإسلامي الرئيسة لدعم نفقات الميزانية، غير أن عاملا مهما صار يمثل أحد أهم عناصر الدفع لقطاع الصكوك وهو إصدارات القطاع المالي، بشكل خاص إصدارات البنوك الإسلامية، والتي تركز على **صكوك دعم القاعدة الرأسمالية: الشريحة الأولى والشريحة الثانية)**، وأيضا لدخول عدد من الوافدين الجدد لسوق الصكوك (مثل تايوان)، وزيادة إصدارات الصكوك طويلة الأجل (ما بين 30 إلى 50 سنة)، والزيادة في إصدارات مستقرة قصيرة الأجل بهدف إدارة السيولة. على مستوى مصدري القطاع المالي، هناك حوالي 14 بالمائة من الإصدارات تندرج ضمن إصدارات البنوك لدعم رأس المال التنظيمي وفقًا لاتفاقية بازل III، حيث تم إصدار حوالي 91 بالمائة منها في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي (الشكلان (7-8) و(7-9).

شكل (7- 8): إصدارات صكوك دعم رأس المال (حسب النوع)



شكل (7- 9): إصدارات صكوك دعم رأس المال بحسب الدول



المصدر: استناد إلى بيانات (Islamic Financial Services Board 2022)

الفصل الثامن:
التجارة الخارجية للدول العربية

نظرة عامة

بلغت **التجارة السلعية الإجمالية العربية** خلال عام 2023 ما قيمته 2,194 مليار دولار مقارنة 2,411 مليار دولار عام 2022 محققة نسبة انخفاض بلغت نحو 9 في المائة عن العام السابق، حيث شهدت معدلات التبادل التجاري في الدول العربية انخفاضاً نسبياً، فالصادرات العربية الإجمالية انخفضت لتصل إلى قيمة 1,228مليار دولار عام 2023 مقارنة بحوالي 1,441.4 مليار دولار في عام 2022 محققة نسبة انخفاض بلغت حوالي 14.8 في المائة. كما شهدت أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية انخفاضاً في عام 2023 لتبلغ ما قيمته 966 مليار دولار مقارنة مع نحو 969.7 مليار دولار عام 2022 بنسبة انخفاض 0.4 في المائة.

وبالنسبة **لاتجاهات التجارة العربية** خلال عام 2023 فقد أظهرت البيانات تغيرات محدودة إلى حد ما في حصص الشركاء التجاريين، فقد سجلت الصادرات البينية العربية 9.9 في المائة بارتفاع عن العام السابق الذي قد حقق 8.9 في المائة في عام 2022، كما تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي من الصادرات العربية من نحو 10.2 في المائة في عام 2022 إلى 10 في المائة في عام 2023، بينما انخفضت حصة الولايات المتحدة الأمريكية عن العام السابق لتسجل 3.4 بالمائة مقارنة بنحو 4 في المائة عن العام السابق من إجمالي الصادرات العربية. كذلك انخفضت الصادرات لدول آسيا لتحقق نسبة 43.9 بالمائة مقارنة بنسبة 45.4 في المائة في العام السابق محتفظة بالنسبة الأكبر بين الشركاء التجاريين.

وفيما يتعلق **بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين** خلال عام 2023، شهدت حصص جميع الشركاء التجريين تغيرات ملحوظة، فقد حيث سجلت الواردات العربية البينية نسبة 12.1 بالمائة بانخفاض عن عام 2022 الذي سجل 13.5 في المائة، كما انخفضت نسبة الولايات المتحدة لتبلغ نحو 8 في المائة بعد أن كانت 9.7 في المائة عام 2022، وانخفضت نسبة الواردات من دول آسيا بشكل محدود لتبلغ 31.8 في المائة مقارنة بنحو 32.3 في المائة العام السابق، كذلك تراجعت نسبة الواردات السلعية من الاتحاد الأوروبي لتسجل نسبة 19.6 في المائة مقابل 20 في المائة.

وبالنسبة **للهيكل السلعي للتجارة السلعية العربية** مازالت تستأثر فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية على الرغم من انخفاضها لتسجل ما نسبته 62.9 في المائة عام 2023 مقارنة بنسبة 66.4 في عام 2022. فقد سجلت المصنوعات ارتفاعاً لتسجل ما نسبته 27 في المائة مقارنة بنسبة 25.3 في المائة عام 2022، بينما انخفضت حصة السلع الزراعية لتبلغ 7.7 في المائة مقارنة بنسبة 7.9 في المائة من إجمالي الصادرات العام السابق، بينما سجلت السلع غير المصنفة ارتفاعاً لتسجل نسبة 2.5 في المائة في عام 2023 مقارنة بنسبة 0.4 في المائة عن العام السابق. وفيما يتعلق بالواردات فتشير البيانات أن المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية بنسبه 62 في المائة عام 2023 مقارنة بنسبة 56.4 العام السابق، في حين سجلت السلع الزراعية انخفاضاً ملحوظ لتسجل نسبة 20 في المائة مقارنة بنسبة 25.4 في المائة من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2022. كما انخفضت فئة الوقود والمعادن حيث سجلت نسبة 14.5 في المائة عام 2023 مقارنة بنسبة 15.6 في المائة عام 2022، بينما ارتفعت حصة السلع غير المصنفة من إجمالي الصادرات العربية السلعية حيث سجلت ما نسبته 3.5 في المائة عام 2023 مقارنة بنسبة 2.7 في المائة في عام 2022.

وفيما يتعلق **بالتجارة العربية البينية**، فقد تأثرت بالتطورات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية، وكذلك التطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، لذا فقد حقق متوسط التجارة السلعية البينية في الدول العربية تراجعاً خلال عام 2023 بنسبة 7.9 بالمائة، حيث بلغت نحو 119.2 مليار دولار مقابل نحو 129.4 في عام 2022. حيث تراجعت الصادرات البينية بنحو 5.1 بالمائة وشهدت الواردات البينية للدول العربية انخفاضاً خلال عام 2023 بنسبة بلغت 10.6 بالمائة، ليصل كل منهما الى 121.2 مليار دولار و117.3 مليار دولار على الترتيب.

على الجانب الآخر، شهدت **المدفوعات الخـدميـة** للـدول العـربيـة كمجموعة خلال عام 2023 تراجعاً بنحو 0.3 في المائة لتسجل نحو 349.8 مليار دولار، مقابل حوالي 348.8 مليار دولار محققة في عام 2022، بينما ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال ذات العام بنسبة بلغت 4.5 في المائة لتسجل نحو 281.4 مليار دولار، مقابل حوالي 269.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2022.

فرغم الجهود التي بذلت من أجل تحقيق التعافي الاقتصادي والعودة الى ما قبل جائحة كورونا، إلا أن السياسات المالية المتشددة التي اتبعتها معظم دول العالم من أجل مواجهة التضخم، والتوترات الجيوسياسية أثرت بشكل كبير على حركة التجارة الدولية، حيث شهدت تجارة الدول النامية انخفاضا بنحو 4 في المائة، بينما واجهت البلدان المتقدمة انخفاضا أكبر بنحو 6 في المائة، والذي جاء كنتيجة مباشرة لانخفاض معظم الصناعات في القيمة التجارية، مع استثناءات مثل الأدوية ومعدات النقل والسيارات. بالإضافة إلى تعطيل تدفقات التجارة الدولية نتيجة أزمات العبور في الممرات الدولية (أزمة البحر الأحمر)، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الموردين الأقرب جغرافيًا، الأمر الذي انعكس على محاولات جادة للتكيف مع سلاسل توريد إقليمية لضمان استمرار تدفق البضائع عبر الحدود.

1. التجارة الخارجية السلعية الإجمالية

1.1. أداء التجارة الخارجية السلعية

استمر الاقتصاد العالمي مع بداية عام 2023 في محاولات التعافي من تتابع الصدمات المتلاحقة، والتي انعكست على أدائه وعلى نسب النمو، وأدت إلى مزيد من الاضطرابات في كافة القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من انحسار موجات التضخم استجابة لرفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة الذي صاحبه انخفاض في أسعار السلع الأولية وأسعار الطاقة، فقد شهدت معدلات التبادل التجاري العالمي تباطؤاً مدفوعاً بانخفاض الطلب العالمي، والذي جاء كنتيجة لارتباك سلاسل الإمداد العالمية التي خلقت مخاطر جديدة وتكاليف إضافية لحركة التجارة، حيث تسببت أزمة الملاحة في البحر الأحمر في تراجع أداء قطاع التجارة السلعية على وجه الخصوص، وذلك نظرًا لكونه طريق بحري محوري للتجارة الدولية، مما أدى إلى زيادة في تكاليف التجارة والتشتت الجغرافي والميل نحو التجارة مع البلدان المتجاورة من الناحية الجغرافية. لذا، شهدت التجارة العالمية نمواً يعد الأبطأ منذ خمسين عام حيث حقق 1.07 في المائة، بمستوى بلغ حوالي 33 تريليون دولار مقارنة بحوالي 32 تريليون دولار أمريكي لعام 2022 مقابل 22 تريليون دولار في عام 2021، حيث شهدت تجارة السلع ارتفاعاً بنحو 1 تريليون دولار أمريكي في عام 2023 بنسبة 0.3 في المائة، كما زادت التجارة في الخدمات بنحو 500 مليار دولار وبنسبة 7 في المائة خلال نفس الفترة كونها الأكثر مرونة.

أدى استمرار حالة الارتباك وعدم اليقين إلى تباطؤ حركة التجارة العالمية، حيث شهدت معظم المناطق نمواً تجارياً سلبياً، وكانت الدول العربية الأكثر تأثراً، حيث أثرت الحرب على غزة في حركة التجارة العربية بشكل كبير، خاصة في ظل المخاطر الأمنية في البحر الأحمر وتأثيرها على تكاليف التجارة والشحن، حيث يمر نحو من 12 إلى 15 في المائة من التجارة العالمية عبر قناة السويس. وقد تباين ذلك التأثير على الدول العربية، حيث شهدت اقتصادات الدول النفطية نمواً محدوداً نتيجة استقرار أسعار النفط عالمياً. كما أن النشاط غير النفطي أصبح مساهم رئيس في النمو مع استمرار البلدان في اتباع خطط تنويع النمو، بينما ظلت اقتصادات الدول المستوردة للنفط تعاني ضغوطا مالية متزايدة، مع تآكل مدفوعات الفائدة المرتفعة والديون لتوفير النفط والغذاء على حد سواء.

نتيجة للاتجاه السلبي للتجارة الدولية في عام 2023، الذي جاء نتيجة لضعف الطلب العالمي، إلا أنه من المرجح أن تنحسر هذه الاتجاهات في عام 2024. حيث توقع الخبراء انتعاش في حركة التجارة بفعل حزم التحفيز الاقتصادي، وتراجع الضغوط التضخمية وهو ما سيسمح للدخل الحقيقي بالنمو مرة أخرى، لاسيما في الاقتصادات المتقدمة، ما يوفر دفعة لاستهلاك السلع المصنعة التي من المفترض أن تخفف من حدة التراجع في حركة التجارة العالمية، خاصة في ظل تطوير قطاعات جديدة، لا سيما في مجال تصنيع الطاقات المتجددة والبطاريات والسيارات الكهربائية، ونمو التكنولوجيا الفائقة في العديد من الصناعات. لذا، توقع صندوق النقد الدولي أن يشهد حجم تجارة السلع العالمية نموًا بنسبة 2.6 في المائة في عام 2024 ونموًا بنسبة 3.3 في المائة في عام 2025.

أما عن التجارة الخارجية للدول العربية فقد شهدت تراجعاً في ظل تراجع أسعار النفط، وكذلك تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي في ظل تشديد السياسة المالية بمعظم دول العالم. وفي ضوء ذلك انخفضت الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2023 لتبلغ نحو 1,228 مليار دولار مقارنة بنحو 1441.4 مليار دولار في عام 2022 بنسبة تراجع بلغت 14.8 في المائة. وقد أدى هذا الانخفاض إلى تراجع وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو 5.2 في المائة في عام 2023 مقابل 5.8 في المائة خلال عام 2022. كما شهدت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية انخفاضاً بنحو 0.4 في المائة لتبلغ 966 مليار دولار في عام 2023 مقارنة بنحو 969.7 مليار دولار خلال عام 2022، وبارتفاع ضئيل في وزن الواردات الإجمالية العربية من إجمالي الواردات العالمية لتبلغ 4 في المائة مقارنة بنسبة 3.8 في المائة عن عام 2022، الجدول (8-1).

جدول (8- 1): التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2019-2023)

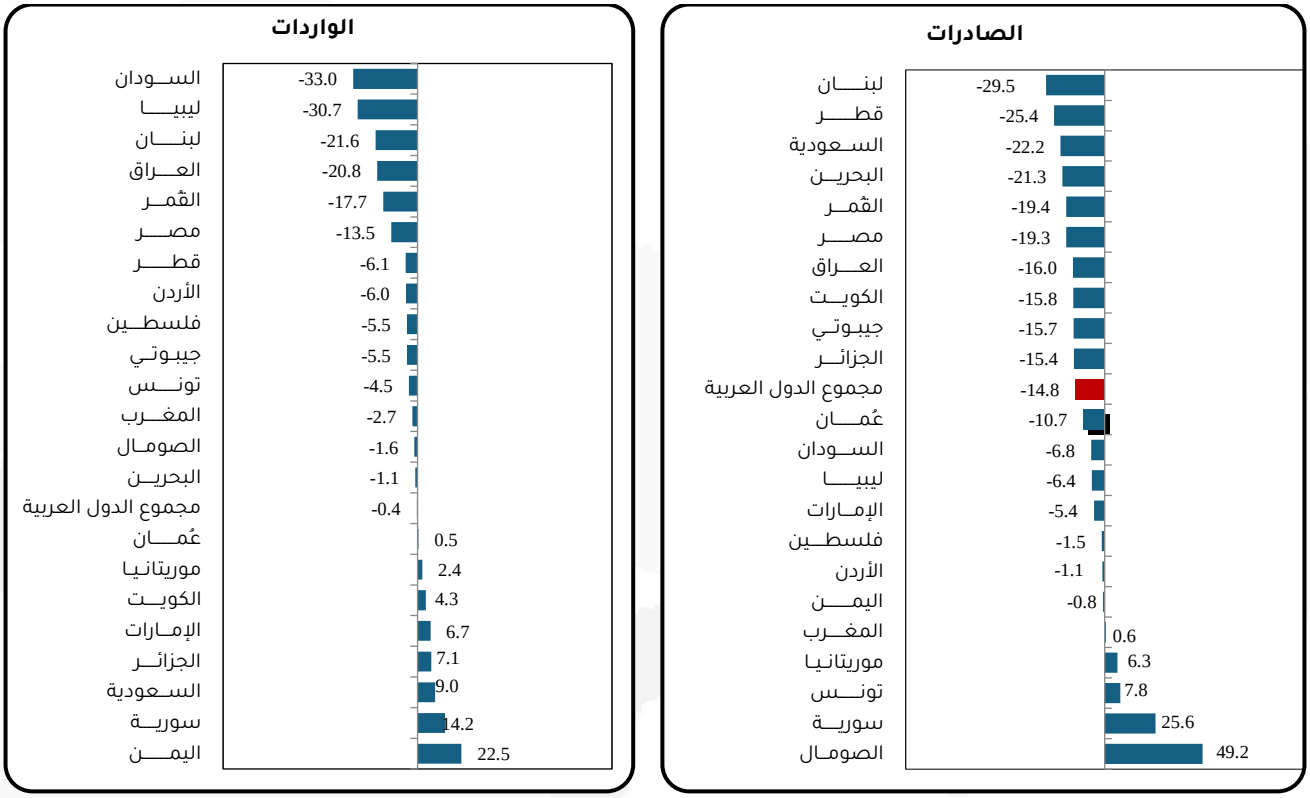
البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2023 -2019)
	2019	2020	2021	2022	2023	2019	2020	2021	2022	*2023	
الصادرات العربية	1,017.2	759.8	1,088.1	1,441.4	1,228.0	-6.5	-25.3	43.2	32.5	-14.8	4.8
الواردات العربية	859.3	756.6	840.7	969.7	966.0	4.2	-12.0	11.1	15.4	-0.4	3.0
الصادرات العالمية	19,018.3	17,653.0	22,319.1	24,917.6	23,783.6	-2.3	-7.2	26.4	11.6	-4.6	5.7
الواردات العالمية	19,343.0	17,879.8	22,594.2	25,700.0	24,234.7	-2.3	-7.6	26.4	13.7	-5.7	5.8
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.3	4.3	4.9	5.8	5.2						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.4	4.2	3.7	3.8	4.0						

المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، وبالنسبة للتجارة العالمية UNCTAD.

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى لعام 2023، فقد شهدت **الصادرات السلعية** لكل الدول العربية انخفاضاً باستثناء كل من المغرب وموريتانيا تونس وسورية والصومال، حيث سجلت الصومال أكبر ارتفاع في حجم الصادرات بين الدول العربية لعام 2023 لتسجل نحو 642 مليون دولار بنسبة تغير 49.2 في المائة. وقد جاءت سوريا كثاني أكبر نسبة ارتفاع في حجم الصادرات بين الدول العربية لعام 2023 لتسجل نحو 1.6 مليار دولار بنسبة ارتفاع بلغت 25.6 في المائة وذلك في ظل التحسن النسبي في الأوضاع الداخلية بسوريا، وجاءت هذه الزيادة بشكل رئيسي من مادة الفوسفات والألبسة وتوابعها والأحذية والأدوية والمنتجات العطرية (مادة الكمون مثلاً) وبعض المنتجات الزراعية (كمادة اللوز)، وكذلك صادرات الخضار واليانسون والأحجار والرمال والحصويات ومشتقاتها والأحجار ومصنوعاتها، كما ارتفعت صادرات تونس بنسبة 7.8 في المائة وموريتانيا بنسبة 6.3 في المائة، في حين ارتفعت صادرات المغرب بنحو 0.6 في المائة. بينما سجلت باقي الدول العربية انخفاضاً في صادراتها حيث سجلت لبنان النسبة الأكبر انخفاضاً بنحو 29.5 في المائة، وتليها قطر بنسبة 25.4 في المائة، والسعودية بنحو 22.2 في المائة، والبحرين بنحو 21.3، والقمر بنحو 19.4، ومصر بنحو 19.3، بينما تراجعت في الأردن والإمارات والجزائر وجيبوتي والسودان والعراق وعمان وفلسطين والكويت وليبيا بنسب تراوحت بين 1.1 في المائة و16 في المائة. حيث من الواضح أن تراجع الصادرات النفطية كانت السبب الرئيسي في تراجع إجمالي الصادرات الخارجية لتلك الدول باستثناء لبنان، والتي زاد الحرب الإسرائيلية على غزة من معاناته، بينما سجلت اليمن أقل انخفاضا في حجم صادراتها بنحو 0.8 في المائة عام 2023.

أما فيما يتعلق بأداء **الواردات السلعية للدول العربية** لعام 2023، فقد شهدت الواردات في الدول العربية انخفاضاً بنحو 0.4 في المائة مقارنة بالعام السابق. وقد حققت أربعة عشر دولة عربية تراجعاً في حجم واردتها، وكانت السودان في مقدمة الدول التي تراجعت قيمة واردتها وذلك بنحو 33 في المائة، تليها ليبيا بنسبة تراجع بلغت نحو 30.7 في المائة، ولبنان بنسبة تراجع بلغت 21.6 في المائة والذي يعد الواردات النفطية الشق الأكبر منها. فيما ارتفعت واردات ثمانية دول عربية عام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث جاءت اليمن في المرتبة الأولى بنسبة ارتفاع بلغت 22.5 في المائة تلتها سوريا بنسبة ارتفاع بلغت 14.2 في المائة وفي السعودية بنسبة 9 في المائة، والجزائر بنسبة 7.1 في المائة، الملحق (1/8) والشكل (8-1).

شكل (8- 1): نسبة التغير في قيمة التجارة الإجمالية للدول العربية عام (2022-2023)



المصدر: الملحق (1/8).

2.1. اتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية

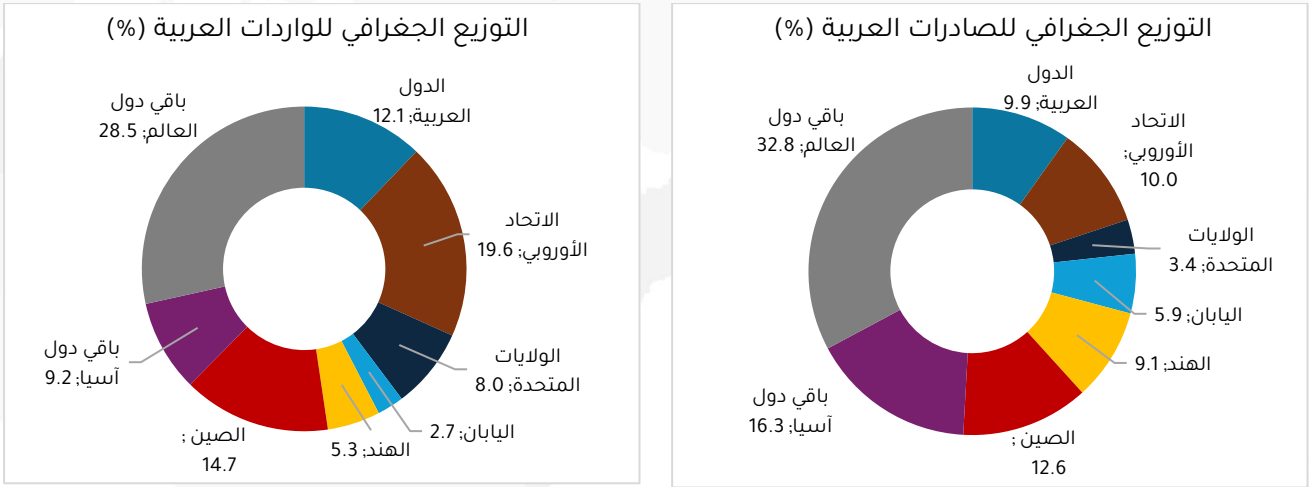
ألقت الأزمات الجيوسياسية بظلالها على حركة التجارة العربية، فمازالت حالة عدم الاستقرار تسيطر على مناخ التجارة العالمي، والتي صاحبها تغير محدود في الهيكل الجغرافي للشركاء التجاريين، حيث مازالت مجموعة دول آسيا تستحوذ على النصيب الأكبر من **الصادرات العربية** في عام 2023 بنسبة 43.9 على الرغم من انخفاضها عن العام السابق الذي سجل بنسبة 45.4 في المائة، منها 5.9 في المائة لليابان، 9.1 في المائة للهند، والصين بنسبة 12.6 في المائة وباقي دول آسيا 16.3 في المائة. حيث مازالت آسيا هي المستوعب الأول لصادرات الدول العربية من النفط وهذا أمر طبيعي لكون الصين والهند في طليعة الدول المستوردة للنفط في العالم بصفة عامة ومن الدول العربية بصفة خاصة. في حين ارتفعت الصادرات العربية البينية لتسجل نحو 9.9 في المائة مقارنة بنحو 8.9 في المائة عام 2022. كما تراجع نصيب الاتحاد الأوروبي من الصادرات العربية من نحو 10.2 في المائة في عام 2022 إلى 10 في المائة في عام 2023، نتيجة تراجع الصادرات العربية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 16.3 في المائة بين عامي 2022 و2023. كذلك انخفضت حصة الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات العربية لتسجل نحو 3.4 في المائة مقارنة بنسبة 4 في المائة عام 2022. بينما اتجه إلى باقي دول العالم ما نسبته 32.8 في المائة من الصادرات العربية في عام 2023 مقارنة بنسبة 31.5 في العام السابق.

وفيما يتعلق **بالواردات السلعية العربية** من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2023، حيث شهد الهيكل الجغرافي للواردات العربية تغيرات ملحوظة، فقد استحوذ الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 19.6 في المائة بتراجع محدود عن العام السابق الذي سجل 20 في المائة. كما انخفضت

حصة الدول العربية لتبلغ 12.1 في المائة مقارنة بنسبة 13.5 في العام السابق. واستمرت آسيا تشكل أعلي مصدِّر للدول العربية واستأثرت بالحصة الأكبر بنسبة بلغت 31.8 في المائة مقارنة بنحو 32.3 العام السابق، حيث استأثرت الصين بحوالي 14.7 في المائة وباقي دول آسيا متضمنة اليابان والهند بنحو 17.1 في المائة من إجمالي الواردات العربية. أما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد انخفضت لتبلغ 8 في المائة، مقارنة بنحو 9.7 في المائة العام السابق، بينما سجلت ارتفاعاً لتصل إلى نسبة 2.5 مقارنة بنسبة 0.4 في مائة لعام 2022.

وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات إلى أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية مع ارتفاع ملحوظ في حصتها، لتبلغ 62.2 في عام 2023 مقارنة بنسبة 56.4 في المائة عام 2022. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول لتسجل 27.7 بالمائة لعام 2023 حيث ارتفعت

شكل (8- 2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين عام 2023



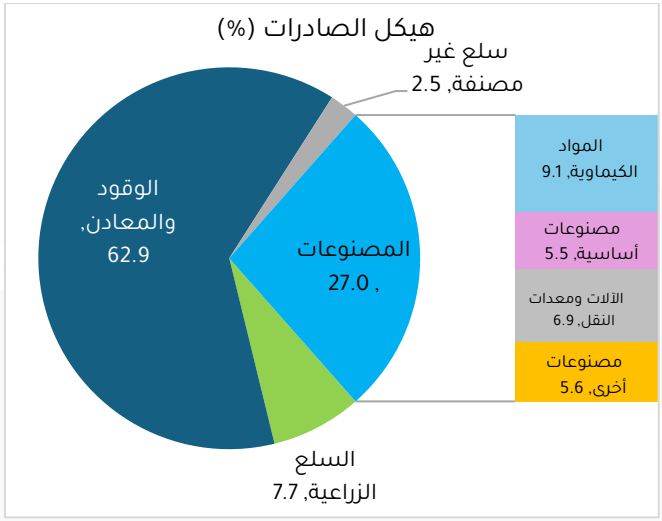
المصدر: الملحق (2/8).

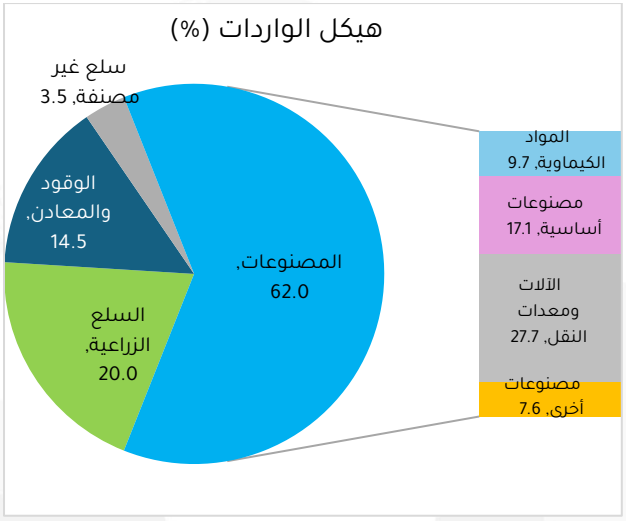
حصة الواردات السلعية العربية من باقي دول العالم ارتفاعاً تبلغ نسبته 28.5 في المائة مقارنة بنسبة 24.4 في المائة في عام 2022، الملحق (2/8) والشكل (8-2).

3.1. الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

مازالت فئة الوقود والمعادن تستأثر بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، كما هو الحال في السنوات الماضية على الرغم من انخفاضها في عام 2023 لتسجل نحو 62.9 في المائة من الصادرات السلعية العربية مقارنة بنسبة 66.4 في المائة عام 2022، فيما بلغت حصة الصادرات من المصنوعات نسبة 27 في المائة، فيما انخفضت حصة السلع الزراعية لتسجل نحو 7.7 في عام 2023 مقارنة 7.9 في عام 2022، بينما شهدت السلع غير المصنفة مقارنة بنسبة 22.2 في العام السابق، تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية واستأثرت بحصة بلغت 17.1 في المائة من الواردات الإجمالية عام 2023 بارتفاع عما كانت عليه بنحو 15.6 في المائة في العام السابق. كما ارتفعت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى لتصل إلى 7.6 في المائة عام 2023 مقارنة بنحو 6.4 في المائة عام 2022، في حين سجلت المواد الكيماوية انخفاضاً ملحوظ حيث حققت نسبة 9.7 في المائة عام 2023 مقارنة بحوالي 12.2 في عام 2022. كما شهد حصة الوقود والمعادن انخفاضاً حيث سجلت نسبة بنحو 14.5 في المائة عام 2023 مقارنة بنسبة 15.6 في المائة عام 2022. كما انخفضت حصة السلع الزراعية لتسجل 20 في المائة في عام 2023 مقارنة بنحو 25.4 في المائة في عام 2023، الملحق (3/8) والشكل (3-8).

شكل (8-3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية 2023





المصدر: الملحق (3/8).

2. تنافسية الصادرات السلعية العربية

تعتبر التجارة الخارجية هي قاطرة التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، وتزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول العربية في ظل الانفتاح الاقتصادي الكبير لها على العالم الخارجي، ومن ثم زيادة نصيب التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. ومن جانب آخر تعد التجارة الخارجية مرآة لواقع الاقتصاد في أي دولة إذ أنها تعكس متغيرات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار من خلال تطور الصادرات والواردات. والمتابع لتطور نمو التجارة الخارجية للدول العربية خلال العقد الحالي، يجد أنها حققت معدل نمو أعلى مما حققه الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة، لذا فان الاهتمام بتنمية الصادرات للدول العربية، خاصة غير النفطية منها، أصبح من الأمور التي تتفق عليه كل الأدبيات الاقتصادية. وتزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي. وتعد أحد أهم المحاور لتنمية الصادرات هو الارتقاء بتنافسيتها، ومن هنا فسوف يتم تتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالصادرات العربية[1].

مازالت صادرات الدول العربية لم تصل إلى المستوى المأمول في نتائج مؤشرات التنافسية، حيث تعاني معظم قطاعات التصدير في الدول العربية من اختلالات هيكلية وهو ما يؤدي إلي انخفاض تنافسيتها وازدياد ظاهرة تركز الصادرات في الهيكل السلعي والجغرافي وعدم تنوعها. فمازالت الصادرات النفطية والسلع الأولية تستحوذ على النسبة الأكبر من الصادرات العربية، بالرغم من محاولات تنويع الصادرات العربية غير النفطية نحو الأسواق الدولية، إلا أنها مازالت تعاني من بعض العقبات مثل محدودية التكنولوجيا والمنافسة الشديدة في الأسواق الدولية سواء

[1] **مؤشر التنوع Diversification Index**: والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسة لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى والعكس صحيح، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركز Concentration Index: ويعرف بمؤشر هيرفندال -هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين صفر و1 وتشير القيم الأقل للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

كانت سعرية أو نوعية لتلك الصناعات، وعوامل أخرى عديدة تحد من محاولات دعم الصناعات المحلية ومنها تفاقم مديونيات الدول العربية، واستمرار المشاكل الجيوسياسية، ومخاطر الاستثمار، والأزمات الاقتصادية العالمية المتوالية. لذا تأتي محاولات التنويع بنتائج محدودة الأثر على التجارة العربية.

شهد أداء الدول العربية تراجعاً بين عامي 2018 و2022 فيما يتعلق بمؤشر التنوع للصادرات حيث انخفضت متوسط قيمة المؤشر للدول العربية من 0.720 إلى 0.712 نتيجة تراجعه في نحو 13 دولة بينما ارتفع في 8 دول أخرى. وكانت قيمة المؤشر في 7 دول عربية أقل من متوسط دول العالم (0.687) لعام 2023.

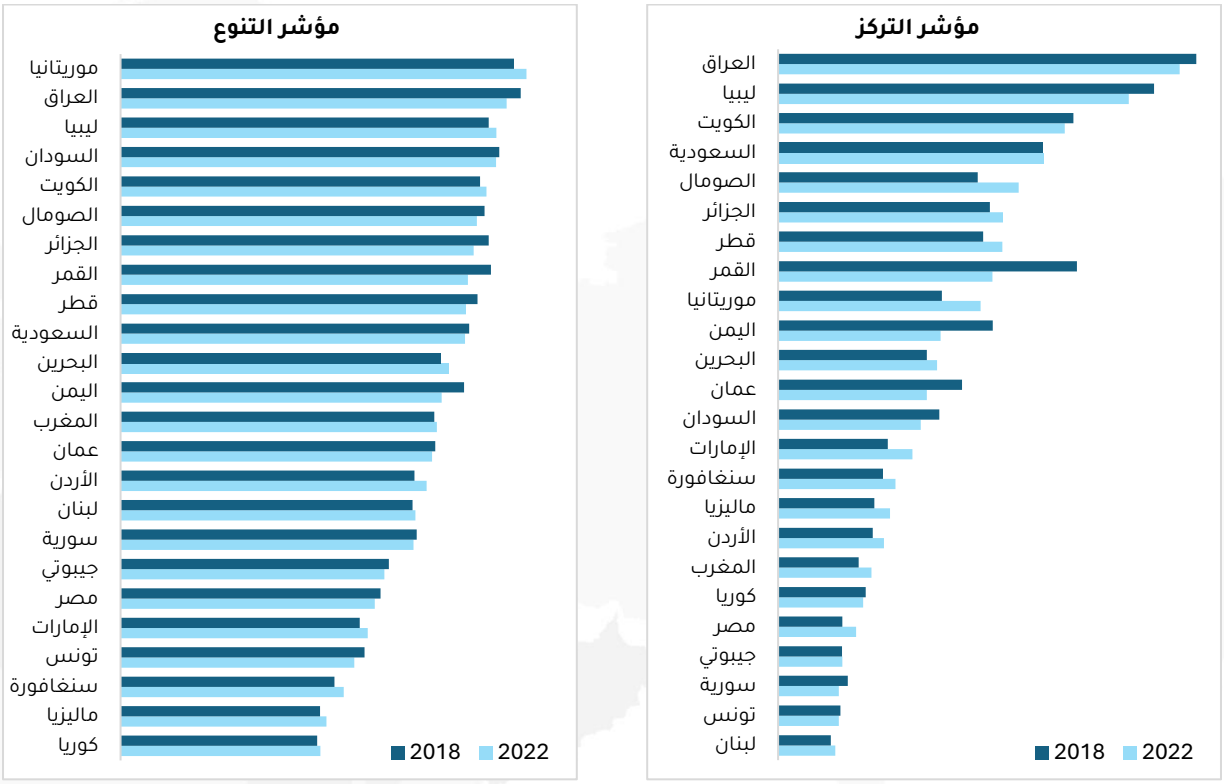
كما شهد أداء الدول العربية في مؤشر التركز تراجعاً أيضاً خلال ذات الفترة، حيث انخفض متوسط قيم المؤشر من 0.402 إلى 0.395 بين عامي 2018 و2022، حيث تراجع في 9 دول عربية بينما ارتفع في باقي الدول. وبلغ عدد الدول العربية التي يقل قيمة المؤشر لها عن متوسط دول العالم في عام 2023 (0.359) 9 دول، جدول (8-2).

جدول (8- 2): تنافسية الصادرات العربية مؤشر التركز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى

الدول	2018			2022		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الأردن	207	0.214	0.644	214	0.239	0.671
الإمارات	258	0.248	0.524	257	0.303	0.542
البحرين	216	0.336	0.703	220	0.359	0.719
تونس	218	0.141	0.535	218	0.137	0.512
الجزائر	122	0.478	0.807	121	0.508	0.774
جيبوتي	190	0.144	0.588	188	0.145	0.578
السعودية	245	0.597	0.764	252	0.600	0.755
السودان	97	0.364	0.830	90	0.322	0.823
سورية	207	0.157	0.649	217	0.137	0.642
الصومال	35	0.451	0.798	31	0.543	0.781
العراق	151	0.944	0.877	194	0.907	0.846
عمان	232	0.415	0.690	229	0.336	0.683
قطر	199	0.463	0.782	210	0.506	0.757
القمر	9	0.675	0.812	22	0.484	0.761
الكويت	226	0.667	0.788	216	0.647	0.802
لبنان	225	0.119	0.640	223	0.129	0.646
ليبيا	83	0.849	0.807	86	0.792	0.824
مصر	238	0.145	0.570	232	0.176	0.557
المغرب	236	0.182	0.688	235	0.211	0.693
موريتانيا	86	0.370	0.862	85	0.457	0.890
اليمن	113	0.485	0.753	129	0.367	0.704
ماليزيا	253	0.217	0.437	253	0.253	0.451
سنغافورة	252	0.237	0.469	252	0.265	0.489
كوريا	249	0.198	0.431	245	0.192	0.438

المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

شكل (8- 4): مؤشرا التركز والتنوع للدول العربية مقارنة ببعض الدول خلال عامي 2018 و2022



المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف SITC 3.0 (تصنيف 3 أرقام).

أما عن أداء الدول العربية منفردة، فيلاحظ تباين أداء الدول العربية في **مؤشر التركز**، فقد سجلت العراق أعلى درجة من التركز حيث بلغت قيمة المؤشر 0.907 في عام 2022 ولكن بتراجع عن عام 2018 الذي سجلت فيه 0.944، وتليها ليبيا بقيمة تركز 0.792 بتحسن عن عام 2018 الذي سجلت فيه قيمة بنحو 0.849، وتليها الكويت التي سجلت 0.647، ثم السعودية التي سجلت 0.600. تليها الصومال بقيمة 0.543، تليها الجزائر بنحو 0.508، ثم قطر بنحو 0.506. فيما حققت سوريا وتونس ولبنان أفضل أداء في مؤشر التركز وذلك بقيم بلغت 0.137، و0.137 و0.129 على الترتيب. وقد سجلت 9 دول تحسناً في مؤشر التركز في عام 2022 مقارنة بعام 2018.

وفيما يتعلق بقيمة **مؤشر التنوع** في الدول العربية، مازالت أداء الدول العربية متواضع في هذا المؤشر نتيجة لكون البترول والمواد الأولية تسيطر على صادرات الدول العربية، وكانت تونس الأفضل في هذا المؤشر حيث حققت قيمة بنحو 0.512 تليها الإمارات بقيمة 0.542 ومصر بقيمة 0.557. ويلاحظ أن تلك الدول سعت لتنويع صادراتها لذا شهد هذا المؤشر تطور خلال الأعوام السابقة. وقد سجلت موريتانيا الأقل تنوعاً في هذا المؤشر بقيمة 0.890 وتليها العراق بقيمة 0.846، وهو ما يعكس تفاوت الدول العربية في جهودها لتنويع صادراتها. وقد شهدت 13 دولة عربية تحسناً في درجة تنوع صادراتها بين عامي 2018 و2022، الجدول (8-2) والشكل (8-4).

3. التجارة البينية السلعية العربية

تراجع متوسط قيمة التجارة السلعية البينية في الدول العربية خلال عام 2023 بنسبة 7.9 بالمائة، لتسجل نحو 119.2 مليار دولار في عام 2023، مقارنة مع نحو 129.4 مليار دولار في عام 2022. حيث سجلت كل من الصادرات البينية والواردات البينية للدول العربية انخفاضاً خلال عام 2023 بنسب بلغت 5.1 بالمائة و10.6 بالمائة، ليصل كل منهما الى 121.2 مليار دولار و117.3 مليار دولار على الترتيب، الملحق (4/8) والجدول (8-3). ويأتي تراجع التجارة البينية

جدول (8- 3): أداء التجارة العربية البينية (2019 - 2023)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2023-2019)
	2019	2020	2021	2022	2023	2019	2020	2021	2022	2023	
متوسط التجارة البينية العربية[1]	113.0	96.9	114.0	129.4	119.2	0.4	-14.3	17.7	13.6	-7.9	1.4
الصادرات البينية العربية	112.9	99.4	115.9	127.7	121.2	0.7	-12.0	16.6	10.2	-5.1	1.8
الواردات البينية العربية	113.1	94.4	112.1	131.2	117.3	0.01	-16.6	18.8	17.0	-10.6	0.9

[1] (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2.

المصدر: الملحق (4/8).

السلعية العربية كمحصلة للتطورات في الأسعار العالمية للنفط والمواد الأساسية، إضافة إلى التطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة والتي تم الإشارة إليها سابقاً.

1.3. أداء التجارة البينية السلعية

على مستوى الدول العربية فُرادى، فقد تراجعت قيمة الصادرات السلعية البينية خلال عام 2023 لاثني عشر دولة عربية، بنسب تفاوتت ما بين نحو 1.1 بالمائة في الإمارات إلى 56.5 في المائة في لبنان، وذلك مقارنة بعام 2022. في حين، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية البينية العربية في باقي الدول بنسب تراوحت بين حوالي 4.4 في المائة في تونس والمغرب، و32.7 في المائة في جيبوتي خلال عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022.

أما قيمة الواردات السلعية البينية فقد كان التراجع فيها بنسبة أكبر من الصادرات خلال عام 2023، حيث تراجعت في ثلاثة عشر دولة بنسب تراوحت بين حوالي 1.5 بالمائة في سوريا، و44.6 بالمائة في لبنان، وذلك بالمقارنة مع عام 2022. ومن بين الدول التي شهدت تراجع واضح في الواردات السلعية البينية لبنان والسودان والكويت وعُمان والجزائر ومصر والمغرب. في المقابل، ارتفعت قيمة الواردات السلعية البينية في بقية الدول العربية بنسب تباينت بين 10.1 في المائة في البحرين، و45.2 بالمائة في موريتانيا، وذلك خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022، الملحق (4/8) والشكل (8-5).

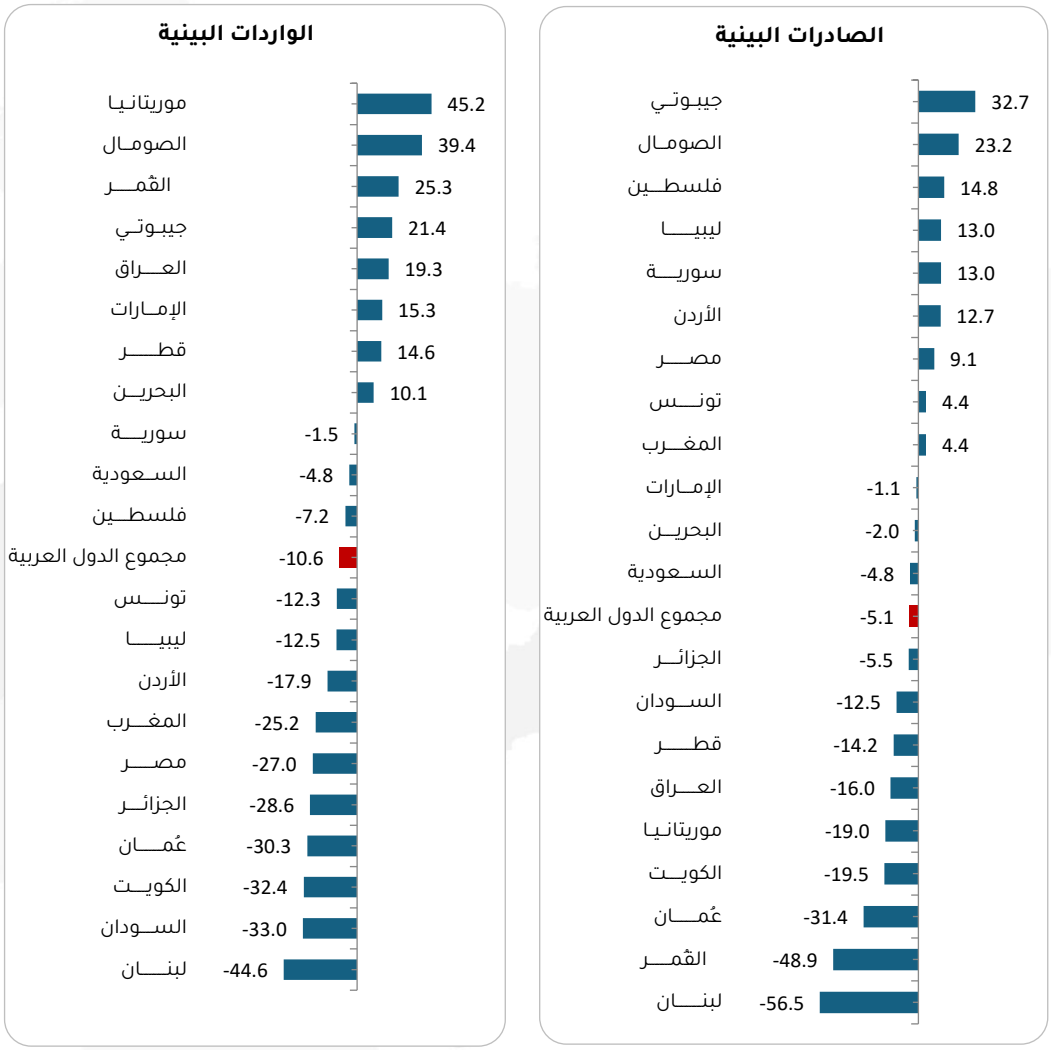
2.3. مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية للدول العربية

على الرغم من تراجع قيمة الصادرات السلعية البينية العربية بين عامي 2022 و2023 إلا أن حصتها من إجمالي الصادرات السلعية العربية قد ارتفعت من 8.9 بالمائة في عام 2022 إلى 9.9 بالمائة خلال عام 2023. ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات السلعية الإجمالية بنسبة أكبر من التراجع في قيمة الصادرات السلعية البينية للدول العربية.

أما على مستوى الدول العربية فرادى، فقد تباينت الدول العربية فيما يتعلق بالأهمية النسبية للصادرات البينية من إجمالي الصادرات السلعية في عام 2023، حيث تراوحت النسبة بين 0.2 في المائة في موريتانيا بينما بلغت أعلى نسبة في الصومال بنحو 69.6 في المائة. وبصفة عامة، جاءت حصة الصادرات السلعية البينية من إجمالي الصادرات السلعية أقل من المتوسط (19.4 في المائة) في نحو أربعة عشر دولة. بينما تخطت المتوسط في كل من البحرين واليمن ولبنان ومصر والأردن وسورية والسودان والصومال.

وكان أكبر نمو في حصة الصادرات السلعية البينية من إجمالي الصادرات السلعية العربية بين عامي 2022 و2023 من نصيب مصر بنحو 8.4 نقاط مئوية، بينما أكبر تراجع كان بنحو 16.4 نقطة مئوية في لبنان، ملحق (5/8).

شكل (8- 5): التغير النسبي في التجارة البينية للدول العربية 2023 (%)



المصدر: الملحق (4/8).

أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة الواردات السلعية البينية في إجمالي الواردات السلعية العربية خلال عام 2023، فقد شهدت تراجعاً من حوالي 13.5 في المائة خلال عام 2022 إلى نحو 12.1 في المائة خلال عام 2023 كما هو موضح في الجدول (8-4)، في ضوء تراجع قيمة الواردات السلعية البينية بشكل فاق التراجع في إجمالي الواردات السلعية في هذا العام.

وبالنظر إلى الدول العربية فرادى خلال عام 2023، فقد حققت خمسة عشر دولة عربية، نسباً أقل من المتوسط البالغ حوالي 16.9 بالمائة، في المقابل، سجلت بقية الدول العربية نسب مساهمة أعلى من المتوسط. وبصفة عامة، تراوحت نسبة المساهمة بين 6.4 في المائة في الجزائر وبين 44.7 في المائة في الصومال. وكانت الصومال قد حققت أعلى نمو في حصة الواردات السلعية البينية من إجمالي الواردات السلعية في عام 2023، في حين كان أكبر تراجع من نصيب عمان.

على الجانب الآخر، ساهمت كل من السعودية والإمارات ومصر وقطر بما يقرب من 72 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية البينية العربية المحققة في عام 2023، حيث بلغت مساهمة كل من السعودية والإمارات نحو 26.9 في المائة

وساهمت مصر بنحو 11.2 في المائة بينما بلغت مساهمة قطر نحو 6.7 في المائة.

وقد بلغت مساهمة هذه الدول الأربع نحو 53.8 في المائة في إجمالي الواردات السلعية البينية العربية في ذات العام، وكانت أكبر مساهمة للإمارات بنحو 23.8 في المائة، وساهمت السعودية بنحو 17.2 في المائة، وبلغت مساهمة مصر نحو 10.6 في المائة، وساهمت عمان والأردن والكويت والعراق مجتمعة بنحو 22.3 في المائة من إجمالي الواردات السلعية البينية العربية في عام 2023، الملحق (5/8).

جدول (8- 4): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2019-2023)

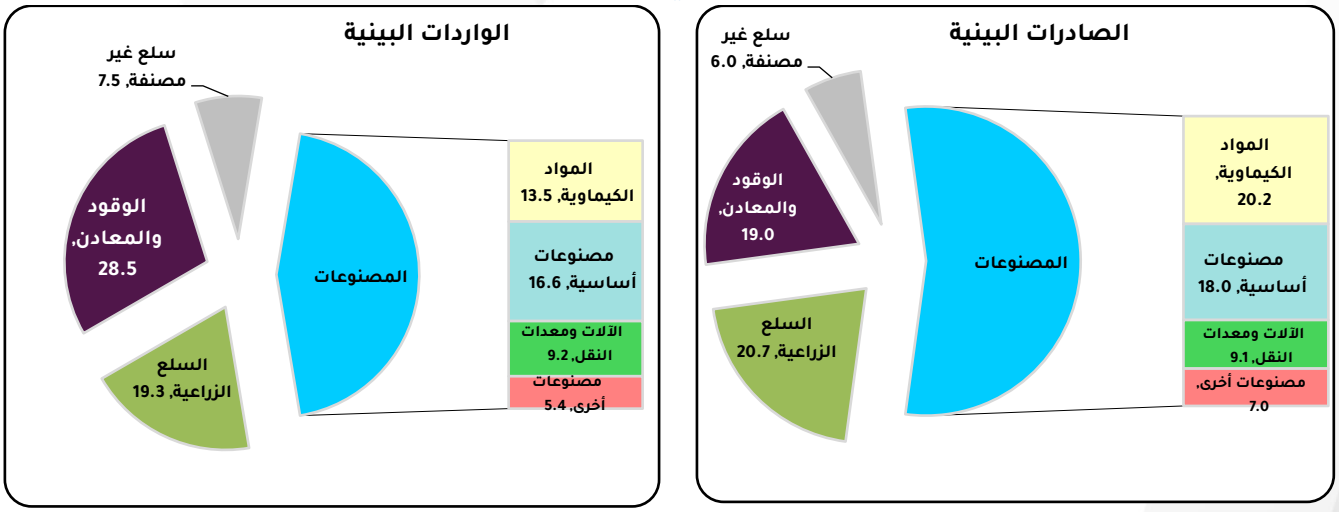
	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية	11.1	13.1	10.6	8.9	9.9
نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية	13.2	12.5	13.3	13.5	12.1

(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (5/8).

3.3. تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

شهد هيكل التجارة السلعية البينية العربية تراجع حصة كل من مجموعة السلع الزراعية، ومجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في عام 2023 نحو 54.3 في المائة عام 2023، كما هو موضح بالملحق (8/8) والشكل (8-6).

شكل (8- 6): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية 2023



المصدر: الملحق (8/8).

لتسجل حوالي 20.7 بالمائة و19 بالمائة، على الترتيب مقابل 21.3 في المائة و20.7 في المائة في عام 2022. في المقابل، ارتفعت حصة الصادرات البينية للمصنوعات من نحو 53.7 في المائة عام 2022 إلى

بالنسبة لتطور نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات خلال عام 2023، فقد تراجعت حصة المصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل في الصادرات البينية العربية

لتبلغ نحو 18 في المائة و9.1 في المائة، مقابل 18.9 في المائة و9.3 على الترتيب في عام 2022، في حين ارتفعت حصة المواد الكيماوية والمصنوعات المتنوعة الأخرى لتسجل نسب قدرها 20.2 بالمائة و7 في المائة مقابل 19 في المائة و6.5 في المائة على الترتيب خلال عام 2022.

أما بالنسبة لهيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية لا يختلف عن هيكل الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين، ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية، إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

4.3. التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

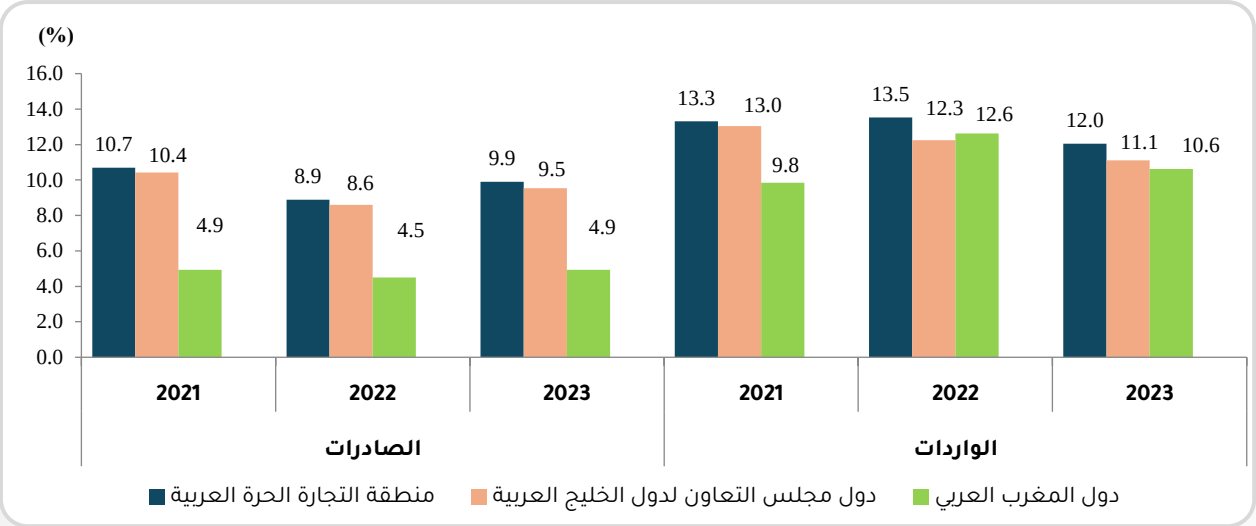
على مستوى التجمعات العربية خلال عام 2023، فتشير البيانات إلى تراجع قيمة الصادرات السلعية البينية في كل من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما ارتفعت في منطقة اتحاد دول المغرب العربي. حيث تراجعت في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة قدرها 5.2 في المائة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بحوالي 6.9 بالمائة. في المقابل ارتفعت في دول اتحاد دول المغرب العربي بنحو 2.9 في المائة، حيث ارتفعت في تونس والمغرب بنحو 4.4 في المائة وفي ليبيا بنحو 13 في المائة.

وفيما يخص تطور نسبة مساهمة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، فقد ارتفعت خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022 بكافة التجمعات العربية المذكورة، كما هو موضح بالجدول (8-5)، حيث ارتفعت من 8.9 في المائة إلى 9.9 في المائة في دول منطقة التجارة الحرة العربية، وارتفعت من 8.6 في المائة إلى 9.5 في المائة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي دول اتحاد دول المغرب العربي ارتفعت من 4.5 في المائة إلى 4.9 في المائة.

وبالنسبة للواردات السلعية البينية لهذه التجمعات، فقد حققت تراجعاً في التجمعات الثلاثة المذكورة، حيث تراجعت في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة قدرها 11.2 في المائة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بحوالي 4.2 بالمائة، بينما كان التراجع الأكبر في دول اتحاد دول المغرب العربي وذلك بنحو 19 في المائة في ضوء تراجع واردات ليبيا البينية بنحو 12.5 في المائة.

وقد تراجعت مساهمة الواردات البينية في إجمالي الواردات لهذه التجمعات الثلاثة في عام 2023 مقارنة بعام 2022، حيث تراجعت في دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 13.5 في المائة إلى 12 في المائة، وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من 12.3 في المائة إلى 11.1 في المائة، وفي اتحاد دول المغرب العربي من 12.6 في المائة إلى 10.6 في المائة، الجدول (8-5) والشكل (8-7).

شكل (8- 7): حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات وواردات التجمعات العربية (2021-2023)



المصدر: الجدول (3/8).

جدول (8- 5): مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2019-2023)

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)										
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2023	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2023
	2019	2020	2021	2022	2023		2019	2020	2021	2022	2023	
منطقة التجارة الحرة العربية	112,368	99,029	115,409	127,239	120,658	-5.2	111,477	93,106	110,449	129,518	115,013	-11.2
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	84,771	73,488	84,999	92,411	86,058	-6.9	70,261	59,784	65,769	70,353	67,394	-4.2
اتحاد دول المغرب العربي	7,482	6,002	6,300	7,487	7,701	2.9	12,354	9,484	13,763	20,289	16,438	-19.0
	المساهمة في إجمالي الصادرات (%)						المساهمة في إجمالي الواردات (%)					
منطقة التجارة الحرة العربية	11.1	13.2	10.7	8.9	9.9		13.1	12.5	13.3	13.5	12.0	
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	11.0	12.6	10.4	8.6	9.5		13.5	12.8	13.0	12.3	11.1	
اتحاد دول المغرب العربي	6.7	7.9	4.9	4.5	4.9		9.1	8.4	9.8	12.6	10.6	

- منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والقُمر وموريتانيا).
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الامارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت).
- اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).

المصدر: محسوبة من بيانات ملحق (8-1) وملحق (8-4).

5.3. اتجاهات التجارة البينية السلعية

فيما يتعلق باتجاه التجارة السلعية البينية بين الدول العربية خلال عام 2023، فتشير البيانات إلى أنها تتركز غالبا في دول الجوار. فبالنظر إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يلاحظ أن ما يقرب من 72 في المائة من الصادرات السلعية البينية للإمارات تتركز في كل من السعودية وعُمان والكويت والبحرين وقطر، كذلك الحال في صادرات البحرين التي يتجه نحو ثلاثة أرباعها إلى الإمارات والسعودية والكويت، كما تستحوذ الكويت وقطر والبحرين وعمان والإمارات على نحو 56.6 في المائة من صادرات السعودية، ويتركز ما يقرب من ثلاثة أرباع صادرات عمان في دول الجوار من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أما قطر فإن الغالبية العظمى من صادراتها السلعية البينية (حوالي من 91.4 في المائة) يذهب إلى دول منطقة الخليج العربي الأخرى، كذلك تستحوذ الدول المجاورة في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج على نحو 77 في المائة من الصادرات السلعية البينية لدولة الكويت.

فيما يتعلق بدول منطقة اتحاد دول المغرب العربي، فيُلاحظ أن ما يقرب من 82.4 في المائة من الصادرات السلعية البينية لتونس تتركز في دول الجزائر وليبيا والمغرب، وتتجه نحو 76 في المائة من الصادرات السلعية البينية للجزائر إلى تونس وليبيا وموريتانيا، أما ليبيا فتستحوذ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ما يقرب من 69.4 في المائة من صادراتها البينية، بينما يتجه فقط نحو 17.6 في المائة لدول اتحاد دول المغرب العربي.

كذلك نجد أن حوالي 60 في المائة من صادرات الأردن تتجه إلى السعودية والعراق وفلسطين، وتستحوذ العراق والأردن ومصر وسورية على نحو 35.3 في المائة من الصادرات السلعية البينية العربية للبنان، في حين أن 42.6 في المائة تتجه الإمارات.

وتستحوذ الأردن والعراق ولبنان ومصر على نحو 45.2 في المائة من الصادرات السلعية البينية السورية بينما النسبة الأكبر منها تذهب إلى السعودية بنسبة 27 في المائة، وتتركز 62 في المائة من الصادرات السلعية البينية الفلسطينية في الأردن، بينما يتجه نحو 26 في المائة من صادراتها إلى الإمارات والسعودية.

وبالنسبة لمصر، فقد استحوذت السعودية والسودان وليبيا والأردن إضافة إلى الإمارات على ما يقرب من 61.5 في المائة من صادراتها السلعية البينية العربية. وتتركز صادرات اليمن بنسبة تقترب من 81 في المائة في كل من الإمارات، والسعودية، وعمان، ومصر.

بالنسبة للواردات السلعية البينية للدول العربية، فلا يختلف الأمر كثيراً، حيث تتركز واردات دول مجلس التعاون لدول الخليج في دول الجوار من دول المجلس.

كذلك تأتي معظم الواردات التونسية من الجزائر وليبيا والمغرب بنسبة 68 في المائة، وتأتي النسبة الأكبر من الواردات البينية في الجزائر من تونس وليبيا ومصر إضافة إلى الإمارات بنسبة تقارب 71 في المائة، أما المغرب فتأتي معظم وارداتها من مصر والإمارات والسعودية، وتستورد ليبيا ما يقرب من 82.7 في المائة من وارداتها السلعية البينية من تونس والجزائر ومصر.

أما مصر، فتأتي معظم وارداتها السلعية البينية من الإمارات والسعودية والكويت وعمان والبحرين بنسبة تبلغ حوالي 89.8 في المائة. وتأتي حوالي 75.7 في المائة من واردات الأردن السلعية البينية من الإمارات والسعودية. وتستورد سورية نصف صادراتها من مصر والأردن ولبنان، بينما تتركز 71 في المائة من الصادرات السلعية البينية اللبنانية في الإمارات والسعودية ومصر، الملاحق (6/8) و(7/8).

4. تجارة الخدمات في الدول العربية

1.4. أداء تجارة الخدمات بالدول العربية

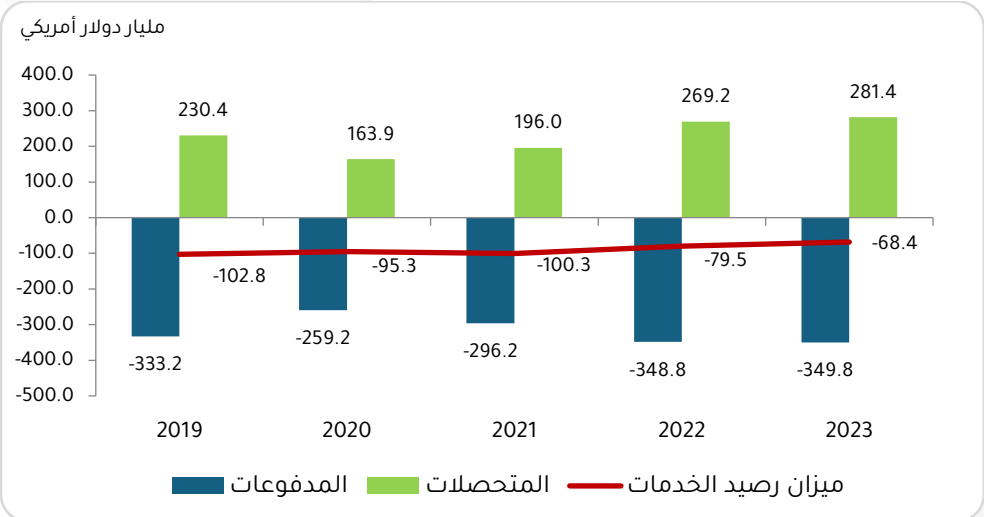
زادت التجارة الدولية للخدمات خلال عام 2023 بنسبة بلغت حوالي 8.9 في المائة لتسجل نحو 7,931 مليار دولار أمريكي مقابل حوالي 7,281 مليار دولار محقق خلال عام 2022. جاء ذلك كمحصلة لزوال القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19 دولياً وأثر التطورات الجيوسياسية العالمية على ارتفاع تكلفة الشحن والتأمين وكذا المتحصلات من بند السفر.

سجلت حصة مدفوعات تجارة الخدمات بالدول النامية خلال عام 2023 ارتفاعاً لتصل الى حوالي 32.7 في المائة من الإجمالي العالمي، مقارنة مع حصة بلغت نحو 30.9 بالمائة خلال العام السابق. بينما شهدت نسبة مساهمة المدفوعات الخدمية للدول العربية من الإجمالي العالمي تراجعاً من نحو 4.8 في المائة محققة خلال عام 2022، لتصل الى حوالي 4.4 بالمائة خلال عام 2023، جدول (8-6).

بالنسبة لأداء تجارة الخدمات على مستوى الدول العربية خلال عام 2023، تواصل انكماش العجز المُسجل في ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة، لتأثر المدفوعات والمتحصلات الخدمية بتلاشي القيود الخاصة بجائحة كوفيد-19 والتطورات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية. فقد شهد عام 2023 ارتفاع المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة بمعدل بلغ 0.3 في المائة لتسجل نحو 349.8 مليار دولار، مقابل حوالي 348.8 مليار دولار محققة في عام 2022. انعكاساً للارتفاع المسجل في مدفوعات بند السفر (السياحة) للدول العربية كمجموعة. بينما ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة في عام 2023 بنسبة بلغت 4.5 في المائة لتسجل نحو 281.4 مليار دولار، مقابل حوالي 269.2 مليار دولار مسجلة خلال عام 2022. جاء ذلك كنتيجة لتواصل التحسن الملحوظ في المتحصلات من بند السفر (السياحة) تماشياً مع العودة التدريجية لحركة السياحة إلى مستويات ما قبل الجائحة وتلاشي القيود العالمية على حركة السفر.

كنتيجة للتطورات المذكورة في كل من جانبي المدفوعات والمتحصلات الخدمية، شهد عام 2023 استمرار التراجع المسجل بعجز الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة للعام الثاني على التوالي وذلك نسبة بلغت 14 بالمائة، ليقتصر على حوالي 68.4 مليار دولار مقابل عجز قدره 79.5 مليار دولار محقق خلال العام السابق، الشكل (8-8).

شكل (8- 8): المتحصلات والمدفوعات وصافي تجارة الخدمات للدول العربية (2019-2023)



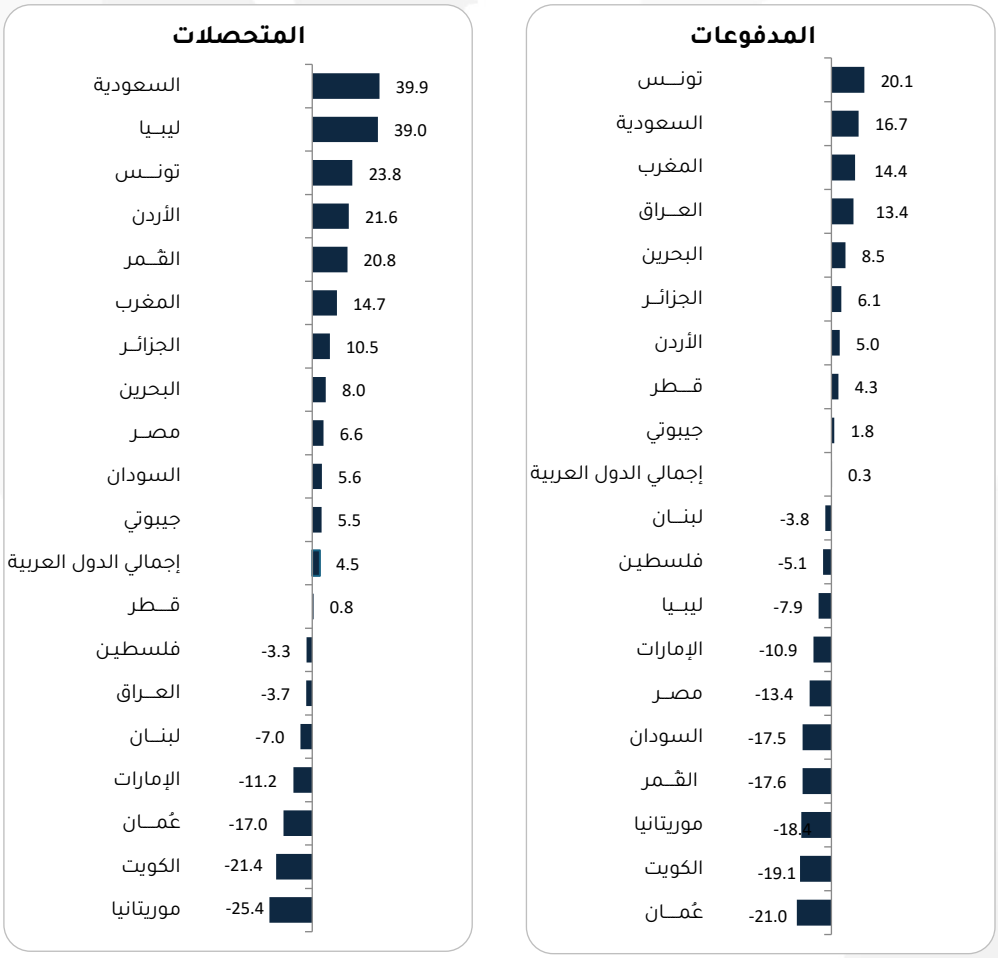
المصدر: الملحق (8/9-أ).

جدول (8- 6): حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية (2019 -2023)

الأقاليم	إجمالي تجارة الخدمات										
	المدفوعات					معدل التغير (2022-2023)	المتحصلات					معدل التغير (2022-2023)
	2019	2020	2021	2022	2023		2019	2020	2021	2022	2023	
الدول النامية، (في المائة): ومنها:	41.2	26.0	29.4	30.9	32.7	5.8	33.2	23.9	24.1	26.3	26.0	-1.1
- الدول العربية (في المائة)	5.8	5.3	5.0	4.8	4.4	-7.9	3.8	3.5	3.5	4.0	3.8	-4.4
- الأسواق الناشئة (في المائة)	13.9	11.1	12.2	13.1	13.3	1.5	11.7	8.8	9.1	9.9	10.1	2.0
العالم (مليار دولار أمريكي)	5,745	4,910	5,942	7,281	7,931	8.9	6,025	4,671	5,561	6,708	7,332	9.3

المصدر: الملحق (9/8-أ)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد).

شكل (8- 9): نسبة التغير في تجارة الخدمات للدول العربية 2023



المصدر: الملحق (9/8)أ.

فيما يخص الدول العربية فرادى، انكمش عجز الميزان الخدمي خلال عام 2023 في كل من السعودية، وعُمان، وفلسطين، والقُمر، والكويت، وليبيا، وموريتانيا بنسب تفاوتت بين حوالي 0.3 في المائة و74.5 في المائة مقارنة مع عام 2022. وزاد العجز في كل من الجزائر والعراق وقطر بنسب بلغت حوالي 2.4 في المائة و25.1 في بالمائة على الترتيب مقارنة بالعام السابق. بينما تحول العجز بالسودان إلى فائض قدره 0.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023. وارتفع الفائض في كل من الأردن والبحرين وتونس وجيبوتي ومصر والمغرب بنسب تراوحت بين حوالي 6.1 بالمائة و88.5 بالمائة خلال عام 2022. انخفض الفائض خلال عام 2023 في كل من الإمارات، ولبنان، ملحق (9/8-أ) والشكل (8-9).

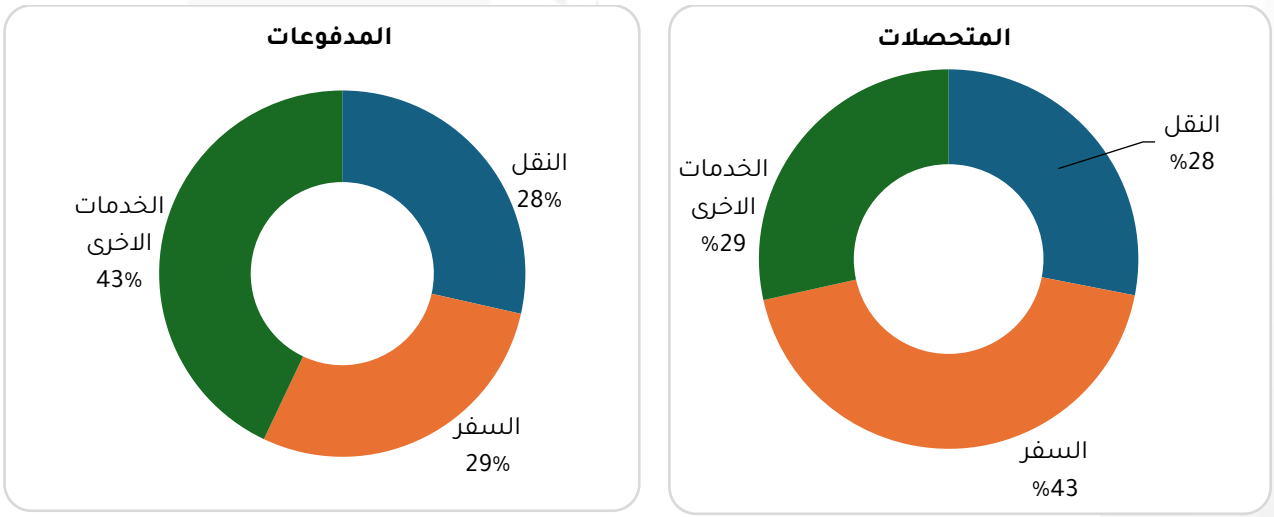
2.4. هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية

شهد عام 2023 تحقيق ارتفاع ملحوظ في نسبة مساهمة المتحصلات من بند السفر في إجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية كمجموعة لتسجل حوالي 43 في المائة مقابل نسبة مساهمة قدرها 38 في المائة مسجلة بعام 2022.

كما تراجعت حصة المتحصلات لكل من بند النقل والخدمات الأخرى لتصل الى حوالي 28 في المائة و29 بالمائة لكل منهما على الترتيب خلال عام 2023 مقابل نحو 29 في المائة و32 في المائة لكل منهما على الترتيب خلال عام 2022.

أما بالنسبة للمدفوعات عن الواردات الخدمية، زادت حصة بند السفر من إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية خلال عام 2023 لتسجل نحو 29 في المائة، مقابل نسبة مساهمة قدرها 27 في المائة محققة خلال عام 2022. هذا في حين تراجع نصيب كل من المدفوعات من بند النقل والخدمات الأخرى في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2023 لتبلغ حوالي 28 في المائة و43 بالمائة مقابل 29 في المائة و44 في المائة على الترتيب خلال عام 2022.

شكل (8- 10): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية 2023



المصدر: الملحق (9/8 أ)، (9/8 ب)، (9/8 ج)، و(9/8 د).

فيما يلي عرض تفصيلي لأهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية:

بند النقل

شهد عام 2023 انخفاض العجز في الميزان الخدمي لبند النقل بنسبة بلغت 9 في المائة ليصل إلى نحو 20.8 مليار دولار أمريكي مقابل عجز قدره 22.8 مليار دولار أمريكي محقق خلال عام 2022. جاء ذلك نتيجة لانخفاض المدفوعات الخدمية لبند النقل وارتفاع المتحصلات الخدمية لهذا البند خلال عام 2023. فقد انخفضت المدفوعات خلال عام 2023 بنسبة بلغت 1.7 في المائة لتصل إلى نحو 99.8 مليار دولار مقارنة بنحو 101.5 مليار دولار في عام 2022. هذا، في حين زادت المتحصلات الخدمية لبند النقل للدول العربية كمجموعة بمعدل بلغ 0.4 بالمائة لتبلغ حوالي 79 مليار دولار خلال عام 2023 مقارنة بنحو 78.7 مليار دولار في عام 2022.

فيما يتعلق بالدول فرادى، انخفضت قيمة المدفوعات الخدمية لبند النقل في غالبية الدول العربية بنسب تراوحت بين نحو 1.4 بالمائة في الأردن وحوالي 36.5 في المائة بموريتانيا، وبينما زادت تلك المدفوعات في كل من الجزائر، وتونس، وجيبوتي، والسعودية، وفلسطين والمغرب بنسب تراوحت بين نحو 2.7 بالمائة في المغرب و74.5 في المائة في فلسطين خلال عام 2023.

بالنسبة للمتحصلات الخدمية لبند النقل، فقد تراجعت في معظم الدول العربية خلال عام 2023 بنسب تراوحت بين نحو 0.2 بالمائة في الجزائر وحوالي 77.9 في المائة في القُمر، في حين زادت تلك المتحصلات في كل من الأردن والبحرين، وتونس، والسعودية، والعراق، ومصر، والمغرب، بمعدلات تفاوتت بين 9.3 في المائة في البحرين و54.6 بالمائة في العراق، الملحق (9/8-ب).

بند السفر

ارتفع الفائض المحقق في بند السفر في الدول العربية خلال عام 2023 بأكثر من الضعف ليصل الى نحو 22.6 مليار دولار أمريكي مقابل 10.5 مليار دولار أمريكي، جاء ذلك كنتيجة لارتفاع إجمالي المتحصلات بقيمة أكبر من إجمالي الزيادة المحققة في بند المدفوعات لبند السفر (السياحة) للدول العربية كمجموعة. وقد جاءت التطورات الملحوظة في أداء بند السفر في الدول العربية تماشياً مع تلاشي الإجراءات المصاحبة لجائحة جائحة كوفيد-19 والتي أثرت إلى حد كبير على حركة السفر والسياحة على المستوى العالمي.

على صعيد المتحصلات الإجمالية من بند السفر في الدول العربية خلال عام 2023، فقد ارتفعت بقيمة بلغت 18.7 مليار دولار أمريكي بما تمثل نسبة زيادة قدرها 18.1 في المائة لتصل إلى حوالي 122.3 مليار دولار، مقابل قيمة قدرها 103.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2022. بالنسبة للدول فرادى، شهدت غالبية الدول العربية خلال عام 2023 تحقيق ارتفاع في جانب المتحصلات من بند السفر بنسب تراوحت بين نحو 2.3 في المائة في عُمان و59.3 بالمائة في الجزائر، وذلك باستثناء كل من جيبوتي، والسودان، والعراق، وفلسطين، والقُمر، ولبنان فقد حققت انخفاضاً بنسب تفاوتت بين 1.1 بالمائة في لبنان و40.9 في المائة في فلسطين مقارنة بعام 2022.

أما بالنسبة لجانب المدفوعات من بند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة خلال عام 2023، سجل ارتفاعاً بنسبة بلغت 7.2 بالمائة لتصل إلى نحو 99.8 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 93.1 مليار دولار خلال عام 2022. فيما يتعلق بالدول العربية فرادى، سجلت ثمانية دول عربية ارتفاعاً بنسب تفاوتت بين نحو 11.1 بالمائة في جيبوتي و86.9 في المائة في الجزائر، وبينما سجلت باقي الدول العربية تراجعاً بتلك المدفوعات خلال عام 2023 بنسب تراوحت بين 0.3 بالمائة في موريتانيا و52.4 في المائة في فلسطين، الملحق (9/8-ج).

الفصل التاسع:
موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

نظرة عامة

انخفض فائض **الميزان التجاري للدول العربية** بنسبة 36 في المائة ليصل إلى نحو 343.9 مليار دولار، مقارنة بنحو 537.2 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق، نتيجة لتراجع الصادرات السلعية بنسبة 8.5 في المائة لتسجل 1,299.1 مليار دولار أمريكي، وزيادة الواردات السلعية بنسبة 8.2 في المائة لتبلغ حوالي 955.2 مليار دولار أمريكي. تُعزى هذه التغيرات بشكل أساسي إلى انخفاض متوسط أسعار النفط العالمية بنحو 17.1 بالمائة خلال عام 2023. تراجع فائض الميزان التجاري في 2023 لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 29 في المائة ولمجموعة الدول الأخرى المصدرة للنفط بنسبة 46 في المائة، أما الدول العربية المستوردة للنفط فقد شهدت انخفاضًا في العجز التجاري بنسبة 8.6 في المائة.

تحسن عجز **ميزان الخدمات للدول العربية** بنسبة 11.6 في المائة ليصل إلى حوالي 68.4 مليار دولار، مقابل عجز قدره 77.4 مليار دولار مسجل خلال عام 2022، نتيجة لتلاشي تأثيرات جائحة كوفيد-19. وانخفض العجز في ميزان الخدمات لمجموعة دول مجلس التعاون بنسبة 3.4 في المائة وارتفع العجز في الدول الأخرى المصدرة للنفط بنسبة 14.7 في المائة أما الدول المستوردة للنفط فقد شهدت زيادة في الفائض بنسبة 39.2 في المائة.

وفيما يتعلق بميزان المعاملات الجارية للدول العربية، فقد انخفض الفائض المسجل بنسبة 49.1 في المائة ليبلغ نحو 194.1 مليار دولار، مقابل فائض بلغ حوالي 381.3 مليار دولار محققة خلال عام 2022، نتيجة لتراجع الفائض في ميزان المعاملات الجارية لمجموعة دول مجلس التعاون بنسبة 44.1 في المائة، والدول الأخرى المصدرة للنفط بنسبة 55.6 في المائة، بالنسبة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فقد تراجع العجز في ميزانها الجاري كمجموعة ليصل إلى حوالي 29.8 مليار دولار أمريكي، مقابل عجز قدره 37.3 مليار دولار مسجل خلال عام 2022.

تحول صافي التدفق في **الحسابات الرأسمالية للدول العربية** من تدفق للداخل بقيمة 0.3 مليار دولار في 2022 إلى تدفق للخارج بقيمة 3.7 مليار دولار في 2023. انخفض صافي التدفق للخارج في الحسابات المالية بنسبة 57.8 في المائة ليصل إلى 131.9 مليار دولار في 2023 مقارنةً بنحو 312.3 مليار دولار في 2022، نتيجة لانخفاض التدفقات الخارجة في مجموعة دول مجلس التعاون والدول الأخرى المصدرة للنفط.

ارتفع إجمالي **الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية** في عام 2023 بنسبة 5.5 في المائة ليصل إلى حوالي 1,102.5 مليار دولار تغطي نحو 13.9 شهراً من الواردات السلعية، مقارنة مع احتياطيات قدرها 1,045.1 مليار دولار محققة في 2022، تغطي نحو 14.2 شهراً من الواردات السلعية في ذلك العام.

وقد ارتفع **إجمالي رصيد الدين الخارجي للدول العربية** المتوفرة عنها بيانات بنهاية عام بنسبة 19.5 في المائة ليصل إلى حوالي 634.3 مليار دولار أمريكي يمثل نحو 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في هذا العام، مقارنةً بحوالي 524 مليار دولار في 2022 بنسبة 21.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وزادت **تكاليف خدمة الدين الخارجي للدول العربية** بحوالي 7.7 مليار دولار أمريكي، من نحو 39.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022 إلى حوالي 47.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023. وارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات السلعية والخدمية بحوالي 3 نقاط مئوية لتصل إلى حوالي 14.6 في المائة بنهاية عام 2023، مقارنة بنسبة بلغت نحو 11.6 في المائة بنهاية عام 2022.

1. موازين المدفوعات

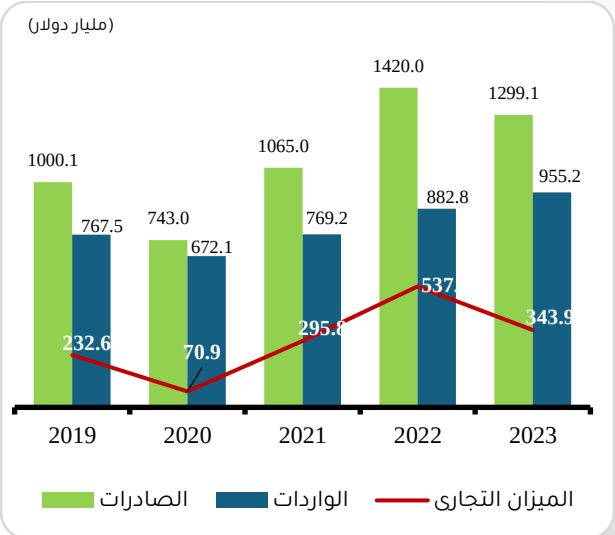
1.1. الموازين التجارية

الموازين التجارية للدول العربية مجموعة

تراجع فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2023 بحوالي 36 في المائة ليصل إلى نحو 343.9 مليار دولار، مقارنة مع فائض بلغ 537.2 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. يعزى ذلك بصورة أساسية لتأثر الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية كمجموعة بالتطورات في أسعار النفط العالمية التي تراجع متوسطها السنوي بنحو 17.1 بالمائة خلال عام 2023. نتيجة لذلك تراجعت الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت 8.5 في المائة لتبلغ نحو 1,299.1 مليار دولار أمريكي. هذا، بينما زادت قيمة الواردات السلعية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2023، بنحو 8.2 في المائة لتبلغ حوالي 955.2 مليار دولار أمريكي، الشكل (9-1).

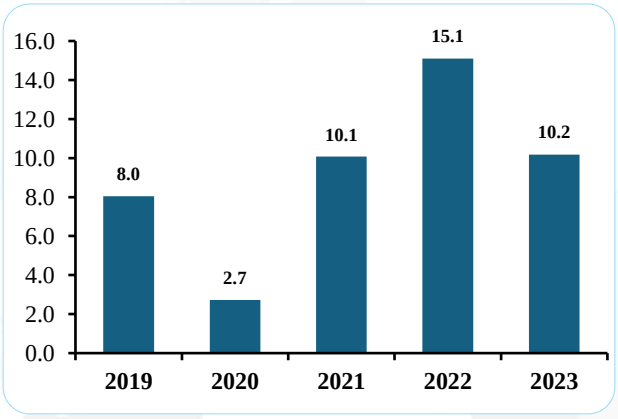
في ضوء ذلك تراجعت نسبة فائض **الموازين التجارية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية** كمجموعة لتسجل نحو 10.2 في المائة، مقابل نسبة بلغت 15.1 في المائة مسجلة خلال العام السابق، الشكل (9-2).

شكل (9- 1): تطور الميزان التجاري للدول العربية (2019-2023)



المصدر: الملحقان (1/9)-أ و (1/9)-ب.

شكل (9- 2): تطور نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2019-2023)



المصدر: الملحق (2/9).

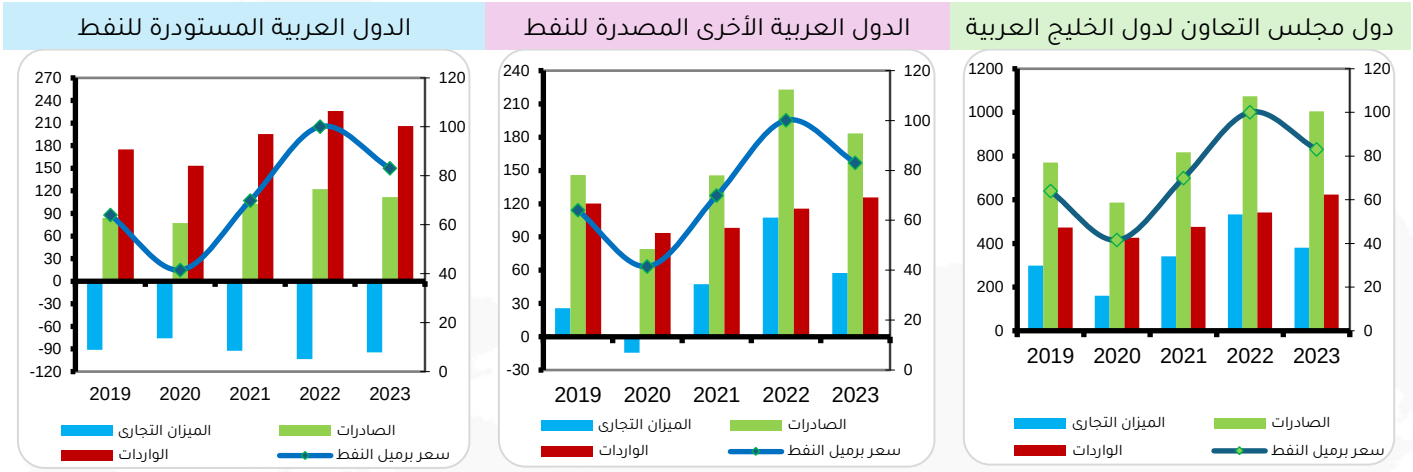
الموازين التجارية لمجموعات الدول العربية

على صعيد تطور أرصدة الميزان التجاري للدول العربية كمجموعات، فقد انكمش الفائض المسجل بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2023 بمعدل قدره 29 في المائة ليصل إلى نحو 381 مليار دولار، مقابل فائض بلغ حوالي 533 مليار دولار مسجل خلال العام السابق.

جاء ذلك الانخفاض المحقق في فائض الميزان التجاري كنتيجة لتراجع قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول بنسبة بلغت نحو 7 في المائة لتبلغ نحو 1,004 مليار دولار، بسبب تراجع أسعار النفط العالمية خلال عام 2023. هذا، وقد ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية الإجمالية لدول المجلس خلال عام 2023، بنسبة بلغت 15 بالمائة لتسجل نحو 623 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 541 مليار دولار محققة خلال عام 2022، شكل (9-3).

بالنسبة لدول المجموعة فرادى، انخفض نسبة فائض الميزان التجاري إلى الناتج المحلى الإجمالي في كافة دول المجموعة خلال عام 2023 بنسب تفاوتت بين نحو 9.8 بالمائة بالبحرين و31.2 في المائة في الكويت، ذلك باستثناء الإمارات التي سجلت ارتفاعاً في نسبة الفائض إلى الناتج المحلى

شكل (9- 3): تطور الموازين التجارية للدول العربية حسب المجموعات (2019-2023) (بالمليار دولار)



(*) بيانات أولية.

المصدر: الملاحق (8/5)، (1/9)-أ، (1/9)-ب.

الإجمالي من نحو 17.7 في المائة إلى حوالي 20.4 في المائة، الشكل (9-4).

على صعيد مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، فقد انخفض خلال عام 2023 الفائض المسجل في الميزان التجاري بنحو 46 في المائة ليبلغ نحو 58 مليار دولار. وذلك كنتيجة لتراجع حصيلة الصادرات السلعية خلال عام 2023 لهذه المجموعة من الدول بمعدل بلغ 18 في المائة لتصل إلى حوالي 183 مليار دولار، مقابل حوالي 223 مليار دولار محققة خلال عام 2022، ذلك تماشيا مع التراجع الذي سجلته الأسعار العالمية للنفط بصفة أساسية. في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الواردات السلعية في هذه المجموعة من الدول بنحو 9 بالمائة لتصل إلى نحو 126 مليار دولار أمريكي، شكل (9-3).

بالنسبة لدول المجموعة فرادى، تراجع الفائض بالميزان التجاري خلال عام 2023 في كل من الجزائر والعراق وليبيا ليحقق نسب قدرها 5.6 في المائة و17.3 بالمائة و24.9 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي بكل منها على الترتيب، شكل (9-4).

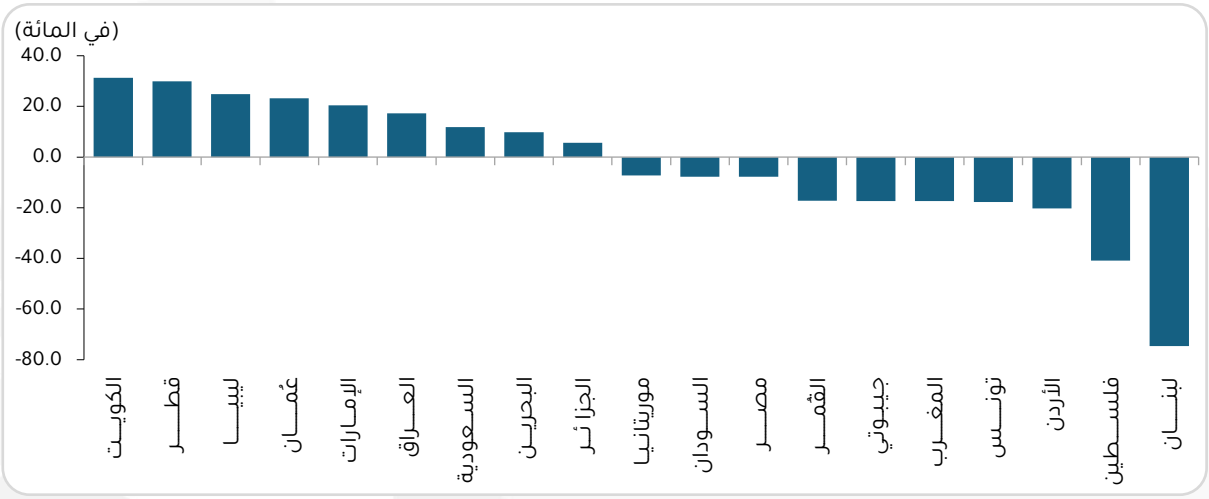
فيما يخص الدول العربية المستوردة للنفط، فقد سجلت انخفاضاً في العجز المحقق بالميزان التجاري خلال عام 2023 بنسبة بلغت 8.6 بالمائة ليصل إلى نحو 95 مليار دولار مقابل 104 مليار دولار عام 2022، حيث انخفضت قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول بمعدل بلغ 9 في المائة لتبلغ حوالي 111 مليار دولار مقارنة بنحو 122 مليار دولار عام 2022. كما تراجعت قيمة الواردات السلعية خلال عام 2023 بنسبة قدرها 8.8 في المائة خلال ذات الفترة، شكل (9-3).

فيما يتعلق بالدول فرادى، تراجعت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023 في كل من الأردن وتونس والسودان والقُمر ولبنان والمغرب وموريتانيا، حيث تراوحت نسبة العجز بالميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بين 7.3 في المائة و74.6 في المائة. وقد سجلت كل من فلسطين ومصر زيادة في نسبة العجز بالميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسب بلغت 40.8 في المائة و7.8 في المائة، في حين تحول الفائض إلى عجز في جيبوتي بلغ نحو 17.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023، الشكل (9-4).

2.1. موازين الخدمات والدخل الأولي والثانوي

فيما يتعلق بأداء ميزان الخدمات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2023، فقد تأثرت المدفوعات والمتحصلات الخدمية تماشياً مع تلاشي الإجراءات الخاصة بجائحة كوفيد-19 والخاصة بحركة النقل والسفر على المستوى الاقليمي والدولي. نتيجة

شكل (9- 4): نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2023)



* بيانات أولية.

المصدر: الملحق (2/9).

لذلك تحسن عجز ميزان الخدمات خلال عام 2023 بنسبة بلغت 11.6 بالمائة ليصل إلى حوالي 68.4 مليار دولار، مقابل عجز قدره 77.4 مليار دولار مسجل خلال عام 2022، الملحق (1/9)-ب.

بالنسبة للدول العربية كمجموعات، انخفض العجز بميزان الخدمات خلال عام 2023 في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة قدرها 3.4 في المائة ليصل إلى حوالي 75.3 مليار دولار، مقارنة بنحو 77.9 مليار دولار عام 2022. بينما ارتفع العجز المحقق بميزان الخدمات خلال عام 2023 في مجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، بنسبة قدرها 14.7 بالمائة ليسجل نحو 28.7 مليار دولار، مقابل 25.1 مليار دولار في عام 2022.

على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، فقد ارتفع الفائض المحقق بميزان الخدمات في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2023 بنسبة قدرها 39.2 في المائة ليسجل حوالي 35.6 مليار دولار، مقابل نحو 25.6 مليار دولار مسجلة بعام 2022، الملحق (1/9)-ب.

فيما يخص ميزان الدخل الأولي بالدول العربية كمجموعة، فقد تراجع بشكل كبير العجز المسجل خلال عام 2022 والبالغ حوالي 9.4 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 2.3 مليار دولار خلال عام 2023. يرجع ذلك بصفة رئيسة لارتفاع مستوى الفائض المحقق بميزان الدخل الأولي في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة قدرها 34.4 بالمائة ليبلغ حوالي 20.8 مليار دولار. كذلك ساهم في انكماش عجز ميزان الدخل الأولي على مستوى الدول العربية ككل تراجع العجز المحقق في ميزان الدخل الأولي في مجموعة الدول الأخرى المصدرة للنفط بنسبة 57.4 في المائة. أما مجموعة الدول المستوردة للنفط فقد سجلت ارتفاعاً بمستوى العجز بميزان الدخل الأولي بنسبة 8.4 في المائة ليبلغ حوالي 20.5 مليار دولار حيث يعزى ذلك لزيادة مدفوعات خدمة الدين في بعض دول المجموعة، الملحق (1/9)-ج.

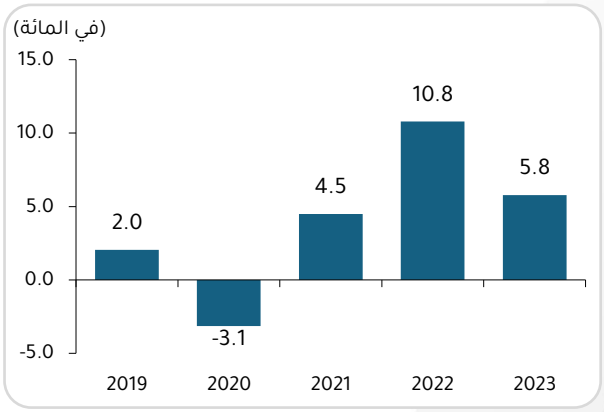
بالنسبة لميزان الدخل الثانوي، الذي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناته، فقد سجل ارتفاعاً بمستوى العجز وذلك للدول العربية كمجموعة بمعدل بلغ 14.5 في المائة ليصل إلى حوالي 79.2 مليار دولار خلال عام 2023، مقارنة مع عجز قدره 69.1 مليار دولار مسجل بالعام السابق. يعزى ذلك لزيادة إجمالي العجز المحقق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة بنسبة 1.5 في المائة، كذلك تراجع الفائض المحقق في الدول المستوردة للنفط بنسبة تبلغ 16.5 في المائة، ليسجل حوالي 49.8 مليار دولار خلال عام 2023، مقابل 59.6 مليار دولار في عام 2022. أما في

الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد ارتفع الفائض في ميزان الدخل الثانوي خلال عام 2023 بنسبة 18.9 في المائة، ليسجل 12.2 مليار دولار مقابل 10.3 مليار دولار في عام 2022، الملحق (1/9)-ج.

3.1. موازين الحسابات الخارجية الجارية

في ضوء التطورات سابقة الذكر الخاصة بكل من الميزان التجاري، والخدمي، والدخل الأولي، والدخل الثانوي خلال عام 2023، انكمش الفائض المسجل في ميزان المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة بنسبة قدرها 49.1 بالمائة ليبلغ نحو 194.1 مليار دولار، مقابل فائض بلغ حوالي 381.3 مليار دولار محققة خلال عام 2022. يرجع ذلك للتطورات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية، إضافة إلى التطورات الجيوسياسية الإقليمية والدولية. هذا بالإضافة إلى أثر تلاشي القيود التي فرضتها جائحة كوفيد-19. كمحصلة لذلك فقد بلغت نسبة الفائض في الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 5.8 في المائة خلال عام 2023، مقارنة مع حوالي 10.8 بالمائة مسجلة خلال العام السابق، الملحقان (1/9)-د والشكل (9-5).

شكل (9- 5): نسبة فائض الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2019-2023)



المصدر: الملحق (3/9).

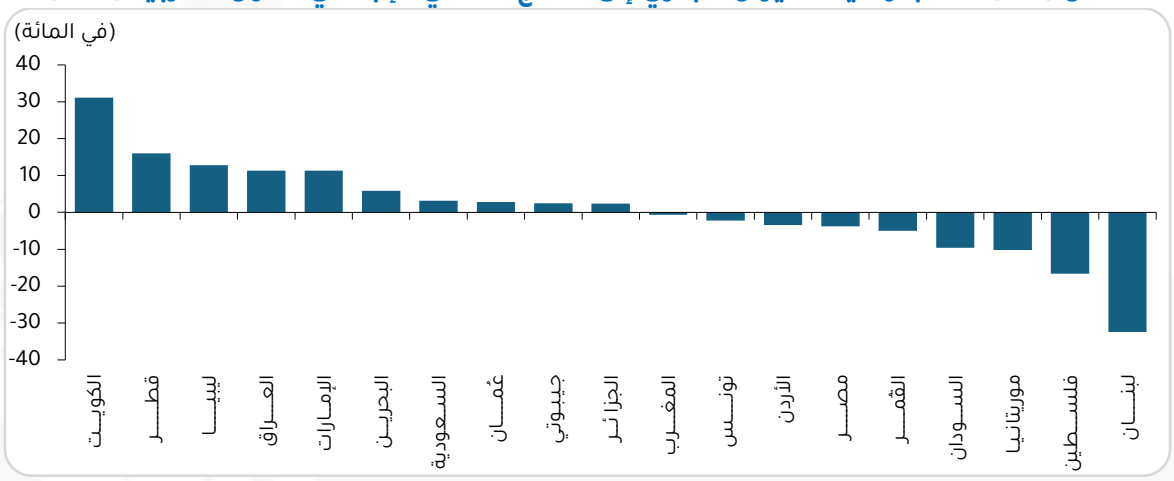
على صعيد الدول العربية كمجموعات، تراجع خلال عام 2023 فائض ميزان المعاملات الجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة قدرها 44.1 بالمائة ليسجل نحو 185.4 مليار دولار، مقابل فائض بلغ حوالي 331.9 مليار دولار خلال عام 2022. وذلك انعكاساً لانخفاض الفائض في جميع دول المجموعة، والذي تراوح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بين حوالي 2.8 في المائة في عُمان و31.1 بالمائة في الكويت بعام 2023، باستثناء الإمارات التي سجلت زيادة بالفائض والذي بلغ نحو 11.3 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2023.

فيما يخص مجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، انخفض الفائض المسجل بميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2023 بنسبة قدرها 55.6 بالمائة، ليبلغ نحو 38.5 مليار دولار مقارنة بنحو 86.7 مليار دولار عام 2022. على مستوى الدول فرادى، تراجعت نسبة فائض الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من الجزائر والعراق وليبيا لتحقق نسباً بلغت 2.4 و11.3 و12.8 بالمائة على الترتيب، وبالنسبة لليمن فقد زادت نسبة عجز الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل لنحو 61.0 في المائة، (الشكل 9-6).

بالنسبة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فقد شهدت عام 2023 تراجع العجز في الميزان الجاري ليصل إلى حوالي 29.8 مليار دولار أمريكي، مقابل عجز قدره 37.3 مليار دولار مسجل خلال عام 2022.

فيما يتعلق بدول المجموعة فرادى، فقد انخفضت نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023 في معظم دول المجموعة لتحقق نسباً تفاوتت بين نحو 0.6 في المائة بالمغرب و32.4 بالمائة في لبنان خلال عام 2023، فيما عدا كل من فلسطين والقُمر ومصر التي سجلت ارتفاعا في نسبة العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وجيبوتي التي انخفض بها الفائض الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2023، ملحق (3/9) (الشكل 9-6).

شكل (9- 6): نسب رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2023)



المصدر: الملحق (3/9).

4.1. موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية

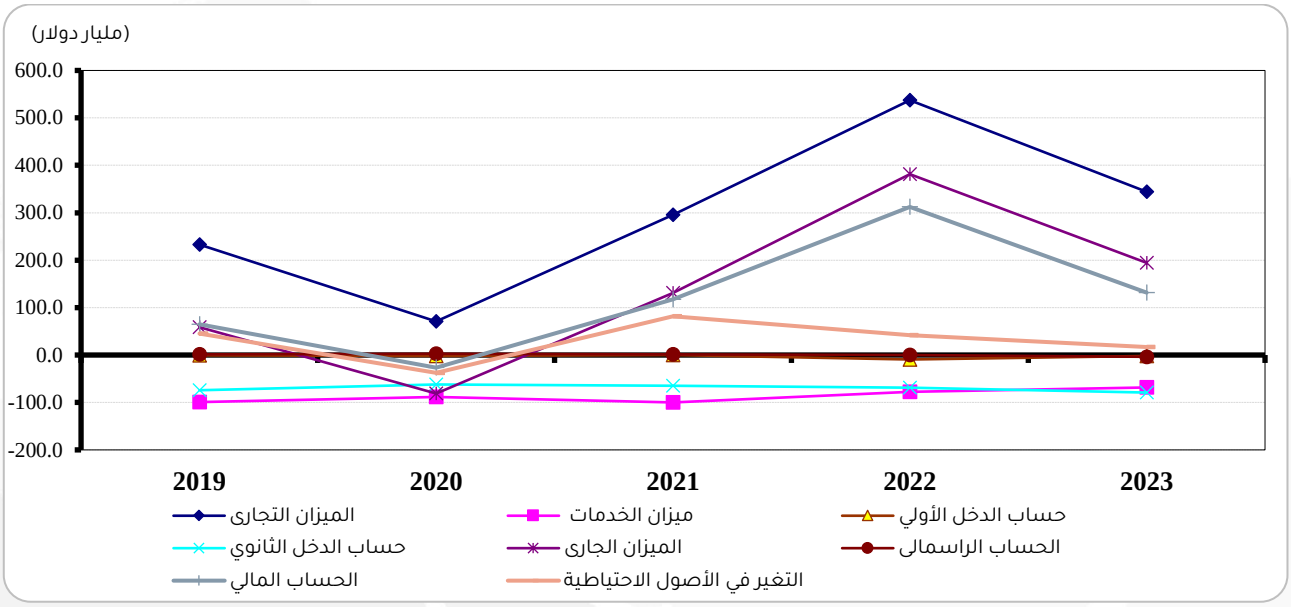
على صعيد موازين الحسابات الرأسمالية للدول العربية كمجموعة، فقد تحول صافي التدفق للداخل المسجل خلال عام 2023 والبالغ نحو 0.3 مليار دولار أمريكي إلى صافي تدفق للخارج قدره 3.7 مليار دولار أمريكي. جاء ذلك كنتيجة لتضاعف صافي التدفق للخارج المسجل بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليصل إلى حوالي 6.2 مليار دولار خلال عام 2023، مقارنة مع نحو 2.7 مليار دولار محققة خلال العام السابق. بينما تراجع صافي التدفق للخارج المحقق بالدول الأخرى المصدرة للنفط بنسبة قدرها 7.9 بالمئة ليبلغ حوالي 41 مليون دولار خلال عام 2023. أما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط فقد انخفض صافي التدفقات للداخل ليبلغ حوالي 2.5 مليار دولار خلال عام 2023 مقابل 3 مليار دولار في عام 2022، ملحق (1/9)-د.

بالنسبة لموازين الحسابات المالية بالدول العربية كمجموعة، شهد عام 2023 تراجع صافي التدفق للخارج بنسبة قدرها 57.8 بالمائة ليصل إلى حوالي 131.9 مليار دولار، وذلك مقارنة مع نحو 312.3 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. وقد جاء ذلك كمحصلة لانخفاض التدفقات الخارجة في كل من مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة الدول الأخرى المصدرة للنفط. بينما تراجعت التدفقات الواردة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط.

فيما يخص مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تراجع صافي التدفق للخارج ليصل إلى حوالي 128.3 مليار دولار، مسجلاً نسبة انخفاض قدرها 53.4 في المائة خلال عام 2023 مقارنة بالعام السابق. يعزى ذلك لانخفاض صافي التدفقات الخارجة بالحساب المالي في كل من السعودية وقطر والكويت، في حين ارتفعت تلك التدفقات الخارجة بالإمارات بمعدل بلغ 5.5 بالمائة. وقد تحول صافي التدفق للخارج المسجل في عُمان خلال عام 2022 إلى صافي تدفق للداخل في عام 2023. وبالنسبة للبحرين فقد تراجع صافي التدفق للداخل المسجل بالحساب المالي ليسجل حوالي 0.79 مليار دولار في عام 2023، الملحق (1/9)-هـ.

فيما يتعلق بمجموعة الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، شهدت هذه المجموعة من الدول انخفاض صافي التدفقات الخارجة في الحساب المالي خلال عام 2023 لتبلغ حوالي 28.1 مليار دولار، مقارنة مع نحو 58.8 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. جاء ذلك كمحصلة لانخفاض صافي التدفقات إلى الخارج بالحساب المالي في كل من العراق وليبيا، ليصل إلى حوالي 30.5 مليار دولار و2.9 مليار دولار في كل منهما على الترتيب خلال عام 2023. بينما سجلت كل من الجزائر واليمن خلال عام 2023 ارتفاعاً بصافي التدفقات الداخلة بالحساب المالي ليبلغ نحو 5.2 مليار دولار و0.1 مليار دولار على التوالي.

شكل (9- 7): تطور موازين مدفوعات الدول العربية خلال الفترة (2019-2023)



المصدر: الملاحق (1/9 "ب")، (1/9 "ج").

بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فقد شهد عام 2023 ارتفاع صافي التدفقات الداخلة بالحساب المالي بنسبة قدرها 13.4 في المائة لتصل إلى حوالي 24.5 مليار دولار. يرجع ذلك إلى ارتفاع صافي التدفقات الداخلة في كل من السودان ومصر لتسجل حوالي 4.0 مليار دولار و14.6 مليار دولار في كل منهما على الترتيب. في حين ارتفع صافي التدفق للخارج في كل من فلسطين والقُمر خلال عام 2023. بينما انخفضت التدفقات الواردة بالحساب المالي في كل من الأردن وتونس وجيبوتي ولبنان وموريتانيا. بينما تحول صافي التدفقات الواردة إلى صافي تدفق للخارج في المغرب، ملحق (1/9)-هـ.

انعكاساً للتطورات سالفة الإشارة، تراجعت الزيادة في صافي الأصول الاحتياطية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2023 بنسبة قدرها 59 بالمائة لتصل الى حوالي 17 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 41.5 مليار دولار أمريكي تمثل زيادة مسجلة خلال العام السابق، الشكل (9-7).

5.1. الاحتياطيات الخارجية الرسمية

شهد عام 2023 زيادة إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية بنسبة بلغت 5.5 بالمائة لتصل إلى حوالي 1,102.5 مليار دولار، مقارنة مع احتياطيات قدرها 1,045.1 مليار دولار محققة بالعام السابق. أما فيما يخص نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2023 فقد انخفضت من نحو 14.2 شهراً بالعام السابق إلى حوالي 13.9 شهراً، الملحقان (4/9) و(5/9).

بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد زادت قيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية خلال عام 2023 بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة بلغت 2.6 بالمائة لتصل إلى حوالي 744.3 مليار دولار مقابل حوالي 725.6 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. هذا وقد ارتفعت تلك الاحتياطيات في كل من الإمارات، والبحرين، وقطر بنسب بلغت 29.3 بالمائة و6.7 في المائة و8.2 بالمائة خلال عام 2023. بينما شهدت باقي دول المجموعة تراجعاً في تلك الاحتياطيات مقارنة بالعام السابق.

على صعيد الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، زادت تلك الاحتياطيات الخارجية في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2023 بمعدل قدره 16.6 بالمائة لتبلغ حوالي 222.1 مليار دولار مقارنة بنحو 190.5 مليار دولار العام السابق. فقد ارتفعت تلك الاحتياطيات بكافة دول المجموعة بنسب تراوحت بين 4.1 في المائة في ليبيا و37.7 بالمائة في العراق.

فيما يخص الدول العربية المستوردة للنفط، سجلت الاحتياطيات الخارجية بهذه المجموعة من الدول خلال عام 2023 ارتفاعاً بلغت نسبته 5.5 في المائة لتصل الى حوالي 136.1 مليار دولار، مقارنة مع 129 مليار دولار عام 2022. كنتيجة لارتفاع الاحتياطيات في معظم دول المجموعة بنسب تراوحت بين حوالي 3.1 في المائة في مصر و44.4 بالمائة في فلسطين. بينما انخفضت تلك الاحتياطيات في كل من السودان والقمر، ملحق (4/9).

فيما يتعلق بنسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات[1]، فقد انخفضت هذه النسبة في كل من السعودية لتصل إلى حوالي 26.8 شهراً، ولتبلغ 17.3 شهراً بالكويت، والقُمر لتسجل 13.4 شهراً، وعُمان لتسجل 6.0 أشهر، والسودان لتبلغ نحو 1.9 شهراً، واليمن لتحقق 1.2 شهراً، وجيبوتي لتبلغ حوالي 1.0 شهراً.

هذا في حين زادت تلك النسبة، في كل من الأردن لتسجل 10.0 شهراً، والإمارات لتحقق 7.2 شهراً، والبحرين لتسجل 2.8 شهراً، وتونس 6.0 أشهر، والجزائر لتبلغ 18.7 شهراً، والعراق لتبلغ 15.9 شهراً، وفلسطين لتسجل 1.6 شهراً.

كما ارتفعت تلك النسبة خلال عام 2023 في كل من قطر لتصل إلى 20.9 شهراً، ولبنان إلى حوالي 25.4 شهراً، وليبيا لتسجل 76.1 شهراً، ومصر لتبلغ نحو 6.6 شهراً، والمغرب لتسجل حوالي 6.9 شهراً، وموريتانيا لتبلغ نحو 5.6 شهراً.

2. تطورات الدين الخارجي

1.2. رصيد الدين الخارجي للدول العربية

ارتفع **إجمالي رصيد الدين الخارجي** القائم في ذمة الدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 160.3 مليار دولار أمريكي، من نحو 524 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022 إلى حوالي 684.3 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023. ويشمل الدين الخارجي إجمالي الديون المستحقة على الحكومة والقطاع الخاص لمقرضين خارجيين غير مقيمين[2]. وقد شكلت أرصدة الدين الخارجي لكل من السودان ومصر والسعودية مجتمعةً نحو 70.4 في المائة من هذا الرصيد بنهاية عام 2023، في حين تراوحت الحصص الفردية لباقي الدول بين 0.04 في المائة في القمر و6.3 في المائة في المغرب. وقد ارتفع رصيد الدين الخارجي خلال عام 2023 في جميع الدول العربية المتوفرة عنها بيانات باستثناء تونس وعُمان ولبنان وموريتانيا واليمن، وكان أكبر زيادة في السودان والسعودية ومصر ، الجدول (9-1).

جدول (9- 1): إجمالي الدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي في الدول العربية المتوفرة عنها بيانات لعامي 2022 و2023 (بالمليون دولار أمريكي)

	الدين الخارجي القائم		خدمة الدين الخارجي	
	2022	2023*	2022	2023*
الأردن	38,993	41,189	3,081	4,319
تونس	40,800	39,233	2,899	3,782
الجزائر	3,036	3,114	249	357
جيبوتي	2,602	2,760	159	203
السعودية	100,034	108,234	...	...
السودان	50,035	205,391	63	156
عمان	34,549	30,312	307	427
القمر	276	300	8	12
لبنان	39,388	32,830	4,923	6,689
مصر	162,928	168,034	24,514	29,035
المغرب	41,627	43,311	2,808	1,668
موريتانيا	4,320	4,210	315	339
اليمن	5,412	5,397	80	99
الدول العربية المقترضة	**524,000**	**684,313**	**39,405**	**47,087**

المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).
[*بيانات أولية].

على صعيد **الدول العربية فرادى**، شهدت **السودان** ارتفاعا في رصيد الدين الخارجي بحوالي 155.4 مليار دولار أمريكي، من نحو 50.0 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022 إلى حوالي 205.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، مشكلة بذلك نحو 30 في

[1] محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كلّ دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

[2] بالنسبة لبعض الدول العربية يتضمن الديون الخارجية على الحكومة العامة فقط دون القطاع الخاص نظرا لعدم توفر البيانات.

المائة من إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المتوفرة عنها بيانات، مقابل نحو 9.5 في المائة بنهاية عام 2022. وارتفع رصيد الدين الخارجي في **السعودية** بحوالي 8.2 مليار دولار أمريكي، من حوالي 100 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022 إلى نحو 108.2 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023. مشكلة بذلك نحو 15.8 في المائة من إجمالي رصيد الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المتوفرة عنها بيانات في عام 2023، مقابل نحو 19.1 في المائة بنهاية عام 2022.

وارتفع رصيد الدين الخارجي كذلك في كل من **مصر** و**الأردن** بحوالي 5.1 و2.2 مليار دولار أمريكي على الترتيب. وارتفع رصيد الدين الخارجي في **المغرب** بحوالي 1.7 مليار دولار أمريكي، من حوالي 41.6 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022 إلى نحو 43.3 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، في حين تراوح الارتفاع في كل من الجزائر وجيبوتي والقمر بين 24 مليون دولار أمريكي و157.7 مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

بالنسبة للدول التي تراجع إجمالي رصيدها من الدين الخارجي، فقد سجلت **لبنان** انخفاضاً في رصيد مديونيتها الخارجية بنحو 6.6 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى حوالي 32.8 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، مقارنة برصيد بلغ حوالي 39.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022. كما انخفض الدين الخارجي في عمان بنحو 4.2 مليار دولار أمريكي، حيث سجل 30.3 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023، مقارنة برصيد بلغ حوالي 34.5 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022. وقد شهدت **تونس** كذلك تراجعا في رصيد مديونيتها الخارجية بنحو 1.6 مليار دولار أمريكي، بينما تراجع الدين الخارجي في **موريتانيا واليمن** بنحو 110.4 مليون دولار أمريكي و15.3 مليون دولار أمريكي على الترتيب.

2.2. خدمة الدين العام الخارجي بالدول العربية

بالنسبة لتكاليف **خدمة الدين الخارجي**، فقد ارتفعت بالنسبة للدول العربية المتوفرة عنها بيانات بحوالي 7.7 مليار دولار أمريكي، من نحو 39.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2022 إلى حوالي 47.1 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2023. وقد شكلت تكاليف خدمة الدين العام الخارجي لكل من مصر ولبنان والأردن وتونس مجتمعةً نحو 93.1 في المائة من إجمالي خدمة الدين الخارجي للدول العربية المتوفرة عنها بيانات بنهاية عام 2023. كما أنه وباستثناء المغرب، فقد شهدت تكاليف خدمة الدين الخارجي ارتفاعاً في جميع الدول العربية المتوفرة عنها بيانات خلال عام 2023.

وعلى صعيد **الدول العربية فرادى**، ساهمت **مصر** لوحدها بنحو 60 في المائة من إجمالي الارتفاع في تكاليف خدمة الدين الخارجي الذي شهدته الدول العربية المتوفرة عنها بيانات، حيث ارتفعت من حوالي 24.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022 إلى نحو 29.0 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، بارتفاع بحوالي 4.5 مليار دولار أمريكي. كما شهدت **لبنان** زيادةً في تكاليف خدمة الدين الخارجي بنحو 1.8 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، لتصل إلى حوالي 6.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 4.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022.

وقد ارتفعت تكاليف خدمة الدين الخارجي في **الأردن** كذلك بحوالي 1.2 مليار دولار أمريكي من نحو 3.1 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022 إلى حوالي 4.3 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023. وشهدت **تونس** أيضاً زيادةً في تكاليف خدمة الدين الخارجي بنحو 883 مليون دولار أمريكي خلال عام 2023، لتصل إلى حوالي 3.8 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 2.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022.

وبالنسبة لباقي الدول العربية المتوفرة عنها بيانات والتي شهدت ارتفاعاً في تكاليف خدمة الدين الخارجي خلال عام 2023، فلم يتعد الارتفاع ما مجموعه حوالي 412.6 مليون دولار أمريكي، بحد أقصى قدره نحو 120.8 مليون دولار أمريكي تمَّ تسجيله في **عُمان** حيث ارتفعت تكاليف خدمة الدين العام الخارجي من حوالي 306.6 مليون دولار أمريكي خلال عام 2022 إلى حوالي 427.4 مليون دولار أمريكي خلال عام 2023.

وفيما يخص **المغرب**، فقد شهدت تراجعاً في تكاليف خدمة الدين الخارجي خلال عام 2023، حيث تراجعت هذه التكاليف بنحو 1.1 مليار دولار أمريكي، من حوالي 2.8 مليار دولار أمريكي خلال عام 2022 إلى حوالي 1.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2023، الجدول (9-1).

3.2. أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المتوفرة عنها بيانات، فقد تم احتساب نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لإعطاء فكرة حول قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين الخارجي وإمكانية استمراريته في الايفاء بذلك. كذلك تم احتساب نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، لإعطاء فكرة حول قدرة عائدات الصادرات على تغطية خدمة المديونية الخارجية.

فيما يتعلق **بنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي**، فقد سجلت ارتفاعاً بالنسبة للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بحوالي 8.8 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 30 في المائة بنهاية عام 2023، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 21.2 في المائة بنهاية عام 2022.

على صعيد **الدول العربية فرادى**، سجلت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً في كل من تونس، وجيبوتي، وعُمان، والقمر، ولبنان وموريتانيا، والمغرب، في حين سجلت ارتفاعاً في كل من الأردن، والسعودية، والسودان، ومصر، واليمن.

وكان أكبر تراجع في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بنحو 43.7 نقطة مئوية، تليها تونس بنحو 10.5 نقطة مئوية، بينما أقل انخفاض كان من نصيب الجزائر بنحو 0.05 نقطة مئوية. أما أكبر زيادة في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في السودان بنحو 384.5 نقطة مئوية، تليها اليمن بنحو 36.9 نقطة

جدول (9- 2): مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المتوفرة عنها بيانات عامي 2022 و2023

الدول	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة خدمة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	
	2022	2023	2022	2023
الأردن	80.0	80.9	14.8	19.4
تونس	87.1	76.6	16.6	19.5
الجزائر	1.3	1.3	0.4	0.6
جيبوتي	70.8	69.0	2.7	3.2
السعودية	9.0	10.1	...	...
السودان	87.1	471.6	1.1	2.7
عمان	30.9	27.9	0.4	0.7
القمر	20.6	19.0	6.1	7.7
لبنان	242.3	198.6	39.4	59.4
مصر	40.0	43.0	32.1	42.6
المغرب	31.8	30.0	4.8	2.7
موريتانيا	42.2	40.0	7.6	9.0
اليمن	63.8	100.6	...	...
الدول العربية المقترضة	**21.2**	**30.0**	**11.6**	**14.6**

المصدر: الملحقان (8/9) و(9/9).

مئوية، بينما أقل ارتفاع كان من نصيب الأردن بنحو أقل من نقطة واحدة مئوية، الجدول (9-2).

بالنسبة **لتغطية عائدات الصادرات السلعية والخدمية لخدمة الدين الخارجي** للدول العربية المتوفرة عنها بيانات كمجموعة، فقد ارتفعت بحوالي 3 نقاط مئوية لتصل إلى حوالي 14.6 في المائة بنهاية عام 2023، مقارنة بنسبة بلغت نحو 11.6 في المائة بنهاية عام 2022.

على صعيد **الدول العربية فرادى**، سجلت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات ارتفاعاً في جميع الدول العربية ما عدا المغرب حيث تراجعت بنحو 2.1 نقطة مئوية لتصل إلى حوالي 2.7 في المائة بنهاية عام 2023 مقابل 4.8 في المائة في نهاية عام 2022. بينما تراوح الارتفاع في باقي الدول بين 0.2 نقطة مئوية في الجزائر وعمان و20 نقطة مئوية في لبنان بنهاية عام 2023، الجدول (9-2).

3. تطورات أسعار الصرف بالدول العربية

1.3. نظم الصرف في الدول العربية

تبين الممارسات العملية للترتيبات الفعلية لأسعار صرف العملات الأجنبية في الدول العربية أن هذه الدول تتبنى نظامين للصرف هما **نظام سعر الصرف الثابت** والذي يحوي بداخله كل من التثبيت مقابل الدولار الأمريكي واليورو، التثبيت مقابل سلة حقوق السحب الخاصة، أو التثبيت مقابل سلة خاصة من العملات (غير معلنة). أما النوع الثاني فهو **نظام سعر الصرف العائم** وينقسم هذا النوع بدوره إلى فرعين، فإما أن يكون تعويماً مُداراً موجهاً بواسطة البنك المركزي، أو أن يكون تعويماً حراً مستقلاً يخضع لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. بالنسبة لسعر الصرف الثابت، عادة ما تلجأ الدول لتبني هذا النظام بغرض استخدامه كمرتكز إسمي للسياسة النقدية. وفي هذا النظام يتم ربط سعر الصرف الرسمي للدولة بعملة دولة أخرى أو سلة من العملات أو حقوق السحب الخاصة، وذلك بغرض الحفاظ على قيمة العملة ضمن نطاق محدد يتم تحديده وفقاً لرؤية البنك المركزي الذي يتحمل مسؤولية المحافظة على هذا السعر ضمن النطاق المُعلن من خلال قيام البنك المركزي بشراء وبيع عملته الخاصة في سوق الصرف الأجنبي مقابل العملة التي يرتبط بها. على مستوى الدول العربية، يشير الملحق (10/9) إلى أن عدد الدول العربية التي تبنت ترتيبات أسعار الصرف الثابتة يبلغ 13 دولة عربية معظمها من الدول العربية المصدرة للنفط ماعدا الأردن وسوريا والمغرب. هناك تسع دول تقوم بتثبيت عملتها مقابل الدولار الأمريكي واليورو مثل الأردن، والإمارات، والبحرين، وجيبوتي، والسعودية، والعراق، وعُمان، وقطر، ولبنان، بينما تقوم كل من سورية، وليبيا بتثبيت قيمة عملاتها مقابل سلة حقوق السحب الخاصة، في حين يتم تثبيت الدينار الكويتي والدرهم المغربي مقابل سلة من العملات الأجنبية.

أحد الترتيبات التي تتبناها البنوك المركزية في الدول العربية **نظام سعر الصرف المرن**، وفيه يتم تحديد سعر الصرف المرن وفقاً لآلية العرض والطلب التي تعمل لإزالة التشوهات في سوق الصرف الأجنبي. وينقسم هذا النظام إلى النظام المرن المدار الذي في إطاره يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي جزئياً، والنظام المرن الحر، وفيه تحمل قوى السوق بشكل مطلق في ظل المنافسة الكاملة في بيع وشراء العملات.

أما الدول التي تتبنى ترتيبات سعر الصرف المرن، فيصل عددها إلى ست دول بعضها مدار وموجه بواسطة البنك المركزي مثل تونس والجزائر والسودان ومصر موريتانيا، والبعض الآخر يتبع التعويم الحر المعتمد على آلية السوق مثل اليمن.

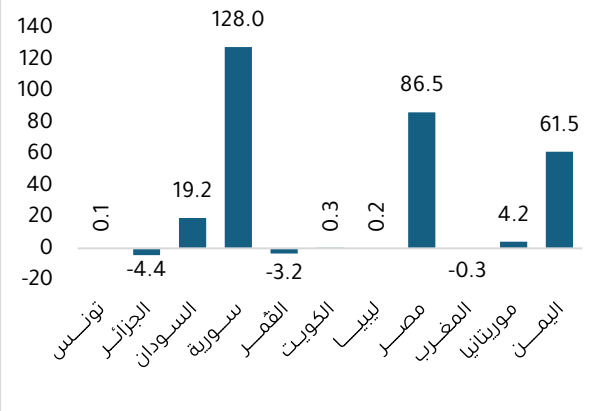
2.3. التطورات في أسعار صرف العملات العربية[1]

بالرغم من التراجع في معدلات التضخم في مختلف مناطق العالم خلال العام 2023، حافظت البنوك المركزية في معظم دول العالم على سياسة نقدية متشددة، وأبقت أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة للحيلولة دون عودة معدلات التضخم للارتفاع، إذ كان التحفظ السمة العامة لدى البنوك المركزية.

كان للتطورات التي حدثت للدولار الأمريكي خلال العام 2023 أثر مباشر على عملات الدول العربية المربوطة بالدولار. بالمقارنة مع الدولار الأمريكي، حافظت كافة الدول العربية المربوطة عملتها بالدولار على ذات سعر الصرف خلال العام 2023، باستثناء كل من العراق ولبنان. حيث أعاد البنك المركزي العراقي تقييم الدينار العراقي بالمقارنة مع الدولار الأمريكي ليصبح سعر الصرف يعادل 1,315.75 دينار لكل دولار مقارنةً مع 1,450.00 دينار لكل دولار في العام 2022. ويعود ذلك بشكلٍ رئيس إلى قيام البنك المركزي العراقي بمضاعفة قيمة الاحتياطيات الرسمية الأجنبية بين عامي 2022 و2023. وفيما يتعلق بلبنان، ونظراً للظروف الاقتصادية غير المواتية التي تمر بها والتراجع المستمر في الاحتياطيات الرسمية الأجنبية، خفض مصرف لبنان من قيمة الليرة بحوالي 180 بالمائة خلال العام 2023 مقارنة مع 2022 ليصبح سعر صرف الليرة اللبنانية يعادل 87,250.33 ليرة لكل دولار أمريكي.

شهدت الدول العربية التي تتبنى نظام سعر صرف مرن أو عملتها مربوطة بعملات غير الدولار الأمريكي تراجعاً في قيمة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي باستثناء الدينار الجزائري، والفرنك القُمُري، والدرهم المغربي التي شهدت تحسناً في قيمتها. ويظهر الشكل (9-8) تطورات أسعار صرف عملات الدول العربية التي تتبع نظام سعر ثابت مقابل سلة حقوق السحب الخاصة أو مقابل سلة خاصة من العملات، بالإضافة على الدول التي تتبع نظام سعر صرف مرن.

شكل (9- 8): التغيرات في أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي (%) عام 2023



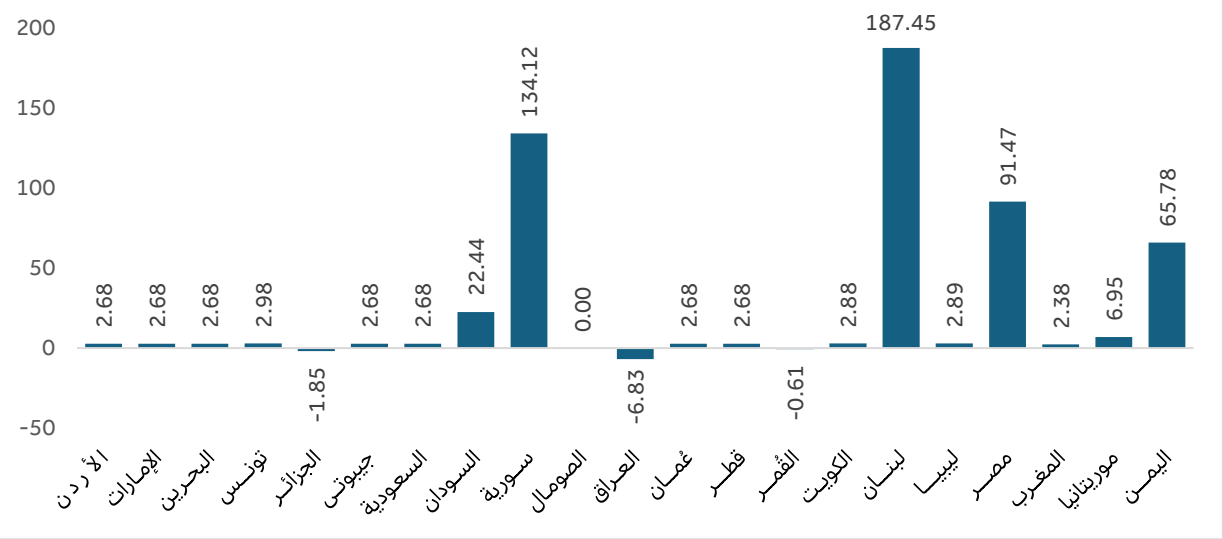
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 وصندوق النقد الدولي.

* تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار، وترمز القيمة السالبة إلى ارتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.

وبالنسبة للدول العربية التي تراجعت قيم عملاتها، يظهر الشكل (9-8) اختلاف حدة التراجع في قيمة العملة بين دولة عربية وأخرى. على سبيل المثال، تراجعت قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بحوالي 128 بالمائة بين العامين 2022 و2023، ليصل سعر صرف الليرة الرسمي إلى حوالي 6,316.5 لكل دولار أمريكي خلال 2023 مقابل 2,770.25 خلال 2022. التراجع الكبير في قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، الذي بدأ في نهاية العام 2022، دفع البنك المركزي السوري مطلع شهر فبراير من العام 2023 إلى إجراء عمليات خفض متواصل لسعر صرف الليرة الرسمي لتتساوى مع قيمتها في السوق السوداء، كمحاولة للحد من هذه الظاهرة. تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد السوري يمر بصعوبات وتحديات اقتصادية ومالية منذ العام 2011، يعتبر أبرزها التعرض لعقوبات اقتصادية ومالية أدت إلى تراجعات متواصلة في سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي.

[1] أسعار صرف العملات في هذا الجزء هي كما وردت من قبل المصارف المركزية العربية.

شكل (9- 9): التغيرات في أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو (%)



المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 وصندوق النقد الدولي.
* تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل اليورو، وترمز القيمة السالبة إلى ارتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.

مع استمرار الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري منذ عدّة سنوات، شهد النصف الثاني من العام 2022 تراجعات متتالية في قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي، واستمرت الانخفاضات خلال العام 2023، حيث قام البنك المركزي المصري بإجراء الخفض الثالث لقيمة الجنيه في شهر مارس 2023. في المحصلة، تراجعت قيمة الجنيه المصري بأكثر من 86 في المائة خلال العام 2023، ليصل سعر صرف الجنيه الرسمي إلى حوالي 30.675 لكل دولار أمريكي خلال 2023 مقابل 16.45 خلال 2022.

في ذات السياق، تراجعت قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي بأكثر من 60 في المائة خلال العام 2023 مقارنة مع العام 2022، ليصل سعر الصرف الرسمي إلى 1,378.2 خلال عام 2023 مقارنة مع 853.6 خلال العام 2022. ويعود سبب ذلك إلى الإضطرابات التي شهدها سوق سعر الصرف في اليمن نتيجة لشح النقد الأجنبي، بعد توقف تصدير النفط من الموانئ اليمنية، بالإضافة إلى رفض محلات الصرافة دفع الحوالات المالية بالعملات الأجنبية.

ومع استمرار تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمالية في السودان وارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير تراجعت قيمة الجنيه السوداني بحوالي 19 بالمائة خلال عام 2023 مقارنة مع عام 2022، ليصل سعر الصرف الرسمي إلى 596.7 خلال 2023 مقارنة مع 500.4 خلال 2022.

وفيما يتعلق بعملات باقي الدول العربية غير المربوطة مع الدولار الأمريكي، فقد شهدت تراجعات وارتفاعات طفيفة نتيجة لعوامل السوق المرتبطة بالعرض والطلب، ولم تشهد تلك الدول تقلبات اقتصادية أو مالية ملحوظة أثرت على أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار الأمريكي. كما يظهر من الشكل (9-8)، تراجعت قيم عملات كلٍّ من تونس، والكويت، وليبيا، وموريتانيا، بينما شهدت عملات كلٍّ من الجزائر، والعراق، وجزر القمر ارتفاعات في قيم عملاتها مقابل الدولار الأمريكي.

وبالمقارنة مع اليورو الأوروبي، يظهر الشكل (9-9)، أبرز معدلات التغير على قيم العملات العربية خلال العام 2023 مقارنة مع العام 2022. تجدر الإشارة إلى أن كافة العملات العربية تراجعت قيمها مقابل اليورو الأوروبي خلال العام 2023، باستثناء الدينار الجزائري، والدينار العراقي، والفرنك القمري.

فيما يتعلق بالدول العربية المثبتة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي أو اليورو، شهدت الليرة اللبنانية أكبر

تراجع في قمتها مقابل اليورو بحوالي 187 بالمائة خلال العام 2023 مقارنة مع العام 2022، نتيجة لتخفيض قيمة عملتها مقابل الدولار الأمريكي. وبالنسبة لباقي العملات المثبتة مع الدولار أو اليورو، شهدت تراجعاً في قيمة عملاتها مقابل اليورو بنحو 2.68 في المائة خلال العام 2023 مقارنة مع العام 2022، باستثناء كلٍّ من العراق، التي شهدت ارتفاعاً في قيمة الدينار مقابل اليورو بنحو 6.8 في المائة، وجزر القمر التي ارتفعت قيمة عملتها بحوالي 0.6 بالمائة مقابل اليورو خلال العام 2023 مقارنة مع العام الذي سبقه.

من جهة أخرى، شهدت عملات الدول العربية غير المثبتة مع الدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي تغيرات متباينة في أسعار صرف عملاتها مقابل اليورو. يظهر من الشكل (9-9) أن كلا من سوريا، ومصر، واليمن، والسودان تراجعت قيم عملاتها مقابل اليورو الأوروبي بحوالي 134 بالمائة، 91 بالمائة، 66 بالمائة، و22 بالمائة على التوالي. وتعود أسباب هذه التراجعات الملحوظة إلى ذات أسباب التراجع مقابل الدولار الأمريكي. وفي ذات السياق، تراجعت قيم عملات كلٍّ من تونس، والكويت، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا بشكلٍّ محدود مقابل اليورو الأوروبي. من جهة أخرى، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو خلال العام 2023 مقارنة مع العام الذي سبقه بحوالي 1.85 بالمائة.

إطار (9-1): السوق الموازية للعملات الأجنبية

كأي سوق في الاقتصاد، يعتبر سوق العملات الأجنبية محكوماً بقوى العرض والطلب، ويكون السعر التوازني عند تقاطع العرض مع الطلب، أي أن الكمية المعروضة من العملات الأجنبية تساوي الكمية المطلوبة داخل ذلك الاقتصاد. عندما تكون هناك اختلالات في قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية تحدث تغيرات على السعر التوازني للعملة سواءً بالارتفاع أو الانخفاض حتى يعود العرض والطلب على العملات الأجنبية إلى حالة التوازن. ولكن في حال كان سعر الصرف محدداً أو مُداراً من قبل الحكومة أو البنك المركزي في بلدٍ ما وحصل اختلال في قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية داخل اقتصاد ذلك البلد، وتحديداً عندما يكون الطلب على العملات الأجنبية أعلى من العرض أو مما هو متوفر في السوق، ولا يقوم البنك المركزي بالتدخل في سوق صرف العملات الأجنبية لتغطية الفجوة بين العرض والطلب ينشأ في هذه الحالة ما يسمى بالسوق الموازية أو السوداء للعملات الأجنبية وهي الحالة التي يتم فيها تبادل العملات الأجنبية بسعر غير السعر المعلن رسمياً أو المحدد من قبل الحكومة أو البنك المركزي.

تنشأ الأسواق الموازية للعملات الأجنبية وتزدهر في حال كان يعاني البلد واقتصاده من حالة عدم استقرار سياسي و/أو اقتصادي. وفيما يلي بعض العوامل الرئيسية التي تقود إلى ظهور السوق الموازية للعملات الأجنبية:

- **ضعف الأوضاع الاقتصادية** الناتجة بشكل رئيسي عن وجود اختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات، وتراجع تدفقات رأس المال الأجنبي، ومحدودية الاحتياطيات الأجنبية، بالإضافة إلى وجود اختلالات في القطاع الحقيقي للاقتصاد كارتفاع معدلات التضخم. هذه الأوضاع الاقتصادية غير المواتية تؤدي إلى شح المعروض من العملات الأجنبية في الاقتصاد المحلي، مما يعزز من فرص ظهور السوق الموازية للعملات الأجنبية.
- **السياسات الحكومية** كفرض قيود وضوابط على تدفقات رأس المال، التي تؤثر بشكل ملحوظ على حجم عرض العملات الأجنبية في السوق المحلي.
- **تراجع الثقة بالعملة الوطنية**، مما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها مقابل ارتفاعه على العملات الأجنبية.
- **عدم الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات**، مما يؤدي إلى ارتفاع التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، وبالتالي تراجع المعروض من العملات الأجنبية في السوق المحلي.
- **عوامل اجتماعية** كارتفاع معدلات الجريمة، والفساد، والاضطرابات الاجتماعية، التي تؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي تراجع المعروض من العملات الأجنبية في الاقتصاد المحلي.

إن وجود سوق موازية للعملات الأجنبية، وبشكل خاص عندما يكون سعر الصرف في السوق الموازية أعلى من المعلن، له تبعات وتداعيات مضرة بالاقتصاد، وتختلف حدّة التداعيات من بلد لآخر حسب ظروفه الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. فيما يلي أبرز هذه التداعيات:

- **التضخم**. يؤدي وجود سوق موازية للعملات الأجنبية إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم مما يؤثر بشكلٍ سلبي على الاقتصاد.
- **النمو الاقتصادي**. يجعل السوق الموازية من أسعار السلع المستوردة لأغراض الإنتاج أكثر كلفة، مما يؤثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية، والاستثمار، والتصدير وبالتالي تراجع أو تباطؤ الاقتصاد.
- **إيرادات الحكومة**. تراجع الأنشطة الاقتصادية نتيجةً لوجود سوق موازية للعملات الأجنبية يؤدي إلى تراجع الإيرادات الحكومية وارتفاع العجز في المالية العامة، وخصوصاً إن كانت الدولة تعتمد بشكل كبير على التصدير.

- **الاستثمار الأجنبي**. يجعل السوق الموازية للعملات الأجنبية من الصعب على المستثمرين الأجانب الاستثمار في الاقتصاد المحلي، وبالتالي تأثر الاقتصاد سلباً.

تعاني العديد من الدول حول العالم من السوق الموازية للعملات الأجنبية، وخصوصاً تلك الدول التي تدير سعر صرف عملتها وعانت من تقلبات اقتصادية و/أو سياسية. ومن تلك الدول فينزويلا، زيمبابوي، إيران، والأرجنتين. وعلى صعيد الدول العربية، يعاني بعضها من وجود سوق موازية للعملات الأجنبية، وخصوصاً الدول التي شهدت تقلبات سياسية واقتصادية. فيما يلي جدول يوضح الفرق بين سعر الصرف الرسمي المعلن وسعر الصرف في السوق الموازية مقابل الدولار الأمريكي لبعض الدول العربية كما في نهاية شهر مارس 2023.

سعر الصرف المُعلن وسعر الصرف في السوق الموازية لعدد من الدول العربية - مارس 2023

الدولة	سعر الصرف الرسمي المعلن	سعر الصرف في السوق الموازية	فجوة سعر الصرف (%)
لبنان	15,000	107,500	616.7
اليمن	250	1,230	392.0
سورية	3,015	7,550	150.4
الجزائر	136	209	53.5
ليبيا	4.79	5.09	6.2
السودان	590	605	2.6

المصدر: (البنك الدولي) https://blogs.worldbank.org/en/voices/parallel-exchange-rate-problem-world-banks-approach-helping-people-developing-countries

المصادر:

- Caporale, Guglielmo Maria; Cerrato, Mario (2006). Black market and official exchange rates: long-run equilibrium and short-run dynamics. CESifo Working Paper, No. 1851, Center for Economic Studies and IFO Institute (CESifo), Munich.
- Desalegn, Goshu (2023). Breaking the black market: The case for legalizing foreign exchange trading in Ethiopia. *Journal of Economics and Sustainable Development*. 14 (7). https://www.researchgate.net/publication/370581607_Breaking_the_Black_Market_The_Case_for_Legalizing_Foreign_Exchange_Trading_in_Ethiopia.
- Gray, Simon T. (2021). Recognizing reality: Unification of official an parallel market exchange rates. IMF working paper (WP/21/25). https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/WP/2021/English/wpiea2021025-print-pdf.ashx.
- Nowak, Michael (1985). Black markets in foreign exchange: Their causes, nature, and consequences. Finance and Development. International Monetary Fund (IMF).

https://fastercapital.com/content/Black-market--Exploring-the-Black-Market--Its-Impact-on-Exchange-Rates.html#Understanding-the-Black-Market-Exchange-Rate.

الفصل العاشر:
دور التقنيات الرقمية في تحقيق النمو الصناعي بالدول العربية

نظرة عامة

تلعب التقنيات الرقمية دوراً مهماً وأساسياً في دفع النمو الاقتصادي والاجتماعي وتطوير جميع القطاعات، ومن ضمنها القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي، من خلال تحسين الانتاجية وتخفيض التكلفة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية وتحقيق مرونة أفضل وكفاءة أكثر في مختلف المجالات والعمليات الإنتاجية. ومن شأن اعتماد هذه التقنيات تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية هامة لمختلف الدول العربية التي شهد عدد منها تطوراً سريعاً وملحوظاً فيما يتعلق بالبنية التحتية الرقمية واستخدام التقنيات الرقمية، التي باتت أمراً ضرورياً ليس فقط لمواكبة التطورات العالمية وتفادي تعميق الفجوة مع الدول المتقدمة، بل أيضاً لمواجهة عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تجابهها هذه الدول لا سيما تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومستدامة وتخفيض مستويات الفقر والبطالة. وتشير التقديرات أن الاعتماد الكامل للتقنيات الرقمية يمكن أن يساهم في الترفيع في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأكثر من 46 في المائة على مدى 30 عاماً، ويمكن أن تصل إلى حدود 71 في المائة على الأقل في البلدان العربية ذات الدخل المنخفض. من جانب آخر، يمكن لزيادة قدرها 10 نقاط مئوية في انتشار خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض المتنقل في الدول العربية أن تؤدي إلى ارتفاع قدره 1.81 نقطة مئوية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فيما تبلغ نفس الزيادة بالنسبة للنطاق العريض للإنترنت الثابت حوالي 0.71 نقطة مئوية.

وتبذل بعض الدول العربية مجهودات هامة لتسريع تطوير التكنولوجيا الرقمية وجعلها محركاً للتنمية الصناعية والاقتصادية نتيجة ما تتيحه من فرص واسعة للتحول إلى اقتصاد رقمي متطور ومستدام. لكن واقع التكنولوجيا الرقمية يعاني فجوة كبيرة بين الدول العربية بعضها بعضاً، والعديد منها لا سيما الأقل نموا، لم تشهد تطوراً كبيراً في بنيتها التحتية الرقمية وما تزال غير جاهزة، وبعيدة عن إنتاج واستغلال تلك التقنيات، حيث يغلب على هيكل قطاعها الصناعي الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض والتقادم التكنولوجي لخطوط الإنتاج، ولا تزال العديد من مؤسساتها الصناعية محدودة من حيث اعتمادها على التقنيات الرقمية الحديثة في سلاسل القيمة.

وعلى مستوى دراسة أثر التقنيات الرقمية على القطاع الصناعي أظهرت مختلف التجارب ومعظم النتائج والدراسات التي أجريت في المجال على أهمية التقنيات الرقمية في تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية ومواجهة العديد من التحديات التي تواجه عدداً من الصناعات خاصة على مستوى جودة المدخلات التصنيعية والاستدامة الكربونية، إذا استُخدمت استخداماً صحيحاً، وتوفر لها الدعم المناسب، والبيئة المناسبة للتطبيق. حيث يمكن أن تساهم في التقليل من وقت توقف الآلات بمعدلات تتراوح بين 30 و50 في المائة، وتحسين إنتاجية العمال بنسبة تتراوح بين 15 و30 في المائة، وزيادة الإنتاج بنسبة تتراوح بين 10 و30 في المائة. كما تشير بعض التقديرات أن استخدام التقنيات الرقمية يمكن أن يساهم في خفض تكاليف إنتاج النفط والغاز الطبيعي بنسبة تتراوح ما بين 10 إلى 20 في المائة، وخفض معدل استهلاك الطاقة في العمليات الإنتاجية بحوالي 7-12 في المائة، فضلاً عن إدارة المكامن بشكل أكثر فاعلية، والتقليل من مشاكل الحفر مما يساهم في تحقيق الإنتاج الأمثل خاصة من الحقول التي لم تكن ذات جدوى اقتصادية وتلبية الطلب العالمي المتنامي وزيادة الأرباح.

وعلى الرغم مما تتيحه التقنيات الرقمية من فرص واسعة إلا أن لها العديد من التداعيات على أسواق العمل في القطاع الصناعي بطرق مختلفة وعديدة، فمن ناحية يمكن أن تساهم في ظهور وظائف ومهن جديدة وخلق فرص عمل حديثة، مثل الوظائف في مجال التكنولوجيا نفسها، ومن ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي أيضًا إلى فقدان العديد من الوظائف الحالية، وبصفة خاصة الوظائف والأعمال الروتينية والمتكررة وذات المهارات المنخفضة حيث يمكن للآلات والروبوتات تنفيذ المهام بكفاءة أكبر وتكلفة أقل في العديد من الصناعات.

ولا يكمن التحدي الحقيقي للبلدان العربية في مجرد جلب التكنولوجيا ذاتها والانتفاع بها، وإنما في تطويرها بالقدر الذي يمكنها من تنمية قدراتها الصناعية وتجنب آثارها الجانبية السلبية وتقليل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة حتى يتسنى لها البقاء في سوق المنافسة على المستويين المحلي والدولي، خاصة في ظلّ ما يشهده العالم من تكتلات اقتصادية بين الدول الصناعية الكبرى. ويمثل التعاون والتكامل بين الدول العربية في مجالات مثل تطوير البنية التحتية الرقمية، وتطوير التطبيقات والبرمجيات والأجهزة، والابتكار التقني والبحث العلمي في مجال التقنيات الحديثة خطوة مهمة نحو تطوير صناعات عربية تنافسية عالية التقنية وذات مستوى متطور، وخلق فرص نمو جديدة وواعدة، استناداً إلى الميزات النسبية والفرص المتاحة لكل دولة من قدرات بشرية عالية وموارد مالية وصناعات مختلفة.

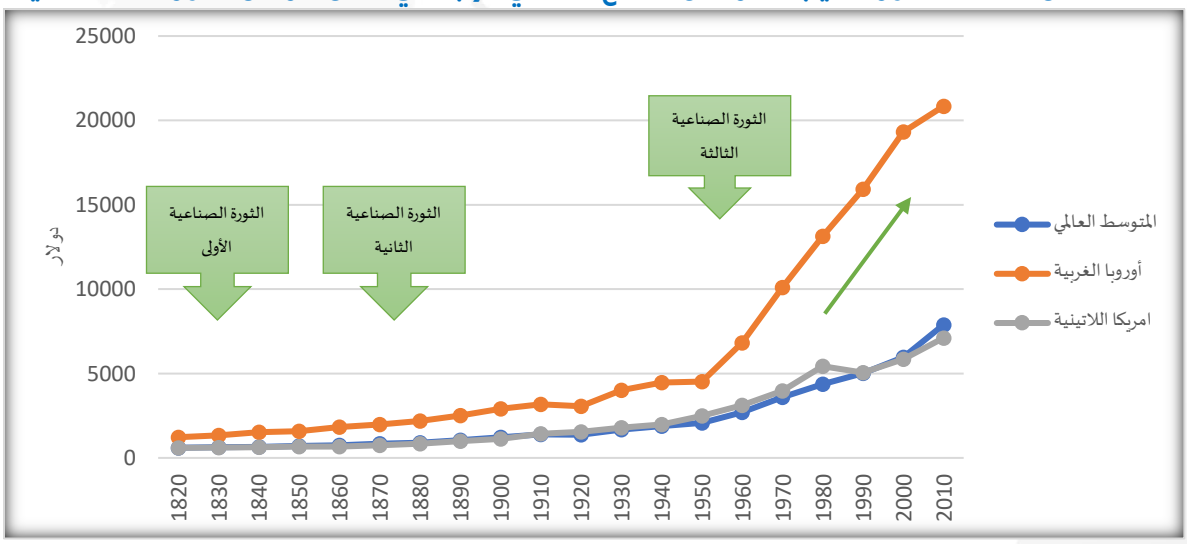
1. التقنيات الرقمية في ظل الثورة الصناعية الرابعة

الثورة الصناعية الرابعة هي التسمية التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي خلال عام 2016 في دورته السادسة والأربعين[1]، على الحلقة الأخيرة من سلسلة الثورات الصناعية، التي انطلقت أولها في القرن الثامن عشر ببريطانيا من خلال الاعتماد على المحرك البخاري في الإنتاج وأصبحت للصناعة المكانة الأولى بِتحوُّلها من النَّمط التَّقليدي اليدوي إلى نمط حديث وأكثر إنتاجاً. ثم جاءت بعدها الثورة الصناعية الثانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وامتدت حتى بداية الحرب العالمية الأولى، والتي زادت من قدرات التصنيع والإنتاج من خلال استخدام الطاقة الكهربائية والفولاذ والاتصالات بعيدة المدى، ليشهد العالم تطوراً مختلفًا في الإنتاج. وصار الاعتماد الأكبر على الإلكترونيات والانترنت والتشغيل الآلي لخطوط الإنتاج من خلال الثورة الصناعية الثالثة. وكان لهذه الثورات الصناعية المتلاحقة آثار اقتصادية عدة، ولعل من أبرزها الارتفاع الملحوظ في متوسط دخل الفرد. وكانت بداية الزيادات الملحوظة في معدل الدخل مع الثورة الصناعية الأولى، واستمرت مع الثورة الصناعية الثانية. وأصبحت الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي متسارعة وأكبر من أي وقت مضى خاصة في دول أوروبا الغربية مع الثورة الصناعية الثالثة، وذلك نتيجة التطور الهائل في قدرتها الصناعية والتكنولوجية مما أثّر إيجابًا على نموها الاقتصادي ومستوى معيشة ورفاهية سكانها، (الشكل 10-1).

أما الثورة الصناعية الرابعة، فقد تميزت عن سابقاتها الثلاث باختراق التقنيات الرقمية الناشئة في عدد من المجالات، ومنها الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، وتكنولوجيا النانو، والحوسبة السحابية، والتكنولوجيا ثلاثية الأبعاد. حيث أحدثت تغيرًا كبيرًا في الأنماط الاقتصادية من ناحية تطوير القطاعات الاقتصادية الأساسية كالصناعة، والنقل، والطاقة، والزراعة، والتجارة، وزيادة قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التعامل مع الأسواق العالمية.

كما تعد الثورة الصناعية الرابعة حلقة جديدة في تاريخ الصناعة، حيث تعتمد على دمج التكنولوجيا والتقنيات الرقمية والأتمتة والذكاء الاصطناعي في مختلف العمليات الصناعية والتقليل من التدخل

شكل (10- 1): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال مراحل الثورات الصناعية



المصدر: تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (How Was Life: Global Well-being since 1820).

[2] Klaus Schwab استخدم مفهوم الثورة الصناعية الرابعة في مقال نشرته مجلة فورين أفيرز عام 2015.

البشرى، بحيث يقتصر الدور البشري في الصناعة على الابتكار والمراقبة والتدقيق، مما يساعد في تحسين الإنتاجية وتحويل نظم الإنتاج وتطويرها وتعزيز الابتكار العلمي والتقني. نظرًا إلى أهمية الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا في الصناعة الذكية، لما يوفره من طاقة وجهد ووقت وزيادة للإنتاجية، فقد زاد الإنفاق العالمي على الذكاء الاصطناعي حيث تخطى 77 مليار دولار في العام 2022[1].

وعلى مستوى الدول العربية تعد الثورة الصناعية الرابعة بمثابة فرصة للانفتاح على مستقبل عالمي جديد وفتح آفاق واعدة وابتكار نماذج تنموية مستقبلية جديدة تضمن النمو المستدام في مختلف القطاعات، والتي من بينها القطاع الصناعي الذي يعد من أكثر القطاعات تأثراً. ولكي تنجح الثورة الصناعية في المنطقة العربية وتحقق أهدافها، فإنها تتطلب إعادة هيكلة اقتصادية شاملة بالدول، بما يتلاءم مع متطلباتها خاصة على مستوى تطوير البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية الداعمة للتحول الرقمي وزيادة الاستثمار في المجالات الواعدة وبناء القدرات الرقمية وتنميتها من خلال التدريب وتطوير مهارات العمال من أجل تعزيز الكفاءات الوطنية في المجال، فضلاً عن خلق بيئة تشجع على الابتكار والاستثمار في البحث والتطوير.

2. التكنولوجيا الرقمية واستخداماتها

1.2. تعريف التكنولوجيا الرقمية

تعددت المفاهيم والتعريفات الخاصة بالتكنولوجيا الرقمية، فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعرّف التكنولوجيا الرقمية على أنها مجموعة من التقنيات التي تتطور بشكل مستمر والتي لها تأثير تقريبًا على كل جانب من جوانب عالمنا الحديث[2]. وجاءت بعض التعريفات الأخرى للمفهوم والعمليات المعلوماتية التي يتضمنها، ومنها تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي اعتبر أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أحد أشكال التكنولوجيا التي يمكن استخدامها في عمليات تكوين المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونقلها وعرضها ومشاركتها وتبادلها بالوسائل التقنية المختلفة[3].

ومع التطور الحاصل والمتسارع للتكنولوجيا الرقمية واستخداماتها، خاصة في ظل الثورة الصناعية الرابعة، يمكن توحيد هذه التعريفات في كونها مجموع التقنيات الرقمية (بأدواتها المختلفة والأنظمة الآلية والأجهزة والموارد التكنولوجية) التي تنتج المعلومات أو تعالجها أو تخزنها في نظام ثنائي عبر استخدام الحواسيب والشبكات والبرامج من أجل تنفيذ مهمة بعينها تساهم في تسهيل الحياة اليومية وتحسين الأنظمة الحالية وعمليات العمل في مختلف المجالات وابتكار حلول جديدة وذكية تساهم في حل المشكلات. وخلال السنوات الأخيرة تطورت التكنولوجيا الرقمية وتعددت تطبيقاتها وتفاعلت مع مختلف المجالات الحياتية من خلال أنواعها المتعددة والتي من أبرزها:

- **تكنولوجيا المعلومات (Information Technology):** تشمل جميع الأنظمة والأجهزة والبرمجيات التي تستخدم لجمع ومعالجة ونقل المعلومات على غرار أجهزة الكمبيوتر والخوادم وأنظمة إدارة قواعد البيانات.
- **تكنولوجيا الاتصالات (Communication Technology):** تشمل أنظمة الاتصالات الرقمية مثل الهواتف الذكية وشبكات الإنترنت، حيث تساهم في تحقيق الاتصالات السريعة والفعالة بين الأفراد والأجهزة.
- **تكنولوجيا إنترنت الأشياء (Internet of Things):** هي عبارة عن مجموعة الأجهزة والوسائل التقنية المترابطة والمتصلة بالأنترنت من خلال مستشعرات ومعدات اتصال لتبادل المعلومات والبيانات.
- **تكنولوجيا الوسائط المتعددة (Multimedia Technology):** تعكس هذه التكنولوجيا التقدم

[1] تقرير صادر عن مؤسسة (Guide Spending IDC).
[2] تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول تأثير التكنولوجيات الرقمية.
[3] دليل قياس تكنولوجيات المعلومات والاتصالات- اليونسكو 2009.

في مجال الصوت والصورة، على غرار تقنيات تسجيل الفيديو والصوت ونقلها عبر الإنترنت مما يساهم في إنتاج المحتوى الرقمي الذي نستهلكه يومياً.

- **تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence):** تمثل قفزة نوعية في عالم التكنولوجيا، حيث تعد نسخة إلكترونية تحاكي الذكاء الإنساني من حيث التفكير وتسمح للأنظمة والأجهزة والخبراء في مختلف المجالات باتخاذ قرارات ذكية بناءً على بياناتها وتعلمها الذاتي، على غرار السيارات ذاتية القيادة وخوادم الدردشة الذكية (Smart chat GPT)، وتشخيص الأمراض والتنبؤ بالأزمات.
- **تكنولوجيا أمن الفضاء الإلكتروني (Cybersecurity):** تشمل أنظمة الحماية والتشفير والتحقق من الهوية التي تحمي البيانات والمعلومات الحساسة من الاختراق، وقد أصبحت أمرًا حيويًا، مع تزايد التهديدات السيبرانية.
- **تكنولوجيا سلاسل الكتل (Blockchain):** تستخدم لتسجيل المعاملات وتأمينها، وتعتمد على العقود الذكية والعملات المشفرة.
- **تكنولوجيا الواقع الافتراضي والواقع المعزز (Virtual Reality and Augmented Reality):** تسمح بإنشاء بيئة افتراضية تمكن المستخدمين من التفاعل معها بطريقة تماثل الواقع الحقيقي بشكل كامل أو جزئي.
- **تكنولوجيا الروبوتات (Robotics):** توفر أجهزة قادرة على القيام بمهام متعددة دون تدخل بشري، وتستخدم في العديد من القطاعات والمجالات على غرار الصناعة والطب واستكشاف الفضاء.
- **الحوسبة السحابية (Cloud Computing):** تتضمن تخزين المعلومات مثل البيانات والتطبيقات والوصول إليها عبر الإنترنت والخوادم البعيدة.
- **التكنولوجيا ثلاثية الأبعاد (3D Technology):** تمكّن من إنشاء أجسام ثلاثية الأبعاد بشكل مباشر من ملفات رقمية لتحويل الأفكار الإبداعية إلى واقع بنائي.

البيانات الضخمة (Big Data): هي مجموعة ضخمة من البيانات تشمل صوراً وأرقاماً وغيرها من البيانات الخام، يصعب تخزينها أو تحليلها أو إدارتها بواسطة قواعد البيانات التقليدية التي تستخدم في العديد من المجالات وتحديداً في مجالات التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات.

2.2. استخدامات التقنيات الرقمية في أهم القطاعات

تتعدد استخدامات التقنيات الرقمية حيث تدخل في جميع جوانب الحياة العملية واليومية، وفي جميع المجالات والقطاعات. ففي المجال الزراعي، تساهم التقنيات الرقمية والتطبيقات المتعددة في ترشيد الموارد واستخدامها بشكل أمثل من خلال تنظيم عملية الري، بما يتناسب مع درجة حرارة الجو والتربة، والكشف عن الأمراض والآفات التي قد تهدد أي صنف من المحصول، مما يسهم في درء المخاطر وتوفير الحماية، وتوفير الوقت والتكلفة من خلال اتباع استراتيجيات التسويق الرقمي للأعمال التجارية الزراعية والخدمات المالية. كما يتمّ استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد لمراقبة ومتابعة الأراضي الزراعية لتتبُّع المحاصيل، من الزراعة حتى الحصاد، وفي التصدي للحرائق والتعديات على الأراضي الزراعية والمنتوجات. من جانب آخر ساهمت التقنيات الرقمية في تطوير الآلات والأدوات المستخدمة للزراعة على غرار الجرارات وآلات الحصاد الذكية التي تساعد بشكل كبير على زيادة دقة العمل والحفاظ على درجة نقاوة المحصول، وتمكن كذلك من تقليل الفاقد والهدر مما يساهم في تعزيز الأمن الغذائي.

وفي قطاع النقل، تستخدم مجموعة متنوعة من التطبيقات التكنولوجية لتحسين أنظمة النقل من خلال التقنيات الذكية لإدارة الشحن، وحركة المرور، وتعزيز الخدمات اللوجستية، وتحسين الكفاءة وتعزيز سلامة الأشخاص وتنقلهم، من خلال تطوير أنظمة الفرامل المتقدمة وأنظمة مساعدة القيادة

الذكية، مما يسهم في تقليل حوادث السير وحدوث الإصابات وخفض التكاليف.

وفي القطاع الصحي، شكل استخدام التقنيات الرقمية تطوراً هاماً، بعد ما أظهرته جائحة كوفيد-19 من حاجة ملحة لتبني تلك التقنيات لإدارة السجلات الصحية الإلكترونية ولتقديم الرعاية الصحية والاستفادة من الاستشارات الطبية عن بعد. فضلاً عن الكشف عن الأمراض والمساعدة في علاجها من خلال اكتشاف الأدوية واللقاحات الجديدة بشكل أكثر سرعة عبر تحليل البيانات الضخمة وتوجيه الأبحاث الدوائية، والتنبؤ بمدى فاعلية الأدوية واللقاحات الجديدة في مختلف المراحل السريريّة، مما يساعد على عملية التطوير الدوائي.

كما يعد قطاع التعليم من أكثر القطاعات استفادةً من التقنيات والأجهزة الحديثة، حيث ساهم إدخال المنصات التعليمية واللوحات الإلكترونية مثلاً في توفير مصادر تعليمية تفاعلية وتسهيل العملية التعليمية على الطلاب والمعلمين على حدٍّ سواء وجعلها سريعة وسهلة بما يخدم الأهداف التعليمية.

كما تعتبر التقنيات الرقمية في القطاع المالي أمرًا حيويًا للبنوك والمؤسسات المالية لما توفره من فوائد ومزايا تمكّن من تحسين الخدمات المالية وتسهيل عمليات البنوك والمؤسسات المالية على غرار التحويلات المالية والدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والعمليات المالية الآلية، مما يساهم في تحسين كفاءة العمليات المصرفية والمالية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء. فعلى سبيل المثال، سجلت الشركات المصرفية التي تستخدم الرقمنة خلال الفترة 2018 - 2022 متوسط نمو سنوي إجمالي قدره 8 في المائة، في مقابل 5 في المائة لتلك التي لم تواكب هذه التطورات بنفس القدر، كما تحقق شركات قطاع التأمين الرائدة في المجال الرقمي نمواً في الإيرادات على مدى خمس سنوات يفوق نظيراتها المتأخرة بستة أضعاف[1].

وفي مجال التجارة ساهمت التقنيات الرقمية في تسهيل عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت من خلال المنصات الرقمية والمعاملات الإلكترونية عبر الإنترنت، حيث يمكن للمنتجين أن يرفعوا مبيعاتهم باستخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير وإنتاج منتجات مبتكرة مصممة خصيصاً لكل عميل على حدة. كما عملت العديد من البلدان على إدخال أنظمة رقمية في مجال التجارة، مثل النوافذ الإلكترونية، وبوابات المعلومات التجارية، مما ساهم في تطوير التجارة وزيادة القدرة التنافسية.

أما في المجال البيئي، فإن تبني تطبيقات التقنيات الرقمية في مراحل الإنتاج المختلفة يساعد في إيجاد الحلول للتحديات المرتبطة بالقيود على استهلاك الطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية وضرورة الحفاظ على البيئة. فكلما كان الإنتاج ذكياً ومبتكراً كان استهلاك الطاقة أقل. كما تساهم مختلف هذه التقنيات في إعادة تدوير وفرز النفايات بطريقة أنجع، وتبني أنماط إنتاج واستهلاك دائرية صفرية المخلفات، وخفض الانبعاثات، وخلق بيئة نظيفة ومستدامة بما يسهم إيجابياً في التسريع في وتيرة التحول نحو الاقتصاد الدائري للكربون والحد من نسب التلوث.

وفي المجال الثقافي، ساعدت التقنيات الرقمية في التعريف بتراث الشعوب بشقيه المادي والمعنوي وحفظه وتوثيقه ونشره، مما انعكس إيجابًا على تشجيع السياحة الثقافية من خلال التعريف بالمواقع الأثرية وبأنماط العيش التي تختلف من بلد إلى آخر، واقتحام الأسواق الخارجية من خلال تثمين الخصائص الثقافية. وتعد المتاحف الرقمية والمكتبات الرقمية من أبرز المجالات التي شهدت تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة بفضل التكنولوجيا وخاصة على مستوى استقطاب كافة الفئات العمرية والمجتمعية لا سيما الشباب منهم.

ويعد القطاع الصناعي، من أكثر القطاعات التي استفادت من التقنيات الرقمية واستخداماتها

[1] دراسة شركة ماكنزي حول إعادة الهيكلة والتفوق - يناير 2024.

المتعددة، حيث ساهم استخدام إنترنت الأشياء في تطوير الأداء ونماذج الأعمال والرفع من الإنتاجية، وساعد استخدام البرمجيات والنماذج الحسابية في وضع تصورات وأفكار تساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية الصناعية على مستوى الإنتاج والجودة والاستدامة واختصار الوقت، بالقيام بالأعمال الذهنية المتكررة في وقت قياسي. وساهمت تقنيات ثلاثية الأبعاد في تبسيط العمليات الصناعية المعقدة وتسريعها وتحويلها لخطوات بسيطة قابلة للتنفيذ، مما مكّن من تحقيق ميزة تنافسية من حيث الإنتاجية والابتكار ورفع الكفاءة والجودة.

3. واقع التقنيات الرقمية في الدول العربية

شهدت المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة تطوراً سريعاً في البنية التحتية الرقمية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث نما عدد مستخدمي الإنترنت في البلدان العربية بمعدلات مرتفعة بأكثر من الضعف خلال الفترة من 2015-2023، ليبلغ نحو 326.3 مليون بنهاية عام 2023، أي ما يقارب 68.9 في المائة من عدد السكان. وارتفع عدد مشتركي الهواتف النقالة إلى 488.2 مليون مشترك خلال عام 2023 مقابل 419 مليون مشترك خلال عام 2015، لتصل الكثافة إلى حوالي 103.1 مشترك لكل مائة شخص. وتطور عدد مستخدمي خدمة النطاق الترددي العريض الثابت من حوالي 19 مليون مشترك عام 2015 إلى حوالي 55.3 مليون مشترك عام 2023، بكثافة حوالي 11.7 مشترك لكل مائة شخص، فيما بلغ عدد مشتركي خدمة النطاق الترددي العريض النقال حوالي 357.1 مليون مشترك، بكثافة حوالي 75.4 مشترك لكل مائة شخص، مقارنة بحوالي 168 مليون خلال عام 2015، ملحق (1/10).

ورغم التقدم المحرز وتسارع تبني واستخدام الدول العربية لتقنية المعلومات والاتصالات، فإن واقع التكنولوجيا الرقمية يعاني فجوة كبيرة بينها وداخلها. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي ينتشر استخدام الإنترنت بين حوالي 100 في المائة من عدد السكان وسجلت مجموعة دول المغرب ولبنان والأردن وفلسطين وتونس ومصر والجزائر وجيبوتي انتشاراً للإنترنت يتراوح بين 60 و90 في المائة، فيما تقل نسبة مستخدمي الإنترنت في بقية الدول عن 60 في المائة. ولم يقتصر اتساع الفجوة الرقمية على استخدام الإنترنت فقط، فمعظم مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تضع بلدان مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول العربية من حيث التطور بهذه المجالات، حيث طورت هذه البلدان بنيتها الرقمية بخطى سريعة، بينما لاتزال هناك مجموعة من الدول العربية التي لم تشهد تطوراً كبيراً في بنيتها التحتية الرقمية ولاتزال تبحث عن كيفية تضمين التكنولوجيا والتحول الرقمي في مسيرة تقدمها، ملحق (1/10).

1.3. مدى تطور التكنولوجيا الرقمية في الدول العربية من خلال أهم المؤشرات العالمية

لقد أصبح من الضروري قياس مدى التقدّم الذي أحرزته الدول العربية ومدى استعدادها لاستغلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في جميع المجالات والقطاعات الاقتصادية.

ولقياس **مدى قدرة واستعداد الدول لاستغلال الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** نلاحظ من خلال **مؤشر الجاهزية الشبكية**[1] لعام 2023، أن مجموعة الدول العربية (المشمولة بالمؤشر) والتي تضم 13 دولة، تحتل مراتب متواضعة نسبياً بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي التي تتجاوز فيها قيمة مؤشر كل دولة المتوسط العالمي وتحتل مراتب متقدمة نسبياً. حيث حلت الإمارات في المركز 30 عالمياً، في حين

[1] هو مؤشر صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويتألف من أربعة محاور رئيسية وهي: البيئة الخاصة بالأعمال والإطار التنظيمي، البنية التحتية وجاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

حلت السعودية في المركز 41، وجاءت قطر في المركز 46 فيما حلت البحرين وعمان والكويت في المراكز 51 و54 و64 عالمياً.

ومن خلال تجزئة هذا المؤشر إلى مؤشراته الفرعية التي بني، عليها نلاحظ تبايناً كبيرًا بين الدول العربية خاصة في المحور الثاني المتعلق بالبنية التحتية وجاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمحور الثالث الخاص باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث تشهد الدول العربية المتأخرة في الترتيب ضعفاً واضحاً من حيث الجاهزية التكنولوجية أي البنية الأساسية الرقمية، الملحق (2/10).

كما تشير نتائج **مؤشر الرقمنة (The Digitization Index)**[1] لعام 2022 إلى بلوغ أعلى قيمة لهذا المؤشر بالنسبة إلى الدول العربية في الإمارات بقيمة (0.84) تليها السعودية (0.69) وقطر (0.68) فعمان (0.66) والكويت (0.61)، فيما كانت قيمة هذا المؤشر ببقية الدول العربية دون المتوسط العالمي (0.57)، وهو ما يدل على عدم استفادتها الكاملة من تقنيات المعلومات والاتصالات لزيادة القدرة التنافسية في مختلف قطاعاتها.

ولقياس **استعداد الحكومات لاعتماد الذكاء الاصطناعي** أظهرت نتائج **مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي (GARI)**[2] أن ترتيب الدول العربية لا يزال متواضعاً بالمقارنة مع بقية دول العالم المشمولة والبالغ عددها 193 دولة، حيث احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى عربيًا والثامنة عشرة عالمياً، الأمر الذي يعكس مدى التزامها القوي بتبني الذكاء الاصطناعي. فيما تعتبر السعودية الأكثر تحسناً خلال عام 2023 حيث تقدمت بعشرة مراكز عن العام السابق بفضل الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي التي تم إطلاقها، وما تم استثماره خاصة في البحث والتطوير في هذا المجال. كما يبين هذا المؤشر تراجع ترتيب 12 دولة عربية بسبب نقص الاستثمار في البحث والتطوير في الذكاء الاصطناعي، وضعف البنية التحتية الرقمية وذلك مثلما يبينه الجدول (10-1).

ولقياس وتحليل **تطور وتقدم الحكومات في استخدام التقنيات الرقمية** وتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين والشركات، أظهرت نتائج مؤشر **تطور الحكومة الإلكترونية (E-Government Development Index)**[3] والذي شمل 17 دولة عربية من بين 193 دولة تم دراستها، تصدر دول مجلس التعاون الخليجي قائمة الدول العربية في عام 2022، حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً والثالثة عشرة عالمياً وصُنفت ضمن فئة مرتفع جداً (VH)، وهو أعلى تصنيف لتطور الحكومات الرقمية حول العالم، وجاءت أيضا في المركز الأول عالمياً بتحقيقها العلامة الكاملة 100 في المائة في معياري "تقديم المحتوى"، و"البنية المؤسسية". وحلت السعودية في المركز 31 وجاءت كأفضل الدول تقدماً حيث تقدمت 12 مرتبة، وحلّت كلٌّ من عمان والبحرين والكويت وقطر في المراكز 50 و54 و61 و78 عالمياً. وفي المقابل تبقى بقية الدول العربية وخاصة منها البلدان المتأثرة بالنزاعات في مراتب متأخرة وهو ما يبين مدى محدودية استخدام التقنيات الرقمية وتقديم الخدمات الإلكترونية في هذه الدول. (شكل 10-2).

[1] مؤشر صادر عن شركة البحث (BBVA Research) ويقوم على دمج متغيرات ستة عوامل رئيسية وهي البنية التحتية وتبني المؤسسات للرقمنة وتبني الأسر للرقمنة والتكاليف والتنظيم والمحتويات، في مؤشر مركب واحد، ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و1 حيث كلما كان مؤشر الدولة قريباً من 1 دلّ ذلك على تمكنها من الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا الرقمية لزيادة القدرة التنافسية.

[2] مؤشر صادر عن مؤسسة أوكسفورد انسايتس "Oxford Insights" ويعتمد على ثلاثة أبعاد رئيسية وهي الحوكمة، والبنية التحتية، والابتكار. ويتكون المؤشر من 33 محوراً تغطي هذه الأبعاد الثلاثة.

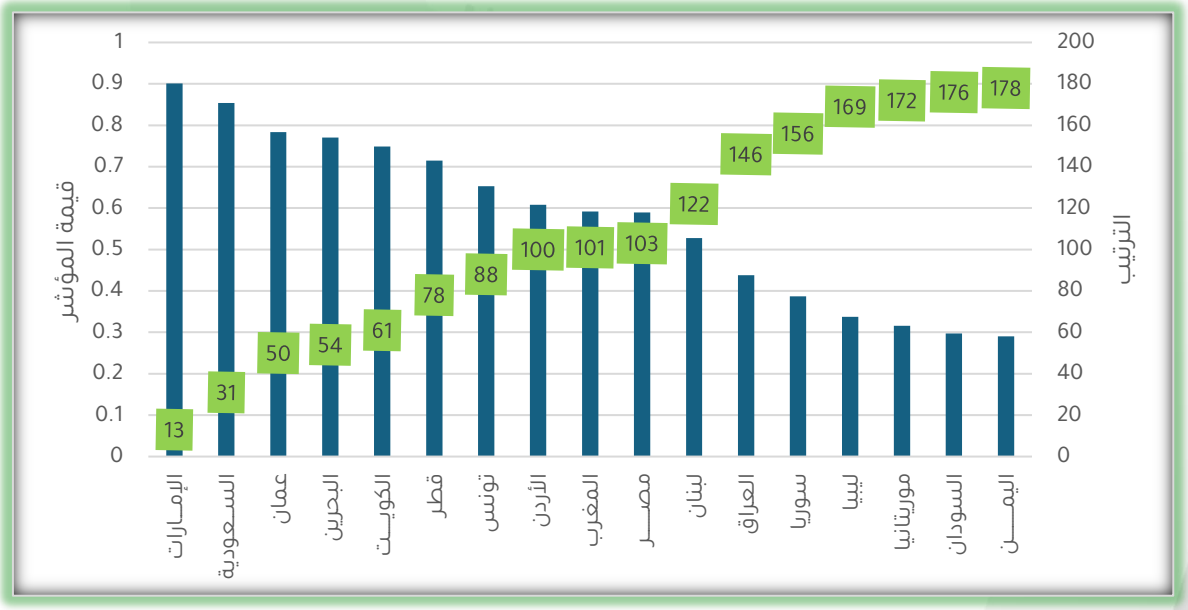
[3] مؤشر تصدره الأمم المتحدة، ويشمل عددًا من المعايير المتعلقة بتقنيات المعلومات والاتصالات، ومن ذلك الإنترنت، والأمن السيبراني، وتوفر الخدمات الإلكترونية، والتفاعل الإلكتروني بين الحكومة والمواطنين، والحوكمة الإلكترونية.

جدول (10- 1): ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الجاهزية الحكومية للذكاء الاصطناعي 2023

الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب		ترتيب عام 2022	
		عربياً	دولياً		
الإمـارات	70.42	1	18	22	↑
السـعودية	67.04	2	29	39	↑
قطر	63.59	3	34	36	↑
عمان	58.94	4	50	52	↑
الأردن	56.85	5	55	63	↑
البحرين	56.13	6	56	56	----
مصـــر	52.69	7	62	65	↑
الكويـــت	49.86	8	69	69	----
لبنان	47.62	9	76	73	↓
تونس	46.07	10	81	70	↓
المغرب	43.34	11	88	87	↓
الجزائر	35.99	12	120	111	↓
العراق	33.40	13	133	131	↓
فلسطين	33.14	14	134	----	----
جيبوتي	29.95	15	155	144	↓
موريتانيا	27.09	16	168	150	↓
ليبيا	25.31	17	173	149	↓
السودان	24.51	18	177	169	↓
القمر	22.62	19	181	166	↓
الصومال	21.98	20	183	----	----
اليمـــن	19.89	21	188	179	↓
سوريا	18.12	22	192	180	↓

المصدر: تقرير مؤسسة أوكسفورد انسايتس لعام 2023.

شكل (10- 2): مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية بالدول العربية لعام 2022



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة - 2023.

ومن خلال دراسة هذه المؤشرات على مستوى الدول العربية، تشير مختلف النتائج بأن مراتب الدول العربية، لا تزال متواضعة نسبياً في العديد من المؤشرات بالمقارنة مع مجموعات الدول الأخرى في العالم وخاصة المتقدمة والصاعدة. كما تظهر كل المؤشرات تبايناً كبيرًا بين الدول العربية واتساع الفجوة الرقمية بين بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تشهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة وباقي البلدان العربية خاصة على مستوى مؤشر الجاهزية الشبكية الذي يقيس الجاهزية التكنولوجية أي البنية الأساسية الرقمية. ويمكن من خلال هذه المؤشرات تصنيف بلدان المنطقة العربية إلى ثلاث مجموعات أساسية، وذلك على الرغم من التنوع الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان هذه المنطقة. وتقع بلدان مجلس التعاون الخليجي في المجموعة الأولى وهي تشمل البلدان الأكثر تطورًا في المجال حيث تتمتع ببنية تحتية رقمية متطورة نتيجة ارتفاع حجم الاستثمار في هذا المجال، وبنسب مرتفعة من استخدام الإنترنت. وتشمل المجموعة الثانية الأردن ومصر ولبنان وتونس والمغرب والجزائر والتي شهدت تطوراً أقل في بنيتها التحتية الرقمية. أما المجموعة الأخيرة فتشمل البلدان المتأثرة بالنزاعات، وهي اليمن والعراق وسوريا وفلسطين والسودان وليبيا والبلدان الأقل نمواً وهي موريتانيا وجزر القمر وجيبوتي والصومال، والتي تشكو من ضعف البنية التحية الرقمية ومحدودية توفّر البيانات.

2.3. تجارب الدول العربية وأهم المبادرات والاستراتيجيات في مجال تطوير وتطبيق التقنيات الرقمية

أولت عديد الدول العربية أهمية كبرى لتطوير التكنولوجيا الرقمية واستخدام تقنياتها في مختلف المجالات والقطاعات، وقطعت شوطاً كبيراً في مسيرتها نحو التحول الرقمي القائمة على دعم المهارات وتطوير الابتكارات في مجال التكنولوجيا والاتصالات. وتبين التجارب والمبادرات والخطط والبرامج بعدد من الدول العربية أنها تميزت بإجراءات وسياسات تُساير التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية، وتتأقلم وتتكيف مع الطبيعة المتغيرة للتكنولوجيات الرقمية ومختلف الاتجاهات العالمية في هذا المجال.

ففي الأردن تم إطلاق "مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف" الذي يهدف إلى تحسين فرص الدخل المتأتي من القطاع الرقمي الأردني وتوسيع الخدمات الرقمية الحكومية، حيث يعمل المشروع على القيام بتدخلات تستهدف تنشيط جانبي العرض والطلب في القطاع الرقمي، وذلك من خلال دعم توفير المهارات الرقمية وتعزيز نمو الاقتصاد الرقمي عبر تقديم الحوافز المادية لدعم خطط نمو الشركات الرقمية في بناء وتوسيع نطاق أنشطتها وخلق فرص عمل محلية. ويهدف المشروع إلى خلق 30 ألف فرصة عمل جديدة للشباب في السنوات الخمس القادمة، ومن ضمنها النساء (30 في المائة) واللاجئون السوريون الناشطون في مجالات العمل الرقمي الحر (15 في المائة). كما يهدف إلى رقمنة أكثر من 80 في المائة من معاملات الدفع الحكومية واستقطاب حوالي 20 مليون دولار أمريكي في استثمارات جديدة من القطاع الخاص للخدمات الرقمية.

وفي الإمارات، تم إطلاق برنامج الصناعة 4.0 في أواخر سنة 2021 بهدف رفع تنافسية القطاع الصناعي المحلي واستدامته، وزيادة قدرته الإنتاجية وجودة منتجاته وتسريع دمج حلول وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة وزيادة إنتاجيته بنسبة 30 في المائة من خلال العمل على تعزيز القدرة التنافسية الصناعية ورفع الكفاءة، وتحسين الجودة والسلامة وخلق فرص عمل جديدة في المجال. ويتم استخدام مؤشر جاهزية الثورة الصناعية الرابعة[1] لتقييم مدى تبنّي التكنولوجيا المتقدمة في مؤسسات القطاع الصناعي، ومن ثم وضع خارطة طريق دقيقة ومخصصة لاعتماد التقنيات التي تتناسب مع قدرات كل شركة بهدف زيادة الإنتاجية،

[2] مؤشر معتمد من المنتدى الاقتصادي العالمي كمعيار عالمي لتوحيد مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة يقيّم مستوى النضج الرقمي للعمليات والتكنولوجيات وتنظيم المصنع، ويحدد مجالات التحسين لصياغة استراتيجيات التحول الرقمي.

ورفع مستوى الكفاءة التشغيلية. ولتسريع اعتماد التكنولوجيا في المنشآت الصناعية يتم منح مجموعة من الحوافز المالية وغير المالية، تشمل الإعفاء من الرسوم الجمركية على تكنولوجيات الجيل الرابع والأهلية للحصول على تأشيرة إقامة ذهبية، وتحقيق معدل أعلى في برنامج القيمة الوطنية المضافة[1].

ويعد مركز التحكم الرقمي "بانوراما" إحدى مبادرات التحول الرقمي الذي نفذته شركة بترول أبو ظبي الوطنية والذي يهدف إلى الحصول على رؤى شاملة حول فرص تحسين أداء العمليات الإنتاجية، وذلك من خلال تطبيق نموذج تخطيط الإنتاج المتكامل الذي يدمج 14 وحدة تابعة للشركة تعمل في مجال النفط والغاز، ومن ضمنها وحدات معالجة الغاز الطبيعي ومصافي تكرير النفط ووحدات البتروكيماويات. ومن أهم الفوائد التي حققتها الشركة نتيجة تنفيذ هذا المركز، إعطاء المشغلين الثقة والقدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بتعظيم الأداء التشغيلي، من خلال توفير إمكانية مراقبة مؤشرات الأداء الرئيسة، بالإضافة إلى إجراء عمليات تحليل البيانات التنبؤية، والتخطيط والجدولة، وتزويد المشغلين بإرشادات حول فرص ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها. كما يمكن عرض 250 ألف نقطة بيانات فورية من جميع المواقع التشغيلية، وتوفير تكامل تام للبيانات بين المنشآت البحرية والبرية، فضلاً عن تحديد وحساب القيمة النهائية من جميع خطط العمليات لفترة زمنية تتراوح بين يوم واحد إلى أكثر من 30 عاماً. وقد حقق مركز "بانوراما" قيمة تجارية تفوق المليار دولار.

كما تمكنت **شركة أدنوك الإماراتية** مؤخراً من إنتاج أول كميات من النفط الخام في منطقة بلبازيم البحرية تُدار من خلال مشروع مشترك بين الشركة الإماراتية والمؤسسة الوطنية الصينية، بالاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية لتحليل بيانات المكامن وتحسين إدارة العمليات وتعزيز السلامة، وتحقيق المزيد من القيمة المضافة من الحقول النفطية حيث يقوم مركز "ثمامة" بتمكين الشركة من دمج الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة والحوسبة السحابية في إدارة مكامنها لتعزيز استخراج النفط وتحسين كفاءة الإنتاج بنسبة تتجاوز 10 في المائة.

وتولي البحرين اهتماماً بالغاً بتعزيز دور التقنيات الرقمية في قطاع النفط والغاز، عبر استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء الصناعي وغيرها من التقنيات الرقمية الأخرى. وعلى سبيل المثال، قامت شركة تطوير البترول بإنشاء أول منصة للبيانات الضخمة باستخدام الحوسبة السحابية من خلال جمع البيانات الخاصة بجميع المنصات المتعلقة بإنترنت الأشياء، وذلك لاستخدامه في عملية تعليم الآلة في مجال إصدار التقارير التنبؤية بوجود الأعطال والقيام ببرمجة أعمال الصيانة قبل حدوث أي مشكلة، إضافة إلى مشروع الكشف عن وجود المستحلبات في النفط الخام بتطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي.

كما تسعى تونس، من خلال استراتيجيتها الرقمية الجديدة 2022-2025 إلى وضع التكنولوجيا الرقمية صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث تم خلال عام 2022 تبني مبادرة "الصناعة الذكية" التي تهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية وإدماجها في سلاسل القيمة التي تم ضبطها ضمن الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتجديد في أفق سنة 2035، إلى جانب النهوض بالاقتصاد الوطني وتبادل التجارب والخبرات مع الدول الأخرى. وترتكز المبادرة على تطوير مناخ الاستثمار والمحيط المؤسساتي الخاص بتطوير الصناعة الذكية وبعث مركز ذكيّ في مجال الصناعة الذكية، فضلاً عن تركيز مشروع نموذجي يهدف إلى دعم ومواكبة 85 مؤسسة صناعية لتحديد برنامج عمل وتنفيذه للمرور إلى الصناعة الذكية. إضافة إلى تطوير الكفاءات على مستوى المؤسسة والجامعة ومراكز التكوين المهني بما يستجيب لحاجيات القطاع

[1] برنامج يهدف إلى دعم الصناعة الوطنية حيث يكتسب الموردون المعتمدون مزايا في أثناء إرساء العطاءات والعقود بناءً على درجة القيمة المضافة الخاصة بهم.

الصناعي. كما يعد برنامج "تونس الذكية" من المبادرات الوطنية الهامة الهادفة إلى التقليص من البطالة وبعث مواطن شغل في القطاع الرقمي بالشراكة مع القطاع الخاص والشركات الناشطة في المجال الرقمي الموجه للتصدير، وقد مكّن هذا البرنامج من خلق أكثر من 20 ألف فرصة عمل وتوقيع أكثر من 70 اتفاقية مع شركات التكنولوجيا و13 اتفاقية مع شركاء استراتيجيين محليين ودوليين، من القطاعين العام والخاص.

وتعمل السعودية على دمج التقنيات الرقمية في جميع مجالات الأعمال، حيث أطلقت عدداً من المبادرات منها مبادرات المدن الذكية في جميع أنحاء البلاد، وتهدف هذه المدن الذكية إلى الاستفادة من قوة الابتكار الرقمي لإنشاء مراكز حضرية فاعلة ومتصلة، ومستدامة تعتمد على الاستخدام المتزايد للتقنيات الرقمية على غرار التطبيقات السحابية وإنترنت الأشياء. وبحسب مؤشر IMD للمدن الذكية لعام 2023[1] فقد احتلت 4 مدن سعودية مراتب متقدمة حيث حصلت مدينة الرياض على المرتبة الثلاثين على مستوى العالم فيما حصلت مدينة مكة المكرمة على المرتبة الثانية والخمسين، وحصلت مدينة جدة على المرتبة السادسة والخمسين في حين حصلت المدينة المنورة على المرتبة الخامسة والثمانين، وذلك من بين 141 مدينة في العالم. كما تم في عام 2019 إنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) لتطوير استراتيجية السعودية للبيانات، وخلق قطاعات اقتصادية متنوعة، وتطوير الكوادر السعودية في مجال البيانات، والتي ساهمت خلال عام 2024 في إطلاق مركز التميز للذكاء الاصطناعي للصناعة والتعدين الذي يرمي إلى تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في منظومة الصناعة، وبناء القدرات والكفاءات الوطنية ومعالجة تحديات القطاع، ودعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للإسهام في جعل المملكة قوة صناعية رائدة ومركزاً لوجستياً عالمياً من خلال البيانات والذكاء الاصطناعي. أما في المجال الصناعي فقد أطلقت المملكة خلال عام 2022 الاستراتيجية الوطنية للصناعة، الهادفة للوصول إلى اقتصاد صناعي متقدم جاذب للاستثمار يعتمد بالأساس على التقنيات الرقمية بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وفي صناعة النفط والغاز، حققت شركة أرامكو السعودية تقدماً ملحوظاً في مجال تطبيق التقنيات الرقمية من خلال مركز الثورة الصناعية الرابعة التابع لها والذي يقدم فرصاً متميزة لتطوير الكوادر على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعليم الآلة والواقع المعزز والواقع الافتراضي والروبوتات والطائرات المسيرة، والتي توفر الحلول التقنية عبر مختلف مراحل سلسلة القيمة في صناعة النفط والغاز. كما يقوم المركز بتطوير فرص تطبيق تقنية البيانات الضخمة، والتحليلات المتقدمة لاستخدامها في البحث عن الحلول الابتكارية، وتوقعات أداء الأصول، وكذلك مراقبة المشروعات وإدارة المخزون، وغيرها من التقنيات الأخرى التي تساهم في الحد من التكاليف وتعزيز الكفاءة وتحسين الالتزام بمتطلبات الصحة والسلامة المهنية.

وتمثلت أول مبادرة سعودية لحقل نفط رقمي كبير في حقل القطيف، وأعقب ذلك تنفيذ واسع النطاق لحقول النفط الرقمية. هذا وتستخدم شركة أرامكو السعودية التقنيات الرقمية المتطورة في عدد من المجالات بدءاً من أجهزة الحفر التي تُشغَّل آلياً عن بُعد ومروراً بالطائرات المسيرة بلا طيار التي ترصد التسرب والروبوتات التي تعمل تحت الماء ووصولاً إلى تقنية النمذجة الرباعية الأبعاد للطبقات الجوفية. وعلى سبيل المثال، قامت الشركة بتجهيز جميع الآبار في حقل خريص النفطي بأجهزة استشعار ذكية مصممة لقاع الآبار، وصمامات للتحكم في التدفق، ومضخات كهربائية غاطسة. وبفضل أدوات تحليل البيانات الضخمة وتقنيات تعليم الآلات، أصبح إنتاج النفط والغاز من تلك الآبار الأقل استهلاكاً للطاقة، وأصبح من الممكن تحديد الأعطال المحتملة بشكل أفضل، إضافة إلى

[1] مؤشر صادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية ويعتبر من أهم المؤشرات العالمية التي تقيم جاهزية وذكاء مدن العالم.

تحسين إدارة المكامن. وباستخدام أدوات التحليل التنبئية والوصفية في تقنيات تعليم الآلات، طور حقل خريص نظامه الخاص لتحسين استهلاك وقود الغاز في المراجل، مما أسهم في تحقيق وفورات سنوية كبيرة في وقود الغاز، والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 8 في المائة. وتقوم المستشعرات في نظام إدارة خطوط الأنابيب يومياً وعلى مدار الساعة بالبحث عن أي تسربات، والكشف عن الأعطال في مواقع دقيقة وترسل نتائجها في الزمن الآني.

وفي عمان تعد المبادرة الوطنية لدعم البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر، جزءًا من استراتيجيتها الرقمية الداعمة لمختلف الحلول والتطبيقات والبرمجيات التي يُعتمد عليها في تنمية قطاع تقنية المعلومات في السلطنة. حيث ساهمت في بناء القدرات البشرية المتخصصة في مجال البرمجيات وتشجيع البحث والتطوير والإبداع ودعم تطبيق البرمجيات على مستوى وحدات الجهاز الإداري. كما تم خلال عام 2023 إطلاق مبادرة "صنّاع الذكاء الاصطناعي" لتطوير وتحفيز وتوطين تقنيات الذكاء الاصطناعي وبناء القدرات في هذا المجال والارتقاء بجودة المشروعات الابتكارية وتعظيم العائد الاقتصادي منها والإسهام الفاعل في تأسيس شركات ناشئة في تقنيات الذكاء الاصطناعي. كما وقّعت عُمان عقداً طويل الأجل مع شركة سيمنز لتزود مشروع الدقم المتكامل للطاقة والمياه لمدة 25 عاماً بالحلول الرقمية لضمان استقرار إمدادات الطاقة الكهربائية المتولدة من المشروع، وتأمين سلامة عمل معدات محطة توليد الطاقة الكهربائية بالدورة المشتركة التي تتكون من خمسة توربينات غازية وخمسة توربينات بخارية، ومنظومة تحكم لتزويد مصافي تكرير النفط ووحدات إنتاج البتروكيماويات بالطاقة الكهربائية والمياه في المنطقة الصناعية. فضلاً عن تقديم حلول الأمن السيبراني لحماية الوحدة من الهجمات الإلكترونية، وضمان جاهزية الأصول، وخفض تكاليف التشغيل والصيانة.

أما في قطر، فقد تم خلال عام 2023 إطلاق مبادرة "المصنع الرقمي" المبتكر لتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية الإلكترونية وتطويرها من خلال توفير منصات متطورة وأدوات رقمية مستقبلية للجهات الحكومية، مما يمكّنها من تطوير الخدمات لتلبية احتياجات المجتمع الرقمي المتغيرة وذلك تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030. وبهدف إنتاج قُوى عاملة ذات قدرة تمكينية وتنافسية ومهارات عالية، تم إطلاق برنامج بناء القدرات الرقمية الذي يستهدف تدريب 50 ألف شخص من مختلف الفئات بحلول عام 2025 وتزويدهم بمهارات الحوسبة السحابية المتقدمة لتطوير قدراتهم في المجال الرقمي ومساعدتهم على تنمية الإبداع والابتكار والمساهمة في تعزيز القدرة التنافسية للدولة على المستويين الإقليمي والعالمي. كما عقدت قطر شراكة استراتيجية مع شركتي مايكروسوفت وغوغل لإنشاء مراكز بيانات سحابية إقليمية تمكّنها من تقديم خدمات سحابية، وتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية، وتسريع التحول الرقمي في قطاع الطاقة، مع التركيز على بناء قدرات القوى العاملة وإعادة تأهيلها لتمكينها من استخدام التقنيات الرقمية والحفاظ على خطط التحول الرقمي مثل البرنامج الوطني لبناء قدرات قطاع الطاقة وغيرها.

وفي الكويت تم إطلاق مبادرة "مسار" لتسريع عجلة التحول الرقمي في القطاع الحكومي بالشراكة والتعاون مع شركة "مايكروسوفت" بهدف تحسين القدرة التنافسية ورفع الكفاءة التشغيلية في القطاع الحكومي للوصول إلى نظام رقمي متطور وفعال، وذلك من خلال بناء خارطة طريق للتحول الرقمي للجهات الحكومية، بالاستناد إلى اختصاصات وأولويات كل جهة، لتحقيق رؤية الكويت 2035 التي تضع التحول الرقمي جزءاً أساسياً في أجندة التطوير للمخططات الاقتصادية الطويلة الأمد.

كما تشهد الكويت توجهاً ملحوظاً نحو تطبيق التقنيات الرقمية في صناعة التكرير والبتروكيماويات في إطار مشروع الوقود البيئي المكون من تطوير مصفاتي "ميناء الأحمدي" و"ميناء عبد الله" القائمتين، لتمكينهما من إنتاج مشتقات بمواصفات متوافقة مع أحدث المعايير العالمية،

وإنشاء مصفاة الزور الجديدة، وإغلاق مصفاة الشعيبة، حيث يطبق في مشروع التطوير أحدث التقنيات الرقمية التي تركز على تعزيز إجراءات الصحة والسلامة المهنية وحماية البيئة، وإعطاء تنبيهات في حال حدوث تغير في الظروف حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. وقد بدأ التشغيل الكامل لمشروع الوقود البيئي في مارس 2022. ويُعد مشروع حقل الكويت الذكي المتكامل التابع لشركة نفط الكويت، من المشاريع الرقمية الضخمة التي تم تطبيقها في عدد من حقول النفط والغاز في دولة الكويت لتحويلها إلى حقول رقمية ذكية متكاملة، حيث أثبت كفاءته في زيادة أعمار المكامن النفطية ورفع مستوى الإنتاج وتخفيض التكلفة التشغيلية. وتم تعميم هذه التقنية بشكل أوسع، حيث تم ربط نحو 2300 بئر نفطية بمشروع الحقل الرقمي الذكي من خلال إطلاق النسخة الأولية من المشروع لحقول غرب الكويت، وجنوب وشرق الكويت، وحقول النفط الثقيل في شمال الكويت. كما تم تطبيق تقنية إنترنت الأشياء اللاسلكية طويلة المدى على 1350 بئراً نفطية، حيث تم تطويرها لإنشاء شبكات منخفضة الطاقة وواسعة النطاق. كما تم إطلاق تقنية النظم المتكاملة لإنشاء البئر النفطية لجنوب وشرق الكويت، ومشروع الحوسبة السحابية الخاصة والمصممة لنشر ودمج وإدارة تطبيقات الاستكشاف والإنتاج المتطورة على الحوسبة السحابية، واتخاذ مبادرات لتقنية البيانات ودمجها في مستودع البيانات المركزي.

وفي مصر تم إطلاق عدد من المبادرات التي تستهدف تنمية المهارات الرقمية ودعم منظومة الابتكار وتشجيع ريادة الأعمال، من بينها مبادرة "فرصتنا الرقمية" لتعزيز مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تنفيذ مشروعات التحول الرقمي للجهات الحكومية، حيث تتيح هذه المبادرة منصة رقمية لطرح هذه المشروعات للشركات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذها أو المشاركة في تنفيذها بشكل يحقق الشفافية والمساواة في الفرص، وبما يسهم في رفع الكفاءة التشغيلية وتعزيز استدامة تلك الشركات. ولتنمية القدرات البشرية تم إطلاق مبادرة "رواد مصر الرقمية" لتنمية المهارات التكنولوجية في التقنيات الحديثة لدى الطلاب والخريجين، ولاسيما مهارات تطوير البرامج والذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، وتحليل الأعمال، والأمن السيبراني والفنون الرقمية وتحليل الأعمال وتخطيط الموارد المؤسسية لبناء قوة عاملة ماهرة ومبتكرة تقود مسيرة التحول الرقمي الشامل محلياً وإقليمياً. كما تم خلال عام 2022 إطلاق مبادرة تكنولوجيا التصنيع "مانيو تك" والتي تهدف إلى ربط قطاعات الصناعة المختلفة بالثورة الرقمية لتفعيل التحول الرقمي بقطاع الصناعة وتعزيز قدراته الإنتاجية، خاصة لدى الشركات الناشئة من خلال حلول رقمية مبتكرة متكاملة تعتمد على أحدث التقنيات التي من شأنها دعم التحول الرقمي للقطاع الصناعي وتأهيل الشركات والمشروعات التي تقدم حلولاً صناعية تكنولوجية. وفي إطار خطتها لتحديث قطاع البترول، وضعت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية برنامج التحول الرقمي الذي يشمل استخدام التقنيات الرقمية في رفع الكفاءة بمصافي التكرير في مشروعات هي الأولى من نوعها لتنفيذ تحول رقمي وتطوير تكنولوجي غير مسبوق في إدارة مصافي التكرير لرفع كفاءة التشغيل وتحقيق أعلى درجات التشغيل الاقتصادي الأمثل، حيث تم تنفيذ مشروع نظام تخطيط وإدارة الموارد (ERP) لمصافي التكرير التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول، وتدشين غرفة التحكم والمتابعة الآلية لعمليات مصافي التكرير والتي تشتمل على عدة نظم رقمية متطورة مثل نظم البرمجة الخطية التي تساعد في الوصول إلى أعلى عائد من التشغيل والنظم المختصة بمتابعة دقيقة لعمليات التشغيل ومتابعة المستودعات والمعامل الخاصة بالمصافي. وتم عمل برنامج تدريبي على إدارة وتشغيل مجموعة نظم البرمجة الخطية لربط كلّ مصافي التكرير في منظومة رقمية موحدة لتكوين نموذج خاص يشمل الشركات العاملة في مجال التكرير وخطوط الأنابيب وأساليب النقل المتاحة للوصول إلى الخطط الأنسب للعملية التشغيلية، وتحديد ظروف التشغيل المثلى بما يساعد على زيادة إنتاجية مصافي التكرير وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من إمكانات وموارد التكرير. بالإضافة إلى البدء في تنفيذ

مشروع التحكم والرقابة على النفط الخام والمنتجات البترولية عن طريق إنشاء مركز تحكم رئيسي لخطوط الأنابيب، والذي يهدف إلى التحكم ومراقبة حركة تداول ونقل النفط الخام والمنتجات البترولية.

ومن المبادرات العربية المشتركة، أطلق الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مبادرة مشتركة تتمثل في تأسيس مركز بيانات إقليمي في البحرين كإحدى مبادرات الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي لتعزيز التحول الرقمي في المنطقة العربية ودعم الاقتصاديات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص، والمساهمة في تعزيز أمن البيانات من خلال استخدام أحدث التقنيات. حيث سيكون بمقدور الدول الاستفادة من الحلول التي يوفرها المركز لتخزين البيانات وحمايتها، ودعم الجهات الحكومية والخاصة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصادات العربية وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي. كما تعد مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة والتي تضم فنيين وخبراء من الدول العربية ويتولى صندوق النقد العربي الأمانة الفنية للمجموعة من المبادرات الهامة التي تساهم في تعزيز المعرفة المتنوعة لدعم صناعة التقنيات المالية الحديثة وتنمية الابتكار بها، بما يساعد الدول العربية على تطوير استخدامات التقنيات المالية الحديثة لديها وتنظيمها، بالشكل الذي يتناسب مع استراتيجيات ورؤى كل دولة.

ويلعب التخطيط الاستراتيجي الرقمي دوراً بالغ الأهمية في الاقتصادات العربية مع انتهاج العديد من الدول العربية خططاً استراتيجية رقمية تؤسس لبرامج اقتصادية تسعى من ورائها إلى تحقيق أهداف عدة لعل من أهمها حفز النمو الصناعي والاقتصادي، وفي هذا الإطار يلخص الملحق (3/10) أهم ملامح استراتيجيات الدول العربية والخطط الوطنية في مجال تطوير التقنيات الرقمية والقطاع الصناعي الرقمي.

4. دور التقنيات الرقمية في تطوير الصناعات التحويلية وتعزيز نموها

1.4. مجالات تطبيق التقنيات الرقمية في قطاع الصناعات التحويلية

شكّل استخدام التكنولوجيا الرقمية بمختلف أنواعها وتقنياتها تحولاً كبيراً في القطاع الصناعي، حيث تمكنت الدول المصنعة من تحقيق تطور واسع بفضل تبني منشآتها هذه التكنولوجيا في جُلّ عملياتها الإنتاجية الصناعية. وقد ساهم ذلك في تطوير نماذج الأعمال وخفض تكاليف الإنتاج وتحسين الأداء والرفع من الإنتاجية والجودة والوصول لعدد أكبر من الأسواق. كما ساهم استخدام هذه التكنولوجيا في تبسيط العمليات الصناعية وتسريعها، وتقليل الانبعاثات الحرارية ورفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية في كل التخصصات والمجالات الصناعية.

فتكنولوجيا الروبوتات (Robot Technology) أصبحت عنصرًا أساسيًا في كثير من الصناعات التحويلية **لزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف وتحسين السلامة**، حيث يتم استعمالها في مجالات متنوعة نظراً إلى دقتها وسرعتها في العمل، وتُستخدم لأداء المهام الخطيرة والمتكررة في العمليات الصناعية مثل التركيب والتجميع لساعات طويلة دون راحة، مما يجعلها أكثر كفاءة. ووفق بيانات الاتحاد الدولي للروبوتات بلغ عدد الروبوتات الصناعية خلال عام 2022 حوالي 3 ملايين و904 ألفاً مقابل حوالي 3 ملايين و479 ألفاً خلال عام 2021، منها 73 بالمائة في القارة الآسيوية و15 بالمائة في القارة الأوروبية و10 بالمائة في القارة الأمريكية، تعمل 80 بالمائة منها في مجال صناعة السيارات، والصناعات الكهربائية والإلكترونية والآلات. كما تستقبل الصناعة العالمية حوالي 425 ألف روبوت اصطناعي جديد سنوياً، تزيد قيمتها على 16 مليار دولار[1].

[1] بيانات الاتحاد الدولي للروبوتات - تقرير عام 2022.

وتعد التكنولوجيا ثلاثية الأبعاد (3D Technology) من أهم التقنيات التي تم تطويرها في مجال التصميم الصناعي والابتكار، حيث تسمح **بتطوير تصاميم معقدة ومبتكرة للمنتج** المراد تصنيعه وتحويل الأفكار إلى واقع قابل للتطبيق بسهولة بشكل أسرع وبتكلفة أقل، مما يعزز الإبداع والابتكار في الصناعة. ففي مجال صناعة البناء مثلاً، تتيح هذه التكنولوجيا إظهار مميزات التصميم بشكل أكثر وضوحاً لكل من المخططين والمستثمرين، كما تساهم في تطوير صناعة الأثاث من خلال تجميع قطع الأثاث المصنوعة وتفكيكها بسرعة كبيرة وتعزيز القدرة على الاستجابة لمتطلبات العملاء بمرونة وسرعة أكبر ووضع البدائل المختلفة للتصميم والمفاضلة بينها. كما يتم استخدام هذه التكنولوجيا في قطاعات النسيج والملابس الجاهزة والأحذية لإنتاج ملابس وأحذية حسب الطلب تتطابق مع احتياجات المستهلكين، مع القيام بتغيرات سريعة بالنماذج والتفصيل السريع والدقيق مما يساهم في توفير المواد والطاقة وزيادة الكفاءة وتحسين النوعية.

كما تعد الحوسبة السحابية (Cloud Computing) من أهم التقنيات التكنولوجية التي يتم استخدامها في المجال الصناعي حيث تساهم في تخزين البيانات وتحليلها **والتحكم في العمليات الصناعية في مختلف المراحل الإنتاجية وتشغيل التطبيقات بشكل آمن وفعال**. كما تستخدم في تشغيل أنظمة إدارة سلسلة التوريد وتتبع المخزون وتحسين عمليات الصيانة، والإصلاح وتنسيق العمليات، مما يساهم في تحسين كفاءة العمل وزيادة الإنتاجية.

من جانب آخر، تلعب تكنولوجيا الواقع الافتراضي والواقع المعزز (Virtual Reality and Augmented Reality) دوراً مهماً في سد الفجوة بين مراحل التصميم ومراحل التنفيذ أو الإنتاج من خلال عرض رسومات ثلاثية الأبعاد لتبسيط عمليات التصنيع والمساعدة في عمليات التجميع ومراقبة الجودة والصيانة. وتعتبر صناعة البناء واحدة من أهم مستخدمي هذه التكنولوجيا حيث توفر منصة تفاعلية وواقعية لعمليات التصميم والتنفيذ تعزز دقة التخطيط وتقلل من الأخطاء والتكاليف الناجمة عنها، مما يسهم في تعزيز الاستدامة والسلامة في مواقع البناء. وبدأت شركات كبرى مثل مايكروسوفت وجوجل بالإضافة إلى بعض الشركات الحكومية في القيام باستثمارات كبرى في هذا المجال حيث من المتوقع أن تساهم تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز في نمو الاقتصاد العالمي بواقع 1.5 تريليون دولار بحلول عام 2030[1].

وتلعب تقنيات الاستشعار عن بعد (Remote Sensing) دورًا هاماً في جعل القطاع الصناعي أكثر كفاءة ودقة، حيث تساعد على **جمع البيانات عن المنتجات والعمليات الصناعية** باستخدام أدوات وأجهزة مثل الأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار والأجهزة اللاسلكية الصغيرة. وتُستخدم هذه التقنيات في مجالات مثل المراقبة الجوية، حيث تسمح بإدماج الاستشعار والتحليل والتحكم الآلي في نماذج الأعمال، كما تمكن من **التخطيط لعمليات الصيانة مسبقاً**. كما تُستخدم لرفع كفاءة الشركات لأعمالها لتصبح أذكى وأكثر فاعلية واستدامة وتنافسية وأكثر ابتكاراً، بالإضافة إلى تحقيق وفورات في التكاليف والوقت والجهد البشري.

كما أحدثت تقنية النانو تكنولوجي أو تقنية الجزيئات متناهية الصغر (Nanotechnology) ثورة كبيرة في صناعة الدواء حيث تساهم في **زيادة فعالية الأدوية وتخفيف الأضرار المصاحبة للاستخدام** بحيث تبقى في الأعضاء المستهدفة لفترات طويلة من الزمن، وتسبب أقل تأثيرات جانبية. وتستخدم تقنية النانو تكنولوجي أو تقنية الجزيئات متناهية الصغر في تطوير صناعة الحواسيب وأجهزة الاتصال وزيادة إمكانيات الأجهزة الإلكترونية من حيث زيادة سرعتها وتقليل وزنها واستهلاكها للطاقة.

[1] تقرير صادر عن أبحاث بي دبليو سي (PWC).

ويعد الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) من أهم التقنيات التي ازداد تطورها خلال الأعوام القليلة الماضية، والتوسع في استخدامها في مختلف المجالات الصناعية حيث يساهم **في اختصار الوقت وتحقيق مرونة أفضل وكفاءة أكثر في العمليات الإنتاجية** من خلال تمكين القيام بمهام متعددة في وقت واحد وبنتائج دقيقة بمساعدة الخوارزميات. كما تستطيع الآلات المزوّدة بالذكاء الاصطناعي مراقبة أدائها ذاتيًا، وجدولة مواعيد الصيانة عند الحاجة، وتقليل فترات التعطل وتحسين سلسلة الإمداد، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية. ويمكن تطبيق الذكاء الاصطناعي بعدة طرق في صناعة النفط والغاز، مثل مراقبة السلامة وتحسينها، وزيادة الأداء التشغيلي، حيث يساهم في جمع معلومات حول الخصائص الجيولوجية والجيوفيزيائية وغيرها لمناطق التنقيب، مما يسفر عن نتائج أكثر سرعة وفاعلية لتحليل مواقع الآبار وتحديد أفضل الأماكن لحفرها وتحسين الإنتاج من أجل استخراج أقصى قدر من النفط والغاز. كما تستخدم الشركات العاملة في إدارة خطوط الأنابيب خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحليل التدفقات عبر الأنابيب ومراقبة الآبار والخطوط وتحديد موقع وحجم تسربات غاز الميثان الشائعة في هذا القطاع والتي تؤدي لخسائر ضخمة.

ومن جانب آخر، نقلت التكنولوجيا الرقمية وتطبيقاتها الأنظمة اللوجستية إلى مستويات غير مسبوقة للحصول على سلاسل توريد أكثر نجاحاً واستدامة، بعد ما خلفته جائحة كوفيد-19 من تأثيرات واسعة النطاق على القطاع الصناعي بسبب تعطل سلاسل الإمداد وشبكات الإنتاج، مما أجبر شركات الخدمات اللوجستية على تبني أنظمة تستخدم المزيد من تطبيقات التكنولوجيا الرقمية على غرار نظام إدارة النقل، وأنظمة التتبع في الوقت الحقيقي، والخدمات السحابية، وإنترنت الأشياء، والتوائم الرقمية، مما يمكنها من توفير سلاسل توريد أكثر مرونة وتكيف وسرعة في الاستجابة للظروف. ومن المتوقع أن ترفع التكنولوجيا الرقمية من القيمة السوقية للخدمات اللوجستية عالمياً من 18.1 مليار دولار في عام 2021 إلى 77.5 مليار دولار أمريكي في عام 2030 بمعدل نمو سنوي يبلغ حوالي 17.5 في المائة خلال الفترة المذكورة. ومن المتوقع أن تتركز التطورات التقنية للوصول إلى هذا النمو على إدارة النقل بنسبة 55 في المائة، وإدارة العمل بنسبة 24 في المائة وإدارة المخازن والمستودعات بنسبة 21 في المائة[1]. كما يمكن الاعتماد على الأدوات الرقمية في الخدمات اللوجستية من خلق ما يمكن تسميته باللوجستيات الخضراء والتي تساعد على خفض انبعاثات الكربون وتحسين استهلاك الوقود وتقليل النفايات.

2.4. دور التقنيات الرقمية في زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية التحويلية

هناك دلائل قوية على الأثر الإيجابي للتكنولوجيا الرقمية على القطاع الصناعي، فقد أشار تقرير صادر عن البنك الدولي حول إيجابيات التكنولوجيا الرقمية الحديثة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الاعتماد الكامل للتكنولوجيا الرقمية من قبل المؤسسات الصناعية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن أن يساهم في رفع إنتاجية الصناعات التحويلية العربية بنسبة 10 في المائة، مع تحقيق مكاسب أسرع إذا استهدفت الشركات الصناعية العربية الأقل إنتاجية أولاً، حيث تتحقق هذه المكاسب بوتيرة أسرع على المدى القصير، لكنها تتراكم بعد ذلك بوتيرة أبطأ مع اقتراب الاقتصاد من التغطية الشاملة[2].

ووفقًا لدراسة أجرتها شركة ماكنزي، يمكن للمؤسسات الصناعية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا والتقنيات الرقمية من تقليل وقت توقف

[1] تقرير صادر عن شركة أولين غروب حول اتجاهات التكنولوجيا في الخدمات اللوجستية (عام 2024).

[2] تقرير صادر عن البنك الدولي خلال عام 2022 بعنوان "إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: كيف يمكن أن يؤدي اعتماد التكنولوجيا الرقمية إلى تسريع وتيرة النمو وخلق فرص العمل".

الآلات بنسبة تتراوح بين 30 و50 في المائة، وزيادة الإنتاج بنسبة تتراوح بين 10 و30 في المائة، وتحسين إنتاجية العمال بنسبة تتراوح بين 15 و30 في المائة، فضلاً عن زيادة دقة توقعات السوق إلى حوالي 85 في المائة[1]. كما أظهرت نتائج دراسة أخرى حول تأثير الروبوتات في القطاع الصناعي إلى أن التقنيات الحديثة مثل الروبوتات تساهم بشكل فعال في تحسين أداء الصناعة والإنتاج بأكثر كفاءة ممكنة مع تقليل نفقات المنشآت الصناعية ومن ثمّ مضاعفة الأرباح[2].

للتكنولوجيا الرقمية أيضاً أثر إيجابي على الأداء التنافسي للمؤسسات والمنشآت الصناعية حيث تكسبها مزايا تنافسية تميزها عن غيرها من عدة جوانب منها تبسيط وتنظيم عمليات الإنتاج الصناعية وتقليل التكاليف والهدر وتحسين الجودة، فضلاً عن توفير الفرص التجارية وتوسيع الوصول إلى الأسواق الخارجية، بحيث يفتح تطوير الأسواق الرقمية فرصًا جديدة لعمليات التصدير من خلال ربط الشركات المحلية بسلسلة الإنتاج العالمية وإنشاء أسواق جديدة بحيث تصبح أكثر قدرة على المنافسة، مع تقديم منتجات وخدمات مبتكرة تميزها عن منافسيها. وعليه فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات ضرورة لا بد منها من أجل استمرار الشركات وبقائها، خصوصاً في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها في الأسواق المحلية والخارجية.

وعلى مستوى الإنتاج الصناعي، لعبت التقنيات الرقمية دوراً مهماً في زيادة الكفاءة وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية في مختلف الصناعات، كما نجحت في مواجهة عدد من التحديات التي تواجهها خاصة على مستوى جودة المدخلات التصنيعية والاستدامة الكربونية. ففي مجال الصناعات الغذائية ساهمت التقنيات الرقمية في زيادة العائدات والأرباح نتيجة إنتاج منتجات غذائية جديدة ومبتكرة بتكلفة أقل وفترة صلاحية أطول وجودة أحسن بفضل تقنيات التغليف الذكية التي تستخدم أدوات الاستشعار والذكاء الاصطناعي خاصة في صناعات المشروبات والألبان ومنتجاتها واللحوم بأنواعها. كما ساهم استخدام تطبيقات إنترنت الأشياء والمواقع الإلكترونية وحسابات التواصل الاجتماعي والعناوين البريدية الإلكترونية في ربط المصانع بالسوق والعملاء وزيادة ترويج المصانع الغذائية وتقديم منتوجات مصممة حسب الطلب. ورغم التطور الحاصل والنتائج المسجلة في عدد من الدول العربية وخاصة منها دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن العديد من الدول الأخرى على غرار السودان واليمن وسوريا والصومال لم تشهد صناعاتها الغذائية تطوراً يذكر على مستوى توطين واستخدام التكنولوجيا المتطورة على الرغم مما تتمتع به من قدرات إنتاجية زراعية وحيوانية وموارد طبيعية هامة. ومن أهم الحواجز التي تواجهها هذه الدول في هذا المجال هو الافتقار إلى قدرة توصيل رقمي فائق السرعة وبأسعار معقولة نتيجة عدم تطور البنية الرقمية بها بشكل كافٍ.

وفي مجال السيارات، ساهم توطين التقنيات الجديدة للتكنولوجيا في إحداث نقلة نوعية وتحقيق المزيد من القيمة المضافة من خلال ما تتيحه من مزايا تساعد على تحسين الأمان والراحة حيث تعمل تقنية إنترنت الأشياء على تحسين أنظمة قيادة المركبات وتوفير المعلومات المرورية من خلال الخرائط الرقمية للسيارات والتنبؤ بمشكلات السيارة المحتملة من خلال تحليل بيانات المستشعر وتحسين عمليات مراقبة الجودة. ونتيجة للنقلة النوعية التي يشهدها قطاع تصنيع السيارات تم خلال عام 2022 إنتاج حوالي 85 مليون سيارة على مستوى العالم، أي بزيادة قدرها 6 في المائة عن عام 2021 و10 في المائة بالمقارنة عن عام 2020[3]. كما تقوم شركات السيارات ببيع الوظائف الإضافية فيما بعد وبشكل فردي لأصحاب السيارات، مما يزيد من أرباحها، وينطبق ذلك على الأنظمة الرقمية المدفوعة مثل الوصول دون

[1] Capturing the true value of Industry 4.0 (mckinsey,2022)

[2] The impact of robotics on manufacturing (Ballestar et al, 2020)

[3] قاعدة بيانات المنظمة الدولية لمصنعي السيارات (OICA).

مفتاح والتشخيص عن بُعد وبصفة خاصة في الموديلات الكهربائية والتي يتوقع تزايد الطلب العالمي عليها ستة أضعاف بين عامي 2021 و2030، لتزيد المبيعات من 6.5 مليون إلى قرابة 40 مليون وحدة سنوياً[1]. ورغم محدودية التطور العربي في هذا المجال غير أنه يُتوقع أن يشهد قطاع صناعة السيارات الكهربائية في العالم العربي تطوراً هاماً خلال السنوات القادمة من خلال مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية التي تم إطلاقها خلال عام 2022 بين كل من الإمارات ومصر والأردن والبحرين وانضمت إليها المغرب خلال عام 2024، حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات لتعزيز وتطوير الشراكة في هذا المجال.

وفي صناعة الملابس، ارتفع حجم إيرادات مختلف شركات الأزياء والملابس بفضل التقنيات التكنولوجية المبتكرة ومنها المنصات والمتاجر الإلكترونية التي ساهمت في زيادة مبيعات الملابس عبر الإنترنت والوصول إلى المستهلكين حتى في أبعد المواقع. ومكّن استخدام الواقع الافتراضي والواقع المعزز من دمج العالمين المادي والرقمي لتقديم تجربة شراء مختلفة ومميزة للعملاء وتجربة الملابس افتراضياً. وساهمت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين تجارب العملاء، وتحليل الاتجاهات والتنبؤ بها وفهم أنماط الشراء، مما عزّز من نمو حجم سوق الملابس بشكل ملحوظ حيث بلغ خلال عام 2023 حوالي 655.7 مليار دولار ويُتوقّع أن يصل خلال عام 2024 حوالي 703.11 مليار دولار مع تسجيل معدل نمو سنوي خلال السنوات القادمة يبلغ 7.2 في المائة[2].

من جانب آخر، أثرت تقنيات الذكاء الاصطناعي على **صناعة العقارات** من خلال تعزيز الابتكار والإبداع في عمليات البناء والتصميم حيث أدخلت أفكاراً جديدة ومبتكرة للتصميم الداخلي وللاستخدام الأمثل للمساحة المتوفرة، فضلاً عن أتمتة التحكم في درجة الحرارة والإضاءة وأجهزة الإنذار وأجهزة استشعار التسرب والأمن مما مكّن الشركات من تحسين إنتاجيتها وتقليل التكاليف وانتهاء المشاريع في وقت أسرع ومن ثمّ زيادة الأرباح وتحقيق نجاح أكبر في تنفيذ المشاريع البنائية. ومن المتوقع مثلاً أن يضيف الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative Artificial Intelligence)[3] قيمة تتراوح بين 110 مليارات دولار إلى 180 مليار دولار أو أكثر لصناعة العقارات، مما يبرز أهميته الكبيرة لهذا القطاع[4].

أما في صناعة الأسمنت، وفي ظل المعايير والأهداف التي وضعتها الجمعية العالمية للأسمنت والخرسانة[5]، وذلك تماشياً مع التوجه العالمي نحو الاستدامة الكربونية، توجهت شركات الأسمنت ومن ضمنها العربية لتخفيض انبعاثاتها الكربونية من خلال الاستفادة من مزايا الإنتاج بإستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتحسين فعالية استخدام الطاقة وتبني بدائل للكلنكر وأنواع الوقود الأقل تلوثًا، خاصة وأن الأسمنت يعد واحدًا من أكبر القطاعات ذات البصمة الكربونية حيث يساهم بما يقارب 7 في المائة من مجموع انبعاثات الغازات الدفيئة[6]. وفي ظل توقع ارتفاع معدل الطلب العالمي على الإسمنت الأخضر المنخفض الكربون، والذي يمثل جزءاً من سياسة المناخ الجديدة، يعد تطوير هذا القطاع باستخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لإزالة انبعاثات الكربون منه بطريقة مستدامة، السبيل الأمثل لتعزيز القطاع ودخول أسواق خارجية جديدة يتزايد فيها الطلب على الإسمنت الأخضر الصديق للبيئة لتقليل التهديدات الناتجة من الانبعاثات الكربونية، وبذلك

[1] دراسة شركة ماكنزي حول السيارات في سباق مع الزمن لمواكبة التطورات الجديدة (مايو 2022).

[2] Apparel Global Market Report 2024

[3] شكل من أشكال الذكاء الاصطناعي الذي يمكنه إنتاج النصوص والصور، يجعل الأشياء تبدو وكأنها من صنع البشر.

[4] دراسة شركة ماكنزي حول الذكاء الاصطناعي التوليدي محركًا للتغيير في مجال العقارات (مايو 2022).

[5] وضعت الجمعية العالمية للأسمنت والخرسانة (GCCA) عدد من الاهداف والمعايير المتمثلة في الالتزام بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمعدل 20 % لكل طن متري من الأسمنت و25 % لكل متر مكعب من الخرسانة بحلول عام 2030، مقارنةً بالمستويات المُسجلة خلال عام 2020.

[6] قاعدة بيانات معهد الموارد العالمية.

تلعب التقنيات الحديثة دورًا هامًا في تحول قطاع الأسمنت نحو مستقبل خالٍ من الكربون.

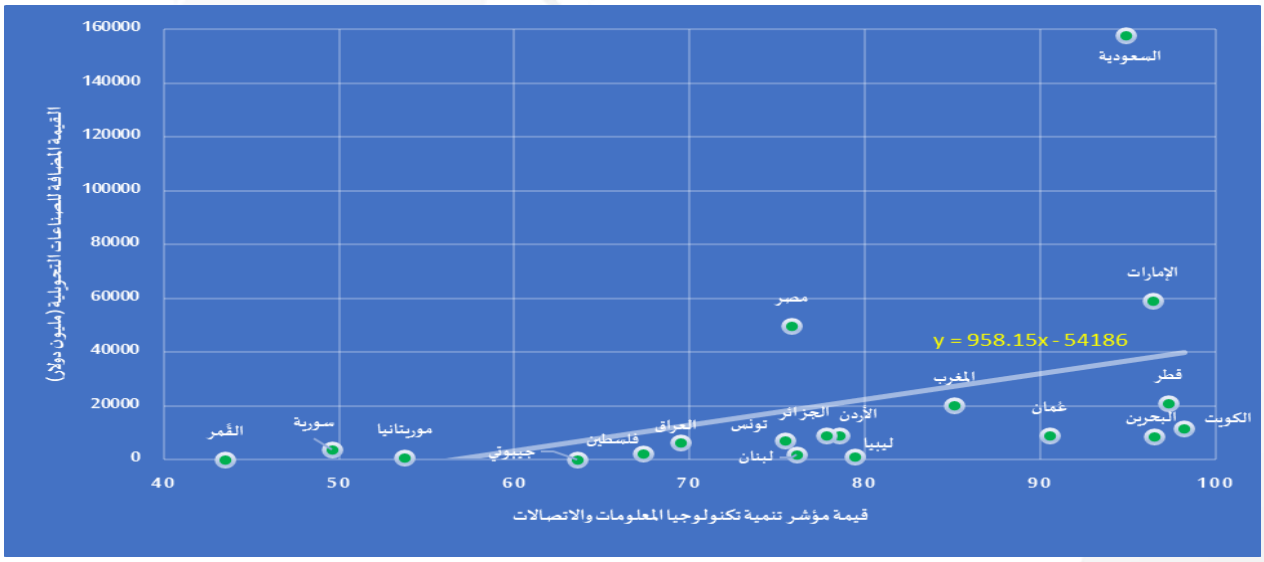
كما نجحت التكنولوجيا في مواجهة التحديات التي تواجه **صناعة البتروكيماويات**، ومنها انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى فرص حقيقة لزيادة ربحيتها بتعزيز إنتاجها من المنتجات دون الحاجة إلى استهلاك المزيد من المواد الخام الأولية، مع تحقيق الاشتراطات البيئية الصارمة نحو خفض نسب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. كما أصبحت مشروعات احتجاز غاز ثاني أكسيد الكربون ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشروعات إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون، والتي سيحتاج العالم إلى كميات هائلة منه مستقبلاً.

من جانب آخر، ومن خلال الرسم البياني أدناه والذي يبرز العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية ومؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1]، نتبين أن الدول العربية التي تتميز بارتفاع المؤشر (ومن ثمّ تطور استخدام التقنيات الرقمية فيها)، تتمتع بمستويات أعلى للناتج الصناعي التحويلي. وفي المقابل فإن الدول التي تم تصنيفها في مراتب متأخرة وتقل فيها قيمة المؤشر عن المتوسط العالمي البالغ 72.8 (نتيجة محدودية تطور واستخدام التقنيات الرقمية فيها)، تشهد انخفاضاً في الناتج الصناعي على غرار جيبوتي وموريتانيا وسوريا وجزر القمر. ويمثل خط الانحدار متوسط العلاقة بين الدول العربية حيث يتجه إلى الأعلى وهو ما يشير إلى وجود علاقة إيجابيّة بين مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقيمة المضافة للصناعات التحويلية حيث إنه كلما ارتفع المؤشر وتطور استخدام التقنيات الرقمية، كلما كان الناتج الصناعي أكبر، (الشكل 10-3).

3.4. دور التقنيات الرقمية في دفع الصادرات وتطويرها

لم يقتصر دور التقنيات الرقمية على زيادة الإنتاج الصناعي فقط، بل شمل كذلك تنمية وتطوير الصادرات الصناعية وزيادة حجمها من خلال ما توفره من الكثير من المزايا لتسهيل العمليات التصديرية، على غرار المواقع الإلكترونية ومنصات

شكل (10- 3): العلاقة بين القيمة المضافة للصناعات التحويلية ومؤشر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية خلال عام 2023



المصدر: الملحق (2/4)، تقرير قياس مجتمع المعلومات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2023

[1] مؤشر مركب صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات ويقيس مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في 176 دولة من خلال ثلاثة محاور أساسية هي النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التجارة الإلكترونية التي تمكن المؤسسات الصناعية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة من التعريف بمنتجاتها الصناعية ومعرفة الأسواق الخارجية، والمنافسين، وطبيعة الزبائن المستهدفين ومن ثمّ توفير قنوات تسويقية إضافية. ويمكن استخدام البرامج والتطبيقات الإلكترونية من تبادل المعلومات والوثائق بين العملاء والشركات وتوفير خيارات الدفع الإلكتروني وخدمة الشحن السريع والتوصيل إلى المنازل. بالإضافة إلى أنها تساعد في التعرف على تفضيلات المستهلكين بما يمكّن من توفير منتجات تتطابق مع رغبات العملاء وتلبى احتياجاتهم بسرعة وسهولة.

كما يساهم استخدام التقنيات الرقمية في تحسين جودة الصادرات وتقليل التكاليف التشغيلية، مثل تكاليف الإيجار والتأمين والشحن والتخزين حيث تمكن من متابعة ومراقبة الشحنات وتوفير معلومات دقيقة حول مكان الشحنات وحالتها، مما يساعد في تقليل التأخير والوفاء بالجداول الزمنية للتسليم. ويبرز الرسم البياني أدناه العلاقة بين صادرات الصناعات التحويلية ومؤشري الجاهزية الشبكية وتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث نتبين أن الدول العربية التي يرتفع فيها هذان المؤشرين، تشهد صادراتها الصناعية ارتفاعاً ملحوظاً وأن الدول المتأخرة في الترتيب وتعرف انخفاضاً في قيمة المؤشران، تشهد انخفاضاً في صادراتها الصناعية وعليه فإن زيادة حجم صادرات أي دولة عربية يتأثر بدرجة تبني أو امتلاك المؤسسات فيها لعناصر وتقنيات التقنيات الرقمية، (الشكل 10-4).

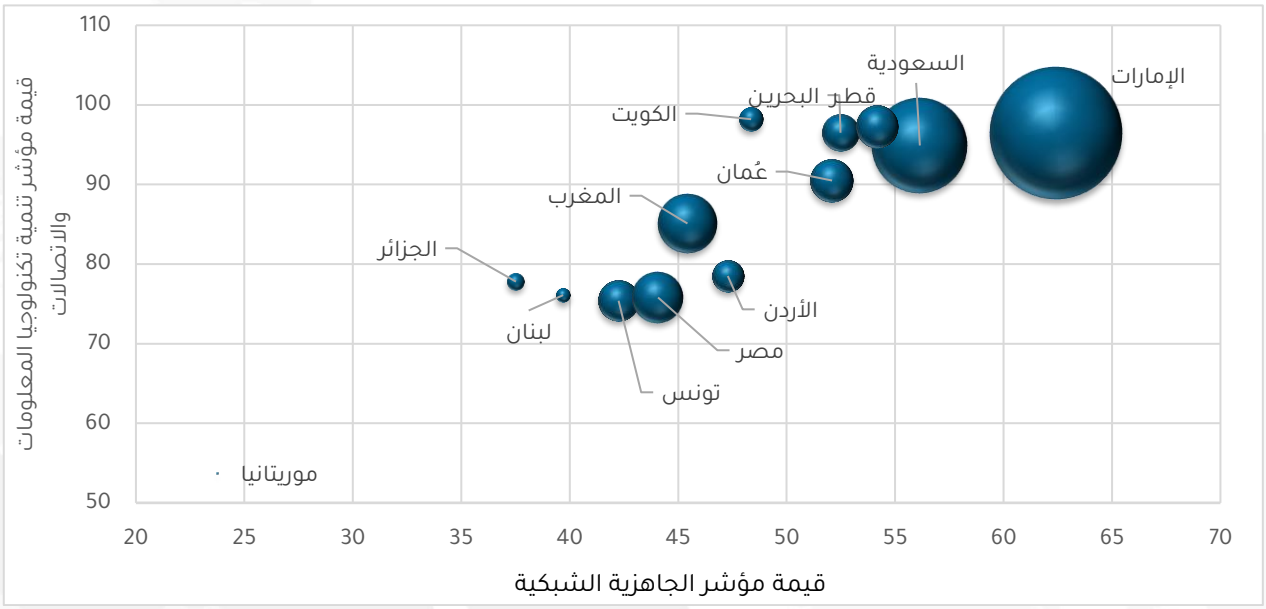
5. دور التقنيات الرقمية في التحولات الطاقية في الدول العربية

1.5. دور التقنيات الرقمية في تعزيز إنتاج واستكشاف النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية

ساهمت التقنيات الرقمية في تحسين الإنتاج من الحقول من خلال الرصد الثابت لتدفق النفط الخام، والتنبؤ بالوقت الذي من المحتمل أن تتعطل فيه بعض أجزاء معدات الحفر، مما يسمح بالقيام بإصلاحها أو استبدالها. كما ساهمت التقنيات الرقمية في خفض تكاليف العمالة، وتحسين العمليات التشغيلية، علاوة على رفع الكفاءة، وتقليل المشاركة البشرية في الأنشطة عالية الخطورة، وتحقيق مكاسب في مجالات السلامة والبيئة. هذا وتشير بعض التقديرات أن التقنيات الرقمية يمكن أن تساهم في خفض تكاليف إنتاج النفط والغاز الطبيعي بنسبة تتراوح ما بين 10 إلى 20 في المائة وربما أكبر من ذلك. إن التكاليف المنخفضة وإدارة المكامن بشكل أكثر فاعلية، وتقليل مشاكل الحفر ستؤدي حتماً إلى زيادة الأرباح، مما يمكّن من استغلال المزيد من الحقول التي لم تكن ذات جدوى اقتصادية فيكون لها دور في تلبية الطلب العالمي المتنامي على النفط[1]. ويشير مصطلح الحقول الرقمية لوصف استخدام البيانات اللحظية للوصول إلى أفضل النتائج من الحقل النفطي. مصطلح الحقل الرقمي لا يشمل فقط البيانات التي يتم بثها من الآبار البعيدة، ولكنه يشمل أيضا معالجة وتحليل هذه البيانات في عدد من البيئات المادية. كما أن الحقل الرقمي لا يقتصر على العمليات التشغيلية فقط، فالبيانات التي يتم تبادلها تساعد على اتخاذ القرار قبل حفر بئر جديد، ويتم توظيفها في تحليل نتائج الحفر كذلك. وتُعد الأتمتة جزءاً حيوياً من مفهوم الحقول الرقمية، حيث يتم الاستفادة من الوقت والخبرة البشرية في

[1] دراسة الحقول الرقمية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

شكل (10- 4): قيمة صادرات الصناعات التحويلية وعلاقتها بمؤشري الجاهزية الشبكية وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب بعض الدول العربية.



المصدر: الملحق (10/4)، الملحق (10/2)، تقرير قياس مجتمع المعلومات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2023.

تحليل البيانات اللحظية بدل بذل الجهد في تجميعها.

2.5. دور التقنيات الرقمية في تعزيز القيمة المضافة لصناعة التكرير والبتروكيماويات

تشهد صناعة التكرير والبتروكيماويات إقبالاً ملحوظاً على تطبيق التقنيات الرقمية نظراً إلى ما لهذه التكنولوجيا من تأثير إيجابي على تحسين مستوى الأداء والإنتاجية، بدءًا من العمليات اللوجيستية، مروراً بعمليات التكرير وعمليات ضبط جودة المنتجات، ووصولاً إلى عمليات البيع والتوزيع للمنتجات. والجدير بالذكر أن صناعة تكرير النفط تصنف بأنها إحدى أكثر الصناعات تطوراً من حيث استخدامها للتطبيقات الرقمية، ومن المتوقع أن تدخل صناعة التكرير والبتروكيماويات عصراً جديداً من الابتكارات الرقمية، تزامناً مع التركيز العالمي الحالي على إنترنت الأشياء. ويكمن دور التقنيات الرقمية في تطوير وتحسين أداء صناعة التكرير والبتروكيماويات في المجالات الآتية:

تحسين العمليات الإنتاجية: تقدم التكنولوجيا الرقمية فرصاً عديدة لتحسين العمليات الإنتاجية باستخدام العديد من التقنيات المتنوعة بدءاً من مستشعرات المراقبة وتطبيقات التحكم، وحتى أجهزة التحكم التنبؤية. فعلى سبيل المثال تساعد تلك التقنيات في التحكم بإمدادات النفط الخام، من خلال مراقبة خصائص النفط الخام في الخزانات والنفط الداخل إلى وحدات التقطير في مصافي التكرير ورصد أي تغير طارئ واتخاذ الإجراءات المناسبة، فضلاً عن تكييف ظروف التشغيل بما يتوافق مع أي تغيرات في متطلبات وحركة الأسواق من حيث الطلب على بعض المنتجات، مما يمكّن من تحقيق ربح تشغيلي مثالي. كما تساهم التقنيات الرقمية في تعظيم كمية المنتجات، من خلال تحديد ظروف التشغيل المثالية للوحدة الإنتاجية، باستخدام تقنية تعليم الآلة في إدارة عمليات مزج وجدولة نقل المنتجات وضمان دقتها، وتحديد النسب المثالية لمزج أنواع مختلفة من اللقائم، ومن ثم تحسين ربحية الوحدة الإنتاجية.

كما أن تحليل ظروف التشغيل باستخدام التقنيات الرقمية، مثل تقنية التوأم الرقمي، تساهم بشكل ملحوظ في ضبط مواصفات المنتجات. وتوفر التقنيات الرقمية إمكانية الوصول السريع إلى تعليمات التشغيل عبر التخزين السحابي، فيقوم المشغلون بتطبيق الإجراءات المناسبة عند وقوع

المشكلات التي لا يمكن تجنبها. ومن جهة أخرى توفر تلك التكنولوجيا إمكانية مراقبة مدى التزام العاملين بمتطلبات تنفيذ الخطط الإنتاجية والتشغيلية بما يتوافق مع التطورات المتسارعة التي تشهدها العمليات الصناعية، مع تحسين كفاءة المراقبة الميدانية لضمان سلامة ظروف عمل المعدات وجودة مواصفات المنتجات وهو ما يقلل من أخطاء العمليات الإنتاجية.

تحسين كفاءة إدارة عمليات الصيانة: تقوم مصافي التكرير بإجراء عمليات الصيانة الدورية للمعدات للتأكد من جاهزيتها، وضمان سير العمل ضمن الشروط النظامية الآمنة، وقد يستغرق ذلك عدة أسابيع وقد تمتد لشهور. ولتفادي الخسائر المحتملة يتم استخدام البرمجيات التي تعتمد على الذكاء الصناعي لجدولة المهام وتوزيع الأيدي العاملة بما يضمن تنفيذ البرامج وإعادة تشغيل الوحدات الإنتاجية في أقرب وقت ممكن. وتساهم حلول التقنيات الرقمية مثل المنصات السحابية في إدارة البيانات لتعزيز كفاءة المعدات في الوحدات الإنتاجية، واكتشاف مجالات التحسين الممكنة. كما أن تطبيق تقنيات مثل إنترنت الأشياء الصناعي وتعليم الآلة والتحليلات للتنبؤ بالأعطال قبل حدوثها وتقدير العمر الإنتاجي المتبقي للمعدات، وإعطاء تحذيرات بوجود مؤشرات على احتمال وجود أخطار قبل وقوعها، يمنح المشغلين الوقت الكافي لاتخاذ القرارات التي تضمن عدم تفاقم الأعطال إلى الحد الذي قد يؤدي لتوقف الإنتاج. ويساهم تطبيق التوأم الرقمي في تحقيق مستويات الأداء المستهدفة من إدارة أعمال الصيانة باستخدام برامج الصيانة المرتكزة على الموثوقية التي تساعد على إجراء عمليات الصيانة بكفاءة أعلى وبأقل التكاليف، بحيث يمكن تحقيق الأهداف الإنتاجية وضمان أفضل مستوى أداء تشغيلي للمعدات. كما تمكّن تقنية التوأم الرقمي من إطالة الزمن التشغيلي الفاصل بين عمليتي صيانة دورية شاملة للوحدات من خلال اتخاذ إجراءات من شأنها تخفيف الخطر المحتمل من الخلل القائم، مما يتيح فرصة إبقاء الوحدات الإنتاجية فترة زمنية أطول دون توقف، ومن ثمّ تحسين معدل العائد على استثمار المعدات. كما تساعد التقنيات الرقمية في تعزيز برامج الصيانة من خلال تدريب الفنيين على تنفيذ عمليات الإصلاح باستخدام التطبيقات التي تعتمد على تقنية الواقع الافتراضي.

التحكم بمشكلات التآكل: يُعد التحكم في مشكلات التآكل التي تتعرض لها المعدات التي يصعب الوصول إليها في مصافي تكرير النفط الخام والوحدات البتروكيماوية عملية معقدة. وفي هذا السياق، يمكن تحسين عملية التحكم بمشكلات التآكل باستخدام التقنيات الرقمية اعتماداً على مبدأ تكامل نموذج المحاكاة مع بيانات التآكل لتصميم توأم رقمي يساهم في تعزيز خطة إدارة التآكل. يأتي ذلك إلى جانب، استخدام تقنيات التفتيش الرقمي المدعم بمستشعرات فوق صوتية، والحوسبة السحابية، والتحليلات التي يمكن من خلالها إدارة مشكلات التآكل بطريقة أكفأ وأسلوب استباقي. وتساهم تقنية الروبوتات المحملة بكاميرات في فحص الأماكن التي تحتاج إلى جهد كبير ووقت طويل للوصول إليها. ومن الفوائد الأخرى غير المباشرة لتطبيق التقنيات الرقمية لمراقبة التآكل، خفض الانبعاثات الملوثة للبيئة نتيجة الكشف المبكر عن بدء حدوث التآكل، بحيث يمكن اتخاذ الإجراءات الوقائية قبل تسرب المواد الهيدروكربونية.

ترشيد استهلاك الطاقة: يساهم استخدام التقنيات الرقمية في خفض معدل استهلاك الطاقة في العمليات الإنتاجية بحوالي 7-12 في المائة تبعاً لحجم المصفاة وطاقتها التكريرية[1]. ويُعد برنامج رقمنة أنشطة صيانة المبادل الحراري من التقنيات الرقمية المطبقة لترشيد استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها في مصافي التكرير التي تحتوي عادة على نحو 200 إلى 400 مبادل

[1] دراسة دور التحول الرقمي في تحسين أداء صناعة التكرير والبتروكيماويات، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

حراري يجب مراقبتها بالشكل الصحيح تجنباً لتراجع أدائها وانخفاض كفاءة تبادل الحرارة. وتقدم تقنية إنترنت الأشياء الصناعي حلول تخفيض استهلاك الطاقة في الوحدات الإنتاجية من خلال تحليل كل قيمة من قيم التشغيل واقتراح القيمة الأنسب، وذلك اعتماداً على العناصر الرئيسة للنموذج الذي يصمم خصيصاً لهذه الوحدات، والتي تتكون من التوأم الرقمي والبيانات التاريخية وقاعدة البيانات وأداة تعظيم الأداء وقاعدة المعرفة .

تطوير المهارات التشغيلية وتعزيز التنسيق والتعاون بين العاملين: تهدف عملية محاكاة التدريب باستخدام الواقع المعزز إلى بناء خبرات المشغلين وتحسين قدرتهم على التعامل مع المهام التشغيلية المحتمل مواجهاتها في المستقبل بكفاءة وأداء خالٍ من الأخطار. هذا ويحتاج إعداد المشغل حتى يتمكن من اتخاذ قرارات تشغيل الوحدات الإنتاجية حوالي 7 أعوام، إلا أن استخدام التقنيات الرقمية مثل تقنية التوأم الرقمي، يمكن أن تخفض هذه المدة بشكل كبير، بحيث أصبح من الممكن تدريب المشغلين وتزويدهم بكلّ المهارات التشغيلية في أثناء فترة الإنشاء ليكونوا جاهزين قبل بدء تشغيل مصافي التكرير والوحدات البتروكيماوية الجديدة. وقد أثبتت التجربة أن التكنولوجيا الرقمية تساهم في توفير عملية التدريب المستمر للعاملين في عمليات التشغيل والصيانة، من خلال سهولة التعلم التي توفرها عملية نقل المعلومات والتواصل المرئي. وقد أثبتت التجربة العملية أيضاً أن الشركات التي تستخدم التقنيات الرقمية في تعزيز التنسيق والتعاون بين العاملين عن بُعد وتطبق إدارة العمليات افتراضياً، يمكنها مواجهة تداعيات الأزمات بسرعة وسهولة أكبر، وهو ما يعزز الثقة بالقدرة على تجاوز العقبات التي قد تعترض سير العملية الإنتاجية، والمحافظة على استمرار الالتزام بتوريد المنتجات في الوقت المناسب ودون تأخير .

إعداد التصاميم الهندسية: في تسعينات القرن الماضي، كان إنجاز التصاميم الهندسية لمشروع مصفاة طاقتها التكريرية 100 ألف برميل/يوم يحتاج إلى حوالي 5 إلى 10 آلاف ساعة عمل. ولكن بفضل ما تقدمه التكنولوجيات الرقمية المتطورة من إمكانية تنفيذ عدة مهام في وقت واحد، يحتاج إنجاز نفس التصاميم الهندسية حالياً إلى حوالي 1500 إلى 2000 ساعة عمل فقط[1].

الاستجابة لمتطلبات السوق المتغيرة: يجب على شركات التكرير والبتروكيماويات أن تمتلك القدرة على الاستجابة السريعة لأي تقلبات محتملة قد تطرأ على الأسواق، مثل جائحة فيروس كورونا، من خلال إعداد خطط تسمح بتقييم العديد من السيناريوهات المناسبة للظروف الطارئة كتقلبات الأسعار، أو تغيرات الطلب على المنتجات. وتعتبر تقنية إنترنت الأشياء الصناعي من أكثر التقنيات الرقمية التي يتم الاعتماد عليها في تحسين كفاءة استخدام الموارد، وذلك من خلال محاكاة العمليات الإنتاجية، مما يتيح الاستجابة بسرعة ومرونة أكبر لمتطلبات السوق المتقلب. كما أن المنصات الرقمية المصحوبة بتقنيات تحليل البيانات المتطورة وتقنية التواصل عن بُعد تساهم في تقديم رؤية شاملة حول المخاطر المحتملة، وتوفر القدرة على الاستجابة السريعة في اتخاذ الإجراءات الاحترازية لتفادي انعكاسات تلك المخاطر، أو التخفيف من آثارها إن حدثت.

تطبيق إجراءات السلامة والصحة المهنية وحماية البيئة: يُعد النجاح في تطبيق إجراءات الصحة والسلامة المهنية وحماية البيئة، من أهم عوامل تعزيز ربحية صناعة التكرير والبتروكيماويات، لا سيما وأنها تساهم في الحد من التوقفات غير المبرمجة. وتحظى هذه الإجراءات باهتمام بالغ نظراً إلى خطورة المواد التي يتم التعامل معها، وصرامة التشريعات التي تفرض اشتراطات باهظة التكلفة، وهو ما يستدعي إجراء تقييم مستمر لحالة المعدات في الوحدات الإنتاجية والتأكد من صحة عملها،

[1] دراسة دور التحول الرقمي في تحسين أداء صناعة التكرير والبتروكيماويات، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

وسرعة التدخل لتصحيح أي انحراف قبل أن يتسبب في وقوع أعطال ينتج عنها إحداث ضرر بالبيئة أو بالعاملين بمصافي التكرير ووحدات البتروكيماويات. وهذا ما يؤكد على أهمية تطبيق التقنيات الرقمية مثل المستشعرات عالية الجودة، والتقنيات اللاسلكية، والتطبيقات التي تعتمد على الفضاء السحابي لتجميع وتحليل البيانات الآتية من الآجهزة والمعدات في موقع الوحدة الإنتاجية بحيث يمكن القيام بإجراءات استباقية لتفادي وقوع الأعطال. كما توفر التقنيات الرقمية فرص تطوير أجهزة الكشف عن تسرب المواد الهيدروكربونية من المعدات وخطوط الأنابيب، بحيث تنبه مشغلي الوحدات الإنتاجية عن وجود خطر ليقوموا باتخاذ الإجراءات التصحيحية لتفادي تسرب المواد الخطرة إلى البيئة. ومن جهة أخرى، تساهم التقنيات الرقمية في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال متابعة وتحليل انبعاثات الكربون التي توفر إمكانية اتخاذ الإجراءات المناسبة لخفض النفايات واستخدام الموارد واستهلاك الطاقة، وإعادة استخدام الموارد والأدوات. إضافة إلى خفض انبعاثات وسائل النقل من خلال تطبيق نظم الاتصال المرئي لفرق العمل بدلاً من اللقاءات المباشرة.

تعظيم الاستفادة من فرص التكامل: يساهم تطبيق التقنيات الرقمية في تعظيم الاستفادة من فرص التكامل فيما بين مصافي تكرير النفط، وفيما بين مصافي تكرير النفط ووحدات إنتاج البتروكيماويات، وذلك من خلال الاستفادة من مواطن القوة التي تمتلكها في مواجهة نقاط الضعف التي تعانيها المصافي أو وحدات البتروكيماويات. ومن أهم التطبيقات الرقمية المستخدمة في تعظيم هذا التكامل، هو تطبيق مركز العمليات الإقليمي الذي يهدف إلى خلق بيئة عمل تعاونية تدمج جميع الموارد اللازمة لتحسين العمليات الإنتاجية وتحسين الربحية، حيث يقوم هذا المركز بعدة أدوار، يرتكز أولها على تحسين العمليات الإنتاجية من خلال توفير البيانات ذات الصلة بعمليات الإنتاج في الوقت المناسب، ومن ضمنها كمية مدخلات النفط الخام، وكمية المنتجات، ومستوى المخزون، وبيانات عمليات صيانة المعدات، ومعدل استهلاك الطاقة، وإجراءات السلامة وحماية البيئة، واتجاهات السوق. وثانيها، تقديم تحليلات قياس الأداء ومراقبة العمليات الإنتاجية. أما ثالثها فيرتكز على استشراف توقعات المخاطر ووضع تحليلات حالات التشغيل الطارئة وظروف الإنتاج غير الطبيعية. وأخيراً يساهم مركز العمليات الإقليمي في التحسين الشامل لسلسلة التوريد من خلال تنظيم عمليات شراء المواد الخام المستخدمة في صناعة التكرير والبتروكيماويات وبيع المنتجات. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن الاستفادة من التكامل بين مصفاتي تكرير في اختيار الوقت المناسب لتوقيف إحدى المصفاتين لإجراء عمليات الصيانة الدورية، في الوقت الذي تقوم فيه المصفاة الأخرى بتلبية الطلب على المنتجات النفطية. وللاستفادة القصوى من هذه الميزة يتم استخدام التقنيات الرقمية لتحليل الظروف الملائمة من حيث توفر المعدات اللازمة لإجراء عمليات الصيانة، ودراسة حجم الطلب على المنتجات النفطية وتقلبات الأسواق.

الإطار (10-1): دور التقنيات الرقمية في تطوير الصناعة الخضراء والمستدامة

يعد التقليل من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن عمليات التصنيع والانتقال نحو الصناعة الخضراء الصديقة للبيئة أحد أهم التحديات التي ينبغي للدول العربية تخطيها لتحقيق النمو المستدام للصناعة بشقيها التحويلي والاستخراجي في ظل التعهدات الدولية للحد من انبعاثات الكربون وفي ظل النمو المتزايد لانبعاثات مختلف الدول العربية والتي شكلت حوالي 5.7 في المائة من الإجمالي العالمي للانبعاثات[1]، وتركزت خاصة في الصناعات الاستخراجية للنفط والغاز وصناعات الإسمنت، والحديد والألمنيوم والبتروكيماويات.

وفي هذا الإطار تعد التقنيات الرقمية الممر الآمن لرفع هذا التحدي وبلوغ صناعة خضراء مستدامة ونظيفة تلبي الاحتياجات الأساسية وتساهم في تحسين الأداء الصناعي والإنتاجية والكفاءة المتعلقة بالإنتاج دون الإضرار بالبيئة ومختلف الموارد الطبيعية، وذلك من خلال استخدام التقنيات والتطبيقات الإلكترونية، على غرار أجهزة الاستشعار عن بعد لمراقبة التلوث وتحديد مصادره والكشف المبكر عن التسربات وتقليل الضرر الناجم عنها، وتقنيات الروبوتات لإعادة الاستخدام واعادة التدوير وفرز النفايات بطريقة أفضل وأنجع، وتقنيات الذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة استخدام الموارد من خلال تبني أنماط إنتاج واستهلاك دائرية صفرية المخلفات، بما يسهم في تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية والحد من نسب التلوث. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يؤدي تطبيق مختلف تقنيات التكنولوجيا الرقمية في صناعات الأسمنت والحديد والبلاستيك والألومنيوم إلى خفض الانبعاثات بنحو 40 في المائة[2].

ومن جانب آخر، يعد استثمار الدول العربية في هذا المجال واستخدامها لمختلف تقنيات التكنولوجيا الرقمية للتقليل من الانبعاثات الكربونية بطريقة مستدامة وحديثة، السبيل الأمثل لتعزيز صناعاتها ودخولها أسواق خارجية جديدة يتزايد فيها الطلب على المنتوجات الصناعية الصديقة للبيئة، مع استمرار تزايد الوعي حول فوائدها وأهميتها للحفاظ على البيئة، على غرار الإسمنت الأخضر الذي يساهم في التقليل من الانبعاثات بنسب تصل إلى حدود 80 في المائة مقارنة مع الأسمنت العادي، والحديد الأخضر الذي يستخدم مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، والبلاستيك الحيوي القابل للتحلل الحيوي والذي يتم صناعته بالاعتماد على استخدام مواد طبيعية ومصادر الطاقة النظيفة، والأسمدة الخضراء التي تمثل بديلاً أخضر للأسمدة الكيميائية والتي تسمح بإعادة تدوير المخلفات العضوية. ويستدعي ذلك من الدول العربية خلال السنوات القادمة تعزيز التوجه نحو هذا المجال من خلال توفير التمويل اللازم لدعم مشروعات التحول نحو الصناعة الخضراء، وترشيد استخدام الطاقة باستخدام تكنولوجيا منخفضة الاستهلاك، وتطوير البحث والتطوير حول كيفية توظيف هذه التقنيات للحد من انبعاثات الكربون في مختلف الصناعات، تزامناً مع المطالبات العالمية بالحفاظ على البيئة، خاصة وأن عدداً من الدول العربية أطلقت عدّة مبادرات. فقد أعلنت عمان الشروع في إقامة أكبر مصنع لإنتاج الحديد الأخضر في المنطقة الاقتصادية بالدقم باستخدام مصادر الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر في عمليات التصنيع وبطاقة إنتاج تناهز حوالي 5 ملايين طنٍّ متري من الحديد الأخضر سنوياً. وفي الجزائر تم إنتاج أول إسمنت أخضر صديق للبيئة، يتميز بخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 40 بالمائة مقارنة بالإسمنت التقليدي

[1] قاعدة بيانات معهد الموارد العالمية، ديسمبر 2023.
[2] تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "Innovation, Technology and Data, 2021".

6. واقع القطاع الصناعي في الدول العربية

1.6. تطور القطاع الصناعي في الدول العربية

يعد القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول العربية من المنظور الاقتصادي والاجتماعي حيث يعتبر المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في العديد من الدول ويمثل ركيزة محورية ترتبط بها وتعتمد عليها العديد من الأنشطة الاقتصادية.

ورغم أهمية القطاع الصناعي على مستوى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي العربي حيث بلغ مثلاً أقصاه خلال الفترة (2010-2023) حوالي نصف الناتج الإجمالي العربي خلال عام 2012، غير أنه يغلب عليه هيمنة الصناعة الاستخراجية وضعف مساهمة الصناعة التحويلية. فحتى الزيادات التي طرأت على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تعود في مجملها إلى ارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية والمرتبطة أساساً بإنتاج وأسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية. كما تتفاوت نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي للدول العربية من دولة لأخرى، حيث تتربع العراق على رأس القائمة بنسبة 59.4 في المائة تليها الكويت بنسبة تقارب 55 في المائة لتنخفض إلى حوالي 4.7 في المائة في جيبوتي.

عرف الناتج الصناعي العربي تبايناً خلال السنوات الأخيرة حيث ارتفع تدريجياً خلال الفترة (2010 - 2012) ليسجل تراجعاً خلال عام 2013 نتيجة انكماش قطاع الصناعات الاستخراجية بسبب انخفاض إنتاج النفط في بعض الدول العربية وخاصة ليبيا بعد توقف عدد من الحقول عن الإنتاج، ليستمر التراجع طيلة الفترة (2014 - 2016)، بعد تراجع أسعار النفط العالمية من منتصف 2014 إلى عام 2016 بسبب تنامي الوفرة في المعروض بعد نمو إنتاج النفط الصخري الأمريكي مما انعكس سلباً على اقتصادات الدول العربية المصدرة للنفط، وأثّر في توازناتها الاقتصادية والمالية. وخلال عامي 2017 و2018 عرفت الدول العربية تحسناً في معدل النمو السنوي للناتج الصناعي حيث بلغ على التوالي 13.8 في المائة و26.4 في المائة، على التوالي، نتيجة تعافي أسعار النفط والتي ارتفع متوسطها بحوالي 28.4 في المائة خلال عام 2017 و33.3 في المائة خلال عام

جدول (10-2): تطور أهمية القطاع الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) (2010-2023)

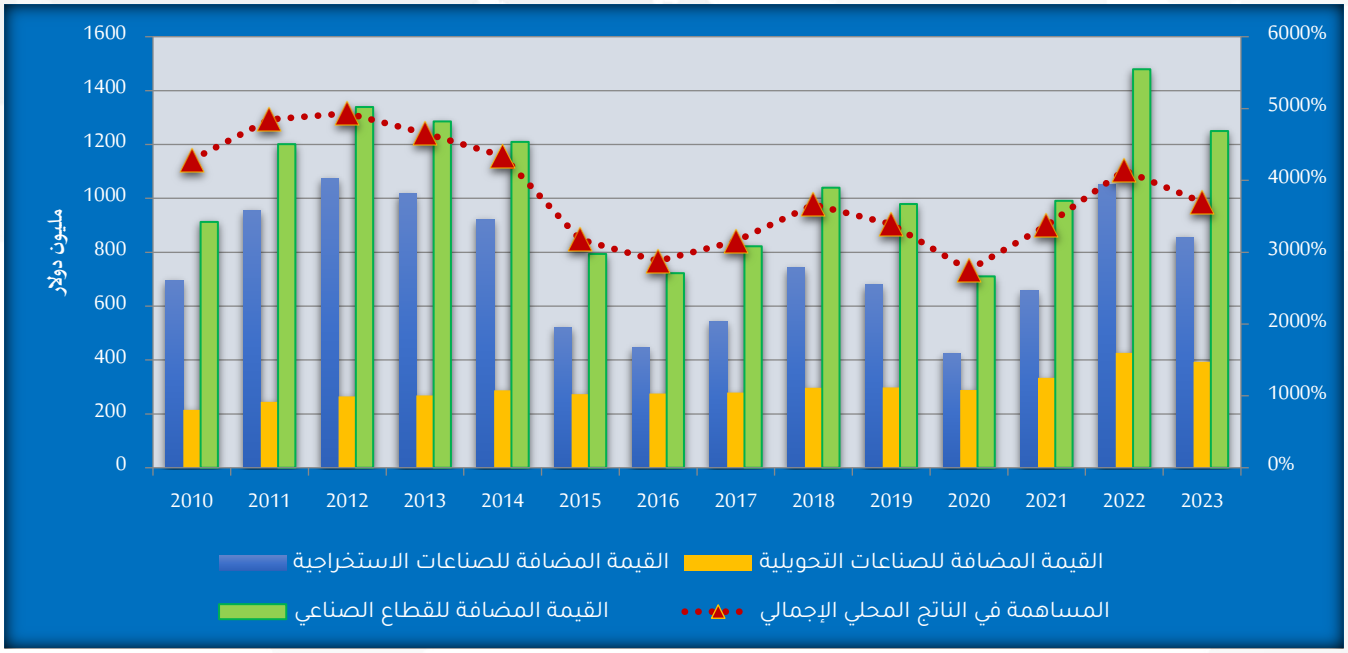
السنة	الصناعة الاستخراجية			الصناعة التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي			
	القيمة المضافة (*)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (*)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (*)	معدل النمو السنوي (%)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	المساهمة في مواطن الشغل (%)
2010	696.8	32.5	32.7	215.3	14.6	10.1	912.1	28.1	42.9	16.9
2011	955.8	37.2	38.6	245.1	13.9	9.9	1200.9	31.7	48.5	16.8
2012	1074.3	12.4	39.6	264.4	7.8	9.7	1338.7	11.5	49.3	16.8
2013	1016.9	-5.3	36.8	268.9	1.7	9.7	1285.8	-4.0	46.6	17.4
2014	922.3	-9.3	33.1	286.9	6.7	10.3	1209.2	-6.0	43.4	17.8
2015	520.7	-43.5	20.8	273.3	-4.8	10.9	794.0	-34.3	31.8	17.8
2016	446.1	-14.3	17.8	275.8	0.9	11.0	721.9	-9.1	28.8	17.7
2017	542.9	21.7	20.8	278.8	1.1	10.7	821.7	13.8	31.5	17.7
2018	742.5	36.8	26.2	296.5	6.3	10.5	1039.0	26.4	36.6	17.7
2019	680.7	-8.3	23.6	297.9	0.5	10.3	978.7	-5.8	33.9	17.7
2020	422.4	-37.9	16.4	288.2	-3.2	11.2	710.7	-27.4	27.5	22.0
2021	656.6	55.4	22.4	333.7	15.8	11.4	990.3	39.3	33.7	24.5
2022	1052.9	60.4	29.5	426.2	27.7	11.9	1479.1	49.4	41.4	24.5
2023	856.2	-18.7	25.3	393.3	-7.7	11.6	1249.5	-15.5	37.0	24.4

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4) و(3/4).

(*): مليار دولار.

2018. لكن هذا النمو لم يدم طويلاً حيث شهد تراجعاً مرة أخرى خلال عام 2019 نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز الطبيعي جرّاء تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي. وخلال عام 2020 والذي عانى فيه القطاع الركود والانكماش نتيجة الآثار السلبية لجائحة كوفيد 19 والإجراءات الحمائية المتخذة للحد من انتشارها، حيث سجل أدنى مساهمة له في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 27.5 في المائة. وشهد بعدها القطاع الصناعي تطوراً حيث تميز خلال عام 2022 بتحقيقه أعلى قيمة من حيث الناتج ومن حيث نسبة النمو والتي بلغت حوالي 49.4 في المائة، وذلك بفضل نمو مختلف الصناعات التحويلية وارتفاع إنتاج النفط بنسبة 11.4 في المائة وارتفاع أسعاره بنسبة 43.2 في المائة، ليشهد خلال عام 2023 تراجعاً بنسبة بلغت حوالي 15.5 في المائة، وهو ما يعزى بشكل رئيس إلى انكماش ناتج قطاع الصناعات الاستخراجية بحوالي 18.7 في المائة نتيجة تراجع كميات الإنتاج النفطي بالدول العربية بنسبة 5.2 في المائة وتراجع أسعاره العالمية بنسبة 17 في المائة، جدول (10-2)، الشكل (10-5).

شكل (10- 5): تطور القيمة المضافة لكل من القطاع الصناعي والصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية (2010 - 2023)



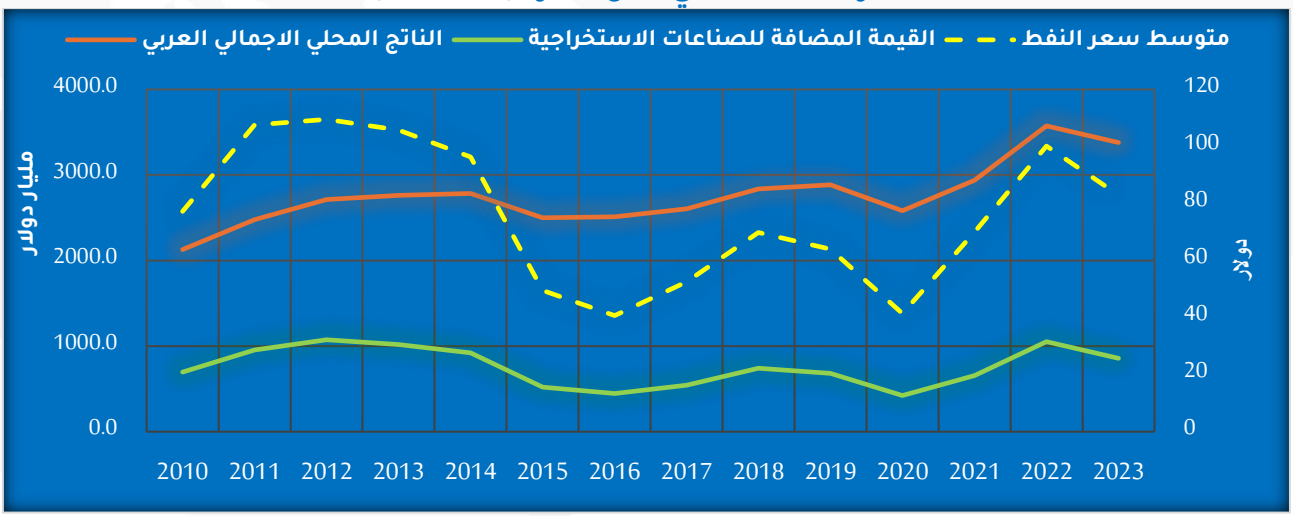
المصدر: الملاحق (1/4)، (2/4)، (3/4).

من ناحية أخرى، تمثل الصادرات الصناعية النسبة الأكبر من الصادرات العربية، وفيها تشكل صادرات الوقود المكون الرئيس بحوالي 61.5 في المائة خلال عام 2023. كما نمت وإن ببطء صادرات الدول العربية من الصناعات التحويلية حيث بلغت في عام 2023 حوالي 360.7 مليار دولار ولا تزال تتراوح حول 26.1 في المائة من إجمالي صادرات الدول العربية مقابل متوسط عالمي يبلغ حوالي 65 في المائة مع ضعف مساهمة صادرات المنتجات عالية التقانة مقارنة بالمستويات المسجلة في الدول الناشئة. وتشهد هذه المنتجات طلباً متزايداً خلال السنوات الأخيرة في مختلف الأسواق الخارجية وهو ما يستدعي ضرورة مزيد العمل حتى يتمكن المنتج الصناعي العربي التحويلي من اختراق الأسواق العالمية.

2.6. الصناعات الاستخراجية

منذ بداية إنتاج النفط في الدول العربية في نهاية عقد العشرينات وبداية عقد الثلاثينات من القرن الماضي، دخل الاقتصاد العربي مرحلةً جديدةً، حيث أصبحت الصناعات الاستخراجية تمثل المكون الأكبر في الإنتاج الصناعي العربي في الدول العربية، ومدخلاً هاماً للعديد من الصناعات التحويلية من خلال استخدام المواد الأولية الخام. كما تشكل

شكل (10- 6): تطور الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة للصناعة الاستخراجية العربية ومتوسط سعر النفط العالمي خلال الفترة (2010-2023)



المصدر: الملحق (1/4).

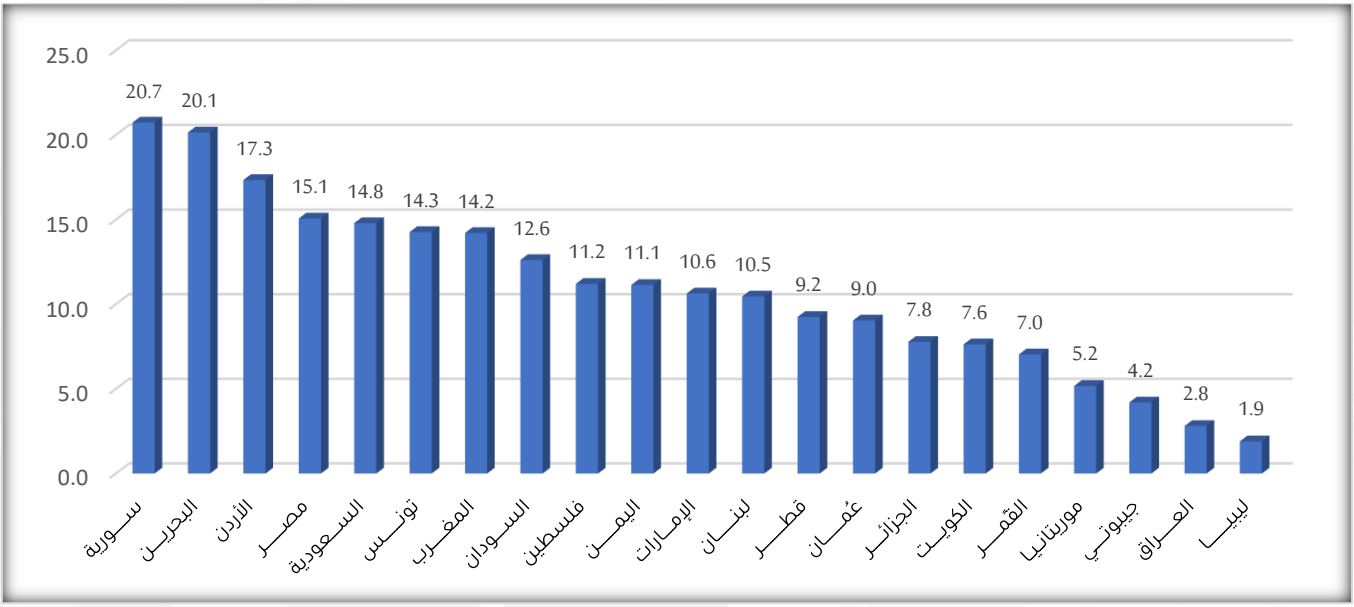
الصناعات الاستخراجية أهمية بالغة في اقتصاديات العديد من الدول العربية حيث تمثل نسبة عالية من ناتجها المحلي الإجمالي، حيث بلغت نسبتها في العراق 56.6 في المائة، وفي الكويت 47.4 في المائة، وفي ليبيا حوالي 46.2 في المائة، وفي قطر حوالي 39.0 في المائة، وتتراوح نسبتها في الناتج بين 16.1 و36.3 في المائة في كل من عمان والسعودية والجزائر والإمارات وموريتانيا والبحرين، فيما تقل عن 10 في المائة في بقية الدول، الملحق (3/4).

وسجل معدل نمو قطاع الصناعات الاستخراجية في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة فترات صعود وهبوط متأثراً بالتغيرات المُسجلة في الأسعار العالمية للنفط، حيث إن معظم الإنتاج العربي من النفط والغاز الطبيعي موجه للأسواق الخارجية، وعليه فإن متغيرات العرض والطلب في تلك الأسواق تؤثر على كل المكونات الاقتصادية للبلدان العربية المصدرة للنفط. ومن خلال قياس معامل الارتباط[1] تتأكد شدة ارتباط القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية وأسعار النفط العالمية حيث تبلغ قيمة الارتباط (0.98). كما يرتبط إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي بالتطورات الحاصلة بالقطاع الاستخراجي وذلك مثلما بيّنه الشكل الموالي، (شكل 10-6).

وتشمل الصناعات الاستخراجية في الدول العربية صناعات استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن كالحديد، والزنك، والنحاس والكبريت، والذهب والخامات غير المعدنية كالفوسفات والبوتاس وغيرها. وتكتسب الصناعة الاستخراجية هذه الأهمية من نسبة الاحتياطيات العربية المستكشفة من النفط والغاز الطبيعي إلى إجمالي الاحتياطيات العالمية، إذ تبلغ في العام 2023 حوالي 54.4 في المائة من النفط و 26.7 المائة من الغاز الطبيعي. وتسهم هذه الصناعة أيضاً في تزويد الأسواق المحلية والخارجية بالوقود للإنتاج، حيث

[1] هو مؤشر يقيس الارتباط ومدى العلاقة بين متغيرين أو أكثر لمعرفة ما إذا كان تغير أحدهما مرتبطاً بتغير الآخر وتتراوح قيمته بين [1 و-1] حيث كلما اقترب من الواحد (أو-1) فإنه يدل على وجود ارتباط قوي وعلاقة طردية (أو علاقة عكسية) وكلما اقترب من الصفر فإنه يدل على انعدام العلاقة وضعفها.

شكل (10- 7): مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي حسب الدول العربية خلال عام 2023



المصدر: الملحق (3/4).

بلغت حوالي 23.8 مليون برميل نفط يومياً في العام 2023 وحوالي 614.3 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسوق في عام 2023.

وتمتلك الدول العربية كميات كبيرة من المعادن والخامات الصناعية الواعدة، إلا أنها غير مستكشفة ومستغلة وغير مدروسة بالقدر الكافي لمحدودية الاستثمار بهذا القطاع، حيث تظهر مختلف المؤشرات الإنتاجية محدودية الطاقات الإنتاجية والإنتاج من المعادن، وضعف عمليات التوسع والتطوير للقائم منها، حيث ظل الإنتاج دون تطور كبير واستقر في حدود 9.3 مليون طن بالنسبة لخام الحديد وفي حدود 63.4 ألف طن بالنسبة لخام الزنك مع مساهمة محدودة من الإنتاج العالمي تناهز 0.5 في المائة فقط. ويبلغ إنتاج الدول العربية من خام النحاس حوالي 144.3 ألف طن، وبحصة 0.7 في المائة من الإنتاج العالمي، فيما يبلغ إنتاج الكبريت حوالي 15.9 مليون طن. كما يبلغ إنتاج الدول العربية من الذهب حوالي 81.7 طن، ويبلغ انتاج الفضة حوالي 202.3 طن، وبحصة من الإنتاج العالمي تبلغ حوالي 5.7 في المائة بالنسبة للذهب و2.2 في المائة بالنسبة للفضة.

ولعلَّ مِن أهم المزايا الاقتصادية لهذه الصناعات، قدرتَها على إمداد العديد من الصناعات الوسيطة، والنِّهائية، بالمواد الخام الأولية، ونصف المصنعة، التي تشكِّل المدخلات الأساسية لهذه الصناعات ممَّا يمنحها درجة عالية مِن الاستقلالية الذاتية.

3.6. الصناعات التحويلية

تضم الصناعات التحويلية في الدول العربية عددًا واسعاً من الصناعات بمستوياتها المختلفة، وتساهم في توفير ملايين فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتغطي نسبة هامة من الطلب المحلي على المنتجات الصناعية. وتساهم الصناعات التحويلية في صادرات معظم الدول العربية وإن كانت بنسب متفاوتة، غير أنها لا تزال متأخرة مقارنة بالصناعات التحويلية في الدول الصناعية والناشئة. كما أنها لا تشكل قوة مؤثرة في الصناعات التحويلية العالمية حيث لا تتجاوز نسبة مساهمتها 2 في المائة. ومازالت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي متدنية، بالرغم من أنها القطاع الإنتاجي الواعد في إحداث تغيير هيكلي في تركيبة الاقتصاد العربي، بتنويع مصادر وفرص الدخل والتشغيل وتوطين التكنولوجيا وتنمية

الصادرات. وتختلف مساهمة الصناعات التحويلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي من دولة عربية إلى أخرى حيث تبلغ نسبتها في سوريا 20.7 في المائة، في البحرين 20.1 في المائة، وفي الأردن 17.3 في المائة، وفي مصر 15.1 في المائة، وتتراوح نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي بين 10.5 و14.8 في المائة في كل من السعودية وتونس والمغرب والسودان وفلسطين واليمن والإمارات ولبنان، فيما تقل عن 10 في المائة في بقية الدول، (شكل 10-7).

خلال السنوات الأخيرة تطورت أنشطة الصناعات التحويلية بدرجات متفاوتة حيث حقق قطاع البناء والتشييد خلال عام 2023 نمواً بلغ حوالي 3.4 في المائة، وتطور إنتاج الحديد والصلب بحوالي 2.2 في المائة، فيما استقر إنتاج الدول العربية من الإسمنت عند مستوياته لعام 2022. ومن جانب آخر سجلت صناعة تكرير النفط العربية تحسناً ملحوظاً خلال عام 2023، حيث ارتفع إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط بنحو 595 ألف برميل يومياً مقارنة بمستواه المسجل في عام 2022، ليصل إلى 10.6 ملايين برميل يومياً، فيما حافظ إجمالي طاقة إنتاج الإيثيلين والغاز الطبيعي المسال على مستواه المسجل خلال عام 2022.

وعلى الرغم مما تم وضعه من استراتيجيات وخطط تنموية لتطوير الصناعات التحويلية في عدد من الدول العربية على غرار دعم قدرات المنشآت الصناعية القائمة وتحفيز الاستثمار وتعزيز دور البحث والتطوير واعتماد سياسة إحلال الواردات الصناعية، فإن هذه الخطط والجهود تطورت في كل دولة بمعزل عن بقية الدول العربية، الأمر الذي قاد إلى تكرار ذات الصناعات في كل دولة عربية، ومعظمها صناعات خاماتها وموادها الأولية خارجية، وهذا ما قلل فرص الاستفادة من الأسواق الاستهلاكية العربية الواسعة. وعلى الرغم من تسجيل نتائج إيجابية في بعض القطاعات وبعض الدول، غير أنها تبقى دون المأمول مقارنة بما حققت دول أخرى مماثلة من نتائج في هذا القطاع، حيث تبقى لا تلبي معظم الاحتياجات من السلع والمنتجات الصناعية ولا تشكل مكوناً وازناً في الصناعات التحويلية العالمية، وفرص العمل، والتقدم التكنولوجي.

7. تأثير التقنيات الرقمية من خلال سوق العمل في القطاع الصناعي

تؤثر التقنيات الرقمية على سوق العمل في القطاع الصناعي بطرق مختلفة وعديدة، سواء كانت إيجابية أو سلبية، فمن ناحية يمكن أن تساهم في ظهور وظائف ومهن جديدة وخلق فرص عمل حديثة، مثل الوظائف في مجال التكنولوجيا نفسها، على غرار الوظائف المرتبطة بالتعامل مع المعلومات الصناعية والبيانات الضخمة والبرامج والتطبيقات التكنولوجية، وحل المشكلات التقنية التي تعترض مختلف العمليات الإنتاجية الصناعية. ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤدي أيضًا إلى فقدان العديد من الوظائف الحالية، حيث إن استخدام الروبوتات يحل محل الإنسان في العديد من المجالات والوظائف، وبصفة خاصة في الوظائف والأعمال الروتينية والمتكررة وذات المهارات المنخفضة على غرار الأعمال اليدوية وأعمال التركيب في المصانع والمؤسسات الصناعية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان العمال في تلك التخصصات لوظائفهم وتتقلص فرص العمل في المهن التي لا تحتاج إلى عمالة ماهرة.

وتتفاوت البيانات والإحصاءات حول الآثار الفعلية للتكنولوجيا الرقمية على سوق العمل من دراسة إلى أخرى فقد توقع تقرير وظائف المستقبل لعام 2023 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن تشهد 25 في المائة من الوظائف الحالية تغييرات جوهرية في السنوات الخمس المقبلة، ويتوقع استحداث نحو 69 مليون وظيفة جديدة لتلبية متطلبات التكنولوجيا المستقبلية واستبعاد نحو 83 مليون وظيفة، وهو ما يعني انخفاضاً مباشراً يُقدّر بحوالي 14 مليون وظيفة أي حوالي 2 في المائة من مواطن الشغل الحالية[1]. ويتوقع أن من أبرز

[1] تقرير صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا، 2023.

المحركات التي سوف تساهم في تشكيل مستقبل الوظائف يأتي في مقدمتها التحول التكنولوجي والذكاء الاصطناعي، والذي سيؤدي إلى ابتكار وظائف ومهن جديدة، على غرار مهندسي الروبوتات في الهندسة الصناعية وأخصائي الذكاء الاصطناعي والشبكات ومحللي البيانات الضخمة وخبراء الأمن السيبراني والحوسبة السحابية ومطوري البرامج والتطبيقات التكنولوجية.

وبحسب شركة ماكينزي الاستشارية فإن نصف الأعمال المقامة حالياً يمكن استبدالها بأعمال تقوم بها المكائن الذكية مما يعني أن ما يقارب نصف العمال سيفقدون وظائفهم التقليدية[1]. كما أشار تقرير صادر عن البنك الدولي أن الاعتماد على التقنيات الرقمية سيساهم في زيادة نسبة العاملين في الصناعات التحويلية بحوالي 5 في المائة مما يوفر نحو 1.5 مليون فرصة عمل، كما سيؤدي إلى زيادة نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة بنسبة 20 في المائة خلال فترة زمنية تقدر بنحو 30 عاماً بما يعادل من 40 إلى 80 مليون امرأة خلال تلك الفترة. وبالنسبة إلى معدلات البطالة الاحتكاكية أو ما يعرف ببطالة التنقل (Frictional Unemployment)[2] فمن المتوقع أن تقل نسبتها من 10 إلى 7 في المائة على مدى السنوات الست القادمة وإلى البطالة الاحتكاكية الصفرية في غضون 16 عاماً[3].

ومن جانب آخر، هناك العديد من الفوائد المحتملة والإيجابيات المرتبطة بتطبيق ودعم التقنيات الرقمية في القطاع الصناعي منها تعزيز بيئة العمل وزيادة الأمان وحماية العمالة من الحوادث، حيث يمكن أن تحل بدلاً عن العنصر البشري للقيام بالأعمال والمهام الخطيرة أو تلك التي تتطلب جهداً بدنياً كبيراً، وحسن إدارة الوقت وتوفير المرونة اللازمة للعاملين من خلال العمل عن بعد لتصميم جداول عملهم وفقًا لساعاتهم الأكثر إنتاجية وإبقائهم على إطلاع على كيفية سير العمل مما يعطي تعزيزاً أكبر للإنتاجية ويحسنها كماً ونوعاً. وعلى سبيل المثال، يعد برنامج تونس الذكية من المبادرات الهامة، التي ساهمت في بعث مواطن شغل في القطاع الرقمي، حيث مكّن هذا البرنامج من خلق أكثر من 20 ألف فرصة عمل بالشراكة مع القطاع الخاص والشركات الناشطة في المجال الرقمي الموجه للتصدير[4].

وعلى الرغم من وجود عديد الإيجابيات في دعم تطبيق التقنيات الرقمية في القطاع الصناعي من خلال سوق العمل، إلا أنه توجد كذلك تخوفات من الآثار التي قد تحدث في هذا القطاع عند دعم تطبيقها، منها صعوبة الحصول على عمالة ماهرة ذات مؤهلات رقمية حديثة تواكب التطور الحالي وتستطيع تلبية الاحتياجات وسد الشواغر الوظيفية في القطاع الصناعي. وقد يؤثر ذلك على القدرات التشغيلية والإنتاجية وإمكانية القيام بالصيانة اللازمة لهذه التقنيات والآلات المتطورة المرتبطة بها. كما يمكن أن ينتج عنه استبعاد العمالة التقليدية واختفاء وظائفها نتيجة إحلال البرامج والأتمتة، مع صعوبة العثور على وظائف جديدة كون أن مؤهلاتهم لم تعد مطلوبة في سوق العمل، مما ينتج عنه الحاجة إلى إعادة هيكلة القوى العمالة وتأهيلها من جديد لتلبي احتياجات القطاع الصناعي. كما أن زيادة الاختلاف في مستويات الأجور بين القوى العاملة، من خلال ارتفاع أجور فئة من القوى العاملة ذات المؤهلات الأكبر والتي لديها قدرات أعلى في التعامل مع التقنيات الرقمية والآلات المتطورة، في حين تكون الأجور المنخفضة للفئات الأخرى ذات الكفاءة الأقل والدراية المنخفضة بالتقنيات الرقمية، أو أصحاب المهام الروتينية والتي من الممكن للروبوتات القيام بها وإنجازها بكفاءة وإنتاجية أكبر وفي زمن أقل. ومن جملة التخوفات أيضا خصوصية البيانات وكيفية التعامل مع

[1] تقرير صادر عن شركة ماكينزي حول الوظائف المفقودة، والوظائف المكتسبة، 2021.

[2] هي البطالة التي لا تنشأ بسبب التغييرات الاقتصادية، بل هي تلك التي تنتقل فيها العمالة من عمل إلى آخر نتيجة عدم مطابقة المطالبات الوظيفية مع مهارات العمالة الحالية المتقدمة للتوظيف، أو يتم تعيينها ثم تعود للبحث مرة أخرى عن وظيفة في سوق العمل.

[3] تقرير صادر عن البنك الدولي تحت عنوان "إيجابيات التكنولوجيا الرقمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2022.

[4] الموقع الإلكتروني "www.smarttunisia.tn".

المعلومات الشخصية والسرية، بالإضافة إلى اتساع الفجوة الرقمية حيث لا تزال هناك فئات من المجتمع لا تتمتع بالحصول على الخدمات التقنيات الرقمية، الأمر الذي يحرمها من مميزات تحصل عليها فئات أخرى. وهذ الحرمان إما أنه ناتج عن جهل باستخدام التكنولوجيا نفسها، أو عدم القدرة على الحصول على متطلباتها كتوفر أجهزة حاسوب وخدمة الإنترنت.

وعلى الرغم من حالة اللايقين التي تحيط بمستقبل سوق العمل في ظل الثورة التكنولوجية الرقمية إلا أن هناك أمراً واحداً واضحاً للجميع وهو ضرورة توفير كوادر بشرية أكثر تعليماً ومهارة، حيث تتطلب التقنيات الرقمية توفر مستوى تعليمي ومهارات معينة حتى يتمكن مستخدموها من التعامل معها وهو ما يتوجب ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري لتنمية مهاراتهم سواء من خلال تأهيل وتدريب وصقل مهارات العاملين الحاليين، أو من خلال تطوير برامج التعليم الحالية في المدارس والجامعات ومراكز التدريب لخلق توازن بين مخرجات المنظومة التعليمية واحتياجات سوق العمل، مما سيقلص من الفجوة الحالية بين مهارات الطلاب والباحثين عن عمل ومتطلبات الوظائف الرقمية المتطورة.

8. واقع وآفاق التعاون العربي في مجال تطبيق التقنيات الرقمية في القطاع الصناعي

يعد التعاون العربي في مجال تطبيق التقنيات الرقمية في القطاع الصناعي أحد أبواب تسريع التنمية الصناعية وتطويرها، وزيادة قدرتها التنافسية ومدخلاً من مداخل المساهمة العربية في التنمية والنمو العالمي، في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية الحديثة وفي عالم يتميز بسرعة النمو والتطور ويعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية الحديثة والتقنيات المتطورة والذكاء الاصطناعي.

وفي هذا السياق، تعد المنصة العربية لطلبات وعروض المنتجات الصناعية والتعدينية التي تم إنشاؤها خلال عام 2022 من قبل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين من المبادرات العربية في مجال التكنولوجيا الرقمية والهادفة إلى تطوير التعاون العربي، وتعزيز سلاسل الإمداد والتوريد التي تربط الصناعات العربية بعضها ببعض وتدعم فرص العرض والطلب للمنتجات الصناعية وتيسّر استفادة الدول العربية بعضها من بعض. وتتضمن المنصة حاليا بيانات أكثر من 60 ألف منشأة صناعية وتعدينية بمختلف القطاعات في 21 دولة عربية. كما تتيح المنصّة للشركات الصناعية والتعدينية العربية العديد من المزايا التي تمكنها من التعريف بمنتجاتها وخدماتها المختلفة ومنحها فرصا ترويجية وتسويقية كبيرة من خلال المتاجر الإلكترونية المخصصة لها بموقع المنصة.

كما أطلق اتحاد الغرف لدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2021 منصة رقمية صناعية للمنتجات الخليجية لتيسير سبل التعاون المشترك بين القطاع العام والخاص تحتوي على بيانات المصانع والشركات بدول مجلس التعاون، ومنتجاتها وخدماتها، مدعمة بشهادات الأمان والصحة والجودة لكل منتج مما يعطي الفرصة أمام المستهلك اختيار ما يناسبه من منتجات وخدمات وبأسعار تنافسية. وتعتبر المنصة مرجعاً رسمياً شاملاً، حيث تتضمن أيضاً المناقصات والتوريدات العامة والخاصة للشركات والمصانع المسجلة بها بشكل شهري حسب القطاعات والأنشطة حسب الرخص التجارية والصناعية.

ولدراسة الأسواق الصناعية أطلقت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بوابة الخليج الصناعية وهي بوابة تفاعلية لتوفير البيانات والإحصائيات المعلوماتية والأبحاث وتقديم الخدمات الاستشارية، سواء لأصحاب القرار والصناعيين والمستثمرين ورجال الأعمال في كل من القطاعين العام والخاص، والتي من خلالها يمكن تحديد عملاء جدد واكتشاف فرص استثمار صناعية جديدة وواعدة وإعداد دراسات الجدوى. حيث تستخدم البوابة تقنية أنظمة الذكاء الاصطناعي للوصول إلى التقارير والحصول على أحدث البيانات الصناعية والتجارية والاجتماعية والاقتصادية.

وبالرغم مما أنجز من مبادرات فإنها تبقى غير كافية لمواكبة التطور الهائل والسريع لتقنيات التكنولوجيا الرقمية واستخداماتها في مختلف المجالات والقطاعات وخاصة القطاع الصناعي في ظل اتساع الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والتباين الكبير بينها في مدى استخدام التكنولوجيات المتطورة. وفي هذا الإطار يمثل التعاون والتكامل بين الدول العربية في مجالات مثل البحث والاستثمار المادي واللامادي من أجل تطوير البنية التحتية الرقمية، وتطوير التطبيقات والبرمجيات والأجهزة، والابتكار التقني خطوة مهمة نحو تطوير صناعات عربية تنافسية عالية التقنية وذات مستوى متطور وخلق فرص نمو جديدة وواعدة استناداً إلى الميزات النسبية والفرص المتاحة لكل دولة، من قدرات بشرية عالية في المجال الرقمي وصناعات مختلفة والموارد المالية المتوفرة.

وفي هذا السياق، يمكن أن تشمل مجالات التعاون بين الدول العربية إقامة شراكات استراتيجية تستند إلى مخرجات ومعايير الثورة الصناعية الرابعة وتساهم في بعث وإنشاء سوق عربية للاستثمار المشترك في التكنولوجيا الرقمية ذات التطور الصناعي. وتمويل تطوير القطاع الصناعي العربي بالاعتماد على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة المتطورة وتوفير التمويل اللازم للمشروعات المندرجة تحت مظلة هذه الشراكات مما يساهم في رفع مستوى التكنولوجيا وزيادة القدرة الإنتاجية والتنافسية العربية وتعزيز التخصُّص والجودة والوصول لعدد أكبر من الأسواق. ويمكن أن يشمل ذلك تنفيذ مشاريع مشتركة لتطوير البنية التحتية الرقمية تقوم على شبكات الاتصال الإقليمية وتكنولوجيا المعلومات وخاصة المرتكز على إنشاء وتطوير مراكز لخزن البيانات (Clouds) لتطوير عمل المنشآت الصناعية في مختلف المراحل الإنتاجية. كما يوصى بدفع التعاون في مجالات التدريب والدعم الفني وتثمين الموروث اللامادي المشترك وتبادل التجارب والخبرات لبناء القدرات البشرية حيث يمكن للشركات العربية أن تتعاون في تبادل الخبرات والمعرفة، من خلال استفادة بعضها من بعض في تحسين عملياتها وتطوير منتجاتها، بما يمكن من تكوين شراكة صناعية بمفهومها الواسع عربية تكاملية متجانسة فيما بينها وقادرة على مجابهة مختلف التحديات سواء الحالية أو المستقبلية.

وفي هذا الإطار يعد تطوير البرمجيات والتطبيقات والأجهزة المتطورة مثل الروبوتات وأجهزة الاستشعار عن بعد من أبرز مجالات التعاون في مجال التكنولوجيا الرقمية الصناعية من خلال بناء شراكات تنموية بين القطاعين العام والخاص ومراكز البحث العلمي والتكنولوجي والجامعات العلمية، مما يساهم في نقل وتطوير تقنية إنتاج البرمجيات والتطبيقات إلى مختلف الدول العربية، وتطوير وتحسين العمليات الإنتاجية في المؤسسات الصناعية.

الخلاصة والتوصيات

اهتم فصل محور التقرير لهذا العام بموضوع التقنيات الرقمية ودورها في تحقيق النمو الصناعي من خلال استعراض تطور القطاع الصناعي العربي بشقيه الاستخراجي والتحويلي خلال السنوات الأخيرة، وواقع التكنولوجيا الرقمية في المنطقة العربية. وأظهرت مختلف المؤشرات بأن مراتب الدول العربية لا تزال متواضعة نسبياً ويمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات أساسية، مع وجود فجوة كبيرة فيما بينها، فضلاً عن محدودية استخدام التقنيات الرقمية في العديد منها ولا سيما الأقل نمواً، حيث لا تزال العديد من مؤسساتها الصناعية محدودة من حيث اعتمادها على التقنيات الرقمية الحديثة، وهو ما يعزى إلى عدد من التحديات من أبرزها الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية.

ومن خلال استعراض التجارب والدراسات المجراة في المجال، تبين لنا أن التكنولوجيا الرقمية تعد أهم مسرع للنمو الصناعي وبمثابة الأساس في عملية التنمية الاقتصادية عامة والصناعية خاصة. فدمج تطبيقات التكنولوجيا الرقمية في الصناعة، يدعم ويطور المنظومة الصناعية، ويعطيها القدرة على مواجهة التحديات التي تواجهها، ويسرع وتيرة التنمية من خلال تعزيز إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، ويمتد أثر ذلك للقطاعات الأخرى وخاصة القطاع

الزراعي حيث يمده القطاع الصناعي بالمعدات والآلات الزراعية، كما يعد سوقاً لمنتجاته، فضلاً عن تعزيز القيمة المضافة لقطاع الطاقة من خلال تحسين مستوى الأداء والإنتاجية في مختلف العمليات التشغيلية.

وبالرغم من الجهود المبذولة في مجال تطوير التكنولوجيا الرقمية في المجال الصناعي في الدول العربية من خطط ومبادرات، إلا أنها بحاجة إلى مزيد التطوير لمواكبة التطور الهائل والسريع ومازالت هناك تحديات وإمكانيات كبيرة لتحقيق نتائج أحسن لتطوير الصناعة العربية نحو الأفضل، ولكن فقط إذا تم استخدامها الاستخدام الأفضل لحل الإشكاليات الحالية ومواجهة التحديات المستقبلية وإذا تمكنا من إدارة آثارها الجانبية السلبية.

ويمكن من خلال ما تطرق له الفصل بلورة عدد من التوصيات تتلخص في ستة محاور رئيسية هي: تحسين البنية التحتية الرقمية والتقليص من الفجوة الحاصلة فيما بين الدول العربية، وتعزيز القدرات البشرية لتتماشى مع التطور الحاصل ومع متطلبات الوظائف المستقبلية، وتطوير أمن الفضاء الإلكتروني وتحديث الخطط الاستراتيجية بما يتوافق مع المستجدات والتطورات، وتعزيز التعاون العربي وإقامة شراكات استراتيجية لتنفيذ مشاريع تساهم في تطوير القطاع الصناعي العربي بالاعتماد على التقنيات الرقمية، وتوفير التمويل اللازم لتمويل المشاريع، بالإضافة إلى تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة.

ففي مجال **تحسين البنية التحتية الرقمية** يستلزم التطور الرقمي للقطاع الصناعي العربي وجود بنية تقنية رقمية ذكية متطورة تتضمن إقامة صناعات منافسة لمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشبكات الاتصال اللازمة لنقل البيانات والمعلومات وتوفر التوصيل الرقمي السريع لربط وتطوير عمل المنشآت الصناعية في مختلف المراحل الإنتاجية بما يشمل: نظم متطورة للاتصالات، ومستويات مرتفعة من نفاذ الأفراد والمنشآت إلى الانترنت وخدمات الهاتف المحمول ومختلف التطبيقات والبرمجيات والأجهزة المتطورة، وذلك خاصة في الدول العربية التي لم تشهد تطوراً كبيراً في بنيتها التحتية الرقمية وما تزال غير جاهزة لاستغلال تلك التكنولوجيا في قطاعها الصناعي، مما يتطلب زيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لسد الفجوة الرقمية بين الدول العربية وفي داخلها أيضاً.

أما في مجال **تعزيز القدرات البشرية** فيعد توافر المهارات المطلوبة لمواكبة التطور التكنولوجي الحاصل من أهم التحديات التي تواجه القوى العاملة الصناعية في المستقبل مما يستوجب ضرورة تحديث وتطوير نوعية التعليم وتعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والابتكار لإعداد وتأهيل الطلاب والباحثين وتنمية قدراتهم المعرفية في مجالات البرمجة والتقنيات الجديدة المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية على غرار الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والأمن السيبراني والتحليل البياني، مع خلق توازن بين مخرجات المنظومة التعليمية واحتياجات سوق العمل. كما تحتاج المؤسسات الصناعية إلى تدريب عامليها على تقنيات العمل الذكي والأنماط المستجدة من خلال رسم مسار وظيفي تدريبي مبني على الحاجات المؤسسية التكنولوجية وتبني سياسات تضمن التحسين المستمر للمهارات من خلال توفير فرص التدريب وبناء القدرات والمهارات، بما يلائم التحولات التي تنتج عن الثورة الرقمية في سوق العمل، سواء على مستوى الوظائف، أو على مستوى المهارات والمعارف التي تحتاج إليها كل وظيفة.

أما على مستوى **تطوير أمن الفضاء الإلكتروني وتحديث الخطط الاستراتيجية** فإن تطبيق التقنيات الرقمية في الصناعة يواجه العديد من التحديات، أهمها التعرض للاختراقات الإلكترونية والهجمات السيبرانية، أو حدوث أخطاء ناتجة عن عدم القدرة على التعرف على طبيعة وخصائص النظام الرقمي، مما يستوجب ضرورة التحديث المستمر لمنظومة الأمن الإلكتروني بنفس سرعة هندسة التطبيقات وتصميمها، فضلاً عن تطوير ومراجعة الخطط الاستراتيجية في الدول العربية بما يتماشى مع المستجدات والتطورات الحاصلة، علاوة على تقييم مدى التقدم في إنجاز الإجراءات،

واقتراح الحلول المناسبة لمواكبة التطورات ولحل الإشكاليات ومواجهة التحديات المستقبلية.

وفي مجال **تعزيز التعاون العربي وإقامة الشراكات** فقد أثبتت التجارب أن ما تم وضعه من استراتيجيات لتطوير الصناعات التحويلية في عدد من الدول العربية كانت بمعزل عن بقية الدول العربية. الأمر الذي قاد إلى تكرار ذات الصناعات في كل دولة عربية، وقلل فرص الاستفادة من الأسواق الاستهلاكية العربية الواسعة، وهو ما يؤكد الحاجة إلى مزيد من دفع التعاون العربي في هذا المجال من خلال تبني الدول العربية للسياسات اللازمة لبناء شراكات تنموية تساهم في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة، وتوظيف التكامل بين الموارد والمزايا التنافسية لكل دولة على أساس تعاوني تكاملي، وذلك من خلال تنفيذ استراتيجية موحدة للتنمية الصناعية للدول العربية وإقامة مشاريع صناعية عربية مشتركة مستدامة تعتمد بالأساس على التكنولوجيا والتقنيات الرقمية المتطورة وتوفير التمويل اللازم للمشروعات المندرجة تحت مظلة هذه الشراكات. بالإضافة إلى دفع التعاون في مجالات التطوير والتدريب والدعم الفني وتبادل والخبرات لبناء القدرات البشرية ومجابهة مختلف التحديات سواء الحالية أو المستقبلية ولمجابهة التكتلات العالمية والإقليمية.

أما في مجال **توفير التمويل اللازم** وبالنظر لأهمية حجم الاستثمارات المطلوبة، فإنه من الضروري تنويع مصادر التمويل واستنباط صيغ مبتكرة للتمويل المشترك، وتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال إقامة شراكات بينهما، والعمل على استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمشاريع التكنولوجيا الرقمية في المجال الصناعي، من خلال تقديم المنح والحوافز الضريبية لجذب وتوجيه الاستثمارات. بالإضافة إلى تمويل الأبحاث الابتكارية وجهود التطوير خاصة من خلال دعم الحاضنات الصناعية والتكنولوجية وذلك لدورها المهم في تسهيل المبادرات لإنجاز المشاريع البحثية والصناعية.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، هناك تحدٍّ آخر كبير على مستوى **تطوير التشريعات والقوانين والأنظمة** لضمان البيئة المناسبة للابتكار والحفاظ على خصوصية البيانات ومعايير تحقيق الرقمنة لتستوعب التحولات التكنولوجية السريعة خاصة مع الاعتماد المتزايد على البيانات وعلى السلع والخدمات المتبادلة عبر المنصات الرقمية والتكنولوجية، مما يستوجب سن القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيانات وضمان سلامة المعاملات الإلكترونية وضمان المنافسة العادلة بين المنشآت الصناعية القائمة والمنشآت المستحدثة

الفصل الحادي عشر:
العون الإنمائي العربي

نظرة عامة

يتمثل العون الإنمائي العربي في تقديم الدعم للدول لتنفيذ خططها الإنمائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها مع احترام استقلالية هذه الدول في تحديد أهدافها وترتيب أولوياتها الإنمائية واختيار مشاريعها. ويشكل العون الإنمائي العربي مصدراً هاماً من مصادر المساعدات الإنمائية الدولية وأحد عناصر التعاون التي تقدمها الدول العربية المانحة للعون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تقدم المساعدات الإنمائية العربية عبر قنوات متعددة ومختلفة أهمها المساعدات الحكومية الثنائية، ومساهمات الدول العربية من خلال المؤسسات الدولية المانحة للعون، إضافة إلى المساعدات المقدمة من الهيئات الوطنية والإقليمية والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية. وتعتبر مؤسسات التنمية العربية "**مؤسسات مجموعة التنسيق**" من القنوات الرئيسة التي تقدم من خلالها حكومات الدول العربية المانحة للمساعدات الميسرة للدول المستفيدة، حيث تعمل من خلال مسارين هما المؤسسات متعددة الأطراف الدولية والإقليمية وهي البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي، والمسار الثاني من خلال الصناديق الوطنية وهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وصندوق قطر للتنمية. ويمثل العون الإنمائي المقدم من خلال هذه المؤسسات محور هذا الفصل.

سجلت المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق في عام 2023 حوالي 16.9 مليار دولار مقابل 15.8 مليار دولار في عام 2022. وبذلك بلغ المجموع التراكمي من بداية نشاط مؤسسات المجموعة إلى نهاية عام 2023 حوالي 286.2 مليار دولار.

تغطي عمليات مؤسسات المجموعة كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يوضح التوزيع القطاعي لعملياتها لعام 2023 الاهتمام المتواصل بتمويل مشاريع البنى التحتية، مثل الطاقة والكهرباء والمياه، والنقل والاتصالات، إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشاريع حوالي 5.9 مليار دولار وهو ما يشكل حوالي 35.3 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال عام 2023.

لقد تم خلال الاجتماعات الدورية الأخيرة لمؤسسات مجموعة التنسيق التأكيد على ضرورة تطوير الأسلوب المتبع في تبادل المعلومات بين مؤسسات المجموعة، من خلال وضع نظام متكامل يستخدم التقنيات والبرامج الحديثة المستعملة في الانترنت والبرمجيات الخاصة بها وخدمة التراسل الالكتروني. هذا النظام من شأنه السماح بتبادل المعلومات بشكل آلي بحيث يمكن متابعة وتحديث أنشطة مؤسسات المجموعة وعملياتها وكذلك إعداد التقارير اللازمة عند الطلب. كما يوفر النظام قواعد البيانات للمشاريع القائمة ونشرها. وتم الاتفاق على استحداث منصة رقمية لتبادل المعلومات بين أعضاء المجموعة لمتابعة تنفيذ المشاريع والتواصل بين الخبراء.

وقد تم اعتماد هذا التوجه من قبل رؤساء مؤسسات المجموعة حيث أوصوا بإنشاء منصة إلكترونية تُعنى بجمع وتحليل وإبراز العمل المشترك للمجموعة واخراجه في تقارير دورية حول فعالية التنمية، والمبادرات والتحديات وغير ذلك من تقارير مشابهة تصدرها المؤسسات الرائدة في عالم التنمية. وأطلقت مؤسسات مجموعة التنسيق في عام 2022 هوية وشعار محدثين يعكسان القيم والاهداف المشتركة للمجموعة، إذ يجسد الشعار الجديد القيم المشتركة للتعاون، والتميز، والثقة، والاستدامة. وسيعمل الموقع الالكتروني الجديد على التعريف بمجموعة التنسيق وابراز أنشطتها وبالتالي تعميق تأثيرها وأثرها، وسوف تكون المنصة الرقمية التي تقرر استحداثها تابعة للموقع الالكتروني الجديد للمجموعة.

1. حجم العون الإنمائي المقدم من مؤسسات مجموعة التنسيق[1]

1.1. عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2023

بلغ العدد الإجمالي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق 497 عملية خلال عام 2023، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 16.9 مليار دولار أي بارتفاع بلغت نسبته نحو 7.4 في المائة بالمقارنة مع عام 2022. وقد استفادت 89 جهة (دول بالإضافة إلى عدة مؤسسات) من إجمالي هذه العمليات. وبلغت نسبة مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في إجمالي هذه الالتزامات حوالي 49.7 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 16.2 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بنسبة 9.4 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 9.4 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 6.6 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 4.2 في المائة، وصندوق قطر للتنمية بنسبة 3.4 في المائة، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 1.2 في المائة، وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) بنسبة 0.1 في المائة، الملحق رقم (1/11).

1.1.1. التوزيع الجغرافي

بلغت نسبة ما حصلت عليه مجموعة الدول العربية من مجموع التزامات العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2023 حوالي 35.3 في المائة مقابل 40.4 في المائة في عام 2022، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 28.9 في المائة مقابل 23.4 في عام 2022، ومجموعة الدول الاسيوية حوالي 25.4 في المائة مقابل 26.0 في عام 2022، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 6.6 في المائة مقابل 1.8 في عام 2022، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 2.4 في المائة خلال عام 2023 مقابل 6.9 في عام 2022، والهيئات والمنظمات حوالي 1.4 في المائة مقابل 1.5 في عام 2022، (الملحق رقم (1/11)).

وفيما يلي توزيع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة:

مجموعة الدول العربية

بلغ إجمالي عدد العمليات في الدول العربية عام 2023 نحو 166 عملية بلغت قيمتها حوالي 6.0 مليار دولار، واستفادت مصر من 20 عملية بمبلغ يعادل حوالي 2.8 مليار دولار، أي بنسبة حوالي 47.1 في المائة من إجمالي التمويل المخصص للدول العربية. ويبين التوزيع القطاعي أن حوالي 59.2 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في مصر وجهت لتمويل مشاريع قطاع الزراعة والثروة الحيوانية.

مجموعة الدول الأفريقية

بلغ إجمالي عدد العمليات في مجموعة الدول الإفريقية 162 عملية قيمتها حوالي 4.9 مليار دولار. واستفادت منها السنغال بعدد 11 عملية بمبلغ يعادل حوالي 815 مليون دولار أي بنسبة حوالي 16.6 في المائة من إجمالي التمويل المقدم للدول الإفريقية. ويشير التوزيع القطاعي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في أفريقيا إلى تصدر القطاعات الأخرى (التي تشمل قطاعات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات)، بنسبة حوالي 54 في المائة من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق في القارة الأفريقية، ثم قطاع الطاقة، حيث استحوذ هذا القطاع على حوالي 26.9 في المائة من إجمالي عمليات مجموعة التنسيق في هذه القارة.

مجموعة الدول الآسيوية

بلغ إجمالي عدد العمليات في القارة الآسيوية نحو 117 عملية بقيمة حوالي 4.3 مليار دولار. استفادت منها بنغلاديش بنحو 24 عملية منها بمبلغ إجمالي قدره حوالي 1.5 مليار دولار، تليها جزر المالديف بنحو 4 عمليات بمبلغ إجمالي قدره حوالي 578 مليون دولار. ويتبين من التوزيع القطاعي لعمليات

[1] المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

مؤسسات مجموعة التنسيق في الدول الآسيوية أن دول هذه القارة أولت اهتمامات خاصة لقطاع الطاقة (كهرباء، غاز ونفط، والطاقة المتجددة) حيث تشير الأرقام إلى أن حوالي 46 في المائة من مجموع العمليات التمويلية للمجموعة التي استفادت منها دول المنطقة خصصت لقطاع الطاقة.

مجموعة دول أمريكا اللاتينية

بلغ عدد العمليات في دول أمريكا اللاتينية 20 عملية بقيمة حوالي 1.1 مليار دولار. استفادت منها كولومبيا بعمليتين منها بقيمة حوالي 170.4 مليون دولار أي بنسبة حوالي 15.2 في المائة. كما استفادت باراغواي وغويانا بعمليتين لكل منها بقيمة لكل منها حوالي 150 مليون دولار أي بنسبة حوالي 13.4 في المائة لكل منها من مجموع العمليات التي استفادت منها دول منطقة أمريكا اللاتينية.

مجموعة الدول الأخرى

بلغ عدد العمليات في الدول الأخرى 6 عمليات بقيمة 400.2 مليون دولار. استفادت منها أوكرانيا بعملية بمبلغ إجمالي قدره حوالي 300 مليون دولار أي بنسبة حوالي 75 في المائة، كما استفادت مقدونيا بعملية واحدة بمبلغ إجمالي قدره 50 مليون دولار أي بنسبة حوالي 12.5 في المائة من مجموع المساعدات لمجموعة الدول الأخرى.

هيئات ومنظمات أخرى

بلغ عدد عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق التي خصصت لفائدة الهيئات والمنظمات الأخرى 26 عملية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 236.3 مليون دولار، وقد وجهت معظم هذه العمليات لقطاعات الصحة والتعليم ودعم موازين المدفوعات.

2.1.1. التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق

بلغ نصيب قطاعات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات حوالي 48.7 في المائة من إجمالي التزامات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال عام 2023، يليها قطاع الطاقة الذي يشمل الكهرباء والنفط والغاز بنحو 27.0 في المائة، ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بحوالي 13.7 في المائة، ثم قطاع النقل والاتصالات بحوالي 4.4 في المائة، يليه قطاع المياه والصرف الصحي بنحو 3.8 في المائة، وأخيراً قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 2.4 في المائة، الملحق رقم (2/11).

2.1. عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2019 - 2023

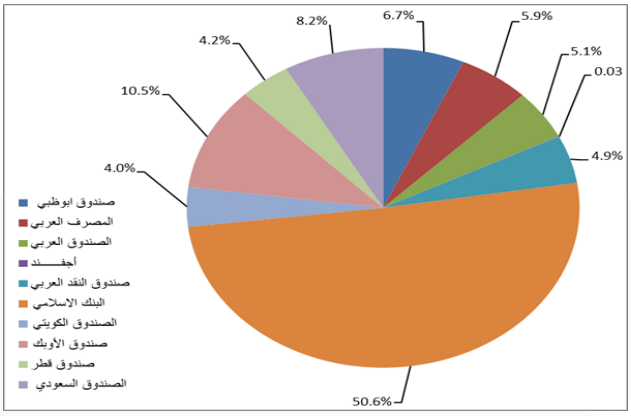
امتد نشاط مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة من 2019 - 2023 إلى 142 جهة لتنفيذ 2,459 عملية بقيمة إجمالية قُدرت بنحو 68.2 مليار دولار. وقد شملت هذه العمليات القروض الإنمائية والمنح والمعونات إلى جانب عمليات تمويل التجارة الخارجية ودعم القطاع الخاص، والمساهمة في تمويل موازين المدفوعات للدول المستفيدة وعمليات أخرى، (الجدول (11-1) والشكل (11-1)).

جدول (11- 1): توزيع العمليات التمويلية وفقاً لطبيعتها ومصادر تمويلها (2019-2023) (مليون دولار أمريكي)

مؤسسات التنمية	عمليات القروض		عمليات المنح والمعونات الفنية		عمليات أخرى		تمويل تجارة		قطاع خاص		ميزان مدفوعات		الإجمالي	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1 - صندوق ابوظبي	27	3,141	64	1,425	-	-	-	-	-	-	-	-	91	4,566
2 - المصرف العربي	67	1,860	142	43	-	-	27	1,485.41	20	614	-	-	256	4,003
3 - الصندوق العربي	35	3,291	140	138	-	-	-	-	2	15	-	-	177	3,444
4 - أجفـــــند	-	-	96	18	-	-	-	-	-	-	-	-	96	18
5 - صندوق النقد العربي	10	2,277	-	-	-	-	-	-	-	-	9	1,031	19	3,308
6 - البنك الإسلامي	38	290	461	173	105	4,227	457	29,800.71	-	-	-	-	1061	34,491
7 - الصندوق الكويتي	59	2,352	39	367	-	-	-	-	-	-	-	-	98	2,720
8 - صندوق الأوبك	117	4,131	50	24	-	-	57	1,724.19	44	1,295.90	-	-	268	7,175
9 - صندوق قطر	1	25	274	2,811	-	-	-	-	-	-	-	-	275	2,835
10 - الصندوق السعودي	88	3580	30	2031	-	-	-	-	-	-	-	-	118	5,611
المجموع الكلي	442	20,947	1,296	7,030	105	4,227	541	33,010	66	1,925	9	1,031	2,459	68,169

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

شكل (11- 1): توزيع العمليات التمويلية وفقا لمصادر تمويلها للفترة (2019 - 2023)



المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

1.2.1. القطاعات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2019 - 2023

وجهت عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2019 - 2023 لتمويل المشاريع في القطاعات الآتية:

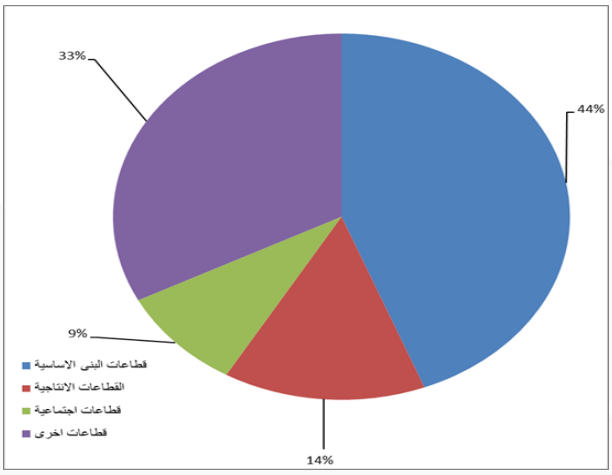
- **البنى الأساسية**: وتشمل النقل والاتصالات والطاقة بأشكالها الثلاثة (كهرباء، ونفط، وغاز)، المياه، والصرف الصحي. وقد بلغ عدد العمليات الخاصة بهذه القطاعات 558 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره حوالي 30.1 مليار دولار أي بنسبة حوالي 44.1 في المائة.
- **القطاعات الإنتاجية**: وتشمل الزراعة، والثروة الحيوانية، والصناعة، والتعدين، وبلغ عدد العمليات 306 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره حوالي 9.8 مليار دولار أي بنسبة 14.3 في المائة.
- **القطاعات الاجتماعية**: وتشمل التعليم، والصحة، والإسكان، وبلغ عدد العمليات لهذه القطاعات 608 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره حوالي 6.2 مليار دولار أي بنسبة تبلغ نحو 9.1 في المائة.
- **القطاعات الأخرى**: والتي تشمل، دعم موازين المدفوعات وقطاعات أخرى، فقد بلغ عدد العمليات فيها 987 عملية بمبلغ إجمالي بلغ مقداره حوالي 22.2 مليار دولار أي بنسبة 32.5 في المائة، الجدول (11-2) والشكل (11-2).

جدول (11- 2): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للفترة (2019 - 2023) (مليون دولار أمريكي)

القطاعات الاقتصادية	2019		2020		2021		2022		2023		الاجمالي	
	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات	عدد العمليات	قيمة العمليات
(1) قطاعات البنى الأساسية:												
- النقل والاتصالات	47	1,540	36	2,377	31	751	27	1,066	25	750	166	6,484
- الطاقة (كهرباء، نفط، غاز)	84	5,391	52	3,747	43	2,548	53	4,283	66	4,563	298	20,533
- المياه والصرف الصحي	35	856	15	995	9	104	14	445	21	637	94	3,036
مجموع فرعي	**166**	**7,787**	**103**	**7,118**	**83**	**3,404**	**94**	**5,794**	**112**	**5,950**	**558**	**30,053**
(2) القطاعات الإنتاجية:												
- الزراعة والثروة الحيوانية	63	1,067	52	953	33	1,156	75	3,333	46	2,319	269	8,828
- الصناعة والتعدين	9	188	7	165	5	68	8	109	8	409	37	938
مجموع فرعي	**72**	**1,255**	**59**	**1,117**	**38**	**1,223**	**83**	**3,442**	**54**	**2,728**	**306**	**9,766**
(3) قطاعات اجتماعية:												
- قطاع التعليم	60	505	32	584	47	202	33	173	36	452	208	1,916
- قطاع الصحة	70	862	111	944	79	489	53	280	61	716	374	3,290
- الإسكان	11	497	4	28	3	83	1	25	7	330	26	963
مجموع فرعي	**141**	**1,863**	**147**	**1,556**	**129**	**774**	**87**	**478**	**104**	**1,498**	**608**	**6,169**
(4) قطاعات اخرى :												
- قطاع مصرفي	76	1,519	50	2,011	68	2,188	92	4,335	106	4,094	392	14,147
- قطاعات اخرى	133	510	125	2,384	98	769	118	1,717	121	2,655	595	8,034
مجموع فرعي	**209**	**2,029**	**175**	**4,395**	**166**	**2,957**	**210**	**6,052**	**227**	**6,749**	**987**	**22,181**
المجموع الكلي	**588**	**12,934**	**484**	**14,186**	**416**	**8,357**	**474**	**15,766**	**497**	**16,925**	**2,459**	**68,169**

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

شكل (11- 2): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية للفترة (2019 - 2023)

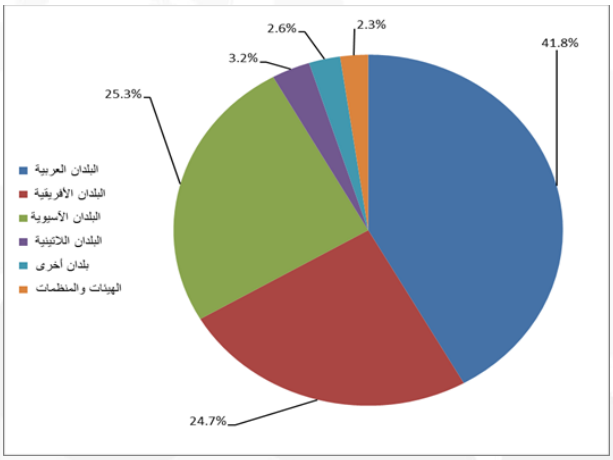


المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

2.2.1. الجهات المستفيدة من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة 2019 - 2023

استفادت 142 جهة (دول ومؤسسات بالإضافة إلى عدة منظمات وهيئات) من عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق المسجلة خلال الفترة من 2019 - 2023، منها 832 عملية خصصت للدول العربية بقيمة حوالي 28.5 مليار دولار، ما يمثل حوالي (41.8 في المائة) من مجموع عمليات مؤسسات مجموعة التنسيق خلال الفترة المذكورة، و806 عملية للدول الأفريقية بقيمة حوالي 16.9 مليار دولار (24.7 في المائة)، 509 عملية للدول الآسيوية بقيمة حوالي 17.3 مليار دولار (25.3 في المائة)، 97 عملية للدول اللاتينية بقيمة حوالي 2.2 مليار دولار (3.2 في المائة)، بالإضافة إلى 56 عملية في دول أخرى بقيمة 1.8 مليار دولار (2.6 في المائة)، 159 عملية لهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة بقيمة حوالي 1.6 مليار دولار (2.3 في المائة)، الجدول (11-3) والشكل (11-3).

شكل (11- 3): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة للفترة (2019 - 2023)



المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

جدول (11- 3): توزيع العمليات التمويلية حسب مجموعة البلدان المستفيدة للفترة (2019 - 2023) (مليون دولار أمريكي)

مجموعة البلدان/ الهيئات والمنظمات	2019			2020			2021			2022			2023			المجموع		
	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات	العدد	عدد العمليات	قيمة العمليات
(1) البلدان العربية	21*	215	4,814	21*	186	7,601	19*	136	3,751	20*	129	6,375	20*	166	5977	22*	832	28,519
(2) البلدان الأفريقية	30*	172	3,260	32*	137	2,536	36*	151	2,468	33*	184	3,688	32*	162	4902	43*	806	16,855
(3) البلدان الآسيوية	27*	131	4,356	20	88	3,063	18	67	1,448	16*	106	4,104	20*	117	4292	29*	509	17,263
(4) البلدان اللاتينية	9*	31	361	10*	15	149	18	23	275	5*	8	278	12	20	1,118	26*	97	2,181
(5) بلدان أخرى	8*	11	60	13	19	108	9	9	111	10	11	1,094	5	6	400	22*	56	1,774
(6) الهيئات والمنظمات*	-	28	83	-	39	728	-	30	303	-	36	228	-	26	236	-	159	1,579
المجموع الكلي	**95***	**588**	**12,934**	**96***	**484**	**14,185**	**100***	**416**	**8,356**	**84***	**474**	**15,768**	**89***	**497**	**16,926**	**142***	**2,459**	**68,170**

(*) بالإضافة إلى عدة مؤسسات وهيئات ومنظمات أخرى مستفيدة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

إطار (11- 1): الحرب على غزة وتداعياتها المدمّرة

فرضت تداعيات الحرب على قطاع غزة واقعاً جديداً نظراً للاحتياجات الكبيرة في قطاعات الإسكان والصحة والتعليم والمياه والكهرباء وغيرها، فضلا عن الاحتياجات الإغاثية. فقد جاء الربع الأخير من عام 2023 عاصفاً بالنسبة للوضع الاقتصادي في فلسطين، لا سيما في غزة، بعد اندلاع حرب السابع من شهر أكتوبر، وتواصل القصف الذي أدى لدمار واسع هناك، ضرب مختلف القطاعات الأساسية، وأوجد أزمة إنسانية واسعة في القطاع. هذه الحرب التي تُعد الأشد عنفاً والأكثر دموية من ناحية قوة النيران وتكثيف الضغط والأسلحة المستخدمة في العدوان الإسرائيلي الغاشم. فالدمار شمل كل مناحي الحياة في قطاع غزة وحجم الخسائر يتفاقم يوماً تلو الآخر، حيث تشير تقارير عديد من المنظمات الإقليمية والدولية إلى تصاعد كلفة الخسائر إلى نحو غير مسبوق مع استمرار الحرب لفترات مقبلة. وتتوزع الخسائر الاقتصادية بقطاع غزة ما بين الخسائر المباشرة الممثلة في حجم الدمار الذي لحق بالبنى التحتية للقطاع، والخسائر غير المباشرة المرتبطة بذلك الدمار الشامل، مع تصاعد معدلات البطالة، والفقر، وشح السلع في ظل الحصار المفروض عملياً على غزة.

بحسب معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فإن متطلبات الاستجابة الطارئة للأوضاع في غزة حتى نهاية عام 2023، ووفق تقديرات الأمم المتحدة، تصل إلى 7 مليار دولار خسائر في المنازل و 650 مليون دولار خسائر بالقطاع التجاري، و 450 مليون دولار خسائر في القطاع الصناعي، و 420 مليون دولار في القطاع الزراعي. أما فيما يتعلق بالخدمات، فتصل خسائر القطاع الصحي إلى 230 مليون دولار والتعليم 720 مليون دولار، والكهرباء 120 مليون دولار، والترفيه 400 مليون دولار، والنقل والمواصلات 480 مليون دولار، والاتصالات والإنترنت 600 مليون دولار.

وبحسب تقديرات المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، فإن الخسائر قد تصل إلى نحو 20 مليار دولار.

وأشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أنه إلى نهاية شهر ديسمبر 2023، تم صرف حوالي 637 مليون دولار لصالح النداء العاجل المحدّث الذي أطلقته الأمم المتحدة لتنفيذ خطة الاستجابة العاجلة لدعم 2.2 مليون شخص في قطاع غزة و 500 ألف آخرين في الضفة الغربية، حيث شكل هذا المبلغ نحو 52 في المائة من المبلغ المطلوب وقدره 1.2 مليار دولار.

تواصل مؤسسات مجموعة التنسيق دعمها المستمر في الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني من خلال محفظة صندوق الأقصى من خلال تخصيص نسبة 10 في المائة من أرباحها السنوية أو عبر التمويلات المباشرة من أعضاء المجموعة. وتتركز تمويلات صندوق الأقصى على مشاريع البنية التحتية ذات الأولوية وذات الأثر التنموي المستدام. وسوف يستعين صندوق الأقصى بتقرير البنك الدولي حول حجم الدمار في تحديد مشاريع يمكن المساهمة فيها ضمن الموارد المتاحة، وبالموارد الإضافية التي تعمل مؤسسات المجموعة لحشدها للمساهمة في تغطية الحاجيات الضخمة الأساسية لإعادة مقومات الحياة لسكان قطاع غزة.

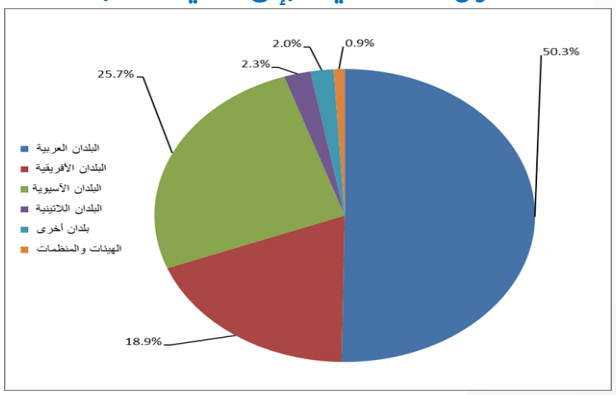
وقد بادر الصندوق العربي إلى تخصيص معونة طارئة بقيمة حوالي 10 مليون دولار خصص منها مبلغ حوالي 2.5 مليون دولار لتوفير احتياجات العمال الغزاويين المنقطعين في الضفة الغربية، ومبلغ حوالي 2.5 مليون دولار لإغاثة سكان غزة لتوفير الاحتياجات الغذائية والمستلزمات الطبية والمعيشية، والباقي وقدره حوالي 5 مليون دولار سيتم تخصيصه فيما بعد لإعادة الإعمار وإصلاح ما خلفه العدوان من آثار.

وإلى جانب الصندوق العربي، فقد بادر كل من البنك الإسلامي للتنمية وصندوق قطر للتنمية بإقرار مساعدات طارئة في شكل معونات في حدود حوالي 2 مليون دولار أمريكي.

3.2.1. المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق إلى نهاية عام 2023 (*)

بلغ المجموع التراكمي لالتزامات العمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية أعضاء مجموعة التنسيق من بداية النشاط الإقراضي لمؤسسات المجموعة إلى نهاية عام 2023 حوالي 286.2 مليار دولار. وتنوعت المشاريع لتشمل مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وقد بلغ نصيب مجموعة الدول العربية من هذه الالتزامات الممولة حوالي 143.8 مليار دولار (50.3 في المائة)، ومجموعة الدول الآسيوية حوالي 73.6 مليار دولار (25.7 في المائة)، ومجموعة الدول الأفريقية حوالي 54.0 مليار دولار (18.9 في المائة)، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية حوالي 6.5 مليار دولار (2.3 في المائة)، ومجموعة الدول الأخرى حوالي 5.6 مليار دولار (2.0 في المائة) وهيئات ومنظمات حوالي 2.7 مليار دولار (0.9 في المائة)، (الملحق رقم (3/11) والشكل (11-4).

شكل (11- 4): المجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعة الدول المستفيدة (إلى نهاية 2023)

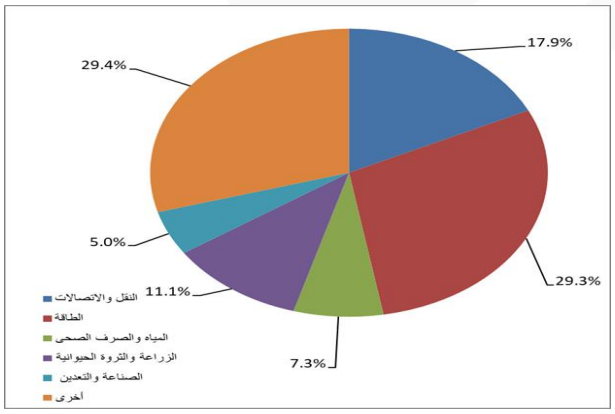


المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وقد بلغت نسبة الالتزامات التمويلية المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية حوالى 44.2 في المائة من إجمالي الالتزامات التراكمية لمؤسسات التنمية العربية حتى عام 2023، يليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بنسبة 13.2 في المائة، والصندوق السعودي للتنمية بنسبة 10.0 في المائة، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بنسبة 9.3 في المائة، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية بنسبة 8.7 في المائة، وصندوق أبوظبي للتنمية بنسبة 5.1 في المائة، وصندوق النقد العربي بنسبة 4.9 في المائة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بنسبة 3.4 في المائة، وصندوق قطر للتنمية بنسبة 1.3 في المائة وأجفند بنسبة 0.02 في المائة.

استأثرت قطاعات البنى الأساسية والقطاعات الإنتاجية، بحوالي 70.6 في المائة من إجمالي قيمة التزامات العمليات التمويلية. وتتصدر الطاقة قطاع البنى الأساسية، حيث حازت على نسبة 29.3 في المائة من إجمالي التمويل، يليها قطاع النقل والاتصالات بنسبة 17.9 في المائة، وقطاع المياه والصرف الصحي بنسبة 7.3 في المائة. وبلغت حصة القطاعات الإنتاجية التي تشمل أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة والتعدين نحو 16.1 في المائة منها حوالي 11.1 في المائة للزراعة والثروة الحيوانية وحوالي 5.0 في المائة للصناعة والتعدين. وبلغت حصة القطاعات الأخرى المتمثلة في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات بنسبة 29.4 في المائة، الملحق (4/11) والشكل (11-5).

شكل (11- 5): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي لعمليات مؤسسات مجموعة التنسيق (إلى نهاية 2023)



المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

(1) الملاحظات في الملحق (11-3).

2. مساهمات مؤسسات مجموعة التنسيق في أفريقيا

من المتوقع أن تسجل أفريقيا نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4 في المائة في عامي 2023 و2024 متجاوزة المتوسط العالمي البالغ 3.2 في المائة (وفقاً للبنك الأفريقي للتنمية). إلا أن هذه الإنجازات تبقى متفاوتة بين المناطق والقطاعات في مواجهة التحديات المستمرة الكبيرة، خاصة فيما يتعلق بالشمولية والاستدامة.

فالانخفاض في الفقر المدقع على مستوى العالم من عام 1990 إلى عام 2022 لم يشمل القارة الأفريقية، حيث أن منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا هي المنطقة الرئيسة التي تعاني من الفقر المدقع. وفي الوقت الحالي توجد 23 دولة من أصل 28 دولة فقيرة في العالم في أفريقيا.

والفوارق بين المناطق في أفريقيا كبيرة، حيث يوجد في وسط أفريقيا أعلى معدل للفقر المدقع بنسبة 58.8 في المائة، تليها أفريقيا الجنوبية بنسبة 45.1 في المائة، وغرب أفريقيا بنسبة 36.8 في المائة، وشرق أفريقيا بنسبة 33.8 في المائة.

إن أسباب الفقر المدقع في أفريقيا معقدة ومتعددة الأوجه، بما في ذلك عوامل اقتصادية مثل ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض الإنتاجية، ومحدودية الحصول على الائتمان. كما أن ضعف المؤسسات والحوكمة، والحروب والصراعات، وتغير المناخ والتدهور البيئي، وعدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية وضعف البنية التحتية، هي من العوامل المساهمة الكبيرة.

فالدول الأفريقية لا تزال في حاجة ماسة إلى تطوير البنية التحتية الرئيسة. لا سيما في مجالات الطاقة والمياه والنقل والاتصالات، وذلك بُغية الاستفادة الكاملة من مواردها الطبيعية وإمكاناتها الاقتصادية الهائلة.

تعمل مؤسسات مجموعة التنسيق على توفير حلول تمويلية لتلبية احتياجات البنية التحتية في جميع أنحاء القارة الأفريقية من خلال تمويل مشاريع عالية الأهمية ذات أثر كبير على فك العزلة وتسهيل انسياب حركة الأشخاص والبضائع في عدة دول مستفيدة، وتوفير الطاقة الضرورية لتوفير حياة كريمة وللنهوض بالنشاط الاقتصادي ودعم تطوير منظومة إمداد السكان بمياه الشرب، وكذلك القطاع الصناعي من خلال تمويل مشاريع تهيئة المناطق الصناعية لتحسين جاذبية الاستثمارات في القطاع الصناعي وتعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية.

وسعياً منها وإلى تعزيز الأثر التنموي لمداخلاتها في الدول المستفيدة في أفريقيا، فقد اعتمدت مؤسسات المجموعة عدداً من المبادرات تقع ضمن آليات تعزيز الإطار الاستراتيجي للتعاون العربي الأفريقي من أجل تسريع الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

وتهدف استراتيجية التعاون إلى استنباط مشاريع جديدة في مجالات الاهتمام التي يتم تحديدها بالتشاور مع الدول المستفيدة. وتحدد الاستراتيجيات أولويات التنمية التي يتم التركيز عليها، وتجسد هذه المقاربة الجديدة مستوى ونوعية التمويلات التي سيتم تقديمها على مستوى السنوات المقبلة على غرار ما قام به المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا حيث اعتمد آلية لإعداد برامج تعاون للفترة (2022-2024) مع الدول المستفيدة، وتمثلت المنهجية التي اعتمدت في إعطاء أهمية للبرامج المندمجة لتحقيق المزيد من التفاعلية بين القطاعات واستنباط مشاريع ذات قيمة مضافة عالية، الشكل (11-6).

1.2. تأثير المساعدات الإنمائية لمؤسسات مجموعة التنسيق في أفريقيا

تلعب مؤسسات مجموعة التنسيق العربية دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية في أفريقيا، حيث تساهم المجموعة من خلال استثماراتها الاستراتيجية ومبادراتها التمويلية في النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية وتحسين الظروف المعيشية في القارة الأفريقية. حيث تقوم مؤسسات المجموعة بتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول الأفريقية خاصة في مشاريع البنية التحتية، والتعليم

والصحة إلى جانب دعم المشاريع في مجالات الزراعة والطاقة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشاريع المياه.

ويمكن القول بأن مداخلات مؤسسات المجموعة لها تأثير مباشر على مستويات مختلفة، نذكر منها: النمو الاقتصادي: من خلال تحسين البنية التحتية وزيادة الوصول إلى الطاقة، حيث تعمل مساهمات المجموعة على تحفيز النشاط الاقتصادي وجذب مستثمرين دوليين آخرين.

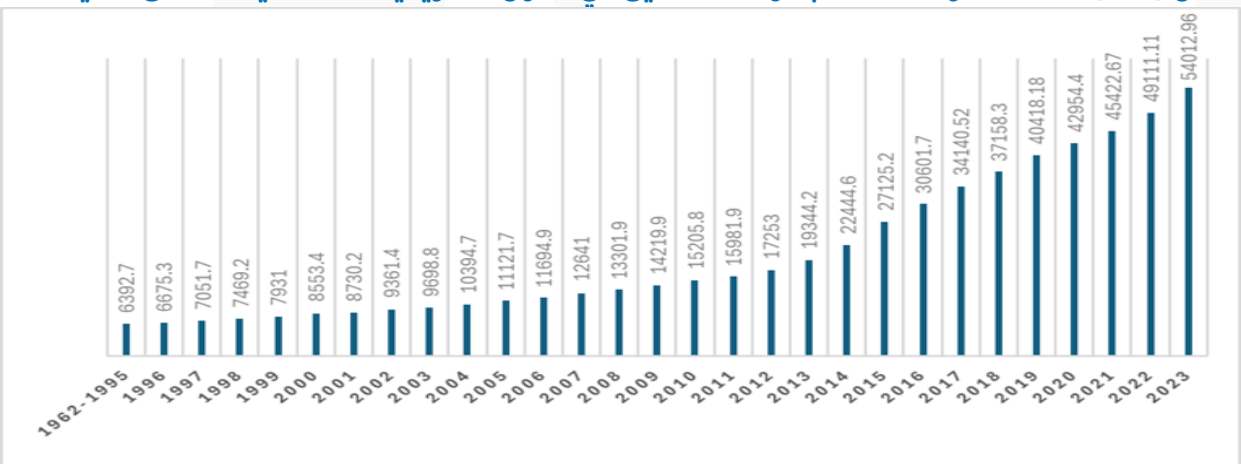
الحد من الفقر: حيث تساهم المشاريع الزراعية ومبادرات التنمية البشرية في الحد من الفقر وذلك من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتعمل مؤسسات المجموعة على تحسين الظروف المعيشية للفئات السكانية الأكثر ضعفاً.

بناء القدرات المؤسسية: حيث يؤدي التمويل المشترك إلى تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان الأفريقية، ومن خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا، تساعد مؤسسات المجموعة في بناء القدرات المحلية لإدارة المشاريع والتقنية الاقتصادية، (الشكلين (11-7) و (11-8)).

وفي إطار تعزيز دعمها للدول الأفريقية الشريكة، أعلنت مؤسسات مجموعة التنسيق (المجموعة) خلال المؤتمر العربي الأفريقي بالرياض، تخصيص مبلغ يصل إلى 50 مليار دولار حتى عام 2030، للمساعدة على بناء بنى تحتية قادرة على الصمود ومجتمعات حاضنة للجميع في القارة الأفريقية، (الإطار (11-1)).

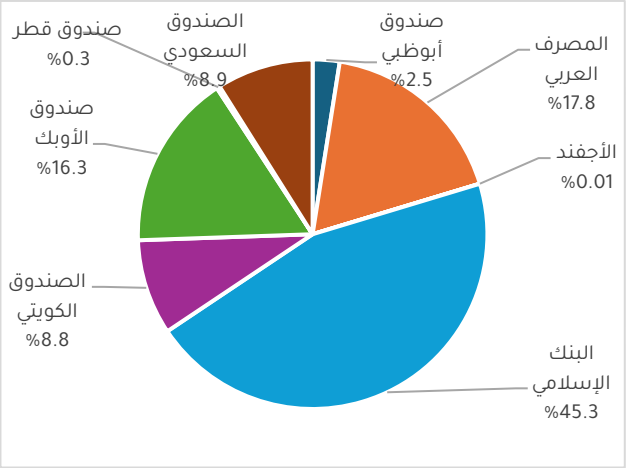
وقد أتت هذه المبادرة قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ حيث تواجه كثير من البلدان الإفريقية آثار تغير المناخ. ويُعد تعزيز القدرة على الصمود في وجه هذه التغيرات والتكيف معها حاجة ملحة. فقد أشارت (المجموعة) في بيانها إلى إدراكها أن العلاقة بين التنمية المستدامة وتمويل أنشطة العمل المناخي "شاملة ومعقدة" ومجدّدة التزامها بزيادة المساعدات المالية لتغير المناخ، بما يتماشى مع اتفاقية باريس، وللمساعدة في سدّ ثغرات الاستثمار في سبل الوصول إلى الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة منخفضة الكربون، وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغيرات المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معه، بالإضافة إلى الأمن الغذائي. كما أشارت مؤسسات المجموعة في بيانها إلى التمويل المخصص للمبادرات بدعم مجالات كثيرة مثل الأمن الطاقي، وتعزيز التكامل والتواصل الإقليمي، وتمويل القطاع الخاص والتجارة، والأمن الغذائي، والفقر والبطالة، ومبادرات تمكين المرأة والشباب وإيجاد فرص العمل والتعليم، ودعم الدول الهشة وفاعلية التنمية.

شكل (11- 6): تدخلات مؤسسات مجموعة التنسيق في الدول الافريقية منذ تأسيسها حتى نهاية 2023

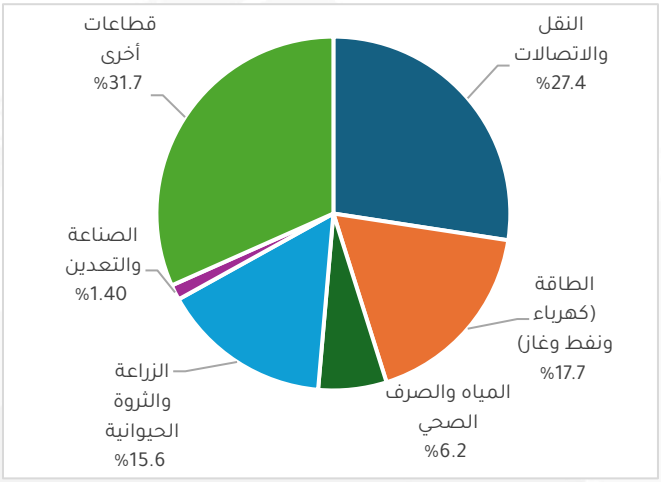


المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

شكل (11- 7): تدخلات مؤسسات مجموعة التنسيق في الدول الأفريقية حتى نهاية عام 2023



شكل (11- 8): التوزيع القطاعي لتمويلات مؤسسات مجموعة التنسيق في الدول الأفريقية حتى نهاية عام 2023



المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

إطار (11- 2): بيان رؤساء مجموعة التنسيق العربية

09 نوفمبر 2023

مقدّمة

نحن، رؤساءَ مؤسسات مجموعة التنسيق العربية[1]، المجتمعون في 9 نوفمبر 2023 بالرياض على هامش القمة العربية الأفريقية التي تستضيفها المملكة العربية السعودية، نؤكّد التزامنا بدعم التنمية المستدامة لدول أفريقيا، حيث استثمرنا بشكل تراكمي أكثر من 220 مليار دولار حتى الآن. وللمُضيّ قُدُماً، اتفقنا على زيادة دعمنا الجماعي لأفريقيا من خلال العديد من المبادرات الرئيسية بما يتماشى مع الالتزامات المشتركة لمجموعة التنسيق العربية، بشأن الأمن الغذائي وتمويل المناخ لتحسين سُبُل العيش وآفاق ومناعة البلدان الشريكة.

وفي هذا الصدد، فإننا:

1. نراقب بقلق الآثار السلبية طويلة الأجل لجائحة كوفيد-19، وحالة عدم اليقين فيما يتعلّق بالأمن الغذائي وأمن الطاقة العالميين، والتأثير السلبي لتغيُّر المناخ والكوارث الطبيعية على الفئات الأشدّ فقراً وضعفاً في العديد من البلدان الأفريقية.
2. نقرُّ بالحاجة الملحَّة لمواجهة هذه التحديات من خلال إجراءات منسّقة، وتستهدف في الوقت المناسب مبادرات محدَّدة حول الأهداف الإنمائية الرئيسية، مثل التخفيف من حِدَّة الفقر، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، وتمويل المناخ والتحوُّل الأخضر، والهشاشة وبناء القدرة على الصمود، والتكامل الإقليمي، والتحوُّل الرقمي، وتنمية القطاع الخاص، وتمويل النوع الاجتماعي والشباب، وتبادل المعرفة، وفعالية التنمية.
3. ندرك أهمية الاستجابات والحلول المشتركة لهذه التحديات المتنوعة والمترابطة التي تواجه البلدان الشريكة في إفريقيا بوصفها شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) لعام 2030.
4. نؤكّد من جديد التزامنا بمواصلة العمل بإلحاح وتصميم للاستجابة لهذه التحديات الشاملة التي تؤثّر ف سُبُل عيش مئات الملايين من الناس في البلدان الشريكة في أفريقيا.
5. نُشيد بالدور القيادي الذي تلعبه المملكة العربية السعودية، وبالإجراءات السريعة التي اتخذتها مؤسسات التنسيق العربية في تقديم الدعم الفوري للبلدان الشريكة في إفريقيا.
6. نؤكّد مجدداً على الحاجة إلى نهج شامل واستراتيجية منسقة تسترشد بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتصميم حلول قصيرة وطويلة الأجل تستند إلى احتياجات البلدان الشريكة في إفريقيا، وذلك لمواجهة هذه التحديات الشاملة مع استخدام الموارد المتاحة بأكثر الطرق كفاءة.
7. نسلّط الضوء على أهمية نشر جميع طرق التمويل والدعم الفني المتاحة، ومن ضمنها المنح والقروض ودعم الميزانية وتمويل القطاع الخاص وتمويل التجارة والضمانات والمساعدة الفنية وبرامج تنمية القدرات، ومن ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، لدعم البلدان الأفريقية الشريكة في التغلب على هذه التحديات.
8. نتعهّد بتخصيصٍ مشتركٍ لما يصل إلى 80 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030، تشمل مشاريع القطاع الخاص وتمويل التجارة، وذلك لدعم البلدان الأفريقية الشريكة من خلال نهج متعدد المراحل يركز على التدخلات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، للمساعدة في بناء بنية تحتية قادرة على الصمود ومجتمعات شاملة. وسيتمّ تقديم هذا التمويل الإجمالي من مجموعة التنسيق العربية من خلال مجموعة واسعة من البرامج والمبادرات المصمَّمة لمعالجة الأولويات والتحديات الإنمائية للبلدان الأفريقية الشريكة.
9. نذكّر بالالتزامات التي تعهَّدت بها مجموعة التنسيق العربية في الدعوة إلى العمل المناخي العادل. وإذ تُسلِّمُ المجموعة بأن الصّلة بين التنمية المستدامة وتمويل المناخ صلةٌ شاملة ومعقدة، فإنها تؤكّد في الوقت نفسه التزامها بزيادة المساعدة المالية لتغيّر المناخ بما يتماشى مع اتفاق باريس للمناخ والمساعدة في سَدِّ فجوات الاستثمار في الحصول على الطاقة، ومن ضمنها مصادر الطاقة منخفضة الكربون، والتخفيف من حِدَّة المناخ،

[1] وتضمُّ صندوق أبو ظبي للتنمية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، وصندوق قطر للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية.

والتكيُّف والقدرة على الصمود، فضلاً عن الأمن الغذائي. وسيتمُّ تعزيز هذا الدعم من خلال منصات أصحاب المصلحة المتعددين لمشاريع التخفيف من حِدّة المناخ والتكيُّف معه في إفريقيا. وستشمل هذه المبادرات، التي ستتضمّن تدخلات البنية التحتية والمناخ كمواضيع شاملة، ما يأتي:

أ) دعم أمن الطاقة وتحوُّل الطاقة في أفريقيا: ستشترك مجموعة التنسيق العربية في تخصيص التمويل لأمن الطاقة ومبادرات انتقال الطاقة في أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على مصادر الطاقة الأنظف للطهي، ومعالجة فجوة البنية التحتية والقيود التكنولوجية. وتلتزم مجموعة التنسيق العربية بتسهيل تحوُّلات الطاقة المتجددة والمستدامة والعادلة وميسورة التكلفة والشاملة للبلدان الأفريقية التي يُعدُّ كثيرٌ منها عرضةً لآثار تغيُّر المناخ.

ب) تعزيز التكامل والترابط الإقليمي بين المنطقتين العربية والأفريقية: تدعم مجموعة التنسيق العربية برنامج الترابط الإقليمي لتحسين التكامل الإقليمي بين البلدان العربية والأفريقية من خلال معالجة الحواجز المادية وغير المادية لتعزيز التجارة والاستثمارات عبر الحدود، ويشمل ذلك ربط أنظمة الدفع الوطنية والإقليمية، مثل منصة (بُنى) للمدفوعات العربية، وبرنامج جسور التجارة العربية الأفريقي (AATB) فضلاً عن مبادرات أخرى. كما تدعم المجموعة رؤية أفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية في إطار جدول أعمال الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وهو مخطط للتحوُّل الاجتماعي والاقتصادي والتكاملي طويل الأجل في إفريقيا، وزيادة تدفقات التجارة والاستثمار، من خلال تمويل التجارة وضمان ائتمان الصادرات والاستثمار عبر الحدود وتسهيل التجارة.

ج) النوع الاجتماعي (Gender) وتمويل الشباب: تلتزم المجموعة بالإدماج الاقتصادي والمالي، وخاصة للنساء والشباب. وتهدف المجموعة إلى زيادة دعمها للتمكين الاقتصادي للنساء ورُوَّاد الأعمال الشباب في أفريقيا. وسيُولَى اهتمامٌ خاصٌ لمبادرات تمويل المساواة بين الجنسين لتعزيز زيادة الإدماج والفرص الاقتصادية للمرأة، مثل توسيع نطاق الأعمال التجارية المملوكة للنساء، وتعزيز فرص الحصول على التمويل، ومعالجة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. وسيجري توسيع نطاق تعميم تدابير المساواة بين الجنسين، لا سيما لأغراض الرصد والتتبع.

د) تعزيز الدعم للدول الهشّة: ستزيد مجموعة التنسيق العربية من تركيزها على بناء القدرة على الصمود والتخفيف من تأثير الأوضاع الهشّة، من خلال نهج مشترك مع المجتمع الدولي يركّز على معالجة القضايا الشاملة، مثل تغيُّر المناخ والتصحُّر على أنّها محرّكات للصراع والهشاشة.

ه) تعزيز فعالية التنمية: ستدعم مجموعة التنسيق الأفريقية المبادرات الرامية إلى تحسين فعالية التنمية في أفريقيا، ومن ضمنها التدخلات المستهدفة لرفع جودة إدارة الميزانية والإدارة المالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحديث نظم المشتريات، ومساعدة البلدان على بناء قدرتها على تعبئة الإيرادات واعتماد الإصلاحات التي تحفّز النمو الشامل وتَحُدُّ من الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة.

و) تمويل القطاع الخاص: ستدعم مجموعة التنسيق العربية المبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص، بهدف تعويض الانخفاض في التدفقات المالية الخاصة إلى أفريقيا، ومن ضمنها الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل المختلط، مع إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة. وسيُولَى اهتمامٌ خاص لبناء القدرة على تعبئة الموارد وإزالة المخاطر من خلال الضمانات والتأمين والتمويل المختلط، فضلاً عن السُّبُل المبتكرة لتسهيل التحويلات والتدفقات المالية وتعزيز نُظُم الدفع عبر الحدود.

ز) الأمن الغذائي: ستدعم مجموعة التنسيق العربية المبادرات الوطنية والإقليمية للتخفيف من تأثير صدمات أسواق الغذاء العالمية على المدى القصير، ودعم البلدان الأفريقية لزيادة الاستثمار ونشر حلول تكنولوجية جديدة في إنتاج الأغذية وسلاسل القيمة الزراعية، وبناء أنظمة غذائية أكثر مرونة بما يتماشى مع إعلان المجموعة للأمن الغذائي في يونيو 2022.

ح) الفقر والبطالة: ستدعم مجموعة التنسيق العربية المبادرات الوطنية والإقليمية، علاوةً على المشاريع التي تهدف إلى تحسين سُبُل العيش وخلق فرص العمل، والحدّ من ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في البلدان الأفريقية.

3. دور مؤسسات مجموعة التنسيق في تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة "عقد الشركات لتحقيق الأهداف"

تشكلت مجموعة التنسيق العربية في السبعينات كشراكة استراتيجية بين صناديق التنمية العربية الإقليمية والوطنية. ويعود بروز العون الإنمائي العربي كأحد أهم مصادر المساعدات الإنمائية الدولية، إلى قرار اتخذه المانحون العرب قبل خمسين سنة للارتقاء بفعالية مساعداتهم إلى المستوى الأمثل، بإنشاء كيان جماعي يتولى تنسيق أنشطتهم والمواءمة بينها. وتم تأسيس هذا الكيان باسم مجموعة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية في عام 1975 ويمثل هذا الإنشاء اعترافاً منها بأهمية التعاون في مكافحة الفقر وتعزيز التنمية.

وعلى الرغم من التنوع الذي يفرضه اختلاف توجهات أعضائها وثقافاتهم المؤسسية، إلا أن نماذج مُثُل التعاون والتشارك التي تبنتها المجموعة كل تلك السنوات سباقة لزمانها. فهذه النماذج ذاتها هي التي تعتنقها المؤسسات الإنمائية الدولية للارتقاء بتقديم المساعدة الإنمائية إلى المستوى الأمثل فمجموعة التنسيق كانت سباقة في تنفيذ قيم ومبادئ أهداف التنمية المستدامة قبل نشرها من قبل الأمم المتحدة في عام 2015.

لقد أطلقت مجموعة التنسيق العربية في شهر يونيو عام 2022 هوية وشعاراً محدثين، شعار جديد يجسد القيم المشتركة للتعاون، والتميز، والثقة والاستدامة. وهوية تجدد روح التعاون والالتزام بالمُضي قُدماً كمجموعة على مدار الخمسين عاماً القادمة.

وتتجسد هذه الروح من خلال أحدث مبادرات المجموعة لتحقيق أهداف التنمية مع التركيز على موضوعات الساعة:

- **مبادرة مجموعة التنسيق للأمن الغذائي**: في عام 2022، تعهدت المجموعة بمبلغ 10 مليار دولار مساهمةً منها في الجهود الدولية لمواجهة أزمة إمدادات الغذاء العالمي ومعالجة خطر المجاعة العالمية.
- **مبادرة مجموعة التنسيق لمعالجة أزمة المناخ**: في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP27)، تعهدت المجموعة بتخصيص مبلغ 24 مليار دولار حتى عام 2030، لدعم المشاريع التي تخفف من تغير المناخ وتعزز العمل المناخي وتدعم تحوُّل الطاقة.
- **مبادرة مجموعة التنسيق لدعم التنمية المستدامة لدول أفريقيا في المؤتمر العربي الأفريقي**: تعهدت المجموعة بتخصيص مبلغ 50 مليار دولار حتى عام 2030، للمساعدة على بناء بنى تحتية قادرة على الصمود ومجتمعات خاصة للجميع في القارة الأفريقية.
- وبالتوازي، سعت مؤسسات مجموعة التنسيق إلى إقامة شركات عالمية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقد أعلن صندوق أوبك للتنمية الدولية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومنظمة الطاقة المستدامة للجميع التابعة للأمم المتحدة عن إنشاء مرفق جديد للتمويل المناخي والابتكار في مجال الطاقة. كما أنشأ صندوق الأوبك ومصرف التنمية الآسيوي صندوق ائتمانياً لتحسين الإعداد للمشاريع في البلدان النامية.

4. المساعدات الإنمائية الدولية

1.4. أهم تطورات المساعدات الإنمائية وتوزيعها

بلغت المساعدات الإنمائية الرسمية في عام 2023 مستوى قياسي جديد قدره 223.7 مليار دولار مقارنةً بنحو 211 مليار دولار المسجلة في عام 2022، وذلك وفقاً للبيانات الأولية التي تضمنها تقرير لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر في أبريل 2024.

تعتبر الزيادة بنسبة 1.8 في المائة المسجلة في عام 2023 هي الزيادة السنوية الرابعة على التوالي للمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول المانحة أعضاء المنظمة. فقد بلغ حجم هذه المساعدات 185 مليار دولار في عام 2021، وسجل

جدول (11- 4): أكبر الدول المانحة* للمساعدات الإنمائية خلال عام 2023			
أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات من حيث القيمة	صافي المساعدات (مليار دولار)	أكبر الدول المانحة لصافي المساعدات كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي	نسبة المساعدات إلى الدخل القومي الإجمالي (%)
الولايات المتحدة الأمريكية	66.04	النرويج	1.09
ألمانيا	36.68	لوكسمبورغ	0.99
مؤسسات الاتحاد الأوروبي	26.93	السويد	0.91
اليابان	19.60	ألمانيا	0.79
المملكة المتحدة	19.11	الدنمارك	0.74
* دول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.			
المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.			

162.2 مليار دولار في عام 2020، فيما سجلت في عام 2019 مساعدات بمقدار 151 مليار دولار. ويلاحظ أن حجم المساعدات ارتفع بما نسبته 35 في المائة عن مستويات عام 2019، ويعود هذا الارتفاع، إضافة إلى زيادة الإنفاق على التعافي من جائحة كوفيد19، إلى دعم الأنشطة والجهود ذات الصلة، وإضافة تكلفة التعامل مع ملف اللاجئين، والمساعدات المقدمة إلى أوكرانيا نتيجة الحرب القائمة مع روسيا.

وبخصوص الالتزام بهدف الأمم المتحدة تخصيص 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدات إنمائية رسمية، فقد بلغ متوسط إنفاق الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية ما نسبته 0.37 في المائة من دخلها القومي الإجمالي وبالتالي فإن هذه الدول مجتمعة لم تحقق هذا الهدف لهذا العام.

وعلى المستوى الفردي للدول، حققت خمس دول فقط في عام 2023 نسبة أعلى من النسبة التي حددتها الأمم المتحدة في عام 1970، وهي النرويج، ولوكسمبورغ، والسويد، وألمانيا، والدنمارك، جدول (11-4).

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أول دولة مانحة إلا أن نسبة مساعداتها إلى إجمالي الناتج القومي تعادل 0.24 في المائة وهي أقل من النسبة المستهدفة من الأمم المتحدة.

2.4. حصة الدول العربية من المساعدات الدولية من جميع المصادر

تشير بيانات لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD/DAC) إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية الموجهة للدول العربية بلغت عام 2022 حوالي 31.0 مليار دولار وهو ما يمثل 12.6 في المائة من المجموع الكلي للمساعدات الدولية المقدمة للدول النامية أي بتراجع نسبي قدره 22.4 في المائة مقارنة بعام 2021.

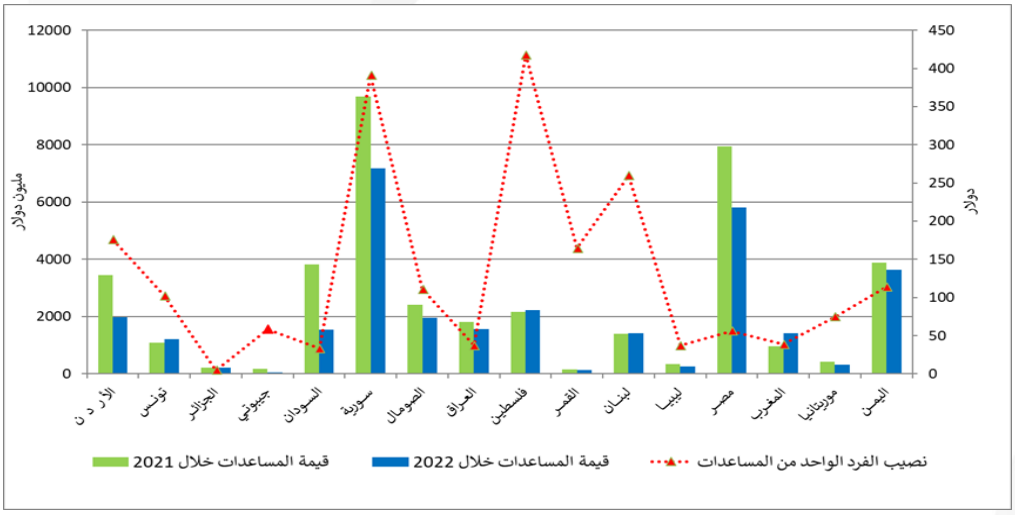
وعلى صعيد حصة الدول العربية فرادى من المساعدات الدولية، وكما هو مبين في الجدول رقم (11-5)، فقد انخفضت بشكل ملحوظ في جيبوتي بنسبة 66.4 في المائة والسودان بنسبة 59.6 في المائة والأردن 42.4 في المائة. في المقابل زادت المساعدات الرسمية إلى باقي الدول العربية المستفيدة من المساعدات الدولية، وخاصة في المغرب، حيث تم تسجيل زيادة بنسبة 46.5 في المائة. الجدول (11-6) والشكل (11-9).

جدول (11- 5): الدول التي انخفضت فيها المساعدات الإنمائية الرسمية المقدم للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب) (2022-2021)			
	2021	2022	نسبة التغير 2022-2021
الأردن	3447.2	1985.8	-42.4
جيبوتي	175.9	59.1	-66.4
السودان	3821.5	1545.5	-59.6
سورية	9693.0	7181.4	-25.9
الصومال	2407.3	1949.7	-19.0
العراق	1810.7	1569.8	-13.3
القمر	153.6	137.8	-10.3
ليبيا	343.6	264.0	-23.2
مصر	7941.4	5817.3	-26.7
موريتانيا	429.2	326.8	-23.9
اليمن	3889.7	3636.9	-6.5
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة البيانات مايو 2024.			

جدول (11- 6): الدول التي زادت فيها المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب) (2021-2022)			
	2021	2022	نسبة التغير 2022-2021
تونـــس	1093.6	1212.3	10.9
الجزائـــر	214.5	215.1	0.3
فلسطيـــن	2160.3	2236.3	3.5
لبنـــان	1399.3	1426.3	1.9
المغـــرب	966.2	1415.5	46.5
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قاعدة البيانات مايو 2024.			

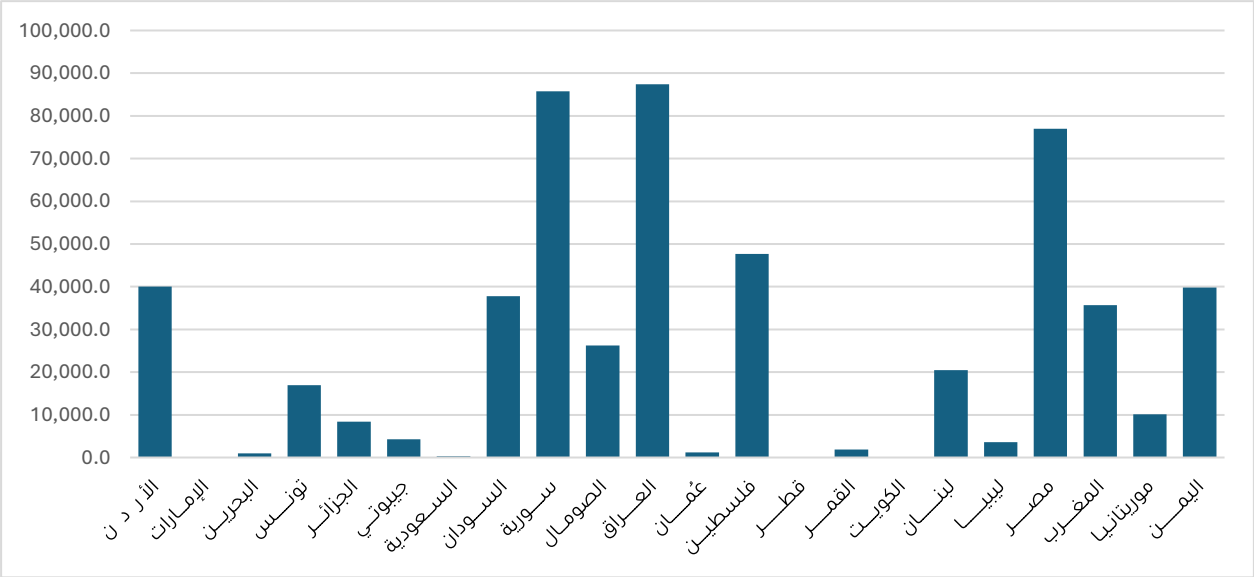
وقد بلغ نصيب الدول العربية من المجموع التراكمي للمساعدات الرسمية الإنمائية المقدمة للدول النامية خلال الفترة 1990-2022 حوالي 545.7 مليار دولار. وحصل العراق على النصيب الأكبر من المساعدات الإنمائية الدولية خلال الفترة المذكورة، بلغ مقدارها 87.4 مليار دولار أي بنسبة 16.0 في المائة، تليه سورية بمبلغ قدره 85.8 مليار دولار وبنسبة 15.7 في المائة، ومصر بمبلغ قدره 77.0 مليار دولار وبنسبة 14.1 في المائة، وفلسطين بمبلغ قدره 47.7 مليار دولار بنسبة 8.7 في المائة، والأردن بمبلغ قدره 40.0 مليار دولار وبنسبة 7.3 في المائة، والمغرب بمبلغ قدره 35.7 مليار دولار وبنسبة 6.5 في المائة، والسودان بمبلغ قدره 37.8 مليار دولار وبنسبة 6.9 في المائة، واليمن بمبلغ 39.8 مليار دولار وبنسبة 7.3 في المائة، الشكل (11-10) والملحق رقم (5/11)).

شكل (11- 9): تطور المساعدات الانمائية الرسمية للدول العربية من جميع المصادر ونصيب الفرد الواحد منها (2021-2022)



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

شكل (11- 10): المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب) 1990 - 2022 (مليون دولار أمريكي)



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الفصل الثاني عشر:
التعاون العربي في مجال تسهيل التجارة

نظرة عامة

يعد مفهوم **تسهيل التجارة** جديد نسبياً في أدبيات التجارة الدولية، فنظريات التجارة الدولية التقليدية كانت تفترض عدم وجود تكلفة لنقل السلع أو فحصها ولم تكن تهتم بالبعد الزمني لانتقال السلعة ولا بالإطار المؤسسي والتشريعي المحيط بعملية تبادل السلع عبر الحدود، كما لم يكن هذا المفهوم مطروحاً بوضعه الحالي ضمن أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) 1947. ولكن في محاولة لصياغة أداة دولية لمساعدة الدول في إزالة الحواجز التجارية التي تعوق تدفق التجارة الدولية، تم التوافق لأول مرة حول اتفاق لتسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية وذلك في 7 ديسمبر 2013 بجزيرة بالي الأندونيسية والتي دخلت حيز النفاذ اعتباراً من 2017/2/22، وذلك بعد تصديق ثلثي أعضاء المنظمة، لتكون بذلك أول اتفاقية تجارية متعددة الأطراف يتم التوافق حولها منذ جولة أوروغواي. وقد تميزت الاتفاقية في كونها ذات بنيان مختلف ونهج أكثر مرونة في تطبيق الالتزامات على النحو الذي يراعى أوضاع الدول النامية والأقل نمواً، حيث سمحت باشتراط الحصول على المساعدة الفنية لتطبيق الالتزام، وهو ما منح خصوصية لهذا الاتفاق والذي انعكس بشكل إيجابي على خارطة التجارة العالمية. وقد قدرت منظمة التجارة العالمية أن تطبيق اتفاقية تسهيل التجارة يمكن أن يحقق تخفيض للتكاليف التجارية بحوالي 14.5 في المائة للدول ذات الدخل المنخفض و10 في المائة للدول ذات الدخل المرتفع.

تكمن **أهمية تسهيل التجارة** في كونها تحقق مزيد من التحرير للتجارة ومزيد من تدفق المنتجات إلى الأسواق العالمية، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليل زمن وتكلفة عمليات التبادل التجاري بين الدول، خاصة في ظل استحواذ التجارة الدولية على أكثر من 30 في المائة من الناتج المحلي العالمي، مما يجعلها إحدى محددات التنمية. كما أن معايير تسهيل التجارة لها أثر كبير على زيادة التنافسية ومنح الفرصة لمزيد من الاندماج في الأسواق العالمية واجتذاب الاستثمارات المباشرة، حيث يمكن تحقيق وفر كبير في التكاليف من خلال تسهيل التجارة ومن ثم زيادة مساهمة التجارة في حجم الناتج العالمي. إذ قُدر أن كل تخفيض بنسبة نقطة مئوية واحدة في تكاليف التجارة العالمية يساعد في رفع مستوى الناتج العالمي بمقدار يصل إلى 40 مليار دولار أمريكي.

وعلى صعيد الدول العربية، فقد قطعت الدول العربية شوطاً كبيراً في تحسين وتطوير السياسات الهادفة إلى تحسين مستويات تجارتها الخارجية، وقد أسهم قيام **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** بين 19 دولة عربية في التحرير الكامل للرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وذلك منذ عام 2005. وبالرغم مِن ذلك فحجم التجارة البينية العربية ما زال مُتواضعًا إلى حد كبير، وهو ما يلفت النَّظر إلى وجود عوامل أخرى بخلاف إزالة الرُّسوم الجمركية قد تلعب دورًا هامًّا في تدفق التجارة بين الدول العربية. ويعد ارتفاع تكاليف التجارة أحد أهم العوائق التي تحول دون انسياب التجارة العربية البينية. كما يجدر الإشارة إلى التباين الكبير في مستويات تسهيل التجارة بين الدول العربية، فنجد دول عربية تحتل مراكز متقدمة في مؤشرات تسهيل التجارة، ودول عربية أخرى تتذيل القائمة الدولية. كما تنقسم الدول العربية إلى دول منضمة إلى منظمة التجارة العالمية ولديها التزامات دولية في إطار انضمامها إلى اتفاقية تسهيل التجارة في إطار المنظمة مما يجعلها ملتزمة بالعديد من الإصلاحات وفقاً لتوقيتات زمنية ملزمة، ودول أخرى غير منضمة لمنظمة التجارة العالمية لكنها اتخذت مسارات إصلاح وتحسين للإجراءات الجمركية ولكن بوتيرة أبطأ، كنتيجة حتمية لعدم الالتزام بتوقيتات زمنية لتطوير منظومتها الجمركية، وكذلك عدم توفير الدعم الفني اللازم لأحداث هذا التطور.

في هذا السياق، يسلط هذا الفصل الضوء على التوجه العالمي نحو تسهيل التجارة لزيادة التدفقات التجارية، من خلال تناول بمزيد من التفصيل والتحليل ماهية تسهيل التجارة وأثرها على المنظومة الجمركية، وربط ذلك بواقع الاقتصادي للمنطقة العربية، وتقييم أثر تطبيق التَّدابير الخاصَّة باتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة

الفصل الثاني عشر: التعاون العربي في مجال تسهيل التجارة

التجارة العالمية على التدفقات التجارية العربية البينية، والتعرف على التعاون العربي في مجال تسهيل التجارة من خلال الاطلاع على أهم المؤشرات ذات العلاقة، وأخيرا رصد لجهود التكامل الإقليمي في مجال تحسين مؤشرات التجارة العربية.

1. ماهية تسهيل التجارة

قبل التعرض للوضع الراهن لوضع الدول العربية في مجال تسهيل التجارة، فإنه من الأهمية بمكان أولاً التعرف على نشأة مفهوم تسهيل التجارة ومراحل تطوره للوقوف على إبعاد مجال تسهيل التجارة وأثره على حركة المبادلات التجارية.

تعد عبارة **تسهيل التجارة Trade Facilitation** حديثة نسبياً، حيث ظهرت للمرة الأولى على المستوى الوطني من خلال دراسة أعدتها الحكومة البريطانية في مطلع الستينات من القرن العشرين، حيث قامت بخطوات تهدف إلى تبسيط إجراءات التجارة الدولية، بعد شيوع حركة نقل البضائع في حاويات كبيرة الحجم وكذلك استخدام أساطيل الطيران في التجارة، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية المعلومات وتدفقها بين الجهات المتعاملة، كونها أكبر المعوقات التي تواجه انسياب التجارة، كما ألقت الضوء على ضرورة تبسيط ومواءمة الوثائق التجارية الورقية فيما بين الدول، وقد كان ذلك على المستوى الوطني.

أما على **المستوى الدولي**، فقد قامت الأمم المتحدة بوضع المبادئ التوجيهية بشأن ممارسات إنشاء آليات تسهيل التجارة، والتي تمثلت في التوصية رقم 4 بشأن هيئات تيسير التجارة الوطنية التي تم اعتمادها في 1974، وقد تم تعديلها في 2001 في وثيقة تحمل اسم "خلق بيئة فعالة للتجارة والنقل". كما نُشر في عام 2006 دراسة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي UNESCAP حول آليات التنسيق الوطني لتيسير التجارة والنقل في المنطقة، والمبادئ التوجيهية بشأن إنشاء وتعزيز آليات التنسيق الوطني لتيسير التجارة والنقل والتي نُشرت في 2011. ونستعرض فيما يلي التعريفات المتعددة لمفهوم تسهيل التجارة لإيضاح المقصود منه من منظور المنظمات الدولية وكذلك من المنظور الاقتصادي وبما يبرز أهميته في مجال التجارة الدولية.

إن مصطلح **تسهيل التجارة** شأنه كشأن أغلب المصطلحات الاقتصادية يمكن تناوله من عدة أوجه، فتسهيل التجارة أمر فني بطبيعته يحتوى على العديد من التفاصيل المعقدة ويمتد ليشمل أموراً أخرى، كتحسين البنية التحتية للنقل والتخليص الجمركي وتحديث الإدارة الجمركية، وتم توسيع التعريف ليشمل البيئة التي تتم فيها المعاملات التجارية، ليشمل المسائل المالية المتعلقة بحركة التجارة، والبنية التحتية للنقل، وتطبيق مبدأ الشفافية والمهنية في الجمارك والبيئات التنظيمية ذات العلاقة بالتجارة. فضلاً عن مواءمة المعايير والامتثال للوائح الدولية أو الإقليمية، وكل هذا بهدف زيادة انسياب حركة السلع والإفراج عنها وتخليصها بما في ذلك بضائع المرور العابر، وربما يتطرق إلى أهداف أوسع في التنمية الاقتصادية والتجارة المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة SDGs.

لذا عرَّفت **منظمة التجارة العالمية** مصطلح **تسهيل التجارة** بأنه: "تبسيط ومواءمة إجراءات التجارة الدولية"، حيث تعد الإجراءات التجارية هي "الأنشطة والممارسات والإجراءات الشكلية التي ينطوي عليها جمع وعرض وإبلاغ ومعالجة البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية.

وقد جاء في دليل **تسهيل التجارة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)** أن تسهيل التجارة هي تلك التدابير التي تسعى إلى إنشاء بيئة شفافة، متسقة ويمكن توقعها للمعاملات الحدودية على أساس إجراءات وممارسات جمركية، ومتطلبات الوثائق لعملية الشحن والنقل واتفاقيات ومعاهدات التجارة والنقل البسيطة والموحدة.

كما أنه هناك تعريفات أخرى تذهب أبعد قليلاً من سابقتها، فقد **عرف مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية (UN/CEFACT) تسهيل التجارة** بأنه "تبسيط الإجراءات وتوحيدها ومواءمتها وتدفقات المعلومات المرتبطة بها المطلوبة لنقل البضائع من البائع إلى المشتري وعملية الدفع". وقد عرف **منتدى التعاون**

الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC) تسهيل التجارة أنه: "استخدام التقنيات والإجراءات التي تساعد الأعضاء على بناء الخبرة وتقليل التكاليف التي تؤدي إلى حركة أفضل للسلع والخدمات عبر الحدود".

بينما فرق **صندوق النقد الدولي في تعريف تسهيل التجارة** بين تعريف ضيق وآخر واسع، فالتعريف الضيق لتسهيل التجارة يتعامل ببساطة مع لوجستيات النقل وإدارة الجمارك المرتبطة بالتجارة عبر الحدود، أما التعريف الواسع فهو يغطي البيئة التي تتم فيها المعاملات التجارية، والتي تشمل شفافية السياسة التجارية والتنظيم، وكذلك معايير المنتجات، والبنية التحتية لدعم التجارة، والتكنولوجيا التي من شأنها خفض تكاليف التجارة، حيث يعتبر التعريف الواسع أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية لأنه يجسد بشكل شامل جميع التكاليف التي تنطوي عليها المعاملات التجارية الدولية.

الملاحظ أن جميع تعريفات **تسهيل التجارة** التي سبق عرضها تشترك في أربعة محاور أساسية هي الشفافية، التبسيط، المواءمة، وتوحيد معايير التجارة الدولية. فالرغبة في تحسين بيئة التجارة وتقليل أو إزالة أي تكلفة للمعاملات بين المتعاملين والحكومة، بحيث يكون "التبسيط" هو عملية القضاء على جميع العناصر غير الضرورية ومنع الازدواجية في الشكليات والعمليات والإجراءات؛ بينما يأتي التنسيق بمعنى مواءمة لتوحيد الشكليات والإجراءات والعمليات والوثائق على المستوى الوطني وفقاً لمعايير دولية واضحة وشفافة، والتي تنعكس على فرص أكبر لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2. الأثار الاقتصادية لتسهيل التجارة على اقتصادات الدول

إن السمات البارزة لنظام التجارة العالمي في نصف القرن ما بين عامي 1945 و1995 كانت في التوجه نحو خفض الضرائب الجمركية والسعي نحو تقليل الحواجز غير الجمركية أمام التجارة الدولية بهدف تحرير التجارة، حيث جاءت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) لتقدم مجموعة من القواعد المتفق عليها لتحكم حركة التجارة الدولية، والزيادة في وتيرة الاتفاقيات التجارية والإقليمية والثنائية. لذلك شهد حجم التجارة الدولية تصاعداً في مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي عالمياً لتصل إلى ما نسبته 30 في المائه في العقود الأخيرة. ومع طبيعية للتطورات المتلاحقة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والطفرة في صناعة النقل، والتغير في طبيعة السلع موضوع التجارة، لم تعد التعرفة الجمركية هي التحدي في دخول الأسواق، ولكن ظهرت قيوداً جديدة وظهرت الحاجة إلي وجود معايير دولية واضحة تسعي لتبسيط الإجراءات وتسهيل خروج ودخول البضائع والسلع وتخفيض الوقت والتكلفة لانتقال السلع بما يمكّن الدول من تحقيق انسياب وتدفق أكثر لتجارة المنتجات في الأسواق العالمية. علاوة على خلق بيئة شفافة ومتسقة ويمكن التنبؤ بها للمعاملات الحدودية بما ينعكس على حركة التجارة ويدفع إلى زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI ورفع كفاءة الخدمات المالية وخدمات النقل والخدمات اللوجستية. لذا ستتناول الأجزاء التالية أهم الآثار الاقتصادية لتسهيل التجارة من خلال عدد من العناصر:

1.2. الأثر على تكاليف التجارة الدولية

إن تسهيل التجارة يساهم بشكل فعال في تحسين الأداء التجاري للدول[1]. فأن عملية التبادل التجاري العادية تمر بإجراءات كثيرة ومعقدة، حيث يبلغ عدد الأطراف المتعاملة نحو 27- 30 طرفا، فتتطلب العملية الواحدة فى التبادل التجاري نحو 40 وثيقة و200 خانة وعنصر بيانات للملء (30 خانة منها مكررة)، مما يؤدي إلى تعقد الإجراءات وارتفاع تكلفتها الإدارية بنحو 7-10 فى المائة من إجمالي قيمة التجارة العالمية. فهناك تفاوت كبير في تكاليف النقل من دولة إلي أخرى، والتي تزيد في الدول النامية بنحو 70 في المائة عنها في الدول

[1] Freund and Rocha-2009.

المتقدمة[1]. كما توقعت دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فالدول المتقدمة ستستفيد بتخفيض قدره 10 فى المائة من تكاليف تجارتها بعد التطبيق الكامل لتدابير تسهيل التجارة، بينما الدول النامية قد توفر نحو 325 مليار دولار أمريكي سنويًا. حيث تؤدي اتباع تدابير تسهيل التجارة إلى تسريع اندماج الدول في سلاسل القيمة العالمية، فتخفيض تكاليف التجارة العالمية بنسبة 1 في المائة سيزيد الدخل العالمي بأكثر من 40 مليار دولار أمريكي[2]. وفي معظم الحالات سيتم تخفيض هذه التكاليف في زيادة معدلات التبادل التجاري.

تنقسم تكاليف التجارة، إلى تكاليف مباشرة وتكاليف غير مباشرة، مثل تكلفة النقل (كل من تكاليف الشحن وتكاليف الوقت)، والحواجز المتعلقة بالسياسات التجارية (الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، وتكاليف المعلومات، وتكاليف إنفاذ العقود، والتكاليف المرتبطة باستخدام العملات المختلفة، بالإضافة إلى التكاليف القانونية والتنظيمية وتكاليف التوزيع المحلي (البيع بالجملة والتجزئة). حيث تتكبد البلدان تكاليف تجارية مختلفة اعتمادًا على درجة التصنيع، وكذلك على مستوى التنمية والدخل. كما يؤثر الموقع الجغرافي، والإجراءات عبر الحدود، واللوجستيات، ومدى تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستويات التقدم اللوجيستي للدولة، فتكاليف المعاملات التجارية (TTCs) تعتمد على السلعة والتاجر والدولة، حسب النسب التالية:

- التكاليف المباشرة تتراوح بين 2-15 في المائة من قيمة البضائع.
- التكاليف غير المباشرة (التأخير، الفساد، إلخ) تتراوح بين 1-24 في المائة من قيمة البضائع.

من تلك المعطيات تنطوي تدابير تسهيل التجارة على الحدود على إمكانات عالية لخفض التكاليف، قد تبلغ 10 في المائة للدول المتقدمة، ونسبة 13- 15.5 في المائة للدول النامية[3]. فقد ارتفعت حصة الدول النامية من الواردات العالمية أكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام 1970[4]، ففي الوقت التي قدرت فيه تكاليف التجارة في البلدان النامية بمتوسط 1.8 مرة أعلى منها في الدول المتقدمة. بالإضافة إلى 40 في المائة إضافية في تكاليف التجارة التي تتكبدها البلدان النائية وغير الساحلية. فالبلدان العشرة ذات أعلى تكاليف التجارة تقع في إفريقيا أو هي دول جزرية صغيرة نامية، في حين أن الدول العشر الأقل تكلفة للتجارة تقع في غرب أمريكا الشمالية وأوروبا[5]. لذا أصبح تسهيل التجارة عاملاً هاماً لحركة التجارة الدولية، مما له من أثر كبير على خفض الوقت والتكلفة للعملية التبادل التجاري بين الدول بما ينعكس على زيادة التنافسية وزيادة فرص الاندماج في الأسواق العالمية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[6].

2.2. الأثر على سلاسل الإمداد العالمية GVC

أصبحت سلاسل التوريد العالمية سمة للاقتصاد العالمي منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، حيث أدي تطور منظومة التجارة والتصنيع عالمياً لظهور مفهوم تجزئة عملية الإنتاج بهدف الوصول إلى أقل تكلفة للمنتج. وعليه ظهرت سلاسل التوريد العالمية التي تعتمد بشكل كبير على تقليل الوقت والتكلفة في عملية التبادل التجاري، والتي تعد هي شرط مسبق لسلاسل التوريد[7].

إن الحد من الحواجز أمام التجارة الدولية من شأنه جذب الاستثمارات، حيث يهتم التجار والمستثمرون

[1] تقرير تسهيل التجارة بالإشارة إلى الدول العربية - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

[2] Moise, E. and S. Sorescu (2013). "Trade Facilitation Indicators: The Potential Impact of Trade Facilitation on Developing Countries' Trade", OECD Trade Policy Papers no 144, OECD Publishing.

[3] Overcoming Border Bottlenecks: The Costs and Benefits of Trade Facilitation (2009). OECD Trade Policy Studies

[4] UNCTAD, (2015). Review of Maritime Transport 2015 (New York and Geneva, United Nations publication)

[5] WTO Report 2015.

[6] OECD 2003.

[7] دليل تيسير التجارة الجزء الأول هيئات التيسير الوطنية: دروس من التجربة- الاونكتاد 2006،
Link:[9780857937421 - Trade Facilitation] Introduction.pdf

بعامل الوقت والتكلفة في عملية التبادل التجاري، لتفادي تكاليف الاحتفاظ بمخزونات أكبر إذا كانت التجارة بطيئة أو غير موثوقة. وفي هذه الحالة يرجح استبعاد البلدان ذات التكاليف التجارية المرتفعة من سلاسل التوريد الدولية، وبالتالي تخسر تلك الدول واحدة من أكثر مجالات النمو والتنمية.

وينعكس تطبيق معايير تسهيل التجارة على الاقتصاد بشكل عام، من خلال إتاحة أفضل للشركات للوصول إلى مدخلات الإنتاج من الخارج وكذلك فتح أسواق جديدة، وبالتالي دعم مشاركة أكبر في سلاسل القيمة العالمية، بحيث تخلق جاذبية للشركات الأجنبية التي تسعى إلى الاستثمار، وتزويد المستهلكين بأسعار أقل ومنتجات عالية الجودة ومجموعة أكبر من السلع. ويتم معالجة التكاليف غير الضرورية المتعلقة بالإجراءات التجارية للتقليل من الإفراط للوثائق المطلوبة وتبسيط الإجراءات، وبالتالي تقليل التكلفة الناجمة عن التبادل التجاري، وكلها معايير تأخذ في عين الاعتبار من قبل الشركات العالمية الراغبة في الاستثمار. كما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) التي تسعى لفتح أسواق جديدة بما يتناسب مع مقدراتها، ستنجذب للدول التي تطبق تدابير تسهيل التجارة لتجنب المخاطرة من ارتفاع تكاليف التجارة، فلا يؤدي تبسيط الإجراءات التجارية إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية فحسب، بل يؤدي أيضًا إلى تقليل فرص الفساد المرتبط بالإجراءات على الحدود، وبالتالي تدعم الحكم الرشيد والنزاهة، مما يخلق بيئة تجارية تتسم بالشفافية وتكون جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية.

3.2. الأثر على النمو الاقتصادي

يمتد نطاق تسهيل التجارة ليعالج مجالات أوسع في التنمية الاقتصادية والتجارة، حيث يشمل: تحسين البنية التحتية للنقل والتخلص من الفساد الحكومي وتحدِيث الإدارة الجمركية وإزالة الحواجز التجارية غير الجمركية الأخرى وكذلك التصدير والتسويق والترويج. فالفوائد الاقتصادية لتسهيل التجارة متعددة[1]، ومن أهمها أثرها على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسبب زيادة حجم التجارة الخارجية، فخفض تكاليف المعاملات التجارية يمكن أن يساهم في تقليل الفجوة بين أسعار التصدير والاستيراد مِما ينعكس على أسعار مدخلات الإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي مما يؤدي إلى خفض معدلات الفقر وعدم المساواة ويحسن الرعاية الاجتماعية[2] بِشَكل مباشر. كما يمكِن أن تَكون التأثيرات الناتجة عن تسهيل التجارة أَكبَر بِمرتين أو ثلاثَة أَضعاف تلك التي قد تحدث نتيجة إزالة جميع التعريفات الجمركية على السلع[3]، فزيادة التجارة تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، وفرص العمل، وزيادة المنافسة، وتحسِين التعليم والمعرفة الفنية[4]. فإصلاحات تسهيل التجارة تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للتجارية لِلدول وزيادة كفاءة معابرها الحدودية.

يستفيد من تطبيق تدابير تسهيل التجارة الشركات والْمسْتهْلكين على حد سواء، وتساعد في معالجَة الفساد الإداري، كما تساهم في إتاحة فرص وصول الشركات إلى مدخلَات الإنتاج بشكل أفضل مِن الخارج، كما لها أثرها في تحقيق مشاركة أَكبر في سلاسل القيمة العالمية (GVCs). فالدول التي يمكن فيهَا استيراد المدخلات وتصديرها بطريقة سريعة وموثوقة هي أيضا مواقع أكثر جاذبية للشَّركات الأجنبية التي تسعى إلى الاستثمار وتزويد المستهلكين بأسعار أقل ومنتجات عالية الجودة ومجموعة أكبر من السلع. كما يساعد تَسهيل التجارة الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر (SMEs)، على المشاركة فِي التِّجارة الدولية، حيث تعتبر معالجة التَّكاليف غَير الضَّرورية المتعلقة بالإجراءات التِّجارية أمرًا ضروريا للشركات في فتح الأسواق الجديدة.

بالإضافة إلى ذلك، يعد تسهيل التجارة أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمنتجات الزراعية القابلة للتلف ولمكونات التصنيع عالية التقنية، وكلاهما حساس

[1] Dollar and Kraay, 2003; Viet,2015 ; Zhou, 2018.
[2] Sakyi et al., 2018.
[3] Hoekman and Shepherd, (2013).
[4] Ravallion, 2001; Dollar and Kraay, 2002; Winters et al., 2004; Goldin and Reinert, 2007; Uprety, 2017.

للغاية للتأخير. علاوة على ذلك، أصبح تسهيل التجارة أكثر أهمية في العصْر الرقمي، حيث تؤدي الأعداد المتزايدة مِن الطرود التِي تعبر اَلحُدود الدولية إلى زِيادة الطلب وخلق تحديات جديدة لتسهِيل التجارة، حيث يؤدي تبسيط الإجراءات التجارية إلى تعزِيز الكفاءة الاقْتصادية وتقليل الفساد على الحدود، وبالتالي دعم الحكم الرشيد والنزاهة.

أشارت العديد من الدراسات أن تطبيق إتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، سيحقق توسع تجاري عالمي على نحو ينعكس على زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة تصل إلى 4.3 في المائة[1]، من خلال تخفيض التكاليف الخفِية التي قد تَصل إلى نحو 15 في المائة من قيمة السلع فِي بعض الحالات. وتشير دِراسة حديثَة أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي حول آثار تسهيل التجارة[2]، إلى استفادة الاقتصاد العالمي من خلال زيادة حجم التجارة الدولية كنتيجة مباشرة لتخفِيض وقت وتكلِفة المعاملات التجارية بخلاف تحقِيق المنافع التي تحقق للدول على المستوى القطري والتي تشمل:

- تعزير فرص الاستثمار وزيادة حجم التبادل التجاري والانفتاح على الأسواق العالمية.
- زيادة تنافسية اقتصاد الدول، بما يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تسهيل وصول المنشأة الصغيرة والمتوسِّطة إلى الأسواق العالمية.
- تخفِيض نسب البطالة مما ينعكس على مستويات التنمية.

كما أكدت الدراسة السالف ذكرها على أن اقتصادات الدول النامية قد تحقق فوائد تفوق التي تحققها الاقتصادات المتقدمة. فتقليل التكاليف والوَقت اللازم لِلتصدير والاستيراد يوفر نحو 134 في المائة من قيمة التعريفة حسب القيمة على المنتج فِي الدول ذات الدَّخْل المرْتفع وهو ما يعادل ما نسبته 219 في المائة مِن الرسوم الجمركية فِي الدول النامية. لِذلك سيكون لخفض تكاليف التجارة تأثيرات كبيرة في التجارة العالمية فتخفيض بنسبة 1 فِي المائة سيدعم زيادة فِي حَجْم التجارة بِنسْبة 3 إلى 4 في المائة وثم زيادة تدفقات التِّجارة الدولية[3].

إن تحسين البنية التحتية المتعلقة بِالنقل والموانئ والجمارك، والاستخدام الأكثر تقدما لِلمعلومات وتكنولوجيَا الاتِّصالات (البنْية التحتية الصلبة) تعزز الاتصال المادي بَين الدول وكذلك المنافذ الحدوديَّة داخل الدولة، مِما يسهل التوسع التجاري، ويعْمل على الانْدماج في سلاسِل القيمة العالمية، ويشجع على مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة فِي التجارة الخارجية، مِما يودي إلى تحسِين وَتنوِيع الصادرات[4]. وبالتالي زِيادة حجم التجارة الدولية مِما يَنعَكِس على خلق فرص العمل وزيادة الإيرادات الحكومية فِي نِهاية المطاف، وَهُو مَا يَجعَل المنْتجين والمستهلكين أفضل حالا، وعلى مستوى الرفاهية الاقتصادية مِن حيث النمو والتنمية.

بينما يؤدي الإفراط في عدد الوثائق المطلوبة فِي عَمَلية التبادل التجاري والافْتقار إلى الشَّفافيَّة وَعدَم مَيْكَنة الإجراءات الجمْركية واستخدام تِكنولوجيا المعلومات على الحدود الدولية، وَعدَم اتباع الممارسات الدولية الحديثة كلها أمور ستؤدي بالتأكيد إلى ارتفاع تَكلفة التجارة والتي بدورها ستنعكس على نسب التبادل التجاري الدولي وعلى تنافسية الدولة، وفيما يلي شكل رقم (12-1) يوضح مدى الفوائد المتحققة مِن إجراءات تسهِيل التجارة.

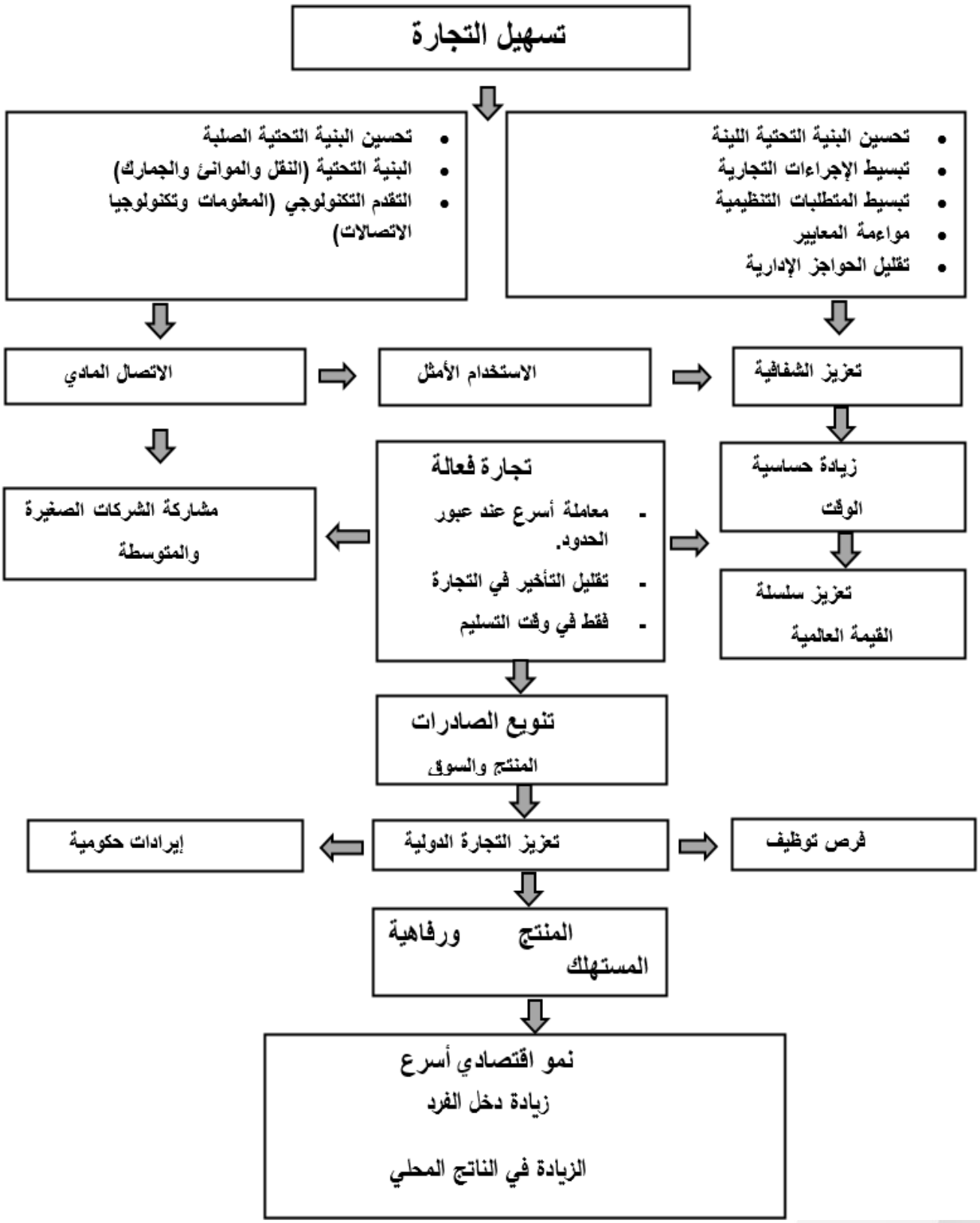
[1] Walkenhorst & Yasui, 2009.

[2] نائلة حداد، (2006)، تسهيل التجارة واحتياجات وأولويات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورشة عمل إقليمية حول تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة - بيروت. ص 9.

[3] https://www.eria.org/Trade_Facilitation_Making_Trade_More_Efficient.pdf.

[4] Subashini Perera, Mahinda Siriwardana and Stuart Mounter - Trade Facilitation, Economic Development and Poverty Alleviation: South Asia at a Glance.

شكل (12- 1): فوائد تسهيل التجارة



Source: Subashini Perera, Mahinda Siriwardana and Stuart Mounter -Trade Facilitation, Economic Development and Poverty Alleviation: South Asia at a Glance, (2016).

3. التوجه العالمي نحو تسهيل التجارة

إن تحرير التجارة العالمية أصبح منهجية عمل منذ بدايات حقبة الجات، والتي بدأت بعملية تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة كافة أشكال الحماية التجارية عبر مفاوضات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وكذلك من خلال إنشاء اتفاقيات التجارة الإقليمية (RTAs)، التي ساهمت في إلغاء كم الهائل من التعريفات لتحسين تدفق التجارة العالمية. ولكن مع التطورات التي شهدتها الساحة التجارية؛ أدرك الاقتصاديون والتجاريون وكذلك المنظمات الإقليمية أهمية الالتفات إلى موضوعات ذات أثر أكبر على حركة التجارة، وهي تكاليف التجارة والحاجة إلى تبسيط الحواجز غير الجمركية وتسهيل إجراءات التبادل التجاري. فقد أظهرت العديد من الدراسات أن تكاليف الحواجز غير التعريفية تمثل حوالي 219 في المائة أكثر من تكلفة الإنتاج، وهذا يعني إضافة 2 دولار تقريبًا لكل دولار يتم إنفاقه على الإنتاج. ومن ثم استحدث اتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، ليكون أول اتفاق متعدد الأطراف في مجال تسهيل التجارة. واتساقاً مع الإطار الدولي تم استحداث ملحق لتسهيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ليعمق التكامل الإقليمي في المنطقة العربية، وفيما يلي استيضاح للمسارين:

1.3. على الصعيد الدولي – اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

بدء التفاوض على أول اتفاق متعددة الأطراف في مجال تسهيل التجارة، بقرار من المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في 1 أغسطس 2004، وذلك من خلال التوجه نحو تعميق الالتزامات التي وردت في اتفاقية الجات في ثلاث مواد وهي (**5 -8 - 10**). وقد لقي الموضوع قبولاً من الدول الأعضاء، وهو الأمر الذي لم نشهده منذ انطلاق جولة أوروجواي، حيث عُقد الاجتماع الأول لمجموعة المفاوضات في 15 نوفمبر 2004، وتركزت المفاوضات في البداية على المواد الثلاثة الواردة في اتفاقية الجات. وعلى الرغم من تعثر المفاوضات في جولة الدوحة في يوليو 2006 بشأن قضايا لم يتم حلها بشأن الالتزام بالوصول إلى الأسواق، خاصة في المجال الزراعي، ظل هناك إجماع كبير على مجال تسهيل التجارة ، حيث تم التوافق على اتفاق تسهيل التجارة في 7 ديسمبر 2013 بجزيرة بالي الإندونيسية ليكون بذلك أول اتفاق متعدد الأطراف بين جميع أعضاء منظمة التّجارة العالمية منذ عام 1997. وعلى عكس اتفاقيات جولة أوروجواي السابقة، أو حتى اتفاقيات الجات، فإن اتفاقية تسهيل التجارة متعددة الأطراف تم تصميمها بطريقة تحافظ على مصالح جميع أعضاء المنظمة. حيث تختلف الاتفاقية في بنيتها ونهجها وخاصة في الجزء الخاص بالمساعدة الفنية وهي أهم عناصر نجاح هذا الاتفاق، حيث فتحت آفاق جديدة يمكن اعتبارها نموذجاً للعمل التجاري الدولي الحديث. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من 2017/2/22 ذلك بعد تصديق ثلثي أعضاء المنظمة.

تتضمن اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية 24 مادة جُمعت تحت ثلاثة أجزاء رئيسة. وقد جاءت الاتفاقية في الأساس لتحسين وإيضاح المواد الخامسة والثامنة والعاشرة في اتفاقية الجات، حيث قسمت كل مادة من تلك المواد إلى بنود تضم تفاصيل دقيقة لكل ما يتعلق بمجال تسهيل التجارة. فنجد المادة الخامسة انبثق عنها 18 بنداً، والمادة الثامنة أنبثق عنها 26 بنداً، والمادة العاشرة أنبثق عنها إلى 13 بنداً.

فالمادة الخامسة من اتفاقية الجات تناولت موضوع حرية العبور، حيث يسمح لأعضاء منظمة التجارة العالمية معاملة المرور العابر عبر أراضي الأعضاء معاملة تتسم بالمساواة، وتجنب وضع أية معوقات أو قيود أمام حركة الترانزيت. حيث لا يجوز فرض رسوم جمركية أو عبور أو رسوم أخرى عند العبور لضمان القضاء على التأخيرات أو القيود غير الضرورية. كما تضمنت أحكام هذه المادة أيضًا أن تكون جميع الرسوم الأساسية معقولة، ووفقا لمعاملة الدولة الأكثر رعاية (MFN) التي تعتبر المبدأ الحاكم لجميع الرسوم المفروضة على حركة المرور العابر.

بينما جاءت **المادة الثامنة** - لتتناول الرسوم والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، على أن

تعكس الرسوم تكلفة الخدمات المقدمة مع السعي لتقليل عدد ونوع الرسوم؛ وكذلك تبسيط الإجراءات والوثائق، حيث يجب ألا تتضمن رسوم الاستيراد والتصدير تدابير حماية غير مباشرة (مثل ضرائب الاستيراد) أو مزايا ضريبية أخرى. كما تضمنت المادة الثامنة فرض عقوبات معقولة على مخالفة اللوائح الجمركية أو المتطلبات الإجرائية والالتزام بتقليل مستندات الاستيراد/التصدير.

والمادة العاشرة الخاصة بالنشر وإدارة الإجراءات التجارية، وكيفية إدارة القوانين وعملية الاستئناف، حيث تتعلق بالأحكام الرئيسة ذات الصلة بنشر وتوصيل اللوائح التجارية ومتطلبات النشر السريع للقوانين واللوائح والقرارات القضائية والأحكام الإدارية التي تؤثر على الواردات والصادرات.

كما تتميز اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، بمنح مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات للدول النامية والأقل نمواً، عوضا عن اشتراط توفير المساعدات الفنية للدول النامية والأقل نمواً "يرتبط بقدراتها التنفيذية" ودعم قدراتها الفنية لتتمكن من الوفاء بهذه الالتزامات. وقد ضمنت تلك المعاملة التفضيلية في المادة 13 من الاتفاقية من خلال عدة محاور:

1. فترات طويلة لتنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاقية (تحدد من قبل الدولة)؛
2. الدعم المقدم للدول النامية لتعزيز البُنى التحتية وإنفاذ المعايير الفنية؛
3. السماح بالتنفيذ المرحلي على مدار فترات زمنية محددة (وفق توقيتات وضعتها المنظمة)؛
4. تحديد أحكام لا يمكن الالتزام بها إلا بعد تلقي المساعدات الفنية ودعم القدرات الفنية؛
5. آلية الإنذار المبكر: حيث يمكن للعضو تمديد الفترة الزمنية من اللجنة المعنية بتسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية (مع شرط عدم قدرة العضو علي التنفيذ)؛
6. تمنح فترات السماح سنة ونصف من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ للفئة أ و6 سنوات للفئة ب و8 سنوات للفئة ج من الدول الأقل نمواً.

ومما سبق، فأن اتفاقية تسهيل التجارة جاءت لتعمق تلك الالتزامات الواردة في المواد الثلاث الواردة في اتفاقية الجات، والدخول في تفاصيل أكثر من أجل تحقيق المزيد من التبسيط/ التوحيد لإجراءات التبادل التجاري عبر الحدود (واستخدام أنظمة تقييم المخاطر، ونظام النافذة الواحدة، ووضع الأطر للتنسيق بين الوكالات الحدودية، واعتماد نظام التاجر المعتمد، والحث على أن تكون الرسوم مرتبطة بالخدمة المقدمة وليس حسب القيمة، وميكنة الجمارك بما في ذلك دفع الرسوم الجمركية أو الرسوم والمصاريف الأخرى، وتقليل وقت المعالجة القياسي للإفراج عن البضائع.

2.3. واقع تطبيق الدول العربية لاتفاق تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

دخلت اتفاقية تسهيل التجارة حيز التنفيذ في 22 فبراير 2017 عندما حصلت منظمة التجارة العالمية على موافقة ثلثي أعضائها البالغ عددهم 164 عضوا. حيث تم تصديق 154 دولة، فالدول تقوم بتحديد المواعيد النهائية التي ستنفذها إما على الفور (الفئة أ)، بعد فترة انتقالية (الفئة ب)، أو عند تلقي المساعدة والدعم لبناء القدرات (الفئة ج). وتخطر المنظمة بجدول الالتزامات هذا بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً، بينما طُلب من البلدان المتقدمة تنفيذ جميع أحكام الاتفاق منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وهو ما تم بالفعل وهو الأمر الذى تم اعتباره إنجازاً كبيراً لمجتمع التجارة العالمي وحافزاً مهماً لمنظومة التجارة العالمية متعدد الأطراف.

جدول (12- 1): مستويات تطبيق الدول العربية لالتزاماتها في اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

الدول العربية	الالتزامات الواردة في الفئة (أ)	الالتزامات الواردة في الفئة (ب)	الالتزامات الواردة في الفئة (ج)	إجمالي التنفيذ حتى 2024	الإطار الزمني للتنفيذ
الأردن	%81.5	%8.8	%9.7	%100	2022-2017
الإمارات	%97.1	%2.9	-	%100	2023-2017
البحرين	% 61.3	%30.3	%8.4	%100	2023-2017
تونس	%59.7	-	%40	%59.7	2030- 2017
جيبوتي	%1.7	%23.5	%74.8	%1.7	2035-2017
السعودية	%100	-	-	%100	2017
عمان	%97.5	%2.5	-	%100	2020-2017
قطر	%92.9	-	-	%92.9	7% غير مدرج أي التزام
الكويت	%59.2	%40.8	-	%100	2018-2017
مصر	%23.1	%0.0	%12.6	%35.7	2030-2017
المغرب	%91.2	%0.8	-	%91.2	2025-2024

المصدر: Link: https://tfadatabase.org/en/members

والجدير بالذكر أن هناك ثلاث عشر دول عربية منضمة إلى منظمة التجارة العالمية [1]، فضلاً عن استمرار تفاوض عدد من الدول العربية للانضمام في حين تمتعها بصفة عضو مراقب وهم (الجزائر - العراق - لبنان - السودان)، بينما صادقت فقط إحدى عشر دول عربية فقط على اتفاقية تسهيل التجارة. وقد شرعت تلك الدول في تطبيق الإصلاحات الهامة على المستوى التشريعي والإجرائي لتسهيل تجارتها وتطوير منظومتها الجمركية بما يتسق مع الالتزامات الواردة في الاتفاقية. ويوضح جدول (12-1) مستويات التقدم في تنفيذ الدول العربية لبنود اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية.

ويتضح من الجدول المشار إليه التفاوت في مستويات التنفيذ، فنجد 6 دول عربية قد وصلت لما نسبته 100 في المائة في تنفيذ التزاماتها وهو ما يعكس مدى التطور في تطبيق الممارسات العالمية في مجال تسهيل التجارة. فالسعودية كانت من أول الدول التي طبقت بشكل كامل حيث تم وضع كافة التزاماتها في الفئة (أ) وطبقت كافة التزاماتها مع التصديق على الاتفاقية، كما نجد كل من قطر والمغرب تتخطى مستويات التنفيذ نسبة 90 في المائة. في ذات الوقت الذي تُرجيء فيه بعض الدول العربية التزاماتها حتى عام 2035 بحكم أنها مرهونة بالحصول على مساعدات فنية، والتي تأتى في أشكال عديدة منها تقييم الوضع والاحتياجات، والموارد البشرية والتدريب، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك في تعديل الأطر التشريعية والتنظيمية، والأهم في توفير دعم للبنية التحتية والمعدات في المنظومة الجمركية. ولكن بشكل عام هناك تحسن في أداء الدول العربية فيما يتعلق بتنفيذ التدابير الرامية لتسهيل التجارة، وقد يُعزى التقدم بشكل أساسي في التحسينات المدخلة على الإجراءات المؤسسية والإجراءات الشكلية، ومعالجة ما تعاني من مشكلات مثل التأخير في معالجة العمليات المتعلقة بالتخليص الجمركي والإفراج عن السلع بما فيها السلع العابرة (ترانزيت) والفحوصات غير الضرورية على الحدود، والمبالغة في متطلبات الوثائق والمستندات والبيانات، وضعف التنسيق بين السلطات ووكالات الحدود، والإجراءات الشكلية المعقدة،

[1] الدول العربية المنضمة إلى اتفاقية تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية (الأردن- البحرين - الإمارات - تونس- جيبوتي- السعودية-عمان -قمر (منضمة حديثاً) - قطر- الكويت - مصر - المغرب) (اليمن منضمة إلى منظمة التجارة العالمية ولكنها لم تقدم التزاماتها في اتفاقية تسهيل التجارة).

الأمر الذي يعكس توجهها إلى تحقيق مزيد من الانفتاح على الأسواق العالمية ومحاولة تحقيق تنافسية في مجال التجارة الدولية.

4. التعاون العربي في مجال تسهيل التجارة

تهدف الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى تعزيز التعاون والتنسيق في مجال السياسات التجارية، بما يسمح بتحسين فرص الوصول إلى الأسواق من خلال التعريفات التفضيلية فيما بين الدول أعضاء التكتل وتفكيك أنظمة الحصص. وقد شهدت السنوات الأخيرة توجه نحو إما تكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل التكتلات القائمة من خلال مراجعة الكثير من الضوابط التي تحكم أساليب عمل تلك التكتلات، وذلك بهدف تحقيق أكبر للمنافع وتعميق الالتزامات خاصة في ظل التطور التكنولوجي. وكذلك في ظل اتساع الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، التي أصبحت أكثر عرضة للتهميش، في ظل نظام اقتصادي قد يؤدي الاندماج فيه دون توفر شروط اقتصادية وسياسية ملائمة إلى تحول الدول النامية لمجرد سوق استهلاكية لمنتجات الدول المتقدمة.

وفي ظل مواكبة التطورات التي شهدتها خارطة التجارة العالمية في العقود الأخيرة، والتي جعلت المبادلات التجارية أكثر تعقيداً، الأمر الذي تطلب اتخاذ مسار أكثر عمقاً للتعاون والتنسيق بين المعابر الحدودية. فلم يعد الاهتمام الأكبر بتخفيض التعريفات الجمركية بل السعي نحو تخفيض التكاليف التجارية، وكذلك تقليل وقت التبادل التجاري، وذلك من خلال تحقيق التقارب بين الأنظمة المحلية ومواءمة التدابير غير التعريفية بين أعضاء التكتل لسد الفجوة بين الفوارق في توافر التكنولوجيا والموارد. من هنا برزت توجهات الدول نحو إيجاد أطر تنظيمية لملف تسهيل التجارة في إطار التكتل، بهدف تقليل وقت وتكلفة المبادلات التجارية في إطار التكتل الإقليمي، والذي يأتي اتساقا مع التكامل العميق على المستوى العالمي الذي تولّد بعد وجود اتفاق متعدد الأطراف معني بتسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية. لذا سعت العديد من التكتلات الإقليمية بوضع بروتوكلات تعاون لمنح مزيد الاهتمام بتدابير تسهيل التجارة في إطار التكتل.

وفي هذا السياق، سعت الدول العربية إلى تعميق التكامل الاقتصادي والتجاري فيما بينها، خاصة في ظل وجود منطقة تجارة حرة عربية كبرى تمنح ميزة التعريفة الصفرية للمنتجات عربية المنشأ. وتماشياً مع التوجه العالمي نحو تخفيض وقت وتكلفة المبادلات التجارية، تم اعتماد ملحق تسهيل التجارة كملحق مكمل للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ليكون بمثابة إطار للتعاون والتنسيق بين الدول العربية في مجال تسهيل التجارة، ومن ناحية أخرى أداة لدفع الدول العربية غير المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية لتطبيق الممارسات المعمول بها دولياً في هذا المجال. وفيما يلي استعراض لما تم في هذا الشأن.

1.4. ملحق تسهيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تشير أدبيات التكامل الاقتصادي العربي إلى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي الركيزة الأساسية لحركة التجارة العربية البينية، التي منحت السلع عربية المنشأ ميزة التعرفة الصفرية، بالإضافة إلى استكمال أركان المنطقة بإدماج العديد من الموضوعات ذات العلاقة بالعمل التجاري، وذلك سعياً لتحرير التجارة السلعية على النحو الذي يسمح بمزيد من تدفق السلع بين الدول العربية. كما انطلقت المفاوضات لإقامة اتحاد جمركي عربي استكمالاً لمسار التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية، الأمر الذي يتطلب السعي نحو إزالة القيود غير الجمركية وتقليل وقت وتكلفة التجارة بين الدول العربية، وكذلك تحقيق التقارب بين السياسات التجارية، خاصة في ظل الفجوة الكبيرة بين الدول العربية في البنية التحتية والتكنولوجية وكذلك في مدى الجاهزية التشريعية لتطوير منظومة التجارة.

وفي سبيل تحقيق مزيد من التقارب بين منظومة الأداء الجمركي في الدول العربية، تم التفاوض على ملحق لتسهيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الذي سيكون معني بتحقيق

الشفافية اللازمة لأصحاب المصلحة، والحد من التأخير في وقت المبادلات التجارية وتقليل التكاليف غير الضرورية. كما أنه سيمنح مزيد من التعاون بين الإدارات الجمركية، بما يحقق مزيد من المبادلات التجارية، وبما يكون عامل جذب الاستثمارات ويدعم النمو ويخلق الوظائف.

يمكن لتدابير تسهيل التجارة أن تفيد بشكل أكبر البلدان النامية، حيث تتطلب الصادرات من البلدان النامية ما يقرب من ضعف هذا العدد من الوثائق وستة أضعاف عدد التوقيعات. ومن شأن وجود إطار إقليمي لتسهيل التجارة العمل على تلك العوائق لتقليصها أو الحد منها. وعلى المستوى الكلي، ننظر إلى التأثيرات الإيجابية على البيئة التجارية، فكل يوم إضافي مطلوب للسلع الجاهزة للاستيراد أو التصدير يقلل من التجارة بنحو 4.5 في المائة. لذا فأن الإصلاحات التي تتلزم بها الدول على المتوسط الدولي أو الإقليمي تنعكس على تحسن مستويات التجارة بشكل مباشر، وعلى المستوى أصحاب المصلحة، فإن سهولة الإجراءات الجمركية وخفض الوقت والتكلفة سيشجع المصدرين إرسال المزيد من المنتجات من وإلى الخارج.

لذا يعد ملحق تسهيل التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة نحو تحقيق التقارب التنظيمي والإجرائي بين الدول العربية في المعاملات الجمركية، والتي بدورها ستنعكس على انسياب حركة التجارة، إذا ما تحققت المعايير والضوابط المدرجة في هذا الملحق. خاصة كون الملحق يعد مشابه إلى حد كبير مع الاتفاقية الدولية، ويعد أداة لدمج الدول غير المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية في منظومة المعايير الدولية الحاكمة للعمل الجمركي والتجاري، مما ينعكس على قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات وزيادة معدلات التبادل التجاري والدخول إلى الأسواق.

2.4. مؤشرات أداء الدول العربية في مجال تسهيل التجارة

في ضوء سعى الدول العربية لزيادة حجم التبادل التجاري فيما بينها، واستكمالا لمكتسبات العمل الإقليمي تحت مظلة جامعة الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، سعت الدول العربية لتطوير وتحديث الإطار التشريعي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سعياً منها لمعالجة العوامل التي تحد من الارتقاء بنسب التجارة العربية البينية، وبما يتوافق ويتماشي مع ما هو مطبق في التكتلات الإقليمية المماثلة. لذا تم الموافقة على إدراج أطر قانونية تكون مكملة للبرنامج التنفيذي للمنطقة للتعامل مع قضايا القيود الفنية على التجارة، والصحة والصحة النباتية، وحقوق الملكية الفكرية، وتسهيل التجارة، وذلك بهدف تحقيق الاتساق مع أحكام منظمة التجارة العالمية وتماشياً مع الاتجاهات الحديث في الاتفاقات الإقليمية، وبهدف تمهيد الارتقاء إلى إقامة اتحاد جمركي عربي.

إن الاهتمام بأثر تسهيل التجارة حتى على المستوى القُطرى له أسباب عديدة، فتحسين البيئة التجارية أصبح ضرورة ملحة للاندماج في الأسواق العالمية، كما أنه أداة لزيادة تنافسيتها التجارية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما ينعكس على زيادة حجم التبادل التجاري، ولضمان تنفيذ أجندتها لتحقيق النمو والتنمية المستدامة.

ويعد رصد **المؤشرات المتعلقة بتسهيل التجارة** أداة هامة للتعرف على مواطن الضعف والقوة في المنظومة التجارية لكل دولة، حيث تتعدد المؤشرات ونطاقاتها نتيجة تعقد مجالات تسهيل التجارة وتعدد أبعادها، وكذلك تعقد شبكات المصالح والجهات المتعاملة. وتتنوع المؤشرات بين تلك المستخدمة لأغراض قياس الأداء، أو لتحليل وضع البني التحتية والتقنية والتشريعية، ويتمثل الفارق بين هذه المؤشرات في مستوى التقييم وتفاصيله إضافة إلى مصادر البيانات ومدى موثوقيتها.

حيث ترصد مؤشرات تسهيل التجارة إجراءات متنوعة مثل انخفاض حالات التأخير على المعابر الحدودية، أو تحسُّن عملية استهداف الشحنات ذات المخاطر، أو تعبئة المستندات على الإنترنت، أو مدى ارتفاع إنتاجية الموظفين وإنفاذ القانون أو مستوى الفساد أو القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي

المباشر، وغيرها من مكونات من شأنها إعطاء صور واضحة عن أداء الدول وسياساتها التجارية.

إن تلك المؤشرات تحاول تقييم ومقارنة أداء وأساليب عمل المنافسين/قادة المجال، أو التقييم من خلال مدى اتباع الممارسات المُثلى بغرض تحديد مستويات الأداء المراد تحقيقها. ونظراً لتعقد حركة تبادل السلع عبر المعابر الحدودية، نجد مؤشرات تسهيل التجارة تصف جوانب مختلفة ومتنوعة، ولكنها تميل للتركيز على الجوانب التالية:

1. الزمن اللازم لإتمام إجراءات أو عمليات رئيسية، مثل الإفراج عن السلع على المراكز الحدودية.
2. التكاليف التي عادة ما تأتي على هيئة تكاليف نقل أو شحن.
3. عدد المستندات، مثل المستندات المطلوبة لتخليص السلع.
4. توافر البنية التحتية اللازمة للنقل وخدماته.

تحتاج عملية قياس الأداء إلى وصف الوضع القائم فعلياً على صعيد قُطري، ومدى التطور عبر سلاسل زمنية محددة إلى مؤشرات تتسم بالدقة للتعرف على تأثير تسهيل التجارة على مستويات التبادل التجاري على المستوي الإقليمي والدولي، وكذلك بغرض التعرّف على المشكلات والعوائق التي تحد من تدفق السلع عبر المعابر الحدودية حول العالم، أو قياس الأداء ضمن وضع يخضع لمراقبة مستمرة. فيما يلي أهم مؤشرات تعتمد بشكل أساسي على محاور ذات علاقة بمعايير تسهيل التجارة.

مؤشر الأداء اللوجيستي (LPI)

أطلق البنك الدولي **مؤشر الأداء اللوجستي Logistic Performance Index (LPI)** في عام 2007، كمؤشر مُركب يستند إلى بيانات موضوعية تؤخذ من الدراسات الاستقصائية المنفذة بشأن المُشغلين في جميع أنحاء العالم. ويصدر المؤشر كل عامين، لقياس قدرة الدول على نقل البضائع عبر الحدود بسرعة وموثوقية، من خلال استبيانات لعدد من (شركات الشحن العالمية وشركات النقل السريع)، التي ترصد مدى جودة البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة والنقل، وسهولة تنسيق الشحنات بأسعار تنافسية، وقياس القدرة على تتبع وتعقب الشحنات، والتردد الذي تصل به الشحنات إلى المرسل إليه في الوقت المحدد. حيث يأخذ المؤشر قيمة من 1 إلى 5، مع تمثيل أعلى درجة لأداء أفضل، ليساعد البلدان على تحديد طرق تحسين أداء الخدمات اللوجستية التجارية. ويغطي المؤشر 139 دولة، مرتبة من حيث جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية بناءً على استطلاع رأي حول أداء الخدمات اللوجستية من خلال 6 محاور تشمل (كفاءة إدارة الجمارك والحدود في سرعة وبساطة التخليص، ونوعية التجارة والبنية التحتية للنقل، وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، وكفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية، والقدرة على تتبع وتعقب الشحنات والبضائع وتوقيت وصول الشحنات إلى الموقع المقرر في الوقت المحدد).

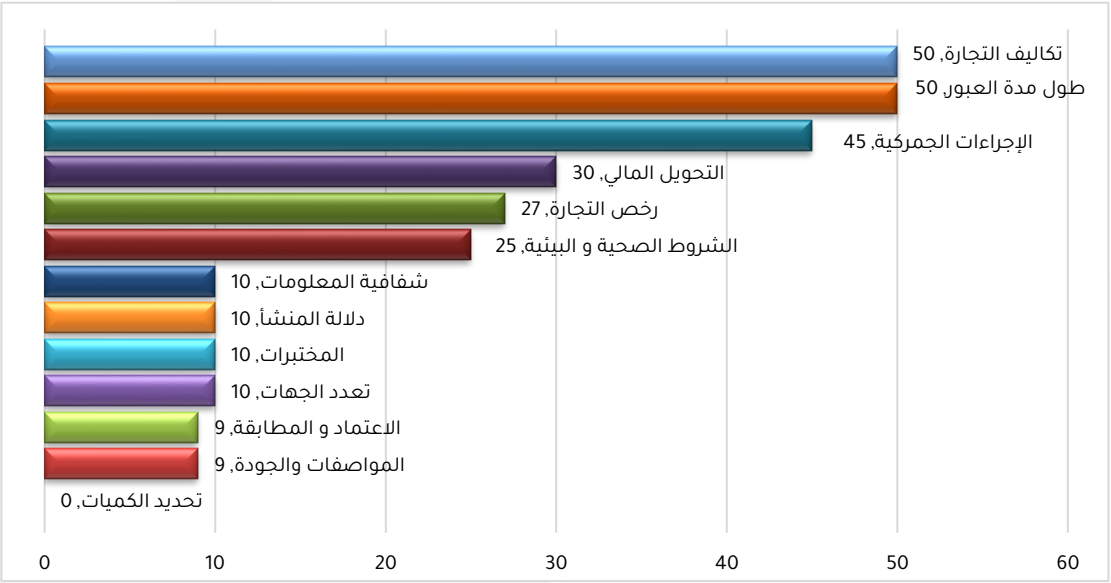
وقد شرعت الدول العربية في العقود الأخيرة في تبني إصلاحات في منظومة التجارة بشكل عام، وفي تحسين أداء المنافذ الحدودية والإدارات الجمركية بشكل خاص. حيث توجهت الدول نحو اتباع الممارسات العالمية في تسهيل التجارة، والتي من بينها تقليص عدد المستندات المطلوبة لعمليات الاستيراد والتصدير، ورقمنه الوثائق الخاصة بالاستيراد والتصدير واستقبال المستندات الخاصة بالتخليص الجمركي إلكترونيا، واستخدام أحدث التطبيقات التقنية واللوجستية المتطورة، بالإضافة إلى التدقيق المسبق لمستندات البضائع قبل وصولها. كما شرع عدد من الدول العربية في تطبيق نظام النافذة الواحدة في عدد من الدول العربية، وإنشاء لجنة وطنية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية. كل ذلك كخطوة نحو إصلاح منظومة التجارة وتحديث المنظومة الجمركية التي تعد البنية الأساسية في التجارة، واتساقا مع عضويتها في العديد من الاتفاقيات الدولية التي تتطلب تطوير دائما للعمل الجمركي بهدف تسهيل التجارة، وفيما يلي تصنيف الدول العربية في مؤشر الأداء اللوجيستي (جدول 12-2).

جدول (12- 2): تصنيف الدول العربية في مؤشرات الأداء اللوجيستي (2023)

الدول العربية	الترتيب عالميا
الأردن	76
الإمارات	12
البحرين	34
تونس	108 (2018)
الجزائر	97
السعودية	38
سورية	163
السودان	115
العراق	115
عُمان	43
قطر	34
الكويت	51
لبنان	82 (2018)
ليبيا	138
مصر	57
المغرب	87 (2018)
اليمن	132
المصدر: موقع منظمة التجارة العالمية.	

يوضح الجدول السابق، صورة أكثر دقة لمستوى بيئة الأعمال التجارية في الدول العربية، حيث يعكس المؤشر كفاءة الأداء اللوجيستي من وجهة نظر المتعاملين. لذا شهد أداء الدول العربية تطوراً في مؤشر LPI وفقًا لأحدث نتائج عام 2023، حيث تتصدر دول مجلس التعاون الخليجي الترتيب في الدول العربية. وتأتي الإمارات من بين الأفضل أداءً على مستوى العالم، فقد احتلت المرتبة الأولى إقليمياً و12 عالمياً في مؤشر الأداء اللوجستي لعام 2023 متفوقة بذلك على العديد من الدول المتقدمة مثل فرنسا واليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكذلك أستراليا والصين والنرويج محققة 4 نقاط من أصل 5 نقاط. وتراجعت قطر إلى المركز الثالث عربيا والمركز 34 مكرر عالميا في تقرير 2023 بمعدل 3.5 نقطة، بعد أن كانت في المركز الثاني عربيا والثلاثين عالميا في تقرير 2018، وتقدمت السعودية إلى المركز 38 مكرر في تصنيف 2023 والرابع عربيا وبمعدل 3.4 نقطة بعد أن كانت في المركز الرابع عربيا والمركز 55 عالميا في تقرير العام 2018. أما عُمان فقد تراجعت من المركز الثالث عربيا و43 عالميا في تقرير 2018 إلى المركز الخامس عربيا و43 مكرر عالميا وبمعدل 3.3 في تصنيف 2023، فيما جاءت كل من الكويت ومصر وجيبوتي والجزائر والعراق والسودان وموريتانيا وسوريا واليمن والصومال وليبيا في المراكز من السادس إلى السادس عشر عربيا، في حين أن 4 دول عربية لم يشملها تصنيف العام 2023.

شكل (12- 2): القيود التي تحول دون تدفق التجارة العربية البينية



المصدر: التقرير السنوي رقم 31 حول المعوقات التجارة العربية لعام 2023- اتحاد الغرف العربية.

ويلاحظ التفاوت الكبير بين الدول العربية في مستويات الأداء اللوجيستي، وربما يرتبط تراجع أداء بعض الدول العربية في مؤشر الأداء اللوجيستي لعدم اتباع الممارسات الدولية الحديثة في تحديث منظومة الجمارك. وكذلك لا نغفل الأوضاع السياسية والأمنية والمشكلات الجيوسياسية بالمنطقة العربية، التي ساهمت في زيادة الإجراءات الجمركية اتساقاً مع الإجراءات الأمنية المشددة التي تتبعها الدول بغية الحفاظ على أمن وسلامة الموانئ.

5. انعكاسات تطور أداء تسهيل التجارة على مستويات التبادل التجاري العربي

مازالت الدول العربية تواجه العديد من التحديات التي تحول دون تدفق تجارتها، فمازالت المعابر الحدودية في حاجة لتحديث منظومتها الجمركية وميكنة للإجراءات واستخدام البيانات والمعلومات في الموانئ والمطارات، والإفراط في عدد الوثائق المطلوبة في عمليات الإستيراد والتصدير، والافتقار إلى الشفافية في التشريعات الحاكمة للتجارة. وكذلك عدم تطبيق أساليب تقييم المخاطر المصاحبة للتجارة، وضعف خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وخدمات النقل؛ وخدمات المالية، والخدمات المهنية، ويوضح (شكل 12-2) العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تواجه التجارة العربية البينية وفقا لأحدث تقرير لاتحاد الغرف العربية.

تسعى الحكومات العربية لتطوير قدرة المؤسسات الحكومية والجمركية لتحسين بيئة الأعمال، من خلال الالتزام بتطبيق معايير تسهيل التجارة التي تهدف في الأساس إلى تقليل تكلفة التجارة والوقت المستغرق في عملية الاستيراد والتصدير، وكذلك تحسين التعاون بين الإدارات الجمركية على المستوى الدولي والإقليمي، ففي حال التنفيذ الكامل لتدابير تسهيل التجارة، يمكن تقليل زمن الاستيراد بأكثر من نصف يوم (تخفيض بنسبة 47 في المائة) ومن زمن التصدير لمدة يومين تقريباً (تخفيض 91 في المائة). وتقدر منظمة التجارة العالمية أن الفترة من 2015-2030 قد تشهد زيادة في نمو الصادرات العالمية بنسبة 2.7 في المائة سنويًا ونمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من 0.05 في المائة سنويًا، لذا أكدت العديد من الدراسات أن الوفورات الناجمة عن تسهيل التجارة تفوق تلك الناجمة عن تحرير التجارة، فتسهيل التجارة يؤدي إلى تعزيز التنافسية الاقتصادية وجذب الاستثمار وتعزيز التجارة وخلق فرص العمل وزيادة رفاهية الأفراد.

6. رؤية مستقبلية لتحسين مؤشرات الدول العربية في مجال تسهيل التجارة

على ضوء ما تقدم، إن معايير تسهيل التجارة تمنح فرصة هائلة لتطوير بيئة الأعمال التجارية، من خلال توفير البني التحتية والتشريعات المناسبة والشفافية اللازمة لخلق الظروف المناسبة لازدهار التجارة والاستجابة لاحتياجات قطاع الأعمال والإنتاج، بل وللشركات العابرة للحدود وشركات النقل والتوزيع العالمية. فأهم عائق أمام حركة التجارة العربية هو ارتفاع تكاليف التجارة، وهو إحدى أهداف تطبيق تدابير تسهيل التجارة التي تتمثل في خفض الوقت والتكلفة للمبادلات التجارية. لذا فإن العمل على تطوير وتحسين منظومة الأداء الجمركي لابد أن يتضمن الامتثال الجيد لمعايير ومبادئ تسهيل التجارة، سعياً لانسياب وتدفق التجارة العربية البنية، والتي تعد أمرًا مهمًا للانتعاش اقتصادات الدول العربية. وضرورة اغتنام الأطر التشريعية التي تم العمل عليها لسنوات طويلة والمزايا الممنوحة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لخلق مراكز عربية لسلاسل الإمداد والقيمة للاستفادة من القرب الجغرافي والتجانس اللغوي والثقافي بين الدول العربية لزيادة معدلات التبادل التجاري وتحقيق مزيد من الاعتماد على الموارد الإقليمية في سد الاحتياجات من المنتجات، بما يقلل من مخاطر تركزها عالميًّا في مناطق معينة والتعرض لنقص المعروض. حيث كانت جائحة كورونا نقطة تحول في إعادة تشكيل التكتلات الاقتصادية بشكلها الحديث، وهو النهج الذي يجب اتباعه خاصة بعد أن كشفت صدمة الوباء عن مدى هشاشة سلاسل الإمداد والقيم العالمية، التي تتعرض بسهولة لمخاطر التعطل نتيجة أية متغيرات وأزمات اقتصادية أو جيوسياسية. وفيما يلي بعض التوصيات لتعميق التعاون العربي في مجال تسهيل التجارة:

- ضرورة اهتمام صانعي القرارات في الدول العربية بتحسين مؤشرات تسهيل التجارة على المستوى القطرى.
- التوجه نحو تبسيط وموائمة التشريعات والإجراءات الجمركية بين الدول العربية بما يتوافق مع الاتفاقات الدولية والإقليمية في هذا الشأن، لتحسين مؤشرات الدول العربية في هذا المجال.
- تعزيز التكامل الإقليمي واستكمال أركان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كونها الركيزة الأساسية للتجارة العربية البينية، والعمل على خلق خصوصية للمنتج ذات المنشأ العربي في عمليات التبادل البيني.
- زيادة مستويات الشفافية في الإجراءات التنظيمية لعمليات الاستيراد والتصدير في المنطقة العربية، وخلق قنوات اتصال معنية بإزالة أية عقبات تواجه المبادلات التجارية.
- تطوير البنى التحتية التكنولوجية في الدول العربية على النحو الذي يمكن من استخدام التقنيات الحديثة، ورقمنه الإجراءات الجمركية والمعالجة اللاورقية للمبادلات التجارية، لتقليل الاستخدام الورقي للمستندات من خلال تفعيل الاسيكودا العالمية وتبادل الإلكتروني للوثائق والدفع الإلكتروني لتحصيل الإيرادات.
- تفعيل نظام المُصدر المعتمد ونظام النافذة الواحدة لتسهيل سير الإجراءات وتوفير الوقت وتخفيض التكلفة والحد من البيروقراطية في عمليات التبادل التجاري.
- دعم القطاعات الخدمية الأخرى المرتبطة بزيادة التبادل التجاري، مثل النقل والاتصالات والخدمات المالية فضلاً عن الاستفادة من اتفاقية النقل بالعبور "الترانزيت" وآلياتها.
- بناء القدرات المؤسساتية خاصة في مجال الاتفاقيات التجارية، ودراسة الأسواق الخارجية، وتجارة الخدمات، وتشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات القدرة التصديرية بالدول العربية.
- زيادة مشاركة الدول العربية في المعارض الدولية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية.
- تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة في المنطقة العربية في تحسين مستوى أداء العمل الجمركي وكذلك في تطبيق معايير تسهيل التجارة في المنطقة العربية.

إطار (12- 1): دور الخدمات اللوجيستية في تحسين بيئة الأعمال التجارية

تعد الخدمات اللوجستية عنصر أساسي لتحسن مستويات النشاط التجاري سواء من ناحية الصادرات أو الواردات، ومن ثَم الميزان التجاري، بل تنعكس على الأداء الاقتصادي للدول بشكل عام، حيث تمثل إدارة تدفق الموارد المختلفة كالطاقة والبضائع أو حتى الخدمات البشرية من منطقة الانتاج وحتى تصل إلى المستهلك، فمن الصعب القيام بمبادلات تجارية على المستوى الدولي أو الإقليمي دون اللجوء إلى الخدمات اللوجستية التي تتضمن خدمات النقل، والجرد، والتخزين .

حيث يسهم توفر خدمات لوجيستية على مستوى جيد فى خفض تكاليف التجارة، وبالتالي زيادة حجم التبادل التجارى وتحقيق تنوع فى الصادرات، هذا إلى جانب زيادة تنافسية الدولة لجذب استمارات أجنبية مباشرة، ومن ثم زيادة مستويات النمو الاقتصادي ضمن الخطط التنموية، وقد تزايدت أهمية لوجستيات التجارة نتيجة النمو الكبير لشبكات الإنتاج واحتياجاتها المتزايدة للخدمات اللوجستية الفعالة ذقادرة على الاستجابة لمتطلبات سلاسل الإمداد والتوريد العالمية.

ويعد من أهم معايير تسهيل التجارة هو اتباع سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيض تكاليف التجارة خاصة تلك المرتبطة بالخدمات اللوجيستية، وكذلك تقليل وتبسيط الإجراءات وعدد الوثائق والمستندات الخاصة بعملية الاستيراد والتصدير، لذا يعد مؤشر الأداء اللوجيستي أحد أهم المؤشرات الدولية التي تستخدم لقياس تحسن بيئة الأعمال التجارية بشكل عام، ومدى كفاء وتنافسية الدولة في تقديم الخدمات اللوجيستية بشكل خاص.

في ضوء ما سبق، يعد الاستثمار في البينية اللوجيستية إحدى محددات التنمية، وزيادة كفاءة وفاعلية الخدمات اللوجيستية عامل أساسي في زيادة تنافسية الدول، من خلال العمل على خفض زمن عبور البضائع وخفض قيمة التكاليف اللوجيستية بما ينعكس بشكل كبير على تحسن بيئة الأعمال التجارية، وعلى الدول العربية إيلاء مزيد من الأهمية لهذا القطاع الحيوي لنهوض بتجارتها وتحقيق مزيد من الإندماج في الأسواق العالمية

الفصل الثالث عشر:
الاقتصاد الفلسطيني

نظرة عامة

تظهر إحصاءات السكان وسوق العمل أن عدد السكان الفلسطينيين يبلغ حوالي 14.6 مليون نسمة (5.5 مليون نسمة منهم داخل فلسطين).

يعتمد هيكل الاقتصاد الفلسطيني، الذي يشمل الزراعة والصناعة والخدمات، بشكل كبير على المساعدات الخارجية. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 2854 دولار عام 2023 مقارنة بنحو 3100 دولار أمريكي للفرد عام 2022، مما يعكس القدرة الإنتاجية المقيدة والوصول المحدود إلى الموارد.

لقد أثرت السياسات وإجراءات الاحتلال بشدة على الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة. وقد أدت الحرب على القطاع عام 2023 إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية القائمة، مما أدى إلى أضرار كبيرة للبنية التحتية ورأس المال البشري. ويُظهر تدمير عشرات الآلاف من المنازل والشركات والمدارس التأثير الواسع النطاق للعمليات العسكرية الإسرائيلية. ويستمر الحصار، الذي دخل عامه السابع عشر الآن، في خنق النشاط الاقتصادي، والحد من فرص التجارة والاستثمار والتوظيف، والمساهمة في انكماش الاقتصاد الفلسطيني، وبشكل خاص في قطاع غزة.

لقد تأثر النشاط الزراعي، الذي يساهم بنحو 5.6 بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي (عام 2023) بشدة بتدمير آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية وتدمير الموارد المائية، وقد أدى هذا إلى انخفاض كبير في الناتج الزراعي، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وبدوره شهد النشاط الصناعي، الذي يساهم بنسبة 11.8 بالمئة في الناتج المحلي الإجمالي، انخفاضًا حادا بسبب تدمير المصانع وانقطاع سلسلة التوريد. وتأثر نشاط الخدمات، الذي يشكل 78.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بشدة، وخاصة في السياحة والتعليم والرعاية الصحية.

وفي القطاع الخارجي، لا يزال العجز التجاري كبيرا، حيث بلغت الواردات من السلع والخدمات 11.6 مليار دولار، وهو ما يتجاوز الصادرات من السلع والخدمات والتي بلغت 3.4 مليار دولار، مما أدى إلى عجز قدره 8.2 مليار دولار. ويؤدي الاعتماد على السلع والخدمات الإسرائيلية، التي تمثل نسبة معتبرة من إجمالي الواردات، للحد بشدة من تنمية الصناعات المحلية ويؤدي إلى تفاقم اختلال الميزان التجاري. وارتفع حجم الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية إلى نحو 2.2 مليار دولار أمريكي، مما يفرض ضغوطا إضافية على الاقتصاد الذي يعاني بالفعل من محدودية الحيز المالي والاعتماد الشديد على التمويل من المانحين.

لقد تدهورت الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة بشكل كبير بسبب الحرب. فقد أدى تدمير مئات المدارس والمستشفيات إلى ترك نحو 1.2 مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، كما أن الظروف المعيشية مزرية، والجزء الأكبر من مياه القطاع غير صالحة للاستهلاك البشري، كما أن الوصول للطاقة صعب جدا، ونظام الرعاية الصحية على وشك الانهيار، مع نقص حاد في الأدوية والإمدادات الطبية.

وتشمل التأثيرات البيئية تلوث موارد المياه وتدمير الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تدهور بيئي طويل الأمد. إن هذا يشكل مخاطر جسيمة على الصحة العامة، وفي قطاع التعليم، يواجه مئات الآلاف من الطلاب إما الانقطاع عن الدراسة أو تحديات مثل الفصول الدراسية المكتظة، ونقص الموارد، والصدمات النفسية الناجمة عن الصراع المستمر.

إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية للصراع تؤكد على الحاجة إلى التنمية المستدامة، كما أن الدعم الدولي ضروري لإعادة بناء الاقتصاد، واستعادة البنية الأساسية، وتوفير الخدمات الأساسية. إن رفع الحصار عن قطاع غزة وتخفيف القيود المفروضة على الحركة والوصول تعتبر من الخطوات الضرورية لتحقيق بعض التعافي الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين.

1. أهم المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية

1.1. عدد السكان

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية عام 2023 في العالم حوالي 14.63 مليون فلسطيني، منهم 5.5 مليون يقيمون في دولة فلسطين بما نسبته 37.9 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، منهم 3,29 مليون فرد في الضفة الغربية (59.3 في المائة)، و2,26 مليون فرد (40.7 في المائة) في قطاع غزة. بلغ معدل النمو السكاني في دولة فلسطين 2.4 في المائة في عام 2023، بواقع 2.1 في المائة و2.7 في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يقيم حوالي 1,75 مليون فلسطيني في أراضي 1948 بنسبة 12.0 في المائة، وبلغ عدد الفلسطينيين في الدول العربية 6.56 مليون فلسطيني بنسبة بلغت 44.8 في المائة، في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية حوالي 772 ألفاً بما نسبته 5.3 في المائة من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم. وتشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين التاريخية بلغ حوالي 7.3 مليون نهاية عام 2023.

2.1. سوق العمل والبطالة والفقر

في ظل العدوان الاسرائيلي المستمر على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، وما نتج عنه من توقف للاقتصاد في قطاع غزة، يصبح الحديث عن سمات العمالة في قطاع غزة غير واقعي. وهذا الأثر لم يقتصر على قطاع غزة وإنما انعكس على الضفة الغربية أيضاً وإن كان بشكل أقل، إذ انخفض حجم القوى العاملة خلال الربع الرابع 2023 في قطاع غزة بنسبة 3.8 بالمائة مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى 1,412.6 ألف فرد، وانخفض أيضاً في الضفة الغربية بنسبة 5.9 بالمائة ليصل إلى 881.2 ألف فرد.

وقد كان لأثر عدوان الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة تأثير مباشر على سمات القوى العاملة في الضفة الغربية، إذ خسرت العمالة الفلسطينية في الضفّة الغربية نحو 306 ألف وظيفة في عام 2023. كما تم منع وصول العمال للعمل في الداخل المحتل بشكل كامل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهي تقدّر بنحو 171 ألف وظيفة. أيضاً خسر القطاع الخاص في الضفة الغربية نحو 25 بالمائة من عمالته، أي ما يعادل 144 ألف وظيفة، بسبب القيود التي تفرضها دولة الاحتلال على التنقل وتأثيرها على وصول العمّال إلى أماكن عملهم، وكذلك تأثيرها على سلاسل التوريد.

أما في قطاع غزّة، انخفضت العمالة في القطاع الخاص في القطاع بنسبة 90 بالمائة بسبب الانخفاض المستمر في القدرة الإنتاجية. كما انخفضت العمالة في القطاع العام بنسبة 15 بالمائة، وتوقف ما يقارب 89 بالمائة من إجمالي العاملين في قطاع غزة عن العمل، حيث فقدت نحو 201 ألف وظيفة.

ارتفع خلال العام 2023 حجم القوى العاملة بنسبة 1.1 في المائة مقارنة مع العام 2022 ليصل إلى 1,532 ألف فرد، وانخفضت نسبة القوى العاملة المشاركة لتصل إلى 44.1 في المائة مقارنة مع 45.4 في المائة خلال العام 2022، إذ تفاوتت نسبة القوى العاملة المشاركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبلغت هذه النسبة 46.9 في المائة في الضفة الغربية، مقابل 40.2 نسبة المائة في قطاع غزة. وتعكس هذه النسب ارتفاع في حجم المشاركة في القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بسبب زيادة حجم القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2023 بنسبة أكبر من الزيادة في القوة البشرية. وقد وصل عدد العاملين في دولة فلسطين نحو 1,006 ألف عامل في عام 2023 مقارنة 1,069 ألف عامل عام 2022.

أما على صعيد العاملين حسب القطاع، فقد بلغت نسبة العاملين في القطاع العام القطاع الحكومي 28 في المائة في فلسطين، بواقع 30.9 في المائة في قطاع غزة، مقابل 14.4 في المائة في الضفة الغربية خلال العام 2023، أما العاملين في القطاع الخاص فقد بلغت نسبتهم 64.4 في المائة في فلسطين، بواقع 68.3 في المائة في قطاع غزة مقابل 63.1 في المائة في الضفة الغربية خلال عام 2022، إذ يوجد حوالي 34.1 في المائة من العاملين من فلسطين في عام 2022 يعملون في أنشطة

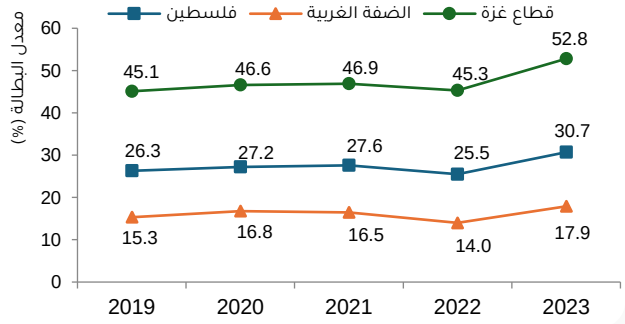
الخدمات والفروع الأخرى، مقابل 22.3 في المائة يعملون في نشاط التجارة والمطاعم والفنادق.

وقد شهدت معظم الأنشطة الاقتصادية تباينا في عدد العاملين في فلسطين خلال العام 2023 مقارنة مع عام 2022، وتركز العاملون في فلسطين بشكل كبير في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى، حيث بلغت نسبة العمالة الفلسطينية في القطاع الزراعي حوالي 6.1 في المائة مقارنة بنسبة 6.3 في المائة عام 2022، في حين انخفضت نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى حوالي 12.4 في المائة عام 2023 مقارنة مع 13 في المائة عام 2022، وفي المقابل حافظ قطاع البناء والتشييد على نسبة 18.8 في المائة في عام 2023 وهي نفس نسبة عام 2022، كما ارتفعت نسبة العمالة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى لتبلغ حوالي 62.7 في المائة عام 2023 مقارنة مع 61.9 في المائة عام 2022.

فيما يتعلق بمعدل البطالة، فقد ارتفع ليصل لمستويات قياسية بنسبة 30.7 في المائة في عام 2023 مقارنة بنسبة 25.5 في المائة في العام 2022، منهم 20.3 في المائة بين الذكور مقابل 41.2 في المائة بين الإناث. حيث وصلت نسبة البطالة في قطاع غزة حوالي 52.8 بالمئة مقابل نسبة 17.9 بالمئة في الضفة الغربية، إذ وصل عدد العاطلين عن العمل حوالي 651 ألف عامل خلال عام 2023.

كما ارتفعت معدلات البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2023 إلى حوالي 32 بالمائة مقارنة مع حوالي 13 بالمائة في الربع الثالث 2023. وعلى مستوى النوع فقد بلغ معدل البطالة للذكور في الضفة الغربية 33.9 في المائة مقابل 24.6 في المائة للإناث في الربع الرابع 2023، وفقا لذلك ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى 317 ألف في الربع الرابع 2023 مقارنة مع حوالي 129 ألفاً في الربع الثالث 2023 قُبيل العدوان فمع بداية العدوان على قطاع غزة قفزت معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة في القطاع لتصل إلى 75 بالمائة في الربع الرابع 2023 مقابل 46 بالمائة في الربع الثالث من عام 2023.

شكل (13- 1): معدل البطالة حسب المنطقة، 2019-2023



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3.1. الناتج المحلي الاجمالي

تراجعت بشكل حاد قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2023 ما نسبته 5.4 بالمائة وذلك مقارنة مع العام 2022، بسبب العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة والتعطيل شبه الكامل للحياة الاقتصادية وتدمير معظم مقومات الإنتاج، والاجتياحات المتكررة للضفة الغربية وسياسة الإغلاق بين محافظات الضفة. ويضاف إلى ذلك التراجع الحاد للدعم الخارجي، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في اقتطاع أجزاء من العائدات الضريبية على مدار العام. سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية انخفاضاً بنسبة 9.2 مقارنة بعام 2023 ليصل إلى 17,4 مليار دولار أمريكي مقابل 19.2 مليار دولار عام 2022.

وخلال الربع الرابع من عام 2023، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين بنسبة 29 بالمائة، في ظل الانكماش الحاد في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة خلال الربع الرابع 2023 بنسبة 81 بالمائة مقارنة مع الربع المناظر 2022، نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي المستمر على دولة فلسطين، وبنسبة وصلت إلى أضعاف الانخفاض في الضفة الغربية التي وصلت نسبتها إلى 18 بالمائة، الأمر الذي أدى بدوره لانخفاض حصة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي. فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الرابع من العام 2023 في الضفة الغربية 2,724 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 132 مليون دولار أمريكي.

وسجلت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لجميع الأنشطة الاقتصادية تراجعاً حاداً خلال الربع الرابع من عام 2023، حيث سجل نشاط التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء تراجعاً بنسبة 33 بالمائة في فلسطين بواقع (27 بالمائة للضفة الغربية، 92 بالمائة لقطاع غزة)، نشاط الإنشاءات بنسبة 38 بالمائة بواقع (27 بالمائة للضفة الغربية، 96 بالمائة لقطاع غزة)، نشاط الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة 39 بالمئة بواقع (13 بالمائة للضفة الغربية، 93 بالمائة لقطاع غزة)،

كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة الثلث خلال الربع الرابع 2023، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 548 دولار أمريكي خلال الربع الرابع من العام 2023 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 31 بالمائة بالمقارنة مع الربع المناظر، حيث تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 21 بالمائة مقارنة مع الربع المناظر، أما في قطاع غزة فقد انخفض بنسبة 81 بالمائة مقارنة مع الربع المناظر. جدير بالذكر أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في عام 2023 بالأسعار الثابتة قد انخفض ليصل إلى 2,858 دولار مقارنة مع 3,100 دولار في عام 2022، بانخفاض نسبته 7.8 بالمائة.

أما بالنسبة للدخل القومي المتاح الإجمالي الذي يقيس إجمالي الدخل المتوفر للاستهلاك والادخار وبما يشمل صافي التحويلات الجارية من الخارج، فقد سجل بالأسعار الثابتة انخفاضاً بنسبة 8.5 بالمائة عام 2023 ليصل إلى 19 مليار دولار مقارنة بنحو 21 مليار دولار في عام 2022.

4.1. الاستهلاك والاستثمار

يشكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي أكبر مكون للناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني، بنسبة 121.8 بالمائة من قيمة الناتج المحلي في فلسطين لعام 2023، حيث ارتفعت نسبته من الناتج بنحو 1.2 نقطة مئوية عن العام 2022، وبلغت قيمته بالأسعار الجارية حوالي 21.2 مليار دولار أمريكي عام 2023، مقارنة مع 23.1 مليار دولار عام 2022، بانخفاض نسبته 8 بالمئة. إذ يعتبر الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية المساهم الأكبر في قيمة إجمالي الانفاق الاستهلاكي النهائي بنسبة 80.8 في المائة في عام 2023.

وفي ظل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة انخفض إجمالي الاستهلاك بالأسعار الجارية بنسبة 33.1 بالمائة (24 بالمائة في الضفة الغربية، و78 بالمائة في قطاع غزة) خلال الربع الرابع من عام 2023 مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق، حيث شهد الاستهلاك الخاص انخفاضاً بنسبة 33 بالمائة، كما انخفض الاستهلاك العام بنسبة 32.7 بالمائة خلال نفس الفترة، أما إجمالي الاستثمار فقد انخفض بنسبة 33.4 بالمائة.

كما وصلت نسبة إجمالي الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الجارية 26.2 في المائة في عام 2023 بقيمة حوالي 4.6 مليار دولار مقابل 5.1 مليار في العام 2022، حيث شكلت قطاع الإنشاءات ما نسبته 45.8 في المائة من إجمالي الاستثمار في عام 2023. يشار إلى أن عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة أدى إلى توقف شبه تام للاستثمار في القطاع وتدمير البنية التحتية، ما أدى لانخفاض قيمته بنسبة 3.1 بالمئة في فلسطين عام 2023.

بالمقابل، انخفض إجمالي الادخار في فلسطين بنسبة 50.0 في المائة ليصل إلى 949 مليون دولار في عام 2023، ويعود سبب الانخفاض إلى أن الانخفاض في قيمة الدخل القومي المتاح الإجمالي كان أكبر من الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي النهائي، حيث انخفضت قيمة الادخار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال نفس العام.

جدير بالذكر أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين سجل ارتفاعاً حاداً نسبته 5.9 بالمائة خلال العام 2023 مقارنة مع العام 2022، بواقع 10.5 بالمائة في قطاع غزة، وبنسبة 4.8 بالمائة في الضفة الغربية، كان للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال الربع الأخير من العام 2023 الأثر الأكبر على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.

5.1. القطاعات الاقتصادية

أدى عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة مع بداية الربع الرابع 2023 إلى تدمير معظم الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة، وما رافق ذلك من التراجع الحاصل في الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية، حيث تم تدمير الأراضي الزراعية ومقومات الثروة النباتية والحيوانية والسمكية، والمصانع والشركات والمباني والمدارس، وكافة مقومات البنية التحتية.

يتسم **النشاط الزراعي** في فلسطين باعتماده بشكل رئيسي على الأمطار، واعتماده المحدود على الأساليب الزراعية الحديثة. ومن حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت إلى 5.6 في المائة في عام 2023 بالأسعار الثابتة، حيث انعكس التفاوت في نسب تغير القيمة المضافة حسب المنطقة على نسب المساهمة، حيث ارتفعت نسبة المساهمة في الضفة الغربية لتبلغ 5.2 في المائة، بينما انخفضت في قطاع غزة إلى 8.3 في المائة، ويعود ذلك إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

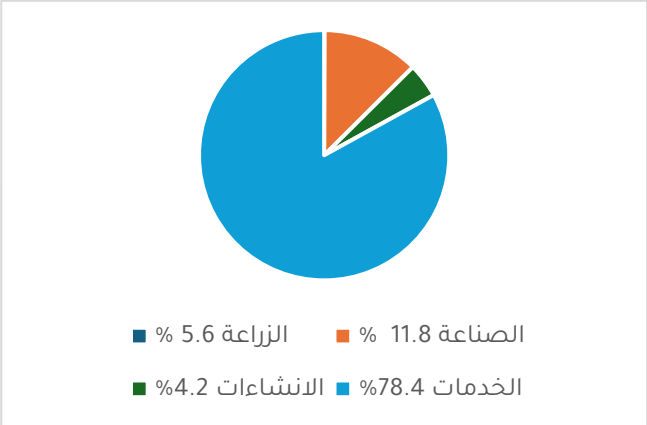
ويواجه **النشاط الصناعي** في فلسطين، تحديات كبيرة أهمها تحكم الاحتلال الإسرائيلي بدخول المواد الأولية المستخدمة في الصناعة الفلسطينية، وقطع سلاسل التوريد وتعطيل التواصل بين محافظات الضفة، إضافةً لتأثره الكبير بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. فقد شهد انخفاضاً في قيمته المضافة خلال العام 2023 بنسبة 7.5 بالمائة بالأسعار الثابتة مقارنة مع العام 2022، وسجل انخفاضاً نسبته 6 بالمائة في الضفة الغربية، وانخفاضاً نسبته 16 بالمائة في قطاع غزة، وبلغ نحو 1,745.7 مليون دولار أمريكي في العام 2023 مقارنة بنحو 1,887.9 مليون دولار في عام 2022. ومن حيث مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فقد انخفضت نسبة المساهمة في فلسطين إلى 11.8 بالمئة مقابل 12.1 في المائة في عام 2022، كانت في الضفة الغربية بنسبة 12.5 بالمئة، بينما انخفضت في قطاع غزة إلى 7.6 بالمئة.

ومر **نشاط الإنشاءات** كغيره من الأنشطة الاقتصادية بتقلباتٍ كبيرة، حيث سجلت القيمة المضافة لهذا النشاط انخفاضاً حاداً خلال العام 2023 بالأسعار الثابتة ما نسبته 11.4 بالمائة مقارنة مع 2022، وذلك بسبب آثار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وانخفاض نسبته 5.7 بالمائة في الضفة الغربية، في حين سجل انخفاضاً كبيراً نسبته 36.6 بالمائة في قطاع غزة، وذلك بسبب تدمير آلة الحرب الإسرائيلية البنية التحتية فمعظم الأبنية والشوارع تم تسويتها بالأرض. ومن حيث مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد انخفضت نسبة المساهمة في فلسطين إلى 4.2 بالمائة مقارنة بنحو 4.5 في المائة في عام 2022، بلغت نسبة المساهمة في الضفة الغربية 4.2 بالمائة، بينما انخفضت في قطاع غزة إلى 3.9 بالمائة.

هذا وقد ظلت **أنشطة الخدمات** والفروع الأخرى في المرتبة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني من حيث القيمة المضافة خلال العام 2023 فقد بلغت مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 45.3 بالمائة، بلغت النسبة في قطاع غزة 57.1 بالمائة، بينما بلغت مساهمتها في الضفة الغربية 33.4 بالمائة. وبلغت مساهمة أنشطة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو 78.4 في المائة في عام 2023 مقابل 77.5 في المائة في عام 2022.

وخلال الربع الرابع من عام 2023 تراجعت القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية في فلسطين مقارنة بالربع المناظر من العام 2022، حيث سجل نشاط الانشاءات أعلى نسبة تراجع بنسبة وصلت 39 بالمائة (27 بالمئة في الضفة الغربية، 96 بالمئة في قطاع غزة)، تلاه نشاط الزراعة بنسبة 38 بالمئة (13 بالمئة في الضفة الغربية، 93 بالمئة في قطاع غزة)، ثم نشاط الخدمات بنسبة 33 بالمئة (21 بالمئة في الضفة الغربية، 77 بالمئة في قطاع غزة)، ونشاط الصناعة بنسبة 27 بالمائة (24 بالمائة في الضفة الغربية، 92 بالمائة في قطاع غزة)، ونتيجة لذلك تراجعت الأنشطة الاقتصادية في فلسطين خلال عام 2023 مقارنة مع عام 2022.

شكل (13- 2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 2023



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدير بالذكر أن عدد المنشآت المقدر للقطاع الخاص في فلسطين عام 2023 بلغ حوالي 176 ألف منشأة موزعة بواقع 56 ألف منشأة في قطاع غزة و120 ألف منشأة في الضفة الغربية. ويشكل قطاع التجارة الداخلية النسبة الأكبر في قطاع غزة حيث يشكل حوالي 56 بالمائة من إجمالي المنشآت، يليه قطاع الخدمات بنسبة 30 بالمائة، فيما بلغت نسبة قطاع الصناعة حوالي 10 بالمائة، أما باقي الأنشطة الاقتصادية (الإنشاءات، النقل والتخزين، المعلومات الاتصالات، المالية والتأمين) فتشكل 4 بالمائة من إجمالي عدد المنشآت.

وتشير التقديرات الفلسطينية إلى أن حوالي 29 بالمائة من منشآت الضفة الغربية تأثر إنتاجها بالتراجع أو توقف عن الإنتاج بواقع 35 ألف منشأه، فيما توقفت معظم منشآت قطاع غزة عن ممارسة نشاطها الاقتصادي نتيجة الدمار الجزئي أو الكلي في المنشآت، إضافة إلى استمرار العدوان الإسرائيلي ليبلغ إجمالي عدد المنشآت التي توقفت عن الإنتاج أو تراجع إنتاجها إلى أكثر من 80 ألف منشأة في فلسطين.

6.1. المؤشرات المالية والنقدية

انخفض مجموع الإيرادات العامة خلال عام 2023 بنسبة 11.2 في المائة مقارنة مع العام 2022، حيث شكل مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح ما نسبته 29.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2023، مقارنة مع 27 في المائة لعام 2022 لتصل إلى 5 مليار دولار، مقارنة مع 5.2 مليار دولار عام 2022.

وشكل إجمالي الإيرادات المحلية ما نسبته 33.7 في المائة من قيمة مجموع صافي الإيرادات العامة، مسجلة انخفاضاً 7.7 في المائة مقارنة مع عام 2022. أما بالنسبة إلى إيرادات المقاصة، فقد سجلت انخفاضاً عام 2023 بنسبة 13.2 في المائة مقارنة بعام 2022 حيث بلغت 2,730.4 مليون دولار أمريكي مقابل 3,146.2 مليون دولار أمريكي في العام 2022 وتساهم بنحو 67.1 في المائة في مجموع صافي الإيرادات العامة، كما أنها تساهم بتغطية النفقات الجارية وصافي الإقراض بما نسبته 65.0 بالمائة عام 2023. بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة وصلت إلى 18.7 بالمائة، ما يعكس تحكم الجانب الإسرائيلي بنسبة كبيرة من إيرادات الحكومة الفلسطينية. كما انخفضت قيمة الإيرادات غير الضريبية بنسبة 5.4 في المائة لتصل إلى 433.3 مليون دولار.

بشأن المنح، فقد سجلت قيمتها ارتفاعا بنسبة 3.7 في المائة خلال عام 2023 مقارنة مع العام 2022 لتبلغ قيمتها 358.4 مليون دولار مقابل 344.8 مليون دولار في العام 2022.

فيما يتعلق بالنفقات الجارية وصافي الإقراض، فقد انخفضت في عام 2023 لتصل إلى 4.99 مليار دولار مقابل 5.3 مليار دولار في عام 2022. كما شهدت فاتورة الرواتب والأجور انخفاضًا بنسبة 5.6 في المائة لتصل إلى 2,277 مليون دولار أمريكي في العام 2023 بالأسعار الجارية. أما النفقات التطويرية، فقد سجلت قيمتها ارتفاعاً في العام 2023 نسبته 20.7 في المائة مقارنة مع العام 2022 لتصل إلى 367 مليون دولار، مقابل 270 مليون دولار عام 2022.

وقد ارتفعت قيمة إجمالي ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي خلال العام 2023 بنسبة 6.8 بالمئة مقارنة مع العام 2022، لتصل إلى 17.6 مليار دولار أمريكي. وبلغت قيمة ودائع الأفراد المقيمين 12,27 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 70 بالمائة من قيمة إجمالي الودائع عام 2023، وبارتفاع نسبته 3.0

بالمئة مقارنة مع العام 2022. بينما بلغت قيمة ودائع الحكومة المركزية الفلسطينية 493.4 مليون دولار أمريكي، أي ما نسبته 2.8 بالمئة من قيمة إجمالي تلك الودائع.

7.1. القطاع الخارجي والدين العام

ما يزال قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية يخضع للسياسة التجارية الإسرائيلية، بسبب بروتوكول باريس المجحف بحق الاقتصاد الفلسطيني، والذي يحتاج على الأقل إلى تغييرات جذرية في مكوناته بما يضمن تحقيق الفعالية والاستقلالية للاقتصاد الفلسطيني.

خلال العام 2023 تراجعت قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 3.4 بالمئة، وبلغت قيمتها 3.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 3.5 مليار دولار في عام 2022، كما انخفضت قيمة الواردات من السلع والخدمات في عام 2023 لتبلغ قيمتها حوالي 11.6 مليار دولار مقابل 12.3 مليار دولار عام 2022. وعليه فقد تراجع صافي الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 5.7 بالمائة عام 2023 مقارنة مع عام 2022.

وانخفضت قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة 6.2 في المائة في عام 2023 بالأسعار الجارية مقارنة مع عام 2022 لتبلغ حوالي 7.9 مليون دولار أمريكي. ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض قيمة إجمالي الواردات من السلع بنسبة 5.4 في المائة لتصل إلى 10.8 مليار دولار أمريكي، بقيمة تفوق انخفاض قيمة الصادرات من السلع التي انخفضت بنسبة 3.3 في المائة لتصل إلى 2.9 مليون دولار أمريكي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للواردات من 26.4 في المائة في عام 2022 إلى نسبة 27 في المائة في عام 2023.

وتأثر قطاع التجارة الخارجية سلبا بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث شهد الربع الرابع من عام 2023 انخفاضاً حاداً في قيمة الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 29 بالمائة، وانخفاض في الواردات أيضاً بنسبة 33 بالمئة خلال نفس الفترة، إذ أن قيمة الواردات تعادل حوالي ثلاثة أضعاف قيمة الصادرات، الأمر الذي أدى ذلك إلى تراجع عجز الميزان التجاري بنسبة 35 بالمئة.

ومن الجدير بالذكر أن حجم التبادل التجاري لقطاع غزة قبل عام 2006 وصل إلى 23 بالمائة من إجمالي التبادل التجاري لفلسطين، لتنخفض هذه النسبة إلى ما دون 4 بالمائة خلال الربع الرابع من العام 2023، وخلال العدوان الأخير على القطاع توقفت سلاسل التوريد من وإلى القطاع، والذي أدى إلى إحداث كارثة صحية في عموم قطاع غزة نتيجة النقص الحاد في الادوية والمستلزمات الصحية.

أما بالنسبة لحجم الدين العام فقد سجل ارتفاعاً بنسبة 6.8 في المائة في عام 2023 ليصل إلى 3.8 مليار دولار مقارنة بنحو 3,5 مليار دولار في عام 2022، وبواقع 2,461 مليون دولار لحجم الدين العام المحلي بنهاية عام 2023، ونحو 1.321 مليون دولار لحجم الدين العام الخارجي، أي ما نسبته 34.9 في المائة من مجموع الدين العام بنهاية عام 2023، وقد سجل رصيد الدين الداخلي على قطاع الحكومة العامة الدين الأكبر من بين القطاعات الاقتصادية.

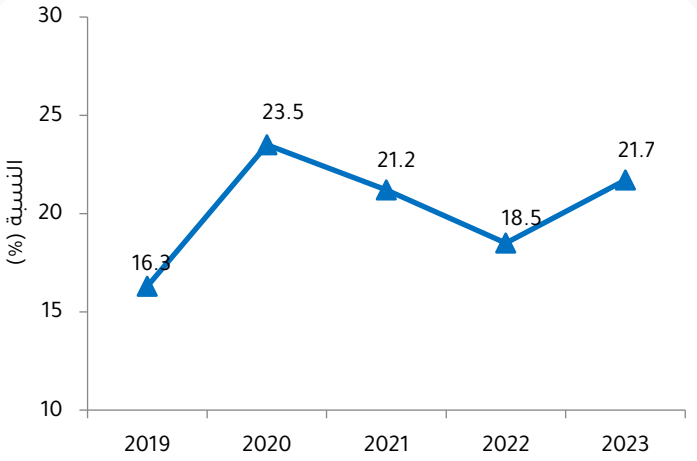
كما شهدت نسبة مجموع الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تذبذباً خلال الأعوام 2017-2023، حيث تراجعت من 15.8 في المائة في عام 2017 إلى 14.6 في المائة في عام 2018، لترتفع في عام 2020 لتصل إلى 23.5 في المائة، قبل أن تعاود الانخفاض في عامي 2021 و2022 لتصل إلى 21.3 في المائة و18.5 في المائة على الترتيب، ثم الارتفاع في عام 2023 ليصل إلى 21.7 في المائة.

وبلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية حوالي 2,128 مليون دولار أمريكي في نهاية الربع الرابع 2023 بارتفاع بلغت نسبته 1 بالمائة مقارنة مع الربع السابق. توزعت بين دين على القطاع الحكومي بنسبة 62 بالمائة، وقطاع البنوك بنسبة 35 بالمائة (ودائع غير المقيمين في المصارف العاملة في فلسطين)، والقطاعات الأخرى (الشركات المالية غير المصرفية، والشركات غير المالية، والمؤسسات الأهلية، والأسر المعيشية) بنسبة 2 بالمائة، والاقتراض بين الشركات التابعة المنتسبة بنسبة 1 بالمائة.

كما ارتفعت قيمة العجز في الحساب الجاري (سلع، خدمات، دخل، وتحويلات جارية)، حيث بلغت قيمته

1.105 مليار دولار أمريكي، مما يمثل زيادة بنسبة 108 في المائة مقارنة بالربع السابق، يعزى هذا الارتفاع في العجز بشكل رئيسي إلى عدوان الاحتلال الإسرائيلي المستمر وتداعياته على الضفة الغربية.

شكل (13- 3): نسبة مجموع الدين العام الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في فلسطين، 2019- 2023



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

إطار (13- 2): حجز أموال المقاصة والأزمة المالية الفلسطينية في عام 2023

منذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023 اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً يقضي باقتطاع ما يعادل النفقات المخصصة لقطاع غزة من رواتب ونفقات تشغيلية وإعانات اجتماعية في موازنة السلطة الفلسطينية من أموال المقاصة، وهو ما دفع القيادة الفلسطينية إلى رفض استلامها لاعتبارات سياسية وقانونية. ويُقدَر هذا الاقتطاع الإضافي بنحو 200 مليون شيكل شهرياً (حوالي 55 مليون دولار). وبهذا الإجراء فقدت السلطة نحو 60 بالمائة من إيراداتها وتفاقمت أزمتها المالية التي كانت أصلاً تواجهها، ولم تستطع الوفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها، أو موردي السلع والخدمات من القطاع الخاص، وتراجعت نسبة الرواتب التي تدفعها إلى موظفيها إلى نحو 60 بالمائة، وتراكمت مديونية السلطة للقطاع الخاص وللبنوك، وهذا النزف الكبير في السيولة في الاقتصاد الفلسطيني أضر بحركة التجارة والاستثمار، وفاقم الأزمة الاقتصادية الكلية الفلسطينية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023 رفضت السلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً التحويل الجزئي لإيرادات المقاصة التي جمعتها دولة الاحتلال نيابة عنها، وبموجب قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي الجديد، تم تحويل الخصم الشهري البالغ 275 مليون شيكل (حوالي 75 مليون دولار) إلى حساب ضمان لدى النرويج. وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، توصلت كل من السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية إلى اتفاق بشأن تحويل إيرادات المقاصة. وقد جاء ذلك بعد رفض السلطة الوطنية الفلسطينية استلام الأموال لأكثر من عام بعد شهر من قرار الحكومة الإسرائيلية بخصم المزيد من أموال التحويلات إلى غزة، إلا أن وزير المالية الإسرائيلي أصر على عدم تحويل أي أموال إلى السلطة الوطنية الفلسطينية.

وخلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023، احتجزت الحكومة الإسرائيلية مبلغ 770 مليون شيكل (211.5 مليون دولار) أو 8.5 بالمائة من إيرادات المقاصة للسلطة الوطنية الفلسطينية، أي ما يعادل الرواتب المدفوعة لأسر الذين قتلوا أو سجنوا على يد القوات الإسرائيلية. هذا بالإضافة إلى 1.5 مليار شيكل (412 مليون دولار) في شكل "صافي الإقراض"، وخصومات من جانب واحد على المرافق الإسرائيلية المقدمة لمستهلكي السلطة الفلسطينية، وخصومات أخرى.

وللحفاظ على الحد الأدنى من السيولة، تمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية من اللجوء إلى تغطية 50 بالمائة فقط من رواتب تشرين الأول (أكتوبر) 2023 كسلف ممولة من البنوك المحلية، بقيمة إجمالية 468 مليون شيكل (حوالي 130 مليون دولار أمريكي) لنحو 243 ألف موظف ومتقاعد في القطاع العام. ومن المتوقع أن تؤدي الصدمات الأخيرة إلى اتساع فجوة المالية العامة، وتحقيق عجز مالي قدره 887 مليون دولار (قبل المساعدات) وفجوة تمويلية بقيمة 580 مليون دولار في عام 2023، أي ما يعادل 3.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أجل تجنب الضغوط المالية المتزايدة، حصلت السلطة الوطنية الفلسطينية على قرض موحد بقيمة 1.4 مليار شيكل (388 مليون دولار) من البنوك العاملة في فلسطين في 28 كانون الأول (ديسمبر) 2023، بفترة سماح تصل إلى سبعة أشهر وأجل استحقاق سبع سنوات. ويهدف القرض إلى إعادة تمويل الديون القائمة للبنوك المحلية، بما يمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من إعادة هيكلة وتخفيض الدفعات الشهرية من 200-240 مليون شيكل (55-65 مليون دولار) إلى حوالي 110 مليون شيكل (30 مليون دولار)، وسيخدم حوالي 64 بالمائة من القرض هذا الغرض، في حين سيتم تخصيص الأموال المتبقية لدفع الرواتب الجزئية لموظفي القطاع العام وتسوية المتأخرات المتراكمة مع القطاع الخاص.

2. الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:

تسبب العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة في تدمير حوالي 80 بالمائة من منشآت البنية التحتية في قطاع غزة بشكل كلي وجزئي، ما يؤكد أن الهدف الإسرائيلي من هذا العدوان الإجرامي يتمثل في جعل قطاع غزة منطقة مدمرة غير صالحة للحياة والعيش. وفيما يلي أبرز الإحصائيات حول تدمير واستهداف البنية التحتية الفلسطينية:

- **عدد الشهداء والجرحى:** أكثر من 24 ألف شهيد في فلسطين خلال عام 2023 وهي أكبر حصيلة تشهدها فلسطين منذ أكثر من عشرين عاماً، والذي تركز في قطاع غزة نتيجة الحرب الإسرائيلية على القطاع بعد أحداث 7 أكتوبر 2023.
- **استهداف ممتلكات المدنيين**: تم تدمير (70,000) وحدة سكنية بشكل كلي، بما يعادل 70 بالمائة من الوحدات السكنية في القطاع، مع نزوح حوالي 1.9 مليون نسمة من بيوتهم لجنوب القطاع. كما هدم الاحتلال الإسرائيلي ودمر أكثر من 1200 مبنى ومنشأة، كليًا أو جزئيًا، في الضفة الغربية المحتلة.
- **استهداف المستشفيات**: تم تدمير وقصف 150 مستشفى ومركز صحي وإخراج 30 مستشفى و54 مركز صحي عن الخدمة، فيما دمر الاحتلال 121 مركبة اسعاف.
- **استهداف المقرات الحكومية**: فقد تم تدمير عبر الاستهداف المباشر لقرابة 134 مقر حكومي ومنشأة عامة تنوعت بين مقرات للوزارات الخدمية ومقرات شرطية ومرافق خدماتية.
- **استهداف المساجد:** حيث تم تدمير كلي لـ 370 مسجداً، و3 كنائس، وتدمير عشرات المباني والمرافق الوقفية، بما فيها تجريف 12 مقبرة في أنحاء متفرقة من قطاع غزة والتنكيل بجثث الموتى والشهداء وسرقة بعضها.
- **استهداف الأماكن الثقافية والتاريخية**: دمرت قوات الاحتلال قرابة 200 موقع أثرى ومباني تاريخية. فضلا عن تضرر 24 مركز ثقافي بشكل كلي أو جزئي.
- **استهداف المقرات الإعلامية**: تم تدمير 74 من مقرات المؤسسات الإعلامية، عدا عن قطع الكهرباء الاتصالات وخدمات الانترنت ما تسبب في تعطيل قدرة الصحفيين على تغطية انتهاكات الاحتلال في قطاع غزة.
- **استهداف المنشآت الاقتصادية**: تم تدمير آلاف المنشآت الصناعية والتجارية، شملت مصانع وبنوك ومحلات تجارية ومخابز ومزارع ومخازن ومكاتب خدمية وشركات ومراكب الصيد والمركبات بشكل كامل وجزئي بسبب قصفها وتعمد تسويتها بالأرض من قبل الطائرات الحربية والدبابات الإسرائيلية المتوغلة، ما أدى لتوقف قرابة نصف مليون عامل عن أعمالهم في غزة وتسبب في خسائر مالية كارثية، عدا عن رفع نسبة الفقر إلى 90 بالمائة تنعدم لهم القدرة على شراء أي من الاحتياجات الأساسية الحياتية.
- **الخسائر الاقتصادية اليومية:** وفقاً لتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بلغت الخسائر لقطاع غزة 25 مليون دولاراً يومياً باستثناء الخسائر المباشرة في الممتلكات والأصول، فيما يشير تقرير البنك الدولي إلى تكبد القطاع التجاري خسائر فاقت 650 مليون دولار، والقطاع الصناعي أكثر من 450 مليون دولار، وزادت خسائر القطاع الزراعي عن 420 مليون دولار، في حين وصلت خسائر القطاع الصحي إلى 230 مليون دولار، وقطاع التعليم نحو 720 مليون دولار، والكهرباء 120 مليون دولار، ووصلت خسائر الاتصالات والإنترنت إلى 600 مليون دولار، والنقل 480 مليون دولار. وفيما رجحت تقديرات وزارة المالية وتقدير الخبراء بأن تصل الخسائر إلى نحو 20 مليار دولار، عدا عن الخسائر الناجمة عن توقف 90 بالمائة من العمال عن العمل.

- **استهداف المدارس والجامعات**: تم تدمير عدد 346 مؤسسة تعليمية من بينها (65) مدرسة تابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا"، و(17) جامعة، فيما حرم العدوان الإسرائيلي نحو 608 آلاف طالب وطالبة في قطاع غزة من حقهم بالتعليم المدرسي، وقرابة 90 ألف طالب جامعي، ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن خسائر قطاع التعليم جرّاء الهدم والتدمير تفوق 720 مليون دولار جراء تضرر 70 بالمئة من المدارس والجامعات.
- **استهداف شبكات الاتصال والانترنت**: أدى القصف لمقرات شركات الاتصال ومحطات الارسال وللشوارع والأعيان المدنية في دمار كبير لشبكة الاتصالات والإنترنت عدا عن قطع الكهرباء وتدمير الخلايا الشمسية ومنع دخول الوقود اللازم لتشغيل المولدات الخاصة بمحطات الإرسال، مما أدى إلى انقطاع شبكة الهاتف والانترنت عن مناطق واسعة في القطاع، وأصبح من الصعب استخدام الهواتف النقالة، وأدى الانقطاع الدائم للكهرباء إلى تعطيل محطات التقوية المنتشرة في المحافظات، مما فاقم أزمة التواصل والأزمة الإنسانية والنفسية في قطاع غزة.
- **تدمير وتجريف الأراضي الزراعية:** تشير البيانات إلى تضرر 18 بالمائة من المساحات الزراعية في القطاع، وقد كان الضرر المباشر والأكبر في محافظات شمال غزة، حيث الضرر طال 39 بالمائة من المساحات الزراعية في محافظة شمال غزة و27 بالمئة في محافظة غزة.
- **تدمير البنية التحتية للقطاع واستهداف قطاع الخدمات الإنسانية:** قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي باستهداف آبار المياه وخطوط نقل المياه ومحولات الكهرباء التابعة لمصلحة مياه الساحل، واستهداف مولد الكهرباء لمحطة الصرف الصحي في منطقة بيت لاهيا، مما سبب شللاً في مقدرة مصلحة المياه على تجميع مياه الصرف الصحي من المنطقة المحيطة لهذه المضخة. كما توقفت محطة معالجة الصرف الصحي في مدينة غزة عن العمل، ولم يعد هناك إمكانية في التخلص من مياه الصرف الصحي وتصريفها إلى البحر، مما ينذر بكارثة إنسانية وصحية وبيئية.
- **تدمير معظم آبار المياه في مناطق التوغل البري بشكل كامل وجزئي**، أدى إلى أن أصبح أكثر من 90 بالمائة من سكان قطاع غزة بدون مياه منذ بدء الهجوم الإسرائيلي على القطاع. كما تم خلال العدوان تدمير مرافق حيوية، شملت البلديات، ومحطة معالجة في جنوب غزة وخطوط المياه والصرف الصحي، ما أدى إلى تعطيل أداء الخدمات بصورتها الطبيعية للمواطنين بحيث انخفضت نسبة تغطية احتياجات المواطنين والخدمات التي يتم توفيرها إلى 80 بالمائة. كما استهدف القصف الإسرائيلي شبكات الكهرباء في كافة مناطق قطاع غزة. جدير بالذكر أن تعطيل وتوقف الكهرباء يعطل بشكل مباشر وكلي العديد من

جدول (13- 1): الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي السابع من أكتوبر 2023، وحتى نهاية ديسمبر

خسائر بشرية						خسائر مادية						
شهداء 24 ألف شهيد					جرحى	ممتلكات خاصة ومباني سكنية		ممتلكات عامة ومباني حكومية				
أطفال	نساء	شيوخ	طواقم طبية	صحفيين		تدمير كلي	تدمير جزئي	مساجد	مبان تعليمية	المنشآت الصحية	مباني حكومية	أماكن تاريخية
10700	6400	1870	326	119	60 ألف جريح 75% منهم أطفال ونساء	70 ألف وحدة سكنة	290 ألف وحدة سكنية	تدمير كلي وجزئي 315	مدرسة وجامعة 346	83 مستشفى ومركز صحي	134	200

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

القطاعات الأخرى منها: المياه، الصرف الصحي، الخدمات الصحية، والمستشفيات ويوقفها عن العمل.

3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعدوان الإسرائيلي

تُقدر الأضرار الاقتصادية التي خلّفها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 بأربعة أضعاف الأضرار التي لحقت بغزة خلال عدوان سنة 2014. وبحسب تقارير الأمم المتحدة في حال توقفت الحرب في غزة، فسوف يستغرق الأمر حتى عام 2040 لإعادة بناء جميع المنازل التي دمرت في القطاع.

وفي الضفة الغربية المحتلة تراجع النشاط التجاري، إذ أشار تقرير المرصد الاقتصادي التابع لوزارة الاقتصاد الفلسطينية أن 78 بالمائة من المنشآت تعاني جرّاء صعوبة في التنقل وتوزيع البضائع بين المدن، وذلك بسبب إجراءات سلطات الاحتلال التعسفية، ووضع الحواجز والاجتياحات للمدن والمخيمات والبلدات الفلسطينية. كما تم تسريح أكثر من 90 بالمائة من العاملين الفلسطينيين في الداخل المحتل والمستوطنات، حيث يضخ عمال الداخل أكثر من 1.43 مليار شيكل في السوق الفلسطينية (38.7 مليون دولار)، وتشكّل هذه الأموال مورداً مهماً لتنشيط الحركة التجارية وتوسع نشاط القطاع الخاص.

1.3. ارتفاع معدلات البطالة والفقر

تصاعدت معدلات البطالة نتيجة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته على فلسطين، ففي الضفة الغربية وصلت إلى نسبة 18 بالمائة وفي قطاع غزة إلى حوالي 53 بالمئة، نظراً لوجود أكثر من 651 ألف عاطل عن العمل في فلسطين، منهم 393 ألفا في قطاع غزة، و258 ألف عاطل عن العمل في الضفة الغربية في العام 2023

كما اتسع نطاق الفقر النقدي في فلسطين وتعمق ليشمل جميع سكان غزة، وواصل ارتفاعه ليصل إلى 58.4 بالمائة، إذ يُدفع بحوالي 1.74 مليون شخص إضافي إلى براثن الفقر، وسينجم عن المستويات غير المسبوقة من الخسائر البشرية، وتدمير رأس المال، والارتفاع الحاد في معدلات الفقر في مثل هذه الفترة القصيرة من الزمن، أزمة تنموية خطيرة تعرض مستقبل الأجيال القادمة للخطر.

2.3. تفاقم الفجوة الغذائية وانعدام الامن الغذائي

بحسب تقديرات مجموعة الشركاء العالميين للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، فقد تم تصنيف جميع سكان قطاع غزة (نحو 2.3 مليون شخص) في المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل (مرحلة الأزمة أو ما هو أسوأ) حيث يعيش نحو 50 بالمائة من السكان (1.17 مليون شخص) في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف)، وتواجه واحدة، على الأقل من كل أربع أُسر (أكثر من نصف مليون شخص) أوضاعاً كارثية (المرحلة الخامسة من التصنيف: الكارثة)، وهي الأُسر التي تعاني جرّاء نقص شديد في الغذاء، والجوع، واستنفاد قدرات التكيف.

وقد برزت مجموعة من العوامل التي أدت إلى هذه الزيادة الكبيرة في مستويات انعدام الأمن الغذائي من انقطاع توزيع المواد الغذائية نتيجة توقف تدفق السلع التجارية، ونقص الوقود، وتضرر البنية التحتية، وانخفاض فرص الحصول على الغذاء بسبب محدودية الإمدادات وارتفاع الأسعار وتعطُل سبل العيش. وكان العامل الأكثر تأثُّراً هو مؤشر القدرة على الوصول إلى الغذاء مالياً، إذ أدى العدوان إلى إضعاف القدرة الاقتصادية لدى الأُسر على الوصول إلى الغذاء، حيث فَقَدَ معظم الأُسر مصادر دخلهم وسبل عيشهم.

جدير بالذكر أن وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا)، أشارت إلى أن ما لا يقل عن 70 بالمائة من سكان قطاع غزة معرضون لخطر المجاعة، مما يعني أن سكان قطاع غزة يعانون من جوع كارثي، وهذا يشير إلى أن قطاع غزة يعتبر الآن من أكثر المناطق مجاعة في العالم. وتشير البيانات أن 90 بالمائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 23 شهراً والنساء الحوامل يواجهون نقصاً حاداً في المواد الغذائية، حيث فَقَدَ أكثر من 27

فلسطيني حياته بسبب الجوع والجفاف معظمهم من الأطفال.

3.3. انهيار القطاعات الاقتصادية

بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023، تدهور الوضع الاقتصادي الفلسطيني، وأخذت المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في القطاع بالانحدار بتسارع شديد، فقطاع الزراعة الذي ساهم في رفد الناتج المحلي في قطاع غزة خلال الربع الثالث من عام 2023 بحوالي 58 مليون دولار، تدهور لتصل إنتاجيته إلى 5 ملايين فقط خلال الربع الذي تلا السابع من أكتوبر، حيث ارتفعت نسبة الأراضي الزراعية المتضررة خلال هذا العدوان من 5.36 بالمائة في أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلى 33.13 بالمائة في نهاية العام 2023. كما تأثر قطاع الصناعة أيضا بالدمار الواسع، وبقطع التيار الكهربائي المتواصل، وبانقطاع سلاسل الإمداد، وانخفض إنتاجه لنحو 51 مليون دولار في الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بسابقه.

وقد قدر البنك الدولي نسبة الأضرار والتدمير التي طالت القطاعات الاقتصادية المختلفة في غزة كما يلي: (قطاع التعليم 73 بالمائة - قطاع الصحة 81 بالمائة - الخدمات البلدية 75 بالمائة - المياه والصرف الصحي 55 بالمائة - المعلومات والاتصالات 75 بالمائة - النقل 63 بالمائة - التجارة 80 بالمائة - الإسكان 62 بالمائة). حيث يعدّ قطاع البناء المتضرّر الأكبر تأثرا بفقدان الوظائف في غزة، حيث سجل التراجع الأكبر بنسبة حوالي 96 بالمائة في الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بنفس الفترة من عام 2022، يليه قطاع الزراعة بنسبة 93 بالمائة، وقطاع الصناعة بنسبة 92 بالمائة، وقطاع الخدمات بحوالي 77 بالمائة في الربع الأخير من 2023.

وكان أكثر القطاعات تأثراً في الضفة الغربية المحتلة، هو قطاع الإنشاءات حيث انخفضت القيمة المضافة فيه بنسبة 27 بالمائة في الربع الرابع من عام 2023 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2022، يليه قطاع الصناعة حيث انخفضت القيمة المضافة بنسبة 24 بالمائة تقريبا، ثم قطاع الخدمات الذي شهد أيضا انخفاضا بنسبة حوالي 21 بالمائة في القيمة المضافة، وأخيرا قطاع الزراعة والذي انخفضت القيمة المضافة فيه بنسبة 12 بالمائة.

وبحسب بيانات وزارة الاقتصاد الفلسطيني، فإن أكثر من 80 ألف منشأة تجارية تراجع إنتاجها أو توقفت عن العمل بالكامل، من أبرزها قطاع الإنشاءات والعقارات. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، فُقِدت أكثر من 200 ألف وظيفة في غزة، وهذا نتيجة فقدان حوالي 90 بالمائة من الوظائف في القطاع الخاص، و15 بالمائة من الوظائف في القطاع العام، فضلاً عن خسارة وظائف جميع العمال من غزة الذين كانوا يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي. وقدرت كذلك أن خسائر الدخل وصلت إلى 4.1 مليون دولار يوميا، وهو ما يعادل انخفاضا بنسبة 80 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع.

4.3. تدهور الوضع الإنساني

أدت الحرب الإجرامية الإسرائيلية إلى تدهور الأوضاع الإنسانية جرّاء استمرار الحصار الخانق الممنهج الذي تفرضه قوات الاحتلال على قطاع غزة، وامتداده في الضفة الغربية، عبر إغلاق معابر قطاع غزة بشكل كامل في جريمة عقاب جماعي طالت أكثر من مليوني مواطن بقطاع غزة، ومنع وإعاقة وصول الوقود والإمدادات الإنسانية والطبية الضرورية لإغاثة الضحايا المدنيين ونقل المصابين وعلاجهم. عدا عن حرمان سكان القطاع من إمدادات الغذاء والدواء والوقود الأمر الذي فاقم من أزمة مياه الشرب، وأدي إلى تعطل معظم الخدمات الإنسانية جرّاء انقطاع التيار الكهربائي بشكل كامل.

وعانت مراكز الإيواء وخاصة مدارس وكالة الغوث الدولية من تكدس أعداد النازحين في المدارس بواقع 5 -9 آلاف نازح في كل مدرسة يعانون من شح الإغاثة ونقص المياه الصالحة للشرب وقلة مياه النظافة، عدا عن غياب الخصوصية للنساء والأسر ونقص الأغطية والفرشات، ما أدى إلى انتشار الأمراض التنفسية لدي آلاف الأطفال وأمراض الجدري والسحايا والكوليرا وغيرها من أمراض، حيث تُقدّر منظمة الصحة العالمية عدد المصابين 400 ألف مصاب بالأمراض المعدية، جرّاء نقص النظافة الشخصية وعدم القدرة على الاستحمام.

كما يعاني 90 بالمائة من العوائل في قطاع غزة الذين باتوا نازحين والبالغ عددهم قرابة 2 مليون نسمة، وخاصة الأطفال والنساء من الأمراض والأوبئة الصحية جرّاء نقص وشُح الأدوية والغذاء ومياه الشرب، وسوء الأحوال الجوية الماطرة والبرد القارس، جرّاء غرق الخيام، وعدم توفر الملابس الشتوية والأغطية وسائل التدفئة، ونقص الخيام الصالحة للإيواء وارتفاع أسعار الحطب، فيما تمضي الأسر النازحة في شمال غزة أيامها بدون طعام أو مياه صالحة للشرب.

وفاقم من الأوضاع الإنسانية تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها، استهداف المستشفيات والطواقم الطبية العاملة في القطاع، وقد أدت جرائم الاحتلال الإسرائيلي إلى منع حصول المشافي على إمدادات الأدوية والمستلزمات الطبية، وإمدادات الكهرباء مما قلص قدرة القطاعات الصحية على القيام بدورها تجاه ضحايا العدوان وباقي المرضى والمواطنين.

5.3. حجم المباني المدمرة

منذ عدوان الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة في السابع من تشرين الأول 2023، قام الاحتلال الاسرائيلي بتدمير أكثر من 31 ألف مبنى وتضرر بشكل كبير حوالي 17 ألف مبنى فيما تضرر بشكل متوسط أكثر من 41 ألف مبنى، ليصبح عدد المباني المتضررة حوالي 89 ألف مبنى منها 104 مباني تابعة للأمم المتحدة. فيما تُقدَّر أعداد الوحدات السكنية التي تم تدميرها بشكل كلي بما لا يقل عن 79 ألف وحدة سكنية، إضافة إلى تدمير أكثر من 290 ألف وحدة سكنية بشكل جزئي لتشكل في مجموعها حوالي 70 بالمئة من الوحدات السكنية في قطاع غزة.

بالإضافة إلى تدمير المدارس والجامعات والمستشفيات والمساجد والكنائس والمقرات الحكومية، وآلاف المباني من المنشآت الاقتصادية وتدمير كافة مناحي البنى التحتية من شوارع وخطوط مياه وكهرباء وخطوط الصرف الصحي، وتدمير الأراضي الزراعية ليجعل من قطاع غزة مكاناً غير قابل للعيش. حيث قُدّرت الخسائر الأولية المباشرة لعدوان الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة بحوالي 30 مليار دولار وفقاً للمصادر في غزة. ومن شأن التدمير الذي لحق بالبنية التحتية بالمباني أن تكون له آثار كبيرة وطويلة الأجل، ليس فقط في الاقتصاد، بل أيضاً في النسيج الاجتماعي للقطاع، نظراً لما لها من دور في عدة جوانب لازمة لكي يحيا الأفراد، والأُسر، والمجتمعات المحلية حياة آمنة.

أما في الضفة الغربية المحتلة فقد قام الاحتلال الاسرائيلي خلال العام 2023 بهدم وتدمير ما يزيد عن 659 مبنى ومنشأة بشكل كلي أو جزئي منها 70 عملية هدم ذاتي في القدس، بالإضافة لإصدار 1,333 أمر هدم لمنشآت فلسطينية بحجة عدم الترخيص.

جدول (13- 2): أعداد المباني المتضررة في قطاع غزة منذ بدء الحرب على غزة حسب نوع المبنى ونوع الضرر

نوع المبنى	نوع الضرر	
	ضرر كلي	ضرر جزئي
المباني	31,000	58,000
الوحدات السكنية	79,000	290.000
المستشفيات	32	25
المدارس والجامعات	100	605
المساجد	243	321
الكنائس	3	-
مقرات حكومية	168	-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

6.3. خسائر الاقتصاد الفلسطيني

كشف تقرير مشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي في ديسمبر 2023، أن قيمة الخسائر الاقتصادية التي شهدها قطاع غزة، منذ بدء الهجمات الإسرائيلية البرية على قطاع غزة، بلغت حوالي 18.5 مليار دولار، وهو ما يمثل 97 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة عام 2022. حيث تشكل المباني السكنية 72 بالمائة من التكلفة، في حين تشكل البنية التحتية للخدمات العامة مثل المياه والصحة والتعليم 19 بالمائة، أما الأضرار التي لحقت بالمباني التجارية والصناعية فتشكل 9 بالمائة من هذه التكلفة. وقد خَلَّفَ الدمار كمية هائلة من الحطام والأنقاض تقدر بنحو 26 مليون طن قد تستغرق سنوات لإزالتها والتخلص منها.

حيث تم تدمير 84 بالمائة من المستشفيات والمنشآت الصحية، ويعاني المتبقي منها نقصاً للكهرباء والمياه، لا يحصل السكان إلا على الحد الأدنى من الرعاية الصحية أو الأدوية أو العلاجات المنقذة للحياة. وتعرض نظام المياه والصرف الصحي تقريباً للانهيار، وأصبح لا يوفر سوى أقل من 5 بالمائة من خدماته السابقة، مما دفع السكان إلى الاعتماد على حصص مياه قليلة للغاية للبقاء على قيد الحياة. وبالنسبة لنظام التعليم فقد انهار، حيث أصبح 100 بالمائة من الأطفال خارج المدارس. وطال التأثير أيضاً شبكات الكهرباء وأنظمة إنتاج الطاقة الشمسية، مع تدمير أو تعطيل 92 بالمائة من الطرق الرئيسة، وتدهور البنية التحتية للاتصالات.

غزة، أي ما يعادل 60 بالمائة من المركبات المرخصة في القطاع.

7.3. العدوان الإسرائيلي على المياه والبيئة

يعاني قطاع غزة من أزمة حادة في الحصول على المياه، ففي ظل الظروف الطبيعية في فترة ما قبل عدوان أكتوبر 2023، كان معدل استهلاك الفرد من المياه في القطاع يقدر بحوالي 84.6 لتر/فرد/يوم خلال العام 2022، ومع اندلاع العدوان، أشارت التقديرات إلى أن سكان قطاع غزة يكاد يستطيعون الوصول إلى ما بين 3-15 لتر/فرد/يوم فقط، أقل من 20 بالمائة من المعدل الموصي به من جانب منظمة الصحة العالمية، وذلك حسب تقديرات سلطة

جدول (13- 3): خسائر القطاعات الاقتصادية الفلسطينية

القطاع	قيمة الإنتاج الاعتيادي قبل عدوان الاحتلال الاسرائيلي (أربعة شهور)			قيمة الإنتاج خلال عدوان الاحتلال الاسرائيلي (أربعة شهور)			قيمة الخسائر خلال الشهور الأربعة الأولى من عدوان الاحتلال الاسرائيلي		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطين
الصناعة	1,939,909.6	221,430.0	2,161,339.6	1,382,623.2	6,159.1	1,388,782.3	557,286.4	215,270.9	772,557.3
الإنشاءات	74,267.2	11,135.2	85,402.4	50,267.3	0.0	50,267.3	23,999.9	11,135.2	35,135.1
الخدمات والفروع الأخرى	3,511,860.4	711,690.8	4,223,551.2	2,606,851.6	128,396.6	2,735,248.2	905,008.8	583,294.2	1,488,303.0
المجموع	**5,526,037.2**	**944,256.0**	**6,470,293.2**	**4,039,742.1**	**134,555.7**	**4,174,297.8**	**1,486,295.1**	**809,700.3**	**2,295,995.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

كما توقف حوالي نصف منشآت القطاع الخاص عن الإنتاج أو تراجع إنتاجها في فلسطين نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزه والضفة الغربية؛ كما تشير التقديرات إلى أن حوالي 29 بالمائة من منشآت الضفة الغربية تأثر إنتاجها بالتراجع أو توقف عن الإنتاج بواقع 35 ألف منشأة.

يشار إلى أن قطاع النقل والمواصلات على سبيل المثال في قطاع غزة خسر أكثر من 3 مليارات دولار، حيث دمر الجيش الإسرائيلي حوالي 945 كيلومترا من الطرق في قطاع غزة، وهو ما يعادل 65 بالمائة من شبكة الطرق بتكلفة فاقت مليارى دولار، كما تم تدمير ما يقارب من حوالي 55 ألف مركبة في قطاع

المياه الفلسطينية. وتتباين كميات المياه التي تصل المواطن بشكل كبير حسب الموقع الجغرافي والمياه المزودة والدمار الحاصل في البنية التحتية وعمليات النزوح المستمرة.

ويهدف الاحتلال الاسرائيلي من خلال ممارساته اليومية في الضفة الغربية أو من خلال هجومه الهمجي على قطاع غزة إلى استنزاف والسيطرة على الموارد الطبيعية، ويمارس كافة أدوات الحرب المحرمة دولياً كالتجويع والتعطيش. وهنا تجدر الإشارة إلى معاناة سكان قطاع غزة من أزمة حادة في الحصول على المياه، حيث انخفضت نسبة الإمدادات من مصادر المياه بمقدار 90 بالمائة، وبالتالي فإن نسبة استهلاك المياه قلت بمقدار 92

بالمائة مقارنة بما قبل السابع من أكتوبر، حيث أن المحافظات الشمالية من قطاع غزة تعاني انعدام تام من الوصول إلى المياه الآمنة. كما أشارت تقارير الأونروا إلى أن 3 من أصل 4 مواطنين في غزة يشربون مياه ملوثة، الأمر الذي تسبب في انتشار الأمراض المعدية والخطيرة منها التهاب الكبد الوبائي والتهاب السحايا وكثير من الأمراض المعوية والرئوية والجلدية الأخرى.

أما سياسة التجويع فتنعكس من خلال استهداف الأراضي الزراعية، حيث تشير التقديرات الدولية إلى تضرر 34 بالمائة من المساحات الزراعية في قطاع غزة مع نهاية عام 2023. وقد أعلنت وكالة الاونروا إلى أن ما لا يقل عن 40 بالمائة من سكان قطاع غزة يعانون من جوع كارثي وهذا يشير إلى أن قطاع غزة يعتبر الآن من أكثر المناطق مجاعة في العالم.

كما استهدف العدوان وما يزال البنية التحتية لقطاع غزة لتعميق المعاناة ولضمان استمرار الكارثة، ويظهر ذلك من خلال منع وصول الوقود اللازم لتشغيل مضخات الصرف الصحي ومحطات المعالجة ومضخات المياه، حيث توقفت 65 مضخة صرف صحي عن العمل، إضافة إلى توقف جميع محطات وأنظمة معالجة المياه العادمة والبالغ عددها 6 عن العمل. كما أدى تدمير شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة إلى وقوع كارثة بيئية وصحية نتيجة تلوث المياه الجوفية والتربة ومياه البحر مما يلحق ضرراً جسيماً بمصادر المياه والأراضي الزراعية والبيئة البحرية.

وفي ظل استمرار هذا العدوان وما صاحبه من قصف ونزوح وقتل وتعمد تدمير كافة المؤسسات والمرافق الحيوية الأساسية، فقد تراكمت كميات ضخمة من النفايات الصلبة البلدية والنفايات الطبية في الأزقة والشوارع والساحات العامة ومحيط مراكز الإيواء والمدارس وعدم قدرة البلديات على إزالتها والتخلص منها نتيجة قصف وتدمير المعدات والشاحنات والجرافات اللازمة.

وبحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تشير إلى أن ما لا يقل عن 270 ألف طن من النفايات (بواقع 170 ألف طن في جنوب غزة، و 100 ألف طن في شمالها) قد تراكمت على مقربة من المناطق السكنية، ما يؤدي إلى تفاقم تأثير تراكم النفايات، حيث انتشرت الحشرات والقوارض، والتي تزيد من معاناة النازحين في القطاع، والمتمثلة في زيادة مخاطر الأمراض والتهديدات الصحية، فتحلّل هذه النفايات يطلق غازات ضارة، كالميثان وثاني أكسيد الكربون، وهو ما يلوث الهواء ويسبب روائح كريهة وانتشار الأمراض المعدية لآلاف المواطنين، لا سيما الكبد الوبائي والأمراض الجلدية. علاوة على ذلك، ما يسببه من تلويث للأراضي الزراعية وطبقة المياه الجوفية حيث تتسرب الملوثات إلى التربة. كما أن هذا العدوان نتج عنه كميات كبيرة من الركام، حيث قُدر إجمالي الركام الذي تراكم حتى الآن في غزة إلى 37 مليون طن (بسبب تدمير نحو 89 ألف مبنى بشكل كلي أو جزئي) وهذا الرقم يتصاعد يومياً.

8.3. العدوان الإسرائيلي على العملية التعليمية الفلسطينية

تعرضت المؤسسات التعليمية الفلسطينية منذ بدء العدوان الإسرائيلي في السابع من أكتوبر 2023، لتدمير ممنهج ولأضرار جسيمة، حيث وصلت نسبة البنية التحتية التعليمية المتضررة في قطاع غزة أكثر من 70 بالمائة، أو بفعل تحولها لمراكز إيواء تستقبل نحو مليوني نازح تم تهجيرهم من منازلهم. وبحسب إحصاءات وزارة التعليم الفلسطينية فقد تم قصف أكثر من 388 مدرسة وجامعة ومؤسسة تعليمية منذ 7 أكتوبر منها 7 تم تدميرها بشكل كامل. وقد تعطّلت جميع المدارس في قطاع غزة وحُرم حوالي 625 ألف طالب وطالبة من حقهم بالتعليم المدرسي. كما استُخدم 130 مبنى مدرسياً حكومياً كمراكز إيواء للنازحين 150 منهم مبنى مدرسياً تابعاً لوكالة الغوث بعد 100 يوم على حرب الإبادة الإسرائيلية.

وبلغت حصيلة الشهداء من الطلاب في قطاع غزة 4327 طالبًا وأصيب 7819 آخرين، فيما قتل 231 معلمًا وإداريًّا، وأصيب 756 بجروح مختلفة. وقد تحول كثير من المدارس التي لا تزال قائمة إلى ملاجئ، حيث يستخدم اللاجئون اليائسون الكراسي والمقاعد الخشبية الخاصة بالطلاب لإشعال النار للطهي، بسبب عدم توفر الغاز، مما ينذر بأزمة في المعدات المدرسية أيضاً بعد انتهاء الحرب. وتعتبر

هذه الإحصائيات مبدئية، ومن المُرجَّح أن يكون العدد الفعلي أكبر بكثير؛ نتيجة استمرار ارتكاب الاحتلال للمجازر والاعتداءات على مدار الساعة، ووجود أعدادٍ كبيرةٍ من الشهداء والجرحى تحت الأنقاض في قطاع غزة؛ بحيث لم تتمكن طواقم الدفاع المدني من انتشالهم لغاية الآن، إضافةً لوجود شهداء مجهولي الهُوية.

وفي الضفة الغربية المحتلة تعرض مبنيين من مباني التعليم العالي، لأضرار جزئية كما تم تعطل التعليم الوجاهي في كافة مؤسسات الضفة، البالغ عددها 34 مؤسسة، والتي تضم أكثر من 138.800 طالب نتيجة صعوبة وخطورة تنقل الطلبة والعاملين، بسبب حواجز الاحتلال العسكرية، واعتداءاته المستمرة.

كما تم توثيق قتل قوات الجيش الإسرائيلي 94 من أساتذة الجامعات الفلسطينية، إلى جانب مئات المعلمين وآلاف الطلبة في إطار جريمة الإبادة الجماعية الشاملة التي يشنها على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر. وبيّن الأورو متوسطي أن القائمة التي وثقها تضم 17 شخصية يحملون درجة البروفيسور، و59 يحملون درجة الدكتوراه، و18 يحملون درجة الماجستير، مؤكدًا أن هذه الحصيلة غير نهائية؛ إذ هناك تقديرات بوجود أعداد أخرى من الأكاديميين المستهدفين، وكذلك من حملة الشهادات العليا، ولم يتم حصرهم نتيجة صعوبات التوثيق الناجمة عن تعذر الحركة بحرية وانقطاع الاتصالات والإنترنت ووجود آلاف المفقودين ممن لم يتم حصرهم بعد.

إن معالجة آثار الحرب على قطاع التعليم بصورة خاصة، وعلى المجتمع بقطاعاته كافة بصورة عامة، ستتطلب جهوداً كبيرة وموازنات باهظة. وللحديث عن عودة آمنة للتعليم لا بد أولاً من أن تتعاون الجهات الدولية الفاعلة للعمل على تحقيق الوقف الفوري لإطلاق النار كشرط أساسي لاستئناف الدراسة. كما يجب إعطاء الأولوية لجهود الإغاثة الإنسانية العاجلة وإدخال المساعدات لتوفير الحاجات الأساسية من ماء وغذاء ودواء ومأوى. فالتعليم ليس نوعاً من الرفاهية، وإنما هو حق أساسي للجميع، لكن لا يمكن توفيره لطفل بلا مأوى، ومهدد بالقتل، ويعاني الجوع والعطش والبرد.

9.3. تدمير القطاع الصحي الفلسطيني

تعمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانها الإجرامي على قطاع غزة استهداف المستشفيات والطواقم الطبية العاملة في القطاع، حيث أشارت تقارير منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة الفلسطينية إلى أن تداعيات الحرب على المنظومة الطبية والصحية تسببت بخروج 21 مستشفى في غزة عن الخدمة ليبقى 15 مستشفى فقط تعمل بثلاثة أضعاف طاقتها الاستيعابية، من دون أن تتمكن من تلبية الحاجات الصحية للسكان، لأن قدرتها التشغيلية ضعيفة جراء نقص الإمدادات الطبية، وعدم توفر المياه والكهرباء والدواء والطواقم الطبية.

وتواجه تلك المستشفيات تحديات من قبيل نقص الكوادر الطبية، بمن فيهم الجرّاحون المتخصصون، وجرّاحو الأعصاب، والطواقم العاملة في وحدات العناية المركزة، ناهيك عن نقص الإمدادات الطبية، كما أنها في حاجة ماسة إلى الوقود والمواد الغذائية ومياه الشرب، حيث لحق الضرر وجرى تدمير أكثر من 94 منشأة صحية وأكثر من 83 سيارة إسعاف، بسبب الحرب على المنظومة الصحية، وتوقف العمل في أكثر من 59 مركز رعاية أولية ليبقى 13 مركزاً فقط تقدم خدماتها في المناطق الجنوبية وبعض المناطق الوسطى. كما تعرضت الطواقم الطبية والصحية لأكثر من 300 اعتداء خلّفت 377 قتيلاً بين الطواقم الطبية ونحو 764 جريحاً ومصاباً.

وقد أدت جرائم الاحتلال الإسرائيلي إلى منع حصول المشافي على إمدادات الأدوية والمستلزمات الطبية، وإمدادات الكهرباء مما قلص قدرة القطاعات الصحية على القيام بدورها تجاه ضحايا العدوان وباقي المرضى والمواطنين، فيما عانت وتعاني باقي المستشفيات التي باتت تعمل بشكل جزئي من الاكتظاظ جراء تدفق الأعداد الكبيرة من الجرحى والمصابين والتي تفوق القدرة الاستيعابية لتلك المشافي نظراً للنقص في الطواقم واللوازم والمعدات الطبية، وعدم توفر الوقود لتشغيل مولدات المستشفيات، عدا عن نفاذ الكثير من

الأدوية والعلاجات والمستهلكات الطبية، مما جعل مشافي قطاع غزة الباقية في الخدمة عاجزة عن تقديم الخدمات الطبية للمواطنين بالشكل اللائق، سواء المرضى العاديين أو ضحايا العدوان الحالي على قطاع غزة.

وتجدر الإشارة هنا إلى معاناة الأطفال الخدج والأمهات حديثي الولادة، حيث شهد القطاع خلال العدوان ولادة 20 ألف طفل ولدوا في ظروف صحية صعبة، وفي ظل معاناة الأمهات والأطفال من سوء التغذية ونقص حليب الأطفال والعناية الصحية، عدا عن معاناة كبار السن والمرضي وخاصةً مرضي الكلي والسرطان وأصحاب الأمراض المزمنة في ظل نقص الدواء وتدمير الأجهزة الطبية ونقصها، ونقص الأدوية ومستلزمات العمليات، واضطرار الأطباء للقيام بعمليات جراحية وبتر الأعضاء دونما تخدير.

ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، تزاول 15 مستشفى من أصل 36 مستشفى في غزة عملها جزئيًا، منها تسعة في الجنوب وستة في الشمال وهي عبارة عن مستشفيات صغيرة الحجم ومحدودة الإمكانيات، وتتعرض ثلاث منها في دير البلح وخان يونس وهي مستشفيات الأقصى وناصر وغزة الأوروبي لخطر إغلاقها، بسبب إصدار أوامر الإخلاء في المناطق التي تجاورها واستمرار سير الأعمال القتالية على مقربة منها.

بدا واضحاً منذ اللحظات الأولى أن الحرب على المنظومة الصحية الفلسطينية جزء أصيل من استراتيجية الحرب التي تشنها سلطات الاحتلال الاسرائيلي على غزة، وأن المنشآت الطبية من مشافٍ ومرافق رعاية أولية وقوى بشرية، وأضحت هدفاً من أهدافها. فقبل اندلاع الصراع بين إسرائيل وحماس في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت أنظمة الرعاية الصحية في غزة تتأرجح بالفعل على حافة الهاوية، حيث كان هناك 35 مستشفى فقط تعمل بكامل طاقتها وإجمالي 3412 سريرًا تلبي احتياجات السكان الذين يتجاوز عددهم 2 مليون شخص.

وعليه فقطاع غزة، بحاجة حقيقية وطارئة ولا تقبل التأجيل إلى كل مقومات الحياة، التي تم تدميرها في الحرب؛ والأولوية الأولى، والتي تُعتبر شرطاً مسبقاً لتنفيذ أي إجراءات أو تدخلات ناجحة وفعالة، هي الحفاظ على الحياة والصحة والسماح بتدفق المساعدات الصحية والطبية العاجلة من مستشفيات ميدانية، وأطقم طبية، ومعدات محتفلة، وتوفير الادوية اللازمة لإنقاذ السكان وحفظ حياتهم.

10.3. تدمير قطاع الاتصالات الفلسطيني

أشارت تقديرات الحسابات القومية الربعية للربع الرابع من العام 2023 أي الثلاثة شهور الأولى من العدوان الإسرائيلي إلى تأثر نشاط المعلومات والاتصالات في كل فلسطين، حيث بلغت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة حوالي 106 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023 مقارنة مع 132 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث لنفس العام، بانخفاض حوالي 20 بالمائة، وعلى مستوى الضفة الغربية بلغت القيمة المضافة في الربع الرابع 105 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 128 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023 بنسبة تراجع بلغت حوالي 18 بالمائة. أما في قطاع غزة فقد بلغت القيمة المضافة لنشاط المعلومات والاتصالات في الربع الرابع 400 ألف دولار أمريكي مقارنة مع 4.4 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2023 بنسبة تراجع بلغت 91 بالمائة.

لقد تعرض قطاع الاتصالات في قطاع غزة إلى استهداف مباشر وممنهج، تعمد فيه الاحتلال الاسرائيلي إلى قطع خدمات الاتصالات والانترنت عن القطاع بشكل متكرر ومتصاعد، وهو ما فاقم المعاناة وعقّد جهود الانقاذ في القطاع، وعزل السكان وحدّ من قدرتهم على التواصل وطلب الاستغاثة والمساعدة. حيث تم الإعلان حوالي 10 مرات عن انقطاع خدمات الاتصالات بشكل كامل عن قطاع غزة وبالغالب كان يتزامن مع هذا الانقطاع الكامل تصعيد لجرائم الاحتلال. إذ تم توثيق تعمّد استهداف الاحتلال للمواطنين الفلسطينيين بمن فيهم صحفيين خلال محاولتهم التقاط بث الاتصالات المتنقلة والانترنت واستخدام الشرائح الالكترونية، وذلك للتواصل مع ذويهم

وأقاربهم أو مشغليهم، وذلك من خلال القنص المباشر أو الطائرات المسيرة في مختلف أنحاء قطاع غزة.

كما طال الاستهداف المقاسم الرئيسة والفرعية، وتعطيل وتدمير لأبراج التقوية وشبكات الألياف الضوئية، بالإضافة إلى المسارات والخطوط الناقلة الرئيسة التي تربط قطاع غزة مع بعضه ومع العالم الخارجي. كما يعتبر نفاذ الوقود اللازم لتشغيل المولدات وانقطاع الكهرباء أسباباً إضافية لانقطاع الاتصال عن قطاع غزة.

وأشارت بيانات وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي إلى أنه وقبل العدوان كان هناك 841 برجاً تابعاً لشركات الاتصالات الخلوية وحتى منتصف نيسان من العام 2024، خرج ما نسبته 75 بالمائة من هذه الأبراج عن الخدمة، كما وصلت قيمة خسائر البنى التحتية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد خلال الستة شهور الأولى للعدوان إلى حوالي 223 مليون دولار أمريكي.

خاتمة

خلفت الحرب على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 تأثيرات اقتصادية واسعة على الاقتصاد الفلسطيني أفقدته مقوماته الرئيسة، وزادت بشكل كبير من التحديات الاقتصادية والتنموية في الأراضي الفلسطينية، إذ يخسر الاقتصاد الفلسطيني يوميا نحو 25 مليون دولار نتيجة توقف الإنتاج بشكل كلي في قطاع غزة وتعطله في الضفة الغربية، إلى جانب تعطل العمالة، والتراجع الحاد في النشاط الاقتصادي والقوة الشرائية، الأمر الذي يستدعي وقف هذه الحرب الإجرامية بشكل فوري.

إن مستوى الدمار في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023 كبير جداً لم يسبق له مثيل، وفي بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وحدها، يزيد الضرر بأكثر من 90 مرة عمّا كان عليه خلال صراع عام 2021 وأعلى بـ 17 مرة مما كان عليه في صراع عام 2014، إذ تقدر التكلفة الإجمالية للأضرار حتى نهاية 2023 نحو 18.5 مليار دولار مقارنةً بـ 338 مليون دولار من الأضرار الناجمة عن صراع 2021 و1.38 مليار دولار خلال صراع 2014. وما يزال العمل مستمراً لإزالة ركام حرب عام 2014، والبالغة كميته نحو 37 مليون طن. ومع تقدير كمية الركام الناتجة عن دمار حرب غزة المستمرة في نهاية عام 2023، بنحو 26 مليون طن، فإن عملية إزالتها تحتاج لأكثر من 14 سنة قادمة.

لقد تغيرت كل المؤشرات الاقتصادية بشكل كبير، حيث تم ضرب ركائز الاقتصاد الفلسطيني ومن ضمنها قطاع العمالة، وهذا يعني أن الأسر الفلسطينية خسرت تقريبا 280 مليون دولار شهريا لن تنفقها في السوق، ووقف الإنفاق يؤدي إلى تراجع الاستيراد من 10 إلى 20 بالمائة مما يؤدي لتراجع الإيرادات العامة للسلطة من 10-15 بالمائة.

كما تدهور وضع المالية العامة للسلطة الفلسطينية بشدة، مما يزيد بشكل كبير من مخاطر انهيار المالية العامة، وقد انخفضت تدفقات الإيرادات إلى حدٍّ كبير بسبب الانخفاض الحاد في تحويلات إيرادات المُقَاصَّة المستحقة الدفع للسلطة الفلسطينية، والانخفاض الهائل في النشاط الاقتصادي، إذ وصلت الفجوة التمويلية في نهاية عام 2023 إلى 682 مليون دولار، ومن المتوقع أن تتضاعف هذه الفجوة خلال الأشهر المقبلة لتصل إلى 1.2 مليار دولار. وهنا لا يمكن إغفال حقيقة ضآلة الدعم المالي الدولي للسلطة، سواء كان ذلك من الدول العربية الشقيقة التي التزمت بتقديم مساعدات دورية، أو من المجتمع الدولي الذي تخلّى عن مسؤولياته في هذا السياق.

إن التعافي وإعادة الإعمار سيتطلبان جهداً كبيراً يستمر لسنوات، إلا أن تدابير التعافي المبكر يجب أن تبدأ بمجرد أن يسمح الوضع بذلك ويتم الانتهاء من زيادة المساعدات الإنسانية. وتشمل إجراءات التعافي المبكر ذات الأولوية التي ينبغي أخذها في الاعتبار تمكين واستئناف الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، لاستعادة الشعور بالحياة الطبيعية وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي الذي تشتد الحاجة إليه. ويجب أيضاً إعطاء الأولوية لتوفير حلول سريعة وفعالة من حيث التكلفة وقابلة للتطوير للمأوى وإعادة الإسكان للنازحين، إلى جانب استئناف الخدمات الأساسية في قطاعات الطاقة والمياه والاتصالات.

لقد أدت المساعدات الإنسانية، وحتى الآن، دوراً مهماً في الحد من انتشار انعدام الأمن الغذائي

والجوع الشديد في قطاع غزة، ومن هنا، فإن التعامل مع خطورة حالة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة تتطلب استراتيجيات متعددة من حيث المدى الزمني؛ فعلى المدى الآني (القصير)، ولتفادي انتشار المجاعة ومنع الوفيات الناتجة منها، فإنه لا بديل من توفير المساعدات الإنسانية، وخصوصاً الغذائية منها، وتوفير المياه، لمواجهة انعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة. ولهذا، فلا بد من تضافر الجهود الفلسطينية والدولية للضغط على الجهات ذات العلاقة للسماح بوصول المساعدات الكافية إلى مختلف مناطق قطاع غزة.

وعلى المدى طويل الأجل، لا بد من البدء بالعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، ليشمل تنويع مصادر الدخل وخفض الاعتماد على المساعدات الخارجية، وتعزيز الاستقلال المالي من خلال تطوير مشاريع اقتصادية مدرّة للدخل، لتقليل الاعتماد على أموال المقاصة.

المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في التقرير

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

(1) الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي لاقتصاد ما بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في ذلك الإنتاج.

وبصفة عامة يمكن تقسيم النشاط الاقتصادي إلى عدة قطاعات، وذلك وفقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة الذي تتّبعه غالبية البلدان العربية، كالتالي:

الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك

يشتمل هذا القطاع على الزراعة والإنتاج الحيواني والخدمات الزراعية والصيد وتكاثر الطرائد والغابات وتقطيع الأخشاب وصيد الأسماك.

الصناعات الاستخراجية

يشتمل هذا القطاع على المناجم والمحاجر. ويختص أساساً بعمليات الاستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة مثل الفحم والمعادن والخام، والسوائل كالنفط الخام، والغازات كالغاز الطبيعي. كما يشمل هذا القطاع على المناجم الباطنة والسطحية والمحاجر والآبار وكافة الأنشطة المكملة لتركيز المعادن الخام وإعادة معالجة مواد خام أخرى لأغراض التسويق.

التشييد

ويشتمل هذا القطاع بصورة رئيسة على المقاولين العامين والخاصين المرتبطين بشكل رئيس بعقود البناء والتشييد ويأخذ المقاولون العامون على عاتقهم المشاريع الكاملة بينما يرتبط المقاولون الخاصون بجزء من العمل في مشروع للبناء والتشييد، مثل أعمال البياض أو الأعمال الصحية أو توريد معدات التسخين والتكييف أو أعمال الحفر والأساسات أو تصليح هياكل البناء. وقد يتعاقد المقاولون الخاصون على مقاولات من الباطن مع المقاول العام أو مباشرة من الجهة المنفذة لمشروع البناء والتشييد.

الصناعات التحويلية

يعنى هذا القطاع بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي لمواد عضوية أو غير عضوية إلى منتجات جديدة، سواء تم هذا العمل آلياً أو يدوياً، في مصنع أو في بيت العامل، وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة، ويتضمن هذا القطاع عدداً من الصناعات المختلفة، من بينها صناعة الغزل والنسيج، والملابس، والصناعات الغذائية والكيماوية، والبتروكيماوية، والصناعات الكهربية الإلكترونية، وصناعة المعدات الرأسمالية، ووسائل النقل وغيرها.

الغاز والماء والكهرباء

يشمل هذا القطاع توليد وتحويل وتوزيع الكهرباء بصورة رئيسة بغرض البيع وتصنيع الغاز، وتوزيع الغاز الطبيعي والمصّنع، وإنتاج وتوزيع البخار والماء بغرض البيع.

النقل والمواصلات

يشمل هذا القطاع النقل البري والجوي والبحري والخدمات المرتبطة بها، بما في ذلك التخزين، والمواصلات. وهذه القطاعات الفرعية تبيع خدماتها بأسعار تقارب أسعار التكلفة. كما أن الحكومة تقوم بأداء بعض من هذه الخدمات مجاناً أو بأسعار لا تعكس سعر التكلفة، ولكن يتم تصنيف الوحدات التي تؤدي هذه الخدمات تحت قطاع الخدمات الحكومية الذي سيرد ذكره فيما بعد.

التجارة والمطاعم والفنادق

يشمل هذا القطاع تجارة الجملة والمفرق، والمطاعم والمقاهي وأماكن الأكل والشرب، التي تقوم ببيع المأكولات والمشروبات الجاهزة للاستهلاك في الحوانيت وأكشاك الباعة المتجولين، كما يشمل أيضاً خدمات الغذاء المتنقلة في المصانع والمكاتب والنوادي. الخ، ويضم هذا القطاع أيضاً الفنادق والغرف المفروشة للإيجار وأماكن المبيت الأخرى التي تستخدم للسكن في لقاء مبلغ من المال سواء كانت عامة أو مقصورة على أعضاء مؤسسة محددة.

المصارف والتأمين

ويشمل هذا القطاع، قطاعين فرعيين هما:

المؤسسات المالية

وتنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي:

- **المؤسسات النقدية**

(المصرف المركزي - المصارف التجارية - مصارف الادخار التي تستلم الودائع الجارية - المصارف الأخرى التي تحفظ الودائع).

- **المؤسسات المالية الأخرى**

(مصارف الادخار- جمعيات البناء- اتحادات التوفير والقروض- مؤسسات الائتمان الزراعي- مصارف التنمية الصناعية - مؤسسات التمويل وإعادة الخصم - مؤسسات الائتمان الشخصي - شركات الائتمان والاستثمار - سماسرة الأوراق المالية والسلع - المتعاملون في أسواق الأوراق المالية - المكتتبون).

- **الخدمات المالية**

(المتعاملون في النقد الأجنبي - الوحدات المتعاملة بشكل رئيس في صرف الصكوك أو تحويل النقد أو تأجير خزائن الإيداع - المقرضون ومحال المراهنات - الأوراق المالية - تبادل السلع والسبائك المعدنية - الاستشارات والأبحاث الاستثمارية - خدمات أسعار أسواق الأوراق المالية - سماسرة الإيجارات وبراءات الاختراع - والمتعاملون والمكتتبون).

- **صناديق التأمين والتقاعد**

وتشمل الذين يشتغلون في كافة أنواع التأمين على الحياة، والحريق، والتأمين البحري والحوادث، والصحة، والالتزام المالي، والإصابات، وتأمين الأمانة، والكفالة، وعملاء وسماسرة التأمين (البوالص)، والمؤسسات التي تخدم رجال التأمين، والمستشارين لحملة عقود ووثائق التأمين، كما تشمل أيضاً أنظمة التقاعد التي تعمل بصورة مستقلة والتي أنشئت بغرض تأمين دخول الأفراد عند التقاعد، وذلك لمجموعات محددة من الموظفين.

الإسكان

يشمل هذا القطاع إيجار العقارات، وإدارة وتشغيل المباني السكنية وغير السكنية وتقسيم وتطوير الأراضي والعقارات.

الخدمات الحكومية

تشمل الخدمات الحكومية الإدارة العامة، والدفاع، والأعمال الصحية، والخدمات التربوية، وتشغيل المعاهد العلمية والأبحاث، والخدمات الطبية والبيطرية، وخدمات التكافل الاجتماعي.

الخدمات الأخرى

يندرج تحت هذا القطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والتثقيفية، وخدمات الإصلاح، والتنظيف والصباغة، وخدمات شخصية متفرقة، وكذلك الخدمات المنزلية التي يقدمها منزل لآخر.

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة

مجموع المساهمات الصافية للقطاعات الاقتصادية المذكورة أعلاه في الإنتاج، بعد خصم رسوم الخدمات المصرفية المحتسبة من قطاع المصارف والتأمين.

صافي الضرائب غير المباشرة

الفرق بين الضرائب غير المباشرة (المدفوعات الإلزامية التي تدفعها المؤسسات إلى الحكومات والهيئات الحكومية والتي تعتبرها المؤسسات جزءاً من تكاليف الإنتاج لديها، وتشمل الضرائب على الإنتاج أو البيع أو الشراء أو استخدام السلع والخدمات ورسوم الاستيراد)، والإعانات (المنح التي تستلمها المنشآت الخاصة والشركات العامة من الحكومة والتي تمثل إضافات على إيرادات أولئك المنتجين من مبيعات إنتاجهم).

(2) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة.

(3) الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

بالإضافة إلى طريقة القيمة المضافة، يستخلص الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، التي يتم فيها تجميع قيم السلع الاستهلاكية والخدمات النهائية الاستهلاك النهائي بشقيه التي أنفق عليها القطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح والحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار)، وصافي الصادرات (أي فجوة الموارد).

وفيما يلي نورد تعريفاً مختصراً لكل بند من بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

الاستهلاك الخاص

الإنفاق الخاص للقطاع العائلي (الأفراد) والمؤسسات الخاصة التي لا تبغي الربح، على سلع الاستهلاك الجاري (المشتريات من جميع أنواع السلع باستثناء الأراضي والمباني) والخدمات، ناقصاً منها صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة، زائداً صافي قيمة الهدايا العينية التي يتحصل عليها الأفراد من بقية أنحاء العالم.

الاستهلاك العام

الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري، وتتمثل في الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة (أي قيمة إجمالي إنتاج المنتجين لخدمات الدولة)، زائداً ما تشتريه الحكومة من قطاع الأعمال وبقية أنحاء العالم من السلع والخدمات، ناقصاً ما تبيعه منها إلى قطاع الأعمال والقطاع العائلي.

الاستهلاك النهائي

مجموع كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام.

الاستثمار

إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائداً التغير في المخزون حيث:

- **إجمالي تكوين رأس المال الثابت:**

  الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، زائداً الإضافات والتجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة، زائداً قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء.

- **التغير في المخزون:**

  صافي التغير في كمية المخزون من المواد الأولية والبضائع تامة الصنع وغير تامة الصنع الموجودة بالمخازن أو أماكن العمل في نهاية العام.

الصادرات من السلع والخدمات:

تمثل قيم السلع المباعة من المقيمين بالدولة إلى غير المقيمين، وقيم الخدمات المؤداة بمعرفة المنتجين المقيمين إلى غير المقيمين، على أساس القيمة السائدة للسلع والخدمات في السوق وقت التعامل. وتشتمل هذه القيمة على تكلفة السلع والخدمات المصدرة وتكلفة نقلها إلى حدود الدولة المصدرة، وكذلك رسوم التصدير، وأحياناً تشتمل على تكلفة تفريغ السلع على ظهر وسيلة النقل، وهذا الأساس يعرف بالقيمة (فوب).

الواردات من السلع والخدمات:

تمثل قيم السلع المباعة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة، وقيم الخدمات المقدمة من غير المقيمين إلى المقيمين بالدولة على أساس القيمة (سيف)، والتي تتألف من تكلفة السلع والخدمات، ورسوم التأمين وتكلفة الشحن حتى الحدود الجمركية للبلد المستورد، مع ملاحظة أن تلك السلع والخدمات لكل من الصادرات والواردات لا تشمل قيمة المعدات العسكرية المحوّلة بين الحكومات.

فجوة الموارد

يطلق عليها أحياناً "صافي الصادرات" أي الصادرات من السلع والخدمات، ناقصاً الواردات من السلع والخدمات، زائداً صافي الهبات العينية، وصافي الصادرات التي تتم عن طريق التحويلات الدولية.

(4) الناتج القومي الإجمالي

يعطي تجميع قيم بنود الإنفاق سالفة الذكر قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هناك جهات عديدة شاركت في إحداث هذا الناتج داخل الدولة المعنية. هذه الجهات خليط من عوامل الإنتاج الوطنية وعوامل الإنتاج الأجنبية. لذلك فإن الحصول على رقم للناتج يرتبط بالمقيمين داخل الوطن خلال فترة زمنية هو أمر هام. وهذا يجعلنا نتطرق إلى ما يسمى بالناتج القومي الإجمالي وكيفية إيجاده. ويتسنى لنا ذلك عن طريق تحديد:

صافي عوامل الإنتاج من الخارج

يقصد به الفرق بين الدخول المستحقة لعوامل الإنتاج الوطنية نتيجة مساهمتها في الناتج المحلي للدول الأخرى والدخول المستحقة لعوامل الإنتاج الأجنبية التي ساهمت في الناتج المحلي للبلد المعني. ومن ثم فإن: الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج.

ثانياً: النقود والمالية العامة

(1) النقود

العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية غير الحكومية بالعملة المحلية.

(2) شبه النقود

الودائع الآجلة والادخارية غير الحكومية بالعملات المحلية والأجنبية، والودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين.

(3) السيولة المحلية

النقود مضافاً إليها شبه النقود.

(4) النقود الاحتياطية أو القاعدة النقدية

العملة المصدرة، وهي تتكون من العملة لدى الجمهور مضافاً إليها العملة المحلية لدى المصارف التجارية، والودائع الجارية لكل من المصارف التجارية والقطاع الخاص بالعملة المحلية لدى السلطات النقدية.

(5) الاحتياطيات المصرفية

العملة المحلية لدى المصارف التجارية والودائع الجارية لتلك المصارف لدى السلطات النقدية بما في ذلك الاحتياطي الإلزامي.

(6) الودائع المصرفية

الودائع الجارية، والودائع الآجلة والادخارية، والودائع الحكومية لدى المصارف التجارية.

(7) المكرر النقدي

نسبة السيولة المحلية إلى القاعدة النقدية.

(8) الائتمان المحلي

صافي الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى الحكومة، بالإضافة إلى الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي إلى المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص، شاملاً المصارف المتخصصة.

(9) صافي موقف الحكومة تجاه الجهاز المصرفي

القروض المقدمة إلى الحكومة من قبل الجهاز المصرفي، ناقصاً الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي.

(10) صافي الموجودات الأجنبية

الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، ناقصاً المطلوبات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

(11) صافي البنود الأخرى

بنود متفرقة منها حسابات رأس المال والاحتياطيات والأصول والخصوم غير المصنفة لكل من المصرف المركزي والمصارف التجارية.

(12) الإيرادات الحكومية

جميع المتحصلات الحكومية بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد. وتقسم إلى إيرادات ضريبية وغير ضريبية.

(13) المنح

المتحصلات الحكومية بدون مقابل غير واجبة السداد، وهي نوعان: الأول يرتبط بمشروع أو برنامج حكومي، والثاني يوفر دعماً لتغطية نفقات الحكومة بشكل عام. وتضاف المنح إلى الإيرادات الحكومية بصفتها عاملاً يؤدي إلى تخفيض العجز لا إلى تمويله.

(14) النفقات الحكومية

جميع مدفوعات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل غير واجبة السداد سواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية.

(15) صافي الإقراض الحكومي

الإقراض الحكومي ناقصاً السداد، ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة، بحيث يغطي الدين وأسهم رأس المال والمدفوعات والمتحصلات.

(16) رصيد الحساب الجاري الادخار الحكومي

الإيرادات الحكومية والمنح ناقصاً الإنفاق الجاري. ويختلف ذلك عن الادخار الحكومي الذاتي الذي يمثل الإيرادات بدون المنح المقبوضة ناقصاً الإنفاق الجاري، ويقيس جهد الحكومة الذاتي للادخار.

(17) العجز الكلي

زيادة الإنفاق بما فيه الإقراض الحكومي على المتحصلات من الإيرادات والمنح، الذي تغطيه الحكومة بالالتزام بالسداد الدين أو السحب من حيازتها من الأموال السائلة أو كليهما معاً.

(18) الفائض الكلي

زيادة المتحصلات من الإيرادات والمنح على الإنفاق الحكومي بما فيه الإقراض.

(19) التمويل

التغير في التزامات الحكومة الخاصة بالتسديدات اللازمة لتغطية الفرق بين مدفوعات الحكومة عن الإنفاق وصافي الإقراض ومتحصلاتها من الإيرادات والمنح. ويعادل التمويل من حيث تعريف العجز أو الفائض ولكن بعلامة جبرية عكسية.

والتمويل على نوعين: الأول خارجي، والثاني محلي، يشتمل على التغير في الودائع الحكومية والسلف المقدمة من المصرف المركزي، بالإضافة إلى صافي الاقتراض المحلي الذي يتضمن الائتمان الممنوح للحكومة من المصارف التجارية ومصادر التمويل المحلية الأخرى كحصيلة إصدار السندات وأذون الخزانة.

وفي حالة عدم مشاركة القطاع الخاص (غير المصرفي) بقدر معين في سوق رأس المال بالشكل الذي يؤهله لإقراض الحكومة، فإن التمويل المحلي للعجز يقتصر على إقراض الحكومة من الجهاز المصرفي وسحبها من الأرصدة النقدية.

(20) صافي الاقتراض المحلي

اقتراض الحكومة من البنك المركزي والمصارف التجارية ومصادر التمويل الأخرى المحلية.

(21) مجمل المتحصلات الخارجية

جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد، سواء كانت لأغراض تمويل الإنفاق الحكومي أو لتمويل العجز المالي. وتشتمل على المنح والاقتراض من المصادر الخارجية.

(22) مجمل المتحصلات المحلية

جميع متحصلات الحكومة بمقابل أو بدون مقابل واجبة أو غير واجبة السداد. وتتضمن الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بالإضافة إلى الائتمان المحلي الممنوح للحكومة من قِبَل الجهاز المصرفي ومصادر التمويل المحلية الأخرى.

ثالثاً : التجارة والمدفوعات

(1) ميزان المدفوعات

بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي، ويشتمل على:

أ- المعاملات في السلع والخدمات والدخل.

ب- المعاملات في الأصول المالية والخصوم.

ج- التحويلات (بدون مقابل)، والقيود المقابلة لغرض الموازنة المحاسبية.

(2) الميزان التجاري

يُعرّف بأنه:

(إجمالي الصادرات السلعية) ناقصاً (إجمالي الواردات السلعية) حيث أنه يتم تقييم:

أ- إجمالي الصادرات السلعية على أساس القيمة (فوب).

ب- إجمالي الواردات السلعية على أساس القيمة (فوب).

(3) ميزان السلع والخدمات والدخل

ويشمل:

- الميزان التجاري، بالإضافة إلى ميزان الخدمات الذي يتضمن خدمات النقل، والسفر، وخدمات الاتصالات، والتأمين، والخدمات المالية، وخدمات الحساب الآلي، والخدمات الشخصية والمهنية والترويحية، والخدمات الحكومية كما يتضمن ميزان الدخل ويشمل تعويضات العاملين ودخل الاستثمار.

- التحويلات الجارية: هي القيود الموازنة للتغيرات في ملكية الموارد الحقيقية أو البنود المالية بين مقيمين وغير مقيمين دون أن تتضمن المعاملة قيمة اقتصادية مقابلة سواء كان تغير الملكية طوعياً أو اختيارياً. ولا تتضمن التحويلات الجارية تحويل ملكية الأصول، والإعفاء من الديون بالتوافق بين الطرف الدائن والمدين، وكذلك التحويلات النقدية المرتبطة أو المشروطة بحيازة الأصول أو التخلي عنها.

(4) الميزان الجاري

ميزان السلع والخدمات والدخل بالإضافة إلى التحويلات الجارية (بدون مقابل)، التي تشمل تحويلات المهاجرين والعمال، وكذلك التحويلات الجارية الرسمية (بدون مقابل).

(5) الميزان الكلي

يشمل جميع بنود ميزان المدفوعات، باستثناء الموجودات الاحتياطية، وعلى ذلك فإن رصيد الميزان الكلي يساوي التغير في الاحتياطيات.

(6) الاحتياطيات الدولية (الإجمالية)

تتكون من الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها بحيث تكون رهن استخدامها في تمويل اختلالات المدفوعات، وتتضمن الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، وأرصدة النقد الأجنبي بما في ذلك العملات والودائع والأوراق المالية.

(7) تغطية الاحتياطيات للواردات

عدد أشهر الاستيراد التي يمكن سدادها بقيمة الاحتياطيات الدولية، وفقاً للأسعار الجارية للواردات.

رابعاً: أسعار الصرف

الربط بعملة مفردة

يربط البلد عملته بعملة رئيسة مثل الدولار الأمريكي أو الفرنك الفرنسي. ولا تتدخل السلطات المختصة في تحديد سعر الربط أو تقوم بتحديد سعر الربط إلا في حالات معينة. ويُلاحظ أن الربط بعملة مفردة ثابت بالنسبة لعملة الربط فقط، حيث تعتبر العملة من الناحية العملية معوّمة بالنسبة لجميع العملات الأخرى.

الربط بسلة من العملات

يتم اختيار نظام الربط بسلة من العملات المتاحة، مثل حقوق السحب الخاصة وسلات العملات الأخرى، التي ترتكز عادة على عملات أهم الشركاء التجاريين للبلد.

التعويم المدار

يتدخل المصرف المركزي بانتظام لتعديل سعر العملة وفق مجموعة من المؤشرات، مثل الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية في المستقبل، وأسواق سعر الصرف الموازية.

التعويم الحر

يُترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن، بما يتفق وقوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات في هذه الحالة على التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف فقط، وليس الحد من ذلك التغير.

خامساً: الدين العام الخارجي

مجموع الدين العام الخارجي القائم في الذمة

يتكون من الدين طويل الأجل الحكومي والمضمون حكومياً، والدين الخاص طويل الأجل غير المضمون، واستخدام تسهيلات صندوق النقد الدولي، ويتضمن الأرقام المعلنة فقط.

الدين العام طويل الأجل

الدين الذي يزيد أجله الأصلي أو الذي جرى تأجيله، عن عام واحد، والمستحق لغير المقيمين، وواجب السداد بعملة أجنبية، أو سلع أو خدمات.

الدين العام الخارجي

التزام خارجي على دين حكومي، بما في ذلك الحكومة الوطنية، أو إحدى ملحقاتها من أقسام ووكالات، والأجهزة الحكومية المستقلة.

الدين المضمون حكومياً

التزام خارجي على مدين خاص تضمن سداده جهة حكومية.

الدين الخاص غير المضمون

التزام خارجي على مدين خاص لا تضمنه جهة حكومية.

الدين قصير الأجل

الذي يمتد أجله لسنة واحدة أو أقل.

ائتمان الصادرات

يتضمن ائتمان الصادرات من مصادر رسمية، وائتمان الموردين، والائتمان المصرفي المضمون حكومياً أو المؤمن عليه من قِبَل وكالة ضمان ائتمان الصادرات، سواء كان طويل أم قصير الأجل.

الديون من المصادر الرسمية، وتتضمن:

- القروض متعددة الأطراف من المنظمات الدولية والإقليمية، وغيرها من الوكالات التي يشارك فيها عدد من الحكومات.
- القروض الثنائية من الحكومات ووكالاتها، بما في ذلك المصارف المركزية، ومن الأجهزة الحكومية المستقلة، كصناديق التمويل الوطنية، والوكالات الرسمية لائتمان الصادرات.

الديون من المصادر الخاصة، وتتضمن:

- السندات التي تصدرها جهات خاصة وتباع لجهات أجنبية.
- القروض من المصارف والمؤسسات المالية الخاصة.
- الائتمان من المصادر الخاصة الأخرى مثل ائتمان المنتجين والمصدرين وغيرهم من الموردين، والائتمان المصرفي المضمون من وكالة ضمان ائتمان الصادرات.

خدمة الدين

المدفوعات الفعلية سداداً للأصل والفوائد خلال العام.

سادساً: العون الإنمائي

المساعدات الإنمائية الرسمية

القروض والمنح المقدمة بشروط مالية ميسرة، من قِبَل مصادر رسمية، بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل قيمة المعونات والمساعدات الفنية. وتعد التدفقات المالية ميسرة، عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها أكثر مواتاة للمقترض، من تلك التي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية، وتعرف التدفقات الميسرة بأنها تلك التي تحوي عنصر منح يبلغ 25 في المائة على الأقل.

عنصر المنحة

الفرق بين القيمة الاسمية الأصلية للقروض والقيمة الحالية المخصومة لخدمة الدين كنسبة مئوية من القيمة الاسمية الأصلية، ويقاس باحتساب الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض وبين مجموع القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض الأقساط والفوائد التي تدفع منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد، مخصومة على أساس سعر خصم معين، منسوباً إلى القيمة الاسمية للقرض. علماً بأن سعر الخصم المستخدم تقليدياً في حساب القيم الحالية لمبالغ خدمة القرض هو 10 في المائة.

ويستخدم عنصر المنح لبيان ومقارنة درجة اليسر في المساعدات المقدمة بموجب مختلف الشروط، التي تشمل فترة السماح ومدة السداد وسعر الفائدة.

سابعاً: المؤشرات الاجتماعية

معدلات القيد في مراحل التعليم

معدل القيد الإجمالي هو عدد المقيدين في أي مستوى تعليمي، سواء كانوا ينتمون أو لا ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، كنسبة مئوية من السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى. أما معدل القيد الصافي فهو النسبة المئوية لعدد المقيدين بمستوى تعليمي معين ممن ينتمون إلى فئة العمر المناسبة، إلى السكان الذين يندرجون تحت فئة العمر المناسبة لهذا المستوى.

الفجوة بين الإناث والذكور

مجموعة من التقديرات الوطنية والإقليمية وغيرها من التقديرات، تنسب فيها جميع الأرقام الخاصة بالإناث إلى ما يقابلها من الأرقام الخاصة بالذكور على أن يكون الرقم القياسي للذكور يساوي 100.

الحصول على الخدمات الصحية

نسبة السكان الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات الصحية المحلية الملائمة، سيراً على الأقدام أو باستخدام وسائل الانتقال المحلية فيما لا يزيد عن ساعة.

معدل وفيات الرضع

عدد الوفيات سنوياً من الأطفال خلال السنة الأولى من العمر لكل ألف طفل يولدون أحياء، وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الأولى من العمر بالضبط.

معدل الوفيات دون الخامسة

العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف طفل يولدون أحياء وبمزيد من التحديد، احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة واكتمال السنة الخامسة من العمر بالضبط.

معدل وفيات الأمهات

عدد وفيات النساء لأسباب تتعلق بالحمل، سنوياً، لكل مائة ألف طفل يولدون أحياء.

القوة العاملة

السكان النشطون اقتصادياً بما في ذلك القوات المسلحة والمتعطلون، ولا يدخل في عداد القوة العاملة العاملون في المنازل أو من يقدمون الرعاية الإنسانية دون مقابل.

نسبة الإعالة

نسبة السكان تحت سن 15 سنة، وفوق سن 64 سنة من إجمالي السكان في سن العمل.

العمر المتوقع عند الولادة

عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها طفل حديث الولادة في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.

معدل القراءة والكتابة بين الكبار

النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة أو أكثر، والذين يستطيعون أن يقرأوا وأن يكتبوا بفهم، فقرة بسيطة وموجزة عن الحياة اليومية.

انخفاض الوزن عند الولادة

النسبة المئوية للأطفال الذين يولدون أقل من 2.500 جرام.

متوسط عدد سنوات الدراسة

متوسط عدد السنوات التي حصل عليها كل شخص عمره 25 سنة أو أكثر.

الإنفاق العسكري

ما تنفقه وزارة الدفاع أو الوزارات الأخرى على القوات المسلحة، بما في ذلك شراء الإمدادات والمعدات العسكرية، والإنشاءات، والتجنيد، والتدريب وبرامج المساعدات العسكرية.

المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة للاستثمار الاجتماعي

هي المساعدات الإنمائية الرسمية المخصصة لمجالات الصحة، والتعليم والخدمات الاجتماعية والتنمية الريفية والحضرية، والمياه ومرافق الصرف الصحي مجتمعة.

الكثافة السكانية

مجموع عدد السكان مقسوماً على مساحة الأرض.

خط الفقر

مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي، والمتطلبات غير الغذائية الأساسية.

التعليم الابتدائي

التعليم في المرحلة الأولى (المستوى الأول حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، ووظيفته الأساسية هي توفير عناصر التعليم الأساسي، مثل المدارس الأولية والمدارس الابتدائية.

معدل إتمام الدراسة الابتدائية: نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالسنة الأولى بالمستوى الابتدائي ولكنهم لا يستكملون بنجاح هذا المستوى من التعليم في الوقت المناسب.

الحصول على المياه المأمونة

النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون بدرجة معقولة على إمدادات المياه المأمونة، بما في ذلك المياه السطحية المعالجة أو غير المعالجة ولكنها غير ملوثة مثل مياه الينابيع وخزانات المياه الجوفية والآبار.

العلميون

هم الأشخاص الذين حصلوا على تدريب علمي أو تقني - ويكون ذلك عادة بالانتهاء من تعليم المرحلة الثالثة في أي مجال علمي - ويشتغلون بأعمال مهنية في الأنشطة البحثية والإنمائية.

التعليم الثانوي

التعليم في المستوى الثاني (المستوى الثاني والمستوى الثالث حسب التصنيف القياسي الدولي للتعليم)، بعد مالا يقل عن أربع سنوات من التعليم السابق في المستوى الأول. والتعليم الثانوي يوفر التعليم العام أو المتخصص أو كليهما - مثل المدارس المتوسطة، والمدارس الثانوية، والمدارس العليا، ومعاهد المعلمين التي هي من هذا المستوى والمدارس ذات الطابع المهني أو الفني.

التعليم الثانوي الفني: التعليم الذي توفره مدارس المستوى الثاني بهدف إعداد التلاميذ مباشرة لمزاولة حرفة أو مهنة أخرى غير التدريس.

الفنّيون

الأشخاص المشتغلون بالبحوث العلمية والأنشطة الإنمائية ممن تلقوا تدريباً مهنياً أو فنياً لما لا يقل عن ثلاث سنوات بعد المرحلة الأولى من المستوى الثاني للتعليم.

المستوى الثالث من التعليم

التعليم في المستوى الثالث (المستويات 5 و6 و7 حسب التصنيف الدولي للتعليم)، مثل الجامعات، ومعاهد المعلمين العليا والمدارس الفنية العليا - التي تتطلب حداً أدنى للقبول والانتهاء بنجاح من المستوى الثاني للتعليم أو ما يثبت الحصول على مستوى مساوٍ له في المعرفة.

البطالة

يشمل المتعطلون جميع الأشخاص فوق سن معينة، ممن لا يعملون بالأجر أو لا يعملون لحسابهم الخاص، والمتوافرون للعمل بأجر أو لحسابهم الخاص، واتخذوا خطوات محددة بحثاً عن العمل بأجر أو لحسابهم الخاص.

الملاحق الإحصائية

ملحق (1/1): معدلات النمو الحقيقي في العالم (2019 - 2023)

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	2023
العالم	**2.8**	**-2.7**	**6.5**	**3.5**	**3.2**
الدول المتقدمة	**1.8**	**-3.9**	**5.7**	**2.6**	**1.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.5	-2.2	5.8	1.9	2.5
منطقة اليورو	1.6	-6.1	5.9	3.4	0.4
المملكة المتحدة	1.6	-10.4	8.7	4.3	0.1
اليابان	-0.4	-4.1	2.6	1.0	1.9
كندا	1.9	-5.0	5.3	3.8	1.1
الدول المتقدمة الأخرى*	1.6	-2.4	5.8	3.5	0.7
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**3.6**	**-1.8**	**7.0**	**4.1**	**4.3**
إفريقيا جنوب الصحراء	3.2	-1.6	4.7	4.0	3.4
الدول النامية الأوروبية	2.5	-1.6	7.5	1.2	3.2
الدول النامية الآسيوية	5.2	-0.5	7.7	4.4	5.6
الصين	6.0	2.2	8.4	3.0	5.2
الهند	3.9	-5.8	9.7	7.0	7.8
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1.0	-2.7	4.3	5.2	1.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي **	0.2	-7.0	7.3	4.2	2.3
البرازيل	1.2	-3.3	4.8	3.0	2.9
المكسيك	-0.3	-8.6	5.7	3.9	3.2

* تضم الدول المتقدمة الأخرى في هذا الملحق مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان.

** تشمل مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي : مجموعة دول نصف الكرة الغربي، وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.

المصدر: صندوق النقد الدولي (أبريل 2024)، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي".

ملحق (2/1): معدلات التضخم في العالم(*) (2019 - 2023)

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	2023
الدول المتقدمة	**1.4**	**0.7**	**3.1**	**7.3**	**4.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.8	1.2	4.7	8.0	4.1
منطقة اليورو	1.2	0.3	2.6	8.4	5.4
اليابان	0.5	0.0	0.2-	2.5	3.3
المملكة المتحدة	1.8	0.9	2.6	9.1	7.3
كندا	1.9	0.7	3.4	6.8	3.9
الدول المتقدمة الأخرى	1.4	0.6	2.5	6.5	4.9
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**5.1**	**5.2**	**5.9**	**9.8**	**8.3**
إفريقيا جنوب الصحراء	8.1	10.2	11.0	14.5	16.2
الدول النامية الأوروبية	6.7	5.4	9.6	27.8	19.4
الدول النامية الآسيوية	3.3	3.2	2.3	3.9	2.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	7.9	10.7	13.8	14.3	16.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7.6	6.4	9.8	14	14.4

(*): معدل التضخم المقاس بمؤشر التغير في أسعار المستهلكين.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (3/1): البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة (2019 - 2023)

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة					
الدول المتقدمة	**4.8**	**6.6**	**5.6**	**4.5**	**4.4**
الولايات المتحدة الأمريكية	3.7	8.1	5.4	3.6	3.6
منطقة اليورو، ومنها:	7.6	8.0	7.7	6.7	6.5
ألمانيا	3.0	3.6	3.6	3.1	3.0
فرنسا	8.4	8.0	7.9	7.3	7.4
إيطاليا	9.9	9.4	9.5	8.1	7.7
المملكة المتحدة	3.9	4.7	4.6	3.9	4.0
اليابان	2.4	2.8	2.8	2.6	2.6
كندا	5.7	9.7	7.5	5.3	5.4
نمو التوظيف					
الدول المتقدمة	**1.2**	**-2.7**	**1.8**	**2.6**	**1.4**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.1	-6.2	3.2	3.7	1.7
منطقة اليورو، ومنها:	1.3	-1.4	1.4	2.3	1.4
ألمانيا	1.0	-1.0	0.4	2.6	1.2
فرنسا	0.3	-0.4	1.8	2.0	-0.1
إيطاليا	0.7	-3.1	0.8	2.4	2.1
المملكة المتحدة	1.1	-0.9	-0.1	1.3	0.7
اليابان	0.9	-0.2	0.0	0.2	0.4
كندا	2.1	-5.6	5.0	4.0	2.4

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (4/1): أسعار الفائدة في الدول المتقدمة (2019 - 2023)

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	2023
سعر الفائدة قصير الأجل					
الولايات المتحدة الأمريكية	2.338	0.603	0.114	2.228	5.178
اليابان	0.081-	0.066-	0.066-	0.030-	0.004
منطقة اليورو	0.356-	0.425-	0.549-	0.342	3.431
المملكة المتحدة	0.808	0.295	0.090	2.001	4.961
كندا	1.890	0.635	0.209	2.558	5.021
سعر الفائدة طويل الأجل[1]					
الولايات المتحدة الأمريكية	2.144	0.894	1.443	2.952	3.958
اليابان	0.098-	0.003	0.072	0.232	0.563
منطقة اليورو	0.584	0.213	0.200	2.041	3.266
المملكة المتحدة	0.936	0.374	0.788	2.447	4.058
كندا	1.589	0.753	1.359	2.769	3.361

(1) العائد على السندات الحكومية طويلة الأجل.

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ملحق (5/1): نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري (2019 - 2023)

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	2023
معدلات نمو حجم التجارة (للسلع والخدمات)					
إجمالي التجارة العالمية	1.3	8.3-	11.0	5.6	0.3
الدول المتقدمة					
الصادرات	1.5	8.8-	9.9	5.6	0.9
الواردات	2.1	8.2-	10.3	7.1	1.0-
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى					
الصادرات	1.0	6.6-	13.0	4.7	0.1-
الواردات	0.5-	9.4-	12.1	3.9	2.0
معدلات التغير في شروط التبادل التجاري (السلعي)					
الدول المتقدمة	0.1	1.0	0.9	1.8-	0.7
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	1.5-	0.7-	0.8	1.1	1.1-

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (6/1): أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات (2019 - 2023)

(مليار دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	2023
الدول المتقدمة	**394.7**	**174.8**	**546.3**	**193.9-**	**286.8**
الولايات المتحدة الأمريكية	441.8-	597.1-	831.4-	971.6-	812.7-
منطقة اليورو	321.5	234.8	416.8	77.6-	289.2
اليابان	176.3	149.9	196.4	84.5	41.1
الدول المتقدمة الأخرى	343.7	380.9	593.8	600.0	551.2
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة	**7.7-**	**145.5**	**372.3**	**648.6**	**277.1**
إفريقيا جنوب الصحراء	55.1-	44.6-	18.5-	40.3-	53.8-
الدول النامية الأوروبية	49.3	1.9	66.7	127.9	23.0-
الدول النامية الآسيوية	93.6	319.7	287.5	294.9	241.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	34.9	102.8-	137.0	390.3	200.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	12.7-	99.9-	137.7-	76.6-	72.9-

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (7/1): الاحتياطيات الخارجية الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة* (2019 - 2023)

(مليار دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	2023
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة	**7,832.4**	**8,359.8**	**8,486.7**	**8,663.1**	**8,374.9**
إفريقيا جنوب الصحراء	207.2	199.3	221.0	215.2	204.7
وسط وشرق أوروبا	573.4	569.1	696.2	727.6	784.8
الدول النامية الآسيوية	4,882.5	5,048.3	5,325.7	5,378.6	5,403.0
الشرق الأوسط وشمال أفريقي	1,110.8	942.1	1,018.9	1,071.1	1,139.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	870.9	887.1	936.7	917.7	938.6

* بدون الذهب.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (8/1): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2019 - 2023)

2023	2022	2021	2020	2019	
إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)					
12,163.3	**11,762.2**	**12,054.7**	**11,308.1**	**10,588.5**	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
805.5	788.1	756.7	733.4	710.2	إفريقيا جنوب الصحراء
1,926.4	1,868.4	1,928.5	1,872.6	1,794.1	الدول النامية الأوروبية
4,617.1	4,437.1	4,726.3	4,270.9	3,851.8	الدول النامية الآسيوية
1,776.1	1,702.5	1,718.1	1,599.4	1,456.8	الشرق الأوسط وأسيا الوسطى
2,649.3	2,580.2	2,541.8	2,462.3	2,427.7	أمريكا اللاتينية والكاريبي
مدفوعات خدمة الدين (كنسبة مئوية من قيمة الصادرات من السلع والخدمات)					
36.2	**34.3**	**37.1**	**45.9**	**41.5**	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
33.2	20.8	27.1	33.6	28.9	إفريقيا جنوب الصحراء
38.0	33.2	39.2	48.8	41.8	الدول النامية الاوروبية
40.3	40.4	40.0	46.7	46.4	الدول النامية الآسيوية
18.8	17.4	19.3	27.7	19.8	الشرق الأوسط وأسيا الوسطى
38.7	36.6	43.0	59.7	51.2	أمريكا اللاتينية والكاريبي

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (9/1): أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة (متوسط الفترة) (2019 - 2023)

(دولار مقابل وحدة عملة رئيسة)

2023	2022	2021	2020	2019	
1.243	1.237	1.376	1.283	1.277	الجنيه الإسترليني
0.0071	0.0076	0.0091	0.0094	0.0092	الين الياباني
1.082	1.054	1.184	1.141	1.120	اليورو

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (1/2): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2000 و 2010 و 2019-2023)

(مليون وحدة عملة محلية)

	2000	2010	2019	2020	2021	2022	*2023
الأردن	5,999	19,265	31,597	31,027	32,870	34,544	36,078
الإمـارات	383,179	1,102,444	1,535,067	1,283,440	1,524,744	1,846,283	1,888,144
البحريـن	3,018	10,079	15,208	13,475	15,356	17,552	17,326
تونـس	29,433	66,140	122,969	119,502	130,815	138,416	150,777
الجزائـر	4,123,514	13,224,716	23,090,099	20,902,124	25,157,827	32,028,423	32,588,651
جيبوتـي	98,795	200,678	548,954	566,068	601,732	653,100	710,800
السـعودية	710,681	1,980,777	3,144,618	2,753,517	3,278,085	4,157,143	4,003,436
السـودان	33,771	160,647	1,956,500	4,066,000	13,387,200	28,755,200	25,990,610
سـورية	904,623	2,834,517	11,620,863	17,266,450	25,936,805	52,652,000	111,622,000
العـراق	40,470,980	137,051,310	254,443,953	204,681,466	281,641,285	374,385,029	329,435,171
عُمـان	8,559	24,990	33,859	29,187	33,576	43,042	41,838
فلسطيـن	4,314	9,682	17,134	15,532	18,109	19,166	17,421
قطـر	64,646	455,445	641,991	525,657	654,225	859,980	830,000
القُمـر	107,811	336,947	521,111	522,712	550,556	626,797	714,550
الكويـت	11,570	33,079	41,349	30,006	44,782	56,332	50,288
لبنـان	26,020,000	57,954,190	80,196,000	116,954,000	271,916,000	506,532,000	1,442,100,000
ليبيـا	17,669	87,375	100,574	86,016	203,724	261,164	284,700
مصـر	340,100	1,206,590	5,596,000	6,152,600	6,663,100	7,842,500	10,155,400
المغـرب	462,449	854,543	1,239,836	1,152,477	1,276,563	1,330,558	1,463,358
موريتانيا	42,517	155,297	289,666	307,211	332,595	361,696	386,808
اليمـن	1,756,999	6,786,814	6,317,871	6,954,090	7,099,739	7,245,388	7,391,037

(*) بيانات أولية.

المصدر: إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024 وتقديرات أولية متفق عليها من المؤسسات المعُدة للتقرير.

ملحق (2/2): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (2000 و 2010 و 2019-2023)

(مليون دولار أمريكي)

2023	2022	2021	2020	2019	2010	2000	
3,368,892	**3,564,447**	**2,936,595**	**2,595,354**	**2,890,157**	**2,145,113**	**730,287**	مجموع الدول العربية
50,885	48,721	46,360	43,761	44,565	27,171	8,458	الأردن
514,130	502,732	415,179	349,473	417,990	300,189	104,337	الإمـارات
46,081	46,681	40,840	35,838	40,447	26,806	8,028	البحريـن
48,481	44,650	46,887	42,510	41,925	46,168	21,459	تونـس
239,693	225,182	186,216	164,817	193,449	177,776	54,772	الجزائـر
4,000	3,675	3,386	3,185	3,089	1,129	556	جيبوتـي
1,067,583	1,108,571	874,156	734,271	838,565	528,207	189,515	السـعودية
43,555	57,460	36,004	75,301	42,748	79,844	13,422	السـودان
17,671	19,006	11,800	18,880	26,623	60,957	18,937	سـورية
250,378	258,197	194,235	173,165	215,266	117,138	20,969	العـراق
108,811	111,944	87,324	75,909	88,061	64,994	22,260	عُمـان
17,421	19,166	18,109	15,532	17,134	9,682	4,314	فلسطيـن
228,022	236,258	179,732	144,411	176,371	125,122	17,760	قطـر
1,578	1,340	1,324	1,194	1,221	904	202	القُمـر
163,698	183,939	148,461	111,037	140,854	115,337	37,714	الكويـت
16,528	16,253	16,823	20,879	49,228	38,444	17,261	لبنـان
59,066	54,296	45,171	61,441	71,839	68,799	34,574	ليبيـا
331,065	476,748	424,699	383,842	318,770	218,387	99,590	مصـر
144,371	130,902.5	142,027	121,359	128,901	101,523	43,521	المغـرب
10,511	10,237	9,188	8,264	7,893	5,629	1,775	موريتانيا
5,363	8,488	8,675	10,283	25,221	30,907	10,864	اليمـن

(*) بيانات أولية.

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (3/2): الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية 2023

(مليون دولار أمريكي)

	قطاعات الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	قطاعات الخدمات الإنتاجية			إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية			إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج بسعر التكلفة	صافي الضرائب غير المباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء		التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف		الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى**				
مجموع الدول العربية	**154,790**	**856,254**	**393,705**	**225,900**	**65,854**	**1,696,503**	**370,373**	**241,011**	**165,088**	**776,473**	**203,831**	**404,119**	**211,082**	**819,032**	**3,281,827**	**87,065**	**3,368,892**
الأردن	2,444	1,312	8,823	1,354	772	14,705	4,722	4,016	2,399	11,138	5,585	7,040	5,618	18,243	44,086	6,799	50,885
الإمـــارات	3,605	125,590	55,762	41,334	22,677	248,968	73,300	46,303	41,597	161,200	24,349	33,802	45,811	103,962	503,949	10,181	514,130
البحريـــن	122	7,561	9,284	3,292	606	20,865	2,492	2,979	7,811	13,282	2,159	3,886	4,097	10,142	44,289	1,792	46,081
تونـــس	4,593	1,796	6,915	426	599	14,328	7,918	3,692	2,008	13,617	1,664	5,448	11,045	18,157	46,102	2,379	48,481
الجزائـــر	31,528	38,521	18,636	30,942	2,981	122,608	29,574	22,972	1,354	53,899	17,167	19,646	13,495	50,308	226,815	12,878	239,693
جيبوتـــي	59	21	168	255	166	669	1,082	836	143	2,062	150	564	305	1,019	3,750	249	4,000
الســعودية	28,984	275,141	157,875	56,036	12,430	530,467	103,066	53,135	60,011	216,212	63,097	167,609	32,130	262,836	1,009,515	58,067	1,067,583
الســودان	10,654	403	5,494	1,269	834	18,654	5,733	4,421	7,577	17,731	*	4,697	2,472	7,169	43,555	...	43,555
ســورية	6,010	449	3,663	174	15	10,312	2,659	1,353	196	4,209	*	1,266	1,345	2,611	17,132	540	17,671
العـــراق	5,008	141,811	7,032	12,073	3,861	169,785	17,039	24,097	656	41,792	14,549	38,236	10,441	63,225	274,802	24,424 -	250,378
عُمـــان	2,513	39,533	9,837	7,217	2,539	61,639	9,922	7,823	4,548	22,293	5,341	10,120	10,219	25,679	109,611	801 -	108,811
فلسطين	974	52	1,757	731	226	3,740	3,427	835	887	5,149	870	1,792	2,836	5,497	14,387	3,034	17,421
قطـــر	648	88,855	21,084	28,754	2,091	141,431	17,980	13,125	8,887	39,991	19,642	14,236	11,542	45,420	226,842	1,180	228,022
القُمـــر	468	14	111	12	7	611	326	112	36	474	**	151	262	413	1,499	79	1,578
الكويـــت	775	77,530	12,489	5,463	3,962	100,219	8,129	10,648	4,298	23,074	2,889	33,611	14,574	51,074	174,368	10,669 -	163,698
لبنـــان	1,137	54	1,728	454	400	3,772	2,766	871	1,497	5,134	3,734	2,122	2,521	8,376	17,283	755 -	16,528
ليبيـــا	954	27,272	1,122	1,477	560	31,386	3,112	1,593	2,012	6,718	*	26,304	86	26,390	64,494	5,427 -	59,066
مصـــر	35,094	25,191	49,871	25,958	7,352	143,467	53,732	32,719	12,391	98,842	32,259	18,496	21,395	72,149	314,458	16,608	331,065
المغـــرب	15,974	2,945	20,913	8,056	3,532	51,421	21,361	8,083	6,231	35,675	9,498	13,518	19,679	42,695	129,790	14,581	144,371
موريتانيا	2,175	2,080	544	396	190	5,385	1,032	636	345	2,013	484	832	1,102	2,418	9,816	695	10,511
اليمـــن	1,071	123	598	228	54	2,073	1,001	763	202	1,966	394	744	107	1,246	5,284	79	5,363

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

* السودان وسورية وليبيا : قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع التأمين والتمويل والمصارف والعقارات

** القمر: قطاع الاسكان والمرافق ضمن قطاع الخدمات الأخرى.

ملحق (4/2): الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية 2022

(مليون دولار أمريكي)

	قطاعات الإنتاج السلعي					إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	قطاعات الخدمات الانتاجية			إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية			إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج بسعر التكلفة	صافي الضرائب غير المباشرة	الناتج المحلي الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء		التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف		الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى**				
مجموع الدول العربية	164,705	1,052,475	427,037	218,142	65,725	1,928,084	364,095	234,185	157,741	756,021	208,441	398,375	204,454	811,270	3,485,756	78,691	3,564,447
الأردن	2,345	1,240	8,361	1,331	736	14,014	4,494	3,756	2,265	10,514	5,407	6,706	5,378	17,492	42,020	6,701	48,721
الإمـــارات	3,536	149,088	49,372	37,490	20,862	260,348	68,343	40,402	35,472	144,217	22,062	31,919	44,186	98,167	493,113	9,619	502,732
البحريـــن	121	8,550	10,028	3,179	642	22,519	2,390	2,687	7,333	12,410	2,092	5,363	2,557	10,011	44,941	1,740	46,681
تونـــس	4,820	1,887	6,523	450	565	14,245	7,067	3,358	1,834	12,259	1,677	5,098	10,134	16,909	43,413	1,237	44,650
الجزائـــر	23,907	44,141	23,088	27,023	2,714	120,873	24,655	21,102	1,222	46,979	15,635	17,980	12,281	45,896	213,747	11,435	225,182
جيبوتـــي	50	19	157	228	153	607	997	768	132	1,898	138	519	286	943	3,447	227	3,675
الســعودية	26,660	365,823	160,032	51,254	11,948	615,717	92,892	48,185	53,342	194,419	57,741	160,842	28,901	247,485	1,057,621	50,950	1,108,571
الســودان	15,143	869	8,956	1,116	1,817	27,901	5,068	5,978	8,665	19,710	*	8,618	1,230	9,849	57,460	...	57,460
ســورية	7,203	1,484	2,454	167	19	11,327	2,743	1,541	269	4,553	*	1,455	976	2,431	18,310	696	19,006
العـــراق	4,687	165,938	7,211	11,753	3,789	193,377	15,533	21,504	724	37,761	12,867	33,317	9,318	55,502	286,640	28,444 -	258,197
عُمـــان	2,347	44,770	11,274	7,208	2,362	67,960	10,057	6,906	4,366	21,329	5,220	9,394	9,798	24,411	113,700	1,756 -	111,944
فلسطين	1,101	52	2,146	876	260	4,435	3,892	827	914	5,633	1,139	1,932	2,476	5,546	15,614	3,552	19,166
قطـــر	605	104,467	21,887	26,359	1,870	155,187	16,965	13,199	8,403	38,567	18,499	12,524	10,322	41,346	235,100	1,158	236,258
القُمـــر	403	12	94	10	6	525	275	96	31	402	**	128	218	346	1,273	67	1,340
الكويـــت	739	97,574	14,450	5,187	3,472	121,420	7,901	9,629	4,404	21,934	2,559	32,951	14,702	50,212	193,566	9,626 -	183,939
لبنـــان	1,219	53	1,780	448	378	3,877	2,727	849	1,441	5,017	3,590	2,072	2,450	8,112	17,006	754 -	16,253
ليبيـــا	856	26,532	1,000	1,308	465	30,162	2,759	1,406	1,882	6,048	*	22,802	66	22,868	59,078	4,782 -	54,296
مصـــر	52,184	34,381	76,139	34,584	10,848	208,135	73,950	43,130	18,478	135,558	49,549	29,694	30,385	109,628	453,321	23,427	476,748
المغـــرب	12,852	3,357	20,529	7,453	2,580	46,771	18,788	7,024	5,887	31,699	9,174	13,101	17,538	39,813	118,283	12,620	130,903
موريتانيا	2,276	1,948	629	357	156	5,366	1,030	641	350	2,022	475	796	1,078	2,349	9,737	500	10,237
اليمـــن	1,652	292	929	361	85	3,319	1,569	1,196	326	3,091	616	1,164	174	1,955	8,365	123	8,488

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

* السودان وسورية وليبيا: قطاع الاسكان والمرافق ضمن قطاع التأمين والتمويل والمصارف والعقارات.

** القمر: قطاع الاسكان والمرافق ضمن قطاع الخدمات الاخرى .

ملحق (5/2): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية 2023

(مليون دولار أمريكي)

	الاستهلاك النهائي			الاستثمار	صادرات السلع	واردات السلع	فجوة	الناتج المحلي	صافي دخل	الناتج القومي
	العائلي	الحكومي	المجموع	الإجمالي	والخدمات	والخدمات	الموارد	الإجمالي	عوامل الانتاج	الإجمالي
مجموع الدول العربية	**1,616,579**	**588,474**	**2,205,053**	**861,089**	**1,746,392**	**1,444,758**	**301,634**	**3,368,892**	**9,071**	**3,377,963**
الأردن	42,061	9,064	51,125	8,530	22,700	31,469	8,769-	50,885	237-	50,649
الإمـــارات	234,510	63,851	298,360	139,220	558,402	481,852	76,549	514,130	3,840	517,970
البحريـــن	17,954	6,750	24,704	13,407	40,349	32,379	7,970	46,081	2,580-	43,501
تونـــس	35,961	9,506	45,467	6,233	23,543	26,762	3,219-	48,481	1,376-	47,105
الجزائـــر	98,741	40,578	139,318	90,454	60,325	50,404	9,921	239,693	4,303-	235,390
جيبوتـــي	3,021	1,043	4,064	262	6,211	6,537	326-	4,000	194	4,194
السـعودية	426,558	249,078	675,636	313,251	370,977	292,281	78,696	1,067,583	18,667	1,086,250
الســودان	41,803	348	42,152	3,230	2,366	4,192	1,827-	43,555	32	43,587
ســورية	21,082	2,257	23,340	1,386	3,604	10,658	7,054-	17,671	729-	16,943
العـــراق	104,353	45,068	149,421	36,948	196,300	132,292	64,009	250,378	2,278 -	248,100
عُمـــان	39,766	21,745	61,511	33,949	58,824	45,473	13,351	108,811	7,058-	101,753
فلسطيـن	17,683	3,532	21,215	4,565	3,413	11,637	8,224-	17,421	3,643	21,064
قطـــر	50,934	33,901	84,835	79,093	135,769	71,676	64,093	228,022	6,868-	221,154
القُمـــر	1,460	170	1,630	252	199	503	304-	1,578	2-	1,577
الكويـــت	63,514	39,779	103,293	38,797	83,978	62,370	21,608	163,698	19,805	183,503
لبنـــان	20,657	3,552	24,209	1,846	8,392	17,918	9,527-	16,528	691-	15,837
ليبيـــا	24,631	7,147	31,778	768	40,992	14,471	26,521	59,066	713	59,780
مصـــر	273,367	22,474	295,841	42,634	63,254	70,664	7,410-	331,065	9,780-	321,285
المغـــرب	87,338	26,140	113,478	41,606	61,722	73,686	11,964-	144,371	2,062-	142,309
موريتانيا	5,584	1,727	7,311	3,949	4,678	5,427	749-	10,511	175	10,686
اليمـــن	5,601	764	6,365	709	395	2,106	1,712-	5,363	36-	5,327

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (6/2): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية 2022

(مليون دولار أمريكي)

	الاستهلاك النهائي			الاستثمار	صادرات السلع	واردات السلع	فجوة	الناتج المحلي	صافي دخل	الناتج القومي
	العائلي	الحكومي	المجموع	الإجمالي	والخدمات	والخدمات	الموارد	الاجمالي	عوامل الانتاج	الإجمالي
مجموع الدول العربية	**1,651,270**	**570,074**	**2,221,344**	**945,979**	**1,674,785**	**1,277,661**	**397,124**	**3,564,447**	**7,912**	**3,572,359**
الأردن	40,972	9,158	50,130	8,169	20,514	30,092	9,578-	48,721	233-	48,488
الإمـــارات	211,979	63,583	275,562	133,264	521,897	427,992	93,905	502,732	54	502,786
البحريـــن	17,160	6,361	23,521	11,647	44,582	33,069	11,513	46,681	2,675-	44,006
تونـــس	32,936	9,084	42,020	8,027	22,045	27,442	5,397-	44,650	1,336-	43,314
الجزائـــر	84,943	36,872	121,814	78,480	70,813	45,924	24,888	225,182	3,747-	221,435
جيبوتـــي	2,793	955	3,748	276	5,436	5,786	350-	3,675	178	3,853
الســعودية	397,025	230,911	627,936	292,966	445,882	258,213	187,669	1,108,571	20,000	1,128,571
الســودان	55,104	517	55,622	4,137	3,045	5,344	2,298-	57,460	29	57,490
ســورية	21,745	2,752	24,497	1,308	3,107	9,905	6,798-	19,006	693-	18,314
العـــراق	91,169	44,882	136,051	135,098	9,480	22,432	12,953-	258,197	946 -	257,250
عُمـــان	38,369	20,106	58,475	33,522	66,273	46,326	19,947	111,944	6,915-	105,028
فلسطـين	18,880	3,927	22,807	5,083	3,533	12,258	8,725-	19,166	4,003	23,169
قطـــر	45,956	30,352	76,308	72,778	161,693	74,520	87,173	236,258	8,289-	227,970
القُمـــر	1,249	148	1,397	214	208	479	272-	1,340	1-	1,339
الكويـــت	59,789	38,076	97,864	31,064	110,924	55,913	55,011	183,939	25,998	209,938
لبنـــان	19,934	3,508	23,441	3,856	9,815	20,859	11,045-	16,253	625-	15,628
ليبيـــا	22,316	6,244	28,560	597	39,202	14,063	25,139	54,296	664	54,960
مصـــر	393,423	34,650	428,073	81,137	71,927	104,389	32,462-	476,748	15,809-	460,939
المغـــرب	81,356	24,949	106,305	39,663	58,660	73,725	15,065-	130,903	1,914-	128,989
موريتانيا	5,451	1,832	7,283	3,534	5,031	5,611	579-	10,237	178	10,416
اليمـــن	8,723	1,208	9,930	1,158	718	3,319	2,601-	8,488	11-	8,477

المصدر: مصادر الملحق (1/2).

ملحق (7/2): تطور نسب الفقر وتوزيع الدخل في الدول العربية

الدولة	السنة	نسبة الفقر وفق خط الفقر الوطني	نسبة الفقر وفق خط الفقر الدولي** ($2.15 في اليوم)	مؤشر جيني لتوزيع الدخل (%)
الأردن	2017/2018	15.7	0.04	33.70
الامارات	2018			25.97
تونس	2018	15.20	0.14	32.30
الجزائر	2018/2019	5.50	0.46	
القمر	2014	42.00	18.64	45.33
جيبوتي	2017	21.10	19.08	41.59
السودان	2014	46.50	15.26	34.24
سورية	2013		1.10	35.80
الصومال	2017		70.73	36.82
العراق	2018	18.90	0.09	29.50
عمان	2000			39.90
فلسطين	2017	29.20	0.50	33.69
	2019/2020	29.20	*0.80	
قطر	2013			41.10
الكويت	1999			36.00
لبنان	2012/2011	27.40	0.00	31.83
مصر	2017	32.50	1.47	31.89
المغرب	2017/2018	4.80	1.44	
موريتانيا	2015	31.00	6.49	32.60
اليمن	2014	48.60	19.80	36.70

* خط الفقر 1.9 دولار باليوم بناء على المكافئ الشرائي للدولار لعام 2011.

** خط الفقر 2.15 دولار باليوم بناء على المكافئ الشرائي للدولار لعام 2017.

المصدر: البنك الدولي، منصة الفقر وعدم المساواة ((Poverty and Inequality Platform (PIP)؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ومصادر وطنية رسمية ودولية متفرقة، أحدث بيانات متوفرة.

ملحق (8/2): عدد السكان (في منتصف العام) في الدول العربية (2000 و2010 و2013 و2020 - 2023)

(ألف نسمة)

	2000	2010	2013	2020	2021	2022	* 2023	معدل النمو (%) (2023 - 2022)	متوسط نسبة التغير (2023 - 2013)
مجموع الدول العربية	281,030	356,566	373,204	429,968	437,212	446,350	455,835	2.13	2.02
الأردن	4,857	6,698	8,114	10,806	11,057	11,302	11,516	1.89	3.56
الإمـارات	3,275	8,271	9,006	9,287	9,860	10,281	10,719	4.26	1.76
البحريـن	638	1,229	1,253	1,472	1,504	1,525	1,577	3.41	2.33
تونـــس	9,552	10,566	10,895	11,726	11,784	11,827	11,850	0.19	0.84
الجزائـر	30,416	35,978	38,297	44,244	45,023	45,799	46,591	1.73	1.98
جيبوتـي	718	853	886	989	1,001	1,013	1,025	1.18	1.47
السـعودية	20,847	23,978	27,624	31,553	30,784	32,175	33,319	3.56	1.89
السـودان [1]	31,081	42,200	36,164	44,440	45,657	46,807	48,042	2.64	2.88
سـورية	16,411	21,019	19,578	17,501	17,943	18,375	18,811	2.37	-0.40
الصومـال	8,721	12,027	12,852	16,537	17,066	17,598	18,143	3.10	3.51
العـراق	24,086	32,490	35,096	40,150	41,191	42,249	43,324	2.54	2.13
عُمـان	2,402	2,773	3,855	4,481	4,527	4,934	5,165	4.68	2.97
فلسطيـن	3,053	4,023	4,328	5,101	5,227	5,355	5,483	2.39	2.39
قطـــر	614	1,699	2,004	2,846	2,748	2,658	2,704	1.73	3.04
القُمـــر	537	656	699	806	822	837	852	1.79	2.00
الكويـت	2,228	3,566	3,892	4,671	4,628	4,464	4,824	8.10	2.20
لبنـان	3,843	4,953	5,913	5,663	5,593	5,490	5,354	-2.48	-0.99
ليبيـا	5,155	6,492	5,985	6,670	6,999	7,125	7,246	1.70	1.93
مصـر	63,974	78,685	84,629	100,604	102,061	103,605	105,174	1.51	2.20
المغـرب	28,466	31,894	33,378	35,952	36,313	36,670	37,022	0.96	1.04
موريتانيا	2,695	3,362	3,521	4,149	4,271	4,372	4,476	2.38	2.43
اليمـن	17,461	23,154	25,235	30,320	31,153	31,889	32,618	2.29	2.60

* بيانات عام 2023 تقديرات أولية.

[1] بيانات السودان منذ عام 2012 تمثل السودان بعد الانفصال في 2011/7/9.

المصدر: مصادر وطنية ودولية متنوعة.

ملحق (9/2): المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

(نسب مئوية)

	المساحة (كم2)	الكثافة السكانية (فرد/كم2)		سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي				النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معينة					
				2010		2022		2010			2022		
	2023	2010	2023	حضر	ريف	حضر	ريف	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65	أقل من 15	15 - 65	أكثر من 65
الأردن	89,318	75	129	82.6	17.4	90.3	9.7	37.0	59.3	3.7	34.4	62.0	3.7
الإمـارات	71,024	116	151	84.1	15.9	87.0	13.0	13.4	85.9	0.7	15.0	83.0	2.0
البحريـن	765	1605	2084	88.5	11.5	90.0	10.0	20.3	77.6	2.1	20.0	76.0	4.0
تونـس	163,610	65	72	68.8	31.2	70.0	30.0	25.0	67.5	7.5	24.5	65.6	9.9
الجزائـر	2,381,741	15	20	52.1	47.9	74.0	26.0	27.2	67.3	5.5	31.0	63.0	6.0
جيبوتـي	23,200	37	44	76.0	24.0	78.0	22.0	34.8	61.5	3.7	30.0	65.0	5.0
السـعودية	2,149,700	11	15	77.3	22.7	85.0	15.0	20.4	77.5	2.1	24.5	77.7	2.2
السـودان [1]	1,865,813	23	26	33.1	66.9	36.0	64.0	43.0	53.7	3.3	41.0	56.0	3.0
سـورية	185,180	114	102	55.7	44.3	56.0	44.0	36.4	60.2	3.4	31.0	64.0	5.0
الصومـال	637,657	19	28	30.1	69.9	47.0	53.0	47.7	49.7	2.6	47.0	50.0	3.0
العـراق	435,052	75	100	66.2	33.8	71.0	29.0	41.7	55.0	3.3	38.0	59.0	3.0
عُمـان	309,500	9	17	75.4	24.6	87.0	13.0	27.8	69.5	2.7	25.5	71.9	2.6
فلسطيـن	...	...	...	68.4	31.6	77.0	23.0	37.3	54.9	7.8	37.3	57.0	5.7
قطـر	11,627	146	233	93.5	4.0	99.0	1.0	13.7	85.9	0.4	16.0	83.0	1.0
القُمـر	1,861	352	458	27.9	72.1	30.0	70.0	41.0	56.0	3.0	38.0	58.0	4.0
الكويـت	17,818	172	272	98.3	1.7	100.0	0.0	23.2	74.8	2.0	18.9	78.3	2.8
لبنـان	10,452	474	512	83.0	17.0	89.0	11.0	23.7	67.9	8.4	27.0	63.0	10.0
ليبيـا	1,759,500	4	4	76.0	24.0	88.0	12.0	28.4	67.4	4.2	28.0	67.0	5.0
مصـر	1,001,450	79	105	43.0	57.0	43.0	57.0	32.1	63.1	4.8	34.3	61.8	3.9
المغـرب	710,850	45	52	57.7	42.3	64.0	36.0	27.5	66.6	5.9	27.0	66.0	7.0
موريتانيا	1,030,700	3	4	39.0	61.0	54.0	46.0	41.2	55.7	3.1	40.2	56.1	3.7
اليمـن	527,968	44	62	31.7	68.3	31.9	68.1	42.5	54.8	2.7	44.8	52.8	2.4

[1] مساحة جمهورية السودان بعد انفصال جنوب السودان في 2011/7/9.

المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، قاعدة معلومات البنك، ابريل 2024.

ملحق (10/2): معدلات القيد في مراحل التعليم
(أ) معدل القيد الإجمالي(*)

	المرحلة الأولى						المرحلة الثانوية						المرحلة العليا					
	2010			2022			2010			2022			2010			2022		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الأردن	82.7	81.8	81.9	80.5	79.5	80.0	79.4	82.5	80.9	70.9	71.0	70.9	34.9	39.7	37.3	30.5	36.8	33.6
الإمارات	96.9	98.92	97.9	114.8	117.9	115.8	(1) 91.0	(1) 93.9	(1) 92.4	120.2	120.5	120.4	10.71	29.92	17.0	46.4	66.3	53.7
البحرين	94.1	95.7	94.9	92.0	92.7	92.3	92.2	93.5	92.9	105.5	101.4	103.5	33.6	57.5	44.0	48.3	79.9	64.5
تونس	109.0	105.3	107.2	106.1	103.9	105.0	87.5	93.4	90.4	87.4	99.8	93.3	27.8	42.6	35.2	23.2	43.0	32.8
الجزائر	118.9	111.4	115.2	109.8	106.9	108.3	95.3	98.7	97.0	104.3	107.7	105.9	24.4	35.3	29.8	39.9	66.9	53.7
جيبوتي	64.2	69.3	66.5	67.9	60.8	64.4	42.1	39.4	40.9	48.4	41.6	45.0	4.1	3.1	3.6	(2) 6.0	(2) 4.6	(2) 5.3
السعودية	106.5	105.6	106.1	102.2	102.8	108.3	103.3	97.9	100.6	113.3	108.9	111.1	34.0	39.1	36.5	68.3	74.0	71.4
السودان	75.8	68.1	72.0	(3) 80.6	(3) 74.9	(3) 77.8	45.6	39.6	42.7	(3) 48.0	(3) 48.7	(3) 48.4	14.7	17.3	16.0	(3) 16.8	(3) 17.1	(3) 16.9
سورية	120.8	116.5	118.7	74.4	74.3	74.4	72.3	72.4	72.3	36.2	40.8	38.5	27.8	24.0	25.9	40.5	45.7	43.0
الصومال	(1) 42.0	(1) 23.1	(1) 32.6	...	...	8.4	(1) 10.6	(1) 4.9	(1) 7.7	...	...	5.5	...	...	...	...	...	...
العراق	(1) 113.1	(1) 95.4	(1) 104.5	(1) 113.1	(1) 95.4	(1) 104.5	(1) 60.3	(1) 45.1	(3) 52.9	(1) 60.3	(1) 45.1	(1) 52.9		(1) 11.4	(1) 15.4	(1) 15.4	(1) 8.4	(1) 12.0
عُمان	102.5	102.7	102.6	89.2	91.0	90.1	101.8	100.7	101.3	92.7	91.2	92.0	19.7	28.5	23.3	36.6	58.4	47.4
فلسطين	91.9	90.1	91.0	92.1	91.5	91.8	82.4	89.0	85.7	86.3	93.0	89.6	41.1	54.9	47.9	32.5	53.6	42.7
قطر	104.7	105.9	105.3	102.2	102.0	102.1	99.2	103.3	101.2	108.6	106.7	107.7	4.8	25.6	9.9	5.0	50.8	25.0
القُمر	116.9	98.9	108.0	(3) 106.6	(3) 105.8	(3) 106.2	(1) 52.1	(1) 39.3	(1) 45.8	(3) 60.8	(3) 65.0	(3) 62.9	6.6	4.9	5.8	(3) 9.9	(3) 8.0	(3) 9.3
الكويت	103.0	101.5	102.3	77.1	89.0	82.6	96.8	99.0	97.8	(3) 94.9	(3) 101.0	(3) 97.8	(1) 11.0	(1) 25.6	(1) 17.6	43.6	81.7	61.1
لبنان	109.5	100.0	104.7	97.3	89.5	93.4	74.5	76.1	75.3	63.4	62.8	63.0	47.4	49.3	48.4	...	...	38.1
ليبيا	(1) 113.0	(1) 107.6	(1) 110.4	(2) 117.0	(2) 112.0	(2) 114.0	(1) 86.3	(1) 101.1	(1) 93.5	(1) 86.3	(1) 101.1	(1) 93.5	(1) 56.0	(1) 61.0	(1) 58.0	(1) 50.7	(1) 49.9	(1) 50.3
مصر	105.1	102.0	103.6	106.0	91.8	91.6	70.1	68.2	69.2	87.1	84.0	85.6	31.5	28.9	30.2	38.0	39.8	38.9
المغرب	112.8	106.2	109.6	115.6	112.6	114.2	67.5	58.8	63.2	87.7	84.7	86.2	15.2	13.7	14.5	42.5	43.9	43.4
موريتانيا	94.2	98.3	96.2	83.8	89.7	86.7	21.8	18.6	20.2	35.5	36.3	35.9	6.1	2.5	4.4	7.3	4.4	5.8
اليمن	99.5	81.2	90.5	(3) 98.6	(3) 87.1	(3) 93.6	53.4	33.2	43.5	(3) 59.6	(3) 43.3	(3) 51.6	14.6	6.4	10.6	(2) 14.0	(2) 6.2	(2) 10.0

(*) تعرَّف معدلات القيد الإجمالية بأنها عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية بغض النظر عن أعمارهم كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة .

(1) البيانات لعام 2006- 2010 (2) البيانات لعام 2011 - 2013 (3) البيانات لعام 2014 -2018

المصدر: مصادر وطنية - قاعدة معلومات اليونسكو 2024 - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، 2024

" تابع" ملحق (10/2): معدلات القيد في مراحل التعليم
(ب) معدل القيد الصافي(*)

	المرحلة الأولى						المرحلة الثانوية					
	2010			2022			2010			2022		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الأردن	81.4	80.0	80.7	79.9	79.1	79.5	75.3	77.9	76.6	60.4	63.5	61.9
الإمارات	83.1	84.8	83.9	99.9	99.7	99.8	(2) 81.4	(2) 84.0	(2) 82.6	98.4	96.6	97.5
البحرين	89.3	91.2	90.2	91.6	92.2	91.9	85.9	89.3	87.6	81.9	93.7	87.3
تونس	...	...	98.9	98.4	99.6	98.9	(2) 67.1	(2) 75.6	(2) 71.3	(2) 67.1	(2) 75.6	(2) 71.3
الجزائر	...	...	97.2	99.8	99.2	99.4	(1) 64.5	(1) 68.0	(1) 66.2	78.9	88.1	83.4
جيبوتي	47.8	47.9	47.9	61.4	55.4	58.4	23.1	17.5	20.4	37.4	34.2	35.8
السعودية	96.8	96.4	96.6	99.3	99.5	99.4	78.4	83.04	80.7	99.5	99.3	99.4
السودان	(2) 62.1	(2) 55.3	(2) 58.7	(3) 68.5	(3) 63.7	(3) 66.1	32.3	30.7	31.5	(3) 48.7	(3) 52.4	(3) 50.5
سورية	...	...	92.9	70.8	71.3	71.1	41.0	41.4	41.2	22.3	26.0	24.1
العراق	(1) 83.5	(1) 71.2	(1) 77.4	(2) 97.7	(2) 86.6	(2) 92.3	58.5	42.3	50.7	(2) 49.4	(2) 39.9	(2) 44.8
عُمان	94.9	95.5	95.2	88.7	89.2	88.9	88.3	89.3	88.8	76.5	75.7	76.1
فلسطين	87.7	85.7	86.7	91.1	90.5	90.8	67.1	82.9	74.9	69.5	82.3	75.9
قطر	90.27	92.3	91.3	97.8	97.9	97.9	92.4	89.7	91.1	90.8	89.9	90.3
القُمر	(2) 90.7	(2) 83.8	(2) 87.3	(3) 87.6	(3) 87.1	(3) 87.4	43.6	45.2	44.4	(3) 49.7	(3) 53.5	(3) 51.5
الكويت	93.4	91.7	92.6	75.5	87.0	80.8	72.9	80.9	76.7	84.5	88.7	86.5
لبنان	95.2	88.4	91.8	89.1	83.5	86.3	68.5	69.6	69.0	(3) 64.8	(3) 65.0	(3) 64.9
مصر	...	...	97.2	99.4	99.7	99.5	(2) 36.2	(2) 36.4	(2) 36.3	74.2	70.5	72.4
المغرب	92.8	91.6	92.2	99.5	99.4	99.5	58.7	48.6	53.7	77.7	76.8	77.2
موريتانيا	68.6	71.2	69.9	67.9	71.1	69.4	18.5	16.3	16.9	37.4	39.0	38.2
اليمن	88.0	72.6	80.4	(3)78.9	(3) 89.7	(3) 84.4	47.2	28.6	38.1	(3) 54.7	(3) 40.2	(3) 47.6

(*) تعرَّف معدلات القيد الصافية بأنها عدد الطلبة المقيدين في أحد مستويات التعليم في سن التعليم المدرسي الرسمي لتلك المرحلة.

(1) البيانات لعام 2000 -2005 (2) البيانات لعام 2006 -2010 (3) البيانات لعام 2011 - 2018

المصدر: مصادر الملحق (10/2) - أ.

"تابع" ملحق (10/2): معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم
(ج) دليل المساواة(*) بين الجنسين في التعليم

	دليل المساواة بين الجنسين في التعليم					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانوية		المرحلة العليا	
	2010	2022	2010	2022	2010	2022
الأردن	0.99	0.99	1.04	1.00	1.14	1.21
الإمـارات	1.02	1.03	(1) 1.03	1.00	2.79	1.43
البحريـن	1.02	1.01	1.01	0.96	(1) 2.45	1.65
تونـس	0.97	0.98	1.07	1.14	1.53	1.85
الجزائـر	0.94	0.97	1.04	1.03	1.44	1.68
جيبوتـي	1.08	0.90	0.94	0.86	0.76	(2) 0.77
السـعودية	0.99	1.01	0.95	0.96	1.40	1.08
السـودان	0.90	(3) 0.93	0.87	(3) 1.01	1.17	(3) 1.02
سـورية	0.96	1.00	1.00	(2) 1.00	0.86	1.13
الصومـال	(1) 0.55	(1) 0.55	(1) 0.46	...	...	...
العـراق	(1) 0.84	(1) 0.84	(1) 0.75	(1) 0.75	(1) 0.59	(1) 0.55
عُمـان	1.00	1.02	0.99	0.98	1.44	1.60
فلسطيـن	0.98	0.99	1.08	1.08	1.34	1.65
قطـر	1.01	1.00	1.04	0.98	5.32	10.16
القُمـر	0.85	(3) 0.99	(1) 0.75	(3) 1.07	0.74	(3) 0.81
الكويـت	0.99	1.15	1.02	(3) 1.06	(1) 2.33	1.87
لبنـان	0.91	0.92	1.02	0.99	1.04	...
ليبيـا	(1) 0.95	(2) 0.96	(1) 1.17	(1) 1.17	(1) 1.09	(1) 0.98
مصـر	0.97	0.87	0.97	0.96	0.92	1.05
المغـرب	0.94	0.97	0.87	0.97	0.90	1.03
موريتانيا	1.04	1.07	0.85	1.02	0.41	0.60
اليمـن	0.82	(3) 0.88	0.62	(3) 0.73	0.44	(2) 0.44

(*) دليل المساواة: معدل القيد الإجمالي للإناث إلى معدل القيد الإجمالي للذكور.

(1) البيانات لعام 2006- 2010 (2) البيانات لعام 2011 - 2013 (3) البيانات لعام 2014-2018

المصدر: مصادر الملحق (10/2) - أ.

ملحق (11/2): عدد سنوات الدراسة المتوقعة ومعدلات التسرب في مرحلة التعليم الأولي

	عدد سنوات الدراسة المتوقعة						معدلات التسرب (%)		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
	2010			2022			2022		
الأردن	11.5	11.7	11.6	12.4	12.9	12.6	20.0	20.9	20.5
الإمـارات	12.9	13.9	13.3	16.4	19.8	17.2	...	...	0.2
البحريـن	13.1	14.3	13.6	15.7	17.0	16.3	1.9	2.8	2.3
تونـس	13.8	15.2	14.5	13.8	15.5	14.6	...	...	0.8
الجزائـر	13.8	14.2	14.0	14.7	16.3	15.5	...	...	0.2
جيبوتـي	6.5	6.5	6.5	8.0	8.2	8.0	31.0	36.1	33.5
السـعودية	13.4	13.4	13.4	14.8	15.5	15.2	0.5	0.5	0.5
السـودان	7.5	6.9	7.2	8.7	8.3	8.5	30.5	35.3	32.9
سـورية	11.9	11.6	11.7	7.7	7.2	7.4	26.8	28.4	27.6
الصومـال	...	...	...	8.3	7.6	7.6	...	...	...
العـراق	11.4	8.7	10.1	12.8	11.6	12.2	...	...	...
عُمـان	13.3	13.7	13.4	12.6	13.5	13.0	0.6	0.4	0.5
فلسطيـن	12.3	14.0	13.4	12.4	14.0	13.2	5.0	5.0	5.0
قطـر	13.1	13.6	13.4	12.6	15.3	13.3	3.4	0.3	1.8
القُمـر	11.1	11.1	11.1	12.7	13.4	13.0	18.1	18.2	18.2
الكويـت	14.2	15.2	14.6	13.8	17.8	15.7	4.4	0.9	2.7
لبنـان	13.3	13.0	13.2	11.3	12.8	12.1	8.9	14.0	11.5
ليبيـا	15.9	16.4	16.1	13.5	14.8	14.0	...	...	...
مصـر	12.1	11.7	11.7	13.0	12.8	12.9	0.6	0.8	0.7
المغـرب	11.6	10.6	11.1	14.7	14.5	14.6	2.3	2.6	2.4
موريتانيا	7.9	7.8	7.9	8.0	8.2	8.1	25.0	21.2	23.1
اليمـن	10.0	7.3	8.7	8.9	6.9	7.9	10.0	21.0	16.0

المصدر: مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة المعلومات، يناير 2024، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2023.

ملحق (12/2): الإنفاق على التعليم

	كنسبة من الدخل القومي الإجمالي		كنسبة من الإنفاق العام الإجمالي	
	2011-2008	2022	2010	2022
الأردن	3.1	3.3	10.8	10.4
الإمـارات	1.0	3.9	6.5	14.8
البحريـن	3.1	2.0	11.3	9.2
تونـس	6.9	1.3	24.9	9.3
الجزائـر	4.4	6.3	16.6	13.1
جيبوتـي	4.5	3.6	12.3	14.0
السـعودية	5.5	5.1	19.3	18.8
السـودان	0.8	2.2	8.0	12.5
سـورية	5.1	4.9	18.9	19.2
الصومـال	...	...	2.0	4.4
العـراق	...	2.9	...	18.7
عُمـان	4.6	5.0	13.8	10.4
فلسطيـن	4.6	5.4	17.8	17.9
قطـر	2.4	3.2	20.3	8.9
القُمـر	7.6	2.4	21.4	10.5
الكويـت	4.7	6.6	7.9	12.0
لبنـان	1.6	2.6	5.5	9.9
ليبيـا	...	3.3		...
مصـر	3.7	3.8	11.3	12.3
المغـرب	5.4	5.8	....	16.9
موريتانيا	3.8	1.3	13.7	5.0
اليمـن	6.7	4.6	18.0	18.2

المصدر: مصادر وطنية - اليونسكو، قاعدة معلومات اليونسكو، 2023 - البنك الدولي،"مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك
United Nations,statistical Yearbook 2023 edition ,66 issue ،2023

ملحق (13/2): الأمية في الدول العربية
(أ): معدل الأمية (%)

	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)						الفئة العمرية (15 - 24)					
	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة	بين الذكور	بين الإناث	جملة
	2010			2022			2010			2022		
الأردن	3.7	10.3	7.0	1.4	2.2	1.8	1.2	1.2	1.2	0.8	0.5	0.7
الإمـــارات	(1) 9.7	(1) 11.3	(1) 10.2	1.2	2.4	1.7	(1) 1.7	(1) 3.9	(1) 2.6	5.0	2.0	4.0
البحريـــن	7.2	9.8	8.1	1.2	4.1	2.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.7	0.3
تونـــس	...	...	(2) 18.0	10.5	22.1	16.4	(1) 1.9	(1) 4.2	(1) 3.2	2.2	2.0	2.1
الجزائـــر	(1) 15.6	(1) 29.0	(1) 22.3	12.6	24.7	18.6	(1) 5.8	(1) 9.4	(1) 7.5	2.4	2.7	2.6
جيبوتـــي	(1) 20.1	(1) 38.6	(1) 29.7	(1) 20.1	(1) 38.6	(1) 29.7	(1) 9.0	(1) 15.1	(1) 12.1	(1) 9.0	(1) 15.1	(1) 12.1
الســعودية	8.1	15.3	11.3	1.4	3.9	2.4	2.3	3.8	3.0	0.3	0.6	0.4
الســودان	19.9	38.0	28.9	34.6	43.9	39.3	10.4	16.4	13.3	27.5	26.5	27.0
ســورية	10.1	23.1	16.6	(3) 9.2	(3) 20.8	(3) 14.9	3.9	6.4	5.1	(3) 3.4	(3) 5.5	(3) 4.4
الصومـال	...	...	...	46.0	72.0	59.0	...	...	..	23.7	35.3	29.5
العـــراق	14.0	29.4	21.8	9.8	21.1	14.4	15.5	19.5	17.4	5.1	7.9	6.5
عُمـــان	(1) 10.0	(1) 19.1	11.7	1.6	5.6	3.5	8.2	18.4	13.3	0.3	0.3	0.3
فلسطيـــن	2.5	8.2	5.3	1.2	3.5	2.3	0.8	0.7	0.8	0.8	0.8	0.8
قطـــر	(2) 3.4	(2) 4.4	(2) 3.6	6.9	7.6	6.5	(2) 2.4	(2) 1.3	(2) 2.1	5.9	3.9	5.4
القُمـــر	(1) 20.3	(1) 31.3	(1) 25.8	33.4	43.1	38.3	(1) 14.2	(1) 15.3	(1) 14.7	21.8	21.7	21.7
الكويـــت	(1) 5.0	(1) 8.2	(1) 6.1	2.9	4.6	3.5	(1) 1.4	(1) 1.3	(1) 1.4	1.2	0.4	0.7
لبنـــان	(1) 5.6	(1) 10.2	(1) 7.9	3.1	6.7	4.9	(1) 1.6	(1) 0.9	(1) 1.3	0.3	0.2	0.2
ليبيـــا	4.4	17.3	10.8	3.3	14.4	9.0	0.1	0.2	0.1	0.0	0.1	0.1
مصـــر	(2) 21.6	(2) 38.5	(2) 29.9	12.4	22.8	17.5	(2) 8.4	(2) 12.2	(2) 10.2	7.3	8.3	7.8
المغـــرب	(1) 31.1	(1) 56.1	(1) 43.9	14.4	30.9	22.7	...	...	(2) 20.5	2.0	2.6	2.3
موريتانيـا	35.1	48.8	42.0	36.3	56.6	46.5	28.7	34.7	31.7	29.1	43.2	36.1
اليمـــن	18.8	53.2	36.1	21.3	60.0	45.3	4.0	25.9	14.8	2.4	17.3	9.8

(1) البيانات من عام2005 - 2009. (2) البيانات لعام 2011. (3) البيانات لعام 2012.

المصدر: مصادر وطنية - قاعدة معلومات اليونسكو 2024 - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، 2024

ملحق (13/2): معدل الأمية في الدول العربية
(ب): دليل المساواة(*) بين الجنسين في معدل الأمية

	دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية			
	الفئة العمرية (15 سنة فما فوق)		الفئة العمرية (15 - 24)	
	2010	2021	2010	2021
الأردن	2.8	1.6	1.0	0.6
الإمـارات	(1)1.2	2.0	(1)2.3	0.4
البحريـن	1.4	3.4	0.0	0.0
تونـس	(2)2.2	2.1	(1)2.2	0.9
الجزائـر	(1)1.9	2.0	(1)1.6	1.1
جيبوتـي	(1)1.9	(1) 1.9	(1)1.7	(1)1.7
السـعودية	1.9	2.9	1.7	2.0
السـودان	1.9	1.3	1.6	1.0
سـورية	2.3	(3) 2.3	1.6	(3)1.6
الصومـال	...	1.6	...	1.5
العـراق	2.1	2.2	1.3	1.5
عُمـان	1.9	2.0	(1)1.0	0.6
فلسطيـن	(2)3.5	2.9	0.9	1.0
قطـر	(2)1.3	1.1	(2)0.5	0.7
القُمـر	(1)1.5	1.3	(1)1.1	1.0
الكويـت	(1)1.6	1.6	(1)0.9	0.3
لبنـان	(1)1.8	2.2	(1)0.6	0.7
ليبيـا	3.9	4.4	2.0	0.0
مصـر	(2)1.8	1.8	(2)1.5	1.1
المغـرب	(1)1.8	2.1	(2)2.1	1.3
موريتانيا	1.4	1.6	1.2	1.5
اليمـن	2.8	2.8	6.9	7.2

(*) دليل المساواة : معدل الأمية للإناث إلى معدل الأمية للذكور.

(1) البيانات من عام2005 - 2009. (2) البيانات لعام 2011. (3) البيانات لعام 2012.

المصدر: مصادر الملحق (13/2) - أ.

ملحق (14/2): المؤشرات الصحية في الدول العربية

	إجمالي الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام على الصحة كنسبة من إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق على الصحة حسب نوع الإنفاق (%)		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية			عدد الأطباء لكل 100,000 نسمة		عدد الممرضات لكل 100,000 نسمة		عدد السكان مقابل كل سرير	
			العام	الخاص	الحضر	الريف	الإجمالي						
	2021	2021	2021		2022								
الأردن	7.5	11.9	49.7	50.3	98	97	98	265	278	231	265	519	721
الإمـــارات	5.7	10.4	61.0	39.0	98	97	98	147	276	270	606	935	537
البحريـــن	4.7	8.3	62.7	37.3	100	-	100	210	283	250	634	556	594
تونـــس	6.3	10.8	58.7	41.3	97	78	87	117	137	324	310	540	522
الجزائـــر	6.3	10.7	62.6	37.4	98	88	93	156	217	190	357	582	720
جيبوتـــي	2.0	4.3	50.1	49.9	72	19	45	21	20	80	71	714	715
الســعودية	5.5	11.0	70.3	29.7	100	100	100	244	278	470	560	455	655
الســودان	3.0	5.6	34.2	65.8	42	11	26	30	31	80	115	1250	1436
ســورية	3.3	4.5	44.8	55.2	94	92	93	157	139	191	155	667	719
الصومـال	[1] 3.0	[1] 2.4	[1] 45.0	[1] 55.0	48	5	26	3	4	10	11	1429	1109
العـــراق	5.1	6.0	54.8	45.2	84	81	82	75	100	140	240	214	55
عُمـــان	5.3	10.3	90.3	9.7	98	96	97	211	208	462	441	556	669
فلسطيـــن	10.4	11.0	47.3	52.7	99	99	99	208	270	182	292	769	785
قطـــر	4.2	9.5	79.1	20.9	100	100	100	403	255	570	740	833	779
القُمـــر	5.3	4.1	14.5	85.5	48	30	38	20	32	70	165	455	460
الكويـــت	6.3	8.7	89.9	10.1	100	-	100	291	403	636	741	417	428
لبنـــان	8.0	13.4	33.1	66.9	88	-	88	320	220	180	180	286	380
ليبيـــا	5.0	4.3	70.3	29.7	98	97	98	200	210	680	650	270	318
مصـــر	4.4	5.2	31.9	68.1	97	92	94	76	127	139	235	43	133
المغـــرب	6.0	7.2	43.5	56.5	78	63	71	61	70	90	140	1408	1412
موريتانيا	3.4	7.0	40.2	59.8	51	9	30	20	25	80	94	1894	2555
اليمـــن	0.6	2.2	9.2	90.8	89	30	60	27	14	70	6	1429	1788

[1] البيانات لعام 2002-2010.

المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة المعلومات، 2024 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات 2024.

ملحق (15/2): الاتجاهات في الإحصاءات الحيوية للسكان (المواليد، العمر المتوقع، الخصوبة، الوفيات)

	معدل المواليد الخام لكل 1000 من السكان		العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)		معدل الخصوبة الإجمالي		معدل الوفيات الخام (لكل 1000 من السكان)		معدل وفيات الأمهات (لكل 100,000 مولود حي)		معدل وفيات الرضع (لكل 1000 مولود حي)		معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	
	2010	2022	2010	2022	2010	2022	2010	2022	2010	2022	2010	2022	2010	2022
الأردن	30.1	22.0	73.0	74.2	3.8	2.8	7.0	3.9	53	30	23.0	17.0	28.0	15.0
الإمـارات	13.1	9.4	77.7	83.1	1.7	2.3	1.3	1.1	12	5	7.3	4.6	8.6	5.8
البحريـن	19.5	11.9	76.0	79.2	2.4	1.8	2.7	2.5	20	12	7.3	6.0	8.5	7.0
تونـس	19.6	12.5	74.2	76.7	2.3	1.7	5.8	6.9	56	41	16.8	13.3	4.3	16.0
الجزائـر	24.7	21.5	76.3	77.1	2.1	2.9	4.4	4.5	32	36	23.7	19.0	27.5	22.0
جيبوتـي	28.9	22.2	56.1	62.9	3.6	2.8	10.2	9.1	200	250	62.5	46.0	76.5	54.0
السـعودية	23.3	17.5	74.7	77.9	2.8	2.1	3.9	2.9	14	16	16.9	6.0	19.5	7.0
السـودان	32.7	33.6	58.8	65.6	4.2	4.5	9.0	6.8	730	290	51.3	39.0	76.7	55.0
سـورية	22.8	20.1	74.6	72.3	2.8	2.7	3.5	5.1	70	31	14.0	18.0	16.3	22.0
الصومـال	43.5	43.6	50.4	56.1	6.3	6.3	15.0	11.6	1000	827	97.2	71.0	159.2	112.0
العـراق	35.4	29.8	68.5	74.5	4.5	3.7	5.8	5.4	70	28	28.6	28.4	38.6	34.6
عُمـان	31.0	24.9	76.1	75.1	3.0	2.6	2.7	2.8	26	46	9.3	9.0	9.8	10.0
فلسطيـن	32.8	28.8	71.8	73.4	4.3	3.5	4.1	3.7	45	21	19.5	13.0	23.0	16.0
قطـر	11.4	9.8	78.2	81.6	2.2	1.8	1.1	1.3	7	8	7.7	5.0	9.0	5.0
القُمـر	37.5	29.4	66.2	63.7	4.7	4.0	8.8	8.7	280	272	64.5	39.0	88.2	50.0
الكويـت	18.2	10.9	79.0	80.3	2.3	1.6	3.1	1.8	14	6	9.2	8.2	10.8	9.6
لبنـان	15.4	14.9	72.4	74.4	1.8	2.1	6.9	8.3	25	27	8.8	7.0	10.3	8.0
ليبيـا	23.1	17.8	70.0	72.2	2.4	2.5	4.0	6.0	58	75	14.2	9.0	16.6	11.0
مصـر	28.8	21.2	69.6	70.9	2.8	2.8	6.1	5.8	54	41	14.0	18.9	18.7	22.7
المغـرب	18.8	17.5	72.8	75.0	2.2	2.3	5.6	6.2	112	64	28.8	15.0	36.3	18.0
موريتانيا	33.8	35.5	57.3	64.7	4.4	5.2	9.7	11.0	824	424	62.1	33.0	97.4	41.0
اليمـن	37.9	30.5	62.0	63.7	5.5	4.6	8.9	6.8	200	500	43.8	35.0	56.3	41.0

المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، 2024 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية"، 2023 - منظمة الصحة العالمية، قاعدة المعلومات، 2024 - اليونيسيف ، وضع الأطفال في العالم 2023 . United Nations,statistical Yearbook 2023 edition ,66 issue

ملحق (16/2): السكان الذين يحصلون على مياه شرب آمنة وصرف صحي ملائم(*)

(نسب مئوية)

	مياه شرب آمنة						صرف صحي ملائم					
	2010			2022			2010			2022		
	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي	الحضر	الريف	الإجمالي
الأردن	98	92	97	99.1	97.0	99.0	98.8	98.4	98.0	97.3	95.4	96.4
الإمـارات	100	100	100	100	100	100	98.0	95.0	97.0	99.0	99.9	99.5
البحريـن	100	...	100	99.9	-	99.9	100.0	...	100.0	100.0	-	100.0
تونـس	98	94	98	99.5	96.9	98.6	96.0	64.0	80.0	97.6	97.1	97.4
الجزائـر	85	79	83	96.1	90.4	94.7	91.7	73.6	95.0	87.9	79.9	83.9
جيبوتـي	99	54	88	84.1	47.3	76.2	57.9	11.5	50.0	79.3	21.9	50.5
السـعودية	...	...	96	100.0	99.8	99.9	99.0	99.0	99.0	95.9	92.2	94.1
السـودان	67	52	58	74.2	59.7	64.9	40.5	11.0	26.0	60.3	24.4	42.4
سـورية	93	86	90	95.6	92.1	94.1	95.0	89.5	95.0	96.0	93.6	94.8
الصومـال	66	7	29	80.1	38.6	58.3	46.5	7.1	23.0	57.0	25.9	41.5
العـراق	91	56	79	99.8	94.8	98.4	77.4	53.7	73.0	98.8	97.6	98.2
عُمـان	93	78	89	94.7	76.3	92.4	93.5	78.2	99.0	99.3	99.3	99.3
فلسطيـن	96	85	94	98.0	100.0	98.4	91.6	87.1	98.9	99.6	99.0	99.3
قطـر	100	100	100	100.0	-	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	...	100.0
القُمـر	91	97	95	88.2	76.9	82.6	43.9	23.5	36.0	45.5	31.9	38.7
الكويـت	100	...	100	100.0	-	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	...	100.0
لبنـان	100	100	100	...	...	92.6	100.0	...	95.2	...	...	99.0
ليبيـا	...	...	98	...	...	99.9	97.0	96.0	97.0	...	...	92.0
مصـر	100	99	99	99.3	98.4	98.8	94.8	88.7	95.0	99.8	95.8	97.8
المغـرب	94	60	78	98.8	65.6	87.0	99.0	73.3	87.5	96.4	71.4	83.9
موريتانيا	52	48	50	73.1	52.9	62.8	34.5	7.0	26.0	47.2	16.7	31.2
اليمـن	72	47	55	77.2	51.8	61.8	89.1	29.6	53.0	78.4	39.6	59.0

(*) معظم الأرقام الواردة تعني نسبة السكان الذين يتوفر لهم مرافق مناسبة للصرف الصحي (سواء كانت شبكات عامة أو مرافق ملائمة في الموقع).

المصدر: مصادر وطنية - البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، أعداد مختلفة، وقاعدة معلومات البنك، 2024 - منظمة الصحة العالمية، وقاعدة معلومات المنظمة، 2024. - اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2023 .

ملحق (17/2): العمالة في الدول العربية

	القوة العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان (15+)		معدل النمو السنوي للقوة العاملة (%)	حصة النساء من القوة العاملة (البالغة 15 سنة وأكثر) كنسبة من مجموع القوة العاملة		النسبة المئوية للعمالة					
						الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	2010	2022	2022-2015	2010	2022	2010	2022	2010	2022	2010	2022
مجموع الدول العربية	47.8	49.4	1.6	20.9	19.6	22.2	17.5	24.9	24.4	52.9	58.1
الأردن	39.5	39.3	3.7	17.8	13.6	3.6	3.1	23.6	17.6	72.8	79.3
الإمـارات	77.7	82.3	0.8	13.2	54.1	3.8	1.4	26.8	27.2	69.4	71.4
البحريـن	71.8	71.0	1.4	21.3	40.9	1.1	1.0	35.7	34.9	63.2	64.1
تونـس	46.9	46.9	0.1	27.0	26.3	17.9	13.3	33.4	34.2	48.6	52.5
الجزائـر	41.7	41.8	0.7	16.5	16.3	12.0	9.9	30.4	31.0	57.6	59.1
جيبوتـي	33.1	32.0	1.8	26.8	18.4	1.8	1.2	5.2	6.1	93.0	92.7
السـعودية	53.2	61.6	3.3	14.5	35.0	6.3	2.5	23.5	20.0	70.2	77.5
السـودان	49.2	48.6	3.1	29.0	28.7	45.9	40.2	14.9	14.6	39.2	45.2
سـورية	42.7	38.3	3.4	15.1	13.9	14.8	13.8	33.6	22.2	51.6	64.0
الصومـال	34.6	34.0	3.5	30.0	21.1	35.8	26.2	16.5	17.7	47.7	56.1
العـراق	41.3	41.0	1.6	15.0	11.0	24.2	18.9	20.2	21.3	55.6	59.8
عُمـان	60.4	67.7	0.5-	16.6	31.2	5.2	3.8	36.9	48.3	58.0	47.9
فلسطيـن	40.0	45.0	2.6	17.8	18.9	11.8	6.3	24.7	13.0	63.5	80.7
قطـر	86.6	88.6	1.5	11.9	63.7	1.5	1.2	56.4	54.0	42.2	44.8
القُمـر	43.2	44.1	2.2	38.3	33.0	45.3	34.9	17.0	20.2	37.7	44.9
الكويـت	68.2	71.5	1.0	28.6	47.4	2.4	1.9	24.3	25.3	73.2	72.8
لبنـان	44.8	45.5	3.4-	26.0	27.4	3.9	3.8	23.6	20.8	72.5	75.4
ليبيـا	47.8	47.6	1.6	34.9	34.2	17.4	16.0	21.9	19.3	60.7	64.7
مصـر	49.4	43.8	0.5	23.3	16.2	28.3	18.0	25.4	29.1	46.3	52.9
المغـرب	49.6	44.3	0.6	25.9	19.6	40.0	29.3	22.2	22.8	37.8	40.4
موريتانيا	44.0	41.0	2.4	32.2	26.2	36.0	28.6	17.1	18.9	46.9	52.5
اليمـن	39.4	32.7	3.1	12.6	5.0	24.1	32.8	19.0	11.7	56.9	55.5

المصدر: الملحق (3/3)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة - مصادر وطنية - تقرير مؤشرات التنمية الدولية 2024، البنك الدولي - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، قاعدة معلومات الفاو 2024 -

اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم 2023 - منظمة العمل الدولية - قاعدة معلومات المنظمة 2024 - منظمة الاسكوا، قا:

ملحق (18/2): بعض مؤشرات البطالة في الدول العربية وفق آخر بيانات متوفرة

	السنة	معدل البطالة (%)	قوة العمل بالألف	عدد العاطلين بالألف	عدد العاطلين الذكور	عدد العاطلين الإناث	معدل البطالة بين الذكور (%)	معدل البطالة بين الإناث (%)	نسبة الإناث بين العاطلين (%)	نسبة الشباب بين العاطلين (15-24 سنة)	نسبة الجامعيين بين العاطلين (%)	نسبة العاطلين طالبي العمل لأول مرة (%)	نسبة العاطلين أكثر من سنة (%)
الأردن	2023	19.1	3,063	583	450	134	17.7	25.6	22.9	38.9	32.6	39.5	46.7
الامارات *	2023	3.0	6,668	197	117	80	2.2	6.5	40.6	19.8	57.9	76.6	...
البحرين *	2023	1.3	855	11	3	8	0.5	4.1	69.2	35.0	70.3	89.0	74.4
تونس	2023	15.6	4,096	638	378	261	13.8	22.2	40.8	21.8	34.2	59.4	70.1
الجزائر	2023	12.3	13,425	1,645	1,081	564	10.0	21.5	34.3	27.8	30.2	50.2	65.4
جيبوتي	2023	26.3	256	67	40	27	22.1	36.3	40.4	34.2	...	...	...
السعودية*[1]	2023	4.0	16,934	745	276	470	2.1	12.8	79.0	38.4	47.1	72.9	40.0
السودان	2023	20.8	13,590	2,828	1,456	1,372	15.2	34.1	48.5	33.5	22.9	60.7	56.0
سورية	2023	13.5	6,315	852	557	294	10.8	25.3	34.6	52.1	11.8	66.1	...
الصومال	2023	19.2	3,277	629	374	255	16.6	24.9	40.5	31.6	...	...	...
العراق	2023	15.6	11,811	1,838	1,340	498	13.2	30.4	27.1	41.8	...	...	...
عمان*	2023	1.5	2,316	35	15	20	0.8	5.2	57.8	41.9	36.9	80.2	...
فلسطين[2]	2023	30.7	1,451	446	301	144	20.1	40.8	32.4	34.8	43.7	61.8	25.6
قطر*[3]	2023	0.1	2,246	3	1	1	0.1	0.4	48.2	35.5	39.8	86.7	22.2
القمر	2023	5.7	234	13	8	6	5.2	6.5	42.6	17.0	...	47.6	...
الكويت *[4]	2023	1.1	3,005	33	19	14	0.9	1.6	42.2	31.6	14.2	...	17.7
لبنان	2023	11.7	1,771	207	123	84	10.2	14.9	40.5	36.5	36.6	46.0	33.0
ليبيا	2023	18.5	2,398	444	231	213	15.0	24.7	48.0	23.3	...	98.0	...
مصر	2023	7.0	30,969	2,169	1,228	941	4.8	17.3	43.4	34.4	48.4	53.9	45.5
المغرب	2023	9.8	12,284	1,201	890	311	9.3	11.2	25.9	30.9	28.2	50.5	74.4
موريتانيا	2023	10.6	1,179	125	65	61	8.2	15.4	48.4	37.3	...	...	...
اليمن	2023	18	6,883	1,207	1,047	160	16.5	29.8	13.2	42.6	12.2	...	...

المصدر: تقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية رسمية ومصادر إقليمية ودولية متفرقة أهمها قواعد بيانات منظمة العمل الدولية.

* مواطنون وغير مواطنون.

(1) قدر معدل البطالة بين السعوديين عام 2023 بحوالي 7.7 % من قوة العمل السعودية. وبلغ معدل البطالة بين الإناث حوالي 13.7% وبين فئة الشباب (15-24) حوالي 16.7%.

(2) فلسطين -- "نسبة الجامعيين بين العاطلين" = (عدد العاطلين عن العمل حاملي شهادة الدبلوم المتوسط فأعلى / عدد العاطلين عن العمل)

(3) قدر معدل البطالة بين القطريين عام 2023 بحوالي 0.5% من قوة العمل القطرية، وبلغ عددهم حوالي 630 عاطل منهم 189 ذكور و441 اناث.

(4) قدر معدل البطالة بين المواطنين في الكويت عام 2023 بحوالي 5.9%. وبمعدل حوالي 6.6% للذكور، وحوالي 5.3% للإناث.

ملحق (19/2): بعض مؤشرات التطورات الاجتماعية العربية

المؤشـــر	السنـة	قيمة المؤشر	
نسبة سكان الحضر لإجمالي السكان	2022	60.0	%
نسبة الفئة العمرية دون 15 سنة لإجمالي السكان	2022	30.0	%
نسبة الفئة العمرية (15 - 65) سنة لإجمالي السكان	2022	65.0	%
نسبة الفئة العمرية أعلى من 65 سنة لإجمالي السكان	2022	5.0	%
الأمية بين البالغين	2022	24.8	%
الأمية بين الذكور البالغين	2022	18.1	%
الأمية بين الإناث البالغات	2022	32.2	%
الأمية بين الشباب	2022	7.3	%
الأمية بين الشباب الذكور	2022	6.1	%
الأمية بين الشابات الإناث	2022	8.5	%
القيد الصافي في التعليم الأساسي	2022	90.0	%
القيد الصافي للذكور في التعليم الأساسي	2022	88.6	%
القيد الصافي للإناث في التعليم الأساسي	2022	91.4	%
فجوة النوع الاجتماعي في القيد في التعليم الأساسي	2022	0.97	
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (جملة)	2022	11.9	سنة
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (ذكور)	2022	12.0	سنة
عدد سنوات الدراسة المتوقعة في التعليم الأساسي (إناث)	2022	11.8	سنة
معدل التسرب في التعليم الأساسي (جملة)	2022	10.0	%
معدل التسرب في التعليم الأساسي (ذكور)	2022	9.0	%
معدل التسرب في التعليم الأساسي (إناث)	2022	11.0	%
الإنفاق العام على التعليم (%) من الدخل القومي الإجمالي	2022	3.5	%
الإنفاق العام على التعليم (%) من الإنفاق العام الإجمالي	2022	11.9	%
العمر المتوقع عند الولادة	2022	71.3	سنة
متوسط الخصوبة للمرأة الواحدة	2022	2.6	طفل
وفيات الرضع لكل ألف مولود حي	2022	18.0	طفل
وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حي	2022	22	طفل
إجمالي الإنفاق على الصحة (%) من الناتج المحلي الإجمالي	2021	5.6	%
الإنفاق العام على الصحة (%) من إجمالي الإنفاق العام	2021	9.4	%
نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2022	89.1	%
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2022	95.1	%
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على مياه شرب نقية	2022	79.9	%
نسبة السكان الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2022	86.9	%
نسبة سكان الحضر الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2022	93.9	%
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على صرف صحي مناسب	2022	79.9	%

المصدر: قاعدة معلومات الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، فبراير 2024 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، "مؤشرات التنمية الدولية"، وقاعدة معلومات البنك، يناير 2024 - "تقرير التنمية البشرية" : أعداد مختلفة - قاعدة معلومات اليونسكو، فبراير 2024.

ملحق (1/3): الأراضي الزراعية واستخداماتها في الدول العربية (2010 و2019 - 2023)

(ألف هكتار)

	2010	2019	2020	2021	2022	2023	نسبة التغير 2023-2010	نسبة التغير 2023-2022
أولا: المساحة الزراعية الكلية	68,486	76,557	78,289	76,888	76,652	76,770	0.9	0.2
1- الأراضي الزراعية المستديمة	8,996	13,705	13,615	13,462	13,500	13,481	3.2	-0.1
أ- الزراعة المطرية	5,937	9,751	10,148	9,041	9,317	9,179	3.4	-1.5
ب- الزراعة المروية	3,059	3,954	3,467	4,421	4,183	4,302	2.7	2.9
2- الأراضي الزراعية الموسمية	59,490	62,852	64,674	63,426	63,152	63,289	0.5	0.2
أ- الزراعة المطرية	35,474	38,487	39,998	35,581	36,685	36,133	0.1	-1.5
ب- الزراعة المروية	10,444	11,849	12,805	13,921	13,056	13,488	2.0	3.3
(الأراضي المتروكة (بور))	13,572	12,516	11,871	13,925	13,411	13,668	0.1	1.9
ثانيا: مساحة الغابات	94,887	38,766	36,500	38,457	37,968	38,212	-6.8	0.6
ثالثا: مساحة المراعي	494,259	412,446	416,338	414,132	414,684	414,408	-1.3	-0.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023.

ملحق (2/3): السكان الريفيون والسكان الزراعيون في الدول العربية (2010 و 2020 - 2023)

	السكان الريفيون (ألف نسمة)							السكان الزراعيون (ألف نسمة)						
	2010	2020	2021	2022	2023	النمو (%) 2023-2010	النمو (%) 2023-2022	2010	2020	2021	2022	2023	النمو (%) 2023-2010	النمو (%) 2023-2022
مجموع الدول العربية	159,733	174,805	176,488	178,643	180,852	1.0	1.2	82,015	89,425	90,137	90,837	91,750	0.9	1.0
الأردن	1,131	1,049	1,073	1,081	1,087	-0.3	0.6	390	329	336	340	342	-1.0	0.6
الإمارات	1,346	1,271	1,262	1,251	1,241	-0.6	-0.8	234	207	206	205	203	-1.1	-0.8
البحرين	143	178	181	183	184	2.0	0.8	8	9	10	10	10	1.6	0.8
تونس	3,622	3,622	3,594	3,590	3,586	-0.1	-0.1	2,154	2,102	2,086	2,083	2,081	-0.3	-0.1
الجزائر	12,036	11,382	11,317	11,253	11,189	-0.6	-0.6	7,404	6,903	6,864	6,823	6,784	-0.7	-0.6
جيبوتي	192	219	220	221	223	1.2	0.9	58	104	104	105	106	4.7	0.9
السعودية	4,884	5,454	5,460	5,472	5,483	0.9	0.2	1,400	1,400	1,402	1,403	1,406	0.0	0.2
السودان	32,024	25,750	25,900	26,040	26,180	-1.5	0.5	22,443	23,534	23,672	23,740	23,868	0.5	0.5
سورية	9,544	8,426	8,593	8,664	8,730	-0.7	0.8	4,080	3,591	3,662	3,720	3,748	-0.7	0.8
الصومال	6,046	8,674	8,836	8,990	9,150	3.2	1.8	...	...	...	...	...	...	...
العراق	9,588	12,097	12,411	12,518	12,616	2.1	0.8	1,742	1,997	2,049	2,082	2,098	1.4	0.8
عُمان	682	889	921	994	1,024	3.2	3.0	304	319	331	239	246	-1.6	3.0
فلسطين	1,038	1,239	1,256	1,269	1,275	1.6	0.5	...	...	...	...	...	...	...
قطر	24	20	21	20	19	-1.8	-5.0	13	12	12	12	11	-1.1	-5.0
القمر	492	614	625	634	645	2.1	1.7	479	599	610	621	632	2.2	1.7
الكويت	52	-	-	-	-	-	-	28	-	-	-	-	-	-
لبنان	556	667	649	633	614	0.8	-3.0	77	87	84	82	80	0.3	-3.0
ليبيا	1,351	1,333	1,282	1,275	1,268	-0.5	-0.5	193	172	166	174	173	-0.8	-0.5
مصر	44,488	57,485	58,265	59,753	61,380	2.5	2.7	22,664	27,823	28,201	28,821	29,606	2.1	2.7
المغرب	13,390	13,519	13,474	13,430	13,376	0.0	-0.4	8,260	8,081	8,054	8,052	8,020	-0.2	-0.4
موريتانيا	1,564	2,137	2,152	2,169	2,183	2.6	0.6	741	1,120	1,127	1,135	1,142	3.4	0.6
اليمن	15,540	18,780	18,995	19,203	19,398	1.7	1.0	9,343	11,035	11,161	11,190	11,304	1.5	1.0

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات 2024، منظمة العمل الدولية ، قاعدة البيانات 2024.

ملحق (3/3): نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية في الدول العربية (2010 و 2020 - 2023)

	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي[1] (بالدولار)						الكفاءة الإقتصادية الزراعية[2] (%)				
	2010	2020	2021	2022	2023	النمو (%) 2023-2022	2010	2020	2021	2022	2023
مجموع الدول العربية	5,186	7,069	7,035	6,776	6,325	-6.7	0.30	0.37	0.37	0.35	0.33
الأردن	13,901	19,546	21,619	22,257	23,614	6.1	1.36	1.38	1.46	1.52	1.60
الإمارات	12,442	19,799	30,280	35,438	36,435	2.8	0.23	0.48	0.62	0.64	0.65
البحرين	12,352	12,753	13,776	14,485	17,935	23.8	0.30	0.32	0.32	0.32	0.39
تونس	3,857	7,929	7,875	7,885	6,992	-11.3	0.42	0.72	0.69	0.71	0.64
الجزائر	4,066	17,582	17,051	17,465	17,740	1.6	0.80	1.23	1.18	1.24	1.25
جيبوتي	111	19,168	21,952	20,750	20,850	0.5	0.90	1.47	1.63	1.55	1.49
السعودية	28,627	40,913	48,508	53,120	55,849	5.1	0.46	0.95	1.09	1.13	1.22
السودان	3,541	5,611	5,463	5,272	2,991	-43.3	0.74	0.84	0.84	0.86	0.60
سورية	11,368	10,307	10,005	7,887	6,113	-22.5	2.45	2.86	3.02	2.64	2.32
العراق	19,787	6,896	5,419	3,563	3,253	-8.7	0.30	0.42	0.34	0.22	0.21
عُمان	2,695	24,088	27,533	26,097	27,580	5.7	0.30	0.77	0.85	0.75	0.80
فلسطين	10,596	12,573	10,948	9,578	7,911	-17.4	0.75	1.11	0.99	0.89	0.83
قطر	19,899	19,708	20,437	20,955	23,488	12.1	0.09	0.25	0.25	0.25	0.27
القمر	2,390	4,499	4,626	4,593	4,569	-0.5	0.75	0.86	0.89	0.88	0.87
الكويت	34,253	12,152	14,787	15,552	16,304	4.8	0.24	0.26	0.31	0.32	0.35
لبنان	54,957	28,603	26,792	26,998	27,396	1.5	0.90	1.40	1.44	1.47	1.49
ليبيا	17,740	847	866	860	863	0.3	0.15	0.08	0.07	0.08	0.07
مصر	5,147	7,310	7,426	8,175	8,792	7.6	0.38	0.53	0.55	0.59	0.63
المغرب	3,335	2,835	3,234	2,704	2,643	-2.2	0.29	0.31	0.35	0.29	0.27
موريتانيا	1,225	5,002	4,806	5,334	5,184	-2.8	0.57	0.74	0.72	0.79	0.77
اليمن	2,844	2,656	2,654	2,139	2,104	-1.7	0.54	0.72	0.76	0.68	0.72

(1) قيمة الناتج الزراعي/عدد العاملين الزراعيين.

(2) نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي / نسبة القوى العاملة بالزراعة إلى القوى العاملة الكلية.

المصدر: الملحق (1/3).

ملحق (4/3): الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2015) ونصيب الفرد منه في الدول العربية (2010 و2015 و2020 - 2023)

	الناتج الزراعي (مليون دولار)						نسبة التغير	نسبة التغير	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)						نسبة التغير	نسبة التغير	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)					
	2010	2015	2020	2021	2022	2023	2023 -2010	2023- 2022	2010	2015	2020	2021	2022	2023	2023 -2010	2023- 2022	2010	2015	2020	2021	2022	2023
مجموع الدول العربية	140,923.2	149,305.5	172,336.7	174,042.2	171,557.9	162,565.2	1.1	-5.2	409	396	417	414	400	371	-0.7	-7.2	6.8	6.1	6.7	6.5	6.0	5.7
الأردن	1,654.2	1,697.2	1,885.4	2,009.7	2,076.1	2,196.1	2.2	5.8	247	178	174	182	184	191	-2.0	3.8	4.9	4.4	4.5	4.7	4.7	4.9
الإمارات	2,438.6	2,653.8	3,221.1	4,098.2	3,862.7	3,898.5	3.7	0.9	295	291	347	416	376	364	1.6	-3.2	0.9	0.7	0.9	1.1	0.9	0.9
البحرين	86.5	98.2	107.1	114.9	119.9	125.5	2.9	4.7	70	72	73	76	79	80	1.0	1.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
تونس	3,143.6	4,213.0	4,635.2	4,527.1	4,573.4	4,069.5	2.0	-11.0	298	377	395	384	387	343	1.1	-11.2	7.5	9.2	10.3	9.6	9.5	8.4
الجزائر	13,492.4	19,262.5	21,934.0	21,429.5	22,565.3	23,310.0	4.3	3.3	375	482	496	476	493	500	2.2	1.5	9.5	11.6	12.9	12.1	12.3	12.3
جيبوتي	29.9	29.0	54.3	63.2	61.2	62.6	5.9	2.2	35	32	55	63	60	61	4.4	1.0	1.6	1.2	1.8	2.0	1.8	1.7
السعودية	14,886.1	18,564.3	20,940.7	21,396.8	22,257.4	23,177.2	3.5	4.1	621	589	664	695	692	696	0.9	0.6	2.9	2.8	3.0	2.9	2.8	3.0
السودان	25,223.4	26,754.7	29,051.9	28,877.5	28,473.3	16,810.6	-3.1	-41.0	598	701	654	632	608	350	-4.0	-42.5	33.9	32.0	34.6	34.2	34.6	25.0
سورية	16,005.8	6,703.3	6,638.7	6,605.6	6,341.3	6,106.7	-7.2	-3.7	761	372	379	368	345	325	-6.4	-5.9	36.2	33.5	36.8	37.7	36.6	36.7
العراق	8,429.4	6,992.9	14,428.8	11,462.5	7,649.3	7,068.0	-1.3	-7.6	259	199	359	278	181	163	-3.5	-9.9	7.3	4.5	8.5	6.6	4.1	3.9
عُمان	862.2	1,361.5	2,266.2	2,482.4	2,270.4	2,427.0	8.3	6.9	311	327	506	548	460	470	3.2	2.1	1.6	2.0	3.2	3.5	2.9	3.1
فلسطين	985.4	1,035.2	1,001.0	993.9	938.6	830.7	-1.3	-11.5	245	229	196	190	175	152	-3.6	-13.6	8.9	7.4	7.1	6.6	6.0	5.6
قطر	159.2	261.0	484.1	486.6	523.9	563.7	10.2	7.6	94	109	170	177	197	208	6.4	5.8	0.1	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3
القمر	283.6	295.5	347.5	359.5	367.4	374.7	2.2	2.0	432	405	431	437	439	440	0.1	0.2	34.1	30.6	30.7	31.0	30.9	30.6
الكويت	548.1	616.0	582.1	700.3	715.4	733.7	2.3	2.6	154	165	125	151	160	152	-0.1	-5.1	0.6	0.5	0.5	0.6	0.6	0.6
لبنان	1,593.7	1,688.9	2,015.7	1,873.3	1,835.8	1,780.8	0.9	-3.0	322	264	356	335	334	333	0.3	-0.5	3.5	3.4	5.5	5.5	5.5	5.5
ليبيا	1,188.6	378.3	307.5	313.6	319.9	327.9	-9.4	2.5	183	61	46	45	45	45	-10.2	0.8	2.7	2.1	1.4	1.1	1.2	1.2
مصر	32,788.5	37,908.0	44,546.0	46,238.8	48,074.5	50,045.5	3.3	4.1	417	426	443	453	464	476	1.0	2.5	10.9	11.4	10.9	10.9	10.6	10.7
المغرب	9,939.7	12,735.7	11,534.5	13,745.9	12,120.2	12,318.8	1.7	1.6	312	373	321	379	331	333	0.5	0.7	11.7	12.6	11.0	12.1	10.5	10.3
موريتانيا	952.0	1,275.3	1,584.0	1,538.3	1,733.4	1,705.7	4.6	-1.6	283	323	382	360	396	381	2.3	-3.9	20.5	20.6	22.2	21.4	22.6	21.4
اليمن	6,232.2	4,781.2	4,770.9	4,724.6	4,678.3	4,632.0	-2.3	-1.0	269	179	157	152	147	142	-4.8	-3.2	13.1	17.9	20.7	21.4	22.2	23.1

المصدر: معدي التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024.

ملحق (5/3): تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية (2010 و2020 - 2023)

المحصـــول	2010			2020			2021			2022			2023*			نسبة التغير (2022-2023)		
	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
	(الف طن)	(الف هكتار)	(كغم/هكتار)	(الف طن)	(الف هكتار)	(كغم/هكتار)	(الف طن)	(الف هكتار)	(كغم/هكتار)	(الف طن)	(الف هكتار)	(كغم/هكتار)	(الف طن)	(الف هكتار)	(كغم/هكتار)	(الف طن)	(الف هكتار)	(كغم/هكتار)
الحبـــوب	49,246	33,415	1,474	53,153	29,301	1,814	55,498	27,640	2,008	53,728	27,950	1,922	50,209	27,961	1,796	6.5-	0.04	6.6-
(القمح)	23,848	10,360	2,302	26,517	10,869	2,440	29,247	10,109	2,893	25,291	9,825	2,574	25,450	10,585	2,404	0.6	7.7	6.6-
(الارز)	4,707	551	8,548	5,833	764	7,635	5,203	679	7,665	6,469	810	7,990	4,086	722	5,659	36.8-	10.8-	29.2-
(الشعير)	6,459	6,364	1,015	7,064	5,996	1,178	5,065	4,592	1,103	6,726	4,683	1,436	4,752	4,288	1,108	29.3-	8.4-	22.8-
(الذرة الشامية)	7,207	1,545	4,665	8,489	1,897	4,475	9,140	1,468	6,225	9,131	1,687	5,412	7,864	1,292	6,087	13.9-	23.4-	12.5
(الذرة الرفيعة والدخن)	7,025	14,595	481	5,250	9,776	537	6,843	10,792	634	6,110	10,945	558	8,057	11,074	728	31.9	1.2	30.3
الدرنيـــات	12,180	520	23,423	17,176	742	23,152	17,768	758	23,450	17,579	758	23,190	17,266	745	23,170	1.8-	1.7-	0.1-
البقوليـــات	1,235	1,228	1,006	1,705	2,061	827	1,718	1,823	943	1,617	1,527	1,059	1,700	1,724	986	5.1	12.9	6.9-
البـذور الزيتية	7,473	8,949	835	12,576	16,006	786	10,893	13,637	799	11,282	14,201	794	11,182	13,733	814	0.9-	3.3-	2.5
الخضـــروات	54,067	2,451	22,059	55,516	2,448	22,674	55,510	2,827	19,638	55,596	2,859	19,446	53,656	2,688	19,960	3.5-	6.0-	2.6
الفاكهـــة	25,445	2,517	10,109	36,474	3,240	11,256	42,948	4,160	10,323	46,084	3,675	12,540	42,489	3,805	11,166	7.8-	3.5	11.0-
الالياـــف	1,029	434	2,373	1,537	351	4,385	758	280	2,706	728	264	2,761	898	341	2,634	23.4	29.3	4.6-
المحاصيل السكرية	35,111	457	76,877	37,927	552	68,732	38,123	558	68,278	36,870	531	69,412	37,389	532	70,341	1.4	0.1	1.3
قصـب السـكر	23,285	222	104,969	21,128	223	94,582	21,405	235	91,247	21,224	229	92,557	21,845	230	95,018	2.9	0.3	2.7
الشمنـــدر	11,826	235	50,348	16,798	328	51,149	16,718	324	51,637	15,646	302	51,830	15,544	302	51,533	0.6-	0.1-	0.6-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023.

* تقديري.

ملحق (6/3): تطور الإنتاج الحيواني في الوطن العربي (2010 و2020 - 2023)

الكمية: ألف طن

	2010	2020	2021	2022	*2023	نسبة التغير 2023 - 2010	نسبة التغير 2023-2022
الأبقار والجاموس[1]	69,163	54,680	54,627	55,833	55,230	1.7-	1.1-
الأغنام والماعز[1]	280,659	274,660	286,462	292,911	289,687	0.2	1.1-
الإبل[1]	15,774	16,752	17,960	18,623	18,292	1.1	1.8-
اللحوم	8,237	9,479	10,197	10,724	10,461	1.9	2.5-
(لحوم حمراء)	4,937	4,210	4,272	4,546	4,409	0.9-	3.0-
(لحوم بيضاء)	3,300	5,268	5,925	6,179	6,052	4.8	2.1-
الألبان	26,506	27,889	27,713	27,444	27,578	0.3	0.5
البيض	1,616	2,352	2,547	2,500	2,524	3.5	0.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023.

* تقديري.

(1) بالألف رأس .

ملحق (7/3): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية (2010 و2020 - 2023)

بالألف طن

	2010	2020	2021	2022	*2023	نسبة التغير 2023 - 2010	نسبة التغير 2023-2022
مجموع الدول العربية	3,101.0	5,745.4	6,081.3	6,169.1	6,377.1	5.7	3.4
الأردن	0.97	2.59	2.81	2.88	3.05	9.2	5.8
الإمـارات	77.70	69.53	63.85	66.62	65.77	-1.3	-1.3
البحريـن	16.40	14.42	15.74	12.66	11.95	-2.4	-5.6
تونـــس	102.40	126.74	150.32	139.66	141.61	2.5	1.4
الجزائـــر	130.12	86.90	83.98	95.16	93.65	-2.5	-1.6
جيبوتـي	0.26	2.32	3.09	3.17	3.41	21.9	7.6
السـعودية	92.00	161.85	181.95	177.07	186.94	5.6	5.6
السـودان	72.00	47.51	44.45	52.10	47.19	-3.2	-9.4
سـورية	12.77	6.15	6.66	4.98	5.00	-7.0	0.2
الصومـال	30.00	30.00	30.00	30.00	30.00	0.0	0.0
العـراق	42.00	57.47	66.37	60.62	58.87	2.6	-2.9
عُمـــان	164.05	841.68	923.79	900.91	984.81	14.8	9.3
فلسطيـن	1.80	3.99	5.35	4.94	5.18	8.5	4.8
قطـــر	13.76	15.11	16.55	16.93	17.35	1.8	2.5
القمـــر	9.20	20.77	19.36	25.50	27.90	8.9	9.4
الكويـت	4.81	3.55	3.98	3.66	3.73	-1.9	1.7
لبنـــان	10.00	3.73	3.36	3.36	2.88	-9.1	-14.1
ليبيـــا		31.64	31.96	32.80	33.61	....	2.5
مصـــر	1,344.79	2,010.53	2,001.96	2,017.16	2,099.98	3.5	4.1
المغـرب	1,137.60	1,399.15	1,434.21	1,512.14	1,535.23	2.3	1.5
موريتانيـا	644.33	678.43	860.22	911.55	936.52	2.9	2.7
اليمـــن	194.26	131.31	131.32	95.19	82.51	-6.4	-13.3

* تقديري

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023

ملحق (8/3): الصادرات والواردات الزراعية العربية (2010 و2015 و2020 - 2022)

(مليون دولار)

	الصادرات الزراعية					معدل النمو السنوي (%)		الواردات الزراعية					معدل النمو السنوي (%)	
	2010	2015	2020	2021	2022	2022-2010	2022-2021	2010	2015	2020	2021	2022	2022-2010	2022-2021
مجموع الدول العربية	18,677	27,203	34,440	39,218	41,621	6.9	6.1	82,977	110,808	115,910	128,069	146,371	4.8	14.3
الأردن	1,062	1,549	1,121	1,308	1,007	0.4-	23.0-	2,475	3,786	3,940	4,428	4,020	4.1	9.2-
الإمـارات	3,998	7,228	13,129	14,702	17,799	13.2	21.1	11,799	16,322	16,320	18,014	22,770	5.6	26.4
البحريـن	292	371	512	614	832	9.1	35.5	1,208	1,902	1,772	1,717	2,177	5.0	26.8
تونـــس	1,145	1,900	1,721	1,578	1,921	4.4	21.7	2,125	2,260	2,383	2,650	3,341	3.8	26.1
الجزائـر	131	284	513	555	494	11.6	11.0-	6,097	9,950	9,323	10,684	11,994	5.8	12.3
جيبوتـي	80	59	227	425	513	16.7	20.7	474	1,126	1,287	1,939	2,197	13.6	13.3
السـعودية	2,949	3,659	3,517	4,093	3,504	1.4	14.4-	16,328	22,549	19,907	22,710	24,989	3.6	10.0
السـودان	523	1,897	1,515	1,633	2,069	12.1	26.7	3,160	2,034	2,357	2,589	3,098	0.2-	19.7
سـورية	2,544	350	668	738	484	12.9-	34.4-	3,667	2,149	2,112	2,297	2,458	3.3-	7.0
الصومـال	164	534	254	282	57	8.4-	79.8-	377	1,721	2,495	2,674	2,876	18.4	7.6
العـراق	40	143	120	165	210	14.8	27.3	6,295	8,186	10,762	11,632	15,203	7.6	30.7
عُمـــان	751	1,381	1,522	1,829	866	1.2	52.7-	2,323	3,501	4,466	5,114	4,920	6.4	3.8-
فلسطيـن	59	108	97	124	92	3.8	25.8-	584	1,072	1,232	1,284	1,125	5.6	12.4-
قطـــر	17	170	26	41	49	9.2	19.5	1,865	3,099	3,033	3,008	3,946	6.4	31.2
القمـــر	12	11	13	19	36	9.5	89.5	69	197	114	119	164	7.5	37.8
الكويـت	122	507	389	372	179	3.2	51.9-	2,321	4,909	5,472	5,097	5,029	6.6	1.3-
لبنـــان	515	738	712	792	774	3.4	2.3-	2,716	3,277	2,195	2,277	2,739	0.1	20.3
ليبيـــا	7	16	13	8	15	6.5	87.5	2,222	3,456	3,719	4,630	4,329	5.7	6.5-
مصـــر	2,890	4,381	5,183	6,257	6,882	7.5	10.0	11,631	13,158	13,749	14,868	17,246	3.3	16.0
المغـرب	1,214	1,699	2,931	3,348	3,650	9.6	9.0	2,290	2,296	3,854	4,231	5,656	7.8	33.7
موريتانيا	43	32	20	20	32	2.4-	60.0	342	834	855	971	1,230	11.2	26.7
اليمـــن	119	186	237	315	156	2.3	50.5-	2,609	3,024	4,563	5,136	4,864	5.3	5.3-

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قاعدة البيانات 2024.

تابع ملحق (8/3): صافي الواردات الزراعية ومتوسط نصيب الفرد منها في الدول العربية (2010 و2015 و2020 - 2022)

	صافي الواردات الزراعية					متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات (دولار)				
	2010	2015	2020	2021	2022	2010	2015	2020	2021	2022
مجموع الدول العربية	64,300	83,605	81,470	88,851	104,750	179	218	190	207	235
الأردن	1,413	2,237	2,819	3,120	3,013	211	234	261	282	267
الإمـارات	7,801	9,094	3,191	3,312	4,971	943	999	344	336	484
البحريـن	916	1,531	1,260	1,103	1,345	746	1118	856	733	867
تونـــس	980	360	662	1,072	1,420	93	32	56	91	120
الجزائـر	5,966	9,666	8,810	10,129	11,500	166	242	199	225	251
جيبوتـي	394	1,067	1,060	1,514	1,684	462	1162	1072	1512	1,662
السـعودية	13,379	18,890	16,390	18,617	21,485	485	788	519	605	668
السـودان	2,637	137	842	956	1,029	62	4	19	21	22
سـورية	1,123	1,799	1,444	1,559	1,974	53	100	83	87	107
الصومـال	213	1,187	2,241	2,392	2,819	18	86	136	140	160
العـراق	6,255	8,043	10,642	11,467	14,993	193	228	265	278	355
عُمـــان	1,572	2,120	2,944	3,285	4,054	567	510	657	726	822
فلسطيـن	525	964	1,135	1,160	1,033	130	213	223	222	193
قطـــر	1,848	2,929	3,007	2,967	3,897	1088	1218	1057	1080	1,466
القمـــر	57	186	101	100	128	87	255	125	122	153
الكويـت	2,199	4,402	5,083	4,725	4,850	717	1122	1172	1077	1012
لبنـــان	2,201	2,539	1,483	1,485	1,965	444	397	262	266	358
ليبيـــا	2,215	3,440	3,706	4,622	4,314	341	556	556	660	605
مصـــر	8,741	8,777	8,566	8,611	10,364	111	99	85	84	100
المغـرب	1,076	597	923	883	2,006	34	17	26	24	55
موريتانيا	299	802	835	951	1,198	89	216	201	223	274
اليمـــن	2,490	2,838	4,326	4,821	4,708	108	106	143	155	148

المصدر: الملحق (8/3).

ملحق (9/3): الصادرات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسة (2010 و 2019 - 2022)

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار أمريكي

	2010		2019		2020		2021		2022		نسبة التغير (2022- 2010)		نسبة التغير (2022- 2021)	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الإجمالـــي	16,539	15,844	21,061	20,027	23,373	21,274	20,556	23,632	22,353	24,511	2.5	3.7	8.7	3.7
الحبوب والدقيق	2,093	1,163	2,500	859	2,033	698	2,285	1,605	2,798	981	2.4	-1.4	22.5	-38.9
البطاطس	592	220	893	338	729	310	604	257	835	472	2.9	6.5	38.3	83.6
سكر خام	2,095	1,331	210	805	880	1,412	996	1,599	1,266	1,064	-4.1	-1.8	27.0	-33.5
بقوليات	514	362	590	497	750	563	870	764	626	932	1.7	8.2	-28.0	21.9
البذور الزيتية	527	470	966	1,191	1,650	1,150	1,606	1,119	1,093	1,475	6.2	10.0	-31.9	31.8
الزيوت النباتية	921	1,365	1,466	2,138	1,760	2,829	1,526	3,150	1,405	2,580	3.6	5.4	-7.9	-18.1
الخضراوات	4,251	2,672	3,748	2,956	3,967	2,975	3,078	3,203	3,509	3,552	-1.6	2.4	14.0	10.9
الفواكه	3,977	3,066	5,392	4,764	5,170	4,698	5,393	4,901	5,643	5,973	2.9	5.7	4.6	21.9
أبقار وجاموس (حية)[1]	120	34	123	60	85	33	69	44	118	82	-0.1	7.6	71.0	88.2
أغنام وماعز (حية)[1]	4,016	404	5,804	974	5,649	705	6,056	756	6,762	674	4.4	4.3	11.7	-10.8
لحـوم	165	378	138	369	131	349	108	286	126	436	-2.2	1.2	17.0	52.3
الألبان ومنتجاتها	480	2,010	3,432	2,764	4,645	2,618	2,607	2,942	3,469	3,146	17.8	3.8	33.1	7.0
البيـض	84	234	141	66	121	118	52	135	99	125	1.4	-5.1	90.8	-7.1
الأسماك	841	2,135	1,583	3,279	1,537	3,554	1,433	3,671	1,483	3,776	4.8	4.8	3.5	2.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023.

(1) بالألف رأس.

تابع ملحق (9/3): الواردات العربية بالكمية والقيمة من السلع الغذائية الرئيسة (2010 و 2019 - 2022)

الكمية : ألف طن
القيمة : مليون دولار أمريكي

	2010		2019		2020		2021		2022		نسبة التغير (2022- 2010)		نسبة التغير (2022- 2021)	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الإجمالـــي	**111,284**	**53,612**	**139,703**	**69,225**	**144,140**	**74,209**	**136,900**	**83,539**	**142,141**	**94,843**	**2.1**	**4.8**	**3.8**	**13.5**
الحبوب والدقيق	65,859	19,481	84,127	22,181	85,736	23,911	81,614	28,743	85,775	32,918	2.2	4.5	5.1	14.5
البطاطس	641	428	1,609	658	1,715	580	1,431	713	1,598	860	7.9	6.0	11.7	20.7
سكر خام	9,538	5,219	7,088	2,518	8,713	2,734	8,302	3,196	9,349	3,957	-0.2	-2.3	12.6	23.8
بقوليات	1,428	113	3,337	1,753	3,016	1,899	2,482	2,055	2,954	2,853	6.2	30.8	19.0	38.8
البذور الزيتية	4,413	2,695	7,672	3,782	9,079	4,520	9,032	5,162	7,547	5,183	4.6	5.6	-16.4	0.4
الزيوت النباتية	4,129	4,492	8,476	6,681	8,124	7,240	7,424	9,260	7,245	10,561	4.8	7.4	-2.4	14.1
الخضراوات	3,249	1,848	5,575	3,117	6,283	3,220	5,511	2,824	5,599	3,186	4.6	4.6	1.6	12.8
الفواكه	5,481	3,515	8,252	6,578	7,244	6,307	7,180	7,140	7,069	6,898	2.1	5.8	-1.6	-3.4
أبقار وجاموس (حية)[1]	941	557	538	962	2,081	1,247	1,064	1,131	1,086	1,318	1.2	7.4	2.0	16.5
أغنام وماعز (حية)[1]	12,845	1,137	13,603	1,499	10,823	1,409	10,460	1,362	11,807	1,251	-0.7	0.8	12.9	-8.1
لحـوم	2,856	6,678	1,977	6,309	1,826	7,920	3,310	8,751	3,341	10,873	1.3	4.1	0.9	24.2
الألبان ومنتجاتها	12,723	5,674	9,853	9,236	10,708	9,692	9,350	9,805	10,142	11,567	-1.9	6.1	8.5	18.0
البيـض	156	239	501	703	447	694	314	812	403	697	8.2	9.3	28.5	-14.1
الأسماك	812	1,537	1,237	3,247	1,249	2,835	949	2,585	1,120	2,719	2.7	4.9	18.1	5.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023.

(1) بالألف رأس.

ملحق (10/3): قيمة الواردات والصادرات والتجارة البينية الزراعية للدول العربية (2015 و 2019 - 2022)

(مليار دولار)

	2015			2019			2020			2021			2022			معدل النمو السنوي (%) 2022 - 2015			معدل النمو (%) 2022 - 2021		
	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية	الواردات البينية	الصادرات البينية	التجارة البينية الزراعية
مجموع الدول العربية	**18.660**	**17.060**	**35.720**	**19.987**	**20.464**	**40.451**	**19.312**	**19.867**	**39.178**	**22.721**	**22.933**	**45.654**	**23.210**	**24.059**	**47.269**	**3.2**	**5.0**	**4.1**	**2.2**	**4.9**	**3.5**
الأردن	0.87	1.52	2.39	0.897	1.119	2.016	1.058	1.099	2.158	1.194	1.320	2.514	0.956	0.894	1.851	1.4	-7.3	-3.6	-19.9	-32.2	-26.4
الإمـارات	2.03	3.89	5.92	2.302	8.134	10.436	1.946	8.439	10.385	2.062	8.726	10.788	2.539	10.356	12.894	3.2	15.0	11.8	23.1	18.7	19.5
البحريـن	0.53	0.42	0.95	0.534	0.523	1.057	0.554	0.484	1.039	0.580	0.562	1.142	0.636	0.767	1.403	2.6	9.0	5.7	9.7	36.5	22.8
تونـس	0.16	0.44	0.60	0.197	0.402	0.599	0.217	0.347	0.564	0.237	0.422	0.659	0.184	0.523	0.707	2.0	2.5	2.4	-22.2	23.8	7.3
الجزائـر	0.32	0.07	0.39	0.213	0.157	0.370	0.211	0.213	0.423	0.239	0.230	0.469	0.180	0.176	0.356	-7.9	14.1	-1.3	-24.7	-23.6	-24.2
جيبوتـي	0.15	0.03	0.18	0.012	0.003	0.015	0.452	0.022	0.473	0.546	0.024	0.570	0.286	0.034	0.320	9.7	1.8	8.6	-47.6	44.4	-43.8
السعودية	4.74	3.45	8.19	0.382	0.063	0.446	3.897	3.063	6.960	4.272	3.458	7.730	4.917	4.119	9.036	0.5	2.6	1.4	15.1	19.1	16.9
السـودان	0.36	0.31	0.67	3.964	3.190	7.154	0.373	0.611	0.984	0.696	0.748	1.444	0.550	1.042	1.592	6.2	18.9	13.2	-21.0	39.2	10.2
سـورية	0.37	0.36	0.73	0.279	0.971	1.250	0.736	0.388	1.124	0.659	0.506	1.165	0.732	0.450	1.182	10.2	3.2	7.1	11.1	-11.1	1.4
الصومـال	0.38	0.60	0.98	0.643	0.345	0.988	0.831	0.099	0.929	0.950	0.298	1.248	0.990	0.167	1.157	14.7	-16.7	2.4	4.2	-43.8	-7.3
العـراق	1.32	0.00	1.32	0.709	0.120	0.829	1.911	0.028	1.939	1.983	0.048	2.031	2.376	0.046	2.421	8.8	...	9.1	19.8	-5.7	19.2
عُمـان	1.77	1.26	3.03	2.335	0.332	2.667	1.486	0.748	2.233	2.870	1.506	4.376	2.004	0.859	2.863	1.8	-5.3	-0.8	-30.2	-42.9	-34.6
فلسطيـن	0.06	0.05	0.11	1.769	0.673	2.442	0.139	0.055	0.194	0.218	0.051	0.269	0.341	0.053	0.395	28.2	0.9	20.0	56.6	3.4	46.5
قطـر	1.28	0.13	1.41	0.110	0.069	0.179	0.392	0.018	0.410	0.402	0.029	0.431	0.482	0.000	0.482	-13.0	-56.6	-14.2	19.9	-98.7	11.9
القمـر	0.01	0.01	0.02	0.413	0.025	0.438	0.011	0.001	0.011	0.011	0.002	0.013	0.023	0.007	0.030	12.6	-5.2	5.9	107.3	339.3	136.0
الكويـت	1.38	0.49	1.87	1.581	0.376	1.957	1.605	0.380	1.985	1.519	0.364	1.883	1.777	0.286	2.063	3.7	-7.4	1.4	17.0	-21.4	9.6
لبنـان	0.54	0.51	1.05	0.496	0.367	0.863	0.338	0.414	0.752	0.339	0.656	0.996	0.392	0.424	0.816	-4.5	-2.6	-3.5	15.5	-35.4	-18.1
ليبيـا	0.99	0.01	1.00	0.879	0.006	0.884	0.984	0.009	0.993	1.126	0.006	1.132	1.200	0.010	1.210	2.8	-0.3	2.8	6.6	62.9	6.9
مصـر	0.61	2.78	3.39	0.811	2.710	3.520	0.712	2.487	3.200	0.677	2.827	3.504	0.737	3.189	3.926	2.7	2.0	2.1	9.0	12.8	12.1
المغـرب	0.26	0.42	0.68	0.408	0.668	1.076	0.384	0.704	1.088	0.581	0.733	1.314	0.458	0.485	0.942	8.4	2.1	4.8	-21.2	-33.9	-28.3
موريتانيا	0.05	0.01	0.06	0.079	0.008	0.087	0.138	0.003	0.141	0.211	0.002	0.212	0.170	0.002	0.172	19.2	-20.9	16.3	-19.1	21.0	-18.8
اليمـن	0.48	0.30	0.78	0.973	0.206	1.179	0.938	0.255	1.193	1.349	0.414	1.763	1.280	0.170	1.450	15.1	-7.8	9.3	-5.1	-59.1	-17.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023.

ملحق (11/3): الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسة (2010 و2015 و2020 - 2023)

(مليون دولار)

	2010	2015	2020	2021	2022	2023	نسبة التغير في قيمة الفجوة الغذائية		نسبة الإكتفاء الذاتي					
							2023- 2022	2023- 2010	2010	2015	2020	2021	2022	2023
الإجمـالي	28,948	34,758	43,120	43,814	43,847	49,533	13.0	4.2						
الحبوب والدقيق	17,018	20,620	22,596	20,435	20,431	23,643	15.7	2.6	44.6	45.1	38.8	42.4	39.4	39.9
(القمح والدقيق)	7,981	10,148	10,753	9,643	9,622	11,135	15.7	2.6	42.8	42.3	38.8	43.1	39.3	40.9
(الشعير)	2,299	2,324	1,770	1,399	1,242	1,438	15.7	3.6-	40.7	40.8	46.3	37.7	48.0	49.6
(الأرز)	3,095	3,664	4,788	4,705	4,873	5,639	15.7	4.7	55.9	59.9	46.9	52.3	48.2	46.5
(الذرة الشامية)	3,643	4,484	5,284	4,687	4,693	5,431	15.7	3.1	30.9	26.8	24.5	30.3	26.1	25.9
البطاطس	-22	-78	263	428	487	393	19.2-	....	101.2	103.2	96.6	96.4	93.0	93.5
سكر (مكرر)	2,989	3,227	2,513	2,477	2,422	1,837	24.1-	3.7-	33.4	33.8	36.3	40.8	38.6	37.8
بقوليات	507	911	1,339	1,499	1,587	1,441	9.2-	8.4	55.5	56.2	42.9	52.1	38.9	39.8
زيوت وشحوم	3,987	3,699	1,979	3,362	2,160	5,371	148.6	2.3	36.8	37.4	35.4	34.2	35.3	33.4
الخضراوات	-2,007	-2,891	245	-37	230	9	96.2-	....	102.7	107.0	95.9	94.5	91.4	90.3
الفواكه	-1,136	-1,120	1,729	273	426	1,373	222.4	....	97.5	104.7	94.3	93.1	93.2	93.6
لحوم	6,018	7,997	7,955	8,611	8,796	8,286	5.8-	2.5	75.5	73.3	70.6	76.9	70.5	71.1
الألبان ومنتجاتها	2,088	3,125	5,004	6,412	6,876	7,260	5.6	10.1	77.7	74.9	75.5	80.5	81.5	80.3
البيـض	5	180	531	649	715	644	10.0-	45.4	95.6	95.4	91.3	90.7	85.6	84.9
الأسماك	-499	-912	-1,033	-294	-282	-724	157.1	2.9	100.7	101.5	106.3	109.7	108.3	108.1

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بيانات عن اداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023.

(-) تعني الفائض

ملحق (12/3): تطور الإنتاج والاستهلاك والفجوة من السلع الغذائية الرئيسة (2010 - 2022)

(ألف طن)

	متوسط الفترة (2010 - 2015)					متوسط الفترة (2018 - 2022)				
	الإنتاج	الفجوة	الاستهلاك	نسبة الفجوة	نسبة الاكتفاء	الإنتاج	الفجوة	الاستهلاك	نسبة الفجوة	نسبة الاكتفاء
الحبوب والدقيق	53,707	69,440	123,148	56.4	43.6	54,804	83,479	138,283	60.4	39.6
القمح	26,949	35,958	62,907	57.2	42.8	26,591	38,925	65,515	59.4	40.6
الأرز	5,968	4,324	10,291	42.0	58.0	6,176	6,555	12,731	51.5	48.5
الشعير	6,236	11,298	17,534	64.4	35.6	6,799	8,181	14,980	54.6	45.4
البطاطس	14,179	179	14,358	1.2	98.8	16,041	853	16,893	5.0	95.0
البقوليات	1,397	1,121	2,518	44.5	55.5	1,700	2,340	4,040	57.9	42.1
الزيوت النباتية	2,024	3,185	5,209	61.1	38.9	3,456	6,477	9,933	65.2	34.8
الخضروات	55,052	348-	54,704	0.6-	100.6	53,656	2,272	55,928	4.1	95.9
الفاكهة	32,086	1,461	33,547	4.4	95.6	42,489	1,581	44,071	3.6	96.4
سكر خام	3,440	8,174	11,613	70.4	29.6	3,552	7,701	11,253	68.4	31.6
البذور الزيتية	7,691	3,480	11,171	31.2	68.8	11,182	6,778	17,960	37.7	62.3
لحـوم	8,161	3,954	12,115	32.6	67.4	9,575	2,303	11,878	19.4	80.6
الألبان ومنتجاتها	26,562	9,002	35,564	25.3	74.7	27,295	6,608	33,903	19.5	80.5
الأسماك	4,216	142	4,358	3.3	96.7	5,815	394-	5,421	7.3-	107.3

المصدر: الملاحق (5/3) و (9/3).

ملحق (1/4): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية (بالأسعار الجارية)
(2000 و2010 و2015 و2019-2023)

(مليون دولار)

	2000	2010	2015	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الدول العربية	216,021	696,835	520,746	680,742	422,447	656,591	1,052,475	856,254
الأردن	242	699	869	964.7	937.9	1,071.9	1,239.7	1,311.8
الإمـارات	29,987	89,174	77,296	94,167.5	60,566.4	99,943.6	149,088.0	125,590.0
البحريـن	2,236	5,584	4,408	5,771.3	4,257.0	6,161.4	8,550.1	7,561.2
تونـس	1,006	3,004	1,811	1,389.6	1,021.4	1,458.9	1,886.9	1,796.2
الجزائـر	21,536	44,637	23,130	23,173.8	12,163.6	24,133.9	44,140.7	38,520.5
جيبوتـي	2.5	3.7	8.1	15.3	15.0	18.3	18.6	20.9
السـعودية	69,973	218,994	160,106	228,069.1	142,830.4	213,673.3	365,823.2	275,140.8
السـودان	956	7,427	4,824	4,020.1	6,825.7	3,588.6	869.4	403.2
سـورية	5,204	12,391	1,183	1,629.5	1,022.7	457.4	1,483.8	449.4
العـراق	21,684	62,880	56,205	97,150.3	53,825.8	96,973.1	165,937.8	141,811.3
عُمـان	9,894	27,504	24,568	27,883.5	20,644.0	28,158.6	44,769.6	39,533.2
فلسطيـن	36	33	49	66.6	49.1	55.1	51.6	52.2
قطـر	10,732	65,864	60,726	63,000.5	41,852.5	66,140.7	104,467.3	88,855.1
القمـر	12	10	10	10.7	10.2	11.4	11.5	13.6
الكويـت	18,101	64,448	49,450	62,281.8	36,503.1	62,755.3	97,573.9	77,529.8
لبنـان	.....	173	235	149.2	69.2	53.3	52.7	53.8
ليبيـا	13,646	52,599	9,026	31,267.9	9,432.8	20,726.6	26,531.8	27,271.8
مصـر	6,384	29,999	42,765	35,229.4	26,331.8	26,213.4	34,380.7	25,191.3
المغـرب	732	2,680	2,506	2,120.4	1,753.2	2,702.2	3,356.9	2,945.2
موريتانيا	212	1,418	399	1,171.8	1,729.7	1,891.7	1,948.2	2,080.0
اليمـن	3,445	7,311	1,172	1,209.4	605.6	402.6	292.2	122.9

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2024 ، وتقديرات متفق عليها من المؤسسات المعدة للتقرير.

ملحق (2/4): القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية) (2000 و2010 و2015 و2019-2023)

(مليون دولار)

	2000	2010	2015	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الدول العربية	78,105	215,299	273,264	297,912	288,249	333,700	427,037	393,705
الأردن	1,095	5,143	7,095	7,829	7,503	7,836	8,361	8,823
الإمـــارات	13,610	25,442	33,976	37,065	35,967	41,525	49,372	55,762
البحريـــن	914	3,724	5,398	6,811	6,295	8,072	10,028	9,284
تونـــس	3,174	6,659	5,908	5,597	5,427	6,288	6,523	6,915
الجزائـــر	3,167	16,659	13,362	12,388	10,354	15,249	23,088	18,636
جيبوتـــي	13	23	66	114	141	139	157	168
الســعودية	18,211	58,179	85,919	104,729	92,796	115,451	160,032	157,875
الســودان	904	6,449	5,482	3,568	6,284	3,029	8,956	5,494
ســورية	780	4,865	1,843	3,222	3,357	3,203	2,454	3,663
العـــراق	236	3,144	3,629	4,994	4,723	5,187	7,211	7,032
عُمـــان	1,378	6,529	7,018	7,071	6,343	8,217	11,274	9,837
فلسطيـــن	450	1,184	1,302	1,925	1,716	2,027	2,146	1,757
قطـــر	966	11,218	14,420	14,698	11,425	15,748	21,887	21,084
القمـــر	9	65	70	85	84	93	94	111
الكويـــت	2,608	6,895	7,992	9,769	8,729	10,426	14,450	12,489
لبنـــان	1,970	2,968	4,019	3,472	2,558	1,624	1,780	1,728
ليبيـــا	2,316	3,514	525	1,515	1,627	972	1,000	1,122
مصـــر	18,363	35,166	55,552	50,966	62,875	65,766	76,139	49,871
المغـــرب	7,204	14,485	16,491	19,033	18,408	21,356	20,529	20,913
موريتانيا	175	377	460	560	552	559	629	544
اليمـــن	561	2,611	2,736	2,500	1,083	932	929	598

المصدر: مصادر الملحق (1/4).

ملحق (3/4): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (بالأسعار الجارية) 2023

	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
مجموع الدول العربية	**856,254**	**25.4**	**393,705**	**11.7**	**1,249,959**	**37.1**
الأردن	1,312	2.6	8,823	17.3	10,135	19.9
الإمـــارات	125,590	24.4	55,762	10.8	181,352	35.3
البحريـــن	7,561	16.4	9,284	20.1	16,845	36.6
تونـــس	1,796	3.7	6,915	14.3	8,711	18.0
الجزائـــر	38,521	16.1	18,636	7.8	57,157	23.8
جيبوتـــي	21	0.5	168	4.2	189	4.7
الســعودية	275,141	25.8	157,875	14.8	433,016	40.6
الســودان	403	0.9	5,494	12.6	5,897	13.5
ســورية	449	2.5	3,663	20.7	4,113	23.3
العـــراق	141,811	56.6	7,032	2.8	148,843	59.4
عُمـــان	39,533	36.3	9,837	9.0	49,370	45.4
فلسطين	52	0.3	1,757	11.2	1,809	10.4
قطـــر	88,855	39.0	21,084	9.2	109,939	48.2
القمـــر	14	0.9	111	7.0	125	7.9
الكويـــت	77,530	47.4	12,489	7.6	90,018	55.0
لبنـــان	54	0.3	1,728	10.5	1,782	10.8
ليبيـــا	27,272	46.2	1,122	1.9	28,394	48.1
مصـــر	25,191	7.6	49,871	15.1	75,063	22.7
المغـــرب	2,945	2.0	20,913	14.5	23,858	16.5
موريتانيا	2,080	19.8	544	5.2	2,624	25.0
اليمـــن	123	2.3	598	11.1	720	13.4

المصدر: الملاحق (1/4) و(2/4).

ملحق (4/4): نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي والكفاءة الاقتصادية الصناعية في الدول العربية (2023)

	الناتج الصناعي	نصيب الفرد من الناتج الصناعي (دولار)	نصيب العامل الصناعي من القيمة المضافة في القطاع الصناعي (بالدولار)	الكفاءة الاقتصادية* الصناعية (%)
مجموع الدول العربية	**1,249,959**	**2,855.8**	**36,615**	**1.5**
الأردن	10,135	880	19,219	1.1
الإمـــارات	181,352	16,919	90,010	1.3
البحريـــن	16,845	10,682	52,570	1.0
تونـــس	8,711	735	5,981	0.5
الجزائـــر	57,157	1,227	14,303	0.8
جيبوتـــي	189	184	13,674	0.8
الســعودية	433,016	12,996	146,600	2.0
الســودان	5,897	123	2,889	0.9
ســورية	4,113	219	3,259	1.0
العـــراق	148,843	3,436	65,530	2.8
عُمـــان	49,370	9,559	38,795	0.9
فلسطين	1,809	330	9,889	0.8
قطـــر	109,939	40,658	100,056	0.9
القمـــر	125	146	2,710	0.4
الكويـــت	90,018	18,661	132,618	2.2
لبنـــان	1,782	333	4,648	0.5
ليبيـــا	28,394	3,919	59,999	2.5
مصـــر	75,063	714	8,998	0.8
المغـــرب	23,858	644	8,547	0.7
موريتانيا	2,624	586	12,732	1.3
اليمـــن	720	22	814	1.1

المصدر: الملاحق (1/4) و (2/4).

*نسبة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الجمالي مقسومة على نسبة القوى العاملة في الصناعة إلى إجمالي قوة العمل.

ملحق (5/4): الاحتياطي والإنتاج لبعض الصناعات الاستخراجية في الدول العربية 2023

	احتياطي النفط (مليار برميل)	إنتاج النفط الخام (ألف ب/ي)	احتياطي الغاز الطبيعي (مليار متر 3)	الغازالطبيعي المسوق (مليار متر 3)[1]	إنتاج خام الحديد (ألف طن)[2]	إنتاج خام الزنك (ألف طن)[2]	إنتاج خام النحاس (ألف طن)[2]	إنتاج الكبريت (ألف طن)[2]	إنتاج الألمنيوم الأولي (ألف طن)[2]	إنتاج الكاولين (ألف طن)[2]	إنتاج الذهب (طن)[2]	إنتاج الفضة (طن)[2]	إنتاج الجبس (ألف طن)[2]	إنتاج الملح (ألف طن)[2]
مجموع الدول العربية	**726.5**	**23,758.8**	**56,721.0**	**614.3**	**9,329.1**	**63.4**	**144.3**	**15,879.3**	**6,437.4**	**958.7**	**81.7**	**202.3**	**23,341.0**	**5,812.7**
الأردن	...	...	6	0.1	...	...	...	316.5	...	12.0	...	...	399.9	42.3
الإمـــارات	113.00	2,944.3	8,210	55.6	...	...	...	5,396.0	2,577.7		...	...	...	...
البحريـــن	0.10	183.0	68.0	16.6	...	...	...	130.0	1,561.2		...	...	...	...
تونـــس	0.40	33.2	64	2.0	143.9	...	...	...	...		...	...	908.1	1,889.6
الجزائـــر	12.20	972.8	4,504	101.5	416.0	0.5	...	6.0	...	120.0	0.1	0.1	2,500.0	100.0
الســعودية	267.20	9,606.3	9,514	114.1	288.7	22.7	75.2	6,600.0	998.9	224.0	12.4	6.8	3,993.0	2,331.0
الســودان	1.50	40.0	25	...	...	...	...	...	...	19.7	49.7	1.0	136.0	121.0
ســورية	2.50	15.0	285	3.0	...	...	...	...	...		...	...	70.0	70.0
الصومـال	...		6	...	...	...	...	...	...		...	...	...	...
العـــراق	144.00	4,117.6	3,714	9.9	...	...	...	74.0	...		...	...	1,000.0	300.0
عُمـــان	4.91	816.0	679	43.2	...	...	...	87.8	395.3	353.0	...	...	13,244.0	10.1
قطـــر	25.20	636.0	23,831	181.0	...	...	...	2,100.0	634.3		...	...	...	...
الكويـــت	101.50	2,590.1	1,784	13.5	...	...	...	959.0	...		...	...	...	60.0
لبنـــان	...		...	...	...	...	...	...	...		...	...	...	3.0
ليبيـــا	48.40	1,188.6	1,505	16.3	...	...	...	130.0	...		...	...	200.0	40.0
مصـــر	2.93	564.9	2,209	57.1	270.0	...	...	80.0	270.0	230.0	12.9	...	800.0	500.0
المغـــرب	...		1.0	0.1	8.8	40.2	50.3	...	...		0.1	194.4	...	295.7
موريتانيـا	...		50	...	8,201.7	...	18.8	...	...		6.5	...	70.0	...
اليمـــن	2.70	51.0	266	0.2	...	...	...	...	...	...	...	...	20.0	50.0

[1] عام 2022.

[2] عام 2021.

المصادر: مصادر وطنية - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الإحصاءات الصناعية للدول العربية، قاعدة معلومات الصناعة،

بيانات الماسح الجيولوجي الأمريكي لسنة 2024.

ملحق (6/4): إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية (2005 و2010 و2015 و2019-2023)

(ألف ب/ي)

	2005	2010	2015	2019	2020	2021	2022	2023	عدد المصافي القائمة
إجمالي الطاقة العالمية	85,120	88,230	91,620	93,270	92,880	92,885	94,235	96,010	639
نسبة الطاقة العربية إلى الطاقة العالمية	8.5	8.9	10.1	9.9	10.2	10.4	10.6	11.1	10.3
مجموع الدول العربية	**7,198**	**7,833**	**9,297.9**	**9,221.0**	**9,485.9**	**9,685.9**	**10,030.9**	**10,625.9**	**66**
الأردن	90.0	90.4	90.4	90.4	90.4	90.4	90.4	90.4	1
الإمـارات	778	761	1,119	1,127	1,272	1,272	1,272	1,227	5
البحريـن	255	267	260	267	267	267	267	267	1
تونـس	34	34	34	34	34	34	34	34	1
الجزائـر	450.0	582.9	650.9	657.0	669.9	669.9	669.9	669.9	6
السـعودية	2,095	2,109	2,907	2,896	2,927	3,127	3,127	3,127	9
السـودان	122	140	140	140	140	140	140	140	3
سـورية	240.0	240.1	240.1	240.1	240.1	240.1	240.1	240.1	2
الصومـال	10	...	...	...	...	...	...	...	...
العـراق	597	858	946	824	824	824	964	964	12
عُمـان	85	222	222	304	304	304	304	534	3
قطـر	137	283	283	433	433	433	433	433	2
الكويـت	889	936	936	724	800	800	1,005	1,415	3
ليبيـا	380	380	380	380	380	380	380	380	5
مصـر	726.0	725.5	769.8	784.8	784.8	784.8	784.8	784.8	8
المغـرب	155.0	154.7	154.7	154.7	154.7	154.7	154.7	154.7	2
موريتانيا	25	25	25	25	25	25	25	25	1
اليمـن	130	140	140	140	140	140	140	140	2

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2023.

ملحق (7/4): ناتج قطاع التشييد (بالأسعار الجارية)
(2000 و2010 و2015 و2019-2023)

(مليون دولار)

	2000	2010	2015	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الدول العربية	39,637	131,375	176,538	195,487	186,702	198,210	218,142	225,900
الأردن	287	906	1,170	1,237	1,166	1,243	1,331	1,354
الإمـــارات	9,548	33,303	36,405	38,042	34,195	35,064	37,490	41,334
البحريـــن	259	1,914	2,299	3,181	2,879	2,879	3,179	3,292
تونـــس	326	615	504	407	395	487	450	426
الجزائـــر	4,449	17,191	22,813	26,400	24,119	25,474	27,023	30,942
جيبوتـــي	33	129	100	189	186	222	228	255
الســعودية	11,126	24,208	43,330	41,346	42,786	45,306	51,254	56,036
الســودان	460	3,648	3,056	1,530	2,732	1,297	1,116	1,269
ســورية	586	2,138	328	231	195	121	167	174
العـــراق	118	8,772	10,724	15,716	9,563	9,376	11,753	12,073
عُمـــان	840	5,990	8,244	8,327	6,718	6,705	7,208	7,217
فلسطيـن	314	361	665	955	697	888	876	731
قطـــر	640	7,555	16,674	21,504	20,635	24,132	26,359	28,754
القمـــر	11	20	18	9	9	10	10	12
الكويـــت	800	2,546	3,269	3,935	3,890	4,497	5,187	5,463
لبنـــان	1,347	1,345	2,440	1,209	596	447	448	454
ليبيـــا	1,984	4,470	567	2,274	2,215	1,208	1,308	1,477
مصـــر	4,433	9,522	16,273	20,412	26,208	30,671	34,584	25,958
المغـــرب	1,627	4,905	6,154	6,934	6,760	7,471	7,453	8,056
موريتانيا	25	175	366	370	317	343	357	396
اليمـــن	424	1,662	1,139	1,280	440	370	361	228

المصدر: مصادر الملحق (1/4).

ملحق (8/4): إنتاج الحديد الصلب في الدول العربية (2005 و2010 و2015 و2019-2023)

(ألف طن)

	2005	2010	2015	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الدول العربية	**13,693**	**16,503**	**20,202**	**29,519**	**28,486**	**32,585**	**38,364**	**39,226**
الأردن	150	150	300	350	350	350	350	300
الإمـــارات	90	500	3,006	3,327	2,722	2,997	3,210	3,235
البحريـــن	...	...	...	700	700	700	1,170	1,186
تونـــس	70	150	50	60	78	85	75	70
الجزائـــر	1,007	662	650	2,400	3,000	3,491	4,300	4,421
الســعودية	4,186	5,015	5,229	8,191	7,775	8,735	9,861	9,940
ســورية	70	70	...	...	...	...	...	...
العـــراق	...	...	...	300	300	300	3,300	2,755
عُمـــان	...	...	2,000	2,000	2,000	2,000	2,000	2,420
قطـــر	1,057	1,970	2,593	2,558	1,218	1,002	1,082	1,146
الكويـــت	...	...	...	1,270	1,300	1,300	900	1,000
ليبيـــا	1,255	825	352	606	495	652	688	902
مصـــر	5,603	6,676	5,506	7,257	8,229	10,294	9,819	10,354
المغـــرب	205	485	516	500	320	500	1,550	1,397
اليمـــن	...	...	...	...	...	...	60	100

المصدر: المنظمة الدولية للصلب، الكتاب السنوي لإحصاءات الصلب، 2023، قاعدة المعلومات، يناير 2024 .
الاتحاد العربي للحديد والصلب، فبراير 2024.

ملحق (9/4): الطاقات القائمة وإنتاج واستهلاك الإسمنت في الدول العربية (2010 و 2019-2023)

(مليون طن)

	الطاقة التصميمية	الإنتاج الفعلي							الاستهلاك						
		2010	2019	2020	2021	2022	2023	نسبة النمو 2023-2022	2010	2019	2020	2021	2022	2023	نسبة النمو 2023-2022
مجموع الدول العربية	446.4	200.7	218.2	211.9	228.5	233.6	232.5	-0.5	211.4	223.2	217.6	228.5	233.6	231.6	-0.9
الأردن	9.2	4.50	3.47	3.37	3.95	3.76	3.87	3.0	3.70	3.19	2.80	3.25	3.10	3.20	3.2
الإمـارات	41.9	17.00	16.08	11.52	13.28	13.35	13.37	0.1	12.76	11.35	10.20	10.70	11.07	11.37	2.7
البحريـن	1.8	0.90	0.67	0.74	0.84	0.91	0.98	7.6	1.90	1.51	1.46	1.45	1.50	1.54	2.9
تونـس	13.1	7.90	7.73	6.82	8.21	7.51	7.38	-1.8	7.18	6.65	6.07	6.22	5.70	5.48	-4.0
الجزائـر	41.9	18.70	25.37	19.93	17.64	17.59	17.85	1.5	19.00	25.16	19.91	17.62	17.30	17.36	0.3
جيبوتـي	0.4	0.00	0.25	0.24	0.20	0.29	0.30	4.5	0.08	0.32	0.30	0.31	0.32	0.34	4.7
السـعودية	90.1	42.97	44.32	53.42	53.70	52.60	49.58	-5.7	41.32	42.32	51.08	51.94	50.76	47.82	-5.8
السـودان	10.8	2.11	4.10	3.80	3.80	3.90	3.61	-7.4	3.01	4.23	4.33	4.38	4.20	3.90	-7.1
سـورية	8.4	7.00	2.20	2.66	3.75	4.45	4.55	2.2	8.50	3.70	4.03	4.65	5.46	5.50	0.8
الصومـال	0.0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	....	0.10	0.56	0.79	0.75	0.77	0.80	3.9
العـراق	46.0	7.00	26.70	27.75	31.52	33.00	35.45	7.4	11.70	27.00	28.00	31.69	33.10	35.50	7.3
عُمـان	9.8	4.08	5.51	6.73	6.64	7.96	8.36	5.0	5.10	8.57	6.27	6.31	7.36	7.76	5.4
فلسـطين	....	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	....	2.10	2.65	2.12	2.30	2.38	2.10	-11.8
قطـر	12.8	5.28	4.50	4.40	5.20	5.40	5.55	2.8	4.90	5.00	4.50	5.40	5.50	5.60	1.8
القمـر	....	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	....	0.14	0.27	0.23	0.24	0.25	0.27	6.4
الكويـت	11.5	2.00	3.86	3.43	3.74	3.85	4.10	6.5	4.20	5.56	4.95	5.34	5.50	5.80	5.5
لبنـان	6.9	6.10	3.20	1.96	1.95	2.12	2.15	1.2	5.20	3.20	1.96	1.95	2.12	2.12	0.0
ليبيـا	10.1	7.20	3.62	3.62	5.18	6.10	6.40	4.9	9.00	6.00	7.10	8.00	9.00	9.50	5.6
مصـر	92.5	47.95	50.00	46.94	51.80	53.69	51.63	-3.8	49.53	48.90	45.95	48.60	51.19	48.63	-5.0
المغـرب	27.2	14.70	13.69	12.22	13.98	12.50	12.60	0.8	14.60	13.63	12.17	13.98	12.49	12.60	0.9
موريتانيا	2.5	0.46	1.00	1.10	1.50	1.69	1.75	3.3	0.63	1.00	1.12	1.51	1.71	1.77	3.3
اليمـن	9.6	4.85	1.90	1.25	1.62	2.90	3.00	3.4	6.74	2.45	2.29	1.94	2.83	2.65	-6.6

المصدر: تقرير الاسمنت العالمي، الاصدار الخامس عشر.

ملحق (10/4): صناعة زيت الزيتون في الدول العربية (2015 و2022-2023)

(ألف طن)

	2015				2022				2023			
	الإنتاج	الاستهلاك	الصادرات	الواردات	الإنتاج	الاستهلاك	الصادرات	الواردات	الإنتاج	الاستهلاك	الصادرات	الواردات
مجموع دول العالم	2,458.0	2,916.0	929.0	920.5	3,422.5	3,329.0	1,176.5	1,176.5	2,569.5	2,834.0	1,053.5	1,063.5
مجموع الدول العربية	738.5	460.0	348.0	41.5	654.5	449.5	218.0	46.5	506.5	384.0	215.0	35.0
نصيب الدول العربية (%)	30.0%	15.8%	37.5%	4.5%	19.1%	13.5%	18.5%	4.0%	19.7%	13.5%	20.4%	3.3%
الأردن	23.0	22.0	0.5	0.0	23.5	19.5	4.5	0.0	25.5	23.0	1.0	0.0
تونس	340.0	30.0	304.0	0.0	240.0	30.0	187.0	0.0	180.0	30.0	170.0	0.0
الجزائر	69.5	65.0	0.0	0.5	94.5	95.0	.....	0.0	75.5	75.0	.....	0.0
السعودية	3.0	25.0	0.5	22.0	5.0	36.5	0.5	35.5	10.0	35.5	0.5	26.5
سورية	105.0	126.0	0.0	0.0	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....
العراق		1.5	0.0	1.5	.....	4.0	.....	4.0	.....	1.5	.....	1.5
فلسطين	24.5	17.0	6.5	0.0	14.5	17.0	7.5	0.0	36.0	17.0	8.5	0.0
لبنان	21.0	18.0	7.5	3.5	21.5	15.5	4.0	0.0	17.0	11.0	6.0	0.0
ليبيا	15.5	15.5	0.0	0.0	17.0	17.0	0.0	0.0	15.5	16.0	0.0	0.0
مصر	17.0	20.0	4.0	6.0	48.5	45.0		2.0	40.0	45.0	1.0	2.0
المغرب	120.0	120.0	25.0	8.0	190.0	170.0	14.5	5.0	107.0	130.0	28.0	5.0

المصدر: المجلس الدولي للزيتون، فبراير 2024.

ملحق (11/4): الصادرات الصناعية العربية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات (2022 و 2023)

	قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)		نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي الصادرات		نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات		نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات		نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات	
	2022	*2023	2022	*2023	2022	*2023	2022	*2023	2022	*2023
مجموع الدول العربية	**362,321.3**	**364,308.3**	**25.1**	**29.7**	**8.5**	**10.0**	**68.5**	**61.5**	**2.0**	**2.4**
الأردن	7,701.7	7,752.3	65.3	66.5	27.6	25.5	0.6	0.3	6.5	7.7
الإمـارات	153,445.0	166,572.7	25.6	35.8	17.1	21.2	55.9	41.6	1.3	1.4
البحريـن	11,350.0	11,349.9	37.6	45.8	10.7	12.4	49.9	39.6	1.8	2.1
تونـــس	14,054.2	15,695.9	74.0	76.6	6.3	4.3	7.9	6.2	11.8	12.9
الجزائـر	5,620.2	5,583.8	8.6	9.5	0.3	0.3	90.9	90.0	0.2	0.2
جيبوتـي	2,203.9	1,929.7	48.8	48.8	0.2	0.2	0.1	0.1	50.9	50.9
السـعودية	79,430.5	67,897.1	19.1	20.9	0.3	0.7	79.9	77.6	0.6	0.8
السـودان	475.2	283.2	10.9	10.9	45.5	45.5	8.3	8.3	35.3	35.3
سـورية	328.1	310.5	34.5	34.5	9.7	9.7	...	...	55.7	55.7
العـراق	790.6	1,139.6	0.6	1.1	1.6	1.6	97.6	97.6	0.2	0.2
عُمـان	15,946.0	14,864.2	24.3	25.2	8.7	12.4	65.5	60.6	1.5	1.7
فلسـطين	1,090.3	1,027.2	68.8	65.8	16.2	16.2	0.1	0.1	14.9	17.9
قطـر	15,361.9	12,469.7	11.9	13.0	0.7	0.4	87.3	86.5	0.0	0.1
القمـر	18.6	26.9	33.9	33.9	0.7	0.7	...	...	65.4	65.4
الكويـت	5,222.0	5,291.0	5.3	6.3	0.1	0.4	94.4	93.0	0.2	0.3
لبنـان	2,678.8	2,290.2	61.3	61.3	11.0	11.0	0.4	0.4	27.3	27.3
ليبيـا	642.5	654.2	1.8	1.8	13.4	13.4	84.6	84.6	0.2	0.2
مصـر	20,115.2	19,126.2	45.8	48.3	4.8	6.7	41.4	35.3	8.0	9.7
المغـرب	25,709.0	29,821.0	60.9	70.2	28.3	19.1	...	...	19.6	19.4
موريتانيا	25.7	177.8	0.8	4.9	63.0	75.6	0.4	...	35.8	19.5
اليمـن	111.7	45.3	12.8	12.8	8.2	8.2	56.1	56.1	22.9	22.9

* تقديرات أولية

المصدر: مصادر وطنية، البنك الدولي، قاعدة المعلومات، فبراير 2024.

ملحق (12/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2022-2021)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة*													
	الأردن		الإمارات		البحرين		تونس		الجزائر		جيبوتي		السعودية	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022
زيوت وشحوم	94.8-	93.3-	9.8	27.0-	90.0-	93.3-	52.2	45.9	95.3-	97.2-	55.4-	43.0-	49.2-	55.7-
كيماويات عضوية	90.4-	91.2-	33.6-	35.5-	45.0	41.1	91.9-	97.1-	80.2-	72.0-	99.6-	100.0-	72.2	70.7
منتجات صيدلانية	6.9 -	3.1 -	47.7-	87.8-	97.2-	87.9-	71.9-	78.5-	99.5-	99.7-	99.9-	97.8-	89.1-	96.2-
كيماويات غير عضوية	56.5	58.4	71.6-	78.4-	87.0-	89.3-	48.1	52.0	72.3	81.4	36.0	37.0	33.6	41.1
منتجات بلاستيكية	51.8-	49.4-	20.2	19.9	19.8-	18.8-	40.1-	31.7-	98.6-	97.2-	99.4-	99.2-	72.1	70.2
الأسمدة	94.0	94.5	50.8 -	51.2	97.8	98.4	77.7	79.2	89.0	92.4	100.0-	99.4-	93.6	95.2
الورق	47.4-	46.1-	4.1-	58.4-	44.1-	52.7-	24.8-	48.1-	95.2-	92.0-	96.4-	99.4-	40.1-	75.1-
منتجات مطاط	86.1-	88.7-	7.6-	78.6-	54.6-	54.5-	80.6-	76.2-	88.6-	92.0-	99.7-	99.4-	58.8-	32.1-
منتجات جلدية	89.6-	90.2-	51.0-	95.6-	84.1-	84.8-	40.7	65.3	99.5-	99.5-	98.2-	97.4-	99.0-	98.8-
الملابس الجاهزة	67.8	71.8	18.2-	96.1-	81.1-	80.1-	63.5	81.9	99.8-	99.8-	100.0-	100.0-	99.6-	99.3-
منتجات نسيجية	79.1-	75.4-	37.6-	88.7-	87.7-	95.6-	94.3-	93.9-	99.9-	99.9-	97.7-	100.0-	86.0-	96.3-
منتجات أسمنتية	52.3-	60.1-	37.1-	72.3-	71.7-	70.0-	21.4-	11.9-	88.9-	86.5-	100.0-	100.0-	50.8-	85.4-
منتجات حديدية	45.7-	69.9-	13.7-	19.5-	62.4	44.8	49.5-	39.7-	6.5	2.9	99.8-	99.9-	62.0-	66.8-
منتجات ألمنيوم	2.0-	2.3	71.0	74.9	71.0	74.9	34.7-	41.4-	98.6-	97.3-	99.7-	99.9-	22.0	24.1
أجهزة إلكترونية	63.1-	53.3-	10.1-	82.9-	68.8-	74.4-	18.5	22.5	98.6-	97.2-	100.0-	100.0-	90.8-	95.3-

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2024.

"تابع" ملحق (12/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2022-2021)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة*													
	السودان		سورية		الصومال		العراق		عمان		فلسطين		قطر	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022
زيوت وشحوم	69.0-	75.9-	31.3-	46.3-	96.1-	97.8-	86.8-	91.2-	15.4-	43.6-	18.1-	69.6-	86.2-	87.6-
كيماويات عضوية	99.2-	99.5-	99.6-	99.8-	99.3-	100.0-	86.0-	86.0-	25.4	41.8	98.6-	99.2-	72.5	74.0
منتجات صيدلانية	99.9-	100.0-	96.4-	97.9-	100.0-	99.9-	99.9-	99.9-	65.3-	82.2-	88.2-	97.6-	99.2-	95.8-
كيماويات غير عضوية	99.9-	99.2-	84.5-	89.9-	94.5-	100.0-	92.5-	96.7-	89.2-	29.8-	66.1-	96.1-	32.6	44.1
منتجات بلاستيكية	98.1-	96.9-	93.7-	96.5-	99.9-	99.5-	98.6-	97.3-	43.1	65.4	40.6-	98.1-	64.0	62.0
الأسمدة	100.0-	100.0-	99.9-	100.0-	100.0-	100.0-	99.8-	98.5-	92.5	99.1	99.7-	100.0-	99.3	99.1
الورق	99.5-	99.4-	66.2-	81.9-	32.3-	2.0-	99.8-	99.0-	68.2-	78.0-	56.9-	96.2-	76.6-	78.0-
منتجات مطاط	99.8-	100.0-	98.5-	99.2-	100.0-	99.9-	90.1-	99.1-	69.3-	93.2-	67.0-	100.0-	92.1-	87.5-
منتجات جلدية	99.8-	100.0-	23.8-	51.0-	99.9-	99.9-	99.9-	100.0-	81.8-	96.9-	75.3-	97.2-	93.5-	91.0-
الملابس الجاهزة	99.6-	99.7-	58.2	26.8	99.7-	99.8-	99.8-	100.0-	67.9-	99.7-	85.8-	92.7-	97.7-	84.9-
منتجات نسيجية	99.8-	99.4-	91.7-	82.3-	100.0-	100.0-	99.8-	100.0-	89.8-	100.0-	19.5-	100.0-	93.4-	89.4-
منتجات أسمنتية	99.6-	99.7-	21.5	9.1-	99.6-	100.0-	99.7-	99.8-	35.0	21.5	62.2	66.4-	98.6-	95.5-
منتجات حديدية	98.8-	97.1-	95.4-	79.5-	91.4-	91.2-	97.0-	99.9-	9.9	66.7	41.3-	25.8-	46.9-	7.2-
منتجات ألمنيوم	79.9-	62.5-	56.4-	48.0-	96.1-	91.2-	4.4-	68.1-	62.2	82.9	36.5-	92.9-	80.9	82.2
أجهزة إلكترونية	98.1-	99.2-	98.2-	98.6-	97.9-	96.2-	7.9-	31.0-	55.2-	72.6-	88.5-	96.4-	89.5-	86.6-

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2024.

"تابع" ملحق (12/4): التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2022-2021)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة*															
	القمـر		الكـويت		لبنـان		ليبيـا		مصـر		المغـرب		موريتانيا		اليمـن	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022
زيوت وشحوم	99.7-	100.0-	95.4-	89.3-	71.5-	79.7-	99.7-	99.6-	49.1-	69.3-	50.1-	55.1-	77.5-	75.3-	94.4-	94.7-
كيماويات عضوية	100.0-	100.0-	74.2	83.0	94.5-	90.2-	24.1-	88.3-	74.8-	86.0-	92.9-	95.2-	100.0-	100.0-	99.6-	99.9-
منتجات صيدلانية	100.0-	100.0-	96.7-	99.1-	91.2-	84.8-	100.0-	100.0-	83.9-	83.0-	83.2-	73.5-	98.0-	97.7-	100.0-	99.8-
كيماويات غير عضوية	100.0-	100.0-	42.7-	35.7-	94.5-	90.2-	60.4	84.1	8.2	29.0	60.2-	50.9-	86.6-	92.6-	100.0-	99.9-
منتجات بلاستيكية	98.1-	99.7-	34.1-	17.8	55.7-	13.0-	99.4-	99.6-	21.1-	27.8-	79.1-	83.5-	83.6-	82.7-	94.2-	77.7-
الأسمدة	100.0-	100.0-	95.6-	60.0-	43.2	49.8	47.6	68.8	78.3	78.9	89.4	88.3	73.0-	78.4-	100.0-	99.9-
الورق	99.9-	100.0-	59.5-	87.3-	46.1-	57.5-	99.5-	99.9-	44.9-	50.3-	75.7-	79.7-	96.9-	98.1-	99.4-	100.0-
منتجات مطاط	100.0-	100.0-	95.0-	97.4-	93.3-	93.2-	99.9-	100.0-	70.9-	63.0-	37.0-	32.9-	92.6-	99.6-	99.9-	99.9-
منتجات جلدية	99.0-	99.3-	93.0-	96.3-	57.3-	63.9-	100.0-	100.0-	92.2-	88.6-	40.1-	36.7-	100.0-	100.0-	99.8-	100.0-
الملابس الجاهزة	93.7-	94.0-	93.8-	98.0-	84.2-	89.7-	100.0-	100.0-	60.4	76.1	81.3	83.1	100.0-	100.0-	99.9-	100.0-
منتجات نسيجية	100.0-	100.0-	98.3-	99.8-	67.3-	60.9-	100.0-	100.0-	94.2-	92.9-	93.2-	91.1-	100.0-	100.0-	99.9-	100.0-
منتجات أسمنتية	100.0-	100.0-	95.0-	95.7-	55.3-	58.5-	100.0-	100.0-	51.2	49.9	39.4-	36.7-	100.0-	100.0-	95.4-	99.9-
منتجات حديدية	99.3-	99.6-	61.1-	51.0-	27.1-	49.3-	44.2	42.0	34.2-	54.6-	81.1-	89.6-	94.9-	98.0-	76.3-	71.8-
منتجات ألمنيوم	99.1-	99.4-	68.1-	35.2-	4.9-	13.0-	19.3-	17.0-	10.0	6.3-	80.9-	83.2-	99.9-	100.0-	67.0-	13.9-
أجهزة إلكترونية	95.8-	96.1-	89.7-	92.0-	65.3-	79.9-	98.6-	97.1-	34.4-	22.5-	66.9-	59.5-	100.0-	100.0-	81.8-	55.6-

* ((الصادرات - الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، فبراير 2024.

الملحق (13/4): مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية* (2022-2021)

المنتج	الدولة	قيمة المؤشر		الدولة	قيمة المؤشر	
		2021	2022		2021	2022
صناعة الأسماك	موريتانيا	35.16	39.15	المغرب	8.36	18.22
	اليمن	16.99	13.77	الصومال	8.20	23.98
	تونس	2.21	2.27			
منتجات الزيوت والشحوم	تونس	6.50	6.26	فلسطين	4.94	12.90
	سوريا	17.32	26.07	المغرب	1.05	1.27
الأسمدة	المغرب	40.90	33.49	الجزائر	9.30	6.43
	الأردن	36.99	34.90	مصر	9.46	8.95
	قطر	7.23	5.01	عمان	9.27	11.44
	البحرين	4.48	3.52	تونس	5.78	3.49
	لبنان	4.44	5.46	السعودية	3.51	3.28
الكيماويات العضوية	عمان	1.53	1.42	السعودية	2.43	1.95
الكيماويات غير العضوية	الأردن	15.32	11.10	قطر	1.43	1.17
	الجزائر	3.32	2.55	مصر	2.00	2.73
	المغرب	8.37	6.10	تونس	4.21	3.15
صناعة الورق	الأردن	1.41	1.58	لبنان	1.55	1.80
	مصر	1.20	1.12			
صناعة الملابس الجاهزة	الاردن	15.08	14.08	مصر	1.40	1.33
	تونس	2.59	4.61	المغرب	1.86	1.62
صناعة الألمنيوم	البحرين	21.45	26.91	الإمارات	1.77	2.86
	قطر	1.78	1.42	فلسطين	3.90	1.08
	مصر	1.77	1.15	عمان	2.45	1.55
المنتجات البلاستيكية	مصر	1.79	1.62	السعودية	2.42	1.75
الأجهزة الالكترونية	تونس	1.74	1.80			
المنتجات الصيدلية	الأردن	1.75	1.50			

* يعادل المؤشر قسمة صادرات البلد من منتج معين إلى إجمالي صادرات البلد، على صادرات العالم من ذلك المنتج إلى إجمالي صادرات العالم.

المصدر: International Trade Centre, UNCTAD/WTO.

ملحق (1/5): احتياطي النفط عربياً وعالمياً، 2019-2023
(مليار برميل عند نهاية السنة)

	2019	2020	2021	2022	2023 (*)	نسبة التغير 2023/2022
الإمـارات	97.8	107.0	111.0	113.0	113.0	0.0
البحريـن	0.2	0.2	0.2	0.1	0.1	0.0
تونـس	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.0
الجزائـر	12.2	12.2	12.2	12.2	12.2	0.0
السـعودية	258.6	261.6	261.6	267.2	267.2	0.0
سـورية	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	0.0
العـراق	148.4	148.4	144.0	144.0	144.0	0.0
قطـر	25.2	25.2	25.2	25.2	25.2	0.0
الكويـت	101.5	101.5	101.5	101.5	101.5	0.0
ليبيـا	48.4	48.4	48.4	48.4	48.4	0.0
مصـر	3.1	3.1	3.0	2.9	2.9	0.0
السـودان	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	0.0
عُمـان	4.9	4.9	4.9	4.9	4.9	0.0
اليمـن	2.7	2.7	2.7	2.7	2.7	0.0
إجمالي الدول العربية	**707.5**	**719.6**	**719.0**	**726.5**	**726.5**	**0.0**
أنغـولا	8.2	7.8	7.2	2.5	2.5	0.0
إيـران	155.6	208.6	208.6	208.6	208.6	0.0
فنـزويلا	41.4	42.4	42.4	42.4	42.0	-0.9
نيجيريـا	37.0	36.9	36.9	37.1	37.1	0.0
الغابون	2.0	2.0	2.0	2.0	2.0	0.0
غينيا الاستوائية	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	0.0
الكونغو	3.0	2.9	1.8	1.8	1.8	0.0
إجمالي دول أوبك غير العربية	**248.2**	**301.7**	**300.0**	**295.5**	**295.1**	**-0.1**
إجمالي دول أوبك	**915.1**	**980.8**	**978.7**	**981.8**	**981.4**	**0.0**
البرازيـل	13.2	12.7	11.9	13.2	15.0	13.3
المملكة المتحدة	2.7	2.5	6.0	1.8	2.0	11.1
النرويـج	8.2	8.1	7.7	7.6	8.0	5.7
الولايات المتحدة الأمريكية	68.9	68.8	60.5	70.6	74.0	4.8
المكسيـك	5.8	5.8	6.0	6.0	6.0	0.8
كنـدا	4.4	4.1	3.8	3.8	4.0	5.8
كومنولث الدول المستقلة	119.8	119.0	118.9	118.9	118.9	0.0
منها : اذربيجـان	7.0	7.0	7.0	7.0	7.0	0.0
اوزبكستان	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.0
تركمانستان	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.0
روسيـا الاتحادية	80.0	80.0	80.0	80.0	80.0	0.0
كازاخستان	30.0	30.0	30.0	30.0	30.0	0.0
الصيـن	26.2	26.0	26.5	27.0	28.0	3.7
باقي دول العالم	66.8	48.3	51.0	55.0	59.0	7.3
إجمالي العالم	**1,272**	**1,316**	**1,311**	**1,326**	**1,335**	**0.7**
(%) نسبة الدول العربية للعالم	**55.6**	**54.7**	**54.8**	**54.8**	**54.4**	

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 2023، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

ملحق (2/5): احتياطي الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً، 2019-2023
(مليار متر مكعب عند نهاية السنة)

	2019	2020	2021	2022	2023(*)	نسبة التغير 2023 -2022
الإمـارات	6,091	7,730	8,200	8,210	8,210	0.0
البحريـن	81	68	68	68	68	0.0
تونـس	64	64	64	64	64	0.0
الجزائـر	4,505	4,504	4,504	4,504	4,504	0.0
السـعودية	8,366	8,437	8,507	9,514	9,514	0.0
سـورية	285	285	285	285	285	0.0
العـراق	3,820	3,820	3,714	3,714	3,714	0.0
قطـر	23,831	23,831	23,831	23,831	23,831	0.0
الكويـت	1,784	1,784	1,784	1,784	1,784	0.0
ليبيـا	1,505	1,505	1,505	1,505	1,505	0.0
مصـر	2,209	2,209	2,209	2,209	2,209	0.0
السـودان	25	25	25	25	25	0.0
عُمـان	632	632	632	679	679	0.0
اليمـن	265	266	266	266	266	0.0
موريتانيا	50	50	50	50	50	0.0
الأردن	6	6	6	6	6	0.0
الصومال	6	6	6	6	6	0.0
المغرب	1	1	1	1	1	0.0
إجمالي الدول العربية	**53,525**	**55,223**	**55,657**	**56,721**	**56,721**	**0.0**
أنغـولا	343	343	301	129	129	0.0
إيـران	33,988	34,076	33,988	33,988	33,988	0.0
فنـزويلا	5,674	5,590	5,541	5,511	5,481	-0.5
نيجيريـا	5,761	5,846	5,846	5,913	5,909	-0.1
الغابون	26	26	26	26	26	0.0
غينيا الاستوائية	39	39	39	39	39	0.0
الكونغو	284	283	283	284	284	0.0
إجمالي دول أوبك غير العربية	**46,115**	**46,203**	**46,024**	**45,890**	**45,856**	**-0.1**
إجمالي دول أوبك	**72,185**	**73,983**	**74,238**	**75,121**	**75,087**	**0.0**
البرازيـل	364	364	338	378	406	7.4
المملكة المتحدة	187	187	186	148	131	-11.1
النرويـج	1,603	1,545	1,440	1,449	1,468	1.3
الولايات المتحدة الأمريكية	13,294	13,179	12,256	16,392	17,281	5.4
المكسيـك	178	180	195	202	200	-0.6
كنـدا	1,995	2,067	2,471	2,462	2,462	0.0
كومنولث الدول المستقلة	64,085	66,206	66,206	66,206	66,206	0.0
منها : اذربيجان	1,400	1,699	1,699	1,699	1,699	0.0
اوزبكستان	1,820	1,841	1,841	1,841	1,841	0.0
تركمانستان	9,800	1,133	1,133	1,133	1,133	0.0
روسيـا الاتحادية	47,270	47,805	47,805	47,805	47,805	0.0
كازاخستان	2,380	2,407	2,407	2,407	2,407	0.0
الصيـن	6,243	6,654	7,001	7,245	7,491	3.4
باقي دول العالم	17,455	15,411	14,875	15,068	14,480	-3.9
إجمالي العالم	**205,044**	**207,219**	**206,649**	**212,160**	**212,703**	**0.3**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**26.1**	**26.6**	**26.9**	**26.7**	**26.7**	

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (3/5): إنتاج النفط الخام عربياً وعالمياً، 2019-2023
(ألف برميل/يوم)

	2019	2020	2021	2022	2023(*)	نسبة التغير 2023/2022
الإمـارات	3,058	2,780	2,718	3,064	2,944.3	-3.9
البحريـن	194	194	193	190	183.0	-3.7
تونـس	37	31	29	33	33.2	-0.1
الجزائـر	954	839	849	1,020	972.8	-4.7
السـعودية	9,808	9,213	9,125	10,591	9,606.3	-9.3
سـورية	24	25	16	18	15.0	-16.7
العـراق	4,576	3,998	3,971	4,453	4,117.6	-7.5
قطـر	580	554	551	620	636.0	2.6
الكويـت	2,678	2,439	2,414	2,707	2,590.1	-4.3
ليبيـا	1,097	389	1,207	981	1,188.6	21.1
مصـر	526	507	469	467	564.9	20.9
السـودان	102	86	67	60	40.0	-33.3
عُمـان	845	768	748	819	816.0	-0.4
اليمـن	95	95	95	49	51.0	4.1
إجمالي الدول العربية	**24,574**	**21,919**	**22,453**	**25,072**	**23,759**	**-5.2**
أنغـولا	1,365	1,264	1,118	1,137	1,099	-3.4
إيـران	2,356	1,975	2,414	2,554	2,859	11.9
فنـزويلا	974	538	660	716	783	9.4
نيجيريـا	1,761	1,464	1,304	1,138	1,187	4.3
الغابون	211	203	180	191	223	17.2
غينيا الاستوائية	108	112	91	81	55	-32.5
الكونغو	344	302	266	262	271	3.7
إجمالي دول أوبك غير العربية	**7,120**	**5,858**	**6,033**	**6,079**	**6,478**	**6.6**
إجمالي دول أوبك	**29,291**	**25,516**	**26,318**	**28,895**	**27,897**	**-3.5**
البرازيـل	2,888	3,040	3,030	3,113	3,500	12.4
المملكة المتحدة	1,107	1,017	900	835	740	-11.4
النرويـج	1,737	2,010	2,060	1,902	1,975	3.8
الولايات المتحدة الأمريكية	12,250	11,220	11,110	11,730	12,860	9.6
المكسيـك	1,923	1,917	1,925	1,980	2,120	7.1
كنـدا	5,378	5,130	4,739	5,580	5,630	0.9
كومنولث الدول المستقلة	14,651	13,396	13,869	13,715	13,556	-1.2
منها : اذربيجـان	722	695	708	670	620	-7.5
اوزبكستان	54	50	53	35	33	-5.7
تركمانستان	236	233	250	240	250	4.2
روسيـا الاتحادية	11,580	10,471	10,870	10,910	10,700	-1.9
كازاخستان	1,923	1,857	1,865	1,827	1,920	5.1
الصيـن	3,826	3,970	3,995	4,113	4,270	3.8
باقي دول العالم	11,633	13,487	12,874	13,912	13,187	-5.2
إجمالي العالم	**87,087**	**82,964**	**82,988**	**88,031**	**88,078**	**0.1**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**28.2**	**26.4**	**27.1**	**28.5**	**27.0**	

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (4/5): الغاز الطبيعي المسوق عربياً وعالمياً، 2019-2023
(مليار متر مكعب / السنة)

	2019	2020	2021	2022	2023 (*)	نسبة التغير 2023/2022
الإمـــارات	53.7	53.7	53.1	54.2	55.6	2.6
البحريـــن	17.2	17.3	17.5	16.7	16.6	-0.6
تونـــس	0.9	0.9	2.2	2.0	2.0	0.0
الجزائـــر	87.0	81.4	101.1	97.6	101.5	4.0
السـعودية	111.2	113.1	114.5	116.7	114.1	-2.2
ســـورية	3.3	2.9	3.1	2.9	3.0	3.4
العـــراق	11.0	7.0	9.1	9.3	9.9	6.5
قطـــر	177.2	174.9	177.0	178.5	181.0	1.4
الكويـــت	13.3	12.2	12.1	13.2	13.5	2.3
ليبيـــا	16.0	12.7	15.3	14.6	16.3	11.6
مصـــر	64.9	58.5	67.8	64.5	57.1	-11.5
عُمـــان	36.7	36.9	40.3	42.1	43.2	2.6
اليمن	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.0
الأردن	0.1	0.2	0.1	0.1	0.1	0.0
المغرب	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
إجمالي الدول العربية	**592.8**	**572.0**	**613.5**	**612.8**	**614.3**	**0.2**
أنغـــولا	10.5	11.3	8.8	5.5	5.5	0.0
إيـــران	228.3	235.8	242.8	247.7	251.7	1.6
فنـــزويلا	25.6	21.6	28.1	29.1	29.7	2.2
نيجيريـــا	49.3	49.4	52.4	47.1	43.7	-7.3
الغابون	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.0
غينيا الاستوائية	6.2	6.0	7.0	8.1	8.1	0.0
الكونغو	0.6	0.4	0.4	0.4	0.4	0.0
إجمالي دول أوبك غير العربية	**320.9**	**325.0**	**340.0**	**338.4**	**339.6**	**0.4**
إجمالي دول أوبك	**613.1**	**605.1**	**645.2**	**644.0**	**650.5**	**1.0**
المملكة المتحدة	39.3	39.6	32.8	38.1	34.5	-9.6
النرويـــج	114.4	111.7	114.5	123.0	116.6	-5.2
الولايات المتحدة الأمريكية	928.1	924.8	944.5	993.4	1035.3	4.2
المكسيـــك	36.7	35.5	32.1	33.7	35.6	5.5
كنـــدا	169.6	165.6	172.3	184.8	190.3	2.9
كومنولث الدول المستقلة	857.4	808.4	891.2	807.6	773.6	-4.2
منها : اذربيجـان	23.9	25.9	31.8	34.1	35.6	4.2
اوزبكستان	57.5	47.1	50.9	48.9	44.2	-9.6
تركمانستان	63.2	66.0	79.3	78.3	76.3	-2.5
روسيـا الاتحادية	679.0	638.4	702.1	618.4	586.4	-5.2
كازاخستان	33.5	30.6	26.7	27.6	30.8	11.7
الصيـــن	176.7	194.0	209.2	221.8	234.3	5.6
باقي دول العالم	729.0	690.0	694.4	695.9	685.0	-1.6
إجمالي العالم	**3,965.0**	**3,866.6**	**4,044.6**	**4,049.5**	**4,059.1**	**0.2**
نسبة الدول العربية للعالم (%)	**15.0**	**14.9**	**15.2**	**15.1**	**15.1**	

(*) بيانات تقديرية.

المصدر: Statistical Review of World Energy 2024 .

ملحق (5/5): مستويات المخزون النفطي العالمي في نهاية الربع الرابع للأعوام 2019 - 2023 (مليون برميل)

	2019	2020	2021	2022	2023 (*)
المخزون التجاري (**) ومنه:-	**5,890**	**6,240**	**5,529**	**6,086**	**6,039**
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2,902	3,037	2,643	2,796	2,773
بقية دول العالم	2,989	3,203	2,886	3,289	3,266
المخزون على متن الناقلات	**1,158**	**1,295**	**1,348**	**1,546**	**1,438**
المخزون الاستراتيجي	**1,825**	**1,845**	**1,783**	**1,511**	**1,501**
إجمالي المخزون العالمي (***)	**8,873**	**9,380**	**8,661**	**9,143**	**8,979**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	63.3	69.3	56.7	60.9	60.8
كفاية المخزون التجاري العالمي (يوم)	60.5	65.3	55.6	61.0	59.3

(*) بيانات تقديرية.
(**) لا يشمل المخزون على متن الناقلات.
(***) يشمل المخزون على متن الناقلات.
المصدر: أعداد مختلفة من النشرة الشهرية Oil Market Intelligence.

ملحق (6/5): السعر الفوري لسلة خامات أوبك*، 2019-2023
(دولار/ برميل)

	2019	2020	2021	2022	2023
كانون الثاني/يناير	58.7	65.1	54.4	85.4	81.6
شباط/فبراير	63.8	55.5	61.1	94.2	81.9
آذار/مارس	66.4	33.9	64.6	113.5	78.5
نيسان/أبريل	70.8	17.7	63.2	105.6	84.1
أيار/مايو	70.0	25.2	66.9	113.9	75.8
حزيران/يونيو	62.9	37.1	71.9	117.7	75.2
تموز/يوليو	64.7	43.4	73.5	108.6	81.1
آب/أغسطس	59.6	45.2	70.3	101.9	87.3
أيلول/سبتمبر	62.4	41.5	73.9	95.3	94.6
تشرين الأول/أكتوبر	59.9	40.1	82.1	93.6	91.8
تشرين الثاني/نوفمبر	62.9	42.6	80.4	89.7	84.9
كانون الأول/ديسمبر	66.5	49.2	74.4	79.7	79.0
الربع الأول	63.0	51.5	60.0	97.7	80.7
الربع الثاني	67.9	26.6	67.3	112.4	78.4
الربع الثالث	62.2	43.4	72.6	101.9	87.7
الربع الرابع	63.1	44.0	79.0	87.7	85.2
المتوسط السنوي	**64.0**	**41.5**	**69.9**	**100.1**	**83.0**

* تضم سلة أوبك المرجعية حالياً ثلاثة عشر نوعاً من النفط الخام، تمثل خامات الدول الأعضاء مقوّمة وفقاً لأوزان ترجيحية تأخذ في الاعتبار إنتاج وصادرات الدول الأعضاء.

المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (7/5): قيمة صادرات النفط الخام في الدول العربية (2019- 2023)
(مليون دولار)

	2019	2020	2021	2022	2023[1]
الإمـــارات	64,937	38,967	62,006	99,109	79,627
البحريـــن	3,629	2,276	3,834	5,537	4,513
الجزائـــر	13,638	5,503	12,423	21,324	15,908
الســعودية	178,617	106,367	178,741	304,244	225,081
ســورية	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
العـــراق	78,527	41,756	75,651	[4]95,846	[4]87,984
قطـــر	9,665	6,325	10,984	15,468	12,344
الكويـــت	53,648	30,965	52,472	85,041	67,426
ليبيـــا	20,378	3,980	23,432	27,277	27,912
مصـــر	2,782	1,417	2,550	3,749	2,150
الســودان[2]	474	45	غ.م	غ.م	غ.م
عُمـــان[3]	19,651	13,147	18,686	30,303	25,482
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الجارية)	**445,946**	**250,748**	**440,779**	**687,899**	**548,427**
إجمالي الدول العربية (بالأسعار الحقيقية لعام 2005)[5]	**365,530**	**202,379**	**344,628**	**509,932**	**390,062**

[1] بيانات أولية.
[2] بيانات تقديرية وفقاً للموجز الاحصائي للتجارة الخارجية الصادر عن بنك السودان المركزي.
[3] بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عُمان، النشرة الإحصائية الفصلية ديسمبر 2023.
[4] الموقع الالكتروني لوزارة النفط العراقية https://oil.gov.iq.
[5] الأسعار الحقيقية تشير الى العائدات بموجب مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية ، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.
غ.م: غير متوفر.
المصدر: مصدر الملحق (1/5).

ملحق (1/6): الإيرادات العامة والمنح (2019- 2023)

	الإيرادات العامة والمنح (مليون دولار أمريكي)					نسبة التغير	النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي				
	2019	2020	2021	2022	2023[1]	(2023-2022)	2019	2020	2021	2022	2023[1]
مجموع الدول العربية	**846,889**	**659,189**	**811,660**	**1,079,428**	**975,990**	**9.6-**	**29.6**	**25.6**	**27.8**	**30.4**	**29.1**
الأردن	10,908	9,914	11,464	12,573	13,021	3.6	24.5	22.7	24.7	25.8	25.6
الإمـارات	133,328	106,331	126,309	162,498	143,261	11.8-	31.9	30.4	30.4	32.3	27.9
البحريـن	7,719	5,538	6,956	9,425	8,518	9.6-	19.1	15.5	17.0	20.2	18.5
تونـس	10,561	10,007	11,009	13,452	14,186	5.5	26.4	25.5	25.5	28.5	27.2
الجزائـر	55,308	44,480	48,834	50,820	67,526	32.9	28.6	27.0	26.2	22.6	28.2
جيبوتـي	758	635	766	814	849	4.2	24.6	19.9	22.6	22.2	21.2
السـعودية	247,159	208,489	257,463	338,177	323,277	4.4-	29.5	28.4	29.5	30.5	30.3
السـودان	3,421	4,075	3,304	7,483	1,862	75.1-	8.0	5.4	9.2	13.0	4.3
العـراق	91,005	53,012	75,229	111,515	103,121	7.5-	42.3	30.6	38.7	43.2	41.2
عُمـان	27,075	22,013	22,471	37,641	30,585	18.7-	30.7	29.0	25.7	33.6	28.1
فلسطـين	3,728	3,788	4,559	5,173	5,042	2.5-	21.8	24.4	25.2	27.0	28.9
قطـر*	58,997	47,029	54,689	81,805	69,904	14.5-	33.5	32.6	30.4	34.6	30.7
القُمـر	194	219	209	171	232	36.0	15.9	18.3	15.8	12.7	14.7
الكويـت*	56,640	34,424	61,691	93,833	76,884	18.1-	40.2	31.0	41.6	51.0	47.0
لبنـان	10,239	2,739	860	1,024	1,570	53.4	20.8	13.1	5.1	6.3	9.5
ليبيـا	40,975	16,299	23,419	27,821	26,123	6.1-	57.0	26.5	51.8	51.2	44.2
مصـر**	56,400	61,182	70,621	87,253	51,047	41.5-	17.7	15.9	16.6	18.3	15.4
المغـرب	28,729	26,051	28,662	32,848	35,265	7.4	22.3	21.5	20.2	25.1	24.4
موريتانيا	1,690	1,702	1,742	2,357	2,336	0.9-	21.4	20.6	19.0	23.0	22.2
اليمـن	2,054	1,261	1,405	2,745	1,381	49.7-	8.1	12.3	16.2	32.3	25.8

[1] بيانات فعلية أولية.

(*) تبدأ السنة المالية في أبريل وتنتهي في 31 مارس.

(**) للسنوات المالية المنتهية في حزيران/يونيو.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (2/6): الإيـــرادات البترولية للدول العربية* (2023-2022)

	الإيرادات البترولية (مليون دولار أمريكي)		نسبة التغير (2023-2022)	الحصة في إجمالي الايرادات العامة والمنح (%)		النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي	
	2022	2023[1]		2022	2023[1]	2022	2023[1]
مجمـوع الـدول العربية	650,456	563,152	13.4-	60.3	57.7	18.3	16.8
الإمـارات	65,513	53,175	18.8-	40.3	37.1	13.0	10.3
البحريـن	6,415	5,316	17.1-	68.1	62.4	13.7	11.5
تونـس	303	202	33.1-	2.2	1.4	0.6	0.4
الجزائـر	22,582	28,363	25.6	44.4	42.0	10.0	11.8
السـعودية	228,606	201,216	12.0-	67.6	62.2	20.6	18.8
السـودان	1,662	29	98.2-	22.2	1.6	2.9	0.1
العـراق	105,947	95,673	9.7-	95.0	92.8	41.0	38.2
عُمـان	29,059	22,101	23.9-	77.2	72.3	26.0	20.3
قطـر	69,563	58,062	16.5-	85.0	83.1	29.4	25.5
الكويـت	87,212	70,077	19.6-	92.9	91.1	47.4	42.8
ليبيـا	27,026	25,286	6.4-	97.1	96.8	49.8	42.8
مصـر	5,264	3,240	38.4-	6.0	6.3	1.1	1.0
اليمـن	1,305	410	68.6-	47.5	29.7	15.4	7.6

[1] بيانات فعلية أولية.
*الإيرادات البترولية تشمل كل من إيرادات النفط والغاز الطبيعي.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (3/6): الإيـــرادات الضريبية في الدول العربية (2023-2022)

	الإيرادات الضريبية (مليون دولار أمريكي)		نسبة التغير (2023-2022)	الحصة في إجمالي الايرادات العامة والمنح (%)		النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي	
	2022	2023[1]		2022	2023[1]	2022	2023[1]
مجموع الدول العربية	335,504	329,841	1.7-	31.1	33.8	9.5	9.8
الأردن	8,530	8,847	3.7	67.8	67.9	17.5	17.4
الإمـارات	86,816	85,723	1.3-	53.4	59.8	17.3	16.7
البحريـن	1,941	2,032	5.0	20.6	23.9	4.2	4.4
تونـس	11,633	12,485	7.3	86.5	88.0	24.7	23.9
الجزائـر	21,007	26,669	27.0	41.3	39.5	9.3	11.1
جيبوتـي	492	523	6.2	60.5	61.6	13.4	13.1
السـعودية	86,158	95,103	10.4	25.5	29.4	7.8	8.9
السـودان	3,383	979	71.1-	45.2	52.6	5.9	2.2
العـراق	2,698	4,494	66.6	2.4	4.4	1.0	1.8
عُمـان	4,574	4,544	0.7-	12.2	14.9	4.1	4.2
فلسطـين	4,461	4,403	1.3-	86.2	87.3	23.3	25.3
قطـر	10,307	8,077	21.6-	12.6	11.6	4.4	3.5
القُمـر	95	109	14.8	55.5	46.9	7.1	6.9
الكويـت	1,898	1,793	5.5-	2.0	2.3	1.0	1.1
لبنـان	764	1,074	40.6	74.6	68.4	4.7	6.5
ليبيـا	795	836	5.2	2.9	3.2	1.5	1.4
مصـر	60,268	41,030	31.9-	69.1	80.4	12.6	12.4
المغـرب	27,676	29,254	5.4	84.8	85.8	21.1	20.3
موريتانيا	1,425	1,410	1.1-	60.5	60.4	13.9	13.4
اليمـن	582	457	21.4-	21.2	33.1	6.9	8.5

[1] بيانات فعلية أولية.
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (4/6): هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية (2023-2019)

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	2023 [1]
الإيرادات البترولية	**55.6**	**46.1**	**54.2**	**60.3**	**57.7**
الإيرادات الضريبية	**33.5**	**39.6**	**34.7**	**31.1**	**33.8**
- الضرائب على الدخل والأرباح	5.2	7.3	7.2	5.4	6.0
- الضرائب على السلع والخدمات	12.9	15.1	16.4	13.3	14.0
- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	6.6	7.0	5.4	5.9	6.6
- ضرائب ورسوم أخرى	8.7	10.2	5.8	6.5	7.3
الإيرادات غير الضريبية	**9.4**	**12.5**	**10.0**	**8.2**	**8.0**
إيرادات أخـــــرى*	**1.3**	**1.3**	**0.7**	**0.2**	**0.1**
المنـــــــــح	**0.3**	**0.4**	**0.3**	**0.2**	**0.3**
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (مليار دولار أمريكي)	**846.9**	**659.2**	**811.7**	**1,079.4**	**976.0**

[1] بيانات فعلية أولية.

* تمثل الدخل من الاستثمار والإيرادات الرأسمالية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (5/6): هيكل الايــرادات الضريبية للدول العربية (2023-2022)

(نسبة مئوية)

	2022					2023[1]				
	الدخل والارباح	السلع والخدمات	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	ضرائب أخرى	الايرادات الضريبية (مليون دولار امريكي)	الدخل والارباح	السلع والخدمات	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	ضرائب أخرى	الايرادات الضريبية (مليون دولار امريكي)
الأردن	20.2	68.9	3.8	7.1	**8,530**	28.3	66.3	3.8	1.6	**8,847**
الإمـارات	...	11.2	50.3	38.5	**86,816**	...	10.2	50.3	39.4	**85,723**
البحريـن	...	74.4	13.0	12.5	**1,941**	...	77.0	12.3	11.7	**2,032**
تونـس	40.5	42.4	8.4	6.4	**11,633**	42.1	40.6	8.3	7.0	**12,485**
الجزائـر	45.4	37.4	12.8	4.5	**21,007**	44.5	37.6	8.2	9.7	**26,669**
جيبوتـي	...	...	...	0.0	**492**	27.2	44.6	0.0	28.3	**523**
السـعودية	7.6	77.8	5.8	8.8	**86,158**	10.8	73.6	6.2	9.4	**95,103**
السـودان	17.3	54.7	13.0	14.9	**3,383**	10.4	87.0	2.6	0.0	**979**
العـراق	71.0	29.0	...	0.0	**2,698**	83.3	16.7	...	0.0	**4,494**
عُمـان	26.4	30.4	14.8	28.4	**4,574**	30.5	19.0	21.8	28.7	**4,544**
فلسطين	6.3	19.3	9.5	64.9	**4,461**	6.7	16.5	73.7	3.1	**4,403**
قطـر	23.9	...	33.1	43.0	**10,307**	22.4	...	29.2	48.4	**8,077**
القُمـر	...	...	32.0	68.0	**95**	...	...	54.3	45.7	**109**
الكويـت	32.1	...	62.2	5.7	**1,898**	31.6	...	64.4	4.0	**1,793**
لبنـان	23.4	51.1	12.8	12.8	**764**	18.5	50.8	18.5	12.3	**1,074**
ليبيـا	...	...	5.5	94.5	**795**	...	...	8.3	91.7	**836**
مصـر	37.4	45.3	4.3	13.0	**60,268**	35.5	45.1	5.4	14.0	**41,030**
المغـرب	21.6	48.9	4.9	24.5	**27,676**	21.0	48.3	5.5	25.2	**29,254**
موريتانيا	32.1	44.2	16.4	7.4	**1,425**	32.3	43.9	17.0	6.8	**1,410**
اليمـن	28.9	43.7	27.5	0.0	**582**	28.9	43.7	27.5	0.0	**457**

(1) بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (6/6): الإنفاق العام وصافي الاقراض الحكومي (2023-2019)

	الإنفاق العام (مليون دولار أمريكي)					نسبة التغير	النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي				
	2019	2020	2021	2022	2023[1]	(2023-2022)	2019	2020	2021	2022	2023[1]
مجموع الدول العربية	907,365	875,154	878,732	972,680	1,036,526	6.6	31.7	34.0	30.0	27.4	30.9
الأردن	12,401	12,984	13,867	14,726	15,493	5.2	27.8	29.7	29.9	30.2	30.4
الإمارات	118,914	108,794	109,566	109,205	110,500	1.2	28.4	31.1	26.4	21.7	21.5
البحرين	9,537	9,981	9,489	9,918	10,559	6.5	23.6	27.9	23.2	21.2	22.9
تونس	11,740	13,419	14,255	16,613	17,660	6.3	28.0	31.6	30.4	37.2	36.4
الجزائر	64,857	54,431	55,041	69,855	108,170	54.9	33.5	33.0	29.6	31.0	45.1
جيبوتي	753	704	854	846	888	5.0	24.4	22.1	25.2	23.0	22.2
السعودية	282,461	286,862	277,049	310,482	344,863	11.1	33.7	39.1	31.7	28.0	32.3
السودان	4,884	7,867	3,956	8,536	3,325	- 61.0	11.4	10.4	11.0	14.9	7.6
العراق	71,956	63,819	70,931	80,662	108,254	34.2	33.4	36.9	36.5	31.2	43.2
عُمان	33,974	32,926	28,296	34,666	28,025	- 19.2	38.6	43.4	32.4	31.0	25.8
فلسطين	4,407	4,777	5,496	4,978	4,625	- 7.1	25.7	30.8	30.4	26.0	26.5
قطر*	57,258	50,125	52,692	57,349	58,064	1.2	32.5	34.7	29.3	24.3	25.5
القُمر	247	225	263	216	299	38.2	20.2	18.8	19.8	16.1	18.9
الكويت[2]*	69,533	69,674	76,076	72,876	81,962	12.5	49.4	62.7	51.2	39.6	50.1
لبنان	15,639	3,468	1,109	1,869	2,711	45.0	31.8	16.6	6.6	11.5	16.4
ليبيا	32,724	26,650	19,019	26,475	25,989	- 1.8	45.6	43.4	42.1	48.8	44.0
مصر**	78,146	89,508	100,303	111,308	71,126	- 36.1	24.5	23.3	23.6	23.3	21.5
المغرب	33,296	35,211	36,903	37,589	39,880	6.1	25.8	29.0	26.0	28.7	27.6
موريتانيا	1,364	1,514	1,942	1,626	1,890	16.2	17.3	18.3	21.1	15.9	18.0
اليمن	3,274	2,217	1,624	2,886	2,244	- 22.2	13.0	21.6	18.7	34.0	41.8

[1] بيانات فعلية أولية.

[2] يصنف الانفاق العام في الكويت على أساس الانفاق الجاري، والانفاق الراسمالي والانفاق الانشائي، ومشتريات الأراضي والأصول غير المنقولة.

* للسنوات المالية المنتهية في آذار/مارس.

** للسنوات المالية المنتهية في حزيران/يونيو.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/6): الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي في الدول العربية (2023-2022)

	2022				2023[1]				
	الإنفاق الجاري		الإنفاق الرأسمالي		المجموع* (مليون دولار)	الإنفاق الجاري		الإنفاق الرأسمالي		المجموع* (مليون دولار)
	مليون دولار	معدل التغير (%)	مليون دولار	معدل التغير (%)		مليون دولار	معدل التغير (%)	مليون دولار	معدل التغير (%)	
مجموع الدول العربية	**819,015**	**9.5**	**153,665**	**20.4**	**972,680**	**861,564**	**5.2**	**174,961**	**13.9**	**1,036,525**
الأردن	12,617	2.6	2,109	34.6	14,726	13,063	3.5	2,429	15.2	15,492
الإمارات	103,746	0.36-	5,459	0.31	109,205	103,111	0.6-	7,389	35.3	110,500
البحرين	9,298	3.8	620	16.6	9,918	9,822	5.6	737	18.9	10,559
تونس	13,896	10.4	2,718	7.9-	16,613	14,400	3.6	3,260	20.0	17,660
الجزائر	56,154	61.7	13,701	32.5-	69,855	85,838	52.9	22,333	63.0	108,170
جيبوتي	589	4.5	257	11.8-	846	617	4.8	270	5.4	888
السعودية	272,225	10.7	38,257	22.4	310,482	295,131	8.4	49,732	30.0	344,863
السودان	7,279	84.5	1,257	11,911.4	8,536	3,265	55.1-	60	95.2-	3,325
العراق	54,057	14.3	26,605	12.6	80,662	69,073	27.8	39,182	47.3	108,254
عُمان	31,269	20.5	3,397	45.1	34,666	25,702	17.8-	2,323	31.6-	28,025
فلسطين	4,502	11.4-	476	14.8	4,978	4,625	2.7			
قطر	38,435	13.7	18,914	0.1	57,349	37,324	2.9-	20,740	9.7	58,064
القُمر	130	17.3-	86	18.1-	216	171	31.4	128	48.4	299
الكويت[2]	67,860	0.5-	5,016	17.2	72,876	77,712	14.5	4,250	15.3-	81,962
لبنان	1,837	69.0	33	46.5	1,869	2,645	44.0	66	103.4	2,711
ليبيا	21,180	39.7	5,295	37.3	26,475	24,552	15.9	1,438	72.8-	25,989
مصر	91,264	6.2-	20,045	559.9	111,309	61,700	32.4-	9,426	53.0-	71,126
المغرب	28,360	2.3-	9,229	17.3	37,589	28,945	2.1	10,934	18.5	39,880
موريتانيا	1,532	10.5	94	83.1-	1,626	1,677	9.4	214	127.5	1,890
اليمن	2,786	74.9	100	222.4	2,886	2,193	21.3-	50.8	49.0-	2,244

* يمثل مجموع الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي فقط.

[1] بيانات فعلية أولية.

[2] يتضمن الإنفاق الجاري تحويلات الضمان الاجتماعي والإنفاقات الأخرى، في حين يشمل الإنفاق الرأسمالي كل من الإنفاق الإنشائي ومشتريات الأراضي والأصول غير المنقولة.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (8/6): هيكل الإنفاق العام في الدول العربية (2023-2019)

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	2023[1]
الإنفاق الجـــــاري	82.5	84.6	85.4	84.2	83.1
الإنفاق الرأســـــمالي	17.5	15.4	14.6	15.8	16.9
الإنفـاق العـــــام	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (9/6): هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2023-2019)

(نسبة مئوية)

	نفقات الخدمات العامة					نفقات الأمن والدفاع				
	2019	2020	2021	2022	2023[1]	2019	2020	2021	2022	2023[1]
مجموع الدول العربية	**38.3**	**37.9**	**37.2**	**37.3**	**17.3**	**20.6**	**16.8**	**16.6**	**18.6**	**24.9**
الأردن	19.6	21.0	23.5	23.0	24.8	17.3	31.2	31.6	32.5	33.3
الإمارات	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
البحرين	6.7	5.0	6.0	31.3	30.1	30.7	28.6	29.5	33.6	30.1
تونس	9.5	9.0	8.6	8.1	...	14.8	15.0	13.9	14.1	...
الجزائر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	8.0	...	...	...	4.3	28.0	...	...	...	33.3
السودان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	37.1	35.5	39.8	41.3	46.5	37.1	25.3	26.9	27.6	24.2
عُمان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
فلسطين	12.9	12.9	9.0	13.3	23.4	22.3	22.3	19.5	25.8	23.1
قطر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
القُمر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويت	...	...	0.5	...	...	...	...	...	...	...
لبنان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
ليبيا	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
مصر	47.6	46.9	47.9	49.1	58.3	10.2	10.3	11.3	10.0	4.4
المغرب	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
موريتانيا	10.4	10.1	11.1	...	...	22.3	21.9	22.9	...	...
اليمن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

"تابع" ملحق (9/6): هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2019-2023)

(نسبة مئوية)

	نفقات الخدمات الاجتماعية					نفقات الشؤون الاقتصادية				
	2019	2020	2021	2022	2023[1]	2019	2020	2021	2022	2023[1]
مجموع الدول العربية	**31.6**	**31.4**	**32.4**	**29.3**	**40.6**	**8.0**	**7.5**	**11.1**	**10.7**	**13.9**
الأردن	47.2	36.0	33.9	27.0	29.0	6.0	5.2	6.8	9.0	5.9
الإمـارات	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
البحريـن	13.2	12.7	13.6	43.1	41.4	7.8	7.6	4.8	5.6	5.9
تونـس	53.1	54.0	54.1	53.1	...	21.9	22.0	23.4	24.7	...
الجزائـر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
جيبوتـي	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
السـعودية	36.5	...	...	...	49.0	15.6	...	...	...	11.4
السـودان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
العـراق	16.1	9.1	12.2	11.6	33.0	9.5	6.3	14.6	11.7	42.3
عُمـان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
فلسطين	62.1	62.1	47.8	49.9	49.0	3.5	3.5	2.4	8.0	2.8
قطـر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
القُمـر	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
الكويـت	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
لبنـان	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
ليبيـا	...	...	...	...	...	...	...	1.7	...	...
مصـر	35.6	36.3	35.2	33.6	40.8	5.4	5.3	5.1	7.1	7.5
المغـرب	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
موريتانيا	38.1	38.7	27.6	...	...	28.5	28.6	20.4	...	...
اليمـن	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

"تابع" ملحق (9/6): هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري (2023-2019)

(نسبة مئوية)

	النفقات الأخرى				
	2019	2020	2021	2022	2023[1]
مجموع الدول العربية	**1.4**	**6.3**	**2.6**	**4.1**	**3.2**
الأردن	9.9	6.6	4.1	8.5	7.0
الإمـارات	...	...	...	...	...
البحريـن	41.6	46.2	46.0	2.2	0.2
تونـس	0.7	...	...	...	...
الجزائـر	...	...	...	...	...
جيبوتـي	...	...	...	...	...
السـعودية	11.7	...	...	...	1.9
السـودان	...	...	...	...	...
العـراق	16.2	18.1	6.4	7.8	10.7
عُمـان	...	...	...	...	...
فلسطين	-0.8	0.2	...	3.1	1.7
قطـر	...	...	...	...	...
القُمـر	...	...	...	...	...
الكويـت	...	...	...	...	...
لبنـان	...	...	...	...	...
ليبيـا	...	...	...	...	...
مصـر	1.2	1.2	1.2	2.0	4.3
المغـرب	...	...	...	...	...
موريتانيا	0.7	0.7	0.7	...	...
اليمـن	...	...	...	...	...

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (10/6): العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة (2019-2023)

	العجز أو الفائض الكلي (مليون دولار أمريكي)					النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي				
	2019	2020	2021	2022	[1]2023	2019	2020	2021	2022	[1]2023
مجموع الدول العربية	**60,476 -**	**215,965 -**	**67,072 -**	**106,748**	**60,536 -**	**2.1-**	**8.4-**	**2.3-**	**3.0**	**1.8-**
الأردن	1,493-	3,070-	2,403-	2,153-	2,471-	3.4-	7.0-	5.2-	4.4-	4.9-
الإمـارات	14,414	2,462-	16,743	53,293	32,761	3.4	0.7-	4.0	10.6	6.4
البحريـن	1,818-	4,443-	2,533-	492-	2,040-	4.5-	12.4-	6.2-	1.1-	4.4-
تونـس	1,179-	3,413-	3,247-	3,161-	3,474-	2.9-	8.7-	7.5-	6.7-	6.7-
الجزائـر	9,549-	9,951-	6,207-	19,035-	40,644-	4.9-	6.0-	3.3-	8.5-	17.0-
جيبوتـي	5	69-	89-	32-	39-	0.2	2.2-	2.6-	0.9-	1.0-
السـعودية	35,302-	78,373-	19,586-	27,695	21,586-	4.2-	10.7-	2.2-	2.5	2.0-
السـودان	1,463-	3,791-	652-	1,052-	1,463-	3.4-	5.0-	1.8-	1.8-	3.4-
العـراق	19,050	10,806-	4,298	30,854	5,133-	8.8	6.2-	2.2	11.9	2.1-
عُمـان	6,899-	10,913-	5,826-	2,975	2,561	7.8-	14.4-	6.7-	2.7	2.4
فلسطين	679-	989-	938-	195	418	4.0-	6.4-	5.2-	1.0	2.4
قطـر	1,739	3,096-	1,997	24,456	11,840	1.0	2.1-	1.1	10.4	5.2
القُمـر	53-	6-	54-	45-	67-	4.3-	0.5-	4.1-	3.4-	4.2-
الكويـت	12,893-	35,250-	14,385-	20,957	5,078-	9.2-	31.7-	9.7-	11.4	3.1-
لبنـان	5,400-	729-	249-	845-	1,140-	11.0-	3.5-	1.5-	5.2-	6.9-
ليبيـا	8,252	10,351-	4,400	1,346	133	11.5	16.8-	9.7	2.5	0.2
مصـر	21,746-	28,326-	29,682-	24,055-	20,080-	6.8-	7.4-	7.0-	5.0-	6.0-
المغـرب	4,568-	9,159-	8,241-	4,741-	4,615-	3.5-	7.5-	5.8-	3.6-	4.4-
موريتانيا	327	188	200-	731	445	4.1	2.3	2.2-	7.1	4.2
اليمـن	1,220-	956-	219-	141-	863-	4.8-	9.3-	2.5-	1.7-	16.1-

(...) غير متوفر.

[1] بيانات فعلية أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (11/6): الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي (2023-2022)

(مليون دولار أمريكي)

	2022		2023[1]		معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%)	معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%)
	الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*		
مجموع الدول العربية	**723,160**	**29.0**	**694,154**	**30.4**	**14.0**	**4.0 -**
الأردن	19,998	41.0	19,861	39.0	2.7	0.7 -
البحريـن	14,601	31.3	14,601	31.7	1.8 -	0.0
تونـس	15,826	33.6	19,622	37.6	17.0	24.0
السـعودية	163,988	14.8	171,841	16.1	10.1	4.8
السـودان	11,464	20.0	50,326	115.5	8.2 -	339.0
العـراق	46,855	18.1	53,309	21.3	2.8 -	13.8
عُمـان	11,230	10.0	10,463	9.6	16.7 -	6.8 -
الكويـت	852	0.5	643	0.4	67.4 -	24.5 -
لبنـان	37,540	231.0	51,349	310.7	39.1 -	36.8
مصـر	328,847	69.0	224,120	67.7	22.0	31.8 -
المغـرب	71,364	54.5	77,366	53.6	5.9 -	8.4
موريتانيا	595	5.8	652	6.2	15.4 -	9.6

[1] بيانات فعلية أولية.

* النسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي لمجموع الدول العربية المتضمنة في الملحق 11/6.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي لعام 2024، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (1/7): معدلات النمو في السيولة المحلية (2023-2019)

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	2023
مجموع الدول العربية	**7.12**	**11.37**	**10.60**	**12.95**	**13.04**
الأردن	4.8	5.8	6.7	5.5	2.4
الإمـارات	8.0	4.6	5.7	9.0	18.8
البحريـن	11.1	6.5	4.9	3.9	5.0
تونـس	11.0	10.3	8.7	9.1	9.0
الجزائـر	-0.8	3.3	17.6	14.3	10.8
جيبوتـي	5.0	22.4	5.3	-1.7	1.0
السـعودية	7.1	8.3	7.4	8.1	7.6
السـودان	60.1	88.8	153.2	49.4	71.6
العـراق	8.4	15.9	16.7	20.3	7.5
عُمـان	2.0	8.9	4.6	0.6	13.1
فلسطيـن	5.5	14.0	8.3	2.1	-0.1
قطـر	2.5	3.8	1.4	17.4	1.1
الكويـت	1.5-	-7.3	3.8	6.5	1.0
لبنـان	4.9-	-1.4	0.6	14.2	407.1
ليبيـا	-1.8	15.5	-19.9	9.7	28.2
مصـر	13.3	19.7	18.3	27.1	19.9
المغـرب	3.8	8.4	5.1	8.0	3.9
موريتانيا	10.0	15.0	23.1	8.5	2.5
اليمـن	7.3	12.2	7.8	9.5	13.0

* تمثل المعروض النقدي M2 لكافة الدول، باستثناء السعودية وتونس والجزائر والكويت ولبنان والمغرب التي تمثل المعروض النقدي M3 .

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023 والنشرات الاحصائية للسلطات النقدية المركزية العربية.

ملحق (2/7): مكونات السيولة المحلية (2023-2019)

(نسبة مئوية)

	2019		2020		2021		2022		2023	
	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود	النقود	شبه النقود
مجموع الدول العربية	**50.19**	**49.81**	**52.70**	**47.30**	**52.17**	**47.83**	**49.95**	**50.05**	**49.50**	**50.50**
الأردن	29.52	70.48	32.83	67.17	33.20	66.80	31.23	68.77	35.83	64.17
الإمـارات	36.45	63.55	40.58	59.42	44.90	55.10	43.30	56.70	40.99	59.01
البحريـن	21.80	78.20	22.75	77.25	23.95	76.05	21.90	78.10	19.29	80.71
تونـس	41.34	58.66	43.34	56.66	43.75	56.25	42.87	57.13	43.05	56.95
الجزائـر	66.49	33.51	69.80	30.20	67.77	32.23	66.92	33.08	67.72	32.28
جيبوتـي	47.59	52.41	42.03	57.97	41.94	58.06	42.68	57.32	42.41	57.59
السـعودية	64.90	35.10	69.27	30.73	67.76	32.24	61.24	38.76	56.76	43.24
السـودان	63.71	36.29	67.57	32.43	55.62	44.38	52.13	47.87	52.13	47.87
العـراق	83.88	16.12	86.20	13.80	85.74	14.26	87.04	12.96	88.59	11.41
عُمـان	30.10	69.90	28.77	71.23	28.42	71.58	27.59	72.41	26.00	74.00
فلسطين	42.33	57.67	42.33	57.67	46.54	53.46	46.20	53.80	52.94	47.06
قطـر	21.57	78.43	24.41	75.59	24.37	75.63	22.50	77.50	19.27	80.73
الكويـت	26.67	73.33	34.12	65.88	33.62	66.38	30.11	69.89	27.48	72.52
لبنـان	8.21	91.79	20.13	79.87	28.86	71.14	43.10	56.90	7.35	92.65
ليبيـا	97.08	2.92	97.93	2.07	96.74	3.26	97.19	2.81	97.59	2.41
مصـر	23.56	76.44	23.24	76.76	23.74	76.26	23.50	76.50	26.70	73.30
المغـرب	66.53	33.47	68.64	31.36	69.63	30.37	71.00	29.00	73.47	26.53
موريتانيا	82.53	17.47	83.23	16.77	84.51	15.49	80.99	19.01	83.04	16.96
اليمـن	56.66	43.34	59.84	40.16	61.57	38.43	63.35	36.65	63.35	36.65

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (3/7): التغير السنوي في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية (2023-2022)

(نسبة مئوية)

	صافي الموجودات الأجنبية		صافي الائتمان المحلي		صافي البنود الأخرى	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023
الأردن	3.40	12.20 -	7.61	9.87	0.00	0.00
الإمـارات	20.67	38.41	2.00	5.30	0.00	0.00
البحريـن	5,120.09-	32.69 -	9.55	7.48	18.90 -	10.93
تونـس	9.63-	22.67	10.01	6.21	8.92	13.00
الجزائـر	31.88	13.29	1.85	4.23	3.97 -	3.88 -
جيبوتـي	10.35-	5.64	13.78	11.84	5.98 -	77.87
السـعودية	3.77	7.43 -	12.18	9.50	0.00	0.00
السـودان	13.60-	0.42	82.53	9.03 -	22.90 -	891.70 -
العـراق	50.69	2.33 -	37.12 -	34.53	18.46	4.82 -
عُمـان	0.76-	35.60	0.71	6.23	0.20	5.82
فلسطين	1.06-	3.64	2.33	3.08	5.69	24.69 -
قطـر	27.77	17.81	7.68	4.26	47.89	41.55
الكويـت	24.50	7.22	13.20	8.70	23.84	8.27
لبنـان	20.71-	1,286.53	31.62 -	1,380.62	70.61 -	102.90
ليبيـا	11.90	4.29	54.59 -	115.53 -	6.94 -	0.00
مصـر	1,406.56-	70.24 -	31.38	32.55	2,243.75 -	235.09
المغـرب	0.23	10.70	9.93	3.26	9.89	8.20
موريتانيا	1.43	0.26	15.56	23.23	20.56	76.67
اليمـن	56.72	108.33	8.55	4.01	9.26 -	15.03 -

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (4/7): مساهمة العوامل المؤثرة على التغير في السيولة المحلية (2023-2019)

(نقطة مئوية)

	صافي الموجودات الأجنبية					صافي الائتمان المحلي									صافي البنود الأخرى				
						2019		2020		2021		2022		2023		2019	2020	2021	2022	2023
	2019	2020	2021	2022	2023	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة	مجموع	حكومة					
مجموع الدول العربية	0.6	3.5-	3.8	7.6	3.0	5.3	3.6	15.7	8.1	10.0	2.4	8.6	0.5-	11.8	1.9	1.4	1.4-	1.9-	0.6-	1.2-
الأردن	0.4	0.2	0.7	2.4-	2.6	4.4	3.0	5.7	2.8	6.1	3.6	7.9	1.4	0.2-	0.2-	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الإمـارات	5.1	2.1	7.2	15.3	20.0	2.9	4.3	2.6	2.5	1.5-	0.7-	6.3-	7.9-	20.9	5.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحريـن	6.5	7.4-	4.5	8.7-	2.8-	3.2	5.2	11.4	9.7	1.3	2.2	10.6	8.3	8.7	5.4	1.4	2.6	0.8-	2.0	0.9-
تونـس	7.2	2.1	1.1-	0.6-	1.2	9.7	2.5	13.5	2.6	14.1	8.5	12.9	4.8	8.1	5.5	3.5	5.2-	4.4-	3.2-	4.6-
الجزائـر	11.3-	6.5-	0.2	10.4	5.0	9.5	4.2	16.1	14.1	12.7	20.8	2.1	0.5	4.3	56.7-	1.1	6.3-	4.6	1.8	1.5
جيبوتـي	0.6	19.5	0.0	7.5-	3.7	4.6	1.0	2.9	0.4	5.1	2.3	5.2	0.6-	5.2	0.4-	0.2-	0.0	0.1	0.6	7.9-
السـعودية	1.8-	8.6-	3.7-	2.7	5.2-	10.1	4.2	14.5	2.8	15.4	2.0	13.8	1.3	11.1	1.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السـودان	7.9	8.4	108.6	7.2-	0.1	32.2	19.0	92.7	69.8	79.9	21.0	52.8	28.6	7.1-	1.9-	20.1	12.3-	35.3-	3.9	78.5
العـراق	11.2	2.7	13.7	43.9	2.5-	7.4	6.1	30.7	26.3	6.9	2.7	17.4-	22.2-	8.5	6.6	10.2-	17.4-	3.9-	6.2-	1.6
عُمـان	1.1-	7.9-	5.7	0.2-	8.1	6.2	2.3	18.1	14.6	1.5	4.3-	0.9	4.0-	7.6	1.0-	3.1-	1.3-	2.6-	0.1-	2.6-
فلسطين	4.9-	15.8	6.7	0.5-	1.7	6.7	3.4	8.3	4.8	4.9	1.7	1.6	2.1-	2.2	1.0-	3.7-	10.1	3.3	1.0-	3.9
قطـر	11.6-	17.2-	10.4-	14.5	5.7	16.7-	2.9	19.8	0.5-	16.6	0.2	13.3	3.8-	6.8	0.4	30.8	1.2	4.8-	10.4-	11.3-
الكويـت	2.9	6.3	7.8-	12.8	4.4	1.9-	6.3-	11.7-	15.4-	13.9	6.3	4.6	4.6-	1.1	2.0-	2.5-	2.0-	2.3-	11.0-	4.5-
لبنـان	2.6-	5.3-	2.0-	2.4-	102.1	6.6-	0.8-	15.4-	6.1-	10.3-	4.6-	14.2-	8.9-	371.9	331.1	4.3	19.4	13.0	30.8	67.0-
ليبيـا	0.3-	15.0-	194.2	41.0	15.1	9.7-	10.4-	19.7	19.6	73.2-	75.5-	42.8-	46.5-	127.7-	3.0-	8.2	10.8	140.8-	11.5	0.0
مصـر	6.1	1.9-	4.7-	9.1-	4.7-	8.0	6.3	23.1	13.6	15.1	6.9	31.2	18.2	33.5	21.1	0.8-	1.5-	8.0	5.0	8.9-
المغـرب	1.0	3.8	0.0	0.0	2.0	5.0	0.7	5.7	1.9	5.2	2.3	9.2	3.9	3.1	0.9	2.3-	1.2-	0.2-	1.3-	1.1-
موريتانيا	11.1	11.2	25.4	0.6	0.1	3.3	7.8-	6.5-	8.9-	5.3	5.4-	11.8	2.1	18.7	14.8	4.3-	10.3	7.7-	3.9-	16.3-
اليمـن	7.5-	0.0	2.4-	0.6	1.6	14.6	14.6	73.5-	64.3-	0.0-	2.4-	2.7	0.0	1.2	1.2	0.2	85.6	10.2	6.3	10.1

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (5/7): بيانات إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للمصارف العربية (2022 و2023)

(مليون وحدة نقدية)

	2022		2023		نسبة التغير (%)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**4,329,026.3**		**4,362,833.2**		**0.8**
الأردن	64,142.2	90,468.5	59,100.0	83,356.8	- 7.9	- 7.9
الإمـارات	3,669,678.0	999,095.6	4,075,163.0	1,109,491.7	11.0	11.0
البحريـن	38,247.2	101,721.3	40,261.2	107,077.7	5.3	5.3
تونـس	152,377.8	49,154.1	162,575.0	52,274.9	6.7	6.3
الجزائـر	23,312,074.3	163,900.6	25,395,200.0	186,784.3	8.9	14.0
جيبوتـي	469,188.0	2,640.0	483,553.0	2,720.9	3.1	3.1
السـعودية	3,620,949.2	965,586.5	3,957,024.4	1,055,206.5	9.3	9.3
السـودان	5,334,554.8	10,659.8	6,485,479.5	10,868.3	21.6	2.0
العـراق	185,350,486.0	127,827.9	189,969,527.0	144,381.2	2.5	12.9
عُمـان	33,756.0	87,677.9	31,489.9	81,791.9	- 6.7	- 6.7
فلسطيـن		21,406.9		22,797.9	__	6.5
قطـر	1,904,967.6	523,342.7	1,969,348.0	541,029.7	3.4	3.4
الكويـت	84,486.2	275,828.4	87,666.8	285,420.2	3.8	3.5
لبنـان	254,853,005.4	8,177.2	1,728,739,677.5	19,813.6	578.3	142.3
ليبيـا	148,529.9	30,879.4	157,288.7	32,632.5	5.9	5.7
مصـر	11,361,351.0	690,659.6	14,142,853.0	461,054.7	24.5	- 33.2
المغـرب	1,726,274.3	169,908.9	1,597,602.1	157,710.0	- 7.5	- 7.2
موريتانيا	166,343.0	4,708.1	187,012.0	5,081.8	12.4	7.9
اليمـن	4,594,800.0	5,382.8	4,601,200.0	3,338.6	0.1	- 38.0

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (6/7): إجمالي الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية العربية [1] (2022 و2023)

(مليون وحدة نقدية)

	2022		2023		نسبة التغير (2023-2022)		نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي (عملة محلية)	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	2022	2023
مجموع الدول العربية		2,568,463.5		2,559,235.9		0.4 -		
الأردن	36,809.0	51,916.8	37,730.0	53,215.8	2.5	2.5	106.6	104.6
الإمـارات	1,996,491.0	543,558.7	2,306,781.0	628,037.3	15.5	15.5	108.1	122.2
البحريـن	15,481.0	41,172.9	16,319.0	43,401.6	5.4	5.4	88.2	94.2
تونـس	86,530.0	27,912.9	92,200.0	29,646.3	6.6	6.2	62.5	61.2
الجزائـر	14,645,779.0	102,970.3	15,958,700.0	117,377.9	9.0	14.0	45.7	49.0
جيبوتـي	346,400.0	1,949.1	350,000.0	1,969.4	1.0	1.0	53.0	49.2
السـعودية	2,295,406.3	612,108.3	2,473,458.3	659,588.9	7.8	7.8	55.2	61.8
السـودان	3,218,542.0	6,431.5	5,100,510.0	8,547.4	58.5	32.9	11.2	19.6
العـراق	129,083,322.0	89,023.0	133,469,628.0	101,440.0	3.4	13.9	34.5	40.5
عُمـان	21,812.0	56,654.5	20,320.0	52,779.2	6.8 -	6.8 -	50.7	48.6
فلسطيـن	16,468.2	16,468.2	17,589.0	17,589.0	6.8	6.8	85.9	101.0
قطـر	809,405.0	222,364.0	807,933.0	221,959.6	0.2 -	0.2 -	94.1	97.3
الكويـت	40,290.0	131,536.5	41,974.0	137,036.7	4.2	4.2	71.5	83.5
لبنـان	161,302,953.0	5,175.6	1,122,479,346.0	12,865.0	595.9	148.6	31.8	77.8
ليبيـا	114,242.0	23,750.9	122,780.0	25,473.0	7.5	7.3	43.7	43.1
مصـر	8,523,057.0	518,119.0	10,086,263.0	328,810.5	18.3	36.5 -	108.7	99.3
المغـرب	1,117,223.6	109,963.0	1,152,036.8	113,725.3	3.1	3.4	84.0	78.7
موريتانيا	107,253.0	3,035.7	110,479.0	3,002.1	3.0	1.1 -	29.7	28.6
اليمـن	3,715,500.0	4,352.7	3,818,800.0	2,770.9	2.8	36.3 -	51.3	51.7

(1) لا تشمل ودائع غير المقيمين.

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (7/7): إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية[1] (2022 و2023)

(مليون وحدة نقدية)

	2022		2023		نسبة التغير	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**2,652,713.6**		**2,593,838.6**		**- 2.2**
الأردن	45,861.9	64,685.3	39,850.0	56,205.9	- 13.1	- 13.1
الإمـــارات	1,651,437.0	449,615.3	1,738,043.0	473,194.4	5.2	5.2
البحريـــن	19,466.6	51,772.9	20,077.4	53,397.3	3.1	3.1
تونـــس	131,857.2	42,534.6	137,453.0	44,197.1	4.2	3.9
الجزائـــر	18,153,149.2	127,629.7	19,526,100.0	143,616.5	7.6	12.5
جيبوتـــي	150,188.0	845.1	156,300.0	879.5	4.1	4.1
الســعودية	2,349,071.0	626,418.9	2,583,698.1	688,986.2	10.0	10.0
الســودان	1,834,640.8	3,666.1	2,826,779.4	4,737.1	54.1	29.2
العـــراق	60,576,014.0	41,776.6	69,252,894.0	52,633.8	14.3	26.0
عُمـــان	23,295.0	60,506.5	24,158.8	62,750.1	3.7	3.7
فلسطيـــن	11,045.0	11,045.0	11,982.9	11,982.9	8.5	8.5
قطـــر	1,454,600.2	399,615.4	1,431,494.6	393,267.7	- 1.6	- 1.6
الكويـــت	48,227.0	157,450.2	49,336.4	160,626.5	2.3	2.0
لبنـــان	44,532,631.3	1,428.9	154,972,150.8	1,776.2	248.0	24.3
ليبيـــا	24,764.0	5,148.4	25,050.0	5,197.1	1.2	0.9
مصـــر	8,449,311.0	513,635.9	10,538,026.0	343,537.9	24.7	- 33.1
المغـــرب	908,176.3	89,387.4	933,132.9	92,115.8	2.7	3.1
موريتانـيا	100,678.0	2,849.6	111,321.0	3,025.0	10.6	6.2
اليمـــن	2,306,300.0	2,701.8	2,358,700.0	1,711.4	2.3	- 36.7

(1) تشمل القروض المقدمة للقطاعين العام والخاص.

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (8/7): إجمالي المطلوبات على القطاع الخاص (2022 و2023)

(مليون وحدة نقدية)

	2022		2023		نسبة التغير	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**1,789,858.8**		**1,827,076.7**		**2.1**
الأردن	29,733.7	41,937.5	24,500.0	34,555.7	17.6 -	17.6 -
الإمـارات	1,173,961.0	319,619.1	1,240,643.0	337,773.8	5.7	5.7
البحريـن	10,776.5	28,660.9	10,798.6	28,719.7	0.2	0.2
تونـس	112,200.5	36,193.7	115,077.0	37,002.3	2.6	2.2
الجزائـر	5,675,512.7	39,902.9	6,146,400.0	45,207.4	8.3	13.3
جيبوتـي	125,588.0	706.7	130,200.0	732.6	3.7	3.7
السـعودية	2,289,580.6	610,554.8	2,518,786.5	671,676.4	10.0	10.0
السـودان	1,621,737.1	3,240.6	2,594,779.4	4,348.3	60.0	34.2
العـراق	39,757,438.0	27,418.9	44,406,140.0	33,749.7	11.7	23.1
عُمـان	19,465.0	50,558.4	20,042.6	52,058.7	3.0	3.0
فلسطيـن	8,851.4	8,851.4	9,551.8	9,551.8	7.9	7.9
قطـر	880,115.0	241,789.8	863,797.8	237,307.1	1.9 -	1.9 -
الكويـت	44,108.8	144,005.3	45,170.0	147,061.7	2.4	2.1
لبنـان	26,886,164.2	862.7	107,318,732.2	1,230.0	299.2	42.6
ليبيـا	16,152.1	3,358.0	17,200.0	3,568.5	6.5	6.3
مصـر	2,432,678.0	147,883.2	2,987,871.0	97,404.1	22.8	34.1 -
المغـرب	821,944.0	80,900.0	829,767.1	81,911.9	1.0	1.3
موريتانيا	102,229.0	2,893.5	106,473.0	2,893.3	4.2	0.0
اليمـن	445,000.0	521.3	446,300.0	323.8	0.3	37.9 -

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (9/7): القواعد الرأسمالية للمصارف التجارية العربية (2022 و2023)

(مليون وحدة نقدية)

	2022		2023		نسبة التغير	
	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي	العملة المحلية	الدولار الأمريكي
مجموع الدول العربية		**503,139.9**		**544,769.9**		**8.3**
الأردن	9,378.8	13,228.2	7,500.0	10,578.3	20.0 -	20.0 -
الإمـارات	429,749.0	117,002.2	590,883.0	160,872.0	37.5	37.5
البحريـن	3,434.8	9,135.1	3,492.6	9,288.8	1.7	1.7
تونـس	13,525.2	4,363.0	14,000.0	4,501.6	3.5	3.2
الجزائـر	1,641,412.0	11,540.3	1,700,000.0	12,503.7	3.6	8.3
جيبوتـي	34,200.0	192.4	34,900.0	196.4	2.0	2.0
السـعودية	507,000.1	135,200.0	540,967.6	144,258.0	6.7	6.7
السـودان	490,493.5	980.1	364,364.0	610.6	25.7 -	37.7 -
العـراق	18,988,640.0	13,095.6	21,205,005.0	16,116.3	11.7	23.1
عُمـان	5,489.4	14,258.2	5,835.0	15,155.8	6.3	6.3
فلسطيـن	2,230.9	2,230.9	2,285.3	2,285.3	2.4	2.4
قطـر	183,245.1	50,342.1	190,673.8	52,382.9	4.1	4.1
الكويـت	14,374.2	46,928.4	14,686.8	47,816.3	2.2	1.9
لبنـان	27,568,528.0	884.6	76,374,013.2	875.3	177.0	1.0 -
ليبيـا	8,638.7	1,796.0	9,500.0	1,971.0	10.0	9.7
مصـر	1,057,393.0	64,279.2	1,436,615.0	46,833.4	35.9	27.1 -
المغـرب	164,226.6	16,164.0	174,469.5	17,223.1	6.2	6.6
موريتانيا	32,944.0	932.4	34,466.0	936.6	4.6	0.4
اليمـن	501,200.0	587.2	502,300.0	364.5	0.2	37.9 -

المصدر: مصادر الملحق (1/7).

ملحق (10/7): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2023
أ- مؤشرات الحجم

السوق	عدد الشركات المدرجة		عدد الشركات غير الوطنية منها	القيمة السوقية (مليار دولار)		التغير في القيمة السوقية (مليار دولار)	القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي[1]	متوسط القيمة السوقية للشركة الواحدة (مليون دولار)	القيمة السوقية إلى إجمالي الأصول المصرفية[2]	عدد شركات الوساطة
	2022	2023		2022	2023					
بورصة عمّان	168	167	0	25.4	23.9	-1.5	47.0	143.1	28.7	52
سوق أبوظبي للأوراق المالية	90	96	2	715.2	807.6	92.4	157.1	8,412.1	72.8	30
سوق دبي المالي	67	62	13	158.6	187.3	28.8	36.4	3,021.5	16.9	26
بورصة البحرين	42	43	4	30.3	20.6	-9.7	47.9	479.1	19.2	16
بورصة تونس	82	78	1	7.8	7.9	0.1	16.3	101.3	15.1	22
بورصة الجزائر	6	5	0	0.3	0.54	0.21	0.2	107.0	0.3	10
السوق المالية السعودية	269	310	0	2612.2	3002.5	390.3	281.2	9,685.5	284.5	30
سوق الخرطوم للأوراق المالية	66	66	0	0.2	...		...	...	...	42
سوق دمشق للأوراق المالية	27	27	0	1.9	4.3	2.4	3.9	158.1	...	9
سوق مسقط للأوراق المالية	114	113	0	61.68	61.85	0.2	27.1	547.3	75.5	10
بورصة قطر	48	51	0	167.1	171.6	4.5	75.3	3,364.7	31.7	8
بورصة فلسطين	49	49	0	4.7	4.9	0.2	28.1	99.8	21.5	8
سوق الكويت	155	149	6	152.5	131.1	-21.4	80.1	879.9	53.4	10
بورصة بيروت	28	28	0	14.5	20.4	5.9	123.4	728.6	103.0	14
البورصة المصرية	225	222	1	38.8	47.0	8.2	14.2	211.7	10.2	128
بورصة الدار البيضاء	76	75	1	53.7	63.3	9.7	44.8	844.0	40.1	17
الإجمالي	**1,512**	**1,541**	**28**	**4044.8**	**4554.7**	**509.9**	**149.9**	**2,955.7**	**109.3**	**432**

1- الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2023 .

2- اجمالي الاصول المصرفية لعام 2023 التقرير الاقتصادي العربي الموحد - صندوق النقد العربي.

المصدر: المواقع الرسمية للبورصات العربية، والنشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية، ونشرات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي.

تابع ملحق (10/7): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2023
ب- مؤشرات الأسعار

السوق	مؤشرات الأسعار المحلية (نقطة)		أعلى مستوى خلال العام	أدنى مستوى خلال العام	التغير السنوي في مؤشر الأسعار %
	نهاية 2022	نهاية 2023			
بورصة عمّان	2,501.6	2,431.2	2,739.3	2,386.9	2.81-
سوق أبوظبي للأوراق المالية	10,211.1	9,577.9	10,315.7	9,219.6	6.20-
سوق دبي المالي	3,336.1	4,059.8	4,210.2	3273.13	21.69
بورصة البحرين	1,895.3	1971.5	1992.5	1873.5	4.02
بورصة تونس	8,109.7	8,750.6	9,050.5	8,051.5	7.90
بورصة الجزائر	3,113.5	3,453.2	3,755.2	3,113.5	10.91
السوق المالية السعودية	10,478.5	11,967.4	11,967.4	9,930.9	14.21
سوق الخرطوم للأوراق المالية	74,031.1	...	...	...	...
سوق دمشق للأوراق المالية	30,244.7	60,172.3	60,173.0	30,243.2	98.95
سوق مسقط للأوراق المالية	4,857.4	4,514.1	5,177.6	4,248.0	7.07-
بورصة قطر	10,681.1	10,830.6	10,953.9	9,359.5	1.40
بورصة فلسطين	639.7	588.7	665.9	565.7	7.98-
سوق الكويت - السوق العام	7,292.1	6,817.3	7,440.6	6,531.8	6.51-
بورصة بيروت	130.5	184.6	183.5	129.0	41.46
البورصة المصرية	14,598.5	24,894.3	25,905.0	14,488.3	70.53
بورصة الدار البيضاء	10,720.3	12,092.9	13,555.5	1,297.5	12.80
المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	**486.3**	**487.8**	**509.3**	**486.3**	**0.3**

المصدر: المواقع الرسمية للبورصات العربية، والنشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية، ونشرات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي.

تابع ملحق (10/7): إحصائيات أداء أسواق المال العربية 2023
ج- مؤشرات التداول

السوق	عدد الأسهم المتداولة (مليون)		قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)		معدل دوران الأسهم % (1)		معاملات المستثمرين الأجانب (مليون دولار)			نسبة تعاملات الأجانب من التداول	التعاملات وفقاً لطبيعة المستثمر (%)	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023	شراء	بيع	صافي		أفراد	مؤسسات
بورصة عمّان	1,155.7	1,120.2	2,687.0	2,056.4	10.6	8.6	213.3	255.6	-42.3	11.4	...	...
سوق أبوظبي للأوراق المالية	80,666.2	58,236.1	122,712.4	87,157.3	17.2	10.8	50,967.6	56,142.2	-5,174.6	61.4	19.9	80.1
سوق دبي المالي	38,530.7	50,737.4	24,522.2	26,824.7	15.5	14.3	13,566.7	12,189.0	1,377.6	48.0	51.5	48.5
بورصة البحرين	536.9	780.7	450.4	557.7	1.5	2.7	203.7	226.9	-23.2	38.6	44.7	55.3
بورصة تونس	289.5	203.3	998.7	565.6	12.9	7.2	44.4	23.9	20.5	6.0	...	...
بورصة الجزائر	2.1	1.0	5.2	3.7	1.6	0.7	...	...	...	...	...	...
السوق المالية السعودية	83,690.0	83,031.0	455,480.0	355,500.0	17.4	11.8	85,233.3	80,862.6	4,370.7	23.4	65.0	35.0
سوق الخرطوم للأوراق المالية	475.2	...	14.9	...	...	...	...	...	...	...	...	...
سوق دمشق للأوراق المالية	33.0	69.9	32.6	95.7	1.7	2.2	...	...	...	...	...	...
سوق مسقط للأوراق المالية	4,228.5	4,377.8	2,293.9	2,614.9	3.7	4.2	516.9	1,013.0	-496.1	29.3	21.3	78.7
بورصة قطر	45,379.7	44,609.4	44,060.9	34,414.5	26.4	20.1	13,662.2	13,187.6	474.6	39.0	43.7	56.3
بورصة فلسطين	243.5	159.8	472.8	330.9	10.1	6.8	...	...	...	...	...	...
سوق الكويت	55,974.4	39,567.4	48,686.9	34,753.4	31.9	26.5	8,829.3	6,250.0	2,579.3	16.5	97.6	2.4
بورصة بيروت	30.6	35.8	499.0	582.5	3.4	2.9	...	...	...	...	...	...
البورصة المصرية	127,000.0	208,000.0	56,011.2	107,860.1	144.2	229.5	3,630.5	3,087.8	542.7	6.2	68.0	32.0
بورصة الدار البيضاء	175.7	357.1	3,273.8	6,567.6	6.1	10.4	...	...	...	...	...	...
الإجمالي	**438,411.7**	**491,286.7**	**762,201.8**	**659,884.8**	**18.8**	**14.5**	**176,867.9**	**173,238.6**	**3,629.2**	**26.5**		

1- معدل الدوران = قيمة الاوراق المالية المتداولة مقسوماً على القيمة السوقية للاوراق المالية المدرجة بنهاية السنة.

المصدر: المواقع الرسمية للبورصات العربية، والنشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية، ونشرات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي .

ملحق (1/8): الصادرات والواردات العربية الإجمالية (2019- 2023)

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات الإجمالية (فوب)					معدل التغير السنوي** (%)	معدل التغير (%)	الواردات الإجمالية (سيف)					معدل التغير السنوي** (%)	معدل التغير (%)
	2019	2020	2021	2022	2023*	(2022-2019)	(2023-2022)	2019	2020	2021	2022	2023*	(2022-2019)	(2023-2022)
مجموع الدول العربية	1,017,178	759,798	1,088,071	1,441,424	1,227,986	12.3	-14.8	859,254	756,561	840,680	969,743	965,992	4.1	-0.4
الأردن	7,046	7,114	8,517	11,799	11,667	18.7	-1.1	19,197	17,257	21,573	27,403	25,753	12.6	-6.0
الإمارات	313,781	273,099	317,600	335,100	317,005	2.2	-5.4	259,251	234,200	235,400	246,300	262,815	1.7 -	6.7
البحرين	18,120	14,066	22,369	30,194	23,765	18.6	-21.3	17,263	14,193	17,464	21,949	21,709	8.3	-1.1
تونس	14,952	13,769	16,684	18,538	19,980	7.4	7.8	21,578	18,333	22,481	26,664	25,474	7.3	-4.5
الجزائر	35,312	21,925	38,447	65,105	55,061	22.6	-15.4	44,323	35,421	37,405	38,860	41,616	4.3 -	7.1
جيبوتي	3,996	5,161	5,610	5,980	5,041	14.4	-15.7	4,138	5,296	5,722	6,067	5,734	13.6	-5.5
السعودية	261,617	173,864	276,198	411,214	320,018	16.3	-22.2	153,163	137,997	152,849	189,877	206,940	7.4	9.0
السودان	3,735	3,803	5,027	4,357	4,062	5.3	-6.8	9,291	9,838	9,238	11,095	7,430	6.1	-33.0
سورية	2,100	2,300	1,989	1,249	1,568	15.9 -	25.6	4,900	4,800	5,174	6,658	7,605	10.8	14.2
الصومال	520	480	423	430	642	6.1 -	49.2	1,200	1,170	1,023	1,098	1,080	2.9 -	-1.6
العراق	80,211	46,863	73,084	118,045	99,147	13.7	-16.0	57,581	48,293	40,849	55,194	43,739	1.4 -	-20.8
عُمان	38,685	30,508	43,091	66,052	59,011	19.5	-10.7	22,857	21,107	30,918	38,573	38,776	19.1	0.5
فلسطين	1,104	1,055	1,358	1,585	1,561	12.8	-1.5	6,613	6,063	7,830	8,197	7,745	7.4	-5.5
قطر	72,935	51,504	87,203	130,964	97,752	21.5	-25.4	29,178	25,835	27,985	33,479	31,431	4.7	-6.1
القُمر	52	26	46	57	46	2.9	-19.4	222	217	311	329	271	14.0	-17.7
الكويت	64,358	39,932	68,294	99,770	83,979	15.7	-15.8	33,478	27,778	31,880	35,934	37,487	2.4	4.3
لبنان	4,839	4,097	4,142	4,402	3,106	3.1 -	-29.5	18,218	10,596	12,912	18,146	14,222	0.1 -	-21.6
ليبيا	29,286	9,463	32,904	37,585	35,175	8.7	-6.4	15,664	12,406	17,711	18,511	12,820	5.7	-30.7
مصر	30,505	29,323	43,637	52,116	42,052	19.5	-19.3	76,515	70,437	89,206	96,189	83,159	7.9	-13.5
المغرب	29,582	27,703	36,647	42,184	42,457	12.6	0.6	51,050	44,526	58,805	72,578	70,637	12.4	-2.7
موريتانيا	2,968	2,810	2,914	3,204	3,407	2.6	6.3	2,873	2,336	3,520	4,181	4,281	13.3	2.4
اليمن	1,474	935	1,887	1,495	1,484	0.5	-0.8	10,700	8,462	10,423	12,461	15,268	5.2	22.5

(*) بيانات أولية.

(**) معدل نمو مركب .

المصادر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024، ومصادر وطنية أخرى.
صندوق النقد الدولي (اتجاهات التجارة) و(ARTICLE IV)، وUNCTAD.

ملحق (2/8): اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية (2019- 2023)

	الصادرات (مليون دولار أمريكي)					معدل التغير	الواردات (مليون دولار أمريكي)					معدل التغير
	2019	2020	2021	2022	*2023	(2023-2022)	2019	2020	2021	2022	*2023	(2023-2022)
العالم	**1,017,178**	**759,798**	**1,088,071**	**1,441,424**	**1,227,986**	**14.8-**	**859,254**	**756,561**	**840,680**	**969,743**	**965,992**	**0.4-**
الدول العربية	112,927	99,389	115,876	127,714	121,246	5.1-	113,092	94,352	112,127	131,184	117,254	10.6-
الاتحاد الأوروبي	189,034	93,327	110,554	146,981	123,088	16.3-	215,636	158,686	179,763	194,360	189,230	2.6-
الولايات المتحدة الأمريكية	58,558	25,157	52,189	58,224	41,625	28.5-	60,910	45,652	86,386	94,315	77,500	17.8-
آسيا	577,149	383,369	507,948	654,444	539,158	17.6-	302,794	227,096	285,456	312,900	307,068	1.9-
- اليابان	79,957	51,990	82,795	84,272	72,018	14.5-	21,486	16,985	26,159	30,145	25,644	14.9-
- الهند	108,225	80,532	110,534	138,492	112,006	19.1-	47,243	37,952	45,602	56,245	50,799	9.7-
- الصين	145,681	116,732	152,009	193,865	154,786	20.2-	120,521	122,968	135,551	140,365	142,190	1.3
- باقي دول آسيا	243,287	134,114	162,611	237,814	200,348	15.8-	113,545	49,190	78,144	86,145	88,435	2.7
باقي دول العالم	79,509	158,555	301,505	454,061	402,869	11.3-	166,822	230,776	176,948	236,984	274,940	16.0
المساهمة في الإجمالي (في المائة)												
العالم	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**		**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	
الدول العربية	11.1	13.1	10.6	8.9	9.9		13.2	12.5	13.3	13.5	12.1	
الاتحاد الأوروبي	18.6	12.3	10.2	10.2	10.0		25.1	21.0	21.4	20.0	19.6	
الولايات المتحدة الأمريكية	5.8	3.3	4.8	4.0	3.4		7.1	6.0	10.3	9.7	8.0	
آسيا	56.7	50.5	46.7	45.4	43.9		35.2	30.0	34.0	32.3	31.8	
- اليابان	7.9	6.8	7.6	5.8	5.9		2.5	2.2	3.1	3.1	2.7	
- الهند	10.6	10.6	10.2	9.6	9.1		5.5	5.0	5.4	5.8	5.3	
- الصين	14.3	15.4	14.0	13.4	12.6		14.0	16.3	16.1	14.5	14.7	
- باقي دول آسيا	23.9	17.7	14.9	16.5	16.3		13.2	6.5	9.3	8.9	9.2	
باقي دول العالم	7.8	20.9	27.7	31.5	32.8		19.4	30.5	21.0	24.4	28.5	

(*) بيانات أولية.

المصادر: مصادر الملحق (8-1).

ملحق (3/8): الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية[1] (2023-2019)

(نسبة مئوية)

	هيكل الصادرات					هيكل الواردات				
	2019	2020	2021	2022	*2023	2019	2020	2021	2022	*2023
السلع الزراعية[2]	**8.0**	**7.9**	**7.2**	**7.9**	**7.7**	**19.4**	**18.0**	**20.1**	**25.4**	**20.0**
الوقود والمعادن[3]	**58.1**	**55.0**	**62.7**	**66.4**	**62.9**	**13.4**	**11.8**	**14.4**	**15.6**	**14.5**
المصنوعات[4]	**27.9**	**26.8**	**26.8**	**25.3**	**27.0**	**64.2**	**60.7**	**60.2**	**56.4**	**62.0**
المواد الكيماوية	8.6	8.5	10.9	8.8	9.1	8.8	8.2	12.8	12.2	9.7
مصنوعات أساسية	6.0	5.3	4.1	6.7	5.5	17.4	17.2	18.6	15.6	17.1
الآلات ومعدات النقل	7.3	6.9	6.8	6.1	6.9	29.8	27.3	22.0	22.2	27.7
مصنوعات متنوعة أخرى	6.0	6.1	4.9	3.7	5.6	8.2	8.0	6.8	6.4	7.6
سلع غير مصنفة	**6.0**	**10.3**	**3.3**	**0.4**	**2.5**	**3.0**	**9.5**	**5.4**	**2.7**	**3.5**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

(*) بيانات أولية.

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC Rev 2.

(2) السلع الزراعية تشمل الأبواب والأقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) الوقود المعدني يشمل الباب 3 والاقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الأبواب، والأقسام التالية 8،7،6،5 (مطروح منها القسمان 68، و891).

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (ITC)، وقاعدة بيانات الامم المتحدة Comtrade.

ملحق (4/8): الصادرات والواردات البينية العربية (2019- 2023)

(مليون دولار أمريكي)

	الصادرات البينية (فوب)					معدل التغير السنوي** (%)	معدل التغير (%)	الواردات البينية (سيف)					معدل التغير السنوي** (%)	معدل التغير (%)
	2019	2020	2021	2022	*2023	(2022-2019)	(2023-2022)	2019	2020	2021	2022	*2023	(2022-2019)	(2023-2022)
مجموع الدول العربية	112,927.5	99,389.5	115,875.8	127,713.8	121,245.6	4.2	-5.1	113,092.4	94,352.5	112,126.8	131,184.4	117,253.6	5.1	-10.6
الأردن	2,931.8	2,843.3	3,202.2	3,858.2	4,349.1	9.6	12.7	5,085.1	4,065.5	6,127.4	8,095.9	6,645.2	16.8	-17.9
الإمـارات	26,338.3	24,312.7	29,413.5	33,005.5	32,629.1	7.8	-1.1	23,028.5	21,811.9	22,912.8	24,208.8	27,905.4	1.7	15.3
البحريـن	6,306.0	4,322.3	6,604.6	5,367.0	5,258.0	-5.2	-2.0	4,761.6	1,671.7	2,566.9	2,596.0	2,857.9	-18.3	10.1
تونـــس	1,460.1	1,201.0	1,453.9	1,759.9	1,837.8	6.4	4.4	2,610.1	1,732.9	2,067.9	3,473.4	3,046.8	10.0	-12.3
الجزائـر	2,695.9	2,421.2	2,259.5	2,508.1	2,370.1	-2.4	-5.5	2,235.5	2,039.4	2,439.4	3,737.2	2,668.6	18.7	-28.6
جيبـوتـي	140.1	95.1	94.3	98.6	130.8	-11.1	32.7	462.4	407.3	610.1	615.0	746.4	10.0	21.4
السـعودية	38,451.6	32,423.9	32,541.5	34,296.5	32,651.8	-3.7	-4.8	19,659.2	17,524.0	19,767.7	21,165.4	20,144.5	2.5	-4.8
السـودان	2,156.2	2,445.4	3,944.9	3,137.8	2,746.5	13.3	-12.5	3,251.5	2,700.8	3,158.8	3,777.3	2,530.8	5.1	-33.0
سوريـة	525.4	651.0	798.2	826.4	933.9	16.3	13.0	1,064.0	974.0	905.2	917.0	902.9	-4.8	-1.5
الصومـال	407.0	254.2	359.0	362.7	446.8	-3.8	23.2	478.4	298.4	356.3	346.2	482.7	-10.2	39.4
العـراق	2,398.0	1,617.0	2,872.0	4,639.0	3,896.0	24.6	-16.0	4,151.0	3,675.0	3,006.0	4,725.0	5,635.0	4.4	19.3
عُمـان	7,740.0	7,074.8	7,124.9	7,402.7	5,081.1	-1.5	-31.4	14,481.5	11,865.5	11,955.2	12,225.0	8,524.8	-5.5	-30.3
فلسطـين	149.7	109.1	121.5	160.0	183.7	2.3	14.8	500.9	393.7	623.1	959.4	890.7	24.2	-7.2
قطـر	3,028.0	3,112.4	6,510.0	9,482.6	8,137.0	46.3	-14.2	1,794.7	1,318.6	1,462.2	2,332.5	2,674.2	9.1	14.6
القُمـر	3.8	2.9	4.6	4.5	2.3	5.7	-48.9	60.3	49.9	66.6	64.1	80.3	2.1	25.3
الكويـت	2,907.0	2,242.0	2,804.6	2,857.1	2,300.6	-0.6	-19.5	6,535.0	5,592.0	7,104.5	7,825.2	5,287.2	6.2	-32.4
لبنـان	1,530.2	1,417.7	1,620.7	1,881.4	818.2	7.1	-56.5	2,576.8	1,757.0	1,847.4	2,127.7	1,179.7	-6.2	-44.6
ليبيـا	1,945.4	1,109.1	1,250.4	1,574.8	1,779.5	-6.8	13.0	3,049.5	2,329.3	3,516.3	3,845.1	3,366.0	8.0	-12.5
مصـر	10,116.7	10,067.5	11,175.2	12,462.4	13,595.1	7.2	9.1	11,225.0	9,365.4	13,980.9	16,999.7	12,413.2	14.8	-27.0
المغـرب	1,371.9	1,263.2	1,326.7	1,634.7	1,705.9	6.0	4.4	3,844.7	2,891.5	5,094.4	8,592.2	6,425.3	30.7	-25.2
موريتانيا	8.3	7.9	9.1	9.2	7.4	3.4	-19.0	614.1	491.0	644.8	641.6	931.5	1.5	45.2
اليمـن	315.9	395.8	384.4	384.8	384.8	6.8	0.0	1,622.7	1,397.9	1,912.9	1,914.6	1,914.6	5.7	0.0

(*) بيانات أولية.

(**) معدل نمو مركب .

المصادر: مصادر الملحق (8-1).

ملحق (5/8) أ: مساهمة التجارة البينية فى إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية (2019- 2023)

(نسبة مئوية)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2019	2020	2021	2022	*2023	متوسط الفترة (2019-2023)	2019	2020	2021	2022	*2023	متوسط الفترة (2019-2023)
مجموع الدول العربية	11.1	13.1	10.6	8.9	9.9	10.6	13.2	12.6	13.3	13.5	12.1	12.9
الأردن	41.6	40.0	37.6	32.7	37.3	37.8	26.5	23.6	28.4	29.5	25.8	26.8
الإمارات	8.4	8.9	9.3	9.8	10.3	9.3	8.9	9.3	9.7	9.8	10.6	9.7
البحرين	34.8	30.7	29.5	17.8	22.1	27.0	27.6	11.8	14.7	11.8	13.2	15.8
تونس	9.8	8.7	8.7	9.5	9.2	9.2	12.1	9.5	9.2	13.0	12.0	11.1
الجزائر	7.6	11.0	5.9	3.9	4.3	6.5	5.0	5.8	6.5	9.6	6.4	6.7
جيبوتي	3.5	1.8	1.7	1.6	2.6	2.3	11.2	7.7	10.7	10.1	13.0	10.5
السعودية	14.7	18.6	11.8	8.3	10.2	12.7	12.8	12.7	12.9	11.1	9.7	11.9
السودان	57.7	64.3	78.5	72.0	67.6	68.0	35.0	27.5	34.2	34.0	34.1	33.0
سورية	25.0	28.3	40.1	66.2	59.5	43.8	21.7	20.3	17.5	13.8	11.9	17.0
الصومال	78.3	53.0	84.9	84.4	69.6	74.0	39.9	25.5	34.8	31.5	44.7	35.3
العراق	3.0	3.5	3.9	3.9	3.9	3.6	7.2	7.6	7.4	8.6	12.9	8.7
عُمان	20.0	23.2	16.5	11.2	8.6	15.9	63.4	56.2	38.7	31.7	22.0	42.4
فلسطين	13.6	10.3	8.9	10.1	11.8	10.9	7.6	6.5	8.0	11.7	11.5	9.0
قطر	4.2	6.0	7.5	7.2	8.3	6.6	6.2	5.1	5.2	7.0	8.5	6.4
القُمر	7.4	11.3	10.2	8.0	5.1	8.4	27.1	23.0	21.4	19.5	29.6	24.1
الكويت	4.5	5.6	4.1	2.9	2.7	4.0	19.5	20.1	22.3	21.8	14.1	19.6
لبنان	31.6	34.6	39.1	42.7	26.3	34.9	14.1	16.6	14.3	11.7	8.3	13.0
ليبيا	6.6	11.7	3.8	4.2	5.1	6.3	19.5	18.8	19.9	20.8	26.3	21.0
مصر	33.2	34.3	25.6	23.9	32.3	29.9	14.7	13.3	15.7	17.7	14.9	15.2
المغرب	4.6	4.6	3.6	3.9	4.0	4.1	7.5	6.5	8.7	11.8	9.1	8.7
موريتانيا	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.3	21.4	21.0	18.3	15.3	21.8	19.6
اليمن	21.4	42.3	20.4	25.7	25.9	27.2	15.2	16.5	18.4	15.4	12.5	15.6

*بيانات أولية

المصدر: مصادر الملحق (8/4).

ملحق (5/8) ب: مساهمة التجارة البينية للدول العربية فى إجمالي التجارة العربية البينية (2019-2023)

(نسبة مئوية)

	حصة الصادرات البينية						حصة الواردات البينية					
	2019	2020	2021	2022	*2023	متوسط الفترة (2019-2023)	2019	2020	2021	2022	*2023	متوسط الفترة (2019-2023)
مجموع الدول العربية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الأردن	2.6	2.9	2.8	3.0	3.6	3.0	4.5	4.3	5.5	6.2	5.7	5.2
الإمارات	23.3	24.5	25.4	25.8	26.9	25.2	20.4	23.1	20.4	18.5	23.8	20.6
البحرين	5.6	4.3	5.7	4.2	4.3	4.8	4.2	1.8	2.3	2.0	2.4	2.9
تونس	1.3	1.2	1.3	1.4	1.5	1.3	2.3	1.8	1.8	2.6	2.6	2.1
الجزائر	2.4	2.4	1.9	2.0	2.0	2.1	2.0	2.2	2.2	2.8	2.3	2.3
جيبوتي	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.4	0.4	0.5	0.5	0.6	0.5
السعودية	34.0	32.6	28.1	26.9	26.9	29.7	17.4	18.6	17.6	16.1	17.2	17.3
السودان	1.9	2.5	3.4	2.5	2.3	2.5	2.9	2.9	2.8	2.9	2.2	2.7
سورية	0.5	0.7	0.7	0.6	0.8	0.6	0.9	1.0	0.8	0.7	0.8	0.9
الصومال	0.4	0.3	0.3	0.3	0.4	0.3	0.4	0.3	0.3	0.3	0.4	0.3
العراق	2.1	1.6	2.5	3.6	3.2	2.6	3.7	3.9	2.7	3.6	4.8	3.5
عُمان	6.9	7.1	6.1	5.8	4.2	6.0	12.8	12.6	10.7	9.3	7.3	11.5
فلسطين	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.1	0.4	0.4	0.6	0.7	0.8	0.5
قطر	2.7	3.1	5.6	7.4	6.7	5.1	1.6	1.4	1.3	1.8	2.3	1.6
القُمر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1
الكويت	2.6	2.3	2.4	2.2	1.9	2.3	5.8	5.9	6.3	6.0	4.5	6.1
لبنان	1.4	1.4	1.4	1.5	0.7	1.3	2.3	1.9	1.6	1.6	1.0	1.9
ليبيا	1.7	1.1	1.1	1.2	1.5	1.3	2.7	2.5	3.1	2.9	2.9	2.7
مصر	9.0	10.1	9.6	9.8	11.2	9.9	9.9	9.9	12.5	13.0	10.6	11.4
المغرب	1.2	1.3	1.1	1.3	1.4	1.3	3.4	3.1	4.5	6.5	5.5	4.2
موريتانيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	0.5	0.6	0.5	0.8	0.5
اليمن	0.3	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	1.4	1.5	1.7	1.5	1.6	1.5

(*) بيانات أولية.

المصدر: مصادر الملحق (4/8).

ملحق (6/8): اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2023)*

(مليون دولار أمريكي)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	فلسطين	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		460.8	67.6	17.8	127.0	4.4	1,387.4	36.2	81.8	1.8	898.3	82.4	328.5	162.8	0.0	182.2	82.5	89.1	168.8	56.7	2.4	110.7	4,349
صادرات		1,378.0	62.4	17.7	51.6	0.0	3,654.7	42.8	64.3	1.1	275.9	73.1	96.8	48.4	0.0	66.1	94.9	0.5	697.9	18.8	0.0	0.2	6,645
وارادات																							
الإمارات	1,324.7		1,371.7	226.4	503.9	260.8	12,355.4	659.0	225.5	0.0	0.0	5,606.0	73.2	767.0	163.9	3,371.0	352.0	0.0	2,041.5	1,375.0	925.7	1,026.4	32,629
صادرات	460.9		1,520.2	107.8	26.1	0.0	9,150.5	1,724.6	68.3	118.9	3,490.0	1,723.2	37.7	4,436.5	1.7	928.6	348.5	1,234.2	2,213.9	197.2	3.8	112.7	27,905
وارادات																							
البحرين	76.1	1,180.5		41.4	293.2	1.1	2,491.1	0.4	1.0	0.7	39.1	0.0	7.2	34.6	0.0	262.2	9.5	153.6	444.1	190.0	0.1	32.3	5,258
صادرات	70.9	1,454.0		5.2	1.4	0.0	976.1	1.2	9.0	8.6	0.2	0.0	0.6	9.9	0.1	184.1	4.0	0.0	113.4	12.7	0.0	6.6	2,858
وارادات																							
تونس	14.5	107.8	2.5		396.1	0.5	41.5	1.4	3.6	0.3	14.4	11.9	0.1	26.1	0.6	3.0	19.2	852.6	50.5	266.1	20.9	4.1	1,838
صادرات	30.1	197.1	36.7		1,804.8	0.0	231.0	18.9	6.3	0.0	0.1	36.2	0.0	51.5	0.0	24.4	14.1	108.0	325.2	160.5	0.8	0.9	3,047
وارادات																							
الجزائر	34.1	26.1	0.0	1,800.7		0.1	120.4	0.0	2.3	0.0	1.6	0.5	0.0	2.8	0.0	36.2	50.4	107.4	100.8	29.3	51.9	5.4	2,370
صادرات	130.4	503.9	249.1	396.1		0.0	0.9	14.8	123.9	80.0	0.0	15.5	1.9	76.6	0.0	12.3	6.3	140.1	850.3	66.3	0.1	0.0	2,669
وارادات																							
جيبوتي	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		1.8	0.0	0.0	74.6	0.1	0.5	0.0	23.3	0.0	0.0	0.2	0.0	9.1	0.0	0.0	21.2	131
صادرات	4.9	260.8	1.9	0.5	0.1		72.1	0.3	0.6	2.8	0.0	80.8	0.0	11.8	0.1	0.8	1.0	0.0	134.5	137.5	0.4	35.4	746
وارادات																							
السعودية	2,044.5	9,150.5	7,654.6	89.3	0.9	72.1		352.3	125.1	38.6	986.2	1,001.0	116.8	36.0	9.7	635.8	200.0	324.1	7,781.9	1,532.0	7.6	492.7	32,652
صادرات	1,414.2	8,840.5	2,227.6	53.5	1.1	1.3		1,813.7	79.4	42.5	20.7	2,737.0	9.7	202.3	0.0	335.9	247.8	0.1	1,980.2	136.6	0.4	0.0	20,144
وارادات																							
السودان	143.3	1,724.6	0.2	0.0	14.8	0.3	262.5		13.3	0.0	0.1	12.7	0.0	15.5	0.0	11.5	15.2	0.4	527.9	0.0	0.0	4.4	2,747
صادرات	37.4	659.0	7.1	1.4	0.0	0.0	352.3		4.6	0.1	0.0	17.2	0.0	7.7	0.0	2.1	6.7	0.0	984.4	12.4	0.0	21.9	2,114
وارادات																							
سورية	73.2	68.3	5.3	1.8	123.9	0.6	253.0	4.6		0.0	80.2	5.5	0.0	19.1	0.0	16.3	192.3	0.0	76.7	4.1	0.1	8.7	934
صادرات	81.8	225.5	1.4	3.6	2.3	0.0	125.1	13.3		0.0	0.0	2.1	0.0	0.0	0.0	2.3	64.7	0.0	304.5	76.5	0.0	0.0	903
وارادات																							
الصومال	0.4	118.9	2.7	0.0	80.0	2.8	83.2	0.1	0.0		0.0	136.0	0.0	4.0	0.0	0.9	0.0	0.0	1.0	0.6	0.0	16.1	447
صادرات	1.8	0.0	0.6	0.3	0.0	74.6	38.6	0.0	0.0		0.0	302.0	0.0	8.5	0.0	0.2	0.3	0.0	55.8	0.1	0.0	0.0	483
وارادات																							
العراق	168.0	3,490.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0		158.0	0.0	20.0	0.0	0.0	0.0	0.0	10.0	30.0	0.0	0.0	3,896
صادرات	1,191.0		92.0	20.0	20.0		2,074.0		355.0	0.0		118.0	7.0	112.0	0.0	632.0	329.0	0.0	678.0	7.0	0.0	0.0	5,635
وارادات																							
عُمان	116.8	1,723.2	87.8	3.6	15.5	80.8	1,531.0	17.2	2.1	302.0	39.4		8.9	401.3	2.1	89.0	65.5	25.7	293.0	25.2	0.4	250.7	5,081
صادرات	82.7	5,606.0	625.2	11.9	0.5	0.5	1,001.0	12.7	5.5	136.0	158.0		2.6	565.1	0.0	76.8	17.5	0.1	188.6	8.5	0.0	25.6	8,525
وارادات																							
فلسطين	113.9	31.7	0.9	0.0	1.8	0.0	15.5	0.0	0.0	0.0	1.3	2.2		5.6	0.0	8.4	0.2	0.0	0.1	0.5	0.0	1.6	184
صادرات	309.3	76.7	8.7	0.3	0.0	0.0	124.2	0.2	0.0	0.0	0.0	5.6		75.8	0.0	7.5	0.0	0.0	280.6	1.9	0.0	0.0	891
وارادات																							
قطر	45.2	4,249.8	23.8	42.3	76.6	11.8	613.6	7.7	0.0	8.5	119.3	630.9	3.7		0.0	1,915.9	57.0	10.4	93.1	222.9	1.1	3.7	8,137
صادرات	160.0	775.6	29.0	26.1	2.8	23.3	203.0	15.5	12.0	4.0	20.0	850.0	5.6		0.0	397.0	67.4		55.0	24.4	0.0	3.6	2,674
وارادات																							
القمر	0.0	1.7	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0		0.0	0.0	0.0	0.2	0.1	0.0	0.1	2
صادرات	0.0	58.4	0.0	0.6	0.0	0.0	9.7	0.0	0.0	0.0	0.0	2.1	0.0	0.0		0.0	0.1	0.0	6.2	3.1	0.1	0.0	80
وارادات																							
الكويت	84.3	928.6	61.7	6.1	12.3	0.8	520.2	2.1	2.3	0.2	303.6	76.8	5.3	181.6	0.0		16.7	2.6	88.0	2.6	0.1	4.6	2,301
صادرات	135.2	2,564.1	249.6	16.7	0.1	0.0	1,448.3	6.6	28.6	3.1	18.6	241.7	1.4	82.4	0.0		116.8	0.1	321.1	39.9	0.0	12.8	5,287
وارادات																							
لبنان	50.2	348.5	3.5	8.2	6.3	1.0	0.2	6.7	64.7	0.3	83.2	17.5		67.4	0.1	36.6		7.5	90.7	19.4	1.3	4.9	818
صادرات	46.0	325.3	6.9	21.3	106.6	0.0	211.9	21.1	70.6	0.0	4.0	11.2	0.0	11.8	0.0	7.7		9.9	303.6	20.7	1.1	0.0	1,180
وارادات																							
ليبيا	21.8	1,234.2	0.0	100.0	140.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.1	127.8		82.3	47.0	26.0	0.0	1,780
صادرات	87.5	0.0	64.3	852.6	107.4	0.0	324.1	0.4	0.0	0.0	0.0	25.7	0.0	10.4	0.0	2.6	7.5		1,824.5	58.5	0.6	0.0	3,366
وارادات																							
مصر	656.5	2,213.9	80.4	299.9	850.3	134.5	2,677.3	984.4	304.5	55.8	695.8	188.6	497.0	44.2	6.2	314.9	527.6	1,824.5		819.4	62.9	356.5	13,595
صادرات	205.7	2,115.9	399.5	33.8	12.0	9.6	5,212.3	386.9	35.1	2.4	184.2	717.4	0.2	27.2	1.3	2,697.6	242.8	67.2		22.8	1.4	37.8	12,413
وارادات																							
المغرب	29.5	208.2	3.1	135.9	64.5	539.2	97.1	5.5	28.6	0.3	2.7	13.5	1.9	27.7	2.8	21.4	62.3	84.8	52.2		322.6	2.1	1,706
صادرات	82.9	1,301.5	658.2	289.1	64.2	0.0	2,339.2	5.3	2.5	0.6	3.1	222.9	0.7	231.3	0.0	135.7	25.6	135.3	923.8		3.4	0.0	6,425
وارادات																							
موريتانيا	0.0	3.8	0.0	0.7	0.1	0.4	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.6	0.1	1.5		0.0	7.4
صادرات	1.9	420.3	0.1	20.9	51.9	0.0	7.6	0.0	0.1	0.0	0.0	0.4	0.0	1.1	0.0	0.1	1.3	26.0	62.9	337.0		0.0	932
وارادات																							
اليمن	0.1	112.7	4.7	0.0	0.0	35.4	145.1	21.9	0.0	0.0	0.0	25.6	0.0	3.6	0.0	8.5	0.2	0.0	27.0	0.0	0.0		385
صادرات	87.7	634.8	15.4	1.3	0.0	17.6	522.2	22.1	7.8	16.4	0.2	357.7	0.8	4.8	0.0	14.3	5.2	0.0	203.3	2.7	0.0		1,915
وارادات																							

(*) بيانات أولية.

المصدر: مصادر الملحق (4/8).

ملحق (7/8): اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية للدول العربية (2023)*

(نسبة مئوية)

الاتجاه / المصدر	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق	عُمان	فلسطين	قطر	القمر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
الأردن		10.59	1.55	0.41	2.92	0.10	31.90	0.83	1.88	0.04	20.66	1.89	7.55	3.74	0.00	4.19	1.90	2.05	3.88	1.30	0.05	2.54	100
صادرات		20.74	0.94	0.27	0.78	0.00	55.00	0.64	0.97	0.02	4.15	1.10	1.46	0.73	0.00	0.99	1.43	0.01	10.50	0.28	0.00	0.00	100
وارادت																							
الإمارات	4.06		4.20	0.69	1.54	0.80	37.87	2.02	0.69	0.00	0.00	17.18	0.22	2.35	0.50	10.33	1.08	0.00	6.26	4.21	2.84	3.15	100
صادرات	1.65		5.45	0.39	0.09	0.00	32.79	6.18	0.24	0.43	12.51	6.18	0.14	15.90	0.01	3.33	1.25	4.42	7.93	0.71	0.01	0.40	100
وارادت																							
البحرين	1.45	22.45		0.79	5.58	0.02	47.38	0.01	0.02	0.01	0.74	0.00	0.14	0.66	0.00	4.99	0.18	2.92	8.45	3.61	0.00	0.61	100
صادرات	2.48	50.88		0.18	0.05	0.00	34.15	0.04	0.31	0.30	0.01	0.00	0.02	0.35	0.00	6.44	0.14	0.00	3.97	0.44	0.00	0.23	100
وارادت																							
تونس	0.79	5.87	0.14		21.56	0.03	2.26	0.08	0.20	0.01	0.78	0.65	0.00	1.42	0.03	0.16	1.05	46.39	2.75	14.48	1.14	0.22	100
صادرات	0.99	6.47	1.20		59.24	0.00	7.58	0.62	0.21	0.00	0.00	1.19	0.00	1.69	0.00	0.80	0.46	3.55	10.67	5.27	0.03	0.03	100
وارادت																							
الجزائر	1.44	1.10	0.00	75.98		0.01	5.08	0.00	0.10	0.00	0.07	0.02	0.07	0.12	0.00	1.53	2.13	4.53	4.25	1.24	2.19	0.23	100
صادرات	4.89	18.88	9.34	14.84		0.00	0.03	0.55	4.64	3.00	0.00	0.58	0.07	2.87	0.00	0.46	0.24	5.25	31.86	2.48	0.00	0.00	100
وارادت																							
جيبوتي	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		1.37	0.00	0.00	57.01	0.09	0.37	0.00	17.78	0.00	0.00	0.18	0.00	6.96	0.00	0.00	########	100
صادرات	0.66	34.93	0.25	0.07	0.02		9.66	0.04	0.08	0.37	0.00	10.82	0.00	1.58	0.02	0.11	0.14	0.00	18.02	18.42	0.06	4.74	100
وارادت																							
السعودية	6.26	28.02	23.44	0.27	0.00	0.22		1.08	0.38	0.12	3.02	3.07	0.36	0.11	0.03	1.95	0.61	0.99	23.83	4.69	0.02	1.51	100
صادرات	7.02	43.89	11.06	0.27	0.01	0.01		9.00	0.39	0.21	0.10	13.59	0.05	1.00	0.00	1.67	1.23	0.00	9.83	0.68	0.00	0.00	100
وارادت																							
السودان	5.22	62.79	0.01	0.00	0.54	0.01	9.56		0.48	0.00	0.00	0.46	0.00	0.56	0.00	0.42	0.55	0.01	19.22	0.00	0.00	0.16	100
صادرات	1.77	31.17	0.33	0.07	0.00	0.00	16.66		0.22	0.00	0.00	0.81	0.00	0.36	0.00	0.10	0.32	0.00	46.56	0.59	0.00	1.04	100
وارادت																							
سورية	7.84	7.31	0.57	0.19	13.26	0.07	27.10	0.49		0.00	8.59	0.59	0.00	2.05	0.00	1.75	0.00	0.00	8.22	0.44	0.01	0.94	100
صادرات	9.06	24.97	0.16	0.40	0.25	0.00	13.85	1.47		0.00	0.00	0.23	0.00	0.00	0.00	0.25	7.17	0.00	33.72	8.47	0.00	0.00	100
وارادت																							
الصومال	0.10	26.62	0.60	0.00	17.91	0.62	18.62	0.02	0.00		0.00	30.44	0.00	0.90	0.00	0.21	0.00	0.00	0.22	0.13	0.00	3.60	100
صادرات	0.37	0.00	0.12	0.05	0.00	15.45	8.00	0.01	0.00		0.00	62.56	0.00	1.75	0.00	0.04	0.06	0.00	11.56	0.03	0.00	0.00	100
وارادت																							
العراق	4.31	89.58	0.00	0.00	0.00	0.00	0.51	0.00	0.00	0.00		4.06	0.00	0.51	0.00	0.00	0.00	0.00	0.26	0.77	0.00	0.00	100
صادرات	21.14	0.00	1.63	0.35	0.35	0.00	36.81	0.00	6.30	0.00		2.09	0.12	1.99	0.00	11.22	5.84	0.00	12.03	0.12	0.00	0.00	100
وارادت																							
عُمان	2.30	33.91	1.73	0.07	0.30	0.00	30.13	0.34	0.04	0.04	0.77		0.18	7.90	0.04	1.75	1.29	0.50	5.77	0.50	0.01	4.93	100
صادرات	0.97	65.76	7.33	0.14	0.01	0.01	11.74	0.15	0.06	0.06	1.85		0.03	6.63	0.00	0.90	0.21	0.00	2.21	0.10	0.00	0.30	100
وارادت																							
فلسطين	61.98	17.24	0.52	0.00	0.97	0.00	8.46	0.00	0.00	0.01	0.70	1.19		3.06	0.00	4.58	0.12	0.00	0.03	0.25	0.00	0.88	100
صادرات	34.73	8.61	0.97	0.03	0.00	0.00	13.95	0.02	0.00	0.00	0.00	0.63		8.51	0.00	0.84	0.00	0.00	31.50	0.21	0.00	0.00	100
وارادت																							
قطر	0.56	52.23	0.29	0.52	0.94	0.15	7.54	0.09	0.00	0.10	1.47	7.75	0.05		0.00	23.55	0.70	0.13	1.14	2.74	0.01	0.05	100
صادرات	5.98	29.00	1.08	0.98	0.11	0.87	7.59	0.58	0.45	0.13	0.75	31.79	0.21		0.00	14.85	2.52	0.00	2.06	0.91	0.00	0.13	100
وارادت																							
القمر	0.00	74.03	0.00	0.00	0.00	5.19	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00		0.00	0.00	0.00	10.39	5.19	0.00	5.19	100
صادرات	0.00	72.73	0.00	0.72	0.00	0.00	12.13	0.00	0.00	0.00	0.00	2.67	0.00	0.00		0.03	0.12	0.00	7.72	3.81	0.08	0.00	100
وارادت																							
الكويت	3.66	40.36	2.68	0.27	0.54	0.04	22.61	0.09	0.10	0.01	13.19	3.34	0.23	7.89	0.00		0.73	0.11	3.82	0.11	0.00	0.20	100
صادرات	2.56	48.50	4.72	0.32	0.00	0.00	27.39	0.12	0.54	0.06	0.35	4.57	0.03	1.56	0.00		2.21	0.00	6.07	0.76	0.00	0.24	100
وارادت																							
لبنان	6.13	42.59	0.42	1.00	0.77	0.13	0.02	0.82	7.91	0.04	10.17	2.14	0.00	8.24	0.01	4.48		0.92	11.09	2.37	0.16	0.60	100
صادرات	3.90	27.57	0.58	1.80	9.04	0.00	17.97	1.79	5.98	0.00	1.48	0.95	0.00	1.00	0.00	0.65		0.84	25.73	1.75	0.09	0.00	100
وارادت																							
ليبيا	1.23	69.35	0.00	5.62	7.87	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.01	7.18		4.62	2.64	1.46	0.00	100
صادرات	2.60	0.00	1.91	25.33	3.19	0.00	9.63	0.01	0.00	0.00	0.00	0.76	0.00	0.31	0.00	0.08	0.22		54.20	1.74	0.02	0.00	100
وارادت																							
مصر	4.83	16.28	0.59	2.21	6.25	0.99	19.69	7.24	2.24	0.41	5.12	1.39	3.66	0.33	0.05	2.32	3.88	13.42		6.03	0.46	2.62	100
صادرات	1.66	17.05	3.22	0.27	0.10	0.08	41.99	3.12	0.28	0.02	1.48	5.78	0.00	0.22	0.01	21.73	1.96	0.54		0.18	0.01	0.30	100
وارادت																							
المغرب	1.73	12.20	0.18	7.97	3.78	31.61	5.69	0.32	1.68	0.02	0.16	0.79	0.11	1.62	0.16	1.25	3.65	4.97	3.06		18.91	0.12	100
صادرات	1.29	20.26	10.24	4.50	1.00	0.00	36.41	0.08	0.04	0.01	0.05	3.47	0.01	3.60	0.00	2.11	0.40	2.11	14.38		0.05	0.00	100
وارادت																							
موريتانيا	0.00	51.45	0.00	8.85	1.61	5.90	1.12	0.00	0.00	0.00	0.31	0.00	0.00	0.00	0.88	0.00	0.00	8.55	1.57	19.75		0.00	100
صادرات	0.20	45.12	0.01	2.25	5.57	0.00	0.82	0.00	0.01	0.00	0.00	0.04	0.00	0.11	0.00	0.01	0.14	2.79	6.75	36.18		0.00	100
وارادت																							
اليمن	0.04	29.29	1.22	0.00	0.00	9.19	37.70	5.69	0.00	0.00	0.00	6.65	0.00	0.93	0.00	2.22	0.05	0.00	7.01	0.00	0.00		100
صادرات	4.58	33.16	0.80	0.07	0.00	0.92	27.28	1.16	0.41	0.86	0.01	18.68	0.04	0.25	0.00	0.75	0.27	0.00	10.62	0.14	0.00	0.00	100
وارادت																							

(*) بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (4/8) و(6/8).

ملحق (8/8): الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية[1] (2019- 2023)

(نسبة مئوية)

	الصادرات البينية						الواردات البينية					
	2019	2020	2021	2022	2023*	متوسط الفترة (2019-2023)	2019	2020	2021	2022	2023*	متوسط الفترة (2019-2023)
السلع الزراعية[2]	20.1	19.3	20.8	21.3	20.7	20.4	21.6	20.1	21.0	18.9	19.3	20.2
الوقود المعدني والمعادن الأخرى[3]	15.8	13.2	16.0	20.7	19.0	16.9	25.8	23.8	25.1	30.7	28.5	26.8
المصنوعات[4]	58.9	55.0	52.7	53.7	54.3	54.9	46.8	43.5	41.8	42.7	44.7	43.9
المواد الكيماوية	18.5	17.0	17.9	19.0	20.2	18.5	12.3	12.0	15.4	17.1	13.5	14.0
مصنوعات أساسية	18.3	16.9	16.8	18.9	18.0	17.8	17.7	16.2	12.6	13.7	16.6	15.4
الآلات ومعدات النقل	10.0	10.0	10.7	9.3	9.1	9.8	9.8	9.0	8.0	8.1	9.2	8.8
مصنوعات متنوعة أخرى	12.1	11.1	7.3	6.5	7.0	8.8	7.0	6.3	5.8	3.8	5.4	5.7
سلع غير مصنفة[5]	5.1	12.0	10.7	4.0	6.0	7.6	5.6	13.0	11.8	8.0	7.5	9.2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

(*) بيانات أولية.

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITC Rev 3.

(2) تشمل الابواب والاقسام التالية : 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) يشمل الباب 3 والاقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الابواب ، والاقسام التالية 5.6.7.8 (مطروح منها القسمان 68 ، و 891).

(5) سلع أخرى غير مصنفة تشمل الباب (9) والقسم (891).

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (ITC)، وقاعدة بيانات الامم المتحدة Comtrade.

ملحق (9/8-أ): إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (2019- 2023)

(مليون دولار أمريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2019	2020	2021	2022	*2023	2019	2020	2021	2022	*2023	2019	2020	2021	2022	*2023
إجمالي الدول العربية	333,187-	259,163-	296,236-	348,787-	349,798-	230,389	163,883	195,952	269,249	281,431	102,798-	95,280-	100,284-	79,537-	68,367-
الأردن	4,918-	3,099-	4,160-	5,685-	5,972-	7,864	2,505	4,518	7,975	9,700	2,946	595-	358	2,290	3,728
الإمارات	74,058-	65,171-	71,700-	80,000-	71,247-	73,462	60,974	76,800	81,700	72,547	596-	4,198-	5,100	1,700	1,300
البحرين	7,944-	9,104-	10,113-	11,120-	12,068-	11,445	11,184	12,865	14,388	15,536	3,500	2,080	2,752	3,268	3,468
الجزائر	9,939-	7,481-	6,902-	7,833-	8,307-	3,240	2,990	3,237	3,547	3,920	6,699-	4,490-	3,665-	4,286-	4,387-
تونس	2,950-	2,116-	2,595-	3,217-	3,864-	7,851	5,533	6,953	8,640	10,694	4,901	3,416	4,359	5,423	6,830
جيبوتي	919-	638-	666-	680-	692-	1,032	1,110	1,197	1,263	1,332	113	472	531	583	640
السعودية	78,694-	56,264-	73,781-	82,291-	96,011-	24,243	8,984	10,303	34,668	48,512	54,451-	47,280-	63,478-	47,624-	47,499-
السودان	1,425-	1,666-	1,366-	1,590-	1,311-	1,367	1,263	1,637	1,551	1,638	59-	403-	271	39-	327
العراق	22,780-	13,816-	15,986-	22,247-	25,227-	7,318	3,803	5,177	9,034	8,703	15,463-	10,013-	10,809-	13,213-	16,524-
عُمان	12,112-	8,177-	8,453-	11,989-	9,467-	4,898	2,237	1,733	1,900	1,577	7,214-	5,941-	6,720-	10,090-	7,890-
فلسطين	1,904-	1,567-	1,781-	2,099-	1,993-	911	661	841	913	882	993-	905-	940-	1,186-	1,111-
قطر	35,416-	34,698-	34,340-	41,000-	42,746-	19,111	19,429	18,346	30,728	30,974	16,305-	15,268-	15,994-	10,272-	11,771-
القُمر	126-	88-	127-	165-	136-	82	53	81	99	119	44-	35-	46-	67-	17-
الكويت	26,446-	18,054-	17,044-	27,549-	22,291-	8,657	8,476	8,329	10,612	8,344	17,789-	9,578-	8,714-	16,937-	13,947-
لبنان	13,139-	4,789-	4,927-	6,569-	6,320-	13,579	4,856	5,713	8,098	7,532	440	67	787	1,529	1,212
ليبيا	7,642-	5,061-	8,449-	7,653-	7,052-	204	156	83	84	117	7,438-	4,905-	8,366-	7,569-	6,935-
مصر	21,193-	18,199-	23,126-	25,398-	22,006-	25,051	15,053	21,897	31,574	33,649	3,857	3,147-	1,229-	6,175	11,643
المغرب	9,633-	7,129-	8,581-	10,791-	12,347-	19,355	13,826	15,428	22,179	25,432	9,723	6,698	6,847	11,388	13,085
موريتانيا	510-	801-	850-	910-	742-	156	205	211	298	223	354-	596-	639-	611-	519-
اليمن	-1,438	-1,245	-1,289	...	...	564	586	602	...	...	874-	659-	687-	...	...

(*) بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، مصادر وطنية، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (9/8-ب): تجارة الخدمات في الدول العربية (النقل)، (2019- 2023)

(مليون دولار أمريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2019	2020	2021	2022	*2023	2019	2020	2021	2022	*2023	2019	2020	2021	2022	*2023
إجمالي الدول العربية	89,001-	79,411-	85,607-	101,531-	99,766-	65,622	54,902	59,915	78,685	78,985	23,379-	24,510-	25,693-	22,845-	20,782-
الأردن	2,592-	1,913-	2,410-	3,228-	3,184-	1,343	488	955	1,532	1,728	1,249-	1,424-	1,455-	1,696-	1,456-
الإمارات	15,247-	14,180-	15,130-	16,881-	14,254-	28,892	26,869	28,777	30,613	28,353	13,645	12,690	13,647	13,732	14,099
البحرين	1,188-	942-	951-	1,045-	1,030-	204	157	160	179	196	984-	785-	790-	866-	834-
الجزائـر	3,431-	2,579-	2,710-	2,994-	3,460-	647	538	580	819	818	2,784-	2,041-	2,130-	2,174-	2,642-
تونـــس	1,387-	1,098-	1,337-	1,632-	2,033-	1,126	562	854	1,589	1,989	261-	536-	483-	43-	44-
جيبوتي	183-	127-	133-	280-	288-	182	195	211	388	323	1-	68	78	108	35
السعودية	17,675-	14,879-	16,804-	22,991-	26,577-	4,741	2,022	2,668	4,734	6,468	12,934-	12,856-	14,136-	18,257-	20,109-
السودان	929-	984-	992-	1,129-	899-	385	411	477	437	372	544-	574-	516-	692-	527-
العـراق	6,673-	5,582-	4,739-	6,426-	7,651-	645	417	445	523	808	6,028-	5,165-	4,294-	5,903-	6,843-
عُمـــان	4,372-	3,538-	3,780-	4,368-	3,301-	2,372	1,097	622	858	667	1,999-	2,441-	3,158-	3,511-	2,635-
فلسطين	252-	227-	301-	355-	620-	8.4	6.9	5.4	11.4	11	244-	220-	296-	344-	609-
قـــطر	13,959-	15,562-	13,194-	13,536-	13,228-	10,662	11,276	11,294	19,268	17,880	3,297-	4,286-	1,900-	5,732	4,652
القُـمر	62-	41-	45-	74-	63-	7	3	6	44	10	55-	38-	39-	30-	53-
الكويت	4,105-	3,411-	3,994-	5,158-	4,169-	1,447	1,060	1,129	1,963	1,183	2,659-	2,351-	2,865-	3,195-	2,986-
لبنـان	1,866-	927-	1,099-	1,545-	1,402-	727	120	141	241	126	1,139-	806-	958-	1,305-	1,276-
ليبيا	1,668-	1,408-	2,859-	2,932-	2,206-	0	0	0	0	0	1,668-	1,408-	2,859-	2,932-	2,206-
مصـر	8,552-	8,033-	10,413-	11,292-	9,735-	8,504	7,132	8,546	11,837	14,032	48-	901-	1,867-	545	4,297
المغرب	3,826-	2,870-	3,695-	5,284-	5,425-	3,587	2,386	2,877	3,550	3,939	239-	484-	817-	1,735-	1,486-
موريتانيا	282-	318-	320-	379-	241-	56	72	79	99	83	226-	246-	241-	279-	158-
اليمـن	752-	794-	702-	...	...	88	88	88	...	...	664-	706-	614-	...	...

(*) بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، مصادر وطنية، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (9/8-ج): تجارة الخدمات في الدول العربية (السفر)، (2019- 2023)

(مليون دولار أمريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2019	2020	2021	2022	*2023	2019	2020	2021	2022	*2023	2019	2020	2021	2022	*2023
إجمالي الدول العربية	90,412-	53,192-	66,860-	93,089-	99,773-	94,904	47,927	57,964	103,600	122,325	4,492	5,266-	8,896-	10,511	22,552
الأردن	1,463-	382-	919-	1,468-	1,902-	5,794	1,411	2,762	5,816	7,410	4,331	1,029	1,843	4,348	5,508
الإمارات	18,381-	16,911-	17,520-	19,548-	17,289-	21,799	20,055	21,038	22,380	23,458	3,418	3,144	3,518	2,832	6,169
البحرين	2,019-	1,474-	1,487-	2,367-	2,677-	4,279	3,466	3,511	5,450	6,164	2,259	1,991	2,023	3,082	3,486
الجزائـر	637-	233-	211-	351-	656-	112	43	76	82	130	524-	190-	134-	269-	526-
تونــس	798-	370-	446-	775-	883-	2,464	998	1,245	2,027	2,568	1,666	628	800	1,252	1,685
جيبوتي	230-	146-	274-	188-	209-	233	219	314	387	284	3	73	40	199	75
السعودية	15,140-	8,843-	12,176-	15,914-	23,184-	16,431	4,036	3,817	25,203	35,989	1,292	4,807-	8,359-	9,290	12,805
السودان	11-	6-	31-	22-	17-	821	689	1,077	1,065	920	810	683	1,046	1,043	903
العــراق	10,925-	4,172-	7,453-	10,824-	10,563-	3,593	955	1,963	4,739	4,570	7,332-	3,218-	5,490-	6,086-	5,992-
عُمــان	2,635-	796-	924-	1,921-	1,570-	1,811	455	362	553	566	824-	341-	562-	1,367-	1,004-
فلسطين	1,434-	1,140-	1,240-	1,461-	695-	726	465	615	677	400	708-	676-	625-	784-	295-
قــطر	9,486-	6,742-	10,037-	12,260-	16,475-	5,442	3,563	4,263	7,262	8,848	4,044-	3,179-	5,773-	4,998-	7,627-
القُــمر	19-	9.0-	10-	19-	17-	33	15	16	44	34	14	6	7	25	17
الكويت	12,288-	5,743-	5,148-	13,142-	11,519-	1,250	730	815	1,086	1,286	11,038-	5,013-	4,333-	12,057-	10,234-
لبنــان	6,338-	1,670-	1,818-	3,192-	2,505-	8,593	2,353	3,135	5,319	5,258	2,255	682	1,317	2,127	2,753
ليبيا	2,822-	836-	2,584-	2,269-	2,021-	85	28	0	0	0	2,736-	807-	2,584-	2,269-	2,021-
مصـر	3,518-	2,509-	3,279-	5,425-	5,195-	13,030	4,398	8,895	12,245	14,077	9,512	1,889	5,616	6,821	8,882
المغرب	2,177-	1,110-	1,207-	1,905-	2,357-	8,188	3,838	3,847	9,237	10,331	6,012	2,729	2,640	7,333	7,974
موريتانيا	22-	31-	29-	39-	39-	18	11	12	28	33	4-	20-	17-	11-	6-
اليمـن	69-	69-	69-	…	…	200	200	200	…	…	131	131	131	…	…

(*) بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، مصادر وطنية، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (9/8-د): تجارة الخدمات الأخرى في الدول العربية*، (2019- 2023)

(مليون دولار أمريكي)

	المدفوعات					المتحصلات					الصافي				
	2019	2020	2021	2022	**2023	2019	2020	2021	2022	**2023	2019	2020	2021	2022	**2023
إجمالي الدول العربية	153,773-	126,560-	143,769-	154,167-	150,259-	69,863	61,055	78,074	86,964	80,121	83,911-	65,505-	65,695-	67,203-	70,138-
الأردن	863-	805-	831-	989-	886-	726	605	801	627	563	137-	200-	30-	363-	324-
الإمارات	40,430-	34,081-	39,051-	43,571-	39,704-	22,771	14,049	26,985	28,707	20,736	17,659-	20,032-	12,066-	14,864-	18,968-
البحرين	4,737-	6,688-	7,675-	7,707-	8,361-	6,963	7,561	9,194	8,759	9,176	2,226	874	1,519	1,052	815
الجزائـر	5,871-	4,668-	3,982-	4,488-	4,191-	2,480	2,409	2,581	2,646	2,972	3,391-	2,259-	1,401-	1,842-	1,219-
تونــس	765-	649-	812-	810-	948-	4,261	3,972	4,854	5,024	6,137	3,496	3,323	4,042	4,214	5,189
جيبوتي	506-	365-	259-	212-	195-	617	696	672	488	725	111	330	413	277	530
السعودية	45,879-	32,542-	44,800-	43,387-	46,250-	3,070	2,926	3,817	4,731	6,055	42,809-	29,616-	40,983-	38,656-	40,195-
السودان	485-	675-	343-	439-	395-	160	163	83	49	346	325-	512-	260-	390-	49-
العــراق	5,182-	4,062-	3,794-	4,997-	7,013-	3,080	2,431	2,768	3,773	3,324	2,102-	1,631-	1,026-	1,224-	3,689-
عُمــان	5,106-	3,843-	3,750-	5,700-	4,595-	715	684	750	489	344	4,391-	3,159-	3,000-	5,212-	4,251-
فلسطين	218-	199-	240-	282-	678-	177	190	221	224	471	41-	9-	19-	59-	207-
قــطر	11,971-	12,394-	11,110-	15,204-	13,043-	3,007	4,590	2,789	4,198	4,246	8,964-	7,803-	8,321-	11,007-	8,796-
القُــمر	45-	38-	72-	71-	56-	42	35	59	10	75	3-	3-	14-	62-	19
الكويت	10,053-	8,900-	7,902-	9,249-	6,603-	5,961	6,686	6,386	7,563	5,876	4,092-	2,214-	1,516-	1,685-	727-
لبنــان	4,935-	2,192-	2,009-	1,832-	2,413-	4,259	2,383	2,437	2,539	2,148	677-	191	428	707	265-
ليبــيا	3,152-	2,817-	3,006-	2,453-	2,825-	118	128	83	84	117	3,034-	2,689-	2,924-	2,369-	2,708-
مصــر	9,123-	7,658-	9,434-	8,682-	7,076-	3,517	3,524	4,456	7,492	5,540	5,607-	4,134-	4,978-	1,190-	1,536-
المغرب	3,630-	3,149-	3,680-	3,602-	4,565-	7,580	7,602	8,704	9,392	11,162	3,950	4,453	5,024	5,790	6,598
موريتانيا	205-	452-	501-	492-	462-	82	122	120	171	107	124-	330-	381-	320-	356-
اليمــن	617-	382-	518-	...	...	276	298	314	...	...	341-	84-	204-	...	...

(*) تشمل الخدمات التالية : التشييد وخدمات التامين والمعاشات التقاعدية والخدمات المالية ورسوم استخدام الملكية الفكرية والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الحاسوب والخدمات الشخصية والثقافية وخدمات الحكومة وخدمات الاعمال الأخرى.

(**) بيانات أولية.

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، مصادر وطنية، وتقديرات صندوق النقد العربي.

ملحق (1/9)-أ: موازين مدفوعات الدول العربية (2019-2023)

(مليون دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	2023*
الصادرات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	1,000,103.7	742,962.1	1,064,983.3	1,419,970.7	1,299,119.4
الأردن	8,329.1	7,954.4	9,370.7	12,798.0	12,607.6
الإمارات	313,780.8	273,098.7	317,600.0	335,100.0	415,000.0
البحرين	18,119.7	14,065.7	22,369.4	30,193.9	24,813.6
تونس	5,879.3	5,685.2	7,104.7	8,636.3	9,038.5
الجزائر	34,994.0	21,925.2	38,636.4	65,718.0	55,060.7
جيبوتي	3,996.2	2,784.6	3,829.2	4,600.9	5,041.0
السعودية	261,617.0	173,864.0	276,198.6	411,214.0	322,462.0
السودان	3,734.7	3,802.6	5,027.4	4,357.4	4,062.0
العراق	80,211.4	46,863.2	73,083.8	118,044.0	99,149.2
عُمان	39,105.3	33,844.7	44,865.8	66,844.7	60,194.0
فلسطين	1,747.9	1,723.9	2,299.2	2,620.7	2,531.7
قطر	72,934.9	51,503.8	87,203.0	130,964.6	97,751.6
القمر	41.9	21.8	28.3	34.9	41.5
الكويت	64,668.6	40,061.3	68,406.5	100,311.6	84,170.0
لبنان	4,839.3	4,096.7	4,142.0	4,402.0	3,726.0
ليبيا	29,057.8	9,311.5	32,297.0	37,584.6	27,558.0
مصر	28,472.1	25,049.0	36,442.2	44,721.8	34,568.5
المغرب	24,691.1	23,595.0	31,709.6	36,503.0	36,309.6
موريتانيا	2,320.7	2,597.6	2,907.7	3,824.9	3,549.8
اليمن	1,562.0	1,113.0	1,461.8	1,495.3	1,484.0
الواردات السلعية - فوب					
مجموع الدول العربية	767,507.0-	672,086.2-	769,185.2-	882,756.6-	955,197.9-
الأردن	17,076.4-	15,350.6-	19,194.1-	24,376.0-	22,914.5-
الإمارات	233,326.1-	210,780.1-	235,400.0-	246,300.0-	310,000.0-
البحرين	17,263.3-	14,192.8-	17,464.4-	21,949.2-	20,310.9-
تونس	14,711.0-	12,474.6-	15,587.9-	19,261.1-	18,082.9-
الجزائر	42,932.0-	35,358.4-	37,404.9-	38,868.0-	41,615.5-
جيبوتي	4,138.1-	2,911.2-	4,138.1-	4,327.5-	5,734.0-
السعودية	140,281.0-	125,919.8-	139,735.0-	175,921.8-	195,554.0-
السودان	8,361.5-	8,853.9-	8,904.6-	9,985.4-	7,430.0-
العراق	48,943.8-	41,048.6-	34,721.1-	46,914.8-	55,952.5-
عُمان	20,700.0-	25,663.2-	28,355.3-	35,157.9-	35,008.0-
فلسطين	7,257.5-	6,499.0-	8,313.5-	10,158.5-	9,644.1-
قطر	31,353.8-	24,366.8-	26,864.3-	33,519.8-	29,428.6-
القمر	247.5-	235.4-	272.0-	276.4-	314.3-
الكويت	29,370.2-	24,471.1-	27,869.3-	28,363.5-	33,025.0-
لبنان	18,217.6-	10,595.8-	12,912.0-	18,146.0-	16,058.0-
ليبيا	17,725.9-	8,662.8-	16,957.2-	17,205.8-	12,874.0-
مصر	57,757.6-	54,282.9-	70,912.7-	71,745.4-	60,259.1-
المغرب	44,465.5-	39,121.9-	51,661.5-	62,992.0-	61,409.0-
موريتانيا	2,892.0-	2,889.3-	3,513.3-	4,826.6-	4,315.6-
اليمن	10,486.0-	8,408.0-	9,004.0-	12,461.0-	15,268.0-

(*) بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024 ومصادر وطنية ودولية أخرى.
- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2024.

تابع ملحق (1/9)-ب: موازين مدفوعات الدول العربية (2019-2023)

(مليون دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	*2023
الميزان التجاري					
مجموع الدول العربية	232,596.7	70,875.9	295,798.1	537,214.0	343,921.4
الأردن	8,747.4-	7,396.2-	9,823.4-	11,578.0-	10,306.9-
الإمارات	80,454.7	62,318.6	82,200.0	88,800.0	105,000.0
البحرين	856.4	127.1-	4,905.0	8,244.7	4,502.7
تونس	8,831.7-	6,789.4-	8,483.2-	10,624.8-	9,044.4-
الجزائر	7,938.0-	13,433.2-	1,231.6	26,850.0	13,445.2
جيبوتي	142.0-	126.6-	309.0-	273.4	693.0-
السعودية	121,336.0	47,944.2	136,463.6	235,292.2	126,908.0
السودان	4,626.8-	5,051.3-	3,877.3-	5,627.9-	3,368.0-
العراق	31,267.6	5,814.6	38,362.7	71,129.2	43,196.7
عمان	18,405.3	8,181.6	16,510.5	31,686.8	25,186.0
فلسطين	5,509.6-	4,775.1-	6,014.2-	7,537.8-	7,112.4-
قطر	41,581.0	27,137.1	60,338.7	97,444.8	68,323.1
القمر	205.7-	213.6-	243.7-	241.5-	272.8-
الكويت	35,298.4	15,590.2	40,537.2	71,948.2	51,145.0
لبنان	13,378.3-	6,499.1-	8,770.0-	13,744.0-	12,332.0-
ليبيا	11,331.9	648.7	15,339.8	20,378.8	14,684.0
مصر	29,285.5-	29,233.9-	34,470.5-	27,023.6-	25,690.6-
المغرب	19,774.4-	15,526.9-	19,951.9-	26,489.0-	25,099.4-
موريتانيا	571.3-	291.7-	605.6-	1,001.7-	765.8-
اليمن	8,924.0-	7,295.0-	7,542.2-	10,965.7-	13,784.0-
صافي ميزان الخدمات					
مجموع الدول العربية	-98,930.7	-88,225.4	-99,914.7	-77,378.6	-68,414.0
الأردن	2,945.8	594.8-	358.3	2,289.6	3,728.5
الإمارات	2,100.0	2,600.0	5,100.0	1,700.0	8,000.0
البحرين	3,500.3	2,079.5	2,752.1	3,268.4	3,467.5
تونس	4,901.1	3,416.2	4,358.8	5,423.3	6,830.1
الجزائر	6,699.1-	4,454.0-	3,704.1-	4,286.0-	5,367.3-
جيبوتي	528.0	396.7	387.8	676.2	640.0
السعودية	54,451.0-	47,280.0-	63,478.0-	47,624.0-	47,498.0-
السودان	58.8-	402.8-	270.6	38.9-	327.0
العراق	15,462.7-	10,013.3-	10,809.1-	13,212.7-	16,524.0-
عمان	7,300.0-	6,294.7-	7,042.1-	8,034.2-	7,889.0-
فلسطين	992.8-	905.4-	940.1-	1,186.9-	1,111.5-
قطر	16,304.7-	15,268.4-	15,994.0-	10,272.0-	11,771.4-
القمر	11.6-	57.0-	27.3-	31.6-	73.8-
الكويت	17,789.2-	9,578.0-	8,714.4-	16,937.1-	19,596.1-
لبنان	440.0	66.7	786.6	1,528.9	1,212.0
ليبيا	7,373.8-	4,960.7-	8,366.4-	7,569.2-	6,856.0-
مصر	3,857.3	3,146.8-	1,228.9-	6,175.3	11,643.3
المغرب	9,722.4	6,697.5	6,847.0	11,388.1	13,085.0
موريتانيا	482.0-	526.2-	471.4-	635.8-	660.2-
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

(*) بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2024 .

تابع ملحق (1/9)-ج: موازين مدفوعات الدول العربية (2023-2019)

(مليون دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	2023*
حساب الدخل الأولي (صافي)					
مجموع الدول العربية	-547.4	-1,706.0	51.9	-9,367.8	-2,260.2
الأردن	8.1	124.0-	232.0-	506.5-	462.5-
الإمـارات	2,100.0	500.0-	1,400.0-	1,200.0-	3,800.0-
البحريـن	2,260.6-	2,459.0-	2,527.9-	1,962.8-	2,607.4-
تونـس	918.6-	1,126.0-	1,414.5-	1,351.6-	1,475.8-
الجزا ئـر	4,251.4-	2,993.7-	4,012.2-	5,200.0-	4,286.2-
جيبـوتي	93.8-	98.6-	60.3-	65.0-	89.0
السـعودية	8,155.0	11,215.0	12,895.0	9,609.0	5,836.0
السـودان	1,620.1-	1,473.2-	1,344.4-	1,078.4-	1,798.0-
العـراق	1,166.2-	1,806.9-	2,064.2-	946.2-	973.3
عُمـان	6,184.2-	5,626.3-	6,097.4-	8,710.5-	4,871.0-
فلسـطين	3,030.9	2,492.3	3,627.3	4,526.4	3,237.1
قطـر	4,409.6-	3,052.5-	2,763.5-	8,288.7-	6,073.9-
القمـر	5.8	5.8	12.6	11.1	2.8
الكويـت	20,204.7	16,360.9	24,137.6	25,998.1	32,277.8
لبنـان	1,247.2-	1,014.6-	1,907.0-	840.0-	122.0-
ليبيـا	1,829.3	837.5	536.8-	270.4	831.0
مصـر	11,580.7-	11,006.2-	14,061.8-	17,576.6-	17,965.5-
المغـرب	2,035.3-	1,211.5-	2,036.1-	1,914.3-	2,063.0-
موريتانيا	95.3-	105.9-	145.4-	117.1-	51.2
اليمـن	18.0-	19.0-	17.0-	25.0-	33.0-
حساب الدخل الثانوي (صافي)					
مجموع الدول العربية	74,501.2-	62,079.0-	64,750.2-	69,148.4-	79,154.9-
الأردن	5,019.6	5,606.5	5,974.3	5,974.5	5,279.7
الإمـارات	47,300.0-	43,500.0-	45,100.0-	47,700.0-	51,000.0-
البحريـن	2,890.2-	2,738.0-	2,526.9-	2,711.7-	2,663.3-
تونـس	1,455.0	1,931.8	2,766.8	2,586.9	2,585.1
الجزا ئـر	3,006.7	2,256.0	1,957.1	2,089.0	2,000.0
جيبـوتي	271.8	194.8	158.3	159.6	63.0
السـعودية	36,589.0-	37,427.0-	44,163.0-	45,758.0-	51,174.0-
السـودان	1,076.6	1,086.1	2,330.9	2,302.6	678.0
العـراق	308.2	300.5-	924.4-	1,038.4	728.6
عُمـان	9,292.1-	8,923.7-	8,260.5-	9,223.7-	9,374.0-
فلسـطين	1,691.7	1,285.0	1,548.6	2,161.2	2,091.5
قطـر	16,606.9-	12,433.5-	15,294.0-	15,766.2-	14,008.2-
القمـر	170.6	241.2	207.0	216.3	265.1
الكويـت	19,853.0-	17,529.6-	18,570.2-	17,898.0-	12,922.6-
لبنـان	3,107.7	4,668.5	5,320.0	5,660.0	5,886.0
ليبيـا	970.4-	766.5-	761.3-	657.5-	1,072.0-
مصـر	26,799.4	29,160.2	31,157.3	27,893.2	19,452.1
المغـرب	7,676.5	8,626.0	11,811.4	12,356.7	13,184.8
موريتانيا	316.6	342.6	415.3	330.4	298.3
اليمـن	8,100.0	6,141.0	7,203.0	7,798.0	10,547.0

(*) بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2024 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2024.

تابع ملحق (1/9)-د: موازين مدفوعات الدول العربية (2023-2019)

(مليون دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	*2023
الموازين الجارية					
مجموع الدول العربية	**58,617.4**	**-81,134.0**	**131,185.6**	**381,318.6**	**194,090.8**
الأردن	773.9-	2,508.5-	3,722.8-	3,820.5-	1,761.2-
الإمارات	37,354.7	20,918.6	40,800.0	41,600.0	58,200.0
البحرين	794.1-	3,244.6-	2,602.3	6,838.6	2,699.5
تونس	3,394.1-	2,567.4-	2,772.2-	3,966.2-	1,105.0-
الجزائر	15,881.8-	18,624.9-	4,527.5-	19,453.0	5,791.7
جيبوتي	564.0	366.3	176.8	1,044.2	99.0
السعودية	38,451.0	25,547.2-	41,718.2	151,518.6	34,070.5
السودان	5,229.2-	5,841.2-	2,620.2-	4,442.8-	4,161.0-
العراق	14,946.9	6,306.1-	24,565.0	58,008.7	28,374.6
عُمان	4,371.1-	12,663.2-	4,889.5-	5,718.4	3,052.0
فلسطين	1,779.8-	1,903.2-	1,778.4-	2,037.1-	2,895.3-
قطر	4,259.9	3,617.3-	26,287.2	63,117.9	36,469.5
القمر	40.8-	23.5-	51.5-	45.7-	78.7-
الكويت	17,861.0	4,843.5	37,390.2	63,111.1	50,904.1
لبنان	11,077.8-	2,778.6-	4,570.4-	7,395.1-	5,356.0-
ليبيا	4,817.0	4,241.0-	5,675.3	12,422.5	7,587.0
مصر	10,209.5-	14,226.7-	18,603.9-	10,531.7-	12,560.7-
المغرب	4,410.8-	1,414.9-	3,329.6-	4,658.5-	892.6-
موريتانيا	832.0-	581.1-	807.2-	1,424.1-	1,076.5-
اليمن	842.0-	1,173.0-	356.2-	3,192.7-	3,270.0-
الحساب الرأسمالي (صافي)					
مجموع الدول العربية	**1,554.4**	**2,677.8**	**1,087.3**	**311.3**	**3,726.7-**
الأردن	25.4	24.0	15.5	53.6	48.0
الإمارات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
البحرين	896.3	779.5	564.1	472.9	350.0
تونس	137.2	365.3	220.8	523.1	379.0
الجزائر	0.4	41.7	53.5	17.7-	0.0
جيبوتي	40.2	36.6	29.0	13.5	17.5
السعودية	1,733.0-	1,845.0-	3,842.0-	3,918.0-	6,613.0-
السودان	188.2	143.6	103.3	112.9	200.0
العراق	11.1-	8.1-	17.5-	27.0-	41.2-
عُمان	94.7	181.6	39.5	10.5	52.0
فلسطين	284.4	431.4	472.0	593.6	404.3
قطر	142.6	168.4	144.5	222.0	133.5
القمر	31.5	34.2	56.4	54.1	41.8
الكويت	306.3	817.8	1,419.5	533.6	120.6-
لبنان	1,298.4	1,666.4	998.0	1,544.0	1,300.0
ليبيا	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
مصر	169.5-	232.6-	154.9-	2.4	70.2-
المغرب	0.0	0.3	0.0	2.3	0.0
موريتانيا	22.4	72.6	985.6	135.7	192.3
اليمن	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0

(*) بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2024.

تابع ملحق (1/9)-هـ: موازين مدفوعات الدول العربية (2023-2019)

(مليون دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	*2023
الحساب المالي (صافي)					
مجموع الدول العربية	64,680.3	-26,637.9	117,410.5	312,282.5	131,883.5
الأردن	1,074.2-	2,650.2-	1,877.6-	2,888.4-	2,282.2-
الإمارات	24,615.4	21,375.1	27,200.0	27,500.0	29,000.0
البحرين	411.4	3,851.6	1,673.7-	4,723.1-	785.6-
تونس	2,695.4-	1,626.7-	2,061.7-	2,931.5-	416.2-
الجزائر	85.2	2,429.1	3,157.8	266.8-	5,200.0-
جيبوتي	311.8-	21.3	40.1-	388.0-	134.0-
السعودية	39,543.0	24,237.0-	35,963.0	127,357.0	20,148.0
السودان	2,936.3-	4,561.9-	1,316.2-	3,791.1-	3,961.0-
العراق	13,655.4	7,303.1-	24,993.3	54,693.5	30,527.8
عمان	4,326.3-	11,342.1-	6,010.5-	6,628.9	3,218.0-
فلسطين	1,406.4	902.8	1,381.1	651.2	1,691.5
قطر	6,113.2-	4,964.6-	23,407.4	54,034.6	32,513.2
القمر	11.6	14.1-	60.4	22.8	34.7
الكويت	21,307.4	14,673.4	41,503.7	64,279.5	50,594.8
لبنان	5,922.4-	9,763.8-	6,461.0-	5,284.0-	4,500.0-
ليبيا	3,344.4	5,326.4	6,419.4	4,419.7	2,900.0
مصر	13,130.7-	9,545.5-	25,782.8-	3,162.8-	14,579.3-
المغرب	3,332.0-	304.8	2,397.1-	2,585.4-	277.8
موريتانيا	882.5	551.6	989.0	1,210.6-	600.0-
اليمن	740.0-	65.0-	44.0-	73.0-	128.0-
بنود صافي السهو والخطأ					
مجموع الدول العربية	1,602.6-	17,347.1-	14,449.2-	25,912.2-	29,388.6-
الأردن	325.7-	165.7-	1,829.8	878.4	569.0-
الإمارات	3,066.0-	3,314.4-	0.0	0.0	0.0
البحرين	513.6-	1,386.4-	1,492.8-	2,588.3-	2,263.8-
تونس	561.5	575.5	489.7	511.6	309.9
الجزائر	91.3-	70.3-	55.5-	38.6	0.0
جيبوتي	916.0-	381.7-	1,246.7-	1,170.7-	0.0
السعودية	2,825.0	3,155.0	1,913.0-	20,244.0-	7,310.0-
السودان	2,104.6	1,135.7	1,200.7	538.7	0.0
العراق	1,280.4-	988.9-	445.8	3,289.0-	20,830.0-
عمان	50.0-	1,139.5	1,157.9-	897.4	0.0
فلسطين	89.0	569.1	74.8-	792.3	799.5
قطر	850.5-	1,298.1-	1,655.8-	1,967.9-	74.2
القمر	2.3-	3.3	0.0	0.0	0.0
الكويت	3,140.1-	9,012.1-	2,694.0-	194.4-	688.7
لبنان	3,857.1	8,651.7-	2,888.0-	566.0	1,356.0
ليبيا	1,920.7-	1,491.7	577.5-	2,764.0-	3,500.0-
مصر	669.3-	2,618.3-	6,642.3-	2,566.1-	2,074.7-
المغرب	1,078.7	1,719.4	932.4	2,070.4	1,170.4
موريتانيا	15.4	84.2	111.6	77.8	284.2
اليمن	692.0	667.0	939.0	2,501.0	2,476.0

(*) بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2024

تابع ملحق (1/9)-و: موازين مدفوعات الدول العربية (2023-2019)

(مليون دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	*2023
التغير في الأصول الاحتياطية					
مجموع الدول العربية	45,257.9	37,570.6-	81,685.0	41,534.3	17,019.1
الأردن	571.4	1,110.3	2,386.6	743.6-	433.6
الإمـارات	9,720.9	3,571.7-	68,000.0	9,600.0	15,000.0
البحريـن	1,530.1-	1,456.9	2,516.7-	230.3	300.5-
تونـس	1,802.0	1,375.0	121.0	148.0-	1,085.0
الجزا ئـر	16,926.9	16,368.5	1,371.7	18,313.5-	6,300.0-
جيبوتي	623.6-	40.0-	12.0	114.1	86.5-
السعودية	2,987.0	45,920.0-	1,715.0	4,480.0	22,943.0-
السـودان	12.4-	32.8-	1,109.0	147.0-	1,050.0-
العـراق	8,724.6	8,272.2-	10,791.9	23,336.1	20,348.8
عُمـان	1,410.5-	2,113.2-	3,126.3	1,552.6-	115.0-
فلسـطين	121.0-	37.0-	174.0-	25.0-	426.0-
قطـر	9,379.9	512.4	1,111.5	6,893.4	3,897.0
القمـر	1.2-	3.1	65.3	31.1	2.1-
الكويـت	2,685.6	8,334.9	3,217.9-	3,679.0	489.0-
لبنـان	2,390.1-	13,183.0-	6,526.9-	2,646.6-	1,800.0
ليبيـا	512.6-	8,019.6-	1,321.6	5,238.8	3,200.0
مصـر	2,082.4-	7,532.1	381.6-	9,932.6	126.3
المغـرب	1,945.3	7,340.2	1,521.0	165.8-	1,956.4
موريتانيا	88.2	127.3	1,279.1	2,499.0	1,484.2
اليمـن	890.0-	542.0-	570.0	758.0-	600.0-

(*) بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2024 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة ، أعداد متفرقة لعام 2024

ملحق (2/9): نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2019 -2023)

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	*2023
مجموع الدول العربية	8.0	2.7	10.1	15.1	10.2
الأردن	19.6-	16.9-	21.2-	23.8-	20.3-
الإمـارات	19.2	17.8	19.8	17.7	20.4
البحريـن	2.1	0.4-	12.0	17.7	9.8
تونـس	21.1-	16.0-	18.2-	22.9-	17.7-
الجزا ئـر	4.1-	8.2-	0.7	11.9	5.6
جيبوتي	4.6-	4.0-	9.1-	7.4	17.3-
السعودية	14.5	6.5	15.6	21.2	11.9
السـودان	10.8-	6.7-	10.8-	9.8-	7.7-
العـراق	14.5	3.4	19.8	27.5	17.3
عُمـان	20.9	10.8	18.9	28.3	23.1
فلسـطين	32.2-	30.7-	33.2-	39.3-	40.8-
قطـر	23.6	18.8	33.6	41.2	30.0
القمـر	16.9-	17.9-	18.4-	18.0-	17.3-
الكويـت	25.1	14.0	27.3	39.1	31.2
لبنـان	27.2-	31.1-	52.1-	84.6-	74.6-
ليبيـا	15.8	1.1	34.0	37.5	24.9
مصـر	9.2-	7.6-	8.1-	5.7-	7.8-
المغـرب	15.3-	12.8-	14.0-	20.2-	17.4-
موريتانيا	7.2-	3.5-	6.59-	9.78-	7.29-
اليمـن	35.4-	70.9-	86.9-	129.2-	257.0-

(*) بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/9).

ملحق (3/9): نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2019 -2023)

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	*2023
مجموع الدول العربية	2.0	-3.1	4.5	10.8	5.8
الأردن	-1.7	-5.7	-8.0	-7.8	-3.5
الإمارات	8.9	6.0	9.8	8.3	11.3
البحرين	-2.0	-9.1	6.4	14.6	5.9
تونس	-8.1	-6.0	-5.9	-8.6	-2.2
الجزائر	-8.2	-11.3	-2.4	8.6	2.4
جيبوتي	18.3	11.5	5.2	28.4	2.5
السعودية	4.6	-3.5	4.8	13.7	3.2
السودان	-12.2	-7.8	-7.3	-7.7	-9.6
العراق	6.9	-3.6	12.6	22.5	11.3
عمان	-5.0	-16.7	-5.6	5.1	2.8
فلسطين	-10.4	-12.3	-9.8	-10.6	-16.6
قطر	2.4	-2.5	14.6	26.7	16.0
القمر	-3.3	-2.0	-3.9	-3.4	-5.0
الكويت	12.7	4.4	25.2	34.3	31.1
لبنان	-22.5	-13.3	-27.2	-45.5	-32.4
ليبيا	6.7	-6.9	12.6	22.9	12.8
مصر	-3.2	-3.7	-4.4	-2.2	-3.8
المغرب	-3.4	-1.2	-2.3	-3.6	-0.6
موريتانيا	-10.5	-7.0	-8.8	-13.9	-10.2
اليمن	-3.3	-11.4	-4.1	-37.6	-61.0

(*) بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(1/9).

ملحق (4/9): الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية* (2023-2019)

(مليون دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	**2023
مجموع الدول العربية	1,069,630.7	984,988.4	983,452.9	1,045,120.9	1,102,532.5
الأردن	14,329	16,960	19,045	18,190	19,081
الإمـارات	113,925	106,702	120,300	144,100	186,300
البحريـن	3,682	2,231	4,748	4,518	4,820
تونـس	7,411.0	9,198.0	8,688.0	7,600.0	9,100.0
الجزا ئـر	61,515	46,870	41,382	56,753	64,700
جيبوتي	494	454	466	580	494
السـعودية	499,576	453,656	455,370	459,851	436,908
السـودان	1,203	1,101	1,850	2,201	1,200
العـراق	68,020	57,897	36,586	53,967	74,316
عُمـان	16,662	15,008	19,731	21,629	17,500
فلسـطين	658	697	873	900	1,300
قطـر	39,644	40,834	42,061	47,278	51,175
القمـر	200	292	350	353	350.7
الكويـت	39,910	48,259	45,210	48,251	47,600
لبنـان	52,107	42,325	34,869	32,281	33,983
ليبيـا	76,841	67,297	71,295	78,400	81,600
مصـر	44,569	38,973	39,787	32,150	33,135
المغـرب	26,347	33,755	36,805	33,231	35,470
موريتانيا	1,135	1,542	2,347	1,501	2,001
اليمـن	1,402	937	1,688	1,388	1,500

(...) غير متوفر.

* البيانات لا تشمل الذهب باستثناء السعودية.

** بيانات أولية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، أبريل 2024

ملحق (5/9): تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية في الدول العربية للواردات السلعية بالأشهر (2019- 2023)

شهر

	2019	2020	2021	2022	*2023
مجموع الدول العربية	16.7	17.6	15.3	14.2	13.9
الأردن	10.1	13.3	11.9	9.0	10.0
الإمـارات	5.9	6.1	6.1	7.0	7.2
البحريـن	2.6	1.9	3.3	2.5	2.8
تونـس	6.0	8.8	6.7	4.7	6.0
الجزا ئـر	17.2	15.9	13.3	17.5	18.7
جيبوتي	1.4	1.9	1.4	1.6	1.0
السعودية	42.7	43.2	39.1	31.4	26.8
السـودان	1.7	1.5	2.5	2.6	1.9
العـراق	16.7	16.9	12.6	13.8	15.9
عُمـان	9.7	7.0	8.4	7.4	6.0
فلسـطين	1.1	1.3	1.3	1.1	1.6
قطـر	15.2	20.1	18.8	16.9	20.9
القمـر	9.7	14.9	15.5	15.3	13.4
الكويـت	16.3	23.7	19.5	20.4	17.3
لبنـان	34.3	47.9	32.4	21.3	25.4
ليبيـا	52.0	93.2	50.5	54.7	76.1
مصـر	9.3	8.6	6.7	5.4	6.6
المغـرب	7.1	10.4	8.5	6.3	6.9
موريتانيا	4.7	6.4	8.0	3.7	5.6
اليمـن	1.6	1.3	2.2	1.3	1.2

(*) بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (1/9) و(4/9).

ملحق (6/9): إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة بعض الدول العربية المقترضة (2019 -2023)

(مليون دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	*2023
الدول العربية المقترضة	431,080.8	485,797.4	506,077.1	523,999.8	684,313.4
الأردن	32,125.8	35,916.4	39,240.3	38,992.9	41,188.6
تونس	36,117.0	40,252.0	42,124.0	40,800.0	39,233.0
الجزائر	3,832.0	3,470.0	3,449.0	3,036.0	3,114.0
جيبوتي	2,231.0	2,485.0	2,718.9	2,602.0	2,759.7
السعودية	81,376.3	93,562.1	101,137.1	100,034.1	108,233.9
السودان	51,398.0	58,774.0	44,713.1	50,035.0	205,391.0
عُمان	34,627.0	38,257.0	40,550.4	34,549.0	30,312.0
القمر	198.6	312.6	357.2	275.8	299.8
لبنان	33,366.0	33,399.0	38,103.0	39,388.0	32,830.0
مصر	112,670.6	129,195.7	145,529.3	162,927.9	168,034.2
المغرب	35,600.0	42,359.0	40,919.0	41,627.0	43,311.0
موريتانيا	4,131.4	4,342.0	4,397.2	4,320.0	4,209.6
اليمن**	3,407.1	3,472.6	2,838.5	5,412.0	5,396.7

* بيانات أولية.

** حتى سبتمبر 2023.

المصدر: إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/9): إجمالي خدمة الدين الخارجي للدول العربية المقترضة (2019-2023)

(مليون دولار أمريكي)

	2019	2020	2021	2022	*2023
الدول العربية المقترضة	26,894.2	32,273.9	35,941.7	39,405	47,087
الأردن	3,022.7	2,935.0	3,195.2	3,080.5	4,319.1
تونس	3,161.0	2,951.0	3,813.0	2,899.0	3,782.0
الجزائر	259.6	238.4	261.4	248.8	356.6
جيبوتي	137.4	133.7	146.3	159.0	203.0
السودان	145.9	150.8	71.8	63.0	155.9
عُمان	338.0	289.3	270.1	306.6	427.4
القمر	8.9	8.4	9.3	8.1	12.3
لبنان	5,079.0	4,584.0	4,295.3	4,923.1	6,689.3
مصر	13,046.1	18,103.3	21,769.4	24,514.4	29,035.2
المغرب	1,255.0	2,529.0	1,661.0	2,808.0	1,668.3
موريتانيا	370.3	283.3	386.1	314.9	338.8
اليمن	70.3	67.6	62.7	79.9	99.0

(...) غير متوفر.

(*) بيانات أولية.

المصدر: إستبيان التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2024 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (8/9): نسبة إجمالي الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (2019 -2023)

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	*2023
الدول العربية المقترضة	**21.9**	**26.5**	**24.4**	**21.2**	**30.0**
الأردن	72.1	82.1	84.6	80.0	80.9
تونس	86.0	94.5	89.8	87.1	76.6
الجزائر	2.0	2.1	1.9	1.35	1.30
جيبوتي	72.2	78.0	80.3	70.8	69.0
السعودية	9.7	12.7	11.6	9.0	10.1
السودان	120.2	78.1	124.2	87.1	471.6
عُمان	39.3	50.4	46.4	30.9	27.9
القمر	16.3	26.2	27.0	20.6	19.0
لبنان	67.8	160.0	226.5	242.3	198.6
مصر	29.5	30.5	30.5	40.0	43.0
المغرب	27.6	34.9	28.8	31.8	30.0
موريتانيا	52.3	52.5	47.9	42.2	40.0
اليمن	13.5	33.8	32.7	63.8	100.6

(...) غير متوفر.

*بيانات أولية.

المصدر: الملحقان (2/2) و(6/9).

ملحق (9/9): نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات (2019- 2023)

(نسبة مئوية)

	2019	2020	2021	2022	*2023
الدول العربية المقترضة	**11.1**	**17.7**	**14.4**	**11.6**	**14.6**
الأردن	18.7	28.1	23.0	14.8	19.4
تونس	23.0	26.3	27.0	16.6	19.5
الجزائر	0.7	1.0	0.6	0.4	0.6
جيبوتي	2.7	3.4	2.9	2.7	3.2
السودان	2.9	3.0	1.1	1.1	2.7
عُمان **	0.8	0.8	0.6	0.4	0.7
القمر	7.2	11.3	8.5	6.1	7.7
لبنان	27.6	51.2	43.6	39.4	59.4
مصر	24.4	45.1	37.3	32.1	42.6
المغرب	2.8	6.8	3.5	4.8	2.7
موريتانيا	15.0	10.1	12.4	7.6	9.0
اليمن	3.3	4.0	3.0	...	...

(*) بيانات أولية.

(**) نسبة خدمة الدين الخارجي للحكومة فقط .

المصدر: الملحقان (1/9) و (7/9).

ملحق (10/9): نظم الصرف في الدول العربية 2023

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سورية	العراق	عُمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
أ- الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف																			
1- تثبيت سعر الصرف																			
- بالدولار الأمريكي أو اليورو	*	*	*	-	-	*	*	-	-	*	*	*	-	*	-	-	-	-	-
- سلة حقوق السحب الخاصة	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-	-	*	-	-	-	-
- سلة خاصة من العملات (غير معلنة)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	-	-	-	*	-	-
2- تعويم سعر الصرف																			
- تعويم مدار - موجه	-	-	-	*	*	-	-	*	-	-	-	-	-	-	-	*	-	*	-
- تعويم حر - مستقل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*
3- هيكل سعر الصرف																			
- موحد بالنسبة للواردات والصادرات	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*
- موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة والرأسمالية	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*	*	*	*	*	*
ب- سوق صرف للنقد الأجنبي	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	-	*	*	*	*
ج- نظام عرض أسعار صرف آجلة (على أساس تجاري)	-	*	*	*	-	-	*	-	-	-	-	*	*	*	-	*	*	-	-
د- قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي																			
- المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات والتحويلات الجارية [1]	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
- المادة الرابعة عشر [2]	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا

* تشير إلى أن الممارسة المذكورة هي إحدى سمات نظام الصرف.

\- تشير إلى أن الممارسة المذكورة ليست سمة من سمات نظام الصرف.

(1) تنص المادة الثامنة - القسم الثاني - من إتفاقية صندوق النقد الدولي على أن تلتزم الدولة العضو بتجنب فرض القيود على المدفوعات الخاصة بالمعاملات الجارية. وينص - القسم الثالث - من المادة ذاتها على عدم الدخول فى اتفاقيات نقدية ذات طابع تمييزى أو اتباع ممارسات تعدد أسعار الصرف. كما ينص - القسم الرابع - على ضمان تحويل أرصدة الأجانب الناجمة عن المعاملات الجارية.

(2) تنص المادة الرابعة عشر من اتفاقية صندوق النقد الدولي على إمكان استمرار الدولة العضوخلال فترة انتقالية فقط في تطبيق القيود التي كانت مفروضة على المدفوعات الجارية والتحويلات سارية المفعول عند انضمامها للصندوق، وأن تعدلها كي تنسجم مع الظروف المتغيرة.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام 2024 وصندوق النقد الدولي.

ملحق (11/9): أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي (متوسط الفترة) (2023-2019)

	العملة الوطنية	2019	2020	2021	2022	2023	نسبة التغير (2023-2022)	متوسط التغير السنوي* (2023-2019)
الأردن	دينار	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.00	0.00
الإمـارات	درهم	3.6730	3.6730	3.6730	3.6730	3.6730	0.00	0.00
البحـرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.00	0.00
تونـــس	دينار	2.9931	2.8111	2.7963	3.1050	3.1069	0.06	0.94
الجزائـر	دينار	119.3600	126.8200	135.1000	142.2330	135.9600	4.41-	3.31
جيبوتـي	فرنك	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	0.00	0.00
السعـودية	ريال	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	3.7500	0.00	0.00
السـودان	جنيه	45.7680	53.9970	371.8250	500.4360	596.7310	19.24	90.02
ســورية	ليرة	436.5000	914.5420	2,198.0000	2,770.2500	6,316.5000	128.01	95.04
الصومـال	شلن	...	...	...	...	...	...	...
العـراق	دينار	1,182.0000	1,182.0000	1,450.0000	1,450.0000	1,315.7500	9.26-	2.72
عُمـــان	ريال	0.3850	0.3850	0.3850	0.3850	0.3850	0.00	0.00
قطـــر	ريال	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	0.00	0.00
القمـــر	فرنك	426.9170	437.7500	415.8750	467.8000	452.8000	3.21-	1.48
الكويـت	دينار	0.3036	0.3036	0.3016	0.3063	0.3072	0.29	0.30
لبنـــان**	ليرة	1,629.0730	5,601.5130	16,163.6670	31,166.2500	87,250.3330	179.95	170.52
ليبيـــا	دينار	1.4000	1.4000	4.5100	4.8100	4.8200	0.21	36.22
مصـــر	جنيه	17.5550	16.0290	15.6890	16.4500	30.6750	86.47	14.97
المغـرب	درهم	9.6170	9.5020	8.9920	10.1600	10.1300	0.30-	1.31
موريتانيا	أوقية	36.7000	37.1750	36.2000	35.3310	36.8000	4.16	0.07
اليمـــن	ريال	250.5000	676.2690	818.4540	853.6120	1,378.1960	61.45	53.15

(*) تم احتساب متوسط التغير السنوى على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل الدولار، وترمز العلامة (-) إلى ارتفاع (أى تحسن) فى قيمة العملة الوطنية المعنية.

(**) سعر الصرف المعتمد من قبل مصرف لبنان.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024 وصندوق النقد الدولي.

ملحق (12/9): أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل اليورو (متوسط الفترة) (2019-2023)

	العملة الوطنية	2019	2020	2021	2022	2023	نسبة التغير (2023-2022)	متوسط التغير السنوي* (2023-2019)
الأردن	دينار	0.7937	0.8098	0.8386	0.7466	0.7666	2.68	0.86-
الإمارات	درهم	4.1118	4.1953	4.3442	3.8678	3.9715	2.68	0.86-
البحرين	دينار	0.4209	0.4295	0.4447	0.3959	0.4066	2.68	0.86-
تونس	دينار	3.2855	3.2074	3.2964	3.2611	3.3583	2.98	0.55
الجزائر	دينار	133.6205	144.8533	159.7882	149.7783	147.0093	1.85-	2.42
جيبوتي	فرنك	198.9541	202.9922	210.1978	187.1489	192.1641	2.68	0.86-
السعودية	ريال	4.1980	4.2832	4.4353	3.9489	4.0548	2.68	0.86-
السودان	جنيه	51.2361	61.6752	439.7724	526.9834	645.2265	22.44	88.38
سورية	ليرة	488.6506	1044.5863	2599.6632	2917.2080	6829.8333	134.12	93.35
العراق	دينار	1323.2189	1350.0758	1714.9734	1526.9205	1422.6792	6.83-	1.83
عُمان	ريال	0.4310	0.4397	0.4554	0.4054	0.4163	2.68	0.86-
قطر	ريال	4.0749	4.1576	4.3052	3.8331	3.9358	2.68	0.86-
القمر	فرنك	477.9227	499.9963	491.8721	492.6162	489.5984	0.61-	0.61
الكويت	دينار	0.3400	0.3493	0.3572	0.3228	0.3321	2.88	0.59-
لبنان	ليرة	1,823.7057	6,398.0264	19,117.4205	32,819.5771	94,341.0478	187.45	168.19
ليبيا	دينار	1.5673	1.5991	5.3342	5.0652	5.2117	2.89	35.04
مصر	جنيه	19.6524	18.3083	18.5560	17.3227	33.1679	91.47	13.98
المغرب	درهم	10.7660	10.8531	10.6352	10.6990	10.9533	2.38	0.43
موريتانيا	اوقية	41.0847	42.4611	42.8152	37.2053	39.7907	6.95	0.80-
اليمن	ريال	280.4284	772.4318	968.0185	898.8950	1490.2001	65.78	51.83

(*) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل اليورو، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع (أي تحسن) في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024، وصندوق النقد الدولي.

ملحق (13/9): أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة) (2023-2019)

الدول	العملة الوطنية	2019	2020	2021	2022	2023	نسبة التغير (2023-2022)	متوسط التغير السنوي* (2023-2019)
الأردن	دينار	0.9810	0.9889	1.0114	0.9498	0.9472	0.28-	0.87-
الإمارات	درهم	5.0742	5.1154	5.2315	4.9129	4.8992	0.28-	0.87-
البحرين	دينار	0.5195	0.5237	0.5356	0.5030	0.5016	0.28-	0.87-
تونس	دينار	4.0459	3.9117	3.9583	4.1058	4.1314	0.62	0.52
الجزائر	دينار	164.9064	176.5849	192.3999	189.9538	181.2184	4.60-	2.39
جيبوتي	فرنك	245.5506	247.5441	253.1651	237.7463	237.0850	0.28-	0.87-
السعودية	ريال	5.1812	5.2233	5.3419	5.0166	5.0026	0.28-	0.87-
السودان	جنيه	63.2346	75.2100	528.1943	731.4268	...	...	126.15
العراق	دينار	1,633.1258	1,660.3134	2,065.5373	1,939.7379	1,750.9132	9.73-	1.76
عُمان	ريال	0.5312	0.5356	0.5477	0.5144	0.5129	0.28-	0.87-
قطر	ريال	5.0293	5.0701	5.1852	4.8694	4.8559	0.28-	0.87-
القمر	فرنك	607.1900	599.9427	592.5326	624.9759	606.9716	2.88-	0.01-
الكويت	دينار	0.4195	0.4265	0.4297	0.4097	0.4098	0.03	0.58-
لبنان	ليرة	2,082.8572	2,099.7672	2,147.4466	2,016.6586	...	...	1.07-
ليبيا	دينار	1.9319	1.9342	6.4308	6.4388	6.4205	0.28-	35.02
مصر	جنيه	23.1713	21.9506	22.2858	25.6319	40.8565	59.40	15.23
المغرب	درهم	13.2876	13.2280	12.8042	13.5924	13.5156	0.57-	0.43
موريتانيا	اوقية	50.6944	51.8001	51.3725	...	...	...	0.67
اليمن	ريال	672.4982	1,034.9184	1,475.0318	1,490.6456	...	...	30.39

(*) تم احتساب متوسط التغير السنوي على أساس وحدات العملة الوطنية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة ، وترمز العلامة (-) إلى إرتفاع في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2024، وصندوق النقد الدولي.

ملحق (14/9): التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة* (2023-2019)

(نسبة مئوية)

الدول	2019	2020	2021	2022	2023	متوسط الفترة (2005-2000)	متوسط الفترة (2023-2019)
الأردن	...	...	...	...	...	0.9-	...
الإمـارات	...	...	...	...	...	0.3-	...
البحـرين	2.2	3.2 -	4.6 -	4.3	2.0 -	2.5-	0.7 -
تونـــس	1.1 -	8.7	0.8	0.6	2.3	2.9-	2.3
الجزائـر	2.1	4.4 -	4.8 -	6.2	10.2	3.8-	1.8
جيبوتـي	...	...	...	...	...	1.1-	...
السعـودية	0.9 -	2.5	1.9 -	4.1	0.6	3.0-	0.9
السـودان	...	...	...	...	...	5.3	...
سـورية	...	...	...	...	...	2.8-	...
عُمـــان	...	...	...	...	...	3.1-	...
قطـــر	...	...	...	...	...	0.9	...
الكويـت	0.6 -	0.3 -	1.0	0.1 -	...	0.5-	0.0
لبنـــان	...	...	...	...	...	3.0-	...
ليبيـــا	...	...	...	...	...	16.4-	...
مصـــر	...	...	...	...	...	7.2-	...
المغـرب	0.8	0.8	0.7	3.8 -	1.4	1.2-	0.0
موريتانيا	1.3	...	...	...	...	1.6-	1.3

ترمز العلامة (-) الى إنخفاض في القيمة الفعلية الحقيقية للعملة الوطنية.

* التغير السنوى محتسب من مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية على أساس 2005=100.

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF).

ملحق (1/10): مؤشرات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية (2010- 2023)

(مليون)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد مستخدمي الانترنت	85	96	110	123	139	156	172	198	214.5	244.1	276.8	293.4	310.9	326.3
نسبة استخدام الانترنت (%)	23	26	29	32	35	38	41	47	49.6	55.3	61.6	64.2	66.9	68.9
عدد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت	35	35	35	33	30	30	32	33	35.4	37.1	39.0	41.3	42.4	43.5
كثافة المشتركين في الهاتف الثابت (مشترك لكل مائة شخص)	10	10	9	9	8	7	8	8	8.2	8.4	8.7	9.0	9.1	9.2
عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال	312	352	382	408	415	419	417	417	417.1	427.5	432.7	453.6	472.4	488.2
كثافة المشتركين في الهاتف النقال (مشترك لكل مائة شخص)	88	96	102	107	106	103	100	98	96.3	96.7	96.2	99.2	101.6	103.1
عدد مشتركي خدمة النطاق الترددي العريض الثابت	7	9	11	12	14	19	21	29	31.6	33.1	38.9	44.4	48.6	55.3
كثافة مشتركي خدمة النطاق الترددي العريض الثابت (مشترك لكل مائة شخص)	2	2	3	3	4	5	5	7	7.3	7.5	8.6	9.7	10.5	11.7
عدد مشتركي في خدمة النطاق الترددي العريض النقال	28	49	64	99	134	168	184	222	248.5	268.7	287.9	309.2	331.8	357.1
كثافة مشتركي خدمة النطاق الترددي العريض النقال (مشترك لكل مائة شخص)	8	13	17	26	34	41	44	52	57.4	60.8	64.0	67.6	71.4	75.4
عدد السكان الذين تغطيهم شبكة الهاتف المحمول	333	347	362	373	381	385	397	409	418.3	427.9	436.7	444.0	453.7	462.1
نسبة التغطية بشبكات الهاتف المحمول (%)	91	93	95	96	96	95	96	96	96.6	96.8	97.1	97.1	97.6	97.6
عدد السكان الذين تغطيهم على الأقل شبكة الهاتف المحمول 3G	153	183	223	241	271	305	347	369	388.7	403.1	415.9	429.9	439.2	451.6
نسبة السكان الذين تغطيهم على الأقل شبكة الهاتف المحمول 3G	59	69	67	64	68	75	84	87	89.8	91.2	92.5	94.1	94.5	95.4

المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات - يناير 2024.

ملحق (2/10): مؤشر الجاهزية الشبكية حسب الدول العربية 2023

	قيمة المؤشر	مكونات المؤشر				الترتيب دولياً
		البيئة الخاصة بالأعمال والاطار التنظيمي	البنية التحتية وجاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوضع الاقتصادي والاجتماعي	
الأردن	47.3	55.2	40.0	49.2	44.7	68
الإمـارات	62.4	66.6	56.6	62.2	64.3	30
البحريـن	52.5	63.4	43.9	45.2	57.4	51
تونـس	42.3	48.7	38.3	39.9	42.1	88
الجزائـر	37.5	41.2	31.5	35.6	41.8	103
السـعودية	56.1	65.7	49.5	55.0	54.3	41
عُمـان	52.1	67.5	41.3	46.5	53.1	54
قطـر	54.1	69.2	49.6	43.5	54.3	46
الكويـت	48.4	54.2	43.1	42.3	53.9	64
لبنـان	39.7	37.1	37.4	48.1	36.2	96
مصـر	44.1	50.2	39.9	35.4	50.7	81
المغـرب	45.4	50.5	39.2	41.6	50.5	77
موريتانيا	23.7	25.4	24.7	10.1	34.7	131

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي - يناير 2024.

ملحق (3/10): أهم استراتيجيات الدول العربية والخطط الوطنية في مجال تطوير التكنولوجيا الرقمية والقطاع الصناعي

	أهم الخطط والاستراتيجيات
الأردن	تم إطلاق الاستراتيجية الأردنية للذكاء الاصطناعي للفترة (2023-2027) وذلك امتداداً للاستراتيجيات والسياسات السابقة التي تنظم التحول الرقمي والتكنولوجيا الرقمية لتتماشى وتواكب الاتجاهات العالمية لتبني الذكاء الاصطناعي والتي تهدف إلى بناء القدرات والمهارات، وتشجيع البحث العلمي، وتعزيز بيئة الاستثمار وريادة الأعمال، وضمان البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة للتوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي، وتطبيق أدواته لرفع كفاءة القطاع العام والقطاعات ذات الأولوية.
الإمـــارات	جعلت الإمارات من الذكاء الاصطناعي أولوية وطنية استراتيجية، حيث تم إعداد استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031، والتي تهدف إلى الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في جميع الخدمات بمعدل 100 في المائة بحلول عام 2031، والارتقاء بالأداء الحكومي وتسريع إنجاز المعاملات وخلق سوق جديدة إقليمية واعدة ذات قيمة اقتصادية عالية، فضلاً عن دعم مبادرات القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية بشكل عام واستغلال أحدث تقنيات التكنولوجيا وأدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها في كل ميادين العمل بكفاءة عالية. كما تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة المعروفة بـ"مشروع 300 مليار"، التي تهدف إلى تطوير وتحفيز القطاع الصناعي وتعزيز الابتكار والتحول التكنولوجي المستدام، بالإضافة إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 300 مليار درهم بحلول عام 2031.
البحريـــن	تم وضع عدد من الاستراتيجيات في البحرين ومنها استراتيجية الحكومة الالكترونية للأعوام 2010، 2016، 2018، 2022 واستراتيجية الحكومة الالكترونية 2022. كما تم اطلاق استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي للفترة 2022-2026 والتي تهدف بالأساس إلى تطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات، وتعزيز الحوكمة الإلكترونية، ودعم الاقتصاد الرقمي، وتطوير القدرات الرقمية واستقطاب الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا المتقدمة.
تونـــس	تسعى تونس، من خلال استراتيجيتها الرقمية الجديدة 2022-2025 إلى وضع التكنولوجيا الرقمية صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال مراجعة الإطار القانوني والحوكمة الرقمية وتطوير البنية التحتية وتحسين ربط الهياكل العمومية واستغلال البيانات ومراقبة التكنولوجيا والتجديد الاستراتيجي وبناء القدرات وتطوير الثقافة الرقمية لضمان الإعداد وإعادة التكوين للمهن الرقمية، فضلاً عن تعزيز الأمن السيبراني ومكافحة الجريمة الإلكترونية لضمان حماية الفضاء الإلكتروني الوطني والإدماج الاجتماعي (الرقمي والمالي) من أجل تقليل الفجوة الاجتماعية وضمان المساواة بين المواطنين.
الجزائـــر	تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للبحث والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي (2020-2030) وإنجاز الكتاب الأبيض للذكاء الاصطناعي الذي يمثل الخطة والمحاور الأساسية لهذه الاستراتيجية وأساليب تطبيقها والتي استهدفت تعزيز بناء القدرات الجزائرية في مجال الذكاء الاصطناعي، وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، ودعم المبادرات فضلاً عن بناء قاعدة قوية في مجال البحث واستغلال أحدث التقنيات وتطبيقها في شتى الميادين.
الســعودية	أطلقت السعودية خلال عام 2022 الاستراتيجية الوطنية للصناعة، الهادفة للوصول إلى اقتصاد صناعي متقدم جاذب للاستثمار يعتمد بالأساس على التكنولوجيا الرقمية ويسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية السعودية 2030. وتركز الاستراتيجية على 12 قطاعًا فرعيًا لتنويع الاقتصاد الصناعي في المملكة من بينها صناعات الطيران والسيارات والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى الكيماويات والأدوية والأغذية والصناعات التعدينية والعسكرية. وتهدف الاستراتيجية إلى دفع عجلة النمو في القطاع من خلال مضاعفة الناتج المحلي الصناعي بنحو 3 مرات، وزيادة صادرات المنتجات التقنية المتقدمة بنحو 6 أضعاف، إضافة إلى استحداث عشرات الآلاف من الوظائف النوعية عالية القيمة، لتصل أعداد المصانع إلى نحو 36 ألف مصنع بحلول عام 2035. وقد حددت الاستراتيجية أكثر من 100 مبادرة لتمكين القطاع، تشمل دعم الأبحاث الصناعية التطبيقية والابتكارات، وتبني التقنيات المتقدمة، إضافة إلى حوافز لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الصادرات، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسهيل الوصول للتمويل الصناعي.
السودان	ارتكزت الخطة الاستراتيجية ربع القرنية (رؤية 2031) التي تم وضعها على إرساء دعائم نظام فعال للمعلومات والاتصالات وتطوير خدمات وتكنولوجيا الاتصالات، وتطوير الاقتصاد، ورفع مستوى القدرات الفكرية لتعبئة عوامل الابتكار والنمو وتطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز القدرة التنافسية.
العراق	تم وضع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لتوفير تدابير وإجراءات استراتيجية لضمان أمن وحماية الفضاء السيبراني، وحماية البنية التحتية الرقمية وبناء ورعاية مجتمع إنترنت آمن وموثوق به. وتتألف الاستراتيجية من عدة خطط داعمة ومتوسطة وطويلة المدى تغطي جميع الأولويات الوطنية وتعالج التعرض الوطني للمخاطر السيبرانية مثل الجرائم الإلكترونية، والتجسس السيبراني وإساءة معاملة الأطفال واستغلالهم عبر الإنترنت.

المصدر: المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارات والهيئات الحكومية العربية: وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارات الصناعة والتجارة، ووزارات الاقتصاد والتخطيط.

تابع ملحق (3/10): أهم استراتيجيات الدول العربية والخطط الوطنية في مجال تطوير التكنولوجيا الرقمية والقطاع الصناعي

	أهم الخطط والاستراتيجيات
عُمـــان	تم إنشاء البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة في عام 2020 كأحد البرامج التنفيذية للبرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي وذلك تماشياً مع رؤية عُمان 2040 التي وضعت تقنية المعلومات والاتصالات كأحد القطاعات الممكنة والمحفزة للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز إنتاجية القطاعات المستهدفة للتنويع الاقتصادي وتنمية القدرات البشرية في الذكاء الاصطناعي وتبني الذكاء الاصطناعي في القطاعات المستهدفة.
فلسطين	تم إعداد وثيقة حوكمة منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية وبوابة الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى خطة إطلاق منظومة الخدمات الحكومية الإلكترونية. وتشكل الفريق الوطني للذكاء الاصطناعي لإقرار السياسة الوطنية وإنهاء الترتيبات للإعلان عن منظومة الخدمات الإلكترونية الحكومية ومن ضمنها مركز البيانات والحوسبة السحابية وأنظمة الطاقة والشبكات والبرمجيات ومركز الاستعلامات والأمن المعلوماتي.
قطـــر	تم إنجاز استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع معهد قطر لبحوث الحوسبة بهدف تأمين مستقبل قطر الاقتصادي والاستراتيجي وفق رؤية قطر الوطنية 2030، وإعداد المجتمع لكي يتبنى بفعالية مختلف هذه التقنيات المتطورة وفق الاحتياجات. وتتمحور استراتيجية قطر في مجال الذكاء الاصطناعي حول ست ركائز وهي التعليم، والوصول إلى البيانات، والعمالة، والأعمال التجارية، والبحوث والأخلاقيات.
الكويـــت	جعلت الكويت التحول الرقمي من مرتكزات رؤية الكويت للعام 2035، التي تهدف إلى تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي جاذب للاستثمار يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي ويحقق التنمية البشرية ويزكي روح المنافسة ورفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز مؤسسي داعم. واشتملت خطة التحول الرقمي على العديد من التقنيات والطرق المختلفة التي يتم اعتمادها تدريجياً، وعلى رأسها إدخال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي في مختلف الجوانب والقطاعات والتعاملات اليومية.
لبنـــان	تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي في الصناعة اللبنانية (2020-2050) بهدف استخدام أحدث تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها في القطاعات الصناعية، وبناء قاعدة قوية في مجال البحث والتطوير، والاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات، وتحليل البيانات، وتصنيع منتجات ذات قيمة مضافة عالية وتخصصية قادرة على المنافسة.
ليبيا	تم إعداد استراتيجية التمكين والتنمية البشرية في ليبيا (2012-2040) والتي تهدف إلى التوظيف الأمثل لمكتسبات المعرفة الرقمية من خلال تطوير نوعية التعليم والتدريب للخريجين بتوظيف وإدماج تكنولوجيا المعلومات، بحيث يستجيب لاحتياجات سوق العمل وللتطور التكنولوجي على المستوى العالمي.
مصـــر	تمت صياغة الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي وفقاً لنموذج يشجع الشراكات الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، لإيجاد بيئة عمل ديناميكية محفزة للابتكار وداعمة لعمليات التحول الرقمي الذي تقوده تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع العمل على تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير في هذه التكنولوجيات ونشر الوعي بأهميته إلى جانب تنمية رأس المال البشري. ويعمل مركز التميز المصري للذكاء الاصطناعي على تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال المشروعات والشراكات بهدف تسريع نشر التقنيات المتطورة في مختلف القطاعات الرئيسية في مصر.
المغـــرب	تم إطلاق العديد من الاستراتيجيات والبرامج لتسريع التحول الرقمي على غرار "المغرب الرقمي 2013" و"ماروك ديجيتال 2020" وتم إحداث وكالة التنمية الرقمية واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات كآلية لتنفيذ ومواكبة التحول الرقمي. ومواصلةً في نفس الإطار تم أيضاً إعداد استراتيجية التحول الرقمي في المغرب في أفق 2030 والتي تهدف بالأساس إلى رقمنة الخدمات العمومية لتقريب الإدارة من المواطنين، ووضع أسس انبثاق اقتصاد رقمي يخلق فرص الشغل، ويؤسس لتمركز أفضل للمغرب في هذا المجال.
موريتانيـا	تم إطلاق مشروع الأجندة الوطنية للتحول الرقمي في موريتانيا (2022-2025)، وفق أهداف عامة ترمي إلى مضاعفة الاستخدام الرقمي وحجم القطاع الرقمي ومضاعفة عدد الوظائف واستخدام مدفوعات الهاتف المحمول، وكذلك تطويع المعرفة والتكنولوجيا لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.
اليمن	تم إطلاق بوابة الذكاء الاصطناعي وهي بوابة إلكترونية، تسعى لتقديم خدمة المساعد الرقمي في اليمن وتهدف إلى التوعية، بعمليات الذكاء الاصطناعي والتقنية الحديثة، لفائدة المستخدمين والطلاب والباحثين في عدد من المجالات المهتمة بالمجالات المستقبلية والتقنية، وخصوصًا الذكاء الاصطناعي والأمن الرقمي.

المصدر: المواقع الإلكترونية الرسمية للوزارات والهيئات الحكومية العربية: وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ووزارات الصناعة والتجارة، ووزارات الاقتصاد والتخطيط.

ملحق (1/11): العمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق* حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2023

(مليون دولار)

	صندوق أبوظبي	المصرف العربي	الصندوق العربي	الأجفند	صندوق النقد العربي	البنك الإسلامي	الصندوق الكويتي	صندوق الأوبك	صندوق قطر	الصندوق السعودي	المجموع	حصص مجموعات الدول (%)
مجموع المساعدات	**711.1**	**1586.9**	**200.1**	**2.3**	**1109.8**	**8410.0**	-	**1589.2**	**570.5**	**2745.4**	**16925.3**	**100.0**
حصص المؤسسات (%)	4.2	9.4	1.2	0.1	6.6	49.7	-	9.3	3.4	16.2	100.0	
مجموعة الدول العربية	384.7	-	199.5	1.9	1109.8	3380.4	-	51.0	445.9	403.4	5976.6	35.3
مجموعة الدول الأفريقية	215.2	1586.9	-	0.1	-	1765.0	-	589.1	0.6	745.0	4901.9	28.9
مجموعة الدول الآسيوية	40.8	-	-	0.2	-	3188.2	-	522.1	50.3	490.3	4291.9	25.4
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	20.4	-	-	-	-	-	-	330.0	0.3	767.7	1118.3	6.6
مجموعة الدول الأخرى	-	-	-	-	-	0.2	-	95.0	5.0	300.0	400.2	2.4
هيئات ومنظمات	50.0	-	0.6	0.1	-	76.1	-	2.0	68.5	39.0	236.3	1.4

(*) تمثل التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحوظة: تُعزى الفروق الطفيفة بين الأرقام والمجاميع إلى التقريب بتدوير الأرقام.

ملحق (2/11): التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة خلال عام 2023

(مليون دولار)

	النقل والاتصالات	الطاقة (كهرباء ونفط وغاز)	المياه والصرف الصحي	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	قطاعات أخرى*	المجموع الكلي	النسبة المئوية
مجموع المساعدات	**749.6**	**4563.5**	**636.9**	**2319.4**	**409.0**	**8246.9**	**16925.3**	**100.0**
حصص القطاعات (%)	4.4	27.0	3.8	13.7	2.4	48.7	100.0	
مجموعة الدول العربية	81.7	1036.0	272.1	1711.4	330.0	2545.4	5976.6	35.3
مجموعة الدول الأفريقية	319.7	1320.6	217.5	398.0	-	2646.1	4901.9	28.9
مجموعة الدول الآسيوية	202.6	1979.9	2.6	210.0	69.0	1827.8	4291.9	25.4
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	120.0	227.0	144.7	-	10.0	616.7	1118.3	6.6
مجموعة الدول الأخرى	25.0	-	-	-	-	375.2	400.2	2.4
هيئات ومنظمات	0.6	0.04	-	0.04	-	235.7	236.3	1.4

(*) تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحوظة: تُعزى الفروق الطفيفة بين الأرقام والمجاميع إلى التقريب بتدوير الأرقام.

ملحق (3/11): المجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة كما هو في 2023/12/31

(مليون دولار)

	صندوق أبوظبي	المصرف العربي	الصندوق العربي	الأجفند	صندوق النقد العربي	البنك الإسلامي	الصندوق الكويتي*	صندوق الأوبك	صندوق قطر**	الصندوق السعودي	المجموع	حصص مجموعات الدول (%)
المجموع التراكمي الكلي	**14,562**	**9,684**	**37,869**	**48**	**13,891**	**126,402**	**26,521**	**24,754**	**3,850**	**28,583**	**286,165**	**100.0**
حصص المؤسسات (%)	5.1	3.4	13.2	0.02	4.9	44.2	9.3	8.7	1.3	10.0	100.0	
مجموعة الدول العربية	8,228	10	37,869	23	13,891	47,025	14,970	4,189	2,656	14,977	143,838	50.3
مجموعة الدول الأفريقية	1,346	9,635	-	3	-	24,462	4,766	8,813	158	4,830	54,013	18.9
مجموعة الدول الآسيوية	1,593	-	-	2	-	52,446	5,151	7,180	165	7,027	73,562	25.7
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	385	-	-	-	-	370	874	3,842	18	986	6,474	2.3
مجموعة الدول الأخرى	2,903	-	-	-	-	759	536	613	93	695	5,598	2.0
هيئات ومنظمات	106	39	1	20	-	1,341	224	118	761	69	2,679	0.9

(*) بدأت عمليات الصندوق الكويتي في عام 1962، بينما يتراوح بدء عمليات المؤسسات التمويلية الأخرى بين عامي 1974 و 1978، وتمثل مبالغ العمليات التمويلية التزامات المؤسسات المانحة طبقا للاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجهات المستفيدة.

(**) بدأ تسجيل عمليات صندوق قطر للتنمية من عام 2017.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحوظة: تُعزى الفروق الطفيفة بين الأرقام والمجاميع إلى التقريب بتدوير الأرقام.

ملحق (4/11): التوزيع القطاعي للمجموع التراكمي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق حسب مجموعات الدول المستفيدة كما في 2023/12/31

(مليون دولار)

	النقل والاتصالات	الطاقة (كهرباء ونفط وغاز)	المياه والصرف الصحي	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	قطاعات أخرى*	المجموع الكلي	النسبة المئوية
المجموع التراكمي الكلي	**51,169**	**83,959**	**20,843**	**31,713**	**14,300**	**84,181**	**286,165**	**100.0**
حصص القطاعات (%)	18	29	7	11	5	29	100	
مجموعة الدول العربية	23,805	43,133	13,206	16,500	9,208	37,986	143,838	50.3
مجموعة الدول الأفريقية	14,810	9,574	3,369	8,405	757	17,098	54,013	18.9
مجموعة الدول الآسيوية	9,808	29,894	2,908	6,171	4,270	20,512	73,562	25.7
مجموعة دول أمريكا اللاتينية	1,324	1,134	1,210	373	40	2,393	6,474	2.3
مجموعة الدول الأخرى	1,419	85	148	225	26	3,696	5,598	2.0
هيئات ومنظمات	4	140	1	38	-	2,496	2,679	0.9

(*) تشمل خدمات الصحة والتعليم والإسكان ودعم موازين المدفوعات.

المصدر: أمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية بالصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ملحوظة: تُعزى الفروق الطفيفة بين الأرقام والمجاميع إلى التقريب بتدوير الأرقام.

ملحق (5/11): المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية من جميع المصادر (صافي السحب) (1990- 2022)

(مليون دولار)

	1994-1990	1999-1995	2004-2000	2009-2005	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	التوزيع النسبي 2022	نسبة التغير 2022-2021	الإجمالي 2022-1990	التوزيع النسبي 2022-1990
المجموع الكلي للدول النامية	299,099.9	269,025.0	312,268.1	579,424.7	129,264.0	146,745.4	158,810.9	165,081.1	167,553.0	163,483.0	194,625.0	204,091.0	245,603.0		20.3	3,619,666.0	
الدول العربية إلى الدول النامية (%)	15.0	10.7	11.8	17.8	9.5	14.1	17.5	18.2	20.3	18.4	16.9	19.6	12.6			15.1	
مجموع الدول العربية	44,855.9	28,891.6	36,968.0	102,963.6	12,318.0	20,726.8	27,757.4	30,002.8	33,943.0	30,092.4	32,817.3	39,947.0	30,979.6	128.9	-22.4	545,720.0	100.0
الأردن	2164.7	2349.1	3387.4	3357.9	954.8	2141.1	2728.0	2979.7	2526.1	2689.9	3114.5	3447.2	1985.8	11.1	-42.4	40,043.8	7.34
الإمـارات	-25.7	23.2	22.1	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	19.6	0.004
البحريـن	386.0	274.0	318.7	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	978.7	0.18
تونـس	1473.9	791.6	1514.4	1992.8	550.2	495.9	646.8	811.9	806.8	979.1	975.1	1093.6	1212.3	3.5	10.9	16,920.5	3.10
الجزائـر	1777.0	1426.2	1302.2	1623.1	201.3	71.1	144.6	174.7	144.6	172.0	209.9	214.5	215.1	0.7	0.3	8,380.8	1.54
جيبوتـي	678.9	444.1	349.6	609.4	132.0	173.4	185.4	142.6	179.2	262.5	259.3	175.9	59.1	0.6	-66.4	4,255.6	0.78
السـعودية	195.0	104.9	92.5	-80.5	...	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	311.9	0.06
السـودان	3125.4	1050.0	2353.8	10909.1	2025.9	969.7	809.1	862.4	967.6	1535.4	2349.3	3821.5	1545.5	12.3	-59.6	37,815.6	6.93
سـورية	2266.8	1146.5	610.7	544.7	131.1	4920.5	8899.8	10427.9	9997.0	10129.3	10039.0	9693.0	7181.4	31.3	-25.9	85,775.4	15.72
الصومـال	2760.9	552.7	814.9	2454.5	505.7	1260.6	1183.6	1760.4	1575.2	1719.7	3042.9	2407.3	1949.7	7.8	-19.0	26,235.3	4.81
العـراق	1197.0	1086.9	7225.6	52815.4	2178.3	1482.9	2287.9	2907.5	2300.6	2091.0	2359.5	1810.7	1569.8	5.8	-13.3	87,437.5	16.02
عُمـان	262.1	269.9	179.5	491.2	-21.6	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	1,181.1	0.22
فلسطيـن	723.3	2775.2	5209.9	9490.4	2512.6	1872.2	2401.7	2147.2	2296.2	2295.7	2033.4	2160.3	2236.3	7.0	3.5	47,685.3	8.74
قطـر	10.1	10.9	8.1	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	29.1	0.01
القمـر	249.0	164.9	129.3	191.8	69.9	65.8	53.8	67.2	91.0	73.5	132.2	153.6	137.8	0.5	-10.3	1,893.0	0.35
الكويـت	20.1	19.6	18.1	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	-	-	57.8	0.01
لبنـان	893.8	1103.0	1383.1	3690.2	445.1	965.6	1129.3	1303.0	1422.3	1236.5	1421.7	1399.3	1426.3	4.5	1.9	20,438.1	3.75
ليبيـا	62.4	21.0	15.4	196.0	7.6	157.4	179.5	431.9	303.5	294.2	296.2	343.6	264.0	1.1	-23.2	3,632.0	0.67
مصـر	19158.3	9735.1	6314.0	5771.9	599.2	2524.5	2437.4	33.1	2080.9	1706.4	1561.8	7941.4	5817.3	25.6	-26.7	76,968.4	14.10
المغـرب	4773.6	2817.7	2667.7	5513.1	985.5	1518.3	2062.3	2427.7	818.3	751.8	1828.6	966.2	1415.5	3.1	46.5	35,702.8	6.54
موريتانيا	1257.1	1123.8	1261.4	1585.6	373.6	329.5	307.3	291.7	448.4	396.6	645.6	429.2	326.8	1.4	-23.9	10,123.6	1.86
اليمـن	1446.2	1601.3	1789.6	1807.0	667.1	1778.4	2301.1	3234.0	7985.4	3758.9	2548.3	3889.7	3636.9	12.6	-6.5	39,834.0	7.30

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، قاعدة البيانات مايو 2024.

ملحق (1/13): المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لفلسطين (2023-2019)

(مليون دولار أمريكي)

البيـــــــــان	2019	2020	2021	2022	2023*
السكان (بالألف)	4,977	5,101	5,228	5,420	5,483
القوّة العاملة (بالألف)	1,290	1,217	1,338	1,436	1,532
عدد العاملين (بالألف)	951	886	968	1,069	1,006
معدل البطالة (%)	26.3	27.2	27.6	25.5	30.7
توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات (%)					
الزراعة (%)	6.1	6.4	6.7	6.3	6.1
الصناعة (%)	12.3	13.3	12.4	13.0	12.4
البناء والتشييد (%)	17.4	16.8	18.8	18.8	18.8
الخدمات والفروع الأخرى (%)	64.2	63.6	62.1	61.9	62.7
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	17,134	15,532	18,109	19,166	17,421
الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية	20,164	18,024	21,736	23,169	21,039
نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)	3,442.5	3,044.8	3,465.0	3,800.0	3,367.0
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بالدولار)	3,241.0	2,913.6	3,015.5	3,100.0	2,858.0
مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلي (%)					
الزراعة (%)	7.1	7.1	6.3	6.0	5.6
الصناعة (%)	12.9	13.0	12.8	12.1	11.8
البناء والتشييد (%)	5.6	4.1	4.9	4.5	4.2
الخدمات الانتاجية والإجتماعية (%)	74.5	75.9	76.6	77.5	78.4
إجمالي الإستهلاك	17.328.8	17,438	20,338	23,063	21,199
نسبة الإستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	101.1	112.3	112.3	120.6	121.8
إجمالي الاستثمار	4,592	3,775	4,609	5,083	4,565
نسبة الإستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	26.8	24.3	25.5	26.5	26.2

(*) بيانات أولية.

المصدر: بيانات الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطيني، ووزارة المالية الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية.

تابع ملحق (1/13): المؤشرات الاقتصادية الرئيسة لفلسطين (2023-2019)

(مليون دولار أمريكي)

البيـــــــــان	2019	2020	2021	2022	*2023
صادرات السلع والخدمات	2,659.3	2,385.3	3,140.3	3,533.4	3,413.3
واردات السلع والخدمات	9,161.7	8,065.7	10,094.4	12,258.0	11,637.2
فجوة الموارد	6,502-	5,680-	6,954-	8,725-	- 8,223.9
نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	15.5	15.4	17.3	18.4	19.6
نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	53.5	51.9	55.7	64.0	66.8
إجمالي النفقات العامة وصافي الاقراض	4,406.9	4,776.9	5,496.5	4,977.8	4,624.6
توزيع النفقات الجارية (%)					
رواتب حكومية (%)	42.5	41.8	46.7	47.2	51.6
نفقات غير الأجور (%)	48.1	49.1	38.6	37.2	38.0
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	3,728.1	3,788.2	4,558.9	5,172.8	5,042.5
الإيرادات الجارية	3,459.1	3,458.0	4,237.9	4,827.9	4,836.5
إيرادات ضريبية (بما فيها ايرادات المقاصة)	2,982.5	3,100.1	3,877.1	4,461.4	4,403.0
إيرادات غير ضريبية	356.3	371.4	401.3	458.1	433.3
المنح ، ومنها:	492.1	485.3	321.4	344.8	358.4
منح لدعم الموازنة	495.9	345.9	189.4	239.9	205.5
منح لدعم المشاريع التطويرية	- 3.7	139.4	132.0	104.9	152.9
فائض/عجز الموازنة	679-	989-	938-	195	418
اجمالي الدين العام	2,795.2	3,649.3	3,848.0	3,542.7	3,782
إجمالي الموجودات	16,907.1	18,839.8	21,673.0	21,406.9	22,736.7
إجمالي الودائع	12,535.2	14,605.0	15,947.0	16,486.2	17,610.0
التسهيلات الإئتمانية منها:	9,072.1	10,444.4	10,747.2	11,045.0	11,982.9
للقطاع الخاص	7,680.7	8,122.0	8,280.3	8,851.4	9,549.6

(*) بيانات أولية.

المصدر: استبيان تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024، وسلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء ووزارة المالية - فلسطين.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2024